المقاصد الحسنة

في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة

للإمام الحافظ

شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي

(ت ٩٠٢ هـ)

تحقيق

عبد المعطي بن عبد الرزاق البكور

المجلد الأول

دار الميمنة
للنشر والتوزيع

أصل هذا التحقيق

رسالة علمية نوقشت في قسم علوم الحديث
بالجامعة الإسلامية في المدينة النبوية

بتقدير : ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى

أشرف عليها : فضيلة الشيخ الدكتور
عبد الصمد بن بكر آل عابد

وناقشها

فضيلة الأستاذ الدكتور : عبد الله بن محمد حسن دمفو
وفضيلة الدكتور : عبد الباري بن حمّاد الأنصاري

المقاصد الحسنة

في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة

١

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السخاوي ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن
المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة
(١ – ٥). / شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي / عبد المعطي
عبد الرزاق البكور .– المدينة المنورة ، ١٤٣٨ هـ
٥ مج .
ردمك : ١ – ٣٢٥٨ – ٠٢ – ٦٠٣ – ٩٧٨ (مجموعة)
٨–٣٢٥٩–٠٢–٦٠٣–٩٧٨ (ج١)

١– الحديث – تاريخ ٢– الحديث المشهور أ. البكور ، عبد المعطي
عبد الرزاق (محقق) ب. العنوان
ديوي ٢٣٧،٦ ١٤٣٨/٢٤٣٤

رقم الايداع : ١٤٣٨/٢٤٣٤
ردمك : ١ – ٣٢٥٨ – ٠٢ – ٦٠٣ – ٩٧٨ (مجموعة)
٨–٣٢٥٩–٠٢–٦٠٣–٩٧٨ (ج١)

الطبعة الأولى
١٤٣٩هـ ـ ٢٠١٧م



مكتبة الميمنة المدنية
المملكة العربية السعودية
المدينة المنورة جنوب الجامعة الإسلامية
هاتف: 00966148473148
جوال: 00966558343947



دار الميمنة
للنشر والتوزيع
سورية - دمشق
هاتف: 00963115827281
جوال: 00963933119455
daralmimna@gmail.com

مقدمة

إنَّ الحمد لله نحمدُه ونستعينُه ونستغفرُه، ونعوذُ بالله من شرورِ أنفسنا وسيِّئاتِ أعمالنا، من يهدِه الله فلا مضلَّ له، ومن يضللْ فلا هاديَ له، وأشهدُ أنْ لا إلٰهَ إلا الله وحدَه لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُه ورسولُه.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ۝٧٠ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعدُ، فإنَّ خيرَ الحديثِ كتابُ اللهِ، وخيرَ الهدي هديُ محمدٍ ﷺ، وشرَّ الأمورِ محدثاتُها، وكلَّ محدثةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ، وكلَّ ضلالةٍ في النارِ.

وبعدُ، فإنَّ الله ﷻ أرسلَ محمداً ﷺ إلى الناسِ كافَّةً، وأنزل عليه الكتابِ تبياناً لكلِّ شيءٍ؛ فقال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، فكان رسولُ اللهِ ﷺ هو المبينَ عن اللهِ ﷻ أمرَه، وعن كتابِه معانيَ ما خوطبَ به الناسُ وما أرادَ الله ﷻ به، وما شرع من معاني دينِه وأحكامِه، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، وقال سبحانه: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ [النحل: ٦٤].

فكان السبيلُ إلى معرفةِ معاني كتابِ اللهِ ﷻ ومعالمِ دينِه: الآثارَ الصحيحةَ عن رسولِ اللهِ ﷺ، وعن أصحابِه الذين شهدوا التنزيلَ وعرفوا التأويلَ، رضي الله تعالى عنهم أجمعينَ.

ولأجلِ هذا حرص أهلُ العلمِ على تمييزِ صحيحِ الأخبارِ من سقيمِها، وتخليصِها مما دخلَ فيها وليس منها، لا سيَّما وقد راجت على ألسنةِ كثيرٍ من الناسِ أخبارٌ واهيةٌ ومكذوبةٌ، نُسِبَت إلى رسولِ اللهِ ﷺ وإلى أصحابِه ﷺ.

فقيَّض الله ﷻ لهذا الشأن أهلاً يذبُّون عن دينه وشرعه، وقام أهل الحديث يذودون عن حياض سنة سيد المرسلين ﷺ، فوضعوا المصنفاتِ لنفي الدخيلِ عن السُّنَّةِ، مما اشتَهَرَ من الأخبارِ على الألسِنَةِ.

ومن أجمعِ ما صُنِّفَ في هذا البابِ كتابُ الحافظِ السَّخاويِّ رحمه الله، الموسومُ بـ«**المقاصد الحسنةِ في بيانِ كثيرٍ من الأحاديثِ المشتهِرةِ على الألسِنةِ**».

ولأهميَّةِ هذا الكتابِ ومكانةِ مصنِّفِه العلميَّةِ فقد قمنا بتحقيقه في مجموعةٍ من رسائل العالمية (الماجستير)، بقسم علوم الحديث، في كلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية، بالجامعة الإسلامية في المدينة النبوية.

وقد أُجيزت جميع هذه الرسائل ـ بحمد الله وتوفيقه ـ بتقدير (ممتاز، مع مرتبة الشرف الأولى)، والحمد لله أولاً وآخراً.

ثم الشكرُ موصولٌ للقائمين على هذه الجامعة المباركة، التي ما برحت تبثُّ العلم في شتى بقاع الأرض، فبارك الله في أعمالهم وأعمارهم، وسدَّد على طريق الخير والحق خطاهم.

ونتوجه بالشكر الجزيل والعرفان بالجميل إلى كلٍّ من أسدى إلينا يداً في عملنا هذا، وأعاننا بقليلٍ أو كثيرٍ، ونخصُّ بالذكر أصحاب الفضيلة المشايخ المشرفين على هذه الرسائل:

الشيخ: د. عبدالصمد بن بكر آل عابد.

والشيخ: أ. د. عبدالرحيم بن أحمد القشقري.

والشيخ: د. إبراهيم بن محمد نور بن سيف.

فجزاهم الله عنا خيراً، وأجزل لهم الثواب، وبارك في أعمارهم وأعمالهم، ورفع درجاتهم في الدنيا والآخرة، وختم لهم بالخير والتوفيق.

واللهَ نسأل أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يتقبله منا، وينفع به الإسلام والمسلمين.

سبحان ربنا رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

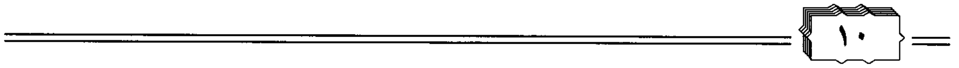


تمهيد

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالمشهور وبيان أقسامه.

المبحث الثاني: المصنفات في الأحاديث المشتهرة.



المبحث الأول

التعريف بالمشهور وبيان أقسامه

تعريف المشهور لغة:

(المشهور) اسم مفعول من شَهَر الشَّيْءَ، يَشهَرَه، إذا أظهره[(١)]، وشهرتُ الحديث إذا أفشيته، فاشتَهَر[(٢)]. فالشُّهرةُ: ظهور الشيء ووُضوحه[(٣)].

وسمي الحديث بذلك لوضوحه[(٤)].

تعريف المشهور اصطلاحاً:

وأما الحديثُ المشهورُ في لسانِ المحدثينَ فإنه **يُطلَقُ على معنَيَيـنِ**:

الأول: وهو أشهرُ ذَينِكَ المعنَيينِ وأكثرُهما إطلاقاً وأوسعهما استعمالاً:

وهو «ما شاع بين الناس واشتهر على الألسنة».

قال البرهانُ الجَعبَريُّ (٧٣٢هـ): «المشهورُ: الشائعُ عندَ الناسِ أوالمحدِّثينَ أوالفقهاءِ أوالأصوليينَ»[(٥)].

---

(١) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (٤/ ١٢٦).

(٢) انظر: «المصباح المنير» للفيومي (ص٤٤٥).

(٣) كذا أطلقه الجوهري في «الصحاح» (ص٧٠٥) وابن فارس في «مقاييس اللغة» (٣/ ٢٢٢). وقال الأزهري في «تهذيب اللغة» (٦/ ٨٠) وابن سيده في «المحكم» (٤/ ١٣٢)، وابن الأثير في «النهاية» (١/ ٩٠٢) وغيرهم: «الشهرة: ظهور الشيء في شُنْعَةٍ، حتى يشهره الناس». اهـ.

(٤) انظر: «نزهة النظر» (ص٤٦)، و«فتح المغيث» (٣/ ٣٨٩).

(٥) «رسوم التحديث» (ص٧٩)، وهو أول من وقفنا عليه عرَّفَ (المشهور) بهذا المعنى تعريفاً صريحاً، وكلٌّ من قبله يحومون حول هذا المعنى، لكنهم لم يصرحوا به. والله أعلم.

وقال الحافظ: «المشهور يطلَقُ . . . على ما اشتَهَرَ على الألسِنَةِ»[١].

وقال السخاويُّ: «كذلك المشهور أيضاً يقعُ على ما اشتَهَرَ على الألسنةِ، فيشملُ ما لَهُ إسنادٌ واحدٌ فصاعداً، بل ما لا يوجدُ له إسنادٌ أصلاً»[٢].

وقال السيوطي نحواً كلامه في «التدريب»[٣].

وقال في «الألفية»[٤]:

ويطلَقُ المشهورُ لِلَّذي اشتَهَرْ ... في الناسِ مِن غيرِ شروطٍ تُعتَبَرْ

وفي كلام المتقدمين ما يشعر باستعمالهم لفظ «المشهور» بهذا المعنى:

قال الحاكم في «نوع: معرفة المشهور من الحديث» بعد أن ذكر أحاديثَ مشهورةً: «فهذه الأنواعُ التي ذكرنا من المشهورةِ التي يعرفُها أهل العلم، وقلَّ ما يخفى ذلك عليهِم، وهو المشهورُ الذي يستوي في معرفته الخاصُّ والعامُّ»[٥].

ويُشعرُ بذلك أيضاً ما ذكره ابنُ الصَّلاحِ في «معرفة المشهور من الحديث»؛ حيث قال: « وكما بلغَنا عن أحمدَ بنِ حنبلٍ ﷺ أنه قال: «أربعةُ أحاديثَ تدورُ عن رسولِ اللهِ ﷺ في الأسواقِ ليس لها أصلٌ: «من بشَّرني بخروجِ آذارَ بشرتُه بالجنةِ»[٦]، و«من آذى ذِمِّياً فأنا خصمُه يومَ القيامةِ»[٧]، و«يومُ نحرِكم يومُ صومِكم»[٨]، و«للسائلِ حقٌّ وإن جاءَ على فرسٍ»[٩].

ويغلب على هذا النوع من المشهور لقبُ (**المشتهِر**)، وعليه عامة من صنَّف في هذا الباب من أهل العلم.

والمعنى الثاني: وهو المعنى الخاص عند المحدثين؛ ولهم في ذلك تعريفان مشهوران؛

---

(١) «نزهة النظر» (٥٠).
(٢) «فتح المغيث» (٤/ ١٣). وانظر: «الغاية في شرح الهداية» (١٤١).
(٣) «تدريب الراوي» (٢/ ١٧٣).
(٤) البيت رقم (١٩٨).
(٥) «معرفة علوم الحديث» (ص٩٢).
(٦) لم نقف عليه في غير كلام الإمام أحمد.
(٧) انظر: (ق٧٤٧/أ) من الأصل.
(٨) انظر: (ق٧٤٧/أ) من الأصل.
(٩) انظر: (ق١٤٩/أ) من الأصل.

أحدهما: ما ذكره ابن الصلاح عن ابن منده حيث قال: «الغريب من الحديث، كحديث الزهري وقتادة وأشباههم من الأئمة ممن يُجمع حديثُهم، إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريباً. فإذا روى عنهم رجلان **وثلاثة** واشتركوا في حديثٍ يسمى **عزيزاً**. فإذا روى الجماعة عنهم حديثاً سمي مشهوراً»(١).

ومفهوم هذا، أن ما رواه أكثر من ثلاثة مطلقاً يسمى مشهوراً أيضاً، وهذا التعريف لا يفرق بين المشهور والمتواتر، ولذا صرح بأن من المشهور: «المتواترَ الذي يذكره أهل الفقه وأصوله»(٢).

ثم إنه لا يشترط عند ابن الصلاح ومن وافقه أن يكون العدد المذكور في جميع طبقات السند، بل يكتفى بطبقة واحدة، بحيث لا يمتنع أن يكون في غيرها من طباقه غريباً، بأن ينفرد به راوٍ آخر عن شيخه. ودليل ذلك أنه مثَّل للمشهور بحديث: «**إنما الأعمال بالنيات**»، فقال إنه «**غريب مشهور**»، وذلك بوجهَين واعتبارَين(٣).

وقد مشى بعض المتقدمين ـ كأبي نعيم الأصبهاني ـ على هذا، فإنه قال في حديث سفيان عن عبدالله بن محمد بن عَقِيل، عن ابن الحَنَفِية، عن عليٍّ رفعه: «**مفتاح الصلاة الطهور**»: إنه «**مشهور لا نعرفه إلا من حديث ابن عقيل**». فقال الحافظ ابن حجر: «إن مراده أنه مشهور من حديث ابن عقيل»، قال السخاوي: «فهذه الشُّهرة النِّسبية نظير الغرابة النِّسبية في قوله ـ فيما ينفرد به الراوي عن شيخه ـ: غريب»(٤).

والتعريف الثاني: ـ وهو المختار ـ ما ذكره الحافظ ابن حجر بقوله: «ما له طرقٌ محصورةٌ بأكثر من اثنين»(٥). فقوله (محصورة) يخرج به المتواتر، فإنه

---

(١) «علوم الحديث» (ص٢٧٠)، وتبعه النووي كما في «تدريب الراوي» (٢/ ٦٣٢).
(٢) انظر: «علوم الحديث» (ص٢٦٧).
(٣) انظر: «فتح المغيث» (٣/ ٣٨٦). قال ابن الصلاح في «علوم الحديث» (ص٢٧١): فإن إسناده متصف بالغرابة في طرفه الأول، متصف بالشهرة في طرفه الآخر.
(٤) انظر: «فتح المغيث» (٣/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧).
(٥) «نزهة النظر» (ص٤٦)، وانظر: «نخبة الفكر» (ص٣٠).

بلا حصر عددٍ معيَّن على الصحيح[١]. وقوله (بأكثر من اثنين) يخرج به العزيز والغريب.

وبعبارة أخرى، المشهور هو: **ما رواه ثلاثة فصاعداً، ما لم يجمع شروط التواتر**[٢].

قال الحافظ ابن حجر: «وهو المستفيضُ على رأي جماعةٍ من أئمة الفقهاء، سُمِّي بذلك لانتشاره، من: فاضَ الماءُ يَفيضُ فَيضاً.

ومنهم من غايَرَ بين المستفيضِ والمشهور؛ بأنَّ المستفيضَ يكونُ في ابتدائه وانتهائه سواء، والمشهورَ أعمُّ من ذلك، ومنهم من غايَرَ على كيفيةٍ أخرى. .»[٣].

قال الحافظ السخاوي: «يعني: بأنَّ المستفيضَ ما تلقَّته الأمةُ بالقبول، دونَ اعتبارِ عددٍ، ولذا قال أبو بكر الصَّيْرَفيُّ والقفَّال: إنه هو والمتواتر بمعنى واحدٍ»[٤].

أقسام الحديث المشتهِر (النوع الأول من المشهور):

سلك أهل الحديث مسالكَ شتى في تقسيم الأحاديث المشتهرة، والسبب في ذلك اختلافُ الحيثية الموجبة للتقسيم.

أ ـ فمن حيث الصحة وعدمها:

ينقسم إلى: مشهورٍ صحيحٍ، وغيرِه[٥].

فالصحيح؛ يعني: المحتجَّ به، الشامل للحسن[٦]. وغيره؛ يعني: غير المحتج به، الشامل لجميع أنواع الضعيف.

---

(١) وقد صرح بذلك في «النزهة» (ص٤١ ـ ٤٢).
(٢) كما في المصدر نفسه (ص٤٤).
(٣) المصدر السابق.
(٤) «فتح المغيث» (٣/ ٣٩٠).
(٥) انظر: «معرفة علوم الحديث» (ص٣٠٤ ـ ٣٠٥)، و«علوم الحديث» (ص٢٦٥).
(٦) انظر: «فتح المغيث» (٣/ ٣٩١) و«تدريب الراوي» (٢/ ٦٢١).

فمثال المشهور الصحيح: حديث: «**إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً...**» الحديث.

وحديث: «**من أتى الجمعة فليغتسل**»[(١)]. وكلاهما في الصحيحين.

ومثال المشهور الحسن: حديث «طلب العلم فريضة على كل مسلم»، فقد قال المزي: إن له طرقاً يرتقي بها إلى رتبة الحسن[(٢)]. وكذا حديث «من باع داراً ولم يجعل ثمنها في مثلها، لم يبارك له فيه»، قال السخاوي: حديث حسن، ورد عن جماعة من الصحابة[(٣)].

ومثال المشهور الضعيف: حديث «من حفظ على أمتي أربعين حديثا بعث يوم القيامة فقيهاً»، فقد رُوي عن جماعة من الصحابة وليس له إسناد ثابت، كما قال البيهقي والنووي والحافظ[(٤)].

ب ـ ومن حيث الجماعة أو الطائفة التي يشتهر فيها:

ينقسم إلى أقسام:

١ ـ مشهور **عند أهل الحديث** خاصة، كحديث أنس: «إن رسول الله ﷺ قنت شهراً بعد الركوع يدعو على رِعْلٍ وذَكوان». أخرجه الشيخان من رواية سليمان التيمي، عن أبي مجلز، عن أنس. وقد رواه عن أنس جماعةٌ غير أبي مجلز، منهم: أنس بن سيرين وعاصم وقتادة. وعن أبي مجلز جماعة، وعن سليمان جماعة، بحيث اشتهر بين أهل الحديث خاصة، وقد يستغربه غيرُهم؛ لأن الغالب على رواية التيمي عن أنس، كونها بلا واسطة[(٥)].

---

(١) ذكرهما الحاكم في «المعرفة» (ص٣٠٥)، وعنه السيوطي في «التدريب» (٢/ ٦٢٢).
(٢) المصدر نفسه (٢/ ٦٢٢)، وكذا حكاه عنه السخاوي في «المقاصد» (ص٢٧٦). وقد مثَّل به الحاكم «المعرفة» (ص٣٠٤) وابن الصلاح «المقدمة» (ص٢٠٥) للمشهور غير الصحيح، فقال البلقيني: المراد ما لم يبلغ رتبة الصحيح «محاسن الاصطلاح» (ص٤٥٠).
(٣) انظر: «الأجوبة المرضية» (ص٢٦٤) وقد توسع في تخريجه فيه.
(٤) انظره مع تخريجه برقم (١١٢٥).
(٥) انظر: «علوم الحديث» (ص٢٦٧)، و«الفتح» (٣/ ٣٩٥) و«تدريب الراوي» (٢/ ٦٢٣).

٢ ـ مشهور **عند أهل الحديث والعلماء والعوام**، كحديث: «**المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده**»[١].

٣ ـ مشهور **عند الفقهاء**، كحديث: «**أبغض الحلال عند الله الطلاق**»، وحديث: «**من سئل عن علم فكتمه...**» الحديث، وحديث: «**لا غيبة لفاسق**»، وحديث: «**لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد**» وغيرها[٢].

٤ ـ مشهور **عند الأصوليين**، كحديث: «**رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه**» صححه ابن حبان، والحاكم بلفظ: «**إن الله وضع**»[٣]، وحديث: «**أمرت أن أحكم بالظاهر، والله يتولى السرائر**»[٤].

٥ ـ مشهور **عند النحاة**، كحديث: «**نِعم العبدُ صهيبٌ، لو لم يخف الله لم يعصه**»[٥].

وحديث: «**الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيرا فخير...**»[٦]، وحديث: «**يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار**»[٧].

٦ ـ مشهور **عند أهل السير والمغازي**، كحديث رضاعه ﷺ في بني سعد وقصة شقِّ صدره ﷺ[٨].

---

(١) انظر: «علوم الحديث» (ص٢٦٦)، و«الفتح» (٣/ ٣٩٥)، و«المقاصد» رقم (١٠٢٥)، و«التدريب» (٢/ ٦٢٣).

(٢) انظر: «تدريب الراوي» (٢/ ٦٢٣ ـ ٦٢٤)، وذكرها السخاوي في «المقاصد» بأرقام (١٠، ٩٢١، ١١٣٥).

(٣) «تدريب الراوي» (٢/ ٦٢٤). وذكره في «المقاصد» رقم (٥٢٨) مشيراً إلى شهرته عند الفقهاء أيضاً.

(٤) ذكره في «المقاصد» رقم (١٧٨) مشيراً إلى شهرته عند الفقهاء أيضا.

(٥) «تدريب الراوي» (٢/ ٦٢٤). وذكره في «المقاصد» رقم (١٢٥٩).

(٦) ذكره في «المقاصد» رقم (٣٦٧).

(٧) وهو مشهور في كتب النحو، وقد استشهد به ابن مالك على لغة «أكلوني البراغيث» وسماه لغة «يتعاقبون فيكم ملائكة بالنهار». انظر: «شرح الكافية الشافية» (ص٥٨١)، و«شرح ابن عقيل» (١/ ٤٢٩).

(٨) انظر: «البداية والنهاية» (٣/ ٤١١ ـ ٤١٢) وقال ابن كثير عقبه: هذا الحديث قد روي من طرق أخر، وهو من الأحاديث المشهورة المتداولة عند أهل السير والمغازي.

٧ ـ مشهور **عند العامة**، كحديث: «**من دل على خير فله مثل أجر فاعله**» وهو في صحيح مسلم، وحديث: «**اختلاف أمتي رحمة**»، وحديث: «**الخير عادة**»[١]، وغيرها كثير.



(١) ذكرها السخاوي في «المقاصد» بأرقام (٣٩، ٤٦٧ و٤٧٨).

المبحث الثاني

المصنفات فيه

جرت العادة في مبدأ التصنيف في كل فن من الفنون أن يكون مختلطاً مع غيره من أبواب العلم، غير متميز عنها، ثم ينضج التصنيف فيه تبعاً لتمايز العلوم من جهة، وتزايد الحاجة إليه من جهة أخرى؛ فيصبح له مصنفاته المفردة، الخاصة به دون غيره.

ولذا قسمنا الكلام في هذا المبحث إلى قسمين:

الأول: المصنفات التي تحوي كثيراً من الأحاديث المشتهرة ولا تختص بها:

١ ـ فأولها ما جاء عن ابن قتيبةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٢٧٦هـ) في «تأويل مختلف الحديث»[١]؛ حيث قال: «وقالوا في أحاديثَ موجودةٍ على ألسنةِ الناسِ: ليس لها أصلٌ، ومنها...».

٢ ـ ثم جاء علاءُ الدينِ ابنُ العطَّارِ؛ فعقد ضمن «فتاوى النووي»[٢] باباً جمع فيه أقوال النووي في أحاديثَ شائعةٍ.

٣ ـ ومنها ما جاء في «خاتمة سفر السعادة» للفيروزآبادي (ت٨١٧هـ) فقد ذكر فيها مجموعة من الأحاديث المشتهرة التي لم تثبت عن النبي ﷺ[٣].

---

(١) «تأويل مختلف الحديث» (ص٧٥).
واستفدنا هذا من مقدمة الدكتور محمد لطفي الصباغ لتحقيقه كتاب «الدرر المنتثرة» (ص١١).

(٢) «فتاوى النووي» (ص١١٨ ـ ١٣٢). وهذا استفدناه أيضاً من مقدمة الدكتور الصباغ.

(٣) انظر: «فهرس الفهارس» للكتاني (٢/٩٠٨).

وغيرها مما لا يختص بجمع الأحاديث المشتهرة على المعنى الذي تقدَّم.

الثاني: المصنفات التي تختص بجمع الأحاديث المشتهرة على الألسنة:

وفيما يأتي ذكر تلكم المصنفات، وسنرجئ الكلام عن المصنفات المتعلقة بالمقاصد إلى مبحث «**عناية العلماء بالكتاب**».

١ ـ «**أحاديث القصاص**» وهي رسالة منسوبة لشيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (**ت**٧٢٨هـ).

وسميت أيضاً «أكاذيب القُصَّاص»، أو«أحاديث يرويها القصَّاص عن الله وعن رسول الله ﷺ» أو «رسالة في الأحاديث المتداولة بين الناس يذكرها القصَّاص»[(١)]. والسبب في اختلاف التسميات أن الرسالة ليست من جمع المؤلف، بل جمعها بعض تلامذته من أجوبته على أحاديث سئل عنها[(٢)].

والرسالة لا تراعي ترتيباً معيناً، بل أقرب ما تكون إلى فتاوى حديثية، وأسلوبها مرسَل من غير تكلُّف ولا تنميق[(٣)].

وهذه الرسالة ـ مع صغر حجمها ـ ذات قيمة كبيرة من الناحية التاريخية؛ لأنها من أول الرسائل التي أُلِّفت في الأحاديث المشتهرة الشائعة بين الناس بسبب القصاص وبتأثيرهم غالباً. ومعظمها باطل مكذوب، وفيها ما لا يصل إلى هذه الدرجة، بل فيها حديث صحيح، وهو قوله ﷺ: «**بدأ الإسلام غريباً ...**».

---

(١) انظر: «الأثبات في مخطوطات الأئمة» شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وابن رجب (ص٤٥، ٥٣ و١٠٥).

(٢) ومما يؤكد أنها ليست من جمع المؤلف: اختلاف ترتيب أحاديثها والعبارة التي تفتتح بها.

(٣) ولمعرفة المزيد عن مزايا الرسالة ومنهج المؤلف فيها، انظر: «مقدمة الدكتور الصباغ» (ص١٥ ـ ٢٠).

والرسالة كانت أصلاً اعتمده الزركشي والسخاوي والسيوطي وغيرهم ممن ألف في الأحاديث المشتهرة، فأوردوا جل أحاديثها في مصنفاتهم، ونقلوا عبارات شيخ الإسلام فيها معزوة إليه تارة، وغير معزوة تارة أخرى[(١)].

وقد طُبِعت أولاً ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٨/ ٣٧٥ ـ ٣٨٥).

ثم طبعت ثانياً بتحقيق د. محمد لطفي الصباغ في المكتب الإسلامي، الأولى عام ١٣٩٢هـ، والثانية سنة ١٤٠٥هـ.

وطبعت ثالثاً بتحقيق أحمد عبدالله باجور، بالدار المصرية اللبنانية عام ١٤١٣هـ، والطبعتان الأخيرتان بعنوان (أحاديث القصاص).

وعدد الأحاديث المسؤول عنها حسب ترقيم الصباغ (٧٩) حديثا، وبترقيم باجور (٧٧) حديثاً.

٢ ـ **«اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة»** أو **«التذكرة بالأحاديث المشتهرة»**، للإمام بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي (ت٧٩٤هـ).

سماه مؤلفه بالاسم الأول كما في آخر مقدمته للكتاب، ولكنه اشتهر بالاسم الثاني. بدأ المؤلف كتابه بمقدمة نفيسة، بين فيها أهمية التأليف في هذا الباب، فقال: (أما بعد، فإن من النصيحة الواجبة في الدين: التنبيه على ما يشتهر بين الناس مما أَلِفه الطبع، وليس له أصل في الشرع. وقد صنف الإمام تاج الدين الفزاري كتابا في تفقيه العوام وإنكار أمور قد اشتهرت بينهم لا أصل لها، أجاد فيها الانتقاد، وصان الشريعة أن يدخل فيها ما يخل بالاعتقاد، شكر الله صنعه، وأثاب جمعه. وقد رأيت ما هو أهم من ذلك: وهو تبيين الأحاديث المشتهرة على ألسنة العوامّ وكثير من الفقهاء الذين لا معرفة لهم بالحديث).

---

(١) المصدر نفسه (ص١٥ ـ ١٦) بتصرف.

وانظر أيضاً: مقدمة الصباغ على «التذكرة» للزركشي (ص٢٥) فقد بيَّن أن الزركشي اطلع على هذه الرسالة ونقل منها كثيراً، وأورد معظم أحاديثها، بل نقل كلام شيخ الإسلام دون التصريح بالعزو إليه في كثير من المواضع. وقال: «ودرج من بعده من المؤلفين في الأحاديث المشتهرة على هذا الإغفال».

ففيه إشارة إلى ريادته في التأليف في الأحاديث المشتهرة، فقد توسع في تخريج أحاديثها، وأورد أسانيدها، وأقوال علماء الجرح والتعديل في بعض رواتها، وكلامهم عليها، فهو بهذا قد فتح الباب أمام طالب العلم الذي يريد التوسع في التحقيق والبحث(١)، وهذا لم يكن في رسالة شيخ الإسلام السابقة.

وقد تكلم الدكتور الصباغ على ملحوظات تتعلق بالكتاب، فبين منهج المؤلف فيه، ومزايا كتابه، مع بعض ما يؤخذ عليه، ومن أراد المزيد فليرجع إليه(٢).

والرسالة مطبوعة عدة طبعات.

• وهناك كتاب «**اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة**» الذي نسبه غير واحدٍ للحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله (ت٨٥٢هـ).

ذكره عبدالوهاب عبداللطيف في مقدمته على المقاصد، وذكره أيضاً الدكتور بدر العماش حفظه الله في كتابه حين بين مصادر السخاوي في «المقاصد»، فقال: (اعتمد السخاوي في مادة كتابه على مصادر كثيرة، وفي مقدمة هذه المصادر المصنفات في الحديث المشهور...) ثم ذكر في مقدمة تلك المصادر: اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة لشيخه ابن حجر، والتذكرة، وأحاديث القصاص(٣).

وفي هذا الكلام نظر مِنْ وجوه:

أولاً: عمدتهم في ذلك كلام العجلوني في مقدمته(٤)، وقد نقل قبل هذا

---

(١) مختصر من كلام المحقق في «مقدمته» (ص٢٩ ـ ٣١).
(٢) انظر: «مقدمة المحقق» (ص٣١ ـ ٣٧).
(٣) انظر: «الحافظ السخاوي وجهوده في الحديث وعلومه» (١/ ١٩١ ـ ١٩٢).
(٤) قال في «مقدمة الكشف» (١/ ٨ ـ ٩): (... وضاماً [أي: السخاوي] إليه [أي: المقاصد] مما في كتب الأئمة المعتبرين كاللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة لأمير الحفاظ والمحدثين من المتأخرين: الشهاب أحمد بن حجر العسقلاني... =

الكلام ثمانيةَ عشرَ سطراً من مقدمة الكتاب المنسوب إلى الحافظ (انظر: ص٧ ـ ٨)، وهي بحروفها موجودة في مقدمة الزركشي للتذكرة! فالكتاب كتاب الزركشي الذي سماه مؤلفه بهذا الاسم.

ثانياً: لم ينسب أحدٌ هذا الكتاب إلى الحافظ ابن حجر قبل العجلوني، وهو متأخر عن الحافظ بثلاثة قرون تقريباً. ولو كان السخاوي قد اعتمد عليه في المقاصد فلا بد أن يشير إليه ولو في موضعٍ واحدٍ في كتابه، لكنه لم يفعل، وإنما قال: (قال شيخنا) أو (قال شيخناً في بعض أجوبته) أو نحو ذلك. وقد وجدنا بعضها في «أجوبة الحافظ ابن حجر على أسئلة بعض تلامذته»، في المجموعتين الأولى والثانية، اللَّتَين حققهما الشيخ الدكتور عبدالرحيم القشقري.

ثالثاً: لم يذكر السخاوي في ترجمة شيخه ـ لما تكلم عن مصنفاته ـ أن له كتاباً في الأحاديث المشتهرة، لا بهذا الاسم ولا بغيره[1]، مع أنه لم يشاركه أحدٌ في كثرة ما قرأ من تصانيف الحافظ ومروياته عليه ـ كما صرح به في الضوء اللامع (٢/ ٤٠) ـ فَيَبْعُد مع هذا أنه لم يعرفه.

ولعل سبب الوهم وجود حاشية للحافظ ابن حجر على النسخة الخطية لكتاب الزركشي ـ كما ذكره محققه مصطفى عبدالقادر عطا ـ، فظُنَّ أنه من تصنيف الحافظ.

٣ ـ «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة»، للحافظ شمس الدين محمد بن عبدالرحمٰن السخاوي (ت٩٠٢هـ). وهو الكتاب الذي قمنا بتحقيقه، وسيأتي الكلام عليه في الفصل الثاني من القسم الأول إن شاء الله.

= وقال: واعلم أني حيث أقول (قال في اللآلئ) أو (ذكر فيها)، فالمراد به كتاب الحافظ العسقلاني المذكور...).اهـ.

(١) انظر: «الجواهر والدرر» (٢/ ٦٥٧ ـ ٦٩٣). وقد استقصى في ذلك بحيث ذكر المصنفات التي شرع فيها الحافظ ولم يتمها، بل هي مسوداتٌ في ورقات... فكيف يمكن أن يترك كتابا كاملاً!

٤ ـ «**التخريج الصغير والتحبير الكبير**»، للإمام يوسف بن حسن بن عبدالهادي المقدسي المعروف بابن المبرد (ت٩٠٩هـ).

جمع فيه الأحاديث المشتهرة بين الناس مما ليس في صحيحي البخاري ومسلم، وكذا الأحاديث الغرائب التي لم تقع في كثير من الكتب المشهورة المتداولة، إلا أنه ترك بيان حال كثير من أحاديثها، فلم يبين صحتها من ضعفها.

ومع ذلك فقد حوى تصنيفُه جملةً وافرةً من النفائس والمهمات التي التقطها من المسانيد والمصنفات والمعاجم والأمالي والمشيخات والأجزاء وكتب التاريخ والطبقات والفوائد، ولم يزل كثير منها مفقوداً أو لم ير النور بعد.

وقد طبع الكتاب (عام ٢٠١١م) بتحقيق نور الدين طالب في مجلد واحد، عن دار النوادر. ويبلغ عدد أحاديثه (١٢٥٣) حديثاً[١].

٥ ـ «**الدُّرَر المُنتَثِرة في الأحاديث المشتهرة**»، لجلال الدين عبدالرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ).

قال في مقدمته (ص٣٧): (وبعد، فإن من المهم بيان حال الأحاديث التي اشتهرت على ألسنة العامة ومن ضاهاهم من الفقهاء الذين لا علم لهم بالحديث، وبيان ما له أصل من ذلك من غيره. وقد ألف الشيخ بدر الدين الزركشي في ذلك كتابا لطيفاً، غير أنه محتاج إلى تنقيح وزيادة، وتنكيت وإفادة، فلخصته هنا مع زيادة الجم الغفير، ونبهت على ما فيه اعتراض من كلامه وتنفير، وميزتُ ما زدته بقولي (قلت) في أوله، وبـ(انتهى) في آخره. ورتبته على حروف المعجم ليكون أسهل في الكشف، وسميته: «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة»...).

وترتيبه على الحروف مراعيا الحرف الأول فقط.

---

(١) هذه المعلومات اختصرناها من كلام المحقق.

وبعد حرف الياء عقد فصلاً بعنوان: (فصل في أشياء لم تدخل في الحروف) وذكر (٣٤) حديثا.

ثم ختمه بخاتمة وكأنها مختصرة من خاتمة المقاصد، لتشابه محتواهما إلى حدٍّ كبير.

وهو مطبوع عدة طبعات.

٦ ـ **«الغمَّاز على اللمَّاز»**، لنور الدين علي بن عبدالله السمهودي المدني (ت٩١١)[١]. والكتاب تجريد للموضوع والضعيف وما لا أصل له من أحاديث الدرر للسيوطي، كما ذكر ذلك في مقدمته.

وهي رسالة مختصرة جداً، اكتفى فيها بذكر الأحاديث والحكم عليها من غير تخريج. وهو مطبوع أيضا.

٧ ـ **«التخريجات المختصرة للأحاديث المشتهرة»**، تأليف: علي بن ناصر بن محمد الحجازي (ت بعد ٩١٥هـ). مخطوط[٢].

٨ ـ **«الدرة اللامعة في بيان كثير من الأحاديث الشائعة»**، لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عبدالسلام المنوفي (ت٩٣١هـ)، وهو تلميذ السخاوي، وكتابه تلخيص للمقاصد[٣]ولم نقف عليه.

٩ ـ **«الشذرة في الأحاديث المشتهرة»**، لمحمد بن طولون الصالحي (ت٩٥٣هـ)، اختصر فيه التذكرة والمقاصد والدرر[٤]. وهو مطبوع.

---

(١) انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٢٠٩)، و«هدية العارفين» (١/ ٧٤٠)، و«الرسالة المستطرفة» (ص١٩١)، و«الأعلام» (٤/ ٣٠٧).

(٢) له نسخة على ميكروفيلم في مكتبة الجامعة الإسلامية برقم (٨٥٦)، وانظر: «فهارس آل البيت» (١/ ٣٥٣ رقم ٢٤٨).

(٣) ذكره صاحب «كشف الظنون» (٢/ ١٧٨٠)، و«هدية العارفين» (١/ ١٤١) وقال: إنه تلخيص من تمييز الطيب من الخبيث. وأبهم الكتاني اسمَ مؤلفه في «الرسالة المستطرفة» (ص١٩١).

(٤) انظر: «مقدمة الشذرة» (ص١٧).

١٠ ـ **«البدر المنير في غريب أحاديث البشير النذير»**، لعبدالوهاب بن أحمد بن علي الشعراني الشافعي (ت٩٧٣هـ). انتخبها من جوامع السيوطي (الكبير والصغير وزوائده) مع المقاصد الحسنة[١]، وهو مطبوع.

١١ ـ **«رسالة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة»**، تأليف: المُلَّا علي القاري (ت١٠١٤هـ). مخطوط[٢]، ولم نطلع عليه.

١٢ ـ **«مختصر الأحاديث المشتهرة على الألسنة وبيان الصحيح والحسن والضعيف والموضوع على الطريق الحسنة»**، للقاري أيضاً. مخطوط[٣] ويحتمل أنه نفس الذي قبله، والله أعلم.

١٣ ـ **«أجوبة الشنواني على الدرر المنتثرة»** للسيوطي، تأليف: أبي بكر بن إسماعيل بن عمر الشنواني (ت١٠١٩هـ). مخطوط[٤].

١٤ ـ **«التذكرة المشهورة على الألسنة»**، لمحمود بن صلاح الدين بن عيسى القباني المقدسي، تلميذ الرملي (ت١٠٤٣هـ)[٥]. لم نقف عليه.

١٥ ـ **«البدور المنورة في معرفة رتب الأحاديث المشتهرة»**، لأحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي (ت١٠٦٩هـ). مخطوط[٦].

١٦ ـ **«الأحاديث المشتهرة»**، تأليف: إبراهيم بن سليمان بن محمد

---

(١) انظر: «الرسالة المستطرفة» (ص١٩٢)، و«معجم المطبوعات» ليوسف سركيس (١/ ١١٣٠)، و«الأعلام» (٤/ ١٨٠).

(٢) له نسخة في المكتبة المركزية بالرياض، برقم (١٧٤٣)، وانظر: «فهارس آل البيت» (٢/ ٨١٥ رقم ١٨٢).

(٣) له نسخة في دار الكتب القطرية، برقم (٤٥٦ ـ الحديث وعلومه)؛ وأخرى في مكتبة عبدالله بن عباس بالطائف، برقم (٣/ ١٦٦).

(٤) له نسخة في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة (١٤ عن دار الكتب ١٧٢٤ ـ الحديث).

(٥) انظر: «إيضاح المكنون» (١/ ٢٧٧)، و«هدية العارفين» (٢/ ٤١٥)، و«معجم المؤلفين» (٣/ ٨٠٠).

(٦) انظر: «فهارس آل البيت» (١/ ٢٩٣ رقم ٥٠)، و«معجم المؤلفين» (١/ ٩٤).

الجينيني (ت١١٠٨هـ). مخطوط[١].

١٧ ـ **«زيادات إتقان ما يحسن من بيان الأخبار الدائرة على الألسن»**، للجينيني أيضاً. مخطوط[٢]. ويحتمل أنه الذي قبله.

١٨ ـ **«الجوهرة النضرة في الأحاديث المشتهرة»**، تأليف: إسماعيل بن عبدالباقي اليازجي (ت١١٢١هـ). مخطوط[٣] ولم نطلع عليه.

١٩ ـ **«النوافح العطرة في الأحاديث المشتهرة»**، للشيخ محمد بن أحمد بن جار الله الصعدي اليمني المعروف بالمشحم الكبير (ت١١٨١هـ)[٤]، جمع فيه درر السيوطي ومختصر الزرقاني وتمييز ابن الديبع وزاد عليهما كثيراً. وهو مطبوع[٥].

٢٠ ـ **«أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب»**، للشيخ محمد بن درويش الحُوت البيروتي (ت١٢٧٦هـ)[٦]، بترتيب ابنه عبدالرحمٰن، الذي قال في مقدمته: (إنني كثيراً ما سئِلتُ من بعض المترددين عليَّ، الذين لهم حسن نظر إليَّ، عن فقرات اشتهرت بين الأنام، وتناقلها ألسنة الخاص والعام، هل هي من حديث سيد المرسلين، أم من كلام غيره من العالمين؟ فكنت أجيب عنها بما ذكره علماء هذا الفن، الذين بينوا أحاديثه ﷺ

---

(١) له نسخة على ميكروفيلم في مكتبة الجامعة الإسلامية برقم (٤٦١) ونسخة أخرى في مكتبة المخطوطات بجامعة الكويت برقم (٦٥٧٨)، وهي مصورة عن دار الكتب الظاهرية بدمشق.

(٢) له نسخة على ميكروفيلم في مكتبة الجامعة الإسلامية برقم (١٩/٤٥٨٨).

(٣) له نسخة في مركز الملك فيصل برقم (٢٦٨٦ ـ ٢) وانظر: «فهرس مخطوطات المركز» (٢/ ٨٥)، و«فهارس آل البيت» (١/ ٦٧٣ رقم ٦١٢).

(٤) انظر: «إيضاح المكنون» (٢/ ٦٨٢)، وسماه «النوافح المعطَّرة...»، و«هدية العارفين» (٢/ ٣٣٦) وسماه: «النوافح المعطرة والأحاديث المشتهرة» ولعله خطأ مطبعي.

(٥) انظر: «مقدمة المقاصد» لعبدالوهاب عبداللطيف ص(ك)، و«دليل المؤلفات» (١/ ٦٢٢).

(٦) انظر: «إيضاح المكنون» (١/ ٨١)، و«هدية العارفين» (٢/ ٣٧٧)، و«الرسالة المستطرفة» (ص١٩٢)، و«الأعلام» (٧/ ٧٤)، و«معجم المؤلفين» (٣/ ٢٨٦).

وميزوا ضعيفها من الحسن، وكان والدي الشيخ محمد رَحِمَهُ اللهُ ممن عُني بهذا العلم الشريف، وألف به عدة تآليف، منها كتابه الذي جرد من مختصر الإمام العالم الشيخ عبدالرحمٰن اليمني رَحِمَهُ اللهُ[١] وزاد في آخره ذيلاً، ذكر فيه عدة أحاديث ليست في الأصل، ولكنه لم يرتبها على حروف المعجم، وكذلك ذكر في هامش النسخة التي بخطه أحاديث ليست في الذيل المذكور، وتكلم على بعض مآثر وفوائد ومطالب تتعلق بهذا الفن، فخدمة للعلم وتعميماً للنفع تبادرت بطبع الكتاب المذكور، ورتبت جميع الأحاديث على حروف الهجاء تسهيلاً لتحصيلها، وألحقت تلك الفوائد والمآثر بآخر الكتاب تتميماً للفائدة، وسميته: «أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب»...)[٢]. وهو مطبوع.

٢١ ـ «تحذير المسلمين من كثير من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين»، لمحمد البشير ظافر الأزهري (ت١٣٢٥هـ)، وهي رسالة في الموضوعات المشهورات، قال مؤلفها بعد الكلام على انتشار الموضوعات في زمنه (فلذلك عزمت على جمع الأحاديث الموضوعة المشتهرة على الألسنة في رسالة، أذكر فيها الأحاديث مرتبة على حروف المعجم، وسميتها: تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين...)[٣]، وقد طبعت سنة ١٣٢١هـ بمطبعة جريدة الراوي اليومية بمصر في (١٠٠ص)، ولها مقدمة نافعة عن الأحاديث الموضوعة وما يتعلق بها.

٢٢ ـ «الكواكب المنتثرة في الأحاديث المشتهرة»، لمحمد بن إدريس القادري المغربي (ت١٣٥٠هـ)، ذكره ابن سُودة في سل النصال[٤]، ولم نقف عليه.

---

(١) يعني: ابن الديبع في التمييز.
(٢) «مقدمة المرتب» (ص١٥).
(٣) «المقدمة» (ص٣).
(٤) انظر: «موسوعة أعلام المغرب» (٨/ ٣٠٠٣).

٢٣ ـ **«رفع الجهالة والالتباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس»**، لمحمد بن محمد بن حامد الجرجاوي المراغي (ت بعد ١٣٥٥هـ)، وهو مخطوط كما أشار إليه الزركلي[١].

٢٤ ـ **«المشتهر من الحديث الموضوع والضعيف والبديل الصحيح»**، لعبدالمتعال محمد الجبري (ت١٤١٥هـ).

قال في مقدمته: (... فهذه الرسالة في الحديث المشهور مما هو ضعيف أو موضوع، أقدمها تحذيراً من رواية الموضوع وما لا أصل له، مما يجري على ألسنة الوعاظ الذين لا دراية لهم بالسُّنَّة...). وبين في المقدمة بعض المصطلحات الحديثية المستخدمة في الكتاب. والكتاب مرتب على الأبواب العلمية ـ سماها فصولاً ـ، فيه خمسة فصول (الإيمان ـ العلم والاجتهاد ـ السياسة والملك ـ اجتماعيات ـ العبادات)، وتحت كل فصل عناوين الموضوع. وكانت طريقته فيه مختصرة في التخريج والكلام على الأحاديث، وقد بدأ بالأحاديث الضعيفة والموضوعة في كل عنوان، ثم أتبعه بالبديل الصحيح، وهذه هي ميزة الكتاب. وهو مطبوع.

٢٥ ـ **«أحاديث مردودة مشتهرة على ألسنة الناس»**، للدكتور سعيد بن صالح الرقيب الغامدي.

وهي رسالة لطيفة ألفها مؤلفها لما رأى من كثرة الأحاديث التي اشتهرت عند الناس ولا يصح نسبتها للنبيﷺ، وقد بنوا عليها أحكاماً وعبادات ومفاهيم وأفكاراً. لم يتوسع المؤلف في التخريج وبيان العلل رغبة الاختصار، وقد يحيل إلى الكتب والمراجع التي استقى منها الحكم على الحديث. رتبه على الحروف وعدد أحاديثه (٣١٢) حديثاً. وهو مطبوع.

٢٦ ـ **«أحاديث مقبولة مشتهرة على ألسنة الناس»**، للمؤلف نفسه، وقد أشار إليه في مقدمة الكتاب السابق[٢].

---

(١) «الأعلام» (٧/ ٨١).

(٢) انظر: «المقدمة» (ص٣ ـ ٥).

وتتميماً للفائدة: هناك كتاب قد يدخل في هذا الباب ولم نقف عليه، ولا على من تعرض له، وهو:

٢٧ ـ «كشف الباس في كلمات يقولها كثير من الناس»، للعلامة محمد مكي بن عزوز التونسي (ت١٣٣٣هـ)[١]. لم نقف عليه.



(١) ذكره البغدادي في «إيضاح المكنون» (٢/ ٣٥٧).
وابن عزوز كان معاصراً لعبدالحي الكتاني، وقد ترجم له في «فهرس الفهارس» (٢/ ٨٥٦ ـ ٨٦١)، ولم يذكر هذا الكتاب في مصنفاته.

القسم الأول

دراسة عن الحافظ السخاوي وكتابه «المقاصد الحسنة»

وفيه فصلان:

الفصل الأول: ترجمة موجزة للحافظ السخاوي.

الفصل الثاني: كتاب «المقاصد الحسنة».

الفصل الأول

ترجمة موجزة للحافظ السَّخَاوي (١)

ويشتملُ على سبعةِ مباحثَ:

- المبحثُ الأولُ: اسمُهُ ونَسَبُه، ومَولِدُه ووفاتُه.
- المبحثُ الثاني: نشأتُه العلميَّةُ ورِحلاتُه.
- المبحثُ الثالثُ: شيوخه.
- المبحثُ الرابعُ: تلاميذُه.
- المبحثُ الخامسُ: عقيدته ومذهبه الفِقهيُّ.
- المبحثُ السادسُ: مَنزِلَته العِلمِيَّةُ وثناءُ العلماءِ عليه.
- المبحثُ السابعُ: مؤلَّفاته.

---

(١) مصادر ترجمة السخاوي كثيرة، من أهمها ترجمته لنفسه في: «الضوء اللامع» (٨/ ٢ - ٣٢)، وفي «التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة» (٣/ ٦٣٠)، وفي «الجواهر والدرر» (٣/ ١١٤٦). وله كتابٌ مفردٌ صنفه في ترجمته الذاتية اسمه «إرشاد الغاوي»، أشار إليه في «التحفة اللطيفة» (٣/ ٦٣٠)، وقد طُبِعَ. ومن أشهر مصادر ترجمته:
١ - «نظم العقيان في أعيان الأعيان» (ص١٥٢ - ١٥٣)، للسيوطي (٩١١هـ). وفيه حطٌّ على السخاوي، وذلك لما كان بينهما من منافسة ومنافرة - رحمهما الله - .
٢ - «النور السافر عن أخبار القرن العاشر» (ص٤٠ - ٤٧)، لعبدالقادر العيدروس (١٠٣٨هـ).
٣ - «الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة» (١/ ٥٣ - ٥٤)، للنجم الغزي (١٠٦١هـ).
٤ - «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» (١٠/ ٢٣ - ٢٥)، لابن العماد الحنبلي (١٠٨٩هـ).
٥ - «البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع» (٧٠١)، للشوكاني (١٢٥٠هـ).
٦ - «فهرس الفهارس والأثبات» (٢/ ٩٨٩ - ٩٩٣)، لعبدالحي الكتاني (١٣٨٢هـ).
٧ - «الأعلام» (٦/ ١٩٤ - ١٩٥)، لخير الدين الزركلي (١٣٩٦هـ).
ومن التراجم الحديثة المفردة للسخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ:
١ - «السخاوي مؤرخاً»، للدكتور عبدالله بن ناصر الشقاري (رسالة دكتوراه بجامعة الإمام).
٢ - «الحافظ السخاوي وجهوده في الحديث وعلومه»، للشيخ الدكتور بدر بن محمد العمَّاش، (رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية).

المبحثُ الأولُ

اسمُهُ ونَسَبُه، ومَولِدُه ووفاتُه

اسمُه ونسبُه:

هو الحافظُ شمسُ الدِّينِ محمدُ بنُ عبدِالرَّحمٰنِ بنِ محمدِ بنِ أبي بكرِ بنِ عثمانَ بن محمد السَّخَاوِيُّ القاهِريُّ. ويُكنى بـ«أبي الخير» و«أبي عبدِالله».

والسَّخاويُّ نسبةٌ إلى«سَخَا»: مدينة بأسفل مصر، وهي قصبة الكُورة الغربية[(١)].

مَولِدُه:

أرَّخ الحافظ السخاوي مولده في شهر ربيع الأولِ من سنة إحدى وثلاثينَ وثمانمائةٍ بحارة بهاء الدين علو الدرب المجاور لمدرسة البلقيني[(٢)].

وفاتُه:

توفي بالمدينة النبوية[(٣)] عصرَ يومِ الأحدِ سادسَ عشرَ[(٤)] شعبانَ سنة اثنتين وتسعمائةٍ، وعمرُهُ إحدى وسبعونَ سنةً، وصُلِّي عليه بعدَ صلاةِ الصبحِ يوم الاثنينِ بالروضة الشريفة، ودُفِنَ بالبقيعِ بجوارِ الإمامِ مالكٍ.

---

(١) «معجم البلدان» (٣/ ١٩٦).
وهي الآن قريةٌ من قرى مركز كَفْر الشيخ بمديرية الغربية بمصر، وكَفْرُ الشيخِ يبعدُ عن القاهرة حوالي ١٧ كم. يُنظر: «الحافظ السَّخاوي وجهوده» (١/ ٣٢).

(٢) «الضوء اللامع» (٨/ ٢).

(٣) على الأرجح. كما في «النور السافر» و«شذرات الذهب» و«البدر الطالع» وغيرها.

(٤) كما ذكر تلميذه جار الله بن فهد. نقله عنه الشوكاني في «البدر الطالع» (٢/ ١٨٦).
وقيل: في الثامن والعشرين. كما في «النور السافر»، و«شذرات الذهب».

المبحثُ الثاني

نشأتُه العلميَّةُ ورِحلاتُه

نشأ السخاويُّ في بيت علمٍ وفضلٍ، فأدخله أبوهُ المكتَبَ صغيراً عند المؤدِّب الشرف عيسى بن أحمد الـمَقسي (٨٦٥هـ) فأقام عنده يسيراً جداً، ثم نقله لزوج أخته الفقيه الصالح البدر حسين بن أحمد الأزهري (٨٧٨هـ)، فقرأ عنده القرآنَ وصلى بالناسِ التراويحَ في رمضان بزاوية لأبي أمه الشيخ شمس الدين العدوي المالكي، ثم توجَّه به أبوه إلى الفقيه الشمس محمد بن أحمد الحريري (٨٤٩هـ)، فجوَّد عليه القرآن، وانتفع به في آداب التجويد وغيرها وعلق عنه فوائد ونوادر، وقرأ القرآن وجوَّده على غير واحدٍ من مشايخه، وحفظَ بعضَ «عمدةِ الأحكامِ»، ثم انتقل للعلامة الشهابِ بنِ أسدٍ فأكملَ عندَه حفظَها مع حفظِ «التنبيه»، و«المنهاج»، و«ألفية ابن مالك»، و«النُّخبة»، وقرأ عليه شيئاً من القراءاتِ.

ثم حفظَ «ألفية العراقي»، و«شرحِ النخبة»، وغالبَ «الشاطبية»، و«مقدمة الساوي» في العَروضِ، وسمع الكثيرَ من الجمعِ للسبعِ وللعشرِ على الزَّينِ رضوانَ العُقْبيِّ، ولازمَ البرهانَ ابنَ خضرٍ وقرأ عليه غالب «شرح الألفية» لابن عقيل، وسمع الكثيرَ من «توضيحِها» لابن هشام، وأخذ العربية أيضاً عن الشهابِ الأبدي المغربيِّ والجمالِ بنِ هشامٍ الحنبليِّ.

وأخذ الكثيرَ من الفقهِ عن العَلَم صالحِ البُلقينيِّ وغيره، وأخذَ طرفاً من الفرائضِ والحسابِ والميقاتِ، وقرأ الأصولَ على الكمالِ ابنِ إمامِ الكامِلِيَّةِ، وحضر كثيراً من دروسِ التقيِّ الشُّمُنِّيِّ في الأصلينِ والمعاني والبيانِ والتفسيرِ، وقرأ عليه «شرحَه» نظمَ والدهِ للنخبةِ.

وسمع مع والده ليلاً الكثيرَ من الحديثِ على إمامِ عصرِه ووحيدِ دهرِه

أبي الفضلِ الشهابِ بنِ حجرٍ العسقلانيِّ، فكانَ أولُ سماعِهِ عليهِ في سنة ثمانٍ وثلاثينَ وثمانمائة ـ وعمره إذ ذاكَ سبعُ سنينَ ـ، ولازمَ مجلسَه حتى حملَ عنه علماً جمّاً بحيث كان من أكثرِ الآخذينَ عنه، وأعانه على ذلك قربُ منزِله منهُ، فكان لا يفوتُه مما يُقرأُ عليه إلا النادرُ، وعلمَ الحافظُ شدَّةَ حرصِه على ذلك، فكان يرسلُ خلفَه أحياناً بعضَ خدمه لمنزِله يأمرهُ بالمجيءِ للقراءةِ.

وقرأ عليه الاصطلاحَ بتمامِه، وسمع عليه جُلَّ كتبِه وأكثرَ تصانيفِه في الرجالِ وغيرِها، وأذن له في الإقراءِ والإفادةِ والتصنيفِ، وصلى به إماماً التراويح في بعض ليالي رمضان، ولم ينفكَّ عن ملازمتِه ولا عدلَ عنه بملازمةِ غيرِه ولا ارتحلَ إلى الأماكن النائية، بل ولا حجَّ إلا بعدَ وفاتِه.

وبعد وفاةِ شيخه الحافظِ رَحِمَهُ اللهُ سافرَ لدمياطَ ـ وكان إذ ذاك ابنَ إحدى وعشرين سنةً ـ فسمعَ بها، ثم توجَّه في البحرِ للحجِّ فلقي بالطورِ والينبوعِ وجُدَّةَ غيرَ واحدٍ أخذ عنهُم، ووصل لمكةَ أوائلَ شعبانَ فأقام بها إلى أن حجَّ، وقرأ بها على جمعٍ من أهل العلم؛ كأبي الفتحِ المراغيِّ، والبرهانِ الزَّمزَميِّ، والتقيِّ بن فهدٍ وغيرهم.

وقرأ في رجوعِه بالمدينةِ النبوِيَّةِ على البدرِ بنِ فرحونَ وغيرِهِ من أهلِ العلمِ.

ثم رجعَ للقاهرةِ، ثم توجَّه لمنوفِ العُليا، ثم إلى فيشا الصُّغرى، ثم ارتحل إلى الثغرِ السَّكَندَريِّ ودَسوق والمحلَّةِ وسَمَنُّود وغيرها من الديار المصرية.

ثم ارتحلَ إلى حلب، وسمع في توجهه إليها بسرياقوسَ والخانقاه وبلبيس وغزةَ والمجدَلِ والرملةِ وبيتِ المقدسِ والخليلِ ونابُلُسَ ودِمَشقَ وصالحيَّتِها والزبداني وبعلَبَكَّ وحمصَ وحماةَ وحلب وجبرين ثم بالمعَرَّة وطرابُلُسَ وغيرها من ديار الشام. وقال رَحِمَهُ اللهُ في ترجمته لنفسه: وكلما انتهى حفظه لكتابٍ عرضه على شيوخ عصره.

وقد زادَ عددُ الأماكنِ التي ارتحلَ إليها من البلاد والقرى على الثمانينَ.

وكانت هذه رحلاته زمنَ الطَّلَبِ، وارتحل بعدها أربع مراتٍ حجَّ فيها وجاور بمكة، كان آخرها سنة ستٍّ وتسعين[1]، رجع بعدها إلى المدينة ولم يزل بها إلى أن توفي.



(١) «الضوء اللامع» (٨/٢ ـ ١٠) باختصار.

المبحثُ الثالثُ

شيوخه

تقدَّم ذكرُ جماعةٍ من شيوخه الذين أخذ عنهم في المبحث السابق، وقد ذكر السخاويُّ أنَّ عددَ من أخذ عنه من الشيوخ بمصرَ وحدَها أكثرُ من أربعمائةِ شيخٍ[١]، وعددَ من أخذَ عنه عامةً يزيد على ألفٍ ومائتي نفسٍ[٢].

ويرجع سببُ كثرةِ شيوخِهِ إلى بدئه بطلب العلم في سنٍّ مبكرةٍ بعناية والدِه المباركة، وإلى حرصه الشديد على التحصيل والسماع، ثم إلى ارتحاله وتطوافه في البلاد طالباً لقاء أهل العلم ومشافهتهم به.

وقد ذكر أنه أفرد كتاباً في تراجم من أخذ عنهم على حروف المعجم سماه «بغية الراوي بمن أخذ عنه السخاوي»[٣]، وأفرد أيضاً رحلاته الثلاث: السكندرية والحلبية والمكية مع تراجم كلٍّ منها، وصنفَ أيضاً «الثَّبَتَ المصريَّ»[٤].

ولكثرة عدد شيوخِ السخاوي، فإننا سنقتصر على ذكرِ أبرزِهم ـ بحسب وفياتهم ـ:

١ ـ محمد بن أحمدَ بنِ عمرَ، الشمسُ النحريريُّ ثم القاهريُّ الشافعيُّ المؤدِّبُ الضَّريرُ، المعروف بالسعوديِّ (٨٤٩هـ)[٥].

٢ ـ عزُّ الدين أبو محمد عبدالرحيم بن محمد بن عبدالرحيم بن علي المصريُّ الحنفيُّ المعروف بابنِ الفرات (٨٥١هـ)[٦].

---

(١) «الضوء اللامع» (٨/ ٧).
(٢) «الضوء اللامع» (٨/ ١٠).
(٣) «الضوء اللامع» (٨/ ١٦).
(٤) المصدر السابق.
(٥) ترجمته في: «الضوء اللامع» (٤/ ١٨٦).
(٦) انظر ترجمته في: «الضوء اللامع» (٧/ ٣٠).

٣ ـ أبو الفضل شهابُ الدينِ أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني الشافعي، المعروف بالحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ).

٤ ـ علمُ الدين أبو البقاءِ صالحُ بن عمر بن رسلان بن نصير الكناني العسقلاني المعروف بابن البُلقينيِّ (٨٦٨هـ)(١).

٥ ـ شرفُ الدين أبو زكريا يحيى بن محمد بن محمد بن أحمد الحدادي المناوي الشافعي، المعروف بالـمُناوي (٨٧١هـ)(٢).

٦ ـ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ محمدِ بنِ حسنٍ التقيُّ أبو العباسِ التميميُّ الداريُّ القاهريُّ، المعروف بالشُّمُـنِّيِّ(٣)(٨٧٢هـ).

٧ ـ زين الدين وشرف الدين أبو العدل قاسم بن قُطْلُوبُغا بن عبدالله الجَمَّالي الحنفي (٨٧٩هـ)(٤)



---

(١) ترجمته في: «الضوء اللامع» (٣/ ٢١٣).
(٢) ترجمته في: «الضوء اللامع» (١٠/ ٢٥٤).
(٣) بضمِّ المعجَمَةِ والميم، ثم نونٌ مشدَّدةٌ. كما في ترجمته من: «الضوء اللامع» (٢/ ١٧٤).
(٤) ترجمته في: «الضوء اللامع» (٦/ ١٨٤).

المبحثُ الرابعُ

تلاميذُه

كان السخاويُّ رَحِمَهُ اللَّهُ إماماً من أئمة عصره بلا مدافعة، أقرَّ له بذلك الموافقُ والمخالفُ، وشهِدَ بفضله وعِلمه القاصي والداني، لا سيما في علم الحديث وفنونه، فهو المقدَّمُ فيه من أصحابِ الحافظِ ابنِ حجر، كما شَهِدَ له بذلك الحافظُ نفسه[١]، فلهذا كثُرَ الآخذون عنه من طلبة العلم، وقصدوه من كل حَدبٍ وصَوب.

ولكثرة الآخذين عنه فإنناسنقتصرُ على ذكرِأشهر من أخذَ عنهُ ولازمَهُ:

١ ـ ابن أبي حرفوش أحمد بن محمد بن محمد أبو العباس الأبشيهي (بعد ٨٥٠هـ)[٢].

٢ ـ أبو الغيث محمدُ بنُ عليِّ بنِ محمدٍ النبهانيُّ الخانكيُّ قاضيها الشافعيُّ (٨٩١هـ)[٣].

٣ ـ أحمد بن محمد بن عبدالرحمٰن بن محمد بن رجب الشهاب الطوخي ثم القاهري الشافعي، يُعرف بـ«ابن رجب» (٨٩٣هـ)[٤].

٤ ـ أبو فارس عبدُالعزيزِ بن عمرَ بنِ محمدِ بن محمدٍ الهاشميُّ المكيُّ الشافعيُّ، المعروف بـ«ابنِ فهدٍ المكي» (٩٢١هـ)[٥].

---

(١) كما سيأتي في مبحث «منزلته العلمية وثناء العلماء عليه».
(٢) انظر ترجمته في: «الضوء اللامع» (٢/ ١٨٧).
(٣) ترجمته في: «الضوء اللامع» (١١/ ١٢١).
(٤) انظر ترجمته في: «الضوء اللامع» (٢/ ١٢١).
(٥) ترجمته في: «الضوء اللامع» (٤/ ٢٢٤).

٥ ـ أبو العباسِ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ أبي بكرٍ القُسطلانيُّ[١] المصريُّ الشافعيُّ (٩٢٣هـ).

٦ ـ أبو محمد عبدُالرحمٰنِ بنُ عليِّ بنِ محمدٍ الشيبانيُّ الزَّبِيديُّ الشافعيُّ، المعروف بـ«ابنِ الدَّيبَع»[٢] (٩٤٤هـ).



(١) بضم القاف، كما في «تاج العروس» (٣٠/ ٢٥١)، وترجمته في: «الضوء اللامع» (٢/ ١٠٣).

(٢) بمهمَلةٍ مفتوحةٍ، بعدها تحتانيَّةٌ، ثم موحَّدةٌ مفتوحةٌ، وآخره مهملةٌ. كما في «الضوء اللامع» (٤/ ١٠٤).

المبحثُ الخامسُ

عقيدته ومذهبه الفِقهيُّ

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: عقيدته.

المطلب الثاني: مذهبه الفقهي.

* * *

المطلب الأول
عقيدتُه[(١)]

نشأ الحافظُ السخاويُّ ـ كما يظهر من تراجم شيوخه وأهل عصره ومِصره ـ في بيئةٍ سادَت فيها عقيدةُ الأشاعرة، وقُرِّرَت هذه العقيدة على أنها عقيدةُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعة، فالتَبَسَ الحقُّ بالباطل، واعتُقِدَ في صفاتِ الله ـ جل وعلا ـ غيرُ المذهبِ الحقِّ.

وقد عُلِمَ أنَّ طريقةَ سلفِ الأمةِ وأئمَّتِها إثباتُ ما أثبَتَه اللهُ لنفسه وما أثبته له رسولُه ﷺ من الصفات من غير تكييفٍ ولا تمثيل، ومن غيرِ تحريفٍ ولا تعطيل[(٢)]. كما أنَّ الطرقَ الصوفيَّةَ قد ذاعَ صيتُها وانتَشَرَت في البلدِ الذي نشأ فيه السَّخاوي، وقلَّما ينجو أحدٌ من الانتسابِ إلى تلك الطرقِ، فضلاً عن أنْ يسلمَ من التأثُّرِ بها.

---

(١) يُنظر في هذا المبحث: «الحافظ السخاوي وجهوده في الحديث وعلومه» (١/ ١٤١ ـ ١٥٣)

(٢) انظر: «الرسالة التدمرية» (ص٧).

فكان لهذه البيئة أثرٌ على عقيدة السخاويِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ظهرت معالِمُ هذا الأثر في جوانب من اعتقادِه، نُشير - فيما يأتي - إلى شيءٍ منها بإيجازٍ:

ففي الأسماء والصفات:

نشأ السخاوي وتربَّى على عقيدةِ الأشاعرةِ: فكان يعتقدُ أنَّ ظواهرَ نصوصِ الصفاتِ الخبرية تقتضي التشبيهَ والتجسيمَ وإثباتَ الجوارحِ والأعضاءِ - تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً -، ويرى أنه لا بدَّ من تأويلِها وصرفِها عن ظواهرِها، وأنَّ الواجبَ تجاه أحاديثِ الصفاتِ أنْ لا تُروى إلا لأهلها خوفَ الافتتان والضلال[١].

وذكر في ترجمة أحمد بن ناصر الباعوني الشافعي عدة أبيات من قصيدةٍ له في الاعتقاد - ولم يتعقَّبه -، ومَفَاد هذه الأبيات: إثبات الصفات السبع - وهي صفات المعاني - التي يُثبتها الأشاعرة - ولا يُثبتون غيرها -، وذكر في هذه الأبيات أنَّ كلام الله قديمٌ قائمٌ بذاته[٢].

كما أنَّه على عقيدتِهم في مسألةِ رؤيةِ اللهِ - عزَّ وجلَّ - يومَ القيامةِ، فيقول بأنَّ اللهَ تعالى يُرى لا في جِهَةٍ[٣].

وقد أوَّل صفة الرحمة لله تعالى، بإرادة الخير بعبيده[٤].

ويقول بنفي الجهة عن الله تعالى[٥]، وهي من الألفاظ المجملة التي لم يتعرَّض لها السلف الصالح إثباتاً أو نفياً، وقد جَرَت عادةُ من ينفي الجهة عن الله أن ينفيها فِرَاراً من إثبات العلو لله تعالى.

---

(١) انظر: «فتح المغيث» (٣/ ٢٧١).
(٢) «الضوء اللامع» (٢/ ٢٣٢).
(٣) انظر: «الغاية في شرح الهداية» (٢/ ٥٥٩).
(٤) انظر: «فتح المغيث» (١/ ١٣).
(٥) انظر: «فتح المغيث» (٣/ ٣٥٠).

وفي توحيد الألوهية:

ففيما يتعلق بالتوسل والتبرك:

يرى السَّخَاويُّ جوازَ التوسُّلِ بالأنبياءِ والصالحينَ[(١)].

ويرى أيضاً جوازَ التبرُّكِ بالصالحينَ وآثارِهم[(٢)]، بل وبقبورهم؛ فقال في ترجمة حمزة بن عبدالمطلب رضي الله عنه من «التحفة اللطيفة»: «وجُعِلَ على قبره قُبة، فهو يُزار ويُتبركُ به وبمحلِّه»[(٣)].

وفي التصوُّف:

تأثَّر السَّخاويُّ أوَّل أمره بالصوفية وكان معهم، ولبس الخِرْقَة من عددٍ من مشايخه، وألْبَسَها لغيره، وقال: «نعم قد دخلتُ في إجازةِ خلقٍ من الـمُعتَبَرين هي إلى الخصوص أقرب، وهي الاستجازة لأبناء صوفية الخانقاه البِيْبَرْسَيَّة، وكنتُ إذ ذاك منهم»[(٤)].

ويُفهم من قوله: وكنتُ إذ ذاك منهم: أنه رَجَعَ عن التصوَّفِ، أو أنه لم يدخلْ في التصوُّفِ الغالي، ويدلُّ على ذلك أنه ألَّفَ كتابَ «القول الـمُنْبي في ترجمةِ ابنِ عربي»، و«الكفاية في طريق الهداية» في الردِّ على الاتحادية، وأيضاً فقد انتَقَدَ كثيراً من الـمُتَرجمين في «الضوء اللامع» بسبب سلوكهم هذا المسلك وانتحالهم هذا المذهب.

وفي جانب البدع:

يرى السَّخاوي أنَّ البدعةَ لها الأحكامُ الخمسةُ[(٥)]؛ وعليه فإنَّ في

---

(١) كما في «ارتياح الأكباد» [ق٢٨٢/أ]، وكما يُفهم من ترجمته لمحمد بن محمد بن عبدالله ابن إبراهيم المسوفي المدني المالكي في «الضوء اللامع» (٩/ ١١٥)، وكما في خطبة كتابه «التماس السعد»، وللتوسع يُنظر: «الحافظ السخاوي وجهوده» (١/ ١٤٤).
(٢) كما في ترجمة إبراهيم بن رجب بن حماد الكلابي من «التحفة اللطيفة» (١/ ١١٤).
(٣) «التحفة اللطيفة» (١/ ٥٣٢).
(٤) انظر: «فتح المغيث» (٢/ ٤٢١).
(٥) «الأجوبة المرضية» (٣/ ١٠٨٩).

الدِّينِ بدعةً حسنةً: فحسَّن بدعةَ جهرِ المؤذِّنِ بالصلاةِ على النبيِّ ﷺ عقبَ الأذانِ(١).

وحسَّن أيضاً بدعةَ إقامةِ المولدِ، مع إقرارِه أنها لم تُنقَلْ عن أحدٍ من السلفِ(٢)!

المطلب الثاني
مذهبُه الفِقهيّ

هو شافعيُّ المذهبِ كما صرَّح بذلك في ترجمته لنفسه في «الضوء اللامع»(٣)، وكذا كلُّ من ترجم له من بعده.

ويدلُّ على ذلك أيضاً ذكرُه للشافعيِّ بلفظ: «إمامنا»(٤).

ويظهر ذلك أيضاً في نشأته العلمية والكتب التي درسها(٥).



(١) «القول البديع» (ص٢٨٠).
(٢) «الأجوبة المرضية» (٣/ ١١١٦).
(٣) «الضوء اللامع» (٨/ ٢)، وصرَّح بذلك أيضاً في «فتح المغيث» (٢/ ٣٢).
(٤) كما في الأحاديث (٨، ١٥، ٢٢٣) من هذا الكتاب، وكما في سائر كتبه.
(٥) كما سبق في مبحث «نشأته العلمية».

المبحثُ السادسُ

مَنزِلَته العِلمِيَّةُ وثناءُ العلماءِ عليه

حَظِيَ السخاويُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بمنزلةٍ علميةٍ رفيعةٍ بين أهل العلم من لدن عصره إلى يومنا هذا، أقرَّ له بذلك الموافقُ والمخالفُ، وكَثُرَت كلماتُ أهل العلم ـ من شيوخه وأقرانه وتلاميذه وغيرهم ـ في الثناء عليه، والشهادة له بالفضل والعلم والتقدُّم والإمامة فيه، لا سِيما علمِ الحديثِ.

ومما يدلُّ على ذلك:

١ ـ أنه قد أذِنَ له عددٌ من شيوخه بالإفتاء والتدريس والإملاء في وقتٍ مبكرٍ، بل كان كثيرٌ منهم يُرسلُ له بالفتاوى أو يسألهُ مشافهةً، بل ربما أخذ بعضهم عنه(١).

٢ ـ إذنُ الحافظ ابن حجر له بالإقراء والإفادة والتصنيف، وقد تقدَّم أنَّ الحافظَ ابن حجر توفي وللسخاوي إحدى وعشرون سنةً، فدلَّ ذلك على نبوغه وهو صغير.

٣ ـ ثناء العلماء ـ المعاصرين له ومن جاء بعدهم ـ عليه، فمن ذلك:

قال الحافظُ ابنُ حجر: «الشيخ المبارك الفاضل المحدث البارع النبيه الـمُفنّن الأوحد المُكثر المُفيد المُحصِّل المجيد في الطلب الجميل»(٢)، وقال أيضاً: «إنه أنبه طلبتي الآن(٣)، وليس في جماعتي مثله»(٤). وقام الحافظ بتقريظِ غير واحدٍ من تصانيفِ السخاوي.

وشهدَ الزينُ بنُ قُطلُوبُغا أنَّ الحافظَ شافهه بأنَّ السخاويَّ أنبهُ طلبته،

---

(١) انظر: «الضوء اللامع» (٨/ ٥).
(٢) «إرشاد الغاوي» [ق ٦٧/ أ].
(٣) «الضوء اللامع» (٨/ ٢٠).
(٤) «الضوء اللامع» (٢/ ٤٠).

وقال: «حتى كان ينوِّهُ بذكرِه، ويعرِّفُ بعَلِيِّ فخرِه ويرجِّحُه على سائرِ جماعتِه المنسوبينَ إلى الحديثِ وصناعتِه كما سمعتُه منه وأثبتُّه بخطي قبلُ عنه»(١).

ونقل البدرُ بنُ القطانِ عن الحافظ أنه سُئِلَ: من أمثلُ الجماعةِ الملازمينَ لكم في هذه الصناعة؟ فأشار إلى السخاويِّ وقال: «إنه مع صغرِ سنِّهِ وقُربِ أخذِهِ فاقَ مَن تقدَّمَ عليه بجِدِّه واجتهادِه وتحرِّيه وانتقاده، بحيثُ رجوتُ له وانشرحَ لذلك الصَّدرُ أن يكونَ هو القائمَ بأعباءِ هذا الأمرِ»(٢).

وقال فيه التقيُّ بن فهد المكي: «زينُ الحفاظِ، وعمدةُ الأئمةِ الأيقاظِ، شمسُ الدنيا والدينِ، ممن اعتنى بخدمةِ حديثِ سيِّدِ المرسلينَ، اشتَهَرَ بذلك في العالَمينَ على طريقةِ أهلِ الدينِ والتقوى، فبلغ فيه الغايةَ القُصوى»(٣).

وقال قاسم بن قُطْلُوبُغا: «وهو الذي لم يزل قائماً من السُّنَّةِ بأعبائِها، ناصِباً نفسَه لنشرِها وأدائِها، محقِّقاً لفنونِها ومضمونِ عيونِها، مع قلةِ المعينِ والناصرِ، والمجاري له في هذا العلمِ والمذاكرِ، لا يفتُرُ عن ذلكَ طرفةَ عينٍ، ولا يشغلُ نفسَه بغِيبَةٍ ولا مَينٍ»(٤).

وقال البرهان الباعوني: «الشيخُ الإمامُ، الحائزُ لأنواعِ الفضلِ على التمامِ، الحافظُ لحديثِ النبيِّ ـ عليه أفضلُ الصلاةِ والسلام ـ، أمتع الله بحياته وأعادَ على المسلمين من بركاته، هو الآنَ من الأفرادِ في علمِ الحديثِ الذي اشتَهَرَ فيه فضلُه، وليس بعدَ شيخِ الإسلامِ ابنِ حجرٍ فيه مثلُه . .»(٥).



(١) «الضوء اللامع» (٨/ ٢٠).
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق (٨/ ٢١).
(٥) المصدر السابق.

المبحثُ السابعُ

مؤلَّفاته

يُعدُّ السَّخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ مكثراً من التصنيف؛ فقد تجاوزت مصنفاته المئتين، ولعلَّ السبب في ذلك يعود إلى بدايته المبكرة في التصنيف؛ فقد شرع فيه قبل سنة ثمانمائة وخمسين[١]، وهو آنذاك لم يتجاوز التاسعة عشرة من عمره، وعاش بعد ذلك ما يُقارب اثنتين وخمسين سنة، إضافةً إلى تقلُّده التدريس في مدارس القاهرة، مما أعانه على التأليف، إلى غير ذلك من الأسباب[٢].

وهو مع كثرة مصنَّفاته موصوف بالضبط والإتقان، شهد له بذلك شيوخه، وقرَّظ له جماعةٌ منهم جملةً منها[٣]، منهم الحافظ ابن حجر، كما تقدم عنه في المبحث السابق.

وقد صنف السخاويُّ في فنونٍ شتى، ولكثرة مؤلفاته فإننا سنقتصر على ذكر الأشهر منها[٤]، فمن ذلك:

١ ـ «الأجوبة المرضية عما سئل عنه السخاوي من الأحاديث النبوية». مطبوع.

٢ ـ «الأحاديث البلدانيات». مطبوع.

٣ ـ «ارتياح الأكباد بأرباح فقد الأولاد». مطبوع.

---

(١) كما في «الضوء اللامع» (٨/ ١٥).

(٢) يُنظر: «الحافظ السخاوي وجهوده في علوم الحديث» (١/ ١٦١ ـ ١٦٢).

(٣) «الضوء اللامع» (٨/ ١٩).

(٤) ومن أراد التوسع فليرجع لكتاب «الحافظ السخاوي وجهوده في الحديث» (١/ ١٧٠ ـ ٣٨٢).

٤ ـ «استجلابُ ارتقاءِ الغُرَفِ بحبِّ أقرباءِ الرسولِ ﷺ وذوي الشرف». مطبوع.

٥ ـ «الإعلان بالتوبيخ لمن ذمَّ التاريخ». مطبوع.

٦ ـ «بذل المجهود في ختم سنن أبي داود». مطبوع.

٧ ـ «بغية الراغب المتمني في ختم سنن النسائي رواية ابن السني»، مطبوع.

وألَّف السخاويُّ أختاماً لبقية الكتب الستة، طُبعَ منها «ختم صحيح البخاري»، و«ختم صحيح مسلم»، وخَتماً لـ«دلائل النبوة» للبيهقي (مخطوط)، ولـ«الشفا» لعياض (مخطوط)، و«السيرة» لابن هشام (مخطوط)، وغيرها.

٨ ـ «التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة». مطبوع.

٩ ـ «تخريج أحاديث العادلين لأبي نعيم». مطبوع.

١٠ ـ «تخريج الأربعين النووية».

١١ ـ «تكملة شرح الترمذي للعراقي».

١٢ ـ «التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر». مطبوع.

١٣ ـ «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر». مطبوع.

١٤ ـ «رفع القلقِ والأرقِ بجمعِ المبتدعينَ من الفِرَق».

١٥ ـ «السِّرُّ المكتومُ في الفَرْقِ بين المالينِ المحمودِ والمذموم». مطبوع.

١٦ ـ «السَّيرُ القويُّ في الطبِّ النبويِّ».

١٧ ـ «شرح التقريب للنووي». مطبوع.

١٨ ـ «شرح شمائل الترمذي».

١٩ ـ «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع»، وهو من أجلِّ الكتب في بابه. مطبوع.

٢٠ ـ عمدة المحتج في حكم الشطرنج. مطبوع.

٢١ ـ «الغاية في شرح الهداية في علم الرواية لابن الجزري». مطبوع.

٢٢ ـ «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث»، وهو من أوسع وأدق الكتب المؤلَّفة في مصطلح الحديث. مطبوع.

٢٣ ـ «القناعة مما تحسنُ الإحاطةُ به من أشراطِ الساعة». مطبوع.

٢٤ ـ «القول البارُّ في تكملة تخريج الأذكار». مخطوط.

٢٥ ـ «القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع». مطبوع.

٢٦ ـ «القول التام في فضل الرمي بالسهام». مخطوط.

٢٧ ـ «القول المرتقي في ترجمة البيهقي».

٢٨ ـ «القول الـمُنبي في ترجمة ابن عربي». مطبوع.

٣٠ ـ «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة». وهو كتابنا.

٣١ ـ «المنهل العذب الروي في ترجمة قطب الأولياء النووي». مطبوع.

٣٢ ـ «وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام للذهبي». مطبوع.



الفصل الثاني

دراسةٌ عن كتابِ المقاصِدِ الحَسَنَةِ

وفيه ثمانيةُ مباحِثَ:

المبحثُ الأولُ: تحقيقُ اسمِ الكتابِ، وتوثيقُ نسبَتِه إلى المؤلِّف.

المبحثُ الثاني: سببُ تألِيفِ الكتاب.

المبحث الثالث: موضوعُ الكتابِ.

المبحث الرابع: منهجُ الحافظ السخاوي في كتابه، وطريقةُ ترتيبه.

المبحث الخامس: مصادرُ الحافظِ السَّخَاوِيِّ في كتابهِ.

المبحث السادس: منزِلَةُ الكتابِ العِلميَّةُ، وعنايةُ العلماءِ به.

المبحث السابع: طبعات الكتاب.

المبحث الثامن: وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق، ونماذج منها.

المبحثُ الأولُ

تحقيقُ اسمِ الكتابِ، وتوثيقُ نسبَتِه إلى المؤلِّف

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تحقيق اسم الكتاب.

المطلب الثاني: توثيق نسبته إلى المؤلف.

المطلب الأول

تحقيق اسم الكتاب

ذكر المصنفُ رَحِمَهُ اللهُ في مقدمة الكتاب[١] أنه سماهُ: «المقاصدَ الحسنةَ في بيانِ كثيرٍ من الأحاديثِ المشتهِرةِ على الألسِنةِ»، وكذا ذكرَ اسمه في «الضَّوء اللامع»[٢].

وذكره بهذا الاسم أيضاً عددٌ ممن نقل عنه أو أفاد منه؛ كالقاري[٣]، والعجلوني[٤]، وعددٌ من المترجِمين والمفهرسين: كعبدالقادر العيدروس[٥]، والكتاني[٦].

وكذا هو على طُرَّةِ جميع النسخ الخطية، إلا أنه قد جاء على طُرَّةِ النسخةِ الأصلِ باسم: «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث (المذكورة) المشتهرة على الألسنة»، ويظهر جليّاً أنَّ كلمةَ «المذكورة» ليست من العنوان، وما يُظَنُّ أنه تاء تأنيثٍ إنما هو إحدى العلاماتِ الزُّخرُفيةِ التي أطَّرَ بها الناسخُ عنوانَ الكتابِ، فيكونُ صوابُ الكلمةِ (المَذكور) وتكونُ راجعةً

(١) مقدمة الكتاب [ق٢/أ].
(٢) «الضوء اللامع» (٨/١٨).
(٣) «الأسرار المرفوعة» (ص٣٨١).
(٤) «كشف الخفاء» (١/٨).
(٥) «النور السافر» (ص٤٣).
(٦) «الرسالة المستطرفة» (ص١٩١).

إلى اسمِ المؤلف، فكأنَّ الناسخَ أرادَ أنْ يكتبَ: الحافظ المذكور البارع، فضاقَ عليه المكان فألحقَ كلمةَ «المذكور» فوق كلمة «الحافظ»، هذا مع ما في هذه الكلمة من المخالفة لما ثبَتَ من تسميته من قِبَلِ المصنف نفسه كما تقدم، والله أعلم.

وذكره المؤلف بالاسم المختصر «المقاصد الحسنة» في مواضع متفرقة من كتبه.

المطلب الثاني

توثيق نسبته إلى المؤلف

إنَّ صحةَ نسبةِ هذا الكتاب إلى الحافظِ السخاوي أمرٌ لا شكَّ فيه ولا ريب، ولكن من باب زيادة التأكيد والإيضاح، فإننا سنذكر ـ فيما يأتي ـ بعضَ الأدلة على ذلك:

١ ـ الاستفاضة والشهرة التي تبلغ حدَّ التواتر في نسبة هذا الكتاب للسخاوي بين أهل العلم من زمن السخاوي إلى يومنا هذا.

٢ ـ وجود اسم الكتاب منسوباً للسخاوي على طرَّة جميع النسخ الخطية.

٣ ـ أنَّ السخاوي قد نسبَ هذا الكتاب لنفسه في عددٍ من مصنفاته المشهورة؛ كـ«الضوء اللامع»، و«التحفة اللطيفة»[(١)]، و«وجيز الكلام»[(٢)]، وغيرها.

٤ ـ نسَبَه للسخاوي جماعة من أهل العلم؛ ممن نقل عن الكتاب واستفاد منه، أو ترجم لمؤلفه أو فَهْرَسَ كُتُبَه، ومنهم: ابنُ عِرَاق في «تنزيه الشريعة»[(٣)]، وابن العماد في «شذرات الذهب»، والنجمُ الغَزِّيُّ في «الكواكب السائرة»[(٤)]، والكتاني في «نظم المتناثر»، وغيرُهم.

---

(١) «التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة» (٣/ ٢٣٤).
(٢) «وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام» (٣/ ١٢٩٥).
(٣) «تنزيه الشريعة المرفوعة» (١/ ٣٣٢). (٤) «الكواكب السائرة» (١/ ٥٣).

المبحثُ الثاني

سببُ تألِيف الكتاب

بيَّن المؤلفُ سببَ تصنيفِه لهذا الكتاب في مقدمته، فذكر أمرين:

أولهما: أنَّ بعضَ الأئمةِ قد طلبَ منه أنْ يُصنِّفَ كتاباً يبيِّنُ فيه ما اشتهَرَ على ألسِنة الناس من الأحاديث مع عزوه والحكم عليه؛ فقال: «وبعدُ: فهذا كتابٌ رَغِبَ إليَّ فيه بعضُ الأئمةِ الأنجابِ، أُبيِّنُ فيه بالعَزْوِ والحُكمِ المعتَبَرِ ما على الألسنَةِ اشتَهَرَ، مما يُظنُّ إجمالاً أنه مِنَ الخَبَرِ، ولا يهتدي لمعرفَتِهِ إلا جَهابِذةُ الأثر».

وثانيهما: القيام بالواجب تجاه حديث النبي ﷺ من نفي الكذب عنه وتبيين الصحيح من السقيم، مع ما وقع من الناس من تساهلٍ وتسارعٍ في رواية الأخبار ونسبتها إلى النبي ﷺ، مع عدم علمهم بما يقولون، ولا تثبتهم فيما ينقلون؛ فقال: «وكان أعظمُ باعثٍ لي على هذا الجمعِ، وأهمُّ حاثٍّ لعَزْمي فيما تَقِرُّ به العينُ ويلتَذُّ به السمعُ: كثرةَ التسارُعِ لنقلِ ما لا يُعلمُ في ديوانٍ، مما لا يسلمُ عن كذِبٍ وبُهْتانٍ، ونِسْبتهُم إيَّاهُ إلى الرسولِ، مع عدمِ خِبرتِهم بالمنقولِ، جازمينَ بإيرادِهِ، عازِمينَ على إعادتِه وترْدادِه، غافِلين عن تحريمِه، إلا بعدَ ثبوتِهِ وتفهيمِه، من حافظٍ متقِنٍ في تثبيته»(١).



---

(١) مقدمة الكتاب.

المبحث الثالث

موضوعُ الكتابِ

موضوع هذا الكتاب: جمعُ الأحاديث المشتهرة على ألسنةِ الناسِ ـ من غير شرطِ الاستيعاب لها ـ سواء كانت من المرفوع أو غيره، مع عزوها إلى قائلها، وبيان حكمها من ثبوتٍ أو عدمه، وقد أبان المؤلف في مقدمة كتابه عن موضوعه؛ حيث قال:

«فهذا كتابٌ رَغِبَ إليَّ فيه بعضُ الأئمةِ الأنجابِ، أُبيِّن فيه بالعَزْوِ والحُكم المعتبرِ ما على الألسنة اشتَهَرَ، مما يُظنُّ إجمالاً أنه من الخبرِ، ولا يهتدي لمعرفته إلا جَهابِذة الأثرِ، وقد لا يكون فيه شيءٌ مرفوعٌ، وإنما هو في الموقوفِ أو المقطوعِ، وربما لم أقفْ له على أصلٍ أصلاً، فلا أبُتُّ بفَصْلٍ فيه قولاً، غير مُلتزمٍ في ذلك الاستيفاءَ».

وبيَّن أنه قصد بكلمة «الأحاديث» وكلمة «الشهرة»: معناهما اللغويَّ لا الاصطلاحيَّ؛ فأراد بـ«الأحاديث» ما تحدَّث به الناس، وبـ«الشهرة» كلَّ ما اشتهر على ألسنتهم بقطع النظر عن بلدانهم أو طبقاتهم؛ فقال مبيناً ذلك:

«ولاحَظتُ في تسميتِها أحاديثَ المعنى اللغويَّ، كما أني لم أقصدْ في الشهرةِ الاقتصارَ على الاصطلاحِ القويِّ ـ وهي: ما يُروَى عن أكثرَ مِنَ اثنينِ، في بعضِ طِباقِه أو جميعِها بدون مَيْنٍ ـ بل القصدُ الذي عزمتُ على إيضاحِه وأنْ أتقِنَه: ما كانَ مشهوراً على الألسنةِ، من العالِم المُتقِن في سَبْرِه أو غيرِه، في بلدٍ خاصٍّ وقومٍ مُعيَّنينَ، أو في جُلِّ البلدانِ وبين أكثرِ الموحِّدينَ»[1].



(١) المصدر السابق.

المبحث الرابع

منهجُ الحافظ السخاوي في كتابه، وطريقةُ ترتيبه

وسيكون الكلام في ذلك من خلال مطلبين:

المطلب الأول: ترتيب الكتاب.

المطلب الثاني: منهج المصنف في الكتاب.

* * *

المطلب الأول

ترتيب الكتاب

١ ـ بدأ المصنف هذا الكتابَ بمقدمةٍ موجزةٍ استهلَّها بالبسملةِ والحمدِ لله تعالى، والصلاةِ على النبيِّ ﷺ، ثم ذكَرَ سببَ تصنيفِه للكتابِ، ومنهجَه فيه، وأنه لم يشترط الاستيعابَ، وذكر من سبقه إلى التصنيف في الأحاديث المشتهرة، وأنه استفادَ منهم، ثم ذكر طريقةَ ترتيبِه للكتاب، وإلى مقصودِه بـ«الأحاديثِ المشتهِرةِ» التي سيذكرها فيه، وذكر الباعثَ الأكبرَ على تصنيفِه، وأشار إلى خطر نسبةِ الحديثِ إلى النبيِّ ﷺ دون تثبُّتٍ، وإلى التشديد في الكذبِ عليه ﷺ، وختم المقدمة بذكرِ تسميتِه للكتابِ.

٢ ـ جمعَ المصنفُ في ترتيبِه أحاديثَ الكتابِ بينَ منهجَينِ من مناهجِ الترتيبِ، وهما: الترتيب على حروف المعجم، والترتيب على الأبواب العلمية.

فبدأ المصنف بترتيب أحاديث الكتاب على أوائلِ الكلماتِ منها على حروفِ المعجم؛ فبدأ بحرفِ الهمزة، ثم الباءِ، فالتاءِ، وهكذا إلى الياءِ.

قال المصنف في مقدمة الكتاب ـ عند الكلام على ترتيب الكتاب ـ: «مُرتِّباً له على حروفِ المعجَمِ في أوَّلِ الكلماتِ، وإنْ كان ترتيبُه على الأبواب للعارفِ من آكَدِ المهمَّات، ولذا جمعتُ بينَ الطريقتَين، ورفعتُ عني اللَّوم ممن يختارُ إحدى الجِهَتَين، فبوَّبتُ للأحاديثِ بعدَ انتِهائِها، وأرشدْتُ لمظانِّها بابتِدائِها».

٣ ـ ثم يذكر الأحاديث الداخلة تحت الحرف الواحد؛ بحيثُ يراعي في الترتيبِ الحرفَ الأولَ من الكلمة، فالثاني، وهكذا، مُتوخِّياً في ذلك الدقة، ولم يعتبر في هذا الترتيب «أل» التعريفِ في الترتيبِ، بل ينظرُ في الترتيبِ إلى الحرفِ التالي لها.

٤ ـ لـمَّا فرغَ المصنف من ذكرِ الأحاديثِ مرتبةً على أطرافها باعتبارِ حروفِ المعجَم، أوردها في آخرِ الكتابِ مرتبةً على الأبوابِ العلميةِ[1]، وابتدأ ترتيبَه هذا بفِهرِسٍ للكتبِ التي أورَدها من حيثُ الجملةُ؛ ابتدأها بـ«كتابِ الإيمانِ»، وختمها بـ«كتاب البعثِ والنشورِ»، ثم شرع في ذكرِ الأحاديثِ تحتَ ما يناسِبُها من هذه الكتبِ، لكنْ دونَ ترتيبٍ معيَّنٍ لأحاديثِ الكتابِ الواحدِ.

المطلب الثاني

منهج المصنف في الكتاب

أولاً: منهج المؤلف في الترجمة للأحاديث:

١ ـ يصدِّرُ لكلِّ حديثٍ في كتابه بكلمة «حديث» دائماً.

٢ ـ ثم يترجم للحديث بذكر طرفه ـ غالباً ـ سواء اقتصر على جملةٍ منه[2]، أو ذكره كاملاً في الترجمة[3]، وربما ترجم للحديث بذكر عنوانٍ

---

(١) في الأصل [ق٢١٧/ب].

(٢) كما في الأحاديث: (٢، ٣، ١٤، ١٢٨٣، ١٢٨٤).

(٣) كما في الأحاديث: (٤، ٨٨، ١٢٦، ١١٧٦، ١١٧٧، ١٢٦٢) وغيرها.

عامٍّ[١] أو مسألةٍ من المسائل الواردة فيه[٢].

ثانياً: منهجه في تخريج الأحاديث وعزوها لمصادرها:

١ ـ يُصدِّر المؤلفُ كلامَه على الحديث ـ غالباً ـ بذكر من أخرج الحديث، فيقول: فلان وفلان و.. كلهم من طريق فلان، فيسوق طرفاً من الإسناد إلى منتهاه، ثم يذكر المتنَ المرادَ الاستدلال به للترجمة التي ترجم بها. وهذه الطريقة هي الغالبة عليه في التخريج[٣].

٢ ـ أحياناً يُفصِّل في سياق الطرق، ويُبيِّنها إلى نقطة الالتقاء في الإسناد؛ فيقول ـ مثلاً ـ: تمام في فوائده من حديث شيبان بن فروخ حدثنا نافع بن هرمز، والديلمي من حديث النضر بن محمد الشيباني عن يحيى بن سعيد؛ كلاهما عن أنس رضي الله عنه[٤].

٣ ـ إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما فإنه يكتفي ـ في الغالب ـ بذكر صاحب الصحيح والراوي الأعلى، ولا يسوق سنده[٥]. وقد يزيد في تخريجه أحياناً[٦].

٤ ـ أحياناً يُحيل ـ في أثناء التخريج ـ على كتابٍ آخر له[٧]، وأحياناً يحيل على كتابٍ آخر لغيره من أهل العلم[٨]. وأحياناً لا يُخرِّج الحديث، بل يُحيل على موضعٍ آخر في الكتاب قبله أو بعده؛ فيه تخريجُ حديثٍ

(١) كحديث: «الأبدال» (رقم ٨)، وحديث: «البُتَيراء» (رقم ٢٨٧)، وحديث: «البطيخ» وفضائله (رقم ٣٠٢)، وحديث: «المهدي» (رقم ١٢١٧)، وحديث: «هاروت وماروت وقصتهما مع الزهرة» (رقم ١٢٧١).

(٢) كما في الأحاديث: (٧، ٣٦، ٣٣٠، ٣٤٠) وغيرها.

(٣) كما في الأحاديث: (٢، ٢٦، ٣٠، ٢٣٤، ٢٤٢، ١٠٨٠، ١٠٩٦) وغيرها.

(٤) الحديث (٣)، وانظر: الأحاديث: (٢، ٣٩، ٢٣٧، ٢٥٦، ١١٧١، ١١٨١) وغيرها.

(٥) كما في الأحاديث: (٤، ٧، ٢٨، ٢٩، ٧٧، ١٣٤).

(٦) كما في الأحاديث: (٧، ١٣٣).

(٧) كما في الأحاديث: (٧٣، ١٢٣، ١٥٠، ١١٨٥، ١١٩٢) وغيرها.

(٨) كما في الحديث: (٦، ٣٤٠، ١٢٤٠).

الترجمة، ويقتصر على ذلك(١).

٥ ـ وأحياناً لا يخرج الحديث، بل يكتفي بالحكم عليه، فيقول: «كلامٌ»؛ يعني: أنه من كلامِ الناسِ، وليس له أصلٌ في الأحاديث النبوية. أو «كلام ساقط»، أو«كلام صحيح»، أو«ينظر معناه»(٢)ونحوها. أو يكتفي بنقل حكم من سبقه عليه دون تخريج(٣).

٦ ـ وأحياناً يبيِّض للحديث ولا يتكلم عليه البتة(٤).

٧ ـ يعتني كثيراً ببيان اختلافِ ألفاظِ النصوص(٥)، ويعتني بالزيادات عليها أيضاً(٦). ويعتني أيضاً بذكر اختلاف الألفاظ في نسخ المصادر التي يعزو إليها(٧).

٨ ـ إذا كان للحديث قصة أو سبب ورود فإنه يذكره أحياناً(٨).

٩ ـ إذا لم يقف على حديث الترجمة فإنه يذكر ما يكونُ بمعناه أو في موضوعه وبابه من الأحاديث(٩).

١٠ ـ يُنبِّه على الأوهام في التخريج التي وقع فيها بعض أهل العلم(١٠).

ثالثاً: منهجه في تقوية النص وذكر الشواهد:

يسوق المصنف طرفَ الحديث إلى منتهى الإسناد، ثم يحكم عليه في الغالب، ثم يذكر ما يُقوِّي الحديث من متابعات وشواهد على النحو الآتي:

---

(١) كما في الأحاديث: (٥٥، ٥٧، ٨٤، ٨٦، ٩١، ١٠٠، ١١٤).
(٢) كما في الأحاديث: (١، ١٢٠، ٣٨٣، ٣٦٤، ٢٦٠) وغيرها.
(٣) كما في الأحاديث: (٢٣٨، ٣٢٧، ١٢٢٣، ١٢٣١).
(٤) كما في الأحاديث: (١١١٩، ١١٢٦، ١١٦٤) وغيرها.
(٥) كما في الأحاديث: (٥، ٧، ٢٠، ١٣٣، ١١٦٣، ١١٦٩) وغيرها.
(٦) كما في الأحاديث: (٢٤، ٥٤، ٧٣، ١١٦٧، ١١٨٠) وغيرها.
(٧) كما في الأحاديث: (٥، ٩٨).
(٨) كما في الأحاديث: (١٣، ٩٦، ١٨٦، ٢٨٣، ٣٥٠).
(٩) كما في الأحاديث: (٧٨، ١٨٠، ١١١٨، ١١٧٣).
(١٠) كما في الحديث: (١١).

١ - يعتني بذكر الشواهد بالمعنى، ويستطرد في ذلك[١].

٢ - يذكر شواهد المعنى العام للحديث (أحاديث الباب)، ويسوقها[٢].

٣ - ربما يحيل - في ذكر الشواهد - إلى موضعٍ آخر في كتابٍ آخر له[٣].

٤ - وربما أشار إليها إشارة؛ فيقول: وفي الباب عن فلان وفلان[٤]، أو يشير إليها إجمالاً؛ فيقول: وفي الباب عن جماعة آخرين[٥].

٥ - يعتني كثيراً بالاستدلال والاستشهاد بآثار السلف وأهل العلم بعدهم[٦].

٦ - يستدل أحياناً للمعاني ويستشهد لها بالآيات القرآنية الكريمة[٧].

٧ - يستشهد للمعاني كثيراً بالأشعار، فينسبها أحياناً[٨]، ويترك نسبتها أحياناً أخرى[٩].

٨ - ربما استأنس لتقوية المعاني بذكر بعض الحكايات[١٠].

٩ - وقد لا يستدل للحديث أصلاً، بل يكتفي بالحكم عليه[١١].

رابعاً: منهجه في الحكم على الأحاديث، وبيان العلل:

بيَّن المصنفُ أنَّ شرطه في هذا الكتاب - كما أشار في مقدمته - أنْ يحكمَ على الأحاديث، ولذا فإنه - كما هو الحال في كتب التخريج - يعتني

(١) كما في الأحاديث: (٣، ٨، ٩، ١٠، ٢٤٤، ٢٦٦، ١٢١٣، ١٢٤٣).
(٢) كما في الأحاديث: (٧، ١٠، ١١،، ٢١، ١١٣٣، ١١٦٧) وغيرها.
(٣) كما في الأحاديث: (٥٨، ٨٩، ١٢٣، ١١٦١، ١١٩٢).
(٤) كما في الأحاديث: (٥١، ١٠٨، ٢١٠، ١٠٨٣، ١١١١) وغيرها كثير.
(٥) كما في الأحاديث: (٥١، ٥٣، ١٣٨، ١١٢٥، ١١٥٣).
(٦) كما في الأحاديث: (١٢٢، ١٣٣، ١٤٠، ٢٤٤، ٢٦٦، ١٠٧٧، ١٠٨١).
(٧) كما في الأحاديث: (١٤، ١٤٣، ٣٤٢، ٣٥١، ١١١٩، ١١٣٧) وغيرها.
(٨) كما في الأحاديث: (٥٤، ١٦٣، ٢٣٢، ٢٣٩، ٢٤٣، ١٠٩٠، ١١٢٠).
(٩) كما في الأحاديث: (١٥، ١٦٣، ١١٢٥، ١١٢٥).
(١٠) كما في الأحاديث: (٨، ٧٢، ١٣٢، ٢٢٣، ٢٣٩، ٢٥٣، ١١١٠).
(١١) كما في الأحاديث: (١، ١٩، ١٠٢، ٣٢٧، ٣٦٤، ١١١٦).

بالحكم على ما يورده من الأحاديث عنايةً كبيرةً ويهتمُّ ببيانِ عللِ الأحاديث والأسانيد، وسنُجملُ الكلام في هذا المبحث في مسألتين:

١ ـ حكمه على الأحاديث:

يحكم السخاوي ـ غالباً ـ على الأحاديث عقبَ سياق طرقها، سواء كان حكمه عليها من عنده[١]، أو كان منقولاً عن غيره، ونادراً ما يترك الحديث خِلواً بلا حكم عليه[٢]. ويمكن تقسيم أحكامه على الأحاديث إلى قسمين:

القسم الأول: ما كان الحكم فيه على الأحاديث من عنده هو؛

ومن **الألفاظ التي يستخدمها المؤلف في الحكم على الأحاديث**:

ـ الألفاظ التي تُفيدُ ثبوتَ الحديثِ: كـ«صحيح»[٣]، أو «حسن»[٤]، أو «إسناده جيِّدٌ»[٥]، أو «رجاله ثقات»[٦]، أو يُقوِّي الحديث بمجموع الطرق[٧].

ـ الألفاظ التي تُفيدُ ضعفَ الحديث: كـ«سنده ضعيف»[٨]، أو «سنده ضعيفٌ جداً»[٩]، أو «سنده واهٍ»[١٠]، أو «منكر»[١١]، أو «منكر جداً»[١٢]، أو «أحسبه غير صحيح»[١٣]، وأحياناً يحكم بضعف السند وصحة المعنى[١٤].

---

(١) كما في الأحاديث: (٢، ٣، ١٤، ٤٦، ٢٣٧، ٢٤١، ١٠٧٦، ١٠٨١).
(٢) كما في الأحاديث: (٤٥، ٨٣، ٩٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ١٠٨٨، ١٠٨٩).
(٣) كما في الأحاديث: (٤٧، ١٢٩، ٢٤٧، ٣١٤، ١١٦٤، ١٢٢٣).
(٤) كما في الأحاديث: (٢٣، ١٣١، ١٥٣، ٢٤٤، ٣١٨، ١١٤٧، ١٢٠٤).
(٥) كما في الأحاديث: (٩، ١٣٨، ٢٤٧، ٢٤٨).
(٦) كما في الأحاديث: (١٠٧، ١١١، ١٤٧، ٢٣٠
(٧) كما في الأحاديث: (٢٣، ٢٦، ٥١، ١٤٤، ١٦٥، ٢٤٩، ٣٠٧).
(٨) كما في الأحاديث: (١٤، ٢٦، ٤٦، ٧٢، ٢٦٢، ٣١٠، وغيرها.
(٩) كما في الأحاديث: (٤٦، ٩٨، ١٩١، ١٤٩، ١١٣٩، ١١٦٢).
(١٠) كما في الأحاديث: (١٧، ٢٧، ٤٦، ٣٢٩، ١١١٣، ١٢٠٢).
(١١) كما في الحديث: ٢٧، ١٠٨٣).
(١٢) كما في الحديث: (٦٠).
(١٣) كما في الأحاديث: (١٥٤، ١٧٠).
(١٤) كما في الأحاديث: (١٤، ٤٦، ١٨٧).

- الألفاظ التي تفيدُ وجودَ علةٍ ظاهرةٍ في الإسناد: كـ«منقطع»[١]، أو «مرسل»[٢].

- الألفاظ التي تُفيد بطلان الحديث: كأن يقول: «موضوع»[٣]، أو«لا أصل له»[٤]، أو «باطل»[٥]، أو يجمع بينهما فيقول: «باطل لا أصل له»[٦]، أو«ليس هو بصحيح على الإطلاق»[٧].

- الألفاظ التي تُفيد أنَّه لم يقف على الحديث: كأن يقول: «لا أعرفه»[٨]، أو «لم أقف عليه»[٩]، أو «لا أعلمه»[١٠].

- الألفاظ التي تدل على عدم الجزم في حكمه: كـ«إن ثبت» أو « فيما أظن»، أو نحو ذلك[١١].

القسم الثاني: ما كان فيه الحكم على الحديث منقولاً عن غيره من أهل العلم؛

فينقل عن أحمد بن حنبل[١٢]، والبخاري[١٣]، وأبي حاتم[١٤]، والترمذي[١٥]، وابن خزيمة[١٦]، والعقيلي[١٧]، وابن حبان[١٨]،

---

(١) كما في الأحاديث: (٤٠، ٤٦، ٩١، ٩٩، ١١١٠، ١١٧١).

(٢) كما في الأحاديث: (١٠، ١٧، ٤٠، ٢٦٩، ١٠٩٢، ١١١٦).

(٣) كما في الحديث: (١٠٩٦).

(٤) كما في الأحاديث: (٤٤، ٦٢، ١٣٥، ٢٩٠، ٣٣٦، ١٨٧، ١٠٩٩، ١١٧٢).

(٥) كما في الأحاديث: (١٧، ١١٥، ٣٠٢، ٣٧٣).

(٦) كما في الحديث: (١٢٦ و٢٨٤).

(٧) كما في الحديث: (٥٢).

(٨) كما في الأحاديث: (١٥، ١٩، ٢٥، ٢٥٠، ٢٥١).

(٩) كما في الأحاديث: (٥، ٢١، ٦٨، ٧٨، ٢٥٣، ٢٨٩).

(١٠) كما في الحديث: (٥٢).

(١١) كما في الأحاديث: (٦١، ٢٢١، ٣٢٩، ١٣٥٧).

(١٢) كما في الأحاديث: (٤٩، ٧٥، ١٤١).

(١٣) كما في الأحاديث: (١٤١، ١٩١).

(١٤) كما في الأحاديث: (٤٩، ٢١٩).

(١٥) كما في الأحاديث: (٢٣، ٤٧، ٤٩، ٥٣، ٦١، ٦٥، ٧٢، ٧٥).

(١٦) كما في الأحاديث: (٦٥، ١٣٣).

(١٧) كما في الأحاديث: (٦٠، ٧١، ١٥٦).

(١٨) كما في الأحاديث: (١١، ٥٣، ٦٥، ٧٢، ٨١، ٨٨).

والدارقطني[١]، والحاكم[٢]، والبيهقي[٣]، وابن الجوزي[٤]، وابن الصلاح[٥]، والنووي[٦]، وابن تيمية[٧]، وابن كثير[٨]، والعراقي[٩]، وابن حجر[١٠].

والمؤلف عندما ينقل هذه الأحكام عن غيره ربما يذكر الحكم على الحديثِ ثم يتعقبه ولا يوافقه[١١]، وربما اكتفى بنقلِ الحكم عن غيره مُقراً له[١٢].

٢ ـ كلامه في العلل:

يعتني المصنف بشكلٍ ظاهرٍ ببيانِ عللِ الأسانيدِ، ومن أمثلة كلامِه في العلل ما يأتي:

أ ـ العناية بتحريرِ اختلافِ الرواةِ في سياقِ الأسانيدِ؛ من اختلافٍ في الرفعِ والوقفِ، أو الوصلِ والإرسالِ ونحوِ ذلك، وكثيراً ما يرجِّحُ في هذا الخلافِ مستدِلاً على ذلك مِن عندِه، أو آثِراً ذلك عن غيرِه من أهلِ الصناعةِ والنقدِ[١٣].

ب ـ الإشارة إلى تفرد الرواة في الأسانيد[١٤].

ج ـ الكشف عن أوهام الرواة وبيان أخطائهم[١٥].

---

(١) كما في الأحاديث: (٦٠، ٦٣، ٨٨، ١٢١، ١٤٩، ١٩١).
(٢) كما في الأحاديث: (١١، ٢٠، ٤٩، ٥٣، ٦٥، ٧٢، ١٠٣).
(٣) كما في الأحاديث: (٤٩، ٨٨، ٩٢، ١٣٦، ١٤٦، ٢١٨، ٢٣٠).
(٤) كما في الأحاديث: (٩٠، ١٥١).
(٥) كما في الأحاديث: (٩٨، ١٠٩).
(٦) كما في الأحاديث: (٩٧، ١٠٢، ١٨٣، ١٩٣).
(٧) كما في الأحاديث: (٤٦، ٢٣٢).
(٨) كما في الأحاديث: (٣٨، ١٨٧).
(٩) كما في الأحاديث: (١٧، ٤٠، ٦٢، ٩٧).
(١٠) كما في الأحاديث: (٥، ١٧، ٦٠، ١١٩، ١٧٣، ١٨٢، ١٨٦، ١٩٢، ١٩٣).
(١١) كما في الأحاديث: (٣٥، ٤٩، ٣١١، ٣٢٩، ١١٢٠).
(١٢) كما في الأحاديث: (٢٣، ٣٠، ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٥٠).
(١٣) كما في الأحاديث: (٦١، ١٠١، ٢٠٥، ٣١٤، ٣٤٦).
(١٤) كما في الأحاديث: (١٣٦، ١٥٠، ١٥٣، ١٦٤، ١٩٧، ٢٣٥، ٢٦٤).
(١٥) كما في الأحاديث: (٨٢، ١٠١).

د ـ بيان مواضع الانقطاع في الأسانيد والتنبيه عليها[١].

خامساً: منهجه في الجرح والتعديل والكلام في الرواة:

لما شَرَطَ المصنف على نفسه بيان درجة الأحاديث وتمييز صحيحِها من سقيمِها، كان لزاماً عليه أن يقوم بالكشف عن أحوال الرواة الذين عليهم مَدار الأسانيد، وبيان مراتبهم من حيث الجرح والتعديل، وقد وفَّى المصنف رحمه الله بذلك في الجملة، مما يدلُّ على سَعَةِ اطلاعه على أحوالِ الرواة ومراتبهم، ومن صور ذلك:

١ ـ أنه يتكلم في أحوال الرواة جرحاً وتعديلاً باجتهاده في كثير من الأحيان: فـ«يوثِّق»[٢]، أو يقول: «صدوق»[٣]، أو «مجهول»[٤]، أو «ضعيف»[٥]، أو «ضعيفٌ جدّاً»[٦]، أو «متروك»[٧]، أو «تالف»[٨]، أو «متهم بالكذب» ونحوه[٩]، أو «كذاب»[١٠].

٢ ـ وأحياناً ينقل أحكامَ أئمةِ الجرح والتعديل في الرواة وبيان أحوالهم؛ فينقل عن الأئمة: ابن معين[١١]، والبخاري[١٢]، وأبي زرعة[١٣]،

(١) كما في الأحاديث: (٢، ١٠، ٢١، ٧١، ١٠٤، ١٨١).
(٢) كما في الأحاديث: (٨، ٢٤١، ٢٨٠، ١٣٣٣).
(٣) كما في الأحاديث: (١٦٣، ١٩٨، ٣٢٩).
(٤) كما في الحديث: (١٣٠٨).
(٥) كما في الأحاديث: (١٠، ٤٧، ٥٩، ١٠٣، ٢٤٩، ٢٥٩).
(٦) كما في الأحاديث: (١٤، ١٠٩، ٣٧٨).
(٧) كما في الأحاديث: (٤٨، ٥٤، ٩٩، ٣٤٧، ٣٥٥).
(٨) كما في الحديث: (٣٢٩).
(٩) كما في الأحاديث: (١٦٤، ٢٧٢، ١٢٥٢).
(١٠) كما في الأحاديث: (١١٥، ١١٦، ١٤٧، ٢٣٦، ٢٨٦).
(١١) كما في الأحاديث: (١٢١، ٣٢٩).
(١٢) كما في الأحاديث: (٦١، ١٠١، ١٦٨، ١٦٩).
(١٣) كما في الأحاديث: (٩٠، ٣٧٤).

وأبي حاتم[١]، والترمذي[٢]، وابن حبان[٣]، والدارقطني[٤]، والحاكم[٥]، وابن حجر[٦].

٣ ـ وأحياناً ينقل بعض الأقوال المتعارضة ويرجِّحُ بينها[٧].

٤ ـ ويستعمل عباراتٍ وألفاظاً موجزةً ومختصرةً في التعريف بالرواة[٨].

سادساً: منهجه في بيان معاني الأحاديث وفِقهِها:

أشار السخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة الكتاب إلى أنه قد يتكلم في معاني الأحاديث ويبينها، فقال: «وربَّما أنشَطُ لشيءٍ مِنَ المعنى، وأضبطُ ما يزول به اللبس بالحسنى»[٩].

وبيان ذلك فيما يأتي:

شرح المعاني وتفسير الغريب:

١ ـ يُفسِّرُ الغريبَ[١٠]، ويضبط الكلمات الغريبة بالحروف[١١].

٢ ـ أحياناً يتكلم في شرح معاني الأحاديث وتوضيحها بكلامٍ من عندِهِ[١٢].

---

(١) كما في الحديث: (٥٠ و٣٥٢).
(٢) كما في الأحاديث: (٧٥، ١٧٤، ٣٤٦).
(٣) كما في الأحاديث: (٩٠، ١٦٨، ٢٨٦).
(٤) كما في الأحاديث: (١٢١، ١٧١، ٢٠٩، ٢٦٤).
(٥) كما في الأحاديث: (١٦٤، ٢١١).
(٦) كما في الأحاديث: (٤٧، ٢٨٠، ١٠٨٤، ١٠٨٦، ١١٢٥).
(٧) كما في الأحاديث: (٥٠، ١٢١، ١٦٣، ٢٧١).
(٨) كما في الأحاديث: (٢، ٩٩، ١٦٣، ٢٨٠، ٢٨٦).
(٩) مقدمة الكتاب [ق١/ب].
(١٠) كما في الأحاديث: (٥٨، ١٠٧، ١٣٣، ١٤٠، ٣٢٥).
(١١) كما في الأحاديث: (٣٩، ١٢١، ١٥١).
(١٢) كما في الأحاديث: (١، ٢١، ٢٥، ١٦٦).

٣ ـ والغالبُ فيما يذكره من معاني الأحاديث أنْ يكونَ نقلاً عن غيره من أهل العلم[١].

٤ ـ وقد ينقل المعاني المختلفة فيُرجِّح بينها أو يستدرك عليها أو يشير إلى اختياره فيها[٢].

فقه الحديث وما يحتويه من المسائل:

اعتنى السَّخاويُّ رَحِمَهُ اللهُ بالكلام على فقه الحديث وما يتضمنه من المسائل العلمية، وبيان هذا فيما يأتي:

١ ـ يتكلم المصنف في المسألة الفقهية التي تضمنها الحديث، ناقلاً عن أهل العلم الشافعية، وناقداً لأقوالهم ومستدركاً عليها، بما يُظهر سعة اطلاعه على كتب المذهب الشافعي[٣].

٢ ـ وقد يتكلم في فقه الأحاديث ويُوضِّح المراد منها عموماً من غير تقيُّد بقول مذهبٍ معيَّن[٤].

٣ ـ يُشير المصنف إلى تبويبات المصنفين وتراجمهم على الأحاديث واستنباطاتهم منها[٥].

سابعاً: منهجه في الجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض، وبيان المشكل من الحديث:

يعتني المصنفُ بإيراد ما يعارِضُ بظاهِرِه ظاهرَ حديث الترجمة

ـ فيجمع بين الحديثين الـمُتوهَّم تعارضهما، ويدرأ التعارض عنهما[٦].

---

(١) كما في الأحاديث: (١٤، ٢٨، ١٠٩، ٢٤١، ٢٤٨).
(٢) كما في الأحاديث: (٣٩، ١٤١، ١٥١).
(٣) كما في الأحاديث: (٤٩، ١١٠، ١٨٠).
(٤) كما في الأحاديث: (٤٩، ٧٦، ١١٥).
(٥) كما في الأحاديث: (٤٤، ١٤٢، ١٥٣، ٢٦٠، ٣٤١).
(٦) كما في الأحاديث: (٢٨، ١٠٤، ١٥٣، ٣٢٥، ٤٢٥).

ـ وأحياناً لا يجمع بينهما، لكن يحيل إلى كتاب آخر له، فيه الجمع بينهما[١].

ـ وأحياناً يتركه، فلا يتعرَّض للجمع، يشير بذلك إلى عدم ثبوت معنى حديث الترجمة[٢].

ـ ويتكلم بما يُوضِّح المعنى ويرفع الإشكال عن الحديث[٣].



(١) كما في الأحاديث: (٣٣، ٢٣٩، ٢٤٧).
(٢) كما في الأحاديث: (٤٩، ٦٠، ١١٩، ٢٣٦، ٢٨٨).
(٣) كما في الأحاديث: (٢٥، ٦٠، ١٤١، ٢٢١، ١٣٣٢).

المبحث الخامس

مصادرُ الحافظِ السَّخَاوِيِّ في كتابهِ

يمكن تقسيم المصادر التي اعتمد عليها المصنف في هذا الكتاب إلى الأقسام الآتية:

القسم الأول: كتب الأحاديث المشتهرة:

أشار المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المقدمة إلى أنه استفاد ممن تقدمه في التصنيف في هذا الباب كالزركشي(١)، وابن تيمية(٢).

القسم الثاني: كتب متون السُّنَّة المسندة:

وهي على أنواع:

١ ـ المصنفات المبوَّبةُ:

كـ«صحيح البخاري»، و«صحيح مسلم»، وسنن الأئمة الأربعة (أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه)، و«السنن الكبرى» للنسائي، و«موطأ مالك»، و«سنن الدارمي»، و«مصنَّف عبدالرزاق»، و«مصنف ابن أبي شيبة»، و«سنن سعيد بن منصور»، و«صحيح ابن خزيمة»، و«صحيح ابن حبان»، و«صحيح ابن السكن»، و«شرح معاني الآثار»، و«مشكل الآثار» للطحاوي، و«السُّنَّة» لأبي الشيخ، و«مستخرج أبي نعيم»، و«مستدرك الحاكم»، و«مسند الشهاب» للقضاعي، و«السنن الكبرى»، و«معرفة السنن»، و«شعب الإيمان»، وغيرها من كتب البيهقي، و«شرح السُّنَّة» للبغوي.

---

(١) وكتابه: «التذكرة في الأحاديث المشتهرة». تقدمت الإشارة إليه في «التمهيد».

(٢) وكتابه: «أحاديث القُصَّاصِ». تقدمت الإشارة إليه في «التمهيد».

٢ ـ المسانيد والمعاجم ونحوها:

كـ«مسند الطيالسي»، وأحمد، وإسحاق، وعبد بن حميد، وابن منيع، وابن أبي عمر العدني، والحسن بن سفيان، والبزار، وأبي يعلى، ومعاجم الطبراني، و«تهذيب الآثار» للطبري، و«مسند الفردوس» للديلمي، وغيرها.

٣ ـ الكتب المفردة في أبواب مخصوصة:

كـ«الزهد»: لابن المبارك، وأحمد، والبيهقي.

و«الأدب المفرد» للبخاري، و«عمل اليوم والليلة» لابن السني.

ومصنفات ابن أبي الدنيا: كـ«الصمت»، و«التوكل»، و«العيال»، وغيرهما.

و«الأسخياء» للدارقطني، وكتاب «الرياضة» و«السواك» كلاهما لأبي نعيم، و«القضاة والشهود» للنقاش، و«الإيصال» لابن حزم.

٤ ـ كتب الفوائد والأمالي والأجزاء:

كـ«فوائد» تمام، والـمُخلصيَّات، و«فوائد الخِلعي (الخِلَعيَّات)»، و«الـمُزكِّيات» للمُزكِّي، و«الكَنْجَرُوذِيَّات» للكَنْجَرُوذِيِّ، وفوائد أبي عمرو بن السماك، وغيرها.

و«الأمالي»: للمحاملي، وابن بشران، والعراقي.

و«الأجزاء»: كـ«جزء ابن لالٍ»، و«الأفراد» للدارقطني، وجزء «ابن عرفة»، وغيرها.

٥ ـ كتب أمثال الحديث:

كـ«أمثال الحديث» لأبي أحمد العسكري؛ وقد أكثر السخاوي من النقل عنه، وهذا الكتاب في عداد المفقود، وأيضاً كتاب «أمثال الحديث» للقاضي الرامهرمزي.

الثالث: كتب السِّيَر والتاريخ والتراجم:

وهي على أقسام:

١ ـ كتب السِّيَر والمغازي ودلائل النبوة:

كـ«مغازي موسى بن عقبة»، و«السيرة النبوية» لابن إسحاق، و«دلائل النبوة» لأبي نعيم والبيهقي، و«الشفا» لعياض، و«السيرة» للمُلائي ـ بضم الميم وتخفيف اللام والمد ـ، و«شرف المصطفى» لأبي سعد.

٢ ـ كتب معرفة الصحابة:

كـ«معجم الصحابة» للبغوي، و«معرفة الصحابة» لابن منده، ولابن شاهين، وللعقيلي، ولابن السكن، و«معجم الصحابة» لابن قانع، و«معرفة الصحابة» لأبي نعيم، و«الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبدالبر، و«الرياض النضرة في مناقب العشرة» للمحب الطبري، و«أسد الغابة» لابن الأثير، وحاشيته لمغلطاي، و«الإصابة» لابن حجر.

٣ ـ كتب الجرح والتعديل:

كـ«التاريخ الكبير» للبخاري، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، و«الثقات» و«المجروحين» لابن حبان، و«الكامل» لابن عدي، و«تهذيب الكمال» للمزي، و«ميزان الاعتدال» للذهبي.

٤ ـ كتب الطبقات:

كـ«الطبقات الكبرى» لابن سعد، و«طبقات المحدثين بأصبهان» لأبي الشيخ، و«حلية الأولياء» لأبي نعيم.

٥ ـ كتب تواريخ البلدان:

كـ«أخبار أصبهان» لأبي نعيم، و«تاريخ نيسابور» لأبي عبدالله الحاكم، و«تاريخ بغداد» للخطيب، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر، و«تاريخ واسط» لبحشل.

٦ ـ كتب معرفة الأسماء وتمييزها:

كـ«الكنى» للدولابي، ولأبي أحمد الحاكم، و«الكنى» للنسائي، و«تلخيص المتشابه»، و«غنية الملتمس»، و«المؤتلف» كلها للخطيب.

٧ ـ كتب التراجم المفردة:

كـ«آداب الشافعي ومناقبه» لابن أبي حاتم، و«مناقب الشافعي» و«مناقب أحمد» كلاهما للبيهقي.

الرابع: كتب التخريج:

كـ«تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي، و«البدر المنير»[١] لابن الملقن، و«المغني عن حمل الأسفار» للعراقي، و«التلخيص الحبير» لابن حجر.

الخامس: كتب العلل والموضوعات:

كـ«العلل الكبير»: للترمذي، و«العلل» لابن أبي حاتم، وللدارقطني، و«بيان الوهم والإيهام» لابن القطان، و«العلل المتناهية»، و«الموضوعات» لابن الجوزي، و«موضوعات الصغاني».

السادس: كتب الغريب والشروح:

١ ـ كتب الغريب:

كـ«غريب الحديث»: لأبي عبيد، والحربي، والخطابي، و«الغريبين» للهروي، و«ذيل الغريبين» لأبي موسى المديني، و«الفائق في غريب الحديث» للزمخشري، و«الدلائل في غريب الحديث» لثابت السرقسطي، و«النهاية» لابن الأثير.

٢ ـ كتب شروح الحديث:

كـ«معالم السنن» للخطابي، و«التمهيد» لابن عبدالبر، و«شرح النووي على صحيح مسلم»، و«شرح جامع الترمذي» لابن العربي، وللعراقي، و«فتح الباري» لابن حجر.

---

(١) ينقل السخاوي عنه ويستفيد منه، لكنه لا يشير إلى ذلك. انظر مثلاً: (٩٩، ١٤٩).

السابع: كتب علوم الحديث:

كـ«معرفة علوم الحديث» للحاكم، و«الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» و«جامع بيان العلم وفضله» لابن عبدالبر، و«مقدمة ابن الصلاح»، و«الاقتراح» لابن دقيق العيد.

الثامن: كتب التفسير:

كتفسير الطبري، والثعلبي، والقرطبي، والزمخشري، وابن كثير.

التاسع: كتب الفقه:

وهي جميعها في الفقه الشافعي: كـ«الأم» للشافعي، و«محاسن الشريعة» للقفَّال، و«نهاية المطلب» لإمام الحرمين، و«الوسيط» للغزالي، و«مُشكل الوسيط» لابن الصلاح، و«الشرح الكبير» للرافعي، و«المجموع» للنووي.

العاشر: كتب السخاوي نفسه:

اعتمد المصنف في كتابه هذا على كتبه الأخرى؛ سواء في التوسع في الكلام على الأحاديث واستيعاب طرقها، أو في الجمع بين الأحاديث المتعارضة والجواب عن بعض الإشكالات، ومن هذه الكتب التي اعتمد عليها وعزى إليها: الفتاوى المسمى بـ«الأجوبة المرضية عما سئل عنه السخاوي من الأحاديث النبوية»، و«استجلابُ ارتقاءِ الغُرَفِ بحبِّ أقرباءِ الرسولِ ﷺ وذوي الشرف»، و«التماس السعد في الوفاء بالوعد»، و«الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر»، و«القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع»، و«تخريج الأربعين النووية»، و«عمدة المحتج في حكم الشطرنج»، و«ارتياح الأكباد في أرباح فقد الأولاد»، وغيرها.

وقد اعتَمَدَ السخاويُّ كثيراً على كتبِ شيخِه الحافظِ ابنِ حجر، يذكر المصدر أحياناً، ويُغفله أحياناً أخرى. والله أعلم.



المبحث السادس

منزِلَةُ الكتابِ العِلميَّةُ، وعنايةُ العلماءِ به

تبوَّأ كتابُ «المقاصد الحسنة» مكانةً رفيعةً عند أهل العلم؛ فهو أجمعُ مصنَّفٍ في الأحاديثِ المشتهرةِ، وعليه عوَّلَ كلُّ من جاء بعدَهُ.

وقد فاقَ جميعَ المصنفاتِ في الأحاديثِ المشتهرةِ بالأسلوبِ المتينِ في تخريجِ الأحاديثِ وسياقِ الأسانيدِ وبيانِ العللِ، والعنايةِ باختلافِ الألفاظِ، حتى كأنه كتابٌ من كتبِ التخريجِ، كـ«البدرِ المنيرِ» و«التلخيصِ الحبيرِ» وغيرها، بالإضافة إلى ما تنوع مادته العلمية؛ حديثيَّةً وغير حديثية، فحُقَّ له أن يكون أشهرَ هذه المصنفاتِ على الإطلاقِ، وأجلَّها بالاتفاق.

ولا يبعدُ أنْ يُقالَ: لو لم يُصنِّفِ الحافظُ السخاويُّ غيرَ كتابِ «المقاصد» لكفى به قاضياً بإمامته وسَعَةِ اطلاعه.

وهنا نسوق طرفاً من ثناء أهل العلم عليه، وإشادتهم به:

قال تلميذه ابن الدَّيبَع: «.. فإني وقفتُ على كتاب «المقاصد الحسنة».. كتاباً حسناً اشتمل على جُملٍ من النفائس والمهمات، والعوائد والتتمات»[١].

وقال عبدالقادر العيدروس في ترجمته: «وهو كتابٌ جليلٌ لم يسبَق إلى مثلِهِ، مفيدٌ في بابِه جدّاً»[٢].

وقال العجلوني: «وإنَّ مِن أعظمِ ما صُنِّفَ في هذا الغَرضِ، وأجمعِ ما مُيِّزَ فيه السالمُ من العلةِ والمرضِ: الكتابَ المسمى بـ«المقاصدِ الحسنةِ في بيانِ كثيرٍ من الأحاديثِ المشتهرةِ على الألسنةِ»»[٣].

---

(١) «التمييز» (ص٢ ـ ٣).
(٢) «النور السافر» (ص٤٣).
(٣) «كشف الخفا» (١/٨).

وقال ابن العماد الحنبلي: «وهو أجمعُ وأتقنُ من كتابِ السيوطيِّ المسمى بـ«الجواهرِ المنتثرةِ في الأحاديثِ المشتهرةِ»، وفي كلٍّ منهما ما ليس في الآخر»[١].

وقال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ اللهُ في مقدمة السلسلة الضعيفة «وألَف المتأخرون منهم كتباً خاصة للكشف عن الأحاديث، وبيان حالها، أشهرها وأوسعها كتاب «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة» للحافظ السخاوي»[٢].

وأما جانب عناية أهل العلم به، فيمكن إجماله فيما يأتي:

أولاً: اهتمامهم بسماع الكتاب ونسخه وقراءته

كتب الله عَزَّ وَجَلَّ القبولَ لهذا الكتاب في حياة مصنفه رَحِمَهُ اللهُ؛ فاعتنى به أهل العلم ـ من حين تصنيفه ـ نسخاً وسماعاً وقراءةً على مؤلفه، فمِمَّن نسخه أو سمعَه أو قرأه:

١ ـ عبدالرحمٰن بن علي بن محمد الشيباني، المعروف بـ«ابن الدَّيبَع»؛ صاحب «تمييز الطيب من الخبيث». سمع الكتاب على المصنف رَحِمَهُ اللهُ في مكة المكرمة، حيث قال: وقد أخبرني بالكتاب المذكور شيخنا .. فيما شافهني به بالمسجد الحرام[٣]..

٢ ـ أحمد بن محمد بن عثمان، المعروف بـ«التبريني». قرأ على المصنف جُلَّ الكتاب[٤].

٣ ـ علي بن محمد الكازروني الشافعي. كتب بخطه غير نسخة من الكتاب، وقرأه على المصنف، وأجازه به[٥].

٤ ـ عمر بن عبدالعزيز بن عبدالسلام السراج الأنصاريُّ الزرنديُّ المدنيُّ الشافعيُّ. سمع الكتاب على المصنف وأجازه به[٦].

---

(١) «شذرات الذهب» (١٠/ ٢٤).
(٢) «الضعيفة» (١/ ٤٨).
(٣) «تمييز الطيب من الخبيث» (ص١٠).
(٤) «الضوء اللامع» (٢/ ١٤٢).
(٥) «الضوء اللامع» (٦/ ٨).
(٦) «الضوء اللامع» (٦/ ٩٤).

٥ ـ محمد بن رجب الزبيري القاهري الشافعي. نسخ الكتاب وسمعه على المصنف(١).

٦ ـ عبدالرحمٰن بن عبدالله المكي الشافعي، المعروف بـ«ابن جمال الثناء». قرأ الكثير من الكتاب على المصنف(٢).

٧ ـ علي بن ياسين بن محمد الداراني الحنفي. سمع جميع المقاصد على المصنف(٣).

٨ ـ محمد بن إبراهيم بن أبي بكر الطيب العامري الحرضي اليماني الشافعي. سمع بعض الكتاب على المصنف(٤).

٩ ـ محمد بن عبدالقادر بن عبدالرحمٰن، بدر الدين السخاوي، ابن أخي المصنف. قرأه على المصنف(٥).

ثانياً: عنايتُهم به اختصاراً وتلخيصاً وانتقاءً:

اختصر الكتابَ ولخَّصه جمعٌ مِنْ أهلِ العلمِ في مصنفاتٍ عديدةٍ، وقد تقدَّمَ التعريفُ ببعضها في التمهيد، في مبحثِ المصنفاتِ في الأحاديثِ المشتهرةِ، فما سبقَ الكلامُ عنه هناك فسنُشيرُ إليه هنا إشارةً فقط، ونعرِّفُ بما لم يسبق التعريفُ به، فمِنْ هذه المصنفات:

١ ـ «التخريجات المختصرة للأحاديث المشتهرة»، لِعَلي بن ناصر بن محمد المكي الشافعي، المعروف بـ«ابن ناصر الحجازي» (كان حيّاً سنة ٩١٥هـ). اختصر فيه «المقاصد» مقتصراً على ذكر الحديث وذكر من أخرجه ومرتبته من الصحة والضعف(٦).

٢ ـ «مختصر المقاصد الحسنة»، لِجمال الدين محمد بن عمر بن مبارك الحضرمي، الشهير بـ«بَحْرَق» (ت٩٣٠هـ)، ذكره عبدالقادر العيدروس باسم

(١) «الضوء اللامع» (٧/ ٢٤٣).
(٢) «الضوء اللامع» (٤/ ٨٨).
(٣) «الضوء اللامع» (٦/ ٥٠).
(٤) «الضوء اللامع» (٦/ ٢٥١).
(٥) «الضوء اللامع» (٨/ ٦٧).
(٦) «التخريجات المختصرة» (ق١/ ب).

«تجريد المقاصد عن الأسانيد والشواهد»[١].

٣ ـ «الدُّرَّة اللامعة في بيان كثير من الأحاديث الشائعة»، لتلميذ المصنف: شهابِ الدينِ أحمدَ بنِ محمدِ بنِ عبدِالسلامِ المَنوفيِّ (ت٩٣١هـ).

٤ ـ «تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث»، لتلميذ المصنف: عبدالرحمٰن بن علي بن محمد الشيباني؛ المعروف بـ«ابن الدَّيبع» (ت٩٤٤هـ). وهو أشهر مختصراته، وقد بيَّنَ المؤلفُ عملَه في الكتاب ومنهجه فيه، فقال في مقدمته: (. . . فجرَّدتُ في هذا المختصرِ فوائده، وقيدت فيه أوابده، وبذلت في ذلك جهد المقل، وتجنبت من التطويل ما يُضجِر ويُمِل، وتبعته في جميع ما ذكره من التصحيح والتمريض، وتركت ما وراء ذلك من الكلام الطويل العريض. . . وجعلته على الحروف تبعاً لأصله. . . ولي في هذا المختصر زيادات يسيرة ميزتها عن كلام شيخنا المقدم، بقولي في أولها (قلت) وفي آخرها (والله تعالى أعلم)[٢]. وربما زاد أحاديث دون تمييز[٣]. وهو مطبوع.

٥ ـ «تلخيص المقاصد الحسنة»، لِمحمد بن أحمد بن عبدالعزيز، الشهير بـ«ابن النجَّار» الفتوحي الحنبلي (ت٩٧٢هـ)، ذكره حاجي خليفة[٤].

٦ ـ «تحرير المقاصد الحسنة في تخريج الأحاديث الدائرة على الألسنة»، لأحمد بن عبدالله بن أحمد بن إبراهيم ابن الوزير اليمني (٩٨٥هـ). مخطوط[٥].

٧ ـ «مختصر المقاصد الحسنة»، لمحمدِ بنِ عبدالباقي الزُّرقاني

(١) انظر: «النور السافر» (ص٢٠٧)، و«هدية العارفين» (٢/ ٢٣٠).
(٢) «المقدمة» (ص٣ ـ ٤).
(٣) أفاده د. الصباغ في «مقدمة مختصر الزرقاني» (ص٣٠).
(٤) «كشف الظنون» (٢/ ١٧٨٠)، ومنه نسخة مخطوطة في مجموعة عارف حكمت.
(٥) ذكره عبدالله الحبشي في «مصادر الفكر الإسلامي في اليمن» (ص٦٤). وله نسخ، منها: في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء، برقم (٤٣٧)، ومنها في مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة، برقم (٢٥٨٣/ ١)، وانظر: «فهارس آل البيت» (١/ ٣٣١ رقم ٨١).

(ت١١٢٢هـ)، ونعني به المختصر الكبير[١]، وقد وجدنا في بعض فهارس المخطوطات ما يُشير إلى وجوده بهذا الاسم[٢]، لكنَّا لا نجزمُ أنه هو، إذِ الكتاب بهذا الاسم يُطلق على المختصر الصغير. وهو:

٨ ـ «تلخيص المقاصد الحسنة»، لمُحمدِ بنِ عبدِالباقي بنِ يوسفَ الزُّرقاني (١١٢٢هـ).

ويسمى أيضاً بـ«اختصار مختصر المقاصد الحسنة»، وبـ«حُسنِ لآلئ الدُّرَرِ بإيجاز المختصر»[٣]. ذكر الزرقانيُّ في مقدمته أنه قد اختصرَ كتاب «المقاصد للسخاوي»، فجاء حسناً لطيفاً، مفيداً منيفاً، ثم بدا له اختصار ذلك المختصر بحيث يذكر لفظ الحديث فقط، ويقول عقبه: (صحيح) أو (حسن) أو (ضعيف) أو نحو ذلك ليكون أسهل للمستعجل. وذكر بأنه أبدل لفظ (حديث) الواقع فيه بما صورته (ح) بالمداد الأحمر. وحيث قال (باطل) أو (لا أصل له) أو (لا أعرفه) أو نحو ذلك، فإنَّ ذلك حكاية لفظ السخاوي. وحيث قال (حسن لغيره) فذلك حكاية لمعناه، ولم يميِّز ما زاده على المقاصد بعلامةٍ. ورتَّبه على حروف المعجم كترتيب الأصل[٤].

والكتاب مطبوع باسم (مختصر المقاصد الحسنة) في مجلد لطيف بتحقيق الصباغ عن المكتب الإسلامي عام ١٩٨١م، ثم أعيد طبعه أكثر من مرة. ومجموع أحاديثه (١٢٤١) حديث.

٩ ـ «مختصر المقاصد الحسنة»[٥]، لِعليِّ بنِ عمرَ بنِ عبدِالدائمِ السفطيِّ[٦].

---

(١) انظر: «الرسالة المستطرفة» (ص١٩١) فقد ذكر له مختصرين: كبير وصغير، وهو المتداول.

(٢) انظر: «فهارس آل البيت» (٣/ ١٤١١ رقم ٤٤٥).

(٣) هو بهذه الأسماء كلها على طُررِ نسخه المخطوطة، ولم نرَ من أشار إلى التسمية الأخيرة إلا أننَّا رأيناها على طرَّة مخطوطةٍ من الأزهرية، نُسِخَت سنة (١١٢٤هـ).

(٤) انظر: «مقدمة المختصر» (ص٤٧ ـ ٤٨).

(٥) منه نسخة مخطوطة في مركز الملك فيصل.

(٦) لم نقف له على ترجمة.

١٠ ـ «تجريد المقاصد الحسنة»[١]، لأحمد بن عبدالله بن الهادي اليمني.

١١ ـ **وانتقاه** أحمد بن محمد صَحصاح الأبشيهي الفيومي، كما أشار إليه المصنف في الضوء حيث قال: «وانتقى كلاً من «المقاصد الحسنة» و«ارتياح الأكباد»، وعندَه أنه اختصرَهُما»[٢].

● **تنبيـه:**

ذكر إسماعيل باشا[٣] أن لِمحمد بن محمد الدلجي مختصراً للمقاصد الحسنة اسمه «مقاصد المقاصد»، والصواب أنه مختصر لكتاب «المقاصد في علم الكلام» للتفتازاني[٤].

ثالثاً: عنايةُ أهلِ العلمِ بالكتابِ تضميناً له في مصنفاتهم:

ومما يدلُّ على مَزيدِ اعتناءِ أهلِ العلمِ بالكتابِ، وعلى منزلته العلميةِ الكبيرةِ في بابه: كثرةُ المؤلفاتِ التي أفادت من المقاصد، واعتمدت عليه، فمنها:

١ ـ «الوسائلُ السَّنِيَّة من المقاصدِ السَّخاويَّة والجامِع والزوائدِ الأَسيُوطِيَّة»، لِعليٍّ بنِ محمدِ بنِ محمدٍ المنوفيِّ (ت٩٣٩هـ)، وهو مخطوط[٥]. انتخبه من «المقاصد»، و«الجامع الصغير» و«زيادته» للسيوطي، ورتبه على ترتيب «الجامع الصغير». ذكره حاجي خليفة[٦]، والكتاني[٧].

٢ ـ «الشَّذْرَة في الأحاديث المشتهرة»، لِمحمد بن علي بن أحمد بن طولون الدمشقي (ت٩٥٣هـ). اختصر فيه «المقاصد»، وكتابي السيوطي والزركشي، ورتَّبه على الحروف[٨]. وباستقراء عمله في الكتاب فإنه يبدأ بكلام

---

(١) منه نسخة مخطوطة في المحمودية.
(٢) «الضوء اللامع» (٢/ ١٨٧).
(٣) «إيضاح المكنون» (٢/ ٥٣٢).
(٤) انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٧٨١)، و«الأعلام» (٧/ ٥٦).
ومنه نسخة مخطوطة في الأزهرية.
(٥) ومنه نسخة في جامعة قاريونس.
(٦) «كشف الظنون» (٢/ ٢٠٠٧).
(٧) «الرسالة المستطرفة» (ص١٩١).
(٨) «الشذرة» (١/ ١٧).

السخاوي فيختصره ثم يزيد عليه، وأحياناً يقتصر على ما في «المقاصد» ولا يزيد عليه.

ذكر فيه (١١٦٩) حديثاً. وهو مطبوع[١].

٣ ـ «البدر المنير في غريب أحاديث البشير النذير»، لعبدالوهاب بن أحمد بن علي الشعراني (٩٧٣هـ)، انتخب أحاديثه من كتب السيوطي الثلاثة: «الجامع الكبير» و«الجامع الصغير» و«زوائد الصغير»، وأضاف إليها جميع ما في «المقاصد الحسنة»[٢]. ويبلغ عدد أحاديثه نحواً من ألفين وثلاثمائة، مرتَّبةً على حروف المعجم. وهو مطبوع.

٤ ـ «كشف الالتباس عما دار من الأحاديث بين الناس»، منظومة فيها نحو عشرة آلاف بيت، للشيخ غرس الدين محمد بن أحمد الخليلي القادري الشافعي (ت١٠٥٧هـ). جمعها من «اللآلئ المنثورة» للزركشي، و«المقاصد الحسنة» للسخاوي، و«الدرر المنتثرة» للسيوطي، و«تمييز الطيب من الخبيث» لابن الديبع.

٥ ـ «تسهيل السبيل إلى كشف الالتباس عما دار من الأحاديث بين الناس»[٣]، فهذا تجريد المؤلف مع شرحه لأحاديث المنظومة المأخوذة من أربعة كتب، هي: اللآلئ للزركشي والمقاصد للسخاوي والدرر للسيوطي والتمييز لابن الديبع.

وقد اقتصر على ذكر الحديث ومرتبته دون مخرجه ورافعه وقائله إن لم يكن حديثاً نبوياً، اعتماداً على أصله. وإذا زاد حديثاً على ما في الكتب الأربعة المذكورة ميَّزه بقوله: (قلت) في أوله، و(والله أعلم) في آخره. وربما ضبط بعض الأسماء والكلمات.

---

(١) انظر: المصدر نفسه.

(٢) «الرسالة المستطرفة» (ص١٩١).

(٣) كذا في «مقدمة التسهيل» (ق٢/أ). وانظر: «هدية العارفين» (٢/ ٢٨٢)، و«الرسالة المستطرفة» (ص١٩٢)، و«الأعلام» (٦/ ١٠)، و«معجم المؤلفين» (٣/ ٩٤، ٥٧٧، ٦٤١).

وقد ذكرَ الأحاديث مُرتَّبةً على حروفِ المعجم كما في أصله.

والكتاب لا يزال مخطوطاً[١].

٦ ـ «إتقانُ ما يحسُنُ من بيانِ الأخبارِ الدائرةِ على الألسُنِ»، لِنجم الدين محمد بن محمد بن محمد الغَزِّيِّ العامريِّ القرشيِّ الدمشقيِّ (ت١٠٦١هـ). جمع فيه بين كتاب الزركشي والسيوطي والسخاوي مع زيادات لا غنى عنها لطالب الباب... مع جودة الاختصار وحسن التأليف وبيان الصحيح والحسن والضعيف، وما كان من الأحاديث مرسلاً أو موقوفاً صرحَّ بإرساله أو وقفه، وما كان متصلاً مرفوعاً اكتفى بذكر صحابيه ولم يعرِّج على وصفه. وقد استخدم الرموز لأصحاب الأصول مبالغةً في الاختصار، فرمز للبخاري بـ(خ)، ولمسلم (م)، ولهما (ق)، ولأبي داود (د) ... وهكذا. وجميعها (٢٥) رمزاً[٢]. وللكتاب طبعتان: الأولى في دار الفاروق الحديثة بمصر عام ١٤١٥هـ بتحقيق خليل محمد العربي؛ والثانية في دار الكتب العلمية بتحقيق يحيى مراد عام ١٤٢٥هـ في مجلد.

● واختصره أحدُ أحفاده، وهو أحمد بن عبدالكريم بن سعودي بن نجم الدين، في كتاب سماه «الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث». وهو مطبوعٌ أيضاً.

٧ ـ «كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمَّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس»، لإسماعيل بن محمد العَجْلُونيِّ الجَرَّاحيِّ (ت١١٦٢هـ). ذكر في مقدمته أنه جمعَ ولخَّص ما وقف عليه من المصنفات في هذا الباب ليكون مرجعا له ولمن يرغب في تحصيل المهمات. وقد اعتمد على اللآلئ المنسوبة لابن حجر[٣]، والمقاصد، والتمييز، والدرر، والإتقان للغزي، والأسرار

---

(١) ولدينا صورة منه، وهي مصورة من الجامعة الإسلامية. وللكتابِ نسخٌ أخرى، انظر: «فهارس آل البيت» (١/ ٣٧٧).

(٢) انظر: «مقدمة الكتاب» (ص١٥ ـ ١٦) بتحقيق: يحيى مراد.

(٣) وسبق التنبيه على أنه وَهَمٌ منه رحمه الله.

للقاري، والموضوعات للصغاني وزيادات كثيرة من عنده، مع التصريح بالعزو إليها وإلى غيرها من المصادر. ونقل أحكام العلماء على الحديث صحة وضعفاً.

رتَّبه على حروف المعجم مراعياً الحرف الأول فقط، وقد يختل الترتيب أحياناً. والكتاب يعدُّ من أجمع المصنَّاتِ في هذا الباب، وقد بلغ عددُ أحاديثه أكثرُ مِنْ ثلاثةِ آلافِ حديثٍ.

وأشار أنه حيث يقول: «في الأصل» أو «في المقاصد»؛ فإنه يعني به كتاب السخاوي.

ويظهر مما ذكره في المقدمة أن عمدَتَه في الكتاب تلخيصُ «المقاصد»؛ بحيث إنه جعله أصلَ كتابه، بل إنه قال: «ورتَّبتُه على حروف المعجم كأصله».

ويظهر ذلك أيضاً باستقراء عمله في الكتاب؛ فهو يبدأ دائماً بتلخيص كلام السخاوي، ثم يزيد عليه من المصادر الأخرى التي أشار إليها.

انظر مثلاً الأحاديث[1]: ٢٣٨٤، ٢٣٨٩، ٢٣٩٠، ٢٣٩٤، ٢٣٩٧، وغيرها.

وكثيراً ما يقتصر على ما ذكره السخاوي ولا يزيد عليه شيئاً.

انظر مثلاً[2]: ٢٣٨٥، ٢٣٩١، ٢٣٩٢، ٢٤٣٣، ٢٤٣٥، وغيرها.

وله طبعاتٌ كثيرةٌ، منها طبعة قديمة عام ١٣٥١هـ عن مكتبة القدس في مجلدين، وطبعة بتعليق أحمد القلاش عن مؤسسة الرسالة عام ١٣٩٩ ـ ١٤٠٥هـ في مجلدين. وطبعة المطبعة العالمية بدمشق سنة ١٤٢١هـ بتحقيق يوسف الحاج أحمد في مجلدين أيضا. وهي أفضلُ الطبعاتِ، والله أعلم.

(١) وقارن بالأحاديث: (١٠٧٦، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١١٨٤، ١١٨٦).
(٢) وقارن بالأحاديث: (١٠٧٧، ١١٨١، ١١٨٧، ١١٠٧، ١٣٠٨).

رابعاً: عناية أهل العلم بالكتاب نقلاً منه ورجوعاً إليه:

لقد احتفى العلماءُ بكتاب «المقاصد الحسنة» وأولوه عنايةً فائقةً، وتمثَّلَ ذلك في مظاهرَ كثيرةٍ، ومِنْ هذه المظاهرِ ما كانَ نقلاً منه، أو عَزواً ورجوعاً إليه، وهذا بابٌ واسعٌ، ولكنَّا سنقتَصرُ على ذكرِ أشهرِ هذه المصنفاتِ التي اعتنت به وكثُرَ نقلُها منه:

١ ـ «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة»، لِعليِّ بن محمد بن عَرَّاقٍ الكِنانيِّ (ت٩٦٣هـ). فقد نقل عن المقاصد في أكثر من ثلاثين موضعاً[(١)].

٢ ـ «تذكرة الموضوعات»، لِمحمد بن طاهر الصِّدِّيقيِّ الهنديِّ الفَتَّنيِّ (ت٩٨٦هـ). نقل عنه أكثر من مائة مرةٍ، بحيث لا تكاد تخلو صفحة من صفحاتها من النقل عن المقاصد، وصرح في مقدمته أن «المقاصد» من مصادر كتابه.

٣ ـ «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة»، لعليِّ بن محمد بن سلطان، المشهور بـ«المُلّا علي القاري» (ت١٠١٤هـ). فقد نقل عنه ما يربو على مائةٍ وخمسين نقلاً.

٤ ـ «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع»، للقاري أيضاً، وقد نقل عن السخاوي في كتابه هذا أكثر من خمسين مرةً.

٥ ـ «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة»، لِمحمد بن عليٍّ الشَّوكانيِّ (ت١٢٥٠هـ). نقل عن الكتاب في أكثر من ستينَ موضعاً[(٢)]. وقد صرح في مقدمته أنه جمع الكتاب من مصنفات عدة، منها المقاصد.

٦ ـ «أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب»، لِمحمد بن درويش بن محمد الحوت البيروتي (ت١٢٧٧هـ) بترتيب ابنه عبدالرحمٰن. وقد

(١) منها على سبيل المثال: (١/ ١٩١، ١٩٥، ٢٣٦، ٢٩٢، ٣٠٢، ٣٠٦، ٣٧٩، ٣٨١، ٤٥٤؛ ٢/ ٥٢، ١٣١، ٢٣١، ٢٥٠، ٢٧١، ٢٧٩) وغيرها.

(٢) انظر مثلاً ص: (١٠، ٢٢، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣٢، ٣٥، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٦، ١٠٦، ١١٤، ١٤٧، ١٩٧، ١٩٨، ٢٥٩، ٤٥٠، ٥٠٩) وغيرها كثير.

نقل عنه في أكثر من ثلاثين موضعاً فيما صرَّحَ فيه بالنقل عنه[١]، وما لم يصرح به أكثر.

٧ ـ «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة»، للشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠هـ)، فقد نقل عن المقاصد في أكثر من مائة موضع[٢].



(١) انظر مثلاً الأحاديث: (٤١، ٤٦، ٢٤٠، ٣٣٦، ٣٦٠، ٣٩٥، ٣٩٩، ٤٥٠، ٤٧٠، ٥٢٦، ٥٦٨) وغيرها كثير.

(٢) انظر مثلاً الأحاديث: (١٥، ٢٦، ٣٠، ٤١، ٤٨، ٥١، ٥٣، ٥٥، ٦٠، ٦٦، ٧٣، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٦، ١٦٨) وغيرها كثير.

المبحث السابع

طبعات الكتاب

طبع الكتاب عدة طبعات لا تخلو من كثيرٍ من السقط والتصحيف والتحريف، وهي:

١ ـ الطبعة الهندية سنة ١٣٠٤هـ، وهذه الطبعة عزيزة الوجود، بل هي في عِدادِ المفقود فيما نعلم، وهذه الطبعة هي الطبعة التي اعتمدها الغماري في تحقيقه، وأخطاؤها هي أخطاء طبعة الغماري نفسها.

٢ ـ طبعة بتحقيق عبدالله محمد الصديق الغماري سنة ١٣٧٥هـ بالقاهرة، اعتمد فيها الطبعة الهندية أصلاً، وأكمل النقصَ الواقعَ فيها مِنْ نسخةٍ خطيةٍ كانت للمرتضى الزبيدي، وهذه الطبعة أمثل الطبعات الموجودة للكتاب. ثم قامت دار الكتب العلمية بتصويره سنة ١٣٩٩هـ، ثم أعادت الدارُ صفَّ الكتاب سنة ١٤٠٧هـ.

٣ ـ طبعة دار الكتاب العربي بتحقيق محمد عثمان الخشت، ذكر في مقدمة تحقيقه أنه اعتمد على ثلاثِ نسخٍ خطيةٍ في دار الكتب المصرية، وأنه خلَّصَ النصَّ المطبوعَ مِنْ شوائبِ التصحيفِ والتحريفِ والأخطاءِ اللغوية، ولكنْ تبيَّن بعد المقارنةِ بين هذه الطبعةِ وطبعةِ الغماري أنه لم يُصحِّح شيئاً مِنَ التصحيفات والتحريفات، بل تابع الغماري على الأخطاء نفسها.

فالطبعة الهندية هي الأصل الذي اعتمده الغماري، وطبعة دار الكتب العلمية إنما هي إعادةُ صفٍّ لطبعةِ الغماري، وطبعةُ دارِ الكتابِ العربي تابعَ محققُها الغماريَّ على أخطائه التي وقع فيها..

ومع أنَّ طبعةَ الغماريِّ هي أمثلُ تلك الطبعات، إلا أنها لا تخلو مِنْ عددٍ مِنَ المؤاخذات المؤثِّرةِ في صُلبِ العملِ العلميِّ، ومنها:

١ ـ أنَّ المحققَ لم يعتمد أصلاً خطيّاً في إخراج الكتاب، بل اعتمد الطبعةَ الهنديةَ أصلاً، وأكملَ بعضَ النقصِ مِن نسخةِ المرتضى الزبيدي المشار إليها سابقاً.

٢ ـ أنَّ هذه الطبعة مليئةٌ بالتصحيفات والتحريفات والأخطاء والسَّقطِ في كثيرٍ مِنَ المواضع.

٣ ـ أنها خاليةٌ مِنْ أيِّ خدمةٍ للنصوصِ؛ فليس فيها تخريج للأحاديث والآثار، ولا عزو لكلام أهل العلم الوارد في النص إلى مظانه، ولا ضبط للمُشكِل من الكلمات والأسماء، ولا شرح للغريب، إلى غير ذلك من جوانب خدمة النصوص.

٤ ـ أنَّ قراءةَ الكتاب بهذه الطبعةِ فيه عُسرٌ؛ فليس فيه فصلٌ للنصوص عن بعضها، ولا استعمالٌ لعلامات الترقيم المناسبة، بل تجد كثيراً من النصوص متداخلة بحيث يصعب فهمها كذلك.

هذا وقد قمنا بمقابلةِ نماذجَ متفرقةٍ مِن طبعتَي الغماري والكتاب العربي مع أكثر من (٦٠) لوحة من نسخة «تشستربيتي» البالغ عدد لوحاتها (٢٤١) لوحة، ووقفنا على أخطاءٍ كثيرةٍ مِنْ سقطٍ وتصحيفٍ وتحريفٍ، وهذه نماذجُ من السَّقطِ، وما تركناه أكثر:

الحديث	طبعة الغماري، وطبعة دار الكتاب العربي	المخطوط (تشستربيتي)	اللوحة
٢	عن أبيه عن جده، ومن حديث شعبة	عن أبيه عن جده، و[هما عند ابن عديٍّ في كامله] من حديث شعبة	٢/أ
٢	عند غير أهله (سقط بعده أربعة أسطر ونصف)	عند غير أهله [. . .]	٢/أ
٣	لا لعامة المؤمنين.	لا لعامة المؤمنين [حديث: «كان النبي ﷺ إذا ضحى. . .»]	٢/ب
٣٠٢	رأسه بدل شعره. (سقط خمسة أسطر)	بدل شعره [وللدارقطني في الأفراد .. طرق القرآن]	

٣١٨	سقط حديثان بعد الحديث رقم (٣١٨)، وهما بقدر لوحة ونصف من المخطوط	حديث: «تحسين المرأة ...» وحديث: «تحية البيت الطواف..»	٧٣/أ، ٧٣/ب
٣٢٤	عن أبي هريرة رفعه بهذا، وفي الباب (سقط بمقدار سطرين)	رفعه بهذا [ولحديث أبي هريرة طرق... أنزل له شفاء] وفي الباب	٧٤/ب
٣٢٤	وقد أنزل له شفاء، وعن ابن مسعود (سقط ثلاثة أسطر)	وقد أنزل له شفاء[أخرجه أصحاب السنن ..] وعن ابن مسعود	٧٥/أ
١٢٩٩	مرفوعاً به (سقط بعده تسعة أسطر إلى نهاية الحديث)	مرفوعا به [وفي تفسير غافر من الكشاف ...]	٢١٦/أ، ٢١٦/ب

وهذه نماذج من التصحيفات، وما تركناه أكثرُ:

الحديث	طبعة الغماري، وطبعة دار الكتاب العربي	المخطوط (تشستربيتي)	اللوحة
٣	نافع بن هرمز	نافع أبو هرمز (وهو كذلك في فوائد تمام)	٢/ب
٣٨	قلا وقلى وهو بالضم والفتح معاً	قلا وقلى وهو بالكسر والفتح معاً	١٣/ب
٤٠	قولهم للمقبل: يا واجد، وللمسافر يا سالم	قولهم للمضلِّ: يا واجد، وللمسافر يا باسالم	١٤/أ
٤٠	قول العامة: مضت بأقوالها	قول العامة: مصر بأقوالها	١٤/أ
٩٢١	وقال الفلاس: إنه منكر	وقال القلانسي: إنه منكر	١٦١/ب
٩٢٨	نزع لي منها دلواً	انزع لي منها دلواً	١٦٢/ب
١٠٠٩	.. مقيمة إن صافا وإن صرما	.. وتستقيم إذا صافا وإن صرما	١٧١/ب
١٠٤٣	رجاء الإسراع فينطبق ظهره	رجاء الإسراع فينقطع ظهره	١٧٨/ب

المبحث الثامن

وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق، ونماذج منها

ذاع صيتُ «المقاصد الحسنة» في الآفاق، فصارت له نسخٌ كثيرةٌ، وقد وقفنا على جُملةٍ منها، واخترنا منها أربعَ نسخٍ؛ هي أضبطها وأتمها فيما ظهر لنا، وهي:

النسخة الأولى: نسخة مكتبة «تشستربيتي»:

وعنها صورة في جامعة الإمام، محفوظة برقم (٤/ ٣٩٤٢)، وتقع في (٢٤١) ورقة، ومسطرتها (٢٥) سطراً، متوسط عدد الكلمات في السطر الواحد (١٥) كلمة، مكتوبة بخطٍ مشرقيٍّ واضح، وعلى ظهرها عنوان الكتاب: «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة»، واسم المؤلف، وأسماء الذين تملكوا النسخة.

وفي آخرها: «وافَقَ الفراغُ من كتابته في يوم الجمعة المبارك، ثامن عشري شهر ذي الحجة الحرام، ختام عام ثمانٍ وتسعمائة...، كمَّلَ كتابته العبد الفقير إلى رحمة ربه العاطي كمال الدين محمد بن الشيخ عبدالحق السُّنباطي الشافعي».

وهذا الناسخُ لم نظفر له بترجمة، لكنَّ والده الشيخ عبدالحق السُّنباطي له ترجمة في «الضوء اللامع»[1]، يظهر فيها أنه تلميذ السخاوي.

(١) «الضوء اللامع» (٤/ ٣٧).

وهذه النسخة كما يظهر قريبة جدّاً من عصر المصنف رحمه الله، وهي نسخةٌ تامةٌ ومضبوطةٌ، وعليها علاماتُ المقابلة، وفيها زيادةُ عدة أحاديث ليست في النسخ الأخرى، وعليها حواشٍ في شرحِ بعضِ الغريب والتعريف ببعض الرواة، وغير ذلك.

وقد صوَّرناها من مكتبة الشيخ حماد الأنصاري رحمه الله.

ولكون هذه النسخة أضبط النسخ، ولتقدُّمها زمناً فقد اعتمدناها أصلاً في التحقيق.

النسخة الثانية: نسخة المكتبة الأزهرية:

محفوظة برقم (٧٦٢، ٧٥٦٧)، وفي مكتبة الشيخ حماد الأنصاري رحمه الله نسخة مصورة عنها.

وتقع في (٣٢٨) ورقة، ومسطرتها (٢١) سطراً، ومتوسط عدد الكلمات في السطر الواحد (١٠) كلمات، مكتوبة بخطوطٍ مشرقيةٍ شتى، وعلى ظهرها عنوان الكتاب: «المقاصد الحسنة في بيان كثيرٍ من الأحاديث المشتهرة على الألسنة»، واسم المؤلف، واسم مالك النسخة.

وقد كتبها عدة نُسَّاخ، في آخرها اسمُ أحدِهم، وهو عبدالله بن علاء الدين الشهير بـ«قطب الدين»، نزيل مكة المشرفة، ولم نظفر له بترجمة أيضاً، وليس فيها ذكر لتاريخ النَّسْخ.

وهي نسخةٌ كاملةٌ واضحةُ الخطِّ وجيدةُ الضبطِ، وعليها بعض الحواشي في شرح الغريب والتعريف ببعض الرواة، وغير ذلك.

ونرمُزُ لها بالحرف «ز».

النسخة الثالثة: نسخة مكتبة الحرم المكي:

محفوظة برقم (١٢٤١)، وتقع في (٤٠٣) ورقات، ومسطرتها (١٩) سطراً، متوسط عدد الكلمات في السطر الواحد (٩) كلمات، مكتوبة بخطٍّ مشرقيٍّ واضح، وعلى ظهرها عنوان الكتاب: «المقاصد الحسنة في بيان كثير

من الأحاديث المشتهرة على الألسنة»، واسم المؤلف، وليس فيها ذكر اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ.

وهي نسخة كاملة وواضحة الخط وجيدة الضبط، وعليها حواشٍ أكثر من سابقتيها.

ونرمُزُ لها بالحرف «م».

الرابعة: نسخة دار الكتب القومية:

محفوظة برقم (١٥٠٥)، وتقع في (٣٥٤) ورقات، ومسطرها (١٩) سطراً، متوسط عدد الكلمات في السطر الواحد (١٢) كلمة، مكتوبة بخط مشرقي واضح، على ظهرها عنوان الكتاب «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة»، واسم مؤلفه، وفي آخرها السماعات والإجازات واسم الناسخ وهو شمس الدين محمد بن علي بن أحمد بن إبراهيم الداودي، وقد قرأها على العز ابن فهد الهاشمي المكي في مجالس متعددة، وكان آخرها يوم الأربعاء منسلخ شهر رجب سنة أربع وتسعمائة (٩٠٤هـ).

وتتميَّزُ هذه النسخةُ بقربِ عهدها مِنَ المؤلفِ، وقد قُرِئَت على تلميذِ المؤلفِ (ابن فهد) وبهامشها تعليقاتٌ لابنِ الدَّيبع وغيره بخطٍّ مختلفٍ، مع ذكر اسم المعلِّق، ولكثرةِ السَّقَطِ والتحريفِ فيها لم نعتَمِدها أصلاً، واعتمدناها كنسخةٍ مساعدةٍ.

ونرمزُلها بالحرف «د».



نماذج مصورة
من النسخ المعتمدة
في التحقيق

كتاب

المقاصد الحسنة وبيان

كثير من الأحاديث

المذكورة المشتهرة على الألسنة

للإمام الحافظ البارع السابر شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن

بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي الشافعي رحمه الله تعالى

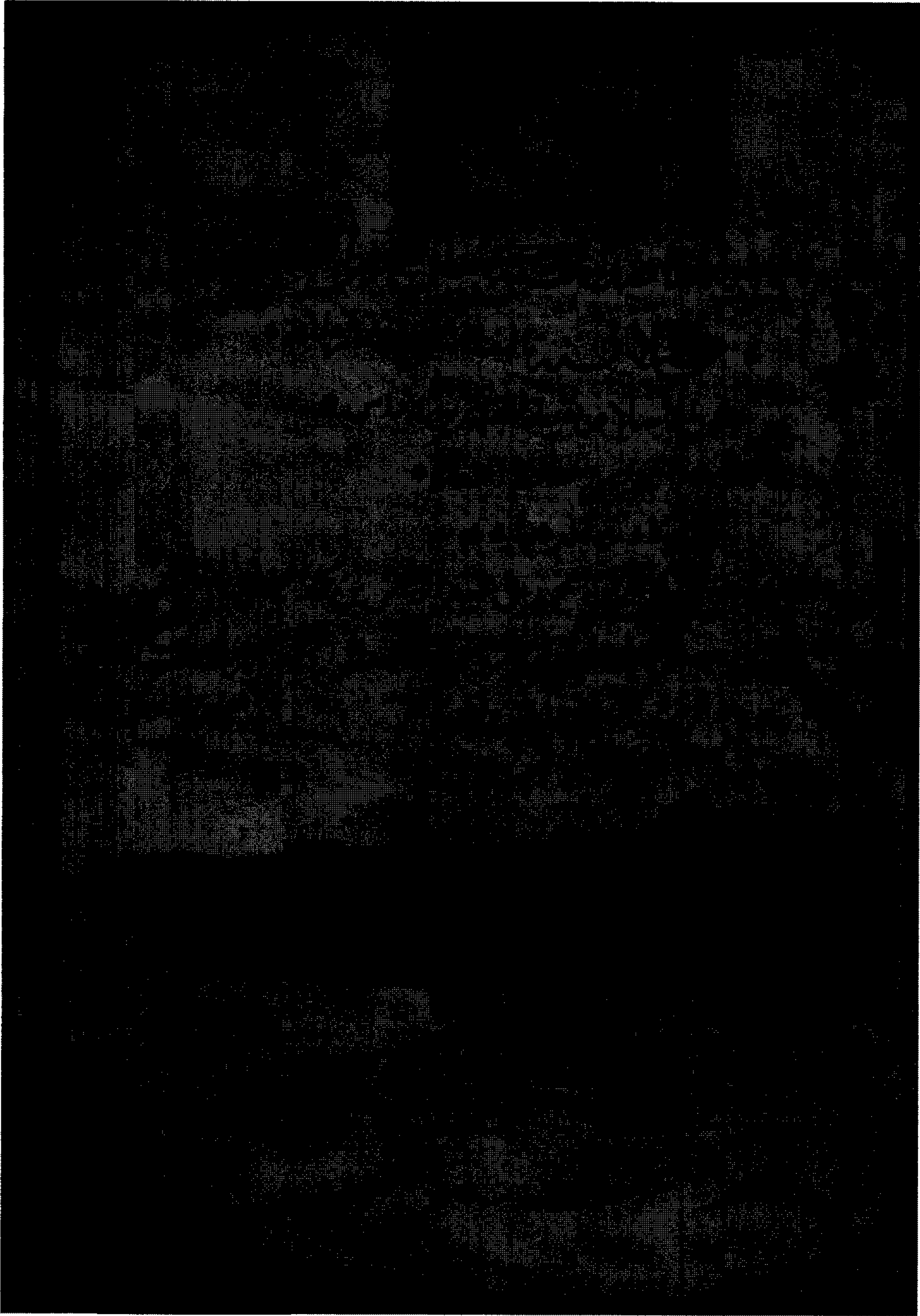
صورة لوحة العنوان من نسخة «تشستربيتي» (الأصل)

صورة لوحة أخرى من نسخة «تشيستربيتي» (الأصل)

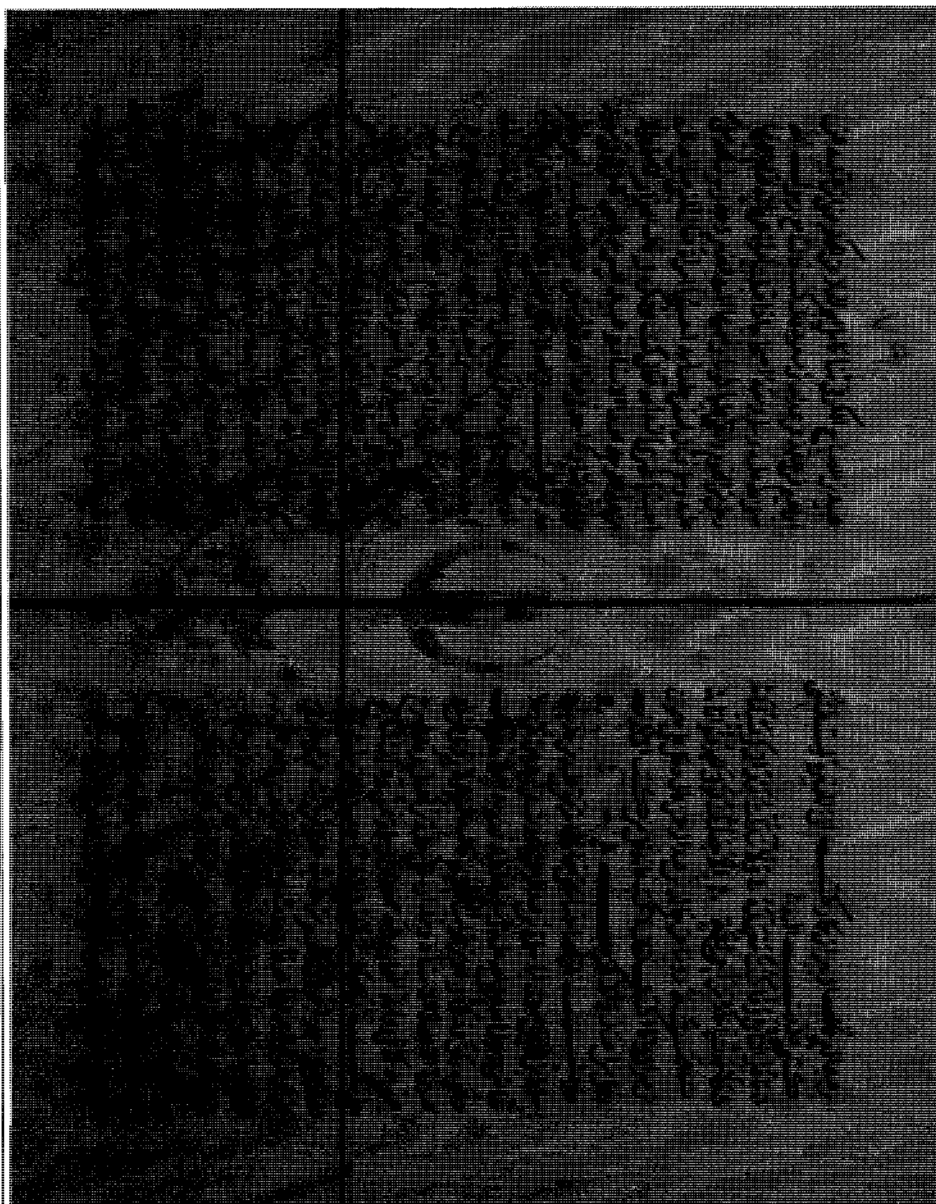
حفت الجنة بالمكاره
دخلت الجنة فرأيت أكثر أهلها النسا
عند جهينة الخبر اليقين

اخره ولله الحمد اولا واخرا ظاهرا وباطنا سرا وعلانية
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما
ووافق الفراغ من كتابته في يوم الجمعة المبارك ثامن عشري
شهر ذي الحجة الحرام ختام عام ثمان وتسعين سنة احسن الله
عاقبتها بخير امين امين امين امين
كتل كاتبه العبد الفقير الى رحمة ربه العاطي كمال الدين محمد بن
الشيخ عبد الحق الـ ـباطي الشافعي غفر الله له ولوالديه ولمن
دعا لهم بالمغفرة ولجميع المسلمين وحسبنا الله ونعم الوكيل

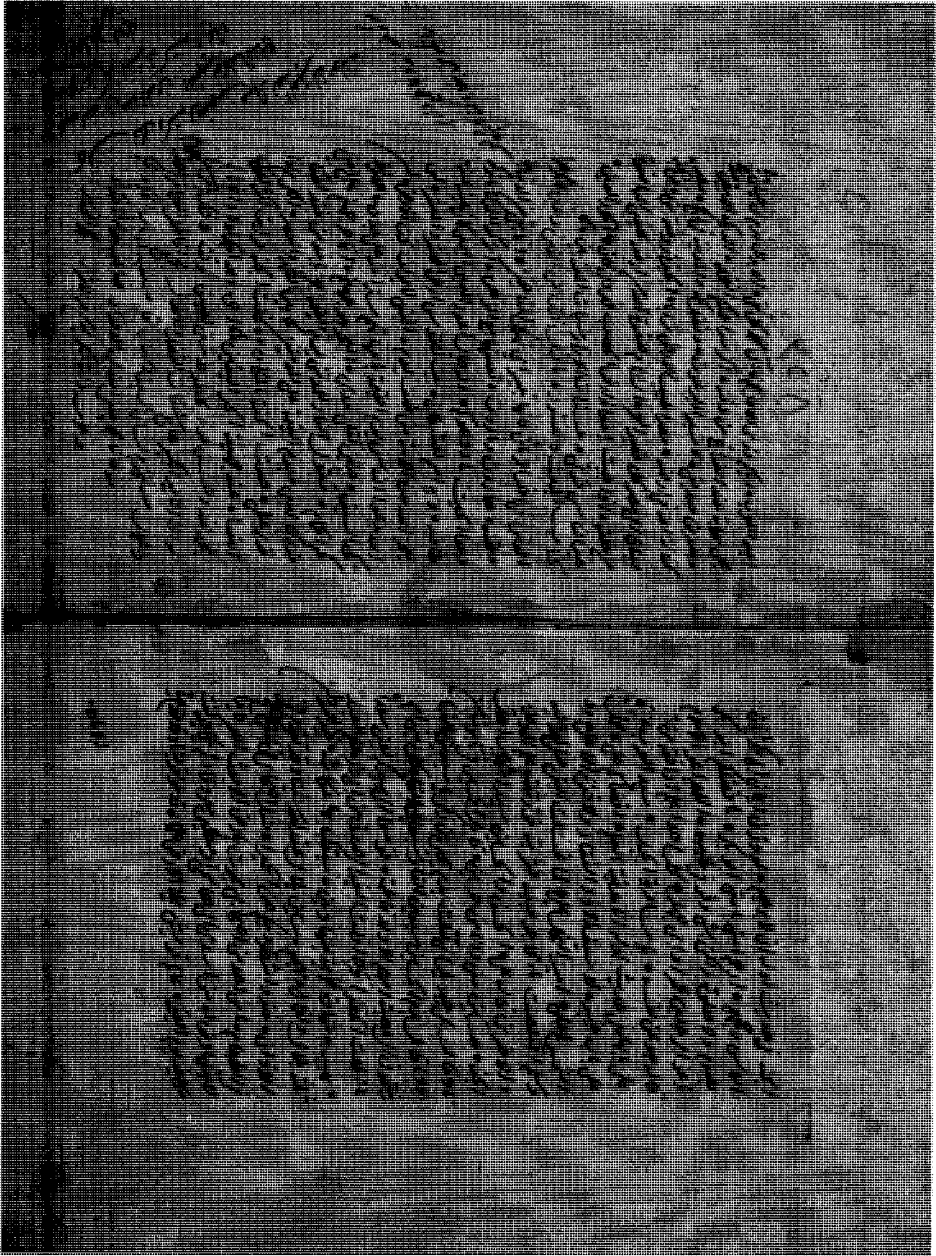
صورة اللوحة الأخيرة من نسخة «تشيستربيتي» (الأصل)



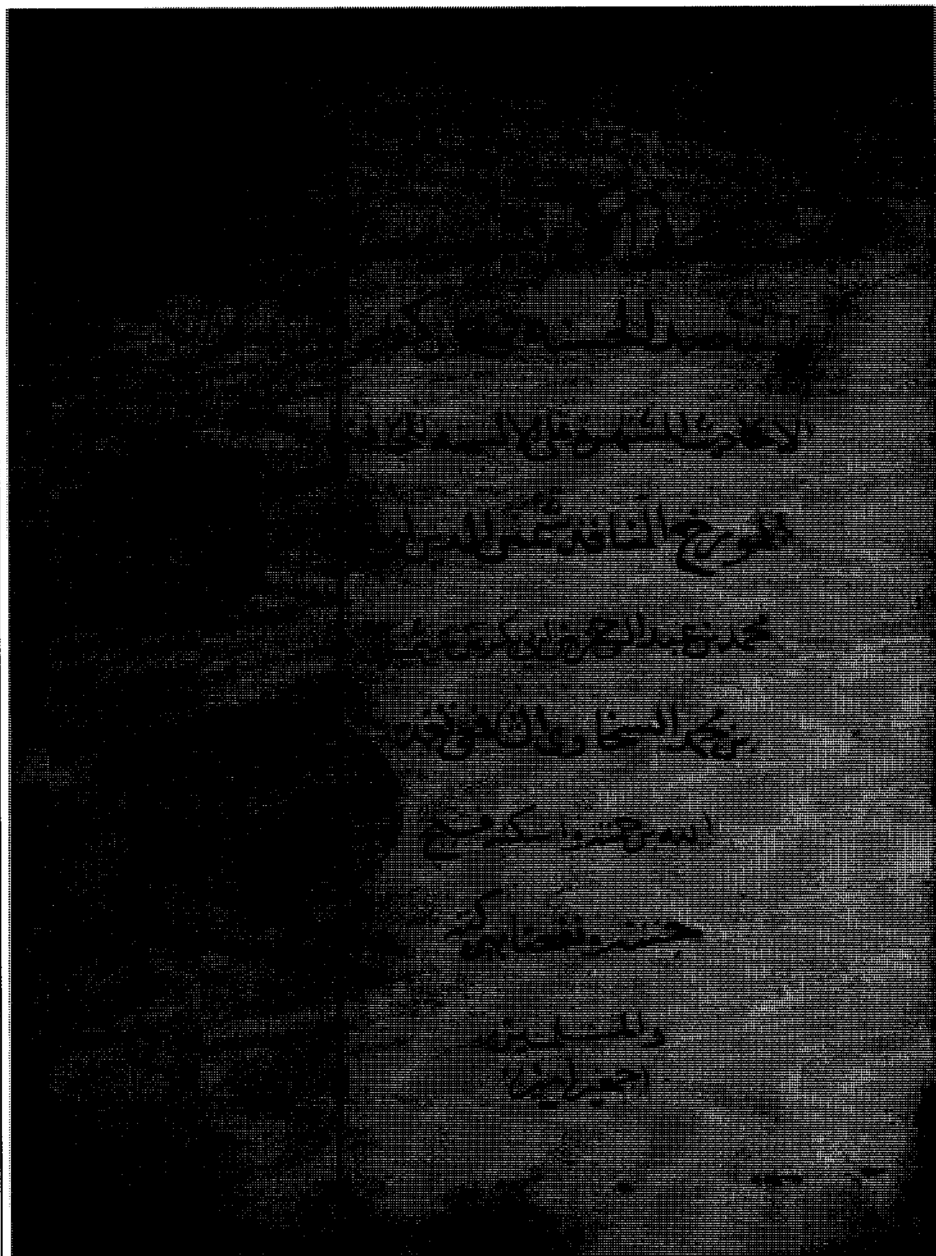
صورة لوحة العنوان من النسخة الأزهرية (ز)



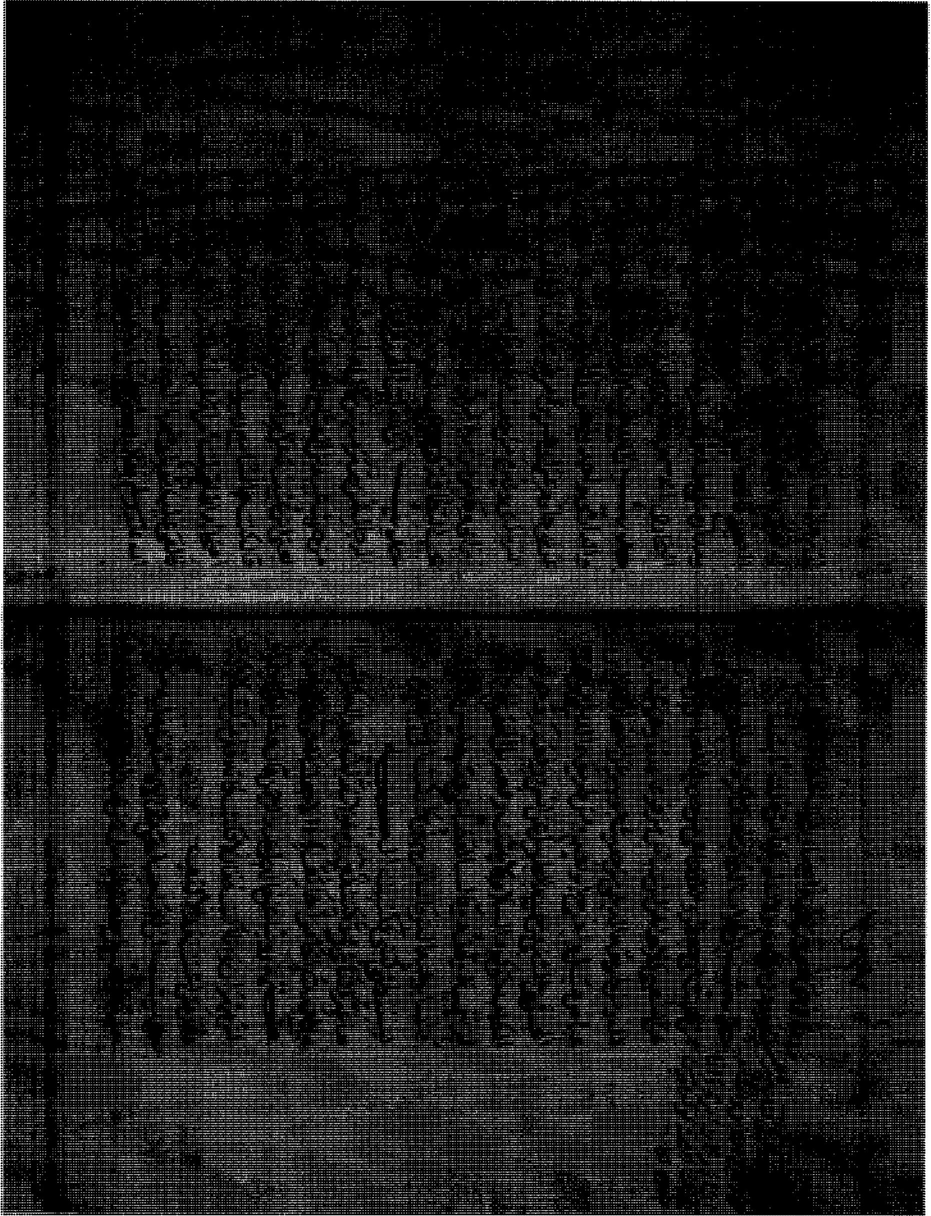
صورة من النسخة الأزهرية (ز)



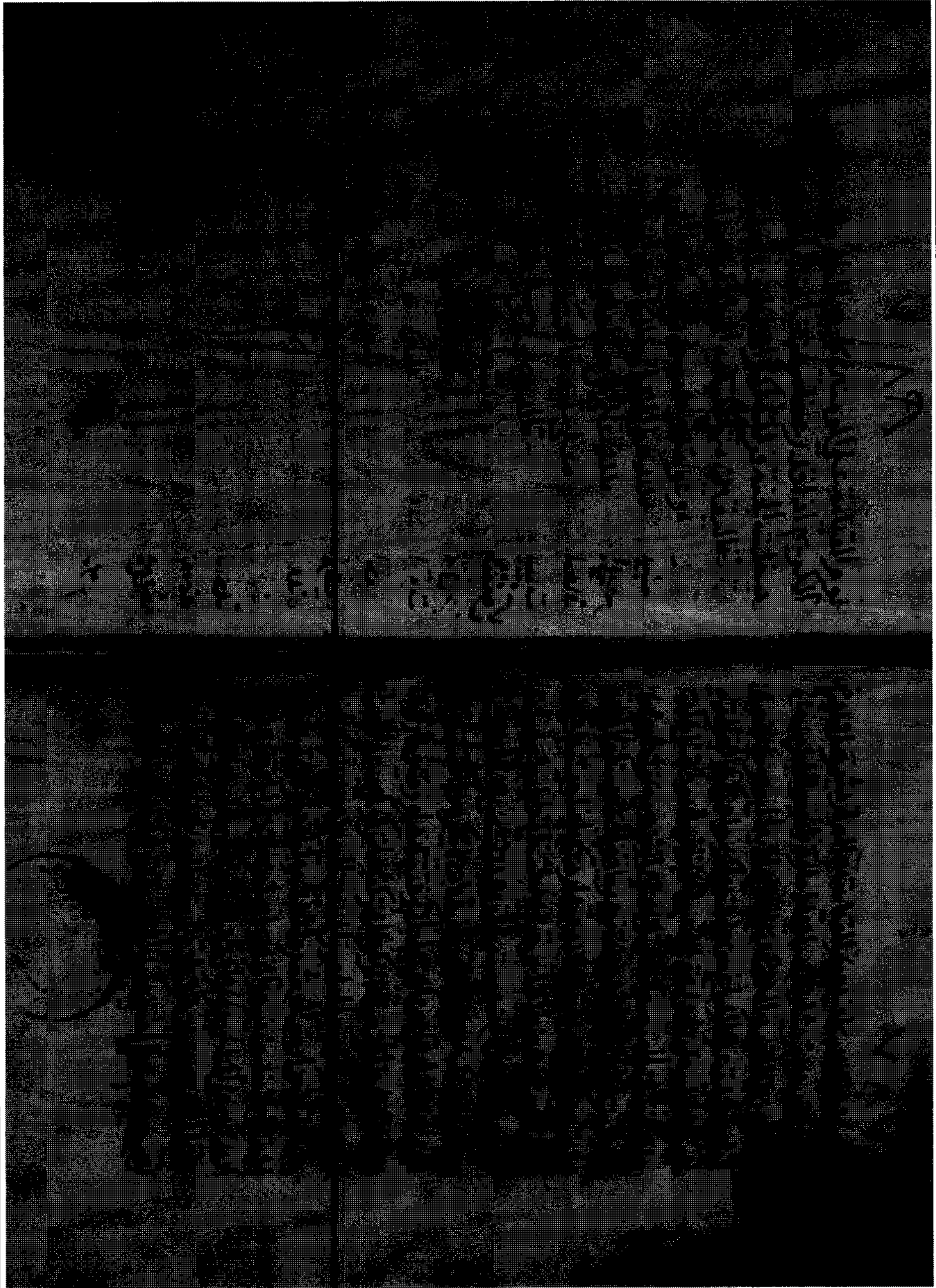
صورة لوحة أخرى من النسخة الأزهرية (ز)



صورة لوحة العنوان من النسخة المكية (م)



صورة لوحة أخرى من النسخة المكية (م)



صورة اللوحة الأخيرة من النسخة المكية (م)

خصوصية ١٥٠٥ حديث عمومية ٤٠٨٣٢

[redacted]

كتاب المقاصد الحسنة
في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة
على الألسنة تأليف العالم العلامة
الحافظ شمس الدين محمد بن
عبد الرحمن السخاوي الشافعي
المصري ثم المدني
رحمه الله تعالى
ونفعنا بعلومه
آمين





صورة للوحة الأولى من نسخة (د)

وان كان ترتيبه على الابواب
للعارف على اكثر المهمات

صورة من آخر الكتاب من نسخة (د)

صورة من سماعات الكتاب من نسخة (د)

المقاصد الحسنة
(١)

رسالة عبدالمعطي

مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمـٰن الرحيم
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم[(١)]

قال شيخُنا الإمامُ العالـمُ العلامةُ المُسنِدُ، إمامُ الحفَّاظِ والمُسنِدِين، شمسُ الدينِ محمدُ بنُ المَرحومِ وجيهِ الدِّينِ عبدِ الرحمٰن السَّخاويُّ المِصريُّ، أبقاه الله تعالى ونَفَعَ بعُلُومِهِ:

الحمدُ للهِ مُميِّزِ الخبيثِ مِنَ الطيِّب، ومُحْرِزِ[(٢)] الحديثِ بنُقَّادِهِ مِنَ الخطأِ والكذِب.

والصَّلاةُ والسَّلامُ على أشرفِ خلقِهِ محمدٍ، وعلى آله وأزواجِهِ ومَنْ له صَحِب.

صلاةً وسلاماً نَرجو بهما الاستقامةَ للنفسِ والأهلِ والعَقِب.

وبعد: فهذا كتابٌ رَغِبَ إليَّ فيه بعضُ الأئمةِ الأنجابِ، أُبيِّنُ فيه بالعَزْوِ والحُكمِ المُعتبَر، ما على الألسنةِ اشتَهَر، مما يُظنُّ إجمالاً أنه مِنَ الخَبَر، ولا يَهتَدِي لمَعرِفَتِهِ إلا جَهابِذَةُ الأثَر، وقد لا يكون فيه شيءٌ مرفوع، وإنما هو في المَوقوف أو المَقطوع، وربما لم أقفْ له على أصلٍ أصلا، فلا أَبُتُّ بفَصْلٍ فيه قولا، غيرَ مُلْتَزِم في ذلك الاستيفاء، ولا مُقْدِم على تنقيصٍ لمُتقدِّمٍ أو جَفَاء، وإنْ لم يَسْلَمْ كلامُهُ مِنْ خَلَل، ولا تكلَّمَ بما يَتَّضِحُ به زَوَال العِلَل، تأدُّباً مع

---

(١) في «ز» بدل هذه الجملة: ربِّ يسِّر يا كريم.

(٢) مُحْرِز مِنْ: أحْرَزَ الشَّيءَ فهو مُحْرَز وحَرِيزٌ: حازَه والحِرْزُ: ما حِيزَ مِنْ مَوضعٍ أو غيرِه أو لُجِئَ إليه. «لسان العرب» (٥/٣٣٣ مادة حرز).

الأئمةِ؛ كالزركشيِّ وابنِ تيمية، فالفضلُ للسابق، والعدلُ هو المُوافق.

مُرتِّباً له على حروفِ المعجمِ في أوّل الكلمات، وإنْ كان ترتيبُه على الأبوابِ للعارفِ من آكَد المهمَّات، ولذا جمعتُ بين الطريقَتين، ورفعتُ عني اللَّومَ ممنْ يختارُ إحدى الجِهَتين، فبوَّبتُ للأحاديثِ بعد انتهائها، وأرشدْتُ لمَظانِّها بابتدائها، ولاحَظتُ في تسمِيَتِها (أحاديث): المعنى اللغوي، كما أني لم أقصدْ في الشُّهرةِ الاقتصارَ على الاصطلاح القويّ [ق١/ب] ـ وهي: ما يُروى عن أكثرَ مِن اثنين، في بعض طِباقه أو جميعِها بدونِ مَيْن[١] ـ بل القَصْدُ الذي عَزَمْتُ على إيضاحِهِ وأنْ أُتقِنَه: ما كان مشهوراً على الألسنة، مِنَ العالم المُتقِنِ في سَبْره أو غيرِه، في بلدٍ خاصٍّ وقومٍ مُعيَّنين، أو في جُلِّ البلدان وبين[٢] أكثر المُوحِّدين[٣].

وذلك يَشمَلُ ما كان كذلك، وما انفَرَدَ به راويه بحيثُ ضاقَتْ عمَّا عَدَاه المَسالك[٤].

وما لا يوجدُ له عند أحدٍ سندٌ مُعتَمَد، بل عن منْ عُرِفَ بالتضعيفِ والتَّلفيقِ والتَّحريفِ، وما لم يَجِئْ ـ كما أشرتُ إليه ـ إلا عن الصحابة، فمَنْ بعدهم مِنْ ذَوِي الرَّجاحَةِ[٥] والإصابة، وما لم يَفُهْ به[٦] أحدٌ مِنَ المُعتَمَدِين، بالظنِّ الغالبِ لا اليَقين.

وربما أنشَطُ لشَيءٍ مِنَ المعنى، وأضبِطُ ما يَزولُ به اللَّبْسُ بالحسنى.

وكان أعظمُ باعثٍ لي على هذا الجمع، وأهمُّ حاثٍّ لعَزْمي فيما تَقَرُّ به العَينُ ويلتَذُّ[٧] به السَّمْع: كثرةَ التَّسارعِ لنَقلِ ما لا يُعلم في ديوان، مما لا

---

(١) المَيْنُ: الكذب. «لسان العرب» (١٣/ ٤٢٥).
(٢) في «ز»: في أجل البلدان أو بين أكثر.
(٣) كذا في جميعِ ما وقفتُ عليه من نُسخٍ للمقاصدِ، وفي نسخة (فيض الله) وفي المطبوع: الموجودين.
(٤) في «م»: السالك.
(٥) في «م» و«د»: الوجاهة.
(٦) ليست في «م».
(٧) في الأصل: تلتذُّ، والتصويب من «ز» و«م» و«د».

يسلمُ عن كذِبٍ وبُهْتان، ونِسْبَتُهُم إيَّاه إلى الرسول، مع عَدَم خِبرَتهم بالمَنقول، جازِمِينَ بإيرادِه، عازِمين على إعادَتِه وتَرْدادِه(١)، غافِلِينَ عن تَحريمِه، إلا بعد ثبوتِه وتَفهيمِه، مِنْ حافِظٍ مُتقنٍ في تَثْبيتِه.

بحيثُ كان ابنُ عمِّ المصطفى عليُّ بنُ أبي طالب، لا يَقبلُ الحديثَ إلا ممن حَلَفَ له(٢)، مِنْ قريبٍ أو مُناسب؛ لأنَّ الكذبَ عليه ﷺ، ليس كالكذبِ

(١) في الأصل: وترْديده، والتصويب من «ز» و«م» و«د».

(٢) رواه أبو داود في سننه (رقم ١٥٢١)، والترمذي في جامعه (رقم ٤٠٦)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩/ ١٦٠ رقم ١٠١٧٨)، وابن ماجه في سننه (رقم ١٣٩٥)، وابن حبان في صحيحه (٢/ ٣٨٩ رقم ٦٢٣)، والضياء المقدسي في «المختارة» (١/ ٨٢ ـ ٨٧ رقم ٧ ـ ١١)، وغيرهم كلهم من طرقٍ عن عثمان بن المغيرة الثقفي، عن علي بن ربيعة الأسدي، عن أسماء بن الحكم الفَزاري قال: سمعتُ عليّاً رضي الله عنه يقول: «كنتُ رجلاً إذا سمعتُ من رسول الله ﷺ حديثاً نَفَعَني الله منه بما شاء أنْ يَنْفَعَني، وإذا حدَّثني أحدٌ من أصحابِه اسْتَحْلَفْتُه؛ فإذا حَلَفَ لي صَدَّقْتُه، قال: وحدَّثني أبو بكر، وصَدَقَ أبو بكر رضي الله عنه أنه قال: سمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يقول: **«ما من عبدٍ يُذنِبُ ذنباً فيُحسِنُ الطّهور...»** الحديث.

وأسماءُ بن الحكم الفَزاريُّ، وقيل السُّلَمي أبو حسَّان الكوفي، قال البخاري: لم يُروَ عنه إلا هذا الحديث وحديثٌ آخر لم يُتابَع عليه، وقد روى أصحابُ النبي ﷺ بعضُهم عن بعضٍ ولم يُحلِّفْ بعضُهم بعضاً. «التاريخ الكبير» (٢/ ٥٤)، وقال العِجلي: كوفيٌّ تابعيٌّ ثقة. «الثقات» (١/ ٢٢٣ رقم ٨٤)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٥٩) وقال: يخطئ. ومع هذا فقد خرَّج حديثه في صحيحه (٢/ ٣٨٩ رقم ٦٢٣)، وقال ابن حجر: صدوق. «التقريب» (٤٠٨).

وقد اُختُلِفَ في رَفع هذا الحديثِ ووَقْفِه؛ ويُنظر لذلك: «جامع الترمذي» (الصلاة، باب ما جاء في الصلاة عند التوبة بعد حديث ٤٠٦)، و(التفسير، باب ومن سورة آل عمران بعد حديث ٣٠٠٦)، و«علل الدارقطني» (١/ ١٧٦).

والقدرُ المرفوعُ منه لا يُهِمُّنا هنا، وإنما الذي يُهِمُّنَا هو الاستحلافُ، وقد استَنْكَرَه البخاري، وحسَّنَ إسنادَه الترمذي، وصحَّحه ابنُ حبان، والضياءُ المقدسي، كما سبق، وقال ابن عدي: وهذا الحديث طريقه حسن، وأرجو أنْ يكون صحيحاً. «الكامل» (١/ ٤٣١)، وقال المِزيُّ: قلت: ما ذكره البخاري رحمه الله لا يَقدَحُ في صحةِ هذا الحديثِ ولا يُوجِبُ ضَعْفَه؛ أما كونه لم يُتابَعْ عليه، فليسَ شرطاً في صحةِ كلِّ حديثٍ صحيح أنْ يكونَ لراويهِ مُتابعٌ عليه... وأما ما أنكره من الاستحلاف، فليس فيه أنَّ كلَّ واحدٍ من الصحابةِ كان يَسْتَحْلِفُ من حدَّثَه عن النبي ﷺ، بل فيه =

على غيرِه مِنَ الخلقِ والأمم، حتى اتَّفقَ أهلُ البَصيرةِ والبصائر، أنه مِنْ أكبرِ الكبائر، وصرَّح غيرُ واحدٍ مِنْ علماءِ الدِّينِ وأئمَّتِه، بعَدَمِ قَبُولِ تَوبَتِه، بل بالَغَ الشَّيخُ أبو محمدٍ الجُوَينيُّ[١] [ق٢/أ] فكَفَّرَه[٢]، وحذَّرَ فِتنَتَه وضَرَرَه.

(إلى غيرِه مِنَ الأسباب؛ التي يَطولُ في شأنها الانتخاب، وسَمَّيتُه)[٣]:

المَقَاصِدُ الحسنةُ في بيانِ كثيرٍ مِنَ الأحاديثِ المُشتَهِرَةِ على الألسِنةِ.

واللهَ أسألُ أنْ يَسْلُكَ بنا طريقَ الحقِّ والاعتدال، وأنْ لا يَتْرُكَ الأحمقَ المَايقَ[٤] يَتَمَادَى في الضَّلال[٥]، فيما لا[٦] يُحقِّقُه مع الفُحولِ الأبطال، وأنْ يَجعَلَ هذا التأليفَ خالصاً لوجهِهِ الكريم، مُوجباً لرضاه العَمِيم، إنه قريبٌ مُجيب.

= أنَّ علياً رضي الله عنه كان يَفعلُ ذلك، وليس ذلك بمُنكَرٍ أنْ يُحتاطَ في حديثِ النبي ﷺ؛ كما فَعَلَ عمرُ رضي الله عنه في سؤالِه البَيِّنَةَ بعضَ منْ كان يَروي له شيئاً عن النبي ﷺ كما هو مشهورٌ عنه، والاستحلافُ أيسرُ مِنْ سؤالِ البينةَ... وقد رُويَ الاستحلافُ عن غيره أيضاً... «تهذيب الكمال» (٢/ ٥٣٤)، وقال الحافظ ابن حجر: وهذا الحديثُ جيِّدُ الإسناد. «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٣٥)، وصحَّحه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٥/ ٢٥٢ رقم ١٣٦١).

(١) **هو**: عبدالله بن يوسف بن عبدالله الجويني، أبو محمد، والد إمام الحرمين، من أئمة الشافعية، (ت ٤٣٨هـ). «طبقات الشافعية الكبرى» (٥/ ٧٣ ـ ٩٣ ترجمة ٤٣٩).

(٢) حكاه عنه ابنه إمام الحرمين في «كتاب الحرية»، كما في «الطبقات الكبرى» للسبكي ـ زيادة من «الطبقات الوسطى» ـ (٥/ ٩٣)، وكذا نقله عنه النووي في «شرح صحيح مسلم» (١/ ٦٩)، وانظر: «فتح المغيث» (٢/ ١١٩)، وقال السيوطي: لا أعلم شيئاً من الكبائر قال أحدٌ من أهل السُّنَّة بتكفير مرتكبه إلا الكذب على رسول الله ﷺ، فإنَّ الشيخَ أبا محمد الجويني من أصحاب الشافعي ـ وهو والد إمام الحرمين ـ قال: إنَّ من تعمَّدَ الكذبَ عليه ـ عليه الصلاة والسلام ـ، يَكفُرُ كفراً يُخرجُه عن الملة. وتَبِعَه على ذلك طائفةٌ؛ منهم الإمام ناصر الدين ابن المُنَيِّر من أئمةِ المالكية. وهذا يَدلُّ على أنه أكبر الكبائر؛ لأنه لا شيء من الكبائر يَقتضي الكفرَ عند أحدٍ من أهل السُّنَّة، والله أعلم. «تحذير الخواص» (ص١٢٥).

(٣) ما بين قوسين سقط من الأصل، والاستدراك من «ز» و«م» و«د».

(٤) المائق أو المايق: الهالك حُمْقاً وغَباوةً. «لسان العرب» (١٠/ ٣٥٠).

(٥) في الأصل: بالضلال، والتصويب من النسخ الأخرى.

(٦) في «م» و«د»: لم.

حرف الهمزة[1]

١ حديث: «آخرُ الطبِّ الكيُّ».

كلامٌ[2]، معناه: أنه بعدَ انقطاعِ طُرُقِ[3] الشِّفَاءِ يُعالَجُ به، ولذا كان أحدُ ما[4] حُمِلَ عليه النهيُ عن الكَيِّ وجودَ طريقٍ مَرْجُوٍّ للشفاءِ سِوَاه[5].

٢ حديث: «آفةُ الكذبِ النسيان».

القُضاعيُّ في «مسند الشِّهابِ»[6]، ....

(١) العنوان ساقط من الأصل، والاستدراك من «ز» و«م» و«د».

(٢) هو من كلامِ العرب وليس بحديث، وقد أورده علي القاري في كتابه «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» (ص٥٠ رقم١٠)، ومحمد بن خليل القاوقجي في «اللؤلؤ المرصوع» (ص٢٨ رقم١)، وقال الزرقاني: لا أصل له. «مختصر المقاصد الحسنة» (ص٤٩ رقم ١).
وقال الزمخشري: يُضربُ في منْ يَستَعمِلُ في أولِ الأمر ما يجبُ استعمالُه في آخِرِه. «المستقصى في أمثال العرب» (١/ ٥).

(٣) في الأصل: (عِرق) والتصويب من «ز» و«م» و«د».

(٤) في الأصل و«ز»: مما، والتصويب من «م» و«د».

(٥) قال النووي في «شرحه على صحيح مسلم» (١٤/ ١٩٣) ـ عند قوله ﷺ: **«إنْ كان في شيءٍ من أدْوِيَتِكم خيرٌ ففي شَرْطَةِ مِحْجَم أو شَرْبَةٍ من عَسَل أو لَذْعَةٍ بنار»** ـ: . . . وذكر الكَيَّ لأنه يُستعملُ عند عدم نَفع الأدْوية المشروبة ونحوها، فآخِرُ الطبِّ الكَيُّ، وقوله ﷺ: **«ما أحِبُّ أنْ أكْتَوي»** إشارةٌ إلى تأخيرِ العلاجِ بالكيِّ حتى يَضطرَ إليه، لما فيه من استعمال الألم الشديدِ في دَفع ألمٍ قد يكون أضعفَ من ألم الكيّ.

(٦) «مسند الشهاب» (١/ ٧٩ رقم ٧٥) من طَريق حمَّادِ بن عَمرِو النَّصيبيِّ أبي إسماعيل، عن السَّريِّ بن خالدٍ، عن جَعفرِ بن محمدٍ. . . به فذكره.
وقد وقع في مطبوع «مسند الشهاب»: عمرو بن حماد، وهو تصحيف. =

والدَّيلميُّ[(١)] مِنْ حديثِ جعفرِ بنِ محمدٍ، عن أبيه، عن جدِّه.

وهما[(٢)] مع ابن عديٍّ في كامله[(٣)] من حديث شعبة، عن أبي إسحاق السَّبيعي، عن الحارث الأعور[(٤)]؛ كلاهما[(٥)] عن عليِّ بنِ أبي طالبٍ رضي الله عنه مرفوعاً في حديثٍ بلفظ: «آفةُ الحديثِ: الكذبُ، وآفةُ العلمِ: النِّسيانُ».

وسَنَدُهُ ضعيفٌ[(٦)]، إلا أنه صحيحُ المعنى.

وللدَّارميِّ في مسنده[(٧)]، والعسكريِّ[(٨)] في «الأمثال» مِنْ حديثِ وكيعٍ،

= وحمادُ بن عَمرٍو النَّصيبيُّ أبو إسماعيل؛ رماه غيرُ واحدٍ بالكذب. كما في «الكامل» (٢/ ٢٣٩).
فالإسناد موضوعٌ بسببه، والله أعلم.

(١) كما في «الغرائب الملتقطة» لابن حجر (ص٢٥٦ رقم ١٧٦ رسالة العربي) حيث ساق حديثاً من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي مرفوعاً فذكره ثم قال: ومن طريقٍ أخرى: «وآفةُ الحديثِ الكذب..».

(٢) القضاعي في «مسند الشهاب» (١/ ٧٨ رقم ٧٤)، والدَّيلمي كما سبقت الإشارة إليه بقوله: ومِنْ طريقٍ أخرى، كلاهما مِنْ طريقِ محمدِ بن عبدِالله أبي رجاء الحَبَطي - مِنْ أهل تَسْتُر - حدَّثنا شعبةُ بن الحجاج، عن أبي إسحاق، عن الحارث به.

(٣) «الكامل» (١/ ٣٨) من طريق محمد بن عبدالله أبو رجاء الحبطي، من أهل تستر، حدثنا شعبة بن الحجاج به فذكره ثم قال: ولا أعلم يرويه عن شعبة، غير محمد بن عبدالله أبي رجاء الحبطي. وقال ابن حبان عن الحَبَطي: من أهل تستر، كنيته أبو رجاء، يروي عن شعبة بن الحجاج ما ليس من حديثه. «المجروحين» (٢/ ٣٠٦) فهو المتهم بهذا الحديث، والله أعلم.

(٤) الحارث بن عبدالله الأعور الهَمْداني - بسكون الميم -، قال يحيى بن معين: ليس به بأس، وقال ابن عدي: أكثر رواياته عن علي وروى عن ابن مسعود القليل، وعامة ما يرويه عنهما غير محفوظ. «الكامل» (٢/ ١٨٦)، وقال الحافظ ابن حجر: كذَّبه الشعبي في رأيه، ورُمِيَ بالرفض، وفي حديثه ضعف. «التقريب» (١٠٢٩).

(٥) ليست في «م»، وهي راجعة إلى: علي بن الحسين بن أبي طالب، والحارث الأعور.

(٦) سنده تالف بسبب محمد بن عبدالله الحَبَطي، والله أعلم.

(٧) «مسند الدارمي» (١/ ٤٨٨ رقم ٦٤٨) من طريق أبي أسامة عن الأعمش قال: قال رسول الله ﷺ.
ورجاله ثقات، إلا أنه مرسلٌ ومعضلٌ بين الأعمش والنبي ﷺ.

(٨) العسكريُّ؛ أبو أحمد الحسن بن عبدِالله بن سعيد، الإمامُ المحدِّثُ الأديبُ العلَّامةُ، =

عن الأعمشِ رفعه مُعضلاً أو مرسلاً: «آفةُ العِلمِ: النِّسيانُ، وإضاعَتُه: أنْ يُحدَّثَ به غيرُ أهلِه».

وهو عند ابنِ عديٍّ في كامله[١] عن الأعمشِ قولُه.

وللبيهقيِّ في «المدخل»[٢] مِنْ حديثِ (أبي العُمَيسِ المَسعوديِّ)[٣]، عن القاسم ـ هو ابنُ عبدِالرحمٰن بنِ عبدِالله بنِ مسعود[٤] ـ، عن جدِّه ـ وبينهما

= سمع أبا القاسم البغويَّ وأبا بكرِ بن أبي داودَ وطبقتَهم، وحدَّث عنه أبو نعيم وأبو سعدٍ المالينيُّ وغيرهم.
قال السِّلَفي: كان أبو أحمدَ العسكريُّ من الأئمةِ المذكورينَ بالتصرُّفِ في أنواعِ العلوم والتبحُّرِ في فنونِ الفهوم ومن المشهورينَ بجَودةِ التأليفِ وحُسنِ التصنيفِ. اهـ
توفي سنة اثنتينِ وثمانينَ وثلاثمَائةٍ. «أخبار أصبهان» (١/ ٣٢٣)، و«سير أعلام النبلاء» (٦/ ٤١٣).
وقد أكثرَ المصنفُ من النقلِ عن كتابِه «الأمثال»، وهو في عداد المفقود، والله أعلم.
والحديث رواه أيضاً ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٤٤٤ ـ ٤٤٥ رقم ٦٩٠) من طريق وكيع عن الأعمش به.

(١) «الكامل» (١/ ٣٨) بإسناده إلى عبدالله بن داود، قال: سمعتُ الأعمش يقول: .. فذكره.

(٢) «المدخل إلى السنن الكبرى» (٢/ ٢٥ رقم ٤٤٩) من طريق أبي العُمَيس، عن القاسم، قال: قال عبدالله، فذكره من قوله.
وقد رواه الدارمي في مسنده (١/ ٤٨٧ رقم ٦٤٦) من طريق أبي العُمَيس به.
ورواه (برقم ٦٤٧) من طريق طارق، عن حكيم بن جابر قال: قال عبدالله... فذكره.

(٣) في الأصل: ابن العريس المسعود، والتصويب من «ز» و«م».
وأبو العُمَيس ـ بمهملتين مصغر ـ هو: عتبة بن عبدالله بن عتبة بن عبدالله بن مسعود الهذلي المسعودي الكوفي؛ ثقة من السابعة ع «التقريب» (٤٤٣٢).

(٤) القاسم بن عبدالرحمٰن بن عبدالله بن مسعود المسعودي؛ روى عن أبيه وعن جده مرسلاً.. قال علي بن المديني: لم يلقَ من الصحابة غيرَ جابر بن سمرة. «تهذيب التهذيب» (٨/ ٢٨٨).
ورجال الإسناد ثقات، إلا أنه منقطع بين القاسم بن عبدالرحمٰن وجده عبدالله بن مسعود.
وأما إسناد الدارمي الثاني، فرجال إسناده ثقات إلا طارق؛ وهو ابن عبدالرحمٰن البجلي الأحمسي الكوفي؛ صدوق له أوهام من الخامسة ع «التقريب» (٣٠٠٣). =

انقطاع ـ موقوفاً[(١)]: «آفةُ الحديثِ: النِّسيانُ».

وله في «الشعب»[(٢)] وغيرها[(٣)]، وكذا للخِلَعي في «فوائده»[(٤)] عن رُؤبةَ بنِ العجاج[(٥)] قال: قال لي النَّسَّابُ البَكريُّ[(٦)]: «للعلم آفةٌ ونَكَدٌ وهُجنةٌ؛ فآفَتُه نسيانُه، ونَكَدُه الكذبُ فيه[(٧)]، وهُجنَتُه نشرُه عند غيرِ أهلِهِ».

وهو عند ابنِ عديٍّ في مقدمة كامله[(٨)].

بل عنده[(٩)] أيضاً مِنْ طريقِ القاسمِ بنِ محمدٍ قال: «أعاننا الله على الكذَّابين بالنِّسيان».

ومِنْ جهةِ عبدِالله بنِ المختار[(١٠)] قال: «آفةُ العلمِ الكذبُ، وآفتُه

= فالإسناد أيضاً منقطع، لكنه يصلح للمتابعة، ويرتقي الأثر بمجموع طريقَيه إلى الحسن لغيره.

(١) في الأصل: مرفوعاً، والتصويب من «ز» و«م».

(٢) «شعب الإيمان» (٣/ ٢٦١ ـ ٢٦٢ رقم ١٦٢٢) بإسناده إلى رؤبة بن العجاج، فذكره مطولاً.

(٣) لم أقف عليه في غيرها من كتبه المطبوعة.

(٤) «الخِلَعِيَّات» (رسالة د. علي النهاري) (ص٥٢٠ رقم ٣٠٦).
ورواه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٣٧)، و(٣/ ١٨٠)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٤٤٩ رقم ٧٠٢)، وذكره الميداني في «مجمع الأمثال» (١/ ٥٩ رقم ٢٦٨).

(٥) في الأصل: الحجاج، والتصويب من «ز» و«م».
ورؤبة ـ بضم أوله وسكون الواو بعدها موحدة ـ ابن العجاج الراجز المشهور التميمي ثم السعدي؛ لين الحديث فصيح، مات بالبادية سنة خمس وأربعين... خت. «التقريب» (١٩٥٩).

(٦) النَّسَّابُ البكري؛ هو: دغفل بن حنظلة بن زيد الذهلي السدوسي، قال ابن سعد: أدرك النبي ﷺ، ولم يسمع منه شيئاً. «الطبقات الكبرى» (٧/ ١٤٠).
ويُنظر: «تهذيب الكمال» (٨/ ٤٨٦ ـ ٤٩١ رقم ١٧٩٩)

(٧) كلمة (فيه) زيادة من «م».

(٨) «مقدمة الكامل» (١/ ٣٧).

(٩) «مقدمة الكامل» (١/ ٣٧)، ورواه العقيلي في «مقدمة الضعفاء الكبير» (١/ ١١).

(١٠) عبدالله بن المختار: هو البصري، لا بأس به من السابعة. «التقريب» (٣٦٠٥).

النِّسيان، وإضاعَتُه أنْ يُحدِّثَ به مَنْ ليس هو له بأهل»[١].

ومِنْ طريقِ قيسِ[٢] بنِ الرَّبيع[٣] قال: كان يُقال: «نَكَدُ الحديثِ الكذبُ، وآفتُه النِّسيانُ، وإضاعَتُه أنْ يَضَعَه عند غيرِ أهلِهِ»[٤].

ومِنْ جهةِ الأفريقي[٥] قال: «سمعتُ أنَّ لكلِّ شيءٍ[٦] آفة، وأنَّ آفةَ العلمِ النِّسيانُ»[٧].

٣ حديث: «آلُ محمدٍ كلُّ تَقيٍّ».

تمام في فوائده[٨] مِنْ حديثِ شَيْبَانَ بنِ فَرُّوخ، حدَّثنا نافعٌ أبو هُرْمُز[٩]،

---

(١) رواه ابن عدي في كامله (١/ ٣٨) بإسناده إلى عبدالله بن المختار قال: ... فذكره. ورواه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٤٤٦ رقم ٦٩٣).

(٢) كلمة (قيس) زيادة من «م» و«د».

(٣) قيسُ بن الربيعِ الأسديُّ، أبو محمدٍ الكوفيُّ؛ وثَّقَه الثوري وشعبة وغيرهما، وضعَّفَه يحيى القطان وأحمد وابن معين وابن المديني وآخرون، وقال غيرُ واحدٍ بأنه أدخَلَ عليه ابنُه ما ليس من حديثه فحدَّثَ به، وقال ابن حبان: «تتبَّعتُ حديثَه، فرأيتُه صادقاً، إلا أنه لما كَبُرَ ساءَ حِفظُه، وامتُحِنَ بابنِ سوءٍ فكان يُدخِلُ عليه ابنُه فيُحدِّثُ منه ثقةً به، فوقَعَت المناكيرُ في روايتِهِ، فاستَحَقَّ المُجانبة».
انظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٤٧)، و«التقريب» (٥٥٧٣). وسيأتي ذِكره في أحاديث كثيرة.

(٤) «الكامل» لابن عدي (١/ ٣٧) بإسناده إلى قيس بن الربيع، فذكره.

(٥) عبدالرحمٰن بن زياد بن أنعم - بفتح أوله وسكون النون وضم المهملة - الأفريقي قاضيها، قال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٣٤)، وقال ابن حجر: ضعيف في حفظه، من السابعة... وكان رجلاً صالحاً. «التقريب» (٣٨٦٢).

(٦) كلمة (شيء) سقطت من الأصل، والاستدراك من «ز» و«م» و«د».

(٧) «الكامل» لابن عدي (١/ ٣٨) بإسناده إلى الأفريقي قال: فذكره.

(٨) «فوائد تمام» (٢/ ٢١٧ رقم ١٥٦٧) بإسناده إلى شَيْبَان بن فَرُّوخ، حدثنا نافع أبو هُرْمُز به.
ورواه العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٢٨٧)، وابن عدي في «الكامل» (٧/ ٤٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ١٥٢)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٢٦٥ رقم ٤٢٩) من طريق أبي هرمز به.

(٩) هو: نافع بن عبدالواحد أبو هُرْمُز؛ قال أبو حاتم: ضعيف الحديث، وقال أيضاً: =

والدَّيلميُّ[(١)] مِنْ حديثِ النَّضرِ بنِ محمدٍ الشَّيبانيِّ، عن يحيى بنِ سعيد؛ كلاهما[(٢)] عن أنسٍ رضي الله عنه قال: سُئِلَ رسولُ الله ﷺ: مَنْ آلُ محمدٍ؟ قال: «**كلُّ تقيٍّ مِنْ أمةِ**[(٣)] **محمدٍ**».

ولفظُ الدَّيلميِّ: فقال: «آلُ محمد كلُّ تقي»، ثم قرأ: ﴿إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [الأنفال: ٣٤].

وفي الأولِ[(٤)] مِنْ حديثِ ابنِ الشِّخِّيرِ؛ مِنْ حديثِ شريكٍ[(٥)]، عن

= متروك الحديث ذاهب الحديث، وقال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال أبو زرعة: هو ذاهب. «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٥٥)، وقال ابن معين أيضاً: ليس بثقة كذاب. «الكامل» (٧/ ٤٩).

فهذا الإسناد ضعيف جدّاً بسببه، وقد قال العقيلي: ولا يُتابع عليه، وقال البيهقي: وهذا لا يحلُّ الاحتجاج بمثله... وقال ابن الجوزي: هذا حديثٌ لا يصحُّ عن رسول الله ﷺ، ونافع يَغلِبُ على حديثِه الوهم. يُنظر لكلامهم: الموضع السابق، عَقِبَ تخريجهم للحديث.

(١) «الغرائب الملتقطة» (حرف الألف) [ق ٣٨/أ] من طريق محمد بن أشرس، عن عمر بن عقبة، عن محمد بن مزاحم، عن النضر بن محمد الشيباني، عن يحيى بن سعيد به.

ومحمد بن أشرس؛ قال عنه الذهبي: متهم في الحديث، وتركه أبو عبدالله بن الأخرم الحافظ، وغيره. «الميزان» (٣/ ٤٨٥). ومحمد بن مزاحم ـ هو أخو الضحاك بن مزاحم ـ؛ قال أبو حاتم: منكر الحديث متروك الحديث. «الجرح والتعديل» (٨/ ٩٠ رقم ٣٨٧).

والإسناد ضعيف جدّاً لحال محمد بن أشرس ومحمد بن مُزاحِم.

(٢) أي: نافع أبو هُرْمُز، ويحيى بن سعيد الأنصاري.

(٣) في الأصل: آل، والتصويب من «ز» و«م» و«د».

(٤) يعني «فوائد تمام»، ولم أجده فيه.

وهذا الإسناد ضعيف جدّاً، وآفته الحارث الأعور، وسبق الكلام فيه في الحديث (٢).

(٥) كلمة (شريك) سقطت من الأصل، والاستدراك من «ز» و«م» و«د».

وشريك بن عبدالله النخعي الكوفي أبو عبدالله، قال يحيى بن معين: ثقة من يسأل عنه؟ وقال أبو حاتم: صدوق وكان له أغاليط، وقال أبو زرعة: كان كثير الحديث صاحب وهم، يغلط أحياناً. «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٦٧ رقم ١٦٠٢)، وقال ابن حجر: صدوق يخطىء كثيراً تغيَّر حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة وكان عادلاً فاضلاً عابداً شديداً على أهل البدع... «التقريب» (٢٧٨٧).

أبي إسحاقَ السَّبيعيِّ، عن الحارثِ الأعورِ، عن عليٍّ رضي الله عنه قال: قلتُ: يا رسولَ الله، مَنْ آلُ محمدٍ؟ قال: «**كلُّ تقيٍّ**»[(١)].

وأسانيدُها ضعيفةٌ[(٢)].

ولكنَّ شواهِدَه كثيرةٌ؛ منها في الصحيحين[(٣)]: قوله ﷺ: «**إنَّ آلَ أبي فلانٍ ليسوا لي بأولياء، إنما وليِّيَ الله وصالحُ المؤمنين**».

كما بيَّنتها في «ارتقاء الغُرَف»[(٤)].

وقد حَمَلَ الحَلِيميُّ[(٥)] حديثَ الترجمةِ على كلِّ تقيٍّ مِنْ قرابته[(٦)].

ومِنَ الأدلةِ التي استدلَّ بها البيهقيُّ على أنَّ اسمَ الآلِ للقَرَابةِ خاصةً، لا لعامَّةِ المؤمنين: حديثُ: «**كان النبي ﷺ إذا ضَحَّى أُتِيَ بكَبشَين، فذَبَحَ أحدَهما عن أمتِه؛ مِمَّنْ شَهِدَ بالتوحيد، وشَهِدَ له بالبَلَاغ، وذَبَحَ الآخرَ عن محمدٍ وآلِ محمدٍ**»[(٧)].

---

(١) لم أقف عليه من حديث علي رضي الله عنه، ولم يذكره الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ٤٧٥)، ولا السيوطي في «الجامع الكبير» ـ كما في «كنز العمال» (٣/ ٨٩) ـ إلا من حديث أنس.

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: حديثٌ موضوع. «منهاج السُّنَّة» (١/ ٧٥).

(٣) «صحيح البخاري» (الأدب، باب تبل الرحم ببلالها رقم ٥٩٩٠)، و«صحيح مسلم» (الإيمان، باب موالاة المؤمنين ومقاطعة غيرهم رقم ٢١٥) كلاهما من حديث عمرو بن العاص.

(٤) «استجلاب ارتقاء الغرف بحب أقرباء الرسول ﷺ وذوي الشرف» (٢/ ٦٦٦ ـ ٦٧٣).

(٥) في الأصل: الحميدي، والتصويب من «ز» و«م» و«د». وهو: أبو عبدالله؛ الحسين بن الحسن بن محمد البخاري الجرجاني الخراساني، إمام المحدثين والمتكلمين بخراسان، ومن أصحاب الوجوه في المذهب الشافعي، ولد سنة ٣٣٨هـ، وتوفي سنة ٤٠٣هـ، ويعتني به البيهقي، ويُكثِرُ عنه النقولَ في كتابه «شعب الإيمان»، وغيره. انظر: «تاريخ جرجان» (ص١٩٨ رقم ٢٨٦)، «وفيات الأعيان» (٢/ ١٣٧ ـ ١٣٨/ ١٨٦)، «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٢٣١ ـ ٢٣٣/ ١٣٨).

(٦) «المنهاج في شعب الإيمان» للحَليمي (٢/ ١٤١ ـ ١٤٢).

(٧) حيث قال: وفي هذا دلالة على أنَّ اسمَ الآلِ للقرابة خاصة لا لعامة المؤمنين. «الشعب» (٣/ ١٥٢). =

. . . .

= والحديث الذي ذكره: رواه عبدبن حميد في «المنتخب» (١/ ٣٤٧ رقم ١١٤٦)، وأبو يعلى في مسنده (٣/ ٣٢٧ رقم ١٧٩٢) من طريق عبدالله بن محمد بن عقيل، عن عبدالرحمٰن بن جابر الأنصاري، عن أبيه مرفوعاً به.

ورواه ابن ماجه في سننه (الأضاحي، باب أضاحي رسول الله ﷺ رقم ٣١٢٢)، وأحمد في مسنده (٤٣/ ٦٦ رقم ٢٥٨٨٦)، والبيهقي في «الشعب» (٣/ ١٥١ رقم ١٥٩١)، و«السنن الكبرى» (٩/ ٢٦٧) من طريق عبدالله بن محمد بن عقيل عن أبي سلمة عن عائشة، وعن أبي هريرة بنحوه.

وهو عند أحمد والبيهقي على الشك: أو عن أبي هريرة. ورواه أحمد في مسنده (٤٣/ ٣٧ رقم ٢٥٨٤٣) من طريق عبدالله بن محمد بن عقيل به، وفيه: عن أبي هريرة أنَّ عائشة قالت. . . فذكره بنحوه.

ورواه البزار في مسنده (٩/ ٣١٨ رقم ٣٨٦٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ٣١١ ـ ٣١٢ رقم٩٢٠ ـ ٩٢٢)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٣٩٢) من طريق عبدالله بن محمد بن عقيل، عن علي بن الحسين عن أبي رافع بنحوه. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وتعقَّبه الذهبي في «التلخيص» بقوله: سهيل ذو مناكير، وابن عقيل ليس بالقوي.

ورواه أيضاً: أبو يعلى في مسنده (٣/ ١١ رقم ١٤١٧) من طريق إسحاق بن عبدالله ابن أبي طلحة، عن أبي طلحة بنحوه.

ورواه أبو يعلى في مسنده (٥/ ٤٢٧ رقم ٣١١٨)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٣/ ٣١٩ رقم ٣٢٧٨) من طريق حجاج عن قتادة عن أنس بنحوه.

وأصل الحديث ـ من غير زيادة: فذبح أحدهما عن أمته ممن شهد بالتوحيد. . ـ في الصحيحين: «البخاري» (رقم ٥٥٥٣، و٥٥٦٤)، و«مسلم» (رقم ١٩٦٦) من حديث أنس.

وأما حديث جابر وعائشة وأبي هريرة ﷺ، فمداره على عبدالله بن محمد بن عقيل ابن أبي طالب؛ وقد قال فيه ابن معين: ضعيف، وقال أبو حاتم: لين الحديث ليس بالقوي ولا ممن يحتج بحديثه. «الجرح والتعديل» (٥/ ١٥٤ رقم ٧٠٦)، وقال الترمذي: صدوقٌ، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه، وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: كان أحمد وإسحاق والحميدي يحتجُّون بحديث ابن عقيل، قال محمد: وهو مُقارِبُ الحديث. «جامع الترمذي» (الطهارة، باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور بعد حديث ٣)، وقال ابن حجر: صدوق في حديثه لين ويقال تغيَّر بأخرة. «التقريب» (٣٥٩٢).

وهو مع ضعفه قد اضطرب فيه، كما سبق، وقد بيَّن أبو زرعة الرازي أنَّ الاضطرابَ =

٤ حديث: «آيةُ المنافق ثلاثٌ: إذا حدَّثَ كَذَبَ، وإذا وَعَدَ أخْلَفَ، وإذا ائْتُمِنَ خان».

متفقٌ عليه(١) (مِنْ حديثِ)(٢) مالكِ بنِ أبي عامرٍ جدِّ مالكِ بنِ أنسٍ، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بهذا.

٥ حديث: «آيةٌ من كتابِ الله خيرٌ مِنْ محمدٍ وآله»(٣).

لم أقفْ عليه(٤)، ....

= فيه مِن ابنِ عقيل. كما في «علل الحديث لابن أبي حاتم» (مسألة ١٥٩٩)، وذكر الدارقطني وجوهَ الاختلافِ السابقة ثم قال: والاضطرابُ فيه مِن ابنِ عقيل. «العلل» (٩/ ٣٢٠)، و(١٥/ ١٤٢).

وأما حديث أبي طلحة فهو منقطعٌ بين إسحاق وجده أبي طلحة، كما أشار الهيثمي في «المجمع» (٤/ ٢٠).

وأما حديث أنس ففيه حجاجُ بن أرطاة بن ثور النخعي الكوفي؛ كان يحيى بن سعيد القطان لا يحدِّث عنه، وكان ابن مهدي يحدِّث عنه، وكان شعبة يُثني عليه، وقال أبو طالب عن أحمد بن حنبل: كان الحجاج من الحفاظ. قلت: فلِمَ ليس هو عند الناس بذلك؟ قال: لأنَّ في حديثِه زيادةٌ على حديث الناس، ليس يَكادُ له حديثٌ إلا فيه زيادة، وقال يحيى بن معين: صدوقٌ ليس بالقوي، يُدلِّسُ عن محمد بن عبيدالله العَرْزَمي عن عمرو بن شعيب. «الجرح والتعديل» (٣/ ١٥٤ ـ ١٥٦ رقم ٦٧٣)، وقال ابن حجر: صدوق كثير الخطأ والتدليس. «التقريب» (١١١٩).

فمثله يصلح حديثه للتقوية، لكن يُشكِل على ذلك أنَّ حديث أنس قد رواه الشيخان من غير طريق حجاج، مختصراً من غير هذه الزيادة.

ويشهد لهذه الزيادة حديث عائشة الذي رواه مسلمٌ في صحيحه (الأضاحي، باب استحباب الضحية وذبحها مباشرة بلا توكيل رقم ١٩٦٧).

وللحديث طرقٌ أخرى ضعيفة أيضاً، ولعلَّ القدر الذي أوردته يُقوِّي بعضه بعضاً، فيكون الحديث حسناً لغيره، والله أعلم.

(١) «صحيح البخاري» (الإيمان، باب علامة المنافق رقم ٣٣)، وفي (الشهادات، باب من أمر بإنجاز الوعد رقم ٢٦٨٢)، و«صحيح مسلم» (الإيمان، باب بيان خصال المنافق رقم ٥٩).

(٢) ما بين قوسين ساقط من الأصل والاستدراك من «ز» و«م» و«د».

(٣) في «م»: وآل محمد.

(٤) أورده شيخ الإسلام ابن تيمية في «أحاديث القصاص» (رقم ٤٨)، وفي =

وكذا ـ فيما قال[(١)] ـ شيخي مِنْ قبلي.

ولكنْ قد رأيتُه بخطِّ بعضِ طلَبَتِهِ مِنْ أصحابِنا في هامشِ «تسديد[(٢)] القوس»، مُجرَّداً عن العزو والصحابيِّ، وذلك لا أعتَمِدُه مِنْ[(٣)] مثلِهِ، وزاد فيه: «لأنَّ القرآنَ كلامُ الله غيرُ مَخلوقٍ».

نعم في فضائلِ القرآن مِنْ «جامع الترمذي»[(٤)] مِنْ حديثِ الحميديِّ قال: قال لنا سفيان بن عيينةَ ـ في تفسيرِ حديثِ ابنِ مسعودٍ: «ما خَلَقَ الله سبحانه مِنْ سماءٍ ولا أرضٍ أعظمَ مِنْ آيةَ الكرسيِّ» ـ: «آيةُ الكرسيِّ كلامُ الله، وكلامُ الله أعظَمُ[(٥)] خَلْقِ الله مِنَ السماءِ والأرضِ». وفي نسخةٍ: «أعظَمُ مما في السمواتِ والأرضِ».

قلت[(٦)]: وكأنه أشارَ إلى ما أورَدَه الطبرانيُّ[(٧)] مِنْ حديثِ ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه موقوفاً: «كلُّ آيةٍ مِنْ كتابِ الله [ق ٢/ب][(٨)] خيرٌ مما في السماءِ والأرضِ».

= «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٣٨١) وقال: القرآن كلامُ الله مُنزَّلٌ غيرُ مخلوقٍ، فلا يُشبه بالمخلوقين، واللفظ المذكور غير مأثور. اهـ. وقال محمد الأمير المالكي: لم يرد أصلاً. «النخبة البهية في الأحاديث المكذوبة» (١/ ٢)، وأورده ابن عراق في «تنزيه الشريعة المرفوعة» (١/ ٣٠٩).

(١) في «د»: فيما قيل. وكُتِبَ عليها علامةُ التصحيح (صح).

(٢) في الأصل: (شبيه القوس) والتصويب من «ز» و«م» و«د».

(٣) في الأصل: (في)، والتصويب من «ز» و«م» و«د».

(٤) «جامع الترمذي» (فضائل القرآن، باب ما جاء في سورة آل عمران رقم ٢٨٨٤)، وفيه: قال سفيان: لأن آية الكرسي هو كلام الله... وإسناده صحيح.

(٥) كذا في سائر النسخ المعتمدة، ووقع في نسخ الترمذي المطبوعة: (أعظم من خلق).

(٦) مطموسة في الأصل، والاستدراك من «ز» و«م».

(٧) لم أقف عليه بهذا اللفظ في كتب الطبراني المطبوعة، والذي وجدته ما رواه الطبراني في «الكبير» (٩/ ١٤٥ رقم ٨٦٦٢) من طريق أبي عُبَيدةَ أنَّ ابنَ مسعودٍ كان إذا أصبَحَ فخرج... وفيه قوله: «تعلَّمْها فإنها خيرٌ لك مما بين السماء والأرض...».
وهذا إسناد منقطعٌ؛ فإنَّ أبا عُبيدةَ بن عبدِالله بن مسعود لم يسمع مِنْ أبيه شيئاً، كما في «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص٢٥٦ رقم ٤٧٦).

(٨) تنبيه: اللوحة الثانية من الأصل، الظاهر أنها قد تَلِفَت فكُتِبَت بخطٍّ مُتأخِّر.

ووقفتُ على أثرٍ عن ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه مِنْ قولِهِ: أنه كان يُقرِئ الرجلَ الآية، ثم يقول: «لهي خيرٌ مما طَلَعتْ عليه الشمسُ وما على الأرض مِنْ شيءٍ»، حتى يقولَ ذلك في القرآن كله.

وفي لفظٍ أنه كان إذا علَّمَ الآيةَ قال: «خُذْها فلَهِيَ خيرٌ من الدنيا وما فيها».

أخرجهما ابنُ الضريس في «فضائل القرآن»(١).

وأولهما عند الطبراني في «معجمه الكبير»(٢)، وأبي عُبيد في «فضائل القرآن»(٣) بلفظ: كان يُقرئ القرآن فيمرُّ بالآية فيقول للرجل: «خُذْها فوَالله لَهِيَ خيرٌ مما على الأرض مِنْ شيءٍ».

وأورده بعضهم مُوهِماً رفعه بلفظ: «آيةٌ مِنْ كتابِ الله خيرٌ مِنَ الدنيا وما فيها»(٤).

---

(١) «فضائل القرآن» لمحمد بن الضريس (ص٤٧ رقم ٦١) من طريق شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبدالله بن مسعود به.
ورجال إسناده ثقات، وخَشيةُ تدليسِ أبي إسحاق السبيعي مَدفوعةٌ بأمرين:
١ ـ أنه من رواية شعبة عنه، وقد قال شعبة: كفيتكم تدليس ثلاثة.. وذكر منهم أبا إسحاق. «تعريف أهل التقديس» (ص٥٩).
٢ ـ أنه من رواية أبي إسحاق عن أبي الأحوص ـ وهو: عَوف بن مالك بن نَضْلة الجُشَمي ـ وقد قال شعبة قال: قلت لأبي إسحاق: كيف كان أبو الأحوص يحدثكم؟ قال: كان يسكبها علينا في المسجد، يقول: قال عبدالله. قال عبدالله. «العلل للإمام أحمد» (٣/ ٢٤٤ رقم ٥٠٧٦).
فهذا يدلُّ على أنه سمعَ منه الكثير، فهو ليس بحاجةٍ أنْ يُدلس عنه.
وأما اللفظُ الثاني فلم أجده فيما طُبع من «فضائل القرآن».
(٢) «المعجم الكبير» (٩/ ١٤٥ رقم ٨٦٦٣) بإسناده إلى شعبة أيضاً... به.
(٣) «فضائل القرآن» لأبي عبيد (ص٥٢) من طريق أبي إسحاق عن أبي عبيدة، عن عبدالله به.
وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٣/ ٣٦٦ رقم ٥٩٩٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥/ ٤٨٨ رقم ٣٠٦٩٩) من طريق أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن أبيه بنحوه.
وسبق قبل قليل الكلام على هذا الإسناد.
(٤) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وقد روى أبو يعلى في مسنده (٥/ ٣٠٨ رقم ٢٩٣٢)، =

ولأبي عُبَيدٍ[١] أيضاً مِنْ حديثِ فَرْوةَ بن نَوفَل الأشجعي، عن خبَّاب بن الأرَتْ رضي الله عنه أنه قال: «واعلم أنك لستَ تتقرَّبُ إليه بشيءٍ هو أحبُّ إليه مِنْ كلامه».

وفي الأول من ثاني «حديث المُخلِّص»[٢] مِنْ مُرسلِ محمدِ بن عليٍّ، بل هو في «مسند الفِردوس»[٣] عن عليٍّ رفعه: «القرآنُ أفضلُ مِنْ كلِّ شيءٍ دونَ الله».

قال[٤]: وفي الباب عن أنس.

وكأنه يُشيرُ إلى ما أخرجه من حديثه رضي الله عنه في حديثٍ أوله «يُدْفعُ»[٥]

= والطبراني في «المعجم الأوسط» (٣/١٨٦ رقم ٢٨٧٨) من طريق قتادة عن أنس، وفيه: قال نبي الله ﷺ: **«قد أُنزِلَتْ عليَّ آيةٌ خيرٌ من الدنيا وما فيها جميعاً»** لفظ الطبراني. والحديث في «صحيح مسلم» (رقم ١٧٨٦) بلفظ: **«لقد أنزلت عليَّ آيةٌ هي أحبُّ إليَّ من الدنيا جميعاً»**.

(١) «فضائل القرآن» لأبي عبيد (ص٧٧) من طريق فروة بن نوفل به.
وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥/٤٩٨ رقم ٣٠٧٢٢) من طريق فروة به.
وإسناد هذا الأثر صحيح، والله أعلم.

(٢) لم أجده فيما طُبع من «فوائد المخلِّص»، وقد رواه الحافظ السِّلَفي في «المشيخة البغدادية مخطوط» (رقم ١٠) من طريق المخلِّص، عن البغوي، حدثنا هارون بن أبي هارون العبدي، حدثنا بقية بن الوليد، حدثني المعتمر بن أبي شريف أبو الحجاج، عن محمد بن علي، مرسلاً.
ورواه الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (٢/١٠٤٦ رقم ١٣٦١) من طريق بقية به مطولاً.
وبقية لم يصرِّح بالتحديث في جميع طبقات الإسناد، فيبقى احتمال تدليس التسوية، والله أعلم.

(٣) «مسند الفردوس» (النسخة السعيدية) [ق ٣٠٨/ب] من طريق أحمد بن محمد بن سعيد، عن أبيه عن سعيد بن مسوق، حدثنا محمد بن الحنفية، عن علي بن أبي طالب به مرفوعاً.

(٤) القائل هو الديلمي في الموضع السابق.

(٥) كذا في سائر النسخ المعتمدة، والمراد: قوله في أول الحديث: **«يُدْفعُ عن مستمع القرآن...»**.

بلفظ: «لقراءةُ آيةٍ من كتابِ الله أفضلُ مما تحت العرش»[١].

ولأبي الشيخ[٢]، والدَّيلميِّ في مسنده[٣] معاً مِنْ حديثِ صُهَيبٍ رضي الله عنه مرفوعاً: «لقراءةُ آيةٍ مِنْ كتابِ الله أفضلُ مِنْ كلِّ شيءٍ دون العرش».

وفي المعنى: ما رواه عبدالملك بن حبيبٍ، مِنْ روايةِ سعيدِ بن سُليم[٤] رفعه مرسلاً ـ مما هو عند الغزالي في «الإحياء»[٥] ـ: «ما مِنْ شفيعٍ أعظمُ عند الله منزلةً من القرآن؛ لا نبي ولا ملك ولا غيره».

٦ **حديث: «أبخل الناس»** في: «إنَّ أبخل»[٦].

٧ **حديث: «ابدأ بنفسك»**.

مسلمٌ في الزكاة مِنْ صحيحه[٧]، مِنْ حديثِ الليثِ، عن أبي الزُّبَير،

---

(١) لم أجده في «مسند الفردوس»، وهو في «الفردوس بمأثور الخطاب» (٥/ ٢٥٩ رقم ٨١٢٢).

وقد رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٧/ ١٨٩) من طريق علي بن الحسن الشامي، حدثنا حفص بن ميسرة، عن عروة، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: **«القرآن أفضل من كل شيء دون الله...»**. وعلي بن الحسن الشامي (أو السامي)؛ قال ابن عدي: ضعيف جدّاً. «الكامل» (٥/ ١٨٥٤)، وقال الدارقطني: مصري يكذب، يروي عن الثقات بواطيل مالك والثوري وابن أبي ذئب. «سؤالات البرقاني» (ص٥٣ رقم ٣٦٨).

فالإسناد ضعيف جدّاً، وقد أورده ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١/ ٣٠٩).

(٢) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة.

(٣) «الفردوس بمأثور الخطاب» (٤/ ٣٦٧ رقم ٧٠٦١)، ولم أجده في «الغرائب الملتقطة»، ولم أقف عليه مُسنداً.

(٤) سعيد بن سليم الضبعي؛ قال ابن عدي: وهو في عداد الضعفاء الذين يروون عن أنس. «الكامل» (٣/ ٤٠٢)، وقال الأزدي: متروك. «ميزان الاعتدال» (٢/ ١٤٢) فالإسناد ضعيفٌ جدّاً.

(٥) «إحياء علوم الدين» (١/ ٢٧٣)، وقد ذكره السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (٦/ ٣٠١) في أحاديث الإحياء التي لم يقف لها على إسناد.

(٦) سيأتي برقم (٢١٨) من هذا القسم المحقق، وفي الأصل [ق ٤٩/ ب].

(٧) «صحيح مسلم» (الزكاة، باب الابتداء في النفقة بالنفس ثم أهله ثم القرابة رقم ٩٩٧).

عن جابر رضي الله عنه قال: أعْتَقَ رجلٌ مِنْ بني عُذْرةَ[١] عبداً له عن دُبُرٍ، فبَلَغَ ذلك النبيَّ ﷺ فقال: «**أَلَكَ مالٌ غيرُه؟**» فقال: لا. فقال رسولُ الله ﷺ: «**مَنْ يَشتَريه[٢] مني؟**»، فاشتَرَاه نُعَيمُ بن عبدِالله العَدَوي بثماني مائة درهم، فجاءَ بها رسولُ الله ﷺ فدَفَعَها إليه، ثم قال: «**ابدأ بنفسك فتَصَدَّق عليها؛ فإنْ فَضَلَ شيءٌ فلأهلك، فإنْ فَضَلَ عن أهلك شيءٌ فلذي قَرَابَتِك، فإنْ فَضَلَ عن ذي قَرَابَتِك شيءٌ فهكذا وهكذا**» يقول: فبَينَ يديك، وعن يمينك، وعن شمالك.

وكذا أخرجه النسائي[٣]، وآخرون[٤].

وفي الباب عن جابر بن سَمُرة عند الطبراني في «الكبير»[٥] [ق ٣/أ] مِنْ حديثِ حاتم بن إسماعيلَ وابنِ أبي ذئبٍ؛ كلاهما عن المُهاجرِ بن مسمار[٦]، عن عامر بن سعدٍ، عنه رضي الله عنه رفعه: «**إذا أنعمَ الله على عبدٍ بنعمةٍ فليبدأ بنفسه وأهل بيته**».

---

(١) قال السمعاني: العُذْري ـ بضم العين المهملة، وسكون الذال المعجمة، وفي آخرها الراء ـ هذه النسبة إلى عُذْرة؛ وهو: ابن زيد اللات بن رفيدة.. وهي قبيلة معروفة. «الأنساب» (٤/ ١٧١).

(٢) في الأصل «م»: من يشتري به مني، والتصويب من «ز» و«د».

(٣) «سنن النسائي الصغرى» (الزكاة، باب أي الصدقة أفضل رقم ٢٥٤٦)، و«الكبرى» (الزكاة، باب أي الصدقة أفضل رقم ٢٣٣٨)، وبرقم (٤٩٨٨ و٦٢٠٣) عن قتيبة بن سعيد، عن الليث به.

(٤) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ١٧٨) من طريق الليث به. وأخرجه البخاري في صحيحه مختصراً (البيوع، باب بيع المزايدة رقم ٢١٤١) مِنْ حديثِ عطاءِ بن أبي رَباح، عن جابر.

(٥) «المعجم الكبير» (٢/ ١٩٨ رقم ١٨٠٢، ١٨٠٣) من طريق حاتم بن إسماعيل وابن أبي ذئب؛ كلاهما عن المهاجر بن مسمار... به.

(٦) مهاجر بن مسمار الزهري مولى سعد المدني، قال ابن سعد: وله أحاديث وليس بذاك وهو صالح الحديث. «الطبقات الكبرى» (٩/ ٣٥٤)، وقال أبو بكر البزار: مشهور صالح الحديث. «مسند البزار» (٣/ ٣٢٠)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٤٨٦)، وقال الذهبي: ثقة. «الكاشف» (٢/ ٢٩٩ رقم ٥٦٦١).

ولفظُ ابنِ أبي ذئبٍ: «**إذا أعطى الله أحدَكم خيراً، فليبدأ بنفسه وأهلِهِ**»(١).

وهو كذلك لكن بلفظ: «وأهل بيته» عند مسلم في أول الإمارةِ مِنْ صحيحِهِ(٢) مِنْ حديثِ حاتمِ بن إسماعيلَ فقط.

وفي الحروف مِنَ «السُّنن» لأبي داود(٣) مِنْ حديثِ حمزةَ الزَّيَّات(٤)، عن أبي إسحاقَ السَّبِيعي، عن سعيدِبن جُبَير، عن ابنِ عباس، عن أُبَيِّ بن كعبٍ رضي الله عنه: كان النبي ﷺ إذا دعا بدأ بنفسه، وقال: «**رحمةُ الله علينا وعلى موسى**» الحديث.

بل هو في «صحيح مسلم»(٥) مِنْ حديثِ رَقَبَةَ بن مَصْقلة، عن

---

(١) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/١٩٨ رقم ١٨٠٣)، وأبو يعلى في مسنده (٤٥٧/١٣ رقم ٧٤٦٦) من طريق حماد بن خالد عن ابن أبي ذئب به. ورواه أحمد في مسنده (٤٠١/٣٤ رقم ٢٠٨٠٥) عن حماد بن خالد عن ابن أبي ذئب به مطولاً.
وإسناده حسن كسابقه.

(٢) «صحيح مسلم» (الإمارة، باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش رقم ١٨٢٢) . . . به مطولاً.

(٣) «سنن أبي داود» (الحروف والقراءات رقم ٣٩٨٤) بإسناده إلى حمزة الزيات به.
ورواه النسائي في «السنن الكبرى» (التفسير رقم ١١٢٤٨)، وأحمد في مسنده (٦٤/٣٥ رقم ٢١١٢٦)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢١٩/١٠ رقم ٢٩٨٣٦)، وابن حبان في صحيحه (٢٦٧/٣ رقم ٩٨٨)، والحاكم في «المستدرك» (٥٧٣/٢) من طريق حمزة الزيات به. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.
ورجال إسناده ثقات رجال البخاري ومسلم، غير حمزة الزيات فمن رجال مسلم.
ورواه النسائي في «الكبرى» (العلم، باب الرحلة في طلب العلم رقم ٥٨١٣)، وعبدبن حميد في «المنتخب» (ص٨٧ ـ ٨٨ رقم ١٦٩) من طريق إسرائيل بن يونس، عن أبي إسحاق . . . به مطولاً.

(٤) حمزة بن حبيب الزيات القارئ، أبو عمارة الكوفي التيمي مولاهم؛ وثقه أحمد وابن معين. «الجرح والتعديل» (٢١٠/٣)، وقال ابن حجر: صدوق زاهد ربما وهم. . . «التقريب» (١٥١٨).

(٥) «صحيح مسلم» (الفضائل، باب من فضائل الخضر عليه السلام ١٨٤٧/٤ رقم ٢٣٨٠).

أبي إسحاقَ، في قصةِ موسى مع الخضر، قال: وكان ـ يعني النبي ﷺ ـ إذا ذكر أحداً مِن الأنبياء بدأ بنفسه: «**رحمةُ الله علينا وعلى أخي كذا**[١]**، رحمةُ الله علينا**».

وفي «السُّنن» لسعيد بن منصور[٢] مِنْ حديثِ عروةَ بن الزبير: أنَّ عمرَ بن الخطاب كان إذا تشهَّدَ قال: «بسم الله خير الأسماء» وذكر التَّشهُّدَ، وفيه: «السلامُ علينا وعلى عبادِ الله الصالحين[٣]، إنَّ أحَدَكم يُصلي فيُسلِّم ولا يُسلِّم على نفسه، فابدؤوا بأنفسِكم، فإنَّ ذلك قد جمعَ لكم الملائكةَ والصالحين».

ولأبي داود الطيالسي[٤]، عن عبدِالله بن عمرو بن العاص: أنه ﷺ قال له: «**يا عبدَالله، ابدأ بنفسك فاغزُها وجاهِدْهَا**» الحديث.

٨ حديث: «الأبدال»[٥].

---

(١) قال الشيخ الألباني: كذا وقع هنا: «كذا»! ولم يتكلم عليه النووي بشيء. ولعلها زيادة من بعض النُّسَّاخ، كُتِبَتْ في الهامش، ثم نقلها آخر إلى المتن.. ثم بدا لي أنه يحتمل أنَّ قوله: «كذا: رحمة الله علينا»؛ إنما هو من أحدِ الرواة، كأنه يقول: كذا في الحديث: «رحمة الله علينا»؛ يعني: أنه بضمير الجمع، ولعل هذا هو الأرجح، والله أعلم. «السلسلة الضعيفة» (١٠/ ٣٧٨ ـ ٣٧٩).

(٢) لم أقف عليه في القسم المطبوع من «سنن سعيد بن منصور».

(٣) كلمة (الصالحين) زيادة مِنْ «م» و«د».

(٤) «مسند الطيالسي» (٤/ ٣٥ رقم ٢٣٩١) من طريق العلاء بن عبدالله بن رافع، عن حنان بن خارجة عن عبدالله بن عمرو.. فذكره مطولاً.
والعلاء بن عبدالله بن رافع الحضرمي الجزري؛ قال أبو حاتم: شيخ بصري يُكتب حديثه. «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٥٨ رقم ١٩٧٥)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٢٦٥)، وقال ابن حجر: مقبول. «التقريب» (٥٢٤٥).
وحنان ـ بفتح أوله وتخفيف النون ـ ابن خارجة السلمي الشامي؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ١٨٨)، وقال ابن القطان: مجهول لا تُعرف له حال. «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٣٥)، وقال ابن حجر: مقبول «التقريب» (١٥٧٣) فالإسناد ضعيف، والله أعلم.

(٥) شرح شيخ الإسلام ابن تيمية معنى الأبدال فقال: الأبدال: الأئمة الذين أجمَعَ المسلمون على هِدَايَتِهم ودِرَايتهم وهم الطائفة المنصورة... «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٥٩)، وقال أيضاً: «الأبدال» لأنهم أبدال الأنبياء وقائمون مقامهم. «مجموع الفتاوى» (٤/ ٩٧).

له طرقٌ عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً بألفاظٍ مختلفةٍ كلُّها ضعيفةٌ.

منها: للخلال في «كرامات الأولياء»[١] بلفظ: **«الأبدال أربعون رجلاً وأربعون امرأةً، كلما ماتَ رجلٌ أبدلَ الله رجلاً مكانه[٢]، وإذا ماتَت امرأةٌ أبدلَ الله مكانَها امرأةً»**.

ومنها: للطبراني في «الأوسط»[٣] بلفظ: **«لنْ تخلُوَ الأرضُ مِنْ أربعين رجلاً مثل خليلِ الرحمٰن عليه السلام، فبهم يُسقَون وبهم يُنصَرون، ما ماتَ منهم أحدٌ إلا أبدلَ الله مكانَه آخر»**.

ومنها: لابنِ عدي في كامله[٤] بلفظ: **«البُدَلاء أربعون؛ اثنان وعشرون**

---

(١) «كرامات الأولياء» [ق١/٢]، كما في «السلسلة الضعيفة» (٥/٥١٩).
ورواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/٣٦٦ رقم ١٦٤١) من طريق الخلال بإسناده إلى إبراهيم بن الوليد، حدثنا أبو عمر الغُدَاني، حدثنا أبو سلمة الحراني، عن عطاء، عن أنس به مرفوعاً.
وقال ابن الجوزي: فيه مجاهيل.
قلتُ: مَنْ دون عطاء لم أقف على تراجمهم، ويوجد من يُسمَّى بأسمائهم لكن لا تَستَقيمُ روايةُ بعضهم عن بعض كما في هذا الإسناد. وقال الألباني: وهذا إسنادٌ ضعيفٌ مظلم، من دون عطاء لم أعرف أحداً منهم. «السلسلة الضعيفة» (٥/٥١٩).

(٢) في «م»: مكانه رجلاً.

(٣) «المعجم الأوسط» (٤/٢٤٧ رقم ٤١٠١) من طريق إسحاق بن زريق الراسبي قال: حدثنا عبدالوهاب بن عطاء، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة عن أنس به . . . قال: وسمعتُ قتادة يقول: لسنا نشكُّ أنَّ الحسنَ منهم. وقال الطبراني: لم يروِ هذا الحديث عن قتادة إلا سعيد، ولا عن سعيد، إلا عبدالوهاب، تفرَّد به إسحاق.
وإسحاق بن زريق الراسبي؛ لعله: الرَّسْعَني، وهو من رأس العين، مات سنة تسع وخمسين ومائتين. ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/١٢١).
وعبدالوهاب بن عطاء الخفاف أبو نصر العجلي البصري؛ مختلفٌ فيه كما في «تهذيب الكمال» (١٨/٥١١ ـ ٥١٤)، وقال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ أنكروا عليه حديثاً في العباس يقال دلَّسَه عن ثور. «التقريب» (٤٢٦٢).
ومثل إسحاق بن زُريق وعبدالوهاب بن عطاء لا يُحتمل تفرُّدهما، فالإسناد ضعيفٌ، والله أعلم.

(٤) «الكامل» (٥/٢٢٠) من طريق العلاء بن زيدل عن أنس به.
والعلاء بن زيد الثقفي، ويقال له: ابن زيدل، أبو محمد البصري؛ قال ابن المديني: =

بالشام، وثمانية عشر بالعراق، كلما مات منهم واحدٌ أبدل الله مكانه آخر، فإذا جاء الأمر قُبِضوا كلهم، فعند ذلك تقوم الساعة».

وكذا يُروى ـ كما عند أحمد في «المسند»(١)، والخَلَّال(٢)، وغيرهما(٣) ـ عن عبادةَ [ق ٣/ب] ابنِ الصَّامتِ ﵁ مرفوعاً: **«لا يزالُ في هذه الأمة ثلاثونَ، مثل إبراهيم خليل الرحمٰن، كلما مات واحدٌ، أبدَلَ الله ﷻ مكانَه رجلاً»**.

وفي لفظٍ للطبراني في «الكبير»(٤): **«بهم تَقومُ الأرضُ، وبهم يُمطَرون وبهم يُنصَرون»**.

ولأبي نعيم في «الحلية»(٥) عن ابنِ عُمرَ رفعه: **«خِيارُ أمتي في كلِّ قرنٍ**

= كان يضع الحديث. «ميزان الاعتدال» (٥/ ١٢٣)، وقال ابن حبان: يروي عن أنس بن مالك بنسخة موضوعة، لا يحلُّ ذكره في الكتب إلا على سبيل التعجُّب. «المجروحين» (٢/ ١٨٠)، وقال ابن عدي: يحدث عن أنس بأحاديث عداد مناكير. «الكامل» (٥/ ٢٢٠) فالإسناد ساقط.

(١) «مسند أحمد» (٣٧/ ٤١٣ رقم ٢٢٧٥١) من طريق الحسن بن ذكوان، عن عبدالواحد بن قيس، عن عبادة بن الصامت . . . بلفظ: «الأبدال في هذه الأمة»، فذكره وقال: فيه ـ يعني حديث عبدالوهاب ـ كلام غير هذا، وهو منكر؛ يعني حديث الحسن بن ذكوان. اهـ.
والحسن بن ذكوان؛ تكلَّم فيه أحمد كما سبق، وقال يحيى بن معين: ضعيف، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث ليس بالقوي. «الجرح والتعديل» (٣/ ١٣).
وعبدالواحد بن قيس؛ قال عنه أحمد: لا أدري أخشى أن يكون حديثه منكراً. «سؤالات أبي داود» (ص٢٥٧ رقم ٢٨٠)، وقال علي بن المديني عن يحيى بن سعيد: كان شبه لا شيء، قلت ليحيى: كيف كان؟ قال: كان الحسن بن ذكوان يحدِّثُ عنه بعجائب، وقال أبو حاتم: لا يُعجبني حديثه. «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٣ رقم ١٢٠).
فالإسناد ضعيفٌ جدّاً، وقد استنكره أحمد كما سبق، والله أعلم.

(٢) في «كرامات الأولياء» [ق١/ ٢] كما في «السلسلة الضعيفة» للألباني (٢/ ٣٤٠).

(٣) رواه: الشاشي في مسنده (٣/ ٢١٥ رقم ١٣١٤)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/ ١٨٠) من طريق الحسن بن ذكوان به.

(٤) لم أجده في القسم المطبوع من «المعجم الكبير».

(٥) «حلية الأولياء» (١/ ٨) من طريق عبدالله بن هارون الصوري، حدثنا الأوزاعي، عن الزهري، عن نافع، عن ابن عمر به. وأخرجه من طريقه ابن الجوزي =

خمسمائة، والأبدالُ أربعون، فلا الخمسمائة يَنقصونَ، ولا الأربعون، كلما مات رجلٌ أبدَلَ الله مكانه آخر» قالوا: يا رسولَ الله، دُلَّنا على أعمالهم، قال: «يَعفُون عن مَن ظَلَمَهم، ويُحسِنُونَ إلى مَنْ أساءَ إليهم، ويَتَواصَلُون فيما آتاهم الله ﷻ».

وفي لفظٍ للخَلَّال[(١)]: **«لا يزالُ أربعون رجلاً يَحفَظُ الله بهم الأرضَ، كلما مات رجلٌ أبدلَ الله مكانَه آخر، وهم في الأرض كلِّها».**

وفي «الحلية»[(٢)] أيضاً عن ابنِ مسعودٍ ﷺ رفعه: **«لا يزالُ أربعون رجلاً**

= في «الموضوعات» (٣/ ٣٩٨ رقم ١٦٣٨)، وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٣٠٣) من طريق عبدالله بن هارون به.

وعبدالله بن هارون الصوري؛ قال الذهبي: لا يُعرف، والخبر كذبٌ في أخلاق الأبدال. «الميزان» (٤/ ٢١٧)، والحديث أورده الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص٢٤٥).

(١) وأخرجه أيضاً ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢٦٤) في ترجمة محمد بن عبدالرحمن البَيْلَماني، وقال: حدث عن أبيه بنسخة شبيهاً بمائتي حديث كلها موضوعة، لا يجوز الاحتجاج به ولا ذكره في الكتب إلا على جهة التعجب. اهـ. وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، ضعيف الحديث، مضطرب الحديث. «الجرح والتعديل» (٧/ ٣١١).

(٢) «حلية الأولياء» (٤/ ١٧٣) من جهة الطبراني من طريق ثابت بن عياش الأحدب، حدثنا أبو رجاء الكلبي، حدثنا الأعمش، عن زيد بن وهب، عن ابن مسعود به.
وقال: غريبٌ من حديث الأعمش عن زيد، ما كتبناه إلا من حديث أبي رجاء.
وقد أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ٢٢٤ رقم١٠٣٩٠).

وثابت بن عياش الأحدب لم أجد له ترجمة. وقال الهيثمي: رواه الطبراني من رواية ثابت بن عياش الأحدب، عن أبي رجاء الكلبي، وكلاهما لم أعرفه وبقية رجاله رجال الصحيح. «المجمع» (١٠/ ٦٣).

وأبو رجاء الكلبي، اسمه رَوْح بن المسيب؛ قال عنه يحيى بن معين: صُوَيلح، وقال أبو حاتم: هو صالح ليس بالقوي. «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٩٦ رقم ٢٢٤٧)، وقال ابن حبان: وكان روح ممن يروي عن الثقات الموضوعات ويقلب الأسانيد ويرفع الموقوفات... لا تحلُّ الرواية عنه ولا كتابة حديثه إلا للاختبار. «المجروحين» (١/ ٢٩٩)، وقال ابن عدي: يروي عن ثابت ويزيد الرقاشي أحاديث غير محفوظة. «الكامل» (٣/ ١٤٣). فالإسناد ضعيف جدّاً، والله أعلم.

مِنْ أمتي، قلوبهم على قلبِ إبراهيمَ، يَدْفَعُ الله بهم عن أهلِ الأرض، يُقالُ لهم الأبدالُ، إنهم لم يُدركوها بصلاةٍ ولا بصومٍ ولا بصدقةٍ» قالوا: فبمَ أدركوها يا رسولَ الله؟ قال: «بالسَّخاءِ والنَّصيحةِ للمسلمين».

والجملةُ الأخيرةُ تُروى ـ كما للدارقطنيِّ في «الأجواد»[1] وغيره؛ كأبي بكرِ بن لالٍ[2] في «مكارم الأخلاق»[3] ـ عن أنسٍ رضي الله عنه رفعه بلفظ: «**إنَّ بُدَلاءَ**

---

(١) «الأسخياء أو الأجواد» (ص٣٥ رقم ١٥) من طريق صالح المري عن الحسن مرسلاً بنحوه.

(٢) أبو بكر أحمد بن علي بن أحمد بن لال الهمَذَانيُّ، الفقيه الشافعي؛ سمع: حفصَ بن عمرَ الحافظَ وإسماعيلَ بن محمدٍ الصفارَ، وروى سننَ أبي داود عن ابن داسةْ. روى عنه: الدارقطني والبرقاني وجمعٌ. وثقه الخطيب، وقال أبو شجاع الديلمي: كان أوحدَ زمانِهِ، ثقةً صدوقاً مفتيَ البلدِ. . .، وله مصنفاتٌ في علومِ الحديثِ غيرَ أنه كان مشهوراً بالفقهِ لا يعرفُ بهذه الصنعةِ، ورأيتُ له كتابَ «السنن» و«معرفة الصحابة» ما رأيتُ شيئاً أحسنَ منه. اهـ. وله أيضاً كتاب «مكارم الأخلاق»، وكتاب «المتحابين في الله». توفي سنة ثمانٍ وتسعين وثلاثمائةٍ. «تاريخ بغداد» (٥/ ٥٢١)، «طبقات الفقهاء» (١١٨)، «التقييد» (١/ ١٦٧)، «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٧٥).

(٣) كتاب «مكارم الأخلاق» لابن لال؛ ذكره السمعاني في «التحبير في المعجم الكبير» (٢/ ٣٦٤).

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢٨٩) من طريق محمد بن عبدالعزيز الدينوري، ثم قال: وهذا أيضاً بهذا الإسناد ليس يُعرف إلا بابن عبدالعزيز الدينوري، وللدينوري غير هذا من الأحاديث التي أنكرت عليه. اهـ.

وقال الذهبي: وهو منكر الحديث ضعيف. وكان ليس بثقة يأتي ببلايا. «الميزان» (٦/ ٢٣٩).

ورواه البيهقي في «الشعب» (١٣/ ٣١٦ رقم ١٠٣٩٣) من طريق صالح المري عن الحسن مرسلاً.

وهو مع كونه مرسلاً إسناده ضعيف جدّاً؛ فصالح المري: هو صالح بن بشير البصري أبو بشر؛ قال أحمد: كان صاحب قصص يقصُّ ليس هو صاحب آثار وحديث، ولا يَعرفُ الحديثَ، وقال عمرو بن علي: منكر الحديث جدّاً يحدِّث عن قوم ثقات أحاديثَ مناكير، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، يُكتب حديثه، وكان من المتعبِّدين، ولم يكن في الحديث بذاك القوي. «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٩٥ رقم ١٧٣٠)، وقال البخاري: منكر الحديث. «التاريخ الكبير» (٤/ ٢٧٣ ترجمة ٢٧٨٢)، وقال يحيى بن معين: ضعيف، وقال النسائي: متروك الحديث. وقال ابن عدي: وعامة =

أَمَّتي لم يَدْخلوا الجنةَ بصلاةٍ ولا صيامٍ، ولكن دخلوها بسخاءِ الأنفسِ وسَلَامةِ الصُّدورِ والنُّصحِ للمسلمين».

وللخرائطيِّ في «المكارم»[١] مِنْ حديثِ أبي سعيدٍ به نحوه.

وبعضُها أشدُّ في الضَّعفِ مِنْ بعضٍ[٢].

وآخرها جاء عن فُضَيلِ بن عِياضٍ رَحِمَهُ اللهُ، مِنْ قولِهِ[٣] بلفظ: «لم يُدرِكْ عندنا مَنْ أدْرَكَ بكثرةِ صيامٍ ولا صلاةٍ، وإنما أدْرَكَ عندنا بسخاءِ الأنفس وسَلَامةِ الصُّدُور والنُّصح للأمةِ».

= أحاديثه التي ذكرت والتي لم أذكر منكرات ينكرها الأئمة عليه، وليس هو بصاحب حديث «الكامل» (٤/ ٦٠ ـ ٦٤).

(١) لم أجده في «مكارم الأخلاق» للخرائطي، وقد أخرجه الطبراني في «مكارم الأخلاق» (باب فضل سلامة الصدر ص٨٥ رقم ٧١) من طريق صالح المري، عن الحسن، عن أبي سعيد بنحوه.
وهذا إسنادٌ ضعيف جدّاً كسابقه، ويُضاف له علة أخرى؛ وهي الانقطاع بين الحسن وأبي سعيد، قال علي بن المديني: لم يسمع منه شيئاً. «المراسيل لابن أبي حاتم» (ص٤١ رقم ١٣٠).

(٢) قال ابن الجوزي بعد أنْ ساقَ الحديثَ من عدةِ طرقٍ: ليس في هذه الأحاديث شيءٌ يصح. «الموضوعات» (٣/ ٤٠٠)، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: كلُّ حديثٍ يُروى عن النبي ﷺ في عدة «الأولياء» و«الأبدال» و«النقباء» و«النجباء» و«الأوتاد» و«الأقطاب» فهو كذب. «الفرقان بين أولياء الرحمٰن وأولياء الشيطان» (١/ ١٠١)، وقال أيضاً: حديثُ الأبدال الأشبه أنه ليس من كلام النبي ﷺ. «مجموع الفتاوى» (١١/ ٤٤١)، وقال ابن القيم: أحاديثُ الأبدال، والأقطاب والأغواث، والنقباء، والنجباء، والأوتاد، كلها باطلة على رسول الله ﷺ. «المنار المنيف» (ص١٣٦).

(٣) أخرجه أبو عبدالرحمٰن السُّلَمي في «طبقات الصوفية» (ص٢٤)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٨/ ١٠٣)، والبيهقي في «الشعب» (١٣/ ٣١٦ رقم ١٠٣٩٢) من طريق مَرْدُويه الصائغ قال: سمعتُ الفضيل بن عياض يقول به.
وأبو عبدالرحمٰن السُّلَمي محمد بن الحسين الصوفيُّ، قال عنه الخطيب: وكان ذا عنايةٍ بأخبار الصوفية، وصنَّف لهم سنناً، وتفسيراً، وتاريخاً، وقال لي محمد بن يوسف القطان النيسابوري: كان أبو عبدالرحمٰن السلمي غير ثقة... قال: وكان يضع للصوفية الأحاديث. «تاريخ بغداد» (٣/ ٤٣ رقم ٦٦٦).

وأحسنُ مما تقدَّمَ؛ ما لأحمدَ(١) مِنْ حديثِ شُرَيحٍ ـ يعني ابن عبيد ـ قال: ذُكِر أهلُ الشام عند عليٍّ ﷺ ـ وهو بالعراق ـ، فقالوا: إلْعَنهم يا أميرَ المؤمنين، قال: لا، إني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**البُدَلاءُ يكونون بالشَّام، وهم أربعون رجلاً، كلما مات رجلٌ أبدلَ الله مكانه رجلاً، يُسقى بهم الغيث، ويُنتَصرُ بهم على الأعداء، ويُصرَفُ عن أهلِ الشام بهم العذاب**».

ورجالُه مِنْ رواةِ الصحيح، إلا شُرَيحاً وهو ثقةٌ، وقد سمعَ مِمَّن هو أقدمُ مِنْ عليٍّ(٢)، ومع ذلك فقال الضياء المقدسي: إنَّ روايةَ صفوانَ [ق ٤/أ]

---

(١) «مسند أحمد» (٢/ ٢٣١ رقم ٨٩٦) من طريق شُرَيح بن عُبَيد به.

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٢٨٩) وقال: هذا منقطع بين شريح وعلي؛ فإنه لم يلقَه. وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ٦٥ رقم ١٢٠) من طريق عمرو بن واقد، عن يزيد بن أبي مالك، عن شهر بن حَوْشب قال: لما فُتِحَتْ مِصر سبُّوا أهل الشام فأخرج عَوف بن مالك رأسَه من ترسٍ ثم قال: يا أهل مصر أنا عوف بن مالك، لا تسبُّوا أهل الشام فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**فيهم الأبدال وبهم تُنصرون وبهم تُرزقون**».

وعمرو بن واقد، قال عنه البخاري: منكر الحديث. وقال أبو مسهر: ليس بشيء. «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٨٠ رقم ٢٦٩٩).

وشَهْر بن حَوْشَب الأشعري الشامي، مولى أسماء بنت يزيد بن السَّكَن؛ وثقه ابن معين والفسوي ويعقوب بن شيبة، وقال أحمد وأبو زرعة: لا بأس به. وقال النسائي وأبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي. وطعن فيه شعبة. وضعفه البيهقي، وقال الساجي: فيه ضعف وليس بالحافظ. وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الثقات المعضلات، وعن الأثبات المقلوبات. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه فيه من الإنكار ما فيه، وشهر ليس بالقوي في الحديث، وهو ممن لا يحتج بحديثه ولا يتدين به. وقال ابن حجر: صدوق كثير الإرسال والأوهام. اهـ. انظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٨٢ رقم ١٦٦٨)، «الكامل» (٤/ ٣٩)، «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٨٢ ـ ١٨٣)، «التقريب» (٢٨٣٠).

(٢) ولكنه لم يلقَ علي ﷺ، كما قال ابن عساكر فيما سبق. وقد تُكُلِّم في سماعه من سائر الصحابة رضوان الله عليهم؛ فقد سُئِلَ محمد بن عَوف: هل سمع شُرَيحُ بن عُبيد من أبي الدرداء؟ فقال: لا. قيل له: فسمع من أحدٍ من أصحاب النبي ﷺ؟ قال: ما أظنُّ ذلك، وذلك أنه لا يقول في شيءٍ من ذلك سمعتُ، وهو ثقة. «تهذيب الكمال» (١٢/ ٤٤٧).

وقال الذهبي: قد أرسل عن خلق. «الكاشف» (١/ ٤٨٤).

ابنِ عبدالله، عن عليٍّ ﷺ مِنْ غير رفعٍ: «لا تسبُّوا أهلَ الشام جمّاً غفيراً، فإنَّ بها الأبدال»، قالها ثلاثاً ـ أولى[(١)].

أخرجها عبدالرزاق[(٢)]، ومِنْ طريقِهِ البيهقيُّ في «الدلائل»[(٣)]، ورواها غيرهما[(٤)].

بل أخرجها الحاكم في مستدركه[(٥)] كما صحَّحه مِنْ قولِ عليٍّ نحوه.

ورأى بعضُهُم النبيَّ ﷺ في المنام فقال له: أين بُدَلَاءُ أمَّتِكَ؟ فأومأ بيدِهِ نحو الشام، قال: فقلتُ: يا رسولَ الله، أما بالعِراقِ أحدٌ منهم؟ قال: **بلى!** وسمَّى جماعة.

---

(١) «المختارة» (٢/ ١١١ رقم ٤٨٥) حيث روى الطريق المرفوعة والموقوفة، ثم قال: شُرَيح بن عُبيد شاميٌّ سمعَ معاويةَ بن أبي سفيان وغيرَه من أهل الشام، ولا أتحقَّق هل سمع من عليٍّ ﷺ أم لا، وصفوان بن عبدالله بن صفوان سمعَ عليّاً وغيرَه، فكأنَّ الموقوفَ أولى، والله أعلم، وقد تابع صالحُ بن كيسان معمراً عن الزهري.

(٢) «مصنف عبدالرزاق» (الجامع لمعمر، باب الشام ١١/ ٢٤٩ رقم ٢٠٤٥٥) عن معمر، عن الزهري عن عبدالله بن صفوان به.
وعنه إسحاق بن راهويه ـ كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (٧/ ٣٥٦ رقم ٧٠٥٤) ـ، وقال: عن صفوان بن عبدالله، أو عبدالله بن صفوان... فذكره. وقال البوصيري: رواته ثقات.

(٣) «دلائل النبوة» (باب ما جاء في إخباره بملك معاوية... ٦/ ٤٤٩) من طريق عبدالرزاق به.

(٤) رواه ابن المبارك في «الجهاد» (ص١٧١ رقم ١٩٢) عن معمر، عن الزهري، عن صفوان بن عبدالله عن علي موقوفاً. ورواه الضياء في «المختارة» (٢/ ١١١ رقم ٤٨٥) من طريق محمد بن كثير الصنعاني، عن معمر به.
فصار الحديث عن الزهري على وجهين: عن صفوان بن عبدالله أو عبدالله بن صفوان، والراجحُ في هذا الاختلاف: هو رواية من رواه عن معمر، عن الزهري، عن صفوان بن عبدالله، لأنهم أكثر وأوثق، وقد تابعهم صالح بن أبي الأخضر على هذا الوجه؛ فرواه إسحاق بن راهويه من طريقه، كما في «المطالب العالية» (١٣/ ٣٧١).

(٥) «المستدرك» (٤/ ٥٥٣) من طريق عبدالله بن زُرَير الغافقي قال: سمعتُ عليَّ بن أبي طالب فذكره بنحوه موقوفاً، وقال: صحيح الإسناد.
وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤/ ١٧٦ رقم ٣٩٠٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٣٣٥) مِنْ طريقِ عبدِالله بن زُرَيرٍ الغافقيِّ، عن عليٍّ موقوفاً.

ومما يَتقوَّى به هذا الحديث، ويَدُلُّ لانتشاره بين الأئمة: قولُ إمامِنا الشافعيِّ رَحِمَهُ اللهُ في بعضهم: «كُنَّا نعدُّهُ مِنَ الأبدال»(١).

وقولُ البخاريِّ في غيرِه: «كانوا لا يَشُكُّونَ أنه مِنَ الأبدال»(٢).

وكذا وَصَفَ غيرُهما مِنَ النُّقَّادِ والحُفَّاظِ والأئمةِ غَيرَ واحدٍ بأنهم مِنَ الأبدالِ(٣).

ويُروى في حديثٍ مرفوعٍ: **«ثلاثٌ مَنْ كُنَّ فيه فهو مِنَ الأبدال: الرِّضا بالقَضَاء، والصَّبرُ عن المَحارمِ، والغَضَبُ لله»**(٤).

---

(١) قاله الشافعي في شيخه يحيى بن سليم القرشي الطائفي المكي الحذاء، قال: «كان فاضلاً، كنا نعدُّه من الأبدال». «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٣٨)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ١٩٨).

(٢) قال البخاري في فروة بن مجالد: «مولى اللخم، وكان يسكن كفر غما بالشام، وكانوا لا يشكُّون أنه من الأبدال، مستجاب الدعوة». «التاريخ الكبير» (٧/ ١٢٧ رقم ٥٧٢)، وكذا قال أبو حاتم الرازي، كما في «الجرح والتعديل» (٧/ ٨٢ رقم ٤٦٨).

(٣) قال أبو داود: حدثنا محمد بن عيسى، حدثنا عنبسة بن عبدالواحد القرشي، قال أبو جعفر ـ يعني ابن عيسى ـ: كنا نقول: «إنه من الأبدال قبل أنْ نسمعَ أنَّ الأبدال من الموالي». «سنن أبي داود» (الخراج والإمارة والفيء، باب في بيان مواضع قسم الخُمس رقم ٢٩٩٠).

وقال شعيب بن حرب في (سعيد بن السائب بن يسار الثقفي): «كنا نعدُّه من الأبدال». «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٢).

(٤) أخرجه الديلمي كما في «الغرائب الملتقطة» (رسالة خير حسني) (٢/ ٧١٠ رقم٣٧٣) من طريق ميسرة بن عبد ربه، عن المغيرة بن قيس، عن شَهْر بن حَوشب، عن عبدالرحمٰن بن غنم، عن معاذ بن جبل به مرفوعاً.

وميسرة بن عبد ربه؛ قال عنه ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، ويضع المعضلات عن الثقات في الحثِّ على الخيرِ والزجرِ عن الشر، لا يحلُّ كتابةُ حديثه إلا على سبيل الاعتبار. «المجروحين» (٣/ ١١).

فالإسناد موضوع، وقال الألباني: موضوع، قال أبو عبدالرحمٰن السلمي في «سنن الصوفية»: حدثنا أحمد بن علي بن الحسن، حدثنا جعفر بن عبدالوهاب السرخسي، حدثنا عبيد بن آدم عن أبيه عن أبي حمزة عن ميسرة بن عبد ربه به.. «السلسلة الضعيفة» (٣/ ٦٦٦ رقم ١٤٧٤).

وعن بعضهم قال: «أكلُهُم فاقةٌ، وكلامُهُم ضَرورةٌ»(١).

وعن مَعروفٍ الكَرْخِيِّ قال: «مَنْ قال: اللهمَّ ارحم أمةَ محمدٍ في كلِّ يومٍ، كَتَبَه الله مِنَ الأبدالِ»(٢).

وهو في «الحلية»(٣) بلفظ: «مَنْ قالَ في كلِّ يومٍ عشرَ مراتٍ: اللهمَّ أصلِحْ أمةَ محمدٍ، اللهمَّ فرِّج عن أمةِ محمدٍ، اللهم ارحم أمةَ محمدٍ، كُتِبَ مِنَ الأبدال».

وعن غيرِه قال: «علامةُ الأبدال: أنْ لا يُولَدَ لهم»(٤).

بل يُروى في مرفوعٍ مُعضلٍ: «علامةُ أبدالِ أمتي أنهم لا يَلْعَنون شيئاً أبداً»(٥).

---

(١) قال أبو طالب مكي: ووصف بعضهم الأبدال فقال في وصفهم: «أكلهم فاقة، وكلامهم ضرورة، وكانوا لا يتكلمون حتى يُسألوا عن شيءٍ فيُجيبوا...». «قوت القلوب» (١/ ٢٦٥).

(٢) ذكره الغزالي في «الإحياء» (٣/ ١٢٦).

(٣) «حلية الأولياء» (٨/ ٣٦٦) من طريق ثابت بن الهيثم قال: سمعت معروفاً الكرخي يقول: فذكره.

(٤) روى ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٢٥٣) بإسناده إلى شهاب بن معمر قال: «كان حماد بن سلمة يعدُّ من الأبدال، وعلامة الأبدال أنْ لا يُولد لهم، كان تزوَّج سبعين امرأةً فلم يولد».

(٥) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الأولياء» (ص٢٨ رقم ٥٩) من طريق بكر بن خنيس يرفعه، فذكره.

وإسناده تالفٌ معضلٌ؛ لأنَّ بكر بن خنيس ـ بالمعجمة والنون وآخره سين مهملة مصغر ـ يروي عن التابعين، وقال عنه يحيى بن معين: لا شيء، ضعيف، وقال أبو حاتم: كان رجلاً صالحاً غِراً، وليس هو بقوي في الحديث. قلت ـ أي ابن أبي حاتم ـ: هو متروك الحديث؟ قال: لا يبلغ به الترك. «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٨٤)، وقال أحمد بن صالح المصري وابن خراش والدارقطني: متروك، وقال عمرو بن علي ويعقوب بن شيبة والنسائي: ضعيف. «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٢٢).

وقال الشيخ الألباني: موضوع.. وهذا المتن منكرٌ دون شكٍّ أو ريب، بل هو موضوع، فإنَّ اللعن، قد صدَرَ منه ﷺ أكثر من مرة، وقد أخبَرَ عن ذلك هو نفسه ﷺ في غيرِ ما حديث. «السلسلة الضعيفة» (٣/ ٦٦٦).

وقال يزيد بن هارون: «الأبدالُ هم أهلُ العِلمِ»(١).

وقال الإمام أحمد: «إنْ لم يكونوا أصحابَ الحديثِ، فمَنْ هم؟!»(٢).

وقال بلال الخوَّاص(٣) ـ فيما رُوِّيناه في «مناقب الشافعي»(٤)، ورسالة القُشَيري(٥) ـ: «كنتُ في تِيه بني إسرائيل، فإذا رجلٌ يُماشيني، فتعجَّبتُ به وأُلهِمتُ أنه الخضر، فقلتُ له: بحقِّ الحقِّ مَنْ أنتَ؟ قال: أنا أخوكَ الخضر، فقلتُ له: أريدُ أنْ أسألك. قال: سَلْ. قلتُ: ما تقول في الشافعيِّ؟ قال: هو مِنَ الأوتاد. قلتُ: فما تقولُ في أحمدَ؟ قال: رجلٌ صِدِّيقٌ. قلتُ: فما تقولُ في بِشرِ بن الحارثِ؟ قال: رجلٌ لم يُخلق بعده مثله. قلتُ: فبأيِّ وسيلةٍ رأيتُكَ؟ قال: ببِرِّك أمّكَ»(٦).

---

(١) رواه الدِّينَوَري في «المجالسة» (٢/ ١٨٢ رقم ٣٠٢) عن الحارث بن أبي أسامة، عن يزيد بن هارون.

(٢) قال النووي ـ في شرح حديث **«لا تزال طائفةٌ من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم»** ـ: وأما هذه الطائفة؛ فقال البخاري: هم أهل العلم، وقال أحمد بن حنبل: إنْ لم يكونوا أهل الحديث، فلا أدري من هم؟! «شرح صحيح مسلم» (١٣/ ٦٦).

(٣) بلال الخوَّاص الصوفي؛ قال السُّلمي في «تاريخ الصوفية»: كان من متأخري مشايخ الصوفية ببيت المقدس. «الوافي بالوفيات» (١٠/ ١٧٧).

(٤) لم أجد هذه القصة فيما وقفتُ عليه مِنْ كتبِ «مناقب الشافعي».

(٥) «الرسالة القشيرية» (ص٤٠٥) من طريق محمد بن عبدالله الرازي قال: سمعت بلالاً الخواص يقول: فذكره.
ومحمد بن عبدالله بن عبدالعزيز أبو بكر الرازي الصوفي، قال الذهبي: متهم، طعن فيه الحاكم، ولأبي عبدالرحمٰن السُّلمي عنه عجائب وبلايا. «المغني في الضعفاء» (٢/ ٦٠٣ رقم ٥٧٢٠).

(٦) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/ ٣٣٨) من طريق أبي عبدالرحمٰن السلمي قال: سمعت محمد بن عبدالله الرازي يقول: سمعتُ بلال الخواص يقول: . . فذكره. وأورده الحافظ ابن حجر في «الزهر النضر في أخبار الخضر» (١/ ١٥٢ رقم١٤٢)، وفي «الإصابة» (٢/ ٣٣٠).
وأبو عبدالرحمٰن السلمي، ومحمد بن عبدالله الرازي متهمان، كما تقدم.
وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ عن هذه الألفاظ ـ: فجميع هذه الألفاظ؛ لفظ الغوث والقطب، والأوتاد، والنجباء، وغيرها؛ لم ينقل أحد عن النبي ﷺ بإسنادٍ =

وروينا في «تاريخ بغداد»(١) للخطيب، عن الكتَّاني(٢) قال: «النقباءُ ثلاثمائة، والنجباءُ سبعون، والبدلاءُ أربعون، والأخيارُ سبعة، والعُمَدُ أربعة، والغَوثُ واحدٌ، فمسكنُ النُّقَباءِ المغرب، ومَسكنُ النُّجَباء مصر، ومَسكنُ الأبدالِ الشام، والأخيارُ سيَّاحون [ق٤/ب] في الأرض، والعُمَدُ في زوايا الأرض، ومَسكنُ الغَوثِ مكة؛ فإذا عَرَضَت الحاجةُ مِنْ أمرِ العامةِ ابتهَلَ فيها النُّقَباءُ، ثم النُّجباءُ، ثم الأبدالُ، ثم الأخيارُ، ثم العُمَدُ، فإنْ أُجِيبوا وإلا ابتهَلَ الغَوثُ، فلا تتمُّ مسألته حتى تُجابَ دعوتُه».

وفي «الإحياء»(٣): يُقال: «إنه ما تغرُبُ الشمسُ مِنْ يوم، إلا ويَطوفُ بهذا البيت رجلٌ مِنَ الأبدال، ولا يطلُعُ الفجرُ مِنْ ليلةٍ إلا ويطوفُ به واحدٌ مِنَ الأوتاد، وإذا انقطع ذلك كان سبب رفعه من الأرض»، وذكر أثراً.

إلى غير ذلك من الآثار الموقوفة وغيرها، وكذا من المرفوع مما أفردته

= معروفٍ أنه تكلم بشيءٍ منها، ولا أصحابه، ولكنَّ لفظ الأبدال تكلَّم به بعضُ السلف، ويروى فيه عن النبي ﷺ حديثٌ ضعيف. «منهاج السُّنَّة النبوية» (١/ ٤٨).

(١) «تاريخ بغداد» (٤/ ١٢٩) من طريق علي بن عبدالله بن جَهْضَم حدثنا عُبيدالله بن محمد العَيشي قال: سمعتُ الكتاني يقول... فذكره. ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٣٠٠).
وعلي بن عبدالله بن جَهْضَم أبو الحسن شيخ الصوفية بحرم مكة؛ قال الذهبي: متهم بوضع الحديث. «الميزان» (٣/ ١٤٢)، و«الكشف الحثيث» (ص١٨٨ رقم ٥١٦).
فالإسناد ساقط.

(٢) محمد بن علي بن جعفر أبو بكر الكتاني، قال الخطيب: أحد مشايخ الصوفية.. وكان فاضلاً نبيلاً حسَنَ الإشارة.. ومات سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة. «تاريخ بغداد» (٤/ ١٢٧ ـ ١٣٠).

(٣) «إحياء علوم الدين» (١/ ٢٤٢) فذكره وقال: وفي الخبر: «استكثروا من الطوافِ بهذا البيت قبلَ أنْ يُرفع، فقد هُدِمَ مرتين ويُرفع في الثالثة»، ورُوي عن عليٍّ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: **«قال الله تعالى: إذا أردتُ أنْ أخرِّبَ الدنيا بدأتُ ببيتي فخرَّبته، ثم أخرِّبُ الدنيا على إثره»**.
قال العراقي عن الحديث الأول: أخرجه البزار، وابن حبان والحاكم، وصححه من حديث ابن عمر.. وقال عن الثاني: ليس له أصل. «المغني عن حمل الأسفار» (١/ ١٩٧).

واضحاً بيِّناً معلَّلا في جزءٍ سمَّيته: «**نَظْم اللَّآل في الكلام على الأبدال**»[١].

ولأحمد[٢] مِنْ حديثِ عبدالله بن مُلَيْل[٣] عن عليٍّ رفعه: «**ليس مِنْ نبيٍّ كان قبلي، إلا وقد أعطي سبع نُقَباء وُزَراء نُجَباء، إني أعطيتُ أربعة عشر وزيراً نقيباً نجيباً؛ سبعة من قريش، وسبعة من المهاجرين**» ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ.

٩ حديث: «أبْرِدُوا بالطعام؛ فإنَّ الطعامَ الحارَّ غيرُ ذي بركة».

الطبرانيُّ في «الأوسط»[٤] مِنْ حديثِ هشام بن عمار[٥]، حدثنا عبدُالله بن يزيدَ البَكريُّ، عن ابنِ أبي ذئبٍ، عن سعيدٍ المَقْبُريِّ، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بهذا، وقال: لم يروه عن ابنِ أبي ذئبٍ إلا البَكريُّ، تفرَّدَ به هشام.

وعنده في «الأوسط» و«الصغير»[٦] معاً مِنْ حديثِ هشام، عن البَكريِّ المَذكورَين قال: حدثنا يعقوبُ بن محمدِ بن طَحْلاءٍ[٧] المدنيُّ، حدثنا

(١) ذكره المؤلف ضمن مؤلفاته في «الضوء اللامع» (٨/ ١٩).
وللسيوطي أيضاً رسالة بعنوان: «الخبر الدال على وجود القطب والأوتاد والنجباء والأبدال» مطبوعة ضمن «الحاوي للفتاوي» (٢/ ٤٥٥ ـ ٤٧٢) بتحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد.

(٢) «مسند أحمد» (١/ ٩١ رقم ٦٦٥) من طريق كثير النوَّاء، عن عبدالله بن مليل... به فذكره.
وكثير النواء: هو كثير بن إسماعيل أو ابن نافع النوَّاء أبو إسماعيل التيمي؛ قال الجوزجاني: زائغ. «أحوال الرجال» (ص٥٠ رقم ٢٧)، وقال ابن عدي: كان غالياً في التشيُّع مفرطاً فيه. «الكامل» (٦/ ٦٧)، وقال الذهبي: ضعَّفوه. «الكاشف» (٢/ ١٤٣ رقم ٤٦٢٥) فالإسناد ضعيف جداً.

(٣) عبدالله بن مليل، سمع علياً رضي الله عنه. «التاريخ الكبير» (٥/ ١٩٢ رقم٦٠٨)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٤٣).

(٤) «المعجم الأوسط» (٦/ ٢٠٩ رقم ٦٢٠٩) من طريق هشام بن عمار.. به.

(٥) هشام بن عمار بن نصير ـ بنون مصغر ـ السلمي الدمشقي الخطيب: صدوق مقرئ كَبُرَ فصار يتلقَّن فحديثه القديم أصح، مات سنة (٢٤٥هـ). «التقريب» (٧٣٠٣).

(٦) «المعجم الأوسط» (٧/ ١١٤ رقم ٧٠١٢)، و«الصغير» (٢/ ١٤٤ رقم ٩٣٤) من طريق هشام بن عمار... به.

(٧) يعقوب بن محمد بن طحلاء ـ بمهملتين الثانية ساكنة ـ المدني، قال أحمد وابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: ليس به بأس. «الجرح والتعديل» (٩/ ٢١٤ رقم ٨٩٣). =

بلالُ بن أبي هريرة(١)، عن أبيه: أنَّ النبي ﷺ أُتِيَ بصَحْفةٍ تَفُورُ، فَرَفَعَ يدَه منها فقال: «**إنَّ الله ﷻ لم يُطعِمْنا ناراً**».

وفي لفظٍ: «**فأشْرَعَ يدَه فيها ثم رَفَعَ يدَه**»(٢).

وقال: لم يروه عن بلالٍ إلا يعقوب، ولا عنه إلا عبدُالله، تفرَّدَ به هشامٌ. وبلالٌ قليلُ الروايةِ عن أبيه. انتهى.

والبَكريُّ ضعَّفَه أبو حاتم(٣).

لكن عند البيهقيِّ(٤) بسندٍ صحيحٍ عن أبي هريرة قال: أُتِيَ النبي ﷺ يوماً

= وقال ابن حجر: ما به بأس، مات سنة (٢٧٢هـ). «التقريب» (٧٨٣٣).
ووقع في «المعجم الصغير» (طبعة المكتب الإسلامي): محمد بن يعقوب بن محمد ابن طحلاء المديني، بدل يعقوب بن محمد بن طحلاء، والصواب ما في «الأوسط» عن والد محمد المذكور، كما أثبته السخاوي ـ في سائر النسخ المعتمدة ـ، وكما يظهر من تلميذه وشيخه في الإسناد. انظر: «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٣٦٥ رقم ٧١٠٤).

(١) بلال بن أبي هريرة؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٦٥)، ولم أجد فيه كلاماً لغيره.

(٢) هو: لفظ «المعجم الأوسط».

(٣) قال أبو حاتم: ضعيف الحديث، ذاهب الحديث. «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٠١ رقم ٩٤٠).
فكلا الإسنادين السابقين ضعيف جدّاً لحال عبدالله البكري.
ورُوي الحديثُ مِنْ حديثِ جابرٍ؛ أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤/ ١١٨) مِنْ طريقِ صالحِ بن محمدِ بن عُبَيدِالله بن العَرْزَميِّ، حدثني أبي، عن عطاء، عن جابر مرفوعاً به.
وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدّاً؛ محمد بن عبيدالله العَرْزَمي، تركه ابن المبارك ويحيى. «التاريخ الكبير» (١/ ١٧١ رقم ٥١٣)، وقال أحمد: تَرَكَ الناسُ حديثَه. وقال يحيى ابن معين وأبو زرعة: لا يُكتبُ حديثُه، وقال أبو حاتم: ضعيفُ الحديث جدّاً. «الجرح والتعديل» (٨/ ٢ رقم ٥).

(٤) «السنن الكبرى» (٧/ ٢٨٠) من طريق سويد بن سعيد، حدثنا علي بن مسهر، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة... به فذكره. وقال: «هذا إنْ صحَّ يَحتَمِلُ معنى الأول ـ يعني: بعد أنْ يَذهَبَ فَورُه ـ، ويَحتَمِلُ غيره».
ورجالُ إسناده كلهم ثقات إلا سُوَيد بن سعيد الحدثاني، فقال البخاري: فيه نظر، وكان قد عمِيَ فتلقَّن ما ليس من حديثه. وقال ابن عدي: ولسُويد مما أنكرتُ عليه =

بطعامٍ سُخْنٍ فقال: «**ما دخَلَ بَطني طعامٌ سُخنٌ منذُ كذا وكذا قبلَ اليوم**».

وهو عند ابنِ ماجه(١) مِنْ حديثِ عليٍّ بن مُسْهرٍ، عن الأعمش، عن أبي صالح، عنه بلفظ: «**أُتيَ يوماً بطعامٍ سُخْنٍ فأكَلَ منه فلما فَرَغَ قال: الحمدُ لله ما دخلَ..**» وذكره.

بل للدَّيلميِّ(٢) مِنْ حديثِ عبدِ الصمد بن سليمان(٣)، عن قَزَعَة ابن سُوَيدٍ(٤)، عن عبدِالله بن دينار، عن ابنِ عُمرَ رضي الله عنهما رفعه: «**أبْرِدُوا الطعامَ فإنَّ الحارَّ لا بركة** [ق٥/أ] **فيه**».

= غير ما ذكرتُ وهو إلى الضعف أقرب. «الكامل» (٣/ ٤٢٨)، وقال أبو حاتم: كان صدوقاً، وكان يدلس يكثر ذاك يعني التدليس. «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٤٠)، وقال عبدالله بن أحمد عن أبيه: صالح، أو قال: ثقة، وقال: ما علمتُ إلا خيراً. وقال عبدالله بن علي بن المديني: سُئِلَ أبي عنه فحرَّك رأسَه وقال: ليس بشيء، وقال ابن معين: حلالُ الدَّم، وقال أيضاً ـ لما ذكر له أنه روى حديث «**من عشق فعفّ**» ـ: لو كان لي فرسٌ ورمحٌ لكنتُ أغزوه. وقال النسائي: ليس بثقة ولا مأمون. «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٤٠).

ولعلَّ الذي دفع المصنف إلى قوله: «إسنادُه صحيح» أنَّ سويداً من رجال مسلم، والله أعلم.

(١) «سنن ابن ماجه» (الزهد، باب معيشة آل محمد ﷺ رقم ٤١٥٠) حدثنا سويد ابن سعيد. . . به.

(٢) كما في «الغرائب الملتقطة» [ق٩/ب]، و«الفردوس بمأثور الخطاب» (١/ ٩٩ رقم ٣٢٧).

وأخرجه مسدد كما في «المطالب العالية» (١٠/ ٧٢١ رقم ٢٣٩٨) عن قَزَعَة ابن سويد به.

(٣) عبدالصمد بن سليمان؛ قال البخاري: منكر الحديث. «التاريخ الكبير» (٦/ ١٠٦ رقم ١٨٥٢)، وقال الدارقطني: متروك. «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٢٠).

(٤) قَزَعَة ـ بزاي وفتحات ـ ابن سُويد بن حُجير الباهلي البصري؛ قال عنه أحمد ابن حنبل: مضطرب الحديث، وقال يحيى بن معين: ضعيف، وقال أبو حاتم: ليس بذاك القوي محله الصدق وليس بالمتين، يُكتبُ حديثه ولا يُحتجّ به. «الجرح والتعديل» (٧/ ١٣٩ رقم ٧٨٢).

وقال يحيى بن معين في «رواية الدارمي» (ص١٩١ رقم ٧٠٢): ثقة.

فالإسناد ضعيف جدّاً؛ مِنْ أجلِ عبدالصمد.

ولأبي نعيم في «الحلية»(١) مِنْ حديثِ يوسفَ بن أسْباطٍ(٢)، عن صفوانَ بن سُليم، عن أنسٍ رضي الله عنه قال: «كان رسولُ الله ﷺ يَكْرَه الكَيَّ والطَّعامَ الحارَّ، ويقول: «**عليكم بالبارد فإنه ذو بركةٍ، ألا وإنَّ الحارَّ لا بركةَ له**» قال: وكانت له مُكْحَلةٌ يَكتَحِلُ بها عند النوم ثلاثاً ثلاثاً».

ولأحمدَ(٣)، ....

(١) «الحلية» (٨/ ٢٥٢) من طريق عبدالله بن خبيق: حدثنا يوسف بن أسباط، عن العَرْزَمي، عن صفوان بن سليم، عن أنس بن مالك.. فذكره. وقال: غريبٌ من حديث صفوان، لم نكتبه إلا من حديث يوسف.
ورواه أبو سعيد النقاش في «فوائد العراقيين» (ص١٨ رقم ٧): من طريق عبدالله ابن خبيق... به.
وعبدالله بن خبيق أبو محمد الأنطاكي، لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً. وترجمته في «حلية الأولياء» (١٠/ ١٦٨) وقد سقَطَتْ جملة (عن العَرْزَمي) من جميع نسخ المقاصد المعتمدة.

(٢) يوسف بن أسباط بن واصل الشيباني الكوفي؛ قال أبو حاتم: كان رجلاً عابداً، دفَنَ كتبَه، وهو يغلطُ كثيراً، وهو رجلٌ صالحٌ، لا يُحتجُّ بحديثه. وقال ابن معين: ثقة. «الجرح والتعديل» (٩/ ٢١٨ رقم ٩١٠)، وقال البخاريُّ: دَفَنَ يوسفُ بن أسباط كتبَه، فكان بعدُ يُقلَبُ عليه ولا يجيءُ كما ينبغي، يضطربُ في حديثِه. «التاريخ الصغير» (٢/ ٢٤٢)، وقال ابنُ حبان: مستقيمُ الحديثِ، ربما أخطأ. «الثقات» (٧/ ٦٣٨).
وقال ابن عدي: هو عندي من أهل الصدق، إلا أنه لما عَدِمَ كُتُبَه كان يَحمِلُ على حفظِهِ، فيَغلَطُ ويَشتَبِهُ عليه، ولا يتعمَّدُ الكذب. «الكامل» (٧/ ١٥٨).
فالحاصل أن يوسفَ هذا صدوقُ اللسانِ، إلّا أنه كان يعتمِدُ على حفظِه فيخطئُ، ومثله لا يحتجُّ بحديثِه لكنَّ حديثَه ليسَ ساقطاً، فيصلحُ للاعتبارِ.
والعَرْزَمي: متروك الحديث كما تقدَّمَ قبل قليل، فالإسناد ضعيف جدّاً.

(٣) «مسند أحمد» (٤٤/ ٥٢١ رقم ٢٦٩٥٨) من طريق ابن لهيعة... به.
وأخرجه أيضاً في (٤٤/ ٥٢١ رقم ٢٦٩٥٩) حدثنا قتيبة بن سعيد قال: حدثنا ابن لهيعة، عن عقيل، وحدثنا عتاب قال: حدثنا عبدالله قال: أنبأنا ابن لهيعة... به.
وعبدالله بن لَهيعةَ بن عقبةَ أبو عبدالرحمٰن الحضرمي؛ كان يحيى بن سعيدٍ لا يراه شيئاً.
وقال ابنُ المديني: سمعت عبدالرحمٰن بن مهدي ـ وقيل له: نحمل عن ابن لهيعة؟ ـ قال: لا، لا تحمل عنه قليلاً ولا كثيراً. وقال ابن معين: ليس حديثه بذلك القوي، وقال أيضاً: ضعيف الحديث، وضعفه أحمد، وقال عمرو بن علي: احترقت كتبه، فمن كتب عنه قبل ذلك مثل ابن المبارك... أصحُّ مِنَ الذين كتبوا بعد ما احتَرَقَت =

وأبي نُعَيم[١] أيضاً مِنْ حديثِ ابنِ لهيعةَ، عن عُقَيلٍ، عن ابنِ شهابٍ، عن عُروةَ بن الزُّبير: أنَّ أسماءَ رضي الله عنها كانت إذا ثَرَدَتْ[٢] غَطَّتْه بشَيءٍ حتى يَذهبَ فَوْرُه، ثم تقول: إني سَمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: **«هو أعظمُ للبركة»**.

وهو عند كلٍّ مِنْ أحمدَ أيضاً، والطبرانيِّ مِنْ غيرِ هذا الوجه[٣].

= الكتبُ، وهو ضعيفُ الحديثِ. وسُئِلَ أبو زرعة عن سماع القدماء من ابن لهيعة؟ فقال: آخره وأوله سواء إلا أنَّ ابن المبارك وابن وهب كانا يتتبعان أصوله فيكتبان منه... «الجرح والتعديل» (٥/ ١٤٥ رقم ٦٨٢).

وعبدالله في الإسناد الثاني: هو ابن المبارك كما جاء مصرحاً به عند عبدبن حميد في «المنتخب» (ص٤٥٥ رقم ١٥٧٥)، وفي «الحلية»، كما سيأتي.

(١) «حلية الأولياء» (٨/ ١٧٦) من طريق عبدالله بن المبارك، حدثنا ابن لهيعة، حدثني عقيل... به فذكره.

وقال: غريبٌ من حديث ابن المبارك، عن ابن لهيعة.

ورواية عبدالله بن المبارك عن ابن لهيعة قد قَبِلَها العلماء كما تقدم، وقد تُوبِعَ ابنُ لهيعة؛ فقد تابَعَه قرةُ بن عبدالرحمٰن؛ فرواه الدارمي في سننه (٢/ ١٣٠١ رقم ٢٠٩١)، وابن حبان في صحيحه (١٢/ ٦ رقم ٥٢٠٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/ ٨٤ رقم ٢٢٦)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ١١٨) من طريق عبدالله ابن وهب، عن قرة بن عبدالرحمٰن، عن الزهري... به.

وقال الحاكم: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط مسلم في الشواهد، ولم يخرجاه، وله شاهدٌ مُفسرٌ من حديث محمد بن عبيدالله العَرْزَمي.

وقرة بن عبدالرحمٰن؛ هو: ابن حيوئيل المعافري المصري؛ قال يزيد بن السمط: كان الأوزاعي يقول: ما أحد أعلم بالزهري من قرة بن عبدالرحمٰن، وقال أحمد بن حنبل: صاحب الزهري منكر الحديث جدّاً. وقال يحيى بن معين: ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، وقال أبو زرعة: الأحاديث التي يرويها مناكير. «الجرح والتعديل» (٧/ ١٣٢ رقم ٧٥١).

وقُرَّةُ هذا وإن كان ضعيفاً، فحديثه يصلح للمتابعات، خاصةً كونه وُصِف بأنه من أعلم الناس بحديث الزهري. فهذا الطريقان يُقوّيانِ بعضهما، ويكونُ الحديثُ حسناً لغيره، والله أعلم.

(٢) قال ابن منظور: الثَّرِيدُ معروف، والثَّرْدُ الهَشْمُ، ومنه قيل لما يُهشم من الخبز ويُبَلُّ بماء القِدْرِ وغيره ثَرِيدة... وثَرَدْتُ الخبزَ ثَرْداً: كسرته فهو ثَرِيدٌ ومَثْرُود. «لسان العرب» (٣/ ١٠٢).

(٣) الذي وجدتُه ما رواه أحمد في «مسنده» (٢٨/ ٦٣٨ رقم ١٧٤٢٦)، والطبراني =

وللطبرانيِّ في «الكبير»[١] - بسندٍ فيه مَنْ لم يُسمَّ - عن جُوَيرية رضي الله عنها: **«أنَّ النبي ﷺ كان يَكرَه الطعامَ حتَّى يَذهبَ فَوْرُه ودُخانُه[٢]»**.

وله[٣]، وكذا للبيهقيِّ في «الشعب»[٤]، وابنِ منده في «معرفة الصحابة»[٥] مِنْ حديثِ معاذِ بن رَفاعةَ بن رافع[٦]، عن خَولةَ ابنةِ قيسٍ رضي الله عنها:

= في «المعجم الكبير» (١٧/ ٣٣٨ رقم ٩٣٢) من طريق ابن لهيعة، حدثنا الحارث بن يزيد، عن عبدالرحمٰن بن جبير، عن عقبة بن عامر مرفوعاً وفيه: «وكان يكره شربَ الحميم» وإسناده ضعيفٌ لحال ابن لهيعة.

(١) «المعجم الكبير» (٢٤/ ٦٦ رقم ١٧٢) من طريق عمران بن هارون، حدثنا ابن لهيعة، عن مولى بكر بن سوادة، عن مولى لجويرية: عن جويرية.. به فذكره.
وهذا الإسناد ضعيفٌ فيه أكثر من علة؛ فعمران بن هارون، أبو موسى الرملي؛ قال أبو زرعة: صدوق. «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٠٧ رقم ١٧٠٤)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٤٩٨ رقم١٤٦٥٠) وقال: يخطئ ويخالف. وابن لهيعة: ضعيف كما تقدم، إلا في رواية العبادلة، والراوي عنه هنا ليس منهم. وفي الإسناد راويان مبهمان. وقد قال البخاري: محمد بن طحلاء؛ مدني مولى جويرية بنت الحارث الغطفاني. «التاريخ الكبير» (١/ ١٢٣رقم ٣٦٤).
ولا أدري إن كان هو المذكور هنا.

(٢) كذا في سائر النسخ المعتمدة، ووقع في «المعجم الكبير»: فَورةُ دخانِهِ، وبينهما فرق في المعنى.

(٣) «المعجم الكبير» (٢٤/ ٢٣١ رقم ٥٨٨) من طريق عيسى بن النعمان - من ولد رافع بن خديج - قال: حدثني معاذ بن رفاعة بن رافع بن خديج، عن خولة بنت قيس... فذكره.

(٤) «شعب الإيمان» (٨/ ٧٤ رقم ٥٥١٧) من طريق عيسى بن النعمان بن رفاعة... به فذكره.
وعيسى بن النعمان بن رفاعة بن رافع الزرقي، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٢١٥ رقم ٤٥٨٠).

(٥) لم أجده فيما طبع من الكتاب.

(٦) معاذ بن رفاعة بن رافع الأنصاري الزرقي؛ قال أحمد: لم يكن به بأس. «سؤالات أبي داود» (١/ ٢٦٢ رقم ٢٩٥)، وقال ابن معين: ضعيف، وقال الأزدي: لا يحتج بحديثه. «تهذيب التهذيب» (١٠/ ١٧٢ رقم ٣٥٥)، وقال ابن حجر: صدوق. «التقريب» (٦٧٣٠).
فالإسناد فيه ضعفٌ، لكنْ أخرجه الطبراني أيضاً في «المعجم الكبير» (٢٤/ ٢٣١ رقم ٥٨٩) =

أنها جَعَلت للنبي ﷺ حَريرة[(١)] وقدَّمتها إليه، فوضَعَ يدَه فيها فوجَدَ حرَّها فقبضها وقال: «**يا خَولة لا نصبِرُ على حرٍّ ولا بردٍ**» الحديث.

وفي لفظٍ لأحمد[(٢)] بسندٍ جيِّد: فأحْرَقَت أصابعَه فقال: «**حَسِّ**»[(٣)].

١٠ حديث: «أبغضُ الحلالِ إلى الله الطلاق».

أبو داود في سننه[(٤)] عن أحمد بن يونس، عن مُعَرِّف بن واصل، عن مُحارِب بن دِثَار رفعه بلفظ: «**ما أحلَّ اللهُ شيئاً أبغَضَ إليه[(٥)] من الطلاق**»، وهذا مرسل.

وهو وإنْ أخرجه الحاكم في مستدركه[(٦)] مِنْ جهةِ محمدِ بن عثمانَ

= من وجهٍ آخر عن خولة بنحوه، وإسناده صحيح؛ رجاله رجال البخاري ومسلم.

(١) كذا في سائر النسخ المعتمدة، وفي «الشعب»: خزيرة. وفي «المعجم الكبير»: خريزة.
قال ابن الأثير: الخَزِيرَة: لَحْمٌ يُقَطَّع صغاراً، ويُصَبُّ عليه ماءٌ كَثِير، فإذا نَضجَ ذُرَّ عليه الدَّقيق، فإنْ لم يكن فيها لحمٌ فهي عَصِيدَة. وقيل هي حَساً من دقيق ودَسَم. وقيل: إذا كان من دَقيق فهي حَرِيرَة، وإذا كان من نُخَالة فهو خَزِيرَة. «النهاية» (٢/٢٨).

(٢) «مسند أحمد» (٤٥/٢٩٦ رقم ٢٧٣١٦) من طريق يُحَنِّس، عن خولة بنت قيس به مطولاً.
يُحَنِّس ـ بضم أوله وفتح المهملة وتشديد النون المفتوحة ثم مهملة ـ ابن عبدالله أبو موسى مولى آل الزبير مدني ثقة م س. «التقريب» (٧٤٩٣) فالإسناد صحيح؛ رجاله رجال مسلم.

(٣) حَسِّ ـ بفتح الحاء وكسر السين وترك التنوين ـ كلمةٌ تُقال عند الألم، ويُقال: إني لأجد حِسّاً من وَجَعٍ. «لسان العرب» (٦/٤٩).

(٤) «سنن أبي داود» (الطلاق، باب في كراهية الطلاق رقم ٢١٧٧) حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا مُعرِّف، عن مُحارب قال: قال رسول الله ﷺ... فذكره مرسلاً.
ورجال إسناده كلهم ثقات، وهو مرسل.

(٥) في «ز»: (إلى الله).

(٦) «المستدرك» (الطلاق ٢/١٩٧) من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن أحمد بن يونس.. به فذكره موصولاً، وقال: صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي وقال: على شرط مسلم.
ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة؛ ضعفه الدارقطني، كما في «سؤالات الحاكم» =

ابن أبي شيبةَ، عن أحمدَ بن يونسَ هذا، فوَصَلَه بإثباتِ ابنِ عمرَ فيه، ولفظه: «ما أحلَّ اللهُ شيئاً أبغَضَ إليه مِن الطلاقِ»، فقد رواه ابنُ المبارك في «البرِّ والصلة»[١] له، وكذا أبو نعيم الفضلُ بن دُكَين[٢]، كلاهما عن مُعرِّفٍ، كالأول.

ولذا قال الدارقطني في «علله»[٣]: المُرسلُ فيه أشبه.

وكذلك صحَّحَ البيهقيُّ إرسالَه، وقال: إنَّ المُتصلَ ليس بمَحفوظٍ[٤].

ورجَّحَ أبو حاتم الرازي أيضاً المُرسلَ[٥].

وقال الخطابي: إنه المَشهور[٦].

وصنيعُ أبي داود مُشعِرٌ به، فإنه قدَّم الروايةَ المُرسلةَ[٧]، خلافاً لما اقتضاه قولُ الزركشي[٨].

= (ص١٣٦ رقم ١٧٢)، وقال الذهبي: وثقه صالح جزرة، وقال ابن عدي: لم أرَ له حديثاً منكراً وهو على ما وصف لي عبدان لا بأس به. وأما عبدالله بن أحمد بن حنبل فقال: كذاب، وقال ابن خراش: كان يضع الحديث. وقال البرقاني: لم أزل أسمعهم يذكرون أنه مقدوح فيه. «الميزان» (٦/ ٢٥٤).
فمثله لا يعتبر بما خالف فيه الثقات، وقد خالف هنا الإمامَ أبا داود الذي رواه عن أحمد بن يونس مرسلاً؛ ولذا فقد قال البيهقي: لا أراه حفظه. كما سيأتي.

(١) لم أجده في المطبوع من «البر والصلة».
(٢) ذكر هذه الرواية: الدارقطنيُّ في «العلل» (١٣/ ٢٢٥ رقم٣١٢٣).
(٣) «علل الدارقطني» (١٣/ ٢٢٥ رقم ٣١٢٣).
(٤) «السنن الكبرى» (٧/ ٣٢٢) قال: هذا حديث أبي داود، وهو مرسل، وفي رواية ابن أبي شيبة عن عبدالله بن عمر موصولاً، ولا أراه حفظه.
(٥) في «علل الحديث لابن أبي حاتم» (المسألة ١٢٩٧).
(٦) «معالم السنن» (٣/ ٢٣١).
(٧) «سنن أبي داود» (الطلاق، باب في كراهية الطلاق) بعد أنْ ساق الرواية المرسلة (برقم ٢١٧٧)، ذكر الموصولة (برقم ٢١٧٨) فقال: حدثنا كثير بن عبيد، حدثنا محمد بن خالد، عن مُعرِّف بن واصل، عن مُحارب بن دثار، عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ الترجمة.
(٨) «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» (ص٣٥ رقم ١) فقد نَسَبَ له الروايةَ الموصولةَ قبل المرسلة.

ثم رواه أبو داود متصلاً عن كثيرِ بن عُبَيدٍ، عن محمدِ بن خالدٍ الوَهْبيِّ[(١)]، عن مُعرِّفٍ بلفظ الترجمة.

وكذا رواه عن كثيرٍ: ابنُ أبي داود، وابنُ أبي عاصمٍ [ق ٥/ب]، والحسين بن إسحاق، كما أخرجه الطبراني[(٢)] عنه.

لكن رواه ابن ماجه في سننه[(٣)] عن كثير، فجعلَ بدلَ مُعرِّفٍ: عبيدَالله بن الوليد الوَصَّافي[(٤)].

---

(١) في «ز»: (الذهبي). ومحمد بن خالد بن محمد الوهبي الحمصي؛ وثقه يحيى بن معين، كما في «سؤالات ابن الجنيد» (ص١٨٦ رقم ٦٦٥)، وقال الآجري عن أبي داود: لا بأس به. وقال الدارقطني: ثقة. «تهذيب التهذيب» (٩/ ١٢٥ رقم ٢٠١).
ورجال إسناده ثقات، إلا أنه غير محفوظ؛ فقد خالف محمدُ بن خالد جماعةَ الثقات الذين رووه عن مُعرِّف مرسلاً، وهم: ابن المبارك، وأحمد بن يونس عند أبي داود في سننه، كما تقدم. وأبو نعيم الفضل بن دكين، كما ذكر الدارقطني في علله. ويحيى بن بكير، كما في «سنن البيهقي الكبرى» (٧/ ٣٢٢). ووكيع بن الجراح، كما في «مصنف ابن أبي شيبة» (١٠/ ١٨٩ رقم ١٩٥٣٧).
قال ابن عدي: قال ابن أبي داود: وهذه سنةٌ تفرَّد بها أهل الكوفة؛ يعني: أنَّ مُعرِّفاً كوفي، ولا أعلم رواه عنه غير محمد بن خالد، وهو الوهبي. «الكامل» (٦/ ٤٦٢).

(٢) «المعجم الكبير» (١٣/ ١٣٩ رقم ١٣٨١٣) حدثنا الحسين بن إسحاق التستري، حدثنا كثير بن عبيد، حدثنا محمد بن خالد الوهبي، حدثنا عبيدالله بن الوليد، عن مُحارب بن دثار، عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ الترجمة.

(٣) «سنن ابن ماجه» (الطلاق، باب حدثنا سويد بن سعيد رقم ٢٠١٨) حدثنا كثير بن عبيد الحمصي، حدثنا محمد بن خالد، عن عبيدالله بن الوليد الوَصَّافي، عن مُحارِب بن دِثار، عن عبدالله بن عمر.. به فذكره.

(٤) عبيدالله بن الوليد الوَصَّافي ـ بفتح الواو وتشديد المهملة ـ أبو إسماعيل الكوفي؛ قال أبو طالب عن أحمد: ليس بمُحكم الحديث يُكتب حديثه للمعرفة، وقال ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم: ضعيف الحديث، وقال عمرو بن علي: متروك. «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٣٦ رقم ١٥٩٠)، وقال النسائي: متروك الحديث. «الضعفاء والمتروكين» (رقم ٣٥٣)، وقال ابن عدي: ضعيف جدّاً يتبين ضعفه على حديثه. «الكامل» (٤/ ٣٢٣).
فهو بهذا الإسناد ضعيف جدّاً، والمحفوظ عن مُعرِّف مرسل، كما تقدم.

وكذا هو عند تمام في فوائده[١] مِنْ حديثِ سليمانَ بن عبدِالرحمٰن[٢]، ومحمدِ بن مسروق[٣]؛ كلاهما عن الوَصَّافي ـ وهو ضعيفٌ ـ، ومِنْ جهتِهِ أوردَه ابنُ الجوزيِّ في «العلل المتناهية»[٤].

وله شاهدٌ عند الدارقطنيِّ في «سننه»[٥] مِنْ حديثِ إسماعيلَ بن عيَّاش[٦]،

---

(١) «فوائد تمام» (١/ ٢١ رقم ٢٦) من طريق أحمد بن محمد بن عمار بن نصر بن أبان ابن ميسرة ابن أخي هشام بن عمار، حدثنا سليمان بن عبدالرحمٰن أبو أيوب، حدثنا سعدان بن يحيى ومحمد بن مسروق قالا: حدثنا عبيدالله بن الوليد، عن مُحارب بن دِثار، عن ابن عمر به.
وسقط من جميع نُسخ المقاصد المعتمدة جملة (حدثنا سعدان بن محمد).
ومن طريق تمام رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/ ٤٢٢).
ابن أخي هشام بن عمار؛ ترجم له ابن عساكر في الموضع السابق ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

(٢) سُليمانُ بن عبدِالرحمٰن بن عيسى أبو أيوب التَّميميُّ ابنُ بنتِ شُرَحْبِيلٍ؛ قال أبو حاتم: صدوقٌ مستقيمُ الحديثِ، ولكنه أرْوَى الناسِ عن الضعفاءِ والمَجهولين، وكان عندي في حدٍّ: لو أنَّ رجلاً وَضَعَ له حديثاً لم يَفهَمْ، وكان لا يُميِّز. وقال ابن حبان: يُعتَبَرُ حديثُه إذا رَوَى عن الثقاتِ المَشاهيرِ، فأما روايَتُه عن الضعفاءِ والمَجاهيلِ ففيها مناكيرُ كثيرةٌ، لا اعتبارَ بها. وقال ابنُ حجر: صدوق يخطئ. الجرح والتعديل (٤/ ١٢٩ رقم ٥٥٩)، والثقات (٨/ ٢٧٨)، والتقريب (٢٥٨٨).
وسعيد بن يحيى بن صالح اللخمي أبو يحيى الكوفي؛ لقبه سعدان: صدوق وسط، مات قبل المائتين. «التقريب» (٢٤١٦).

(٣) محمد بن مسروق؛ الكندي من أهل الكوفة. قال أبو زرعة: شيخ. «سؤالات البرذعي» (٢/ ٣٣٥) وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ٦٨).

(٤) «العلل المتناهية» (٢/ ١٤٩ رقم ١٠٥٦) من طريق الوَصَّافي فذكره، وقال: هذا حديث لا يصح.
والإسناد ضعيفٌ جدّاً بسبب الوصَّافي.

(٥) «سنن الدارقطني» (كتاب الطلاق وغيره ٥/ ٦٣ رقم ٣٩٨٤) من طريق إسماعيل ابن عياش، عن حميد بن مالك اللخمي، عن مكحول، عن معاذ بن جبل. . . به.
وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٦/ ٣٩٠ رقم ١١٣٣١) عن إسماعيل بن عياش بنحوه.

(٦) إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي ـ بالنون ـ أبو عتبة الحمصي؛ أكثر أئمة الجرح والتعديل على قَبُولِ روايتِه عن الشاميين كما في «تهذيب الكمال» (٣/ ١٦٨ ـ ١٨٠)، =

عن حُميدِ بن مالك اللَّخْميِّ(١)، عن مَكحولٍ، عن معاذٍ ﷺ مرفوعاً بلفظ: **«يا معاذ، ما خَلَقَ الله شيئاً أحبَّ إليه مِنَ العِتاقِ، ولا خَلَقَ الله شيئاً على وجهِ الأرضِ أبغضَ إليه مِنَ الطلاق؛ فإذا قال الرجل لمَملوكه: أنتَ حرٌّ إنْ شاءَ الله، فهو حرٌّ لا استثناءَ له، وإذا قال لامرأتِهِ: أنتِ طالقٌ إنْ شاءَ الله، فله استثناؤُه، ولا طلاقَ عليه»**.

وهو عند الدَّيلميِّ في «مسنده»(٢) مِنْ جهةِ محمدِ بن الربيع، عن أبيه، عن حُميدٍ، ولفظه: «إنَّ الله يُبغضُ الطلاقَ ويحبُّ العِتاقَ».

ولكنه ضعيفٌ بالانقطاع؛ فمكحولٌ لم يسمعْ مِنْ معاذٍ، بل وحُميدٌ: مجهول(٣).

وقد قيل: عنه، عن مكحولٍ، عن مالكِ بن يَخَامِر، عن معاذٍ(٤).

وقيل: عنه عن مَكحولٍ، عن خالدِ بن مَعدان(٥)، عن معاذٍ(٦).

= وقال ابن حجر: صدوق في روايته عن أهل بلده مخلطٌ في غيرهم. «التقريب» (٤٧٣).

(١) حميد بن مالك اللخمي؛ قال يحيى بن معين وأبو حاتم: ضعيف، وقال أبو زرعة: ليس بقوي، ضعيف الحديث. «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٢٨ رقم ١٠٠٣)، وهو حجازي.

(٢) كما في «الغرائب الملتقطة» (حرف الألف) [ق١٢٢/ ب] من طريق محمد بن الربيع به.

(٣) قال البيهقي: حُميد بن مالك: مجهول، ومكحول عن معاذ منقطع. «السنن الكبرى» (٨/ ١٨٥).

(٤) كما في «سنن الدارقطني» (٥/ ٦٤ رقم ٣٩٨٦) من طريق إسحاق بن إبراهيم بن سُنَين حدثنا عمر بن إبراهيم بن خالد، حدثنا حميد بن مالك اللخمي حدثنا مكحول عن مالك به.
وإسحاق بن إبراهيم بن سُنَين؛ قال الدارقطني: ليس بالقوي، وقال مرة أخرى: ضعيف. «سؤالات الحاكم» (ص١٠٤ رقم ٥٨).
فهذا الإسناد ضعيفٌ، وقال البيهقي: ليس بمحفوظ. «السنن الكبرى» (٧/ ٣٦١).

(٥) خالد بن معدان؛ هو: الكلاعي الحمصي أبو عبدالله ثقة عابد يرسل كثيراً، من الثالثة مات سنة ثلاث ومائة، وقيل بعد ذلك. «التقريب» (١٦٧٨)، وقال أبو حاتم: خالد ابن معدان عن معاذ بن جبل مرسل لم يسمع منه، وربما كان بينهما اثنان. «المراسيل لابن أبي حاتم» (ص٥٢).

(٦) أشار إلى هذه الرواية البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٣٦١).

وكلها ضعيفةٌ، والحملُ فيه ـ كما قال ابن الجوزي ـ على حُمَيد[(١)].

وفي الباب أيضاً عن عليٍّ رضي الله عنه رفعه: «**تَزَوَّجوا ولا تُطلِّقوا؛ فإنَّ الطلاقَ يَهتَزُّ منه العرشُ**». أخرجه الدَّيلميُّ[(٢)] مِنْ حديثِ جُوَيبرٍ[(٣)]، عن الضحَّاك، عن النَزَّال[(٤)]، عنه، وسَنَدُه ضعيفٌ.

وجاء عن عليٍّ أنه قال: «يا أهل الكوفةِ، لا تُزوِّجوا الحسنَ ـ يعني ابنَه رضي الله عنهما ـ فإنه رجلٌ مِطْلَاق. فقال له رجلٌ: والله لَنُزوِّجَنَّه؛ فما رَضِيَ أَمْسَكَ، وما كَرِهَ طلَّق»[(٥)].

وعن أبي موسى الأشعري مرفوعاً: «**ما بالُ أحدكم يلعبُ بحدودِ الله؛ يقول: قد طلَّقت، قد راجعت**»[(٦)].

---

(١) «العلل المتناهية» (٢/ ١٥٥ رقم ١٠٦٦) وقال: هذا حديث لا يصح.

(٢) كما في «الغرائب الملتقطة» (حرف التاء) [ق ١٥/ب] من طريق عمرو بن جميع، عن جويبر، عن الضحاك، عن النزال، عن علي مرفوعاً به.
وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٥/ ١١٢)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٧٩ ـ ٨٠) من طريق عمرو بن جميع، عن جويبر... به.
وقال ابن عدي ـ في عمرو بن جميع ـ: رواياته عمن روى ليست بمحفوظة وعامتها مناكير، وكان يُتَّهم بوضعها. وقال ابن الجوزي: هذا حديثٌ لا يصح، وفيه آفات.

(٣) جُوَيبر ـ تصغير جابر ـ ابن سعيد الأزدي أبو القاسم البلخي ضعيف جدّاً... «التقريب» (٩٨٧).

(٤) النزال بن سَبْرة ـ بفتح المهملة وسكون الموحدة ـ الهلالي الكوفي؛ ثقة من الثانية، وقيل: إن له صحبة. «التقريب» (٧١٠٥).

(٥) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/ ١٩٠ رقم ١٩٥٣٨) من طريق جعفر، عن أبيه قال: قال علي.. فذكره، من غير جملة: فقال له رجل.
قال أبو زرعة: محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب؛ لم يُدرك هو ولا أبوه علي عليّاً رضي الله عنه. «المراسيل لابن أبي حاتم» (ص١٨٦ رقم ٦٧٦)، فالإسنادُ منقطع.

(٦) أخرجه ابن ماجه في سننه (الطلاق رقم ٢٠١٧)، وابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ٨٢ رقم ٤٢٦٥)، والبزار في «مسنده» (٨/ ١١٦ رقم ٣١١٧) جميعهم من طريق مُؤَمَّل بن إسماعيل، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٣٢٢) من طريق أبي حذيفة موسى بن مسعود؛ كلاهما عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى مرفوعاً به. =

وكأنَّ ذلك حيث لم يكنْ ما يَقْتَضِيه، وعليه يُحمَلُ قولهم: «الطلاقُ يمين الفُسَّاق»، وسيأتي[(١)].

١١ حديث: «أبلغُوا حاجةَ مَنْ لا يستطيعُ إبلاغَ حاجَتِه؛ فإنه مَنْ أبلَغَ سُلطاناً حاجةَ مَنْ لا يستطيعُ إبلاغَهَا إياه: ثَبَّتَ الله قَدَمَيه يومَ القيامة».

البيهقيُّ في «الدلائل»[(٢)] مِنْ حديثِ جعفرِ بن محمدِ بن عليٍّ التالي

= ورواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٣٢٣) من طريق أبي خالد الدالاني، عن أبي العلاء الأودي عن حميد بن عبدالرحمٰن الحميري، عن أبي موسى مرفوعاً بمعناه.
ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده (١/ ٤٢٥ رقم ٥٢٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٣٢٢) من طريق زهير، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة مرسلاً.
ومُؤمَّل ـ بوزن محمد بهمزة ـ ابن إسماعيل البصري أبو عبدالرحمٰن؛ صدوق سيء الحفظ. «التقريب» (٧٠٢٩).
وأبو حذيفة موسى بن مسعود النهدي؛ صدوق سيء الحفظ وكان يُصحِّف. «التقريب» (٧٠١٠).
ففي كلٍّ من مؤمل وموسى ضعفٌ، وهما يُقوّيان بعضهما بعضاً، لكن يبقى الإشكال في عنعنة أبي إسحاق، ففي الإسناد ضعفٌ، والله أعلم.
وقد اختُلِف فيه على أبي إسحاق؛ فرُوي عنه موصولاً ومرسلاً كما سبق، والراجح الطريق الموصول؛ وذلك لكون رواته أكثر، ولكون رواية زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق فيها ضعف، قال أحمد: زهير فيما روى عن المشايخ ثبتٌ بخٍ بخٍ، وفي حديثه عن أبي إسحاق لين، سمع منه بأَخَرَة. «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٨٨).
وأبو خالد الدالاني الأسدي؛ اسمه يزيد بن عبدالرحمٰن صدوق يخطىء كثيراً، وكان يُدلِّس. «التقريب» (٨٠٧٢).
ففي إسناد البيهقي الثاني ضعفٌ بسببه، لكنه يتقوى بما قبله، ويكون الإسناد الموصول حسناً لغيره، والله أعلم.

(١) سيأتي برقم (٦٦٥)، وهو في الأصل [ق ١٢١/أ].

(٢) «دلائل النبوة» (١/ ٢٨٣ ـ ٢٨٨) من طريق أبي محمد الحسن بن محمد بن يحيى العقيقي قال: حدثنا إسماعيل بن محمد بن إسحاق بن جعفر بن محمد بن علي ابن الحسين بن علي بن أبي طالب أبو محمد بالمدينة، سنة ثلاث وستين ومائتين، قال: حدثني علي بن جعفر بن محمد، عن أخيه موسى بن جعفر، عن جعفر بن محمد، عن أبيه محمد بن علي، عن علي بن الحسين، قال: قال الحسن بن علي.. به. ومن طريق رجلٍ بمكة، عن ابنٍ لأبي هالة التميمي عن الحسن به. =

الحسينِ، عن أبيه، عن جدِّه عليِّ بن الحسين، ومِنْ حديثِ مَنْ لم يُسمَّ عن ابنٍ لأبي هَالة؛ كلاهما [ق ٦/أ] عن الحسنِ بن عليٍّ رضي الله عنهما قال: سألتُ خالي هندَ بن أبي هالةٍ التَّميميَّ(١) ـ وكان وَصَّافاً ـ عن حِليةِ النبيِّ ﷺ، فذكَرَ حديثاً طويلاً، وفيه: أنه ﷺ كان يقول: **«ليُبلِّغ الشاهدُ الغائبَ، وأبلغوني حاجةَ مَنْ لا يستطيعُ إبلاغي حاجَتَه»** وذكره.

وهو مِنَ الوجه الأول عندنا في «مشيخةِ ابن شاذان الصغرى»(٢).

ومِنَ الوجه الثاني في «المعجم الكبير» للطبراني(٣).

وكذا في «الشمائل النبوية» للترمذي(٤)؛ لكنْ بدون القَصْدِ منه هنا(٥).

= والإسناد الأول ساقط؛ فيه أبو محمد الحسن بن محمد العقيقي؛ كذبه الذهبي في «الميزان» (١/ ٥٢١ رقم١٩٤٣)، وفي الإسناد الثاني مجهولان، فهو ضعيف.

(١) هند بن أبي هالة، واسمه النباش ـ بنون ثم موحدة ثم معجمة ـ التميمي ربيب النبي ﷺ، أمُّه خديجةُ بنتُ خُويلد، قيل: استشهد يوم الجمل مع علي، وقيل عاش بعد ذلك. «التقريب» (٧٣٢٢).

(٢) «مشيخة ابن شاذان الصغرى» (ص٤٥ رقم ٦١).
وأخرجه من هذا الوجه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣/ ٣٣٨).

(٣) «المعجم الكبير» (٢٢/ ١٥٥ رقم ٤١٤)، و«الأحاديث الطوال» (ص٦٤ رقم ٢٩).
ورواه أيضاً: ابن سعد في «الطبقات» (١/ ٤٢٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣/ ٣٤٨).

(٤) «الشمائل المحمدية» (ص٣٤ ـ ٣٨ رقم ٨)، و(ص١٨٤ رقم ٢٢٦)، و(ص٢٧٦ رقم ٣٣٧) حدثنا سفيان بن وكيع قال: حدثنا جُميع بن عُمير بن عبدالرحمٰن العجلي إملاءً علينا من كتابه قال: أخبرني رجلٌ من بني تميم من ولد أبي هالة زوج خديجة يكنى أبا عبدالله، عن ابنٍ لأبي هالة، عن الحسن بن علي رضي الله عنهما قال: سألتُ خالي... فذكره.
وإسناده ضعيف جدّاً؛ فسفيان بن وكيع بن الجراح الرؤاسي الكوفي، قال ابن أبي حاتم: كتب عنه أبي وأبو زرعة، وتركا الرواية عنه. وقال: سألتُ أبا زرعة عنه فقال: لا يُشتغل به. قيل له: كان يكذب؟ قال: كان أبوه رجلاً صالحاً. قيل له: كان يُتَّهم بالكذب؟ قال: نعم. وقال أبو حاتم: له ورَّاق قد أفسَدَ حديثَه. «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٣١ رقم٩٩١)، وقال ابن حجر: كان صدوقاً إلا أنه ابتُلِيَ بورَّاقه، فأدخَلَ عليه ما ليس من حديثه، فنُصِحَ فلم يقبلْ فسقَطَ حديثُه. «التقريب» (٢٤٥٦).
وفي الإسناد مبهمان أيضاً.
وقال الشيخ الألباني في «مختصر الشمائل» (ص١٨ رقم ٦) ضعيف جدّاً.

(٥) أي: بدون قوله في الحديث: **«أبلغوا حاجة من لا يستطيع إبلاغ حاجته...»** لكنَّ هذه =

وأخرجه البغويُّ[(١)]، وابنُ منده[(٢)]، وآخرون[(٣)].

ورواه الفقيه نصرٌ[(٤)] في فوائِدِه مِنْ حديثِ عليِّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه مرفوعاً: «أبلغوني»... وذكره بزيادة: (على الصراط).

وفي الباب عن عائشة، وابن عمر رضي الله عنهما؛ وهما بلفظ: **«مَنْ كان وُصلةً لأخيه المسلم إلى ذي سلطانٍ في تبليغ برٍّ أو تيسيرِ عسيرٍ: أعانه الله على إجازَةِ الصِّرَاطِ عند دَحْضِ الأقدام»**.

وهما عند الطبراني[(٥)].

= الجملة موجودة في «الشمائل» (ص٢٧٧)، وللحديث طرقٌ كثيرة، لكنها من غير محلٍّ الشاهد هنا.

(١) في «الأنوار في شمائل النبي المختار» (٢/ ٣٤٣ ـ ٣٤٨ رقم ٤٥٧) من طريق الترمذي... به.

(٢) لم أجد هذه الرواية فيما وقفتُ عليه من كتبه المطبوعة.

(٣) كأبي الشيخ في «أخلاق النبي وآدابه» (ص٢٣ ـ ٢٤) من طريق سفيان بن وكيع... به.

(٤) الفقيه أبو الفتح نصر بن إبراهيم بن نصر النابلسي، المقدسي، قال الذهبي: الإمام، العلامة، القدوة، المحدث، مفيد الشام، شيخ الإسلام، الفقيه الشافعي، صاحب التصانيف والأمالي... توفي في المحرم سنة تسعين وأربع مئة. «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ١٣٦)، ولم أقف على فوائده.

(٥) «المعجم الأوسط» (٤/ ٤٨ رقم ٣٥٧٧)، و«الصغير» (١/ ٢٧٤ رقم٤٥١)، و«مسند الشاميين» (١/ ٣٠٧ رقم٥٣٧) من طريق إبراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى الغساني قال: حدثني أبي هشام بن يحيى، عن عروة بن رويم، عن هشام بن عروة، عن أبيه عن عائشة... فذكره، وقال: لم يرو هذا الحديث عن هشام بن عروة، إلا عروة ابن رويم اللخمي ـ وكان تابعياً ثقة سمع من أنس ـ تفرَّد به يحيى الغساني، ولم يروه عنه إلا ابنه إبراهيم.

ورواه من هذا الوجه: القضاعي في «مسند الشهاب» (١/ ٣١٥ رقم ٥٣٠ ـ ٥٣٢).

وإبراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى الغساني، نهى أبو حاتم أبا زرعة أن يُحدِّث عنه، وقال: أظنه لم يطلب العلم وهو كذَّاب. قال ابن أبي حاتم: فذكرتُ بعض هذا لعلي بن الحسين بن الجنيد فقال: صدق أبو حاتم، ينبغي أن لا يحدث عنه. «الجرح والتعديل» (٢/ ١٤٣ رقم ٤٦٩).

فالإسناد ضعيف جدّاً؛ وقال ابن الجوزي: هذا حديثٌ لا يثبت... «العلل المتناهية» (٢/ ٢٩ رقم ٨٦٠). =

وصحَّحَ ثانيهما الحاكمُ[١]، وابنُ حبان[٢].

ووَهِمَ الدَّيلميُّ[٣] في عَزْوِه لفظَ الترجمةِ للطبراني عن أبي الدَّرداءِ؛ فالذي فيه عنه معنى حَدِيْثَي عائشةَ وابنِ عمرَ، ولكنْ بلفظ: «**رَفَعَه الله في الدرجاتِ العُلى مِن الجنةِ**»[٤].

= وحديث ابن عمر لم أجده عند الطبراني، وقد رواه العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٧٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ١٦٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/ ٤٢٨) كلهم من طريق عبدالوهاب بن هشام بن الغاز عن أبيه هشام عن نافع عن ابن عمر... به.
وعبدالوهاب بن هشام بن الغاز؛ قال عنه أبو حاتم: كان يكذب. «الجرح والتعديل» (٦/ ٧١ رقم ٣٦٨)، والإسناد ضعيفٌ جدّاً، وقد قال الدارقطني: يرويه هشام بن الغاز واختُلِفَ عنه: فرواه عبدالوهاب بن هشام بن الغاز، عن أبيه، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. وخالَفَه محمد بن علي بن عطاء بن مقدم؛ فرواه عن هشام بن الغاز، عن مكحول مرسلاً، عن النبي ﷺ، وهو أشبه بالصواب. «العلل» (١٢/ ٣٦٣ رقم ٢٧٨٨).

(١) لم أقف عليه في «المستدرك»، ولا «المعرفة».

(٢) روى ابن حبان في صحيحه (٢/ ٢٨٧ رقم ٥٣٠) حديث عائشة؛ من طريق إبراهيم بن هشام الغساني... به. ولم أجد في صحيحه حديثَ ابن عمر، وإنما رواه في «الثقات» (٨/ ٤١٠) مِنْ طريقِ عبدِ الوهابِ بن هشامِ بن الغازِ، عن أبيه هشامٍ، عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ... به.

(٣) لم أجد هذا العزو في مسنده، ولا في «الغرائب الملتقطة».

(٤) «المعجم الأوسط» (٣/ ٣٥١ رقم ٣٣٧٧)، و«مسند الشاميين» (١/ ٣٩ رقم ٢٨) من طريق إدريس بن يونس الحراني قال: حدثنا يحيى بن عمر بن ساج، قال: حدثنا سليمان بن وهب عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن خالد بن معدان، عن أبي الدرداء مرفوعاً بلفظ: «**رفعه الله في الدرجات العلى من الجنة**» وقال: لم يروِ هذا الحديث عن إبراهيم إلا سليمان، ولا عن سليمان إلا يحيى، تفرَّد به إدريس بن يونس. اهـ.
وإدريس بن يونس؛ هو: ابن يناق أبو حمزة الفراء الحراني، قال ابن القطان: لا تُعرف حاله. «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٣٤٠ رقم ١٠٨٥).
ويحيى بن عمر بن ساج؛ لم أقف على ترجمته، ولعله: يحيى بن عمر الليثي، قال أبو حاتم: لا أعرفه. «الجرح والتعديل» (٩/ ١٧٤ رقم ٧١٥).
وسليمان؛ هو: سليمان بن عمرو بن عبدالله بن وهب النخعي؛ قال أحمد وابن معين وأبو حاتم: كذاب. «الجرح والتعديل» (٤/ ١٣٢ رقم ٥٧٦)، وقال البخاري: معروف بالكذب. «التاريخ الكبير» (٤/ ٢٨)، فالإسناد موضوع، والله أعلم.

١٢ حديث: «ابنُ أختِ القومِ منهم».

متفقٌ عليه[١] مِنْ روايةِ شعبةَ، عن قتادةَ، عن أنسٍ ﷺ مرفوعاً به في حديثٍ.

وله طرقٌ عن أنسٍ وغيره؛

منها: لمعاويةَ بن قُرَّةَ، عن أنسٍ[٢]، والبزار[٣] عن عائشةَ، والطبرانيِّ[٤] عن جُبَيرِ بن مُطعِمٍ رفعاه مُقتَصِرَين عليه.

---

(١) «صحيح البخاري» (الفرائض، باب مولى القوم من أنفسهم رقم ٦٧٦٢) من طريق شعبة عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ قال: «**ابن أخت القوم منهم أو من أنفسهم**»، وأخرجه في الموضع نفسه (برقم ٦٧٦١) من طريق شعبة: حدثنا معاوية بن قُرَّة وقتادة، عن أنس، مرفوعاً بلفظ: «**مولى القوم من أنفسهم**» أو كما قال. وأخرجه مسلمٍ في صحيحه (الزكاة، باب إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام رقم ١٠٥٩) مطولاً.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (١٩/ ٢٢٤ رقم ١٢١٨٧)، و(٢٠/ ١٦٢ رقم ١٢٧٥٦)، و(٢١/ ٤٢ رقم ١٣٣٢١)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (الأدب ١٣/ ٤٨٠ رقم ٢٧٠١٤)، والبزار في مسنده (١٣/ ٥٠٩ رقم ٧٣٤٥)، وأبو يعلى في مسنده (٧/ ١٧٢ رقم ٤١٤٨) كلهم من طريق شعبة قال: قلتُ لمعاوية بن قرة: «أَسَمِعتَ أنساً يقول: قال النبي ﷺ: **ابنُ أختِ القومِ منهم**؟ قال: نعم». وأخرجه أحمد في مسنده (٢١/ ١٩٤ رقم ١٣٥٧٤) من طريق حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أنس به مطولاً. وأسانيدهم صحيحة.

(٣) «مسند البزار» (١٨/ ٢١٧ رقم ٢١٩) من طريق عتاب بن حرب قال: حدثنا أبو عامر الخزاز، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة مرفوعاً بلفظ الترجمة، وقال: وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن عائشة ﷺ إلا من هذا الوجه، ولا رواه عن أبي عامر إلا عتاب بن حرب.

وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٣٣١) من طريق عتاب بن حرب... به مرفوعاً، وقال: هذا يُروى بأسانيد جياد من غير هذا الوجه.

وعتاب بن حرب؛ قال عنه عمرو بن علي: ضعيف جدّاً. «التاريخ الكبير» (٧/ ٥٥ رقم ٢٥٠)، وقال ابن حبان: كان ممن ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات على قلة روايته، فليس ممن يحتج به إذا انفرد. «المجروحين» (٢/ ١٨٩)، فالإسناد ضعيفٌ جدّاً بسببه.

(٤) «المعجم الكبير» (٢/ ١٣٦ رقم ١٥٧٦) من طريق حاتم بن إسماعيل، عن الجعيد =

ومنها: عن أبي مالكٍ الأشعري[١]، وأبي موسى[٢]، وعُتْبَة بن غَزْوان[٣]،

= ابن عبدالرحمٰن، عن يزيد بن خصيفة، عن نافع بن جبير، عن أبيه.. مرفوعاً بلفظ الترجمة.
ورجال الإسناد ثقات، وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح. «المجمع» (١/ ١٩٦).

(١) أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢/ ٦٣ رقم ٢٤٩٩)، وأحمد في مسنده (٣٧/ ٥٣٢ رقم ٢٢٨٩٨) كلاهما من طريق قتادة، عن شهر بن حوشب، عن عبدالرحمٰن بن غُنْم عن أبي مالك الأشعري... به موقوفاً.
وقتادة بن دَعامةَ السَّدوسيُّ البَصريُّ؛ حافظٌ مشهور، إلا أنه مدلس؛ قال أبو داود الطيالسي عن شعبة: كان قتادة إذا جاء ما سمع قال: حدثنا، وإذا جاء ما لم يسمع قال: قال فلان. «تهذيب التهذيب» (٨/ ٣١٧)، وذكره الحافظ في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين (ص٤٣ رقم ٩٢).
وشهر بن حوشب؛ صدوق كثير الإرسال والأوهام، كما تقدم في الحديث (٨).
فالإسنادُ ضعيفٌ؛ بسببِ عنعنةِ قتادةَ، وحالِ شَهْرِ بن حَوشب.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (الأدب، باب في العصبية رقم ٥١٢٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (الأدب ١٣/ ٤٧٩ رقم ٢٧٠١٢)، وأحمد في مسنده (٣٢/ ٣١١ رقم ١٩٥٤١) من طريق أبي كنانة، عن أبي موسى مرفوعاً به بلفظ الترجمة.
وأبو كنانة؛ هو: القرشي: مجهول من الثالثة، ويقال هو معاوية بن قرة ولم يثبت. «التقريب» (٨٣٢٧) فالإسناد ضعيف بسببه. لكنَّ لفظَ الترجمةِ قد صحَّ من حديث أنس وغيره.

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١/ ٢٣٢ رقم٣٠٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/ ١١٨رقم ٢٩١)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٢٦٢) من طريق عبدالملك بن بشير السامي، حدثنا عمر أبو حفص، حدثنا عتبة بن إبراهيم بن عتبة ابن غزوان، عن أبيه، عن عتبة بن غزوان أنَّ رسول الله ﷺ قال يوماً لقريش: **«هل فيكم من ليس منكم؟** قالوا: ابن أختنا عتبة بن غزوان قال: **ابن أخت القوم منهم، وحليف القوم منهم»**.
وقال الحاكم: ذِكر عتبة بن غزوان في هذا الحديث غريب جدّاً. وقال الذهبي: إسناده مظلم.
وعبدالملك بن بشير السامي (أو الشامي) ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٤٣ رقم ١٦٢٣) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.
وعتبة بن إبراهيم بن عتبة بن غزوان السلمي؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٢٤٩). وهو مشهور بالرواية عن جده، ولم أرَ من ذكر له رواية عن أبيه، وكذا لم أرَ من ذكر رواية لأبيه إبراهيم عن أبيه عتبة بن غزوان. وأبوه لم أقف له على ترجمة. وقال الهيثمي: ولم أرَ من ذكر عتبة ولا إبراهيم. «المجمع» (١/ ٤٦٢).

وعلي بن رُكانة(١)، وحديثه عند الديلمي في مسنده بلفظ: «**يا معشر قريش: إنَّ ابنَ أختِ القومِ منهم، أو مِنْ أنفسهم**»(٢).

ويُنظر في قول القائل:

وإنَّ ابنَ أختِ القومِ مُصْغًى إناؤُهُ　　إذا لم يُزاحِم خالَه بأبٍ جلْدِ(٣)

١٣ حديث: «ابنُ الذَّبيحَين».

الحاكمُ في المناقبِ مِنْ «مستدركه»(٤) ....

---

(١) علي بن ركانة؛ قال البخاري: علي بن يزيد بن ركانة القرشي عن أبيه، لم يصح حديثه. «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٠١)، وقال الحافظ ابن حجر: قال ابن منده: لا يصح له صحبة، وأخرج من طريق محمد بن عبدالله بن نوفل عن محمد بن علي بن ركانة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ يوم الفتح: «**يا معشر قريش ابن أخت القوم منهم**»، قلت ـ أي ابن حجر ـ: يحتمل أن يكون علي بن يزيد بن ركانة فيكون الحديث مرسلاً. «الإصابة» (٧/ ٢٧٤).

(٢) لم أقف عليه في مسنده ولا «الغرائب الملتقطة»، وأخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٤/ ١٩٧٥ رقم ٤٩٦١) من طريق عبيدالله بن سعيد بن كثير، حدثنا عبدالعزيز بن عمران، عن محمد بن عبدالله بن نوفل، عن محمد بن علي بن ركانة، عن أبيه علي بن ركانة به مرفوعاً.

وعبيدالله بن سعيد بن كثير بن عفير أبو القاسم المصري؛ قال ابن حبان: يروي عن أبيه عن الثقات الأشياء المقلوبات لا يشبه حديثه حديث الثقات... لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد. «المجروحين» (٢/ ٦٧)، وضعفه ابن عدي في ترجمة أبيه من «الكامل» (٣/ ٤١١).

وعبدالعزيز بن عمران أبو ثابت؛ قال البخاري: لا يكتب حديثه، منكر الحديث. «التاريخ الكبير» (٦/ ٢٩ رقم ١٥٨٥)، وقال أبو حاتم: متروك الحديث، ضعيف الحديث، منكر الحديث جدّاً. «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٩١ رقم ١٨١٧) فالإسناد ضعيفٌ جدّاً بسببهما.

(٣) أنشده أبو تمام في «ديوان الحماسة» (ص١٤٣) لغسان بن وعلة.
وأنشده ابن المُبَرِّد في «الكامل» (٢/ ٧١٢) للنَّمر بن تَولَب.

(٤) «المستدرك» (تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين ـ ذكر إسماعيل بن إبراهيم ٢/ ٥٥٤) من طريق عمر بن عبدالرحمٰن الخطابي، حدثنا عبيدالله بن محمد العتبي، حدثنا عبدالله بن سعيد الصنابحي قال:.. فذكره. وسكَتَ عنه، وقال الذهبي: قلت: إسناده واهٍ. =

مِنْ حديثِ عُبَيدِالله[1] بن محمدٍ العُتْبي، حدثنا عبدُالله بن سعيدٍ[2]، عن الصُّنَابحي قال: حَضَرنا مجلِسَ معاويةَ بن أبي سفيان رضي الله عنهما، فتَذَاكَرَ القومُ إسماعيلَ وإسحاقَ، أبناءَ إبراهيمَ عليهم السلام، فقال بعضهم: الذَّبيحُ إسماعيلُ، وقال بعضهم: بل إسحاق. فقال معاويةُ رضي الله عنه: سَقَطْتُم على الخَبيرِ، كنا عند رسول الله ﷺ فأتاه أعرابيٌّ فقال: يا رسولَ الله، خلَّفْتُ البلادَ يابسةً، والماءَ يابساً، هلكَ المالُ، وضاعَ العيالُ، فعُدْ عليَّ مما أفاءَ الله [ق ٦/ب] عليك يا ابنَ الذَّبيحين. قال: فتَبَسَّمَ رسول الله ﷺ ولم يُنكِر عليه.

فقلنا: يا أميرَ المؤمنين، وما الذبيحان؟ قال: إنَّ عبدَ المطلب لمَّا أُمِرَ بحَفْرِ زَمزم، نذَرَ لله إنْ سَهُلَ له أمرُها أنْ يَنحَرَ بعضَ وَلَدِه، فأخرجهم فأسْهَمَ بينهم فخَرَجَ السَّهمُ لعبدِالله، فأرادَ ذَبْحَه فمَنَعَه أخوالُه مِنْ بني مَخْزوم، وقالوا: أرْضِ ربَّك، وافْدِ ابنَك. قال: فَفَدَاه بمائةِ ناقةٍ، فهو الذَّبيح، وإسماعيلُ: الثاني.

= ورواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٦/ ٢٠٠) بالإسناد نفسه.
ووقع في «المستدرك»: عبدالرحيم الخطابي، وهو تصحيف والتصويب من مصادر الحديث، ومن «إتحاف المهرة» (١٣/ ٣٦٤)، وعمر بن عبدالرحمٰن بن زيد ابن الخطاب الخطابي؛ ترجم له ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٥/ ١١٩) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

(١) كذا في سائر النسخ المعتمدة و«تاريخ دمشق»، ووقع في «المستدرك»: عبدالله، والصواب ما أثبته.

(٢) في «ز»: (من حديث عبيدالله بن سعيد عن الصنابحي)، وفي «م»: (عبدالله بن شعبة)، ووقع في «المستدرك»: عبدالله بن سعيد الصنابحي، وكلها تصحيف، والصواب ما أثبته.
وعبدالله بن سعيد؛ والصواب: عبدالله بن سعد؛ هو: ابن فروة البجلي الدمشقي الكاتب، يروي عن الصنابحي، وقال عنه أبو حاتم: هو مجهول. «الجرح والتعديل» (٥/ ٦٤ رقم ٢٩٨).
فالإسناد ضعيفٌ فيه مجاهيل، وقال الزيلعي: غريب. «تخريج أحاديث الكشاف» (٣/ ١٧٧ رقم ١٠٨٩). وكلمة (غريب) عند الزيلعي بمعنى: لا أصلَ له. كما بيَّن الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٢/ ٤٤)، وقال ابن كثير: وهذا حديثٌ غريب جداً. «تفسير القرآن العظيم» (١٢/ ٥١).
وأورده القاوقجي في «اللؤلؤ المرصوع» (ص٤٩ رقم٨١) وقال: لم يرد بهذا اللفظ.

وهكذا رواه ابنُ مَردُويه، والثَّعلبيُّ في تفسيريهما[١].

ورواه الخِلَعي في فوائدِهِ[٢] بزيادة والد العُتبي، بينه وبين الصُّنَابحي.

وعند الزَّمخشري في «الكشاف»[٣]: «أنا ابنُ الذَّبيحَين».

١٤ حديث: «أبَى اللهُ أنْ يَرزُقَ عبدَه المؤمن إلا منْ حيثُ لا يَعْلَم».

الدَّيلميُّ[٤] مِنْ حديثِ عُمرَ بن راشدٍ[٥]، عن عبدِالرحمٰن بن حَرْمَلَةَ[٦]، عن سعيدِ بن المسيِّبِ عن أبي هريرة مَرفوعاً بهذا.

وابنُ راشدٍ ضعيفٌ جدّاً، لا سيما وقد رواه القضاعيُّ في مسنده[٧] مِنْ

---

(١) «تفسير الثعلبي» (٨/ ١٥٢) قال: فروى عمر بن عبدالرحمٰن، عن عبيدالله بن محمد العتبي ـ من ولد عتبة بن أبي سفيان ـ عن أبيه قال: حدثني عبدالله بن سعيد. . . به فذكره.

ورواه ابن جرير في تفسيره (١٩/ ٥٩٧ ـ ٥٩٨) من طريق عمر بن عبدالرحيم الخطابيّ. . . به.

(٢) «الخِلعيات» (النسخة الأزهرية ـ رقم الفيلم ٢٢٨) (الجزء ١٤ الحديث رقم ١٣) من طريق عمر ابن عبدالرحمٰن الخطابي، حدثنا عبيدالله بن محمد العُتبي، عن أبيه. . . به.

(٣) «الكشاف» (٥/ ٢٢٤) ذكره معلقاً.

(٤) «الغرائب الملتقطة» [رسالة العربي] (ص٢٦٥ ـ ٢٦٦ رقم ١٨٥) من طريق عمر بن راشد به.

(٥) عمر بن راشد أبو حفص المديني مولى عبدالرحمٰن بن أبان بن عثمان؛ كذبه أبو حاتم. «الجرح والتعديل» (٦/ ١٠٨ رقم ٥٦٩)، وقال الدارقطني: متروك. «سؤالات البرقاني» (ص٥٠ رقم ٣٤٥).

(٦) عبدالرحمٰن بن حرملة الأسلمي؛ ضعفه يحيى بن سعيد القطان. وقال يحيى بن معين: صالح. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٢٣ رقم ١٠٥٢).

وقال النسائي: ليس به بأس. «الميزان» (٢/ ٥٥٦).

والإسناد ساقط بسبب عمر بن راشد.

(٧) «مسند الشهاب» (١/ ٣٤١ رقم ٥٨٥) من طريق أحمد بن طاهر بن حرملة بن يحيى التجيبي، حدثنا جدي حرملة بن يحيى قال: حدثني عمر بن راشد المدني. . به فذكره.

وأحمد بن طاهر بن حرملة؛ قال الدارقطنيُّ: يكذب. «الضعفاء والمتروكين» (رقم٥٤). =

جهتِهِ فقال: حدثنا مالكُ بن أنسٍ، عن جعفرِ بن محمدٍ، عن أبيه، عن جدِّه، قال: اجتَمَعَ أبو بكرٍ وعمر وأبو عُبَيدةَ بن الجرَّاحِ ﷺ، فتماروا في شيءٍ، فقال لهم عليٌّ: انطلقوا بنا إلى رسولِ الله ﷺ، فلما وقفوا عليه قالوا: يا رسول الله، جِئْنا نسألُكَ عن شيءٍ، فقال: «**إنْ شِئْتُم فاسْألُوا، وإنْ شِئْتُم خَبَّرتُكُم بما جِئْتُم له**»، فقال لهم: «**جِئْتُم تَسْألوني عن الرِّزقِ، ومِنْ أينَ يأتي، وكيف يأتي، أبَى الله**». وذكره.

ولكنَّ معناه صحيحٌ؛ ففي التنزيل: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢ - ٣].

وللعسكريِّ مِنْ حديثِ عليِّ بن الحسين، عن أبيه، عن عليٍّ مرفوعاً: «**إنما تكونُ الصَنيعةُ إلى ذِي دِينٍ أو حَسَبٍ، وجهادُ الضُّعفاءِ: الحجُّ، وجهادُ المرأة: حُسنُ التبَعُّل لزوجها. والتَّوَدُّدُ نصفُ الإيمان، وما عالَ امرؤٌ على اقتصادٍ، واسْتَنْزِلُوا الرِّزْقَ بالصَّدَقةِ، وأبَى اللهُ إلا أنْ يجعلَ أرزاقَ عبادِهِ المؤمنين مِنْ حيثُ لا يَحتَسِبُون**».

وسَنَدُهُ ضعيفٌ، وقد أخرجه ابنُ حبان في «الضعفاء»[(١)].

بل أورده ابنُ الجوزيِّ في «الموضوعات»[(٢)].

= وقال ابن عدي: ضعيف جداً يكذب في حديث رسول الله ﷺ إذا روى، ويكذب في حديث الناس إذا حدَّث عنهم.. وهو كذوب. «الكامل» (١/١٩٦).
فالحديث موضوع، كما سيأتي في كلام ابن حبان وابن الجوزي.

(١) «المجروحين» (١/١٤٧) من طريق أحمد بن داود بن عبدالغفار، عن مصعب قال: حدثني مالك عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده به فذكره، وقال: موضوع.
وقال عن أحمد بن داود: شيخٌ كان بالفسطاط يضع الحديث، لا يحلُّ ذكرُه في الكتب إلا على سبيل الإبانة عن أمره لِيُتَنَكَّبَ حديثه.
وقال الدارقطني في أحمد هذا: متروكٌ كذاب. «الضعفاء والمتروكون» (رقم ٥١).
فالإسناد موضوعٌ كما قال ابن حبان، والله أعلم.

(٢) «الموضوعات» (٢/٤٨١ رقم ١٠٣٩) مِنْ طريقِ ابنِ حبانَ به.

ولمَّا أوْرَدَه البيهقيُّ في «الشعب» قال: «وهذا حديثٌ لا أحفَظُهُ على هذا الوجه، إلا بهذا الإسناد، وهو ضعيفٌ بمرَّة، وإنْ صحَّ فمعناه: أبى الله أنْ يجعلَ جميعَ أرزاقِهم مِنْ حيثُ يحتَسِبُون. (وهو كذلك فإنَّ الله تعالى رزَقَ عبادَه مِنْ حيثُ يحتَسِبُون)[١]؛ كالتَّاجرِ يَرْزُقُه مِنْ تجارتِهِ، والحارثِ مِنْ حِراثتِه، وغير ذلك، وقد يَرزقهم مِنْ حيث لا يحتَسِبون؛ كالرجلِ يُصيبُ مَعدِناً [ق ٧/أ] أو رِكازاً، أو يموتُ له قريبٌ فَيَرِثُهُ، أو يُعطَى مِنْ غيرِ إشرافِ نفسٍ ولا سؤالٍ.

ونحن لم نقُلْ: إنَّ الله تعالى لا يرزقُ أحداً إلا بجهدٍ وسعيٍ، وإنما قلنا: إنه قد بيَّن لخلقِهِ وعبادِه طُرُقاً جَعَلَهَا أسباباً لهم إلى ما يُريدُون، فالأَولى بهم أنْ يَسْلُكوها مُتوكِّلين على الله في بلوغ ما يُؤمِّلونَه، دونَ أنْ يُعرِضُوا عنها ويُجرِّدوا التوكلَ عنها، وليس في شيءٍ مِنْ هذهِ الأحاديثِ ما يُفسِدُ قولَنَا».

١٥ حديث: «أبى الله أنْ يَصِحَّ إلا كِتابُه».

لا أعرفه[٢]، ولكنْ قد قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] ولذا قال إمامُنا الشافعيُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ فيما رُوِّيناه في «مناقبه» لأبي عبدِالله بن شاكرٍ[٣] مِنْ طريقِ محمدِ بن عامرٍ[٤]، عن البُوَيْطِي قال: سَمِعتُ الشافعيَّ يقول: لقد ألَّفتُ هذه الكتبَ ولم آلُ فيها، ولا بُدَّ أنْ

---

(١) ما بين قوسين ساقط من «م»، وهو موجود في بقية النسخ، وفي «الشعب».

(٢) أورده القاري في «المصنوع» (ص٥٠ رقم١١)، والنجم الغزي في «إتقان ما يحسن» (١/٢٨ رقم ١٠)، والشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص٣٠٩ رقم ٢٧)، ونقلوا عبارة السخاوي.

(٣) محمد بن أحمد بن شاكر القطان، أبو عبدالله المصري، الذي جمع ما انتهى إليه من فضائل الشافعي رضي الله عنه، توفي سنة (٤٠٧هـ). «طبقات الشافعية الكبرى» (٤/٩٥ رقم ٢٩٠).
وكتابه «فضائل الشافعي» ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/١٢٧٥)، والكتاني في «الرسالة المستطرفة» (٣/٥٠)، ولم أقف عليه.

(٤) محمد بن عامر أبو عمر الدمشقي؛ ترجم له ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٣/٢٨٨) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

يوجدَ فيها الخطأ؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ...﴾ [النساء: ٨٢] الآية. فما وَجَدْتُم في كُتُبي هذه مما يُخالِفُ الكتابَ والسُّنَّةَ فقد رَجَعْتُ عنه[١].

ولبعضهم:

كَمْ مِنْ كتابٍ قد تَصَفَّحْتُه   وقلتُ في نفسي أصْلَحْتُه
حتى إذا طالَعْتُه ثانياً   وجدتُ تصحيفاً فصحَّحتُه

١٦ حديث: «اتَّبِعُوا ولا تَبْتَدِعُوا فقد كُفِيْتُم».

الدَّارميُّ في العِلم مِنْ مسنَدِهِ[٢] مِنْ حديثِ حبيبِ بن أبي ثابتٍ، عن أبي عبدِ الرحمٰن السُّلَميِّ[٣]، عن ابنِ مسعودٍ به مِنْ قولِهِ.

---

(١) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥١/ ٣٦٥) من طريق محمد بن أحمد ابن محمد بن عمرو بن شاكر ـ صاحب كتاب «مناقب الشافعي» ـ به.

(٢) «سنن الدارمي» (العلم، باب في كراهية أخذ الرأي ١/ ٢٨٨ رقم ٢١١) من طريق الأعمش، عن حبيب، عن أبي عبدالرحمٰن قال: قال عبدالله.. فذكره.
وأخرجه وكيع في «الزهد» (٢/ ٥٩٠ رقم ٣١٥)، والطبراني في «الكبير» (٩/ ١٦٨ رقم ٨٧٧٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣/ ٥٠٦ رقم ٢٠٢٤)، واللالكائي في «أصول اعتقاد أهل السُّنَّة» (١/ ٩٦ رقم ١٠٤) كلهم من طريق الأعمش به. وعند وكيع والطبراني زيادة: «وكل بدعة ضلالة».

(٣) أبو عبدالرحمٰن السلمي؛ هو: عبدالله بن حبيب الكوفي المقرئ، مشهور بكنيته: ثقة ثبت من الثانية مات بعد السبعين. «التقريب» (٣٢٧١)، قال شعبة: لم يسمع من... ولا من عبدالله بن مسعود. وقال أحمد بن حنبل ـ في قول شعبة هذا ـ: أراه وهماً. «المراسيل لابن أبي حاتم» (١/ ١٠٨).
وقد جاء تصريحُه بالسَّماعِ مِن ابنِ مسعودٍ ﷺ: فيما رواه أحمد في مسنده (٦/ ٥٠ رقم ٣٥٧٨) بإسنادِهِ إلى أبي عبدِالرحمٰن السُّلَميِّ قال: سَمِعْتُ عبدَالله بن مسعودٍ يبلُغُ به النبي ﷺ: «**ما أنزلَ الله داءً إلا قد أنزلَ له شفاء..**» الحديث. وإسناده صحيح.
وقد أثبَتَ سماعَه مِن ابنِ مسعودٍ: البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (٥/ ٧٢ رقم ١٨٨)، والذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٤٧ رقم٤٣)، والعلائي في «جامع التحصيل» (ص٢٠٨ رقم ٣٤٧).
وقال الهيثمي ـ عن الأثر ـ: رجاله رجال الصحيح. «المجمع» (١/ ٤٣٤ رقم ٨٥٣). =

وكذا أخرجه الدَّيلميُّ في مسندِهِ.

وأدِلَّتُهُ كثيرةٌ[١].

١٧ حديث: «اتَّخِذوا عندَ الفقراءِ أيَادي فإنَّ لهم دولةً يومَ القيامةِ، فإذا كانَ يومُ القيامةِ نادى مُنادٍ: سِيرُوا إلى الفقراء، فيُعْتَذَرُ إليهم كما يَعْتَذِرُ أحدُكُم إلى أخيه في الدنيا».

أبو نعيم في ترجمةِ وَهْبِ بن مُنَبِّه مِن «الحلية»، كما عزاه الدَّيلميُّ[٢]، ثم العراقيُّ في «تخريج الإحياء»[٣]، وقال: بسندٍ ضعيفٍ[٤]، عن الحسين بن علي.

ولم أرَهُ في النسخةِ التي عندي[٥]، وقال شيخُنا: إنه لا أصلَ له.

= ورجال إسناده ثقات، إلا أنَّ الأعمش وحبيب بن أبي ثابت مدلسان وقد عَنعَنا. ولكن قد توبعا؛ فقد أخرجه أبو خيثمة في «العلم» (ص١٦ رقم ٥٤) من طريق العلاء، وابن أبي زمنين في «أصول السُّنَّة» (ص٥٦ رقم ١١) من طريق سفيان الثوري؛ كلاهما عن حماد بن زيد عن إبراهيم قال: قال عبدالله... به.

وإبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي؛ لم يسمع من عبدالله بن مسعود، لكنه إذا قال: قال عبدالله، فهو إسناد صحيح، فقد قال الأعمش: قلتُ لإبراهيم النخعي: أسنِد لي عن عبدالله بن مسعود، فقال إبراهيم: إذا حدثتكم عن رجلٍ عن عبدالله، فهو الذي سمعتَ، وإذا قلتُ: قال عبدالله فهو عن غير واحدٍ عن عبدالله. «الطبقات الكبرى لابن سعد» (٦/ ٢٧٢)، و«شرح علل الترمذي» (١/ ٢٧٧)، وقد قوّى جمعٌ من الأئمة مراسيل إبراهيم النخعي عن ابن مسعود، كما في «شرح علل الترمذي» (١/ ٢٩٤). فإسناد هذا الأثر حسنٌ لغيره، والله أعلم.

(١) من الأدلة: ما جاء في «صحيح مسلم» (الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة رقم ٨٦٧) من حديث جابر رضي الله عنه قال: «كان رسول الله ﷺ إذا خطب.. ويقول: **أما بعد فإنَّ خير الحديثِ كتاب الله، وخيرَ الهَدي هديُ محمدٍ، وشرَ الأمورِ مُحدَثَاتُها، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ..**» الحديث. ولمزيد من الأدلة ينظر: «الشريعة للآجري» (١/ ٢٧٥ ـ ٣٠١)، و«شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة» للالكائي (١/ ٩٠ ـ ٩٦)، و«ذم الكلام» للهروي (١/ ٣١٦ ـ ٣٥٦).

(٢) «الفردوس بمأثور الخطاب» (١/ ٨٣ رقم٢٦١) ولم أجده في «الغرائب الملتقطة».

(٣) «المغني عن حمل الأسفار» (٢/ ١٠٨٧ رقم ٣٩٣٦).

(٤) في «م»: وقال فيه: ضعيف.

(٥) أي: نسخته من «الحلية». ولم أجده في المطبوع من «الحلية».

نعم في «الحلية»[(١)] مِنْ حديثِ إبراهيمَ بن فارسٍ[(٢)]، عن وَهْبٍ مِنْ قولِهِ: «اتَّخِذُوا اليدَ[(٣)] عند المساكين، فإنَّ لهم يومَ القيامةِ دولةً».

وفي «قضاء الحوائج»[(٤)] للنَّرْسيِّ[(٥)] بسندٍ فيه غيرُ واحدٍ مِن المجهولين، عن أبي عبدالرحمٰن السُّلَمِيِّ التابعيِّ رَفَعَه مرسلاً: «**اتَّخِذُوا عند الفقراءِ أيادي، فإنَّ لهم دولة**». قيلَ: يا رسولَ الله وما دولَتُهُم؟ قال: «**يُنادي مُنادٍ يومَ القيامة: يا معشر الفقراءِ قوموا، فلا يبقى فقيرٌ إلا قام، حتى إذا اجتمعوا قيل: ادخلوا**

---

(١) «حلية الأولياء» (٤/ ٧١) وفي إسناده أصرم بن حوشب بن هشام الهمذاني ـ قاضيها ـ؛ كذبه ابن معين، وتركه ابن المديني، وقال: روى عجائب، ونسبه ابن حبان إلى الوضع على الثقات، وذكر الحاكم والخليلي وغيرهما أنه روى موضوعات، وعده ابن عدي ممن يسرق الحديث، وقال الفلاس والبخاري ومسلم وأبو حاتم: متروك الحديث. ولخصها الذهبي بقوله: هالك.
انظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٢/ ٥٦ رقم ١٦٧١)، و«الضعفاء» له (٣٥)، والعقيلي (١/ ١١٨ ـ ١١٩ رقم ١٤٢)، و«الجرح والتعديل» (٢/ ٣٣٦ ـ ٣٣٧ رقم ١٢٧٣)، «المجروحين» (١/ ١٨١ ـ ١٨٣)، «الكامل» (١/ ٤٠٣ ـ ٤٠٦)، «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٤ ـ ٣٥ رقم ٣٤٩٥)، «الميزان» (١/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣ رقم ١٠١٧).
فالإسناد ضعيف جدّاً.

(٢) كذا في جميع النسخ المعتمدة و«الحلية»، والذي يظهر أنه تصحيف، والصواب: إبراهيم بن فراس، فهو الذي يروي عن ابن وهب كما في مصادر ترجمته، وهو الأفطس نفسه؛ كما في: «التاريخ الكبير» (١/ ٣١١ رقم ٩٩٠)، و«الجرح والتعديل» (٢/ ١٢٣ رقم ٣٧٨)، و«الثقات» (٦/ ٢١).

(٣) في الأصل و«م»: آليَّةً، والتصويب من «ز» و«د».

(٤) «ثواب قضاء حوائج الإخوان» (ص٧٧ رقم ٣٩) أخبرنا زيد بن جعفر بن حاجب إجازةً، حدثنا محمد بن طاهر الجعفري، حدثنا محمد بن الحسين بن حفص، حدثنا الحسين بن الحكم الحِبَري، حدثنا أبو حفص حدثنا عبيدالله الحارثي عن أبيه عن أبي عبدالرحمٰن السلمي به مرسلاً.
زيد بن جعفر بن حاجب، ومحمد بن طاهر الجعفري، وأبو حفص: لم أقف لهم على تراجم، وباقي رجال الإسناد ثقات. فالإسناد ضعيفٌ بسبب الإرسال وجهالة بعض رواته.

(٥) محمد بن علي بن ميمون بن محمد العرني أبو الغنائم النرسي الحافظ، المتوفى سنة (٥١٠ هـ). «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٢٧٤).

إلى صفوفِ أهل القيامةِ، فمَنْ صَنَعَ إليكم مَعْروفاً فأوْرَدُوه [ق ٧/ب] **الجنة. قال: فجَعَلَ يجتمع على الرجل كذا وكذا من الناس، فيقول له الرجل منهم: ألم أكسُكَ؟! فيُصَدِّقُه، فيقول له الآخر: ألم أكلِّم لك؟! قال: ولا يزالون يخبرونه بما صنعوا إليه وهو يُصَدِّقُهم بما صَنَعُوا إليه، حتى يَذهَبَ بهم جميعاً فيُدْخِلُهم الجنةَ، فيقول قومٌ ـ لم يكونوا يصنعون المعروفَ ـ: يا ليتنا كنا نَصْنَعُ المعروفَ حتى ندخلَ الجنةَ**».

وبسندٍ واهٍ عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس رفعه: «إنَّ للمساكين دولةً» قيل: يا رسولَ الله وما دولَتُهُم؟ قال: «**إذا كان يوم القيامة قيل لهم: انظروا مَنْ أطْعَمَكُم في الله تعالى لُقمَةً أو كَسَاكُم ثوباً، أو سَقَاكُم شَرْبَةً، فأدخِلُوه الجنةَ**»[١].

وكلُّ هذا باطلٌ، كما بيَّنْتُه في بعضِ الأجوبةِ[٢].

وسبَقَ الذَّهبيُّ[٣]، وابنُ تيميةَ[٤]، وغيرُهما[٥] للحكمِ بذلك.

---

(١) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٣٤٧) حدثنا الحسين بن عبدالغفار الأزدي بمصر، حدثنا موسى بن محمد الرملي، حدثنا أبو المليح الرقي، عن ميمون بن مهران... به فذكره. وقال: وهذا حديثٌ منكرٌ بهذا الإسناد؛ يرويه عن أبي المليح موسى بن محمد، وأبو المليح لا بأس به.
وأخرجه من طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤/ ٩٩).
والحسين بن عبدالغفار الأزدي؛ قال الدارقطني: هذا آية، متروك، كان بلية. «سؤالات السهمي» (ص١٥٧ رقم ٣٠٤)، وقال ابن عدي: وقد حدث بأحاديث مناكير. «الكامل» (٢/ ٣٦٧) وموسى بن محمد بن عطاء أبو الطاهر المقدسي الرملي؛ قال موسى بن سهل الرملي وأبو حاتم وأبو زرعة: كان يكذب. «الجرح والتعديل» (٨/ ١٦١ رقم ٧١٥).
فالإسناد ساقطٌ، والحديثُ موضوعٌ.

(٢) «الأجوبة المرضية» (٢/ ٧٤٨ رقم ١٩٣).

(٣) حيث ساق الحديث في ترجمة موسى بن محمد بن عطاء الدمياطي في «الميزان» (٤/ ٢١٩ رقم ٨٩١٥) ثم قال: هذا موضوع.

(٤) أورده شيخ الإسلام ابن تيمية في «أحاديث القصاص» (رقم١١)، وقال في «مجموع الفتاوى» (١٨/ ١٢٣): كذبٌ لا يُعرف في شيءٍ من كتب المسلمين المعروفة.

(٥) كابن القيم في «المنار المنيف» (ص١٤٠ رقم ٣٢٠).

١٨ حديث: «أُتْرُكُوا التُّركَ ما تَرَكُوكُم».

أبو داود في الملاحم مِنْ سننِهِ[١] مِنْ حديثِ أبي سُكينةَ - رجلٍ مِن المُحَرَّرين[٢] - عن رجلٍ مِنَ الصحابةِ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: **«دَعُوا الحبَشَةَ ما وَدَعُوكم، واتْرُكُوا التُّركَ ما تَرَكوكم».**

ورواه النسائي في الجهادِ مِنْ سنَنِهِ[٣] مُطوَّلاً، وأوَّله: «لمَّا أمَرَ النبي ﷺ بحَفْرِ الخَنْدقِ عَرَضَتْ له صَخرةٌ..» وذكره.

وهو عند الطبرانيِّ في «الكبير» و«الأوسط»[٤] مِنْ حديثِ الأعمش، عن زيد بن وَهْبٍ، وشقيقِ بن سَلَمَةَ؛ كلاهما عن ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه رفعه: «أُتْرُكُوا التُّركَ ما تَركُوكم؛ فإنَّ أولَ منْ يَسْلِبُ أمتي ما خَوَّلهم الله بنو قَنْطُوراء»[٥].

---

(١) «سنن أبي داود» (الملاحم، باب في النهي عن تهييج الترك والحبشة رقم ٤٣٠٢) من طريق السَّيْبَاني، عن أبي سكينة... به. ورواه من طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ١٧٦).

(٢) أبو سُكينة الحمصي؛ قال ابن أبي حاتم: لا صحبة له ولا يُسمى، وسُئِلَ أبو زرعة عن اسمه فقال: لا أعرف اسمه. «الجرح والتعديل» (٩/ ٣٨٧ رقم ١٨١٦)، وقال ابن حجر: وكان من المُحَرَّرين... قال علي بن المديني: أبو سكينة لا يُعلم له صحبة... «تهذيب التهذيب» (١٢/ ١٠٢ رقم ٨٤٧٢).
المُحرَّرين: يعني المُعْتَقِين، أو الموالي، كما في «النهاية» لابن الأثير (١/ ٣٦٢ حرر).
والإسناد ضعيف بسبب جهالة أبي سكينة. قال ابن القطان: وينبغي أنْ لا يصح، فإنَّ أبا سُكَيْنَة مجهول. «بيان الوهم والإيهام» (٢/ ٥٩٨).

(٣) «سنن النسائي» (الجهاد - غزوة الترك والحبشة رقم ٣١٧٦)، و«الكبرى» (الجهاد - غزوة الترك والحبشة رقم ٤٣٧٠) من طريق السَّيباني... به مطولاً.

(٤) «المعجم الكبير» (١٠/ ٢٢٣ رقم ١٠٣٨٩)، و«المعجم الأوسط» (٦/ ٧ رقم ٥٦٣٤) من طريق مروان بن سالم عن الأعمش... به.
ومروان بن سالم: هو الغفاري أبو عبدالله الجزري؛ قال عنه البخاري: منكر الحديث. «التاريخ الكبير» (٧/ ٣٧٣ رقم ١٦٠٢)، وقال ابن حجر: متروك، ورماه الساجي وغيره بالوضع. «التقريب» (٦٥٧٠)، فالإسناد ضعيف جدّاً من أجله.

(٥) بنو قَنطوراء: هم الترك. «غريب الحديث» لأبي عبيد (٤/ ٢٨٥).

وكذا رواه غسانُ بن غَيلان(١)، عن الأعمش(٢).

وله شاهدٌ عند الطبرانيِّ(٣) مِنْ طريقِ ابنِ لهيعةَ، عن كعبِ بن علقمةَ(٤)،

---

(١) غسان بن غيلان أبو بشر الكاهلي؛ ترجم له أبو أحمد الحاكم في «الأسامي والكنى» (٢/ ٢٩٠ رقم ٨١٢) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم أجد له ترجمة عند غيره.

(٢) رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٦٣٠ رقم ١٢٠٥) من طريق أحمد ابن محمد بن الأزهر، حدثنا يحيى بن المعلى بن منصور، حدثنا سلمة بن حفص السعدي، حدثنا غسان بن غيلان.. به، فذكره وقال: هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ.

وأحمد بن محمد بن الأزهر؛ هو: أبو العباس السجزي، قال ابن حبان: كان ممن يتعاطى حفظ الحديث ويجري مع أهل الصناعة فيه، ولا يكاد يُذكر له باب إلا وأغرب فيه عن الثقات ويأتي فيه عن الأثبات بما لا يُتابع عليه.. فكأنه كان يعملها في صباه. «المجروحين» (١/ ١٦٣ ـ ١٦٤)، وقال الدارقطني: منكر الحديث، إلا أنه بلغني أنَّ محمدَ بن إسحاق بن خزيمة حسَّن الرأيَ فيه وكفى بهذا فخراً. «سؤالات السلمي» (رقم ٦٢)، وقال ابن عدي: حدَّث بمناكير. «الكامل» (١/ ٢٠٢).

وقد تعقَّب السيوطيُّ ابنَ الجوزي: بأنَّ ابنَ الأزهر تابعه إسحاق بن أيوب الواسطي، أخرجه أبو الشيخ في الفتن، فزالت التهمة. «اللآلئ المصنوعة» (١/ ٤٤٥).

ولكنْ بَقِيَت التُّهمة في سلمة بن حفص السعدي؛ قال عنه ابن حبان: شيخٌ كان يضع الحديث لا يحلُّ الاحتجاج به، ولا الرواية عنه إلا عند الاعتبار. «المجروحين» (١/ ٣٣٩).

(٣) «المعجم الكبير» (١٩/ ٣٧٥ رقم ٨٨٢) من طريق أبي صالح الحراني، حدثنا ابن لهيعة، عن كعب بن علقمة التنوخي، حدثني حسان بن كريب قال: سمعتُ ابنَ ذي الكلاع. . . به.

وأبو صالح الحراني عبدالغفار بن داود بن مهران؛ ثقة، توفي سنة (٢٢٤هـ). «الكاشف» (١/ ٦٦٠)، وقال ابن عدي: كان كاتب ابن لهيعة. «تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٢٦).

لكنه ليس مِنْ قدماءِ مَنْ رَوَى عن ابنِ لهيعةَ، كعبدِالله بن المبارك وغيرِه، فروايتُه عنه ضعيفةٌ.

(٤) كعب بن علقمة التنوخي؛ هو: أبو عبدالحميد المصري؛ صدوق. «التقريب» (٥٦٤٤).

عن حسانَ بن كُرَيبٍ[(١)]، عن ابنِ ذِي الكَلَاعِ[(٢)]، عن معاويةَ بن أبي سفيان ﵄ مرفوعاً به.

وبعضها يَشْهَدُ لبعض، ولا يَسُوغُ معها الحكمُ عليه بالوضع[(٣)].

وقد جمعَ الحافظُ ضياءُ الدِّين المقدسيُّ جزءاً في خروجِ الترك[(٤)]، سمعناه.

وسيأتي في: «إنَّ نوحاً»[(٥)] أنهم إخوةُ يأجوجَ ومأجوج.

ولابنِ أبي حاتمٍ[(٦)]، وغيرِه مِنْ طريقِ سعيدِ بن بشيرٍ[(٧)]، عن قتادةَ قال:

---

(١) حسان بن كريب؛ هو: الرعيني أبو كريب المصري: مقبول، وله إدراك، قال ابن يونس: هاجر في خلافة عمر. «التقريب» (١٢٠٥).

(٢) ابن ذي الكلاع؛ كذا في سائر النسخ المعتمدة ومصادر التخريج، وقال ابن حجر: ذو الكَلاع الحِمْيَري؛ روى ابن أبي عاصم وأبو نعيم من طريق حسان بن كريب، عن ذي الكلاع: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**اتركوا التُّركَ ما تركوكم**» تفرَّد به ابن لهيعة؛ فإن كان حفظه فهو غير ذي الكلاع الآتي ذكره في القسم الثالث. «الإصابة» (٣/ ٤٣٠ رقم ٢٤٧٥)، وقال أيضاً: ذو الكلاع اسمه أَسْمَيْفَعُ ـ بفتح أوله وسكون المهملة وفتح ثالثه وسكون التحتانية وفتح الفاء بعدها مهملة ـ ويقال: سَمَيْفَع ـ بفتحتين ـ الحميري... قال أبو عمر: لا أعلم له صحبة... وشهد صفين مع معاوية. «الإصابة» (٣/ ٤٤٦ رقم ٢٥١٦).

والإسناد ضعيفٌ؛ لحال حسان بن كريب وابن لهيعة.

(٣) سبق أنَّ ابنَ الجوزي قد حكم عليه بالوضع، لكن ـ كما قال السخاوي ـ تعدُّدُ طرقِ هذا الحديث تدلُّ على أنَّ له أصلاً، فلا يحسُنُ الحكمُ عليه بالوضع، والله أعلم.

(٤) ذكره الحافظ ابن حجر في المعجم المفهرس (ص١٢٤ رقم ٤٦٦) باسم: «كتاب خروج **الترك**».

(٥) حديث «**إنَّ نوحاً اغتسل...**» سيأتي في الأصل [٥٩/أ]، وفيه أنَّ التركَ إخوةُ يأجوج ومأجوج.

(٦) لم أقف على هذه الرواية في كتب ابن أبي حاتم المطبوعة، ولا عند غيره، وقد ذكرها ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ١٠٧).

(٧) سعيد بن بشير؛ هو: الأزدي مولاهم أبو عبدالرحمٰن أو أبو سلمة الشامي؛ قال عنه شعبة: صدوق اللسان، وكان سفيان بن عيينة ربما قال: حدثنا سعيد بن بشير وكان حافظاً... وقال أبو زرعة الدمشقي: سألتُ دُحيماً: ما كان قول من أدركْتَ في سعيد بن بشير؟ فقال: يُوثِّقونه وكان حافظاً. اهـ. وقواه أبو حاتم والبزار وابن عدي، فجعلوه في مرتبة الصدوق. =

«يأجوجُ ومأجوجُ ثنتان وعشرون قبيلةً، بنَى ذو القرنين السَّدَّ على إحدى وعشرين، وكانت منهم قبيلةٌ غائبةٌ في الغزو ـ وهم الأتراك ـ فبَقُوا دون السَّدِّ».

ولابنِ مَرْدُويه(١) مِنْ طريقِ السُّدِّيِّ قال: «التُّركُ سَريةٌ مِنْ سرايا يأجوجَ ومأجوجَ، خَرَجَت تُغِيرُ، فجاءَ ذو القَرنَين فبَنَى السَّدَّ، فبَقوا خارجاً».

١٩ حديث: «اتَّقوا البَرْدَ، فإنه قَتَلَ أخاكم أبا الدَّرداءِ».

لا أعرفه(٢)، فإنْ كان وارداً، فيَحتاجُ إلى تأويلٍ؛ فإنَّ أبا الدَّرداءِ عاش بعدَ النبيِّ ﷺ [ق ٨/أ] دَهْراً(٣).

٢٠ حديث: «اتَّقوا دَعوةَ المَظلوم».

أحمد(٤)، ....

= وضعفه ابن معين وابن المديني وابن نمير والبخاري وأبو زرعة الرازي وأبو داود والنسائي، وتركه ابن مهدي بأخرة، ووهَّاه أبو مسهر والفسوي وابن حبان؛ وذكروا أنه كان سيء الحفظ جدّاً.

انظر: «الضعفاء» للبخاري (١٣١)، والنسائي (٢٦٧)، والعقيلي (٢/ ١٠١ ـ ١٠٢ رقم ٥٦٣)، «سؤالات البردعي» (٢/ ٦١٩ رقم ١١٧)، «سؤالات ابن أبي شيبة» (٢٢٣)، سؤالات الآجري (٣٣٦)، «الجرح والتعديل» (٤/ ٦ ـ ٧)، «المجروحين» (١/ ٣١٩)، «الكامل» (٣/ ٣٦٩ ـ ٣٧٥)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٨ ـ ١٠).

(١) لعله في تفسيره، وهو المفقود. وقد ذكر هذه الرواية ابن حجر في «الفتح» (١٣/ ١٠٧).

(٢) أورده القاري في «المصنوع» (ص٤٦ رقم ٢)، وفي «الأسرار المرفوعة» (ص١٠٤ رقم ٨)، والغزي (١١٤٣هـ) في «إتقان ما يحسن» (١/ ٣٥ رقم ٣٦)، وقال العجلوني: ذكره في المواهب بإسقاط «أخاكم»، وقال في الأصل تبعاً للحافظ ابن حجر: لا أعرفه. «كشف الخفاء» (١/ ٣٩)، وأورده القاوقجي في «اللؤلؤ المرصوع» (ص٣١ رقم ١٠).

(٣) بيَّن العجلوني التأويلَ المطلوبَ فقال: أي: فيُؤوَّل قَتَلَ بمعنى: سيقتُل، وعبَّر بالماضي لتحقُّق وقوعه؛ كقوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ﴾؟ [النحل: ١]، وكقوله ﷺ: **«من قتل قتيلاً فله سلبه»**، لكن فيه أنه يحتاج أنْ يَثْبُتَ أنَّ أبا الدرداء ماتَ بالبَرد فافهم. «كشف الخفاء» (١/ ٣٩).

(٤) «مسند أحمد» (٢٠/ ٢٢ رقم ١٢٥٤٩) من طريق يحيى بن أيوب الغافقي قال: أخبرني أبو عبدالله الأسدي قال: سمعت أنس... فذكره. =

وأبو يعلى[١] في مسنديهما مِنْ حديثِ أبي عبدِالله الأسَديِّ[٢]، عن أنسٍ ﷺ مرفوعاً بزيادة: **«وإنْ كانت مِنْ كافرٍ، فإنه ليس دونها حجابٌ»**.

والطبرانيُّ[٣]، والدِّيْنَوَريُّ[٤]، ومِنْ طريقِهِ القضاعيُّ في

= ويحيى بن أيوب الغافقي ـ بمعجمة ثم فاء وقاف ـ أبو العباس المصري، قال أحمد: سيء الحفظ. وقال ابن معين: صالح، وقال مرة: ثقة. وقال أبو حاتم: محله الصدق يُكتب حديثه ولا يحتج به. «الجرح والتعديل» (٩/ ١٢٧ رقم ٥٤٢)، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة... ولا أرى في حديثه إذا روى عنه ثقة أو يروي هو عن ثقة حديثاً منكراً فأذكره، وهو عندي صدوق لا بأس به. «الكامل» (٧/ ٢١٦)، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق ربما أخطأ... ع «التقريب» (٧٥١١).

(١) بإسناد أحمد السابق ـ كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (٦/ ٤٦٨ رقم ٦٢١٤) ـ، ولم أجده في المطبوع من مسنده، فالظاهر أنه في مسنده الكبير.

(٢) أبو عبدالله الأسدي؛ قال عنه أبو حاتم: مجهول. «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٧٢ رقم ١٢٨٦).
وقال الهيثمي: لم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح. «المجمع» (١٠/ ١٥٢).
فالإسناد ضعيف بسبب جهالة أبي عبدالله الأسدي، لكنَّ الحديثَ صحيحٌ كما سيأتي.

(٣) «المعجم الكبير» (٤/ ٨٤ رقم ٣٧١٨) من طريق سعد بن عبدالحميد بن جعفر الأنصاري، حدثنا عبدالله بن محمد بن عمران بن إبراهيم بن محمد بن طلحة ابن عبيدالله ﷺ حدثني خزيمة بن محمد بن عمارة بن خزيمة بن ثابت... فذكره.

(٤) «المجالسة وجواهر العلم» (٧/ ٢٧٩ رقم ٣١٧٣) من طريق سعد بن عبدالحميد ابن جعفر... به.
والدِّيْنَوَريُّ: هو أحمدُ بن مروانَ بن محمدٍ، أبو بكرٍ المالكيُّ. سمع أبا بكرٍ ابن أبي الدُّنيا وأبا محمدِ بن قتيبَةَ وعدداً كثيراً، وحدَّثَ عنه القاضي أبو بكرٍ الأبهريُّ وأبو بكرِ بن شاذانَ وآخرونَ. ألَّفَ كتاباً في مناقبِ مالكٍ، وكتاباً في الرَّدِّ على الشافعيِّ. توفي سنة (٣٣٣). «الديباج المذهب» (١/ ١٥٢)، «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٤٢٧)، و«لسان الميزان» (١/ ٦٧٢).
والدِّيْنَوَرِيُّ: بكسرِ الدالِ المهملةِ، وسكونِ الياءِ، وفتحِ النونِ والواوِ، وفي آخرِها الراءُ؛ نسبةً إلى الدِّيْنَوَر، وهي بلدةٌ من بلادِ الجبلِ عند قَرمِيسينَ. انظر «الأنساب» (٢/ ٥٣١). وقد اختُلِفَ في حالِ الدينوريِّ جرحاً وتعديلاً؛ فقال مسلمة بن القاسم: «كان ثقةً كثيرَ الحديثِ»، بينما اتهمه الدارقطني بالوضع.
والحاملُ للدارقطنيِّ ـ ﷺ ـ على اتهامه بالوضع أنه روى حديثاً بإسناد غريبٍ لا يُعرَفُ به. =

مسندِهِ[1] مِنْ حديثِ خُزيمةَ بن محمدِ بن عُمارةَ بن خُزَيمةَ بن ثابتٍ[2]، عن أبيه[3]، عن جدِّه[4]، عن خُزَيمةَ رضي الله عنه رفعه بزيادة: **«فإنها تُحمَلُ على الغَمَامِ، ويقولُ الله جلَّ جلالُه: وعِزَّتي وجلالي لأنصرنَّكِ ولو بعد حين»**.

وهما مِنْ هذَين الوَجهين عند الضِّياءِ في «المختارة»[5]، والحاكم[6] مِنْ

= والذي يظهر والله أعلم أنَّ الرجلَ ثقةٌ، وما ذكره الدارقطني ـ على إمامته في الباب ـ قد يكون من باب الوهم والخطأ، وقد يكون الحملُ فيه على من هو فوقَ الدِّيْنَوَري من المجاهيل... ومما يُؤيد كون الرجل ثقةً أنَّ عدداً من أهل العلم قد تلقَّى أسانيدَه بالقَبول: منهم الضياء في «المختارة»؛ حيث إنَّ الدِّينوري مِن رجالها، وفي هذا توثيق ضمنيٌّ له. كالحافظ في «الفتح» (انظر مثلاً (٦/ ٢٤)، ويُصرِّحُ بتحسين سنده أحياناً، كما في «الإصابة» (٥/٦٤٩)، وغيرهما. وللاستزادة انظر مقدمة «المجالسة» (١٩ ـ ٢٣) لمشهور حسن، ففيها بحثٌ جيِّدٌ، ومنه استفدت ما ذكرته هنا. والله الموفق.

(١) «مسند الشهاب» (١/ ٤٢٧ رقم ٧٣٣) من طريق الدينوري... به.

وسعد بن عبدالحميد بن جعفر الأنصاري؛ قال يحيى بن معين: ليس به بأس، قد كتبتُ عنه. «سؤالات ابن الجنيد» (ص١٨٨ رقم ٦٧٦)، وقال ابن حبان: كان ممن يروي المناكير عن المشاهير ممن فحش خطؤه وكثر وهمه، حتى حسن التنكب عن الاحتجاج به. «المجروحين» (١/ ٣٥٧)، وقال ابن حجر: صدوق له أغاليط. «التقريب» (٢٢٤٧).

(٢) خزيمة بن محمد بن عمارة بن خزيمة؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/ ٢٦٨).

(٣) أبوه محمد؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٤٣٦)، وقال ابن حجر: لا يكاد يُعرف. «تعجيل المنفعة» (٢/ ٢٠٠ رقم ٩٦٣).

(٤) جده: عمارة بن خزيمة بن ثابت؛ الأنصاري الأوسي أبو عبدالله أو أبو محمد المدني: ثقة، من الثالثة، مات سنة ١٠٥، وهو ابن خمس وسبعين. «التقريب» (٤٨٤٤).

فالإسناد ضعيف بسبب من دون عمارة. وقال الهيثمي: فيه من لم أعرفه. «المجمع» (١٠/ ٢٣١)، وقال الألباني: وبالجملة فالإسناد مظلمٌ مجهول. «السلسلة الصحيحة» (٢/ ٥٢٧).

(٥) «الأحاديث المختارة» (٧/ ٢٩٣ رقم ٢٧٤٨) من طريق الإمام أحمد..به فذكره. وفي (١/ ٤٢٧ رقم ٢٧٤٩) من طريق أبي يعلى الموصلي.. به فذكره.

والوجه الثاني: من حديث خزيمة، ومسند خزيمة غير موجود في القسم المطبوع من المختارة.

(٦) «المستدرك» (الإيمان ١/ ٢٩) من طريق عاصم بن كليب عن محارب بن دثار.. به =

حديثِ مُحاربِ بن دِثارٍ عن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما مرفوعاً بزيادة: «**فإنها تَصعَدُ إلى السَّماءِ، كأنها الشَّرارُ**» وصحَّحه على شرطِ مسلمٍ.

ورواه أبو يعلى(١) مِنْ حديثِ عطيةَ(٢)، عن أبي سعيدٍ رضي الله عنه رفعه بلفظ: «**اتَّقِ دعوةَ المَظلومِ، فإنه ليس بينها وبينَ الله حجابٌ**».

واتَّفَقَ الشيخان(٣) عليه بهذا اللفظِ مِنْ حديثِ أبي مَعْبدٍ نافِذٍ(٤)، عن

= فذكره ثم قال: قد احتجَّ مسلمٌ بعاصم بن كليب، والباقون من رواة هذا الحديث متفق على الاحتجاج بهم، ولم يخرجاه. اهـ.
عاصم بن كليب؛ هو: الجرمي الكوفي، قال ابن سعد: وكان ثقة يحتج به وليس بكثير الحديث. «الطبقات» (٦/ ٣٤١)، وقال ابن معين والنسائي: ثقة، وقال علي بن المديني: لا يحتج به إذا انفرد. «تهذيب التهذيب» (٥/ ٤٩)، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق رمي بالإرجاء... خت م ٤ «التقريب» (٣٠٧٥).
فالإسناد على شرط مسلم في المتابعات.

(١) «مسند أبي يعلى» (٢/ ٤٩٤ رقم ١٣٣٧) من طريق عطية عن أبي سعيد عن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال: «**اجتنبوا دعوات المظلوم**». وقال عطية: قال رجلٌ من أهل خراسان: قال أبو هريرة: «ما بينها وبين الله حجاب». وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ١٣٩ رقم ٦٢٤).

(٢) عطية؛ هو: العوفي، قال أحمد: هو ضعيف الحديث. وقال: بلغني أنَّ عطية كان يأتي الكلبي فيأخذ عنه التفسير، وكان يكنيه بأبي سعيد فيقول: قال أبو سعيد، وكان هشيم يضعف حديث عطية. «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٥٤٨ رقم ١٣٠٦)، وقال سفيان الثوري قال: سمعت الكلبي قال: كناني عطية بأبي سعيد.
قال الحافظ ابن رجب: ولكنَّ الكلبي لا يُعتمدُ على ما يرويه، وإنْ صحَّت هذه الحكايةُ عن عطيةَ، فإنما تَقتضي التَّوقُّفَ فيما يَحكِيه عطيةُ، عن أبي سعيدٍ مِن التفسيرِ خاصَّةً، فأما الأحاديثُ المرفوعةُ التي يَرويها عن أبي سعيدٍ فإنما يُريدُ أبا سعيد الخدري، ويصرِّحُ في بعضها بنسبَتِهِ. «شرح العلل» (٢/ ٦٩٠)، وذكره الحافظ ابن حجر في الطبقة الرابعة من المدلسين (ص٥٠ رقم ١٢٢) ـ وهم مَن اتَّفَقَ على أنه لا يُحتَجُّ بشيءٍ مِنْ حديثِهم إلا ما صرَّحوا فيه بالسَّماعِ ـ وقال: ضعيفُ الحفظِ مشهورٌ بالتدليسِ القَبيحِ.
فهذا الإسناد ضعيفٌ لحالِ عطية.

(٣) «صحيح البخاري» (الزكاة، باب أخذ الصدقة من الأغنياء رقم ١٤٩٦)، و«صحيح مسلم» (الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام رقم ١٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً وفيه: «واتقِ دعوة المظلوم، فإنه ليس بينه وبين الله حجاب».

(٤) أبو مَعْبد نافذ ـ بفاء ومعجمة ـ مولى ابن عباس المكي ثقة من الرابعة ع «التقريب» (٧٠٧١).

مولاه ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما مرفوعاً، في حديثِ إرسالِ معاذٍ رضي الله عنه إلى اليمن.

وفي البابِ عن جماعةٍ؛ فلأبي داود[١]، والتِّرمذيِّ وحسَّنه[٢]، وابنِ ماجه[٣]، وغيرهم[٤]، مما صحَّحَه ابنُ خُزيمةَ[٥]، وابنُ حبانَ[٦]؛ عن

(١) «سنن أبي داود» (الصلاة، باب الدعاء بظهر الغيب رقم ١٥٣٦) من طريق يحيى، عن أبي جعفر عن أبي هريرة.
ويحيى؛ هو: ابن أبي كثير الطائي: ثقةٌ ثبتٌ لكنه يدلِّس ويرسل.. «التقريب» (٧٦٣٢).
وأبو جعفر؛ هو: المؤذن الأنصاري المدني: مقبولٌ من الثالثة، ومن زعم أنه محمد ابن علي بن الحسين فقد وهم. «التقريب» (٨٠١٧)، و«تهذيب التهذيب» (١٢/ ٥٥).
وقال الذهبي: وروايته عن أبي هريرة وعن أم سلمة فيها إرسال ولم يلحقهما أصلاً. «الميزان» (٤/ ٥١١). فالإسناد منقطع. لكن قد تابعه أبو مُدِلَّة عند ابن خزيمة، كما سيأتي.

(٢) «جامع الترمذي» (البر والصلة، باب ما جاء في دعوة الوالدين رقم ١٩٠٥)، و(الدعوات، باب رقم ٣٤٤٨) من طريق يحيى بن أبي كثير، عن أبي جعفر به فذكره وقال: هذا حديث حسن، وأبو جعفر الرازي هذا الذي روى عنه يحيى بن أبي كثير يقال له: أبو جعفر المؤذن، وقد روى عنه يحيى بن أبي كثير غير حديث ولا نعرف اسمه.

(٣) «سنن ابن ماجه» (الدعاء، باب دعوة الوالد ودعوة المظلوم رقم ٣٨٦٢) من طريق ابن أبي شيبة ـ في «المصنف» (١٠/ ٤٢٩ رقم ٣٠٤٤٩) ـ من حديث أبي جعفر، عن أبي هريرة... به.

(٤) كالطيالسي في مسنده (٤/ ٢٥١ رقم ٢٦٣٩)، وأحمد في مسنده (١٢/ ٤٧٩ رقم ٧٥١٠).

(٥) «صحيح ابن خزيمة» (٢/ ٩١٧ ـ ٩١٨ رقم ١٩٠١) من طريق أبي مُدِلَّة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **«ثلاثة لا تُردُّ دعوتهم: الصائم حتى يفطر، وإمام عدل، ودعوة المظلوم يرفعها الله فوق الغمام، ويفتح لها أبواب السماوات، فيقول الرب ﷻ: وعزتي لأنصرنَّكِ ولو بعد حين»**.
وأبو مُدِلَّة ـ بضم الميم وكسر المهملة وتشديد اللام ـ مولى عائشة، يقال: اسمه عبدالله: مقبول من الثالثة. «التقريب» (٨٣٤٩)، وقال الذهبي: لا يكاد يعرف. «الميزان» (٤/ ٥٧١ رقم ١٠٥٨٨).
فالإسناد ضعيفٌ بسببه، والله أعلم.

(٦) «صحيح ابن حبان» (٦/ ٤١٦ رقم ٢٦٩٩) من طريق أبي جعفر، عن أبي هريرة... فذكره ثم قال: اسم أبي جعفر: محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب.
وهذا وهمٌ، والصواب أنه المُؤذِّن الأنصاري، كما سبق في كلام الحافظ ابن حجر.

أبي هريرة رضي الله عنه رفعه: «**ثلاثُ دعواتٍ يُستجابُ لهنَّ، لا شكَّ فيهنَّ: دعوةُ المظلوم..**» وذكر الحديث.

زاد بعضهم(١): «**ودعوةُ المظلوم يرفعُهَا الله دون الغَمَام، ويَفتحُ لها أبوابَ السماء، ويقول لها الربُّ: بعِزَّتي لأنصرنَّكِ ولو بعد حين**».

٢١ حديث: «**اتقوا ذَوِي العَاهَات**».

لم أقفْ عليه(٢)، ولكنْ سيأتي مِنْ كلامِ الشافعي في حديث: «**إيَّاك والأشقر**»(٣) ما يَجيُء هنا.

ورُوِّينا مِنْ طريقِ إسماعيلَ بن إسحاقَ، عن عبدِ الرحمٰن بن سَلَّام الجُمَحيِّ(٤)، وعليِّ بن المَدينيِّ، ويحيى بن محمدٍ الجاري(٥)؛ كلهم عن إبراهيمَ بن حمزةَ(٦)، عن الدَّرَاوَرْديِّ(٧)، عن محمد بن عبدالله بن عمرو

---

(١) ابن خزيمة في صحيحه كما تقدم.

(٢) أورده القاري في «المصنوع» (ص٤٦ رقم ٣)، وفي «الأسرار المرفوعة» (ص١٠٤ رقم ٩)، والغزي في «إتقان ما يحسن» (١/ ٣٦ رقم ٤٠).

(٣) سيأتي في الأصل [٦٢/أ] .

(٤) عبدالرحمٰن بن سلام ـ بالتشديد ـ الجمحي مولاهم أبو حرب البصري؛ قال أبو حاتم: صدوق. «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٤٢ رقم ١١٥٤)، وقال ابن حجر: صدوق. . م. «التقريب» (٣٨٩٠).

(٥) يحيى بن محمد بن عبدالله بن مهران المدني الجاري ـ بجيم وراء خفيفة ـ؛ قال البخاري: يتكلمون فيه. «الكامل» (٧/ ٢٢٦)، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ. «التقريب» (٧٦٣٨).

(٦) إبراهيم بن حمزة بن محمد بن حمزة الزبيري المدني أبو إسحاق، قال ابن سعد: وهو ثقة صدوق في الحديث. «الطبقات» (٥/ ٤٤١)، وقال أبو حاتم: صدوق، ولم تكن له تلك المعرفة بالحديث. «الجرح والتعديل» (٢/ ٩٥ رقم ٢٥٩)، وقال ابن حجر: صدوق. «التقريب» (١٦٨).

(٧) عبدالعزيز بن محمد الدراوردي، أبو محمد الجهني مولاهم المدني؛ قال أحمد: كان معروفاً بالطلب، وإذا حدَّث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدَّث من كتب الناس وهم، كان يقرأ من كتبهم فيخطئ. . . وقال أبو زرعة الرازي: سيئ الحفظ فربما حدث من حفظه الشيء فيخطئ. «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٩٦ رقم ١٨٣٣)، وقال علي بن المديني: هو عندنا ثقة ثبت. «سؤالات ابن أبي شيبة» (ص١٢٧ رقم ١٦٠)، =

ابن عثمان بن عفان[1]، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: **«لا عدوى ولا هامة ولا صَفر، واتقوا المجذوم كما يُتَّقى الأسد»**[2].

وكذا قال البخاري: روى إبراهيم بن حمزة، عن الدراوردي، عن محمد بن أبي الزناد ـ يعني محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي الزناد[3] ـ عن جده

= وقال ابن معين: ثقة. «التاريخ؛ رواية الدارمي» (ص١٢٤رقم ٣٨٩)، وقال ابن حجر: صدوق، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ. . . ع «التقريب» (٤١١٩).

(١) محمد بن عبدالله بن عمرو؛ أبو عبدالله المدني الأموي القرشي، يلقب الدِّيباج؛ قال النسائي: ثقة، وقال في موضع آخر: ليس بالقوي. «تهذيب الكمال» (٢٥/٥١٦)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/٤١٧)، وقال: في حديثه عن أبي الزناد بعض المناكير. وقال ابن حجر: صدوق. «التقريب» (٦٠٣٨). فالإسناد ضعيفٌ لكونه من روايته عن أبي الزناد.

(٢) رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/١٣٩)، والفاكهي في «حديثه» (ص٢٨٤ ـ ٢٨٥ رقم ١١٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/٢١٨) من طريق الدراوردي أخبرني محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان، عن أبي الزناد، عن الأعرج. . . به.
ثم رواه البخاري في «التاريخ» من طريق ابن أبي الزناد، عن أبيه عن مشيخةٍ لهم من أهل الصلاح ممن أدرك، حدثوه عن النبي ﷺ مثله، وقال: وهذا أصح مرسل.
فتكون رواية محمد بن عبدالله بن عمرو غير محفوظة.
وعلّقه البخاري في صحيحه (الطب، باب الجذام رقم ٥٧٠٧) فقال: وقال عفان: حدثنا سَليم بن حيَّان حدثنا سعيد بن ميناء قال: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ. . . فذكره.
قال الحافظ ابن حجر: قوله: وقال عفان؛ هو: ابن مسلم الصفار، وهو من شيوخ البخاري لكن أكثر ما يخرج عنه بواسطة. . . وقد وصله أبو نعيم من طريق أبي داود الطيالسي وأبي قتيبة مسلم بن قتيبة؛ كلاهما عن سَليم بن حيَّان شيخ عفان فيه، وأخرجه أيضاً من طريق عمرو بن مرزوق عن سليم لكن موقوفاً. . . وقد وصله ابن خزيمة أيضاً. . «فتح الباري» (١٠/١٥٨).
والشطر الأول للحديث في «صحيح مسلم» (السلام، باب لا عدوى ولا طيرة رقم ٢٢٢٠).

(٣) محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي الزناد؛ قال ابن سعد: كان أعرف الناس بالحديث إتقاناً له ومعرفةً. . . وكان كثير الحديث ضعيفاً. «الطبقات» (٥/٤١٨)، وقال أيضاً: . . . وكان ثقة عنده علم كثير. «الطبقات» (٧/٣٢٥)، وضعفه يحيى بن معين. «الكامل» (٦/٢٥٨ رقم ١٧٣٦).

أبي الزناد به(١).

وأشار الخطيب إلى تخطئة هذا الإسناد في موضعين:

أحدهما: رواية الدراوردي عن ابن أبي الزناد.

والثاني: رواية محمد بن عبدالرحمٰن، عن جده أبي الزناد؛ فإنه لم يُدرك جدَّه، والصواب ما تقدم انتهى(٢). [ق ٨/ب].

والمعنى: فِرَّ من المجذوم فِرارك من الأسد، كما ورد في بعض ألفاظ الحديث(٣)، وهو متفق عليه عن أبي هريرة مرفوعاً بمعناه(٤)، فيمكن أنْ يكون المعنى: باتقاء ذوي العاهات: الفِرار منها خوفاً من العَدْوَى، لا كما يَتَوَهَّمه العامةُ، ثمَّ إنَّ هذا في حقِّ ضعيفِ اليقين، وإلا فقد وَرَدَ: «لا يُعدِي شيءٌ

---

(١) «التاريخ الكبير» (١/ ١٥٥ رقم ٤٦٠) وقال: وقال لنا علي: حدثنا عبدالعزيز قال: حدثنا محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان، عن أبي الزناد، ولم يصح الحديث.

(٢) «تاريخ بغداد» (٣/ ٥٣١) ثم قال: وقد روى حديث الدراوردي هذا غير البخاري عن إبراهيم بن حمزة على الصواب، ثم ساق إسنادَه إلى من رواه، ثم قال: فاتفَقَ علي ابن المديني ويحيى بن محمد الحارثي وعبدالرحمٰن بن سلام الجمحي وإسماعيل ابن إسحاق عن إبراهيم بن حمزة على أنَّ الحديث عند الدراوردي، عن محمد ابن عبدالله بن عمرو بن عثمان ـ وهو المعروف بالديباج ـ عن أبي الزناد، وهو الصحيح.

(٣) ورد بهذا اللفظ عند ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/ ٤١٦ رقم ٢٥٠٣١)، و(١٣/ ٤٥٥ رقم ٢٦٩٣٦)، وأحمد في مسنده (١٥/ ٤٤٩ رقم ٩٧٢٢)، من طريق النهَّاس عن شيخ بمكة عن أبي هريرة مرفوعاً. . . فذكره.

والنهَّاس ـ بتشديد الهاء ثم مهملة ـ ابن قَهْم ـ بفتح القاف وسكون الهاء ـ القيسي أبو الخطاب البصري؛ قال أحمد: قاصّ وكان يحيى يضعف حديثه. «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٤٩٧ رقم ٣٢٨٠)، وقال الدارقطني: مضطرب الحديث تركه يحيى القطان. «العلل» (٩/ ٢٠٠)، وقال الحافظ: ضعيف. «التقريب» (٧١٩٧) فالإسناد ضعيف بسبب ضعف النهَّاس، وجهالة شيخه.

(٤) علقه البخاري في صحيحه (الطب، باب الجذام) بلفظه، وروى البخاري في صحيحه (الطب، باب لا هامة رقم ٥٧٧١)، وفي (الطب، باب لا عدوى رقم ٥٧٧٤)، ومسلم في صحيحه (السلام، باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر رقم ٢٢٢١) من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: **«لا يُوردَنَّ مُمْرِضٌ على مُصِحٍّ»**.

شيئاً»[١]، و«لا عَدْوى».

ونحو ذلك كما قُرِّر في محالِّه[٢].

٢٢ حديث: «اتَّقُوا زَلَّةَ العالم».

العسكريُّ في «الأمثال»، والدَّيلميُّ[٣] مِنْ روايةِ كثيرِ بن عبدِالله

(١) رواه الترمذي في جامعه (القدر عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء لا عدوى ولا هامة ولا صفر رقم ٢١٤٣)، وأحمد في مسنده (٧/ ٢٥٢ رقم ٤١٩٨)، وأبو يعلى في مسنده (٩/ ١١٢ رقم ٥١٨٢) من طريق عمارة بن القعقاع حدثنا أبو زرعة بن عمرو بن جرير قال: حدثنا صاحبٌ لنا عن ابن مسعود قال: قام فينا رسول الله ﷺ فقال: **«لا يُعدي شيء شيئاً...»** الحديث.
والإشكال في هذا الإسناد هو جهالة شيخ أبي زرعة بن عمرو، وقد خالَفَ عمارةَ في هذا الحديث: عمُّه عبدالله بن شبرمة فرواه عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير، عن أبي هريرة... به. رواه أحمد في «المسند» (١٤/ ٨٥ رقم ٨٣٤٣) من طريق محمد ابن طلحة، عن عبدالله بن شبرمة... به.
ومحمد بن طلحة بن مصرف اليامي، قال أحمد: ثقة إلا أنه كان لا يكاد يقول في شيءٍ من حديثه حدثنا. «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٤٣٥ رقم ٩٦٩)، وقال ابن معين: قال أبو كامل: ليس بشيء. «رواية الدوري» (٣/ ٤٠٨ رقم ١٩٨٨)، وعدَّه ابن معين فيمن يُتقى حديثه. نقله عنه عبدالله بن أحمد، وذكر أنه ضعفه. «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٥٩٦ رقم ٣٨٢٦).
وقال ابن حجر: صدوقٌ له أوهام وأنكروا سماعه من أبيه لصغره... «التقريب» (٥٩٨٢).
وعمارة بن القعقاع، وأبو زرعة بن عمرو، وعبدالله بن شُبْرُمة كلهم ثقات.
وقد رجح أبو حاتم رواية عمارة السابقة، فقال: خالف ابنَ شُبْرُمة: ابنُ أخيه عمارةُ ابن القعقاع، فقال: عن أبي زرعة، عن رجلٍ، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، وهو أشبه بالصواب. «العلل لابن أبي حاتم» (مسألة ٢٣١٣).

(٢) قال الحافظ ابن حجر: ... والأولى في الجمع بينهما أنْ يُقال: إنَّ نَفْيَه ﷺ للعَدْوى باقٍ على عُمومه، وقد صحَّ قولُه ﷺ: **«لا يُعْدِي شيءٌ شيئاً»**، وقوله ﷺ لمَن عارَضَه: بأنَّ البعيرَ الأجربَ يكون في الإبل الصحيحة، فيُخَالِطُها، فتَجْرَب، حيث ردَّ عليه بقوله: **«فمَنْ أعْدَى الأول؟»**؛ يعني أنَّ الله ﷻ ابتدأ ذلك في الثاني كما ابتدأ في الأول. وأما الأمرُ بالفِرار من المجذوم فمن باب سدِّ الذَّرائع؛ لئَلا يَتَّفِقَ للشخص الذي يُخالِطُه شيءٌ من ذلك بتقدير الله تعالى ابتداءً لا بالعدوى المنفيَّة، فيَظُنُّ أنَّ ذلك بسبب مُخالطته فيَعْتَقِدَ صِحَّةَ العَدْوَى، فيَقَعَ في الحرج، فأمر بتجنُّبه؛ حسماً للمادة، والله أعلم. «نزهة النظر» (ص١٠٤).

(٣) كما في «الغرائب الملتقطة» (حرف الألف) [ق٢٢/أ] من طريق كثير بن عبدالله به. =

ابن عَمرِو بن عَوف[١]، عن أبيه[٢]، عن جدِّه[٣] رضي الله عنه مرفوعاً به بزيادة: **«وانتَظِرُوا فَيْئَتَه»** ـ يعني: رجوعه ـ، وهو عند الحُلوانيِّ أيضاً[٤].

= ورواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢١١) من طريق كثير بن عبدالله به.

(١) كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف المزني؛ قال عبدالله بن أحمد عن أبيه: لا يُساوي شيئاً، ليس بشيء، وضرب أبي على حديث كثير بن عبدالله، ولم يحدثنا بها في المسند. «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٢١٣ رقم ٤٩٢٢)، وقال أبو داود: كذاب. «الكاشف» (٢/ ١٤٥)، وقال النسائي: متروك الحديث. «الضعفاء والمتروكين» (رقم ٥٠٤)، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه. «الكامل» (٦/ ٥٧)، وقال ابن حبان: منكر الحديث جدّاً، يروي عن أبيه عن جده نسخة موضوعة لا يحل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنه، وكان الشافعي رحمه الله يقول: كثير بن عبدالله المزني ركنٌ من أركان الكذب. «المجروحين» (٢/ ٢٢١) فالإسناد ساقطٌ بسببه.

(٢) أبوه: عبدالله بن عمرو بن عوف المزني؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٤١)، وقال ابن حجر: مقبول من الثالثة. «التقريب» (٣٥٠٣).

(٣) جدُّه: عمرو بن عوف المزني، قديم الإسلام، قَدِمَ مع النبي ﷺ المدينةَ، وهو أحدُ البَكَّائين الذين قال الله فيهم: ﴿تَوَلَّوا وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ﴾. «الاستيعاب» (٣/ ١١٩٦).

(٤) الحُلواني: هو الحافظ أبو محمد الحسن بن علي بن محمد الخلال، قال يعقوب بن شيبة: كان ثقةً ثبتاً متقناً... توفي سنة (٢٤٢هـ). «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٨٠)، له «المسند»، كما في «كشف الظنون» (٢/ ١٦٨٢).

والحديث رواه من طريقه الديلمي ـ كما في «الغرائب الملتقطة» (حرف الألف) [ق٢٢/أ] ـ قال: قال الحلواني بالإسناد السابق.

ورواه الديلمي أيضاً ـ كما في «الغرائب الملتقطة» (حرف الألف) [ق١٠/ب] ـ من طريق أبي بكر محمد بن عبيدالله بن السمين، حدثنا الحسين بن علي بن المغيرة، عن محمد بن ثابت، عن محمد بن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: **«احذروا زلة العالم فإن زلته تُكَبكِبُه في النار»**.

ومحمد بن عبيدالله بن السمين والحسين بن علي بن المغيرة لم أجد لهما ترجمة.

ومحمد بن ثابت؛ هو: العبدي أبو عبدالله البصري: صدوق لين الحديث. «التقريب» (٥٧٧١).

ومحمد بن عجلان؛ هو: المدني، قال سفيان بن عيينة، وأحمد بن حنبل، وابن معين، وأبو حاتم وأبو زرعة: ثقة. «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٩ رقم ٢٢٨)، وقال يحيى القطان: لا أعلم إلا أني سمعتُ ابنَ عجلان يقول: كان سعيد المقبري يحدِّث عن أبيه عن أبي هريرة، وعن رجل عن أبي هريرة، فاختلطت عليَّ فجعلتها عن أبي هريرة. «التاريخ الكبير» (١/ ١٩٧ رقم ٦٠٣). =

وللدَّارميِّ في مسنده[١] عن زيادِ بن حُدَيرٍ قال: قال لي عمر: «يَهدِمُ الإسلامَ زلةُ العالم».

وللطبرانيِّ[٢] عن أبي الدَّرداء مرفوعاً: «مما أخافُ على أمتي زَلةُ عالم، وجِدَالُ منافق».

وللبيهقيِّ[٣] مِنْ حديثِ مجاهدٍ، عن ابنِ عمر رفعه: «إنَّ أشدَّ ما أتخوَّفُ

= قال ابن حبان ـ بعد أن ذكر كلام القطان ـ: وليس هذا مما يهي الإنسان به؛ لأنَّ الصحيفةَ كلها في نفسها صحيحة، فما قال ابن عجلان: عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، فذاك مما حُمل عنه قديماً قبل اختلاط صحيفته عليه، وما قال: عن سعيد عن أبي هريرة، فبعضها متصلٌ صحيحٌ، وبعضها منقطعٌ؛ لأنه أسقط أباه منها، فلا يجب الاحتجاج عند الاحتياط إلا بما يروي الثقات المتقنون عنه عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة. «الثقات» (٧/ ٣٨٧) وقال ابن حجر: صدوقٌ إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة. «التقريب» (٦١٣٦).
والإسناد ضعيف لحال من دون ابن عجلان.

(١) «سنن الدارمي» (١/ ٢٩٥ رقم ٢٢٠) أخبرنا محمد بن عيينة، أخبرنا علي ـ هو ابن مسهر ـ، عن أبي إسحاق، عن الشعبي، عن زياد بن حُدير به.
ومحمد بن عيينة؛ هو المصّيصي: مقبول من العاشرة. «التقريب» (٦٢١٢).
وباقي رجالِ الإسنادِ ثقاتٌ، وأبو إسحاقَ مُدلِّسٌ وقد عنعَنَ.
لكنَّ محمدَ بن عُيينةَ وأبا إسحاقَ قد توبعا؛ فقد روى هذا الأثر ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (٢/ ٩٧٩ رقم ١٨٦٧) مِنْ طريقِ أبي حُصَين، وفي (٢/ ٩٨٠ رقم ١٨٧٠) مِنْ طريقِ المغيرةَ؛ كلاهما عن الشَّعبيِّ، عن زيادِ بن حُدَيرِ بنحوه.
وكلا إسنادَي ابنِ عبدِالبَرِّ صحيحان، والله أعلم.

(٢) لم أجده في معاجم الطبراني، وقد قال الهيثمي: رواه الطبراني وفيه معاوية بن يحيى الصدفي وهو ضعيف. «مجمع الزوائد» (٧/ ٤١٥). وقد رواه الطبراني من حديث معاذ وسيأتي.
ورواه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (٢/ ٩٨٠ رقم ١٨٦٨) من طريق الحسن قال: قال أبو الدرداء.. فذكره موقوفاً بنحوه. والحسن لم يسمع من أبي الدرداء، كما قال أبو زرعة الرازي. «المراسيل لابن أبي حاتم» (ص٤٤ رقم ١٤٨).

(٣) «شعب الإيمان» (١٢/ ٥٢٤ رقم ٩٨٢٩) من طرقٍ عن يزيد بن أبي زياد عن مجاهد... به.
ويزيد بن أبي زياد؛ هو الهاشمي مولاهم الكوفي، قال أحمد: حديثه ليس بذاك. «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٤٨٤ رقم٣١٨٠)، وقال النسائي: ليس بالقوي. =

على أمتي ثلاثاً: زلةُ عالمٍ، وجدَالُ منافقٍ بالقرآن، ودنيا تَقْطَعُ أعناقَكم، فاتَّهِمُوها على أنفسكم».

وقيل: عن عبدِالله بن عَمرٍو، بدل ابنِ عُمرَ.

قال البيهقيُّ: والأولُ أصحُّ[1].

٢٣ حديث: «اتَّقُوا فِرَاسَةَ المُؤمن فإنه يَنْظُرُ بنور الله»[2].

الترمذيُّ في التفسير من جامعه[3]، والعسكريُّ في «الأمثال»؛ كلاهما مِنْ

= «الضعفاء والمتروكين» (رقم ٦٥١)، وقال ابن حجر: ضعيف كبر فتغيَّر وصار يتلقن وكان شيعياً. «التقريب» (٧٧١٧).

فأسانيده ضعيفة لأنها ترجع إلى يزيد بن أبي زياد.

وروي هذا الحديث عن معاذ بن جبل؛ رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٨/ ٣٠٧ رقم ٨٧١٥)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة» (١/ ١٣١ رقم ١٨٣) من طريق عمرو بن مرة، عن معاذ بن جبل مرفوعاً بمعناه، وهذا إسنادٌ منقطعٌ؛ فإن عمرو بن مرة لم يسمع من معاذ، قال أبو حاتم: لم يسمع من أحدٍ من أصحاب رسول الله ﷺ إلا من ابن أبي أوفى. «المراسيل لابن أبي حاتم» (ص١٤٦ رقم ٥٣١).

(١) «الشعب» (١٢/ ٥٢٤ رقم ٩٨٢٩).

(٢) قال ابن الأثير: يقال بمعْنَيَيْن: أحدهما: ما دلَّ ظاهر الحديث عليه؛ وهو ما يُوقعُه الله تعالى في قلوبِ أوليائه فيَعْلَمون أحوالَ بعضِ الناس بنوعٍ من الكرامات وإصابة الظَّنِّ والحَدْس. والثاني: نوعٌ يُتَعَلَّم بالدلائل والتجارب والخلق والأخلاق فتُعْرف به أحوالُ الناس... «النهاية في غريب الأثر» (٣/ ٤٢٨ مادة فرس).

(٣) «جامع الترمذي» (التفسير، باب ومن سورة الحجر رقم ٣١٢٦) من طريق أحمد ابن أبي الطيب، حدثنا مصعب بن سلام، عن عمرو بن قيس... به.

ورواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٣٥٤ رقم ١٥٢٩) عن أحمد بن أبي الطيب به.

ورواه الطبراني في «الأوسط» (٨/ ٢٣ رقم ٧٨٤٣)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤/ ١٢٩)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (ص٩٨ رقم ١٢٧) وغيرهم؛ من طريق محمد بن كثير الكوفي، عن عمرو بن قيس به. وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن عمرو بن قيس إلا محمد بن كثير ومحمد بن أبي مروان، ولا يروى عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد. اهـ.

وأحمد بن أبي الطيب سليمان البغدادي أبو سليمان المروزي؛ نقل ابن أبي حاتم عن أبي زرعة قوله: وكان حافظاً، قلت: هو صدوق؟ قال: على هذا يوضع، وقال =

حديثِ عَمرِو بن قيسٍ المُلائيِّ، عن عطيةَ العَوْفي[١]، عن أبي سعيدٍ الخدريِّ رضي الله عنه به مرفوعاً: «ثم قرأ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ۝٧٥﴾ [الحجر]».

وقال الترمذيُّ: إنه غريبٌ، وقد رُويَ عن بعضِ أهلِ العلمِ في تفسير ﴿لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ قال: للمُتفرِّسين[٢].

وكذا أخرجه الهروي، والطبراني[٣]، وأبو نعيم في «الطب النبوي»[٤]، وغيرهم[٥] من حديث راشد بن سعد، عن أبي أُمامة رضي الله عنه مرفوعاً.

= أبو حاتم: ضعيف الحديث. «الجرح والتعديل» (٢/ ٥٢)، وقال ابن حجر: صدوق حافظ له أغلاط ضعفه بسببها أبو حاتم، وما له في البخاري سوى حديث واحد متابعة... «التقريب» (٥١).

وأحمد بن أبي الطيب ومصعب بن سلام قد تُوبِعَا، كما تقدم في رواية محمد بن كثير الكوفي، ومحمد بن أبي مروان ـ فيما ذكره الطبراني ـ عن عمرو بن قيس.

ومحمد بن كثير الكوفي؛ هو القرشي أبو إسحاق ضعيف من التاسعة. «التقريب» (٦٢٥٣).

ومحمد بن أبي مروان؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ٤٨).

(١) عطية العوفي؛ ضعيف، وخاصة في روايته عن أبي سعيد في التفسير، وقد تقدمت ترجمته في الحديث (٢٠)، فالإسناد ضعيف، لحال عطية العوفي، ولمخالفته لما رواه سفيان الثوري ـ وهو إمام حافظ ـ فقد رواه عن عمرو بن قيس مرسلاً؛ كما عند العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ١٢٩) من طريق سفيان، عن عمرو بن قيس الملائي قال: كان يقال: «اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله ﷻ». ثم قال العقيلي: وهذا أولى. وكذا رجحه الخطيب كما سيأتي.

(٢) رُوي ذلك عن مجاهد كما في تفسيره (ص١٢٩ رقم ٧٥٤)، وتفسير الطبري (١٤/ ٩٤)، ورُوي عن ابن قتيبة كما في «زاد المسير» (٤/ ٤٠٩).

(٣) «المعجم الكبير» (٨/ ١٢١ رقم ٧٤٩٧)، و«الأوسط» (٣/ ٣١٢ رقم ٣٢٥٤)، و«مسند الشاميين» (٣/ ١٨٣ رقم ٢٠٤٢) حدثنا بكر بن سهل، حدثنا عبدالله بن صالح، حدثني معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد... به. وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ١١٨).

(٤) «الطب النبوي» (١/ ٢٠٤ رقم ٦٥) بالإسناد السابق نفسه.

وبكر بن سهل؛ هو الدمياطي، قال الذهبي: متوسط، ضعفه النسائي. «المغني في الضعفاء» (١/ ١١٣ رقم ٩٧٨)، ولكنه قد توبع، كما سيأتي في رواية الجماعة.

(٥) كالقضاعي في «مسند الشهاب» (١/ ٣٨٧ رقم ٦٦٣)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ٢٠٧)، والبيهقي في «الزهد الكبير» (ص١٥٩ ـ ١٦٠ رقم ٣٥٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ١١٨)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٦/ ٢٧٩) من طرقٍ عن عبدالله =

ويُروَى عن ابن عمر(١)، وأبي هريرة(٢) رضي الله عنهما أيضاً.

= ابن صالح به. ورواه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١/ ٦٧٧ رقم ١١٩٧) من طريق يحيى بن معين، عن عبدالله بن صالح به.
وعبدالله بن صالح؛ هو الجهني أبو صالح المصري كاتب الليث، قال أحمد: كان أول أمره متماسك ثم فسد بأخرة، وليس هو بشيء. «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٢١٢ رقم ٤٩١٩)، وقال أبو حاتم: مصري صدوق أمين ما علمته، وقال أبو زرعة: لم يكن عندي ممن يتعمَّد الكذب، وكان حسن الحديث. «الجرح والتعديل» (٥/ ٨٦)، وقال النسائي: ليس بثقة. «الضعفاء والمتروكين» (رقم ٣٣٤)، وقال ابن عدي: ... وعنده عن معاوية بن صالح نسخة كبيرة... وهو عندي مستقيم الحديث، إلا أنه يقع في حديثه في أسانيده ومتونه غلط ولا يتعمَّد الكذبَ. «الكامل» (٤/ ٢٠٨)، وقال أيضاً: وعنده عن معاوية بن صالح كتابٌ طويلٌ ونسخةٌ حسنة. «الكامل» (٦/ ٤٠٦)، وقال ابن حجر ـ بعد أن ذكر كلام الأئمة فيه ـ: قلت: ظاهر كلام هؤلاء الأئمة أنَّ حديثه في الأول كان مستقيماً ثم طرأ عليه فيه تخليط؛ فمقتضى ذلك أنَّ ما يجيء من روايته عن أهل الحِذق؛ كيحيى بن معين والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم فهو من صحيح حديثه، وما يجيء من رواية الشيوخ عنه فيُتوقَّف فيه. «هدي الساري» (١/ ٤١٤).
وروايته عند ابن عبدالبر من طريق يحيى بن معين، كما سبق، وقال الهيثمي: رواه الطبراني وإسناده حسن. «المجمع» (١٠/ ٤٧٣) وهو كما قال، والله أعلم.

(١) رواه ابن جرير في تفسيره (١٤/ ٩٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٩٤) من طريق فُرات بن السائب، قال: حدثنا ميمون بن مهران، عن ابن عمر به.
وقال أبو نعيم: غريبٌ من حديث ميمون لم نكتبه إلا من هذا الوجه.
وفرات بن السائب؛ أبو سليمان، قال البخاري: تركوه منكر الحديث. «التاريخ الكبير» (٧/ ١٣٠ رقم ٥٨٣)، وقال ابن عدي: أحاديثه عن ميمون بن مهران مناكير. «الكامل» (٦/ ٢٥)، وقال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات ويأتي بالمعضلات عن الثقات، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه ولا كتابة حديثه إلا على سبيل الاختبار. «المجروحين» (٢/ ٢٠٧).
فالإسناد ضعيف جدّاً بسبب فرات بن السائب.

(٢) رواه أبو الشيخ في «الأمثال» (ص٩٧ رقم ١٢٦) من طريق سليمان بن أرقم، عن الحسن، عن أبي هريرة... به.
سليمان بن أرقم؛ هو أبو معاذ البصري، قال أحمد: لا يساوي شيئاً، لا يُروى عنه الحديث. «العلل» (٢/ ٦٧ رقم١٥٧٠)، وقال البخاري: تركوه. «التاريخ الكبير» (٤/ ٢)، وقال أبو حاتم: متروك الحديث، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث ذاهب الحديث، وقال ابن أبي حاتم: ليس بثقة روى أحاديث منكرة. «الجرح والتعديل» (٤/ ١٠٠). =

بل هو عند الطبراني(١)، وأبي نعيم(٢)، والعسكري مِنْ حديثِ وهبِ بن مُنبهٍ، عن طاوسَ، عن ثَوبان رضي الله عنه رفعه بلفظ: «**احذَرُوا دعوةَ المسلم وفِراسَتَه؛ فإنه ينظرُ بنورِ الله، ويَنطِقُ بتوفيقِ الله**».

ولكن قد قال الخطيب عَقِبَ حديث أبي سعيد: المَحفوظُ ما رواه سفيان، عن عَمرو بن قيسٍ قال: كان يُقال: «اتَّقوا فِراسَةَ المؤمنِ، فإنه يَنظرُ بنورِ الله»(٣). انتهى.

وعند العَسكريِّ مِنْ حديثِ ابنِ المباركِ، عن عبدِالرحمٰن بن يزيدَ ابن جابرٍ، عن عُمَيرِ بن هانئٍ(٤)، عن أبي الدَّرداءِ رضي الله عنه مِنْ قولِهِ: «اتَّقُوا فِراسة

= وأكثر الأئمة على جرحه جرحاً شديداً، فالإسناد ضعيف جدّاً.

(١) لم أجده عند الطبراني من حديث ثوبان.

(٢) في «الحلية» (٤/ ٨١) من طريق سليمان بن سلمة، حدثنا مؤمل بن سعيد بن يوسف، حدثنا أبو العلاء أسد بن وداعة الطائي قال: حدثني وهب بن منبه... به. وقال: غريبٌ من حديث وهب، تفرد به مؤمل عن أسد.
وأخرجه أيضاً: ابن جرير في تفسيره (١٤/ ٩٧)، وأبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٣/ ٤١٩) من طريق سليمان بن سلمة الخبائري به.
وسليمان بن سلمة؛ هو الخبائري الحمصي، قال ابن أبي حاتم: سمع منه أبي ولم يحدث عنه وسألته عنه فقال: متروك الحديث، لا يشتغل به، فذكرت ذلك لابن الجنيد فقال: صدق، كان يكذب، ولا أحدث عنه بعد هذا. «الجرح والتعديل» (٤/ ١٢٢)، وقال النسائي: ليس بشيء. «الضعفاء والمتروكين» (رقم ٢٥٣).
ومُؤمل بن سعيد بن يوسف؛ هو الرحبي، قال البخاري وأبو حاتم: منكر الحديث. «التاريخ الكبير» (٨/ ٤٩ رقم ٢١٠٨)، و«الجرح والتعديل» (٨/ ٣٧٥ رقم ١٧١١).
فالإسناد ضعيف جدّاً بسببهما.

(٣) «تاريخ بغداد» (٤/ ٣١٤).

(٤) عمير بن هانئ؛ هو العنْسي ـ بسكون النون ومهملتين ـ أبو الوليد الدمشقي الداراني: ثقة من كبار الرابعة قتل سنة سبع وعشرين وقيل قبل ذلك ع «التقريب» (٥١٨٩).
وهو إنما يروي عن أبي الدرداء بواسطة أبي العذراء ـ قال عنه الدارقطني: مجهول. «ميزان الاعتدال» (٤/ ٥٥١) ـ ولم أجد من ذكر له رواية عن أبي الدرداء، وربما قال: بلغني أنَّ أبا الدرداء، كما في «تاريخ ابن معين؛ رواية الدوري» (٤/ ٤٨٤ رقم ٥٤٠٥).
فالإسناد منقطع.

العُلماءِ، فإنهم يَنظرونَ بنورِ الله، إنه شيءٌ يَقْذِفُه الله في قُلوبهم وعلى ألسنتهم».

وكلها ضعيفةٌ، وفي بعضها ما هو مُتماسكٌ، لا يَلِيقُ مع [ق ٩/أ] وجودِهِ الحكمُ على الحديثِ بالوضعِ(١)، لا سِيَما وللبزار(٢)، والطبرانيِّ(٣)، وغيرهما؛ كأبي نعيم في «الطب»(٤) بسندٍ حسنٍ(٥)، عن أنسٍ ﷺ رَفَعَه: **«إنَّ لله عباداً يَعرفُونَ الناسَ بالتَّوَسُّمِ»**.

---

(١) كما صنع ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٣٨٩ ـ ٣٩٢) حيث أورده من حديث ابن عمر وأبي سعيد وأبي أمامة وأبي هريرة ﷺ، وكذلك أورده الصغاني في «الموضوعات» (ص٥١ رقم ٧٤)، بينما قال السيوطي: حسن صحيح. «اللآلئ المصنوعة» (٢/ ٢٧٨).
وقال الشوكاني: وعندي أنَّ الحديث حسنٌ لغيره، وأما صحيح فلا. «الفوائد المجموعة» (ص٢٤٤)، وقال الألباني: وجملة القول، أنَّ الحديثَ ضعيفٌ، لا حسن ولا موضوع، وإليه مال الحافظ السخاوي في «المقاصد الحسنة»، والله أعلم. «السلسلة الضعيفة» (٤/ ٢٩٩).

(٢) «مسند البزار» (١٣/ ٣٢٦ رقم ٦٩٣٥) من طريق سعيد بن محمد الحرسي، حدثنا أبو بشر ـ قال: وكان ثقة ـ عن ثابت، عن أنس به فذكره، وقال: وهذان الحديثان لا نعلم رواهما، عن ثابتٍ، عن أنس إلا أبو بشر.
ووقع في مطبوع «البزار»: «الحرسي»، وهو تصحيف، والصواب: «الجرمي» كما في سائر المصادر.
وقد وقع في الإسناد سقطٌ؛ وهو أبو عبيدة الحداد: الراوي عن أبي بشر، كما سيأتي عند الطبراني.

(٣) «المعجم الأوسط» (٣/ ٢٠٧ رقم ٢٩٣٥) من طريق سعيد قال: حدثنا أبو عبيدة الحداد قال: حدثنا أبو بِشر المزلق به. وقال: لم يروه عن ثابت إلا أبو بشر، ولا عن أبي بشر إلا أبو عبيدة.

(٤) «الطب النبوي» (١/ ٢٠٦ رقم ٦٧). ورواه الطبري في تفسيره (١٧/ ١٢١).

(٥) أبو بشر؛ هو بكر بن الحكم التميمي المزلق ـ بالزاي والقاف وتشديد اللام ـ، قال أبو سلمة التبوذكي: ثقة، وقال الذهبي: صدوق. وقال: روى خبراً منكراً، ثم ذكر حديث أنس: «إن لله عباداً..». «الميزان» (٢/ ٥٩)، وقال الشيخ المعلمي: والمزلق قال فيه جماعة من الذين أخذوا عنه وليسوا من أهل الجرح والتعديل: «كان ثقة» يريدون أنه كان صالحاً خيراً فاضلاً، أما الأئمة فقال أبو زرعة: ليس بالقوي. أقول: وهو مُقلٌّ جدّاً من الحديث، فإذا كان مع إقلاله ليس بالقوي، ومع ذلك تفرَّد بهذا عن ثابت عن أنس.. فلا أراه يستقيم الحكم بحسنه، وإن كان معناه صحيحاً، والله أعلم. «هامش تحقيقه للفوائد المجموعة» (ص٣٤٥).

ونحوه: قولُ النبيِّ ﷺ لِعمرانَ بن حُصَينٍ رضي الله عنهما ـ وقد أخَذَ بطَرَفِ عمَامَتِهِ مِنْ وَرَائِهِ ـ: «**واعلم أنَّ الله يُحبُّ النظرَ النَّافِذَ عند مَجيءِ الشُّبُهاتِ**»(١).

٢٤ حديث: «اتَّقوا النَّارَ ولو بشِقِّ تَمرةٍ».

الشَّيخان(٢) عن عَدِيِّ بن حاتمٍ، والحاكمُ(٣) عن ابنِ عباسٍ،

---

(١) رواه ابن جُمَيع الصيداوي في «معجم الشيوخ» (ص٨٨ ـ ٨٩)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/ ١٥٢ رقم ١٠٨٠)، وقوام السُّنَّة في «الترغيب والترهيب» (١/ ٢٦٤ رقم ٤١١) مِنْ طريقِ هِلالِ بن العلاءِ الرَّقيِّ، حدَّثنا أبي، حدثنا عُمرُ بن حفصٍ العَبديُّ، عن حَوْشَبٍ، ومَطرٍ الوَرَّاقِ، عن الحسن، عن عِمرانَ بن حُصَين. . . به.
وهلالُ بن العلاءِ بن هلالِ الباهلي مولاهم الرَّقيُّ أبو عمر، قال أبو حاتم: صدوق. «الجرح والتعديل» (٩/ ٧٩ رقم ٣١٨)، وأبوه العلاءُ بن هِلالِ بن عُمرَ الباهليُّ الرَّقيُّ؛ قال أبو حاتم: منكر الحديث ضعيف الحديث، عنده عن يزيد بن زريع أحاديث موضوعة. «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٦١ رقم ١٩٩٧)، وقال النسائي: يروي عنه ابنه هلالُ بن العلاءِ غيرَ حديثٍ مُنكرٍ، فلا أدري منه أُتِيَ أو مِنْ أبيه. «الكامل» (٥/ ٢٢٣).
وعمر بن حفص العبدي؛ قال عنه يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث ليس بقوي، هو على يَدَي عدلٍ. «الجرح والتعديل» (٦/ ١٠٣)، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال ابن عدي: الضَّعفُ بيِّن على رواياته. «الكامل» (٥/ ٤٩).
وحَوْشبُ بن مسلم الثقفي أبو بشر، قال أبو داود: كان مِنْ كبارِ أصحابِ الحسنِ. «سؤالات الآجري» (١/ ٣٨٨ رقم ٧٣٧).
ومطر بن طهمان الوراق الخراساني؛ قال عنه أحمد: كان يحيى بن سعيد يُشبِّه مطرَ الوراق بابنِ أبي ليلى؛ يعني في سوء الحفظ. «العلل» (١/ ٤٠٩)، وقال يحيى بن معين: صالح، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال أبو زرعة: صالح ـ قال ابنُ أبي حاتم: كأنه ليَّنَ أمرَه ـ «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٨٨). فالإسناد ضعيف جدّاً لحالِ العلاءِ بن هِلالٍ، وعُمرَ بن حفصٍ العبدي.

(٢) البخاري في صحيحه (الزكاة، باب اتقوا النار ولو بشق تمرة رقم ١٤١٧)، ومسلم في صحيحه (الزكاة، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة رقم ١٠١٦).

(٣) لم أجده في «المستدرك»، وقد رواه ابن خزيمة في صحيحه (٢/ ١١٦٥ رقم ٢٤٢٩)، وأبو يعلى في مسنده (٥/ ٩٧ رقم ٢٧٠٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ١٦٣ رقم ١٢٧٧١) من طريق عبدالرحمٰن بن عثمان البكراوي، عن إسماعيل المكي، عن أبي رجاء، عن ابن عباس. . . به.
وعبدالرحمٰن بن عثمان بن أمية الثقفي أبو بحر البكراوي البصري، قال علي بن المديني: =

وأحمدُ[١] عن عائشةَ، والدَّيلميُّ[٢] عن أبي بكر الصدِّيق بزيادة: «فإنها تُقيمُ العِوَجَ، وتسُدُّ الخَللَ، وتَدفَعُ مِيْتَةَ السُّوء، وتقعُ من الجائعِ مَوقِعَهَا من الشبعان».

قال: وفي البابِ عن أبي هريرةَ[٣].

= ذهب حديثه، وقال أبو حاتم: ليس بقوي يكتب حديثه ولا يحتج به. «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٦٥)، وقال الحافظ ابن حجر: ضعيف. «التقريب» (٣٩٤٣).
وإسماعيل المكي؛ هو: إسماعيل بن مسلم، أبو إسحاق البصري، ضعفه البخاري جدّاً. «علل الترمذي الكبير» (ص٢٣٧ رقم ٤٣٠)، وقال يحيى القطان: لم يزل مختلطاً، كان يحدثنا بالحديث الواحد على ثلاثة ضروب، وقال أحمد: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، ليس بمتروك، يُكتب حديثه، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث. «الجرح والتعديل» (٢/ ١٩٨).
وقال ابن خزيمة في الموضع السابق: وأنا أبرأ من عهدته.
الإسناد ضعيف جدّاً، والله أعلم.

(١) «مسند أحمد» (٤١/ ٥٠٥ رقم ٢٥٠٥٧) من طريق ابن أبي مليكة، عن عائشة به.
ورواه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ١٠٥ رقم ٢٩٨)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١/ ٣٩٥ رقم ٦٧٨) من طرقٍ عن ابن أبي مليكة... به.
والإسناد صحيح، والله أعلم.

(٢) كما في «الغرائب الملتقطة» (حرف الألف) [ق ٢٢/أ] من طريق أبي يعلى الموصلي.
وقد أخرجه البزار في مسنده (١/ ١٩٥ رقم ٨٢)، وأبو يعلى في مسنده (١/ ٨٦ رقم ٨٥)، وفي «معجم شيوخه» (ص٩٢ رقم ٩) من طريق محمد بن إسماعيل بن علي الوساوسي، حدثنا زيد بن الحباب العكلي، عن عبدالرحمٰن بن سليمان بن الغسيل، عن شرحبيل بن سعد، عن جابر بن عبدالله، عن أبي بكر الصديق به.
والوساوسي هذا قال عنه العقيلي: قال لي أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البزار: كان يضع الحديث، وحديثه يدلُّ على ذلك، ثم ذكر حديث أبي بكر. «الضعفاء» (٤/ ٢٢). وقال عنه الهيثمي: ضعيف جدّاً. «المجمع» (٣/ ٢٧٦). فهذه الزيادة موضوعة بسببه كما يُفهم من عبارة البزار، والله أعلم.

(٣) رواه الدارقطني في سننه (الزكاة، باب تعجيل الصدقة قبل الحول ٣/ ٣٤ رقم ٢٠١٥) من طريق أبي أمية بن يعلى حدثنا أبو الزناد عن الأعرج، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٣١٧) من طريق أبي أمية بن يعلى عن سعيد عن أبي سعيد، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٢١٥ رقم ٧٥٣)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ٨٧) من طريق صلة بن سليمان قال: حدثنا محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، وابن بشران في أماليه (١/ ٣١٠ رقم ٧١٤)، =

وكذا فيه عن جماعةٍ آخرين(١).

٢٥ حديث: «اتقِّ شرَّ منْ أحسنتَ إليه».

لا أعرفه(٢). ويشبه أنْ يكونَ كلامَ بعضِ السَّلفِ، وليس على إطلاقِهِ، بل هو مَحمولٌ على اللِّئامِ غيرِ الكِرامِ، فقد قال عليُّ بن أبي طالبٍ ـ كما في ثاني عشر وحادي عشري المجالسة(٣) للدِّينَوري ـ: «الكريمُ يَلِينُ إذا استُعْطِفَ، واللَّئيمُ يَقسُوا إذا أُلطِفَ».

= وابن عدي في «الكامل» (٧/ ٢١٠) من طريق يحيى بن عبدويه حدثنا شعبة، وحماد ابن سلمة، عن محمد بن زياد؛ أربعتهم عن أبي هريرة بنحوه.
وأبو أمية بن يعلى، قال يحيى بن معين: ضعيف ليس بشيء، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث أحاديثه منكرة، وقال أبو زرعة: واهي الحديث ضعيف الحديث ليس بقوي. «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٠٣) وقد اضطرب فيه كما في طريق الدارقطني وابن عدي، فالإسناد ضعيفٌ بسببه، ولا تنفعه متابعة صلة بن سليمان ويحيى بن عبدويه؛ فقد كذبهما يحيى بن معين. «التاريخ؛ رواية الدوري» (٤/ ٣٨٥ رقم ٤٩٠٧)، و«ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٩٤ رقم ٩٥٨٠).

(١) روي عن عددٍ من الصحابة رضوان الله عليهم؛ فمن ذلك: حديث عبدالله بن مسعود؛ رواه أحمد في مسنده (٦/ ٢٠١ رقم ٣٦٧٩) من طريق إبراهيم، عن أبي الأحوص، عن عبدالله مرفوعاً بنحوه.
وإبراهيم بن مسلم العبدي أبو إسحاق الهَجَري ـ بفتح الهاء والجيم ـ، ليِّن الحديث رفع موقوفات. «التقريب» (٢٥٢) فالإسناد ضعيفٌ بسببه.
وحديث أبي أمامة؛ رواه الطبراني في «الكبير» (٨/ ٣١٣ رقم ٨٠١٧)، و(الأوسط» (٣/ ٧٧ رقم ٢٥٤٢)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/ ٢٣٥ رقم ١٢٦٣) من طريق فضال بن الزبير ابن جابر أبو مهند الغداني قال: سمعت أبا أمامة به مرفوعاً.
وفضال بن الزبير، ويقال: ابن جبير، أبو المهنى، قال ابن عدي: ولفضال بن جبير عن أبي أمامة قدر عشرة أحاديث كلها غير محفوظة. «الكامل» (٦/ ٢١) وقال ابن حبان: يروي عن أبي أمامة ما ليس من حديثه، لا يحلُّ الاحتجاج به بحال. «المجروحين» (٢/ ٢٠٤)، فالإسناد ضعيف جدّاً.

(٢) أورده الميداني «مجمع الأمثال» (١/ ١٤٥ رقم ٧٣٦) وقال: هذا قريبٌ من قولهم: «سَمِّنْ كَلْبَكَ يأكُلْكَ»، وأورده القاري في «الأسرار المرفوعة» (ص١٠٥ رقم ١١)، والنجم الغزي في «إتقان ما يحسن» (١/ ٣٤ رقم ٣٣) وقال: ليس بحديث، والشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص٨٣ رقم ٥٨)، والقاوقجي في «اللؤلؤ المرصوع» (ص٣٢ رقم ١٢) وقال: هذا من الأمثال.

(٣) «المجالسة وجواهر العلم» (الثاني عشر ٤/ ٤٥١ رقم ١٦٥٨)، و(الحادي والعشرين =

وعن عُمرَ بن الخطاب قال: «ما وَجَدْتُ لئيماً قط، إلا قليلَ المُروءةِ»[١].

وفي التنزيل: ﴿وَمَا نَقَمُوٓاْ إِلَّآ أَنْ أَغْنَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [التوبة: ٧٤][٢].

وقال أبو عمرو[٣] بنُ العلاءِ ـ أحدُ الأئمةِ ـ يُخاطِبُ بعضَ أصحابه: «كُنْ مِنَ الكريمِ على حَذَرٍ إذا أهَنْتَه، ومِنَ اللَّئيم إذا أكْرمتَه، ومِنَ العاقِلِ إذا أحْرَجْتَه، ومِنَ الأحمقِ إذا رَحمتَه، ومِنَ الفاجرِ إذا عاشَرتَه، وليس مِنَ الأدبِ أنْ تُجيبَ مَنْ لا يسألكَ، أو تسألَ مَنْ لا يُجيبك، أو تُحدِّثَ مَنْ لا يُنصِتُ لك»[٤].

وفي الإسرائيليات يقولُ الله ﷻ: (مَنْ أساءَ إلى مَنْ أحسنَ إليه، فقد

= ٧/ ٤٤ ٢٨٩٥) من طريق مصعب عن أبيه عن جده قال: قال علي بن أبي طالب.. فذكره.
ومصعب؛ هو ابن عبدالله بن مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير بن العوام الأسدي أبو عبدالله الزبيري المدني نزيل بغداد؛ صدوق عالم بالنسب من العاشرة. «التقريب» (٦٦٩٣).
وأبوه: عبدالله بن مصعب بن ثابت؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٥٦)، وجده: مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير؛ قال أحمد: أراه ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم: صدوق كثير الغلط ليس بالقوي، وقال أبو زرعة: ليس بقوي. «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٠٤)، وقال ابن حجر: لين الحديث وكان عابداً من السابعة مات سنة سبع وخمسين وله ثلاث وسبعون. «التقريب» (٦٦٨٦) ومع ضعفه فإنَّ روايته عن علي بن أبي طالب منقطعة، كما هو ظاهر.

(١) لم أقف عليه مُسنداً.

(٢) قال القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» (١٠/ ٣٠٥) ـ عند تفسير الآية المذكورة ـ: قال القُشَيري أبو نصر: قيل للبَجَلي: أتجدُ في كتاب الله تعالى: اتَّقِ شرَّ مَنْ أحسنتَ إليه؟ قال: نعم ﴿وَمَا نَقَمُوٓاْ إِلَّآ أَنْ أَغْنَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [التوبة: ٧٤].

(٣) في الأصل: قال عمرو بن العلاء، والتصويب من «ز» و«م»، وهذا النص كله ساقط مِن «د».
وأبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان المازني النحوي القارئ؛ ثقة من علماء العربية، من الخامسة مات سنة أربع وخمسين. «التقريب» (٨٢٧١).

(٤) رواه المعافى بن زكريا في «الجليس الصالح والأنيس الناصح» (٢/ ١٢٨ ـ ١٢٩) من طريق الأصمعي قال: قال أبو عمرو بن العلاء: يا عبدالملك كن من الكريم... فذكره. وأورده ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٧/ ١١٦) فقال: قال الأصمعي: قال لي أبو عمرو... به فذكره.

بدَّلَ نِعمَتي كُفراً، ومَنْ أحسنَ إلى مَنْ أساءَ إليه، فقد أخلَصَ لي شكراً)[١].

وعند البيهقيِّ في «الشعب»[٢] عن محمدِ بن حاتم المظفريِّ[٣] قال: «اتَّقِ شرَّ مَنْ يَصحَبُكَ لنائلةٍ، فإنها إذا انقَطَعَتْ عنه لم يُعذِر، ولم يُبالِ ما قالَ وما قيل فيه».

وللدِّينَوَري في عِشريِّ المُجالسةِ[٤] مِنْ طريقِ ابنِ عائشةَ[٥]، عن أبيه[٦] قال: قال بعضُ الحكماءِ: «لا تَضَعْ معروفكَ عند فاجرٍ[٧]، ولا أحمقٍ، ولا لئيمٍ؛ فإنَّ الفاجرَ[٨] يَرى ذلك ضعفاً، والأحمقَ لا يَعرِفُ قدرَ ما أتيتَ إليه، واللَّئيمَ سَبَخةٌ[٩] لا تُنبِتُ ولا تُثمرُ[١٠]، ولكنْ إذا أصبْتَ المؤمنَ فازْرَعْهُ مَعروفَكَ تَحصُدْ به شُكراً». انتهى.

---

(١) لم أجد لهذه الرواية مصدراً، وفي «نزهة المجالس ومنتخب النفائس» لعبدالرحمٰن الصفوري (باب الحلم والصفح عن عثرات الإخوان ص١٩٨): قال عمر ﵁: «رأيتُ ربَّ العزة في المنام فقال: يا ابنَ الخطاب تمنَّ عليَّ.. يا ابنَ الخطاب مَنْ أحسنَ إلى مَنْ أساء إليه فقد أخلص...» فذكره بالتقديم والتأخير.

(٢) «شعب الإيمان» (١١/ ٣٤٣ رقم ٨٦٢٩) من طريق أبي العباس الدغولي: سمعت محمد بن أبي حاتم المظفري يقول... فذكره.

(٣) وقع في «شعب الإيمان»: (محمد بن أبي حاتم)، وما ذكره السخاوي (محمد بن حاتم)، موافق لما في «غريب الحديث» (١/ ٥١٠) وغيره من كتب الخطابي، حيث يَرِدُ ذِكره في أسانيد الخطابي.

(٤) «المجالسة» (الجزء العشرون ٦/ ٣٩٩ رقم ٢٨١٨) حدثنا محمد بن عبدالعزيز عن ابن عائشة به. ومحمد بن عبدالعزيز؛ هو الدينوري، قال الذهبي: شيخ صاحب المجالسة، منكر الحديث ضعيف. «المغني في الضعفاء» (٢/ ٦٠٩ رقم ٥٧٧١).

(٥) ابن عائشة؛ هو عبيدالله بن محمد بن عائشة، اسم جده حفص بن عمر بن موسى التيمي، وقيل له: ابن عائشة، والعائشي، والعيشي؛ نسبةً إلى عائشة بنت طلحة لأنه من ذريتها؛ ثقة جواد رمي بالقدر ولم يثبت، من كبار العاشرة، مات سنة ثمان وعشرين. «التقريب» (٤٣٣٤).

(٦) أبوه: محمد بن حفص بن عمر القرشي التيمي؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ٧١).

(٧) في الأصل، و«د»، و«المجالسة»: (فاحشٍ)، والتصويب من «ز»، وهو المناسب للسياق.

(٨) كذا في الأصل و«ز» و«د»، وفي النسخة «م» وفي «المجالسة»: الفاحش.

(٩) السَّبَخةُ ـ بفتح الباءِ ـ: الأرض التي تعلوها الملوحة ولا تكاد تُنبِتُ إلا بعضَ الشجر. «مختار الصحاح» (ص١٤١)، و«لسان العرب» (٣/ ٢٣).

(١٠) في «المجالسة»: لا يُنبتُ ولا يُثمرُ.

وفي المرفوعِ ما يشهَدُ للأخير.

٣٦ حديث: «الاثنان فما فوقهما جماعة».

ابنُ ماجه[(١)]، والدَّارقطنيُّ[(٢)] في سنَنَيهما، والطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار»[(٣)]، وأبو يَعلى [ق٩/ب] في مسنده[(٤)]، والحاكمُ في صحيحه[(٥)]؛ كُلُّهم مِنْ حديثِ الربيعِ بن بدرِ بن عَمرو[(٦)]، عن أبيه[(٧)]، عن جدِّه عَمرِو بن جَرادٍ السَّعديِّ[(٨)]، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه رفعه بهذا، وهو ضعيفٌ لضعفِ الربيع[(٩)].

لكن في البابِ عن أنسٍ عند البيهقيِّ[(١٠)].

---

(١) «سنن ابن ماجه» (إقامة الصلوات والسُّنَّة فيها، باب الاثنان جماعة رقم ٩٧٢).

(٢) «سنن الدارقطني» (٢/ ٢٤ رقم ١٠٨٧).

(٣) «شرح معاني الآثار» (١/ ٣٠٨ رقم ١٨٤٦).

(٤) «مسند أبي يعلى» (١٣/ ١٥٢ رقم ٧٢٢٣).

(٥) «المستدرك» (٤/ ٣٣٤) وسكت عنه.
ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٧٦ رقم ٨٩٠٣)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٥٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٦٩) كلهم من طريق الربيع بن بدر... به.

(٦) الربيع بن بدر بن عمرو بن جراد التميمي السعدي أبو العلاء البصري، يلقب عُليلة ـ بمهملة مضمومة ولامين ـ، قال أبو حاتم: لا يشتغل به ولا بروايته، فإنه ضعيف الحديث ذاهب الحديث. «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٥٥)، وقال ابن عدي: عامة حديثه ورواياته عمن يروي عنهم مما لا يتابعه أحد عليه. «الكامل» (٣/ ١٣٢)، وقال ابن حجر: متروك. «التقريب» (١٨٨٣).

(٧) بدر بن عمرو بن جراد السعدي، لقبه عُليلة ـ بضم المهملة ـ؛ مجهول... «التقريب» (٦٤٤).

(٨) عمرو بن جراد السعدي؛ قال الذهبي: لا يُدرى من هو. «الميزان» (٣/ ٢٥١ رقم ٦٣٤٤).
وقال ابن حجر: مجهول من الثالثة. «التقريب» (٤٩٩٩).

(٩) أي: ضعيف جدّاً؛ كما قال النووي في «المجموع» (٤/ ١٩٦).

(١٠) «السنن الكبرى» (٣/ ٦٩) قال: وقد رُوي من وجهٍ آخر أيضاً ضعيف، ثم ساقه من طريق سعيد بن زَرْبي، حدثنا ثابت عن أنس قال:.. وقال رسول الله ﷺ: «**الاثنان جماعة، والثلاثة جماعة وما كثر فهو جماعة**».
وسعيد بن زَرْبي ـ بفتح الزاي وسكون الراء بعدها موحدة مكسورة ـ أبو عبيدة =

وعن الحَكم بن عُمَيرٍ(١) عند البَغويِّ في معجمِهِ(٢).

وعن عبدِالله بن عَمرٍو عند الدارقطنيِّ في أفرادِهِ(٣).

= الخزاعي البصري العباداني؛ قال ابن معين: ليس بشيء. وقال البخاري: صاحب عجائب. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث، عنده عجائب من المناكير. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال ابن عدي: يأتي بأشياء لا يتابعه عليها أحد، وعامة حديثه على ذلك. وقال ابن حجر: منكر الحديث.

انظر: «التاريخ الكبير» (٣/ ٤٧٣)، «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٣)، «الكامل» (٣/ ٣٦٨)، «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٧)، «التقريب» (٢٣٠٤). فالإسناد ضعيفٌ جدّاً.

(١) الحكم بن عُمير ـ بالتصغير ـ الثمالي، قال الذهبي: جاء في أحاديث منكرة لا صحبة له. «الميزان» (١/ ٥٧٨ رقم ٢١٩٣)، وتعقبه ابن حجر في «اللسان» (٢/ ٢٥١ رقم ٢٦٩٥) وأثبت له صحبة.

(٢) «معجم الصحابة» (٢/ ١٠٧ رقم ٤٨٢) مِنْ طريقِ بقيَةَ، عن عيسى بن إبراهيمَ القُرشيِّ، عن موسى بن أبي حبيبٍ، عن الحكم بن عُمَيرِ الثماليِّ ـ وكان مِنْ أصحابِ النبيِّ ﷺ ـ مرفوعاً بلفظ الترجمة.

ورواه ابن سعد في «الطبقات» (٧/ ٤١٥)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ٢٥٠) كلاهما من طريق بقية عن عيسى بن إبراهيم القرشي قال: حدثني ابن أبي حبيب... به فذكره.

وبقية بن الوليد الحمصي: مشهور بالتدليس القبيح وقد عنعن، ذكره الحافظ ابن حجر في «تعريف أهل التقديس» (ص٤٩ رقم ١١٧) في المرتبة الرابعة من المدلسين، وقال: المحدث المشهور المكثر... وكان كثير التدليس عن الضعفاء والمجهولين وصفه الأئمة بذلك.

وعيسى بن إبراهيم القرشي؛ قال البخاري: منكر الحديث. «التاريخ الكبير» (٦/ ٤٠٧ رقم ٢٨٠٢)، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: متروك الحديث. «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٧٢) فالإسناد ضعيف جدّاً.

(٣) لم أجده في «أطراف الغرائب والأفراد» لابن طاهر، وقد رواه الدارقطني في سننه (٢/ ٢٤ رقم ١٠٨٨) من طريق عثمان بن عبدالرحمٰن المدني، عن عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده مرفوعاً بلفظ الترجمة.

وعثمان بن عبدالرحمٰن المدني الزهري أبو عمرو الوقاصي، قال السعدي: ساقط، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال ابن عدي: عامة أحاديثه مناكير إما إسناده أو متنه منكراً. «الكامل» (٥/ ١٦٠)، وقال ابن حجر: متروك، وكذبه ابن معين. «التقريب» (٤٤٩٣).

فإسناده ضعيفٌ جدّاً بسببه.

وعن أبي أمامةَ عند الطبرانيِّ في «الأوسط»[(١)]، وفي لفظٍ لأحمدَ[(٢)] عنه: أنه ﷺ رأى رجلاً يُصلي وحدَه فقال: **«ألا رجلٌ يَتصدَّقُ على هذا فيُصلي معه»**، فقامَ رجلٌ فصلى معه، فقال: **«هذان جماعة»**.

والقصةُ المذكورةُ دون قولِهِ: «هذان جماعة» أخرجها أبو داود[(٣)]، والترمذيُّ[(٤)]

---

(١) «المعجم الأوسط» (٦/٣٦٣ رقم ٦٦٢٤) من طريق أبي توبة حدثنا مسلمة بن علي، عن يحيى بن الحارث عن القاسم عن أبي أمامة به فذكره وقال: لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن الحارث إلا مسلمة تفرَّد به أبو توبة.
ومسلمة بن علي؛ هو الخُشَني ـ بضم الخاء وفتح الشين المعجمة ثم نون ـ أبو سعيد الدمشقي البلاطي، قال البخاري: منكر الحديث. «التاريخ الكبير» (٧/٣٨٨ رقم ١٦٩٢)، وقال دُحَيم ويحيى بن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث لا يشتغل به، قلت ـ أي: ابنه ـ: هو متروك الحديث؟ قال: هو في حدِّ الترك، منكر الحديث، وقال أبو زرعة: منكر الحديث. «الجرح والتعديل» (٨/٢٦٨)، وقال الحافظ ابن حجر: متروك. «التقريب» (٦٦٦٢).
فالإسناد ضعيف جدّاً.

(٢) «مسند أحمد» (٣٦/٥٢٦ رقم ٢٢١٨٩)، والطبراني في «الكبير» (٨/٢٥٢ رقم ٧٨٥٧) كلاهما من طريق عبيدالله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة به.
وعبيدالله بن زَحْر ـ بفتح الزاي وسكون المهملة ـ الضمري مولاهم الإفريقي، ضعفه أحمد، وقال علي بن المديني: منكر الحديث، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: لين الحديث، وقال أبو زرعة: لا بأس بن صدوق. «الجرح والتعديل» (٥/٣١٥ رقم ١٤٩٩)، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ من السادسة. «التقريب» (٤٢٩٠).
وعلي بن يزيد؛ هو الألهاني الدمشقي، قال البخاري: منكر الحديث. «التاريخ الكبير» (٦/٣٠١)، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث حديثه منكر، وقال أبو زرعة: ليس بقوي. «الجرح والتعديل» (٦/٢٠٩)، وقال ابن حجر: صاحب القاسم ابن عبدالرحمٰن؛ ضعيف. «التقريب» (٤٨١٧).
قال الهيثمي: رواه أحمد والطبراني وله طرقٌ كلها ضعيفة. «المجمع» (٢/١٧٣ رقم ٢١٧٩).

(٣) «السنن» (الصلاة، باب في الجمع في المسجد مرتين رقم ٥٧٤) من طريق سليمان الأسود، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً.

(٤) «جامع الترمذي» (الصلاة، باب ما جاء في مسجد قد صلي فيه مرة رقم ٢٢٠) من طريق سليمان الناجي... به فذكره وقال: وفي الباب عن أبي أمامة وأبي موسى والحكم بن عمير.
قال أبو عيسى: وحديثُ أبي سعيد حديثٌ حسن، وهو قولُ غيرِ واحدٍ من أهل العلم =

مِنْ وجهٍ آخرَ صحيح[١].

وعن أبي هريرة[٢]، وآخرين[٣].

واستَعمَلَه البخاريُّ ترجمةً، وأوْرَدَ في البابِ ما يُؤدِّي معناه[٤].

= من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم من التابعين؛ قالوا: لا بأسَ أنْ يصليَ القومُ الجماعةَ في مسجدٍ قد صُليَ فيه جماعة، وبه يقول أحمد وإسحق، وقال آخرون من أهل العلم: يُصلُّون فُرَادى، وبه يقول سفيان وابن المبارك ومالك والشافعي يختارون الصلاة فُرَادى، وسليمان الناجي بصريٌّ، ويقال: سليمان بن الأسود، وأبو المتوكل اسمه علي بن داود. اهـ.

ورواه الحاكم في «المستدرك» (١/ ٢٠٩)، والطبراني في «الصغير» (١/ ٣٩٧ رقم ٦٦٥)، وابن حزم في «المحلى» (٤/ ٢٣٨)، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، سليمان الأسود هذا هو سليمان بن سحيم، قد احتجَّ مسلم به وبأبي المتوكل، وهذا الحديث أصلٌ في إقامة الجماعة في المساجد مرتين. ووافقه الذهبي. وأشار ابن حزم إلى تقويته. ورجال إسناديهما ثقات.

(١) هذا نصُّ كلام الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٢/ ١٤٢).

(٢) قال ابن الملقن في «البدر المنير» (٧/ ٢٠٤): رواه ابن المغلس في كتابه «الموضح» عن علي بن يونس بن السكن، حدثنا إبراهيم بن عبدالرزاق الضرير، حدثنا علي ابن يحيى، حدثنا عيسى بن يونس، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة به. وهذا سندٌ فيه من لا يُعرف، قال الشاشي في «تخريج أحاديث المستصفى»: هذا حديثٌ لا يصحُّ لجهالة بعض رواته.

(٣) روي من حديث سلمان رضي الله عنه؛ رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦/ ٢٥٤ رقم٦١٤٠) من طريق الحسن بن أبي جعفر، عن ثابت البناني، عن أبي عثمان، عن سلمان بنحوه.

والحسن بن أبي جعفر؛ هو الجُفْري ـ بضم الجيم وسكون الفاء ـ البصري؛ ضعيف الحديث مع عبادته وفضله. «التقريب» (١٢٢٢). فالإسناد ضعيف بسببه.

وروي من حديث الوليد بن أبي مالك مرسلاً؛ رواه أحمد في مسنده (٣٦/ ٦٥٤ رقم ٢٢٣١٥) من طريق الوليد قال: دخل رجل المسجد.. فذكره مرسلاً.

ورجال الإسناد كلهم ثقات، إلا أنه مرسل؛ قال الهيثمي: الوليد ليس بصحابي والحديث منقطع الإسناد. «المجمع» (٢/ ١٧٤).

(٤) فعقد في كتاب الأذان من صحيحه: (باب اثنان فما فوقهما جماعة)، ثم ذكر حديث مالك بن الحويرث (رقم ٦٥٨) بلفظ: «إذا حضرت الصلاةُ فأذِّنا وأقيما ثم ليؤمّكما أكبرُكُما».

فاستُفِيدَ ـ كما قال شيخُنا ـ مِنْ ذلك: وُرُودُ هذا الحديث في الجملةِ.

٢٧ حديث: «اجتماعُ الخَضِرِ وإلياسَ عليهما السَّلام، كلَّ عامٍ في المَوْسِمِ».

ابنُ شاذان في «مشيخته الصغرى»[(١)] عن أبي إسحاقَ المُزَكِّي[(٢)]، كما هو في فوائِدِهِ[(٣)]. ـ تخريج الدَّارقطنيّ ـ مِنْ جهةِ ابنِ خزيمةَ، ثم مِنْ طريقِ الحسنِ ابن رَزِينٍ[(٤)]، عن ابنِ جُريجٍ[(٥)]، عن عطاءٍ، عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما ـ لا أعلمه إلا

---

(١) «مشيخة ابن شاذان الصغرى» (ص٤٠ رقم ٥٢) قال: أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكِّي النيسابوري، حدثنا محمد بن إسحاق بن خزيمة، حدثنا محمد بن أحمد بن زيد إملاءً علينا بعبادان حدثنا عمرو بن عاصم، حدثنا الحسن بن رزين. . . به.

ورواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦/ ٤٢٦)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣١١ رقم ٤٠٣) كلاهما من طريق المُزَكِّي به.

ورواه ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٣٢٨)، والعقيلي في «الضعفاء» (١/ ٢٢٤ رقم ٢٧٣) من طريق محمد بن أحمد بن زيد المذاري حدثنا عمرو بن عاصم. . . به، وقال ابن عدي: ولا أعلم يروي هذا عن ابن جريج بهذا الإسناد غير الحسن بن رزين هذا، وليس بالمعروف، وهو من رواية عمرو بن عاصم عنه، وهذا الحديث بهذا الإسناد منكر.

ورواه العقيلي في «الضعفاء» (١/ ٢٢٤ رقم ٢٧٣) من طريق محمد بن كثير العبدي قال: حدثنا الحسن بن رزين عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس، وقال: نحوه موقوفاً، ولا يُتابع عليه مسنداً ولا موقوفاً.

(٢) وقع في «م»: (المتولي) وهو خطأ.

وأبو إسحاق المُزَكِّي ـ بضم الميم وفتح الزاي وفي آخرها كاف مشددة كما في «اللباب في تهذيب الأنساب» (٣/ ٢٠٤) ـ؛ هو إبراهيم بن محمد بن يحيى بن سختويه النيسابوري، قال الخطيب: وكان ثقةً ثبتاً. . انتخب عليه ببغداد أبو الحسن الدارقطني، توفي سنة (٣٦٢هـ). «تاريخ بغداد» (٧/ ١٠٥ رقم ٣١٧٢).

(٣) «المُزكيات» (ص٩١ ـ ٩٢ رقم ٢٣) وقال: حديثٌ غريبٌ من حديث ابن جريج، لم يحدِّث به غير هذا الشيخ، عنه.

(٤) الحسن بن رزين، قال ابن عدي: حدث عن ابن جريج بما ليس بمحفوظ. . وليس بالمعروف. «الكامل» (٢/ ٣٢٨ رقم٤٦٢)، وقال العقيلي: بصري مجهول في الرواية. «الضعفاء» (١/ ٢٢٤).

(٥) ابن جريج؛ هو عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج المكي، قال أحمد: كل شيءٍ =

مرفوعاً ـ قال: «**يلتقي الخضرُ وإلياسُ كلَّ عامٍ بالمَوسم بمنىً، فيَحْلِق كلُّ واحدٍ منهما رأسَ صاحبه، ويتفرَّقان عن هذه الكلمات**». وذكرها.

وكذا يُروى عن مَهديٍّ بن هلالٍ(١)، عن ابنِ جُرَيجٍ نحوه(٢).

وهو منكرٌ مِن الوجهين، وثانيهما أشدُّ وَهَاءً.

وكذا مِنَ الواهي في ذلك: ما أخرجه الحارثُ بن أبي أسامة في مسنده(٣) عن أنسٍ رفعه.

= قال ابن جريج: قال عطاء، أو عن عطاء، فإنه لم يسمعه من عطاء. «شرح علل الترمذي» (١/ ٣٧٦).

وذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، وقال: مشهورٌ بالعلم والثبت كثير الحديث، وصفه النسائي وغيره بالتدليس، قال الدارقطني: شر التدليس تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس؛ لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح. «تعريف أهل التقديس» (ص٤١ رقم ٨٣).

فالإسناد ضعيفٌ بسبب الحسن بن رزين، وخشية تدليس ابن جريج، وقد ضعفه ابن عدي، والعقيلي كما تقدم، وقال ابن المنادي: هذا حديثٌ واهٍ بالحسن بن رزين، والخضر وإلياس مضيا لسبيلهما. «الموضوعات لابن الجوزي» (١/ ٣١٤).

(١) مهديُّ بن هلال أبو عبدالله البصري، قال ابن المديني: ما سمعتُ يحيى بن سعيد القطان يُصرِّح بالكذب إلا لرجلين... ومهديُّ بن هلال فإنه قال: هما كذابان، وقال ابن معين: كذاب. «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٣٦)، وقال أبو داود: كان كذاباً. «سؤالات الآجري» (١/ ٣٩١ رقم ٧٤٨).

(٢) قال الحافظ ابن حجر ـ بعد أنْ ساق رواية الحسن بن رزين وبيَّن ضعفها ـ: وقد جاء من غير طريقه، لكن من وجهٍ واهٍ جدّاً: أخرجه ابن الجوزي من طريق أحمد بن عمار، حدثنا محمد بن مهدي، حدثنا مهدي بن هلال، حدثني ابن جريج فذكره بنحوه ثم قال: قال ابن الجوزي: أحمد بن عمار متروكٌ عند الدارقطني، ومهدي بن هلال مثله.. «الإصابة» (٣/ ٢٦٠).

ولم أجده عند ابن الجوزي في «الموضوعات» ولا «العلل المتناهية»، وهذا الإسناد موضوع.

(٣) كما في «بغية الباحث» (٢/ ٨٦٦ رقم ٩٢٦) من طريق القاسم بن بهرام، حدثنا أبان، عن أنس مرفوعاً بنحوه.

والقاسم بن بهرام؛ قال ابن حبان: أبو همدان شيخٌ كان على القضاء.. لا يجوز الاحتجاج به بحال. «المجروحين» (٢/ ٢١٤)، وقال الدارقطني: متروك. «الضعفاء والمتروكين» (رقم ٦١٩). =

وعند عبدِالله بن أحمدَ في «زوائد الزهد»[١]، وغيرِه مِنْ حديثِ عبدِالعزيز بن أبي رَوَّاد[٢] قال: «يجتمعُ الخضرُ وإلياسُ ببيتِ المقدسِ في شهر رمضانَ مِنْ أوَّلِهِ إلى آخره، ويُفطران على الكَرَفْس[٣]، ويُوافيان المَوسمَ كلَّ عام». وهو مُعضلٌ.

ومثله ما يُروى عن الحسنِ البصريِّ قال: «وُكِّلَ إلياسُ بالفَيَافي، والخضرُ بالبُحُور، وقد أُعطيا الخُلْدَ في الدنيا إلى الصيحةِ الأولى، وإنهما يَجتَمِعان في مَوسمِ كلِّ عامٍ»[٤].

إلى غيرِ ذلك مما هو ضعيفٌ كلُّه؛ مرفوعُهُ وغيرُه.

وأودَعَ شيخُنا رَحِمَهُ اللهُ في «الإصابة»[٥] له أكثَرَه.

بل لا يثبُتْ منه شَيءٌ[٦].

= وأبان؛ هو ابن أبي عياش البصري، قال شعبة: لأَنْ أرتكبَ سبعينَ كبيرة أحبُّ إليَّ من أنْ أحدِّثَ عن أبان بن أبي عياش. «الجرح والتعديل» (١/ ١٣٤)، وقال ابن حجر: متروك. «التقريب» (١٤٢).
فالإسناد ضعيف جداً.

(١) عزاه له الحافظ ابن حجر في «الزهر النضر» (ص١٠٥ رقم ٨٤) وقال: هذا معضل. ولم أجده في المطبوع من «الزهد».

(٢) عبدالعزيز بن أبي روَّاد ـ بفتح الراء وتشديد الواو ـ؛ صدوقٌ عابدٌ ربما وهم ورمي بالإرجاء، من السابعة مات سنة تسع وخمسين خت. «التقريب» (٤٠٩٦).

(٣) الكَرَفْس ـ بفتح الكافِ والراءِ ـ: بَقْلٌ عَظِيمُ المَنَافِع. «القاموس المحيط» (ص٥٧٠).

(٤) أورده ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٩/ ٢١٠) معلقاً، وأورده ابن حجر في «الإصابة» (٣/ ٢٣٩)، وفي «الزهر النضر في أخبار الخضر» (ص٧٤ رقم ٣١) معلقاً بصيغة التمريض.

(٥) وذلك في ترجمة الخضر من «الإصابة» (٣/ ٢٢٧ ـ ٣٠٣)، وقد ألَّفَ ابنُ حجرٍ رسالةً في ذلك سَمَّاها: «الزهر النضر في أخبار الخضر»، وهي مطبوعة في مجمع البحوث الإسلامية بالهند.

(٦) قال ابن القيم: الأحاديث التي يُذكر فيها الخضر وحياته كلها كذب، ولا يصحُّ في حياته حديثٌ واحد. فذكرها، ثم قال: سُئِل إبراهيم الحربي عن تعمير الخضر وأنه باقٍ فقال: من أحالَ على غائبٍ لم ينتصف منه، وما ألقى هذا بين الناس إلا شيطان. وسُئِلَ البخاريُّ عن الخضر وإلياس هل هما أحياء؟ فقال: كيف يكون هذا =

٢٨ حديث: «**الأجرُ على قَدرِ النَّصَبِ**».

هو في حديثٍ صحيحٍ متفقٍ عليه[١]؛ قاله ﷺ لعائشةَ رضي الله عنها بعد اعتِمَارِها: «**أجرُكِ على قدرِ نَفَقَتِكِ أو نَصَبِكِ**».

وفي لفظٍ: «أو تَعَبِكِ»[٢] [ق ١٠/أ] بدل: «نَصَبكِ».

وفي آخر: «**إنَّ لكِ مِنَ الأجرِ على قدرِ نَصَبِكِ ونَفَقَتِكِ**»[٣] بواو العَطفِ.

وفي آخر: «**إنما أجرُكِ في عمرتك على قَدرِ نَفَقَتِكِ**»[٤].

= وقد قال النبي ﷺ: «**لا يبقى على رأس مئة سنة ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد**»، وسُئِل عن ذلك كثير غيرهما من الأئمة فقالوا:
﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴿٣٤﴾﴾ [الأنبياء].
وسئل عنه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فقال: لو كان الخضر حياً لوجب عليه أن يأتي النبي ﷺ ويجاهد بين يديه ويتعلَّم منه، وقد قال النبي ﷺ يوم بدر: «**اللهم إنْ تهلك هذه العصابة لا تعبد في الأرض**» وكانوا ثلاث مئة وثلاثة عشر رجلاً معروفين بأسمائهم وأسماء آبائهم وقبائلهم فأين كان الخضر حينئذ. «المنار المنيف» (ص٦٧ رقم ١٢٣).
وانظر: «الفِصَل» لابن حزم (٥/ ٣٧)، و«مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٤/ ٣٣٧).

(١) «صحيح البخاري» (العمرة، باب أجر العمرة على قدر النصب رقم ١٧٨٧)، و«صحيح مسلم» (الحج، باب بيان وجوه الإحرام رقم ١٢١١) من طريق الأسود عن عائشة رضي الله عنها به، ولفظ مسلم: قلت: يا رسول الله يَصدُرُ الناسُ بنُسُكَين وأَصْدُرُ بنُسُكٍ واحدٍ؟ قال: «**انتظري فإذا طَهُرْتِ فاخرجي إلى التَّنْعيم فأهلِّي منه ثم القينا عند كذا وكذا ـ قال: أظنُّه قال: غداً ـ، ولكنها على قَدرِ نَصَبِكِ أو قال: نَفَقَتِكِ**». ورواه إسحاق بن راهويه في مسنده (٢/ ٣٧٩ رقم ٩٢٦) من طريق ابن عون، وعنده: «**نَفقَتِكِ أو نَصَبِكِ**»؛ شكَّ ابن عون.

(٢) لم أجده بهذا اللفظ.

(٣) رواه ابن خزيمة في صحيحه (٢/ ١٤١٧ رقم ٣٠٢٧)، والدارقطني في سننه (٣/ ٣٥٠ رقم ٢٧٢٩)، والحاكم في مستدركه (١/ ٤٧١) من طريق ابن عون عن القاسم عن عائشة به. وقال الحاكم: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وله شاهدٌ صحيحٌ، ثم ذكره باللفظ الآتي.
ولعله يعني بقوله: ولم يخرجاه: اللفظ الذي ذكره بواو العطف، أو أنه سبقُ قلمٍ، والله أعلم.

(٤) رواه الدارقطني في سننه (٣/ ٣٥٠ رقم ٢٧٢٨)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١/ ٢٥٢ رقم ٨٢٦)، والحاكم في مستدركه (المناسك ١/ ٤٧١) من طريق مهران، =

قال النوويُّ: وظاهره أنَّ الثوابَ والفضلَ في العبادةِ بكَثْرَةِ النَّصَبِ والنَّفَقَةِ[١].

قال شيخُنا: وهو كما قال، ولكنه ليسَ بمُطَّرِدٍ، فقد تكون بعضُ العبادةِ أخفَّ مِنْ بعضٍ وهي أكثرُ فضلاً وثواباً، بالنسبةِ إلى الزمان؛ كقيامِ ليلةِ القَدرِ بالنسبةِ[٢] لقيامِ ليالي رمضان وغيرها، وبالنسبةِ للمكان؛ كصلاةِ ركعتين في المسجدِ الحرامِ بالنسبةِ لصلاةِ[٣] ركعاتٍ في غيره، وبالنسبةِ إلى شرفِ العبادةِ المالية والبدنية؛ كصلاةِ الفريضةِ بالنسبةِ إلى أكثرَ مِنْ عَدَدِ ركعاتِها أو أطولَ مِنْ قراءتها، ونحو ذلك مِنْ صلاةِ النافلة، وكَدِرْهَمٍ مِنَ الزكاةِ بالنسبةِ إلى أكثرَ منه مِن التطوُّع.

أشارَ إلى ذلك ابنُ عبدِالسَّلام في «القواعِدِ»[٤]؛ قال: وقد كانت الصلاةُ قُرَّةَ عينِ النبي ﷺ وهي شاقَّةٌ على غيره، وليست صلاةُ غيرِه مع مَشقَّتِها مساويةٌ لصلاتِهِ مُطلقاً، والله أعلم[٥].

٢٩ حديث: «أحبُّ الأسماءِ إلى الله: عبدُالله، وعبدُالرحمٰن».

مسلمٌ[٦] مِنْ حديثِ عُبَيدِالله بن عُمرَ، عن نافعٍ، عن ابنِ عُمرَ رضي الله عنهما رفعه بهذا.

= عن سفيان الثوري، عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة مرفوعاً به.
وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن سفيان إلا مهران.
ومهران؛ هو ابن أبي عمر الرازي، قال يحيى بن معين: كان شيخاً مسلماً، كتبتُ عنه، وكان عنده غلطٌ كثيرٌ في حديث سفيان، وقال أبو حاتم: ثقة صالح الحديث. «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٠١)، وقال البخاري: في حديثه اضطراب. «التاريخ الكبير» (٧/ ٤٢٩ رقم ١٨٨١)، وقال ابن معين أيضاً: ثقة. «الكامل» (٦/ ٤٦٢)، وقال العقيلي: روى عن الثوري أحاديث لا يُتابع عليها. «الضعفاء» (٤/ ٢٢٩).
فهذا الإسناد ضعيفٌ لأنه من رواية مهران الرازي عن سفيان الثوري، والله أعلم.

(١) «شرح النووي على صحيح مسلم» (٨/ ١٥٢ ـ ١٥٣).
(٢) في هذا الموضع جملة مكررة موجودة في الأصل و«ز»، وغير موجودة في «م»، وهي: (إلى الزمان كقيام ليلة القدر بالنسبة).
(٣) في «م» بدل (بالنسبة لصلاة): (كصلاة).
(٤) «قواعد الأحكام في إصلاح الأنام» (١/ ٤٢ ـ ٤٥)، و(١/ ٥٣).
(٥) «فتح الباري» (٣/ ٦١١).
(٦) «صحيح مسلم» (الآداب، باب النهي عن التكني بأبي القاسم رقم ٥٧٠٩).

٣٠ حديث: «أحبُّ البِقاعِ إلى الله مساجدُها، وأبغضُ البلادِ إلى الله أسواقُها».

مسلمٌ[١] مِنْ حديثِ عبدِالرحمٰن بن مهرانَ مولى أبي هريرة، عن مولاه به مرفوعاً بلفظ: (البلاد).

ولأحمدَ[٢]، وأبي يعلى[٣]، والبزار[٤]، والحاكم[٥] وصحَّحَ إسنادَه،

---

(١) «صحيح مسلم» (المساجد، باب فضل الجلوس في مصلاه رقم ٦٧١).

(٢) «مسند أحمد» (٢٧/ ٣٠٨ رقم ١٦٧٤٤) قال: حدثنا أبو عامر قال: حدثنا زهير بن محمد، عن عبدالله بن محمد بن عقيل، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه به.

(٣) «مسند أبي يعلى» (١٣/ ٣٢٩ رقم ٧٤٠٣) من طريق عبدالملك بن عمرو أبي عامر به.

(٤) «مسند البزار» (٨/ ٣٥٢ رقم ٣٤٣٠) من طريق أبي عامر العقدي به فذكره وقال: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن جبير بن مطعم إلا بهذا الإسناد، وعبدالله ابن محمد بن عقيل قد احتَمَلُ الناسُ حديثَه، وقد بيَّنا ما يجبُ في حديثه في غير هذا الموضع، وقد رُوي هذا الكلام عن النبي ﷺ من وجوهٍ فاجْتَزَينا بحديثٍ جُبَير، إلا أنْ يزيدَ أحدٌ ممن روى ذلك عن رسول الله ﷺ، فنُخرج ذلك لعلة الزيادة، ولم يروِ ابن عقيل عن محمد بن جبير غير هذا الحديث.

وعبدالله بن عقيل مختلف فيه، وقد مشَّاه جماعة من الأئمة، كما تقدم في الحديث (٣).

وزهير بن محمد التميمي أبو المنذر الخراساني؛ قال أحمد: مستقيم الحديث، وقال أبو حاتم: محلُّه الصدق وفي حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه، فما حدَّث من كتبه فهو صالح، وما حدَّث من حفظه ففيه أغاليط. وقال البخاري: أحاديثُ أهل العراق عن زهير بن محمد مُقاربة مُستقيمة، ولكنَّ الوليد ابن مسلم وأبو حفص عمرو بن أبي سلمة وأهل الشام يروون عنه مناكير، وكان أحمد يقول: كأنَّ ما يروي أهل الشام عن زهير بن محمد هو رجلٌ آخر.. وقال ابن عدي: ولعل الشاميين حيث رووا عنه أخطأوا عليه، فإنه إذا حدَّثَ عنه أهل العراق فرواياتهم عنه شبه المستقيم، وأرجو أنه لا بأس به.

وقال الحافظ: ثقة إلا أنَّ روايةَ أهل الشام عنه غير مستقيمة فضُعِّفَ بسببها.

انظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٩٠)، «جامع الترمذي» (رقم ٢٩٦، ٣٢٩١)، و«ترتيب العلل الكبير للترمذي» (ص٣٨١، ح٧١٣، ص٣٩٦ ـ ٣٩٧)، الكامل لابن عدي (٣/ ٢٢٣)، و«التقريب» (٢٠٤٩).

لكن رواية أبي عامر العقدي عنه مستقيمة، كما في «تهذيب الكمال» (٩/ ٤١٧).

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ١٣٥ رقم ٦٣٢٦): ورجال أحمد وأبي يعلى والبزار رجال الصحيح خلا عبدالله بن محمد بن عقيل، وهو حسن الحديث وفيه كلام.

(٥) «المستدرك» (العلم ١/ ٨٩ ـ ٩٠)، و(البيوع ٢/ ٧) من طريق أبي حذيفة موسى =

والطبراني[١]؛ كلهم عن جُبير بن مطعم أنه ﷺ لما سُئِلَ عن خيرِ البِقَاع وشَرِّها قال: **«لا أدري حتى نزَلَ جبريل»** الحديث.

ولابنِ حبان[٢]، والحاكمِ[٣] وصحَّحَه عن ابنِ عمرَ نحوه.

وفي الباب عن واثِلَةَ بلفظ: «شرُّ المَجالسِ الأسواقُ والطُّرقُ، وخيرُ المَجالسِ المساجدُ، وإنْ لم تَجلِسْ في المسجدِ فالزمْ بيتَكَ»[٤].

= ابن مسعود، حدثنا زهير بن محمد، عن عبدالله بن محمد بن عقيل به فذكره، وقال: قد احتجَّا جميعاً برواة هذا الحديث، إلا عبدالله بن محمد بن عقيل، وقد تفرَّد البخاريُّ بالاحتجاج بأبي حذيفة، وهذا الحديث أصلٌ في قول العالم: لا أدري، وله شاهدٌ عن عبدالله بن محمد بن عقيل. ثم ذكره في (١/ ٩٠) من طريق ابن المبارك، عن عمرو بن ثابت، عن عبدالله بن محمد بن عقيل بنحوه، وقال: عمرو بن ثابت؛ هو ابن أبي المقدام الكوفي، وليس من شرط الشيخين وإنما ذكرتُه شاهداً، ورواية عبدالله بن المبارك عنه حتى حثَّني على إخراجه، فإني قد عَلَوتُ فيه من وجهٍ لا يعتمد.

وأبو حذيفة موسى بن مسعود؛ صدوق سيء الحفظ، وتقدمت ترجمته في الحديث (١٠).

وعمرو بن ثابت؛ هو ابن أبي المقدام الكوفي، تركه ابن المبارك، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث يكتب حديثه، كان رديء الرأي شديد التشيُّع، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث. «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٢٣)، وقال ابن حجر: ضعيف رمي بالرفض. «التقريب» (٤٩٩٥).

(١) «المعجم الكبير» (٢/ ١٢٨ رقم ١٥٤٥) من طريق عبدالله بن محمد بن عقيل به.

(٢) «صحيح ابن حبان» (٤/ ٤٧٦ رقم ١٥٩٩) من طريق جرير بن عبدالحميد، عن عطاء بن السائب، عن مُحارب بن دِثار، عن ابن عمر، بنحو حديث جبير.

(٣) «المستدرك» (العلم ١/ ٩٠)، وفي (البيوع ٢/ ٧) من طريق جرير، عن عطاء بنحوه. وسكت عنه الحاكم، وقال الذهبي في التعليق: صحيح.

وعطاء بن السائب؛ هو الثقفي الكوفي: صدوق اختلط من الخامسة. «التقريب» (٤٥٩٢).

ورواية جرير بن عبدالحميد عنه ليست بذاك، كما قال يحيى بن معين. «رواية الدوري» (٣/ ٣٠٩ رقم ١٤٦٥)، فالإسناد ضعيفٌ لكنه يتقوى بما قبله، فيصير حسناً لغيره، والله أعلم.

(٤) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/ ٦٠ رقم ١٤٢) من طريق بِشر بن عَون، حدثنا بكَّار بن تميم عن مكحول، عن واثلة مرفوعاً به. =

ولأبي نعيم في كتاب «حرمة المساجد»(١) عن ابنِ عباسٍ رفعه: «أبغضُ البِقاعِ إلى الله الأسواقُ، وأبغضُ أهلِها إلى الله أوَّلُهم دخولاً وآخِرُهم خُرُوجاً».

ولمسلمٍ في المَناقبِ مِنْ صحيحِهِ(٢) (مِنْ حديثِ)(٣) أبي عثمانَ، عن سلمانَ قال: (لا تكونَنَّ ـ إنْ استَطَعْتَ ـ أوَّلَ مَنْ يدخلُ السُّوقَ، ولا آخِرَ مَنْ يَخرجُ منها؛ فإنها معركةُ الشَّيطانِ، وبها يَنصِبُ رايَتَه)، وذَكَرَ حديثاً.

٣١ حديث: «أحبُّ الدينِ إلى الله: الحَنِيفيةُ السَّمْحَةُ».

في: «إني بُعِثتُ»(٤).

= وبشر بن عون، وبكار بن تميم؛ مجهولان، كما قال أبو حاتم. «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٠٨ رقم ١٦٠٥)، فالإسناد ضعيفٌ، وفي متنه زيادات تمنع من تقويته بما قبله، والله أعلم.

(١) لم أقف على هذا الكتاب، وقد نَسَبَه له الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٣٠٦).
والحديث رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٢/ ٦٧٤) من طريقِ عثمان بن عبدالله، حدثنا مُبشر بن إسماعيلِ الحلبي، حدثنا جعفر بن برقان، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس به مطولاً.
ورواه القضاعي في «مسند الشهاب» (٢/ ٢٥٣ رقم ١٣٠١) من طريق محمد بن زياد، عن ابن عباس مختصراً بنحو حديث أبي هريرة.
وعثمان بن عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان؛ قال ابن حبان: روى عن الليث ابن سعد، ومالك وابن لهيعة، ويضع عليهم الحديث، كتب عنه أصحاب الرأي، لا يحلُّ كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار. «المجروحين» (٢/ ١٠٢)، وقال ابن عدي: . . وحدث في كل موضع بالمناكير عن الثقات. . . ولعثمان غير ما ذكرت من الأحاديث أحاديث موضوعات. «الكامل» (٥/ ١٧٦ رقم ١٣٣٦)، وقال الألباني: موضوع؛ آفته عثمان بن عبدالله. . «السلسلة الضعيفة» (١٣/ ١١٤٢ رقم ٦٥٠٠).
ولا تنفعه متابعة محمد بن زياد ـ وهو الطحان اليشكري الجزري ـ، فقد قال عنه أحمد: أعورٌ كذابٌ خبيثٌ يضعُ الحديث، وقال ابن عدي: وكان كذاباً خبيثاً. . «الكامل» (٦/ ١٢٩).

(٢) «صحيح مسلم» (المناقب، باب من فضائل أم سلمة أم المؤمنين رقم ٢٤٥١).

(٣) في «م»: (عن).

(٤) في الأصل [ق ٤٩/أ]، وسيأتي برقم (٢١٧).

٣٢ حديث: «أحِبُّوا العَرَبَ لثلاثٍ: لأني عربيٌّ، والقرآنَ عربيٌّ، وكلامَ أهلِ الجنةِ عربيٌّ».

الطبرانيُّ في معجميه «الكبير»(١) و«الأوسط»(٢)، والحاكمُ [ق١٠/ب] في مستدركه(٣)، والبيهقيُّ في «الشعب»(٤)، وتمامٌ في فوائده(٥)، وآخرون(٦)؛ كلُّهم مِنْ حديثِ العلاءِ بنِ عمرٍو الحنفيِّ(٧)، حدثنا يحيى بن بُرَيدٍ الأشعريُّ(٨)، عن ابنِ جُرَيجٍ، عن عطاءٍ، عن ابنِ عباسٍ ﷺ رفعه بهذا.

---

(١) «المعجم الكبير» (١١/ ١٨٥ رقم ١١٤٤١) من طريق العلاء بن عمرو الحنفي به.
(٢) «المعجم الأوسط» (٥/ ٣٦٩ رقم ٥٥٨٣) من طريق العلاء بن عمرو الحنفي به فذكره، وقال: لم يرو هذا الحديث عن ابن جريج إلا يحيى بن بُرَيد تفرَّد به العلاء بن عمرو.
(٣) «المستدرك» (فضل كافة العرب ٤/ ٨٧) من طريق العلاء بن عمرو الحنفي به، فذكره وقال: تابعه محمد الفضل عن ابن جريج، ثم أورده بعد ذلك من طريق محمد ابن الفضل، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس بنحوه ثم قال: حديث يحيى ابن يزيد، عن ابن جريج حديثٌ صحيحٌ، وإنما ذكرتُ حديثَ محمد بن الفضل متابعاً له. وتعقبه الذهبي في التلخيص فقال: بل يحيى ضعفه أحمد وغيره... وأما الفضل فمتهم، وأظن الحديث موضوعاً.
(٤) «شعب الإيمان» (٣/ ٣٤ رقم ١٣٦٤)، و(٣/ ١٦٠ رقم ١٤٩٦) من طريق العلاء ابن عمرو به فذكره، وقال: تفرَّد به العلاء بن عمرو عن يحيى بن يزيد.
(٥) «فوائد تمام» (١/ ٦١ رقم ١٣٤).
(٦) كالعقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٣٤٨) ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/٢٩٢ رقم ٨٥٩)، وأخرجه أبو نعيم في «صفة الجنة» (٢/ ١١٢ رقم ٢٦٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٠/ ١٤٠) كلهم من طريق العلاء بن عمرو الحنفي به.
(٧) العلاء بن عمرو الحنفي؛ قال أبو حاتم: ما رأينا إلا خيراً. «الجرح والتعديل» (٦/٣٥٩)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٥٠٤) وقال: ربما خالف. وذكره في «المجروحين» (٢/ ١٨٥) وقال: شيخٌ يروي عن أبي إسحق الفزاري العجائب، لا يجوز الاحتجاج به بحال. وقال الأزدي: لا يُكتب حديثه. «لسان الميزان» (٥/٤٦٧)، وقال الذهبي: متروك. «الميزان» (٣/ ١٠٣ رقم ٥٧٣٧)
وقال الألباني: لعل قول أبي حاتم هذا... قبلَ أنْ يطلع على روايته للأحاديث المكذوبة، وإلا فتوثيقه لا يتفق في شيءٍ مع تكذيبه لحديثه... لكن قد يُقال: ما دام أنَّ الحديث له عللٌ كثيرة فجائزٌ أنْ تكونَ العلةُ عند أبي حاتم في غير العلاء هذا، والله أعلم. «السلسلة الضعيفة» (١/ ٢٩٣).
(٨) يحيى بن بُريد بن عبدالله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، قال ابن نمير: =

وابنُ بُرَيدٍ والراوي عنه: ضعيفان، وقد تفرَّدَا به، كما قاله الطبرانيُّ، والبيهقيُّ[١].

ومتابعةُ محمدِ بن الفضلِ[٢] التي أخرجها الحاكمُ أيضاً مِنْ جهتِهِ، عن ابنِ جُرَيجٍ لا يُعتَدُّ بها؛ فابنُ الفضلِ لا يَصلُحُ للمتابعةِ، ولا يُعتَبَرُ بحديثِهِ؛ للاتفاقِ على ضَعْفِهِ واتِّهامِهِ بالكذبِ، ولكنْ لحديثِ ابنِ عباس شاهدٌ رواه الطبراني أيضاً في «معجمه الأوسط»[٣] مِنْ روايةِ شِبْلِ بن العلاءِ

= ما يَسْوَى تَمرة، وقال يحيى بن معين: ضعيف، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث ليس بالمتروك، يُكتب حديثه، وقال أبو زرعة: منكر الحديث. «الجرح والتعديل» (٩/ ١٣١).

تنبيه: وقع في عدة مصادر ضبطه هكذا: «يحيى بن يزيد» بالزاي، وهو تصحيف، والصواب: «بُريد» كما في «توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين (١/ ٢٢٥).

(١) وقال العقيلي: منكر لا أصل له. «الضعفاء» (٣/ ٣٤٨)، وقال أبو حاتم: هذا حديثٌ كذبٌ. «علل الحديث» لابن أبي حاتم (مسألة ٢٦٤١)، وقال الذهبي: هذا موضوع. «الميزان» (٣/ ١٠٣)، وأورده مرعي الكرمي في «الفوائد الموضوعة» (ص١٤١ رقم ٢٠٢)، وقال: ضعيف جدّاً. وقال الألباني: موضوع، وله ثلاث علل.. فذكرها. «السلسة الضعيفة» (١/ ٢٩٣ رقم ١٦٠).

(٢) محمد بن الفضل بن عطية العبدي مولاهم الكوفي، قال أحمد: ليس بشيء حديثه حديث أهل الكذب. «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٥٤٩ رقم٣٦٠١)، وقال يحيى ابن الضريس لعمرو بن عيسى ـ وحدَّث عن محمد بن الفضل ـ: ألم أنهكَ عن هذا الكذاب؟! وقال عمرو بن علي: متروكُ الحديثِ كذاب. وقال أبو حاتم: ذاهبُ الحديث تُرِكَ حديثُه. «الجرح والتعديل» (٨/ ٥٧)، وقال الجوزجاني: كان كذاباً سألت ابنَ حنبل عنه فقال: ذاكَ عَجَبٌ يجيئُكَ بالطَّامات. «أحوال الرجال» (ص٢٠٢).

(٣) «المعجم الأوسط» (٩/ ٦٩ رقم ٩١٤٧) من طريق عبدالعزيز بن عمران، حدثنا شبل ابن العلاء به فذكره وقال: لم يروِ هذا الحديث عن شبل إلا عبدالعزيز بن عمران، تفرَّدَ به إبراهيم بن المنذر، ولا يروى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد.

وعبدالعزيز بن عمران بن عبدالعزيز الزهري المدني، قال عنه البخاري: لا يكتب حديثه، منكر الحديث. «التاريخ الكبير» (٦/ ٢٩ رقم ١٥٨٥)، وقال ابن حجر: متروك احتَرَقَت كتبه فحدَّث من حفظه فاشتدَّ غلطه. «التقريب» (٤١١٤).

ابن عبدِالرحمٰن(١)، عن أبيه(٢)، عن جدِّه، عن أبي هريرة مرفوعاً: **«أنا عربيٌّ، والقرآنُ عربيٌّ، وكلامُ أهلِ الجنةِ عربيٌّ»**.

وهو مع ضَعْفِهِ(٣) أيضاً أصحُّ مِنْ حديثِ ابنِ عباس.

وأخرج أبو الشيخ في «الثواب»(٤) بسندٍ ضعيفٍ أيضاً، عن عطاءِ ابن أبي مَيمونةَ(٥)، عن أبي هريرة مرفوعاً: «أحبُّوا العربَ وبقاءَهم؛ فإنَّ بقاءَهم نورٌ في الإسلام، وإنَّ فَنَاءَهم ظُلمةٌ في الإسلام».

---

(١) شِبْل ـ بكسر المعجمة وسكون الموحدة ـ بن العلاء بن عبدالرحمٰن؛ هو الحُرَقي، قال ابن عدي: روى أحاديث مناكير. «الكامل» (٤/ ٤٧)، وقال الدارقطني: ليس بالقوي ويخرج حديثه. «سؤالات البرقاني» (ص٣٦ رقم ٢٢٣).

(٢) هو العلاء بن عبدالرحمٰن بن يعقوب الحُرَقي ـ بضم المهملة وفتح الراء بعدها قاف ـ أبو شبل المدني، قال أحمد: ثقة. «العلل» (٢/ ٤٨٢ رقم ٣١٧١)، وقال يحيى ابن معين: ليس حديثه بحجة، وقال أبو زرعة: ليس هو بأقوى ما يكون، وقال أبو حاتم: صالح، وقال أيضاً: روى عنه الثقات وأنا أنكر من حديثه أشياء. «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٥٧)، وقال الحافظ: صدوق ربما وهم. «التقريب» (٥٢٤٧).

(٣) يعني أنه ضعيف جدّاً، بسبب حال عبدالعزيز بن عمران، وأما حديث ابن عباس فهو موضوع، كما تقدم. وقول المؤلف: (أصح) لا يعني الصحة الاصطلاحية، وإنما أنه أقوى أو أقل ضعفاً.

(٤) الكتاب مفقود، وقد أسنده الديلمي، كما في «الغرائب الملتقطة» (حرف الألف) [ق ١٨/ب] من طريق محمد بن الخطاب عن عطاء بن أبي ميمونة به.
وأخرجه أيضاً أبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٤/ ٢٧٣ رقم ١٠٢٧) من طريق محمد بن عبدالصمد بن جابر الضبي، قال: حدثني أبي، عن عطاء به، وعنه: أبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (٢/ ٣٤٠).

(٥) عطاء بن أبي ميمونة؛ هو البصري أبو معاذ، واسم أبي ميمونة منيع: ثقة رمي بالقدر من الرابعة مات سنة إحدى وثلاثين. «التقريب» (٤٦٠١).
ولم أجد من ذكر له سماعاً من أبي هريرة، وقال الألباني: ويبعدُ أنْ يكونَ سَمِعَ منه، بل لعله وُلِدَ بعدَ وفاةِ أبي هريرة، فإنَّ بين وفاتَيهما اثنتين وسبعين سنة على الأقل.. «السلسلة الضعيفة» (٢/ ٤٧) ومحمد بن الخطاب؛ هو ابن جبير بن حية الثقفي، قال أبو حاتم: لا أعرفه. «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٤٦)، وقال الأزدي: منكر الحديث. «ميزان الاعتدال» (٣/ ٥٣٧).
ومحمد بن عبدالصمد بن جابر الضبي؛ قال أبو حاتم: لا أعرفه، والأحاديث التي رواها عن أبيه مناكير. «الجرح والتعديل» (٨/ ١٦). =

وفي حبِّ العربِ أحاديثُ كثيرةٌ، أفرَدَهَا بالتأليف العراقيُّ[١]؛

منها مما في الأفراد للدارقطني[٢] عن ابنِ عمرَ رفعه: **«حبُّ العربِ إيمانٌ، وبُغضهم نفاقٌ»**.

وعن أنسٍ مثله بزيادةٍ أخرجه الديلميُّ[٣].

وعن البراءِ أخرجه البيهقيُّ في «الشعب»[٤]، ولكنه قال: إنَّ المَحفوظَ

= وأبوه: عبدالصمد بن جابر؛ ضعفه يحيى بن معين. «الميزان» (٢/ ٦١٩)، وقال عنه ابن حبان: يخطئ كثيراً ويهم فيما يروي على قلة روايته. «المجروحين» (٢/ ١٥٠) فالإسناد ضعيف بسببهما.

(١) واسم كتابه: «محجة القرب إلى محبة العرب» وقد طبع في دار العاصمة، سنة ١٤٢٠هـ.

(٢) كما في «أطراف الغرائب والأفراد» لابن طاهر (٣/ ٣٦٩ رقم ٢٩٤٤) وقال: غريبٌ من حديث الزهري عن سالم، تفرَّد به روح بن جبير عن ابن عيينة عنه.
وقد أسنده الديلمي كما في «الغرائب الملتقطة» (حرف الحاء) [ق ٤٢/ب] فقال: قال الدارقطني في «الأفراد»: فساقه من طريق مورع بن حبر، حدثنا سفيان، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه به فذكره. والراوي عن سفيان: روح بن جبير أو: مورع بن حبر؛ لم أجد له ترجمة.

(٣) كما في «الغرائب الملتقطة» (حرف الحاء) [ق ٤٣/أ] من طريق الهيثم بن حماد، عن ثابت، عن أنس رفعه. وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٨٧) من طريق الهيثم ابن حماد، عن ثابت، عن أنس بلفظ حديث ابن عمر فذكره، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.
وتعقَّبَه الذهبي بقوله: الهيثم بن حماد متروك.
وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٣٣٣) من طريق الهيثم بن جمَّاز، عن ثابت، عن أنس مرفوعاً بزيادة: «فمن أحبَّ العرب فقد أحبني، ومن أبغض العرب فقد أبغضني». ثم قال: هذا حديثٌ غريبٌ من حديث ثابت عن أنس، تفرَّد به الهيثم ابن جمَّاز.
الهيثم بن جمَّاز (وما وقع في بعض المصادر: حمَّاد؛ تصحيف)؛ هو البكَّاء، قال أحمد: منكر الحديث تُرِكَ حديثُه، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث. «الجرح والتعديل» (٩/ ٨١)، وقال ابن عدي: أحاديثه أفراد غرائب عن ثابت، وفيها ما ليس بالمحفوظ. «الكامل» (٧/ ١٠٢) فالإسناد ضعيفٌ بسببه.

(٤) «شعب الإيمان» (٣/ ١٥٩ رقم ١٤٩٥) أخبرنا أبو عبدالرحمٰن السلمي، أخبرنا داود بن محمد بن العباس بالكوفة، حدثنا أبو الحَرِيش أحمد بن عيسى، حدثنا =

مِنْ حديثِ البراءِ معناه في الأنصار، قال: وإنما يُعرفُ هذا المتنُ مِنْ حديثِ الهيثمِ بن جمَّاز، عن ثابت عن أنس.

يعني كما أخرجه الدَّيلميُّ.

ومنها ما للبيهقيِّ[(١)] أيضاً مِنْ حديثِ زيدِ بن جُبَيرٍ[(٢)]، عن داودَ بن الحُصَينِ[(٣)]،

= مؤمّل بن إهاب، حدثنا عبيدالله بن موسى، حدثنا ابن أبي ليلى، عن عدي بن ثابت، عن البراء به فذكره، وقال: كذا جاء به، والمحفوظ عن شعبة: عن عدي بن ثابت، عن البراء بمعناه.

وأبو عبدالرحمٰن السُّلمي: فيه كلامٌ شديد، كما تقدم في الحديث (٨).

وداود بن محمد؛ لم أقف على ترجمته.

وأبو الحَرِيش أحمد بن عيسى الكلابي الكوفي؛ ذكره أبو بكر الإسماعيلي في معجم شيوخه (١/ ٣٤٢ رقم ٢٤) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وابن أبي ليلى؛ هو محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي القاضي أبو عبدالرحمٰن: صدوق سيء الحفظ جدّاً من السابعة. «التقريب» (٦٠٨١).

والإسناد ضعيف جدّاً بسبب السُّلمي، وفيه أكثر من راوٍ ضعيف أو مجهول.

(١) «شعب الإيمان» (٣/ ١٦٢ ـ ١٦٣ رقم ١٥٠٠) من طريق ابن عدي ـ وهو في «الكامل» (٣/ ٢٠٣) ـ من جهة زيد بن جبيرة، عن داود بن الحصين، عن ابن أبي رافع، عن علي رفعه، وقال ابن عدي: وابن أبي رافع هذا هو عبيدالله بن أبي رافع.

وقال البيهقي: زيدٌ غير قوي في الرواية والله أعلم. والأحاديث في فضل العرب ثم فضل قريش كثيرةٌ لا يَحتَمِلُ هذا الموضوع إيرادُ جميعِها، والذي ذهَبَ إليه بعضُ الناسِ في تفضيلِ العجمِ على العربِ خلافُ ما مضى عليه صدرُ هذه الأمة، والذي رُوي في ذلك من الأحاديث أكثره باطل، لا ينبغي لأهلِ العلمِ أنْ يشتغل بمذهبه، وبما رُوِيَ فيه.

(٢) كذا في سائر النسخ المعتمدة، والصواب: زيد بن جبيرة؛ وهو ابن محمود بن أبي جبيرة، أبو جبيرة الأنصاري، قال البخاري: منكر الحديث. «التاريخ الكبير» (٣/ ٣٩٠ رقم ١٢٩٩)، وقال يحيى بن معين: لا شيء، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث جدّاً، متروك الحديث، لا يكتب حديثه. «الجرح والتعديل» (٣/٥٥٩)، وقال ابن حجر: متروك. «التقريب» (٢١٢٢).

(٣) في سائر النسخ المعتمدة: داود بن الحُسين، وجاء على الصواب في نسخة دار الكتب (١١٣٤)؛ وداود بن الحصين؛ هو الأموي مولاهم أبو سليمان المدني: ثقة... «التقريب» (١٧٧٩)

عن ابنِ أبي رافعٍ، عن أبيه[١]، عن عليٍّ مرفوعاً: «**مَنْ لم يَعرِفْ حقَّ عِتْرَتي والأنصارِ والعربِ؛ فهو لأَحَدُ ثلاثٍ: إما منافقٌ، وإما لِزَنْيَةٍ، وإما لغيرِ طُهُور**» يعني حملَتْه أمُّه على غيرِ طُهورٍ.

وقال: زيدٌ غيرُ قويٍّ في الروايةِ.

٣٣ حديث: «احْتَرِسُوا مِنَ الناسِ بسوءِ الظَّنِّ».

أحمدُ في الزهد[٢]، والبيهقيُّ في سننه[٣] وغيرها[٤]؛ كلاهما مِنْ قولِ مُطَرِّفِ بن عبدِالله بن الشِّخِّيرِ ـ أحدِ التابعين ـ، زاد البيهقيُّ أنه يُروى عن أنسٍ مرفوعاً.

وهو كذلك عند الطبرانيِّ في «الأوسط»[٥]، والعسكريِّ في «الأمثال»، مِنْ وجهين عن بقيةَ، عن معاويةَ بن يحيى[٦]، عن سليمانَ بن مسلمٍ[٧]، عن أنسٍ.

---

(١) كلمة (أبيه) كذا في سائر النسخ المعتمدة، وليست في «شعب الإيمان»، ولا «الكامل» لابن عدي.
والإسناد ضعيف جدّاً بسبب زيد بن جبيرة.

(٢) «الزهد» لأحمد (ص٢٩٧) وإسناده صحيح.

(٣) «السنن الكبرى» (١٠/ ١٢٩) به فذكره، وقال: وروي ذلك عن أنس بن مالك مرفوعاً.

(٤) كذا في سائر النسخ المعتمدة، وفي نسخة دار الكتب (رقم ١١٣٤)، والتيمورية: (وغيرهما)، ولعله الصواب، لأني لم أجده في غير «السنن الكبرى» من كتب البيهقي. وقد رواه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٢١٠) من قول مُطرِّف به.

(٥) «المعجم الأوسط» (١/ ١٨٩ رقم ٥٩٨) من طريق داود بن رُشيد، و(٩/ ١٧٥ رقم ٩٤٥٨) من طريق سلم بن قادم، ورواه ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٤٠٢) من طريق عمر بن عثمان؛ ثلاثتهم عن بقية بن الوليد، عن معاوية بن يحيى، عن سليمان بن مسلم، عن أنس بن مالك مرفوعاً فذكراه، وقال الطبراني: لم يُروَ هذا الحديث عن أنس إلا بهذا الإسناد تفرَّد به بقية.

(٦) معاوية بن يحيى الصدفي أبو روح الدمشقي، قال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: . . ضعيف الحديث في حديثه إنكار، وقال أبو زرعة: ليس بقوي، أحاديثه كلها مقلوبة، ما حدث بالرَّي، والذي حدث بالشام أحسن حالاً. «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٨٤).

(٧) سليمان بن مسلم؛ لعلَّه مؤذن مسجد ثابت البناني، قال العقيلي: ولا يتابع على حديثه ولا يعرف إلا به. «الضعفاء» (٢/ ١٤٠).

وقال أولهما[١]: إنه لا يُروى عن أنس إلا بهذا الإسناد تفرَّدَ به بقيةُ.

هذا وقد أخرجه تمام في «فوائده»[٢]مِنْ حديثِ إبراهيمَ بن طَهْمانٍ، عن أبانَ بن أبي عياشٍ[٣] عن أنسٍ مرفوعاً [ق ١١/أ] أيضاً.

بل رواه أيضاً[٤]مِنْ جهةِ محمودِ بن محمدِ بن الفضلِ الرافقيِّ[٥]، عن أحمدَ بن أبي غانمِ الرافقيِّ، عن الفِرْيابيِّ، عن الأوزاعيِّ، عن حسّانَ ابن عطيةَ، عن طاوسَ، عن ابنِ عباسٍ، عن رسولِ الله ﷺ أنه قال: **«مَنْ حسَّنَ ظنَّه بالناسِ كثُرَتْ نَدَامَتُه»**.

ومِنْ هذا الوجهِ أورَدَه ابنُ عساكر في تاريخه[٦].

ولأبي الشيخ[٧]، ومِنْ طريقِهِ الدَّيلميُّ في مسنده[٨] عن عليِّ ابن أبي طالبٍ ﷺ مِنْ قولِهِ: «الحَزمُ سوءُ الظَّنِّ».

---

(١) الطبراني في «الأوسط»، وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٠/ ٥٣١): أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق أنس، وهو من رواية بقية بالعنعنة، عن معاوية بن يحيى ـ وهو ضعيف ـ فله علتان، وصحَّ من قول مُطرِّف التابعي الكبير، أخرجه مسدد.

(٢) «فوائد تمام» (١/ ٢٧٨ رقم ٦٩٢) من طريق إبراهيم بن طهمان. . . به.

(٣) أبان بن أبي عياش البصري: متروك الحديث، كما تقدم في الحديث (٢٧).
فالإسناد ضعيف جدّاً بسببه، ولا يمكن أنْ تتقوَّى به الطريق السابقة.
وقد رُوِيَ من قول الحسن البصري؛ رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٢/ ١٧٧). وإسناده صحيح.

(٤) تمام في «فوائده» (٢/ ٧٧ رقم ١١٨٨) من طريق محمود بن محمد بن الفضل الرافقي به فذكره.

(٥) محمود بن محمد بن الفضل أبو العباس التميمي المازني الرافقي الأديب؛ ترجم له ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٧/ ١٢٦) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

(٦) «تاريخ دمشق» (٥٧/ ١٢٦ ترجمة محمود بن محمد بن الفضل الرافقي) من طريق تمام في فوائده.
قال الألباني: باطل. . . والحديث مع ضعف سنده فإنه باطل عندي لأنه يتضمَّن الحضَّ على إساءةِ الظنِّ بالناس، وهذا خلافُ المقرَّر في الشرع أنَّ الأصل إحسان الظنِّ بهم. «السلسلة الضعيفة» (٣/ ٢٩٣).

(٧) في الثواب، قال السيوطي في «الدرر المنتثرة» (ص١٠٢ رقم ٢٠٠): أبو الشيخ بسند واهٍ جدّاً.

(٨) «مسند الفردوس» (النسخة السعيدية) [ق ١٠٤/أ] بإسناده إلى هشام بن محمد السائب =

وأخرجه القضاعيُّ في «مسند الشهاب»[(١)] عن عبدِالرحمٰن بن عائِذٍ رفعه مرسلاً.

وكلُّها ضعيفةٌ؛ وبعضها يَتقوَّى ببعضٍ[(٢)]، وقد أفردْتُه..........................

= الكلبي، حدثني عمرو بن شَمِر عن جابر بن يزيد الجعفي، عن علي بن أبي طالب موقوفاً عليه.

وهشام بن محمد السائب الكلبي؛ قال أحمد: من يحدث عنه؟! إنما هو صاحب سمر ونسبة، وما ظننتُ أنَّ أحداً يحدِّث عنه! «الكامل» (٧/ ١١٠)، وقال ابن حبان: يروي عن أبيه ومعروف مولى سليمان والعراقيين العجائب والأخبار التي لا أصول لها.. وكان غالياً في التشيع، أخباره في الأغلوطات أشهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفها. «المجروحين» (٣/ ٩١)، وقال الدارقطني وغيره: متروك. وقال ابن عساكر: رافضي، ليس بثقة. «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٠٤).

وعمرو بن شَمِر (ووقع في «الغرائب الملتقطة»: بحر)؛ قال الجوزجاني: كذَّابٌ زائغ. «أحوال الرجال» (ص٥٦ رقم ٤٤)، وقال البخاري: منكر الحديث. «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٤٤ رقم ٢٥٨٣).

وجابر بن يزيد بن الحارث الجعفي أبو عبدالله الكوفي؛ متروك على الراجح؛ قال الذهبي: وثَّقه شعبةُ فشذَّ وترَكَه الحفاظُ. «الكاشف» (١/ ٢٨٨). وانظر «تهذيب التهذيب» (٢/ ٤١).

والإسناد ساقط بسبب الكلبي وعمرو بن شَمِر.

(١) «مسند الشهاب» (١/ ٤٨ رقم ٢٤) من طريق أبي تقي، حدثنا بقية بن الوليد، حدثنا الوليد بن كامل، عن نصر بن علقمة، عن عبدالرحمٰن بن عائذ رفعه مرسلاً فذكره.

ورواه أبو حاتم الرازي ـ كما في «المراسيل» لابنه (ص١٢٤ رقم ٤٤٥) ـ من طريق أبي تقي، فذكره وقال: هو مرسل لم يدرك ابن عائذ النبي ﷺ.

والوليد بن كامل؛ هو أبو عبيدة البجلي الشامي، قال أبو حاتم: شيخ. «الجرح والتعديل» (٩/ ١٤)، وقال ابن حجر: لين الحديث، من السابعة. «التقريب» (٧٤٥٠).

فالإسناد ضعيف لحال الوليد بن كامل، ولخشية تدليس بقية، وللإرسال.

(٢) قال الألباني ـ في معرض كلامه على الحديث ـ: وضعَّفَه السخاوي أيضاً، ولكنه لم يُصرِّح بضَعْفِه الشديد كما فعل السيوطي، وذلك منه تقصيرٌ؛ لأنه قد يَغتَرَّ بعضهم باقتصاره على التضعيف، فيظنُّ أنه من النوع الذي ينجبر ضعفه بمجيئه من طرقٍ أخرى! بل ذلك ما وقع فيه السخاوي نفسه، فإنه قد قال بعد أنْ ساقَ هذه الطرق والطريق الآتية عن ابن عباس: «وكلها ضعيفة، وبعضها يتقوَّى ببعض». فأقول: إنَّ هذه التقوية غيرُ جاريةٍ على قواعدِ علمِ الحديث، لأنَّ شرطَهَا أنْ لا يَشتَدَّ ضعفُ =

في جزءٍ[(١)]، وأوردتُ فيه الجمعَ بينها وبين قوله تعالى: ﴿ٱجْتَنِبُوا۟ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ﴾ [الحجرات: ١٢][(٢)].

وما أشبهها مما في الحديث؛ كالحديث الآتي في المؤمن[(٣)]، وكحديث عائشة: «مَنْ أساءَ بأخيه الظنَّ فقد أساءَ بربه؛ لأنَّ الله يقول: ﴿ٱجْتَنِبُوا۟﴾ الآية»[(٤)].

٣٤ حديث: «أُحْثُوا في وجوهِ المَدَّاحين التُّرابَ».

مسلم[(٥)]، وأحمد[(٦)]، وأبو داود[(٧)]، وغيرهم[(٨)]: عن المِقدادِ بن الأسودِ مرفوعاً به.

= مُفرداتِ الطرق، وهذا مفقودٌ هنا كما تقدَّم بيانه. زِدْ على ذلك أنَّ الحديثَ مخالفٌ للنصوص الصحيحة كما سبق ذكره.. «السلسلة الضعيفة» (٣/ ٢٩٣).

(١) اسمه: «القول المتين في تحسين الظن بالمخلوقين» ذكره المؤلف في «الضوء اللامع» (٨/ ١٨ ـ ١٩).

(٢) قال العجلوني في «كشف الخفاء» (١/ ٥٥): وقد يجاب بحمل الحديث «احترسوا»، ونحوه على أهل التُّهمة ونحوهم، والآية ونحوها على خلافهم.

(٣) يقصد حديث «**المؤمن غِرٌّ كريم**»، وسيأتي في الأصل [ق١٩٦/ب].

(٤) أورده الديلمي في «مسنده» (نسخة لا له لي) [ق ١٦٤/ب] من غير إسناد.

(٥) «صحيح مسلم» (الزهد والرقائق، باب النهي عن المدح إذا كان فيه إفراطٌ رقم ٣٠٠٢) من طريق أبي معمر قال: قام رجلٌ يُثني على أميرٍ من الأمراء، فجعل المقداد يحثي عليه الترابَ، وقال: «أمرنا رسول الله ﷺ أَنْ نحثيَ في وجوهِ المداحين التراب».

(٦) «مسند أحمد» (٣٩/ ٢٥٠ رقم ٢٣٨٢٨) من طريق مجاهد عن أبي معمر قال: قام رجلٌ يثني على أميرٍ من الأمراء فجعل المقداد... فذكره بنحوه. وإسناده صحيح؛ رجاله رجال الشيخين.

(٧) «سنن أبي داود» (الأدب، باب في كراهية التمادح رقم ٤٨٠٤) من طريق همام... فذكره.

(٨) كالترمذي في جامعه (٢٣٩٣)، وابن ماجه في سننه (٣٧٤٢)، والبخاري في «الأدب المفرد» (ص١٢٠ رقم ٣٣٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣/ ٣٩٣ رقم ٢٦٧٨٤)، وأبي بكر بن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١/ ٢٢٩ رقم ٢٩٥) من طرقٍ عن أبي معمر، عن المقداد بن الأسود... بلفظ الترجمة. وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسنٌ صحيح.

٣٥ حديث: «احذَرُوا صُفْرَ الوجوهِ».

الدَّيلميُّ في مسنده(١) مِنْ حديثِ رجاءَ بن نوح البَلْخيِّ(٢)، عن زيدِ ابن الحُبابِ(٣)، عن عِمرانَ بن حُدَيْرٍ، عن عكرمةَ، عن ابنِ عباسٍ مرفوعاً به بزيادة: **«فإنَّه إنْ لم يكن مِنْ عِلَّةٍ أو سَهَرٍ، فإنَّه مِنْ غِلٍّ في قلوبهم للمسلمين»**.

وأورَدَه هو وأبوه(٤) بلا سندٍ عن أنسٍ مرفوعاً بلفظ: **«إذا رأيتُم الرجلَ أصفرَ الوجه مِنْ غيرِ مَرَضٍ ولا عِبادةٍ، فذاكَ مِنْ غِشٍّ الإسلامِ في قلبه»**.

وقال شيخُنا: إنه لم يقفْ له على أصلٍ عنه، وإنْ ذكره ابنُ القيِّمِ في «الطب النبوي» له فذاك بغيرِ سَنَدٍ(٥).

---

(١) كما في «الغرائب الملتقطة» (حرف الألف) [ق١١/أ] من طريق أبي سعيد أحمد ابن محمد بن مهدي، عن أحمد بن محمد بن الحسين البلخي، عن رجاء بن نوح البلخي... به.

أحمد بن محمد بن مهدي أبو سعد (ووقع في «الغرائب الملتقطة»: سعيد) القزويني؛ ترجم له الرافعي في «تاريخ قزوين» (٢/ ٣٤٨ ـ ٣٤٩) وذكر أنه روى عن أبي حاتم الرازي، ولكنه لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وأحمد بن محمد بن الحسن البلخي؛ قال الذهبي: كان مشتهراً بالشرب، قاله الإسماعيلي، وقال الحاكم: وقع إليَّ من كتبه بخطه وفيها عجائب. «الميزان» (١/ ١٣٤).

(٢) رجاء بن نوح البلخي؛ أبو بكر، خدم سفيان الثوري سبع سنين، روى عنه عصام ابن يوسف، وأثنى عليه.. «فتح الباب في الكنى والألقاب لابن منده» (١/ ١٥٠ رقم ١١٤٧).

(٣) زيد بن الحُباب ـ بضم المهملة وموحدتين ـ أبو الحسين العُكْلي ـ بضم المهملة وسكون الكاف ـ قال أحمد: كان صدوقاً وكان يضبط الألفاظ عن معاوية بن صالح ولكن كان كثير الخطأ. «سؤالات أبي داود» (ص٣١٩ رقم ٤٣٢)، وقال علي بن المديني ويحيى بن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوقٌ صالح الحديث. «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٦١ رقم ٢٥٣٨).

والحديث أورده القاري في «الأسرار المرفوعة» (ص١٠٥ رقم ١٢)، والشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص٥٠٩ رقم ١١٥)، وقال الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٥/٨٧ رقم ٢٠٦٧): موضوع.

(٤) «الفردوس بمأثور الخطاب» (١/ ٢٦١ رقم ١٠١٣)، وقال الألباني في «السلسلة الضعيفة» (١٤/ ١٨٥ رقم ٦٥٧٦): موضوع.

(٥) لم أجد كلام الحافظ ابن حجر ولا كلام الإمام ابن القيم في «الطب النبوي» له.

قلت: قد ذكره أبو نعيم في «الطب»[١] مِنْ حديثِ حمادِ بن المُبارَكِ[٢]، عن السِّنْديِّ بن شَاهَكٍ[٣]، عن الأوزاعيِّ، عن رجلٍ، عن أنسٍ رفعه مثله سواء.

وفي ثالثِ عَشَرِ المُجالَسَةِ للدِّينَوَريِّ[٤] مِنْ طريقِ ابنِ جُرَيجٍ، عن مجاهدٍ في قولِ الله تعالى: ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ﴾ [الفتح: ٢٩]، قال: ليس بالنَّدبِ، ولكنْ مِنْ صُفرةِ الوجوهِ والخُشُوعِ.

٣٦ حديث: «أحقُّ ما أخذتُم عليه أجراً كتابُ الله».

في: «إنَّ أحق»[٥].

---

(١) «الطب النبوي» لأبي نعيم (١/ ٢٠٦ رقم ٦٨) من طريق عبدالله بن أبي داود، حدثنا حماد بن المبارك، حدثنا السندي بن شاهك... به فذكره.

(٢) حماد بن المبارك؛ الظاهر أنه أبو جعفر الأزدي السجستاني، قال عنه أبو حاتم: مجهول. «الجرح والتعديل» (٣/ ١٤٨ رقم ٦٤٧).

(٣) كذا في جميع ما وقفتُ عليه من نسخٍ للمقاصد، و«الطب النبوي»، وفي مطبوع المقاصد ومصادر الترجمة: السري بن إسماعيل، وهو الصواب؛ فالسَّريُ بن إسماعيل هو ابن عم الأوزاعي ويروي عنه، وأما السِّنْديُ بن شَاهَك فهو صاحب الشرطة في عهد الرشيد العباسي. «الأعلام للزركلي» (٧/ ١٦٨)، ولم أجد له رواية عن الأوزاعي. وأكثر الأئمة على ترك حديث السَّري بن إسماعيل، كما في «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٨٢ رقم ١٢١٦)، فالإسناد ضعيف جدّاً.

(٤) «المجالسة وجواهر العلم» (الثالث عشر ٥/ ٩٥ رقم ١٨٩٨) من طريق خالد ابن خداش، عن سفيان بن عيينة عن ابن جريج... به فذكره.
وخالد بن خداش ـ بكسر المعجمة وتخفيف الدال وآخره معجمة ـ أبو الهيثم المهلبي مولاهم البصري صدوق يخطىء من العاشرة مات سنة أربع وعشرين. «التقريب» (١٦٢٣).
وابن جريج مدلِّس وقد عنعن، وقد تكلم يحيى بن معين في سماعه من مجاهد، وقال: سمع منه حرفاً أو حرفين، كما في «سؤالات ابن الجنيد» (ص١٤٢ رقم ٤٠٥)، و«الجرح والتعديل» (١/ ٢٤٥) فالإسناد ضعيف.

(٥) في الأصل: [٥٠/أ]، وسيأتي برقم (٢١٨) من هذا القسم المحقق.

٣٧ حديث: «**أُحِلَّتْ لنا مَيْتَتَانِ ودَمَان: السَّمكُ والجَرَادُ، والكَبِدُ والطِّحالُ**».

الشافعيُّ[١]، وأحمدُ[٢]، وابنُ ماجه[٣]، والدارقطنيُّ[٤]، والبيهقيُّ[٥]؛ مِنْ حديثِ عبدِالرحمٰن بن زيدِ بن أسلمَ[٦]، عن أبيه، عن ابنِ عمر رفعه بهذا.

وهو عند الدارقطنيِّ أيضاً[٧] مِنْ حديثِ سليمانَ بن بلالٍ، عن زيدِ ابن أسلمَ به موقوفاً، وقال: إنه أصحُّ.

---

(١) «مسند الشافعي» (٢/ ١٧٣ رقم ٦٠٧) أخبرنا عبدالرحمٰن بن زيد بن أسلم... به فذكره.

(٢) «مسند أحمد» (١٠/ ١٥ رقم ٥٧٢٣) حدثنا سريج، حدثنا عبدالرحمٰن بن زيد ابن أسلم.. به.

(٣) «سنن ابن ماجه» (٣٢١٨)، و(٣٣١٤) من طريق عبدالرحمٰن بن زيد بن أسلم... به.

(٤) «سنن الدارقطني» (٥/ ٤٩٠ رقم ٤٧٣٢) من طريق عبدالرحمٰن وعبدالله ابنَي زيد ابن أسلم به نحوه.

(٥) «السنن الكبرى» (٩/ ٢٥٧)، و(١٠/ ٧) من طريق عبدالرحمٰن بن زيد بن أسلم به، ورواه في «السنن الكبرى» (١/ ٢٥٤) من طريق سليمان بن بلال، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر موقوفاً، وقال: وهذا إسناد صحيح وهو في معنى المسند. ورواه في (١/ ٢٥٤) من طريق عبدالرحمٰن وأسامة وعبدالله بني زيد به مرفوعاً، وقال: أولاد زيد هؤلاء كلهم ضعفاء، جرحهم يحيى بن معين، وكان أحمد بن حنبل وعلي ابن المديني يوثقان عبدالله بن زيد، إلا أنَّ الصحيح من هذا الحديث هو الأول. (أي: الموقوف).

(٦) عبدالرحمٰن بن زيد بن أسلم؛ هو العدوي مولاهم، قال أحمد: ضعيف، وقال أبو حاتم: ليس بقوي الحديث كان في نفسه صالحاً وفي الحديث واهياً، ضعَّفه علي - يعني: ابن المديني - جدّاً. «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٣٣)، وقال ابن حجر: ضعيف من الثامنة. «التقريب» (٣٨٦٥).

(٧) في «العلل» (١١/ ٢٦٦ رقم ٢٢٧٧)، و(١٣/ ١٥٧ رقم ٣٠٣٨)، وقال: هو الصواب. وأشار ابن أبي حاتم في «العلل» (مسألة ١٥٢٤) إلى رواية القعنبي؛ عن أسامة وعبدالله ابنَي زيد، عن أبيهما، عن ابن عمر موقوفاً، وروى الموقوف العقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٣٣١) من طريق أسامة بن زيد، والبيهقي في «السنن الكبرى» كما تقدم.

وكذا صحَّحَ المَوقوفَ: أبو زرعةَ، وأبو حاتم(١).

ومع ذلك فحُكمها [ق ١١/ب] الرفع(٢).

٣٨ حديث: «إحياءُ أبويِّ النبيِّ ﷺ حتى آمنا به»(٣).

أورَدَه السُّهَيليُّ(٤) عن عائشةَ، وكذا الخطيبُ في «السابق واللاحق»(٥).

---

(١) كلام أبي زرعة في «العلل» لابن أبي حاتم (مسألة رقم ١٥٢٤)، ولم أجد كلام أبي حاتم.
وقال أحمد عن عبدالرحمٰن بن زيد بن أسلم: روى حديثاً منكراً.. فذكر الرواية المرفوعة. «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٢٧١ رقم ٥٢٠٤)، وكذا رجَّح الموقوف البيهقي في «السنن الكبرى» كما تقدم، وأعلَّ ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٥٨) الرواية المرفوعة.

(٢) وقال البيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٢٥٤): وهو في معنى المسند. وقال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (١/ ٣٤ رقم ١١): الرواية الموقوفة التي صححها أبو حاتم وغيره هي في حكم المرفوع؛ لأنَّ قولَ الصحابي: «**أحِلَّ لنا وحُرِّم علينا كذا**»، مثل قوله: «**أُمِرْنا بكذا ونُهِينا عن كذا**»، فيَحصُلُ الاستدلال بهذه الرواية لأنها في مِعنى المرفوع، والله أعلم.

(٣) (حتى آمنا به): ليست في «ز».

(٤) في «الروض الأنف» (فصل: موت آمنة وزيارته لها ١/ ٢٩٩).
وأسنده ابن شاهين في «ناسخ الحديث ومنسوخه» (ص٤٨٩ رقم ٦٥٦) من طريق أبي غزية محمد بن يحيى الزهري قال: حدثنا عبدالوهاب بن موسى الزهري، حدثنا عبدالرحمٰن بن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت... فذكره.
وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ١١ رقم ٥٤٦) من طريق أبي غزية قال: حدثني عبدالوهاب بن موسى، قال: حدثني مالك بن أنس، عن أبي الزناد... به فذكره، وقال: هذا حديثٌ موضوعٌ بلا شكّ، والذي وضعه قليل الفهم عديم العلم، إذْ لو كان له علمٌ لعلِمَ أنَّ منْ مات كافراً لا ينفعه أنْ يؤمنَ بعد الرجعة، لا، بلْ لو آمن عند المعاينة لم ينتفع، ويكفي في ردِّ هذا الحديث قوله تعالى: ﴿فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ﴾ [البقرة: ٢١٧].
وأبو غزية هذا قال عنه الدارقطني: يضع. «الضعفاء والمتروكين» (رقم ٤٨٢)، وقال الدارقطني أيضاً: والإسناد والمتنان باطلان، ولا يصحُّ لأبي الزناد عن هشام عن أبيه عن عائشة شيءٌ، وهذا كذِبٌ على مالك، والحمل فيه على أبي غزية، والمتهم بوضعه هو أو من حدث به عنه... «لسان الميزان» (٥/ ٤٨٠)، وقال الذهبي: لا يُدرى منْ ذا الحيوان الكذَّاب، فإنَّ هذا الحديث كذِبٌ مخالِفٌ لما صحَّ أنه عليه السلام استأذن ربَّه في الاستغفار لها فلم يأذَنْ له. «الميزان» (٢/ ٦٨٤). وأورده الشوكاني في «الفوائد الموضوعة» (ص٩١ رقم ٤٧).

(٥) عزاه له السهيلي في الموضع السابق، وابن كثير كما سيأتي، وهو غير موجود =

وقال السُّهَيليُّ: إنَّ في إسنادِهِ مَجاهيل.

وقال ابنُ كثير(١): إنه حديثٌ منكرٌ جدّاً، وإنْ كان ممكناً بالنظرِ إلى قدرةِ الله تعالى، لكنَّ الذي ثَبَتَ في الصحيحِ يُعارِضُه(٢).

وفي «الوسيط للواحدي»(٣) عند قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [البقرة: ١١٩] قال: قرأ نافع: تَسْأَلْ ـ بفتح المثناة الفوقية وجزم اللام ـ على النهي للنبي ﷺ، وذلك أنه سأل جبريلَ عن قبرِ أبيه وأمِّهِ، فدَلَّه عليهما، فذهبَ إلى القَبرَينِ ودعا لهما(٤)، وتمنَّى أنْ يَعرِفَ حالَ أبويه في الآخرة، فَنَزلتْ.

وما أحسنَ قول حافظِ الشامِ ابنِ ناصرِ الدين:

حَبَى الله النبيَّ مَزيدَ فَضْلٍ … على فَضْلٍ وكان به رؤوفاً
فأحْيَا أمَّه وكذا أباه … لإيمانٍ به فضْلاً لطيفاً
فسَلِّمْ فالقديمُ بذا قديرٌ … وإنْ كانَ الحديثُ به ضعيفاً

= في المطبوع في دار الصميعي، وقد قام المحقق (د. محمد مطر الزهراني ﷺ) بإلحاق هذا الحديث في الملحق الذي جعله في آخر الكتاب للنصوص التي عُزِيَت للكتاب، ولم يجدها في النسخة التي بين يديه.

(١) لم أجد هذا النص، والذي وجدته في تفسيره (٢/ ٤٢) قوله: والحديث المروي في حياة أبويه ﷺ ليس في شيءٍ من الكتب الستة ولا غيرها، وإسناده ضعيف والله أعلم. وقال في (٧/ ٢٩٦) ـ بعد أن ذكر حديثاً غريباً ـ: وأغربُ منه وأشدُّ نكارةً ما رواه الخطيب البغدادي في كتاب «السابق واللاحق» بسندٍ مجهول، عن عائشة في حديثٍ فيه قصة: أنَّ الله أحيا أمَّه فآمنتْ ثم عادتْ.. وقد قال الحافظ ابن دِحْيَةَ: هذا الحديث موضوعٌ يرُدُّه القرآن والإجماع، قال الله تعالى: ﴿وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء: ١٨].

(٢) وذلك أنه جاء في «صحيح مسلم» (٢٠٣) من حديث أنس: «أنَّ رجلاً قال: يا رسول الله أين أبي؟ قال: **في النار**. فلما قفى دعاه فقال: **إنَّ أبي وأباك في النار**».
وفي «صحيح مسلم» أيضاً (٩٧٦) من حديث أبي هريرة قال: «زار النبي ﷺ قبرَ أمِّه، فبكى وأبْكى منْ حوله، فقال: **استأذنتُ ربي في أنْ أستغفرَ لها فلم يُؤذنْ لي، واستأذنته في أنْ أزورَ قبرها فأذِنَ لي...**».

(٣) «الوسيط» (١/ ١٩٨).

(٤) كلمة (لهما) سقطت من «م».

وقد كتبتُ فيه جزءاً[١].

والذي أراه الكفَّ عن التعرُّضِ لهذا إثباتاً ونفياً[٢].

٣٩ حديث: «أُخْبُرْ تَقْلِه»[٣].

أبو يعلى في مسنده[٤]، والعسكري في «الأمثال»، والطبراني في «الكبير»[٥]؛ ثلاثتهم مِنْ حديثِ بقيةَ بن الوليدِ، عن أبي بكر بن أبي مريم[٦]،

---

(١) وللسيوطي أيضاً جزءٌ بعنوان: «مسالك الحنفا في والديِّ المصطفى» مطبوع ضمن «الحاوي للفتاوي» (٢/ ١٩١)، وجزء بعنوان «التعظيم والمِنَّة في أنَّ أبوي النبي ﷺ في الجنة»، ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٤٢٣).

(٢) بل الواجب القطع بأنهما ماتا على الكفر كما تقدم في الحديث الصحيح، وقد قال البيهقي في «دلائل النبوة» (باب ذكر وفاة عبدالله أبي رسول الله ﷺ، ووفاة أمه آمنة بنت وهب ١/ ١٩٢): قلت: كيف لا يكون أبواه وجده بهذه الصفة في الآخرة، وكانوا يعبدون الوثن حتى ماتوا، ولم يدينوا دين عيسى بن مريم عليه السلام، وأمرهم لا يقدح في نسب رسول الله ﷺ، لأنَّ أنكحة الكفار صحيحة؛ ألا تراهم يُسلمون مع زوجاتهم فلا يلزمهم تجديد العقد.

(٣) قال المناوي: (أُخْبُر) ـ بضم الهمزة والموحدة ـ أمر بمعنى الخبر. . «فيض القدير» (١/ ٢٦٧).

(٤) كما في «المطالب العالية» (١١/ ٨٧٠ رقم ٢٧٢٣)، وعنه ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٣٨) من طريق بقية بن الوليد به.

(٥) لم أجده في «المعجم الكبير»، وهو عنده في «مسند الشاميين» (٢/ ٣٥٨ رقم ١٤٩٣)، وعند البزار في «مسنده» (١٠/ ٤١ رقم ٤١٠١)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١/ ٣٦٩ رقم ٦٣٥)، وأبي الشيخ في «الأمثال» (ص٩٢ رقم ١١٧) من طرقٍ عن بقية، عن أبي بكر بن أبي مريم، عن عطية بن قيس المذبوح به فذكروه، وقال الطبراني: قال بقية: يعني أنك إذا اخْتَبَرْتَ الناسَ بدا لكَ من أكبرهم ما لا ترضى منهم حتى تقلاهم. وقال البزار: منكر مرفوع.

وقال الهيثمي: رواه الطبراني وفيه أبو بكر بن أبي مريم وهو ضعيف. «المجمع» (٨/ ١٧٠).

(٦) أبو بكر بن أبي مريم؛ هو ابن عبدالله بن أبي مريم الغساني الشامي، وقد ينسب إلى جده، قيل: اسمه بكير وقيل: عبدالسلام، قال أحمد: ضعيف كان عيسى لا يرضاه. وضعفه يحيى بن معين، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، منكر الحديث. «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٠٤)، وقال ابن حجر: ضعيف وكان قد سُرِقَ بيتُه فاختلط، من السابعة. «التقريب» (٧٩٧٤).

عن عطيةَ بن قيسٍ[١].

وقال الطبرانيُّ في روايته: عن عطيةَ المَذبوح: ثم اتفقوا عن أبي الدَّرداءِ رفعه به.

وكذا أخرجه ابنُ عديٍّ في كامله[٢] مِنْ جهةِ بقيةَ بلفظ: «وجدتُ الناسَ اخْبُرْ تَقْلِهْ».

ورواه الحسنُ بن سفيان، ومِنْ طريقِهِ أبو نعيم في «الحلية»[٣] مِنْ حديثِ بقيةَ أيضاً باللفظ الأول، لكنه قال: عن أبي عطية المذبوح.

ورواه الطبراني في «الكبير»[٤]، والعسكري في «الأمثال» مِنْ حديثِ أبي حيوةَ شُريحِ بن يزيد، عن أبي بكر بن أبي مريم، عن سعيد بن عبدِالله الأفطسِ[٥]، وسفيانَ بن المَذبوحِ؛ كلاهما عن أبي الدرداءِ: أنه كان يقول:

---

(١) عطية بن قيس؛ هو الكلابي وقيل: بالعين المهملة بدل الموحدة، أبو يحيى الشامي: ثقة مقرئ من الثالثة مات سنة إحدى وعشرين وقد جاز المائة خت م ٤. «التقريب» (٤٦٢٢). ويُعرف بالمذبوح، كما في «تاريخ دمشق» (٤٠/ ٤٦٧)، و«السير» (٥/ ٣٢٥)، وقال الذهبي: وأرسل عن أبي الدرداء. فالإسناد ضعيفٌ؛ بسبب الانقطاع وعنعنة بقية وضعف ابن أبي مريم.

(٢) «الكامل» (٢/ ٣٨) حدثنا أبو يعلى فذكره من جهة بقية بلفظ: «أُخْبُر تقله».

(٣) «حلية الأولياء» (٥/ ١٥٤) حدثنا أبو عمرو بن حمدان، حدثنا الحسن بن سفيان، حدثنا سويد بن سعيد وعمرو بن عثمان قالا: حدثنا بقية، حدثنا أبو بكر بن أبي مريم، عن أبي عطية المذبوح به. وقوله فيه: عن أبي عطية المذبوح، تصحيفٌ والصواب: عطية المذبوح.

(٤) لم أجده في المطبوع من «المعجم الكبير»، ولا في كتب الطبراني الأخرى.

(٥) كذا في النسخ المعتمدة، والصواب: سعد بن عبدالله الأغطش ـ بمعجمتين ـ الخزاعي مولاهم الشامي، ويقال: سعيد، لين الحديث من الرابعة. «التقريب» (٢٢٤٦).

وروايته عند القضاعي في «مسند الشهاب» (١/ ٣٦٩ رقم ٦٣٦) من طريق عبدالله بن واقد عن أبي بكر ابن أبي مريم، عن سعيد بن عبدالله، عن أبي الدرداء فذكره مرفوعاً.

وعبدالله بن واقد؛ هو الحراني أبو قتادة، قال البخاري: تركوه، منكر الحديث. «التاريخ الكبير» (٥/ ٢١٩)، وقال ابن حجر: متروك، وكان أحمد يثني عليه، =

«ثِقْ بالناس رُوَيْداً»، ويقول: «اخْبُرْ تَقْلِهْ»(١).

وكلها ضعيفةٌ؛ فابنُ أبي مريم وبقيةُ ضعيفان.

ورواه العسكريُّ مِنْ جهةِ حَوْثرةَ بن محمدٍ(٢)، حدثنا سفيان(٣)، عن سعيد بن حسانَ، عن مجاهد قال: «وجدتُ الناس كما قيل: اخْبُرْ مَنْ شئتَ تَقْلِهْ».

ومِنْ شواهدِهِ: ما اتَّفقَ عليه الشَّيخان(٤) عن ابنِ عمر مرفوعاً: «**الناسُ كإبلٍ مائةٍ، لا تَجِدُ فيها راحلةً**».

(وقد بينتُ معناهما في الجزءِ المُشارِ إليه قريباً)(٥).

وقوله: (تَقْلِه) مِنَ القَلْي: البُغضُ، يُقالُ: قَلَاه يَقلِيه قَلىً وقِلىً [ق ١٢/أ] إذا أبغَضَه، وهو بالكسرِ والفتحِ معاً.

لكنْ قال الجوهريُّ: إذا فَتَحْتَ مَدَدْتَ، وتَقْلَاه لغةُ طَيْءٍ(٦). يقول:

= وقال: لعله كبر واختلط، وكان يدلِّس من التاسعة. «التقريب» (٣٦٨٧).
فالإسناد ضعيف جدّاً.

(١) وفي «الزهد لابن المبارك» (ص٦١ رقم ١٨٥) قال: أخبرنا سفيان قال: قال أبو الدرداء فذكره موقوفاً بلفظ: «وجدتُ الناسَ أُخْبُر تَقْلِه».
وسفيان هنا لم يتبين لي من هو، وابن المبارك يروي عن الثوري وابن عيينة وسفيان التمار.

(٢) حَوْثَرة ـ بفتح أوله وسكون الواو بعدها مثلثة مفتوحة ـ ابن محمد أبو الأزهر البصري الوراق، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٢١٥)، وقال ابن حجر: صدوق. «التقريب» (١٥٩١).
فالإسناد حسن بسببه، والله أعلم.

(٣) هو ابن عيينة، كما في مصادر ترجمة حَوثرة.

(٤) البخاري في صحيحه (الرقاق، باب رفع الأمانة رقم ٦٤٩٨)، ومسلم في صحيحه (فضائل الصحابة، باب قوله ﷺ: **الناس كالإبل مائة رقم ٢٥٤٧**).

(٥) ما بين قوسين سقط من «م»، وقد كتب في هامش الأصل: في حديث «**احترسوا...**».
وهو الحديث رقم (٣٣)، والجزء المشار إليه هو «القول المتين في تحسين الظن بالمخلوقين».

(٦) «الصحاح للجوهري» (قلا ٦/ ٢٤٦٧) قال: إذا فتحت القاف مددت.
وتتمة الكلام في «لسان العرب» (١٥/ ١٩٨).

جَرِّب الناسَ، فإنَّك إذا جرَّبتَهُم قَلَيْتَهم وتَركْتَهُم، لِمَا يظهرُ لك مِنْ بَوَاطنِ سرائِرِهم.

لفظُهُ لفظُ الأمرِ، ومعناه الخبر؛ أي: مَنْ جرَّبَهم وخَبَرهم، أبْغَضَهَم وتركهم.

والهاء في تَقْلِهْ للسَّكْتِ، ومعنى[١] نَظْمِ الحديثِ: وجدتُ الناسَ مَقُولاً فيهم هذا القولُ.

وقد أخرج الطبراني[٢] عن ابنِ عمر رفعه: **«يا أبا بكر تَنَقَّ وتَوَقَّ»**.

وهو عند أبي نعيم في «المعرفة»[٣] عن شيبانَ[٤] غيرِ منسوبٍ.

وللخرائطيّ في «المكارم»[٥] مِنْ حديثِ يحيى بن المُختارِ، عن الحسن

---

(١) كلمة (معنى) سقطت من «م».

(٢) لم أجده بهذا اللفظ، وفي «المعجم الصغير» (٢/ ٤٦ رقم ٧٥٤) من طريق أبي بلال الأشعري، عن عبدالله بن مسعر بن كدام، عن أبيه، عن وبرة بن عبدالرحمٰن، عن ابن عمر: أنَّ النبي ﷺ قال لرجل: **«تنقَّه وتوقَّه»**. ورواه عنه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٢٦٧)، وقال الطبراني: لم يروه عن مسعر إلا ابنه عبدالله، تفرَّد به أبو بلال، ومعنى الحديث عندنا الطبراني ـ والله أعلم ـ أنه قال: تنقَّ الصديق واحذره. وبلغني عن بعض أهل العلم أنه فسَّره بمعنى آخر قال: معناه: اتقِ الذنوبَ واحذر عقوبتها.
وأبو بلال الأشعري: اسمه كنيته، ضعفه الدارقطني. «المغني في الضعفاء» (٢/ ٧٧٥ رقم ٧٣٥٧).
وعبدالله بن مسعر بن كدام، قال أبو حاتم: متروك الحديث. «الجرح والتعديل» (٥/ ١٨١).
وقال العقيلي: عن أبيه لا يُتابع عليه ولا يُعرف إلا به. «ضعفاء العقيلي» (٢/ ٣٠٤).
فالإسناد ضعيف جدّاً.

(٣) «معرفة الصحابة» (٣/ ١٤٢٩) من طريق قاسم بن أبي شيبة حدثنا أبو خالد الأحمر، عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبيه عن سنان مرفوعاً بلفظ: **«تبقَّى وتوقَّى»**، ووقع في «الإصابة» (٤/ ٤٨٦): «تنقَّ وتوقَّ».
وقاسم بن أبي شيبة؛ أخو أبي بكر وعثمان ابنَي أبي شيبة؛ قال النسائي وابن عدي: ضعيف. «الضعفاء والمتروكين» (رقم ٤٩٦)، و«الكامل» (٦/ ٢٧٦)، وأبو إسحاق مدلس وقد عنعن، فالإسناد ضعيف.

(٤) كذا في سائر النسخ المعتمدة، ووقع في «المعرفة» و«الإصابة»: سِنان.

(٥) «مكارم الأخلاق ومعاليها» (ص٢٤٢ رقم ٧٤٢) من طريق يحيى بن المختار به فذكره.

قال: «تَنَقَّوْا الإخوانَ والأصحابَ والمجالسَ، وأحِبُّوا هَوناً وأبغضوا هَوناً؛ فقد أفرَطَ أقوامٌ في حبِّ أقوام فهَلَكوا، وأفرَطَ أقوامٌ في بغض أقوامٍ فهَلَكوا. إنْ رأيتَ دونَ أخيك سِتْراً فلا تَكشِفْه».

٤٠ حديث: «اختلاف أمتي رحمة».

البيهقيُّ في «المدخل»[(١)] مِنْ حديثِ سليمانَ بن أبي كَرِيْمة[(٢)]، عن جُوَيْبِر، عن الضَّحَّاكِ[(٣)]، عن ابنِ عباس قال: قال رسول الله ﷺ: **«مهما أُوتيتُم مِنْ كتابِ الله، فالعملُ به لا عُذرَ لأحدٍ في تركه، فإنْ لم يكن في كتابِ الله، فسُنةٌ مني ماضيةٌ، فإنْ لم تكن سُنةٌ مني، فما قال أصحابي، إنَّ أصحابي (بمنزلةِ النجومِ في السماء، فأيّما أخذتم به اهتديتم، واختلافُ أصحابي)[(٤)] لكم رحمةٌ».**

ومِنْ هذا الوجهِ أخرجه الطبرانيُّ[(٥)]، والديلميُّ في مسنده[(٦)] بلفظه سواء.

---

(١) «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ١٤٦ ـ ١٤٧ رقم ١٥٢) من طريق سليمان بن أبي كريمة به فذكره. ثم ذكره بنحوه من غير هذا الوجه، ثم قال: هذا حديث متنه مشهور، وأسانيده ضعيفة، لم يثبت في هذا إسنادٌ، والله أعلم.

(٢) سليمان بن أبي كريمة؛ هو الشامي، قال أبو حاتم: ضعيف الحديث. «الجرح والتعديل» (٤/ ١٣٨ رقم ٦٠٥)، وقال ابن عدي: عامة أحاديثه مناكير. «الكامل» (٣/ ٢٦٢).

(٣) الضحاك بن مزاحم الهلالي؛ قال ابن حجر: صدوق كثير الإرسال من الخامسة مات بعد المائة. «التقريب» (٢٩٧٨)، ولكنه لم يلقَ ابن عباس، قال شعبة عن مشاش: قلت للضحاك: سمعتَ من ابن عباس؟ قال: لا. قلت: رأيته؟ قال: لا. «المراسيل لابن أبي حاتم» (ص٩٤ رقم ٣٣٨).
فالإسناد ضعيف جدّاً بسبب ابن أبي كريمة وجويبر، والانقطاع بين الضحاك وابن عباس.
وقد قال السبكي: وليس بمعروف عند المحدثين، ولم أقف له على سندٍ صحيح ولا ضعيفٍ ولا موضوعٍ. «فيض القدير» (١/ ٢٧٤).

(٤) ما بين قوسين سقطَ من «ز».

(٥) لم أجده في كتب الطبراني المطبوعة التي وقفتُ عليها.

(٦) لم أجده في مسنده، وهو «الفردوس بمأثور الخطاب» (٤/ ١٦٠ رقم ٦٤٩٧).

وجُوَيْبِرٌ ضعيفٌ جدّاً، والضحَّاكُ، عن ابنِ عباسٍ منقطعٌ.

وقد عزاه الزركشيُّ[١] إلى كتاب «الحجة» لنَصْر المقدسي مرفوعاً، مِنْ غيرِ بيانٍ لسَنَدِهِ ولا صحابيِّه.

وكذا عزاه العراقيُّ[٢] لآدمَ بن أبي إياسٍ في كتاب «العلم والحلم»[٣] بدون بيانٍ، بلفظ: «اختلافُ أصحابي رحمةٌ لأمتي» قال: وهو مرسلٌ ضعيف.

وبهذا اللفظ ذكره البيهقيُّ في «رسالته الأشعرية» بغيرِ إسنادٍ.

وفي «المدخل» له[٤] مِنْ حديثِ سفيانَ، عن أفْلحَ بن حُميدٍ، عن القاسمِ بن محمدٍ قال: «اختلافُ أصحابِ محمدٍ ﷺ رحمةٌ لعبادِ الله».

ومِنْ حديثِ قتادةَ: أنَّ عمرَ بن عبدِالعزيز كان يقول: «ما سرَّني لو أنَّ أصحابَ محمدٍ ﷺ لم يَختَلِفوا؛ لأنهم لو لم يَختَلِفوا لم تكنْ رخصةٌ»[٥].

ومِنْ حديثِ الليثِ بن سعدٍ، عن يحيى بن سعيدٍ قال: «أهلُ العلمُ أهلُ تَوسِعَةٍ، وما بَرحَ المُفتون يَختَلِفون فيُحِلُّ هذا ويُحرِّمُ هذا؛ فلا يَعِيبُ هذا على

---

(١) «اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة» (ص٣٨ رقم ٢٣)، ولم أجده في «مختصر الحجة» المطبوع في أضواء السلف.

(٢) لم أجد هذا النقل عن العراقي، والذي وجدته في «المغني عن حمل الأسفار» (١/ ٢٣ رقم ٧٤) قوله: وإسناده ضعيف.

(٣) لعلَّ المقصود: كتاب العلم من «إحياء علوم الدين»، فقد أورده الغزالي فيه.

(٤) لم أجده في «المدخل»، وقد أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٥/ ١٨٩) من طريق قبيصة قال: حدثنا أفلح بن حميد به فذكره. وأخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ١١٦ رقم ٧٤٢) من طريق الحسن بن علي بن عفان، حدثنا جعفر ابن عون، أخبرنا أفلح بن حميد فذكره بمعناه.
والإسناد حسن، والله أعلم.

(٥) لم أجده في «المدخل»، وهو عند الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ١١٦ رقم ٧٤٤) من طريق معاذ بن هشام، قال: حدثني أبي، عن قتادة به فذكره.
ومعاذ بن هشام بن أبي عبدالله الدستوائي البصري، صدوق ربما وهم. «التقريب» (٦٧٤٢).
وباقي رجاله ثقات. ورواه الخطيب في الموضع نفسه من طريق مطر الوراق وعون ابن عبدالله بن عتبة؛ كلاهما عن عمر بن عبدالعزيز به، فإسناده حسنٌ، والله أعلم.

هذا، إذا عَلِمَ هذا»[١].

وقد قرأتُ بخطِّ شيخِنا: إنَّه ـ يعني هذا الحديث ـ حديثٌ مشهورٌ على الألسنة، وقد أورده ابنُ الحاجب في «المختصر»[٢] في مباحثِ القياسِ بلفظ: **«اختلافُ أمتي رحمةٌ للناس»**.

وكَثُرَ السؤالُ عنه [ق ١٢/ب]، وزَعَمَ كثيرٌ من الأئمة أنه لا أصلَ له، لكنْ ذكره الخطابيُّ في «غريب الحديث»[٣] مُستطرداً، وقال: اعتَرَضَ على هذا الحديث رجلان: أحدهما ماجِنٌ، والآخر مُلْحِدٌ؛ وهما: إسحاق المَوصلي[٤]، وعمرو بن بحرٍ الجاحظ[٥]، وقالا جميعاً: لو كان الاختلافُ رحمةً لكان الاتفاقُ عذاباً، ثم تَشَاغَل الخطابيُّ بردِّ هذا الكلام، ولم يقعْ في كلامه شِفاءٌ في عزوِ الحديث، ولكنَّه أشعَرَ بأنَّ له أصلاً عنده[٦].

ثم ذكر شيخنا شيئاً مما تقدَّم في عَزوه.

---

(١) لم أقف عليه مسنداً، وهو في «السير» للذهبي (٥/ ٤٧٣) قال: ابن بكير: حدثنا الليث به فذكره.

(٢) لم أجده بهذا اللفظ في «مختصر ابن الحاجب» المطبوع مع شرحه «رفع الحاجب» للسبكي. والذي وجدته فيه (٢/ ١٩٧)، وفي مواضع متفرقة من مبحث القياس بلفظ: «أصحابي كالنجوم...».

(٣) كلام الخطابي في كتابه «أعلام الحديث» (١/ ٧٣) بمعناه، وليس في «غريب الحديث».

(٤) إسحاق الموصلي؛ هو إسحاق بن إبراهيم بن ميمون أبو محمد التميمي... برع في علم الغناء وغلب عليه، فنسب إليه... توفي سنة خمس وثلاثين ومائتين. «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٥٤ رقم ٣٣٣٣).

(٥) عَمْرو بن بَحْر بن مَحْبوب الجاحظ؛ أبو عثمان البصري المعتزلي، قال الذهبي: كان ماجناً قليل الدين، له نوادر.. مات سنة خمسين ومئتين... «السير» (١١/ ٥٢٦ ـ ٥٢٨).

(٦) لكنَّ الحديث لم يصحّ، ولو صحَّ فإنه يُحملُ على الاختلاف في الفروع دون الأصول، أمَّا الاختلاف في الأصول، فإنَّه لا يكون ممدوحاً بحال، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾﴾ [الروم].

٤١ حديث: «أخَذْنا فالَكَ مِنْ فِيكَ».

أبو داود في سننه(١) مِنْ حديثِ وُهَيبٍ(٢)، عن سُهَيلٍ(٣)، عن رجلٍ(٤)،

---

(١) «سنن أبي داود» (الطب ـ باب في الطيرة رقم ٣٩١٧) عن موسى بن إسماعيل التبوذكي، عن وُهيب به.
وأخرجه أحمد في مسنده (١٥/١٦ رقم ٩٠٤٠) عن عفان بن مسلم الصفار، وابن السُّني في «عمل اليوم والليلة» (باب ما يقول إذا سمع ما يُعجبه وتفاءل ص١٤٣ ـ ١٤٤ رقم ٢٩١) من طريق العباس بن الوليد النَّرْسي، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (ذكر محبته للفأل والحسن من القول ص٢١٣) من طريق عبدالأعلى بن حمَّاد النرسي؛ ثلاثتهم عن وُهيب به.
وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٢/٣٩٩ رقم ١١٢٦) من طريق محمد بن راشد عن سهل ـ قال: أظنه ابن بكَّار ـ، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (ص٢١٣) من طريق العباس بن الوليد النرسي، وأبو الشيخ في الموضع نفسه من طريق أحمد ابن موسى الصوري عن مؤمّل؛ ثلاثتهم عن وُهيب، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة به.
(٢) وهيب ـ بالتصغير ـ ابن خالد بن عجلان الباهلي مولاهم أبو بكر البصري؛ ثقة ثبت لكنه تغير قليلاً بأخرة من السابعة مات سنة خمس وستين وقيل بعدها. «التقريب» (٧٤٨٧)، قال أبو داود: ذهب بصره وتغيَّر وهو ابن ثمان وخمسين سنة. «سؤالات الآجري» (١/٣٩٣ رقم ٧٥٨).
وهي السنة التي مات فيها كما في «الطبقات الكبرى» (٧/٢٨٧).
(٣) سُهيل بن أبي صالح ذكوان السمان أبو يزيد المدني، قال أحمد: ما أصلح حديثه، وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه، ولا يحتج به. «الجرح والتعديل» (٤/٢٤٧)، وقال ابن عدي: روى عنه الأئمة مثل الثوري وشعبة ومالك وغيرهم من الأئمة، وحدَّث سهيل: عن جماعةٍ عن أبيه، وهذا يدلُّ على ثقة الرجل، حدَّث سهيل: عن سُمي عن أبي صالح... وهذا يدلُّك على تمييز الرجل، وتمييز بين ما سمع من أبيه ليس بينه وبين أبيه أحدٌ، وبين ما سمع من سُمَي والأعمش وغيرهما من الأئمة، وسُهيل عندي مقبول الأخبار ثبتٌ لا بأس به. «الكامل» (٣/٤٤٩)، وقال ابن حجر: صدوق تغيَّر حفظه بأخرة روى له البخاري مقروناً وتعليقاً من السادسة... ع «التقريب» (٢٦٧٥).
(٤) جزم الألباني أنَّ هذا الراوي المُبهم هو أبو صالح ذكوان، كما تقدم في الطرق التي عند البيهقي وأبي الشيخ، وصحَّح الإسناد تبعاً لذلك. «السلسلة الصحيحة» (٢/٣٥٣ رقم ٧٢٦).
لكنَّ الذين رووه عن وهيب، عن سهيل، عن رجل: ثقاةٌ حفاظٌ، وروايتُهم عن وُهَيْب قديمةٌ. أما الذين رووه عن وُهَيْب، عن سهيل، عن أبيه؛ فالعباس النرسي قد =

عن أبي هريرة: أنَّ رسول الله ﷺ سَمِعَ كَلِمَةً فأعْجَبَتْه، فقال... وذكره.

وللعسكريِّ في «الأمثال»، والخِلَعي في «فوائده»[(١)] مِنْ حديثِ محمدِ ابن يونسَ[(٢)]، حدثنا عَونُ بن عُمارة[(٣)]، حدثنا السَّريُّ بن يحيى، عن الحسن[(٤)]، عن سَمُرَةَ بن جُندبٍ قال: كان رسول الله ﷺ يُعجبه الفال

= رواه بالوجهين، فروايته ليست مرجِّحة لأحدهما، ومؤمَّل هو ابن إسماعيل البصري؛ صدوق سيء الحفظ، وتقدمت ترجمته في الحديث (١٠)، والراوي عنه أحمد بن موسى الصوري؛ لم أجد له ترجمة، ومحمد بن راشد؛ قال محقق كتاب «الشعب»: وفي الأصل: أحمد بن راشد، ولعله أحمد بن راشد بن معدان الثقفي؛ ذكره أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/ ٩٢ ـ ٩٣).

والخلاصة أنَّ الذين رووه بالوجه الأول أكثر وأوثق، فروايتُهُم هي المحفوظة، والذين رووه بالوجه الثاني سَلَكُوا الجادةَ فَوَهِموا، ويكون الإسناد ضعيفاً لإبهام الرواي عن أبي هريرة، والله أعلم.

ولكنْ للحديث شواهد كما سيأتي.

(١) «الفوائد المنتقاة» (الخِلَعيَّات) (ص٢٤٥ رقم ١٠٣ رسالة د. علي النهاري).

(٢) محمد بن يونس؛ هو الكديمي، بالتصغير، أبو العباس السامي، بالمهملة، البصري، وثقه جماعة واتهمه بالوضع آخرون كما في «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٨١ رقم ٥٧٢١).

وقال ابن عدي: اتُّهِم بوضع الحديث وبسرقته، وادَّعى رؤيةَ قومٍ لم يرهم، وروايةً عن قومٍ لا يُعرفون، وترك عامة مشايخنا الرواية عنه... والكديمي أظهر أمراً من أن يُحتَاج أن يتبيَّن ضعفه. «الكامل» (٦/ ٢٩٢ ـ ٢٩٤)، وقال ابن حجر: ضعيف... «التقريب» (٦٤١٩).

(٣) عَون بن عمارة؛ هو القيسي أبو محمد البصري، قال أبو حاتم: أدركته ولم أكتب عنه، وكان منكر الحديث ضعيف الحديث، وقال أبو زرعة: منكر الحديث. «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٨٨)، وقال ابن حجر: ضعيف من التاسعة مات سنة اثنتي عشرة. «التقريب» (٥٢٢٤).

(٤) اختلفَ نقَّادُ الحديثِ في سماعِ الحسنِ من سَمُرة اختلافاً شديداً، ولعلَّ الراجح أنه سمع منه كما قال علي بن المديني والبخاري وأبو داود والترمذي وغيرهم. انظر: «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٩٠)، و«علل الترمذي الكبير» (ص٤١٤)، و«سير أعلام النبلاء» (٣/ ١٨٣ ـ ١٨٤).

وهذا الإسناد ضعيف جدّاً بسبب محمد بن يونس الكديمي، وعَون بن عمارة.

الحسن، فسَمِعَ عليّاً يوماً يقول: هذه خَضِرةٌ فقال: «**يا لبَّيك، قدْ أخذْنا فالَكَ مِنْ فيكَ فاخرُجُوا بنا إلى خَضِرة**»[١] قال: فخرجوا إلى خيبر، فما سُلَّ فيها سيفٌ، إلا سيف علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

زاد العسكري «حتى فتحها الله عز وجل».

وله شاهدٌ عند البزار في مسنده[٢]، ثم الدَّيلميِّ[٣] مِنْ حديثِ نافع، عن ابنِ عمرَ مرفوعاً في حديث.

---

(١) خَضِرَة؛ قيل: إنها اسمُ علمٍ لخيبر، كما في «تاج العروس للزبيدي» (خضر ١١/ ١٨٥).

(٢) لم أجده في مسنده المطبوع، وقد رواه عنه: أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (ذكر محبته للفأل ص٢١٢ ـ ٢١٣) من طريق حفص بن عمار، حدثنا مبارك بن فضالة، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما: «أنَّ رسول الله ﷺ سمع كلمةً فأعجبته فقال: **أخذنا فالك من فيك**».

وحفص بن عمار؛ هو المعلم، ساق له ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٣٩١) أحاديث مناكير.

ومبارك بن فضالة ـ بفتح الفاء وتخفيف المعجمة ـ أبو فضالة البصري، أثنى عليه عفان، وقال أبو زرعة: يدلس كثيراً، فإذا قال: حدثنا فهو ثقة. «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٣٩)، وقال ابن عدي: عامة أحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة، فقد احتُمِلَ من قد رُمي بالضعفِ أكثر ما رُمي مبارك به. «الكامل» (٦/ ٣٢١)، وقال ابن حجر: صدوق يُدلِّس ويُسوِّي. «التقريب» (٦٤٦٤)، وذكره في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين. «تعريف أهل التقديس» (ص٤٣ رقم ٩٣).

فالإسناد ضعيفٌ بسبب حفص بن عمار، وخشية تدليس مبارك بن فضالة. ولكن بانضمامه إلى حديث أبي هريرة المتقدم يَصيرُ الحديث حسناً لغيره، والله أعلم.

(٣) «الغرائب الملتقطة» (رسالة العربي) (ص٢٨٩ رقم ٢٠٧) من طريق أبي بكر البزار به.

وله شاهدٌ عند ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/٣٤٧ رقم ١١١٧)، والطبراني في «الكبير» (١٧/ ٢٠ رقم ٢٣)، و«الأوسط» (٤/ ١٨٥ رقم ٣٩٢٩) و(٩/ ٦٤ رقم ٩١٣٢)، وابن عدي في «الكامل» (٦/ ٦٢)، وأبي الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ». (ذكر محبته للفأل ص٢١٣) من طريق كثير بن عبدالله المزني، عن أبيه، عن جده قال: «سمع النبي ﷺ رجلاً يقول: ها خضرة. فقال: **لبيك نحن أخذنا فالك من فيك**».

وإسناده ضعيف جدّاً، بسبب كثير المزني، فهو هالك، كما تقدم في الحديث (٢٢).

وثَبَتَ أنه ﷺ كان يُعْجِبُه الفألَ في الحديث المتفق عليه[١] عن أنس بلفظ: «**ويعجبني الفألُ الصالح؛ الكلمة الحسنة**».

وعن أبي هريرة بلفظ: «**وخيرُها الفألُ**». قالوا: وما الفألُ؟ قال: «**الكلمةُ الطيبةُ الصالحةُ يَسمَعُها أحدُكُم**»[٢].

قال العسكريُّ: إنَّ العربَ كانت تَتَفاءلُ بالكلمةِ الحسنةِ؛ مثل قولهم للمُضلِّ: يا واجد، وللمسافر: يا سالم[٣]، فلما أراد النبيُّ ﷺ أنْ يخرجَ إلى خيبرَ ـ وسمعَ عليّاً يقول ما قال ـ تفاءل، وكان ﷺ يتفاءَل و[٤] لا يَتَطيَّر. يعني: كما ثبت، قال: وأنشد الأعرابي:

ألا ترَى الظِّبَاءَ في أصْلِ السَّلَم والنَّعَمَ الرِّتَاعَ[٥] في جنْبِ العَلَم
سلامةً ونَعْمَةً من النَّعَم

فاشتقَّ السَّلامةَ مِنَ السَّلمِ، والنَّعمَةَ مِنَ النَّعَم.

ومِنْ كلماتِ بعضِ الصوفيةِ: «ألسنةُ الخلقِ أقلامُ الحقِّ»[٦]. وقول العامة: «مِصرٌ بأفوالها»[٧].

٤٢ حديث: «أخِّروهنَّ مِنْ حيثُ أخَّرهُنَّ الله».

قال الزركشيُّ[٨]: عَزْوُهُ للصحيحين غَلَطٌ.

---

(١) «صحيح البخاري» (الطب، باب الفأل رقم ٥٧٥٦)، و«صحيح مسلم» (السلام، باب الطِّيَرة والفأل وما يكون فيه الشؤم رقم ٢٢٢٤).

(٢) «صحيح البخاري» (الطب، باب الطِّيَرَة رقم ٥٧٥٤)، وفي (الطب، باب الفأل رقم ٥٧٥٧)، و«صحيح مسلم» (السلام، باب الطِّيَرة والفأل وما يكون فيه الشؤم رقم ٢٢٢٣).

(٣) في الأصل و«ز»: يا با سالم، والتصويب مِنْ «م» و«د».

(٤) في «م» زيادة: (كان)، وما هو مُثبتٌ أولى.

(٥) في «م»: (الرباع)، والرَّتْعُ: الأكل والشرب رَغَداً في الرِّيف. «لسان العرب» (٨/ ١١٢)، والرِّباع: جمع الربع؛ وهو ولد الناقة إذا نتجت في الربيع. «غريب الحديث للخطابي» (١/ ٤٤٦).

(٦) سيأتي تخريجه برقم (١٦٦)، وفي الأصل [ق ٣٨/ب].

(٧) سيأتي في الأصل [ق ١٧١/ب].

(٨) «اللآلئ المنثورة» (ص٣٧ رقم ٢١).

قلت: وكذا مَنْ عزاه لدلائلِ النبوةِ للبيهقيِّ مرفوعاً، ولمسندِ رَزِين[١].

ولكنه في «مصنف عبدالرزاق»[٢]، ومِنْ طريقِهِ الطبرانيُّ[٣] مِنْ قولِ ابنِ مسعودٍ في حديث أوله: **«كان الرجلُ والمرأةُ في** [ق ١٣/أ] **بني إسرائيل يُصلُّون جميعاً»** الحديث.

وفي الباب عن أبي هريرة مرفوعاً[٤] في: **«خيرُ صفوفِ الرجالِ والنساءِ وشرِّها»**.

وغيره مِنَ الأحاديث، ولا نُطيلُ بها.

وأشار لبعضِها شيخُنا في «مختصر تخريج الهداية»[٥] (رَحِمَهُ الله)[٦].

---

(١) قال الزيلعي: حديثٌ غريبٌ مرفوعاً.. قال السروجي في «الغاية»: كان شيخنا الصدر سليمان يرويه: «الخمرُ أمُّ الخبائث، والنساءُ حبائلُ الشيطان، وأخِّروهُنَّ مِنْ حيث أخَّرَهُنَّ الله» ويعزوه إلى «مسند رزين». وقد ذكر هذا الجاهلُ أنه في «دلائل النبوة للبيهقي»، وقد تتبَّعتُه فلمْ أجده فيه، لا مرفوعاً ولا موقوفاً. «نصب الراية» (٢/ ٣٦).
وأورده القاري في «الأسرار المرفوعة» (ص١١١ رقم ١٨)، وقال: قال ابن الهمام: لا يثبت رفعُه فضلاً عن شهرته، والصحيحُ أنه موقوفٌ على ابن مسعود.
ورزين بن معاوية بن عمار أبو الحسن العبدري الأندلسي السَّرَقُسْطي، صاحب كتاب «التجريد للصحاح والسنن»... توفي سنة (٥٣٥هـ). «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٢٠٤).

(٢) «مصنف عبدالرزاق» (٣/ ١٤٩ رقم ٥١١٥) من طريق الأعمش، عن إبراهيم، عن أبي معمر، عن ابن مسعود به فذكره موقوفاً.
والأعمش مدلس، لكن عنعنته عن إبراهيم النخعي مقبولة؛ فإنه من شيوخه الذين أكثر عنهم.

(٣) في «المعجم الكبير» (٩/ ٣٤١ رقم ٩٤٨٤)، وإسناده صحيح موقوفاً؛ رجاله رجال الشيخين. وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٢/ ٨١٩ رقم ١٧٠٠) من طريق الأعمش، عن عمارة ـ وهو ابن عمير ـ عن عبدالرحمٰن بن يزيد، عن ابن مسعود موقوفاً فذكره، وقال: الخبر موقوف غير مسند.
وقال الألباني: لا أصل له مرفوعاً.. والموقوفُ صحيح الإسناد، ولكن لا يُحتجُّ به لوقفه، والظاهر أنَّ القصةَ من الإسرائيليات. «السلسلة الضعيفة» (٢/ ٣١٩ رقم ٩١٨).

(٤) رواه مسلم في «صحيحه» (الصلاة، باب تسوية الصفوف وإقامتها رقم ٤٤٠)، وأبو داود في سننه (٦٧٨)، وغيرهم من طرقٍ عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة به.

(٥) «الدراية في تخريج أحاديث الهداية» (١/ ١٧١ رقم ٢٠٩).

(٦) زيادة من «م».

٤٣ حديث: «اخْشَوْشِنُوا» في: «تَمَعْدَدُوا»[(١)].

٤٤ حديث: «أخْفُوا الخِتان وأعْلِنوا النِّكاح».

لا أصلَ للأول[(٢)]. واستحبابُ الوليمة لما يُروى فيه، وكذا قول سالم: «خَتَنَنِي أبي ـ يعني ابن عمر ـ أنا ونُعَيماً، فذَبَحَ علينا كبشاً، فلقد رأيتُنا وإنا لنَجْذَلُ[(٣)] به على الصِّبْيان أنْ ذبَحَ عنَّا كبشاً».

وقد بوَّب له البخاري في «الأدب المفرد»[(٤)] (الدعوة في الختان)، وكذا بوَّب (اللهو في الختان)[(٥)]، وذكر حديثاً كلَّه مما يشهد للإعلان به.

---

(١) في الأصل [٧٤/ب].

(٢) أورده القاري في «الأسرار المرفوعة» (ص١١١ رقم ١٩)، والقاوقجي في «اللؤلؤ المرصوع» (ص٣٤ رقم٢٠)، والغزي في «إتقان ما يحسن» (١/ ٥٠ رقم ٨٢)، ونقلوا عبارة السخاوي.

(٣) أي: لَنَفْرَحُ، فالفعل (جَذِلَ) كـ(فَرِحَ) وزناً ومعنًى. «لسان العرب» (جذل ١١/ ١٠٦).

(٤) «الأدب المفرد» (باب الدعوة في الختان ص٤٥٨ رقم ١٢٤٦) ورواه من طريق عمر ابن حمزة قال: أخبرني سالم قال: ختنني ابنُ عمر. . . به.
وعمر بن حمزة؛ هو ابن عبدالله بن عمر بن الخطاب العمري المدني، قال ابن معين: ضعيف. «رواية الدارمي» (١/ ١٤٢ رقم ٤٧٨)، وقال الحافظ ابن حجر: ضعيف. . . «التقريب» (٤٨٨٤).
فالإسناد ضعيف بسببه.

(٥) «الأدب المفرد» (باب اللهو في الختان ص٤٥٨ رقم ١٢٤٧) وساق حديثاً من طريق أمِّ علقمة: «أنَّ بناتَ أخي عائشة خُتِنَّ، فقيل لعائشة: ألا ندعو لهنَّ منْ يُلْهِيهِنَّ؟ قالت: بلى. فأرسلتُ إلى عديٍّ فأتاهنَّ فمرَّتْ عائشةُ في البيت، فرأتْهُ يتغنَّى ويحرِّكُ رأسَه طرباً، وكان ذا شعرٍ كثيرٍ، فقالت: أفٍّ، شيطانٌ أخرِجوه أخرجوه».
وأمُّ علقمة؛ هي مرجانة بنت أبي علقمة، ذكرها ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٤٦٦).
وقال العجلي: مدنية تابعية ثقة. «الثقات» (٢/ ٤٦١ رقم ٢٣٦٤).
وقال ابن حجر: مقبولة من الثالثة. علَّق لها البخاري في صحيحه. «التقريب» (٨٦٨٠).
فإسناده حسن، ولكنَّ المزيَّ قد فرّق بين أمِّ علقمة التي اسمها مُرجانة ـ كما في «تهذيب الكمال» (٣٥/ ٣٠٤ رقم ٧٩٢٨) ـ وأمِّ علقمة غير منسوبة التي روت هذا الحديث ـ كما في (٣٥/ ٣٧١ رقم ٧٩٩٢) ـ، وجاء عنده: «فأَرْسِلْ إلى أعرابيٍّ» بدل: «فأرسلتُ إلى عديٍّ». =

وروى البيهقيُّ[(١)] عن جابرٍ، عن النبي ﷺ: **«أنه عقَّ عن الحسن والحسين، وختَنَهُمَا لسبعةِ أيام»**.

وأما الثاني: فسيأتي في مَحَله[(٢)].

وما نقله ابنُ الحاج في «مَدخَلِهِ»[(٣)] مِن اختصاصِ الإخفاءِ بالإناثِ؛ فالعُرفُ عليه والمعنى يَشهَدُ له، ولكنْ ورَدَ عن عائشةَ رضي الله عنها إظهارُهُ فيهنَّ أيضاً[(٤)].

= وقال الألباني في تعليقه على «الأدب المفرد»: كذا في الأصل، ولعل الصواب: «مُغنِّي»، ثم رأيتُ في «سنن البيهقي» (١٠/ ٢٢٤): «فلان المُغنِّي».

(١) «السنن الكبرى» (٨/ ٣٢٤) من طريق ابن عدي، عن محمد بن المتوكل، حدثنا الوليد بن مسلم، عن زهير بن محمد المكي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر به فذكره.

ورواه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ٢١٩)، وقال: لا أعلم رواه عن الوليد غير محمد بن المتوكل.

والوليد بن مسلم؛ هو القرشي مولاهم أبو العباس الدمشقي: ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية. «التقريب» (٧٤٥٧)، وقد ذكره ابن حجر في «تعريف أهل التقديس» (ص٥١ رقم ١٢٧) في المرتبة الرابعة (وهم الذين لا يُحتجُّ بشيءٍ من حديثهم إلا بما صرَّحوا فيه بالسماع).

وزهير بن محمد؛ هو التميمي أبو المنذر الخراساني المكي، قال أحمد: مستقيم الحديث، وقال أبو حاتم: محلُّه الصدق وفي حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه... فما حدَّث من كتبه فهو صالح، وما حدَّث من حفظه ففيه أغاليط. «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٩٠)، وقال ابن حجر: رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضُعِّف بسببها، قال البخاري عن أحمد: كأنَّ زهيراً الذي يروي عنه الشاميون آخر... من السابعة. «التقريب» (٢٠٤٩).

فالإسناد ضعيفٌ لأنه من رواية الوليد بن مسلم ـ وهو شامي ـ عن زهير بن محمد.

(٢) سيأتي حديث: **«أعلنوا النكاح، واجعلوه في المساجد...»** برقم (١٣١).

(٣) «المدخل لابن الحاج» (٣/ ٢٩٦) فقال: والسُّنَّة في ختان الذكر إظهاره، وفي ختان النساء إخفاؤه.

(٤) لعله حديث أم علقمة عن عائشة؛ الذي تقدم عند البخاري في «الأدب المفرد».

٤٥ حديث: «أخوكَ البَكْريُّ[١] ولا تَأْمَنْهُ».

أبو داود في سننه[٢]، وأحمد في مسنده[٣]، وغيرهما[٤] عن عمرو[٥] ابن الفَغْوَاء الخُزاعيِّ في قصةٍ، ورواه مقتَصِراً عليه العسكريُّ في «الأمثال»[٦] مِنْ حديثِ المِسْوَر بن مَخْرمة مرفوعاً.

---

(١) بفَتحِ الموحدة نسبةً إلى بني بَكر، كما سيأتي.

(٢) «سنن أبي داود» (الأدب ـ باب في الحذر من الناس رقم ٤٨٦١) من طريق ابن إسحاق، عن عيسى بن معمر، عن عبدالله بن عمرو بن الفَغْواء الخزاعي، عن أبيه مرفوعاً فذكره، وفيه قصة.
ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ١٢٩).

(٣) «مسند أحمد» (٣٧/ ١٥٩ رقم ٢٢٤٩٢) من طريق ابن إسحاق مرفوعاً به فذكره.

(٤) كالبخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٣٩ رقم ١٧٢)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٤/ ٢٩٦)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ٢١٤ رقم ٧١٧) كلهم من طرقٍ، عن ابن إسحاق به فذكروه، وعند البخاري تصريح ابن إسحاق بالسماع من عيسى بن معمر.
ومحمد بن إسحاق بن يسار، هو أبو بكر المطلبي مولاهم المدني، قال ابن عدي: وقد فتَّشْتُ أحاديثَه الكثيرة فلم أجد في أحاديثه ما يتهيَّأ أنْ يُقطع عليه بالضعف، وربما أخطأ أو وهم في الشيء بعد الشيء كما يخطئ غيره، ولم يتخلف عنه في الرواية عنه الثقات والأئمة، وهو لا بأس به. «الكامل» (٦/ ١١٢)، وقال الحافظ ابن حجر: إمام المغازي صدوقٌ يُدلِّس ورمي بالتشيع والقدر. «التقريب» (٥٧٢٥) وقد صرَّح بالسماع كما سبق عند البخاري.
وعيسى بن معمر؛ حجازي، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٢٣٣)، وضعفه الأزدي، وقال الذهبي: صالح الرواية. «الميزان» (٣/ ٣٢٣ رقم٦٦١٠)، وقال أيضاً: ضُعِّف. «الكاشف» (٢/ ١١٣ رقم ٤٣٩٩)، وقال ابن حجر: لين الحديث من السادسة. «التقريب» (٥٣٢٧).
وعبدالله بن عمرو بن الفَغْواء ـ بفتح الفاء وسكون المعجمة ـ وقيل: عبدالله ابن علقمة بن الفغواء... مستورٌ من الثالثة د. «التقريب» (٣٥٠٤).

(٥) في «ز»: (أحمد) بدل: (عمرو).
وعمرو بن الفغواء ـ بفتح الفاء وسكون المعجمة ـ الخزاعي؛ صحابي. ذكره ابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ٢١٤ رقم ٧١٧)، وقال الحافظ ابن حجر: قال ابن السكن: له صُحبةٌ... «الإصابة» (٧/ ٤٤٠ ـ ٤٤١).
والإسناد ضعيفٌ لحال عيسى بن معمر، وعبدالله بن عمرو بن الفَغْواء.

(٦) الكتاب في عداد المفقود. وقد رواه أبو الشيخ في «الأمثال» (ص٩٤ ـ ٩٥ رقم ١٢٠) =

٤٦ حديث: «أَدَّبَنِي ربِّي فأَحْسَنَ تأْدِيبي».

العسكريُّ في «الأمثال»[١] مِنْ جهةِ السُّدِّيِّ[٢]، عن أبي عُمارةَ، عن عليٍّ رضي الله عنه قال: قَدِمَ بنو نَهدِ بن زيدٍ على النبيِّ ﷺ، فقالوا: أتيناكَ مِنْ غَوْرَي تهامةَ[٣]، وذَكَرَ خُطبَتَهم وما أجابهم به النبي ﷺ، قال: فقلنا: يا نبيَّ الله، نحن بنو أبٍ واحدٍ، ونشأنا في بلدٍ واحدٍ، وإنَّك لتُكلِّمُ العربَ بلسانٍ ما نَفهَمُ أكثَرَه، فقال: «**إنَّ الله عز وجل أدَّبَني فأحسَنَ تأديببي، ونشأتُ في بني سعدِ ابن بكرٍ**».

وسنده ضعيفٌ جدّاً، وإن اقتصَرَ شيخنا على الحُكمِ عليه بالغَرَابة في

= من طريق مخلد بن مالك، حدثنا عطاف بن خالد، حدثنا الليث، عن ابن أبي مليكة، أخبرني المسور بن مخرمة مرفوعاً مقتصراً عليه فذكره.

ومخلد بن مالك بن شيبان الحراني أبو محمد، قال أبو زرعة: لا بأس به، وقال أبو حاتم: شيخ. «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٤٩ رقم ١٦٠١)، وقال ابن حجر: لا بأس به. «التقريب» (٦٥٣٩).

ففي الإسناد ضعفٌ يسير، وهو يتقوَّى بما قبله، فيصير حسناً لغيره، والله أعلم.

(١) وقد أخرجه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ١٧٨ ـ ١٩٠ رقم ٢٨٤) من طريق محمد بن سهل قال: حدثنا عبدالله بن محمد البلوي، قال: حدثنا أبو عمارة الخيواني ـ وقع في المطبوع: عمارة، والصواب: أبو عمارة، كما في «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٧ رقم ٢٠١) ـ عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه بنحوه، وليس فيه لفظ الترجمة، فذكره وقال: هذا لا يصحُّ، وفيه مجهولون وضعفاء؛ منهم النسائي، وأكذبُ الكلِّ البلوي. اهـ.

والنسائي؛ هو محمد بن سهل، قال الذهبي: لا يُدرى من هو. «المغني في الضعفاء» (٢/ ٥٩٠ رقم ٥٦٠٥)، والبلوي؛ هو عبدالله بن محمد، قال الدارقطني: يضع الحديث. «لسان الميزان» (٤/ ٥٦٣ رقم ٤٤٠٨).

(٢) السُّدِّي ـ بضم المهملة وتشديد الدال ـ إسماعيل بن عبدالرحمٰن بن أبي كريمة أبو محمد الكوفي، وهو السُّدِّي الكبير؛ اختلفت أقوال نقَّاد الحديث فيه، كما في الجرح والتعديل (٢/ ١٨٤ رقم ٦٢٥)، والميزان (١/ ٢٣٦ رقم ٩٠٧)، وقال ابن عدي: هو عندي مستقيمُ الحديث صدوقٌ لا بأس به. الكامل (١/ ٢٧٧)، وقال ابن حجر: صدوقٌ يَهِمُ ورمي بالتشيع... «التقريب» (٤٦٣).

(٣) غَوْرُ تِهَامَةَ: ما بَيْنَ ذاتِ عِرْق ـ مَنْزِلٍ لحاجِّ العِرَاق ـ وهو الحَدُّ بين نَجْد وتِهَامَةَ إلى البَحْرِ. «تاج العروس» (١٣/ ٢٧٠).

بعضِ فتاويه[١]، ولكن معناه صحيح، ولذا[٢] جزمَ ابنُ الأثير بحكايته في خطبةِ «النهاية»[٣] وغيرها، لا سيما وفي «تاريخ أصبهان» لأبي نعيم[٤] بسندٍ ضعيفٍ أيضاً مِنْ حديثِ ابنِ عمرَ، قال عمر: يا نبيَّ الله مالَكَ أفْصَحُنا! فقال النبي ﷺ: «**جاءني جبريلُ فلقَّنني لغةَ أبي إسماعيل**».

بل أخرجَ أبو سعد بن السمعانيّ في «أدبِ الإملاء»[٥] بسندٍ منقطعٍ، فيه مَنْ لم أعْرِفه، عن عبدِالله ـ أظنُّه ابن مسعود ـ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ الله** [ق١٣/ب] **أدَّبَني فأحسَنَ تأديببي، ثمَّ أمَرَني بمكارمِ الأخلاقِ، فقال:** ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ﴾ [الأعراف: ١٩٩]» الآية.

ولثابتٍ السَّرَقُسْطِي[٦] في «الدلائل»[٧] بسندٍ واهٍ مِنْ حديثِ جدِّ محمدِ

(١) «أجوبة الحافظ ابن حجر» (القسم الثاني الذي لم يُنشر المجموعة ٢١ ص٨٦).

(٢) في «ز»: (وكذا).

(٣) «النهاية في غريب الحديث» (١/ ٤).

(٤) «تاريخ أصبهان» (١/ ١١٧) قال في ترجمة أحمد بن يحيى بن الحجاج الجرواءاني: حدَّث بمناكير... ومن مناكير حديثه: روايته عن عمرو بن علي، حدثنا عبدالرحمٰن ابن مهدي، عن مالك بن أنس عن نافع، عن ابن عمر قال: قال عمر فذكره.

(٥) «أدب الإملاء والاستملاء» (١/ ٨٦ ـ ٨٨ رقم ١) من طريق أبي عبدالرحمٰن السُّلمي، أخبرنا أبو الفتح يوسف بن عمر الزاهد ببغداد من كتابه، حدثنا أبو بكر بن جعفر، حدثنا عمر بن عبدالله البحراني، حدثنا صفوان بن مُغلِّس الحِمَّاني، حدثنا محمد ابن عبدالله عن سفيان الثوري، عن الأعمش قال: قال عبدالله رضي الله عنه فذكره.
أبو عبدالرحمٰن السُّلمي: ضعيف جدّاً. وعمر بن عبدالله البحراني، وصفوان بن مُغلِّس، ومحمد بن عبدالله: لم أجد لهم تراجم. وباقي رجال الإسناد ثقات.
والإسناد ضعيفٌ فيه ثلاث علل: حال السُّلَمي، وجهالة بعض الرواة، والانقطاع بين الأعمش وعبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

(٦) ثابت السَّرقسطي؛ هو ثابت بن حزم بن عبدالرحمٰن بن مُطرِّف، أبو القاسم العَوفي الأندلسي، من أهل سَرَقُسْطة، كان عالماً، مُتفنِّناً، بصيراً بالحديث والفقه والنحو والغريب والشعر. توفي سنة ثلاث عشرة وثلاث مئة. «تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي» (١/ ١١٩ رقم ٣٠٨).

(٧) لم أجده في القطعة المطبوعة من «الدلائل في غريب الحديث».
وقد رواه حمزة بن يوسف السَّهمي في «تاريخ جرجان» (ص١٨٨ رقم ٢٥٥) من طريق =

ابن عبدالرحمٰن الزهري[١] قال: قال رجلٌ مِنْ بني سُليم للنبيِّ ﷺ: يا رسولَ الله، أيُدَالِكُ الرجلُ امرأتَه؟ قال: «**نعم، إذا كان مُفلِساً**»[٢]. قال: فقال له أبو بكر: يا رسول الله ما قال لك؟ قال: «**قال لي: أيُمَاطِلُ الرجلُ امرأتَهُ؟ قلتُ: نعم إذا كان مُفلِساً**». قال: فقال أبو بكر: ما رأيتُ أفصَحَ منكَ! فمن أدَّبَك يا رسول الله؟ قال: «**أدَّبَني ربي، ونشَأتُ في بني سعدٍ**».

وبالجملة فهو كما قال ابن تيمية: لا يُعرف له إسنادٌ ثابتٌ[٣].

= العباس بن عيسى العقيلي، قال: حدثني محمد بن يعقوب بن عبدالوهاب الزبيري، حدثنا محمد بن عبدالرحمٰن الزهري، عن أبيه، عن جده بنحوه.
والعباس بن عيسى العقيلي؛ من شيوخ ابن جرير الطبري، ولم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وهذا الحديث ذكره بنحوه محقق «تاريخ دمشق»: (عمر العمروي) ضمن الأخبار التي ذكرها ابن منظور في مختصره، وسقطت من الأصل الذي اعتمده المحقق. ينظر: «تاريخ دمشق» (٤/٧).

(١) محمد بن عبدالرحمٰن الزهري؛ قال ابن أبي حاتم: سَمِعتُ أبي يقول: هو محمد ابن عبدالرحمٰن بن ثوبان، وقال: سُئِل أبي عنه فقال: هذا من التابعين لا يُسئل عنه. وقال أبو زرعة: ثقة. «الجرح والتعديل» (٧/ ٣١٢ رقم ١٦٩٧)، وأبوه عبدالرحمٰن؛ لم أجد له ترجمة.

وجده: ثوبان أبو عبدالرحمٰن الأنصاري؛ صحابيٌّ ذكره أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١/ ٥٠٥).

(٢) في «م» و«د»: مُسلِحاً.

وقد كُتب في هامش الأصل، وهامشِ النسخة «م»: كأنَّ معناه: أيُداعبُ الرجلُ امرأته ـ يعني: قبل الجماع ـ، وسمَّاه مَطلاً لكون غرضها الأعظم: الجماع، قال: إذا كان عاجزاً، ليكون ذلك مُحرِّكاً لشهوته، ولِعَجْزه سُمِّيَ مُفلساً. اهـ.

وقال أبو عبيد: قوله: يُدالِك يعني: المَطْل بالمهر، وكل مماطِلٍ فهو مدالكٌ. «غريب الحديث» (٥/ ٥٠٩ رقم ١٠٧٦).

(٣) «أحاديث القصَّاص» (ص٩٤ رقم ٧٨)، و«مجموع الفتاوى» (١٨/ ٣٧) حيث قال: المعنى صحيح، لكنْ لا يعرف له إسناد ثابت. وقال مثل ذلك الزركشي في «اللآلئ المنثورة» (ص١١١ رقم ١٤٨)، وأورده الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص٣٢٧ رقم ٢٥).

٤٧ **حديث: «ادرَأُوا الحُدودَ بالشُّبهات».**

الحارثيُّ[١] في «مسند أبي حنيفة»[٢] له مِنْ حديثِ مِقسَم[٣]، عن ابنِ عباسٍ به مرفوعاً.

وكذا هو عند ابنِ عديٍّ[٤] أيضاً، وفي ترجمةِ الحسين بن علي بن أحمدَ

---

(١) الحارثي؛ هو عبدالله بن محمد بن يعقوب بن الحارث أبو محمد الكلاباذي الفقيه البخاري، ويعرف بعبدالله الأستاذ، قال الخطيب: صاحب عجائب ومناكير وغرائب.. وليس بموضع الحجة. توفي سنة أربعين وثلاثمائة. «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٤٩ رقم ٥٢١٥)، وقال أبو عبدالله الحاكم: هو صاحب عجائب عن الثقات. وقال الذهبي: قد ألَّف مسنداً لأبي حنيفة الإمام، وتعِبَ عليه، لكن فيه أوابد ما تفوَّه بها الإمام، راجَتْ على أبي محمد. «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٤٢٥).

(٢) «مسند أبي حنيفة» ـ كما في «جامع المسانيد» (٢/ ١٨٣) لأبي المؤيد الخوارزمي ـ عن أبي سعيد بن جعفر، عن يحيى بن فروخ، عن محمد بن بشر، عن الإمام أبي حنيفة عن مقسم به مرفوعاً.

وأبو سعيد بن جعفر؛ هو أبَّاء ـ بهمزة كما في «اللسان» (٢٢١) ـ ابن جعفر، قال ابن حبان: ... فرأيته قد وضعَ على أبي حنيفة أكثر من ثلاثمائة حديث لم يحدث بها أبو حنيفة قط، لا يحلُّ أن يُشتغل بروايته. «المجروحين» (١/ ١٨٥)، وقال السهمي: سمعتُ الحسنَ بن علي بن عمر القطان يقول: كذَّابٌ على رسول الله ﷺ. «الميزان» (١/ ١٧)، وقال ابن حجر: وقد أكثر عنه أبو محمد الحارثي في «مسند أبي حنيفة». «اللسان» (١/ ٢٣٢).

فالإسناد موضوعٌ بسببه.

(٣) مِقسَم ـ بكسر أوله ـ ابن بُجْرة ـ بضم الموحدة وسكون الجيم ـ، ويقال: نَجدة ـ بفتح النون وبدال ـ أبو القاسم مولى عبدالله بن الحارث، ويقال له: مولى ابن عباس للزومه له: صدوق وكان يرسل، من الرابعة مات سنة إحدى ومائة.. «التقريب» (٦٨٧٣).

(٤) في جزءٍ له وليس في «الكامل»؛ قال الحافظ ابن حجر: وقد وجدتُ خبرَ ابن عباس في موضعٍ آخر ذكره شيخنا الحافظ أبو الفضل رحمه الله في «شرح الترمذي»، قال: وأما حديث ابن عباس فرواه أبو أحمد بن عدي في جزءٍ خرَّجه من حديث أهل مصر والجزيرة، من رواية ابن لهيعة، عن يزيد بن حبيب، عن عكرمة، عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «**ادرؤوا الحدود بالشبهات وأقيلوا الكرام عثراتهم إلا في حدٍ**». وهذا الإسناد؛ إن كان من بين ابن عدي وابن لهيعة مقبولين، فهو حسن. «موافقة الخُبر الخَبر في تخريج أحاديث المختصر» (١/ ٤٤٧).

الخيَّاط المُقرئ[١] مِنْ «الذَّيل» لأبي سعدِ بن السَّمعانيِّ[٢]، مِنْ روايته عنه، عن أبي منصور محمدِ بن أحمدَ بن الحسينِ النَّديم الفارسيِّ[٣] قال: أخبرنا جَناحُ بن نَذير[٤]، حدثنا أبو عبدالله بن بَطةَ العُكْبَريُّ[٥]، حدثنا أبو صالح محمدُ بن أحمدَ بن ثابتٍ[٦]، حدثنا أبو مسلم إبراهيمُ بن عبدالصمد، حدثنا محمدُ بن أبي بكرٍ المقدَّمي، حدثنا محمدُ بن عليٍّ الشاميُّ، حدثنا أبو عمران الجُوني، عن عمرَ بن عبدالعزيز، فذكر قصةً طويلةً فيها قصةُ شيخٍ وَجَدُوه سكران، فأقام عليه عمرُ الحدَّ ثمانين، فلما فرَغَ قال: يا عمر، ظلَمْتَني فإنَّني عبدٌ، فاغتمَّ عمر، قال: إذا رأيتم مثل هذا في هيئَتِه وسَمْتِه وعِلمِه وفَهمِه وأدبِه، فاحمِلُوه على الشُّبهةِ، فإنَّ رسولَ الله ﷺ قال: **«ادرَأُوا الحُدودَ بالشُّبهة»**.

قال شيخنا: وفي سندِهِ مَنْ لا يُعرف.

ولابنِ أبي شيبة[٧] مِنْ طريقِ إبراهيمَ النَّخَعي، عن عمرَ قال: «لأنْ

---

(١) قال السمعاني: يُعرف بابن بنت الشيخ أبي منصور محمد بن أحمد بن علي الخياط، كان مقرئاً فاضلاً حسنَ السيرة من بيت الحديث، يخيط الثياب. «الأنساب» (٢/ ٤٢٦).

(٢) قال عنه ابن النجار: نقلتُ أسماء تصانيفه من خطه: «الذيل» على تاريخ الخطيب أربع مئة طاقة. . «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٤٦٠) وقد روى هذه القصة: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٨/ ١٨٩ رقم ٩١٨١) بالإسناد نفسه مطوَّلةً.

(٣) قال الخطيب: كتبتُ عنه وكان صدوقاً. «تاريخ بغداد» (٤/ ٣٨٩ رقم ١٥٨٦).

(٤) جناح بن نذير؛ هو القاضي أبو محمد جناح بن نذير بن جناح الكوفي، أكثر عنه البيهقي في «السنن الكبرى». «تكملة الإكمال» (٢/ ٧٦ رقم ١١٦٦).

(٥) أبو عبدالله بن بطة؛ هو عبيدالله بن محمد العُكبَري، كان إماماً فاضلاً عالماً بالحديث وفقهه، وقد تكلَّم الدارقطني وغيره في سماعه كتاب السنن لرجاء بن المرجا، وتكلَّموا في روايته المعجم عن أبي القاسم البغوي. «تاريخ بغداد» (١٢/ ١٠٠ رقم ٥٤٨٩)، و«الأنساب» (١/ ٣٦٨).

(٦) أبو صالح محمد بن أحمد بن ثابت؛ هو العُكْبَري، ذكره الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ١١٠ رقم ٨٠)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

(٧) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٤/ ٤٥٢ رقم ٢٩٠٨٥) من طريق إبراهيم، قال: قال عمر ابن الخطاب.

ورجال إسناده ثقات إلا أنه منقطع بين إبراهيم وعمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ قال علي =

أُخطئَ في الحُدودِ بالشُّبهات، أحبُّ إليَّ مِنْ أنْ أقيمَها بالشُّبهات».

وكذا أخرجه ابنُ حزمٍ في «الإيصال»[١] له بسندٍ صحيح.

وعند مُسدَّد[٢] مِنْ طريقِ يحيى بن سعيد، عن عاصمٍ[٣]، عن أبي وائلٍ، عن ابنِ مسعودٍ أنه قال: «ادرَأُوا الحُدودَ عن عبادِ الله ﷻ».

وكذا أشار إليه البيهقيُّ[٤] مِنْ حديثِ (الثوريِّ، عن عاصم بلفظ)[٥]: **«ادرَأُوا الحُدودَ بالشُّبهات، ادْفَعُوا القَتل عن المسلمين ما استطعتم»** وقال: إنه أصحُّ ما فيه.

وفي الباب ما أخرجه الترمذيُّ[٦]، ....

= ابن المديني: لم يلقَ أحداً من أصحاب النبي ﷺ. «المراسيل لابن أبي حاتم الرازي» (ص٨ رقم ١٨).

(١) اسمه: «الإيصال إلى فهم كتاب الخصال» ـ كما في «كشف الظنون» (١/ ٧٠٥) ـ والظاهر أنه مفقود، وقد أحال عليه ابن حزم في مواضع كثيرة من «المحلى».

(٢) كما في «المطالب العالية» (٩/ ٥٥ رقم ١٨٥٧) حدثنا يحيى، حدثنا شعبة، عن عاصم به فذكره.

(٣) عاصم بن بهدلة وهو ابن أبي النجود ـ بنون وجيم ـ الأسدي مولاهم الكوفي أبو بكر المقرىء، وثَّقه أحمد وأبو زرعة. وقال يحيى بن معين: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: محله عندي محل الصدق صالح الحديث، ولم يكن بذاك الحافظ. وقال الدارقطني: في حفظه شيء. وقال الذهبي: حسن الحديث. وقال ابن حجر: صدوقٌ له أوهام حجةٌ في القراءة، وحديثه في الصحيحين مقرون. «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٤٢٠ رقم ٩١٨)، «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٤١)، «سؤالات البرقاني» (ص٤٩ رقم ٣٣٨)، «الميزان» (٢/ ٣٥٧)، «التقريب» (٣٠٥٤).
فلعلَّ الراجح في أمر عاصم أنه حسن الحديث كما قال الذهبي، والله أعلم.
فالإسناد حسن بسبب عاصم، والله أعلم.

(٤) في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٣٨) من طريق الثوري، عن عاصم، عن أبي وائل، عن ابن مسعود به موقوفاً، وقال: هذا موصول. اهـ. وليس فيه هذه العبارة التي ذكرها المؤلف.

(٥) ما بين قوسين سقط من الأصل و«ز»، والاستدراك من «م» و«د».

(٦) «جامع الترمذي» (الحدود ـ باب ما جاء في درء الحدود رقم ١٤٢٤) من طريق محمد بن ربيعة حدثنا يزيد بن زياد الدمشقي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة به فذكره وقال: حدثنا هناد حدثنا وكيع، عن زياد، نحو حديث محمد بن ربيعة =

والحاكمُ[١]، والبيهقيُّ[٢]، وأبو يَعلى[٣] مِنْ طريقِ الزهريِّ عن (عروة عن)[٤] عائشةَ مرفوعاً: «ادرَأُوا الحُدودَ عن المسلمين ما استطعتم، فإنْ كان له مَخرجٌ فخَلُّوا سبيلَه، فإنَّ الإمام أن يُخطِئ في [ق ١٤/أ] العَفوِ خيرٌ من أنْ يُخطِئ في العُقوبة».

وفي سَنَدِهِ يزيدُ بن أبي زيادٍ، وهو ضعيفٌ، لا سيما وقد رواه وكيعٌ عنه موقوفاً[٥].

وقال الترمذيُّ: إنه أصحُّ، قال: وقد رُوِيَ عن غيرِ واحدٍ مِنَ الصحابةِ؛ أنهم قالوا ذلك.

وقال البيهقيُّ في «السنن»[٦]: روايةُ وكيعٍ أقربُ إلى الصوابِ، قال: ورواه رِشْدِين[٧]، عن عُقيل، عن الزهري، ورِشدِينُ ضعيفٌ أيضاً.

= ولم يرفعه. . . قال أبو عيسى: حديث عائشة لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث محمد بن ربيعة، عن يزيد بن زياد الدمشقي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة عن النبي ﷺ، ورواه وكيع عن يزيد بن زياد نحوه ولم يرفعه، ورواية وكيع أصحُّ. وقد رُوِيَ نحو هذا عن غير واحدٍ من أصحاب النبي ﷺ أنهم قالوا مثل ذلك. ويزيد بن زياد الدمشقي: ضعيفٌ في الحديث، ويزيد بن أبي زياد الكوفي أثبت من هذا وأقدم.
ويزيد بن زياد أو ابن أبي زياد القرشي الدمشقي، قال ابن نمير: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، كأنَّ حديثه موضوع. «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٦٢ رقم ١١٠٩)، وقال البخاري: منكر الحديث، ذاهب. «علل الترمذي الكبير» (ص٢٤٥ رقم ٤١٠)، وقال ابن حجر: متروك. «التقريب» (٧٧١٦) فالإسنادُ معلٌّ، والعهدة فيه على يزيد.

(١) «المستدرك» (٤/ ٣٨٤) من طريق يزيد بن زياد به فذكره، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٢) «السنن الكبرى» (٨/ ٢٣٨) من طريقين عن يزيد بن زياد به فذكره، وقال: ورواه وكيع عن يزيد بن زياد موقوفاً على عائشة. . . فساقه من طريق وكيع عن يزيد موقوفاً، وقال: تفرَّد به يزيد بن زياد الشامي عن الزهري وفيه ضعف.

(٣) لم أجده في كتبه المطبوعة، والذي في مسنده (١١/ ٤٩٤ رقم ٦٦١٨) من حديث أبي هريرة.

(٤) ما بين قوسين سقط من «م».

(٥) كما سبق عند الترمذي والبيهقي.

(٦) «السنن الكبرى» (٨/ ٢٣٨).

(٧) رِشْدين ـ بكسر الراء وسكون المعجمة ـ ابن سعد بن مفلح المَهري ـ بفتح الميم =

ورُويناه عن علي مرفوعاً: «**ادرَأُوا الحُدودَ، ولا يَنبغي للإمام أنْ يُعطِّل الحُدودَ**»[١].

وفيه المختار بن نافع[٢]، وهو منكرُ الحديثِ، كما قاله البخاريُّ.

ورُوِيَ عن عُقبَةَ، ومعاذٍ موقوفاً[٣].

= وسكون الهاء ـ أبو الحجاج المصري، ضعفه أحمد، وقال ابن نمير وابن معين: لا يكتب حديثه، وقال أبو حاتم: منكر الحديث وفيه غفلة، ويحدث بالمناكير عن الثقات، ضعيف الحديث. «الجرح والتعديل» (٣/ ٥١٣ رقم ٢٣٢٠)، وقال ابن حجر: ضعيف، من السابعة. «التقريب» (١٩٤٢).

(١) «السنن الكبرى» (٨/ ٢٣٨) من طريق محمد بن القاسم بن زكريا، حدثنا أبو كريب، حدثنا معاوية بن هشام، عن مختار التمار، عن أبي مطر، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً فذكره مختصراً ثم قال: في هذا الإسناد ضعف. ثم ساقه من وجهٍ آخرٍ عن المختار ابن نافع، حدثنا أبو حيان التيمي، عن أبيه عن علي رضي الله عنه مرفوعاً فذكره.

محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي، قال أبو الحسن بن سفيان بن حماد: ما رؤيَ له أصل قط، وكان يؤمن بالرجعة، وقال أيضاً: ليس بشيء. «سؤالات حمزة السهمي» (رقم ٤٧، ٨١).

وقال الذهبي: ضُعِّف.. كذاب. «المغني في الضعفاء» (٢/ ٢٥٤ رقم ٥٩٠٩).

وأبو مطر؛ قال أبو حاتم: مجهول لا يُعرف. «الجرح والتعديل» (٩/ ٤٤٥ رقم ٢٢٥١).

(٢) المختار بن نافع؛ هو التمَّار التيمي أبو إسحاق الكوفي، قال البخاري: منكر الحديث. «التاريخ الصغير» (٢/ ٨٧)، وقال ابن حبان: منكر الحديث جدّاً، كان يأتي بالمناكير عن المشاهير حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لذلك. «المجروحين» (٣/ ١٠).

فكلا إسنادي البيهقي ضعيفان جدّاً، والأول أشدُّ ضعفاً، والله أعلم.

(٣) «السنن الكبرى» (٨/ ٢٣٨) من طريق إسحاق بن أبي فروة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه: أنَّ معاذاً، وعبدالله بن مسعود، وعقبة بن عامر رضي الله عنهم قالوا: «إذا اشتَبَه الحدُّ فادْرَؤوه». وقال: منقطع.

إسحاق بن أبي فروة؛ هو إسحاق بن عبدالله أبو سليمان مولى عثمان بن عفان القرشي، قال أحمد: لا تحلُّ الرواية عندي عنه، وقال يحيى بن معين: لا شيء كذاب، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: متروك الحديث. «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٢٧ رقم ٧٩٢).

فالإسناد ضعيف جدّاً بسبب ابن أبي فروة، وهو منقطع كما قال البيهقي؛ بين شعيب بن محمد، ومعاذ وعبدالله بن مسعود وعقبة بن عامر رضي الله عنهم.

وأخرج ابنُ ماجه[(١)] مِنْ جهةِ إبراهيمَ بن الفضلِ[(٢)] ـ وهو ضعيفٌ ـ عن سعيدِ بن أبي سعيدٍ، عن أبي هريرة رفعه: **«ادْفَعُوا الحُدودَ ما وَجَدتُم له مَدْفعاً»**.

٤٨ حديث: «ادفِنُوا مَوْتَاكم وَسْطَ قومٍ صالحين؛ فإنَّ المَيِّتَ يَتَأذَّى بجارِ السُّوءِ، كما يَتَأذَّى الحَيُّ بجارِ السُّوء».

أبو نعيم في «الحلية»[(٣)]، والخليليُّ[(٤)] مِنْ حديثِ سليمانَ بن عيسى[(٥)]، حدثنا مالكٌ، عن عمِّه نافعِ بن مالكٍ، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً بهذا.

وسليمانُ متروكٌ، بل اتُّهِمَ بالكذبِ والوضعِ.

---

(١) «سنن ابن ماجه» (الحدود ـ باب الستر على المؤمن رقم ٢٥٤٥) من طريق إبراهيم ابن الفضل.
وراوه أبو يعلى في مسنده كما سبق بالإسناد نفسه.

(٢) إبراهيم بن الفضل؛ هو أبو إسحاق المخزومي المدني، قال البخاري: منكر الحديث. «التاريخ الكبير» (١/ ٣١١ رقم ٩٨٩)، وقال أحمد: ليس بقوي في الحديث ضعيف الحديث، وقال يحيى بن معين: ليس حديثه بشيء، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث. «الجرح والتعديل» (٢/ ١٢٢ رقم ٣٧٦)، وقال ابن حجر: متروك. «التقريب» (٢٢٨).
فالإسناد ضعيف جداً بسببه. وقد ضعَّفه الحافظ ابن حجر في «بلوغ المرام» (الحدود ـ باب حدِّ الزاني رقم ١٠٤٤).

(٣) «حلية الأولياء» (٦/ ٣٥٤) من طريق أبي أحمد شعيب بن محمد الهمداني، حدثنا سليمان بن عيسى به فذكره وقال: غريبٌ من حديث مالك لم نكتبه إلا من حديث شعيب.
وراوه من طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٥٥٢ رقم ١٧٨١)، وقال: حديثٌ لا يصح.

(٤) في مشيخته، وقال: غريب جداً عن أبي هريرة. قاله السيوطي في «الجامع الكبير» (١/ ١٢٨٢).

(٥) سليمان بن عيسى بن نجيح أبو يحيى السجزي، قال أبو حاتم: روى أحاديث موضوعة، وكان كذّاباً. «الجرح والتعديل» (٤/ ١٣٤ رقم ٥٨٦)، وقال ابن عدي: يضع الحديث. «الكامل» (٣/ ٢٨٩)، وكذّبه الجوزجاني والدارقطني أيضاً. انظر: «أحوال الرجال» (٢٠٧)، «سؤالات السلمي» (١٨٠)، و«اللسان» (٤/ ١٦٦).

ولكنْ لم يَزَلْ عملُ السَّلَفِ والخَلَفِ على هذا[١].

وما يُروى في كونِ الأرضِ المُقدَّسةِ لا تُقدِّسُ أحداً، إنما يُقدِّس المَرءَ عَمَلُهُ[٢]، قد لا يُنافيه.

٤٩ حديث: «أدِّ الأمانةَ إلى مَن ائْتَمَنَكَ، ولا تَخُنْ مَنْ خانَكَ».

أبو داود[٣]، والترمذيُّ[٤] مِنْ روايةِ شريكٍ[٥] وقيسٍ

---

(١) قال الألباني ـ بعد أن نقل كلام السَّخاوي ـ: فينبغي أنْ يُعلم أنه لا يلزم من ذلك أنَّ الحديثَ صحيحٌ، لأنه تضمَّن شيئاً زائداً على ما جرى عليه العمل، ألا وهو تعليلُ الدفن وسط القوم الصالحين، وهذا لا يَستلزمُ ثبوتَ التعليلِ المذكور فيه، لاحتمالِ أنْ يكونَ شيئاً آخر، وعلى كل حال فعِلةُ الحكم أمرٌ غيبيٌّ لا يجوز إثباتها بالظن والرجم بالغيب، أو مجرد جريان العمل على مقتضاها، والله أعلم. «السلسلة الضعيفة» (٢/ ٨١ ـ ٨٢).

(٢) رواه مالك في «الموطأ؛ رواية الليثي» (الوصية، باب جامع القضاء وكراهيته ٢/ ٣١٨ رقم ٢٢٣٢) عن يحيى بن سعيد: أنَّ أبا الدرداء كتب إلى سلمان الفارسي: «أنْ هلُمَّ إلى الأرض المقدسة»، فكتب إليه سلمان: «إنَّ الأرضَ لا تقدس أحداً وإنما يقدس الإنسان عمله...».

ومن طريقه عبدالله في «زوائد الزهد» (ص١٩٣)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٢٠٥).

ورجاله ثقات لكنه منقطع بين يحيى بن سعيد الأنصاري وأبي الدرداء وسلمان.

ورواه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة» (٣/ ١٠١٩ رقم ١٧١٨)، والدينوري في «المجالسة» (٤/ ٦٩ رقم ١٢٣٨) من طريق يحيى بن سعيد، عن عبدالله بن هبيرة قال: كتب أبو الدرداء إلى سلمان... فذكره بنحوه. وهو منقطع بين عبدالله بن هبيرة وأبي الدرداء.

(٣) «سنن أبي داود» (البيوع، باب في الرجل يأخذ حقه من تحت يده رقم ٣٥٣٥) من طريق طلق بن غنَّام، عن شريك وقيس كلاهما، عن أبي حصين، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً به.

(٤) «جامع الترمذي» (أبواب البيوع رقم ١٢٦٤) من طريق طلق بن غنام عن شريك وقيس به فذكره وقال: هذا حديث حسن غريب.

وطلق بن غنام ـ بمعجمة ونون ـ ابن طلق بن معاوية النخعي أبو محمد الكوفي؛ ثقة من كبار العاشرة. «التقريب» (٣٠٤٣)، وقال أبو حاتم: روى حديثاً منكراً عن شريك وقيس، عن أبي حصين، عن أبي صالح... فذكره، وقال: لم يروِ هذا الحديث غيره. «علل الحديث لابن أبي حاتم» (مسألة ١١١٤).

(٥) شريك بن عبدالله النخعي الكوفي؛ فيه ضعفٌ يسيرٌ، وسبقت ترجمته في الحديث (٣).

ابن الربيعِ[١]؛ كلاهما[٢] عن (أبي صالحٍ، والحارثُ[٣] مِنْ روايةِ الحسنِ[٤]؛ كلاهما عن)[٥] أبي هريرة.

وقال الترمذيُّ: حسنٌ غريبٌ.

وأخرجه الدارميُّ في مسندِهِ[٦]، والدارقطنيُّ[٧]، والحاكمُ[٨] ـ وقال: إنه صحيحٌ على شرطِ مسلم ـ؛ كلُّهم عن شريكٍ بهذا.

وفي البابِ عن جماعةٍ مِنَ الصحابةِ؛ كأنسٍ عند الطبرانيِّ في «الكبير»[٩] و«الصغير»[١٠]، برجالٍ ثقاتٍ، ....

---

(١) قيس بن الربيع الكوفي؛ صدوقٌ تغيَّرَ لما كَبُرَ، وقد سبق الكلام فيه في الحديث (٢). فكل من شريك وقيس فيه ضعف يسير، لكنَّ اقترانهما يجبر ضعفهما.

(٢) كذا هو في جميع النسخ الخطية، وهو خطأ، والصواب: كلاهما عن أبي حصين عن أبي صالح.. كما في مصادر الحديث والترجمة.

(٣) صاحب المسند، ولم أقف عليه في «بغية الباحث». وقد أورده البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٧١)، فقال: وروي عن الحسن عن النبي ﷺ وهو منقطع.

(٤) الحسن لم يسمع من أبي هريرة، كما في «المراسيل لابن أبي حاتم» (ص٣٤)، فالإسناد ضعيف.

(٥) ما بين قوسين سقط من «م».

(٦) «سنن الدارمي» (٢/ ١٦٩٢ رقم ٢٦٣٩) من طريق طلق بن غنام به فذكره.

(٧) «سنن الدارقطني» (البيوع ٣/ ٤٤٣ رقم ٢٩٣٦) من طريق طلق بن غنام به فذكره.

(٨) «المستدرك» (البيوع ٢/ ٤٦) من طريق طلق به فذكره، وقال: حديث شريك، عن أبي حصين صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه.
قال الألباني: قلت: وفيه نظر؛ فإنَّ شريكاً إنما أخرج له مسلمٌ متابعةً، كما قال الذهبي نفسه في الميزان. «السلسلة الصحيحة» (١/ ٧٨٣ رقم ٤٢٣).

(٩) «المعجم الكبير» (١/ ٢٦١ رقم ٧٦٠) حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح، حدثنا أحمد بن زيد القزاز، حدثنا ضمرة، عن ابن شوذب، عن أبي التياح، عن أنس مرفوعاً به فذكره.

(١٠) «المعجم الصغير» (١/ ٢٨٨ رقم ٤٧٥) حدثنا سعيد بن عبدالله بن أبي رجاء الصفار الأنباري حدثنا أحمد بن سليمان الحذاء الرملي، حدثنا أيوب بن سويد، عن ابن شوذب، عن أبي التياح، عن أنس بن مالك مرفوعاً به فذكره وقال: لم يروه عن أبي التياح يزيد بن حميد إلا عبدالله بن شوذب، تفرَّد به أيوب، ولا يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد. =

وعن أبي أمامةَ(١) بإسنادٍ فيه مَقال.

ولكنْ قد أعلَّ ابنُ حزمٍ(٢) حديثَ أبي هريرة، وكذا

= ورواه الدارقطني في سننه (البيوع ٣/ ٤٤٤ رقم ٢٩٣٧) من طريق أيوب بن سويد به فذكره.

إسناد «المعجم الكبير»: فيه يحيى بن عثمان بن صالح السهمي مولاهم المصري صدوق رمي بالتشيع، وليَّنه بعضهم لكونه حدَّث من غير أصله من الحادية عشرة. «التقريب» (٧٦٠٥).

وأحمد بن زيد القزاز؛ لم أجد له ترجمة.

وضمرة بن ربيعة الفلسطيني أبو عبدالله: صدوق يهم قليلاً من التاسعة. «التقريب» (٢٩٨٨).

وابن شوذب؛ هو عبدالله بن شوذب أبو عبدالرحمٰن الخراساني: صدوق عابد.. «التقريب» (٣٣٨٧) وفي الإسناد ضعف لحال بعض رواته.

وأما إسناد «المعجم الصغير»: فمن دون أيوب لم أجد لهم تراجم.

وأيوب بن سويد؛ هو الرملي أبو مسعود الحميري، قال يحيى بن معين: كان يقلب حديث ابن المبارك والذي حدث به عن مشايخه الذين أدركهم فيقلبه على نفسه، وقال أيضاً: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: لين الحديث. «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٥٠)، وقال النسائي: ليس بثقة. «الضعفاء والمتروكين» (رقم ٢٩)، وقال ابن حجر: صدوق يخطىء. «التقريب» (٦١٥).

فالإسناد ضعيف بسببه.

(١) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ١٥٠ رقم ٧٥٨٠) من طريق إسحاق بن أسيد، عن أبي حفص الدمشقي، عن مكحول، عن أبي أمامة مرفوعاً به فذكره. ورواه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١٤/ ٣٨٠ ـ ٣٨١)، وقال: أبو حفص الدمشقي هذا مجهول، ومكحول لم يسمع من أبي أمامة، قاله الدارقطني فيما أخبرني أبو عبدالرحمٰن السلمي عنه.

وإسحاق بن أسيد ـ بالفتح ـ الأنصاري الخراساني، قال عنه أبو حاتم: شيخ خراساني ليس بالمشهور ولا يشتغل به. «الجرح والتعديل» (٢/٢١٣)، وقال ابن حجر: فيه ضعف. «التقريب» (٣٤٢).

وأبو حفص الدمشقي: قيل هو عمر الدمشقي، وقيل عثمان بن أبي العاتكة، وهو مجهول كما في «التقريب» (٨٠٥٧).

فالإسناد فيه علل ثلاث: ضعف إسحاق، وجهالة أبي حفص، والانقطاع بين مكحول وأبي أمامة.

(٢) «المحلى» (٨/ ١٨١ ـ ١٨٢).

ابنُ القطان[١]، والبيهقيُّ[٢].

وقال أبو حاتم: إنه منكرٌ[٣].

وقال الشافعيُّ: إنه ليسَ بثابتٍ عند أهلِهِ[٤].

وقال أحمدُ: هذا حديثٌ باطلٌ، لا أعرفه عن النبي ﷺ مِنْ وجهٍ صحيحٍ[٥].

قال ابنُ ماجه[٦]: وله طرقٌ ستةٌ، كلُّها ضعيفةٌ[٧].

قلت: لكنْ بانضمامِهَا يَقْوَى الحديثُ[٨].

وعن محمدِ بن كعبٍ، عن ابنِ عباسٍ رفعه: **«إنَّ عيسى عليه السلام قامَ في بني إسرائيلَ فقال: يا بني إسرائيل، لا تَظلِمُوا ظالِماً، ولا تُكافِئُوا ظالِماً فيَبطُلُ فضْلُكُم عند ربكم»**[٩].

---

(١) «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٣٠٤)، وقال: لم يصح... وذلك ـ والله أعلم ـ لأنه من رواية شريك وقيس بن الربيع معاً، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. وقال نحو ذلك في: (٣/ ٥٣٤)، و(٥/ ٧٧٩).

(٢) «معرفة السنن والآثار» (١٤/ ٣٨٠).

(٣) «علل الحديث لابن أبي حاتم» (المسألة ١١١٤).

(٤) «الأم» (٦/ ٢٧٠).

(٥) لم أقف على كلام الإمام أحمد، وقد ذكر ابن الملقن أنَّ ابنَ الجوزي نقل ذلك عنه في علله. «البدر المنير» (٧/ ٣٠١) قلت: ولم أجد ذلك في «العلل المتناهية».

(٦) كذا في جميع النسخ، ولم أقف على كلامه، ولم نعهد لابن ماجه كلام في تعليل الأحاديث.

(٧) وقال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ١٠٣): هذا الحديث من جميع طرقه لا يصح.

(٨) وكذا حسَّنه الترمذي، وصححه الحاكم والذهبي كما تقدم، وصححه الألباني بشواهده في «السلسلة الصحيحة» (١/ ٧٨٣ رقم ٤٢٣).

(٩) أخرجه عبدبن حميد في «المنتخب» (ص٢٢٥ رقم ٦٧٥)، والحارث بن أبي أسامة ـ كما في «بغية الباحث» (٢/ ٩٦٧ رقم ١٠٧٠) ـ كلاهما من طريق هشام بن زياد أبي المقدام، عن محمد بن كعب القرظي، عن ابن عباس به مطولاً.
وهشام بن زياد بن أبي يزيد؛ وهو هشام بن أبي هشام أبو المقدام، ويقال له أيضاً: هشام بن أبي الوليد المدني: متروك. «التقريب» (٧٢٩٢).
فالإسناد ضعيف جدّاً من أجله.

وعن قتادةَ في قولِهِ: ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعۡدَ ظُلۡمِهِۦ﴾ [الشورى:٤١] قال: هذا فيما يكونُ بين الناسِ مِنَ القِصاصِ، فأما لو ظلَمَكَ رجلٌ [ق١٤/ب] لم يَحِلَّ لك أنْ تَظلِمَه[١].

أخرجهما العسكريُّ، وقال: هذا مذهبُ الحسنِ، وخالَفَه الشافعيُّ، فإنه قال: إذا كانت زوجُ أبي سفيان، وكانت القَيِّمَ على وَلَدِهَا لصِغَرِهم بأمرِ زوجها، أذِنَ لها رسولُ الله ﷺ ـ لمَّا شكَتْ إليه ـ أنْ تأخذَ مِنْ مالِهِ ما يَكفِيها بالمعروفِ[٢]، فمِثلُها الرجلُ يكونُ له الحقُّ على الرجلِ يَمنعه إياه، فله أنْ يأخذَ مِنْ مالِهِ حيثُ وَجَدَه بوَزْنِهِ أو كَيْلِهِ، فإنْ لم يكن له مثلٌ ما كانت قيمَتُهُ دنانير أو دراهم، فإنْ لم يَجِدْ له، باعَ عَرْضَه واستوفى مِنْ ثَمَنِهِ حَقَّهُ[٣].

ثم حَمَلَ النَّهيَ على الزائدِ على استيفاءِ حقِّهِ، مُعللاً بأنه قد خانَه، ومِنْ هنا مسألةُ الظَّفَرِ[٤].

٥٠ حديث: «إذا آخَى الرجلُ الرجلَ، فليَسْألْه عن اسمِهِ واسمِ أبيه، وممَّنْ هو، فإنه أَوْصَلُ للمَودَّةِ».

الترمذيُّ في الزهد مِنْ جامِعِهِ[٥] مِنْ حديثِ عمرانَ بن مسلمٍ القَصير، عن

---

(١) أخرجه عبدالرزاق في تفسيره (٢/ ١٩٣)، والطبري في تفسيره (٢٠/ ٥٢٨) من طريق معمر، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠/ ٤٢٦ ـ ٤٢٧ رقم ٧٧٤٤) من طريق شيبان بن عبدالرحمن التميمي؛ كلاهما عن قتادة به. وكلا الإسنادين صحيح.

(٢) قصة هند امرأة أبي سفيان؛ رواها البخاري في صحيحه (٢٢١١)، و(٣٨٢٥).

(٣) «الأم» (٦/ ٢٦١).

(٤) حاصل مسألة الظَّفَر: أنَّ الدائنَ إذا ظَفِرَ بمالِ المدين؛ هل يجوزُ له أنْ يَسْتَوفيَ حقَّه مِنْ ماله الذي ظَفِرَ به؟ المسألةُ محلُّ خلافٍ بين العلماء. ينظر: «فتح الباري» (٥/ ١٠٩)، و(٩/ ٥٠٩).

(٥) «جامع الترمذي» (الزهد ـ باب ما جاء في إعلام الحب رقم ٢٣٩٢) من طريق عمران بن مسلم القصير به فذكره. ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٧١٧٥)، وهنَّاد في «الزهد» (١/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦ رقم ٤٨٦) من طريق عمران القصير به. وعن ابن أبي شيبة رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ٣١٣ ـ ٣١٤ رقم ٣١٤٤)، وعبد بن حميد في مسنده (ص١٦١ رقم ٤٣٥).

سعيدِ بن سُليمانَ الرَّبعيِّ[١]، عن أبي مَودودَ يزيدَ بن نَعامَةٍ السَّهميِّ البصريِّ[٢] به مرفوعاً، وقال: إنه غريبٌ لا نعرفه إلا مِنْ هذا الوجهِ، ولا نَعرِفُ ليزيدَ سماعاً مِنَ النبيِّ ﷺ. انتهى.

وجَزَمَ أبو حاتم بأنه لا صحبةَ له، وغلَّطَ البخاريَّ في إثباتِها له[٣].

وكذا قال ابنُ حبان: إنَّ له صحبة[٤].

وقال البغويُّ: اختُلِفَ فيها[٥].

غيرَ أنَّ أبا بكرِ بن أبي شيبةَ أخرجَ حديثَه في مسندِهِ[٦].

قال الترمذيُّ: ويُروى عن ابنِ عُمرَ مرفوعاً نحوه، ولا يصحُّ إسنادُهُ[٧]. انتهى.

---

(١) سعيد بن سلمان أو ابن سليمان الرّبعي، لم يروِ عنه إلا عمران القصير، كما في «الميزان» (٢/ ١٤١ رقم ٣٢٠٠)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/ ٣٦٥)، وقال ابن حجر: مقبول من السابعة. «التقريب» (٢٣٢٥).

(٢) ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ٣١٣ ـ ٣١٤ رقم ٣١٤٤) في عداد الصحابة، وقال الحافظ ابن حجر: ولكنْ في قول أبي حاتم ـ: «أنَّ البخاريَّ أثبَتَ صُحبَتَه» ـ نظر، فإنَّ الترمذي قال في «العلل»: سألتُ محمدَ بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال: هو حديثٌ مرسل، وكأنه لم يجعل يزيد بن نعامة من الصحابة. «تهذيب التهذيب» (١١/ ٣١٩)، وقال أيضاً: مقبول من الثالثة ولم يثبت أنَّ له صحبة. «التقريب» (٧٧٨٦). وانظر: «علل الترمذي الكبير» (ص٣٥٤ رقم ٦١٢).

(٣) «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٩٢ رقم ١٢٤٧) فقال: تابعي لا صحبة له، حكى البخاري أنَّ له صحبة وغَلِطَ، وقال عنه: صالح الحديث.

(٤) «الثقات» (٥/ ٥٤٥) فذكره في عداد الصحابة.

(٥) «معرفة الصحابة» (٥/ ٢٧٨١)، وقال مثل ذلك الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/ ٢٤٤).

(٦) لم أجده في المطبوع من المسند، وقد أخرجه في المصنف كما تقدم. وقال البوصيري: رواه أبو بكر بن أبي شيبة مرسلاً بسند صحيح، والله أعلم. «إتحاف الخيرة المهرة» (٥/ ٤٩٧ رقم ٥١١٠).
وقد تبيَّن مما سبق أنَّ الحديثَ فيه علتان:
١ ـ يزيد بن نعامة لا تُعرف له صحبة، على القول الراجح.
٢ ـ سعيد بن سلمان لم يروِ عنه إلا واحد، ولم يوثِّقه غيرُ ابن حبان، ولم يُتابع هنا.

(٧) «جامع الترمذي» (الزهد، باب ما جاء في إعلام الحب رقم ٢٣٩٢). =

ويُروى كما في «مسند الفِردوس»[1] عن أنسٍ رفعه: **«ثلاثةٌ مِن الجَفاءِ، وذَكَرَ منها عدَمَ معرفةِ المرءِ اسمَ مَنْ يُواخِيه»**.

٥١ حديث: «إذا أتاكم كريمُ قومٍ فأكْرِمُوه».

ابنُ ماجه في سننه[2] مِنْ حديثِ سعيدِ بن مَسْلمةَ[3]، عن محمدِ ابن عَجْلان[4]، عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ رفعه بهذا، وسَنَدُه ضعيفٌ.

= وحديث ابن عمر رواه البيهقي في «الشعب» (١١/ ٣٢٩ رقم ٨٦٠٧) من طريق مسلمة بن علي بن خلف الخشني، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً بنحوه.
ومسلمة بن علي بن خلف الخُشَني أبو سعيد الدمشقي، قال دحيم ويحيى بن معين: ليس بشيء. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، لا يشتغل به. قال ابن أبي حاتم: هو متروك الحديث؟ قال: هو في حدِّ الترك، منكر الحديث. وقال أبو زرعة: منكر الحديث. «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٦٨ رقم ١٢٢٢) فالإسناد ضعيفٌ جدّاً لا يصح، كما قال الإمام الترمذي.

(١) «الغرائب الملتقطة» (حرف الثاء) [ق ٣٢/ ب] من طريق عمر بن شاكر، عن أنس مرفوعاً به.
وعمر بن شاكر؛ قال أبو حاتم: ضعيف الحديث يروي عن أنس المناكير. «الجرح والتعديل» (٦/ ١١٥ رقم ٦١٩)، وقال ابن عدي: يحدِّث عن أنس بنسخة قريباً من عشرين حديثاً غير محفوظة. «الكامل» (٥/ ٥٥) فالإسناد ضعيفٌ جدّاً بسببه.

(٢) «سنن ابن ماجه» (الأدب، باب إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه رقم ٣٧١٢)، ورواه البزار في مسنده (١٢/ ١٨٨ رقم ٥٨٤٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (٨/ ١٦٨) من طريق سعيد بن مسلمة.

(٣) سعيد بن مسلمة بن هشام بن عبدالملك بن مروان الأموي، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، هو ضعيف الحديث، منكر الحديث. «الجرح والتعديل» (٤/ ٦٧ رقم ٢٨١)، وقال البخاري: منكر الحديث. «التاريخ الكبير» (٣/ ٥١٦)، وقال ابن عدي: أرجو أنه ممن لا يُترك حديثه ويحتمل في رواياته فإنها مقاربة. «الكامل» (٣/ ٣٨٠)، وقال ابن حجر: ضعيف. «التقريب» (٢٣٩٥).

(٤) محمد بن عجلان المدني، تقدمت ترجمته في الحديث (٢٢)، وقال يحيى القطان: مضطرب الحديث في حديث نافع، ولم يكن له تلك القيمة عنده. «ضعفاء العقيلي» (٤/ ١١٨ رقم ١٦٧٧).
ففي الإسناد علتان: ١ ـ ضعف سعيد بن مسلمة. ٢ ـ اضطراب ابن عجلان في حديث نافع. =

لكنْ رَوَى الطبرانيُّ في «الأوسط»[١] مِنْ حديثِ حُصَينِ بن عُمرَ الأحْمسيِّ، عن إسماعيلَ بن أبي خالدٍ، عن قيسِ بن أبي حازم، عن جَريرٍ البَجَلي قال: لمَّا بُعِثَ النبيُّ ﷺ أتيتُه فقال: **«ما جاءَ بك؟»** قلتُ: جئتُ لأُسْلِم فألقى إليَّ كِساءَه وقال، وذكره.

وحُصَينٌ[٢] فيه ضَعفٌ.

وله طريقٌ آخر عند الطبرانيِّ في «الأوسط» و«الصغير»[٣] بسندٍ ضعيف.

= وقد قال البوصيري: هذا إسنادٌ ضعيف لضعف سعيد بن مسلمة. مصباح الزجاجة (٣/ ١٧٣).

(١) «المعجم الأوسط» (٦/ ٢٤٠ رقم ٦٢٩٠) من طريق حُصين بن عمر الأحمسي به فذكره وقال: لم يَروِ هذا الحديث عن إسماعيل بن أبي خالد إلا حصين بن عمر الأحمسي.

ورواه أبو زرعة الرازي ـ كما في «علل الحديث لابن أبي حاتم» (المسألة ٢٥٣٢) ـ من طريق حُصَين به فذكره وقال: هذا حديثٌ منكر.

(٢) حُصَين بن عمر الأحمسي ـ بمهملتين ـ أبو عمر الكوفي، قال أبو حاتم: قال لي دلويه ـ يعني زياد بن أيوب ـ نهاني أحمدُ بن حنبل أنْ أحدِّث عن حصين بن عمر وقال: إنه كان يكذب، وقال أبو حاتم: واهي الحديث جدّاً لا أعلم يروي حديثاً يُتابع عليه، هو متروك الحديث، وقال أبو زرعة: منكر الحديث. «الجرح والتعديل» (٣/ ١٩٤ رقم ٨٤٢)، وقال ابن حجر: متروك. «التقريب» (١٣٧٨) والحديث ضعيف جدّاً بسببه.

(٣) «المعجم الأوسط» (٥/ ٣١٥ ـ ٣١٦ رقم ٥٤١٦) من طريق محمد بن الحصين الشامي قال: حدثنا مراجم بن العوام قال: حدثنا محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: أنَّ جرير بن عبدالله فذكره بنحوه، وقال: لم يروِ هذا الحديث عن محمد بن عمرو إلا مراجم، تفرَّد به محمد بن الحسين. اهـ. ولم أجده في «الصغير» إلا من الطريق الآتية.

ومحمد بن الحصين (أو الحسين) الشامي؛ لم أجد له ترجمة. ومُراجم بن العوام ابن مُراجم؛ ذكره الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (٤/ ٢ ـ ٧٧) ولم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً.

ومحمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني: صدوق له أوهام. «التقريب» (٦١٨٨).

وقال الهيثمي: فيه من لم أعرفهم. «المجمع» (٨/ ٣٦) فهو ضعيف كما قال المؤلف.

وآخر عند البزارِ في مسنده(١) مِنْ حديثِ الجُرَيري(٢) ـ وهو ضعيف أيضاً ـ عن ابنِ بُرَيدةَ(٣)، عن يحيى بن يَعْمَر، عن جريرٍ قال: أتيتُ النبيَّ ﷺ فبسَطَ لي رِدَاءَه وقال: **«اجلسْ على هذا»** فقلتُ: أكرمَكَ الله كما أكرمتني فقال ﷺ... وذكره.

وقال: إنه غريبٌ بهذا الإسناد، ويحيى بن يَعمَر لا نَعلَمُ رَوَى عن جريرٍ، إلا هذا.

---

(١) لم أجده في «مسند البزار» ولا «كشف الأستار» من هذا الوجه، بينما رواه البزار (١٤/ ٣٤٢ رقم ٨٠٢٧) من الطريق الآنف الذكر عند الطبراني، وأما الطريق الذي ذكره المؤلف فقد عزاه الهيثمي في «المجمع» (٨/ ٣٥) للطبراني فقط. وقد رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥/ ٢٦١ ـ ٢٦٢ رقم ٥٢٦١)، و«المعجم الصغير» (٢/ ٦٧ رقم ٧٩٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٢٠٥) كلهم من طرقٍ عن عوين ابن عمرو القيسي، عن سعيد الجريري، عن عبدالله بن بريدة، عن يحيى بن يَعمَر عن جرير بن عبدالله. فذكروه، وقال الطبراني: لم يروِ هذا الحديث عن سعيد الجريري إلا عوين بن عمرو، ولم يروه عن عبدالله بن بريدة إلا الجُريري، ولا رواه عن يحيى بن يَعمَر إلا عبدالله بن بريدة. وقال أبو نعيم: غريبٌ من حديث الجريري لم نكتبه إلا من حديث عوين.
وعوين بن عمرو القيسي، قال يحيى بن معين: لا شيء، وقال أبو حاتم: شيخ. «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٨٦ رقم ٢١٥٢)، وقال العقيلي: عن الجريري وغيره، ولا يتابع عليه، ويقال: عون. «الضعفاء» (٣/ ٤٢٢ رقم ١٤٦٢).

(٢) الجُريري؛ هو سعيد بن إياس أبو مسعود الجُريري ـ بضم الجيم ـ، قال يحيى ابن سعيد القطان: قال لي كهمس: أنكرناه ـ يعني الجريري ـ أيام الطاعون. وقال القطان لعيسى بن يونس: لا تروِ عنه، وقال أبو حاتم: تغيَّر حفظه قبل موته فمن كتب عنه قديماً فهو صالح وهو حسن الحديث. «الجرح والتعديل» (٤/ ٢ رقم ١)، وقال ابن حجر: ثقة من الخامسة اختلط قبل موته بثلاث سنين مات سنة أربع وأربعين. «التقريب» (٢٢٧٣).
فإسناد هذا الحديث ضعيفٌ بسبب عوين القيسي وسعيد الجريري، وقد سئل أبو زرعة عن هذا الحديث بهذا الإسناد فقال: ما أقربه من هذا (يعني حديث حصين الأحمسي المتقدم) أخافُ أنْ يكون ليس لهما أصلٌ، والصحيح حديث الثوري، عن طارق ابن عبدالرحمٰن، عن الشعبي، عن النبي ﷺ مرسلاً. «علل الحديث لابن أبي حاتم» (المسألة ٢٥٣٢).

(٣) في «ز»: أبي بريدة، والصواب ما هو مثبت.

وللعسكريِّ في «الأمثال» [ق١٥/أ] وابنِ شاهين(١)، وابنِ السَّكَنِ(٢)، وأبي نُعَيم(٣)، وابنِ منده(٤) في كتبهم في الصحابة، وأبي سَعد في «شرف المصطفى»(٥)، والحكيم الترمذي(٦)، وآخرين(٧)؛ كلهم مِنْ طريقِ صابرِ ابن سالم بن حُمَيدِ بن يزيدَ بن عبدالله بن ضَمرةَ(٨)، حدثني أبي، عن أبيه، حدثني يزيدُ بن عبدالله(٩)، حدثتْني أختي أمُّ القِصَاف(١٠) قالت: حدثني أبي عبدالله بن ضمرةَ(١١) أنه بينما هو قاعدٌ عند رسول الله ﷺ في جماعةٍ مِنْ أصحابِهِ إذْ قال لهم: **«سَيَطلع عليكم مِنْ هذه الثنِيَّة خيرُ ذي يَمَن»** فإذا هم بجريرِ بن عبدِالله فذكر قصةً، طوَّلها بعضهم، وفيه: فقالوا: يا نبيَّ الله، لقد رأينا منك له ما لم نره لأحدٍ، فقال: **«نعم، هذا كريم قومٍ فإذا أتاكم»** وذكره.

---

(١) ذكر كتابه الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص١٢٧).

(٢) اسم كتابه: «الحروف في أسماء الصحابة» ذكره ابن خير الإشبيلي في «الفهرست» (ص١٨٣ رقم ٣٦٣)، والحافظ ابن حجر في «المعجم المفهرس» (١/ ١٦٨ رقم ٦٤٩).

(٣) «معرفة الصحابة» (٣/ ١٦٩٠ رقم ٤٢٢٨) من طريق صابر بن سالم بن حميد به فذكره.

(٤) لم أجده فيما طبع من «معرفة الصحابة» لابن منده.

(٥) «مناحل الشفا ومناهل الصفا بتحقيق كتاب شرف المصطفى ﷺ» (٥/ ١٦٧ رقم ٢١٠٠) عن جرير من غير إسناد.

(٦) «نوادر الأصول» (١٣٦٨ رقم ٥٣٦) ووقع في الإسناد عدة تصحيفات.

(٧) كابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ١٠١ رقم ٥٥١)، وأبي الشيخ في «الأمثال» (ص١٠٨ ـ ١٠٩ رقم١٥٠).

(٨) في الأصل و«ز»: حمزة، والتصويب من «م» و«د». وصابر بن سالم بن حميد ابن عبدالله بن ضمرة؛ هو البجلي أبو أحمد، سمع منه أبو حاتم. «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٥٦ رقم ٢٠١٧).

(٩) يزيد بن عبدالله وسالم وأبوه حميد؛ لم أقف لهم على تراجم.

(١٠) أم القِصَاف ـ بكسر القاف وفتح الصاد المهملة وآخره فاء ـ بنت عبدالله بن ضمرة. «تكملة الإكمال» (٤/ ٦٣٥)، وقد ذكرها ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٣٢٨).

(١١) عبدالله بن ضمرة بن مالك بن سلمة بن عبدالعُزَّى البجلي. «الإصابة» (٦/ ٢١٧ رقم ٤٧٨٩).

وليس عند ابنِ السكن: حدثتْني أختي، وسنده مجهول[١].

وللعسكريِّ فقط[٢] مِنْ حديثِ مُجالِدٍ[٣]، عن الشعبيِّ، عن عديِّ ابن حاتم رضي الله عنه أنه لمَّا دَخَلَ على النبي ﷺ ألقى إليه وِسادةً، فجلسَ على الأرض وقال: أشهدُ أنك لا تبغي علوّاً في الأرض ولا فساداً، وأسلم، ثم قال رسول الله ﷺ، وذكره.

وسَنَدُه ضعيفٌ أيضاً.

وللدولابيِّ في «الكنى»[٤] مِنْ حديثِ عبدالرحمٰن بن خالد بن عثمان، عن أبيه، عن جدِّه عثمانَ، عن جدِّه محمدِ بن عثمانَ بن عبدالرحمٰن،

---

(١) هي عبارة الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٦/ ٢١٨).

(٢) ورواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٠/ ٧٧) من طريق سَوَّار بن مصعب عن مُجالِد به.
وسوَّار بن مصعب؛ هو الهمداني الكوفي الضرير، قال أحمد: متروك الحديث، وقال يحيى بن معين: ضعيف ليس بشيء، وقال أبو حاتم: متروك الحديث، لا يكتب حديثه، ذاهب الحديث. «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٧٢ رقم ١١٧٥).

(٣) مُجالِد ـ بضم أوله وتخفيف الجيم ـ هو ابن سعيد بن عمير الهَمْداني أبو عمرو الكوفي، قال عمرو الصيرفي: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول لعبدالله: أين تذهب؟ قال: أذهب إلى وهب بن جرير أكتب السيرة ـ يعني عن مجالد ـ، قال: تكتب كذباً كثيراً، لو شئتُ أن يجعلها لي مجالد كلها عن الشعبي عن مسروق عن عبدالله فعل. وقال ابن معين: ضعيف واهي الحديث، وسُئِل أبو حاتم عنه يُحتج بحديثه؟ قال: لا، وهو أحب إليَّ من. . . وليس مجالد بقوي الحديث. «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٦١ رقم ١٦٥٣)، وقال يحيى بن معين: ثقة. «التاريخ؛ رواية الدوري» (٣/ ٢٦٩ رقم ١٢٧٧)، وقال ابن عدي: له عن الشعبي عن جابر أحاديث صالحة، وعن غير جابر من الصحابة أحاديث صالحة، وجملة ما يرويه عن الشعبي، وقد رواه عن غير الشعبي، ولكن أكثر روايته عنه وعامة ما يرويه غير محفوظ. «الكامل» (٦/ ٤٢٢)، وقال ابن حجر: ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره. «التقريب» (٦٤٧٨).
فالإسناد ضعيف جدّاً لحال سوار ومُجالد.

(٤) «الكنى والأسماء» (١/ ٨٩ ـ ٩١ رقم ١٩٢) من طريق أبي عثمان عبدالرحمٰن بن خالد ابن عثمان به فذكره. ورواه من طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٩١).

عن أبيه عثمان[١]، عن جدِّه أبي راشد عبدالرحمٰن بن عبدٍ[٢] قال: قَدِمتُ على النبي ﷺ في مائةِ راجلٍ مِنْ قومي. فذكر حديثاً، وفيه أنَّ النبي ﷺ أكرَمه وأجْلَسَه وكساه رداءه ودفع إليه عصاه، وأنه أسلم، فقال له رجلٌ مِنْ جُلَسائه: يا رسولَ الله، إنا نراك أكرمت هذا الرجل فقال: «**إنَّ هذا شريفُ قوم، وإذا أتاكم شريفُ قوم فأكرموه**».

ولأبي داود في «المراسيل»[٣]، وسَنَدُه صحيحٌ مِنْ حديثِ طارقٍ[٤]، عن الشعبيِّ رفعه مرسلاً: (إذا أتاكم) وذكره وقال: رُوِيَ متصلاً، وليس بشيءٍ[٥]. انتهى.

وفي البابِ عن جابر[٦]، ....

---

(١) عثمان بن أبي راشد الأزدي، قال العقيلي: عن أبي راشد، وله صحبة، ولا يصحُّ حديثه من أجل شاذان. «الضعفاء» (٣/ ٢٠١ رقم ١٢٠١).

ومن دون عثمان هذا لم أجد لهم تراجم؛ وقال الألباني: هذا إسنادٌ مظلم؛ لم أعرف أحداً منهم، ولا ترجموا لهم سوى أبي راشد فترجموا له في الصحابة. «السلسلة الصحيحة» (٣/ ٢٠٨).

(٢) عبدالرحمٰن بن عبدٍ، وقيل: ابن عُبيد، وقيل: ابن أبي عبدالله الأزدي أبو راشد، مشهور بكنيته قال أبو زرعة الدمشقي عن ضمرة: له صحبة وكان عاملاً على جند فلسطين. «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٤/ ١٨٣٤)، و«الإصابة» (٦/ ٥١٨ رقم ٥١٨٠)، ولم أجد هذا النقل في «تاريخ أبي زرعة».

(٣) «المراسيل» (ص٥٢٣ رقم ٥٠٧) عن ابن أبي شيبة به، وقد رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (الأدب، الوسادة تطرح للرجل رقم ٢٦٠٩٨) من طريق طارق به.

(٤) طارق بن عبدالرحمٰن البجلي الأحمسي، قال أحمد: ليس حديثه بذاك، هو دون مخارق بن خليفة، وقال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: لا بأس به، يكتب حديثه. «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٨٥ رقم ٢١٣٠)، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به. «الكامل» (٤/ ١١٤)، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام. «التقريب» (٣٠٠٣) فالإسناد فيه ضعف يسير.

(٥) وكذا رجَّح المرسل أبو زرعة الرازي، كما في «علل الحديث لابن أبي حاتم» (المسألة ٢٥٣٢)، والدارقطني في «العلل» (١٣/ ٤٤٤ ـ ٤٤٥ رقم ٣٣٣٧) بعد أنْ رواه موصولاً ومرسلاً.

(٦) أخرجه الحاكم (٤/ ٢٩١ ـ ٢٩٢) من طريق معبدبن خالد الأنصاري، عن أبيه، =

وابنِ عباس[١]، ومعاذٍ[٢]، وأبي قتادةَ[٣]، ....

= عن جابر بن عبدالله به فذكره، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه السياقة، وسكت عنه الذهبي.

ومعبدبن خالد بن أنس الأنصاري: مجهول. «التقريب» (٦٧٧٥)، وأبوه خالد ابن أنس، قال الذهبي: لا يُدرى من هو. «المغني في الضعفاء» (١/ ٢٠١ رقم ١٨٣٠) فالإسناد ضعيف بسببهما.

(١) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥/ ٣٦٩ رقم ٥٥٨٢) من طريق محمد بن مروان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس. فذكره. ورواه في «المعجم الكبير» (١١/ ٣٠٤ رقم ١١٨١١)، و(١٧/ ١٦٠ رقم ٤٢٢) من طريق مالك بن الحسن عن عتبة شيخ من فزارة عن عكرمة عن ابن عباس به نحوه، وفيه قصة.

وإسناد الأوسط فيه: محمد بن مروان؛ وهو الكوفي السُّدي ـ بضم المهملة والتشديد ـ الأصغر، متهم بالكذب. «التقريب» (٦٢٨٤) فالإسناد ضعيف جدّاً بسببه.

وفي إسناد الكبير: مالك بن الحسن (ووقع في الموضع الثاني: ابن أبي الحسين، وهو تصحيف)، قال العقيلي: عتبة بن أبي عتبة الفزاري عن عكرمة ولا يتابع عليه روى عنه مالك بن الحسن، وفي مالك نظر. «الضعفاء» (٣/ ٣٣٠ رقم ١٣٥٠)، وقال الهيثمي: فيه ضعف. «المجمع» (٨/ ٣٦)، فالإسناد ضعيف.

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ١٠٤ رقم ٢٠٢)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩ ترجمة ١٠١٦) من طريق عبدالله بن خِراش، عن العوَّام بن حَوشب، عن شهر بن حوشب عن معاذ به.

وعبدالله بن خِراش بن حوشب، قال عنه أبو حاتم: منكر الحديث، ذاهب الحديث، ضعيف الحديث، وقال أبو زرعة: ليس بشيء ضعيف الحديث. «الجرح والتعديل» (٥/ ٤٥ رقم ٢١٤)، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ. «الكامل» (٤/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩ رقم ١٠١٦).

وشهر بن حوشب، قال البزار: لم يسمع من معاذ بن جبل. «مسند البزار» (٧/ ١٠٤).

فالإسناد ضعيف جدّاً بسبب عبدالله بن خراش، والانقطاع بين شهر ومعاذ.

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في «العلل» (المسألة ٢٥٥٣)، وأبو القاسم التيمي في «الترغيب والترهيب» (١/ ١٥٩ رقم ١٩٣) كلاهما من طريق الخليل بن سَلْم القزاز، وابن عدي في «الكامل» (١/ ١٧٦ رقم ١٦) من طريق أبي ميسرة الحراني أحمد بن عبدالله ابن ميسرة؛ كلاهما عن محمد بن ربيعة الكلابي، حدثنا ابن أبي ليلى، عن عطاء ابن أبي رباح، عن أبي الخليل عن أبي قتادة به، ومن طريق ابن عدي رواه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٢٥٨ رقم ١٢٤٣)، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: هذا حديثٌ باطلٌ، إنما هو ابن أبي ليلى، عن الشعبي، أنَّ النبي ﷺ مرسلاً. =

وأبي هريرةَ[(١)]، وآخرين؛ منهم أنس وهو عند الحاكم في «المعرفة»[(٢)]، والتيميِّ[(٣)] في ترغيبِهِ[(٤)] مِنْ حديثِ مَعْبَدِ بن خالد......................

= وقال ابن عدي: وهذا الحديث يعرف بشيخ يقال له: الخليل بن سلم الباهلي كوفي رواه عن محمد بن ربيعة، ثم ظهر عند عبدالعزيز بن محمد بن ربيعة فرواه عن أبيه، سرقه منهما أبو ميسرة الهمذاني هذا.. وقال عن ابن ميسرة: كان يحدث عن الثقات بالمناكير وعمن لا يُعرف، ويسرق حديث الناس. اهـ. ورجح ابن الجوزي المرسل.

وابن أبي ليلى؛ هو محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى الكوفي القاضي أبو عبدالرحمٰن، قال أحمد: مضطرب الحديث، وقال: فقه ابن أبي ليلى أحبُّ إلينا من حديثه، حديثه فيه اضطراب. «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٤١١ رقم ٨٦٢)، وقال ابن حجر: صدوق سيء الحفظ جدّاً. «التقريب» (٦٠٨١) والإسناد ضعيف جدّاً على ما بيَّن أبو حاتم وابن عدي، والله أعلم.

(١) أخرجه البزار كما في «كشف الأستار» (٢/ ٤٠٢ رقم ١٩٥٩)، وابن عدي في «الكامل» (٢/ ٤٥٦ رقم ٥٦٦) من طرقٍ عن ابن لهيعة، عن حنين بن أبي حكيم، عن صفوان بن سليم عن أبي سلمة، عن أبي هريرة به مرفوعاً فذكروه. وقال ابن عدي عن حنين بن أبي حكيم: لا أعلم يروي عنه إلا ابن لهيعة، ولا أدري البلاء منه أو من ابن لهيعة؛ إلا أن أحاديث ابن لهيعة عن حنين غير محفوظة. وقال الذهبي: ليس بحجة ولا يكاد يُعرف. «المغني في الضعفاء» (١/ ١٩٨ رقم ١٨٠٨) فالإسناد ضعيفٌ لأنه من رواية ابن لهيعة عن حنين.

(٢) لم أجده في «معرفة علوم الحديث».

(٣) هو: الإمام أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل القرشي التيمي الطَّلْحِي الأصبهاني الشافعي، الإمام الكبير الحافظ المعروف بـ (قِوَام السُّنَّةِ)... قال تلميذه السمعانيُّ: (كان إماماً في فنونِ العلم في التفسيرِ والحديثِ واللغةِ والأدبِ، حافظاً متقِناً كبيرَ الشأنِ جليلَ القدرِ عارفاً بالمتونِ والأسانيدِ). له جملةٌ من التصانيفِ في شتى الفنونِ؛ منها: «الترغيب والترهيب»، و«الحجة في بيان المحجة» وغيرهما. توفي يوم النحر سنة (٥٣٥هـ). «الأنساب» (٢/ ١٢٠)، «التقييد» (١/ ٢٥٢)، «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٨٠)، «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (١/ ٣٠١).

(٤) «الترغيب والترهيب» (١/ ١٥٨ رقم ١٩٢) من طريق أبي صفوان المديني، حدثنا الثقة حفص بن غياث، عن معبدبن خالد، عن أبيه، عن جده أنس قال: دخل جرير... فذكره. ورواه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص٢٣٧ رقم ٧٢٦)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (ص١٠٨ رقم ١٤٩) من طريق أبي صفوان عن حفص بن غياث به. وأورده ابن أبي حاتم في «العلل» (المسألة ٢٥٥٠) وقال: قال أبي: هذا حديث منكر. =

ابن أنسٍ[١]، عن جده[٢].

وبهذه الطرق يَقْوى الحديث، وإن كانتْ مفرداتُها كما أشرنا إليه ضعيفة، ولذا انتَقَدَ شيخنا وشيخُه[٣] رحمهما الله الحكمَ عليه بالوضع[٤].

٥٢ حديث: «إذا أحبَبْتُموهم فأعلِمُوهم، وإذا أبغضتُمُوهم فتجَنَّبُوهم».

أما الشِّقُّ الأول فهو معنى الحديث الذي بعده، وكذا قال ﷺ لمعاذ: **«إني أُحِبُّكَ»**[٥].

وأما الثاني: فلا أعلمه [ق ١٥/ب] وليس هو بصحيحٍ على الإطلاق[٦].

= وأبو صفوان نصر بن يزيد المديني: لم أقف على ترجمته.
وحفص بن غياث ـ بمعجمة مكسورة وياء ومثلثة ـ ابن طلق بن معاوية النخعي أبو عمر الكوفي القاضي ثقة فقيه تغيَّر حفظه قليلاً في الآخر. «التقريب» (١٤٣٠).

(١) مَعْبَد بن خالد بن أنس: مجهول.. «التقريب» (٦٧٧٥)، وقد تقدم قبل قليل في حديث جابر.

(٢) كذا في جميع النسخ الخطية، ووقع في مصادر الحديث: عن أبيه عن جده أنس، مع العلم أنَّ مَعْبَداً هذا يروي عن جده بدون واسطة، كما في «تهذيب الكمال» (٢٣٣/٢٨ رقم ٦٠٧١)، وقد سبق أنه رواه عن أبيه عن جابر. وعلى كلِّ حالٍ فالإسناد ضعيفٌ بسبب جهالةِ مَعْبَدٍ هذا.

(٣) حيث قال العراقي: إسناده جيد. «المغني عن حمل الأسفار» (٦٢٠/١)، وأشار ابن حجر إلى تقويته في «التلخيص الحبير» (٢٥٦/٤ رقم ١٨٣٩).

(٤) حيث أنَّ ابنَ الجوزيِّ والصغانيَّ قد حكما عليه بالوضع. «الموضوعات» لابن الجوزي (٢٩٣/٣ رقم ١٥٢٤)، و«الموضوعات للصغاني» (ص٦٣ رقم ١٠٣).

(٥) رواه أبو داود في سننه (١٥٢٢)، والنسائي في سننه الصغرى (١٣٠٣)، وفي الكبرى (١٢٢٧)، وأحمد في مسنده (٤٢٩/٣٦ رقم ٢٢١١٩)، وابن خزيمة في صحيحه (٣٩١/١ رقم ٧٥١)، وابن حبان في صحيحه (٣٦٤/٥ رقم ٢٠٢٠، ٢٠٢١)، والحاكم في «المستدرك» (٢٧٢/١) من طريق الصنابحي، عن معاذ بن جبل قال: أخذ بيدي رسول الله ﷺ فقال: **«إني لأحبُّك يا معاذ»** فقلت: وأنا أحبُّك يا رسول الله. فقال رسول الله ﷺ: **«فلا تدع أنْ تقول في كل صلاةٍ: ربِّ أعنِّي على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك»**. وقال الحاكم: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وقال ابن حجر: رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي بسندٍ قوي. «بلوغ المرام» (ص٩٣ رقم ٢٥٧) وهو كما قالا، والله أعلم.

(٦) في «م»: (صحيح الإطلاق). =

٥٣ حديث: «**إذا أحبَّ الرجلُ أخاه فليُخبِره أنه يحبه**».

البخاريُّ في «الأدب المفرد»(١)، وأبو داود(٢) واللفظ له، والترمذي(٣)، والنسائي(٤)، وآخرون(٥)؛ كلهم مِنْ حديثِ حبيبِ(٦) بنِ عُبَيدٍ، عن المِقدامِ ابن مَعدي كَرِب به مرفوعاً.

ولفظ البخاريِّ: «**إذا أحبَّ أحدكم أخاه فليُعْلِمْه أنه أحبه**».

ولفظ الترمذيِّ: «**فليعلمه إياه**».

وقال النسائي: «ذلك» بدل: «إياه».

وصححه ابن حبان(٧) والحاكم(٨)، وقال الترمذي: إنه حسن صحيح غريب.

زاد بعضهم: «**ثم لِيَزُرْه ولا يكوننَّ أول قاطع**».

وفي لفظٍ للطبراني(٩)، والبيهقي في «الشعب»(١٠) عن ابن عمر: «فليُخبِره فإنه يَجِدُ مثلَ الذي يَجِدُه له».

= وهذا الحديث بشِقَّيه لم أقف عليه، وقال العجلوني في «كشف الخفاء» (١/ ٧٦): قال النجم ـ أي: الغزي ـ: ليس بحديث.

(١) «الأدب المفرد» (باب إذا أحب الرجل أخاه فليعلمه رقم ٥٤٢).
(٢) «سنن أبي داود» (الأدب، باب إخبار الرجلِ الرجلَ بمحبته إياه رقم ٥١٢٤).
(٣) «جامع الترمذي» (الزهد، باب ما جاء في إعلام الحب رقم ٢٣٩٢).
(٤) «سنن النسائي الكبرى» (٩٩٦٣).
(٥) كأحمد في مسنده (٢٨/ ٤٠٨ رقم ١٧١٧١)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٤/ ٢٧٥ رقم ٢٤٤٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ٢٧٩ رقم ٦٦١) جميعهم من طريق حبيب به.
(٦) كلمة (حبيب) زيادة من «م» و«د».
(٧) «صحيح ابن حبان» (٢/ ٣٣٠ رقم ٥٧٠).
(٨) «المستدرك» (٤/ ١٧١) ووافقه الذهبي، وهو صحيح كما قالوا.
(٩) «المعجم الكبير» (١٣/ ٢٠٨ رقم ١٣٩٢٧) من طريق عبدالله بن مُرَّة، عن ابن عمر مرفوعاً به.
(١٠) «شعب الإيمان» (١١/ ٣٢٢ رقم ٨٥٩٥) من طريق عبدالله بن مُرَّة به. وإسناده صحيح.

وفي آخر عند غيره عن أبي ذر: «**فليأته في منزله فليُخبِره أنه يحبه**»(١).

وفي الباب عن أنس(٢)، وأبي سعيد(٣)، وآخرين؛ منهم من لم يُسمَّ

---

(١) رواه عبدالله بن المبارك في «الزهد» (ص٢٤٧ ـ ٢٤٨ رقم ٧١٢)، وابن وهب في «الجامع» (١/ ٣٣٤ رقم ٢٣٢) كلاهما عن ابن لهيعة، أخبرنا يزيد بن أبي حبيب: أنَّ أبا سالم الجيشاني أتى إلى أبي أمية في منزله فقال: إني سمعتُ أبا ذر يقول فذكره.
ورواه من طريق ابن المبارك: أحمد في مسنده (٣٥/ ٢٢٠ رقم ٢١٢٩٤).
ورواية ابن المبارك وابن وهب عن ابن لهيعة قد تلقاها العلماء بالقبول.
وأبو أمية لم يتبيَّن لي من هو، وهذا لا يضر فالإسناد متصلٌ دونه، ورجال هذا الإسناد ثقات، وقال الهيثمي: إسناده حسن. «المجمع» (١٠/ ٥٠٠) لكن يبقى الإشكال في يزيد بن أبي حبيب؛ فهو لم يُبيِّن عمَّن روى هذا الحديث، وقد كان يُرسل.

(٢) رواه أبو داود في سننه (الأدب، باب إخبار الرجل الرجلَ بمحبته إياه رقم ٥١٢٥)، والبيهقي في «الشعب» (١١/ ٣٢٠ ـ ٣٢١ رقم ٨٥٩٣) من طريق المبارك بن فضالة، وابن حبان في صحيحه (٢/ ٣٣٠ رقم ٥٧١) من طريق الحسين بن واقد، وأبو يعلى في مسنده (٦/ ١٦٢ رقم ٣٤٤٢)، من طريق عبدالله بن الزبير الباهلي، وابن أبي الدنيا في «كتاب الإخوان» (ص١٢٣ رقم ٧١) من طريق عمارة بن زاذان؛ أربعتهم عن ثابت البناني عن أنس بمعناه، فذكروه.
وقال البيهقي: تابعه عبدالله بن الزبير الباهلي وعمارة بن زاذان عن ثابت عن أنس، واختُلِفَ فيه عن حماد بن سلمة؛ فقيل: عنه عن ثابت عن حبيب بن سبيعة عن رجلٍ حدثه: عن النبي ﷺ، وقيل: عنه عن ثابت عن حبيب بن سبيعة عن الحارث عن رجلٍ حدثه سمع النبي ﷺ، وقيل: غير ذلك، وروي من وجهٍ آخر عن أنس.
ورواه عبدالرزاق في «المصنف» (١١/ ٢٠٠ رقم ٢٠٣١٩) عن معمر عن الأشعث ابن عبدالله عن أنس بمعناه. ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (١١/ ٣٢٣ رقم ٨٥٩٦).
وقال ابن أبي حاتم: وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه المبارك بن فضالة، عن ثابت، عن أنس، عن النبي ﷺ أنه قال: «**إذا أحبَّ الرجلُ أخاه فليُعلِمه**». قال أبي: ورواه حماد بن سلمة، عن ثابت، عن حبيب بن سبيعة الضبعي، عن رجلٍ حدثه، عن النبي ﷺ مرسلاً. قال أبي: هذا أشبه، وهو الصحيح، وذاك لَزِمَ الطريقَ. «العلل» (المسألة ٢٢٣٧).
فحديث المبارك بن فضالة غير محفوظ، والصواب المرسل، كما قال أبو حاتم، والله أعلم.

(٣) أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (١/ ٤٤٧ رقم ٧٦٦) من طريق كثير بن زيد عن المطلب بن عبدالله بن حَنْطب، عن أبي سعيد الخدري بنحو حديث المقداد. =

أخرجَ حديثه البخاري في «الأدب المفرد»[(١)] من حديث مجاهد قال: لقيني رجلٌ من الصحابة فأخذَ بمَنكِبي مِنْ ورائي قال: «أما إني أحبك» قال: أحبَّكَ الذي أحبَبْتَني له، فقال: لولا أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**إذا أحبَّ الرجلُ الرجلَ فليُخْبِرْه أنه أحبَّه**» ما أخبرتك، قال: ثم أخذ يَعْرِضُ عليَّ الخِطْبة قال: أما إنَّ عندنا جارية، أما إنها عوراء.

٥٤ حديث: «إذا أراد الله إنفاذَ قضائِه وقَدَرِه، سلَبَ ذَوي العقول عُقولَهم، حتى يَنفُذَ فيهم قضاؤه وقَدَرُه».

أبو نعيم في «تاريخ أصبهان»[(٢)]، ومِنْ طريقِهِ الدَّيلميُّ في مسنده[(٣)] مِنْ

= كثير بن زيد الأسلمي أبو محمد المدني: صدوق يخطىء. «التقريب» (٥٦١١).
والمطلب بن عبدالله بن المطلب بن حَنْطب المخزومي، قال ابن أبي حاتم: عامة حديثه مراسيل، وقال أبو زرعة: مديني ثقة. «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٥٩ رقم ١٦٤٤)، وقال ابن حجر: صدوق كثير التدليس والإرسال. «التقريب» (٦٧١٠).
ولم أجد من ذكر سماع المطلب من أبي سعيد، لكنه ليس ببعيد، فقد قال أبو زرعة: أرجو أن يكون سمع من عائشة. «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٥٩)، فالإسناد حسن بشواهده.

(١) «الأدب المفرد» (٥٤٣) من طريق سفيان، عن رباح، عن أبي عبيدالله، عن مجاهد به.
ورباح؛ هو ابن أبي معروف بن أبي سارة المكي، قال عمرو بن علي: كان يحيى ابن سعيد وعبدالرحمٰن بن مهدي لا يحدِّثان عن رباح بن أبي معروف بشيء، وكان عبدالرحمٰن حدث عنه ثم تركه، وقال ابن معين: ضعيف، وقال أبو حاتم: صالح الحديث. «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٨٩ رقم ٢٢١٤)، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام. «التقريب» (١٨٧٥).
وأبو عبيدالله؛ هو سُليم المكي: صدوق. «التقريب» (٢٥٣٠).
فالإسناد فيه ضعفٌ يسير، لكنه يتقوَّى بما قبله، ويرتقي إلى الحسن لغيره، والله أعلم.

(٢) «تاريخ أصبهان» (٢/ ٣٤٢) حدثنا أبو عمر لاحقُ بن الحسين، حدثنا أبو سعيد محمد بن عبدالحكيم الطائفي، حدثنا محمد بن طلحة بن محمد بن مسلم الطائفي، حدثنا سعيد بن سماك به فذكره.

(٣) «الغرائب الملتقطة» (حرف الألف) [ق٥٠/ب] أخبرنا الحداد، أخبرنا أبو نعيم في «التاريخ» به.

حديثِ سعيدِ بن سليمانَ[١] بن حربٍ[٢]، عن أبيه[٣]، عن عكرمة، عن ابنِ عباس به مرفوعاً.

وكذا أخرجه الخطيب[٤]، وغيره[٥] بلفظ: **«إنَّ الله إذا أحبَّ إنفاذ أمرٍ»** وذكره.

وأعلَّه الخطيبُ بلاحِقِ بن الحسين، وقال: إنه كذَّاب يضع[٦]. انتهى.

وسعيد أيضاً متروك.

وعند البيهقي في «الشعب»[٧] من حديث المِنهال بن عمرو، عن سعيد ابن جبير، عن ابنِ عباسٍ مِنْ قولِهِ: **«إنَّ القدر إذا جاء حَالَ دون البصر»**.

---

(١) كذا في جميع النسخ، وهو خطأ، والصواب: سِماك، كما في مصادر ترجمته، ومصادر الحديث.

(٢) سعيد بن سماك بن حرب؛ قال أبو حاتم: متروك الحديث. «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٢ رقم ١٣٣)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/ ٣٦٦)، وانظر: «لسان الميزان» (٤/ ٥٨).

(٣) سِماك ـ بكسر أوله وتخفيف الميم ـ ابن حرب بن أوس الذهلي الكوفي أبو المغيرة، قال أحمد: مضطرب الحديث، وقال ابن معين: ثقة. فقيل: ما الذي عِيبَ عليه؟ قال: أسندَ أحاديثَ لم يُسندها غيره، وقال أبو حاتم: صدوق ثقة. «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٧٩ رقم ١٢٠٣).
وقال ابن عدي: لسماك حديث كثيرٌ مستقيم إن شاء الله كلها، وقد حدَّث عنه الأئمة، وهو من كبار تابعي الكوفيين، وأحاديثه حسان عمن روى عنه، وهو صدوق لا بأس به. «الكامل» (٣/ ٤٦١)، وقال ابن حجر: صدوق، وروايته عن عكرمة خاصَّة مضطربة، وقد تغيَّر بأخرة؛ فكان ربما تلقَّن. «التقريب» (٢٦٢٤).

(٤) في «تاريخ بغداد» (١٦/ ١٥١ رقم ٧٣٩٥) عن أبي نعيم الأصبهاني به.

(٥) كابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٤/ ١٧) من طريق الخطيب، وقال عن لاحق: أحد الكذابين الدجَّالين وأكذب الغرباء الرَّحَّالين.

(٦) «تاريخ بغداد» (١٦/ ١٥١ ـ ١٥٢ رقم ٧٣٩٥).
فالإسناد موضوع بسببه.

(٧) «شعب الإيمان» (١/ ٤٠٣ ـ ٤٠٤ رقم ٢٤٧) من طريق المنهال بن عمرو به فذكره، وهو جواب من ابن عباس على كلام نافع بن الأزرق الآتي ذكره.
وإسناده صحيح، والله أعلم.

(قال: ورواه عكرمةُ، عن ابنِ عباسٍ قال: «إذا جاء القضاءُ ذَهَبَ البصرُ»)[١].

وعن نافعِ بن الأزرق[٢] في معناه: «أرأيتَ الهُدْهُدَ كيف يَجيءُ فينْقُرُ الأرضَ فيُصيبُ مَوضِعَ الماءِ، ويَجيءُ إلى الفخِّ وهو لا يُبصِرُه، حتى يقعَ في عنقِهِ»[٣].

وعن الترمذي[٤]: إذا جاءَ القَدَرُ[٥] عَمَى البصر، وإذا جاءَ الحَينُ[٦] غطَّى العَين[٧].

وحديثُ ابنِ عباسٍ مَعزوٌ للحاكم[٨] بلفظ: «إذا نزل القضاء عمى البصر»، فيُنظر.

---

(١) ما بين قوسين سقط من «م».

(٢) نافع بن الأزرق؛ هو الحروري الذي تنسب إليه طائفة الأزارقة، له أسئلة عن ابن عباس.
وقد ذكره الجوزجاني في الضعفاء. «أحوال الرجال» (ص٣٥ رقم ٧)، و«المغني في الضعفاء» (٢/ ٦٩٢ رقم ٦٥٨١)، و«لسان الميزان» (٨/ ٢٤٦ رقم ٨٠٨٨)، وقال ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٤٦٩): نافع بن الأزرق يروي عن ابن عباس. . . وليس هذا بنافع بن الأزرق الحروري.
والظاهر من سياق الأثر أنه الحروري، فهو المشهور بأسئلته لابن عباس عن المتشابه.

(٣) «شعب الإيمان» (١/ ٤٠٤ رقم ٢٤٧) وقد قاله نافع معترضاً على ابن عباس.

(٤) الترمذي؛ هو الحكيم الزاهد أبو عبدالله محمد بن علي بن الحسن الترمذي. . . كان ذا رحلة ومعرفة، وله مصنفات وفضائل، قال أبو عبدالرحمٰن السُّلمي: أخرجوا الحكيم من تِرْمِذ، وشهدوا عليه بالكفر، وذلك بسبب تصنيفه كتاب «ختم الولاية»، وكتاب «علل الشريعة»، وقالوا: إنه يقول: إنَّ للأولياء خاتماً كالأنبياء لهم خاتم، وإنه يفضل الولاية على النبوة. . . «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٤٣٩ رقم ٢١٦).

(٥) في «ز»: (القضاء).

(٦) قال ابن منظور: والحَيْنُ ـ بالفتح ـ: الهلاك. . . وقد حانَ الرجلُ: هَلَك. . . والحائنةُ: النازلة ذاتُ الحَين، والجمع الحَوائنُ. «لسان العرب» (١٣/ ١٣٣ مادة حين).

(٧) «شعب الإيمان» (١/ ٤٠٤ رقم ٢٤٨) بإسناده إلى الترمذي به.

(٨) «المستدرك» (٢/ ٤٠٥) بلفظ: «إذا جاء القضاء ذهب البصر» وإسناده صحيح. =

وفي البابِ عن ابنِ عمرَ(١)، وعليٍّ(٢) وفي حديثِهِ مِن الزيادة: **«فإذا مضى أمرُه ردَّ إليهم عقولهم وبعث النَّدامةَ»**.

وأنشد أبو عمر الزاهد غلام ثعلب(٣) لنفسه: [ق١٦/أ].

إذا أراد الله أمـــراً بـــامـــرئٍ ... وكـــان ذا رأيٍ وعـــقـــلٍ وبَـــصَـــرْ
وحِـيـلـةٍ يُـعـمِـلـهـا فـي كـلِّ مـا ... يـأتـي بـه مـحـتـومُ أسـبـاب الـقَـدَرْ
أغـراهُ بـالـجـهـلِ وأعـمـى عـيـنَـهُ ... فَـسَـلَّـهُ عـن عَـقْـلِـهِ سَـلَّ الـشَّـعَـرْ
حـتـى إذا أنـفَـذَ فـيـه حُـكـمَـهُ ... رَدَّ عـلـيـه عـقـلَـهُ لِـيَـعـتَـبِـر

55 **حديث: «إذا أكلتم فأفضلوا»(٤)**.

= ورواه أيضاً في (٢/ ٤٠٥ ـ ٤٠٦) من طريق المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس بلفظ: «القدر» وفيه قصة فذكره، ثم قال: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.
وهو كما قالا.

(١) أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (٢/ ٣٠١ رقم ١٤٠٨) من طريق محمد ابن محمد بن سعيد المؤدب، حدثنا محمد بن عبدالله بن محمد البصري، حدثنا أحمد بن محمد الهزاني، حدثنا الرياشي، حدثنا الأصمعي، حدثنا أبو عمرو ابن العلاء عن مجاهد عن ابن عمر به.
ومحمد بن محمد المؤدب هذا قال عنه الذهبي: لا أعرفه، وأتى بخبرٍ منكرٍ، ثم ساق له هذا الحديث، وقال: فالآفةُ المؤدبُ أو شيخه. «الميزان» (٤/ ٣٠ رقم ٨١٤١).
فالإسناد ضعيف جدّاً بسبب المؤدب أو شيخه.

(٢) قال الديلمي ـ بعد أن ساق حديث أنس المتقدم ـ: وفي رواية علي: «فإذا مضى ردَّ إليهم عقولهم، ووقعت الندامة». «الغرائب الملتقطة» (حرف الألف) [ق٥٠/ب].

(٣) أبو عمر الزاهد؛ هو محمد بن عبدالواحد البغدادي أبو عمر، الإمام العلامة، اللغوي المعروف: بغلام ثعلب، توفي سنة خمس وأربعين وثلاث مائة. «سير أعلام النبلاء» (٣٠/ ٤ ـ ٨ رقم ٢٨٨).
وساق البيهقي هذه الأبيات في «الشعب» (١/ ٤٠٤ رقم ٢٤٩) بإسناده إلى أبي عمر الزاهد.

(٤) لم أجده في شيءٍ من مصادر الحديث، وقال النجم الغزي: ذكره السخاوي ولم يتكلم عليه، ولم أجده حديثاً، بل في الحديث ما يعارضه كحديث مسلم عن جابر: «أنَّ رسول الله ﷺ أمَرَ بلعْقِ الأصابع والصَّحْفة، وقال: **إنكم لا تدرون**...». «إتقان ما يحسن» (١/ ٥٥ رقم ٩٤).

٥٦ حديث: «إذا انتَصَفَ شعبان، فلا صومَ حتى رمضان».

أحمدُ(١)، والدَّارميُّ(٢)، والأربعةُ(٣)، وصحَّحه ابنُ حبان(٤)، وأبو عَوَانةَ(٥)، وغيرُهما(٦)، والدِّينوريُّ في.........................

(١) «مسند أحمد» (١٥/ ٤٤١ رقم ٩٧٠٧) من طريق العلاء بن عبدالرحمٰن به.

(٢) «سنن الدارمي» (٢/ ١٠٨٧ رقم ١٧٨١، ١٧٨٢) من طريق العلاء بن عبدالرحمٰن به.

(٣) «سنن أبي داود» (٢٣٣٧)، و«جامع الترمذي» (٧٣٨)، و«سنن النسائي الكبرى» (٣/ ٢٥٤ رقم ٢٩٢٣)، و«سنن ابن ماجه» (١٦٥١) جميعهم من طرقٍ عن العلاء به، وعند أبي داود فيه قصة، وقال أبو داود: رواه الثوري وشبل بن العلاء وأبو عميس وزهير بن محمد عن العلاء، وقال أيضاً: وكان عبدالرحمٰن لا يحدِّث به، قلتُ لأحمد: لِمَ؟ قال: لأنه كان عنده أنَّ النبي ﷺ كان يَصِلِ شعبان برمضان، وقال عن النبي ﷺ خلافه. قال أبو داود: وليس هذا عندي خلافه، ولم يجئ به غير العلاء عن أبيه.

وقال الترمذي: حديثُ أبي هريرة حديثٌ حسنٌ صحيح، لا نعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ، ومعنى هذا الحديث عند بعض أهل العلم: أنْ يكون الرجل مُفطراً، فإذا بقي شيءٌ من شعبان أخذَ في الصوم لحال شهر رمضان.

وقال النسائي: لا نعلم أحداً روى هذا الحديث غير العلاء بن عبدالرحمٰن.

(٤) «صحيح ابن حبان» (٨/ ٣٥٥ ـ ٣٥٦ رقم ٣٥٨٩)، و(٨/ ٣٥٨ رقم ٣٥٩١).

(٥) «مسند أبي عوانة» (٢/ ١٧١ رقم ٢٧٠٩، وبرقم ٢٧١٠، وبرقم ٢٧١١)، وفي بعضها زيادات.

(٦) أورَدَ متنَه ابن خزيمة في صحيحه (كتاب الصوم ٢/ ٩٩٨) مُقرّاً له. وكذا صححه ابن القطان الفاسي في «بيان الوهم والإيهام» (٢/ ١٨٧)، وحسَّنه في موضع آخر (٥/ ٣٧٧)، وقوَّاه ابن حزم في «المحلى» (٧/ ٢٥ ـ ٢٦)، وابن القيم في «تهذيب السنن» (٦/ ٤٦٠ ـ ٤٦٢ المطبوع بهامش عون المعبود).

وقد أنكره أحمد، وقال: سألتُ ابن مهدي عنه، فلم يحدِّثني به وكان يتوقَّاه. ثم قال أبو عبدالله: هذا خلافُ الأحاديث التي رُويت عن النبي ﷺ. «علل أحمد؛ رواية المروذي» (ص١٢٢ رقم ٢٧٨)، وقال أبو زرعة الرازي: منكر. «الضعفاء لأبي زرعة» (٢/ ٣٨٨).

قال الحافظ ابن رجب: واختَلَفَ العلماءُ في صحة هذا الحديث ثم في العمل به؛ فأما تصحيحه فصححه غير واحد؛ منهم: الترمذي، وابن حبان، والحاكم، والطحاوي، وابن عبدالبر.

وتكلم فيه من هو أكبر من هؤلاء وأعلم، وقالوا: هو حديثٌ منكر منهم: =

«المجالسة»(١) مِنْ حديثِ العلاءِ بن عبدِ الرحمٰن، عن أبيه، عن أبي هريرة به مرفوعاً.

وله شاهدٌ عند الطبرانيِّ في «الأوسط»(٢)، والبيهقيِّ في

= عبدالرحمٰن بن المهدي، والإمام أحمد، وأبو زرعة الرازي، والأثرم، وقال الإمام أحمد: لم يروِ العلاء حديثاً أنكر منه، وردَّه بحديث: **«لا تقدّموا رمضان بصوم يوم أو يومين»** فإن مفهومه جواز التقدم بأكثر من يومين. وقال الأثرم: الأحاديث كلها تخالفه. يشير إلى أحاديث صيام النبي ﷺ شعبان كله، ووصله برمضان، ونهيه عن التقدُّم على رمضان بيومين، فصار الحديث حينئذٍ شاذّاً مخالفاً للأحاديث الصحيحة. وقال الطحاوي: هو منسوخ، وحكى الإجماع على ترك العمل به. وأكثر العلماء على أنه لا يُعمل به، وقد أخذ به آخرون، منهم: الشافعي وأصحابه، ونهو عن ابتداء التطوع بالصيام بعد نصف شعبان لمن ليس له عادة. «لطائف المعارف» (ص٢٤٤ ـ ٢٤٥).

وينظر: «شرح معاني الآثار» (٢/ ٨٢)، و«نصب الراية» (٢/ ٤٤٠)، و«فتح الباري» (٤/ ١٢٩).

فالقولُ ما قاله الأئمة النقاد ابن مهدي وأحمد ومن معهم: أنه حديثٌ منكرٌ، والله أعلم.

(١) «المجالسة وجواهر العلم» (٦/ ٢٩١ رقم ٢٦٥٤) من طريق العلاء به.

وقد رواه عبدالرزاق في «المصنف» (٤/ ١٦١ رقم ٧٣٢٥) عن ابن عيينة عن العلاء بمعناه.

ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٩١١٩) عن وكيع عن أبي العميس عن العلاء بنحوه.

(٢) «المعجم الأوسط» (٢/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥ رقم ١٩٣٦) حدثنا أحمد بن محمد بن نافع، قال: حدثنا عبيدالله بن عبدالله المنكدري، قال: حدثنا أبي، عن أبيه، عن جده، عن عبدالرحمٰن بن يعقوب الحُرَقي عن أبي هريرة بنحوه، وقال: لم يروِ هذا الحديث عن محمد بن المنكدر إلا ابنه المنكدر، تفرَّد به: ابنه عبدالله.

وأحمد بن محمد بن نافع الطحان المصري؛ قال ابن الجوزي ـ بعد أن ذكر حديثاً موضوعاً ـ: واتَّهموا به أحمد بن محمد بن نافع. «الموضوعات» (٢/ ٢٥٢)، وقال الذهبي: لا أدري من ذا؟ ذكره ابن الجوزي مرة، وقال: اتهموه. «الميزان» (١/ ١٤٦ رقم ٥٦٨)، وقال الهيثمي: لم أعرفه. «المجمع» (٧/ ٢١٥).

فإن كان أحمد بن محمد بن نافع هو الذي ذكره ابن الجوزي، فيكون الإسناد موضوعاً.

وعبيدالله بن عبدالله المنكدري: قال ابن عدي ـ عن نسخة عبيدالله بن عبدالله =

«الخلافيات»[١]، والدارقطنيِّ في «الأفراد»[٢]، مِنْ غيرِ جهةِ العلاءِ؛ فأخرجوه مِنْ جهةِ المنكدرِ بن محمدٍ[٣]، عن أبيه، عن عبدِ الرحمٰن والدِ العلاء به، وقد أفردتُ فيه جزءاً[٤].

٥٧ حديث: «إذا بُليتم فاستتروا» يأتي في: «مَنْ أتى مِنْ هذه القاذورات شيئاً»[٥].

= ابن المنكدر عن أبيه عن جده ـ: عامتها غير محفوظة. «الكامل» (٦/ ٤٥٥)، وأبوه عبدالله بن المنكدر بن محمد المنكدري؛ قال العقيلي: عن أبيه، ولا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به. «الضعفاء» (٢/ ٣٠٣).

(١) لم أجده من هذا الوجه في «مختصر الخلافيات» (طبعة مكتبة الرشد)، والذي وجدته فيه (٣/ ٣٤)، وفي «سننه الكبرى» (٤/ ٢٠٩) أنه بعد أن ساق الحديث من جهة أبي داود ـ بالوجه السابق ـ، قال: قال أبو داود: قال أحمد: هذا حديث منكر ـ يعني حديث العلاء هذا ـ.

(٢) كما في «أطراف الغرائب والأفراد» (٥/ ٢١٩ رقم ٥٢١٣) وقال: تفرَّد به المنكدر ابن محمد عن أبيه عن مولى الحُرَقة.

(٣) المنكدر بن محمد بن المنكدر القرشي التيمي؛ قال أحمد: ثقة، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: كان رجلاً صالحاً لا يقيم الحديث، كان كثير الخطأ، لم يكن بالحافظِ لحديثِ أبيه، وقال أبو زرعة: ليس بقوي. «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٠٦ رقم ١٨٦٥)، وقال ابن حجر: ليِّن الحديث. «التقريب» (٦٩١٦) والإسناد مسلسل بالضعفاء إلى المنكدر بن محمد.

(٤) بسط المؤلف الكلام عليه في «الأجوبة المرضية» (حديث ٦).

(٥) ليس في «المقاصد» حديث بلفظ: **«من أتى من هذه القاذورات شيئاً»**.

وقد روى مالك في «الموطأ» (٢/ ٣٨٧ رقم ٢٣٨٦) عن زيد بن أسلم: «أنَّ رجلاً اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله ﷺ...» وفيه قوله ﷺ: **«من أصاب من هذه القاذورات شيئاً، فليستتر بستر الله، فإنه من يبدي لنا صفحته، نُقِم عليه كتاب الله»**.

وقد رواه الشافعي في «الأم» (٧/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨) عن مالك به، وقال: هذا حديثٌ منقطعٌ ليس مما يثبت به ـ هو نفسه ـ حجة، وقد رأيتُ من أهل العلم عندنا من يعرفه ويقول به، فنحن نقول به.

وقال ابن عبدالبر: هكذا روى هذا الحديث مرسلاً جماعة الرواة للموطأ، ولا أعلمه يستند بهذا اللفظ من وجهٍ من الوجوه، وقد روى معمر عن يحيى بن أبي كثير عن النبي ﷺ مثله سواء. وذكر ابن وهب في موطئه، عن مخرمة بن بكير عن أبيه قال: سمعت عبيدالله بن مِقسم يقول: سمعت كُريباً مولى ابن عباس يحدث، أو يحدث =

٥٨ حديث: «إذا جِئْتَ يا معاذ أرضَ الحُصَيب[١] - يعني مِن اليمن - فهَرْوِلْ؛ فإنَّ بها الحُورَ العينَ».

لا أعرفه[٢]، وفي «القاموس»[٣]: وكزبير مَوضِعٌ باليمن فاقَتْ نساؤُهُ حُسناً، ومنه «إذا دخلتَ أرضَ الحُصَيب فهَرْوِل».

٥٩ حديث: «إذا حجَّ رجلٌ بمالٍ مِنْ غيرِ حِلِّه فقال: لبَّيكَ اللهمَّ لبيكَ. قال الله ﷻ: لا لبَّيك، ولا سَعْدَيك، هذا مَردودٌ عليك».

الدَّيلميُّ[٤] مِنْ حديثِ أبي الغُصْنِ الدُجَينِ بن ثابتٍ[٥]، عن أسلمَ مولى عمرَ، عن عمرَ رفعه بهذا، والدُّجَين ضعيفٌ.

وله شاهدٌ عند البزارِ[٦] بسندٍ ضعيفٍ أيضاً عن أبي هريرةَ رفعه: «**مَنْ أَمَّ**

= عنه أنه قال: أتى رجلٌ إلى النبي ﷺ فاعترفَ على نفسه بالزنا.. فذكره بنحوه. «التمهيد» (٥/ ٣٢١ - ٣٢٢).

(١) الحُصَيب - مصغَّر - وهو اسم الوادي الذي منه زبيد باليمن. «معجم البلدان» (٢/ ٢٦٦).

(٢) أورده القاري في «المصنوع» (ص٥٢ رقم ١٦)، وفي «الأسرار المرفوعة» (ص١١٣ رقم ٢٣) وقال: وقال المنوفي: بل الحكم عليه بالوضع ظاهر. وأورده القاوقجي في «اللؤلؤ المرصوع» (ص٣٥ رقم ٢٥).

(٣) «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (باب الباء، فصل الحاء ص٧٥).

(٤) «الغرائب الملتقطة» (ص٥٠٨ - ٥٠٩ رقم ٤٣٥ رسالة العربي) من طريق أبي الغصن الدُجَين به.
ورواه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ١٠٦ رقم ٦٤١)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٧٥ رقم ٩٣٠) وقال: لا يصحُّ عن رسول الله ﷺ.

(٥) أبو الغصن الدجين بن ثابت اليربوعي البصري؛ قال عبدالرحمٰن بن مهدي: قال أول مرة حدثني مولى لعمر بن عبدالعزيز فقلنا له: إنَّ مولى عمر بن عبدالعزيز لم يدرك النبي ﷺ، قال: فتركه، قال: فما زالوا يلقنونه حتى قال: أسلم مولى عمر ابن الخطاب، ثم قال ابن مهدي: لا يُعتدُّ به، وقال ابن معين: ليس بثقة، حديثه ليس بشيء، وقال ابن عدي: مقدار ما يرويه ليس بمحفوظ. «الكامل» (٣/ ١٠٥ - ١٠٦)، وقال النسائي: ليس بثقة. «الضعفاء والمتروكين» (١٧٩).
فالإسناد ضعيف؛ لحال الدجين، ولكون روايته عن أسلم تلقين.

(٦) «مسند البزار» (١٥/ ٢٢١ رقم ٨٦٣٨) من طريق سليمان بن داود، قال: حدثنا يحيى ابن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة به. =

هذا البيتَ مِن الكَسْبِ الحرام شخَصَ في غيرِ طاعةِ الله، فإذا أهلَّ ووَضَعَ رجلَه في الغَرْزِ أو الرِّكابِ وانْبَعَثْتْ به راحلته وقال: لبَّيكَ اللهمَّ لبَّيك، نادى منادٍ مِنَ السماء: لا لبيكَ، ولا سَعْدَيكَ؛ كسبُك حرامٌ، وزادُكَ حرامٌ، وراحلتُك حرامٌ، فارجع مأْزوراً غيرَ مأجورٍ، وأبشِر بما يَسُوؤك» الحديث.

وهو عند الخِلَعيِّ[1] مِنْ هذا الوجه بلفظ: «**مَنْ تيَمَّمَ بكَسْبِ حرام حاجّاً؛ كان في غير طاعةِ الله، حتى إذا وَضَعَ رِجلَه في الغَرْزِ، وبَعَثَ راحِلَتَه قال: لبَّيكَ اللهمَّ لبَّيكَ. ينادي منادٍ مِنَ السَّماءِ: لا لبَّيكَ، ولا سَعْدَيكَ؛ كَسْبُكَ حرامٌ، وثيابُكَ حرامٌ، وراحلَتُكَ حرامٌ، وزادُكَ حرامٌ، فارجعْ مَذموماً غير مأجورٍ، أبشرْ بما يَسُوؤُكَ**» الحديث. [ق ١٦/ب].

٦٠ **حديث: «إذا حُدِّثتم عنِّي بحديثٍ يُوافِقُ الحَقَّ فصَدِّقوه وخُذُوا به؛ حدَّثْتُ به أو لم أُحدِّثْ».**

الدَّارقطنيُّ في «الأفراد»[2]، والعُقَيليُّ في «الضعفاء»[3]، وأبو جعفر ابنُ البَخْتَري[4] في الجزء الثالث عشر مِنْ فوائِدِهِ[5] مِنْ حديثِ محمدِ بن عَونٍ

= ورواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥/ ٢٥١ رقم ٥٢٢٨) من طريق سليمان بن داود به.
وسليمان بن داود؛ هو اليمامي، قال البخاري: منكر الحديث. «التاريخ الكبير» (٤/ ١١ رقم ١٧٩٢)، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث، ما أعلم له حديثاً صحيحاً. «الجرح والتعديل» (٤/ ١١١ رقم ٤٨٧)، وقال الدارقطني: متروك. «سؤالات البرقاني» (ص٣٣ رقم ١٩٢) فالإسناد ضعيف جدّاً بسببه.

(١) «الفوائد المنتقاة الحسان الخِلَعيَّات» (رسالة علي النهاري) (ص٦٧٧ رقم ٣٨٥) من طريق سليمان بن داود عن يحيى بن أبي كثير به فذكره.
والإسناد ضعيف جدّاً كسابقه.

(٢) لم أجده في «أطراف الغرائب والأفراد» لابن القيسراني.

(٣) «الضعفاء الكبير» (١/ ٣٢ ـ ٣٣ رقم ١٤) من طريق محمد بن عون الزيادي... به فذكره.

(٤) أبو جعفر محمد بن عمرو بن البختري بن مدرك البغدادي الرزاز، قال الحاكم: كان ثقة مأموناً. وقال الخطيب: كان ثقةً ثبتاً. وقال الذهبي: مسند العراق الثقة المحدث الإمام.. توفي سنة تسع وثلاثين وثلاث مئة. انظر: تاريخ بغداد (٤/ ٢٢٢/ ١٤١٩)، تاريخ الإسلام (٧/ ٧٣٠/ ٣٠٢)، سير أعلام النبلاء (١٥/ ٣٨٦).

(٥) «مجموع فيه مصنفات أبي جعفر ابن البختري» (ص٢٠١ رقم ١٧٥) من طريق محمد بن عَون به.

الزِّياديِّ، حدثنا أشعثُ بن بَرَازٍ[(١)]، عن قتادة، عن عبدِالله بن شقيقٍ، عن أبي هريرة به مرفوعاً.

وقال الدارقطني: إنَّ أشعثَ تفرَّدَ به. انتهى.

وهو شديدُ الضَّعفِ، والحديثُ منكرٌ جدّاً؛ استَنكَرَه العُقَيليُّ، وقال: إنه ليس له إسنادٌ يَصِحُّ[(٢)].

قلت: ومِنْ طرقِهِ: ما عند الطبرانيِّ في «الكبير»[(٣)] مِنْ حديثِ الوَضِين[(٤)]، عن سالمِ بن عبدِالله بن عمرَ، عن أبيه مرفوعاً: **«سُئِلت اليهودُ عن موسى، فأكثروا فيه وزادوا ونَقَصُوا حتى كَفَرُوا، (وسُئِلت النصارى عن عيسى، فأكثروا فيه وزادوا ونَقَصُوا، حتى كَفَرُوا)[(٥)]، وإنه سَتَفْشُو عنِّي أحاديث؛ فما أتاكم مِنْ حديثي فاقرؤا كتابَ الله واعتَبِرُوا، فما وافقَ كتابَ الله فأنا قلتُهُ، وما لم يوافِقْ كتابَ الله فلم أَقُلْهُ»**.

---

(١) أشعث بن بَرَاز الهجيمي البصري، قال عمرو بن علي: ضعيف جدّاً، وقال يحيى ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: ضعيف الحديث. «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٧٠ رقم ٩٧٤)، وقال البخاري: منكر الحديث. «التاريخ الصغير» (٢/ ١٦١).

(٢) في الموضع السابق. وقد رواه من طريقه: ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٤٢٠ رقم ٥٠٠)، وقال: وذكر أبو سليمان الخطابي عن الساجي عن يحيى بن معين قال: هذا الحديث وضعته الزنادقة. قال الخطابي: هو باطلٌ لا أصل له. اهـ. وقال الذهبي: منكر جدّاً. «الميزان» (١/ ٢٦٣).

(٣) «المعجم الكبير» (١٢/ ٣١٦ رقم ١٣٢٢٤) من طريق أبي حاضر عن الوضين به فذكره. وأبو حاضر؛ قال عنه ابن أبي حاتم: روى عن الوضين بن عطاء، روى عنه قتادة ابن فضيل، سألتُ أبي عنه فقال: مجهول. (٩/ ٣٦٢ رقم ١٦٥١)، وتبعه على تجهيله: الذهبي في «الميزان» (٤/ ٥١٢ رقم ١٠٠٨١)، والحافظ ابن حجر في «اللسان» (٩/ ٤٤ رقم٨٧٩٧) فالإسناد ضعيفٌ بسببه.

(٤) الوَضِين ـ بفتح أوله وكسر المعجمة بعدها تحتانية ساكنة ثم نون ـ ابن عطاء بن كنانة أبو كنانة الشامي، قال أحمد: ثقة. «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ١١٥ رقم ٤٤٨٠)، وقال يحيى بن معين: لا بأس به، وقال أبو حاتم: تَعرِف وتُنكِر. «الجرح والتعديل» (٩/ ٥٠ رقم ٢١٣)، وقال ابن حجر: صدوق سيء الحفظ ورمي بالقدر. «التقريب» (٧٤٠٨).

(٥) ما بين قوسين ساقط من «ز».

وقد سُئِلَ شيخُنا عن هذا الحديث فقال: إنه جاءَ مِنْ طرقٍ لا تَخلُو مِنْ مَقَالٍ، وقد طَرَّقَه[(١)] البيهقيُّ في كتاب «المدخل»[(٢)].

ومعناه إنْ ثبت: أنْ يُحمَلَ قولُهُ ـ يعني الوارد في بعض طرقه ـ: «وإلا فاتركوه».

على أنَّ هناك حَذفاً تقديرُه: وإلا إنْ خَالَفَ فاتركوه، فقد دخلَ في الشِّقِّ الأول؛ وهو قوله: إنْ وافقَ ما يُوافقُ نصّاً، وما يوافق استنباطاً أو ما يُوافقُ خصوصاً، وما يُوافقُ عُموماً، لقولِهِ تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٧] فما ثَبَتَ عن الرسولِ فهو مأخوذٌ عن الله بأمرِ القرآن[(٣)]. انتهى.

٦١ حديث: «إذا حدَّثَ الرجلُ بالحديثِ ثم التفَتَ، فهي أمانةٌ»[(٤)].

أبو داود في سننه[(٥)]، والعسكريُّ في «الأمثال» مِنْ حديثِ يحيى بن آدم، والترمذيُّ في جامِعِهِ[(٦)]، وابنُ أبي الدنيا في «الصمت»[(٧)] مِنْ حديثِ

---

(١) كذا في جميع النسخ المعتمدة، والمعنى: (جمع طرقه).

(٢) كتب في هامش الأصل: «بخط المصنف: يراجع «المدخل»، فقد علَّمتُ عليه في نسختي». ولم أقف عليه في القطعة المطبوعة من «المدخل» للبيهقي.

(٣) وقد تقدم أنَّ ابن الجوزي رواه من الطريق السابقة في «الموضوعات» (١/ ٤٢٠).
وقال الشوكاني: وبالجملة فهذا الحديث بشواهده لم تسكن إليه نفسي... وإني أظنُّ أنَّ ابن الجوزي قد وُفِّقَ للصواب بذكره في موضوعاته... والقلبُ يشهدُ بوَضْعِ ما ورَدَ في هذا المعنى وبطلانه، والله أعلم. «الفوائد المجموعة» (ص٢٨١ ـ ٢٨٣).

(٤) قال الطحاوي في بيان معنى هذا الحديث: أي إنها أمانة أُتُمِنَ عليها المحدّث، فلم يجُزْ له أنْ يَخْفِرَ أمانتَه ويُفشِي سِرَّه... «مشكل الآثار» (٩/ ١٥).

(٥) «سنن أبي داود» (الأدب، باب في نقل الحديث رقم ٤٨٦٨) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا يحيى بن آدم، حدثنا ابن أبي ذئب، عن عبدالرحمٰن بن عطاء، عن عبدالملك ابن جابر بن عتيك، عن جابر به فذكره. ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٦١١١) عن يحيى بن آدم به.

(٦) «جامع الترمذي» (١٩٥٩) من طريق عبدالله بن المبارك، عن ابن أبي ذئب به فذكره وقال: هذا حديثٌ حسن، وإنما نعرفه من حديث ابن أبي ذئب.

(٧) «الصمت وآداب اللسان» (ص٢١٣ رقم ٤٠٢) من طريق عبدالله بن المبارك به فذكره.

ابنِ المباركِ، وأبو يعلى في مسنده[١] مِنْ حديثِ شَبَابَةَ بن سوَّارٍ، وهو[٢]، وأحمدُ[٣] مِنْ حديثِ يزيدَ بن هارونَ، وأحمدُ[٤] فقط مِنْ حديثِ أبي عامرٍ العَقَدِيِّ، وأبو الشيخ[٥] مِنْ حديثِ عاصمِ بن عليٍّ[٦]؛ كُلُّهم عن ابنِ أبي ذئبٍ؛ هو: محمدُ بن عبدِالرحمٰن.

وكذا أخرجه الطيالسيُّ في مسنده[٧] عنه، عن عبدالرحمٰن بن عطاءٍ، عن عبدالملك بن جابرِ بن عَتيكٍ، عن جابرِ بن عبدالله مرفوعاً به، وألفاظُهم مُتقاربةٌ.

(وقال الترمذيُّ: إنه حسنٌ، إنما نَعْرِفُه مِنْ حديثِ ابنِ أبي ذئبٍ)[٨].

---

(١) لم أجده في مسنده الصغير المطبوع في دار المأمون، ولعله في مسنده الكبير.

(٢) «مسند أبي يعلى» (٤/١٤٨ رقم ٢٢١٢) من طريق يزيد أخبرنا ابن أبي ذئب به.

(٣) «مسند أحمد» (٢٣/٢٩٧ رقم ١٥٠٦٢) حدثنا يزيد أخبرنا ابن أبي ذئب به.

(٤) «مسند أحمد» (٢٢/٣٦٢ رقم ١٤٤٧٤) عن أبي عامر العقدي.

(٥) لم أجده فيما طُبع من كتب أبي الشيخ.
ورواه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٩/١٢ رقم ٣٣٨٦) من طريق ابن وهب، وفي «المشكل» (٩/١٣ رقم ٣٣٨٧)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٣/٥٦ رقم ٢٤٥٨) من طريق القعنبي، كلهم عن ابن أبي ذئب به.
وقال الطبراني: لا يروى هذا الحديث عن جابر بن عبدالله إلا بهذا الإسناد تفرَّد به ابنُ أبي ذئب.

(٦) عاصم بن علي بن عاصم بن صهيب أبو الحسن الواسطي، قال ابن سعد: كان ثقة، وليس بالمعروف بالحديث، ويكثر الخطأ فيما حدث به. «الطبقات الكبرى» (٧/٣١٦)، وقال أحمد: قد عُرِض علي حديثه فرأيت حديثاً صحيحاً. «العلل ومعرفة الرجال» (١/٥٢٤ رقم ١٢٢٨)، وقال أيضاً: حديثه حديثٌ مقارب حديث أهل الصدق، ما أقلَّ الخطأ فيه. «سؤالات أبي داود» (ص٣٢٢ رقم ٤٤١)، وقال أبو حاتم: صدوق. «الجرح والتعديل» (٦/٣٤٨ رقم ١٩٢٠)، وقال ابن معين: ليس بشيء. «تهذيب التهذيب» (٥/٤٤ رقم ٨١)، وقال ابن حجر: صدوق ربما وهم. «التقريب» (٣٠٦٧).

(٧) «مسند الطيالسي» (٣/٣١٨ رقم١٨٧٠) قال: حدثنا ابن أبي ذئب به فذكره. ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/٢٤٧) ووقع في «مسند الطيالسي»: عبدالملك بن جابر عن أبيه، ظنّاً أنَّ أباه جابر بن عبدالله، والصواب: أنَّ أباه جابر ابن عتيك.

(٨) ما بين قوسين ساقط من الأصل و«ز»، والاستدراك من «م» و«د».

قلت: وكأنه عنى لفظاً خاصّاً، وإلا فقد أخرجه أحمدُ[(١)] أيضاً عن أبي سَلَمَةَ الخُزَاعيِّ، وموسى بن داود؛ كلاهما عن سليمانَ بن بلالٍ، عن ابنِ عطاءٍ هذا.

مع أنه اختُلِفَ فيه على ابنِ أبي ذئبٍ؛ فالجمهور[(٢)] كما تقدَّمَ.

ورواه البزار في مسنده[(٣)] فجَعَلَ شيخَه فيه عبدالرحمٰن [ق ١٧/أ] ابنَ جابر.

قال البزار: وهذا عندي غيرُ عبدِ الملك بن جابرِ بن عَتِيكٍ، قال: ولا نعلَمُ رَوَى عن جابرٍ غيرَ هذا الحديثِ.

وأيضاً فابنُ عطاءٍ قد اختُلِفَ فيه؛ فوثَّقَه جماعةٌ[(٤)]، وليَّنه

(١) «مسند أحمد» (٢٣/ ١٠٥ رقم ١٤٧٩٢) عن أبي سلمة الخزاعي، عن عبدالرحمٰن ابن عطاء، عن عبدالملك بن جابر بن عتيك، عن جابر بن عبدالله، بلفظ: «والمحَدِّث يلتفت حوله».

ورواه في (٢٣/ ٣٩٨ رقم ١٥٢٤٢) عن موسى بن داود، حدثنا سليمان بن بلال، عن عبدالرحمٰن بن عطاء، عن ابني جابرٍ، عن جابر به.

وهذه الرواية مخالفة لرواية جماعة الثقات عن سليمان بن بلال، فقد أخرج الحديث الطحاوي في «مشكل الآثار» (٩/ ١٣ رقم ٣٣٨٨) من طريق سعيد بن أبي مريم، والبيهقي في «الآداب» (ص٤٣ رقم ١٠٥)، وفي «الشعب» (١٣/ ٥٠٠ ـ ٥٠١ رقم ١٠٦٧٩) من طريق عبدالله بن وهب، وفي الشعب في الموضع السابق من طريق يحيى بن صالح، ثلاثتهم عن سليمان بن بلال، مثل رواية أبي سلمة الخزاعي؛ فتكون رواية موسى بن داود غير محفوظة، والله أعلم.

ووقع في رواية يحيى بن صالح عند البيهقي: عبدالملك بن عطاء، بدل: عبدالرحمٰن بن عطاء، فلعله خطأ أو تصحيف، والله أعلم.

(٢) الجمهور: يحيى بن آدم، وابن المبارك، وشبَابة بن سوَّار، ويزيد بن هارون، وأبو عامر العقدي، وعاصم بن علي، والطيالسي، وابن وهب، والقعنبي.

(٣) لم أجده فيما طبع من «مسند البزار»، ولا في «كشف الأستار» للهيثمي. وعلى كلِّ حال فهذا الاختلاف الذي أشار إليه المصنف لا يضرّ، والصواب رواية الجمهور عن ابن أبي ذئب.

(٤) قال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث. «الطبقات الكبرى» (٩/ ٣٣٤ رقم ٢٤١)، وقال أحمد: ما أرى بحديثه بأساً. «سؤالات أبي داود» (ص٢١١ رقم ١٦٦)، =

آخرون[١]، وقال البخاريُّ: فيه نظرٌ[٢].

فإما أنْ يكون الترمذيُّ اعتمدَ توثيقَه، أو حسَّنه لشاهِدِه الذي أخرجه أبو يعلى في مسنده[٣] بسندٍ ضعيفٍ أيضاً مِنْ حديثِ مالكِ بن دينارٍ، عن أنسٍ به مرفوعاً.

وقد أورَدَ الحديثَ الضياءُ في «المختارة»[٤] لهذا أيضاً.

وقال العُقَيليُّ في ترجمةِ حسينِ بن عبدالله بن ضميرة[٥] لمَّا ساقَ له عن

= ووثقه النسائي. «تهذيب الكمال» (١٧/ ٢٨٥ رقم ٣٩٠٦)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٧٩).

(١) أدخله أبو زرعة الرازي في «الضعفاء» (٢/ ٦٣٣ رقم ١٨٦)، وقال ابن عبدالبر: ليس عندهم بذلك وترك مالك الرواية عنه، وهو جاره. «التمهيد» (١٧/ ٢٢٨)، وقال ابن حجر: صدوق فيه لين. «التقريب» (٣٩٥٣)، وقال أيضاً: وقال ابن حبان: ... يعتبر حديثه إذا روى عن غير عبدالكريم أبي أمية، وقال الأزدي: لا يصحُّ حديثه... وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوي عندهم... «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢١٠).

(٢) «التاريخ الكبير» (٥/ ٣٣٦ رقم ١٠٧٠)، و«الضعفاء الصغير» (ص٧٣ رقم ٢٠٦).

(٣) «مسند أبي يعلى» (٧/ ١٧٩ رقم ٤١٥٨) حدثنا جبارة بن مغلس قال: حدثني حفص ابن صبيح الشيباني ـ قال جبارة: من أعبد الناس ـ عن مالك بن دينار به فذكره.
ورواه من طريق أبي يعلى: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٦/ ٣٩٤).
وجُبارة بن مُغلس؛ قال البخاري: حديثه مضطرب. «التاريخ الصغير» (٢/ ٣٤٥)، وقال ابن معين: كذَّاب، وقال ابن نمير: كان يوضع له الحديث فيحدِّث به، وما كان عندي ممن يتعمَّد الكذب، وقال أبو حاتم: ضعيف، وقال: هو على يديّ عدلٍ، وحدَّث عنه أبو زرعة ثم تركه. «الجرح والتعديل» (٢/ ٥٥٠ رقم ٢٢٨٤)، وقال الدارقطني: متروك. «سؤالات البرقاني» (ص٢٠ رقم ٧١) فالإسناد ضعيف جدّاً بسببه، فلا يصلح أن يكون شاهداً، والله أعلم.

(٤) لم أجده فيما طُبع من «الأحاديث المختارة».

(٥) «الضعفاء الكبير» (١/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧ رقم ٢٩٤).
والحسين بن عبدالله بن ضميرة بن أبي ضميرة سعد الحميري المديني؛ كذَّبه مالك وابن معين وأبو حاتم الرازي وابن حبان، وقال: (روى عن أبيه عن جده نسخة موضوعة)، ووهَّاه أحمد والبخاري وأبو زرعة والنسائي والعقيلي وابن عدي وغيرهم. انظر: العلل لأحمد (٤٩٢٢) «التاريخ الكبير» (٢/ ٣٨٨ ـ ٣٨٩/ ٢٨٧٣)، «ترتيب علل الترمذي» (١/ ٣٩٤/ ١٣٤)، «الجرح» (٣/ ٥٧ ـ ٥٨/ ٢٥٩)، «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧/ ٢٩٤)، «المجروحين» (١/ ٢٤٤) «الكامل» (٢/ ٣٥٦ ـ ٣٥٨/ ٤٨٨)، «اللسان» (٢٥٤٧). =

أبيه، عن جدِّهِ، عن عليٍّ رفعه «المجالسُ بالأمانةِ»[١]: وهذا قد جاء عن جابرِ بن عَتِيكٍ بلفظ: «إذا حدَّثَ الرجلُ ثم التفَتَ فهي أمانةٌ»[٢].

٦٢ حديث: «إذا حَضَرَ العَشَاءُ والعِشاءُ، فابدأوا بالعَشاءِ».

قال العراقي في «شرح الترمذي»[٣]: إنه لا أصلَ له في كتبِ الحديثِ بهذا اللفظِ.

قال تلميذه شيخُنا في «فتح الباري»[٤]: لكنْ رأيتُ بخطِّ الحافظِ قُطْبِ

= فحديثه لا يصلح أن يكون شاهداً.

(١) ورواه أيضاً بهذا الإسناد: الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (باب ذكر حسن المجالسة وواجب حقها ص٢٣٣ رقم ٧٠٤)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢/ ٤٩٧ ـ ٤٩٨ رقم ٥٨٢١).
ومن طريق الخرائطي: القضاعي في «مسند الشهاب» (١/ ٣٧ رقم ٣).

(٢) عبارة العقيلي: وقد روى جابر بن عَتيك عن النبي ﷺ فذكره، وقال: بإسنادٍ صالح.
فحديثُ عبدالرحمٰن بن عطاء فيه ضعفٌ يسيرٌ، ومما يشهد له: ما رواه أبو داود في سننه (٤٨٦٩) من طريق عبدالله بن نافع قال: أخبرني ابنُ أبي ذئب عن ابنِ أخي جابر بن عبدالله عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«المجالسُ بالأمانة إلا ثلاثة مجالس: سفكُ دم حرام، أو فرج حرام، أو اقتطاعُ مالٍ بغير حق»**، ورواه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص٢٣٤ رقم ٧٠٨) من طريق عبدالله بن نافع به، ومن طريق أبي داود: البيهقيُّ في «سننه الكبرى» (١٠/ ٢٤٧).
والإسناد ضعيفٌ بسبب جهالة عين ابن أخ جابر، لكنه يصلح للشواهد.
ومن شواهده أيضاً: ما رواه ابن المبارك في «الزهد» (ص٢٤٠ رقم ٦٩١)، وعبدالرزاق في «المصنف» (١١/ ٢٢ رقم١٩٧٩١) كلاهما عن معمر، عن سعيد ابن عبدالرحمٰن الجحشي، عن أبي بكر بن محمد بن حزم قال: قال رسول الله ﷺ: **«إنما يَتَجَالس المتجالسان بأمانة الله، فلا يحلُّ لأحدهما أنْ يفشيَ على صاحبه ما يكره»**. وهذا لفظ ابن المبارك.
وسعيد بن عبدالرحمٰن بن جحش الجحشي: صدوق، كما في «التقريب» (٢٣٤٧).
وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني القاضي، وقد ينسب إلى جده: ثقة عابد من الخامسة مات سنة عشرين ومائة وقيل غير ذلك. «التقريب» (٧٩٨٨)، فروايته عن النبي ﷺ مرسلة.

(٣) «شرح العراقي على جامع الترمذي» [ق ٤٤/ ب].

(٤) «فتح الباري» (٢/ ١٦٢).

الدِّين - يعني الحلبي[(١)] - أنَّ ابنَ أبي شيبةَ[(٢)] أخرج عن إسماعيلَ - يعني ابنَ عُلَيَّةَ - عن ابنِ إسحاقَ[(٣)]، حدَّثني عبدُالله بن رافعٍ، عن أمِّ سلمَةَ مرفوعاً: **«إذا حضرَ العَشاءُ وحَضَرت العِشاءُ، فابدأوا بالعَشاء»**.

فإنْ كانَ ضَبَطَه فَذَاكَ، وإلا فقد رواه أحمد في مسنده[(٤)] عن إسماعيلَ بلفظ: «وحَضَرَت الصلاةُ»، ثم راجعتُ «مصنفَ ابن أبي شيبة» فرأيتُ الحديثَ فيه، كما أخرجه أحمد[(٥)].

وأصلُ الحديثِ في المتفق عليه[(٦)] بلفظ: **«إذا وُضِعَ العَشاءُ وأقيمت الصلاةُ، فابدأوا بالعَشاء»**. ولمَّا أورَدَه الصَّغانيُّ[(٧)] في مَشَارقه، حَكَى أنه رأى النبي ﷺ في مَنَامِهِ، وسأله عن صِحَّتِهِ، فقال: **«نعم، هو صحيحٌ»**[(٨)].

---

(١) قطب الدين الحلبي؛ هو الحافظ عبدالكريم بن عبدالنور بن منير الحلبي الأصل والمولد، المصري الإقامة والوفاة، توفي سنة (٧٣٥هـ)، سمع منه الإمام الذهبي، وذكره في «معجمه المختص» (ص٧٥ رقم ١٨٠)، وترجمته في: «معجم الشيوخ» للسبكي (١/ ٢٦١ رقم ٧٩)، و«ذيل طبقات الحفاظ» للحسيني (ص٧).

(٢) «مصنف ابن أبي شيبة» (٧٩٩٧) قال: حدثنا ابن علية، عن محمد بن إسحاق به بلفظ: «إذا حضر العشاء وحضرتِ الصلاة فابدؤوا بالعشاء» ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/ ٢٩٧ رقم ٦٦٠) من طريق ابن أبي شيبة عن إسماعيل به.

(٣) محمد بن إسحاق؛ صدوقٌ يُدلِّس كما في التقريب (٥٧٢٥)، لكنه صرَّح بالتحديث، فزال المحذور.

(٤) «مسند أحمد» (٤٤/ ١٠٤ رقم ٢٦٤٩٩) حدثنا إسماعيل به.
وإسناده حسن من أجل ابن إسحاق، وهو صحيح لغيره، لأنه في الصحيحين من وجهٍ آخر.
وقال الهيثمي: ورجاله ثقات سمع بعضهم من بعض. «المجمع» (٢/ ٥٩ رقم ٢١٨٨).

(٥) إلى هنا ينتهي كلام الحافظ ابن حجر.

(٦) «صحيح البخاري» (٥٤٦٣، ٥٤٦٥)، و«صحيح مسلم» (٥٥٧، ٥٥٨) كلاهما من حديث أنس وعائشة رضي الله عنهما.

(٧) هو: الإمام رضي الدين حسن بن محمد الصغاني، المتوفى سنة (٦٥٠ هـ)، واسم كتابه: «مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية»، وموضوعه: الجمع بين الصحيحين. «كشف الظنون» (٢/ ١٦٨٨)، و«الرسالة المستطرفة» (ص١٧٤).

(٨) قال النووي - بعد أنْ نقَلَ عن القاضي عياض حكايته الإجماع على أنَّ المنام لا تبطل بسببه سنةٌ ثبتَت ولا تثبُتُ به سنةٌ لم تثبُتْ -: وكذا قاله غيره من أصحابنا وغيرهم، =

٦٣ حديث: «**إذا دخلَ الضَّيْفُ على قومٍ دَخَلَ برِزقِهِ، وإذا خَرَجَ خَرَجَ بمَغْفِرَةِ ذُنُوبهم**».

الدَّيلميُّ[١] مِنْ حديثِ مَعروفِ بن حسَّان[٢]: حدثنا زيادٌ الأعلم، عن الحسن، عن أنس مرفوعاً بهذا. وسَنَدُه ضعيفٌ[٣].

وله شاهدٌ عند أبي الشيخ مِنْ حديثِ عَزَّةَ ابنةَ أبي قِرْصَافَة[٤]، عن أبيها[٥] مرفوعاً: «**إذا أرادَ الله بقوم خيراً أهدى إليهم هديةً**» قالوا: يا رسول الله وما تلكَ الهدية؟ قال: «**الضيفُ يَنْزِلُ برزقه، ويَرتحِلُ وقد غَفَرَ الله لأهلِ المنزل**».

وكذا أخرجه الدَّيلميُّ[٦].

= فنقلوا الاتفاقَ على أنه لا يُغيَّر بسببِ ما يراه النائمُ ما تقرَّر في الشرع، وليس هذا الذي ذكرناه مخالفاً لقوله ﷺ: «**من رآني في المنام فقد رآني**» فإنَّ معنى الحديث: أنَّ رؤيته صحيحة وليست من أضغاث الأحلام وتلبيس الشيطان، ولكن لا يجوز إثباتُ حكم شرعيٍّ به؛ لأنَّ حالةَ النوم ليستْ حالةَ ضبطٍ وتحقيقٍ لما يسمعه الرائي، وقد اتفقوا على أنَّ من شرطِ منْ تُقبَل روايته وشهادته أنْ يكونَ متيقظاً، لا مُغفلاً، ولا سيءَ الحفظ، ولا كثيرَ الخطأ، ولا مُختلَّ الضبط، والنائمُ ليس بهذه الصفة، فلم تُقبلْ روايته لاختلالِ ضبطه.. «شرح صحيح مسلم» (١/ ١١٥).

(١) «الغرائب الملتقطة» [ق ٥٧/أ]، أو القسم المحقق (ص٣٧٣ رقم ٢٩٠ رسالة العربي) من طريق معروف بن حسان به فذكره.

(٢) معروف بن حسَّان؛ هو السمرقندي، قال أبو حاتم: مجهول. «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٢٣ رقم ١٤٩٠)، وقال ابن عدي: منكر الحديث. «الكامل» (٦/ ٣٢٥).

(٣) ضعيف جدّاً لحال معروف بن حسان، ولعنعنة الحسن.

(٤) عزة بنت عِياض بن أبي قرصافة، وتنسب إلى جدِّها. ذكرها ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٢٨٩).

(٥) أبوها: عِياض بن أبي قِرْصَافة. لكنها تروي عن جدها أبي قِرْصَافة ـ بكسر القاف وسكون الراء بعدها مهملة وفاء ـ، واسمه جَنْدَرة ـ بفتح أوله ثم نون ساكنة ثم مهملة مفتوحة ـ ابن خَيْشَنة ـ بمعجمة ثم تحتانية ثم نون ـ الكِنَانيّ؛ صحابي. «معجم الصحابة لابن قانع» (١/ ١٥١ رقم ١٥٨)، و«الإصابة» (١٢/ ٥٤١)، و«التقريب» (٩٧٨).

(٦) «الغرائب الملتقطة» (ص٣١٣ رقم ٢٣٣ رسالة العربي) قال: قال أبو الشيخ: حدثنا =

ومِنْ حديثِ إسحاقَ بن نَجيحٍ[(١)]، عن عطاءٍ الخراسانيِّ، عن أبي ذَرٍ رفعه: «**الضَّيفُ يأتي برِزقِهِ، ويرتَحِلُ بذنوبِ القَومِ تمَحَّصُ عنهم ذُنُوبُهم**»[(٢)].

ومِنْ حديثِ عبدِالله بن همام[(٣)]، عن أبي الدَّرداءِ مرفوعاً مثله[(٤)]، لكن بلفظ: «أهل البيت» بدل: «القوم»، دون ما بعده.

= محمد بن أحمد بن معدان، حدثنا أيوب بن علي بن الهيصم، حدثنا زياد بن سيار، عن عزة بنت أبي قِرْصَافة، عن أبيها به. وأخرجه أبو نعيم في «المعرفة» (٢/ ٦٤٥ رقم ١٧٢٣) عن أبي الشيخ به.

وقال الألباني: رواه الديلمي عن أبي الشيخ معلقاً، عن أيوب بن علي بن الهيصم به فذكره، ثم قال: وهذا إسنادٌ ضعيفٌ مظلمٌ ليس فيهم مُوثقٌ توثيقاً معتبراً. «السلسلة الضعيفة» (٥/ ١١٩ رقم ٢١١٧).

وأيوب بن علي بن الهيصم، قال أبو حاتم: شيخ. «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٥٢ رقم ٩٠٥).

وزياد بن سيار الكناني مولاهم، ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٣٤ رقم ٢٤١٠) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٢٥٥).

فالإسناد ضعيف لحال أيوب بن علي، وزياد بن سيار، وعزة.

(١) إسحاق بن نجيح؛ هو الملطي، قال أحمد: من أكذب الناس، وقال ابن معين: ليس بشيء. «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٣٥ رقم ٨٣٢)، وقال ابن معين أيضاً: من المعروفين بالكذب ووضع الحديث، وقال ابن عدي ـ بعد أن ساق له عدداً من الأحاديث ـ: وهذه الأحاديث التي ذكرتها مع سائر الروايات عند إسحاق بن نجيح عمن روى عنه؛ فكلها موضوعات وضعها هو، وعامة ما أتى عن ابن جريج فكله منكر ووضعه عليه. «الكامل» (١/ ٣٢٩ ـ ٣٣٠).

فالإسناد موضوع بسبب ابن نجيح، وأورده النجم الغزي في «إتقان ما يحسن» (١/ ٣٣٣).

(٢) رواه الديلمي ـ كما في «الفردوس بمأثور الخطاب» (٢/ ٤٣٢ رقم ٣٨٩٦) ـ ولم أقف عليه في «الغرائب الملتقطة».

(٣) عبدالله بن همام ويقال: ابن يعلى النهدي ـ بالنون ـ الكوفي، لم يروِ عنه إلا واحد، كما في «تهذيب الكمال» (١٦/ ٢٥١)، وقال ابن حجر: مقبول من الثالثة. «التقريب» (٣٦٨١).

(٤) لم أقف عليه مسنداً، وقد ذكره قوام السُّنَّة في «الترغيب والترهيب» (٣/ ٥٢) مُعلقاً مُمرَّضاً.

وعزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (١/ ٤٢٧) لابن السني.

وفي رواية: «**ويَرتَحِلُ** [ق ١٧/ب] **وقد غُفِرَ لأهلِ المنزلِ**»[١].

وحديثُ أبي ذَرٍّ عند الدَّيلميِّ.

وكذا له[٢] عن ابنِ عباس رفعه: «**أكرموا الضَّيفَ، واقْرُوا الضَّيفَ، فإنه أولُ مَنْ يَقْدُمُ برزقِهِ جبريلُ مع رزقِ أهلِ البيتِ**».

وفي «الأفراد»[٣] للدَّارقطنيِّ مِنْ حديثِ هشامِ بن عُروةَ، عن أبيه، عن عائشةَ رفعه: «**إذا نَزَلَ الضَّيفُ بالقوم، نزلَ برزقِهِ**»، وقال: غريب.

٦٤ حديث: «إذا رأيتُم الحريقَ فكبِّروا، فإنه يُطْفِئُه».

الطَّبرانيُّ في «الدعاء»[٤] مِنْ حديثِ عبدِالرحمٰن بن الحارثِ، عن عَمرِو بن شُعَيبٍ، عن أبيه، عن جدِّهِ مرفوعاً بهذا.

---

(١) هو اللفظ الذي ذكره أبو نعيم، والديلمي فيما تقدم عن أبي الشيخ من حديث أبي قرصافة.

(٢) كما في «الغرائب الملتقطة» (ص١٩١ رقم ١٠٣ رسالة العربي) من طريق أبي عبدالرحمٰن السلمي، عن محمد بن محمود بن عبدالله المروزي، عن أحمد ابن تميم، عن محمد بن محمد، عن أبي إسحاق الطالقاني، عن عمر بن هارون البلخي، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس مرفوعاً فذكره.
وأبو عبدالرحمٰن السلمي؛ ليس بثقة، وأحمد بن تميم بن عباد، روى له الحاكم حديثاً منكراً، وقال: الحمل فيه عليه. «الميزان» (١/ ٨٦ رقم ٣١٣).
وأبو إسحاق الطالقاني؛ هو: إبراهيم بن إسحاق بن عيسى ـ البُناني بضم الموحدة ثم نون ـ مولاهم الطالقاني؛ صدوق يُغرب. «التقريب» (١٤٥).
وعمر بن هارون البلخي؛ هو الثقفي مولاهم: متروك، وكان حافظاً. «التقريب» (٤٩٧٩).
فالإسناد ضعيف جدّاً لحال أبي عبدالرحمٰن السلمي، ومن فوقه إلى عمر بن هارون البلخي.

(٣) «أطراف الغرائب والأفراد» (٥/ ٤٩٣ رقم ٦١٧٥) وقال: غريبٌ من حديثه عن أبيه عنها، لم يروه عنه بهذه الألفاظ غير عيسى بن يونس وموسى بن كردم، تفرَّد به نصر بن حماد عنهما، ولا نعلم حدَّث موسى بن كردم عن هشام غير هذا.
ونصر بن حماد الوراق؛ قال الذهبي: حافظٌ مُتهمٌ، قال أبو زرعة: لا يُكتب حديثه. «الكاشف» (٢/ ٣١٨ رقم ٥٨٠٩) فالإسناد ضعيفٌ جدّاً بسببه.

(٤) «كتاب الدعاء» (٢/ ١٢٦٦ رقم ١٠٠٢) من طريق القاسم بن عبدالله بن عمر، =

وهو عند البيهقيِّ في «الدعوات»(١) مِنْ طريقِ كاملِ بن طلحةَ(٢): حدثنا

= وبرقم (١٠٠٣) من طريق عبدالرحمٰن بن عبدالله بن عمر؛ كلاهما عن عبدالرحمٰن ابن الحارث به.

ورواه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (ص١٤٥ رقم ٢٩٣ ـ ٢٩٦) من طرقٍ عن القاسم بن عبدالله بن عمر العمري به.

والقاسم بن عبدالله بن عمر؛ هو العمري، قال أحمد: كان يكذب. «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ١٨٦ رقم ٤٨٠٣)، وقال أحمد أيضاً: مديني كذَّاب كان يضع الحديث، ترك الناس حديثه، وقال أبو حاتم: متروك الحديث، وقال أبو زرعة: ضعيفٌ لا يساوي شيئاً، متروك الحديث، منكر الحديث. «الجرح والتعديل» (٧/ ١١١ ـ ١١٢ رقم ٦٤٣).

وعبدالرحمٰن بن عبدالله بن عمر؛ هو العمري، قال أحمد: ليس بشيء، أحاديثه مناكير، كان كذَّاباً. «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٩٨ رقم ٤٣٦٤)، وقال أبو حاتم: متروك الحديث، أضعف من أخيه القاسم كان يكذب، وقال أبو زرعة: متروك الحديث. «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٥٣ رقم ١٢٠٢)، وقال ابن حجر: متروك. «التقريب» (٣٩٢٢) فكلا إسنادي الطبراني وابن السنِّي تالفٌ.

(١) «الدعوات الكبير» (٢/ ١٣٨ رقم ٤٦٥) من طريق كامل بن طلحة، حدثنا ابن لهيعة به فذكره.

ورواه ابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٥١) من طريق محمد بن معاوية النيسابوري، حدثني ابن لهيعة بلفظ: «إذا رأيتم الحريقَ فكبروا فإنَّ ذلك يطفئه» ثم قال ابن عدي: ولا أعلم يرويه عن عمرو بن شعيب، غير ابن لهيعة وعبدالرحمٰن بن الحارث.

ورواه العقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٢٩٥) من طريق ابن أبي مريم، أخبرنا القاسم ابن عبدالله بن عمر عن عمرو بن شعيب به فذكره، ثم قال: قال ابن أبي مريم: هذا الحديث سمعه ابن لهيعة من زياد بن يونس الحضرمي ـ رجل كان يسمع معنا الحديث ـ عن القاسم بن عبدالله بن عمر، وكان ابن لهيعة يستحسنه، ثم إنه بعد قال: إنه يرويه عن عمرو بن شعيب.

ورواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢/ ١٥١) بإسناده إلى ابن أبي مريم به، وذكر عن ابن أبي مريم: أنَّ بعضهم أدخَلَ هذا الحديثَ في جملةِ حديثِ ابنِ لهيعة، عن عمرو بن شعيب، فصار ابنُ لهيعة بعدُ يحدِّث به على أنه من حديثه.

فرجع إسناد هذا الحديث إلى القاسم بن عبدالله العمري، فهو موضوع، والله أعلم.

(٢) كامل بن طلحة الجحدري، قال أحمد: حديثه حديث مقارب. «سؤالات أبي داود» (ص٣٧٢ رقم ٥٩٠)، وقال أحمد أيضاً: ما أعلم أحداً يدفعه بحجة، وقال ابن معين: ليس بشيء. «الضعفاء» (٤/ ٩ رقم ١٥٦٢)، وقال أبو حاتم: لا بأس به، =

ابنُ لهيعةَ، حدثنا عَمرٌو به بلفظ: «استَعِينوا على إطفاءِ الحريقِ بالتكبيرِ».

وللطبرانيِّ في «الدعاء»[١]، وفي «الأوسط»[٢] مِنْ حديثِ أيوبَ بن نوحٍ المُطوِّعيِّ، حدثنا أبي[٣]، حدثنا محمدُ بن عَجْلان[٤]، عن سعيدِ بن أبي سعيدٍ المَقْبُريِّ عن أبي هريرة رفعه بلفظ: «أطْفِئُوا الحريقَ بالتكبيرِ»، وقال: لم يروه عن ابنِ عَجْلانَ إلا نوحٌ، تفرَّد به ابنُهُ.

قلت: ويَشهَدُ له ما رواه ابن السُّنِّي[٥]، عن أنسٍ وجابرٍ رضي الله عنهما مرفوعاً:

= ما كان له عيبٌ إلا أنه يحدِّث في مسجد الجامع. «الجرح والتعديل» (٧/ ١٧٢ رقم ٩٨٢).

(١) «الدعاء» (ص٣٠٧ رقم ١٠٠١) من طريق أيوب بن نوح المطوعي به فذكره.

(٢) «المعجم الأوسط» (٨/ ٢٥٨ رقم ٨٥٦٩) من طريق أيوب بن نوح المطوعي به فذكره، ثم قال: لم يروِ هذا الحديث عن محمد بن عجلان إلا نوح المطوِّعي تفرَّد به ابنه عنه.

(٣) لم أجد لهما ترجمة، وقد قال الألباني ـ عن إسناد حديثٍ آخر فيه أيوب وأبوه ـ: لم أجد لهم ذكراً في شيءٍ من كتب التراجم. «السلسلة الضعيفة» (٣/ ٥٦٤ رقم ١٣٨٠).

(٤) محمد بن عجلان المدني، اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، فالإسناد ضعيف؛ لجهالة أيوب بن نوح وأبيه، ولكونه من رواية ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة.

(٥) «عمل اليوم والليلة» (ص١٤٠ رقم ٢٨٤) من طريق عمرو بن عثمان وداود بن رشيد، قالا: حدثنا الوليد بن مسلم، عن عنبسة ابن عبدالرحمٰن، عن محمد بن زاذان، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، وقال داود بن رشيد: عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما به فذكره.
ورواه أبو يعلى ـ كما في «المطالب العالية» (١٤/ ١٣٧ رقم ٣٤١٤) ـ حدثنا داود ابن رشيد، حدثنا الوليد بن مسلم، عن عنبسة بن عبدالرحمٰن، عن محمد بن زاذان، عن جابر رضي الله عنه به فذكره. ورواه ابن عدي في «الكامل» (٥/ ٢٦٢) من طريق الوليد ابن مسلم، عن عنبسة بن عبدالرحمٰن، عن محمد بن زاذان، عن أنس به.
وعنبسة بن عبدالرحمٰن بن عنبسة بن سعيد بن العاص الأموي، قال ابن معين: لا شيء، وقال أبو حاتم: متروك الحديث، كان يضع الحديث. «الجرح والتعديل» (٦/ ٤٠٢ رقم ٢٢٤٧).
وقال البخاري: تركوه. «التاريخ الكبير» (٧/ ٣٩ رقم ١٦٩).
محمد بن زاذان المدنين، قال البخاري: منكر الحديث، لا يُكتب حديثه. «التاريخ الكبير» (١/ ٨٨ رقم٢٤٢)، وقال أبو حاتم: متروك الحديث لا يُكتب حديثه. «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٦٠ رقم ١٤٢١)، وقال ابن عدي: مضطرب الحديث. «الكامل» (٦/ ٢٠٥). =

«إذا وَقَعَتْ كبيرةٌ، أو هاجَتْ ريحٌ عظيمةٌ، فعليكم بالتكبير، فإنه يُجَلِّي العَجَاجَ الأَسْوَدَ».

٦٥ حديث: «إذا رأيتُم الرجلَ يَتَعَاهَدُ المساجدَ فاشهَدُوا له بالإيمان؛ فإنَّ الله يقول: ﴿إِنَّمَا يَعۡمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ الآية».

أحمدُ بن حنبلٍ(١)، وابنُ مَنيع(٢)، والترمذيُّ(٣)، وابنُ ماجه(٤)، والدَّارميُّ(٥)، وابنُ مَردُويه؛ مِنْ حديثِ أبي الهَيثمِ، عن أبي سعيد مرفوعاً بهذا.

= فالإسناد ضعيف جدّاً لحال عنبسة ومحمد بن زاذان، ومثله لا يصلح أن يكون شاهداً.

ويشهد له ما رواه الدولابي في «الكنى والأسماء» (٣/ ١٠٨٨ رقم ١٩٠٠)، وأبو يعلى ـ كما في «المطالب العالية» (١٤/ ١٣٤ رقم ٣٤١٣) ـ كلاهما من طريق أبي النضر يحيى بن كثير، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده مرفوعاً بنحوه فذكراه، وقال ابن حجر: هذا مرسلٌ حسن.

وأبو النضر يحيى بن كثير، صاحب البصري، قال عمرو بن علي: كان لا يتعمد الكذب، ويحدِّث بكثير الغلط والوهم، وقال ابن معين وأبو زرعة: ضعيف، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، ذاهب الحديث جدّاً. «الجرح والتعديل» (٩/ ١٨٢ رقم ٧٥٩)، وقال ابن حجر: ضعيف. التقريب (٧٦٣١) فالإسناد ضعيف، ولعلَّه من أوهام أبي النضر.

(١) «مسند أحمد» (١٨/ ١٩٤ رقم ١١٦٥١)، و(١٨/ ٢٥١ رقم ١١٧٢٥) من طريقين عن دراج أبي السمح، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد الخدري بلفظ: «يعتاد المسجد».

(٢) لم أجده في «المطالب العالية»، ولا «إتحاف الخيرة المهرة».

(٣) «جامع الترمذي» (٢٦١٧) من طريق درَّاج؛ عن أبي الهيثم بلفظ: «يتعاهد المسجد»، وفي (٣٠٩٣) من طريق دراج عن أبي الهيثم بلفظ: «يعتاد المسجد» فذكره، ثم قال: هذا حديثٌ حسنٌ غريب، وأبو الهيثم: اسمه سليمان بن عمرو بن عبدالعُتْواري، وكان يتيماً في حِجر أبي سعيد الخدري.

(٤) «سنن ابن ماجه» (٨٠٢) من طريق دراج عن أبي الهيثم بلفظ: «يعتاد المساجد» فذكره.

(٥) «مسند الدارمي» (٢/ ٧٨٠ رقم ١٢٥٩) من طريق دراج بلفظ: «يعتاد المسجد».

ودرَّاج ـ بتثقيل الراء وآخره جيم ـ ابن سمعان أبو السَّمْح ـ بمهملتين الأولى مفتوحة والميم ساكنة ـ قيل: اسمه عبدالرحمٰن ودراج لقب، السهمي مولاهم المصري، قال ابن معين: ثقة، وقال عثمان الدارمي: ليس بذاك وهو صدوق. «التاريخ؛ =

وقال الترمذيُّ: إنه حسنٌ غريبٌ.

وصحَّحه ابنُ خُزَيمةَ(١)، وابنُ حبانَ(٢)، والحاكمُ(٣).

وفي لفظٍ له(٤): **«إذا رأيتُم الرجلَ يَلزَمُ المَسجِدَ، فلا تحَرَّجُوا أنْ تَشْهَدُوا له أنه مؤمنٌ»**.

= رواية الدارمي» (ص١٠٧ رقم ٣١٥)، وقال أحمد: أحاديث درَّاج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد فيها ضعف، وقال ابن عدي: وعامة هذه الأحاديث التي أمليتها مما لا يتابع دراج عليه.. وسائر أخبار درَّاج غير ما ذكرت من هذه الأحاديث يتابعه الناس عليها، وأرجو إنْ أخرجتُ درَّاج وبرأتُه من هذه الأحاديث التي أُنكِرَت عليه أنَّ سائرَ أحاديثه لا بأس بها، ويقرُبُ صورته ما قال فيه يحيى بن معين. «الكامل» (٣/ ١١٢ ـ ١١٥)، وقال أبو داود: أحاديثه مستقيمة إلا ما كان عن أبي الهيثم عن أبي سعيد. «سؤالات الآجري» (٢/ ١٦٦ رقم ١٤٩٢)، وقال الدارقطني: متروك. «سؤالات البرقاني» (ص٢٨ رقم ١٤٢)، وقال أيضاً: ضعيف. «سؤالات الحاكم» (ص١٤ رقم ٢٦١).

فالإسناد ضعيف لأنه من رواية درَّاج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد.

(١) «صحيح ابن خزيمة» (١/ ٧٢٦ رقم ١٥٠٢) من طريق دراج، عن أبي الهيثم به فذكره.

(٢) «صحيح ابن حبان» (٥/ ٦ رقم ١٧٢١) من طريق دراج عن أبي الهيثم به فذكره.

(٣) «المستدرك» (الصلاة ١/ ٢١٢ ـ ٢١٣) من طريق دراج عن أبي الهيثم بلفظ: «يعتاد المسجد» فذكره وقال: هذه ترجمة للمصريين لم يختلفوا في صحتها وصدق رواتها، غير أنَّ شيخي الصحيح لم يخرجاه. اهـ. وتعقَّبه الذهبي بقوله: درَّاج كثير المناكير. ورواه عنه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤/ ٣٧٦ رقم ٢٦٨٠).

(٤) «المستدرك» (التفسير ٢/ ٣٣٢) من طريق دراج عن أبي الهيثم به فذكره وقال: حديثٌ صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

تنبيه: كُتِب في هامش الأصل قبل هذا الحديث: حديث **«إذا زار أحدكم أخاه، فألقى إليه شيئاً يقيه من التراب وقاه الله عذابَ النار»** الطبراني في الكبير عن أحمد ابن عبدالوهاب الحَوْطي، حدثنا أبي، حدثنا سويد بن عبدالعزيز، عن أبي عبدالله النجراني، عن القاسم أبي عبدالرحمٰن قال: قال سلمان الفارسي: سمعت رسول الله ﷺ: **«إذا زار...»**.

وهو موجود في «مختصر الزرقاني» (حديث ٥٩)، وغير موجود في بقية النسخ الخطية، وليس فيه علامة تدلُّ على أنه سقط من الأصل، أو أنه مُلحقٌ به، ولذلك لم أذكره في المتن.

وهو في «المعجم الكبير» (٦/ ٢٧١ رقم ٦١٨٨) عن أحمد بن عبدالوهاب بن نجدة الحَوْطي به. =

٦٦ حديث: «إذا سمَّيْتُم فعَبِّدُوا».

الدَّيلميُّ[(١)] عن معاذِ بن جبلٍ به مرفوعاً.

ومسدَّد[(٢)]، ومِنْ طريقِهِ الطبرانيُّ في معجمه الكبير[(٣)]، حدثنا أبو أميَّة ابنُ يَعلى[(٤)]، عن أبيه، عن عبدالملك بن أبي زُهَيرٍ الثقفيِّ[(٥)]، عن أبيه[(٦)] مرفوعاً بهذا.

= وسويد بن عبدالعزيز بن نمير السُّلمي مولاهم الدمشقي، قال أحمد: متروك الحديث، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: في حديثه نظر هو لين الحديث. «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٣٨ رقم١٠٢٠)، وقال ابن حجر: ضعيف جدّاً. «التقريب» (٢٦٩٢).

والقاسم بن عبدالرحمٰن أبو عبدالرحمٰن الدمشقي؛ قال ابن معين: ثقة. «التاريخ؛ رواية الدوري» (٤/ ٤٢٨ رقم ٥١٢٠)، وذكر أحمد بن حنبل حديثاً فأنكره وحملَ فيه على القاسم، وقال: يروي علي بن يزيد عنه أعاجيب وتكلم فيهما، وقال: ما أرى هذا إلا من قِبَل القاسم. «الجرح والتعديل» (٧/ ١١٣ رقم ٦٤٩)، وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن أصحاب رسول الله ﷺ المعضلات، ويأتي عن الثقات بالأشياء المقلوبات حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها. «المجروحين» (٢/ ٢١٢)، وقال العجلي: تابعي ثقة يكتب حديثه وليس بالقوي. «معرفة الثقات» (٢/ ٢١٣ رقم ١٥٠٥)، وقال ابن حجر: صدوق يغرب كثيراً. «التقريب» (٥٤٧٠).

فالإسناد ضعيف جدّاً لحال سويد بن عبدالعزيز السُّلمي، والقاسم بن عبدالرحمٰن.

(١) «الفردوس بمأثور الخطاب» (١/ ٢٦٤ رقم ١٠٢٦) ولم أجده في «الغرائب الملتقطة».

(٢) في مسنده وهو مفقود، ولم أجده في «المطالب العالية» ولا «إتحاف الخيرة المهرة».

(٣) «المعجم الكبير» (٢٠/ ١٧٩ رقم ٣٨٣) من طريق مسدد قال: حدثنا أبو أمية بن يعلى به. ورواه أبو نعيم في «المعرفة» (٥/ ٢٨٩٨ رقم ٦٨٠٢) من طريق أبي أمية به.

(٤) أبو أمية ابن يعلى؛ اسمه إسماعيل الثقفي البصري، قال البخاري: سكتوا عنه. «التاريخ الكبير» (١/ ٣٧٧ رقم ١١٩٨)، وقال ابن معين: ضعيف ليس بشيء، وقال أبو حاتم: ضعيف أحاديثه منكرة، وقال أبو زرعة: واهي الحديث ضعيف الحديث ليس بالقوي. «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٠٣ رقم ٦٨٦)، وقال النسائي: متروك الحديث. «الضعفاء والمتروكين» (رقم ٦٥٦)، وقال الهيثمي: ضعيف جدّاً. «المجمع» (٨/ ٩٩) فالإسناد ضعيف جدّاً بسببه. وأبوه لم أجد له ترجمة.

(٥) عبدالملك بن أبي زهير الثقفي، قال الدارقطني: شيخٌ مُقِلٌّ، ليس بالمشهور، يُخرَّج حديثُه. «سؤالات البرقاني» (ص٤٥ رقم ٣٠٣)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٩٩). وقال الذهبي: صُويلح ولا يكاد يُعرف. «المغني في الضعفاء» (٢/ ٤٠٥ رقم ٣٨١٦).

(٦) أبو زهير بن معاذ بن رباح الثقفي؛ صحابي، قيل: اسمه معاذ. «المعجم الكبير» (٢٠/ ١٧٨)، و«الكاشف» (٦٦٣٠)، و«الإصابة» (١٢/ ٢٦٥).

وأخرجه الحسنُ بن سفيان في مسندِهِ[١] مِنْ طريقِ عمرِو بن حُمْرانَ[٢]، عن شيخٍ كان بالمدينةِ، عن عبدِالملك بن زُهَيرٍ، عن أبيه به.

وقال ابنُ مَنده: رواه أبو أميةَ بن يَعلى فقال: عن عبدِالملك بن زُهَيرٍ، عن أبيه، عن جدِّه[٣]. انتهى.

وهو عند الطبرانيِّ مِنْ مسندِ مُسدَّدٍ ـ كما قدَّمتُه ـ ليس فيه عن جدِّه، ولكنه قال: عبدُالملك بن أبي زُهَيرٍ.

وكذا أورده أبو أحمد الحاكمُ في «الكُنى»[٤] في ترجمةِ أبي زُهَيرٍ الثَّقفيِّ والِدِ أبي بكرٍ، بإسنادٍ مُعضَلٍ، فالله أعلم.

وقال ابنُ الأثير: قد ذكروا [ق ١٨/أ] زُهَيرَ بن عثمان[٥] الثقفيَّ، فلا أدري أَهو هذا، أو غيره؟![٦].

قال شيخُنا في «الإصابة»[٧]: بل هو غَيرُهُ.

وعند مسلم[٨] ـ كما تقدم في: (أحبّ)[٩] ـ؛ مِنْ حديثِ عُبَيدِالله ابن عُمَرَ، عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ رفعه: «**أحبُّ الأسماءِ إلى الله: عبدُالله وعبدُالرحمٰن**» الحديث.

---

(١) وهو في عداد المفقود. ورواه من طريقه: أبو نعيم في «المعرفة» (٣/ ١٢٢٩ رقم ٣٠٨٠) من طريق أبي بحر وهو عمرو بن حمران العتكي، عن شيخٍ كان بالمدينة به فذكره.

(٢) عمرو بن حمران؛ هو: البصري، قال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال أبو زرعة: أحاديثه ليس فيها شيء. «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٢٧ رقم ١٢٦٣).
والإسناد ضعيف لجهالة الراوي عن عبدالملك بن زهير.

(٣) الظاهر أنَّ هذا النص في «معرفة الصحابة» ولم أجده فيما طُبع منه.

(٤) لم أقف عليه فيما طبع من الكتاب.

(٥) كلمة (عثمان) سقطت من الأصل والاستدراك من «ز» و«م».

(٦) «أسد الغابة» (٢/ ١١٢ ترجمة ١٧٧٣).

(٧) «الإصابة» (٤/ ٥٥ ترجمة ٢٨٦٠)، وما سبق من كلام المؤلف مُستفادٌ من الإصابة.

(٨) «صحيح مسلم» (الآداب، باب النهي عن التكني بأبي القاسم رقم ٥٧٠٩).

(٩) تقدم في الحديث (٢٩).

وللطبرانيِّ[(١)] بسندٍ ضعيفٍ، عن ابنِ مسعودٍ رفعه: **«أحبُّ الأسماءِ إلى الله ما تُعُبِّدَ له»**.

وأمَّا ما يُذكَرُ على الألسنةِ مِنْ: **«خَير الأسماءِ ما حُمِّدَ وما عُبِّدَ»** فما عَلِمْتُهُ[(٢)].

٦٧ حديث: «إذا صَدَقَت المَحَبةُ، سَقَطَتْ شُروطُ الأدبِ».

هو مِنْ كلامِ المُبَرِّدِ[(٣)] بلفظ: «إذا صحَّت المَودَّةُ، سَقَطَ التكلُّفُ والتَّعَمُّلُ».

وأورَدَه الخطابيُّ في «العزلة»[(٤)] في (باب الاستكثار مِن الأصدقاءِ).

وفي «الرسالة»[(٥)] للقُشَيريِّ، عن الجُنَيدِ: «إذا صحَّت المَحبَّةُ، سَقَطَ شروطُ آدابها».

٦٨ حديث: «إذا صَلَّيتُم عليَّ فعَمِّمُوا».

لم أقف عليه بهذا اللفظ[(٦)]، ويمكن أنْ يكون بمعنى: «صلُّوا عليَّ وعلى

(١) «المعجم الكبير» (١٠/ ٨٩ رقم ٩٩٩٢)، و«المعجم الأوسط» (١/ ٢١٤ رقم ٦٩٤) من طريق محمد بن مِحْصَن، عن سفيان الثوري، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً بلفظ: «ما تُعبِّد به»، وفي الأوسط زيادات.
ومحمد بن مِحْصَن الحرَّاني؛ هو محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن عُكَّاشة بن مِحْصَن الأسدي، يُنسب إلى جدِّه، قال أبو حاتم: كذَّاب. «الجرح والتعديل» (٧/ ١٩٥ رقم ١٠٩٣)، وساق له ابن عدي له بعض المناكير، ثم قال: هذه الأحاديث بأسانيدها مع غير هذا مما لم أذكره لمحمد بن إسحاق العكاشي كلها مناكير موضوعة. «الكامل» (٦/ ١٦٩)، وقال الدارقطني: يضع الحديث. «سؤالات البرقاني» (ص٦٢ رقم ٤٥٩)، و«الضعفاء والمتروكون» (رقم ٤٨٩) فالإسناد ساقط.

(٢) قال العجلوني: وقال النجم: وأما ما يذكر على الألسنة: «خير الأسماء ما حُمِّد أو عُبِّد» فباطل. «كشف الخفاء» (١/ ٩١ رقم ٢٤٤). ولم أجد هذا النقل في «إتقان ما يحسن».

(٣) لم أجده في «الكامل في اللغة والأدب»، وإنما رواه الخطابي في العزلة كما سيأتي.

(٤) «العزلة» (باب في ترك الاستكثار من الأصدقاء ص١٣٢ ـ ١٣٣).

(٥) «الرسالة القشيرية» (باب المحبة ص٣٢٢)، وعبارة الجنيد هذه أقرب من كلام المبرِّد.

(٦) أورده القاري في «الأسرار المرفوعة» (ص١١٦ رقم ٢٩)، والنجم الغزي في =

أنبياءِ الله، فإنَّ الله بعثهم كما بعثَني»[١].

وقد بيَّنْتُه في «القول البديع»[٢].

= «إتقان ما يحسن» (١/ ٥٩ رقم ١١٤)، والقاوقجي في «اللؤلؤ المرصوع» (ص٣٦ رقم ٣٠) ونقلوا عبارة السخاوي.

(١) روي من حديث أبي هريرة، وأنس؛ أما حديث أبي هريرة؛ فرواه عبدالرزاق في المصنف (٢/ ٢١٦ رقم ٣١١٨)، وإسماعيل القاضي في فضل الصلاة على النبي ﷺ (ص١٨رقم ٤٥)، والبيهقي في الشعب (١/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨ رقم ١٣٠)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/ ٦٧٧ ـ ٦٧٨ ترجمة ٤١٧٢) من طرقٍ عن موسى بن عبيدة، عن محمد بن ثابت، عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه.

وموسى بن عبيدة بن نشيط أبو عبدالعزيز الربذي، قال يحيى القطان: كنا نتَّقيه تلك الأيام، وقال أحمد بن حنبل: منكر الحديث. «التاريخ الكبير» (٧/ ٢٩١ رقم ١٢٤٢)، وقال يحيى بن معين: لا يُحتجُّ بحديثه، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، وقال أبو زرعة: ليس بقوي الحديث. «الجرح والتعديل» (٨/ ١٥١ رقم ٦٨٦).

ومحمد بن ثابت؛ قال ابن معين: لا أعرفه، وقال أبو حاتم: ما نفهم من محمد ابن ثابت هذا. «الجرح والتعديل» (٧/ ٢١٦ رقم ١١٩٨) فالإسناد ضعيف جدّاً.

وأما حديث أنس؛ فرواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/ ٣٧٧ ترجمة ٣٨٦٢) من طريق أبي علي الحسن بن علي المعروف بالطوابيقي قال: حدثنا علي بن أحمد البصري جار حميد الطويل قال: حدثنا حميد الطويل؛ كلاهما عن أنس بن مالك مرفوعاً بنحوه.

والطوابيقي هذا لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً، وشيخه علي بن أحمد البصري؛ قال عنه الخطيب في الموضع السابق: مجهول. فالإسناد ضعيف بسببهما.

ورواه أبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (١/ ١٦٧)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/ ١١٣)، و(٢/ ٣٣٥) من طريق أبي العوام عن قتادة، عن أنس مرفوعاً بلفظ: «إذا سلَّمتم عليَّ فسلِّموا على المرسلين...».

وأبو العوام؛ هو عمران بن داوَر ـ بفتح الواو بعدها راء ـ القطان، قال يحيى ابن معين: ضعيف الحديث، وقال أحمد: أرجو أن يكون صالح الحديث. «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٢٥ رقم ٣٩٨٩)، وقال النسائي: ضعيف. «الضعفاء والمتروكين» (رقم ٤٧٨)، وقال عفان: ثقة، وقال ابن عدي: هو ممن يكتب حديثه. «الكامل» (٥/ ٨٩)، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق يهم. «التقريب» (٥١٥٤) فالإسناد ضعيف، لكنه ينجبر بالطريق السابقة، فيصير حسناً لغيره، والله أعلم.

(٢) «القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع» (ص٧٩ ـ ٨٠).

٦٩ حديث: «**إذا ضَرَبَ أحدُكُم، فليَجْتَنِبِ الوجهَ**».

البخاريُّ[١] مِنْ طريقِ همامٍ، والنسائيُّ[٢] مِنْ طريقِ عَجْلانَ[٣]؛ كلاهما عن أبي هريرة مرفوعاً به.

وهو مِنْ الوجه الأولِ عند الطبرانيِّ بلفظ: «**إذا ضَرَبتُم فاتَّقُوا الوجهَ، فإنَّ الله خَلَقَ آدمَ على صورتِهِ**»[٤].

ومِنَ الوجهِ الثاني عند ابنِ مَنيعٍ بلفظ: «**إذا ضَرَبتُم المَمْلوكِينَ، فلا تَضْرِبوهم على وُجوهِهِم**»[٥].

٧٠ حديث: «**إذا طَلَعَ النَّجْمُ صباحاً، رُفِعَت العَاهَةُ عن كلِّ بَلدَةٍ**».

أبو داود[٦] مِنْ جهةِ عطاءِ بن أبي رَباحٍ، عن أبي هريرة رفعه بهذا.

---

(١) «صحيح البخاري» (العتق، باب إذا ضرب العبد فليجتنب الوجه رقم ٢٥٥٩).

(٢) «سنن النسائي الكبرى» (الرجم، الأمر باجتناب الوجه في الضرب رقم ٧٣١٠).
ورواه بهذا اللفظ أيضاً: مسلم في صحيحه (البر والصلة والأدب، باب النهي عن ضرب الوجه رقم ٢٦١٢)، وأبو داود في سننه (الحدود، باب في ضرب الوجه في الحد رقم ٤٤٩٣)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٩٤ رقم ٤٢) من طرقٍ عن أبي هريرة به.

(٣) عجلان مولى فاطمة بنت عتبة بن ربيعة القرشي؛ قال أحمد: صالح الحديث. «سؤالات الميموني» (ص٢٥٠ رقم ٥٠٨)، وقال النسائي: لا بأس به. «تهذيب الكمال» (١٩/ ٥١٦).

(٤) لم أجده بهذا اللفظ فيما وقفتُ عليه من كتب الطبراني، وهو في «المعجم الأوسط» (٨/ ٢٥ رقم ٧٨٥٠) من طريق أبي رافع عن أبي هريرة بلفظ: «**إذا قاتل أحدكم فليتقِ الوجه فإن الله خلق آدم على صورة وجهه**»، ورواه بنحوه: مسلم في صحيحه (٢٦١٢)، وعبدالرزاق في «المصنف» (٩/ ٤٤٥ رقم ١٧٩٥٢)، وأحمد في مسنده (١٢/ ٢٧٥ رقم ٧٣٢٣)، وابن خزيمة في التوحيد (١/ ٩٤ ـ ٩٥ رقم ٣٩ ـ ٤٣)، وابن حبان في صحيحه (١٢/ ٤١٩ رقم ٥٦٠٥)، والبزار في مسنده (١٥/ ١٦١ رقم ٨٥٠٤) من طرقٍ عن أبي هريرة.

(٥) وهو غير موجود في «المطالب العالية» ولا في «إتحاف الخيرة المهرة»، لوجوده في الكتب الستة.

(٦) لم أجده في «سنن أبي داود»، ولا في «تحفة الأشراف». والذي في «سنن أبي داود» (٣٣٦٨) حديث نافع عن ابن عمر: «أنَّ رسول الله ﷺ نهى عن بيع النخل حتى يزهو، وعن السنبل حتى يبيضَّ، ويأمن العاهة، نهى البائع والمشتري».

وكذا أخرجه الطبرانيُّ في ترجمةِ أحمدَ بن محمدِ بن يعقوبَ[١] مِنْ معجمه الصغير[٢] بلفظ: «**إذا ارتَفَعَ النَّجمُ، رُفِعَت العَاهَةُ عن كلِّ بلدٍ**».

وهو عند أبي حنيفةَ[٣]، عن عطاءٍ.

ورواه عِسْلُ بن سفيانَ[٤]، عن عطاءٍ بلفظ: «**ما طَلَعَ النَّجْمُ صباحاً قط وبقومٍ عاهةٌ، إلا رُفِعَتْ أو خَفَّتْ**» كما لمُسدَّدٍ[٥].

وفي لفظٍ عنه، أخرجه أحمد[٦]: «**ما طَلَعَ النَّجمُ قط وفي الأرضِ مِنَ العَاهَةِ شَيءٌ إلا رُفعَ**». والنَّجمُ: الثُّرَيَّا.

---

(١) أحمد بن محمد بن يعقوب أبو بكر الخزاز الأصبهاني، توفي سنة أربع وثلاثمائة. «أخبار أصبهان» (١/ ١٢١) ولم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً.

(٢) «المعجم الصغير» (١/ ٨١ رقم ١٠٤) من طريق أبي حنيفة النعمان، عن عطاء ابن أبي رباح، عن أبي هريرة مرفوعاً به. وعنه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/ ١٢١).

(٣) أخرجه أبو يوسف في «الآثار» (ص٢٠٥ رقم ٩١٧) عن أبي حنيفة أخبرني عطاء ابن أبي رباح، أنه سمع أبا هريرة به مرفوعاً. ومن طريقه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٦/ ٥٣ رقم ٢٢٨٢)، وأخرجه أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» (ص١٣٨) من طريق أبي حنيفة به، وأخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» كما سبق.

(٤) عِسل ـ بكسر أوله وسكون المهملة ـ ابن سفيان، التميمي أبو قرة، قال أحمد: ليس هو عندي قوي الحديث. «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٣٦٦ رقم ٢٦٢٦)، وقال البخاري: فيه نظر. «التاريخ الكبير» (٧/ ٩٣ رقم ٤١٦)، وقال ابن معين: ضعيف، وقال أبو حاتم: منكر الحديث. «الجرح والتعديل» (٧/ ٤٣ رقم ٢٤٢)، وقال ابن عدي: قليل الحديث ومع ضعفه يكتب حديثه. «الكامل» (٥/ ٣٧٥) فالإسناد ضعيفٌ بسببه.

(٥) في مسنده ـ كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (٣/ ٣٢٦ رقم ٢٨٣٨) ـ من طريق عِسل عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً به. وأخرجه أحمد في مسنده (١٤/ ١٩٢ رقم ٨٤٩٥) من طريق عِسل به، ومن طريقه أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» (ص١٣٨).

(٦) «مسند أحمد» (١٥/ ١٦ رقم ٩٠٣٩) من طريق عِسْل بن سفيان، عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة مرفوعاً به.

ورواية عِسل هذه لا تُقوِّي رواية أبي حنيفة ولا تتقوَّى بها لضعفهما واختلاف لفظيهما، وقال ابن عدي: ولا يحفظ عن عطاء إلا من رواية أبي حنيفة عنه، وروي عن عِسل عن عطاء مسنداً وموقوفاً. . . «الكامل» (٧/ ١٢).

ولأحمدَ(١)، والبيهقيِّ(٢) مِنْ حديثِ عثمانَ بن عبدِالله بن سُراقةَ، عن ابنِ عمرَ قال: «نهى رسول الله ﷺ عن بيعِ الثِّمارِ، حتى تُؤمَنَ عليها العَاهَةُ». قيل، أو فقُلتُ: ومتى ذلك يا أبا عبدِالرحمٰن؟ قال: إذا طَلَعَت الثُّرَيَّا.

وطُلُوعُها صباحاً يَقَعُ في أولِ فصلِ الصَّيفِ، وذلك عند اشتدادِ الحَرِّ في بلادِ الحِجازِ وابتداءِ نُضْجِ الثِّمارِ.

والمُعتَبَرُ في الحقيقةِ: النُّضجُ، وطُلُوعُ النَّجمِ علامَةٌ له. وقد بيَّنه في الحديث بقولِهِ: «**ويَتَبَيَّنَ الأصفرُ مِنَ الأحمرِ**»(٣).

٧١ حديث: «إذا طنَّتْ أُذُنُ أحدِكم، فليَذْكُرني [ق ١٨/ب] **وليُصَلِّ عليَّ، وليَقُل: ذكَرَ الله بخيرٍ مَنْ ذَكَرَني بخَيرٍ».**

الطبرانيُّ(٤)، وابنُ السُّنِّي في «عمل اليوم والليلة»(٥)، والخرائطيُّ في «مكارم الأخلاق»(٦)، وآخرون(٧)، عن أبي رافع مرفوعاً بهذا.

---

(١) «مسند أحمد» (٩/ ٥٥ رقم ٥٠١٢)، و(٩/ ١١٩ رقم ٥١٠٥) من طريق عثمان ابن عبدالله بن سراقة به. ورواه أحمد في مسنده (٤١/ ٢٦٥ رقم ٢٤٧٤٤) من حديث عائشة مرفوعاً به.

(٢) «السنن الكبرى» (٥/ ٣٠٠) من طريق عثمان بن عبدالله بن سراقة به.
وإسناده صحيح. ورواه البخاري في صحيحه (١٤٨٦)، و(٢١٩٤) من حديث ابن عمر بنحوه.

(٣) «صحيح البخاري» (البيوع، باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها رقم ٢١٩٣).

(٤) «المعجم الكبير» (١/ ٣٢١ رقم ٩٥٨)، و«الأوسط» (٩/ ٩٢ رقم ٩٢٢٢)، و«الصغير» (٢/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦ رقم ١١٠٤) من طريق محمد بن عبيدالله بن أبي رافع، عن أبيه عبيدالله، عن أبيه أبي رافع مرفوعاً به.

(٥) «عمل اليوم والليلة» (ص٨٧ رقم ١٦٦) من طريق محمد بن عبيدالله بن أبي رافع به.

(٦) «مكارم الأخلاق ومعاليها» (ص٣٢٢ رقم ٩٨٢) من طريق محمد بن عبيدالله ابن أبي رافع به.

(٧) كالبزار في «مسنده» (٩/ ٣٢٨ رقم ٣٨٨٤)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٢٦١)، والبيهقي في «الدعوات» (٢/ ٨٤ رقم ٤٩٠) من طريق محمد بن عبيدالله بن أبي رافع به.
ومحمد بن عبيدالله بن أبي رافع؛ قال البخاري: منكر الحديث، قال ابن معين: ليس بشيء. «التاريخ الكبير» (١/ ١٧١ رقم ٥١٢)، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر =

وسَنَدُه ضعيفٌ، بل قال العُقَيليُّ: إنه ليس له أصلٌ[١].

ونحوه مما عَزَاه السُّهَيليُّ[٢]، وغيره للدَّراقطنيِّ[٣] مِنْ حديثِ مالكِ ابن مِغْوَلٍ، عن الشعبيِّ، عن مَسروقٍ، عن عائشةَ مرفوعاً: «**إنَّ الله أعطاني نهراً يُقال له: الكوثر، في الجنة، لا يُدخِلُ أحدٌ أصبُعَيه في أُذُنَيه، إلا سَمِعَ خَريرَ ذلك النَّهرِ**» قالت: فقلتُ: يا رسولَ الله وكيف ذلك؟ قال: «**أدخلي أصبُعَيكِ في أُذُنَيكِ وشُدِّي، والذي تَسمَعِينَ منهما مِنْ خريرِ الكَوْثرِ**».

وهو عند ابنِ جريرٍ في تفسيره[٤]، عن أبي كُرَيبٍ، عن وكيعٍ، عن أبي جعفرٍ الرازيِّ[٥]، عن ابنِ أبي نَجيحٍ، عن عائشةَ مِنْ قولها قالت: «مَنْ أحبَّ أنْ يَسْمَعَ خَريرَ الكوثرِ فليجعل أُصْبُعَيه في أُذُنَيه».

وهذا مع وَقْفِه مُنقَطِعٌ[٦]، وقد رواه بعضهم عن ابنِ أبي نَجيحٍ، عن رجلٍ

= الحديث جدّاً ذاهب. «الجرح والتعديل» (٨/ ٢ رقم ٦)، وقال الدارقطني: متروك. «سؤالات البرقاني» (ص٦٤ رقم ٤٧٤).

(١) «الضعفاء الكبير» (٤/ ١٠٤ رقم ١٦٦٣).
وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦ رقم ١٤٩٩، ١٥٠٠) من طريق العقيلي، وقال ابن القيم في «المنار المنيف» (ص٦٤) ـ عند ذكره لأمور كلية يعرف بها كون الحديث موضوعاً ـ: ومنها أن يكون الحديث بوصف الأطباء والطرقية أشبه وأليق. فذكر أحاديث، منها هذا الحديث، وقال: وكلُّ حديثٍ في طنين الأذن فهو كذب.

(٢) «الروض الأنف» (٢/ ١٨٠).

(٣) لم أجده فيما وقفتُ عليه من كتبه، وقد أورده الفتني في «تذكرة الموضوعات» (ص١٦٦)، والشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص٢٢٧ رقم ٢٦).

(٤) «تفسير الطبري» (٢٤/ ٦٨١) عن أبي كريب عن وكيع به فذكره.
ورواه هنَّاد في «الزهد» (١/ ١١٣ رقم ١٤١) عن وكيع به.

(٥) أبو جعفر الرازي؛ هو: التميمي مولاهم مشهور بكنيته، واسمه عيسى بن أبي عيسى ماهان، قال أحمد: ليس بقوي الحديث، وقال ابن معين: صالح، وقال أيضاً: ثقة، وقال أبو حاتم: ثقة صدوق صالح الحديث. «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٨٠ رقم ١٥٥٦)، وقال ابن حجر: صدوق سيء الحفظ خصوصاً عن مغيرة. «التقريب» (٨٠١٩).

(٦) منقطع بين ابن أبي نجيح وعائشة، وقال الألباني: منكر. السلسلة الضعيفة (١٤/ ١٠٨٥).

عنها[١]، ولا يثبت.

قال العِمادُ بن كثير[٢]: ومعناه: مَنْ أحبَّ أنْ يَسْمَعَ خَريرَ الكوثر؛ أي: نَظيرَه وما يُشبِهُهُ، لا أنه يَسمَعَه بعَيْنِهِ، بل شبَّهَتْ دَوِيَّه بدويٍّ ما يُسمعُ إذا وَضَعَ الإنسانُ أُصبُعَيه في أُذُنَيه، والله أعلم[٣]

٧٢ حديث: «إذا قَضَى الله لعبدٍ أنْ يموتَ بأرضٍ، جعَلَ له إليها حاجةً».

الترمذيُّ في القدر مِنْ جامِعِهِ[٤]، وعبدُالله بن أحمدَ في «زوائد المسند»[٥]، وغيرُهما[٦] مِنْ حديثِ أبي إسحاقَ السَّبيعيِّ، عن مَطَرِ ابن عُكَامِسٍ[٧] مرفوعاً بهذا.

وقال الترمذيُّ: إنه حسنٌ غريبٌ ولا نعرف لمَطَرٍ غيرَه.

وصحَّحَه الحاكمُ[٨].

---

(١) «تفسير الطبري» (٢٤/ ٦٨٠) عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن رجل عنها. وهذا أيضاً ضعيف.

(٢) «تفسير القرآن العظيم» (١٥/ ٤٧٨).

(٣) كتب في الهامش: ومنه: «فإنَّ شدةَ الحرِّ من فيح جهنم»؛ أي: من جنسها، لا منها، فمن للجنس لا للتبعيض.

(٤) «جامع الترمذي» (القدر ـ باب ما جاء أن النفس تموت حيث ما كتب لها رقم ٢١٤٦) من طريقين عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن مطر بن عُكامِس مرفوعاً به.

(٥) «مسند أحمد» (٣٦/ ٣٠٨ رقم ٢١٩٨٣، ٢١٩٨٤) من طريقين عن أبي إسحاق.

(٦) كالطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ٣٤٣ ـ ٣٤٤ رقم٨٠٧، ٨٠٨)، و«الأوسط» (٣/ ٩٤ رقم ٢٥٩٦)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/ ٢٩٦)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٤٢).

(٧) مطر بن عُكامِس ـ بضم المهملة وتخفيف الكاف وكسر الميم بعدها مهملة ـ السُّلمي، اختلف في صحبته، كما في «المعجم الكبير» (٢٠/ ٣٤٣).
وعلى فرض أنه صحابي، فالإسناد ضعيفٌ بسبب عنعنة أبي إسحاق السَّبيعي؛ فقد ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين. «تعريف أهل التقديس» (ص٤٢ رقم ٩١).

(٨) فقال: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين، فقد اتفقا جميعاً على إخراج جماعةٍ من الصحابة ليس لكلِّ واحدٍ منهم إلا راوٍ واحدٍ. «المستدرك» (١/ ٤٢).

وهو عند الترمذيِّ[١] أيضاً مِنْ حديثِ أبي المَليحِ بن أسامةَ، عن أبي عَزَّةَ[٢]، رفعه بلفظه سواء، وتردَّدَ الراوي: هل قال إليها أو بها؟ وقال: إنه صحيح.

وكذا صحَّحه ابنُ حبان[٣]، والحاكم، وهو عنده[٤] بلَفْظَين؛ أولهما: **«إذا قضى الله لرجل موتاً ببلدةٍ جَعَلَ له بها حاجة»**.

والآخر: **«ما جَعَلَ الله أجلَ رجلٍ بأرضٍ إلا جُعِلَتْ له فيها حاجةٌ»**.

ورواه أحمدُ، والطيالسيُّ في مسنديهما، ولفظه: **«إنَّ الله ﷻ إذا أرادَ قبضَ عبدٍ بأرضٍ جعلَ له بها حاجةً»**[٥].

ولفظ أحمد: **«إذا أرادَ الله قبضَ رُوحَ عبدٍ بأرضٍ، جَعَلَ له فيها، أو قال بها حاجةً»**[٦].

وفي البابِ عن عُروةَ بن مُضَرِّسٍ مرفوعاً: **«إذا أرادَ الله قبضَ عبدٍ بأرضٍ، جَعَلَ له إليها حاجةً»** أخرجه البيهقيُّ في «الشعب»[٧].

---

(١) «جامع الترمذي» (٢١٤٧) من طريق أبي المليح بن أسامة به.

(٢) أبو عَزَّة ـ بفتح المهملة وتشديد الزاي ـ؛ هو: يَسار بن عبدٍ الهذلي، يُعدُّ في البصريين من بني لحيان من هذيل، صحابي مشهور بكنيته، له حديث واحد. «التاريخ الكبير» (٨/ ٤١٩ رقم ٣٥٥٥)، و«التقريب» (٧٨٠١).
فالإسناد صحيح، وهذه الطريق تُقوِّي الطريق السابقة. والتردُّد الحاصل لم يتبيَّن لي ممن هو.

(٣) «صحيح ابن حبان» (١٤/ ١٩ رقم ٦١٥١).

(٤) فقال في «المستدرك» (١/ ٤٢): هذا حديثٌ صحيحٌ ورواته عن آخرهم ثقات.

(٥) «مسند الطيالسي» (٢/ ٦٦٢ رقم ١٤٢٢) من طريق أيوب، عن أبي المليح به فذكره.

(٦) «مسند أحمد» (٢٤/ ٣٠١ رقم ١٥٥٣٩) من طريق أيوب عن أبي المليح به.
ورواه البخاري في «الأدب المفرد» (ص٤٣٦ رقم ١٢٨٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/ ٢٧٦ رقم ٧٠٧، ٧٠٨)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/ ٢٩٥ رقم ١٣٩٣).

(٧) «شعب الإيمان» (١٢/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧ رقم ٩٤٢٤) عن الحاكم، وهو في «المستدرك» (١/ ٣٦٦) من طريق الحسين بن نبهان العسكري، حدثنا زيد بن الحريش الأهوازي، حدثنا عمران بن عيينة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن عروة ابن مضرِّس رفعه به فذكره. =

وعن ابنِ مسعودٍ؛ أخرجه الحاكمُ(١) مِنْ حديثِ إسماعيلَ بن أبي خالدٍ، عن قيسِ بن أبي حازمٍ، عنه مرفوعاً بلفظ: «**إذا كان أجلُ أحدِكم بأرضٍ، أَوْثَبَتْهُ له إليها** [ق ١٩/أ] **حاجة، فإذا بلغ أَقْصَى أثره فتَوفَّاه، تقولُ الأرضُ يوم القيامةِ: يا ربِّ هذا ما اسْتَوْدَعْتَني**».

وبلفظ: «**جُعِلتْ له إليها حاجةٌ، فتوفَّاه الله فتقولُ الأرضُ**»(٢).

وبلفظ: «**إذا كانت مِيتةُ أحدِكُم بأرضٍ أُتِيحَ له الحاجةُ، فيَقصِدُ إليها، فتكونُ أقْصَى أثَرٍ منه، فيُقبَضُ فيها، فتقولُ الأرضُ يومَ القيامةِ: هذا ما استَوْدَعْتَني**»(٣).

وهو عند ابنِ ماجه في الزهدِ مِنْ سننِهِ(٤).

= الحسين بن نبهان ـ ووقع في المستدرك: نهار ـ العسكري؛ لم أجد له ترجمة.
وزيد بن الحريش الأهوازي، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٢٥١) وقال: ربما أخطأ.
وقال ابن القطان: مجهول الحال. «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٣٨٣)، وقال الهيثمي: ثقة. «المجمع» (١٠/ ٤٩٩). وعمران بن عيينة؛ هو: الهلالي أبو الحسن، أخو سفيان، قال أبو حاتم: لا يحتج بحديثه فإنه يأتي بالمناكير. «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٠٢ رقم ١٦٨٠)، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث. «الضعفاء وأجوبته على سؤالات البرذعي» (٢/ ٤٦٠)، ومشَّاه غيرُ واحد كما في «تهذيب التهذيب» (٨/ ١٢١)، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام. «التقريب» (٥١٦٤).
فالإسناد فيه ضعفٌ.

(١) «المستدرك» (١/ ٤١) من طريق محمد بن يحيى القطيعي، حدثنا عمر بن علي المقَدَّمي، حدثنا إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن عبدالله ابن مسعود مرفوعاً به فذكره.
وعنه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٢/ ٢٩٥ رقم ٩٤٢٣).
وقال الدارقطني ـ بعد أن ذكر رواية المقَدَّمي ـ: وغيره يرويه، عن هشيم ولا يرفعه، وكذلك رواه ابن عيينة ويحيى القطان وغيرهما موقوفاً، وهو الصواب. «العلل للدارقطني» (٥/ ٢٣٨).

(٢) «المستدرك» (١/ ٤٢) من طريق إسماعيل، عن قيس، عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً به.

(٣) «المستدرك» (١/ ٤١ ـ ٤٢) من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس به فذكره.

(٤) «سنن ابن ماجه» (٤٢٦٣) من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس به فذكره.

ورُوِّينا في الجزء الأول مِن «المجالسة» للدِّيْنَوَرِيِّ[١] مما يَشْهَدُ لهذا المعنى مِنْ طريقِ أبي قِلابَةَ الجَرْميِّ قال: «كان رجلٌ يقول: اللهمَّ صلِّ على مَلِكِ الشَّمْسِ، فيُكثِرُ ذلك، فاستأذَنَ مَلَكُ الشَّمْسِ ربَّه عَجَلَّ أنْ ينزِلَ إلى الأرضِ فيَزُورَه، فنَزَلَ إلى الأرضِ، ثم أتى الرجلَ، فقال: إني سألتُ الله تعالى النُّزولَ إلى الأرضِ مِنْ أجلِكَ، فما حاجَتُكَ؟ فقال: بلغني أنَّ مَلَكَ الموتِ صديقٌ لك، فاسأله أنْ يُنسِئَ في أجلي ويُخفِّف عنِّي الموتَ.

قال: فحَمَلَه معه، فأقْعدَه مَقعدَه مِنَ الشَّمسِ، وأتى ملكَ الموتِ فأخبَرَه، فقال: مَنْ هو؟ فقال: فُلانُ بن فُلانٍ، فنَظَرَ ملكُ الموتِ في اللَّوحِ معه، فقال: إنَّ هذا لا يموتُ حتى يقعدَ مَقعدَكَ مِنَ الشمسِ، قال: فقد قَعَدَ مَقعَدي مِنَ الشَّمْسِ.

قال: فقد ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ [الأنعام: ٦١].

فرَجَع ملكُ الشَّمسِ، فوَجَدَه قد ماتَ.

٧٣ حديث: «إذا قلتَ لصاحِبكَ يومَ الجمعةِ: أنْصِتْ، والإمامُ يَخطُبُ فقد لَغَوْتَ».

متفقٌ عليه[٢]، عن أبي هريرةَ، وفي لفظٍ لمسلم[٣]: «أنصِتْ يومَ الجمعةِ»، وهو أصرَحُ.

---

(١) «المجالسة وجواهر العلم» (١/ ٣٨٩ رقم ٨٧) من طريق قاسم الرحال، عن أبي قلابة الجرمي به.
وأخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (٩١٦/٣ رقم ٤٤٩) عن وهب بن منبه بنحوه.
وقاسم الرَّحال؛ فرَّق البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ١٦٥) بينه وبين قاسم ابن عثمان البصري، وجعلهما الخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٣٢٥) واحداً، وتبعه ابن حجر «لسان الميزان» (٦/ ٣٧٧ رقم ٦١٢٠).
فأما قاسم الرحَّال، فقال أحمد: لا أعلم إلا خيراً. «سؤالات أبي داود» (ص٣٣٤ رقم ٤٨٧).
وأمَّا قاسم بن عثمان البصري، فقال البخاري: له أحاديث لا يتابع عليها. «الميزان» (٣/ ٣٧٥ رقم ٦٨٢٥)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٣٠٧) وقال: ربما أخطأ.
وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه. «الضعفاء» (٣/ ٤٨٠ رقم ١٥٣٨).
وهذا الكلام من الغيبيَّات، فالظاهر أنه من الإسرائيليات.
(٢) «صحيح البخاري» (٩٣٤)، وليس عند مسلم إلا اللفظ الآتي.
(٣) «صحيح مسلم» (الجمعة ـ باب في الإنصات يوم الجمعة في الخطبة رقم ٨٥١).

ولابنِ خُزيمةَ في صحيحِهِ[(١)]، وأبي داود[(٢)]، وغيرِهما[(٣)] مِنْ حديثِ عبدالله بن عَمرِو بن العاص رفعه في حديثٍ: «**ومَنْ لَغَى وتخطَّى رقابَ الناسِ، كانت له ظُهراً**».

ولأحمدَ[(٤)] عن عليٍّ مرفوعاً أيضاً قال: «**مَنْ قال: صَهْ فقد تكلَّمَ، ومَنْ تكلَّمَ فلا جمعةَ له**».

---

(١) «صحيح ابن خزيمة» (٢/ ٨٧٦ رقم ١٨١٠) من طريق عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو بن العاص به مرفوعاً.

(٢) «سنن أبي داود» (باب في الغسل يوم الجمعة رقم ٣٤٧) من طريق عمرو بن شعيب به فذكره.

(٣) كالبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٢٣١).

وعمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص، قال يحيى بن معين: إذا حدث عن أبيه عن جده فهو كتاب. . . فمن ها هنا جاء ضعفه. . فإذا حدَّث عن سعيد بن المسيب أو عن سليمان بن يسار أو عن عروة فهو ثقة عن هؤلاء. «التاريخ؛ رواية الدوري» (٤/ ٤٦٢ رقم ٥٣٠٢)، وقال البخاري: ورأيتُ أحمدَ بن حنبل، وعلي بن عبدالله، وأبا عبيد، وإسحاق بن إبراهيم يحتجُّون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه. «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٤٢ رقم ٢٥٧٨)، وقال أيضاً: وشعيب قد سمع من جده. «ترتيب علل الترمذي الكبير» (ص١١٤)، وقال ابن عدي: عمرو بن شعيب في نفسه ثقة، إلا أنه إذا روى عن أبيه عن جده ـ على ما نسبه أحمد بن حنبل ـ يكون ما يرويه عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ مرسلاً، لأنَّ جدَّه عنده هو محمد بن عبدالله ابن عمرو، ومحمد ليس له صحبة، وقد روى عن عمرو بن شعيب كثرة الناس وثقاتهم وجماعة من الضعفاء، إلا أنَّ أحاديثه عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ اجتنبه الناس، مع احتمالهم إياه، ولم يدخلوه في صحاح ما خرَّجوه، وقالوا: هي صحيفة. «الكامل» (٥/ ١١٦).

وقد صرَّح في هذا الإسناد أنَّ جده عبدالله بن عمرو، فزال المحذور، والإسناد حسن، والله أعلم.

(٤) «مسند أحمد» (٢/ ١٢٤ ـ ١٢٥ رقم ٧١٩) من طريق الحجاج بن أرطاة، عن عطاء الخراساني أنه حدثه عن مولى امرأته، عن علي بن أبي طالب مرفوعاً به مطولاً.

ورواه أبو داود في سننه (١٠٥١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٢٢٠) من طريق عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر عن عطاء به.

والحجاج بن أرطاة بن ثور بن هبيرة النخعي الكوفي القاضي، قال يحيى بن معين: صدوق ليس بالقوي، يدلس. . . وقال أبو حاتم: صدوق يدلس عن الضعفاء، يكتب =

وعزَى ابنُ دقيقِ العِيدِ(١) للتِّرمذيِّ قولَه: «ومَنْ لَغَى، فلا جمعةَ له»(٢).
وما رأيتُ هذا في جامِعِهِ، وبَسَطْتُ ذلك كلَّه في جُزْءٍ مُفردٍ(٣).
وغَفَلَ المُبتدِعُ(٤) بإيرادِ هذا بين يديّ الخطيبِ يومَ الجمعةِ، مع إدراجِهِ فيه: «أنصِتُوا» عن لفظٍ مِن هذه الثلاثة.

٧٤ حديث: «إذا كَبُرَ وَلَدُكَ وَاخِيه»(٥) يعني: اتَّخِذْهُ أخاً.

الطبرانيُّ في «الأوسط»(٦)، وأبو نعيمٍ في «المعرفة»(٧)، والدارقطنيُّ في

= حديثه، وإذا قال: حدثنا فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بيَّن السماع، ولا يحتج بحديثه. «الجرح والتعديل» (٣/ ١٥٤ رقم ٦٧٣)، وقال ابن حجر: صدوق كثير الخطأ والتدليس. «التقريب» (١١١٩).
وقد صرَّح الحجاج هنا بالسماع، فزال المحذور، ثم إنه قد تُوبع؛ فقد تابعه عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر، كما سبق، لكن يبقى الإشكال في الراوي الذي لم يُسمَّ، فالإسناد ضعيف.

(١) في شرحه على متن أبي شجاع المسمى «تحفة اللبيب في شرح التقريب» (١/ ٣٣٠).
(٢) هو بهذا اللفظ في «تاريخ واسط لبحشل» (ص١٢٥) بإسنادٍ فيه مجاهيل عن ابن عباس مرفوعاً به، والذي في «جامع الترمذي» (٤٩٨)، و(٥١٢) من حديث أبي هريرة مرفوعاً: **«من قال يوم الجمعة والإمام يخطب أنصت فقد لغا»**.
(٣) بسط المؤلف الكلام عليه في «الأجوبة المرضية» (١/ ١٥٩ رقم٤٣).
(٤) لا يقصد المؤلف مبتدعاً معيَّناً، وإنما يقصدُ كلَّ من يورد هذا الحديث بين يدي الخطيب في خطبة الجمعة، كما في «الأجوبة المرضية» (١/ ١٥٩ رقم٤٣).
(٥) قال القاري: لم يرد بهذا اللفظ. «الأسرار المرفوعة» (ص١١٧ رقم ٣١)، وقال النجم الغزي: هو من كلام العامة. «إتقان ما يحسن» (١/ ٦٢ رقم ١٢٥).
(٦) «المعجم الأوسط» (٦/ ١٧٠ رقم ٦١٠٤) من طريق المعافى بن المنهال الأرمني قال: حدثنا الوليد بن سعيد الربعي، عن زيد بن جَبيرة بن محمود بن أبي جَبيرة الأنصاري، عن أبيه، عن جده أبي جَبيرة مرفوعاً به فذكره وقال: لا يروى هذا الحديث عن رسول ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به علي بن حرب.
ورواه أبو أحمد الحاكم في «الأسامي والكنى» (٣/ ١١٦) من طريق المعافى بن المنهال به.
(٧) «معرفة الصحابة» (٥/ ٢٨٥٣ رقم ٦٧٢٢) من طريق مجاشع بن عمرو بن حسان الأزدي، عن المعافى بن المنهال، عن زيد بن جَبيرة بن محمود... به فذكره وقال: رواه علي بن حرب عن المعافى بن منهال قال: حدثنا الوليد بن سعيد الربعي عن زيد بن جَبيرة مثله. =

«الأفراد»[١] عن أبي جَبيرةَ بن الضَّحَّاكِ[٢] رفعه: **«الولدُ سبعَ سنينٍ سيِّدٌ وأميرٌ، وسبع سنينٍ عبدٌ وأسيرٌ، وسبع سنينٍ أخٌ ووزيرٌ؛ فإنْ رَضِيتَ مكانَتَه، وإلا فاضرِبْ على جَنبِهِ، فقد أعذرتَ فيما بينك وبينه»**.

وسَنَدُه ضعيفٌ[٣].

وللبيهقيِّ في «الشعب»[٤] مِنْ حديثِ خالدِ بن مَعْدان أنه قال: «مِنْ حقِّ

= ومجاشع بن عمرو بن حسان الأزدي، قال أبو حاتم: متروك الحديث ضعيف الحديث ليس بشيء. «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٩٠ رقم ١٧٨٥)، وقال ابن حبان: كان ممن يضع الحديث على الثقات ويروي الموضوعات عن أقوام ثقات. «المجروحين» (٣/ ١٨).

(١) «أطراف الغرائب والأفراد» لابن القيسراني (٥/ ٣٥ رقم ٤٥٩٤) وقال: غريب من حديثه عن النبي ﷺ، تفرَّد به علي بن حرب الطائي، عن المعافى بن المنهال، عن الوليد بن سعد، عن محمود بن جَبيرة بن أبي جَبيرة، عن جده أبي جَبيرة.
والمعافى بن المنهال الأرمنيّ؛ غلَّظ أبو زرعة الرازي فيه القول. «الضعفاء» لأبي زرعة (٢/ ٧٣٢).
وزيد بن جَبيرة بن محمود بن أبي جَبيرة الأنصاري؛ قال البخاري: منكر الحديث. «التاريخ الكبير» (٣/ ٣٩٠ رقم ١٢٩٩)، وقال ابن معين: لا شيء، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث جداً، متروك الحديث، لا يُكتب حديثه. «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٥٩ رقم ٢٥٢٨)، وقال ابن عدي: وعامة ما يرويه عن من روى عنهم لا يتابعه عليه أحد. «الكامل» (٣/ ٢٠٤).

(٢) أبو جَبيرة ـ بفتح الجيم ـ ابن الضحاك بن خليفة الأنصاري المدني، لا يُعرف اسمه؛ صحابي، وقيل: لا صحبة له. «الإصابة» (١٢/ ١٠٢ ـ ١٠٣ رقم ٩٧٠٧).

(٣) وإسناده ضعيف جداً لحال المعافى بن منهال، وزيد بن جَبيرة، وقد رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٢٧٨ رقم ٣٧٢) وقال: هذا حديثٌ موضوعٌ على رسول الله ﷺ، وفي إسناده مجاهيل لا يُعرفون. وقال ابن عراق ـ متعقباً السيوطي ـ: إخراجُ الطبراني له لا ينفي الحكم عليه بالوضع.. وقد اقتصر العلامة الشمس السخاوي في المقاصد الحسنة على تضعيف الحديث، والله أعلم. «تنزيه الشريعة» (١/ ١٩٥)، وقال الألباني: وهذا أيضاً لا ينفي الحكم عليه بالوضع، كيف وفيه ذاك المتروك؟ وركاكة الحديث تُؤكد وضعه، والله أعلم. «السلسلة الضعيفة» (١٣/ ٢٨٤ رقم ٦١٢٦).

(٤) «شعب الإيمان» (١١/ ١٤٠ رقم ٨٣٠٦) من طريق أبي بكر أحمد بن محمد ابن أبي دارم، حدثني أحمد بن محمد بن إسحاق الأهوازي الأطروشي، حدثنا أبو عبدالله أحمد ابن عبدالوهاب بن نجدة الحَوطي، عن أبي المغيرة، عن أم عبدالله =

الوَلَدِ على والِدِهِ أنْ يُحسِنَ [ق ١٩/ب] أدَبه وتعليمَه، فإذا بَلَغَ ثنتي عشرة فلا حقَّ له، وقد وَجَبَ حقُّ الوالدِ على ولَدِهِ، فإنْ هو أرضاه فليتخِذْه شريكاً، وإنْ لم يُرضِهِ فليَتَّخِذْه عدوّاً».

وللدارقطنيِّ في «الأفراد»[١]، وغيرِهِ[٢] مِنْ حديثِ أبي العَطُوفِ الجرَّاحِ[٣] بن مِنهالٍ، عن الزُّهريِّ، عن سليمانَ - ابنٍ لأبي رافع -، وقال بعضهم: أبو سُلَيم مولى أبي رافع[٤]: «يا رسولَ الله، لأولادنا حقٌّ كحَقِّنا؟ فذَكَرَ مِنْ حقِّهم على آبائِهِم: تعليمَ كتابِ الله، والرَّمي والسِّباحَةَ».

= بنت خالد بن معدان، عن أبيها، قال: فذكره.

أبو بكر أحمد بن محمد بن أبي دارم، روى عنه الحاكم، وقال: رافضي لا يُوثق به. «الميزان» (١/ ١٥١ رقم ٥٩٥).

وأحمد بن محمد بن إسحاق الأهوازي؛ ترجم له ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/ ٢١٣) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وأم عبدالله بنت خالد بن معدان؛ اسمها عبدة، قال الجوزجاني: أحاديثها منكرة جدّاً. «أحوال الرجال» (ص١٦٨).

فالإسناد ضعيفٌ جدّاً لحال أحمد بن محمد بن أبي دارم، وعبدة.

(١) «أطراف الغرائب والأفراد» (٥/ ٥٧ رقم ٤٦٦٣) وقال: تفرَّد به أبو العطوف الجراح ابن المنهال عن الزهري عنه. (أي: عن سلمة مولى أبي رافع).

(٢) كابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢١٩) من طريق الجراح بن المنهال به.

(٣) في سائر النسخ المعتمدة: (القداح)، وهو خطأ، والتصويب من نسخة دار الكتب (برقم ١١٣٤) [ق٣٣/ ب]، و(برقم ٨٦٥٧) [ق٢٣/ب]، ومصادر الترجمة.

وأبو العَطُوف الجرَّاح بن منهال الجزري، قال البخاري: منكر الحديث. «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٢٨ رقم ٢٢٨٩)، وقال مسلم: منكر الحديث. «الكنى والأسماء» (١/ ٦٦٠ رقم ٢٦٨٠)، وقال أبو حاتم: متروك الحديث ذاهب الحديث لا يُكتب حديثه. «الجرح والتعديل» (٢/ ٥٢٣ رقم ٢١٧٤)، وقال ابن حبان: رجل سوءٍ يشرب الخمر ويكذب في الحديث. «المجروحين» (١/ ٢١٨).

فالإسناد ضعيف جدّاً بسببه.

(٤) قال المزّي: سلمان أبي شدَّاد مولى أبي رافع. «تهذيب الكمال» (١٩/ ٢٤٧ ترجمة ٣٧٤٤)، وقال الدارقطني: سلمة مولى أبي رافع، كما تقدم.

٧٥ حديث: «إذا كتبَ أحدُكم كتاباً فليُتَرِّبْه، فإنه أنجَحُ للحاجةِ».

الترمذيُّ في الاستئذان مِنْ جامِعِهِ[١] مِنْ حديثِ حمزةَ[٢]، عن أبي الزبير، عن جابر رفعه بهذا وقال: إنه منكرٌ لا نعرفه عن أبي الزبير إلا مِنْ هذا الوجه، قال: وحمزة ـ وهو عندي ابن عَمرٍو النَّصيبي ـ ضعيفٌ في الحديث.

وقد أخرجه ابنُ ماجه في الأدبِ مِنْ سننه[٣] مِنْ حديثِ بقيةَ: أخبرنا أبو أحمد الدمشقيُّ[٤] عن أبي الزُّبَير بلفظ: **«تَرِّبوا صُحُفَكم، فإنه أنجحُ لها؛ إنَّ التُّرابَ مُباركٌ»**.

وأبو أحمد؛ قال البيهقيُّ: هو مِنْ مشايخِ بقيةَ المَجهولين، وروايته منكرةٌ[٥].

وأشار بذلك إلى هذا الحديث، وكذا قال أبو طالب: سألتُ أحمدَ

(١) «جامع الترمذي» (٢٧١٣) من طريق حمزة به فذكره.
ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٨٣ رقم ١٠٥)، ورواه العقيلي في «الضعفاء» (١/ ٢٩١) من طريق حمزة به، وقال العقيلي: لا يحفظ هذا الحديث بإسناد جيد. ومن طريق العقيلي رواه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٨٢ رقم ١٠٤).

(٢) حمزة بن أبي حمزة ميمون، وقيل: عمرو الجعفي الجزري النصيبي، قال البخاري: منكر الحديث. «التاريخ الكبير» (٣/ ٥٣ رقم ٢٠٠)، وقال ابن عدي: كل ما يرويه أو عامته مناكير موضوعة، والبلاء منه ليس ممن يروي عنه، ولا ممن يروي هو عنهم. «الكامل» (٢/ ٣٧٨)، وقال ابن حبان: ينفرد عن الثقات بالأشياء الموضوعات كأنه كان المتعمد لها، لا تحل الرواية عنه. «المجروحين» (١/ ٢٧٠) فالإسناد ضعيفٌ جدّاً بسببه.

(٣) «سنن ابن ماجه» (الأدب ـ باب تتريب الكتاب رقم ٣٧٧٤) من طريق بقية أخبرنا أبو أحمد الدمشقي به. ورواه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٨٢ رقم ١٠٢، ١٠٣) من طريقين عن بقية عن عمر ابن أبي عمر به.

(٤) أبو أحمد الدمشقي؛ هو: عمر بن أبي عمر الكَلاعي ـ بفتح الكاف ـ، قال ابن عساكر: كذا ذكره الحاكم أبو أحمد فيمن لم يقف على اسمه، وعندي أنه عمر ابن أبي عمر الكَلاعي. «تاريخ دمشق» (٦٦/ ٤)، وقال ابن حجر: ضعيف من شيوخ بقية المجهولين. «التقريب» (٤٩٥٣).

(٥) «السنن الكبرى» (٦/ ٧٧).

ـ يعني عنه ـ فقال: هذا حديثٌ منكرٌ، وما رَوَى بقيةُ عن المجهولين لا يُكتَب[١].

ورُوِّينا في «الجامع» للخطيب[٢]، مِنْ حديثِ عبدالوهابِ الحَجَبيِّ[٣]، قال: كنتُ في مجلسِ بعضِ المحدثين ـ ويحيى بن معينٍ إلى جَنبي ـ، فكتبتُ صُحُفاً، فذَهَبْتُ لأُتَرِّبه، فقال لي: لا تفعلْ، فإن الأرَضَة تُسرِعُ إليه. قال: فقلتُ له: الحديثُ عن النبيِّ ﷺ: **«أترِبُوا الكتابَ، فإنَّ التُّرابَ مُباركٌ، وهو أنجَحُ للحاجةِ»**، قال: ذاك إسنادٌ[٤] لا يُساوي فِلساً.

وفي البابِ ما أخرَجه ابنُ منَيع[٥]، والحسنُ بن سفيانَ في مسنديهما، وأبو نعيم في «المعرفة»[٦]، وابنُ قانعٍ في «معجم الصحابة»[٧]؛ مِنْ حديثِ هشامِ بن زيادٍ أبي المِقدادِ[٨]، عن الحجاجِ بن يزيدَ[٩]، عن أبيه[١٠] مرفوعاً: **«ترِّبُوا الكتابَ أنجحُ له»**.

---

(١) «الكامل» (٢/ ٧٣)، و«تاريخ دمشق» (١٠/ ٣٤٣)، و(٦٦/ ٥).

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/ ٢٧٨ رقم ٥٨٦) أخبرنا علي بن أحمد الرزاز، حدثنا أبو بكر أحمد بن عبدالرحمٰن الدقاق الولي لله، حدثني أبو عيسى ابن قطن السِّمْسَار، قال: حدثني ابنُ عبدالوهاب الحجبي به فذكره.

(٣) كذا في سائر النسخ المعتمدة، والصواب: (ابن عبدالوهاب)، كما في مصادر الترجمة.

(٤) كلمة (إسناد) زيادة من «م».

(٥) كما في «المطالب العالية» (١٢/ ٦٣٦ رقم ٣٠٤٦) من طريق هشام بن زياد به.
ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٨٤ رقم ١٠٩).

(٦) «معرفة الصحابة» (٥/ ٢٧٩٦ رقم ٦٦٣١) من طريق هشام بن زياد أبي المقدام به.
ومن طريقه الديلمي في «مسند الفردوس» (النسخة السعيدية) [ق ٣٨/أ].

(٧) «معجم الصحابة» (٣/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨ ترجمة ١٢٠٧) من طريق أحمد بن منيع به.

(٨) هشام بن زياد بن أبي يزيد أبو المقدام؛ متروك، وقد تقدَّمت ترجمته في الحديث (٤٩).

(٩) الحجاج بن يزيد؛ قال أبو الفتح الأزدي: ضعيف. «الميزان» (١/ ٤٦٥ رقم ١٧٥٠).

(١٠) أبوه يزيد؛ لم أقف له على ترجمة سوى قول ابن حجر: ويزيد والد الحجاج ذكره ابن قانع في الصحابة بهذا الحديث. «لسان الميزان» (٢/ ٥٦٦ رقم ٢١٥٩).

وهشام وحجَّاج ضعيفان.

وأخرجه الدَّيلميُّ في مسنده[(١)] مِنْ جهةِ أبي[(٢)] جَهْضَمٍ، بسنَدِهِ إلى ابنِ عباسٍ، قال: مثله. والطبرانيُّ في «الأوسط»[(٣)] مِنْ حديثِ إبراهيمَ ابن أبي عَبْلةَ، سَمِعتُ أمَّ الدَّرداءِ[(٤)] تُخبِرُ عن أبي الدَّرداءِ مرفوعاً: **«إذا كتبَ أحدكم إلى إنسانٍ فليَبدأ بنفسِهِ، وإذا كتَبَ فليُترِّب كتابَه، فهو أنجح»**.

وكلها ضعيفةٌ[(٥)].

---

(١) «مسند الفردوس» (النسخة السعيدية) [ق ٣٨/أ] من طريق أبي الحسن بن جهضم بإسناده إلى ابن جريج عن عطاء.
ورواه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٠٢) من طريق بقية، وقال: عن ابن جريج في نسخةٍ كتبناها بهذا الإسناد كلها موضوعة، يُشبه أن يكون بقية سمعه من إنسانٍ ضعيفٍ عن ابن جريج، فدلَّس عليه فالتزق كلُّ ذلك به، ومنها عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس قال فذكره.
ورواه ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٧٥)، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٨٣ رقم ١٠٦)، ورواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٥/ ٣٦٩).

(٢) كذا في سائر النسخ المعتمدة، والصواب: (ابن)، كما في «مسند الفردوس»، ومصادر الترجمة.
وابن جهضم؛ هو: أبو الحسن علي بن عبدالله بن جَهْضَم الهمذاني؛ متهم بوضع الحديث، وتقدمت ترجمته في الحديث (٨).
فالإسناد ضعيف جدّاً أو موضوع كما قال ابن حبان.

(٣) «المعجم الأوسط» (٣/ ٢٣ رقم ٢٣٤٧) من طريق سليمان بن سلمة الخبائري قال: حدثنا محمد بن إسحاق العكاشي قال: حدثنا إبراهيم بن أبي عبلة به فذكره.
وسليمان بن سلمة الخبائري؛ متروك، وقد تقدمت ترجمته في الحديث (٢٣).
ومحمد بن إسحاق العكاشي؛ هو: محمد بن عكاشة الكِرماني، كذَّاب، وقد تقدمت ترجمته في الحديث (٦٦)، فالإسناد ساقط بسببهما.

(٤) أم الدرداء؛ اسمها هجيمة، وقيل: جهيمة الأوصابية الدمشقية، وهي الصغرى، وأما الكبرى فاسمها خيرة، ولا رواية لها في هذه الكتب، والصغرى: ثقة فقيهة. «التقريب» (٨٧٢٨).

(٥) وقال ابن الجوزي ـ بعد أن ساق الحديث من الطرقِ السابقة ـ: ليس في هذه الأحاديث ما يصحُّ عن رسول الله ﷺ. «العلل المتناهية» (١/ ٨٤).

٧٦ حديث: «إذا كفَّنَ أحدُكم أخاه فليُحسِن كَفَنَه».

مسلمٌ(١)، وأبو داود(٢)، والنسائيُّ(٣) مِنْ حديثِ ابنِ جُريجٍ، أخبرني أبو الزُّبيرِ، أنه سَمِعَ جابراً عن النبيِّ ﷺ بهذا.

وهو عند الحارثِ بن أبي أسامةَ(٤)، وأحمدَ بن مَنيعٍ(٥) في مسنديهما مِنْ جهةِ زكريا بن إسحاقَ، عن أبي الزبير بلفظ: (إذا وَلِيَ)، وذكره بزيادة: «**فإنهم يُبعثُونَ في أكفانهم** [ق ٢٠/أ] **ويَتَزَاورون في أكفانهم**».

ورواه أبو نصر السِّجزيُّ(٦) في «الإبانة» مِنْ روايةِ إبراهيمَ بن معاويةَ، عن أبي الزبير بلفظ: «**أحسِنوا أكفانَ موتاكم، فإنهم يَتَباهون ويَتَزَاوَرُون**».

وفي البابِ عن جماعةٍ منهم: أبو قتادة؛ أخرجه الترمذي(٧) مِنْ حديثِ

---

(١) «صحيح مسلم» (الجنائز، باب في تحسين كفن الميت رقم ٩٤٣) من طريق ابن جريج به.
وقد رواه الحاكم في «المستدرك» (١/ ٣٦٨) بإسناده ومتنه، ثم قال: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط مسلم، ولم يخرجاه. اهـ. فلعله سبق قلمٍ أو وهم منه رحمه الله.
(٢) «سنن أبي داود» (الجنائز، باب في الكفن رقم ٣١٤٨).
(٣) «سنن النسائي» (الجنائز، باب الأمر بتحسين الكفن رقم ١٨٩٥).
(٤) لم أجده في «بغية الباحث»، ولا «المطالب العالية» ولا «إتحاف الخيرة المهرة».
(٥) لم أجده في «المطالب العالية» ولا «إتحاف الخيرة المهرة». وقد رواه تمام في فوائده (١/ ١١٩ رقم ٢٦٩)، وابن المنذر في «الأوسط» (٥/ ٣٥٨ رقم ٢٩٨٠)، وأبو يعلى في مسنده (٤/ ١٦٥ رقم ٢٢٣٤)؛ من جهة زكريا بن إسحاق من غير الزيادة المذكورة.
(٦) أبو نصر السجزي؛ عبيدالله بن سعيد بن حاتم بن أحمد الوائلي البكري السجستاني، قال الذهبي: الإمام العالم الحافظ المجود، شيخ السُّنَّة، شيخ الحرم، ومصنف «الإبانة الكبرى» في أنَّ القرآن غير مخلوق، وهو مجلدٌ كبير، دالٌّ على سَعة علم الرجل بفن الأثر. توفي سنة (٤٤٤هـ). «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٦٥٤).
(٧) «جامع الترمذي» (الجنائز ـ ما يستحب في الأكفان رقم ٩٩٥) من طريق عكرمة ابن عمار، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي قتادة به.
ورواه ابن ماجه في سننه (١٤٧٤)، وابن أبي الدنيا في «المنامات» (ص٨٨ رقم ١٦٢) من طريق عكرمة بن عمار به فذكراه. وزاد ابن أبي الدنيا: «فإنهم يتزاورون في قبورهم». =

محمدِ بن سيرين عنه رفعه: «**إذا وَلِيَ أحدُكم أخاه فليُحسن كَفَنَه**» وقال: إنه حسنٌ غريب، قال: وفيه عن جابر، وقال ابنُ المبارك: قال سلامُ بن أبي مُطِيعٍ: «هو الصَّفَاء وليس بالمُرتفع»[1].

وعن عمر: «أحسنوا أكفانَ موتاكم، فإنهم يُبعثون فيها يوم القيامة».

أخرجه سعيدُ بن منصور[2].

وعن معاذِ بن جبل نحوه[3]؛ وهما موقوفان.

ويمكنُ الجمعُ بين بعْثِهم في أكفانهم، وبين ما ثَبَتَ أنهم يُحشرون

= وعكرمة بن عمار؛ هو: العجلي أبو عمار اليمامي، قال أحمد: مضطرب الحديث عن غير إياس ابن سلمة، وكأنَّ حديثه عن إياس بن سلمة صالح. «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٣٧٩ رقم ٧٣٣)، وقال يحيى بن معين: صدوق ليس به بأس، وقال أبو حاتم: كان صدوقاً وربما وهم في حديثه، وربما دلَّس، وفي حديثه عن يحيى ابن أبي كثير بعض الأغاليط. «الجرح والتعديل» (٧/ ١٠ رقم ٤١)، وقال ابن عدي: مستقيم الحديث إذا روى عنه ثقة. «الكامل» (٥/ ٢٧٧).

وقال الذهبي: ثقة إلا في يحيى بن أبي كثير فمضطرب. «الكاشف» (٢/ ٣٣ رقم ٣٨٦٦).

فالإسناد حسنٌ، وقد صححه الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه» (رقم ١٤٧٤).

(١) يعني: أنه ما كان نقيّاً غير مرتفع السعر.

(٢) لم أقف عليه في المطبوع من الكتاب، وقد رواه ابن المنذر في «الأوسط» (٥/ ٣٥٩ رقم ٢٩٨٢) من طريق إسماعيل بن عياش، عن ضمضم بن زرعة الحضرمي، عن شرحبيل بن غسان الحضرمي، أنَّ عمر بن الخطاب به فذكره من قوله.

وإسماعيل بن عياش؛ صدوق في روايته عن أهل بلده.

وضمضم بن زرعة الحضرمي الحمصي صدوق يهم. «التقريب» (٢٩٩٢).

ولم أقف على راوٍ اسمه: شرحبيل بن غسان الحضرمي، وإنما يروي ضمضم عن: شريح بن عبيد بن شريح الحضرمي الحمصي ثقة من الثالثة، وكان يرسل كثيراً مات بعد المائة. «التقريب» (٢٧٧٥)، فهو لم يدرك عمر ﷺ، فالإسناد منقطع، والله أعلم.

(٣) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ١٨٦ رقم ١١٢٤٤)، وابن أبي الدنيا في «العيال» (٢/ ٧٠٦ رقم ٥١٥)، وابن المنذر في «الأوسط» (٥/ ٣٥٩ رقم ٢٩٨٣، ٢٩٨٥) عن معاذ بن جبل به نحوه. وإسناده صحيح، والله أعلم.

عراة[١]: بأنهم يقومون مِنْ القبور بثيابهم، ثم عند الحشرِ يكونون عراة.

على أنَّ البيهقي حَمَل حديثَ: «**إنَّ الميِّتَ يُبعث في ثيابه التي يموتُ فيها**»[٢] على العمل، ثم جَوَّز على ظاهِرِه المَنعَ بما قدَّمتُهُ[٣].

٧٧ حديث: «إذا كُنتُم ثلاثةً فلا يَتَناجى اثنان دون الثالث؛ فإنَّ ذلك يُحزِنُهُ».

متفقٌ عليه عن ابنِ عمر[٤].

٧٨ حديث: «إذا كنتَ على الماءِ فلا تَبخَلْ بالماءِ».

لم أقفْ عليه[٥]، ولكن في «المعجم الأوسط» للطبرانيِّ[٦] عن عائشةَ

---

(١) «صحيح مسلم» (الجنة وصفة نعيمها، باب فناء الدنيا وبيان الحشر يوم القيامة رقم ٢٨٥٩).

(٢) رواه أبو داود في سننه (٣١١٤)، وابن حبان في صحيحه (١٦/ ٣٠٧ رقم ٧٣١٦)، والحاكم في «المستدرك» (الجنائز ١/ ٣٤٠)، وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٣٨٤) من طريق يحيى بن أيوب، عن ابن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد الخدري به فذكروه، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.

ويحيى بن أيوب؛ هو: الغافقي المصري، صدوقٌ فيه ضعفٌ، كما سبق في الحديث (٢٠).

وباقي رجال الإسناد ثقات، فالإسناد فيه ضعفٌ يسير لحال يحيى بن أيوب، والله أعلم.

(٣) «شعب الإيمان» (١/ ٥٤٩).

(٤) «صحيح البخاري» (الاستئذان ـ باب إذا كانوا أكثر من ثلاثة فلا بأس بالمسارَّة والمناجاة رقم ٦٢٩٠)، و«صحيح مسلم» (السلام، تحريم مناجاة الاثنين دون الثالث بغير رضاه رقم ٢١٨٣)، ورواه مسلم أيضاً (رقم ٢١٨٤) من حديث ابن مسعود.

(٥) أورده القاري في «الأسرار المرفوعة» (ص١١٧ رقم ٣٣)، والنجم الغزي في «إتقان ما يحسن» (١/ ٦٤ رقم ١٣١) وقال: لا يُعرف.

وقال ابن الديبع: قلت: وما في «صحيح البخاري» من حديث: «**ورجلٌ كان على فضلِ ماءٍ فمنعه، فيقول الله: اليوم أمنعُك فضلي كما منعتَ فضلَ ما لم تعمل يداك**» يشهد له، والله تعالى أعلم. «تمييز الطيب من الخبيث» (ص٢٣ رقم ٩٨).

(٦) «المعجم الأوسط» (٦/ ٣٤٩ رقم ٦٥٩٢) من طريق زهير بن مرزوق، عن علي =

مرفوعاً: «مَنْ سَقَى مسلماً شربةً مِنْ ماءٍ حيثُ يُوجد الماءُ، فكأنما (أعتَقَ رقبةً) أو: (في موضعٍ لا يوجد فيه الماءُ فكأنما)[1] أحياه».

ونحوه في «الأفراد» للدارقطنيِّ[2] مِنْ حديثِ حُمَيدٍ الطَّويلِ، عن أنسٍ مرفوعاً بلفظ: «مَنْ سَقَى الماءَ في مَوضعٍ يَقدِرُ فيه على الماء».

٧٩ حديث: «إذا لم تَسْتَحِ فاصنَعْ ما شِئْتَ»[3].

البخاريُّ[4] مِنْ حدثِ منصورِ بن المعتمرِ، عن رِبْعيِّ بن حِرَاشٍ، عن

= ابن زيد بن جدعان، عن سعيد بن المسيب، عن عائشة مرفوعاً به نحوه، فذكره وقال: لم يُسنِد زهير بن مرزوق غير هذا تفرَّد به علي بن غراب.
وهو في «سنن ابن ماجه» (٢٤٧٤) من طريق زهير بن مرزوق بنحوه مطولاً.
وزهير بن مرزوق؛ قال يحيى بن معين: لا أعرفه. «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٩١ رقم ٢٦٧٨).
وقال البخاري: منكر الحديث مجهول. «تهذيب الكمال» (٩/ ٤١٩ رقم ٢٠١٨).
وعلي بن زيد بن جدعان؛ قال يحيى بن معين: ليس بحجة، وقال أبو حاتم: ليس بقوي يُكتب حديثه ولا يُحتج به.. وكان يتشيَّع، وقال أبو زرعة: ليس بقوي. «الجرح والتعديل» (٦/ ١٨٦ رقم ١٠٢١)، وقال ابن عدي: له غير ما ذكرتُ من الحديث أحاديث صالحة، ولم أرَ أحداً من البصريين وغيرهم امتنعوا من الرواية عنه، وكان يُغالي في التشيُّع في جملةِ أهلِ البصرة، ومع ضعفه يُكتب حديثه. «الكامل» (٥/ ٢٠١) وإسناد الحديث ضعيف.

(١) ما بين قوسين سقط من «م».

(٢) «أطراف الغرائب والأفراد» (٢/ ٢٦٧ رقم ١٣٣٧).
ورواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠/ ٤٢٢) من طريق صالح بن بيان الأنباري، حدثنا سفيان الثوري، عن أبي عبيدة عن أنس به مطولاً. وقال عن صالح الأنباري: كان ضعيفاً يروي المناكير عن الشيوخ الثقات. ورواه من طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٥١٣ رقم ١٠٧٨) وقال: المتهم به صالح بن بيان، قال الدارقطني: هو متروك. وقال عن الحديث بجميع طرقه السابقة: هذا حديثٌ لا يصح. اهـ. وأورده الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص٧٣ رقم ٢٨).

(٣) قال الطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/ ١٩٧): وكان معنى ذلك، والله أعلم: الحضّ على الحياء والأمر به، وإعلام الناس أنهم إذا لم يكونوا من أهله صنعوا ما شاءوا، لا أنهم أمروا في حالٍ من الأحوال أنْ يصنعوا ما شاؤوا.

(٤) «صحيح البخاري» (أحاديث الأنبياء رقم ٣٤٨٣، ٣٤٨٤)، وفي (٦١٢٠).

أبي مسعودٍ البَدريِّ مرفوعاً: «**إنَّ مما أدرك الناسُ مِنْ كلامِ النبوَّةِ الأولى إذا لم..**» وذكره.

وقيل فيه: عن حذيفةَ[1] بدل أبي مسعودٍ، والمَحفوظُ الأول[2]، وقد تُوبعَ رِبعيٌّ عليه مِنْ مسروقٍ[3]، وغيرِه[4].

بل في البابِ عن أبي الطُّفَيلِ كما عند الطبرانيِّ في «الأوسط»[5] مِنْ حديثِهِ مرفوعاً بلفظ: «كان يُقال: إن مما أدرك» وذكره.

---

(١) في الأصل و«ز»: (أبي حذيفة)، والتصويب من «م».
وحديث حذيفة رواه أحمد في مسنده (٣٨/ ٢٩٠ رقم ٢٣٢٥٤)، و(٣٨/ ٤٣٣ رقم ٢٣٤٤١)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/ ١٩٥ رقم ١٥٣٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٧١)، وابن عساكر في معجم شيوخه (١/ ١١٤ رقم ١٢٢) جميعهم من طرقٍ عن أبي مالك، عن ربعي، عن حذيفة مرفوعاً به. وقال ابن عساكر: صحيحٌ من حديث أبي مالك سعد بن طارق؛ أخرج مسلم بعضه عن قتيبة بن سعيد عن أبي عوانة عنه.
وهو صحيح كما قال، وإسناده على شرط مسلم. ورواه أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٧١) من طريق الثوري، عن منصور، عن ربعي، عن حذيفة به مرفوعاً.

(٢) وقد رجَّح الدارقطني في «العلل» (٣/ ١٩٨)، و(٦/ ١٨٠) رواية أبي مسعود.

(٣) أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١١/ ١٤٣ رقم ٢٠١٤٩) عن معمر، عن الأعمش، عن أبي الضحى، عن مسروق، عن أبي مسعود مرفوعاً به.
ومن طريقه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/ ١٩٧ رقم ١٥٣٨).

(٤) تابعه شقيق بن سلمة، كما عند الطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/ ١٩٦ رقم ١٥٣٧) من طريق شريك، عن منصور، عن شقيق، هكذا قال: عن أبي مسعود مرفوعاً به.
وشريك؛ هو: ابن عبدالله النخعي: صدوق يخطىء كثيراً، وتقدمت ترجمته.

(٥) «المعجم الأوسط» (٩/ ١٥٣ رقم ٩٤٠٠) من طريق علي بن سيابة الكوفي، حدثنا كثير بن هشام، قال: حدثنا سليمان البصري - هو القافلاني - عن محمد ابن عبدالرحمٰن، عن أبي الطفيل به مرفوعاً، وقال: لا يُروى هذا الحديث عن أبي الطفيل إلَّا بهذا الإسناد، تفرَّد به عليُّ بن سيابة.
وعلي بن سيابة؛ ثمة راوٍ بهذا الاسم، جاء في وصفه أنه كان من ظرفاء الصوفية ونساكهم. «تاريخ دمشق» (٦٦/ ١٠٦). ولم يتبيَّن لي إن كان هو.
وسليمان القافلاني؛ هو: سليمان بن محمد أبو الربيع البصري، قال ابن معين: ليس بشيء. «الجرح والتعديل» (٤/ ١٣٩ رقم ٦١١)، وقال ابن عدي: لا أرى بأحاديثه بأساً إذا روى عنه ثقة. «الكامل» (٣/ ٢٦٢).
=

وعن ابنِ عباسٍ، كما عند ابنِ عديٍّ[(١)]، ومِنْ جهتِهِ الدِّمياطيّ[(٢)]، وقال: إنه غريب.

ومع تَرجيحِ حديثِ أبي مسعودٍ، قال شيخنا: إنه ليس ببعيدٍ أنْ يكونَ ربِعيٌّ سَمِعَه منه ومِنْ حذيفةَ جميعاً[(٣)].

٨٠ **حديث: «إذا مات العالم انثَلَمَ في الإسلام ثُلْمةٌ، لا يسُدُّها شيءٌ إلى يومِ القيامةِ».**

الزُّبَيرُ بن بَكَّارٍ في «المُوَفَّقِيَّات»[(٤)]، عن محمدِ بن سَلَام الجُمَحِيِّ[(٥)]، عن عليِّ بن أبي طالبٍ مِنْ قولِهِ، وهو مُعْضَلٌ.

وله شواهدُ منها: ما رواه أبو بكرِ بن لالٍ مِنْ حديثِ جابرٍ مرفوعاً: **«موتُ العالم ثُلمةٌ في الإسلامِ، لا تُسَدُّ ما اختَلَفَ الليلُ والنهارُ».**

والطبرانيُّ[(٦)] مِنْ حديثِ أبي الدَّرداءِ رفعه: **«موتُ العالم مُصَيبةٌ** [ق٢٠/ب] **لا تُجْبَرُ، وثُلْمَةٌ لا تُسَدُّ، وموتُ قبيلةٍ أَيسَرُ مِنْ موتِ عالم، وهو نجمٌ طُمِسَ».**

= ومحمد بن عبدالرحمٰن بن نباتة؛ لم أجد له ترجمة. والإسناد ضعيف. وقد قال الهيثمي: رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه من لم أعرفهم. «المجمع» (٨/ ٥٩).

(١) لم أجده في «الكامل» ولا في «أسامي من روى عنهم البخاري».

(٢) الدِّمْيَاطي؛ قال الذهبي: هو شيخنا الإمام الحافظ النسابة شيخ الأئمة شرف الدين أبو محمد التُّوني عبدالمؤمن بن خلف بن أبي الحسن الدِّمْياطي الشافعي، توفي سنة (٧٠٥هـ). «المعجم المختص بالمحدثين» (ص٩٥ رقم ١١٢).

(٣) «فتح الباري» (٦/ ٥٢٣).

(٤) لم أجده فيما طُبع من «الأخبار الموفقيات».

(٥) محمد بن سلام الجمحي؛ عالمٌ أخباريٌّ أديبٌ بارعٌ، صاحب كتاب «طبقات فحول الشعراء»، قال أبو خيثمة: خذوا منه الشعر فأما الحديث فلا، كان قدرياً. توفي سنة (٢٣٢هـ). «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٦٥١)، و«المغني في الضعفاء» (٢/ ٥٨٧ رقم ٥٥٧١).

(٦) في «المعجم الكبير»، فقد قال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير، وفيه عثمان ابن أيمن؛ ولم أرَ من ذكره، وكذلك إسماعيل بن صالح. «المجمع» (١/ ٤٧٣). ومسند أبي الدرداء غير موجود فيما طُبع من «المعجم الكبير».

ومنها عن ابنِ عمر؛ أخرجه الديلميُّ(١) بلفظ: «**ما قبَضَ الله عالماً إلا كان ثغرةً في الإسلام لا تُسدُّ**».

وعن آخرين(٢).

وثبَتَ - كما في «صحيح الحاكم»(٣) - مِنْ حديثِ عطاءٍ، عن ابنِ عباس في قولِهِ تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا﴾ [الرعد: ٤١] قال: «موتُ علمائِها وفُقَهائِها».

---

(١) «مسند الفردوس» (نسخة لا له لي) [ق٢٢٢/أ]، وهو في «الغرائب الملتقطة» [حرف الميم: ق ١٨/أ] من طريق سعيد بن سنان، عن حدير بن كريب، عن كثير ابن مرة، عن ابن عمر رفعه. ورواه البزار في مسنده (١٢/ ٢٣ رقم ٥٣٩٤) من طريق سعيد بن سنان، عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرة، عن ابن عمر مرفوعاً بنحوه مطولاً، فذكره، وقال: هؤلاء يعرفون بكناهم: سعيد بن سنان أبو المهدي، وكثير ابن مرة أبو شجرة، وأبو الزاهرية اسمه حدير.
سعيد بن سنان؛ هو: الحنفي أبو مهدي الحمصي، قال البخاري: منكر الحديث. «التاريخ الكبير» (٣/ ٤٧٧ رقم ١٥٩٨)، وقال صدقة بن خالد: كان ثقة مرضياً، وقال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث، يروي عن أبي الزاهرية عن كثير بن مرة عن ابن عمر عن النبي ﷺ بنحوٍ من ثلاثين حديثاً أحاديث منكرة. «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٨ رقم ١١٤)، وقال الجوزجاني: أحاديثه أخاف أن تكون موضوعة لا تشبه أحاديث الناس. «أحوال الرجال» (ص١٦٨ رقم ٣٠١)، وقال الدارقطني: يضع الحديث. «سؤالات السلمي» (رقم ١٦٢).
فالإسناد موضوع، وقال الألباني: وهذا موضوع؛ آفته سعيد بن سنان. «السلسلة الضعيفة» (٩/ ٤٥١ رقم ٤٤٦٤).

(٢) لم أجده عن غيرهم من وجهٍ يصحُّ، وقد رُوِيَ من كلام الحسن البصري؛ رواه أحمد في «الزهد» (ص٢٦٢ رقم ١٤٥٨)، والدارمي في مسنده (١/ ٣٥١ رقم ٣٣٣)، من طريقين عن هشام، عن الحسن قال: كانوا يقولون فذكره. وإسناده صحيح.

(٣) المستدرك (٢/ ٣٥٠) من طريق طلحة، عن عطاء، عن ابن عباس به فذكره وقال: هذا حديثٌ صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وتعقَّبه الذهبي بقوله: طلحة؛ ابن عمرو، وقال أحمد: متروك. اهـ.
وكلام أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٥٢٩ رقم ٣٤٩٧)، وقال عنه البخاري: هو ليِّن عندهم، وقال يحيى: ليس بشيء. «التاريخ الكبير» (٤/ ٣٥٠ رقم ٣١٠٤).
فالإسناد ضعيفٌ جدّاً.

وللبيهقيِّ(١) مِنْ حديثِ مَعروفِ بن خَرَّبُوذ(٢)، عن أبي جعفرٍ أنه قال: «موتُ عالمٍ أحبُّ إلى إبليسَ مِنْ موتِ سبعينَ عابداً».

٨١ حديث: «إذا وَزَنتُم فأَرْجِحوا».

ابنُ ماجه(٣) مِنْ حديثِ شعبةَ، عن مُحاربِ بن دِثارٍ، عن جابرٍ مرفوعاً بهذا.

ومِنْ طريقِهِ أوردَه الضِّياءُ في «المختارة»(٤)، بل أصلُهُ في الصحيح(٥) في قصةِ بعيرِ جابرٍ: «وَزَنَ لي فأَرْجَح».

وفي لفظٍ: **«وَزَنَ لي دراهمَ فأَرْجَحَها»**(٦).

---

(١) «شعب الإيمان» (٣/ ٢٣٢ رقم ١٥٨٥) من طريق سعد الإسكاف، عن معروف ابن خربوذ، عن أبي جعفر به فذكره.
سعد الإسكاف؛ هو: سعيد بن طريف الحنظلي الكوفي، قال البخاري: ليس بالقوي عندهم، قال ابن معين: ليس بشيء. «التاريخ الكبير» (٤/ ٥٩ رقم ١٩٥٦)، وقال ابن معين أيضاً: لا يحلُّ لأحدٍ أنْ يَروي عنه، وقال أبو حاتم: منكرُ الحديثِ، ضعيفُ الحديثِ، متروكُ الحديثِ. «الجرح والتعديل» (٤/ ٨٧ رقم ٣٧٩)، وقال النسائي: متروك الحديث. «الضعفاء والمتروكين» (رقم ٢٨١)، وقال ابن حجر: متروك، ورماه ابن حبان بالوضع. «التقريب» (٢٢٤١).

(٢) معروف بن خَرَّبُوذ ـ بفتح المعجمة وتشديد الراء وبسكونها ثم موحدة مضمومة وواو ساكنة وذال معجمة ـ هو المكي مولى آل عثمان، صدوق ربما وهم، وكان أخبارياً علامة. «التقريب» (٦٧٩١) والإسناد ضعيفٌ جدّاً بسبب سعيد الإسكاف.

(٣) «سنن ابن ماجه» (التجارات، باب الرجحان في الوزن رقم ٢٢٢٢) من طريق شعبة به.
ورواه أبو عوانة في مسنده (٣/ ٢٥٥ رقم ٤٨٦٤، ٤٨٦٥)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١/ ٤٤٣ رقم ٧٥٩) من طرقٍ عن شعبة فذكراه بنحوه.
وقال البوصيري: هذا إسناد صحيح على شرط البخاري. «مصباح الزجاجة» (٢/ ١٨٠). وهو كما قال.

(٤) مسند جابر غير موجود في المطبوع من «الأحاديث المختارة».

(٥) «صحيح البخاري» (البيوع، باب شراء الدواب والحمير رقم ٢٠٩٧)، و(٢٦٠٤)، و«صحيح مسلم» (الرضاع، باب استحباب نكاح البكر رقم ١٤٦٦)، و(١٥٩٩).

(٦) «سنن الدارمي» (البيوع، باب في حسن القضاء ٣/ ١٦٨٣ رقم ٢٦٢٦).

وفي آخر: «**فقَضَاني وزادَني**»[١].

وروى أبو داود[٢]، والترمذيُّ[٣]، والنسائيُّ[٤]، وابنُ ماجه[٥]، والدَّارميُّ[٦]، وآخرون[٧] مِنْ حديثِ وكيعٍ، عن الثوريِّ، عن سِماك بن حربٍ، عن سُوَيدِ بن قيسٍ[٨] قال: «جَلَبْتُ أنا ومَخْرفةُ[٩] العَبديُّ بَزّاً مِنْ هَجَرَ، فجاءَنا رسولُ الله ﷺ فساوَمَنا سراويلَ، وعندنا وزَّانٌ يَزِنُ بالأَجْر، فقال له النبي ﷺ: «**يا وزَّان: زِنْ وأرْجِحْ**»».

وكذا رواه قيسُ بن الربيعِ، عن سِماكٍ[١٠].

---

(١) «صحيح البخاري» (٤٤٣)، و(٢٣٩٤)، و(٢٦٠٣)، و«صحيح مسلم» (٧١٥)، وهو في «صحيح البخاري» (٢٣٠٩) بلفظ: «يا بلال اقْضه وزِدْه»، فأعطاه أربعة دنانير وزاده قيراطاً.

(٢) «سنن أبي داود» (٣٣٣٦) من طريق معاذ بن معاذ العنبري عن الثوري به.

(٣) «جامع الترمذي» (١٣٠٥) من طريق وكيع به فذكره وقال: حديث سويد حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، وأهل العلم يستحبون الرُّجحان في الوزن، وروى شعبة هذا الحديث عن سماك فقال: عن أبي صفوان، وذكر الحديث.

(٤) «سنن النسائي الصغرى» (٤٥٩٢)، و«الكبرى» (٦/ ٥٣ رقم ٦١٤٠) من طريق عبدالرحمٰن بن مهدي عن الثوري به.

(٥) «سنن ابن ماجه» (التجارات، باب الرجحان في الوزن رقم ٢٢٢٠) من طريق وكيع به.

(٦) «سنن الدارمي» (٣/ ١٦٨٤ رقم ٢٦٢٧) من طريق محمد بن يوسف عن الثوري به.

(٧) كعبدالرزاق في «المصنف» (٨/ ٦٨ رقم ١٤٣٤١) عن الثوري به، وأحمد في مسنده (٣١/ ٤٤٤ رقم ١٩٠٩٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١١/ ٣٤٧ رقم ٢٢٥٢٤) كلاهما عن وكيع به، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣/ ١٦٦ رقم ١٦٦٨) عن ابن أبي شيبة، وابن الجارود في «المنتقى» (ص١٤٥ رقم ٥٥٩) من طريق وكيع به.

(٨) سويد بن قيس العبدي؛ صحابي، قال المزِّي: أبو صفوان ويقال: أبو مرحب. «تهذيب الكمال» (١٢/ ٢٦٩ رقم ٢٦٤٨)، فتعقَّبه ابن حجر بقوله: ما جزم به من أنَّ كنيته أبو صفوان فيه نظر، والذي يكنى أبا صفوان اسمه مالك. «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٤٥)، و«الإصابة» (٤/ ٥٤٤).

(٩) مَخْرَفة ـ بالفاء ـ العبدي. «المؤتلف والمختلف» (٤/ ٢١٣٦).

(١٠) رواه الطيالسي في مسنده (٢/ ٥١٦ رقم ١٢٨٨) عن قيس به، والبغوي في «معجم الصحابة» (١١٦٣) من طريق قيس به. ورواه من طريق الطيالسي: البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٣٣).

وخالَفَهما شعبةُ؛ فقال: عن سِماكٍ قال: سَمِعْتُ مالكاً أبا صفوانَ ابنَ عَميرة[١] يقول: «بِعْتُ مِنْ رسولِ الله ﷺ رِجْلَ سراويلَ[٢] قبلَ الهجرةِ، فوَزَنَ لي فأرجح».

أخرجها كذلك النسائيُّ[٣]، وابنُ ماجه[٤]، وغيرُهما[٥].

ورجَّحَ أبو داود الأول[٦]، وكذا قال النسائيُّ: إنه أشبه بالصوابِ مِنْ حديثِ شعبةَ[٧].

وقال الترمذيُّ: إنه حسنٌ صحيحٌ.

وصحَّحه ابنُ حبان[٨]، وجعلهما الحاكمُ واحداً، فقال: أبو صفْوان كُنْيَةُ سُوَيدِ بن قيسٍ، وهو صحابيٌّ مِنَ الأنصارِ، والحديثُ صحيحٌ على شرطِ مسلم[٩].

والروايةُ المُسمَّى فيها بمالكِ بن عَمِيرَة[١٠] تَرُدُّ عليه، والصَّنيعُ الأولُ هو المُعتَمَدُ.

---

(١) مالك بن عَميرة ـ بفتح أوله وزيادة هاء ـ، وقيل: ابن عمير، أبو صفوان السُّلمي، صحابي. «الإصابة» (٩/ ٤٧٢ رقم ٧٧٠٦)، و«التقريب» (٦٤٤٦).

(٢) أوضح معناها المؤلف في «الأجوبة المرضية» (٢/ ٨٣٤) فقال: فقيل: سراويل، وفي بعضها: رجل سراويل، وهما بمعنى، فقوله: رجل سراويل كما يقال: اشترى زوجَ خفٍّ، وزوجَ نعلٍ، وإنما هو زوجان، يريد: رجلي سراويل، لأنَّ السراويل من لباسِ الرجلين.

(٣) «سنن النسائي» (٤٥٩٣)، وسننه الكبرى (٦١٤١) من طريق شعبة به فذكره.

(٤) «سنن ابن ماجه» (التجارات، باب الرجحان في الوزن رقم ٢٢٢١) من طريق شعبة به.

(٥) رواه أبو داود في سننه (البيوع، باب في الرجحان في الوزن والوزن بالآجر رقم ٣٣٣٧).

(٦) فقال: رواه قيس كما قال سفيان، والقول قول سفيان.

(٧) «سنن النسائي الكبرى» (البيوع، الرجحان في الوزن رقم ٦١٤١).
وكذا رجَّحه الدارقطني في «العلل» (١٤/ ٢٥ رقم ٣٣٩١).

(٨) «صحيح ابن حبان» (الإجارة ١١/ ٥٤٧ رقم ٥١٤٧) من طريق وكيع به.

(٩) «المستدرك» (البيوع ٢/ ٣١).

(١٠) كما عند ابن ماجه في سننه (التجارات ـ باب الرجحان في الوزن رقم ٢٢٢١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٣٣)، ووقع عند أبي داود (رقم ٣٣٣٧): عن أبي صفوان بن عميرة.

وقد بسطتُ الكلامَ عليه في بعضِ الأجوبةِ(١).

وفي البابِ عن أنسٍ(٢)، وغيرِهِ(٣).

٨٢ حديث: «إذا وسَّعَ الله فأوْسِعُوا».

البخاريُّ(٤) مِنْ حديثِ حمادِ بن زيدٍ، عن أيوبَ، عن محمدِ بن سيرينَ، عن أبي هريرةَ، فذَكَرَ حديثاً مرفوعاً ثم قال: إنَّ رجلاً سألَ عمرَ بن الخطابِ. فذكَرَه.

وهو عند ابنِ حبانَ(٥) مِنْ طريقِ إسماعيلَ بن عُليَّةَ، عن أيوبَ، فأدرَجَ الموقوفَ في المرفوعِ، ولم يذكرْ عمرَ.

---

(١) تكلَّم عليه المؤلف في «الأجوبة المرضية» (٢/ ٨٣١ ـ ٨٣٦).

(٢) لم يتبيَّن لي حديث أنس؛ والذي وجدته في الباب: ما أخرجه أبو داود في سننه (١٦٤١)، وابن ماجه في سننه (٢١٩٨)، وابن الجارود في «المنتقى» (ص١٤٧ رقم ٥٦٩) من طريق أبي بكر الحنفي، عن أنس: أنَّ رجلاً من الأنصار جاء إلى النبي ﷺ... وفيه: «**قال: من يشتري هذين؟ فقال رجل: أنا آخذهما بدرهم، قال: من يزيد على درهم؟ مرتين أو ثلاثاً، قال رجل: أنا آخذهما بدرهمين...**».
وأبو بكر الحنفي؛ هو: عبدالله البصري؛ لا يُعرف حاله. «التقريب» (٣٧٢٤) فالإسناد ضعيف.

(٣) من ذلك: حديث أبي هريرة الذي رواه ابن الجارود في «المنتقى» (ص١٤٥ رقم ٥٥٨) من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ قال: «كان لرجلٍ على النبي ﷺ سنٌّ من الإبل، فجعل يتقاضاه فقال: **أعطوه، فلم يجدوا له إلا سنّاً فوق سنه**، فقال: **أعطوه**»، فقال: أوفيتني أوفى الله لك. فقال رسول الله ﷺ: «**إنَّ خياركم أحسنكم قضاء**».
وإسناده صحيح.
وحديث العرباض بن سارية؛ الذي رواه الحاكم في «المستدرك» (البيوع ٢/ ٣٠) عن العرباض بن سارية السلمي مرفوعاً بمعنى أحاديث الباب فذكره، ثم قال: هذا حديثٌ صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه السياقة. ووافقه الذهبي. وهو كما قالا، والله أعلم.

(٤) «صحيح البخاري» (٣٦٥) عن سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد به.
وأخرج مالك أثر عمر في «الموطأ؛ رواية الليثي» (٢/ ٤٩٨ رقم ٢٦٤٦) عن أيوب، عن ابن سيرين قال: قال: عمر، فذكره مقتصراً عليه.

(٥) «صحيح ابن حبان» (٤/ ٦١٤ ـ ٦١٥ رقم ١٧١٤) عن أبي يعلى، عن زهير بن حرب، عن إسماعيل، وهو كذلك عند أبي يعلى في مسنده (١٠/ ٤٤٢ رقم ٦٠٥٣) عن زهير به.

والأولُ أصحُّ، لا سيما وقد وافَقَ حمادَ بن زيدٍ عليه كذلك: حمادُ ابن سَلَمَةَ؛ فرواه عن أيوبَ وهشامٍ، وحبيبٍ، وعاصمٍ؛ كلُّهم عن ابنِ سيرين.

أخرجه ابنُ حبانَ(١) أيضاً، بل أخرجَ [ق ٢١/أ] مسلمٌ(٢) حديثَ ابنِ عُلَيَّةَ، فاقتَصَرَ على المُتفقِ على رَفعِهِ، وحَذَفَ الباقي، وهو مِنْ حُسْنِ تصَرُّفِهِ(٣).

ولأبي نُعَيم(٤)، وابنِ لالٍ، وغيرِهما(٥)، عن ابنِ عمرَ مرفوعاً: **«إنَّ المؤمنَ أخَذَ عن الله أدباً حسناً؛ إذا وسَّعَ عليه، وسَّع على نفسِهِ»**.

---

(١) «صحيح ابن حبان» (٦/ ٧٥ رقم ٢٢٩٨) من طريق حماد بن سلمة عن: أيوب السختياني، وهشام القردوسي، وحبيب بن الشهيد، وعاصم الأحول؛ كلهم عن ابن سيرين به.

(٢) «صحيح مسلم» (الصلاة، باب الصلاة في ثوب واحد رقم ٥١٥) من طريق إسماعيل بن علية به. ورواه في الموضع نفسه من طريق مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به. ومن طريق يونس وعقيل الأيليين، كلاهما عن الزهري، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة، عن أبي هريرة بمثله.

(٣) هذه عبارة الحافظ في «الفتح» (١/ ٤٧٦).

(٤) «حلية الأولياء» (٦/ ٣١٥) من طريق جعفر بن كزال، حدثنا إبراهيم بن بشير المكي، حدثنا معاوية بن عبدالكريم، عن أبي جمرة (ووقع في «الحلية»: أبي حمزة)، عن ابن عمر به مرفوعاً فذكره وقال: غريبٌ من حديث معاوية مسنداً متصلاً مرفوعاً، وإنما يحفظ هذا من قبل الحسن مستشهداً بقوله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧] الآية.

(٥) رواه ابن بشران في أماليه (١/ ٣٩٠ رقم ٨٩٩) من طريق جعفر بن محمد بن كزال به مرفوعاً.

وجعفر بن كزال؛ هو: جعفر بن محمد بن كزال، قال الدارقطني: ليس بالقوي. «سؤالات الحاكم» (ص٥ رقم ٧١)، وقال مسلمة: ثقة. «لسان الميزان» (٢/ ٤٧٠ رقم ١٩٠٦).

وإبراهيم بن بشير المكي؛ قال الدارقطني: ضعيف. «الميزان» (١/ ٢٤ رقم ٥٥).

فالإسناد ضعيفٌ لتفرُّد جعفر بن كزال عن إبراهيم بن بشير عن معاوية به.

وقد صحَّ هذا الأثر من قول الحسن البصري؛ فرواه عبدالله بن أحمد في «زوائد الزهد» (ص٢٦٨ رقم ١٥١٠)، والطبري في «تهذيب الآثار؛ مسند عمر» (١/ ١٣٠ رقم ٢١٧) كلاهما من طريق حماد بن زيد، عن أيوب قال: سمعت الحسن... فذكراه من قوله. وإسناده صحيح.

٨٣ **حديث: «إذا وعَدَ أحدُكم فلا يُخْلِف».**

أحمدُ بن مَنيعٍ[١]، والحسنُ بن سفيانَ، وأبو يَعْلَى[٢] في مسانِيدِهِم، وآخرون؛ منهم الحاكم في صحيحِهِ[٣]، عن أنسٍ مرفوعاً به في حديثٍ.

وله طرقٌ بيَّنتُها في جزءِ «التِماسِ السَّعْد»[٤].

٨٤ **حديث: «إذا وَقَعَ القضاءُ، عَمَى البَصَرُ» تقدَّمَ معناه في: «إذا أراد الله»**[٥].

٨٥ **حديث: «اذكروا مَحَاسِنَ مَوْتاكم، وكُفُّوا عن مَسَاوِيهم».**

أبو داود في الأدبِ[٦]، والترمذيُّ في الجنائزِ[٧] مِنْ حديثِ معاويةَ ابن هشامٍ[٨]، عن عِمرانَ بن أنسٍ المكيِّ[٩]، عن عطاءٍ، عن ابنِ عمرَ رفعه بهذا.

---

(١) لم أجده في «المطالب العالية» ولا في «إتحاف الخيرة».

(٢) «مسند أبي يعلى» (٧/ ٢٤٨ - ٢٤٩ رقم ٤٢٥٧) من طريق ابن سنان، عن أنس مرفوعاً بنحوه.

(٣) «المستدرك» (٤/ ٣٥٩) من طريق سعد بن سنان عن أنس بن مالك بنحوه.
وسعد بن سنان؛ ويقال: سنان بن سعد، الكندي المصري، قال أحمد: تركتُ حديثه... حديثه مضطرب. «العلل» (٢/ ٥١٧ رقم ٣٤٠٩)، وقال ابن معين: ثقة. «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٥١ رقم ١٠٨٥)، وقال النسائي: ليس بثقة. «الضعفاء والمتروكين» (رقم ٢٦٤)، وقال أحمد بن صالح: ثقة ليس في قلبي من حديثه شيء. «تاريخ أسماء الثقات» (ص١٠٤ رقم ٤٨٧).
وقال ابن حجر: صدوقٌ له أفراد. «التقريب» (٢٢٣٨) ففي الإسناد ضعفٌ يسير، والله أعلم.

(٤) جزء «التماس السعد في الوفاء بالوعد» (ص٧٦ - ٨٣).

(٥) تقدم في حديث «**إذا أراد الله إنفاذ قضائه وقدره...**» برقم (٥٤).

(٦) «سنن أبي داود» (الأدب - باب في النهي عن سب الموتى رقم ٤٩٠٠) من طريق معاوية به.

(٧) «جامع الترمذي» (الجنائز رقم ١٠١٩) من طريق معاوية به.

(٨) معاوية بن هشام القصَّار أبو الحسن الكوفي، قال ابن معين: صالح وليس بذاك، وقال أبو حاتم: صدوق. «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٨٥ رقم ١٧٥٩)، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام. «التقريب» (٦٧٧١).

(٩) عمران بن أبي أنس المكي؛ قال البخاري: منكر الحديث. كما سيأتي، =

وقال الترمذيُّ[١]، والطبرانيُّ[٢]: إنه غريبٌ.

وقال الحاكمُ: إنه صحيحُ الإسنادِ ولم يُخرجاه[٣].

وفي البخاريِّ[٤]، عن مجاهدٍ، عن عائشةَ مرفوعاً: **«لا تَسُبُّوا الأمواتَ، فإنهم قد أَفْضَوا إلى ما قدَّموا»**.

ولأبي داودَ[٥] مِنْ حديثِ وكيعٍ، عن هشامِ بن عُروةَ، عن أبيه، عنها مرفوعاً[٦]: **«إذا ماتَ صاحبكم فَدَعوه لا تَقَعُوا فيه»**.

وكذا هو عند الطيالسيِّ في مسندِهِ[٧] عن عبدِالله بن عثمانَ، عن هشام.

وللنسائيِّ[٨] مِنْ حديثِ منصورِ بن صَفِيَّةَ، عن أمِّه[٩]، عنها قالت: ذُكِرَ

= وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه. «الضعفاء» (٣/ ٢٩٦ رقم ١٣٠٢)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٢٤٠).

(١) فقال في «الجامع» (رقم ١٠١٩): هذا حديثٌ غريبٌ، سمعتُ محمداً يقول: عمران ابن أنس المكي منكر الحديث. وروى بعضهم، عن عطاء، عن عائشة.

(٢) «المعجم الصغير» (١/ ٢٨٠ رقم ٤٦١) فقال: لم يروه عن عطاء، إلا عمران، ولا عن عمران، إلا معاوية بن هشام تفرَّد به أبو كريب.

(٣) «المستدرك» (الجنائز ١/ ٣٨٥)، وهو أيضاً في «صحيح ابن حبان» (٧/ ٢٩٠ رقم ٣٠٢٠). والقول ما قال الترمذي والطبراني، وذلك لحال عمران بن أبي أنس.

(٤) «صحيح البخاري» (١٣٩٣)، و(٦٥١٦).

(٥) «سنن أبي داود» (الأدب، باب في النهي عن سب الموتى رقم ٤٨٩٩) وإسناده صحيح.

(٦) كلمة (مرفوعاً) ليست في «م».

(٧) «مسند الطيالسي» (٣/ ٦٠ رقم ١٥٤٩) عن عبدالله بن عثمان به.
وهو عند ابن حبان في صحيحه (٧/ ٢٨٨ - ٢٨٩ رقم ٣٠١٨، ٣٠١٩) من طريق وكيع وسفيان وعلي بن هاشم جميعهم عن هشام بن عروة به من غير قوله: «لا تقعوا فيه».
وهو كذلك عند الترمذي في جامعه (٣٨٩٥)، وابن حبان في صحيحه (٩/ ٤٨٤ رقم ٤١٧٧)، والبيهقي في «الشعب» (١١/ ١٦٤ رقم ٨٣٤٤) بلفظ: **«خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي، وإذا مات صاحبكم فدعوه»** وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٨) «سنن النسائي» (١٩٣٥) من طريق منصور بن عبدالرحمٰن عن أمه عن عائشة به.
وإسناده صحيح. وقد علّقه البخاري في صحيحه (١٣٤٩) فقال: وقال أبان ابن صالح، عن الحسن بن مسلم، عن صفية بنت شيبة سمعت النبي ﷺ.

(٩) أمُّه: هي صفية بنت شيبة بن عثمان بن طلحة العبدرية، صحابية. «التقريب» (٨٦٢٢).

عند النبي ﷺ هالِكٌ بسوءٍ، فقال: «**لا تذكروا هَلْكَاكم إلا بخير**».

وفي البابِ عن غيرِ واحدٍ مِنَ الصحابةِ(١).

٨٦ **حديث: «اذكروا الفاجرَ» يأتي في: «لا غِيبةَ لفاسقٍ»**(٢).

٨٧ **حديث: «أربعٌ لا يَشْبَعْنَ مِنْ أربعٍ: أرضٌ مِنْ مَطَرٍ، وأنثى مِنْ ذَكَرٍ، وعَيْنٌ مِنْ نَظَرٍ، وعالمٌ مِنْ علمٍ»**.

الحاكمُ في «تاريخ نيسابور»، وأبو نُعَيم في «الحلية»(٣)؛ كلاهما مِنْ حديثِ سليمانَ التَّيميِّ، عن ابنِ سيرينَ، عن أبي هريرةَ رفعه به.

وراويه عن التَّيميِّ: محمدُ بن الفَضْلِ بن عطيةَ؛ اتُّهِمَ بالكذبِ والوَضعِ(٤).

وأَوْرَدَه العُقَيليُّ في الضعفاءِ(٥)، وغيرُه(٦) مِنْ جهةِ محمدِ بن الحسنِ

---

(١) كحديث المغيرة بن شعبة الذي رواه الترمذي في جامعه (١٩٨٢) من طريق أبي داود الحفري، وابن حبان في صحيحه (٧/ ٢٩٢ رقم ٣٠٢٢) من طريق الملائي وأبي داود الحفري قالا: حدثنا سفيان عن زياد بن علاقة أنه سمع المغيرة بن شعبة يقول: قال رسول الله ﷺ: «**لا تسبوا الأموات فتؤذوا الأحياء**». وقال الترمذي: وقد اختلف أصحاب سفيان في هذا الحديث، فروى بعضهم مثل رواية الحفري، وروى بعضهم، عن سفيان، عن زياد بن علاقة، قال: سمعتُ رجلاً يحدث عند المغيرة بن شعبة، عن النبي ﷺ نحوه.
ورجال الإسناد ثقات، لكن الإشكال في الاختلاف الذي ذكره الترمذي فيه.

(٢) هو بهذا اللفظ في الأصل [ق٢١٠/أ] لكنَّه أيضاً لم يُخرِّجه هناك، وإنما أحال على حديث: «**ليس لفاسق غيبة**»، وهو في الأصل [ق١٥٧/أ] وقد استوفى تخريجه فيه.

(٣) «حلية الأولياء» (٢/ ٢٨١) من طريق محمد بن الفضل عن التيمي به فذكره، وقال: غريبٌ من حديث محمد ومن حديث التيمي، وهو سليمان بن طرخان التيمي، تفرَّد به عنه محمد بن الفضل، وهو محمد بن عطية..

(٤) سبق بيان ذلك في الحديث (٨٧).

(٥) «الضعفاء» (٢/ ٢٩٦ ترجمة عبدالله بن محمد بن عجلان) من طريق محمد ابن الحسن بن زبالة، قال: حدثنا عبدالله بن محمد بن عجلان به. وقد عدَّه من منكرات عبدالله بن محمد بن عجلان.

(٦) ذكره ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ١٩) تعليقاً في ترجمة عبدالله بن محمد ابن عجلان.

ابن زَبالَةَ، عن عبدِالله بن محمدِ بن عَجْلانَ[١]، عن أبيه، عن جدِّه[٢]، عن أبي هريرةَ كذلك.

وابنُ زَبالَة كذَّبه ابنُ معينٍ في إحدى الرِّوايَتَين عنه[٣].

وقال النسائيُّ: إنه متروكُ الحديثِ[٤].

ورواه ابنُ عديٍّ في كامله[٥] مِنْ جهةِ عبدِالسلام بن عبدِالقدوسِ[٦]،

---

(١) عبدالله بن محمد بن عجلان المدني؛ قال العقيلي: منكر الحديث لا يتابع على حديثه. «الضعفاء» (٢/٢٩٦)، وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن أبيه ما ليس من حديثه، روى عن أبيه عن جده عن أبي هريرة نسخة موضوعة ليست من حديث رسول الله ﷺ، ولا من حديث أبي هريرة، ولا من حديث جده ولا من حديث أبيه، لا يحلُّ كتابة حديثه إلا على جهة التعجُّب. «المجروحين» (٢/١٩).

(٢) عجلان مولى فاطمة بنت عتبة بن ربيعة المدني: لا بأس به، من الرابعة. «التقريب» (٤٥٣٤).

(٣) قال: كان كذَّاباً ولم يكن بشيء. «التاريخ؛ رواية الدوري» (٣/٢٢٧ رقم ١٠٦٠)، وقال أيضاً: ليس بشيء... كذَّاب ليس بشيء. «سؤالات ابن الجنيد» (ص١٦٢ رقم ٥٢١).
قال معاوية بن صالح: قال لي ابن معين: ما هو بثقة. وقال هاشم بن مرثد عن ابن معين: كذاب خبيث لم يكن بثقة ولا مأمون يسرق. «تهذيب التهذيب» (٩/١٠٢).

(٤) «الضعفاء والمتروكين» (ص٢٠٨ رقم ٥٣٥).

(٥) «الكامل» (٥/ ٣٣٠) من طريق عبدالسلام به فذكره.
ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٦/ ٢١١)، وقال ابن عدي: وهذا الحديث عن هشام بن عروة بهذا الإسناد لا يرويه عن هشام غير عبدالسلام هذا، وهو بهذا الإسناد منكر، وقال عن عبدالسلام: عامة ما يرويه غير محفوظ... إلخ.
ورواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٨/ ١٥٩ رقم ٨٢٦٦) من طريق عبدالسلام ابن عبدالقدوس به فذكره، وقال: لم يرو هذا الحديث عن هشام إلا عبدالسلام ابن عبدالقدوس.

(٦) عبدالسلام بن عبدالقدوس بن حبيب الكلاعي الدمشق؛ قال العقيلي: لا يُتابع على شيءٍ من حديثه وليس ممن يقيم الحديث. «الضعفاء» (٣/ ٦٧ ترجمة ١٠٣١)، وقال ابن حبان: يروي عن هشام بن عروة... الأشياء الموضوعة، لا يحل الاحتجاج به بحال، ثم ساق له هذا الحديث. «المجروحين» (٢/ ١٥٠ ـ ١٥١)، وقال الذهبي: ضعَّفوه. «الكاشف» (١/ ٦٥٣ رقم ٣٣٧١).

عن هشامِ بن عُروةَ، عن أبيه، عن عائشةَ، وقال: إنه منكرٌ عن هشام؛ لم يَروِهِ غيرُه.

قال ابنُ طاهرٍ: رواه عن هشام: حسينُ بن علوانَ الكوفيُّ[1] ـ وكان يَضَعُ الحديثَ ـ ولعلَّ عبدالسلام سَرَقَه منه[2].

وقد ذكَرَه مِنْ هذه الطرقِ: ابنُ الجوزيِّ في «الموضوعات»[3].

ولبعضِهِ شواهدٌ؛ كحديثِ: **«مَنهومانِ لا يشبعانِ: طالبُ علمٍ، وطالبُ دنيا»**[4].

---

(١) حسين بن علوان الكوفي الكلبي؛ كذَّبه ابن معين وأحمد، ووهَّاه أبو حاتم وابن المديني والدارقطني، ورماه أحمد وابن عدي وابن حبان وأبو نعيم والحاكم وابن طاهر وغيرهم بالوضع على الثقات، بل قال ابن حبان: كان ممن يضع الحديث على الثقات وعلى رسول الله ﷺ استحلالاً.
انظر: «العلل» لأحمد (١/ ١٤٩٩/٢٢٦)، «التاريخ» للدوري (٤/ ٣٨٢/ ٤٨٩٣)، وابنِ طهمان (٣٧)، «الجرح» (٣/ ٦١)، «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٢٥١/ ٣٠٢)، «المجروحين» (١/ ٦٥، و٢٤٤ ـ ٢٤٦)، «الكامل» (٢/ ٣٥٩ ـ ٣٦١)، «الضعفاء» لأبي نعيم (٤٩)، «المدخل إلى الصحيح» للحاكم (١/ ١٣٧/ ٣٨)، «تاريخ بغداد» (٨/ ٦٢ ـ ٦٤)، «الميزان» (١/ ٥٤٢/ ٢٠٣٣).

(٢) «ذخيرة الحفاظ» (١/ ٣٨١ رقم ٤٦٠).

(٣) «الموضوعات» (١/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥ رقم ٤٦٢ ـ ٤٦٤) وقال: لا يصحُّ عن رسول الله ﷺ.
وأورده ابن القيم ـ في الأمور الكلية التي يُعرف بها كون الحديث موضوعاً ـ فقال: ومنها: ركاكةُ ألفاظِ الحديثِ وسماجتها بحيث يمجُّها السمع، ويدفعها الطبع، ويَسْمُجُ معناها للفَطِن، ثم ساق أحاديث هذا أولها. «المنار المنيف» (ص٩٩)، وأورده القاري في «الأسرار المرفوعة» (ص١١٨ رقم ٣٥)، والشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص٢٧٥ رقم ١٠).

(٤) روي من حديث ابن عباس، وأنس ﷺ؛ وأما حديث ابن عباس؛ فرواه أبو خيثمة في «كتاب العلم» (ص٣٣ رقم ١٤١)، والبزار في مسنده (٢/ ١٤٨ رقم٤٨٨٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ٧٦ رقم ١١٠٩٥) من طريق ليث، عن مجاهد، عن ابن عباس رفعه قال فذكروه، وعند البزار على الشك: عن طاووس، أو مجاهد، ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣/ ٣٣٧ رقم ٢٦٦٤٢)، والدارمي في مسنده (١/ ٣٥٧ رقم ٣٤٦) كلاهما من طريق ليث، عن طاووس، عن ابن عباس موقوفاً عليه. =

وحديث: «**لا يَشبَعُ عالمٌ مِنْ علمٍ، حتى يكون** [ق ٢١/ب] **مُنتهاه الجنةَ**»(١).

٨٨ حديث: «أرحمُ أمتي أبو بكر، وأشدُّهُم في أمرِ الله عُمرُ، وأصْدَقُهُم حياءً عثمانُ، وأعْلَمُهُم بالحلالِ والحَرَامِ معاذُ بن جَبَلٍ، وأفرَضُهُم زيدُ بن ثابتٍ، وأقرَؤُهم أُبَيّ، ولكلِّ أمةٍ أمينٌ، وأمينُ هذه الأمةِ أبو عُبَيدةَ».

الترمذيُّ(٢) مِنْ حديثِ داودَ العطَّارِ ومَعْمَر ـ فرَّقهما ـ عن قتادةَ، عن

= وقال البزار: وكان ليث قد أصابه شبه الاختلاط ولم يثبت ذلك عنه فقد بقي في حديثه لين بذلك السبب. وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ من وجهٍ أحسنَ من هذا الوجه.

وقال أحمد عن الليث: مضطرب الحديث ولكن حدَّث عنه الناس. «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٣٧٩ رقم ٢٦٩١)، وقال النسائي: ضعيف. «الضعفاء والمتروكين» (رقم ٥١١)، وقال ابن حجر: صدوق اختلط جدّاً ولم يتميَّز حديثه فترك. «التقريب» (٥٦٨٥).

فالإسناد ضعيفٌ بسبب الليث.

وأما حديث أنس؛ فأخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/ ٩١) من طريق قتادة، عن أنس مرفوعاً فذكره، وقال: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين، ولم يخرجاه ولم أجد له علة.

ولكنَّ قتادة مدلس وقد عنعن، فالإسناد ضعيف. وقد رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/ ٢٨٦) من طريق يوسف بن خالد الهجستاني، حدثنا عبدالأعلى بن حماد النرسي، حدثنا حماد بن سلمة عن حميد الطويل عن أنس مرفوعاً بنحوه. وهذا إسنادٌ ظاهره الصحة، لكن أشار ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢٩٦) إلى أنَّ الصوابَ فيه عن الحسن مرسلاً، والله أعلم.

(١) رواه بهذا اللفظ القضاعي في «مسند الشهاب» (٢/ ٦٨ رقم ٨٩٧) من طريق دراج أبي السمح، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً. ورواه الترمذي في جامعه (٢٦٨٦) من طريق درَّاج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد مرفوعاً بلفظ: «**لن يشبع المؤمن من خيرٍ يسمعه حتى يكون منتهاه الجنة**» وقال: هذا حديثٌ حسنٌ غريب.

ودرَّاج أبو السمح تقدمت ترجمته في الحديث (٦٥)، وتقدم قول أبي داود فيه: أحاديثه مستقيمة إلا ما كان عن أبي الهيثم عن أبي سعيد. فالإسناد ضعيف بسبب ذلك.

ولعلَّ قول الترمذي: حسن؛ باعتبار تعدُّد طرقِ الحديث، والله أعلم.

(٢) «جامع الترمذي» (٣٧٩٠) حدثنا سفيان بن وكيع، قال: حدثنا حميد بن عبدالرحمٰن، =

أنسٍ مرفوعاً به. وقال: غريبٌ لا نعرفه مِنْ حديثِ قتادةَ، إلا مِنْ هذا الوجه. انتهى.

وروايةُ داودَ في طريقِها سفيانُ بن وكيعٍ[(١)]، وهو ضعيفٌ.

ورواه عبدُالرزاق[(٢)]، عن مَعْمَر، عن قتادة مرسلاً.

قال الدارقطنيُّ: وهو أصحُّ[(٣)].

ثم رواه الترمذيُّ[(٤)] مِنْ طريقِ خالدٍ الحذَّاءِ، عن أبي قِلابةَ، عن أنسٍ مرفوعاً نحوه، وقال: إنه حسنٌ صحيحٌ، وهو[(٥)] المشهورُ.

ومِنَ الوجهِ الثاني أخرجه أحمدُ[(٦)]، والطيالسيُّ[(٧)] في مسنديهما،

= عن داود العطار، عن معمر عن قتادة به فذكره، ثم قال: هذا حديثٌ غريب، لا نعرفه من حديث قتادة إلا من هذا الوجه، وقد رواه أبو قلابة، عن أنس، عن النبي ﷺ نحوه. والمشهور حديث أبي قلابة.
ورواه ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٢/ ٥٨٨ رقم ١٢٨٣) من طريق مصعب بن إبراهيم عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس أن النبي ﷺ قال: **«أرحم أمتي أبو بكر وأصدقهم حياءً عثمان»**. ومن طريقه الضياء المقدسي في «المختارة» (٧/ ١٣٤ رقم ٢٥٦٨) فذكره بنحوه.

(١) سفيان بن وكيع؛ حديثه ساقط، وقد تقدمت ترجمته في الحديث (١١)، فالإسناد ضعيف جدّاً.
وإسناد ابن أبي عاصم فيه: مصعب بن إبراهيم الجزري، قال أبو زرعة الرازي: منكر الحديث. «الضعفاء» (٢/ ٣٧٧)، وقال ابن عدي: منكر الحديث عن الثقات وعن غيرهم.. وهو مجهول ليس بالمعروف وأحاديثه عن الثقات ليست بالمحفوظة. «الكامل» (٦/ ٣٦٥).
فإسناده ضعيف جدّاً.

(٢) «مصنف عبدالرزاق» (١١/ ٢٢٥ رقم ٢٠٣٨٧) عن معمر عن عاصم بن سليمان عن أبي قلابة، قال معمر: وسمعت قتادة فذكره مرسلاً. ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (الفضائل ٢٩/١٧ رقم ٣٢٥٩٤) عن ابن علية، عن خالد الحذَّاء، عن أبي قِلابة مرسلاً بلفظ: **«أرحم أمتي أبو بكر»**.

(٣) لم أجده في «العلل» ولا في «السنن».

(٤) «جامع الترمذي» (٣٧٩١) من طريق خالد الحذَّاء به فذكره.

(٥) في «م»: (وهو من المشهور).

(٦) «مسند أحمد» (٢٠/ ٢٥٢ رقم ١٢٩٠٤)، و(٢١/ ٤٠٥ رقم ١٣٩٩٠).

(٧) «مسند الطيالسي» (٣/ ٥٦٧ رقم ٢٢١٠).

والنسائيُّ[١]، وابنُ ماجه[٢] وآخرون؛ منهم الضياءُ في «المختارة»[٣]، وصحَّحه ابنُ حبانَ[٤]، والحاكمُ[٥]، والترمذيُّ[٦]، وفي لفظٍ للحاكم: «أفْرَضُ أمتي زيدٌ»[٧] صحَّحها أيضاً.

والحديثُ أُعِلَّ بالإرسالِ، وسماعُ أبي قِلَابةَ مِنْ أنسٍ صحيحٌ[٨]، إلا أنه قيلَ: إنه لم يسمعْ منه هذا، وقد ذكر الدارقطنيُّ في «العلل»[٩] الاختلافَ فيه على أبي قِلابةَ، ورجَّحَ هو وغيرُه؛ كالبيهقيِّ[١٠]، والخطيبِ في «المدرج»[١١]: أنَّ الموصولَ منه ذكرُ أبي عُبَيدةَ[١٢]، ....

(١) «سنن النسائي الكبرى» (المناقب رقم ٨١٨٥، ٨٢٢٩).
(٢) «سنن ابن ماجه» (المقدمة ـ باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ رقم ١٥٤، ١٥٥).
(٣) «الأحاديث المختارة» (٦/ ٢٢٦ رقم ٢٢٤١) من طريق سفيان عن خالد وعاصم عن أبي قلابة به فذكره وقال: إسناده صحيح.
(٤) «صحيح ابن حبان» (١٦/ ٧٤ رقم ٧١٣١)، و(برقم ٧١٣٧)، و(برقم ٧٢٥٢).
(٥) «المستدرك» (٣/ ٤٢٢) وقال: هذا إسنادٌ صحيحٌ على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بهذه السياقة وإنما اتفقا بإسناده هذا على ذكر أبي عبيدة فقط، وقد ذكرتُ علته في كتاب التلخيص.
ووافقه الذهبي بقوله: على شرط الشيخين.
وأخرجه الحاكم أيضاً في «المعرفة» (٣٦٥ رقم ٢٧٥) من هذا الوجه، وأعلَّه هناك، كما سيأتي.
(٦) «جامع الترمذي» (٣٧٩١).
(٧) «المستدرك» (٤/ ٣٣٥) من طريق الحذاء عن أبي قلابة به، فذكره وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.
(٨) كما في «التاريخ الكبير» (٥/ ٩٢ رقم ٢٥٥).
(٩) «العلل» (١٢/ ٢٤٨ رقم ٢٦٧٦).
(١٠) فقال في «السنن الكبرى» (٦/ ٢١٠): ورواه بشر بن المفضل وإسماعيل بن علية ومحمد بن أبيعدي عن خالد الحذاء، عن أبي قِلابة، عن النبي ﷺ مرسلاً، إلا قوله في أبي عبيدة؛ فإنهم وصلوه في آخره فجعلوه عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ، وكلُّ هؤلاء الرواة ثقات أثبات، والله أعلم.
(١١) «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢/ ٦٨٧).
(١٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٣٧٤٤)، و(٤٣٨٢)، و(٧٢٥٥)، ومسلم في صحيحه (٢٤١٩) =

والباقي مرسلٌ"[١].

ورجَّحَ ابنُ المَوَّاقِ[٢]، وغيرُه روايةَ الموصولِ، وليسَ عند واحدٍ منهم: «وأقضاهم علي»[٣].

وفي البابِ: عن جابرٍ عند الطبرانيِّ في ترجمةِ عليِّ بن جعفرٍ مِنْ معجمِهِ الصغير[٤].

= من طريق خالد الحذَّاء، عن أبي قلابة، عن أنس مرفوعاً بلفظ: «**لكلِّ أمَّةٍ أمين وأمين هذه الأمة أبو عبيدة**»، وعند البخاري (٣٧٤٤): عن أبي قلابة قال: حدثني أنس ابن مالك به.

(١) الحديث أورده الحاكم في «المعرفة» (ص٣٦٥) في الجنس الثاني من أجناس الحديث المعل، ثم قال: وهذا من نوع آخر علته، فلو صحَّ بإسناده لأخرج في الصحيح، إنما روى خالد الحذاء عن أبي قِلابة أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**أرحم أمتي...**» مرسلاً، وأسند ووصل: «**إنَّ لكلِّ أمة أميناً، وأبو عبيدة أمين هذه الأمة**»، هكذا رواه البصريون الحُفَّاظ عن خالد الحذاء وعاصم جميعاً، فأُسقِطَ المرسلُ من الحديث، وخُرِّجَ المتصلُ بذكر أبي عبيدة في الصحيحين.
وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٧/ ٩٣): وإسناده صحيح، إلا أنَّ الحفَّاظ قالوا: إنَّ الصوابَ في أوله الإرسال، والموصولُ منه ما اقتصر عليه البخاري، والله أعلم.

(٢) ابن الموَّاق؛ هو: الحافظ محمد بن أبي يحيى أبو عبدالله القرطبي المراكشي (ت٦٤٢هـ)، صاحب كتاب: «المآخذ الحِفال السامية...». «الرسالة المستطرفة» (ص١٧٨)، واشتهر كتابه باسم: «بغية النُّقاد والنقلة فيما أخلَّ به من كتاب البيان وأغفله...». ولم أجد هذا النقل في المطبوع.

(٣) هذه الزيادة في «سنن ابن ماجه» (١٥٤، ١٥٥)، و«مسند أبي يعلى» (١٠/ ١٤١ رقم ٥٧٦٣).

(٤) «المعجم الصغير» (١/ ٣٣٥ رقم ٥٥٦) عن علي بن جعفر المُلْحَمي من طريق مندل ابن علي، عن ابن أبي جريج، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبدالله مرفوعاً بنحوه وزاد في آخره: «وقد أوتي عويمر عبادة؛ يعني أبا الدرداء»، وقال: لم يروه عن ابن جريج، إلا مندل.
وعن الطبراني رواه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/ ١٣).
منْدل ـ مثلث الميم ساكن الثاني ـ ابن علي العَنَزي أبو عبدالله الكوفي، قال أحمد: ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم: شيخ، وقال أبو زرعة: لين. «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٣٤ رقم ١٩٨٧)، وقال النسائي: ضعيف. «الضعفاء والمتروكين» (رقم ٥٧٨)، =

وعن أبي سعيدٍ عند قاسمِ بن أصبغٍ[١]، عن ابنِ أبي خَيثمةَ، وعند العُقَيليِّ في «الضعفاء»[٢] عن عليِّ بن عبدِالعزيز؛ كلاهما عن أحمدَ بن يونسَ، عن سلَّامٍ[٣]، عن زيدٍ العَمِّي[٤]، عن أبي الصِّدِّيقِ عنه، وزيدٌ، وسلَّامٌ ضعيفان.

وعن ابنِ عُمرَ عند ابنِ عديٍّ[٥] في ترجمةِ كوثرِ بن حكيمٍ[٦]؛ وهو متروكٌ.

= وقال ابن حجر: ضعيف. «التقريب» (٦٨٨٣) فالإسناد ضعيف لحال مندل بن علي، والله أعلم.

(١) لعلَّ ذلك في كتابه الذي صنفه على «سنن أبي داود»، وقد رواه ابن عبدالبر عن أبي القاسم عبدالوارث بن سفيان، عن مؤلفه أبي محمد قاسم بن أصبغ، كما في «فهرسة ابن خير» (ص١٠٣ رقم ١٦٨). وروى ابن عبدالبر هذا الحديث في «الاستيعاب» (١/ ١٧) فقال: وأخبرنا عبدالوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا أحمد بن زهير قال: حدثنا أحمد بن عبدالله بن يونس فذكره بنحو حديث أنس، وعنده زيادات.

(٢) «الضعفاء» (٢/ ١٥٨) حدثنا علي بن عبدالعزيز، قال: حدثنا أحمد بن يونس به فذكره مرفوعاً بنحو حديث أنس.

(٣) سلَّام بن سَلْم ـ ويقال: سُلَيم ـ السعدي التميمي المدائني، أبو سليمان، المعروف بـ«الطويل». قال ابن معين: ليس بشيء، وقال ابن المديني: له أحاديث منكرة، وقال أحمد: منكر الحديث، وقال البخاري وأبو حاتم: تركوه، وضعَّفه أبو زرعة، وتركه النسائي والدارقطني.
انظر: «التاريخ الكبير» (٤/ ١٣٣)، «سؤالات ابن أبي شيبة» (١٦٧)، «الضعفاء الكبير» (٢/ ١٥٨)، «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٦٠)، «الكامل» (٣/ ٢٩٩)، «الضعفاء» للدارقطني (١٤٣)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٤٧).

(٤) زيد العمي؛ هو: زيد بن الحواري أبو الحواري البصري، قال وكيع: حديثه عن أبي الصديق الناجي ليس بشيء. «الضعفاء» للعقيلي (٢/ ٧٤ رقم ٥٢٠)، وقال علي بن المديني: ضعيف. «سؤالات ابن أبي شيبة» (ص٥٤ رقم ١٥)، وقال الجوزجاني: متماسك. «أحوال الرجال» (ص١٩٧ رقم ٣٦١)، وقال ابن حجر: ضعيف. «التقريب» (٢١٣١).
فالإسناد ضعيف جداً لحال سلام وزيد العمي.

(٥) «الكامل» (٦/ ٧٧) من طريق كوثر بن حكيم عن نافع عن بن عمر به فذكره.
ورواه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ٥٣٥) من طريق كوثر بن حكيم به.

(٦) كوثر بن حكيم أبو مخلد الحلبي، قال أحمد: متروك الحديث، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: ضعيف الحديث، وزاد أبو حاتم: لا أعلم له =

وله طريقٌ أخرى في «مسند أبي يعلى»[١]، مِنْ طريقِ ابنِ البَيْلَمانيِّ[٢]، عن أبيه[٣] عنه.

وأورده ابنُ عبدِالبر في «الاستيعاب»[٤] مِنْ طريقِ أبي سعدٍ البَقَّالِ[٥]،

= حديثاً مستقيماً. «الجرح والتعديل» (٧/ ١٧٦ رقم ١٠٠٥)، وقال أحمد أيضاً: أحاديثه بواطيل ليس بشيء، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ. «الكامل» (٦/ ٧٦ ـ ٧٨).
فالإسناد ضعيف جدّاً بسببه.

(١) «مسند أبي يعلى» (١٠/ ١٤١ رقم ٥٧٦٣) من طريق محمد بن الحارث الحارثي، عن محمد بن عبدالرحمٰن البيلماني، عن أبيه، بنحو حديث أنس.
ومحمد بن الحارث الحارثي؛ أبو عبدالله البصري، قال عمرو بن علي: روى أحاديثَ منكرةً وهو متروك الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، وتركه أبو زرعة. «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٣١ رقم ١٢٧٠)، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ. «الكامل» (٦/ ١٧٧).

(٢) محمد بن عبدالرحمٰن بن البَيْلَماني ـ بفتح الموحدة واللام بينهما تحتانية ساكنة ـ المدني، قال البخاري: منكر الحديث، كان الحميدي يتكلم فيه. «التاريخ الكبير» (١/ ١٦٣ رقم ٤٨٤).
وقال ابن عدي: كلُّ ما روي عن ابن البيلماني فالبلاء فيه من ابن البيلماني، وإذا روى عنه محمد بن الحارث هذا فجميعاً ضعيفان... والضعف على حديثهما بيِّن. «الكامل» (٦/ ١٨١)
وقال ابن حبان: حدَّث عن أبيه بنسخة شبيهاً بمائتي حديث كلها موضوعة، لا يجوز الاحتجاج به ولا ذكره في الكتب إلا على جهة التعجب. «المجروحين» (٢/ ٢٦٤).

(٣) أبوه؛ عبدالرحمٰن بن البَيْلَماني المدني مولى عمر، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٩١) وقال: لا يجب أن يعتبر بشيء من حديثه إذا كان من رواية ابنه؛ لأنَّ ابنه محمد ابن عبدالرحمٰن يضع على أبيه العجائب. اهـ. وقال ابن حجر: ضعيف. «التقريب» (٣٨١٩).
فالإسناد ضعيف جدّاً لأنه من رواية محمد بن الحارث، عن ابن البيلماني، عن أبيه.

(٤) «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» (١/ ١٦) من طريق محمد بن عبيد بن ثعلبة العامري قال: حدثنا عبدالحميد بن عبدالرحمٰن الحِمَّاني قال: حدثنا أبو سعيد الأعور ـ يعني البقَّال ـ قال: أخبرنا شيخٌ من الصحابة مرفوعاً بنحو حديث أنس.
محمد بن عبيد بن ثعلبة العامري، قال الذهبي: أتى بخبرٍ ساقطٍ في ذكر معاوية. «المغني في الضعفاء» (٢/ ٦١١ رقم ٥٨٠٢).

(٥) أبو سعدٍ البقال؛ هو: سعيد بن المرزبان الأعور الكوفي مولى حذيفة، ضعفه سفيان بن عيينة، =

عن شيخٍ مِنَ الصحابةِ يقال له: مِحْجَن، أو أبو مِحْجَن[١].

قلت[٢]: وقد اختصَّ الصِّدِّيقُ رضي الله عنه بما لم يُزاحِمْه فيه غيرُه مِنْ سائرِ الصحابةِ؛ ولذا مَنْ قدَّمَ غَيرَه عليه، فقد أزْرَى بسائِرِهم، ولا مُتمسَّك في هذا الحديثِ له، كما بيَّنتُه في بعضِ تصانيفي[٣].

٨٩ **حديث: «ارحَمُوا مَنْ في الأرضِ، يرحمكم مَنْ في السَّماءِ».**

البخاريُّ في «الأدب المفرد»[٤]، وأحمدُ[٥]، وأبو داود[٦]،

= وقال عمرو بن علي: ضعيف الحديث، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: لا يحتج بحديثه، وقال أبو زرعة: لين الحديث، مدلس، قيل: هو صدوق؟ قال: نعم كان لا يكذب. «الجرح والتعديل» (٤/ ٦٢ رقم ٢٦٤)، وقال ابن عدي: هو في جملة الضعفاء الكوفة الذين يجمع حديثهم ولا يترك. «الكامل» (٣/ ٣٨٣)، وقال ابن حجر: ضعيفٌ مدلس. «التقريب» (٢٣٨٩).
فالإسناد ضعيف لحال محمد بن عبيد وأبي سعد البقال.

(١) أبو محجن الثقفي؛ اختلف في اسمه، فقيل: اسمه مالك بن حبيب، وقيل: عبدالله ابن حبيب بن عمرو بن عمير... وقيل: اسمه كنيته. «الاستيعاب» (٤/ ١٧٤٦).
ومن طرق الحديث ما رواه أبو يعلى في مسنده (١/ ١٩٨ رقم ٢٢٨) من طريق عمر ابن حمزة عن سالم عن ابن عمر عن عمر مرفوعاً بلفظ: **«إنَّ لكلِّ أمةٍ أمين وأمين هذه الأمة أبو عبيدة»**.
وعمر بن حمزة بن عبدالله بن عمر بن الخطاب العمري، قال أحمد: أحاديثه أحاديث مناكير. «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٥٠٦ رقم ٣٣٣٦)، وقال ابن حجر: ضعيف. «التقريب» (٤٨٨٤).
فالإسناد ضعيف بسببه، لكن هذا اللفظ تقدم أنه في «صحيح البخاري».

(٢) بياض في الأصل مكان كلمة (قلت)، وهي موجودة في «ز» و«م».

(٣) لم يتبيَّن لي الكتاب المقصود، وينظر: «الأجوبة المرضية» (٢/ ٨٨٠)، فقد تكلم المؤلف عن هذه المسألة باختصار.

(٤) لم أجده من هذا الوجه في «الأدب المفرد»، ولا عزاه له المزي في «تحفة الأشراف»، وإنما رواه من هذا الوجه في «التاريخ الكبير» (٩/ ٦٤ رقم ٥٧٤)، وهو في «الأدب المفرد» (باب رحمة البهائم رقم ٣٨٠) من طريق حبان بن زيد الشرعبي عن عبدالله بن عمرو به، كما سيأتي.

(٥) «مسند أحمد» (١١/ ٣٣ رقم ٦٤٩٤) عن سفيان بن عيينة به.

(٦) «سنن أبي داود» (الأدب ـ باب في الرحمة رقم ٤٩٤١) من طريق ابن عيينة به.

والترمذيُّ[(١)]، وآخرون[(٢)]؛ كلُّهم مِنْ حديثِ ابنِ عُيَينَةَ، عن عَمرِو بن دينارٍ، عن أبي قابوسٍ[(٣)]، عن عبدِالله بن عمرٍو مرفوعاً[(٤)] بهذا في حديثٍ، وقال [ق ٢٢/أ] الترمذيُّ: إنه حسنٌ صحيحٌ، وصحَّحه الحاكمُ[(٥)].

وكأنَّ ذلك باعتبار ما لَه مِنَ المتابعاتِ والشواهد، وإلا فأبو قابوس لم يَروِ عنه سِوَى ابن دينارٍ، ولم يُوثِّقْهُ سِوى ابن حبان[(٦)]، على قاعِدَتِهِ في توثيقِ مِنْ لم يُجرَّحْ[(٧)].

---

(١) «جامع الترمذي» (أبواب البر والصلة ـ باب ما جاء في رحمة المسلمين رقم ١٩٢٤) من طريق سفيان بن عيينة به فذكره بزيادة: **«الرحمُ شجنة من الرحمٰن، فمن وصلها وصله الله، ومن قطعها قطعه الله»**.

(٢) كابن المبارك في مسنده (ص١٦٥ رقم ٢٧٠)، والحميدي في مسنده (٢/ ٢٦٩ رقم ٥٩١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٤١)، وفي «شعب الإيمان» (١٣/ ٤٠١ رقم ١٠٥٣٧).

(٣) أبو قابوس؛ مولى عبدالله بن عمرو بن العاص، وقال الذهبي: لا يُعرف. «الميزان» (٤/ ٥٦٣ رقم ١٠٥٢٢)، وقال ابن حجر: مقبول. «التقريب» (٨٣٠٩).

(٤) كلمة (مرفوعاً) ليست في «م».

(٥) في «المستدرك» (٤/ ١٥٩)، ووافقه الذهبي.

وهذا الحديث هو المعروف بالحديث المسلسل بالأولية؛ بأنْ يقولَ كلُّ راوٍ عن شيخه: وهو أول حديثٍ سمعته منه. وقد ذكره الحافظ العراقي في «الأربعين العشارية» (ص١٢٥) وقال: حديثٌ صحيحٌ. وذكره الحافظ ابن حجر في «الأربعين المتباينة السماع» (ص١٦) وقال: حديث حسن. وذكره الحافظ السخاوي في «البلدانيات» (ص٤٧) وقال: هذا حديث حسن، بل صحَّحه غير واحد.. وهو من أصحِّ المسلسلات إسناداً.

(٦) «الثقات» (٥/ ٥٨٨).

(٧) حيث قال ابن حبان: ... فكلُّ منْ ذكرتُه في كتابي هذا إذا تعرَّى خبره عن الخصال الخمس التي ذكرتها فهو عدلٌ يجوز الاحتجاج بخبره؛ لأنَّ العدلَ من لم يُعرفْ منه الجرح، ضدُّ التعديل، فمن لم يُعلم بجرحٍ فهو عدلٌ إذا لم يتبيَّن ضدَّه... «الثقات» (١/ ١١ ـ ١٣).

وقد انتقد ابن حجر مذهبَ ابن حبان فقال: وهذا الذي ذَهَبَ إليه ابنُ حبان منْ أنَّ الرجلَ إذا انتَفَتْ جَهالةُ عَيْنِه كان على العدالةِ إلى أنْ يتبيَّن جَرْحُه: مذهبٌ عجيبٌ، والجمهور على خلافه. «لسان الميزان» (١/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩).

ومِنْ شواهِدِه: ما رواه أحمدُ(١)، وعَبْدُ(٢) في مسنَدَيهما، والطبرانيُّ(٣)، وآخرون(٤) مِنْ طريقِ حِبَّانَ بن زيدٍ الشَّرْعَبي، عن عبدِالله بن عمرو مرفوعاً: **«ارحمُوا تُرحَمُوا، واغفِرُوا يُغْفَر لكم»**.

إلى غيرِه(٥)؛ مما أوْضَحْتُهُ في غيرِ مَوضعٍ، بل أفردتُ لأحاديثِ الرحمةِ تصنيفاً(٦).

٩٠ حديث: «ارحَمُوا مِنَ الناسِ ثلاثةً؛ عزيزَ قومٍ ذَلَّ، وغَنيَّ قومٍ افتَقَرَ، وعالماً بين جُهَّالٍ».

العسكريُّ في «الأمثال»، والسُّليمانيُّ في «الضعفاء»(٧) مِنْ حديثِ زيدِ ابن أبي الزَّرْقاءِ، عن عيسى بن طَهْمانَ(٨)، عن أنسٍ به مرفوعاً.

---

(١) «مسند أحمد» (١١/ ٩٩ رقم ٦٥٤١)، و(١١/ ٦١٩ رقم ٧٠٤١) من طريق حبان ابن زيد به.

(٢) «المنتخب من مسند عبدبن حميد» (١/ ١٣١ رقم ٣٢٠) من طريق حبان به.

(٣) «مسند الشاميين» (٢/ ١٣٣ رقم ١٠٥٥)، و«مكارم الأخلاق» (ص٥٣ رقم ٤٧).

(٤) كالبخاري في «الأدب المفرد» (باب رحمة البهائم رقم ٣٨٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩/ ٣٨٩ رقم ٦٨٤٤)، و(١٣/ ٤٠٣ رقم ١٠٥٤١) من طرقٍ عن حبان به نحوه.

والإسناد جيد، كما قال المؤلف في «البلدانيات» (ص٤٩).

(٥) ومن شواهده: حديث جرير بن عبدالله مرفوعاً بلفظ: **«لا يرحم الله من لا يرحم الناس»** رواه البخاري في صحيحه (٧٣٧٦)، ومسلم في صحيحه (٢٣١٩)، ورواه البخاري في (٦٠١٣) بلفظ: **«من لا يرحم لا يُرحَم»**.

(٦) اسمه: «بذل الهمة في أحاديث الرحمة»، ذكره المؤلف في «الضوء اللامع» (٨/ ١٩).

(٧) السليماني؛ هو: الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن عمرو البيكندي (٤٠٤هـ)، قال الذهبي: رأيتُ للسليماني كتاباً فيه حطٌّ على كبار، فلا يُسمع منه ما شذَّ فيه. «السير» (١٧/ ٢٠٢).

وكتابه «الضعفاء» في عداد المفقود، والله أعلم.

(٨) عيسى بن طهمان الجشمي ـ بضم الجيم وفتح المعجمة ـ أبو بكر البصري، قال أحمد: شيخ ثقة. العلل ومعرفة الرجال (٣/ ٤٥٦ رقم ٥٩٤٢)، وقال ابن معين: ثقة. التاريخ؛ رواية الدوري (٤/ ٢٤ رقم ٢٩٥٨)، وقال أبو حاتم: لا بأس به يشبه حديثه حديث أهل الصدق... الجرح والتعديل (٦/ ٢٨٠ رقم ١٥٥٢)، =

وقال ثانيهما[١]: إنَّ الحملَ فيه على عيسى.

وكذا أورده ابنُ حبان في ترجمةِ عيسى، وقال: إنه يَنفَرِدُ بالمناكيرِ عن أنس، كأنه[٢] كان يُدلِّسُ عن أبانَ بن أبي عياشٍ[٣] ويزيدَ الرَّقاشيِّ[٤] عنه، لا يجوزُ الاحتجاجُ بخبره[٥].

وهو عند الخطيبِ[٦] مِنْ حديثِ جعفرِ بن هارونَ الواسطيِّ[٧]، عن سَمْعانَ بن مَهْديٍّ[٨]، عن أنسٍ رفعه مثله، لكن بلفظ: **«فقيهاً يَتَلَاعَبُ به الصِّبيانُ الجُهَّالُ»**.

= وقال الذهبي: ثقة. الكاشف (٢/ ١١٠ رقم ٤٣٧٨)، وقال ابن حجر: صدوق أفرط فيه ابن حبان، والذنب فيما استنكره من حديثه لغيره. التقريب (٥٣٠١).

(١) أي: السُّليماني.

(٢) في «م»: (لأنه).

(٣) أبان بن أبي عياش: متروك الحديث، كما تقدم في الحديث (٢٧).

(٤) يزيد بن أبان الرَّقَاشي ـ بتخفيف القاف ثم معجمة ـ أبو عمرو البصري القاصّ ـ بتشديد المهملة ـ: ضعفه ابن سعد وأحمد وابن معين والدارقطني والبرقاني. وليَّنه الفلاس والفسوي وأبو حاتم وزاد أبو حاتم: كان كثير الرواية عن أنس بما فيه نظر. وقال النسائي والحاكم أبو أحمد: متروك. وقال شعبة: لأنْ أزني ـ وفي رواية: أقطع الطريق ـ أحبُّ إليَّ من أنْ أرويَ عن يزيد. وقد فسَّر ابن حبان الجرحَ، حيث قال: غَفَلَ عن حفظ الحديث شُغلاً بالعبادة، حتى كان يقلب الكلام الحسن فيجعله عن أنس عن النبي ﷺ، فلا تحل الرواية عنه إلا عن جهة التعجب. انظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤٠٣ ـ ٤٠٤). وقال ابن حجر: زاهد ضعيف. «التقريب» (٧٦٨٣).

(٥) «المجروحين» (٢/ ١١٧ ـ ١١٨) فرواه من طريق زيد بن أبي الزَّرْقاء عن عيسى به، فذكره، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٨٧ رقم ٤٦٧).

(٦) في «الفقيه والمتفقه» (١/ ١٦٥ ـ ١٦٦ رقم ١٥٣) من طريق جعفر بن هارون عن سمعان به، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٨٦ رقم ٤٦٦).

(٧) جعفر بن هارون أبو العباس الواسطي، قال ابن حجر: أتى بخبرٍ موضوع. «لسان الميزان» (٢/ ٤٨٠ رقم ١٩٢٩).

(٨) سمعان بن مهدي، قال الذهبي: حيوانٌ لا يُعرف، ألصِقَت به نسخةٌ موضوعةٌ مكذوبةٌ رأيتها، قبَّح الله من وضعها. الميزان (٢/ ٢٣٤ رقم ٣٥٥٣)، وقال ابن حجر: وهي من رواية محمد بن مقاتل الرازي عن جعفر بن هارون الواسطي عن سمعان.. لسان الميزان (٤/ ١٩١ رقم ٣٦٧٧).

وسَمعان مَجهولٌ، لا يكادُ يُعرفُ، أُلصِقَت به نسخةٌ مَكذوبةٌ.

ورواه القضاعيُّ[١] مِنْ حديثِ عبدِالله بن الوليدِ العَدَنيِّ، حدثنا الثوريُّ، عن مجاهدٍ، عن ابنِ مسعودٍ مرفوعاً به بلفظ: «(**وعالماً يَلْعَبُ**)[٢] **به الحَمْقَى والجُهَّال**».

ومجاهدٌ، قال أبو زرعة: إنه عن ابنِ مسعودٍ مرسلٌ[٣].

ورواه ابنُ حبان في «الضعفاء»[٤] مِنْ حديثِ نوحِ بن الهيثم[٥]، عن وَهْبِ بن وَهْبٍ[٦] ـ أحدِ الكذَّابين ـ عن ابنِ جُرَيجٍ، عن عطاءٍ، عن ابنِ عباسٍ مرفوعاً مثله بلفظ: «**وعالمٌ يَتلاعَبُ به الصبيانُ**».

(١) «مسند الشهاب» (١/ ٤٢٧ رقم ٧٣٤) أخبرنا محمد بن منصور التُّستَري، حدثنا عبدالله بن أحمد بن اليمان العسقلاني بالبصرة، حدثنا محمد بن إسحاق بن ميمون، حدثنا أحمد بن يوسف السلمي، حدثنا عبدالله بن الوليد العدني به فذكره.
ومحمد بن منصور بن جِيكان ـ بجيم مكسورة ـ أبو عبدالله التُّستري ـ بمثنَّاتين ـ، قال أبو إسحاق الحبَّال الحافظ: كذَّاب. «لسان الميزان» (٧/ ٥٢٩ ـ ٥٣٠ رقم ٧٤٤٨).
وعبدالله بن أحمد بن اليمان ومحمد بن إسحاق بن ميمون لم أجد لهما ترجمة.
والإسناد ساقط بسبب شيخ القضاعي.

(٢) في «م»: بلفظ: (يتلعَّب به. . .).

(٣) «المراسيل لابن أبي حاتم» (ص٢٠٥ رقم ٧٥٥).

(٤) المجروحين (٣/ ٧٤) فقال: وأبو البختري وهب بن وهب: الذي يروي عن ابن جريج فذكره. وليس فيه ذكرٌ لنوح بن الهيثم، وإنما ساق ابن حبان بعد ذلك أحاديث أخرى من طريق نوح بن الهيثم عن وهب بن وهب. ورواه من طريق ابن حبان: ابنُ الجوزي في الموضوعات (١/ ٣٨٦ رقم ٤٦٥).

(٥) نوح بن الهيثم الخراساني، قال أبو حاتم: لا أعرفه. «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٨٥ رقم ٢٢١٨).

(٦) وَهْبُ بن وَهْب أبو البختري القاضي، قال أحمد: كان كذَّاباً يضع الحديث، وقال أيضاً: أكذب الناس، وقال أبو حاتم: كان كذَّاباً. «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٥ رقم ١١٦)، وقال ابن عدي: هو ممن يضع الحديث. «الكامل» (٧/ ٦٦)، وقال ابن حبان: وكان ممن يضع الحديث على الثقات، كان إذا جنَّ الليل سهر عامة ليله يتذكر الحديث ويضعه، ثم يكتبه ويحدث به، لا تجوز الرواية عنه ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجب. «المجروحين» (٣/ ٧٤) فالإسناد ساقط.

ويُروى عن أبي هريرةَ أيضاً[(١)].

ولكنَّ الحديثَ عند ابنِ الجوزيِّ في «الموضوعات»[(٢)]، وقال: إنما يُعرفُ مِنْ كلامِ الفُضَيلِ بن عِياضٍ، وساقَهُ مِنْ جهةِ الحاكم، قال: سَمِعْتُ إسماعيلَ بن محمدِ بن الفَضْلِ[(٣)] يقول: سَمِعْتُ جدِّي[(٤)] يقول: سَمِعْتُ سعيدَ بن منصور يقول: قال الفُضَيلُ بن عِياضٍ: «ارحموا عزيزَ قومٍ ذلَّ، وغنيًّا افتقَرَ، وعالِماً بين جهَّال».

٩١ **حديث: «الأرز»** ليس بثابتٍ، وسيأتي في **«لو كان»**[(٥)] مِنَ اللام.

٩٢ **حديث: «الأرضون سبعٌ؛ في كلِّ أرضٍ نبيٌّ كنبيِّكم».**

البيهقيُّ في بدءِ الخلقِ مِنَ «الأسماء والصفات»[(٦)] له مِنْ طريقِ عطاءِ

---

(١) عزاه العجلوني في «كشف الخفاء» (١/ ١١٥ رقم ٣١٨) لابن حبان، وما وجدته في «المجروحين».

(٢) «الموضوعات» (١/ ٣٨٦ ـ ٣٨٨) وقال: هذا حديثٌ موضوعٌ على رسول الله ﷺ... ثم ساقه من طريق الحاكم فذكره من كلام الفضيل.
وأورده ابن القيم في «المنار المنيف» (ص٩٩ ـ ١٠٠) ـ في الأمور الكلية التي يُعرف بها كون الحديث موضوعاً ـ فقال: ومنها: ركاكةُ ألفاظِ الحديثِ وسماجتها بحيث يمجُّها السمعُ، ويدفعُهَا الطبعُ، ويَسْمُجُ معناها للفَطِن، ثم ساقَ أحاديث، منها هذا الحديث.

(٣) إسماعيل بن محمد بن الفضل الشعراني النيسابوري، أبو الحسن ـ شيخ الحاكم ـ قال الحاكم في تاريخه: ارتبتُ في لُقيِّه بعض الشيوخ، ووثقه الذهبي في «العبر»، وفي «الأنساب» للسمعاني (٧/ ٣٤٣ ـ ٣٤٤) عن تاريخ نيسابور للحاكم، أنه قال: كنتُ أستخيرُ الله في إخراجه في الصحيح فوَقَعَت الخِيَرَةُ على ذلك. اهـ. فهو ثقة ـ إن شاء الله ـ كما قال الذهبي. وانظر: الميزان (١/ ٢٤٧ ـ ٢٤٨/ ٩٣٩)، العبر (٢/ ٧٦)، اللسان (٢/ ١٦٩٠١٦٨/ ١٢٣٤).

(٤) جدُّه؛ هو: الفضل بن محمد البيهقي أبو محمد الشعراني النيسابوري، قال ابن أبي حاتم: كتبتُ عنه بالري، وتكلَّموا فيه. «الجرح والتعديل» (٧/ ٦٩ رقم ٣٩٣)، وقال الحاكم: كان أديباً فقيهاً عابداً عارفاً بالرجال.. وهو ثقة لم يطعن فيه بحجة. ورماه الحسين القتباني بالكذب، وقال أبو عبدالله بن الأخرم: صدوق، إلا أنه كان غالياً في التشيُّع. «الميزان» (٣/ ٣٥٨).

(٥) سيأتي في الأصل [ق ١٥٣/ ب].

(٦) «الأسماء والصفات» (باب بدء الخلق ٢/ ٢٦٧ رقم ٨٣١) عن الحاكم، وهو من طريق =

ابن السائبِ، عن أبي الضُّحى، عن ابنِ عباسٍ في قوله ﷻ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢] قال: سبعُ أرضين، في كلِّ أرضٍ نبيٌّ كنبيكم، وآدمُ كآدم، ونوحٌ كنوح، وإبراهيم كابراهيم، [ق ٢٢/ب] وعيسى كعيسى.

ومِنْ طريقِ عَمرِو بن مُرَّةَ، عن أبي الضُّحى به بلفظ: «في كلِّ أرضٍ نحو إبراهيم عليه السلام»(١).

وقال البيهقيُّ عَقِبَه: إسنادُ هذا صحيحٌ عن ابنِ عباس، وهو شاذٌّ بمرَّة، لا أعلم لأبي الضُّحى عليه مُتابعاً(٢).

= شريك، عن عطاء بن السائب به فذكره. وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٤٩٣) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.
شريك بن عبدالله النخعي صدوق يخطىء كثيراً تغيَّر حفظه، وتقدمت ترجمته في الحديث (٣).
وعطاء صدوق اختلط، وتقدمت ترجمته أيضاً، لكنهما قد توبعا كما سيأتي.

(١) «الأسماء والصفات» (٢/ ٢٦٨ برقم ٨٣٢) قال: وأخبرنا أبو عبدالله الحافظ، أخبرنا عبدالرحمٰن بن الحسن القاضي، حدثنا إبراهيم بن الحسين، حدثنا آدم بن أبي إياس، حدثنا شعبة، عن عمرو بن مرة، عن أبي الضحى به فذكره، ثم قال: إسناد هذا عن ابن عباس رضي الله عنهما صحيح.
وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٤٩٣) وقال: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.
وعبدالرحمٰن بن الحسن القاضي أبو القاسم الأسدي؛ قال عنه صالح بن أحمد الحافظ: ادَّعى عن إبراهيم بن الحسين فذهب علمه.. وقال: وادَّعى هذا المسكين سماعاً وحُمِلَ عنه.. وقال: سمعتُ القاسمَ بن أبي صالح نصَّ عليه بالكذب. وقال الدارقطني: رأيتُ في كتبه تخاليط. «تاريخ بغداد» (١١/ ٥٩١ رقم ٥٣٨١).
فالإسناد ضعيفٌ جدّاً لحال عبدالرحمٰن بن الحسن القاضي، لكنه لم ينفرد بهذا الأثر كما سبق، وكما سيأتي، ولعلَّ حكم البيهقي والحاكم والذهبي بصحة الإسناد باعتبار المتابعات، والله أعلم.

(٢) قال السيوطي: هذا من البيهقي في غاية الحسن؛ فإنه لا يلزم من صحة الإسناد صحة المتن لاحتمال صحة الإسناد مع أنَّ في المتن شذوذاً أو علةً تمنع صحته. اهـ.
نقله العجلوني في «كشف الخفاء» (١/ ١١٣).

وقال ابنُ كثير ـ بعد عَزْوِه لابنِ جرير بلفظ: «في كلِّ أرضٍ مِنَ الخلقِ مثل ما في هذه، حتى آدم كآدمكم، وإبراهيم كإبراهيمكم»[(١)] ـ: هو محمولٌ إنْ صحَّ نقلُه عنه ـ أي عن ابنِ عباسٍ ـ على أنه أخذه عن الإسرائيليات، وذلك وأمثاله إذا لم نُخْبَرْ به ويَصِحَّ سَنَدُهُ إلى معصومٍ، فهو مردودٌ على قائله[(٢)].

٩٣ حديث: «الأرضُ المُقدسةُ لا تقدِّسُ أحداً، وإنما يُقدِّسُ الإنسانَ عَمَلُهُ».

مالكٌ في الموطأ[(٣)] عن يحيى بن سعيد: «أنَّ أبا الدَّرداءِ كتبَ إلى سلمانَ الفارسيِّ ﷺ: أنْ هَلُمَّ إلى الأرضِ المُقدسةِ، فكتَبَ إليه سلمان: إنَّ الأرض. . .» وذكره.

وهو مع كونه موقوفاً: مُنقطعٌ.

لكنه في تاسع «المجالسة» للدينوري[(٤)] مِنْ حديث يحيى بن سعيد، عن عبدالله بن هُبَيرَةَ[(٥)] قال: كتَبَ أبو الدَّرداءِ، وذكره بزيادة: وأرضُ الجهادِ.

---

(١) «تفسير الطبري» (٢٣/ ٧٧ ـ ٧٨) من طريق شعبة عن عمرو بن مرة به نحوه، وإسناده صحيح.

(٢) «البداية والنهاية» (١/ ٤٢ ـ ٤٣)، وكذا عزاه في «تفسير القرآن العظيم» (١٤/ ٤٥) لابن جرير.

(٣) «الموطأ؛ رواية الليثي» (الوصية ـ باب جامع القضاء وكراهيته ٢/ ٣١٨ رقم ٢٢٣٢).
وهو منقطع بين يحيى بن سعيد الأنصاري وسلمان وأبي الدرداء. قال ابن حجر: قال ابن المديني في «العلل»: لا أعلمه سمع من صحابي غير أنس. «تهذيب التهذيب» (١١/ ١٩٦).

(٤) «المجالسة وجواهر العلم» (التاسع ٤/ ٦٩ رقم ١٢٣٨) من طريق يحيى بن سعيد، عن عبدالله بن هبيرة به فذكره.

(٥) عبدالله بن هبيرة بن أسعد السَّبَئي ـ بفتح المهملة والموحدة ثم همزة مقصورة ـ الحضرمي أبو هبيرة المصري ثقة من الثالثة. «التقريب» (٣٦٧٨)، ولد سنة الجماعة (٤١هـ). «تهذيب الكمال» (١٦/ ٢٤٤)، فالإسناد منقطع بينه وبين أبي الدرداء الذي مات سنة (٣٢هـ)، وسلمان الفارسي الذي مات سنة (٣٦هـ) ﷺ.

٩٤ **حديث: «اِرضَ مِنَ الدنيا بالقوت، فإنَّ القوتَ لمَنْ يموتُ كثيرٌ».**

العسكريُّ[(١)] مِنْ جهةِ الخليلِ بن عمر[(٢)]، حدثنا صالح المُرِّي[(٣)]، عن الحسن، عن سَمُرة[(٤)] مرفوعاً بلفظ: «يا ابنَ آدم ارضَ» وذكره.

وفي معناه قال الخليلُ بن أحمد:

يكفي الفتى خَلَقٌ وقوتُ ما أكثَرَ القوت لمنْ يموتُ[(٥)]

٩٥ **حديث: «الأرمدُ لا يُعاد»**[(٦)] في: ثلاث مِنَ المُثلثة[(٧)].

٩٦ **حديث: «الأرواحُ جنودٌ مجندةٌ؛ فما تعارَفَ منها ائتلَفَ، وما تناكَرَ منها اختَلَفَ».** مسلمٌ في الأدب مِنْ صحيحه[(٨)]؛ مِنْ حديثِ عبدالعزيز بن محمدٍ

---

(١) كتابه مفقود، وأخرجه الديلمي كما في «الغرائب الملتقطة» (رسالة حسن ورسمه) (ص٦٩ رقم ١٣) عن أبي نعيم من جهة صالح المُرِّي به.

(٢) الخليل بن عمر بن إبراهيم العبدي أبو محمد البصري، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٢٣١) وقال: يعتبر حديثه من غير روايته عن أبيه؛ لأنَّ أباه كان واهياً، والمناكير في أخباره من ناحية أبيه لا من ناحيته، فإذا سُبِر ما روى عن غير أبيه من الثقات وُجد أشياء مستقيمة تشبه حديث الأثبات. وقال العقيلي: يخالف في بعض حديثه. «الضعفاء» (٢/ ١٩ رقم ٤٣٥)، وقال الذهبي: ثقة. الكاشف (١/ ٣٧٦ رقم ١٤١٥)، وقال ابن حجر: صدوق ربما خالف. التقريب (١٧٥٥).

(٣) صالح المرِّي؛ هو: صالح بن بشير ويقال: صالح بن بشر أبو بشر البصري القاص، ضعيفٌ جدّاً وقد سبقت ترجمته في الحديث (٨)، فالإسناد ضعيف جدّاً بسببه.

(٤) سبق الكلام عن سماع الحسن من سمُرة في (ص١٢١)، وأنه سمع منه على الراجح.

(٥) هذا البيت عزاه للخليل: أبو عبيد البكري في «فصل المقال في شرح كتاب الأمثال» (ص٢٥٠)، والمشهور أنه لأبي العتاهية، وهو في مطلع أرجوزته المطبوعة في آخر ديوانه (ص٤٩٣) بلفظ: (حَسْبُك ممّا تَبْتَغيه القوتُ. . . ما أكثرَ القُوت لمن يموتُ)، وعزاه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٧٤٠) لأبي العتاهية، وقال الأصبهاني في «الأغاني» (٤/ ٤٠): وهذه الأرجوزة من بدائع أبي العتاهية، ويقال: إنَّ له فيها أربعة آلاف مَثَل، منها قوله: حسبك. . وذكره.

(٦) هذا الحديث ساقط من «ز».

(٧) سيأتي في الأصل [ق ٧٦/ب].

(٨) «صحيح مسلم» (البر والصلة والأدب ـ باب الأرواح جنود مجندة رقم ٢٦٣٨).

الدَّراورديِّ، عن سُهَيلٍ، عن أبيه، ومِنْ حديثِ جعفر بن بُرْقان، عن يزيدَ بن الأصمِّ؛ كلاهما عن أبي هريرة به مرفوعاً.

وهو عند البخاريِّ في «الأدب المفرد»[1] مِنْ حديثِ سليمانَ بن بلالٍ، عن سُهَيلٍ.

بل علَّقه في بدء الخلق[2] عن الليثِ، ويحيى بن أيوب؛ كلاهما عن يحيى بن سعيد، عن عَمْرةَ، عن عائشةَ: سَمِعْتُ رسولَ الله ﷺ، وذكره. ووصله عنهما في «الأدب المفرد»[3] له.

---

(١) «الأدب المفرد» (باب الأرواح جنود مجندة رقم ٩٠١) حدثنا عبدالعزيز بن عبدالله، حدثني سليمان بن بلال به فذكره.

(٢) «صحيح البخاري» (أحاديث الأنبياء، باب الأرواح جنود مجندة رقم ٣٣٣٦) قال: وقال الليث فذكره، ثم قال: وقال يحيى بن أيوب: حدثني يحيى بن سعيد بهذا.

تنبيه: هذا الحديث عزاه المؤلف إلى كتاب بدء الخلق من «صحيح البخاري»، وهو كذلك في «إرشاد الساري» للقسطلاني (٥/ ٣٢٥)، وهو موجودٌ في كتاب أحاديث الأنبياء (الذي يقع بعد كتاب بدء الخلق) في نسخ البخاري المطبوعة، وفي «فتح الباري»، وقد قال القسطلاني ـ عند باب خلق آدم وذريته: وفي نسخةٍ صحيحةٍ ـ كما في اليونينية ـ: كتاب الأنبياء... وفي أخرى: كتاب أحاديث الأنبياء عليهم السلام. «إرشاد الساري» (٥/ ٣١٧).

(٣) «الأدب المفرد» (باب الأرواح جنود مجندة رقم ٩٠٠) قال: حدثنا عبدالله قال: حدثنا الليث به فذكره، ثم قال: حدثنا سعيد بن أبي مريم قال: حدثنا يحيى ابن أيوب به.

ووصله أيضاً البزار في مسنده (١٨/ ٢٤٠ رقم ٢٦٥) من طريق سعيد بن الحكم، عن يحيى بن أيوب به، فذكره، وقال: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن يحيى، عن عمرة إلا يحيى بن أيوب.

وعبدالله؛ هو: ابن صالح أبو صالح المصري كاتب الليث، وقد تقدمت ترجمته في الحديث (٢٣)، وسبق أنَّه قد فسد أمره، وأنَّه إذا روى عنه أمثال البخاري، فروايته مستقيمة.

فسببُ تعليقِ البخاريِّ للحديث في صحيحه: أنَّ عبدالله بن صالح ويحيى بن أيوب ليسا على شَرطِه، إلا أنَّ الحديثَ بهذين الطريقين يصير صحيحاً لغيره، ولذلك علَّقه بصيغة الجزم.

وكذا رُوِّيناه مِنْ جهةِ ابنِ أبي داود[١] بسندِهِ إلى الليثِ، ولفظه عن عَمرةَ قالت: كانت امرأةٌ مكيةٌ بطَّالةٌ تُضحِكُ النساءَ - يعني وكانت بالمدينة امرأةٌ مثلها - فقَدِمت المكيَّةُ المدينةَ، فلَقِيَت المدنيَّةَ، فتَعَارَفَتا، فدَخَلَتَا على عائشةَ، فتعجَّبَتْ مِن اتِّفاقِهما، فقالت عائشةُ للمكيَّةِ: عَرَفْتِ هذه؟ قالتْ: لا، ولكن التَقَيْنا فتعارَفْنَا. فضَحِكَتْ عائشةُ، وقالت [ق ٢٣/أ]: سمعتُ رسولَ الله ﷺ وذكرته.

وأخرجه أبو يعلى[٢] بنحوه مِنْ حديثِ يحيى بن أيوبَ.

وعند الزُّبيرِ بن بكار في «المُزاح والفكاهة»[٣] مِنْ حديثِ عليِّ ابن أبي علي اللَّهَبي[٤]، عن ابنِ شهابٍ، عن عروةَ، عن عائشةَ: أنَّ امرأةً كانت بمكةَ تَدخُلُ على نساءِ قُريشٍ تُضحِكُهُنَّ، فلمَّا هاجَرْنَ ووسَّع الله تعالى، دخَلَت المدينةَ، قالت عائشة: فدَخَلَتْ عليَّ فقالت لها: فُلانةُ! ما أقدَمَكِ؟ قالت: إليكنَّ. قلتُ: فأين نزلتِ؟ قالت: على فلانةٍ، امرأةٍ كانت تُضحِكُ بالمدينةِ. قالت عائشة: ودَخَلَ رسول الله ﷺ فقال: «**فُلانةُ المُضحِكَةُ**

---

(١) لعلَّ المقصود: أبا بكر بن أبي داود السجستاني، له «مسند عائشة»، لكني لم أجد هذا الحديث فيه، وقد رواه ابن أبي الدنيا في «كتاب الإخوان» (ص١٢٩ رقم ٧٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١١/ ٣٣٩ رقم ٨٦٢١)؛ كلاهما من طريق عبدالله ابن صالح كاتب الليث، حدثني الليث، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة بنت عبدالرحمن به. ولفظ ابن أبي الدنيا مختصر.

(٢) «مسند أبي يعلى» (٧/ ٣٤٤ رقم ٤٣٨١) من طريق سعيد بن الحكم حدثنا يحيى ابن أيوب بنحوه فذكره، ورواه عنه أبو الشيخ في «الأمثال» (ص٨٢ رقم ١٠٠).

(٣) لم أقف على هذا الكتاب. وقد رواه الخرائطي في «اعتلال القلوب» (١/ ٢٣٦ رقم ٤٥٨) من طريق علي بن أبي علي اللهبي به فذكره.

(٤) علي بن أبي علي اللهبي، لم يرضه أحمد، وقال أبو حاتم: منكر الحديث تركوه، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث منكر الحديث. «الجرح والتعديل» (٦/ ١٩٧ رقم ١٠٨٣)، وقال البخاري: منكر الحديث. «التاريخ الكبير» (٦/ ٢٨٨ رقم ٢٤٢٦)، وقال ابن حبان: يروي عن الثقات الموضوعات، وعن الثقات المقلوبات، لا يجوز الاحتجاج به. «المجروحين» (٢/ ١٠٧).
فالإسناد ضعيف جدّاً بسببه.

عندكم؟!» قالت عائشةُ: نعم. فقال: «**فعَلَى مَنْ نَزَلَتْ؟**» قالت: على فلانةَ المُضحكةَ. قال: «**الحمدُ لله، إنَّ الأرواحَ**» وذكره.

وأفادَتْ هذه الروايةُ سبَبَ هذا الحديث.

وقال مَسعَدَةُ بن صَدَقَةَ[١]: دَخَلْتُ على أبي عبدِالله جعفرِ بن محمدٍ الصَّادقِ، فقلتُ له: يا ابنَ رسولِ الله، إني لأُحِبُّكَ. فأطرقَ ساعةً، ثم رفعَ رأسَه فقال: صدَقْتَ، سَلْ قلبك عمَّا لكَ في قلبي مِنْ حبِّك، فقد أعلمني قلبي عمَّا لي في قلبكَ، ثم حدثنا عن آبائه الطاهرين، عن جدِّه رسولِ الله ﷺ في «الأرواح وأنها جنودٌ مُجنَّدةٌ، فتَتَشامُّ كما تَتَشامُّ الخيلُ؛ فما تَعارَفَ منها ائتَلَفَ، وما تَنَاكَرَ منها اختَلَفَ».

وفي الباب عن سلمانَ[٢]، وابنِ عباسٍ[٣]، وابنِ عمرَ[٤]،

---

(١) مسعدة بن صدقة، قال الدارقطني: متروك، وذكر له الذهبي حديثاً عن جعفر ابن محمد الصادق عن آبائه، وقال: موضوع. «الميزان» (٤/ ٩٨ رقم ٨٤٦٦).

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦/ ٢٦٣ رقم ٦١٦٩) من طريق الحجاج ابن فرافصة عن أبي عمر عن سلمان مرفوعاً بلفظ حديث عائشة.
وحجاج بن فرافضة الباهلي الكوفي، قال ابن معين: لا بأس به، وقال أبو حاتم: شيخ صالح متعبِّد، وقال أبو زرعة: ليس بالقوي. «الجرح والتعديل» (٣/ ١٦٤ رقم ٧٠٢).
وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/ ٢٠٣) وقال: يخطىء ويهم.
وأبو عمر، قال الهيثمي: وأبو عمرو، أو أبو عمير الراوي عن سلمان لم أعرفه. «مجمع الزوائد» (٨/ ١٦٦)، فالإسناد ضعيف.

(٣) رواه ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٥٢٧)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (ص٨٣ رقم ١٠١) من طريقين عن إبراهيم بن معاوية البصري، حدثني عكرمة بن أبي تميم العدني، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ حديث عائشة.
إبراهيم بن معاوية الزيادي البصري، قال العقيلي: لا يتابع على حديثه. «الضعفاء» (١/ ٦٨)، وضعَّفه الساجي وغيره. «الميزان» (١/ ٦٦ رقم ٢١٨)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٨٠).
وعكرمة بن أبي تميم إبراهيم العدني اليمني، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٥٢٧).
فالإسناد ضعيف لحال إبراهيم بن معاوية.

(٤) رواه أبو يعلى في «المعجم» (ص١٨١ رقم ١٣٧) من طريق بشر بن إبراهيم، حدثنا عبدالله بن مهران، عن أبي هاشم صاحب الرُّمَّان، عن زاذان، عن ابن عمر مرفوعاً =

وابنِ مسعودٍ[(١)]، وعليٍّ[(٢)]، وعُمرَ[(٣)]، وأبي الطُّفَيلِ[(٤)]، ولا نُطيلُ بإيرادها.

= بنحو حديث عائشة، وعنده زيادات. وعنه أبو الشيخ في «الأمثال» (ص٨٤ رقم ١٠٥).

وبشر بن إبراهيم الأنصاري البصري المفلوج؛ قال العقيلي: يروي عن الأوزاعي أحاديث موضوعة لا يتابع عليها. «الضعفاء» (١/ ١٤٢ رقم ١٧٤)، وقال ابن حبان: يضع الحديث على الثقات لا يحلُّ ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه. «المجروحين» (١/ ١٨٩)، وقال ابن عدي: منكر الحديث عن الثقات والأئمة... وهو بيِّن الضعف جدّاً، ورواياته التي يرويها عمن يروي غير محفوظة، وهو عندي ممن يضع الحديث على الثقات. «الكامل» (٢/ ١٣ ـ ١٤).

فالإسناد ضعيف جدّاً أو موضوع.

(١) سيأتي قريباً.

(٢) كلمة (وعلي) ليست في «م». وحديث علي رواه الخرائطي في «اعتلال القلوب» (١/ ٢٣٧ رقم ٤٥٩) من طريق قيس بن الربيع، عن حبيب بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، عن علي بن أبي طالب مرفوعاً بنحوه. وقيس بن الربيع فيه ضعفٌ كما سبق، وقد قال الدارقطني: يرويه حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطفيل، واختلف عنه؛ فوقفه الثوري، عن حبيب. وأسنده قيس بن الربيع عنه، ورفعه إلى النبي ﷺ، والصحيح موقوف. «العلل» (٤/ ١٨٨ رقم ٤٩٩).

ورواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥/ ٢٤٧ رقم ٥٢٢٠)، والعقيلي في «الضعفاء» (١/ ١٣٥)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (ص٨٥ رقم ١٠٧)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٤/ ١٩٦٨ رقم ٤٩٤٥) كلهم من طريق الأزهر بن عبدالله الأزدي، عن محمد بن عجلان، عن سالم، عن ابن عمر، عن عمر بن الخطاب، عن علي ابن أبي طالب.. فذكروه.

وقال العقيلي ـ عن الأزهر ـ: حديثه غير محفوظ من حديث ابن عجلان. هذا الحديث يُعرف من حديث إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي موقوفاً، حدثناه جدي عن ابن رجاء، وقد رفعه يونس بن عبدالصمد الصنعاني عن إسرائيل، ولم يعمل شيئاً. اهـ.

ورواه أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١١٠) بإسنادٍ فيه مجاهيل، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن علي بن أبي طالب مرفوعاً بنحو حديث عائشة، وقال: غريبٌ من حديث الأعمش، لم نكتبه إلا بهذا الإسناد.

(٣) لم أقف على حديثه، ولعلَّ المقصود ما سبق من حديثه عن عليٍّ رضي الله عنهما.

(٤) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٦٧)، وفي «معرفة الصحابة» (٤/ ٢٠٦٨ رقم ٥١٩٩) من طريق إسماعيل بن أبي الحكم، قال: حدثنا يحيى بن يمان، عن سفيان، =

لكنَّ لفظَ حديثِ ابنِ مسعودٍ منها عند العسكريِّ في «الأمثال» مِنْ حديثِ إبراهيمَ الهَجَريِّ[١]، عن أبي الأحْوَصِ[٢]، عنه رفعه: **«الأرواحُ جنودٌ مُجنَّدةٌ؛**

= عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطفيل مرفوعاً بنحو حديث عائشة، فذكره وقال: غريبٌ من حديث حبيب وسفيان، لم نكتبه إلا من هذا الوجه.

وإسماعيل بن أبي الحكم الثقفي، قال أبو حاتم: شيخ. «الجرح والتعديل» (٢/ ١٦٥ رقم ٥٥٥).

ويحيى بن يمان أبو زكريا العجلي، قال يحيى بن معين: ذكرتُ لوكيع شيئاً من حديثه عن سفيان فقال وكيع: ليس هذا سفيان الذي سمعنا نحن منه. «التاريخ؛ رواية الدوري» (٣/ ٣١٩ رقم ١٥٢٧)، وقال أبو حاتم: رأيتُ محمد بن عبدالله بن نمير يُضعِّف يحيى بن يمان ويقول: كأنَّ حديثه خيال، وقال أبو حاتم أيضاً: مضطرب الحديث، في حديثه بعض الصنعة، ومحله الصدق. «الجرح والتعديل» (٩/ ١٩٩ رقم ٨٣٠)، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ، وهو في نفسه لا يتعمَّد الكذب إلا أنه يخطئ. «الكامل» (٧/ ٢٣٧).

فالإسناد ضعيفٌ لتفرُّد يحيى بن يمان به عن سفيان.

(١) إبراهيم بن مسلم العبدي أبو إسحاق الهجري ـ بفتح الهاء والجيم ـ، قال يحيى ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: ليس بقوي ليِّن الحديث. «الجرح والتعديل» (٢/ ١٣١ رقم ٤١٧)، وقال ابن عدي: أحاديثه عامتها مستقيمة المتن، وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبي الأحوص عن عبدالله، وهو عندي ممن يكتب حديثه. «الكامل» (١/ ٢١٣).

وقال ابن حجر: ليِّن الحديث، رفع موقوفات. «التقريب» (٢٥٢).

(٢) في الأصل و«ز»: (الأحْوَم)، والتصويب من «م» و«د».

وقد رُوي حديث ابن مسعود من طرقٍ:

الأول: رواه أبو الشيخ في «الأمثال» (ص٨٣ رقم ١٠٣)، و(ص١٥٦ رقم ١٠٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١١/ ٣٣٨ رقم ٨٦٢٠) كلاهما من طريق إبراهيم الهجري، عن أبي الأحوص عن عبدالله مرفوعاً بنحوه.

والثاني: رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ٢٨٣ رقم ١٠٥٥٧) من طريق صفوان بن مُحرز عن عبدالله بن مسعود أو غيره. مرفوعاً بلفظ حديث عائشة. وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح. «المجمع» (٨/ ١٦٦).

والثالث: رواه ابن وهب في جامعه (١/ ٢٣٠ رقم ٢٥٥) قال: وأخبرني سليمان ابن بلال، عن من لا يُتهم، عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً بلفظ حديث عائشة.

والرابع: رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ٢٠٧ رقم ٨٩١٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٢٠٣) كلاهما من طريق محمد بن كثير عن شعبة عن أبي إسحاق عن =

تَلتَقي فتَشَامُّ، كما تَشامُّ الخيلُ؛ فما تَعارَفَ منها ائْتَلَفَ، وما تَنَاكَرَ منها اختَلَفَ، فلو أنَّ رجلاً مؤمناً جاءَ إلى مَجلِسٍ فيه مائةُ منافقٍ، وليس فيهم إلا مؤمنٌ واحدٌ، لجاء حتى يَجلِسَ إليه، ولو أنَّ منافقاً جاءَ إلى مَجلسٍ فيه مائةُ مؤمنٍ، وليس فيه إلا منافقٌ لجاءَ حتى يَجلِسَ إليه».

وللدَّيلميِّ(١) بلا سَنَدٍ عن معاذِ بن جبلٍ مرفوعاً: «**لو أنَّ رجلاً مؤمناً دَخَلَ مدينةً فيها ألفُ منافقٍ، ومؤمنٌ واحدٌ، لشَمَّ روحُهُ روحَ ذلك المؤمن**» وعَكْسُه.

ويَشهَدُ لمعنى الحديثِ حديثُ: «**المَرءُ على دينِ خليلِهِ**»(٢).

= مرة عن عبدالله قال: فذكراه موقوفاً بلفظ حديث عائشة. وقال أبو نعيم: كذا في كتابي عنه موقوف، ومشهوره: شعبة عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً.
فطرق حديث ابن مسعود: الأول: فيه ضعفٌ يسير لحال إبراهيم الهجري.
والثاني: صحيح كما قال الهيثمي.
والثالث: فيه مبهم.
والرابع: فيه محمد بن كثير العبدي؛ قال أبو حاتم: صدوق. «الجرح والتعديل» (٨/ ٧٠ رقم ٣١١)، وضعفه يحيى بن معين. «سؤالات ابن الجنيد» (ص٣٥٧ رقم ٣٤٣).
وقال ابن حجر: ثقة لم يُصِب من ضعفه. «التقريب» (٦٢٥٢).
ومفاد كلام أبي نعيم أنَّ هذا الطريق غير محفوظ.

(١) كما في «الفردوس بمأثور الخطاب» (٣/ ٣٦٦ رقم ٥١١٢).
وقول المؤلف: وعَكْسُه؛ يعني أنَّ تتمة الأثر: ولو أنَّ منافقاً دخَلَ مدينةً وفيها ألف مؤمنٍ وفيها منافقٌ واحدٌ لشمَّ روحُه روحَ ذلك المنافق.

(٢) رواه أبو داود في سننه (٤٨٣٣)، والترمذي في جامعه (٢٣٧٨)، وأحمد في مسنده (١٣/ ٣٩٨ رقم ٨٠٢٨)، و(١٤/ ١٤٢ رقم ٨٤١٧)، والطيالسي في مسنده (٤/ ٢٩٩ رقم ٢٦٩٦)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ١٨٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٢/ ٤٤ رقم ٨٩٩٠) كلهم من طرقٍ عن زهير بن محمد قال: أخبرني موسى ابن وردان، عن أبي هريرة به مرفوعاً. وقال الترمذي: حسنٌ غريب.
وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤/ ١٨٩) من طريق أحمد بن عيسى اللخمي، حدثنا عمرو بن أبي سلمة، حدثنا صدقة بن عبدالله، عن إبراهيم بن محمد الأنصاري، عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة به، وقال: حديث أبي الحباب صحيحٌ إن شاء الله تعالى، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.
زهير بن محمد؛ رواية أبي عامر العقدي عنه مستقيمة، كما تقدم في الحديث (٣٠). =

وسيأتي في الميم(١).

وفي «الحلية»(٢) لأبي نُعيم في ترجمةِ أويسٍ، «أنه لمَّا اجتَمَعَ به هَرِمُ ابن حيَّان العَبديُّ(٣)، ولم يكن لقِيَه قبْلُ، وخاطَبَه أويسٌ باسمِهِ، قال له هَرِم:

= وقد روى أبو داود والترمذي هذا الحديث من طريق أبي عامر عنه.
وموسى بن وردان؛ هو: القرشي العامري مولاهم، قال أحمد: لا أعلم إلا خيراً، وقال ابن معين: ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم: ليس به بأس. «الجرح والتعديل» (٨/ ١٦٥ رقم ٧٣٣).
وقال ابن معين أيضاً: صالح. «التاريخ؛ رواية الدوري» (٤/ ٤٤٠ رقم ٥١٩٦).
فإسناد الجماعة حسنٌ، والله أعلم.
أما إسناد الحاكم؛ ففيه: أحمد بن عيسى اللخمي التنيسي؛ قال ابن عدي: ذُكِرَ عنه غيرُ حديثٍ لا يحدِّث به غيره عن عمرو بن أبي سلمة وغيره. «الكامل» (١/ ١٩١)، وقال الدارقطني: ليس بالقوي. وكذَّبه ابن طاهر. «تهذيب التهذيب» (١/ ٥٧).
وعمرو بن أبي سلمة؛ أبو حفص التنيسي، قال ابن معين: ضعيف، وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه ولا يُحتج به. «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٣٥ رقم ١٣٠٤)، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام. «التقريب» (٥٠٤٣).
وصدقة بن عبدالله السَّمين أبو معاوية الدمشقي ضعيف. «التقريب» (٢٩١٣).
وإبراهيم بن محمد بن ثابت الأنصاري، قال ابن عدي: روى عنه عمرو ابن أبي سلمة وغيره مناكير.. وأحاديثه صالحة محتملة ولعله أتي ممن قد روى عنه. «الكامل» (١/ ٢٦٣).
والإسناد ضعيف جدّاً، والله أعلم.

(١) في الأصل [ق ١٦٧/ب]، وقد توسَّع المؤلف في الكلام عليه هناك.

(٢) «حلية الأولياء» (٢/ ٨٤) من طريق الهيثم بن جرموز، عن حمران، عن سليمان التيمي، عن أسلم العجلي، عن أبي «الضحاك» الجرمي، عن هَرِم بن حيان العبدي به فذكره.
والهيثم بن جرموز؛ البصري، ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/ ٨٤ رقم ٣٤٥) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.
وأبو الضحَّاك الجرمي: ذكره مسلم في «الكنى والأسماء» (١/ ٤٥٣ رقم ١٧١٥) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقد سقطت كلمة «الضحاك» من «الحلية»، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتُّه، كما في: «الكنى والأسماء» لمسلم، وكما في «تهذيب الكمال» (٢/ ٥٢٩).
فالإسناد ضعيف فيه مجاهيل.

(٣) هَرِم ـ بفتح أوله وكسر الراء تليها ميم ـ ابن حَيَّان العَبْدِي، ويقال الأزدي، أحد العباد =

مِنْ أينَ عرفْتَ اسمي واسمَ أبي، فوالله ما رأيتُكَ قطّ ولا رأيتَني؟

قال: عَرَفَ روحي [ق ٢٣/ب] روحَكَ، حيثُ كلَّمَتْ نفسي نفسَك؛ لأنَّ الأرواحَ لها أنفسٌ كأنفسِ الأجساد، وإنَّ المؤمنين يَتَعارَفُون برَوْح الله، وإنْ نأَتْ بهم الدارُ، وَوَفَتْ[1] بهم المنازلُ».

ولبعضهم[2]:

إنَّ القلوبَ لأجنادٌ مُجنَّدةٌ ... قولُ الرسولِ فمن ذا فيه يختلفُ
فما تعارفَ منها فهو مُؤتلفٌ ... وما تناكرَ منها فهو مُختلفُ

وقال آخر:

بيني وبينك في المَحبةِ نسبةٌ ... مستورةٌ عن سرِّ هذا العالمِ
نحنُ اللّذانِ تحابَبَتْ أرواحُنا ... مِنْ قبْلِ خلقِ الله طينةَ آدمِ

٩٧ حديث: **«ازهدْ في الدنيا يُحبَّك الله، وازهدْ فيما في أيدي الناس يُحبُّوكَ».**

ابنُ ماجه في الزهد مِنْ سننِهِ[3]، والطبراني في «الكبير»[4]، وأبو نعيم في «الحلية»[5]، وابنُ حبانَ في «روضة العُقلاء»[6]، والحاكمُ في

= وهو من كبار التابعين، صاحب أويس القرني. وَلِيَ بعضَ الحروب في أيام عمر وعثمان ببلاد فارس، وكان ثقةً له فضل وعبادة. مات في غزوة له لم يُعلم وقتها. انظر: «طبقات ابن سعد» (٩/ ١٣١)، «الثقات» (٥/ ٥١٣)، «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٤٨)، «توضيح المشتبه» (٩/ ١٤٦).

(١) يدور معنى هذه الكلمة على التفرُّق. كما في «معجم مقاييس اللغة» (٤/ ٤٣٦).

(٢) أنشدهما ابن حبان في «روضة العقلاء ونزهة الفضلاء» (ص١٠٨) من طريق أحمد ابن محمد بن بكر الأبناوي، فذكرهما. قلت: ترجمة الأبناوي في «تكملة الإكمال» (١/ ١٦٧ رقم ١٢٩).
وعزاهما أبو هلال العسكري في «جمهرة الأمثال» (١/ ١٨٣) لأبي نواس.

(٣) «سنن ابن ماجه» (الزهد، باب الزهد في الدنيا رقم ٤١٠٢) من طريق خالد بن عمرو القرشي به.

(٤) «المعجم الكبير» (٦/ ١٩٣ رقم ٥٩٧٢) من طريقين عن خالد بن عمرو الأموي به.

(٥) «حلية الأولياء» (٧/ ١٣٦) وقال: غريب من حديث الثوري عن أبي حازم مرفوعاً تفرَّد به الثوري عن أبي حازم.

(٦) «روضة العقلاء ونزهة الفضلاء» (ذكر الزجر عن الطمع الى الناس ص١٤١).

صحيحِهِ[١]، والبيهقيُّ في «الشعب»[٢]، وآخرون[٣]؛ كلهم مِنْ حديثِ خالدِ ابن عَمرٍو القُرشيِّ، عن الثوريِّ، عن أبي حازمٍ، عن سَهلِ بن سعدٍ السَّاعديِّ قال: جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ فقال: يا رسولَ الله دُلَّني على عَمَلٍ إذا عَمِلْتُهُ أحبَّني الله، وأحبَّني الناس، فقال: **«ازهد»** وذكره.

وقال الحاكم: إنه صحيح الإسناد.

وليس كذلك، فخالدٌ مُجمعٌ على تركِهِ، بل نُسِبَ إلى الوَضعِ[٤].

لكنْ قد رواه غيرُهُ[٥] عن الثوريِّ، بل أخرجه أبو نعيم في

(١) «المستدرك» (٤/ ٣١٣) من طريق خالد بن عمرو القرشي به فذكره وقال: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وتعقبه الذهبي بقوله: خالد بن عمرو القرشي وضَّاع.

(٢) «الشعب» (١٣/ ١١٥ رقم ١٠٠٤٣) عن الحاكم به فذكره، وقال: خالد بن عمرو ضعيف.

(٣) كالقضاعي في «مسند الشهاب» (١/ ٣٧٣ رقم ٦٤٣)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ١٠)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٣١)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٣٢٣ رقم ١٣٥٢).

(٤) خالد بن عمرو القرشي الأموي، قال أحمد: ليس بثقة يروي أحاديث بواطيل. «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٢٥٤ رقم ٥١٢٢)، وقال أبو حاتم: متروك الحديث ضعيف، وقال أبو زرعة: منكر الحديث. «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٤٣ رقم ١٥٥١) وقال ابن عدي: له غير ما ذكرت من الحديث عن من يحدث عنهم وكلها أو عامتها موضوعة وهو بيِّن الأمر في الضعفاء. «الكامل» (٣/ ٣٣)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٢٢٣)، وقال في «المجروحين» (١/ ٢٨٣): كان ممن ينفرد عن الثقات بالموضوعات، لا يحلُّ الاحتجاج بخبره، تركه يحيى بن معين.
وقد قال أبو حاتم: حديث باطل؛ يعني بهذا الإسناد. «العلل لابن أبي حاتم» (مسألة ١٨١٥).

وقال العقيلي: ليس له من حديث الثوري أصل. «الضعفاء» (٢/ ١٠ رقم ٤١٣).

(٥) رواه محمد بن كثير الصنعاني، وأبو قتادة، وعلي بن مسهر، وخالد بن زيد العمري؛ أما طريق محمد بن كثير، فرواها ابن عدي في «الكامل» (٣/ ٣١)، وابن جميع الصيداوي في «معجم الشيوخ» (ص٣١٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٣/ ١١٦ رقم ١٠٠٤٤)، وقوام السُّنَّة في «الترغيب والترهيب» (٢/ ٢٤٠ رقم ١٤٩٩)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» (١٤/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨ رقم ٤٠٣٧) كلهم من طرقٍ عن محمد بن كثير الصنعاني، عن سفيان الثوري به. =

....

= ومحمد بن كثير؛ هو: أبو يوسف المصيصي الصنعاني، ضعَّفه أحمد جدّاً وقال: منكر الحديث يروي أشياء منكرة، وقال أبو حاتم: سمعت الحسن بن الربيع يقول: محمد بن كثير اليوم أوثق الناس. «الجرح والتعديل» (٨/ ٦٩ رقم ٣٠٩)، وقال ابن عدي: له روايات عن معمر والأوزاعي خاصة أحاديث عداد مما لا يتابعه أحدٌ عليه. «الكامل» (٦/ ٢٥٥)، وذكره ابن حجر في المرتبة الخامسة من مراتب المدلسين؛ (وهم من ضُعِّف بأمرٍ آخر سوى التدليس، فحديثهم مردودٌ ولو صرَّحوا بالسماع إلا أنْ يُوثق من كان ضعفه يسيراً). «تعريف أهل التقديس» (ص٥٧ رقم ١٥٠)، وقال العقيلي عن حديث خالد بن عمرو: ليس له من حديث الثوري أصلٌ، وقد تابعه محمد بن كثير الصنعاني، ولعله أخذه عنه ودلَّسه، لأنَّ المشهور به خالد هذا. «الضعفاء» (٢/ ١٠)، وقال ابن عدي: . . . ولا أدري ما أقول في رواية ابن كثير عن الثوري لهذا الحديث، فإنَّ ابن كثير ثقة، وهذا الحديث عن الثوري منكر . . . «الكامل» (٣/ ٣١).

فإسناده ضعيفٌ، بل الظاهر أنَّ محمد بن كثير أخذه عن خالد ودلَّسه، كما قال العقيلي، وأما عن قول ابن عدي: ثقة، فقد تقدم أنه قال: له روايات لا يُتابع عليها.

وأما طريق أبي قتادة فرواها البيهقي في «شعب الإيمان» (١٣/ ١١٦ رقم ١٠٠٤٥) قال: أخبرناه أبو عبدالرحمٰن السلمي، قال: أخبرنا أبو إسحاق الشيرازي، أخبرنا أبو عروبة، حدثنا يزيد بن محمد، حدثنا أبو قتادة، عن الثوري، نحوه.

وشيخ البيهقي: أبو عبدالرحمٰن السلمي؛ فيه كلام شديد كما تقدم في الحديث (٨).

وأبو قتادة؛ عبدالله بن واقد الحرَّاني، قال البخاري: تركوه منكر الحديث. «التاريخ الكبير» (٥/ ٢١٩ رقم ٧١٣)، وقال ابن حجر: متروك، وكان أحمد يثني عليه، وقال: لعله كبر واختلط وكان يدلِّس. «التقريب» (٣٦٨٧) فإسناده ضعيف جدّاً.

وأما طريق علي بن مسهر، وخالد بن يزيد العمري؛ فرواهما أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣) بإسنادين فيهما مجاهيل عن علي بن مسهر، وخالد بن يزيد العمري قالا: حدثنا سفيان الثوري بنحوه فذكره، وقال: هذا حديثٌ غريبٌ من حديث أبي حازم، لم يروه عنه متصلاً مرفوعاً إلا سفيان الثوري. ورواه عن سفيان ابن قتادة الحمامي ومحمد بن كثير الصنعاني مثله.

وقد وقع في «الحلية»: خالد بن زيد، وهو تصحيف، وخالد بن يزيد العمري؛ كذَّبه يحيى بن معين، وأبو حاتم. «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٦٠ رقم ١٦٣٠).

وقال ابن عدي: . . . وقد روي عن زافر عن محمد بن عيينة أخي سفيان بن عيينة عن أبي حازم عن سهل، وروي أيضاً هذا الحديث من حديث زافر عن محمد ابن عيينة عن أبي حازم عن ابن عمر. «الكامل» (٣/ ٣١). =

الحليةِ[١] أيضاً مِنْ حديثِ منصورِ بن المُعتمرِ، عن مُجاهِدٍ، عن أنسٍ رفعه نحوَه.

ورجاله ثقاتٌ، لكنْ في سماعِ مجاهدٍ مِنْ أنسٍ نظرٌ[٢]، وقد رواه

= وزافر؛ هو: ابن سليمان الإيادي أبو سليمان القُهُسْتاني ـ بضم القاف والهاء وسكون المهملة ـ: صدوق كثير الأوهام. «التقريب» (١٩٧٩).
ومحمد بن عيينة الهلالي: صدوق له أوهام. «التقريب» (٦٢١٣).
والظاهر من كلام ابن عدي أنَّ أحدهما قد اضطرب في إسناده؛ فمرة جعله من مسند سهل، وأخرى من مسند ابن عمر. وبالجملة فليس في طرق حديث سهل ما يصح، فلذلك حكم أبو حاتم ببطلانه واستنكره ابن عدي كما سبق.

(١) «حلية الأولياء» (٨/ ٤١) من طريق أبي أحمد إبراهيم بن محمد بن أحمد الهمداني بالكوفة، حدثنا أبو حفص عمر بن إبراهيم المستملي، حدثنا أبو عبيدة بن أبي السفر، حدثنا الحسن بن الربيع حدثنا المفضل بن يونس، حدثنا إبراهيم بن أدهم، عن منصور، عن مجاهد عن أنس مرفوعاً فذكره بنحوه ثم قال: ذِكرُ أنس في هذا الحديث وهمٌ من عمر أو أبي أحمد، فقد رواه الأثبات عن الحسن بن الربيع فلم يجاوزوا فيه مجاهداً. ثم ساقه بإسناده إلى الحسن بن الربيع البجلي حدثنا المفضل بن يونس عن إبراهيم بن أدهم عن منصور عن مجاهد أنَّ رجلاً جاء الى النبي ﷺ فذكره مرسلاً بنحوه ثم قال: قال الحسن: قال المفضل: لم يُسنِد لنا إبراهيم بن أدهم حديثاً غير هذا. ورواه طالوت عن إبراهيم فلم يجاوز به إبراهيم، وهو من حديث منصور ومجاهد عزيز، مشهوره: ما رواه سفيان الثوري عن أبي حازم عن سهل بن سعد.
وأبو أحمد إبراهيم بن محمد الهمداني؛ ذكر ابن حجر راوياً بهذا الاسم في «لسان الميزان» (١/ ٣٥٧) ونقل عن ابن حزم تجهيله له.
وأبو حفص عمر بن إبراهيم المستملي العبدي البصري: صدوق في حديثه عن قتادة ضعف. «التقريب» (٤٨٦٣).
وأبو عبيدة بن أبي السفر ـ بفتح الفاء ـ؛ هو: أحمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله الكوفي صدوق يهم. «التقريب» (٦٠).
وباقي رجال الإسناد ثقات، إلا أنه ضعيف لحال الثلاثة الأول، وقد ضعَّفه أبو نعيم، ورجَّح المرسل، كما هو ظاهر عبارته السابقة، وكذلك فعل الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم ٩٤٤) فقال: وقد وجدتُ له شاهداً مرسلاً بإسناد جيد.. فذكره، وقال: فإنَّ رجاله كلهم ثقات أما منْ وصله، ففيه ضعف.
ومرسلات مجاهد أقوى من غيرها، كما في «المراسيل لابن أبي حاتم» (رقم ٤)، و«جامع التحصيل» (ص٣٧).

(٢) لعلَّ ذلك لأنه قد تُكلِّم في سماعه من بعض صغار الصحابة، كما في =

الأَثْبات فلم يُجاوِزوا به مُجاهِداً[(١)].

وكذا يُروى مِنْ حديثِ رِبْعيٍّ بن حِرَاش، عن الرَّبَيعِ بن خُثَيمٍ رفعه مُرسلاً[(٢)].

وبالجملةِ فقد حسَّنَ هذا الحديثَ النوويُّ[(٣)]، ثم العراقيُّ[(٤)] رحمهما الله، وكلامُ شيخِنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ مُنازَعٌ فيه، كما بيَّنتُهُ في «تخريج الأربعين»[(٥)].

٩٨ حديث: «أسألُ الله العظيمَ، ربَّ العرشِ العظيم أنْ يُعافِيَك ويَشفِيَك».

في الدُّعاءِ للمريض؛ هو: عند الإمام أحمد[(٦)]، ....

= «جامع التحصيل» (ص٢٧٣)، ولم يذكر المزي له رواية عن أنس. «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٢٢٨ رقم ٥٧٨٣).

(١) كما سبق في كلام أبي نعيم.

(٢) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٥٣) من طريق إبراهيم بن أدهم، عن منصور، عن رِبْعي بن خِرَاش، عن الربيع مرسلاً. ورجال إسناده ثقات.
ورواه أبو نعيم أيضاً في «الحلية» (٨/ ٥٢) من طريق ابن كثير، عن إبراهيم بن أدهم، عن أرطاة بن المنذر مرسلاً بنحوه، وقال: رواه ابن كثير عن إبراهيم فقال: عن أرطاة، والمشهور ما رواه المفضل بن يونس عن إبراهيم عن منصور عن مجاهد.
ففي كلامه إشارة لتضعيف هذا الوجه.

(٣) في «رياض الصالحين» (حديث ٤٧٦)، و«الأذكار» (حديث ١٢٤٤)، و«الأربعين النووية» (حديث ٣١)، وقد تعقبه الحافظ ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ١٧٤).

(٤) في أماليه؛ كما في «الفتوحات الربانية» (٧/ ٣٣٧)، وقد ضعَّف إسناده في «المغني عن حمل الأسفار» (٢/ ١١٠٠ رقم ٣٩٨٩).

(٥) ذكره المؤلف ضمن مؤلفاته في «الضوء اللامع» (٢/ ١٦).
والحديث حسَّنه ابن حجر في «بلوغ المرام» (ص٣٧٤ رقم ١٢٦٧)، ونقل عنه ابن علان في «الفتوحات الربانية» (٧/ ٣٣٧) قوله: حديث سهل لا يصحُّ، ولا يطلق على إسناده أنه حسنٌ.
وقد تقدم أنَّ بعض طرق حديث سهل ليست شديدة الضعف، فيمكن أن تتقوى ببعضها، كما أنَّها تتقوَّى بمرسل مجاهد ومرسل الربيع بن خيثم، ثم إنَّ هذا الحديث مشهورٌ متلقىً بالقبول عند كثيرٍ من الأئمة، حتى عُدَّ أحد الأحاديث الأربعة التي عليها مدار الإسلام، كما جاء عن أبي داود السجستاني. ويُنظر: «التمهيد» لابن عبدالبر (٩/ ٢٠١)، و«جامع العلوم والحكم» (١/ ٦٣).

(٦) «مسند أحمد» (٤/ ٤٠ رقم ٢١٣٧) من طريق شعبة عن يزيد أبي خالد قال: =

وابنِ مَنيعٍ(١)، وأبي داود(٢)، والترمذيِّ(٣) وحسَّنه، والنسائيِّ(٤)، وابنِ حبان

= سمعتُ المنهال بن عمرو يحدث عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به، وفي (٤/ ٤١ رقم ٢١٣٨)، و(٥/ ٣٢٧ رقم ٣٢٩٨) من طريق الحجاج بن أرطاة، عن المنهال، عن عبدالله بن الحارث عن ابن عباس به.

(١) غير موجود في «المطالب العالية» ولا في «إتحاف الخيرة المهرة» لكونه في بعض الكتب الستة.

(٢) «سنن أبي داود» (الجنائز، باب الدعاء للمريض عند العيادة رقم ٣١٠٦) من طريق شعبة، حدثنا يزيد أبو خالد، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به.

(٣) «جامع الترمذي» (أبواب الطب عن رسول الله ﷺ رقم ٢٠٨٣) من طريق شعبة، عن يزيد أبي خالد، قال: سمعت المنهال بن عمرو يحدث، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به.

ويزيد أبو خالد؛ هو: يزيد بن عبدالرحمٰن الدالاني الأسدي الكوفي؛ قال ابن معين: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صدوق ثقة. «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٧٧ رقم ١١٦٧)، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وفي حديثه لين، إلا أنه مع لينه يُكتب حديثه. «الكامل» (٧/ ٢٧٣٢).

وقال ابن حجر: صدوق يخطىء كثيراً وكان يدلس. «التقريب» (٨٠٧٢).

وحجاج بن أرطاة؛ صدوق كثير الخطأ والتدليس، وقد تقدمت ترجمته في الحديث (٣).

(٤) «السنن الكبرى» (٩/ ٣٨٤ رقم ١٠٨١٥ ـ ١٠٨٢٠) من طريق عبد ربه بن سعيد قال: حدثني المنهال بن عمرو، عن عبدالله بن الحارث، ومرة: سعيد بن جبير، عن ابن عباس به.

ورواه من طريق الحجاج، عن المنهال، عن عبدالله بن الحارث، عن ابن عباس به، فذكره.

ورواه من طريق محمد بن شعيب بن شابور، قال: حدثني شعبة بن الحجاج، عن ميسرة، عن منهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس بنحوه. ومن طريق محمد بن شعيب، عن رجل، عن شعبة، عن ميسرة، عن المنهال، ومن طريق الأشجعي، عن شعبة، عن ميسرة، عن المنهال، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به نحوه. ومن طريق شعبة، عن يزيد، قال: سمعت المنهال بن عمرو، يحدث، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس بنحوه.

وقد ذكر النسائي بعضَ الفروق في لفظِ الحديث بين الرواة عن شعبة.

وميسرة بن حبيب النهدي ـ بفتح النون ـ أبو حازم الكوفي صدوق. «التقريب» (٧٠٣٧).

في صحيحه[١]، والحاكمِ، وقال: صحيحٌ على شرطِ البخاريِّ[٢]؛ كلهم عن

(١) «صحيح ابن حبان» (٧/ ٢٤٠ رقم ٢٩٧٥)، و(٧/ ٢٤٣ رقم ٢٩٧٨) من طريق عبد ربه بن سعيد قال: حدثنا منهال بن عمرو قال: أخبرني سعيد بن جبير عن عبدالله بن الحارث عن ابن عباس به، والموضع الثاني ليس فيه عبدالله ابن الحارث.
ورواه البخاري في «الأدب المفرد» (٥٣٦) من طريق عبد ربه بن سعيد قال: حدثنا منهال بن عمرو عن عبدالله بن الحارث عن ابن عباس به.

(٢) «المستدرك» (١/ ٣٤٢) من طريق شعبة حدثنا يزيد أبو خالد، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس مرفوعاً به فذكره، وقال: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط البخاري، ولم يخرجاه. ثم رواه من طريق عمرو بن الحارث، عن عبد ربه ابن سعيد، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به فذكره وقال: هذا حديثٌ شاهدٌ صحيحٌ غريبٌ من رواية المصريين، عن المدنيين، عن الكوفيين... وقد خالف الحجاج بن أرطاة الثقات في هذا الحديث عن المنهال ابن عمرو؛ ثم رواه من طريق الحجاج بن أرطاة، عن المنهال بن عمرو، عن عبدالله بن الحارث، عن ابن عباس به فذكره، ثم قال: **هذا مما لا يُعدُّ خلافاً فإنَّ الحجاجَ بن أرطاة دون عبدربِّه بن سعيد، وأبي خالد الدالاني في الحِفظ والإتقان،** فإنْ ثبتَ حديث عبدالله ابن الحارث من هذه الرواية، فإنه شاهدٌ لسعيد بن جبير.
ورواه البزار في مسنده (١١/ ٣٢١ رقم ٥١٣٠) من طريق شعبة، عن يزيد أبي خالد، عن المنهال ابن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، به فذكره وقال: وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن ابن عباس، وإسناده حسن.
فصار الاختلاف في هذا الحديث على النحو التالي: رواه جماعة الثقات عن شعبة عن يزيد أبي خالد عن المنهال عن سعيد بن جبير، وعن شعبة عن ميسرة عن المنهال عن سعيد، وتابعه شريك بن عبدالله النخعي؛ فرواه عن ميسرة عن منهال عن سعيد، وكذلك رواه عبد ربه بن سعيد، عن منهال، عن سعيد بن جبير في أحد الوجهين عنه.
وخالف هؤلاء: الحجاجُ بن أرطاة فرواه عن المنهال عن عبدالله بن الحارث، وكذا رواه عبد ربه في الوجه الآخر عنه.
وقد رجَّح أبو حاتم حديث سعيد بن جبير، فقال: حديث سعيد أصحّ عندي. «علل الحديث لابن أبي حاتم» (مسألة ٢٠٩٤)، وكذا صنع الحاكم كما سبق.
وأما رواية شعبة عن يزيد، وعن ميسرة؛ فلا يَبعدُ أنْ يكون شعبة رواه عن الاثنين، ولا يكون ذلك اختلافاً، والله أعلم.

ابنِ عباسٍ رفعه: «**مَنْ عادَ مَريضاً لم يَحضُرْ أجَلُهُ، فقال عنده سبعَ مرَّاتٍ**[١]: **أسألُ الله العظيمَ، ربَّ العرشِ العظيم أنْ يَشفِيَك**».

ليس عند أحدٍ منهم «يُعافِيك»، وهي مُستفيضةٌ على الألسنةِ، بل ربما يُقتَصَرُ عليها، ولم أرَهَا في شيءٍ مِنَ الكتبِ، نعم في «الدعاء»[٢] للطبرانيِّ بلفظ: «**مَنْ دخَلَ على مريضٍ فقال:** [ق ٢٤/أ] **أسألُ الله العظيمَ ربَّ العرش العظيم أنْ يُعافِيَك، إلا عُوفِيَ، ما لم يحضُرْ أجلُه**».

وكذا هو عند أبي نعيم في «عمل اليوم والليلة»[٣]، وفي آخره أنَّ بعضَ رُواته رفَعَه مرَّةً، ووَقَفَه مرَّتين.

وهذا كما ترى اقتَصَرَ فيه على العافيةِ، وقد وَقَعَتَا مُجتَمِعتَين في نسخةٍ مِنْ «عُدَّة الحِصن الحَصين»[٤] لابنِ الجَزَري، لكنَّ العافيةَ مُلحقةٌ بالهامش.

وجوَّزتُ غلطَهَا، فإنها ليست في أصلِهِ «الحصن»[٥].

---

(١) زيادة «سبع مرات» ثابتة عند أكثر الرواة.
(٢) «الدعاء» (ص٣٣٩ رقم ١١١٤) من طريق حجاج بن نصير، حدثنا شعبة، عن يزيد أبي خالد الواسطي، عن المنهال بن عمرو، عن عبدالله بن الحارث، عن ابن عباس به فذكره.
ثم رواه (برقم ١١١٥) من طريق الأشجعي، عن شعبة، عن ميسرة بن حبيب، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس مرفوعاً بنحوه.
و(برقم ١١١٦) من طريق عبدالرحمٰن بن شريك، عن أبيه عن ميسرة بن حبيب، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس مرفوعاً بنحوه.
وحجاج بن نصير أبو محمد الفَسَاطيطي ـ بفتح الفاء بعدها مهملة ـ القيسي؛ قال عنه علي ابن المديني: ذهب حديثه، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، ضعيف الحديث، تُرِكَ حديثه، كان الناس لا يحدثون عنه. «الجرح والتعديل» (٣/ ١٦٧ رقم ٧١٢).
وقال الدارقطني: أجمعوا على تركه. «الضعفاء والمتروكين» (رقم ١٧٤).
فلا يُعتبر بمخالفته لجماعة الثقات عن شعبة، فيكون المحفوظ عن شعبة: روايته عن يزيد، عن منهال، عن سعيد بن جبير، ورواية حجاج بن نصير منكرة، والله أعلم.
(٣) نسبه له الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص٥١)، وهو في عداد المفقود، والله أعلم.
(٤) لم أجد ذلك فيما وقفتُ عليه من نسخ للكتاب.
(٥) «الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين» (النسخة الأزهرية) [ق ١٤/أ]، و«تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين» للشوكاني (ص٢٥٥).

٩٩ حديث: «استَاكُوا عَرْضاً، وادَّهِنُوا غِبّاً، واكْتَحِلُوا وِتراً».

قال ابنُ الصَّلاحِ[(١)]: «بَحَثْتُ عنه فلم أجِدْ له أصلاً ولا ذِكراً في شيءٍ مِنْ كتبِ الحديثِ، قال: وقد عَقَدَ البيهقيُّ باباً في الاستياك عرضاً[(٢)]، ولم يذكر فيه حديثاً يُحتجُّ به».

يُشيرُ بذلك إلى ما أخرجه أبو داود في مراسيلِهِ[(٣)]، والبيهقيُّ[(٤)] مِنْ جهتِهِ مِنْ حديثِ محمدِ بن خالدِ القُرشيِّ[(٥)]، عن عطاءِ بن أبي رَبَاحٍ[(٦)] قال: قال رسول الله ﷺ: **«إذا شَرِبتُم فاشرَبُوا مَصّاً، وإذا اسْتَكْتُم فاستَاكُوا عَرْضاً»**.

---

(١) قال ذلك في شرحه على «المهذَّب» للشيرازي، كما في «البدر المنير» (١/ ٧٢٣).
وقال النووي في «المجموع» (١/ ٢٨٠): هذا الحديث ضعيفٌ غير معروف... ثم نَقَلَ كلامَ ابن الصلاح المتقدم، ثم قال عن الحديث: ولا اعتماد عليه، ولا يُحتجُّ به.

(٢) «السنن الكبرى» (الطهارة، باب ما جاء فى الاستياك عرضاً ١/ ٤٠).

(٣) «المراسيل» (ص١١٠رقم ٥) من طريق هشيم بن بشير، عن محمد بن خالد القرشي به فذكره.
وهشيم بن بشير الواسطي، ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، وقال: مشهور بالتدليس مع ثقته. «تعريف أهل التقديس» (ص٤٧ رقم ١١١)، وقد عنعن.

(٤) «السنن الكبرى» (١/ ٤٠) من طريق أبي داود به.

(٥) محمد بن خالد القرشي؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٣٧٧)، وقال ابن القطان: لا تُعرف حاله، ولا يُعرف روى عنه غير هشيم، وبذلك ذكر في كتب الرجال، من غير مزيد. «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٤٢)، وذكره الذهبي في «الميزان» (٣/ ٥٣٤ رقم ٧٤٧٤) وذكر حديثه هذا، وقال: تفرَّد به عنه هشيم، ولا يُعرف حاله.

(٦) عطاء بن أبي رَبَاح ـ بفتح الراء والموحدة ـ واسم أبي رباح أسلم القرشي مولاهم المكي ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال، من الثالثة مات سنة أربع عشرة على المشهور. «التقريب» (٤٥٩١)، فروايته عن النبي ﷺ مرسلة، كما هو ظاهر من صنيع أبي داود.
ففي الإسناد ثلاث علل: ١ ـ عنعنة هُشيم، وهو مشهور بالتدليس كما تقدم.
٢ ـ جهالة محمد بن خالد القرشي. ٣ ـ الإرسال.

وعند البيهقيِّ(١)، والبغويِّ(٢)، والعُقَيليِّ(٣)، وابنِ عديٍّ(٤)، وابنِ مَنده(٥)، وابنِ قانعٍ(٦)، والطبرانيِّ(٧)؛ مِنْ حديثِ ثُبَيْتِ بن كثيرٍ(٨) - وهو ضعيف - عن يحيى بن سعيدٍ، عن سعيدِ بن المُسيِّبِ، عن بَهْزٍ قال: **«كان النبي ﷺ يَستاكُ عَرْضاً، ويَشربُ مَصّاً، ويَتَنَفَّسُ ثلاثاً، ويقول: هو أهْنأ، وأمْرأ، وأبْرأ».**

وذكر أبو نعيم في «الصحابة»(٩) ما يَدُلُّ على أنَّ بَهْزاً هو ابنُ حَكيمِ

---

(١) «السنن الكبرى» (١/ ٤٠) من طريق اليمان بن عدي، حدثنا ثُبيت به، وقال: لا أحتجُّ بمثله.

(٢) في «معجم الصحابة» (رقم ٢٢٥) من طريق اليمان بن عدي به فذكره وقال: ولا أعلم روى بهز غير هذا، وهو منكر.

(٣) في كتاب «الصحابة» له من طريق اليمان بن عدي به. قاله ابن عبدالبر في «التمهيد» (١/ ٣٩٥).

(٤) «الكامل» (٧/ ١٨٢) من طريق اليمان بن عدي به.

(٥) «معرفة الصحابة» (١/ ٣٠٦).

(٦) «معجم الصحابة» (١/ ١٠٥ رقم ١١٠) من طريق اليمان به.

(٧) «المعجم الكبير» (٢/ ٤٧ رقم ١٢٤٢) من طريق اليمان به.
وراوه الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (١/ ٣٢٥)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٠٨) من طريق اليمان به. ووقع في «المؤتلف»: يحيى بن اليمان بن عدي، ولعلَّه تصحيف.
واليمان بن عدي أبو عدي الحضرمي الحمصي، قال البخاري: في حديثه نظر. «التاريخ الكبير» (٨/ ٤٢٥ رقم ٣٥٨٠)، وقال أبو حاتم: شيخٌ صدوق. «الجرح والتعديل» (٩/ ٣١١ رقم ١٣٤٣)، وضعفه أحمد. «الميزان» (٤/ ٤٦٠)، وقال الدارقطني: ضعيف. «الضعفاء والمتروكين» (رقم ٦١٠)، وقال ابن عدي: يروي أحاديثَ غرائب، وأرجو أنه لا بأس به. «الكامل» (٧/ ١٨٢)، وقال ابن حجر: ليِّن الحديث. «التقريب» (٧٨٥٣).

(٨) ثُبَيت - بضم الثاء وفتح الباء المعجمة بواحدة - ابن كثير الضبي البصري. «الإكمال» (١/ ٥٥٤)، قال ابن حبان: منكر الحديث على قلته لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد. «المجروحين» (١/ ٢٠٨)، وذكره في «الثقات» (٦/ ١٢٩) وقال: شيخ يروي عن.. وقال ابن عدي: غير معروف. «الكامل» (٧/ ١٨٢ ترجمة اليمان بن عدي)، فالإسناد ضعيف.

(٩) «معرفة الصحابة» (١/ ٤٤١ رقم ١١٩٥) فرواه من جهة اليمان بن عدي، ثم قال: =

ابن معاويةَ القُشَيريُّ، وعلى هذا فهو مُنقطعٌ، وهو مِنْ روايةِ الأكابرِ عن الأصاغرِ[١].

وحكى ابنُ مَندَه[٢] مما يُؤيِّدُ ذلك: أنَّ مُخَيَّسَ بن تميمٍ[٣] رواه عن بَهْزِ ابن حَكيمٍ، عن أبيه، عن جدِّهِ.

لكنْ قد اختُلِفَ في روايةِ بَهْزٍ الأولى على راويها يحيى بن سعيدٍ؛ فقال ثُبَيْتٌ كما تقدَّم.

ورواه عليُّ بن ربيعةَ القُرشيُّ المدنيُّ[٤] عنه، عن سعيد بن المسيب؛ فقال: عن ربيعةَ بن أكثم[٥]، بدل بهز.

= رواه إبراهيم بن العلاء الزبيدي، عن عباد بن يوسف الحمصي، عن ثبيت، عن يحيى بن سعيد، عن ابن المسيب عن القشيري. ورواه سليمان بن سلمة، عن اليمان بن عدي، فقال: عن معاوية القشيري.

ومعاوية بن حيدة القشيري؛ هو: جدُّ بهز بن حكيم. «معرفة الصحابة» (٥/ ٢٥٠٣).

(١) لأنه من رواية سعيد بن المسيب؛ وهو أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار من كبار الثانية. «التقريب» (٢٣٩٦) عن بهز بن حكيم، وهو من السادسة. «التقريب» (٧٧٢).

(٢) في «معرفة الصحابة» (١/ ٣٠٦).

وذكر الحافظ ابن حجر احتمالاً آخر، فقال في «الإصابة» (١/ ٦١٣): قلت: لكنْ ذَكَرَ ابن منده أنَّ سليمان بن سلمة الجنائزي رواه عن اليمان بن عدي فقال: عن ثبيت، عن يحيى، عن سعيد، عن معاوية القشيري. فعلى هذا لعلَّ سعيداً سمعه من معاوية جدِّ بهز بن حكيم، فقال مرة: عن بهز فسقط لفظُ جدّ من بعض الرواة.

(٣) مُخَيَّسُ بن تميم الأشجعي؛ قال أبو حاتم: مجهول. «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٤٢ رقم ٢٠١٩)، وقال العقيلي: لا يُتابع على حديثه. «الضعفاء» (٤/ ٢٦٣).

(٤) علي بن ربيعة القرشي المدني، قال أبو حاتم: هو مثل يزيد بن عياض في الضعف. «الجرح والتعديل» (٦/ ١٨٥ رقم ١٠١٨)، وقال العقيلي: مجهول بالنقل، حديثه غير محفوظ، ولا يتابعه إلا من هو دونه. «الضعفاء» (٣/ ٢٢٩).

ويزيد بن عياض، قال عنه أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث. واتهمه غيره بالكذب. «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٨٢ رقم ١١٩٢)، فيكون ابن ربيعة مثله في شدة الضعف.

(٥) ربيعة بن أكثم بن أبي الجَون الخُزاعي، قال ابن حجر: نسبه ابن السكن وأورد له الحديث الذي رويناه في الغيلانيات من طريق سعيد بن المسيب، عن ربيعة ابن أكثم... فذكره وقال: وإسناده إلى سعيد بن المسيب ضعيف، قال ابن السكن: لم يثبت حديثه. «الإصابة» (٣/ ٤٩٥).

أخرجه البيهقيُّ(١)، والعُقيليُّ(٢)، وسَنَدُهُ ضعيفٌ جدّاً.

بل قال ابنُ عبدِالبَرِّ: ربيعةُ قُتِلَ بخيبر، فلم يدركه سعيد(٣).

وقال في «التمهيد»(٤): لا يَصِحَّان مِنْ جهةِ الإسنادِ.

ورواه أبو نعيم في «كتاب السِّوَاك»(٥) مِنْ حديثِ عائشةَ قالت: «كان رسولُ الله ﷺ يَستَاكُ عَرْضاً، ولا يَستاكُ طُولاً».

وفي سَنَدِهِ عبدُالله بن حكيم(٦)، وهو متروكٌ.

والجملةُ الثانيةُ مِنْ أصلِ الحديثِ عند أحمدَ(٧)،

---

(١) «السنن الكبرى» (١/ ٤٠) من طريق علي بن ربيعة القرشي، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن ربيعة بن أكثم مرفوعاً فذكره، وقال: وإنما يُعرف بهزٌ بهذا الحديث. ذكره ابن منيع وابن منده، فأما ربيعة بن أكثم فإنه استُشهِدَ بخيبر.

(٢) في «الضعفاء» (٣/ ٢٢٩) وقال: ولا يصح.
ورواه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢/ ١٠٩٨ رقم ٢٧٧٣) من طريق علي بن ربيعة به.

(٣) ذكر الحديث في «الاستيعاب» (٢/ ٤٩٠) وقال: ولا يُحتج بحديثه، لأنَّ من دون سعيد لا يُوثق بهم لضعفهم، ولم يَرَه سعيد ولا أدركَ زمانه بمولده؛ لأنه وُلِدَ زمن عمر بن الخطاب.

(٤) «التمهيد» (١/ ٣٩٥) فقال: ليس لإسناديهما عن سعيد أصل، وليسا بصحيحين من جهة الإسناد عندهم.
وقال ابن حجر في «الإصابة» (١/ ٦١٣): وفي الجملة هو كما قال ابن عبدالبر: إسناده مضطرب ليس بالقائم.

(٥) كذا ذكره ابن حجر في «فتح الباري» (٤/ ١٥٩)، وذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص٤٥) باسم «فضل السواك»، ولم أقف عليه.

(٦) عبدالله بن حكيم المدني أبو بكر الداهري، ترك أبو زرعة حديثه وقال: ضعيف، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، وقال مرة: ذاهب الحديث. «الجرح والتعديل» (٥/ ٤١ رقم ١٨٦).
وقال أحمد: يروي أحاديث منكرة، ليس هو بشيء، وقال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال مرة: ليس بثقة، وقال ابن عدي: منكر الحديث. الكامل (٤/ ١٣٨ ـ ١٤١)، وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات... لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه. المجروحين (٢/ ٢١).

(٧) «مسند أحمد» (٢٧/ ٣٤٨ رقم ١٦١٩٣) من طريق هشام بن حسان قال: سمعت الحسن عن عبدالله بن مغفل به فذكره.

وأبي داود[١]، والنسائيِّ[٢]، والترمذيِّ[٣] مما صحَّحه هو وابنُ حبان[٤]، وغيرهم[٥]؛ مِنْ حديثِ عبدِالله بن مُغَفَّلٍ قال: **«نهى رسولُ الله ﷺ عن التَّرَجُّلِ، إلا غِبّاً»**.

---

(١) «سنن أبي داود» (الترجُّل رقم ٤١٥٩) من طريق هشام بن حسَّان، سمعت الحسن به.

(٢) «سنن النسائي» (الزينة، الترجُّل غِبّاً رقم ٥٠٥٥) من طريق هشام بن حسان، عن الحسن، عن عبدالله بن مغفل به. ثم رواه (برقم ٥٠٥٦) من طريق قتادة، عن الحسن مرسلاً.

(٣) «جامع الترمذي» (أبواب اللباس، باب ما جاء في النهي عن الترجُّل إلا غبّاً رقم ١٧٥٦) من طريق هشام، عن الحسن به فذكره وقال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيح، وفي الباب عن أنس.

(٤) «صحيح ابن حبان» (١٢/ ٢٩٥ رقم ٥٤٨٤).

(٥) كمحمد بن عبدالله الأنصاري في حديثه (ص٥٥ رقم ٥٤)، والروياني في مسنده (١/ ٢٧٤ رقم ٨٧٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٢٧٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٨/ ٤٣٠ رقم ٦٠٤٨)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» (١٢/ ٨٣ رقم ٣١٦٥) من طريق هشام بن حسان به.

وهشام بن حسَّان أبو عبدالله القردوسي البصري، ثقة ثبت، لكن في سماعه من الحسن كلام؛ قال نعيم بن حماد: سمعت ابن عيينة يقول: أتى هشام بن حسان عظيماً بروايته عن الحسن. قيل لنعيم: لِمَ؟ قال: لأنه كان صغيراً. وقال إسماعيل ابن علية: كنَّا لا نعدُّ هشام بن حسان في الحسن شيئاً. «الجرح والتعديل» (٩/ ٥٤ - ٥٦ رقم ٢٢٩)، وقال البخاري: سمعَ الحسنَ، ونقل عنه أنه قال: جاورتُ الحسن عشر سنين. «التاريخ الكبير» (٨/ ١٩٧ رقم ٢٦٨٩).

وقد أثبت أحمدُ سماعَ الحسن من عبدالله بن مغفل، في «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٢٥٠ رقم ٣٤٤)، إلا أنَّ الحسنَ مدلِّسٌ وقد عنعن، ففي الإسناد ضعفٌ يسير، لكنْ يَشهَدُ له:

ما رواه النسائي في سننه (رقم ٥٠٥٨) من طريق عبدالله بن شقيق قال: كان رجل من أصحاب النبي ﷺ عاملاً بمصر... فذكره، وفيه: قال: «كان نبي الله ﷺ ينهانا عن الإرفاه، قلنا: وما الإرفاه؟ قال: الترجُّل كلَّ يوم». ورجال إسناده ثقات.

ورواه النسائي في سننه (رقم ٥٢٣٩) من طريق الجريري عن عبدالله بن بريدة أنَّ رجلاً من أصحاب النبي ﷺ يقال له: عبيد... فذكره بنحوه.

ورواه أبو داود في سننه (رقم ٢٨)، والنسائي في سننه (رقم ٥٠٥٤)، وأحمد في مسنده (٢٨/ ٢٢٣ رقم ١٧٠١١)، و(برقم ١٧٠١٢) من طريق حميد بن عبدالرحمٰن =

وللدَّيلميِّ[(١)] مِنْ حديثِ الحسنِ، عن ابنِ مُغفَّلٍ رفعه: **«التَّرجيلُ غِبّاً فصاعداً»**.

والجملةُ الثالثةُ عند أبي داود[(٢)]، وغيرِه[(٣)] مِنْ حديثِ أبي سَعْدٍ[(٤)]، عن

= الحميري قال: لقيتُ رجلاً من أصحاب النبي ﷺ... فذكروه بنحوه. وإسناده صحيح. وقد صحح الحديث الترمذي وابن حبان كما سبق، والعراقي في «المغني عن حمل الأسفار» (١/ ٨٦ رقم ٣٢٤)، والألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢/ ١٩ رقم ٥٠١).

(١) «الغرائب الملتقطة» [ق٢٥/ب] من طريق هشام، عن الحسن، عن عبدالله بن مغفل به مرفوعاً.

(٢) «سنن أبي داود» (الطهارة ـ باب الاستتار في الخلاء رقم ٣٥) من طريق الحُصَين الحُبْراني، عن أبي سعيد، عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه مطولاً، فذكره وقال: رواه أبو عاصم عن ثور قال: حُصَين الحِميَري، قال: ورواه عبدالملك بن الصَّبَّاح عن ثور فقال: أبو سعيد الخير.
قال أبو داود: أبو سعيد الخير هو من أصحاب النبي ﷺ.

(٣) رواه ابن ماجه في سننه (رقم ٣٤٩٨) من طريق عبدالملك بن الصبَّاح، والطبري في «تهذيب الآثار؛ مسند ابن عباس» (١/ ٤٨٢ رقم ٧٦٠) من طريق الضحَّاك بن مخلد ومحمد بن القاسم؛ ثلاثتهم عن ثور بن يزيد، عن حُصين الحميري، عن أبي سعد الخير، عن أبي هريرة باللفظ الذي ذكره المؤلف. ورواه الدارمي في سننه (١/ ٥٢٤ رقم ٦٨٩) أخبرنا أبو عاصم، حدثنا ثور بن يزيد، حدثنا حُصين الحِمْيَري، أخبرنا أبو سعيد الخير عن أبي هريرة، فذكره مطولاً مثل صنيع أبي داود.
وحُصين الحِميَري ثم الحُبْراني ـ بضم المهملة وسكون الموحدة ـ مجهول. التقريب (١٣٩٣).

(٤) كذا جُوِّدت كلمة (سَعْد) في الأصل و«م». وفي «د»: (سعيد).
وقال ابن حجر: أبو سعيد الخَير ـ بفتح المعجمة وسكون التحتانية ـ الأنماري؛ صحابيٌّ له حديث، وقد وَهِمَ من خَلَطَه بالذي قبله، ووَهِمَ أيضاً من صحَّف الذي قبله به. «التقريب» (٨١٢٧)، وقال في «تهذيب التهذيب» (١٢/ ٩٨): قلت: الصواب التفريق بينهما؛ فقد نصَّ على كون أبي سعد الخير صحابياً: البخاري، وأبو حاتم، وابن حبان، والبغوي، وابن قانع، وجماعة، وأما أبو سعيد الحبراني فتابعيٌّ قطعاً، وإنما وَهِمَ بعضُ الرواة فقال في حديثه: عن أبي سعد الخير، ولعلَّه تصحيفٌ وحَذفٌ.
وقال في «التلخيص الحبير» (١/ ٢٦٨): ومداره على أبي سعد الحُبراني الحمصي، وفيه اختلاف، وقيل: إنه صحابي، ولا يصح، والراوي عنه حصين الحبراني، وهو مجهول. =

أبي هريرةَ [ق ٢٤/ب] رفعه: «مَن اكتَحَلَ فليُوتِر، مَنْ فَعَلَ فقد أحْسَنَ، ومَنْ لا فلا حَرَجَ».

١٠٠ **حديث: «استِتمامُ المَعروفِ أفضَلُ مِن ابتدائِهِ»** في تمام مِنَ المُثناة[١].

١٠١ **حديث: «استَعِنْ بيمينِكَ».**

الترمذيُّ في العِلم مِنْ جامِعِهِ[٢] مِنْ حديثِ الخليلِ بن مُرَّةَ[٣]، عن يحيى بن أبي صالحٍ[٤]، (عن أبي هريرةَ)[٥] قال: كان رجلٌ مِن الأنصار يجلسُ إلى النبي ﷺ، فيَسْمعُ مِنَ النبيِّ ﷺ الحديثَ، فيُعجِبُهُ ولا يَحفَظُهُ، فشَكَا ذلك إلى النبي ﷺ فقال: يا رسولَ الله، إني أسمعُ مِنكَ الحديثَ

= لكنَّ رواةَ هذا الحديث قالوا: (الخير)، ولم يقولوا: (الحبراني)، فعلى التفريق الذي فرَّقه الحافظ في «تهذيب التهذيب»، يكون أبو سَعْد ـ أو سعيد ـ هو الصحابي، والله أعلم.

وعلى جميع الأحوال: الإسنادُ ضعيفٌ، لجهالة حُصَين.

(١) سيأتي في الأصل [ق ٧٤/ب].

(٢) «جامع الترمذي» (أبواب العلم عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الرخصة فيه رقم ٢٦٦٦) من طريق الليث، عن الخليل بن مرة به فذكره.

(٣) الخليل بن مرة الضُبَعي ـ بضم المعجمة وفتح الموحدة ـ البصري؛ قال أبو حاتم: ليس بقوي. وقال البخاري: منكر الحديث، وقال مرة: لا يصح حديثه، وقال مرة: فيه نظر. وعدَّه الساجي والعقيلي وابن الجارود والبرقي وابن السكن والنسائي وأبو الحسن الكوفي في الضعفاء. وقال أبو الوليد الطيالسي: ضالٌّ مُضلٌّ. وقال أبو زرعة: شيخ صالح. وقال ابن شاهين: هو عندي إلى الثقة أقرب. وقال ابن حبان: كان خَامِلاً ولم أرَ أحداً تركه، وهو ثقة. ثم ذكره في الضعفاء وأنه يروي عن المجاهيل. وقال ابن عدي: لم أرَ في حديثه حديثاً منكراً قد جاوز الحد، وهو في جملة من يكتب حديثه وليس هو متروك الحديث. انظر: «التهذيب» (١/ ٥٥٥). وقال ابن حجر: ضعيف. «التقريب» (١٧٥٧).

(٤) يحيى بن أبي صالح المدني أبو الحُباب، وقيل: إنَّ أباه أبو صالح السَّمَّان، قال أبو حاتم: شيخ مجهول لا أعرفه. «الجرح والتعديل» (٩/ ١٥٨ رقم ٦٥٨)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٥٢٧)، وقال ابن حجر: مجهول من السادسة. «التقريب» (٧٥٦٩).

فالإسناد ضعيفٌ لحال الخليل بن مرة ويحيى بن أبي صالح.

(٥) ما بين قوسين ساقط من «م».

فيُعجِبُني ولا أحْفَظُهُ؟! فقال رسولُ الله ﷺ: **«استَعِنْ بيمينِك»**، وأومَأَ بيدِهِ للخَطِّ.

وقال عَقِبَه: ليس إسنادُهُ بذاكَ القائِمِ، ثم نقَلَ عن شيخِهِ البخاريِّ: أنَّ الخليلَ منكرُ الحديثِ.

هذا مع أنه اختُلِف عليه فيه؛ فقيل: عنه كما تقدَّمَ، وقيل: عنه عن أبي صالح السَّمَّان، بدل يحيى[١]، وقيل: عنه عن يحيى بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة.

أخرجَ الأخيرَ الخطيبُ في جامعه[٢] مِنْ حديثِ الليثِ، عن الخليلِ باللَّفظِ الأول، والبيهقيُّ في «المدخل»[٣] مِنْ حديثِ عبدِالله بن عبدِالله الأمويِّ[٤]، والليثِ؛ فرَّقَهما كلاهما عن الخليلِ، عن يحيى بن أبي صالحٍ، عن أبيه، عن أبي هريرةَ: أنَّ رجلاً شَكَى إلى النبيِّ ﷺ سُوءَ الحِفظِ فقال: **«استعِنْ بيمينِكَ»**.

قال: ورواه خَصِيبُ بن جَحْدَرٍ[٥]، وهو ضعيفٌ ـ يعني بالكذبِ ـ عن أبي صالحٍ، عن أبي هريرةَ. انتهى.

---

(١) رواه من هذا الوجه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ٥٩).

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/ ٢٤٩ رقم ٥٠٣) من طريق الليث ابن سعد، عن الخليل بن مرة، عن يحيى، عن أبي صالح السمان به فذكره.

(٣) «المدخل إلى السنن الكبرى» (٢/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠ رقم ٧٦٦، ٧٦٧) من طريق ابن عدي، من جهة عبدالله بن عبدالله الأموي به فذكره.
ورواه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٢)، و(٣/ ٥٩) من جهة عبدالله بن عبدالله الأموي به.

(٤) عبدالله بن عبدالله الأموي، قال العقيلي: لا يُتابع على حديثه، ولا يُعرف إلا به. «الضعفاء» (٢/ ٢٧١)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٣٣٦) وقال: يخالف في حديثه. وقال ابن حجر: ليِّن الحديث. «التقريب» (٣٤١٩).

(٥) خَصِيب بن جَحْدَر الكوفي، قال يحيى بن سعيد: كذَّاب واستعدى عليه شعبة في الحديث. «التاريخ الكبير» (٣/ ٢٢١ رقم ٧٤٨)، وقال أحمد: متروك الحديث. «علل أحمد؛ رواية المرُّوذي» (ص٤١ رقم ٩٤)، وقال ابن معين: كان كذَّاباً. «التاريخ؛ رواية الدوري» (٤/ ٩٥ رقم ٣٣٢٧).

وهو مِنْ جهتِهِ كذلك عند البزار[١]، والعسكريِّ، ولفظه: قال رجلٌ: يا رسولَ الله، إني لا أحفَظُ شيئاً. فقال: «**استَعِنْ بيَمِينِك على حِفظِك**».

وفي لفظٍ له: شكا رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ سوءَ الحفظِ، فقال: «**استَعِنْ بيَمِينِك**»؛ أي: اكتب.

بل عند الطبرانيِّ في «الأوسط»[٢] مِنْ حديثِ الخَصيبِ أيضاً، فقال: عن عبدِالله[٣] بن أبي بكرِ بن أنسِ بن مالكٍ، عن جدِّه أنسِ بن مالكٍ قال: شكى رجلٌ إلى النبي ﷺ سوءَ الحفظِ، فقال: «**استَعِنْ بيَمِينِك**».

وفي «فضل العلم» للمُرْهبيِّ[٤] بسنَدٍ واهٍ مِنْ جهةِ محمدِ بن عُبَيدِالله ابن أبي رافعٍ[٥]، عن أبيه، عن جدِّه قال: قلتُ: يا رسولَ الله، إنا نَسْمَعُ منك

---

(١) «مسند البزار» (١٥/ ٣٨٣ رقم ٨٩٨٩) من طريق خَصيب بن جَحْدر، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً به فذكره وقال: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد.
ورواه كذلك الخطيب في «تقييد العلم» (ص١١٨ ـ ١٢١ رقم١٠٢ ـ ١٠٥) من طرقٍ عن خصيب به فذكره. وقال أبو حاتم: هذا حديثٌ منكر، وخصيب ضعيف الحديث. «علل الحديث لابن أبي حاتم» (مسألة ٢٥٤١).

(٢) «المعجم الأوسط» (٣/ ١٦٩ رقم ٢٨٢٥) من طريق إسماعيل بن سيف قال: حدثنا محمد بن عبدالواحد بن أبي حزم القطعي قال: حدثنا الخصيب بن جحدر، عن عبيدالله بن جحدر، عن عبيدالله بن أبي بكر بن أنس به فذكره، وقال: لا يُروى هذا الحديث عن عبيدالله بن أبي بكر إلا بهذا الإسناد تفرَّد به إسماعيل.
وإسماعيل بن سيف البصري، قال ابن عدي: حدث بأحاديث عن الثقات غير محفوظة ويسرق الحديث. «الكامل» (١/ ٣٢٤)، وقال الهيثمي: ضعيف. «المجمع» (١/ ٣٨١).

(٣) كذا في جميع النسخ المعتمدة، والصواب: (عبيدالله)، كما في «المعجم الأوسط» ومصادر الترجمة، وهو عبيدالله بن أبي بكر بن أنس بن مالك أبو معاذ؛ ثقة من الرابعة. «التقريب» (٤٢٧٩).

(٤) المُرهِبي؛ أبو العباس أحمد بن علي بن محمد بن الحارث، وكتابه «فضل العلم» ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص٥١)، ورواه الحافظ ابن حجر في «المعجم المفهرس» (ص٧٠ رقم ٩٠) بإسناده إلى مصنفه، وسمَّاه «كتاب العلم».

(٥) محمد بن عبيدالله بن أبي رافع، متروك الحديث، وتقدمت ترجمته في الحديث (٧١).

أحاديثَ، فأستَعِينُ بيدي على قلبي؟ قال: **«نعم»**، وكانت له صحيفةٌ تُسمَّى الصَّادقة.

ومِنْ حديثِ عُمرَ بن قَيسٍ المَكيِّ(١)، عن الزهريِّ مرسلاً: **«أنَّ النبي ﷺ أذِنَ في أنْ تُكتَبَ الأحاديثُ»**.

وبالجملةِ ففي الإذنِ في الكتابةِ أحاديثُ؛ منها ما عند الطبرانيِّ(٢)، وأبي نعيم في «الحلية»(٣) وغيرهما عن ابنِ عَمروٍ مرفوعاً بلفظ: **«قيِّدوا العلمَ بالكتاب»**.

وعند العسكريِّ(٤) مِنْ حديثِ [ق ٢٥/أ] عبدالحميد

---

(١) عمر بن قيس المكي؛ يُعرف بسندل، قال أحمد: متروك الحديث، لم يكن حديثه بصحيح، وقال عمرو بن علي وأبو حاتم والنسائي: متروك الحديث، وقال أبو زرعة: لين الحديث. «الجرح والتعديل» (٦/ ١٢٩ رقم ٧٠٣)، و«الضعفاء والمتروكين» للنسائي (رقم ٤٦٠).
فالإسناد ضعيف جدّاً بسببه.

(٢) «المعجم الأوسط» (١/ ٢٥٩ رقم ٨٤٨) من طريق عبدالله بن المؤمل، عن عطاء، عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً بنحوه فذكره وقال: لم يرو هذا الحديث عن عطاء إلا عبدالله بن المؤمل.
ورواه في «الأوسط» (٥/ ١٩٤ رقم ٥٠٥٦) من طريق عبدالله بن المؤمل، عن ابن جريج، عن عطاء عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً، وقال: لم يروِ هذا الحديث عن ابن جريج إلا عبدالله بن المؤمل.

(٣) «الحلية» (٣/ ٣٢١) من طريق عبدالله بن المؤمل، عن ابن جريج، عن عطاء، عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً بنحوه، فذكره، وقال: غريب من حديث ابن جريج عن عطاء لم نكتبه إلا من حديث ابن المؤمل.
وعبدالله بن المؤمل المخزوي المكي، قال أحمد: أحاديثه مناكير. «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٥٦٧ رقم ١٣٦١)، وقال ابن معين: ضعيف، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: ليس بقوي. «الجرح والتعديل» (٥/ ١٧٥ رقم ٨٢١)، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه الضعف عليه بيِّن. «الكامل» (٤/ ١٣٨).
وعطاء بن أبي رباح؛ قال علي بن المديني: رأى عبدالله بن عمرو ولم يسمع منه. «المراسيل لابن أبي حاتم» (ص١٥٥) فالإسناد ضعيف.

(٤) ورواه أبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٤/ ١٤٢ رقم ٩٠٩)، والخطيب في «الجامع» (١/ ٢٢٨ رقم ٤٤٠) من طريق محمد بن سليمان، حدثنا عبدالحميد =

ابن سليمان[١]: حدثنا عبدالله بن المُثَنَّى[٢]، عن ثُمامةَ، عن أنسٍ مرفوعاً: **«ما قُيِّدَ العلمُ بمثلِ الكتابِ»**.

وقال لُوَين[٣] ـ راويه عن عبدالحميد ـ: إنه لم يرفعه غيره.

وقال العسكريُّ: ما أحسِبُه مِنْ كلامِ النبيِّ ﷺ، وأحسِبُ عبدَ الحميد وَهِمَ فيه، وإنه مِنْ قولِ أنسٍ، فقد رَوَى عبدُالله بن المُثنَّى، عن ثُمامةَ قال: كان أنسٌ يقول لبَنِيْه: «يا بَنِيَّ قيِّدوا العلمَ بالكتاب»[٤].

قال: فهذا عِلةٌ للحديث.

= ابن سليمان، عن عبدالله بن المثنى، عن عمِّه ثمامة عن أنس بن مالك مرفوعاً بلفظ: «قيدوا العلم بالكتاب».

(١) عبدالحميد بن سليمان، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث. «الجرح والتعديل» (٦/ ١٤ رقم ٦٥).
وقال الذهبي: ضعَّفوه جداً. «المغني في الضعفاء» (١/ ٣٦٩ رقم ٣٤٩٥).

(٢) عبدالله بن المثنى بن عبدالله بن أنس بن مالك الأنصاري أبو المثنى، قال يحيى ابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة: صالح، وزاد أبو حاتم: شيخ. «الجرح والتعديل» (٥/ ١٧٧ رقم ٨٣٠)، وقال أبو داود: لا أخرج حديثه. «سؤالات الآجري» (١/ ٣٥٦ رقم ٦٢٨)، وقال العقيلي: لا يتابع على أكثر حديثه. «الضعفاء» (٢/ ٣٠٤)، وقال ابن حجر: صدوق كثير الغلط. «التقريب» (٣٥٧١).

(٣) **هو**: محمد بن سليمان بن حبيب الأسدي، أبو جعفر العلاف الكوفي المصيصي المعروف بلُوَين ـ بالتصغير ـ ثقة من العاشرة مات سنة خمس أو ست وأربعين. «التقريب» (٥٩٢٥).
فالإسناد ضعيفٌ بسبب عبدالحميد بن سليمان، وعبدالله بن المثنى.

(٤) رواه أبو خيثمة في «كتاب العلم» (ص٢٩ رقم ١٢٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ٢٤٦ رقم ٧٠٠)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ١٠٦) من طريقين عن عبدالله ابن المثنى الأنصاري، حدثني عمي ثمامة، عن أنس أنه كان يقول لبنيه: «قيِّدوا العلمَ بالكتاب».
وعند الطبراني: عن ثمامة قال: قال لنا أنس. وقال الحاكم: الرواية عن أنس ابن مالك صحيح من قوله، وقد أسنِدَ من وجهٍ غير معتمد... أسنده بعض البصريين عن الأنصاري.
ومما جاء في الباب ما رواه البخاري في صحيحه (٢٤٣٤)، وفي (٦٨٨٠)، ومسلم في صحيحه (١٣٥٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «اكتُبُوا لأبي شاه».

١٠٢ حديث: «استَعِيذِي بالله مِنْ شرِّ هذا ـ يعني القمر ـ فإنه الغاسقُ إذا وَقَبَ».

قاله لعائشةَ.

الترمذيُّ[١] وصحَّحه مِنْ حديثِها.

وبه يُنتَقَدُ تَضعيفُ النوويِّ[٢] له.

١٠٣ حديث: «استَعِينوا بطَعَامِ السَّحَر على صيامِ النَّهارِ، والقَيْلُولةِ على قيامِ الليل».

ابنُ ماجه في سننه[٣]، وابنُ أبي عاصم[٤]، والحاكمُ في صحيحه[٥] مِنْ

---

(١) «جامع الترمذي» (التفسير، باب ومن سورة المعوذتين رقم ٣٣٦٦) من طريق محمد ابن عبدالرحمٰن بن أبي ذئب، عن خاله الحارث بن عبدالرحمٰن، عن أبي سلمة، عن عائشة به. وقال: حديثٌ حسن صحيح. ورواه الطيالسي في مسنده (٣/ ٩١ رقم ١٥٩٠)، وأحمد في مسنده (٤٣/ ١٣٨ رقم ٢٦٠٠٠)، والطحاوي مشكل الآثار (٥/ ٢٦ رقم ١٧٧١)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٥٤٠) من طرقٍ عن ابن أبي ذئب به. وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.
ورواه أحمد في «مسنده» (٤٣/ ٨ رقم ٢٥٨٠٢)، و(٤٣/ ٢٣٩ رقم ٢٦١٤٦) من طريق ابن أبي ذئب، عن الحارث بن عبدالرحمٰن والمنذر بن أبي المنذر، عن أبي سلمة به.
والحارث بن عبدالرحمٰن القرشي العامري خال ابن أبي ذئب، قال ابن معين: هو مشهور. «التاريخ؛ رواية الدارمي» (ص٨٨ رقم ٢٢٤)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ١٣٤).
وقال ابن حجر: صدوق. «التقريب» (١٠٣١).
وقد شاركه في الرواية المنذر بن أبي المنذر كما سبق عند أحمد، والمنذر هذا ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٤٢٠)، وقال ابن حجر: مقبول. «التقريب» (٦٨٩٢).
فاشتراكهما في الرواية يزيدها قوة، والحديث صححه الترمذي والحاكم كما سبق، وحسَّنه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٨/ ٧٤١).

(٢) «فتاوى النووي» (ص٢٥٦ رقم ١٦).

(٣) «سنن ابن ماجه» (أبواب الصيام ـ باب ما جاء في السحور رقم ١٦٩٣) من طريق أبي عامر به.

(٤) لم أجد هذه الرواية فيما وقفتُ عليه من كتب ابن أبي عاصم المطبوعة.

(٥) «المستدرك» (١/ ٤٢٥) من طريق أبي عامر به فذكره.

حديثِ أبي عامر العَقَدي، حدثنا زَمْعةُ بن صالح، عن سلمةَ بن وَهْرام، عن عكرمةَ، عن ابنِ عباسٍ رفعه بهذا.

وكذا رواه محمدُ بن نَصْر في «قيام الليل»[(١)] له، والطبرانيُّ في «معجمه الكبير»[(٢)] مِنْ حديثِ إسماعيلَ بن عياشٍ، عن زَمْعةَ بلفظ: «استَعِينوا بقائِلَةِ النهارِ على قيام الليلِ، وبأكلةِ السَّحَرِ على صيامِ النهارِ».

وهو عند البزار في مسنده[(٣)] مِنْ هذا الوجهِ، وأورَدَه الضياءُ في «المختارة»[(٤)]، فهو عنده حجةٌ، وكذا صحَّحه الحاكمُ[(٥)]، لكنه قال: زَمْعَةُ وسلَمة لم يَحتجَّ بهما الشيخان.

وهو كذلك؛ أما زَمْعَةُ[(٦)] فلأنه كان مع صِدْقِه ضعيفاً لخَطَئِهِ ووَهمِهِ، ولذا لم يُخرِّج له مسلم إلا مَقروناً، وأما سَلَمَةُ[(٧)] فلضَعْفِهِ إما مُطلقاً، وإما في

---

(١) «مختصر قيام الليل» للمقريزي (ص١٠٤) من طريق إسماعيل بن عيَّاش به.

(٢) «المعجم الكبير» (١١/ ٢٤٥ رقم ١١٦٢٥) من طريق إسماعيل بن عياش به فذكره.

(٣) لم أجده فيما طبع من «مسند البزار»، ولا في «كشف الأستار»، وقد عزاه ابن كثير في «جامع المسانيد والسنن» (٨/ ٣٣٨ رقم ١٥٣٧) للطبراني فقط.

(٤) «الأحاديث المختارة» (١١/ ٤٠١ ـ ٤٠٢ رقم ٤٢٣) من طريق أبي عامر عن زمعة به.

(٥) في «المستدرك» (١/ ٤٢٥) وقال: زمْعة بن صالح وسلمة بن وهرام ليسا بالمتروكين اللذين لا يُحتج بهما، لكنَّ الشيخين لم يخرجا عنهما.
ورواه ابن خزيمة في صحيحه (٢/ ٩٣٣ رقم ١٩٣٩)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠)، كلاهما من طريق زمعة بنحو حديث أبي عامر.
ومن طريق ابن عدي رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦/ ٤٠٧ رقم ٤٤١٣).

(٦) زمْعَة ـ بسكون الميم ـ ابن صالح اليماني أبو وهب المكي، قال البخاري: يخالف في حديثه، تركه ابن مهدي أخيراً. «التاريخ الكبير» (٣/ ٤٥١ رقم ١٥٠٥)، وقال يحيى بن معين وأبو حاتم: ضعيف الحديث. «الجرح والتعديل» (٣/ ٦٢٤ رقم ٢٨٢٣)، وقال ابن حجر: ضعيف، وحديثه عند مسلم مقرون. «التقريب» (٢٠٣٥).

(٧) سلمة بن وَهْرام ـ بالراء ـ اليماني، قال أحمد: روى عنه زمعة أحاديث مناكير، أخشى أن يكون حديثه حديثاً ضعيفاً. «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٥٢٧ رقم ٣٤٧٩).
وقال يحيى بن معين وأبو زرعة: ثقة. «الجرح والتعديل» (٤/ ١٧٥ رقم ٧٦٢)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/ ٣٩٩) وقال: يُعتبر بحديثه من غير رواية زمْعة بن صالح عنه. =

خصوصِ ما يرويه عنه زَمْعةُ، وهو الظاهرُ، فقد وثَّقه جماعةٌ.

والأحاديثُ في الأمر بالسُّحور في الصحيحِ(١) وغيرِه(٢).

بل عند البزار في مسنده(٣) مِنْ حديثِ قتادةَ: سَمِعْتُ أنساً يقول: «ثلاثٌ مَنْ أطاقَهُنَّ أطاقَ الصَّومَ: مَنْ أكلَ قبلَ أنْ يَشرَبَ، وتَسَحَّرَ، وقالَ». وقال: معنى «قال»: نامَ بالنهار.

وكذا جاءَ الأمرُ بالقائِلةِ في حديثٍ عند الطبراني(٤) مِنْ حديثِ............

= وقال ابن حجر: صدوق من السادسة. «التقريب» (٢٥١٥).
فالإسناد ضعيف لأنه من رواية زَمْعة، عن سلمة بن وَهْرام.

(١) في «م»: (الصحيحين).

(٢) روى البخاري في صحيحه (رقم ١٩٢٣)، ومسلم في صحيحه (رقم ١٠٩٥)، والترمذي في جامعه (رقم ٧٠٨)، والنسائي في سننه (رقم ٢١٤٦)، وابن ماجه في سننه (رقم ١٦٩٢) من حديث أنس بن مالك ﵁ قال: قال النبي ﷺ: **«تسَحَّروا فإنَّ في السحور بركة»**.

(٣) لم أجده فيما طبع من «مسند البزار»، ولا في «كشف الأستار».
وقد رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥/ ٤١٠ رقم ٣٦٢٦) من طريق عمران، عن قتادة عن أنس به، فذكره، وقال عَقِبَه: هو موقوف، وروي من وجهٍ آخر في ذلك عن أنس مرفوعاً. ثم ساقه من طرقٍ شديدة الضعف عن أنس مرفوعاً بمعناه.
وقد تصرَّف محقق كتاب «الشعب» (طبعة الرشد) في النص، فوضع بدل كلمة «قال»: «مسَّ شيئاً من الطيب» لزعمه أنَّ السياق يقتضي ذلك (لأنَّ هذه الجملة موجودة في الطرق المرفوعة)، وسبب تصرُّفه ذلك أنه وجد الجملة في المخطوط ـ بعد الحديث ـ هكذا: .. وتسحَّر وقال هو موقوف. فظنَّ ـ والله أعلم ـ أن كلمة «قال» من القول، والصواب أنها من القيلولة.
وعمران؛ هو: ابن دَاوَر ـ بفتح الواو بعدها راء ـ أبو العوام القطان البصري صدوق يهم ورُمِيَ برأي الخوارج. «التقريب» (٥١٥٤) فالإسناد ضعيفٌ بسببه.

(٤) «المعجم الأوسط» (١/ ١٣ رقم ٢٨) من طريق كثير بن مروان، عن يزيد أبي خالد الدالاني به.
ورواه ابن حبان في المجروحين (٢/ ١٦٨) من طريق عباد بن كثير، عن يزيد ابن أبي خالد به.
وكثير بن مروان السُّلمي الفلسطيني، قال أبو حاتم: يُكتب حديثه ولا يُحتج به. «الجرح والتعديل» (٧/ ١٥٧ رقم ٨٧٤)، وقال يحيى بن معين: ليس بشيء. «التاريخ؛ رواية الدوري» (٤/ ٤٢٧ رقم ٥١١٤)، وقال يحيى أيضاً: كذَّاب. «الميزان» (٣/ ٤٠٩). =

يزيدَ[١] بن أبي خالدٍ الدَّالانيِّ، عن إسحاقَ بن عبدِالله بن أبي طلحةَ، عن أنسٍ مرفوعاً لفظه: «**قِيلُوا، فإنَّ الشياطينَ لا تَقِيل**».

وقال: لم يروه عن أبي خالدٍ إلا كثيرُ بن مَرْوَان.

ولمحمدِ بن نصرٍ في «قيام الليل»[٢] له مِنْ حديثِ مجاهدٍ قال: بلغَ عُمرَ أنَّ عاملاً له لا يَقيل، فكتَبَ إليه: «أما بعد؛ فقِلْ فإنَّ الشيطانَ لا يَقيلُ»[٣].

= وقال ابن حبان: منكر الحديث جدّاً، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب. «المجروحين» (٢/ ٢٢٥)، وقال ابن حجر في «الفتح» (١١/ ٧٠): متروك.

وكذلك حال عباد بن كثير؛ وهو الثقفي البصري الكاهلي، قال البخاري: تركوه. «التاريخ الكبير» (٦/ ٤٣)، وقال أبو داود: متروك الحديث. «سؤالات الآجري» (١/ ٣٦٩).

فلا يُفرح بمتابعته.

(١) في الأصل، و«ز»: (بُريد)، والتصويب من «م» و«د». ويزيد بن أبي خالد؛ هو: يزيد بن عبدالرحمٰن الدالاني أبو خالد الأسدي، قال ابن سعد: منكر الحديث. «الطبقات الكبرى» (٧/ ٣١٠).

وقال ابن معين: ليس به بأس. «التاريخ؛ رواية الدارمي» (ص٢٢٨ رقم ٨٨٠).

وقال أبو حاتم: صدوق ثقة. «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٧٧ رقم ١١٦٧)، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة... وفي حديثه لين، إلا أنه مع لينه يكتب حديثه. «الكامل» (٧/ ٢٧٨).

وقال ابن حجر: صدوق يخطئ كثيراً وكان يدلس. «التقريب» (٨٠٧٢)، وذكره في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين. «تعريف أهل التقديس» (ص٤٨ رقم ١١٣).

والإسناد ضعيف جدّاً بسبب يزيد الدالاني ومن دونه، لكن رواه أبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (٤/ ١٧٦ رقم ٩٤٣)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (١/ ١٩٤ ـ ١٩٥)، و(١/ ٣٥٣)، و(٢/ ٦٩) من طرقٍ عن أبي داود الطيالسي، عن عمران القطان، عن قتادة، عن أنس مرفوعاً به. وهذا الإسناد هو أنظف أسانيد الحديث، لكن قال الإمام أحمد ـ عن هذا الحديث مرفوعاً ـ: لا أعرفه؛ إنما هذا: عن منصور، عن مجاهد، عن عمر. المنتخب من علل الخلال (١/ ٧ رقم ٢٦).

(٢) «مختصر قيام الليل» للمقريزي (باب الاستعانة بقائلة النهار على قيام الليل ص١٠٤).

وهو منقطع بين مجاهد وعمر. كما في «المراسيل لابن أبي حاتم» (ص٢٠٤).

(٣) في «م»: (فإنَّ الشياطين لا تقيل)، وما في الأصل موافق لما في «مختصر قيام الليل».

ومِنْ حديثِ إسماعيلَ بن عياشٍ، عن إسحاقَ بن عبدالله بن أبي فَرْوَةَ أنه قال: «القائلةُ مِنْ عَمَلِ أهلِ الخيرِ، وهي مُجِمَّةٌ[1] للفؤادِ، مَقْواةٌ على قيامِ [ق ٢٥/ب] الليل»[2].

ومِنْ حديثِ الفَيضِ بن إسحاقَ[3]: سَمِعْتُ الفَضْلَ بن الحسنِ[4]، ومرَّ بقومٍ في السُّوقِ، فرأى منهم ما رأى فقال: أما يَقِيلُ هؤلاء؟ قالوا: لا. قال: إني لأرى ليلهم ليلَ سَوْء[5].

ومِنْ جهةِ عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن خَوَّاتِ بن جُبَير[6] أنه قال: «نومُ أولِ النَّهارِ حُمْقٌ، ووَسَطُهُ خُلُقٌ، وآخِرُه خُرْقٌ»[7]

١٠٤ حديث: «استَعِينوا على إنجاحِ حوائِجِكم بالكِتْمانِ؛ فإنَّ كلَّ ذِي نِعمةٍ مَحْسودٌ».

الطبرانيُّ في مَعاجمه الثلاثة[8]، وعنه وعن غيرِه أبو نُعيم في

---

(١) مَجَمَّة ـ بفتح الجيم والميم الثقيلة ـ أي: مكان الاستراحة، وبضم الميم؛ أي: مريحة. «فتح الباري» (٩/ ٥٥٠).

(٢) «مختصر قيام الليل» للمقريزي (باب الاستعانة بقائلة النهار على قيام الليل ص١٠٤).

(٣) الفيض بن إسحاق أبو يزيد الرقي خادم الفضيل بن عياض، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ١٢) وقال: كان ممن يخطئ.

(٤) كذا في جميع النسخ المعتمدة، وفي «مختصر قيام الليل»: (مرَّ الحسن بقومٍ...) هكذا من غير إسناد.
والفضل بن الحسن بن عمرو بن أمية الضمري المدني، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٢٩٦)، وقال العجلي: تابعي ثقة. «معرفة الثقات» (٢/ ٢٠٥ رقم ١٤٧٩).

(٥) «مختصر قيام الليل» (باب الاستعانة بقائلة النهار على قيام الليل ص١٠٤).

(٦) خوَّات بن جبير بن النعمان بن أمية الأنصاري أبو عبدالله، وأبو صالح، ذكره موسى بن عقبة وابن إسحاق وغيرهما في البدريين. «الإصابة» (٣/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣).

(٧) «مختصر قيام الليل» (باب الاستعانة بقائلة النهار على قيام الليل ص١٠٤).
ورواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦/ ٤٠٥ رقم ٤٤٠٧، ٤٤٠٨) عن خوَّات موقوفاً.
وقال ابن حجر: وأخرج سفيان بن عيينة في جامعه من حديث خوَّات بن جبير رضي الله عنه فذكره موقوفاً، وقال الحافظ: وسنده صحيح. «فتح الباري» (١١/ ٧٠).
وكتب في هامش الأصل و«ز» عن كلمة (خُرْق): يعني جنون.

(٨) «المعجم الكبير» (٢٠/ ٩٤ رقم ١٨٣)، و«المعجم الأوسط» (٣/ ٥٥ رقم ٢٤٥٥)، =

«الحلية»[(١)] مِنْ حديثِ سعيدِ بن سلام العَطَّار، عن ثورِ بن يَزيدَ، عن خالدِ بن مَعْدَان، عن معاذِ بن جبلٍ رفعه بهذا.

وكذا أخرجه ابنُ أبي الدنيا[(٢)]، والبيهقيُّ في «الشعب»[(٣)]، والعسكريُّ في الأمثال، والخِلَعيُّ في فوائِدِهِ[(٤)]، والقُضَاعيُّ في مسنده[(٥)].

وسعيدٌ[(٦)] كذَّبه أحمدُ وغيرُه، وقال فيه العِجليُّ: لا بأس به[(٧)].

= و«المعجم الصغير» (٢/ ٢٩٢ رقم ١١٨٦) حدثنا أبو مسلم الكشي حدثنا سعيد ابن سلام به. فذكره وقال في «الأوسط»: لا يُروى هذا الحديث عن معاذ إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به سعيد.

(١) «حلية الأولياء» (٦/ ٩٦) عن الطبراني وجماعة آخرين قالوا: حدثنا أبو مسلم الكشي به فذكره وقال: غريبٌ من حديث ثور لم نكتبه إلا من حديث سعيد عالياً. ورواه في (٥/ ٢١٥) من طريق سعيد بن سلام به فذكره وقال: غريبٌ من حديث خالد، تفرَّد به عنه ثور، حدَّث به عمرو بن يحيى البصري عن شعبة عن ثور.

(٢) لم أجده فيما وقفتُ عليه من كتب ابن أبي الدنيا.

(٣) «شعب الإيمان» (٩/ ٣٤ رقم ٦٢٢٨) من طريق سعيد بن سلام به.

(٤) «الخِلَعيَّات» (ص١٢٩ رقم ٣٠)، و(ص٢٤١ رقم ١٠٠) من طريق سعيد بن سلام به.

(٥) «مسند الشهاب» (١/ ٤١٠، ٤١٢ رقم ٧٠٧، ٧٠٨) من طرقٍ عن سعيد بن سلام به. وأخرجه ابن جميع الصيداوي في معجم شيوخه (ص٣٣٢) من طريق سعيد بن سلام به.

(٦) سعيد بن سلام العطار أبو الحسن البصري، قال محمد بن عبدالله بن نمير: كذَّاب، وأمر أحمدُ ابنَه بالضربِ على حديثه. «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٣٦١ رقم ٥٥٨٥)، وقال أحمد أيضاً: كذَّاب. «الميزان» (٢/ ١٤١ رقم ٣١٩٥)، وقال البخاري: منكر الحديث. «التاريخ الكبير» (٣/ ٤٨١ رقم ١٦١٠)، وقال أيضاً: يُذكر بوضع الحديث. «الضعفاء للعقيلي» (٢/ ١٠٨)، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: منكر الحديث. «سؤالات البرذعي» (٢/ ٣٦٩)، و«الجرح» (٤/ ٣٢)، وقال الدارقطني: متروك. «سؤالات البرقاني» (٣٢).

(٧) معرفة الثقات (١/ ٤٠١ رقم ٥٩٩).
لكن الراجح ما قاله فيه أكثر الأئمة. وقد حكم الأئمة بوضع هذا الحديث؛ قال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين: هذا موضوع، وليس له أصل. «المنتخب من علل الخلال» (ص٧ رقم ٢٥).
وقال أبو حاتم: هذا حديثٌ منكر، كان سبب سعيد بن سلَّام ـ بعد القضاء ـ: ضَعْفه من هذا الحديث؛ لأنَّ هذا الحديث لا يُعرف له أصل. «علل الحديث لابن أبي حاتم» (مسألة ٢٢٥٨)، وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٥٠٤).

ولكنْ قد أخرجه العسكريُّ أيضاً[(١)] مِنْ[(٢)] غيرِ طريقِهِ ـ بسندٍ ضعيفٍ ـ أيضاً عن وكيع، عن ثورٍ، ولفظه: «استَعِينوا على طلبِ حوائِجكم بكِتْمانِها، فإنَّ لكلِّ نِعْمَةٍ حَسَدَةٌ، ولو أنَّ امرءاً كان أقْوَمَ مِنْ قَدحٍ، لكان له مِنَ النَّاسِ غامِزاً».

وهو مع ذلك مُنقطعٌ؛ فخالِدٌ لم يَسمعْ مِنْ مُعاذٍ[(٣)].

وله طريقٌ أخرى عند الخِلَعيِّ في «فوائده»[(٤)] مِنْ حديثِ مروانَ الأصفر، عن النزَّالِ بن سَبْرَةَ، عن عليٍّ رفعه: «**استَعِينوا على قَضَاءِ الحوائِجِ بالكِتْمان لها**».

ويُستأنَسُ له بما أخرجه الطبرانيُّ في «الأوسط»[(٥)] مِنْ حديثِ ابنِ عباسٍ مرفوعاً: «**إنَّ لأهلِ النِّعَمِ حُسَّاداً فاحْذَرُوهم**».

---

(١) كتابه في عداد المفقود، ورواه أبو الشيخ في «أمثال الحديث» (ص١٣٩ رقم ٢٠٠) حدثنا نوح بن منصور، حدثنا محمد بن معقل بحلب، حدثنا وكيع، عن ثور ابن يزيد به.
ونوح بن منصور الأصبهاني؛ ذكره أبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٣/ ٤٠٦)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/ ٣٣٢) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.
ومحمد بن معقل، لم أجد له ترجمة، ووقع في «الجامع» للخطيب (١/ ١٧٩): محمد بن معقل الأزدي بحمص، وقال الألباني في «السلسلة الضعيفة» (١٤/ ١٠٣٠ رقم ٦٩٤٤): لم أعرفه، ولم يذكره الحافظ ابن عساكر في «تاريخ دمشق».

(٢) في الأصل و«ز»: عن، والتصويب من «م» و«د».

(٣) قاله أبو حاتم الرازي كما سبق في (ص١١٧).

(٤) «الخِلعيات» (ص٢٤٢ رقم ١٠١) من طريق أبي بكر محمد بن أحمد بن محمد القرقساني العطار، قال: حدثنا أحمد بن عبدالله قال: حدثنا عبدالله بن عبدالرحمٰن قال: حدثنا غندر قال: حدثنا شعبة عن مروان الأصفر به.
ومن دون غندر لم أجد لهم تراجم.

(٥) «المعجم الأوسط» (٧/ ٢٠٤ رقم ٧٢٧٧) من طريق إسماعيل بن عمرو البجلي، حدثنا محمد بن مروان، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس مرفوعاً به.
وإسماعيل بن عمرو البجلي الكوفي، قال أبو حاتم: ضعيف الحديث. «الجرح والتعديل» (٢/ ١٩٠ رقم ٦٤٣)، وقال الدارقطني: ضعيف. «الضعفاء والمتروكون» (رقم ٨٧). =

وفي البابِ عن جماعةٍ، ذكر عِدَّةً منهم الزَّيلَعيُّ في سورة الأنبياء مِنْ تخريجِهِ[(١)].

والأحاديثُ الواردةُ في التَّحدُّثِ بالنِّعَمِ[(٢)] مَحمولةٌ على ما بعد وُقُوعِها، فلا تكون مُعارِضةً لهذه.

نعم، إنْ ترتَّبَ على التَّحدُّثِ بها حَسَدُه، فالكِتْمانُ أولى.

١٠٥ **حديث: «استَعِينوا على إطفاءِ الحريقِ بالتكبير»** في: «إذا رأيتُم»[(٣)].

١٠٦ **حديث: «استَعِينوا على كلِّ صَنْعةٍ بصالحِ أهلِها»**[(٤)].

قد يُستأنَسُ له بقولِهِ ﷺ: **«ما كان مِنْ أمرِ دنياكم فإليكم»**[(٥)].

= وقال العقيلي: في حديثه مناكير ويحيل على من لا يحتمل. «الضعفاء الكبير» (١/ ٨٦).
ومحمد بن مروان؛ هو: السُّدِّي ـ بضم المهملة والتشديد ـ الأصغر الكوفي متهم بالكذب. «التقريب» (٦٢٨٤) فالإسناد ساقط بسببه.

(١) تخريج أحاديث «الكشاف» (٢/ ٣٦٠ ـ ٣٦٣ رقم ٧٩٧).

(٢) من ذلك ما رواه أحمد في مسنده (٢٥/ ٢٢٧ رقم ١٥٨٩٢)، وابن حبان في صحيحه (١٢/ ٢٣٥ رقم ٥٤١٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/ ٢٨٣ رقم ٦٢٣) من طريق أبي الأحوص أنَّ أباه أتى النبي ﷺ، وهو أشعث سيء الهيئة، فقال له رسول الله ﷺ: **«أما لك مالٌ؟»** قال: من كلِّ المال قد آتاني الله ﷻ. قال: **«فإنَّ الله ﷻ إذا أنعم على عبدٍ نعمةً أحبَّ أنْ تُرى عليه»**. وإسناده صحيح.

(٣) تقدم برقم (٦٤) من القسم المحقق، وهو في الأصل [ق ١٨/أ].

(٤) قال السيوطي: قال ابن النجار في تاريخه.. فساق بإسناده إلى القاضي أبي عمر محمد بن يوسف قال: قال رسول الله ﷺ: **«استعينوا على كلِّ صنعةٍ بأهلها»**.
ثم قال السيوطي: وأورد ذلك الثعالبي في كتاب «اللطائف واللطف» فقال: ذكر إسناداً يرفعه للنبي ﷺ أنه قال: **«استعينوا في الصناعات بأهلها»**. «الدرر المنتثرة» (ص٨٤).
والقاضي أبو عمر محمد بن يوسف الأزدي مولاهم البصري، ثم البغدادي المالكي. توفي سنة (٣٢٠هـ)، كما في «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٥٥٧) فبينه وبين النبي ﷺ أمدٌ بعيد.
وكلام ابن النجار لم أجده في المطبوع من «ذيل تاريخ بغداد» ولا في «الدرة الثمينة في أخبار المدينة» ولم أجد الحديث في كتاب «اللطائف واللطف» لأبي منصور الثعالبي (ط: دار العروبة).

(٥) رواه ابن ماجه في سننه (الرُّهُون ـ باب تلقيح النخل رقم ٢٤٧١)، وأحمد في مسنده =

١٠٧ حديث: «استغنُوا عن الناسِ، ولو بشَوْصِ السِّواكِ».

البزارُ في مسنده[١]، والطبرانيُّ في معجمِهِ الكبير[٢]، والعسكريُّ في «الأمثال»، والقُضاعيُّ في مسندِهِ[٣] مِنْ حديثِ الأعمشِ، عن سعيدِ بن جُبَيرٍ، عن ابنِ عباسٍ مرفوعاً بهذا.

ورجالُهُ ثقاتٌ[٤].

= (٤١/ ٤٠١ رقم ٢٤٩٢٠)، وأبو يعلى في مسنده (٦/ ١٩٨ رقم ٣٤٨٠)، و(٦/ ٢٣٧ رقم ٣٥٣١)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/ ٤٢٤ رقم ١٧٢٢)، وابن حبان في صحيحه (١/ ٢٠١ رقم ٢٢) جميعهم من طرقٍ عن حماد، حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، وعن ثابت: عن أنس مرفوعاً بنحوه. وإسناده صحيحٌ على شرط مسلم، بل هو بهذا الإسناد عند مسلم في صحيحه (رقم ٢٣٦٣) مقتصراً على قوله ﷺ: «**أنتم أعلم بأمر دنياكم**» في قصة تأبير النخل.

(١) «مسند البزار» (١١/ ١٠٦ ـ ١٠٧ رقم ٤٨٢٤)، و(١١/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦ رقم ٥٠٨٠) من طريق عبدالعزيز بن مسلم، قال: حدثنا الأعمش، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس مرفوعاً به فذكره وقال: وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه عن الأعمش إلا عبدالعزيز بن مسلم، والأعمش فقد روى غير واحد عن سعيد وأرسل غير حديث، ولا نعلم أنَّ هذا الحديث مما سمعه من سعيد.

(٢) «المعجم الكبير» (١١/ ٤٤٤ رقم ١٢٢٥٧) من طريق عبدالعزيز بن مسلم عن الأعمش به.

(٣) «مسند الشهاب» (١/ ٣٩٩ ـ ٤٠٠ رقم ٦٨٧، ٦٨٨) من طريق عبدالعزيز بن مسلم به.
وعبدالعزيز بن مسلم؛ هو: القَسْمَلي ـ بفتح القاف وسكون المهملة وفتح الميم مُخفَّفاً ـ أبو زيد المروزي ثم البصري ثقةٌ عابدٌ ربما وهم... «التقريب» (٤١٢٢).
ولعلَّ هذا الحديث مما وهم فيه، والأعمش مدلس وقد عنعن، وقد نَفَى البزارُ سماعَه لهذا الحديث من سعيد كما سبق، وقال علي بن المديني: إنما سَمِعَ الأعمش من سعيد بن جبير أربعة أحاديث... فذكرها. «جامع التحصيل» للعلائي (ص١٨٩) وليس هذا منها.

(٤) وكذا قال الهيثمي في «المجمع» (٣/ ٢٥٣)، وقال العراقي: إسناده صحيح. «المغني عن حمل الأسفار» (١/ ١٠٩٦ رقم ٣٩٧٧)، وقال الألباني: إسناده صحيح على شرط الشيخين. «السلسلة الصحيحة» (٣/ ٤٣٤ رقم ١٤٥٠).
بينما استنكره الإمام أحمد؛ حيث روى الضياء في «المختارة» (٤/ ١٤٣ رقم ١٧٥) هذا الحديثَ من طريق عبدالعزيز بن مسلم به فذكره وقال: قال حمدان بن علي: سألتُ أحمدَ عن حديث عبدالعزيز القَسْمَلي «استغنوا عن الناس؟» قال: منكرٌ ما رأيتُ حديثاً أنكر منه. =

وفي لفظٍ أورده العسكريُّ[١] بدون إسنادٍ، لكن رَفَعَه: **«استَغْنُوا عن الناسِ ولو عن قَصْمَةِ السِّواكِ»**.

وهو بقافٍ وصادٍ مُهملةٍ: أي ما انكسَرَ منه إذا اسْتِيكَ به.

ومِنْ هنا أنه لمَّا قِيلَ لابنِ عائشةَ[٢]: ما شَوْصُ السِّواكِ؟ قال: «أما تَرَى الرجلَ يَستاكُ فيَبقى في أسنانِهِ شَظِيَّةٌ [ق ٢٦/أ] مِنَ السِّواكِ، فلا يَنتَفِعُ بها في الدنيا لشيءٍ؟!».

والأحاديثُ في القَناعةِ والتَّعفُّفِ عن الناسِ مُفردةٌ بالتأليف[٣].

ومِنْ أقْرَبِها (لمعنى هذا الحديث)[٤]: حديث: **«لأَنْ يأخذَ أحدُكم حَبْلاً، فيأتي بحُزمةِ حَطَبٍ على ظَهْرِهِ فِيَبيعَهَا، فيَكُفَّ بها نفسَه؛ خيرٌ له منْ أنْ يسألَ**

= ورجَّح أبو حاتم أنه مرسل، فقال: هكذا رواه عبدالعزيز! ورواه جرير بن حازم، عن الأعمش عن الحكم بن عتيبة، عن ميمون بن أبي شبيب عن النبي ﷺ مرسلاً وهو أشبه. «علل الحديث لابن أبي حاتم» (مسألة ٦٢٦)، وقال الدارقطني: غريبٌ من حديث الأعمش عن سعيد، تفرَّد به أبو زيد عبدالعزيز بن مسلم القَسملي عنه. «أطراف الغرائب والأفراد» (٣/ ١٦٩ رقم ٢٣٣٧).

وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥/ ١٦٨ ـ ١٦٩ رقم ٣٢٥١) من طريق إسماعيل القاضي حدثنا حجاج بن منهال، حدثنا عبدالعزيز بن مسلم عن الأعمش به فذكره، وقال: قال القاضي: هكذا رواه عبدالعزيز بن مسلم، وقد خالفه غيرُ واحدٍ؛ رواه عن الأعمش، عن الحكم، عن ابن أبي ليلى. قال الشيخ أحمد: هكذا وجدته، عن ابن أبي ليلى والحديث عندنا: عن الأعمش وغيره، عن الحكم، عن ميمون ابن أبي شبيب، عن النبي ﷺ مرسلاً.

ثم رواه (٥/ ١٦٩ رقم ٣٢٥٢) من طريق وهب بن جرير، حدثنا أبي، قال: سمعتُ الأعمش ومنصور بن زاذان، يحدِّثان عن الحكم بن عتيبة، عن ميمون بن أبي شبيب مرسلاً بنحوه.

فالقولُ قولُ الإمام أحمد ومن معه أنَّ الحديثَ منكرٌ مرفوعاً، والصواب المرسل.

(١) في «تصحيفات المحدثين» (١/ ٢٥٧) وقال: وكان قوله بقَصْمَة السِّواك ـ بالقاف والصاد غير معجمة ـ يعني: ما انكسر منه إذا استِيك به.

(٢) تقدمت ترجمته في الحديث (٢٥)، وكلامه هذا لم أقف عليه.

(٣) ككتاب «القناعة والتعفُّف» لابن أبي الدنيا، وهو مطبوع.

(٤) في «م»: (لهذا المعنى).

الناسَ؛ أعطوه أو مَنَعُوه»(١).

١٠٨ حديث: «اسْتَفْتِ قلبكَ(٢)، وإنْ أفتاكَ الناسُ وأفتَوْكَ».

أحمدُ(٣)، والدَّارميُّ(٤)، وأبو يَعْلَى(٥) في مسانِيدِهِم، والطبرانيُّ في «الكبير»(٦)، وأبو نُعَيم في «الحلية»(٧) مِنْ حديثِ أيوبَ بن عبدِالله بن مِكْرَز(٨)،

(١) رواه البخاري في «صحيحه» (رقم ١٤٧١) من حديث الزبير بن العوام به.
(٢) في «م»: (نفسك).
(٣) «مسند أحمد» (٢٩/٥٢٧ ـ ٥٣٣ رقم ١٨٠٠١، و١٨٠٠٦) من طريق الزبير أبي عبدالسلام، عن أيوب بن عبدالله بن مِكْرَز ـ ولم يسمعه منه ـ عن وابِصَة بن مَعْبَد الأسدي مرفوعاً به.
(٤) «مسند الدارمي» (٣/١٦٤٩ رقم ٢٥٧٥) من طريق الزبير أبي عبدالسلام، عن أيوب بن عبدالله بن مِكْرَز الفِهْرِي، عن وابِصَة بن مَعْبَد الأسدي مرفوعاً به.
(٥) «مسند أبي يعلى» (٣/١٦٠ ـ ١٦٢ رقم ١٥٨٦، ١٥٨٧) من طريق الزبير أبي عبدالسلام به.
(٦) «المعجم الكبير» (٢٢/١٤٨ ـ ١٤٩ رقم ٤٠٣) من طريق الزبير أبي عبدالسلام به. ووقع في المطبوع: عن أيوب عن عبدالله بن مِكْرَز؛ وهو تصحيف.
(٧) «حلية الأولياء» (٢/٢٤)، و(٦/٢٥٥) من طريق الزبير أبي عبدالسلام به فذكره، وقال: رواه أبو سكينة الحمصي وأبو عبدالله الأسدي عن وابصة نحوه. وقال في الموضع الثاني: غريبٌ من حديث الزبير أبي عبدالسلام لا أعرف له راوياً غير حماد.
ورواه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/١٤٤ ـ ١٤٥ رقم ٤٣٢) من طريق الزبير به فذكره وقال: ولم يذكر سماع بعضهم من بعض.
والزبير أبو عبدالسلام؛ هو: الزبير جُوَاتَشِير البصري، وجُواتَشِير: اسم فارسي أوله جيمٌ مضمومة وبعد الألف مثناة فوقانية مفتوحة ومعجمة مكسورة. كما في «تعجيل المنفعة» (١/٥٤٤ رقم ٣٣١)، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/٣٣٣)، وضعفه الدولابي في «الكنى» (٢/٨٧١).
وهو لم يسمع من أيوب بن عبدالله بن مكرز، كما سبق عند أحمد، والبخاري.
(٨) أيوب بن عبدالله بن مكرز العامري القرشي، كان معروفاً بالخطابة، ولاه معاوية غزو الروم، وروى عنه أكثر من واحد، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/٢٦)، وقال الذهبي: لا يُعرف. «المغني في الضعفاء» (١/٩٧ رقم ٨١٨)، وقال ابن حجر: مستور من الثالثة. «التقريب» (٦١٧).

عن (وابَصَةَ[1] به مرفوعاً)[2] في حديثٍ.

وفي البابِ عن النوَّاسِ[3]، وواثلةَ[4]، وغيرِهما[5].

---

(١) وابِصة ـ بكسر الموحدة ثم مهملة ـ ابن مَعبدبن عُتبة الأسدي، صحابيّ نزل الجزيرة وعُمِّر إلى قرب سنة تسعين. «الإصابة» (١١/ ٣٠٣ ـ ٣٠٤)، و«التقريب» (٧٣٧٨).
قال الحافظ ابن رجب: ففي إسناد هذا الحديث أمران يُوجب كلٌّ منهما ضعفه: **أحدهما**: انقطاعه بين الزبير وأيوب؛ فإنَّه رواه عن قومٍ لم يسمعهم. **والثاني**: ضعف الزبير هذا.. «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٩٤).

(٢) في «م»: (ابن وابصة مرفوعاً).

(٣) رواه مسلم في صحيحه (البر والصلة ـ باب تفسير البر والإثم رقم ٢٥٥٣) بسنده إلى النواس قال: سألتُ رسولَ الله ﷺ عن البرِّ والإثم؟ فقال: «**البِرُّ حُسنُ الخلق والإثمُ ما حَاكَ في صدرك وكرِهتَ أن يَطَّلِعَ عليه الناس**».

(٤) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٩/ ٤٤) من طريق أحمد بن المقدام أبي الأشعث، حدثنا عبيد بن القاسم، حدثنا العلاء بن ثعلبة، عن أبي المَلِيح بن أسامة، عن واثِلَة بن الأسْقع قال: قلت: يا رسول الله أفتني عن أمرٍ لا أسألُ عنه أحداً بعدك. قال: «**استفتِ نفسك وإن أفتاك المفتون**».
وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/ ٧٨ رقم ١٩٣) من طريق أحمد ابن المقدام، حدثنا عبيد بن القاسم بنحوه مطولاً.
وقد وقع في «المعجم الكبير»: «عبثر بن القاسم» بدل «عبيد بن القاسم»، وصوَّبَ محقق الكتاب: أنه «عبثر». وهذا وهمٌ منه، وذلك أنَّ عَبْثَر بن القاسم الزُّبيدي ثقة، كما في «التقريب» (٣١٩٧).
والذي يروي عن العلاء بن ثعلبة، ويروي عنه أبو الأشعث: هو عبيد بن القاسم، كما في «تهذيب الكمال» (١٩/ ٢٢٩ رقم ٣٧٣٣)، وهو متروك كذَّبه ابن معين. «التاريخ؛ رواية الدوري» (٤/ ٣٩٦ رقم ٤٩٥٨)، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث ذاهب الحديث، وقال أبو زرعة: حدَّث بأحاديث منكرة، لا ينبغي أن يُحدَّث عنه. «الجرح والتعديل» (٥/ ٤١٢ رقم ١٩١٤).
فإسناد حديث واثلة ضعيف جدّاً من أجل عبيد بن القاسم.

(٥) كحديث أبي أمامة الذي رواه أحمد في مسنده (٣٦/ ٣٥٧ رقم ٢٢١٩٩)، وابن حبان في صحيحه (١/ ٤٠٢ رقم ١٧٦)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ١٤)، و(٤/ ٩٩) من طريق يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن جدِّه ممطور، عن أبي أُمامة، قال: قال رجلٌ: يا رسولَ الله، ما الإثم؟ قالَ: «**إذا حاك في صدرك شيءٌ فدعه**».
وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٩٥): وهذا إسنادٌ جيِّدٌ على شرط مسلم، فإنَّه خرَّج حديث يحيى =

١٠٩ حديث: «اِسْتَفْرِهُوا[١] ضَحَايَاكم، فإنها مَطَايَاكم على الصِّراطِ».

أَسْنَدَه الدَّيلميُّ[٢] مِنْ طريقِ ابنِ المباركِ، عن يحيى بن عُبَيدِالله[٣]، عن أبيه، عن أبي هريرةَ رفعه بهذا، ويحيى ضعيفٌ جدّاً.

ووَقَعَ في «النهايةِ»[٤] لإمام الحرمين، ثم في «الوسيط»[٥]، ثم في العزيز[٦]: «عَظِّموا ضَحَايَاكم، فإنها على الصِّراطِ مَطَايَاكم».

وقال الأول[٧]: معناه أنها تكونُ مَرَاكبَ للمُضَحِّين، وقيل: إنها تُسَهِّلُ الجَوَازِ على الصراطِ.

= ابن أبي كثير، عن زيد بن سلام، وأثبت أحمد سماعَه منه، وإنْ أنكره ابنُ معين.
وحديث أبي ثعلبة الخُشني الذي رواه أحمد في مسنده (٢٩/ ٢٧٨ رقم ١٧٧٤٢)، ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/ ٢١٩ رقم ٥٨٥) من حديث أبي ثعلبة ﷺ مرفوعاً وفيه: «**البِرُّ ما سكَنَتْ إليه النفسُ واطمأنَّ إليه القلبُ، والإثم ما لم تسكن إليه النَّفسُ، ولم يطمئنَّ إليه القلب، وإنْ أفتاك المفتون**».
ورجال إسناده ثقات، وقال ابن رجب: وهذا أيضاً إسنادٌ جيد. «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٩٥)، وقد ذكر ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٩٤ ـ ٩٦) عدداً من الأحاديث والآثار في هذا الباب.

(١) قال المناوي في «فيض القدير» (١/ ٦٣٤): أي: استكرِموها فضَحُّوا بالكريمة الشابة المَليحة الحسنة المنظر والسَّير، الفارهة المليحة والفتية.

(٢) كما في «الغرائب الملتقطة» [ق٢٥/أ] من طريق ابن المبارك عن يحيى بن عبيدالله به.

(٣) يحيى بن عبيدالله بن عبدالله بن مَوْهَب ـ بفتح الميم والهاء بينهما واو ساكنة ـ التيمي المدني؛ قال أحمد: ليس بثقة. «العلل» (٢/ ٣٧٩ رقم ٢٦٩٢)، وقال أيضاً: أحاديثه أحاديثُ مناكير لا يُعرف هو ولا أبوه. «العلل» (٢/ ٤٨٩ رقم ٣٢٢٢)، وقال أبو بكر بن أبي شيبة: كان غير ثقة في الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث جدّاً. «الجرح والتعديل» (٩/ ١٦٧ رقم ٦٩٢)، وقال ابن حجر: متروك وأفحش الحاكم فرماه بالوضع. «التقريب» (٧٥٩٩).
فالإسناد ضعيف جدّاً بسبب يحيى بن عبيدالله.

(٤) «نهاية المطلب في دراية المذهب» (١٨/ ١٧٥).

(٥) «الوسيط في المذهب» لأبي حامد الغزالي (٧/ ١٣١).

(٦) «العزيز شرح الوجيز» للرافعي (١٢/ ٦٠).

(٧) يعني إمام الحرمين.

لكن قد قال ابنُ الصلاحِ: إنَّ هذا الحديثَ غيرُ مَعروفٍ ولا ثابتٍ فيما عَلِمْناه[١].

وقال ابنُ العربيِّ في «شرح الترمذي»[٢]: ليس في فَضْلِ الأضحيةِ حديثٌ صحيحٌ، ومنها قوله: «إنها مَطَاياكم إلى الجنةِ».

١١٠ حديث: «الإسلامُ يَعْلُو، ولا يُعلَى».

الدَّارقطنيُّ في النكاحِ مِنْ سنَنِهِ[٣]، والرُّويانيُّ في مسندِهِ[٤]، ومِنْ طريقِهِ الضِّياءُ في «المختارة»[٥]؛ كلاهما مِنْ جهةِ شَبَابِ بن خيَّاطٍ العُصْفُريِّ[٦]: حدثنا حَشْرَجُ بن عبدِالله بن حَشْرَجٍ[٧] حدثني أبي[٨]، عن جدِّي[٩]، عن عائِذِ بن عَمرو المُزَنيِّ[١٠] رفعه بهذا.

---

(١) «مشكل الوسيط» المطبوع «بهامش الوسيط» (٧/ ١٣١)، وقد عزاه المحقق للمخطوط [ج٢ ق ١٤٥/أ].

(٢) «عارضة الأحوذي» (٦/ ٢٨٨).

(٣) «سنن الدارقطني» (النكاح، باب المهر ٤/ ٣٧١ رقم ٣٦٢٠) من طريق شباب بن خياط به.

(٤) «مسند الروياني» (٢/ ٣٧ رقم ٧٨٣) من طريق شباب بن خياط به فذكره.

(٥) «الأحاديث المختارة» (٨/ ٢٤٠ رقم ٢٩١).

(٦) شَبَاب ـ بفتح المعجمة وموحدتين الأولى خفيفة ـ هو لقب لخليفة بن خيَّاط ـ بالتحتانية المثقلة ـ ابن خليفة بن خيَّاط العُصْفُري ـ بضم العين المهملة وسكون الصاد المهملة وضم الفاء ـ أبو عمر البصري، صدوقٌ ربما أخطأ وكان أخباريّاً علامة من العاشرة خ. «التقريب» (١٧٤٣).

(٧) حَشْرَج بن عبدالله بن حَشْرَج بن عائذ بن عمر المزني أبو صخر، قال أبو حاتم: شيخ. «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٩٦ رقم ١٣١٧).

(٨) عبدالله بن حَشْرَج بن عائذ المزني، قال أبو حاتم: لا يُعرف. «الجرح والتعديل» (٥/ ٤٠ رقم ١٨٣).

(٩) حَشْرَج بن عائذ بن عمرو المزني، قال أبو حاتم: لا يُعرف. «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٩٥ رقم ١٣١٦)، فالإسناد ضعيف فيه مجاهيل.

(١٠) عائذ بن عمرو بن هلال المزني أبو هبيرة البصري؛ صحابي، كان ممن بايع تحت الشجرة، مات في ولاية عبيدالله بن زياد... «الإصابة» (٥/ ٥٤٣ ـ ٥٤٤)، و«التقريب» (٣١١٨).

ورواه الطبرانيُّ في «الأوسط»[(١)]، والبيهقيُّ في «الدلائل»[(٢)] عن عُمرَ، وأسلمُ بن سهلٍ في «تاريخ واسط»[(٣)] عن معاذٍ؛ كلاهما به مرفوعاً، وعلَّقه البخاريُّ في صحيحه[(٤)].

١١١ حديث: «اسمحْ يُسمح لك[(٥)]».

---

(١) «المعجم الأوسط» (٦/ ١٢٦ ـ ١٢٩ رقم ٥٩٩٦)، و«المعجم الصغير» (٢/ ١٥٣ رقم ٩٤٨) حدثنا محمد بن علي بن الوليد البصري قال: حدثنا محمد بن عبدالأعلى الصنعاني قال: حدثنا معتمر بن سليمان قال: حدثنا كَهْمس بن الحسن قال: حدثنا داود بن أبي هند، عن عامر الشعبي قال: حدثنا عبدالله بن عمر، عن أبيه عمر ابن الخطاب مرفوعاً به في حديثٍ طويل (المعروف بحديث الضب) فذكره وقال: لم يرو هذا الحديث عن داود بن أبي هند بهذا التمام إلا كَهْمس، ولا عن كَهْمس إلا معتمر، تفرَّد به محمد بن عبدالأعلى.

(٢) «دلائل النبوة» (٦/ ٣٦ ـ ٣٨) من طريق محمد بن علي السلمي به فذكره.

ومحمد بن علي بن الوليد السُّلمي البصري، قال أبو بكر الإسماعيلي: منكر الحديث. «معجم شيوخه» (١/ ٤٥٨ رقم ١١٢)، وقال الذهبي: روى أبو بكر البيهقي حديث الضب من طريقه بإسنادٍ نظيف، ثم قال البيهقي: الحملُ فيه على السُّلمي هذا. قلت: صدق والله البيهقيُّ؛ فإنه خبرٌ باطلٌ. «الميزان» (٣/ ٦٥١ رقم ٧٩٦٤).

ليس في مطبوع «الدلائل» كلام البيهقي هذا. والأمر كما قال، فإنَّ رجال الإسناد ثقات ما عدا السُّلمي هذا، فهو آفة الحديث، والله أعلم.

(٣) «تاريخ واسط» (ص١٥٥) من طريق عمران بن أبان، قال: حدثنا شعبة عن عمرو ابن أبي حكيم عن عبدالله بن بريدة، عن يحيى بن يعمر، عن أبي الأسود الدؤلي، عن معاذ بن جبل مرفوعاً بلفظ: «الإيمان يعلو...».

وعمران بن أبان؛ هو: أبو موسى الطحَّان الواسطي السُّلَمي أو القرشي، قال أبو حاتم: ضعيف الحديث. «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٩٣ رقم ١٦٢٧)، وقال ابن حجر: ضعيف. «التقريب» (٥١٤٣)، فالإسناد ضعيف بسببه.

(٤) «صحيح البخاري» (الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يُصلَّى عليه... قبل حديث ١٣٥٤) من قول ابن عباس رضي الله عنهما.

وأسنده أبو عبيد في «كتاب الأموال» (١/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥ رقم ٣٥٢)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٢٥٧ رقم ٥٢٦٧) من طرقٍ عن عكرمة، عن ابن عباس به، وأسانيدهم صحيحة. ولذلك فإنَّ الحديثَ المرفوعَ يتقوَّى به، وقد حسَّنه الألباني بمجموع طرقه في «إرواء الغليل» (٥/ ١٠٦ رقم ١٢٦٨).

(٥) أي: سَهِّل يُسَهَّل عليك. «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٢/ ٣٩٨).

أحمد[١]، والطبراني في الصغير[٢] والأوسط[٣]، والعسكري؛ كلهم من جهة الوليد بن مسلم[٤]، عن ابن جريج[٥]، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس رفعه بهذا.

ورجاله ثقات.

ورواه تمام في فوائده[٦] من حديث حَفص بن غِيَاث، عن ابن جريج في حديثٍ طويلٍ، بل رواه من حديث ابن عياش، عن ابن جريج، وقال: إنه خطأ من راوِيهِ، والصواب الوليد، لا ابن عياش[٧].

---

(١) «مسند أحمد» (٤/ ١٠٣ رقم ٢٢٣٣) قال عبدالله: وجدتُ في كتاب أبي بخطِّ يده: حدثنا مهدي بن جعفر الرَّملي، حدثنا الوليد بن مسلم، عن ابن جريج به.
مهدي بن جعفر الرَّملي، قال ابن معين: ثقة لا بأس به. «سؤالات ابن الجنيد» (ص١٦٦ رقم ٥٥١)، وقال البخاري: حديثه منكر. «ميزان الاعتدال» (٤/ ١٩٥).
وقال ابن عدي: ممن يروي عن الثقات أشياء لا يتابعه عليها أحد. «الكامل» (٣/ ٣٣).
فإسناد أحمد ضعيفٌ بسببه لكنه مُتابعٌ كما سيأتي عند الطبراني.

(٢) «المعجم الصغير» (٢/ ٢٨١ رقم ١١٦٩) من طريق عمر بن عثمان، حدثنا الوليد ابن مسلم، حدثنا ابن جريج، عن عطاء..

(٣) كلمة (والأوسط) ليست في «م»، والحديث في «المعجم الأوسط» (٥/ ٢١١ رقم ٥١١٢) من طريق الحكم بن موسى، حدثنا الوليد بن مسلم قال: حدثنا ابن جريج: أنه سمع عطاء يحدِّث عن ابن عباس به فذكره، وقال: لم يروه عن ابن جريج إلا الوليد بن مسلم.
ورواه الحارث في مسنده ـ كما في «بغية الباحث» (٢/ ٩٧٥ رقم ١٠٨١)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١/ ٣٧٦ رقم ٦٤٨) من طريقين عن الوليد بن مسلم به.

(٤) الوليد مدلس، لكنه صرَّح بالسماع في رواية الطبراني في المعجمين، فانتفت شبهة التدليس.

(٥) ابن جريج مدلس، لكنه صرَّح بالسماع كما في رواية الطبراني في «الأوسط».
فصار الإسناد صحيحاً، وقد قال الهيثمي: ورجالهما رجال الصحيح. «المجمع» (١٠/ ٣١٥).

(٦) «فوائد تمام» (١/ ٢٨٩ رقم ٧١٩) من طريق يوسف بن موسى، حدثنا حفص بن غِيَاث به.
ويوسف بن موسى؛ الأقرب أنه يوسف بن موسى بن راشد القطان أبو يعقوب الكوفي، وهو صدوق من العاشرة. «التقريب» (٧٨٨٧).

(٧) «فوائد تمام» (١/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩ رقم ٧١٨) من طريق سليمان بن عبدالرحمٰن، =

وقد أفرد الحافظ أبو محمد بن الأكْفَاني[١] طرقه، وحسَّنه العراقيُّ[٢]، ولم يُصِبْ من حكم عليه بالوضع[٣].

وفي معناه ما رويناه في «المجالسة»[٤] من طريق عَوْف قال: أخذ الحسن شَعرَه فأعطى الحجَّام درهمين، فقيل له: يكفيه دانق، فقال: «لا تُدَنِّقوا

= حدثنا ابن عياش، حدثنا ابن جريج به فذكره وقال: هكذا رواه يزيد بن محمد، فقال: ابن عياش.

وسليمان بن عبدالرحمن أبو أيوب الدمشقي التميمي؛ ابن ابنة شرحبيل، قال يحيى ابن معين: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صدوق مستقيم الحديث، ولكنه أروى الناس عن الضعفاء والمجهولين، وكان عندي في حدٍّ لو أنَّ رجلاً وضع له حديثاً لم يفهم وكان لا يميِّز. «الجرح والتعديل» (٤/ ١٢٩)، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ. «التقريب» (٢٥٨٨).

فلعلَّ هذه الرواية من أخطائه، ويكون الحمل عليه لا على يزيد بن محمد، فإنه ثقة، ويكون المحفوظ: ما رواه الجماعة عند الطبراني في «الأوسط» و«الصغير»، والحارث، والقضاعي؛ عن الوليد عن ابن جريج به، والله أعلم.

وقد قال الحافظ ابن عساكر: وفي قول تمام هذا نظر؛ فقد رواه سليمان في تضاعيف أحاديث ابن عيَّاش عن ابن جريح، ولا يمتنع أن يكون ابن عياش سمعه من ابن جريح. ثم رواه من غير طريق تمام عن يزيد بن محمد عن سليمان به. «تاريخ دمشق» (٦٣/ ٢٧٩).

(١) أبو محمد هبة الله بن أحمد بن محمد الأنصاري الدمشقي، المعروف بابن الأكفاني، قال السِّلَفي: هو حافظٌ مكثرٌ ثقة.. مات سنة (٥٢٤هـ). «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٥٧٦)، وكتابه «جزء فيه طرق «اسمح يُسمح»»؛ رواه الحافظ ابن حجر في «المعجم المفهرس» (ص٦٧ رقم ١٤١).

(٢) حسَّنه في رسالته في الردِّ على الصَّغَاني في كتابه «الدر الملتقط» المطبوعة في آخر «مسند الشهاب» (٢/ ٣٦٣)، وقال في «المغني عن حمل الأسفار» (١/ ٤٢٦ رقم ١٦٢١): رجاله ثقات.

(٣) حكم عليه بالوضع: الصغانيُّ في كتابه «الدر الملتقط في تبيين الغلط» (ص٢٦ رقم ٢٧).

(٤) «المجالسة وجواهر العلم» (٦/ ٣٥١ رقم ٢٧٥٦) من طريق إبراهيم بن فهد، حدثنا عثمان بن الهيثم، حدثنا عَوف به.

وإبراهيم بن فهد بن حكيم أبو إسحاق البصري، قال ابن عدي: سائر أحاديثه مناكير وهو مظلم الأمر. «الكامل» (١/ ٢٧٠).

فيُدَنِّق[1] عليكم».

١١٢ حديث: **«اسمعوا وأطيعوا وإنْ [ق ٢٦/ب] استُعمِلَ عليكم عبدٌ حبشي كأنَّ رأسه زبيبةٌ[2]»**

البخاري في الأحكام من صحيحه[3] من حديث شعبة، عن أبي التيَّاح يزيد بن حُمَيد، عن أنس مرفوعاً به.

١١٣ حديث: **«اسْمعي يا جارة»**[4].

هو كلامٌ قاله الحجَّاج المِسكين[5] لأنس رضي الله عنه حين شكَى منه: «إنما مَثَلي ومَثَلُك كقول الذي قال: إيَّاكِ أعني واسمعي يا جارة»[6].

١١٤ حديث: **«أسْوَأ»** في: «إنَّ أسوأ»[7].

---

(١) الدَّانق ـ بفتح النون وكسرها ـ هو سدس الدرهم... والمُدَنِّق: المُستقْصِي... وأهل العراق يقولون: فلان مُدَنِّق إذا كان يُداقّ النظر في مُعامَلاته ونَفقاته ويَسْتَقْصِي. «لسان العرب» (١٠/ ١٠٥ دنق).
وفي الباب ما رواه البخاري في صحيحه (رقم ١٤٣٣)، ومسلم في صحيحه (رقم ١٠٢٩) من حديث أسماء بنت أبي بكر قالت: قال لي النبي ﷺ: **«أنفقي ولا تُحصي فيُحصي الله عليك»**.

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٢/ ١٨٧): قيل: شبَّهه بذلك لصِغَر رأسه، وذلك معروفٌ في الحبشة، وقيل: لسواده، وقيل: لقِصَر شعرِ رأسه.

(٣) «صحيح البخاري» (الأحكام ـ باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية رقم ٧١٤٢).

(٤) هو مثلٌ يُضرب لمن يتكلم بكلام ويريد به شيئاً غيره. قال أبو الهلال العسكري في «جمهرة الأمثال» (١/ ٢٩): المثلُ لسيَّار بن مالك الفِزَاري، قاله لأخت حارثة بن لَأم الطائي.

(٥) يعني الحجاج بن يوسف الثقفي السَّفَّاح.

(٦) في قصةٍ رواها ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٩/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣) بإسناده إلى الأعمش قال: كتب أنس بن مالك.. فذكرها.
والأعمش رأى أنس بن مالك، ولم يسمع منه. قاله أبو حاتم «الجرح والتعديل» (٤/ ١٤٦).

(٧) هو في الأصل [ق ٥٠/أ]، وسيأتي برقم (٢٢٢) من هذا القسم المحقق.

١١٥ حديث: «اشتدِّي أزمةُ تنفرجي».

العسكري في الأمثال، والديلمي[١]، والقضاعي[٢]؛ كلهم من حديث أمية بن خالد، حدثنا الحسين بن عبدالله بن ضُمَيرة، عن أبيه، عن جده، عن علي قال: كان رسول الله ﷺ يقول وذكره.

والحسين: كذاب[٣].

والمراد: ابلُغي في الشدة النهاية حتى تنفرجي، وذلك أنَّ العربَ كانت تقول: «إنَّ الشِّدةَ إذا تناهَتْ انفرَجَتْ».

قلت: وقد عَمِلَ أبو الفضل يوسف بن محمد الأنصاري ـ عُرف بابن النحوي[٤] ـ لفظَ هذا الحديث مَطلعَ قصيدةٍ في الفَرَج[٥]؛ بديعةٍ في معناها، وشرَحَهَا بعضُ المغاربة في مجلدٍ حافلٍ[٦]، ولخَّص منه غير واحدٍ من العصريِّين شرحاً.

---

(١) كما في «الغرائب الملتقطة» [ق ٥٨/ب] من طريق أبي أحمد العسكري، حدثنا أحمد بن يحيى ومحمد بن عزرة، قالا: حدثنا أبو الأشعث، حدثنا أمية بن خالد به فذكره.
ووقع في المخطوط بدل الحسين بن عبدالله بن ضميرة: الحسين بن عبدالله ابن عمرو بن شعيب، وهو تحريف.

(٢) «مسند الشهاب» (١/ ٤٣٦ ـ ٤٣٧ رقم ٧٤٨) من طريق أمية بن خالد به.

(٣) الحسين بن عبدالله بن ضميرة الحِمْيَري: كذَّاب، وقد تقدمت ترجمته في الحديث (٦١).
والإسناد موضوعٌ بسببه.

(٤) أبو الفضل يوسف بن محمد بن يوسف التوزري، المعروف بابن النحوي. توفي سنة (٥١٣ هـ) ترجمته في «بغية الوعاة» للسيوطي (٢/ ٣٦٢ رقم ٢١٩٦)، و«الأعلام للزركلي» (٨/ ٢٤٧).

(٥) القصيدة المنفرجة المطبوعة مع شرحها للشيخ زكريا الأنصاري (ص٤٣).
وقد أشار السبكي في «طبقات الشافعية» (٨/ ٥٦ ـ ٦٠) إلى الخلاف في قائلها.

(٦) لعلَّه أبو العباس أحمد بن أبي زيد عبدالرحمٰن النُّقَاوسي البِجَائي ـ نسبة إلى بِجَايَة في المغرب ـ (ت ٨١٠هـ)، وسمى شرحه «الأنوار المنبلجة في بسط أسرار المنفرجة». «كشف الظنون» (٢/ ١٣٤٧).

وعارضها الأديبُ الجليل أبو عبدالله محمد بن أحمد بن محمد ابن أبي القاسم التِّجَّاني[(١)]، ولكن إنما ابتدأها بقوله:

لا بـدَّ لـضيـقٍ مـن فـرجِ   بخواطر علمك لا يهِجِ[(٢)]

وذكر أبو موسى المديني في «ذيل الغريبين»[(٣)] ـ من جمعه ـ أنَّ المراد بقولهم في هذا المثل (أزْمَة): امرأة اسمها أزمة، أخذها الطَّلْقُ فقيل لها ذلك؛ أي: تصبَّري يا أزمة حتى تنفرجي عن قريب بالوضع. قاله مغلطاي في «حاشية أسد الغابة»[(٤)]. انتهى.

وليس في «الذيل» التصريحُ بما يدُلُّ على صحبتها[(٥)]، بل قال فيه عَقِبَ هذا: ذكره بعض الجهَّال، وهذا باطل.

زاد بعضهم: أنَّ الذي قال لها ذلك هو النبي ﷺ.

١١٦ **حديث: «اشتدَّ غضبُ الله على منْ ظلمَ منْ لا يجد ناصراً غيرَ الله»**.

أسنده القضاعي[(٦)] والديلمي[(٧)] من حديث الطبراني[(٨)] من جهة شريك، عن أبي إسحاق.

السبيعي، عن الحارث الأعور[(٩)]، عن عليٍّ رفعه بلفظ: «**يقول الله: اشتدَّ غضبي**» وذكره.

---

(١) أبو عبدالله محمد بن أحمد بن محمد التجاني توفي بعد (٧١١ هـ). «الأعلام» للزركلي (٥/ ٣٢٤).
(٢) في «م»: (يلج).
(٣) «المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث» (١/ ٦٦)
(٤) نقل عنه الحافظ ابن حجر في مواضع كثيرة من «الإصابة»، منها على سبيل المثال: (١/ ٤٥٤).
(٥) في «ز» و«م»: (صحتها).
(٦) «مسند الشهاب» (٢/ ٣٢٤ ـ ٣٢٥ رقم ١٤٥٢) من طريق سليمان بن أحمد الطبراني به نحوه.
(٧) «الغرائب الملتقطة» [٥٨/أ ـ ب] من طريق الطبراني به فذكره.
(٨) «المعجم الأوسط» (٢/ ٣٥٢ رقم ٢٢٠٧) من طريق شريك، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي به بلفظ: «لا يجد ناصراً غيري» فذكره وقال: لم يروه عن أبي إسحاق إلا شريك، تفرَّد به مِسعر بن الحجاج.
(٩) الحارث الأعور ضعيف جدّاً كما سبق في الحديث (٢)، فالإسناد ضعيفٌ جدّاً.

والأعور: كذاب.

١١٧ حديث: «أشدُّ الناسِ بلاءً الأنبياءُ، ثم الأمثلُ فالأمثل».

الترمذي في الزهد من جامعه[١] من حديث عاصم بن بَهْدَلة[٢]، عن مصعب بن سعد، عن أبيه قال: قلت: يا رسول الله أيُّ الناس أشدُّ بلاءً؟ قال: «**الأنبياءُ، ثم الأمثلُ فالأمثل؛ فيُبتلى الرجلُ على حسب دينه؛ فإنْ كان دِينُه صُلْباً اشتدَّ بلاؤه، وإنْ كان في دِينه رِقَّة ابْتُلِي على حسب دِينه** [ق ٢٧/أ] **فما يَبرَحُ البلاءُ بالعبد حتى يترُكه يمشي على الأرض وما عليه خطيئةٌ**».

وكذا هو عند النسائي في الكبرى[٣]، وابن ماجه في الفتن من سننه[٤]، والدارمي في الرقاق من مسنده[٥]، وأخرجه أحمد بن حنبل[٦]، وابن منيع[٧]، وأبو يعلى[٨]، وابن أبي عمر[٩] في مسانيدهم؛ كلهم من حديث عاصم.

وهو عند مالك في «الموطأ»[١٠]، وآخرين[١١].

وقال الترمذي: إنه حسنٌ صحيح.

---

(١) «جامع الترمذي» (الزهد ـ باب ما جاء في الصبر على البلاء رقم ٢٣٩٨) وقال: حسن صحيح.

(٢) عاصم بن بهْدلة؛ صدوقٌ، وسبقت ترجمته في الحديث (٤٧)، وهو متابعٌ كما سيأتي.

(٣) «سنن النسائي الكبرى» (الطب ـ أي الناس أشد بلاءً ٧/ ٤٦ رقم ٧٤٣٩) من طريق عاصم به.

(٤) «سنن ابن ماجه» (الفتن ـ باب الصبر على البلاء رقم ٤٠٢٣) من طريق عاصم به.

(٥) «مسند الدارمي» (الرقاق، باب في أشدِّ الناس بلاءً ٣/ ١٨٣١ ـ ١٨٣٢ رقم ٢٨٢٥).

(٦) «مسند أحمد» (٣/ ٨٧ رقم ١٤٩٤)، و(٣/ ١٢٨ رقم ١٥٥٥) من طرقٍ عن عاصم به نحوه.

(٧) لم أجده في «المطالب العالية» ولا «إتحاف الخيرة المهرة».

(٨) «مسند أبي يعلى» (٢/ ١٤٣ رقم ٨٣٠) من طريق عاصم به.

(٩) لم أجده في «المطالب العالية» ولا «إتحاف الخيرة المهرة».

(١٠) لم أجده فيما وقفتُ عليه من روايات «الموطأ».

(١١) كالطيالسي في مسنده (١/ ١٧٤ رقم ٢١٢)، والبزار في مسنده (٣/ ٣٥٣ رقم ١١٥٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٣٧٢) جميعهم من طرقٍ عن عاصم به.

وصححه ابن حبان[١] والحاكم[٢]، وأخرجه أيضاً[٣] من حديث العلاء ابن المسيِّب، عن مصعب.

وللطبراني[٤] من حديث فاطمة[٥] رفعه: **«أشدُّ الناسِ بلاءً الأنبياءُ ثم الصالحون»** الحديث.

وأورده الغزالي[٦] بلفظ: «البلاءُ مُوكَلٌ بالأنبياء، ثم الأولياء، ثم الأمثل فالأمثل».

---

(١) «صحيح ابن حبان» (٧/ ١٦٠ رقم ٢٩٠٠)، و(٧/ ١٨٤ رقم ٢٩٢١).

(٢) رواه في «المستدرك» (الإيمان ١/ ٤١) من طرقٍ عن عاصم به، وقال: صحيح على شرط الشيخين.

(٣) «المستدرك» (الإيمان ١/ ٤٠ ـ ٤١) من طريق العلاء به، وقال: صحيحٌ على شرط الشيخين. والإسناد صحيحٌ كما قال الحاكم، وقد استَعْمَلَ البخاريُّ هذا الحديث عنوان بابٍ في صحيحه (المرضى، باب أشدّ الناس بلاءً الأنبياء ثم الأول فالأول).

(٤) «المعجم الكبير» (٢٤/ ٢٤٥ رقم ٦٢٩) من طريق شعبة، عن حُصين بن عبدالرحمٰن قال: سمعتُ أبا عبيدة بن حذيفة يحدِّث عن عمته فاطمة به فذكره.
وأخرجه هو في الكبير (٢٤/ ٢٤٤ ـ ٢٤٦ رقم ٦٢٦ ـ ٦٣٠)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٧/ ٤٧ رقم ٧٤٤٠)، وبرقم (٧٤٥٤)، و(٧٥٦٧) من طرقٍ عن حصين بنحو حديث سعد.
وحُصَين بن عبدالرحمٰن السُّلَمي أبو الهُذيل الكوفي؛ ثقة تغيَّر حفظه في الآخر من الخامسة... ع «التقريب» (١٣٩٦)، وبيَّن العلائي أنه من القسم الأول من أقسام المختلطين (وهو: من لم يوجب ذلك له ضعفاً أصلاً، ولم يحطّ من مرتبته...). «المختلطين» (ص٢١)، وبيَّن العراقيُّ أنَّ سماعَ شعبة منه قديم قبل تغيُّره. التقييد والإيضاح (ص٤٠٦).
وأبو عبيدة بن حذيفة بن اليمان العبسي، قال العجلي: تابعي ثقة. معرفة الثقات (٢/ ٤١٤ رقم ٢١٩٩)، وذكره ابن حبان في الثقات (٥/ ٥٩٠)، وقال ابن حجر: مقبول. التقريب (٨٢٢٩).
فالإسناد فيه ضعفٌ يسير بسببه، لكنه يتقوَّى بما قبله، فيكون حسناً لغيره، والله أعلم.

(٥) فاطمة بنت اليمان العَبْسية أخت حذيفة؛ صحابية لها حديث س. «التقريب» (٨٦٥٩).

(٦) «إحياء علوم الدين» (٤/ ٢٨).

١١٨ حديث: «اشْفَعُوا تُؤجروا».

الشيخان[١] من حديث بُرَيد بن عبدالله بن أبي بُردة، عن جده عن أبي موسى قال: كان رسول الله ﷺ إذا جاءه السائل أو طُلِبت إليه حاجة قال: **«اشفعوا تُؤجروا ويقضي الله على لسان نبيِّه ما شاء».**

وفي لفظ لأبي داود[٢]: **«اشفَعُوا لي لتُؤجَروا، وليقضِ الله على لسانِ نبيه ما شاء».**

وهي موضحةٌ لمعنى رواية الصحيحين.

ولأبي داود[٣] والنسائي[٤] من حديث همام بن منبه، عن معاوية رضي الله عنه أنه ﷺ قال: **«إنَّ الرجلَ ليسألني الشيءَ فأمنعه؛ كي تَشفعوا فتُؤجروا»**، وإنَّ رسول الله ﷺ قال: **«اشفعوا تُؤجروا».**

وفي الباب عن جماعة[٥]، وروى البيهقي[٦] من طريق المُزَني، عن الشافعي قال: «الشفاعات زكاة المروءات».

١١٩ حديث: «أشهدُ أني رسولُ الله».

قال الرافعي: المنقولُ: أنَّ النبي ﷺ كان يقول في تشهده: **«أشهدُ أني رسولُ الله»**[٧] انتهى.

---

(١) «صحيح البخاري» (رقم ١٤٣٢)، و(رقم ٦٠٢٧)، و(رقم ٦٠٢٨)، و(رقم ٧٤٧٦)، و«صحيح مسلم» (رقم ٢٦٢٧).

(٢) «سنن أبي داود» (الأدب، باب في الشفاعة رقم ٥١٣١) من طريق بُريد بن عبدالله به.

(٣) «سنن أبي داود» (الأدب، باب في الشفاعة رقم ٥١٣٢) من طريق همام بن منبه به.

(٤) «سنن النسائي» (الزكاة، الشفاعة في الصدقة رقم ٢٥٥٧) من طريق همام بن منبه به. وإسنادهما صحيحٌ، والله أعلم.

(٥) من ذلك: حديث ابن عمر الذي رواه البخاري في صحيحه (رقم ٢٤٤٢)، ومسلم في صحيحه (رقم ٢٥٨٠) أنَّ رسول الله ﷺ قال: **«... من كان في حاجةِ أخيه كان الله في حاجته، ومن فرَّج عن مسلم كُربةً فرَّج الله عنه بها كُربةً من كُرَب يوم القيامة، ومن ستَرَ مسلماً ستره الله يوم القيامة».**
وحديث أبي هريرة الذي رواه مسلم في صحيحه (رقم ٢٦٩٩) بنحو حديث ابن عمر.

(٦) في «مناقب الشافعي» (٢/ ٢٠٦).

(٧) «العزيز شرح الوجيز» (١/ ٤٢٢).

قال شيخنا في «تلخيص تخريجه»[(١)]: ولا أصل لذلك كذلك، بل ألفاظُ التشهُّدِ متواترةٌ عنه ﷺ وأنه كان يقول: **«أشهدُ أنَّ محمداً رسولُ الله»**، و**«عبدُه ورسولُه»**.

وللأربعة[(٢)] من حديث ابن مسعود في خطبة الحاجة: **«وأشهدُ أنَّ محمداً رسولُ الله»**.

نعم في البخاري[(٣)] عن سلمة بن الأكوع: لما خَفَّتْ أزْوادُ[(٤)] القوم، فذكر الحديث في دعاء النبي ﷺ، ثم قال: **«أشهدُ أنْ لا إله إلا الله وأني رسولُ الله»**.

وله شاهدٌ عند مسلم[(٥)] عن أبي هريرة.

وفي «مغازي موسى بن عقبة»[(٦)] مُعْضلاً، كما أورده البيهقي في قدوم

---

(١) «التلخيص الحبير» (١/ ٣٨١).

(٢) رواه أبو داود في سننه (رقم ٢١١٨) من طريق سفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبدالله، ومن طريق إسرائيل، عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص وأبي عبيدة، عن عبدالله، والترمذي في جامعه (رقم ١١٠٥)، والنسائي في سننه (رقم ٣٢٧٧) من طريق الأعمش، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبدالله.
وابن ماجه في سننه (رقم ١٨٩٢) من طريق عيسى بن يونس، حدثني أبي، عن جدي أبي إسحاق عن أبي الأحوص، عن عبدالله. والنسائي في سننه (رقم ١٤٠٤) من طريق شعبة قال: سمعتُ أبا إسحاق يحدِّث عن أبي عبيدة، عن عبدالله.
جميعهم بلفظ: «وأشهد أنَّ محمداً عبدُه ورسوله».
وهذا الاختلاف لا يضر؛ فقد بيَّنت رواية أبي داود أنَّ أبا إسحاق رواه عن أبي الأحوص وأبي عبيدة معاً، ورواية أبي عبيدة عن أبيه ابن مسعود منقطعة، لكنها تتقوَّى بروايةِ أبي الأحوص، وقد سبق في الحديث (٥) أنَّ عنعنة أبي إسحاق، عن أبي الأحوص لا تضر. فيكون الإسناد صحيحاً، والله أعلم.

(٣) «صحيح البخاري» (رقم ٢٤٨٤)، (رقم ٢٩٨٢).

(٤) أزْوَاد: جمع زاد؛ وهو طعام السفر والحضر جميعاً. «لسان العرب» (٣/ ١٩٨).

(٥) «صحيح مسلم» (رقم ٢٧)، و(رقم ١١١).

(٦) «مغازي موسى بن عقبة» (جمع ودراسة: محمد باقشيش أبي مالك ص٣٠٨ ـ ٣١٣).
وساقه من طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» (٥/ ٢٩٩ ـ ٣٠٤).
وهو معضلٌ لأنه من رواية موسى بن عقبة وهو إنما يروي عن التابعين، كما في «تهذيب الكمال» (٢٩/ ١١٥ ـ ١١٨ رقم ٦٢٨٢).

وفدِ ثقيف من «دلائل النبوة»[(١)]: أنَّ الوفدَ المذكور قالوا: يأمُرُنا أنْ نشهدَ أنه رسولُ الله، ولا يشهد به في خطبته!

فلما بلغه قولهم قال: «**فإني أولُ من شَهِدَ** [ق ٢٧/ب] **أني رسولُ الله**».

وفي البخاري في الرطب والتمر من الأطعمة[(٢)] في قصة جِداد[(٣)] نخل جابر واستيفاء غرمائه، بل وفَضَلَ له من التمر: قوله ﷺ حين بشَّرَه جابر بذلك: «**أشهدُ أني رسولُ الله**».

١٢٠ حديث: «أصفِ النية ونَمْ في البرية».

كلامٌ يشبه أنْ يكون في معناه ما في «الحلية» لأبي نعيم[(٤)] من جهة نافع بن جبير بن مطعم: «أنَّ سلمان الفارسي كان يلتَمِسُ مكاناً يصلح له، فقالت له عِلْجة: التَمِسْ قلباً طاهراً وصَلِّ حيث شئتَ. قال: فقِهْتِ».

وفي لفظٍ فيها[(٥)] أيضاً عن ميمون بن مهران قال: «نزل حذيفة وسلمان الفارسي على نَبَطيَّة، فقالا لها: هل هاهنا مكانٌ طاهرٌ نصلي فيه؟ فقالت

---

(١) «دلائل النبوة» (٥/ ٣٠٠).

(٢) «صحيح البخاري» (الأطعمة، باب الرطب والتمر رقم ٥٤٤٣).

(٣) الجِداد والجَداد؛ وهو صِرَام النَّخل. «معجم مقاييس اللغة لابن فارس» (١/ ٤٠٨).

(٤) «حلية الأولياء» (١/ ٢٠٦) عن الطبراني، عن إسحاق بن إبراهيم، عن عبدالرزاق، عن الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، عن نافع بن جبير بن مطعم به.
ورواه عبدالرزاق في «المصنف» (١/ ٤١٢ رقم ١٦١٢) عن الثوري به، ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦/ ٢٢٠ رقم ٦٠٥٩) عن إسحاق بن إبراهيم الدَّبري، عن عبدالرزاق به.
وإسحاق بن إبراهيم؛ هو: الدَّبري الصنعاني، راوية المصنف عن عبدالرزاق؛ قال الحاكم عن الدارقطني: صدوقٌ ما رأيتُ فيه خلاف، إنما قيل لم يكن من رجال هذا الشأن. قلت: ويدخل في الصحيح؟ قال: أي والله. «سؤالات الحاكم» (ص١٠٥ ـ ١٠٦ رقم ٦٢)، وقال ابن عدي: استُصغِر في عبدالرزاق، أحضره أبوه عنده وهو صغير جدّاً فكان يقول: قرأنا على عبدالرزاق؛ أي: قرأ غيرُه وحَضَر صغيراً، وحدَّث عنه بحديثٍ منكر.. «الكامل» (١/ ٣٤٤).
وباقي رجال الإسناد ثقات.

(٥) «حلية الأولياء» (١/ ٢٠٦) من طريق ميمون بن مهران به. وإسناده صحيح.

النبطية: طَهِّرْ قلبكَ. فقال أحدهما للآخر: خُذْها حكمةً من قلب كافرٍ». انتهى.

ولا بدَّ من تأويله(١).

١٢١ حديث: «أصلُ كلِّ داءٍ البَرَدَة».

أبو نعيم(٢)، والمستغفري(٣) معاً في «الطب النبوي»، والدارقطني في «العلل»(٤)؛ كلهم من طريق تمام بن نَجيح(٥)، عن الحسن البصري، عن أنس رفعه بهذا.

---

(١) لعلَّ قصد المؤلف: أنَّ قوله هذا لا يُغيِّرُ الحكمَ الفقهيَّ في المسألة؛ وهو أنه لا بدَّ من طهارة المكان للصلاة.

(٢) «الطب النبوي» (١/ ٢٤٥ رقم ١٣٠) من طريق محمد بن جابر، وفي (٢/ ٥٥٦ رقم ٥٧٨) من طريق مبشر بن إسماعيل؛ كلاهما عن تمام بن نجيح به.

(٣) أبو العباس جعفر بن محمد بن المعتز بن محمد بن المستغفر النسفي المستغفري، نسبةً إلى المستغفر؛ وهو جده، توفي سنة (٤٢٣هـ)، وكتابه «الطب النبوي» ذكره الذهبي في «السير» (١٧/ ٥٦٤)، وصديق حسن في «أبجد العلوم» (١/ ١٣٣) نقلاً عن الزرنوجي، والكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص٥١).

(٤) «العلل» (١٢/ ٧٣ رقم ٢٤٣٣) فقال: يرويه تمام بن نجيح عنه؛ فرواه أبو نعيم الحلبي، عن محمد بن جابر الحلبي، عن تمام، عن الحسن، عن أنس. ومحمد ابن جابر، وتمام ضعيفان.
ورواه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٠٤)، وابن عدي في «الكامل» (٢/ ٨٣) من طريق أبي نعيم الحلبي، حدثنا محمد بن جابر، عن تمام بن نجيح به فذكراه.
وقال ابن عدي: ولا أعلم روى عن الحسن غير تمام بن نجيح، وعن تمام محمد ابن جابر الحلبي وليس بالمعروف، وعن محمد بن جابر غير أبي نعيم الحلبي، ويقال: إن أبا نعيم هذا جرجاني واسمه عبيد بن هشام؛ سكن حلب، وروى هذا الحديث عن مبشِّر ـ ووقع في المطبوع: بشير ـ ابن إسماعيل أيضاً عن تمام ابن نجيح، وهو في الجملة منكر. قال الشيخ: ولعل البلاء في هذا الحديث من محمد بن جابر الحلبي لأنه مجهول لا يعرف ومن أجله أتي. «الكامل» (٢/ ٨٣).
وقال الذهبي: محمد هذا حلبي، لعل البلاء منه. «الميزان» (١/ ٣٥٩).
ولم ينفرد محمد بن جابر به، فقد تابعه مُبشِّر كما سبق، ومُبشِّر ـ بكسر المعجمة الثقيلة ـ ابن إسماعيل الحلبي أبو إسماعيل الكلبي مولاهم، قال ابن معين: ثقة. «التاريخ؛ رواية الدارمي» (ص٢٠٤ رقم ٧٦٠).

(٥) تمام بن نجيح الأسدي الدمشقي نزيل حلب؛ ضعيف من السابعة. «التقريب» (٧٩٨).

وتمام ضعفه الدارقطني[(١)] وغيره[(٢)]، ووثقه ابن معين[(٣)] وغيره[(٤)].

ولأبي نعيم[(٥)] أيضاً من حديث ابن المبارك، عن السائب بن عبدالله[(٦)]، عن علي بن زَخْرٍ[(٧)] عن ابن عباس مرفوعاً مثله.

ومن حديث عمرو بن الحارث، عن دَرَّاج[(٨)]، عن أبي الهيثم، عن

---

(١) «العلل» (١٢/ ٧٣ رقم ٢٤٣٣).

(٢) قال البخاري: فيه نظر. «التاريخ الكبير» (٢/ ١٥٧ رقم ٢٠٤٦)، وقال أبو حاتم: منكر الحديث ذاهب، وقال أبو زرعة: ليس بقوي ضعيف. «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٤٥ رقم ١٧٨٨).
وقال العقيلي: روى غير حديث منكر لا أصل له. «الضعفاء» (١/ ١٦٩)، وقال ابن حبان: منكر الحديث جدّاً، يروي أشياء موضوعة عن الثقات كأنه المتعمد لها. «المجروحين» (١/ ٢٠٤).

(٣) «تاريخ ابن معين؛ رواية الدوري» (٤/ ٤٢٩ رقم ٥١٣٠)، و(٤/ ٤٦٤ رقم ٥٣١١).

(٤) قال البزار في مسنده (١٣/ ٢١٨): صالح الحديث. لكنه قال في (١٠/ ٢٥): ليس بالقوي.
وقال يعقوب بن سفيان: حدثنا أبو توبة الربيع بن نافع، حدثنا إسماعيل بن عياش، عن تمام بن نجيح ـ وهو ثقة ـ. «المعرفة والتاريخ» (نصوص مقتبسة من القسم المفقود ٣/ ٤٦٨).
والراجح في أمره ما قاله أكثر الأئمة أنه ضعيف، وقد فُسِّر الجرحُ بكونه يروي أحاديثَ منكرة، فالإسناد مَعلول، لأنه مخالف للمحفوظ عن الحسن من قوله، كما سيأتي قريباً.

(٥) «الطب النبوي» (١/ ٢٤٦ رقم ١٣٢) من طريق محمد بن أحمد بن أبي يحيى، حدثنا الهيثم بن خالد، حدثنا أبو الفضل مُحْرز بن عون، حدثنا ابن المبارك به.
ومحمد بن أحمد بن أبي يحيى يزيد الزهري؛ قال عنه أبو الشيخ: لم يكن بالقوي في حديثه، كثير الحديث. «طبقات المحدثين بأصبهان» (٣/ ٥٤٢ رقم ٤٨٧).
والهيثم بن خالد القرشي أبو الحسن البغدادي، قال الذهبي: ما به بأس. «الميزان» (٤/ ٣٢١)، وقال ابن حجر: صدوقٌ يُغرب. «التقريب» (٧٣٦٩).

(٦) لم أجد له ترجمة، وثمة راوٍ آخر بهذا الاسم، لكن لا تستقيم روايته هنا.

(٧) جُوِّد اسمه في الأصل: علي بن زَخْرٍ، وكُتِب تحت الحاء حاء صغيرة، ولم أجد له ترجمة. والإسناد ضعيف.

(٨) درَّاج تقدمت ترجمته في الحديث (٦٥)، وسبق أنَّ روايتَه عن أبي الهيثم عن أبي سعيد ضعيفة.

أبي سعيد رفعه: «**أصلُ كلِّ داءٍ من البَرَدَةِ**»(١).

ومفرداتها ضعيفة.

وقد قال الدارقطني ـ عَقِبَ حديث أنس من «علله»(٢) ـ: وقد رواه عَبَّادُ بن منصور(٣)، عن الحسن من قوله، وهو أشبه بالصواب.

وجعله الزمخشري في «الفائق»(٤) من كلام ابن مسعود.

قال الدارقطني في «كتاب التصحيف»(٥): قال أهل اللغة: رواه المحدثون؛ يعني بإسكان الراء، والصواب البَرَدَة؛ يعني بالفتح، وهي: التُّخْمة؛ لأنها تُبَرِّد حرارةَ الشهوة، أو لأنها ثقيلةٌ على المعدة بطيئةُ الذهاب؛ مِن: بَرَدَ إذا ثَبَتَ وسَكَنَ.

---

(١) «الطب النبوي» (١/ ٢٤٦ رقم ١٣٣) من طريق رشدين بن سعد، عن عمرو ابن الحارث به.
ورِشدين بن سعد أبو الحجاج المَهْري، قال يحيى بن معين وابن نمير: لا يُكتب حديثه، وقال عمرو بن علي وأبو زرعة: ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم: منكر الحديث وفيه غفلة، ويحدِّثُ بالمناكير عن الثقات، ضعيف الحديث. «الجرح والتعديل» (٣/ ٥١٣ رقم ٢٣٢٠)، وقال النسائي: متروك. «الضعفاء والمتروكين» (رقم ٢٠٣)، وقال ابن عدي: أحاديثه ما أقل من يتابعه عليها، وهو مع ضعفه يُكتبُ حديثه. «الكامل» (٣/ ١٤٩).
فالإسناد ضعيفٌ جدّاً بسببه.

(٢) «العلل» (١٢/ ٧٣ رقم ٢٤٣٣).

(٣) عبَّاد بن منصور النَّاجي ـ بالنون والجيم ـ أبو سلمة البصري القاضي صدوق رمي بالقدر وكان يدلِّس وتغيَّر بأخرة، من السادسة مات سنة اثنتين وخمسين خت ٤. «التقريب» (٣١٤٢).

(٤) الفائق في غريب الحديث (١/ ١٠٢)، وقال العسكري في تصحيفات المحدثين (١/ ١٥٥): ... ورواه الأعمش، عن خيثمة، عن عبدالله أنه قال: «أصلُ كلِّ داءٍ البَرَدَة».

(٥) ذكره ابن خير في «الفهرست» (ص١٧٣ رقم ٣٢٩).
وقال العسكري: هكذا رواه البَرْد ـ ساكنة الراء ـ وإنما الصحيح «أصل كل داء البَرَدة» ـ بفتح الراء وزيادة هاء ـ، والبردة: التُّخمة. هكذا سمعته من أبي بكر بن دريد وغيره.. قال الأعمش: سألتُ أعرابياً من كلب عن البَرَدَة فقال: هي التُّخمة، وسُمِّيت التُّخمة: بَرَدَة، لأنها تُبرِّد حرارةَ الجَوف. «تصحيفات المحدثين» (١/ ١٥٥).

وقد أورد أبو نعيم(١) مضموماً لهذه الأحاديث حديثَ الحارثِ ابن فضيل، عن زياد بن مِيْنَا(٢)، عن أبي هريرة رفعه: **«استدفئوا من الحرِّ والبَرْد»**.

وكذا أورَدَ المستغفريُّ مع ما عنده؛ منها حديث إسحاق بن نَجيح(٣)، عن أبان، عن أنس رفعه: **«إنَّ الملائكة لتفرحُ بارتفاع البَرْد عن أمتي، أصلُ كلِّ داءٍ البَرْد»**.

وهما ضعيفان. وذلك منهما شاهدٌ لما حُكِي عن اللغويين في كون المحدثين رَوَوْه بالسكون.

١٢٣ حديث: **«أصل كلِّ داءٍ الرضى عن النفس»**(٤).

في كلام كثيرٍ من السلف معناه، مما أورد القشيري [ق٢٨/أ] في

(١) «الطب النبوي» (١/ ٢٤٦ رقم ١٣١) من طريق عبدالله بن أبي سفيان الموصلي، حدثنا إسحاق بن زريق الرَّسعني، حدثنا عثمان بن عبدالرحمٰن الطرائفي، حدثنا إبراهيم بن محمد الفزاري، حدثنا الحارث بن فضيل به.
عبدالله بن أبي سفيان لم أجد له ترجمة.
وإسحاق بن زريق الرَّسعني، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ١٢١).
وعثمان بن عبدالرحمٰن الطرائفي، قال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوقٌ، وأنكر على البخاري إدخاله في الضعفاء، وقال: يروي عن الضعفاء. «الجرح والتعديل» (٦/ ١٥٧ رقم ٨٦٨)، وقال ابن حبان: يروي عن أقوام ضِعافٍ أشياءَ يُدلسها عن الثقات حتى إذا سمعها المستمع لم يشك في وضعها. فلَما كثر ذلك في أخباره ألزقت به تلك الموضوعات وحمَلَ عليه الناس في الجرح، فلا يجوز عندي الاحتجاجُ بروايته كلها على حالة من الأحوال؛ لما غلب عليها من المناكير عن المشاهير والموضوعات عن الثقات. «المجروحين» (٢/ ٩٧).
وقال ابن عدي: وصورة عثمان أنه لا بأس به كما قال أبو عروبة، إلا أنه يحدِّثُ عن قوم مجهولين بعجائب وتلك العجائب من جهة المجهولين. «الكامل» (٥/ ١٧٤).

(٢) زيادٌ بن مينا، قال علي بن المديني: مجهول. «تهذيب الكمال» (٣٣/ ٣٤٣)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٢٥٨)، وقال ابن حجر: مقبول من الثالثة ت ق. «التقريب» (٢١٠٢).
فالإسناد ضعيفٌ؛ لحال زياد، ولجهالة بعض رواته.

(٣) إسحاق بن نجيح الملطي؛ كذَّاب وقد تقدمت ترجمته في الحديث (٦٣).

(٤) أورده القاوقجي في «اللؤلؤ المرصوع» (ص٤٠ رقم ٤٧).

«الرسالة» كثيراً منه كقول أبي عمرو بن نُجيد الذي سمعه سبطه أبو عبدالرحمٰن السُّلمي شيخ القشيري: «آفةُ العبد رضاهُ عن نفسه بما هو فيه»(١).

وقول ذي النون: «علامةُ الإصابة مخالفةُ النفس والهوى»(٢).

وقول ابن عطاء: «أقربُ شيءٍ إلى مَقْتِ الله وبلائه: النفسُ وأحوالها، وأشدُّ من ذلك مطالعةُ الأعواضِ على فعلها».

وقول أبي حفصٍ: «من لم يتهم نفسه على دوام الأوقات، ولم يخالفها في جميع الأحوال، ولم يجرَّها إلى مكروهها في سائر أيامه كان مغروراً، ومن نظر إليها باستحسان شيءٍ منها فقد أهلكها، وكيف يصحُّ لعاقلٍ الرضى عن نفسه، والكريم ابن الكريم يقول: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: ٥٣]».

قال القشيري: وسُئِل المشايخُ عن الإسلام فقالوا: «ذبحُ النفوسِ بسيوف المخالفة»(٣).

بل عنده من حديث محمد بن المنكدر، عن جابر مرفوعاً: «**أخْوَفُ ما أخاف على أمتي اتِّباع الهوى وطول الأمل؛ فأما اتِّباع الهوى فيُضلُّ عن الحقِّ، وأما طول الأمل فيُنسي الآخرة**»(٤).

وفي التنزيل: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ﴾ [ص: ٢٦].

---

(١) «الرسالة القشيرية» (ص٤٣٦).

(٢) المصدر نفسه (باب مخالفة النفس ص١٥١ ـ ١٥٢) حيث أورد جميع هذه الآثار.

(٣) المصدر نفسه (ص١٥١).

(٤) المصدر نفسه من طريق محمد بن معاوية النيسابوري قال: حدثنا علي بن أبي علي ابن عتبة ابن أبي لهب، عن محمد بن المنكدر به.
ومحمد بن معاوية أبو علي النيسابوري؛ قال عنه أحمد: رأيتُ أحاديثَه أحاديثَ موضوعة، وقال يحيى بن معين: كذَّاب، وقال أبو زرعة: كان شيخاً صالحاً، إلا أنه كلما لُقِّن تلقَّن، وكلما قيل إنَّ هذا من حديثك حدَّث به، وقال أبو حاتم: روى أحاديث لم يُتابع عليها؛ أحاديثَ منكرة فتغيَّر حاله عند أهل الحديث. «الجرح والتعديل» (٨/ ١٠٣ رقم ٤٤٣)، وقال مسلم: متروك الحديث. «الكنى والأسماء» (١/ ٥٥٨ رقم ٢٢٥٨) فالإسناد ساقط بسببه.

ويُروى: «أعدى عدوِّك: نفسُكَ التي بين جنبيك»(١).

وفي رواية: «زوجتك»(٢).

وفي رواية: «زوجتك التي تُضاجعك، وما ملكت يمينُك»(٣).

---

(١) رواه البيهقي في «الزهد الكبير» (ص١٥٦ ـ ١٥٧ رقن ٣٤٣) من طريق محمد ابن عبدالرحمٰن بن غزوان، حدثنا إسماعيل بن عياش، عن حَنَش الرَّحَبي، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً به.

ومحمد بن عبدالرحمٰن بن غزوان؛ هو: ابن قراد، قال الدارقطني: يضع. «سؤالات الحاكم» (ص١٢٤ رقم ١٢٨)، وقال ابن حبان: يروي عن أبيه وغيره من الشيوخ العجائب التي لا يشك من هذا الشأن صناعته أنها معمولة أو مقلوبة. «المجروحين» (٢/ ٣٠٥)، وقال ابن عدي: له أحاديث عن ثقات الناس بواطيل... وهو ممن يتهم بوضع الحديث. «الكامل» (٦/ ٢٩٠).

فالإسناد ساقط بسببه.

وقد رواه ابن بشران في «الأمالي مخطوط» (رقم ١١) من طريق سعيد بن أبي هلال، عن أبي مالك الأشعري مرفوعاً به.

وسعيد بن أبي هلال الليثي مولاهم أبو العلاء المصري؛ قال ابن حجر: صدوق، لم أرَ لابن حزم في تضعيفه سلفاً إلا أنَّ الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط، من السادسة مات بعد الثلاثين وقيل: قبلها، وقيل: قبل الخمسين بسنة ع «التقريب» (٢٤١٠).

فمثله يبعد أن يروي عن أبي مالك الأشعري ـ الذي مات في طاعون عمواس سنة ثماني عشر، كما في «التقريب» (٨٣٣٦) ـ فالإسناد منقطع، والله أعلم.

(٢) كذا في جميع النسخ المعتمدة، وهي ليست في «نسخة دار الكتب» (رقم ٨٦٥٧)، ولا في المطبوع، ولا في «كشف الخفاء»، والظاهر أنَّ المقصود الرواية الآتية، فإني لم أجد غيرها.

(٣) رواه الديلمي كما في «الغرائب الملتقطة» [ق ٦١/ب] من طريق الحسين بن أحمد الهروي، أخبرنا أبو بكر السَّامُرِّي: حدثنا إبراهيم بن (الجنيد): حدثنا يحيى بن بكير، عن الليث، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن أبي مالك الأشعري مرفوعاً به.

والحسين بن أحمد الصفار أبو عبدالله الهروي الشماخي، قال الحاكم: كذَّاب لا يُشتغل بالسؤال عنه. «سؤالات السجزي» (ص٦٢ رقم ١٣)، وقد عزى العراقي في «المغني عن حمل الأسفار» (١/ ٧٢٨ رقم ٢٦٦٨) حديثاً للديلمي وقال: الآفة من الحسين بن أحمد هذا.

=

١٢٣ حديث: «اصنع المعروفَ إلى منْ هو أهلُه وإلى من ليس أهلَه؛ فإنْ أصبتَ أهلَه فهو أهلُه، وإنْ لم تُصِبْ أهلَه فأنتَ من أهلِه».

القضاعي[١] من حديث سعيد بن مسلمة[٢]، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده رفعه بهذا، وهو مرسل.

وكذا أخرجه الدارقطني في «المستجاد»[٣].

= وأبو بكر السامُرِّي، لعله محمد بن نصر بن هارون، قال الذهبي: لا يُعرف، ونسبه للكذب. «الميزان» (٤/ ٥٥ رقم ٨٢٥٨) فالإسناد ساقط.

ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ٢٩٤ رقم ٣٤٤٥) حدثنا هاشم بن مرثد الطبراني، حدثنا محمد بن إسماعيل بن عياش، حدثني أبي، حدثني ضمضم ابن زرعة، عن شريح بن عبيد، عن أبي مالك الأشعري أنَّ رسول الله ﷺ قال: «...**أعدى عدوِّك: ولدك الذي خرج من صُلبك، ثم أعدى عدوٍّ لك: مالُك الذي ملكت يمينُك**».

هاشم بن مرثد الطبراني، قال ابن حبان: ليس بشيء. «تاريخ دمشق» (٧٣/ ٣٤٢ رقم ١٠٠٢٦)، وقال الخليلي: ثقة لكنه صاحب غرائب. «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» (٢/ ٤٨٤ رقم ٢٠٨).

ومحمد بن إسماعيل بن عياش، قال أبو حاتم: لم يسمع من أبيه شيئاً حملوه على أنْ يحدِّث عنه فحدَّث. «الجرح والتعديل» (٧/ ١٨٩ رقم ١٠٧٨)، وقال أبو داود: لم يكن بذاك. «سؤالات الآجري» (٢/ ٢٣١ رقم ١٦٩١).

وشريح بن عبيد الحضرمي؛ ثقة، لكنَّ حديثه عن أبي مالك الأشعري مرسل. كما قال أبو حاتم «المراسيل لابن أبي حاتم» (ص٩٠ رقم ٣٢٧) فالإسناد ضعيفٌ لحال رواته وللانقطاع.

(١) «مسند الشهاب» (١/ ٤٣٦ رقم ٧٤٧) من طريق سعيد بن مسلمة به فذكره.

(٢) سعيد بن مسلمة؛ ضعيف، وقد سبقت ترجمته في الحديث (٥١)، وقال البخاري: فيه نظر يروي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن... مناكير. «التاريخ الكبير» (٣/ ٥١٦ رقم ١٧٢٤).

(٣) «المستجاد من فعلات الأجواد» (ص٢٩ ـ ٣٠ رقم ٨) من طريق سعيد بن مسلمة به.

وأعاده في (ص٣٠ رقم ٩) من طريق سعيد بن مسلمة، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده عن جابر، عن النبي ﷺ نحوه. فذكره موصولاً.

وهذا الاختلاف لا يُحتمل من سعيد بن مسلمة، فهو ضعيف كما سبق.

وقد أوردتُ من الأحاديث في هذا المعنى جملةً في كتابي «الجواهر المجموعة»[١].

١٢٤ حديث: «أطفئوا الحريقَ بالتكبير» في: «إذا رأيتم»[٢].

١٢٥ حديث «اطلبوا الخيرَ عند حسانِ الوجوه» في: «التمسوا»[٣].

١٢٦ حديث: «اطلبوا العلمَ ولو بالصين، فإنَّ طلبَ العلمِ فريضةٌ على كلِّ مسلم».

البيهقي في «الشعب»[٤]، والخطيب في «الرحلة»[٥] وغيرها[٦]، وابن عبدالبر[٧] في «جامع العلم»[٨]، والديلمي[٩]؛ كلهم من حديث أبي عاتكة طريف بن سلمان[١٠]، وابن عبدالبر[١١] وحده من.........................

---

(١) «الجواهر المجموعة والنوادر المسموعة» (ص١٩٧ ـ ٢٣٤).

(٢) تقدم برقم (٦٤).

(٣) سيأتي في الأصل [ق ٣٧/أ]، وبرقم (١٦٣).

(٤) «شعب الإيمان» (٣/١٩٣ ـ ١٩٤ رقم ١٥٤٣) من طريق الحسن بن عطية، عن أبي عاتكة، به فذكره وقال: هذا حديث متنه مشهور، وإسناده ضعيف، وقد رُوي من أوجه، كلها ضعيفة.
ورواه في «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣ رقم ٣٢٤) من طريق الحسن بن عطية القرشي، حدثنا أبو عاتكة البصري به فذكره وقال: هذا حديثٌ متنه مشهور، وأسانيده ضعيفة، لا أعرف له إسناداً يثبت بمثله الحديث، والله أعلم.

(٥) «الرحلة في طلب الحديث» (ص٧٢ ـ ٧٦ رقم١ ـ ٣) من طرقٍ عن الحسن ابن عطية به.

(٦) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٤٩٨) من طريق الحسن بن عطية حدثنا أبو عاتكة به.

(٧) في «م» زيادة كلمة (وحده) وهي خطأ.

(٨) «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٢٨ ـ ٣٠ رقم ٢٠، ٢٢) من طريق الحسن بن عطية به.

(٩) «الفردوس بمأثور الخطاب» (١/ ٧٨ رقم ٢٣٦)، ولم أجده في «الغرائب الملتقطة».

(١٠) طريف بن سليمان أبو عاتكة؛ قال البخاري: منكر الحديث. «التاريخ الكبير» (٤/ ٣٥٨ رقم ٣١٣٥)، وقال ابن حبان: منكر الحديث جدّاً، يروي عن أنس ما لا يشبه حديثه، وربما روى عنه ما ليس من حديثه. «المجروحين» (١/ ٣٨٢)، وقال العقيلي: متروك الحديث. «الضعفاء» (٢/ ٢٣٠)، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه عن أنس لا يُتابعه عليه أحدٌ من الثقات. «الكامل» (٤/ ١١٩) فالإسناد ضعيفٌ جدّاً.

(١١) «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٣٧ رقم ٢٩) من طريق مسلمة، حدثنا يعقوب =

حديث عبيد[(١)] بن محمد، عن ابن عيينة، عن الزهري؛ كلاهما عن أنس مرفوعاً به.

وهو ضعيفٌ من الوجهين، بل قال ابن حبان: إنه باطلٌ لا أصل له[(٢)]، وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات»[(٣)].

وستأتي الجملة الثانية في الطاء[(٤)]؛ مَعْزُوَّةً لابن ماجه[(٥)] وغيره، مع بيان حكمها.

= ابن إسحاق بن إبراهيم العسقلاني، حدثنا يوسف بن محمد الفريابي ببيت المقدس، حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري به.

ومسلمة؛ هو: ابن القاسم، أبو القاسم الأندلسي القرطبي، قال ابن الفرضي: سمعتُ من ينسبه إلى الكذب، وقال لي محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرج: لم يكن كذاباً، بل كان ضعيف العقل. «تاريخ علماء الأندلس» (٢/ ١٢٨ ـ ١٣٠)، وقال الذهبي: لم يكن بثقة. «السير» (١٦/ ١١٠).

ويعقوب بن إسحاق العسقلاني؛ كذَّاب. قاله الذهبي. «الميزان» (٤/ ٤٤٩ رقم ٩٨٠٤).

فالإسناد ساقط.

(١) كذا في جميع النسخ المعتمدة، وفي «جامع بيان العلم وفضله»: (يوسف)، وقال محقق الكتاب (أبو الأشبال الزهيري): إنه في نسختين: (يوسف)، وهو الصواب، وفي نسخة: (عبيد) وهو خطأ.

(٢) «المجروحين» (١/ ٤٨٩ ط. الصميعي)، وهذه الجملة ليست موجودة في طبعة محمود زايد (١/ ٣٨٢). وقال البزار في «مسنده» (١/ ١٧٥): لا يُعرف أبو العاتكة ولا يُدرى من أين هو، فليس لهذا الحديث أصل.

(٣) «الموضوعات» (١/ ٣٤٧ ـ ٣٤٩ رقم ٤٢٧ ـ ٤٢٩).

(٤) سيأتي في الأصل [ق١٢١/ب] بلفظ: «طلب العلم فريضة» وقد توسَّع المؤلف في الكلام عليه.

(٥) «سنن ابن ماجه» (باب فضل العلماء والحث على طلب العلم رقم ٢٢٤) من طريق حفص بن سليمان، حدثنا كثير بن شنظير، عن محمد بن سيرين، عن أنس بن مالك مرفوعاً به.

وحفص بن سليمان الأسدي أبو عمر البزاز الكوفي الغاضري ـ بمعجمتين ـ وهو حفص بن أبي داود القارئ صاحب عاصم، متروك الحديث مع إمامته في القراءة من الثامنة. «التقريب» (١٤٠٥) فالإسناد ضعيفٌ جدّاً بسببه.

١٢٧ حديث: «إظلال الغَمَامة له ﷺ».

ذكره [ق ٢٨/ب] القاضي عياض في «الشفا»(١)، وعزى لروايةٍ أنَّ خديجةَ ونساءَها رأَيْنَه لما قَدِمَ، ومَلَكانِ يُظِلانه، فذَكَرَتْ ذلك لمَيْسرة، فأخبَرَها أنه رأى ذلك منذُ خرَجَ معه في سفره، ورُوِيَ أنَّ حَلِيمةَ رأتْ غَمَامةً تُظِلُّه وهو عندها، ورُوِيَ ذلك عن أخيه من الرضاعة، ومن ذلك أنه نَزَلَ في بعضِ أسفاره قبلَ مَبْعَثِه تحت شجرةٍ يابسةٍ، فاعْشَوْشَبَ ما حولها، وأيْنَعَتْ هي فأشرَفَتْ وتَدَلَّتْ عليه أغصانُها بمَحْضَرِ مَنْ رَآهُ، ومَيْلُ فيءِ الشجرةِ إليه في الخبرِ الآخر حتى أظَلَّتْهُ، وما ذُكِرَ أنه كان لا ظِلَّ لشخصِهِ في شمسٍ ولا قمرٍ؛ لأنه كان نوراً، وأنَّ الذبابَ كان لا يَقَعُ على جسدِه ولا ثيابِه. انتهى.

ووقع في خروجه مع عمه إلى الشام، وقصة بَحِيرا الراهب؛ مما أورده ابن إسحاق معضلاً(٢)؛ ففيها: «فلما نزلوا قريباً من صَوْمَعَةِ بَحيرا، صَنعَ لهم طعاماً كثيراً، وذلك فيما يَزعُمُونَ عن شيءٍ رآه وهو في صَوْمَعَتِهِ؛ يَزعُمُون أنه رأى رسولَ الله ﷺ حينَ أقبلوا، وغَمَامَةٌ تُظِلُّه من بين القوم، ثم أقبلوا فَنَزَلوا في ظلِّ شجرةٍ قريباً منه، فنَظَرَ إلى الغَمامةِ حين أظلَّت الشجرة، وتهَصَّرتْ أغصانُ الشجرةِ على رسولِ الله ﷺ حينَ استظلَّ تحتها» القصة.

ووصله البيهقي في «الدلائل»(٣)، وأبو بكرٍ الخرائطي(٤) واللفظ له من طريق قُرَادٍ أبي نوح، حدثنا يونس عن(٥) أبي إسحاق السَّبيعي، عن أبي بكر

---

(١) «الشفا بتعريف حقوق المصطفى» (ص٣٦٧ ـ ٣٦٨).

(٢) «السيرة النبوية لابن إسحاق» (ص١٢٢ ـ ١٢٤) فقال: وكان أبو طالب هو الذي أضاف أمر رسول الله ﷺ إليه.

(٣) «دلائل النبوة» (٢/ ٢٤ ـ ٢٥) من طرقٍ عن العباس بن محمد الدوري، حدثنا قُراد أبو نوح به.

(٤) «هواتف الجِنَّان» (ص٧١ ـ ٧٣ رقم ٢٢) من طريق قُراد أبي نوح به.
ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣/ ٦).

(٥) كذا في جميع النسخ المعتمدة و«الهواتف»، ووقع في «دلائل النبوة» و«تاريخ دمشق»: (بن).
ويونس وأبو إسحاق كلاهما يرويان عن أبي بكر بن أبي موسى، كما في «تهذيب الكمال» (٣٣/ ١٤٤ رقم ٧٢٥٦). =

ابن أبي موسى، عن أبيه قال: «خَرَجَ أبو طالب إلى الشام ومعه النبي ﷺ في أشْياخٍ من قريش، فلما أشْرَفوا على الراهبِ ـ يعني بَحِيرَا ـ هَبَطوا فحَلُّوا رِحالَهم فخَرَجَ إليهم الراهبُ، وكان قبل ذلك يمرُّونَ به فلا يَخرُج إليهم ولا يَلْتَفِتُ، قال: فَنزَلَ وهم يَحلُّون رِحالَهم فجَعَلَ يَتَخَلَّلُهم، حتى جاءَ فأخَذَ بيدِ رسولِ الله ﷺ فقال: هذا سيدُ العالمين ـ زادَ البيهقيُّ: ورسولُ ربِّ العالمين، هذا ابْتَعَثَه الله رحمةً للعالمين ـ فقال له أشياخٌ من قريش: وما عِلمُك؟! فقال: إنكم حينَ أشرَفْتُم من البُقعةِ لم تَبْقَ شجرةٌ ولا حَجَرٌ إلا خَرَّ ساجداً، ولا يَسْجُدُون إلا لنبيٍّ، وإني أعْرِفُه بخَاتَم النبوةِ أسفلَ من غُضْروفِ كَتِفِه[1]، ثم رَجَعَ فَصَنَعَ لهم طعاماً، فلما أتاهم به، وكان هو في رِعْيَةِ الإبل، فقال: أرسِلُوا إليه، فأقْبَلَ وغَمَامَةٌ تُظِلُّه، فلما دَنَا من القوم وَجَدَهُم قد سَبَقُوه إلى الشجرةِ، فلمَّا جَلَسَ ﷺ مالَ فَيءُ الشجرةِ عليه، فقال: انظروا إلى فَيءِ الشجرةِ مالَ عليه». الحديث.

وهكذا رواه الترمذي[2] عن [ق ٢٩/أ] أبي العباس الفضل بن سَهْل الأعرج[3]، عن قُرادٍ أبي نوح به.

والحاكم[4]، والبيهقي[5]، وابن عساكر[6] من طريق محمد بن يعقوب

= ويونس؛ قال فيه ابن مهدي: لم يكن به بأس، وقال يحيى القطان: كانت فيه غفلة، وقد روى عنه ابن مهدي ويحيى القطان، وقال أحمد: حديثه مضطرب، وقال يحيى بن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: كان صدوقاً إلا أنه لا يحتج بحديثه. «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٤٣ رقم ١٠٢٤).
وإن كانت الرواية من طريق أبي إسحاق فيكون هناك احتمال التدليس.

(١) الغُضْرُوف؛ كلُّ عَظم رَخْص ليّنٍ في أيّ موضعٍ كان. غُضْروفُ الكتِف: رأس لَوْحِه. «لسان العرب» (٩/ ٢٦٩).

(٢) «جامع الترمذي» (المناقب ـ باب ما جاء في بدء نبوة النبي ﷺ رقم ٣٦٢٠).

(٣) الفضل بن سهل بن إبراهيم الأعرج أبو العباس البغدادي، قال أبو حاتم: صدوق. «الجرح والتعديل» (٧/ ٦٣ رقم ٣٥٩)، وقال ابن حجر: صدوقٌ من الحادية عشرة. «التقريب» (٥٤٠٣).

(٤) «المستدرك» (٢/ ٦١٥ ـ ٦١٦) حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب به فذكره وقال: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وتعقَّبه الذهبي بقوله: أظنه موضوعاً، فبعضه باطل.

(٥) «دلائل النبوة» (٢/ ٢٤ ـ ٢٥) من طريق محمد بن يعقوب الأصم به.

(٦) «تاريخ دمشق» (٣/ ٤ ـ ٥) من طريق محمد بن يعقوب الأصم به.

الأصم[١]، عن عباس بن محمد الدُوري شيخ الخرائطي فيه، عن قُراد به.

وهكذا رواه غيرُ واحدٍ من الحفاظ[٢] من حديث أبي نوح قُراد، واسمه عبدالرحمٰن بن غزوان؛ وهو ممن خرَّج له البخاري[٣] ووثقه جماعة من الأئمة والحفاظ[٤]، ولم أرَ فيه جرحاً، ومع هذا ففي حديثه غرابة[٥]، ولذا قال الترمذي: إنه حسنٌ غريبٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

وقال عباس الدوري: ليس في الدنيا أحدٌ يحدِّثُ به غيره، وقد سَمِعَه منه أحمد وابن معين لغَرابَتِه وانفراده به. حكاه البيهقي[٦] وابن عساكر[٧].

وأبو موسى إما أنْ يكونَ تلقَّاه من النبي ﷺ، فيكون أبلغ، أو من بعض كبار الصحابة، أو كان مشهوراً أخذه بطريق الاستفاضة.

---

(١) محمد بن يعقوب بن يوسف أبو العباس الأصم النيسابوري، سمع من الربيع كتبَ الشافعي؛ قال الحاكم: وكان محدث وقته بلا مدافعة، حدَّثَ في الإسلام ستاً وسبعين سنة، ولم يخلف مثله في صدقه وصحة سماعه... توفي سنة (٣٤٦هـ). «طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة» (١/ ١٣٣ رقم ٨٩).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٠/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥ رقم ٣٧٦٩٦)، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (ص١٧٠ ـ ١٧٢ رقم ١٠٩)، وغيرهم.

(٣) «صحيح البخاري» (الطلاق، باب الخلع وكيف الطلاق فيه رقم ٥٢٧٦).

(٤) قال محمد بن سعد، وعلي بن المديني، ومحمد بن عبدالله بن نمير، ويعقوب ابن شَيْبَة: ثقة. «الطبقات» (٧/ ٣٣٥)، و«تهذيب الكمال» (١٧/ ٣٣٧)، وقال الدارقطني: ثقة له أفراد. «سؤالات الحاكم» (ص٢٣٧ رقم ٣٨٦)، وقال ابن حجر: ثقةٌ له أفراد. وضبطَ اسمَه بضم القاف وتخفيف الراء. «التقريب» (٣٩٧٧).

(٥) قال ابن سيد الناس: ليس في إسنادِ هذا الحديث إلا من خُرِّج له في الصحيح... ومع ذلك ففي متنِه نكارةٌ؛ وهي إرسال أبي بكر مع النبي ﷺ بلالاً، وكيف وأبو بكر حينئذٍ لم يبلغ العشر سنين... «عيون الأثر» (١/ ١٠٨).
وقال الحافظ ابن حجر: وقد وَرَدَت هذه القصةِ بإسنادٍ رجاله ثقاتٌ من حديث أبي موسى الأشعري؛ أخرجها الترمذي وغيره، ولم يُسمَّ فيها الراهب، وزاد فيها لفظةً منكرةً؛ وهي قوله: وأتْبَعه أبو بكر بلالاً، وسبب نكارتها أنَّ أبا بكر حينئذٍ لم يكن متأهِّلاً، ولا اشترى يومئذٍ بلالاً، إلا أنْ يحملَ على أنَّ هذه الجملة الأخيرة مقتطعةٌ من حديثٍ آخر أدرِجَتْ في هذا الحديث، وفي الجملة هي وهمٌ من أحد رواته. «الإصابة» (١/ ٦٤٤).

(٦) «دلائل النبوة» (٢/ ٢٦).

(٧) «تاريخ دمشق» (٣/ ٥).

وبالجملة فلم تُذكر الغَمامةُ في حديث أصحّ من هذا[١].

وقد استُدِلَّ بذلك لجواز إظلال المُحْرِمِ[٢]، وهو جائزٌ، ولكنْ لا يتمُّ الاستدلالُ به، إلا إنْ كان ملازماً له ﷺ، وليس كذلك؛ فقد وَقَعَ إظلالُ أبي بكر الصديق ﵁ له ﷺ، حين قدما المدينةَ في الهجرة لما أصابت الشمسُ رسولَ الله ﷺ، فإنَّ أبا بكر أقبَلَ حتى جلَّل عليه بردائه[٣]، بل ثَبَتَ أنه كان بالجِعْرَانة[٤]، ومعه ثوبٌ قد أُظِلَّ عليه[٥]. وأنهم كانوا إذا أتوا على شجرةٍ ظَليلةٍ تركوها للنبي ﷺ[٦]، ونحو ذلك مما لا نُطيلُ بتخريجه، وكلاهما مما يَتأيَّد به كونه لم يكن دائماً، وكذا يشهدُ له صنيعُ القاضي عياض، حيث صدَّرَ ما سلَفَ مما عُزِي إليه بإظلال الله له بالغمام في سفره[٧]، وإنْ كان في أثنائه ما ليس صريحاً فيه، والله أعلم.

١٢٨ حديث: «الإعادة سعادة».

ما علمتُهُ في المرفوع[٨]، وصحَّ أنه ﷺ كان إذا تكلَّم بكلمةٍ أعادها ثلاثاً لتُفهَمَ عنه[٩].

---

(١) من بداية رواية الخرائطي إلى هنا مُستفاد من كلام ابن كثير في «البداية والنهاية» (٣/ ٤٣٨ ـ ٤٤١).

(٢) لمعرفة أقوال العلماء في مسألة إظلال المُحْرِمِ ينظر: «المغني» لابن قدامة (٥/ ١٢٩ ـ ١٣١).

(٣) «صحيح البخاري» (مناقب الأنصار، باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة رقم ٣٩٠٦).

(٤) الجعْرانة؛ بتسْكين العين والتَّخفيف وقد تُكسر العين وتُشدّد الراء.. «النهاية في غريب الحديث» (١/ ٢٧٦)، وهي بين مكة والطائف، تَبْعُدُ عنْ مكَّةَ سِتةَ فَرَاسِخَ ـ أي ١٨ مِيلاً ـ وتبْعُدُ عنْ حُدُودِ الحَرَمِ تِسْعَةَ أميالٍ... «الموسوعة الفقهية الكويتية» (١٥/ ٢٤٠).

(٥) «صحيح البخاري» (رقم ١٥٣٦)، و(رقم ١٧٨٩)، و(رقم ٤٣٢٩)، و«صحيح مسلم» (رقم ١١٨٠) من حديث يعلى بن أمية.

(٦) «صحيح البخاري» (المغازي، باب غزوة ذات الرِّقاع رقم ٤١٣٦) من حديث جابر.

(٧) «الشفا بتعريف حقوق المصطفى» (ص٣٦٧ ـ ٣٦٨).

(٨) أورده القاري في «الأسرار المرفوعة» (ص١٢٣ رقم ٤٦)، والقاوقجي في «اللؤلؤ المرصوع» (ص٤٠ رقم ٤٨)، وقال القاري: والمشهور على الألسنة: أنَّ الإفادةَ خيرٌ من الإعادة.

(٩) «صحيح البخاري» (العلم، باب من أعاد الحديث ثلاثاً ليُفهم عنه رقم ٩٥).

١٢٩ حديث: «أُعْطِيَ يوسفُ عليه السلام شَطْرَ الحسن».

مسلم في صحيحه(١) عن شيبان بن فرُّوخ، حدثنا حماد بن سلمة، حدثنا ثابت البُنَاني عن أنس فذكر حديث الإسراء مرفوعاً وفيه: «**فإذا أنا بيوسف ﷺ، إذا هو قد أعطِيَ شطرَ الحسن**».

وأخرج أبو يعلى في مسنده(٢) لفظَ الترجمة فقط منه، عن شيبان.

ورويناه كذلك في «الكنجروذيَّات»(٣)، وأخرجه أبو نعيم في «الحلية»(٤) من حديث شَيْبَان بلفظ: «**أتيتُ على يوسف، وقد أُعْطِيَ شَطْرَ الحسن**».

وكذا رواه أحمد في «مسنده»(٥) وابن أبي شيبة [ق ٢٩/ب] في «مصنفه»(٦)، عن عفان، عن حماد بن سلمة، والحاكم(٧) من طريق عفان، وقال: إنه صحيحٌ على شرط مسلم ولم يخرجاه.

وقد علمتَ تخريجَ مسلمٍ له.

زاد بعضهم: «**وأمه شطر الحُسْن**»(٨)، وزاد آخر: «**ومن سواه شطْرَه**»(٩).

ولإسحاق بن راهويه(١٠) من حديث شعبة، عن أبي إسحاق قال: قال

(١) «صحيح مسلم» (الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ رقم ١٦٢).
(٢) «مسند أبي يعلى» (٦/ ١٠٧ رقم ٣٣٧٣) عن شيبان بلفظ الترجمة.
(٣) ذكره الحافظ ابن حجر في «المعجم المفهرس» (ص٣٤٤ رقم ١٤٧٧) وقال: «الكنجروذيات» تخريج أبي سعيد السكري من حديث أبي سعيد محمد بن عبدالرحمٰن الكنجروذي في خمسة أجزاء.
(٤) «حلية الأولياء» (٦/ ٢٥٣) من طريق شيبان بن فروح به.
(٥) «مسند أحمد» (٢١/ ٤٤١ رقم ١٤٠٥٠) عن عفان به.
(٦) «مصنف ابن أبي شيبة» (٩/ ٤٥٩ رقم ١٧٨٨٣)، و(١٦/ ٥٧١ رقم ٣٢٥٨٣) عن عفان.
(٧) «المستدرك» (٢/ ٥٦٩) من طريق عفان به.
(٨) الزيادة عند الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٥٦٩) من طريق عفان به.
(٩) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٦/ ٥٧٠ رقم ٣٢٥٨١) من طريق ربيعة الجرشي قال . . . فذكره من قوله بنحوه. والإسنادُ صحيحٌ إلى ربيعة بن عمرو، أو ابن الغاز الجُرَشي.
(١٠) لم أجده فيما طبع من الكتاب. وهو في «المطالب العالية» (١٤/ ٢٤٥ رقم ٣٤٥١)، وقال الحافظ ابن حجر: هذا إسنادٌ صحيح موقوف. =

أبو الأحوص: عن عبدالله بن مسعود: **«أُوتيَ يوسفُ وأُمُّه ثُلثَ الحسن»**.

وسنده أيضاً صحيح.

١٣٠ حديث: «اعقِلْهَا وتَوَكَّل».

الترمذي في الزهد[1] وفي العلل[2]، والبيهقي في «الشعب»[3]، وأبو نعيم في «الحلية»[4]، وابن أبي الدنيا في «التوكل»[5] من حديث المغيرة بن أبي قُرَّة السدوسي[6]: سمعت أنساً يقول: قال رجل: يا رسول الله أَعْقِلُها وأتوكل أو أُطْلِقها وأتوكل؟ قال: **«اعقلها وتوكل»**؛ يعني: الناقة.

وقال الترمذي[7]: قال عمرو بن علي ـ يعني الفلاس شيخه ـ: قال يحيى بن سعيد القطان: إنه منكر، ثم قال الترمذي: وهو غريبٌ لا نعرفه من حديث أنس إلا من هذا الوجه، وإنما أنكره القطان من حديث أنس، وقد رُويَ عن عمرو بن أميَّة الضَّمَري عن النبي ﷺ نحوه.

يُشير إلى ما أخرجه ابن حبان في «صحيحه»[8] وأبو نعيم[9] من حديث

= وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٩/ ٤٥٨ ـ ٤٥٩ رقم ١٧٨٨٢)، و(١٦/ ٥٧١ رقم ٣٢٥٨٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ١١٠ ـ ١١١ رقم ٨٥٥٦) كلاهما من طريقين، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص به. وإسناده صحيح.

(١) «جامع الترمذي» (صفة القيامة رقم ٢٥١٧) من طريق المغيرة بن أبي قرة السدوسي به.

(٢) «العلل الصغير» ـ كما في «شرح العلل» لابن رجب (١/ ٤٤٨) ـ من طريق المغيرة به.

(٣) «شعب الإيمان» (٢/ ٤٢٨ رقم ١١٦١) من طريق خالد بن يحيى بن أبي قرة، حدثني عمي المغيرة ابن أبي قرة به. وخالد بن يحيى بن أبي قرة لم أجد له ترجمة.

(٤) «الحلية» (٨/ ٣٩٠) من طريق المغيرة به.

(٥) «كتاب التوكل على الله» (ص٥٠ ـ ٥١ رقم ١١).

(٦) المغيرة بن أبي قرة السدوسي: مستورٌ من الخامسة. «التقريب» (٦٨٤٩).

(٧) «شرح علل الترمذي» (١/ ٤٤٨).

(٨) «صحيح ابن حبان» (٢/ ٥١٠ رقم ٧٣١) من طريق يعقوب بن عبدالله، عن جعفر ابن عمرو بن أمية، عن أبيه به فذكره ثم قال: يعقوب هذا: هو يعقوب بن عمرو ابن عبدالله بن عمرو بن أمية الضَّمَري من أهل الحجاز مشهور مأمون. وذكره في «الثقات» (٧/ ٦٤٠)، وقال الهيثمي: ثقة. «المجمع» (١٠/ ٥٤٦)، فالإسنادُ صحيحٌ، والله أعلم.

(٩) «معرفة الصحابة» (٤/ ١٩٩٤ رقم ٥٠٠٩، ٥٠١٠) من طريقين عن يعقوب بن عمرو به.

جعفر بن عمرو بن أمية، عن أبيه قال: «قال رجلٌ للنبي ﷺ: أُرْسِلُ ناقتي وأتوكل؟ قال: «**اعقِلْها وتَوَكَّل**».

ورواه الطبراني في «الكبير»[١]، والبيهقي في «الشعب»[٢]؛ وجعلا في روايتهما القائلَ عَمْراً نفسه، وكذا هو عند أبي القاسم بن بشران في «أماليه»[٣].

وأخرجه البيهقي[٤] كذلك من حديث جعفر ـ لكن مرسلاً ـ قال: قال عمرو بن أمية: «يا رسول الله» وذكره. وهو عند الطبراني[٥] من حديث أبي هريرة بلفظ: «**قيِّدها وتوكل**».

١٣١ حديث: «أعلنوا النكاحَ واجعلوه في المساجدِ، واضربوا عليه بالدُّف».

الترمذي[٦] وضعفه، وابن ماجه[٧]، وابن منيع[٨]، وغيرهم[٩] عن عائشة مرفوعاً بهذا.

---

(١) لم أجده في «المعجم الكبير»، وقال الهيثمي: رواه الطبراني بإسنادين، وفي أحدهما عمرو بن عبدالله بن أمية الضمري ولم أعرفه وبقية رجاله ثقات. «المجمع» (١٠/ ٥٢٠)، وقال أيضاً: رواه الطبراني من طرقٍ، ورجال أحدها رجال الصحيح، غير يعقوب بن عبدالله بن عمرو بن أمية، وهو ثقة. «المجمع» (١٠/ ٥٤٦).

(٢) «شعب الإيمان» (٢/ ٤٢٧ رقم ١١٥٩) من طريق يعقوب بن عبدالله به.

(٣) لم أجده في «أمالي بن بشران» المطبوع في دار الوطن.

(٤) «شعب الإيمان» (٢/ ٤٢٧ رقم ١١٥٨) من طريق يعقوب بن عبدالله عن جعفر بن عمرو بلفظ: «قيّدها وتوكل». ورواه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢/ ١٧٢ رقم ٩٧١)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٦٢٣) من طريق يعقوب به. وقال الذهبي في «التلخيص»: سنده جيد.

(٥) لم أجده في معاجم الطبراني، ولا في «مجمع الزوائد».

(٦) «جامع الترمذي» (النكاح ـ باب ما جاء في إعلان النكاح رقم ١٠٨٩) من طريق عيسى ابن ميمون الأنصاري، عن القاسم بن محمد، عن عائشة مرفوعاً به فذكره وقال: هذا حديثٌ غريبٌ حسنٌ في هذا الباب، وعيسى بن ميمون الأنصاري يُضعَّفُ في الحديث.

(٧) «سنن ابن ماجه» (النكاح، باب إعلان النكاح رقم ١٨٩٥) من طريق خالد بن إلياس، عن ربيعة ابن أبي عبدالرحمٰن، عن القاسم به.

(٨) في مسنده كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (٤/ ٥٠ رقم ٣١٥٤/ ١) من طريق عيسى ابن ميمون به.

(٩) كالبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٢٩٠)، وأبي نعيم في «تاريخ أصبهان» (١/ ١٧٤)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ١٣٨ رقم ١٠٣٤) من طريق عيسى بن ميمون به.

وهو حسن؛ فراويه[١] عند الترمذي ـ وإن كان ضعيفاً ـ فإنه قد تُوبعَ، كما في ابن ماجه وغيره[٢].

وفي الباب عن جماعة[٣].

---

(١) عيسى بن ميمون الأنصاري المدني مولى القاسم بن محمد؛ ضعفه الترمذي كما سبق، وقال فيه البخاري: منكر الحديث. «التاريخ الكبير» (٦/ ٤٠١ رقم ٢٧٨١)، وقال يحيى بن معين: ليس بشيء. «التاريخ؛ رواية الدوري» (٤/ ١٨١ رقم ٣٨٣٣)، وقال عمرو بن علي وأبو حاتم: متروك الحديث، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث. «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٨٧ رقم ١٥٩٥).
وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يُتابعه أحدٌ عليه. «الكامل» (٥/ ٢٤٢).
فالإسناد ضعيف جدّاً بسببه. وقد ضعَّفه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٩/ ٢٢٦).

(٢) رواه ابن ماجه كما سبق، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٢٩٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٦٥)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ١٣٨ رقم ١٠٣٣) من طريق خالد بن إلياس، عن ربيعة بن أبي عبدالرحمٰن، عن القاسم بن محمد بنحوه.
وخالد بن إلياس بن صخر أبو الهيثم القرشي العدوي، قال فيه أحمد: متروك الحديث، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: ضعيف الحديث منكر الحديث، قلت: يُكتَبُ حديثه؟ قال: زَحْفاً. «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٢١ رقم ١٤٤٠)، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات حتى يَسْبِقُ إلى القلب أنه الواضعُ لها، لا يحلُّ أنْ يُكتَبَ حديثُه إلا على جهة التعجب. «المجروحين» (١/ ٢٧٩)، وقال الحاكم: روى... أحاديث موضوعة، وكذا قال أبو سعيد النقاش. «تهذيب التهذيب» (٣/ ٧١)، وقال ابن حجر: متروك الحديث. «التقريب» (١٦١٧).
فهذه المتابعة لا تُفيدُ الحديثَ تقويةً، وكلا إسنادَي الحديث ضعيفٌ جدّاً، والله أعلم.

(٣) من ذلك: حديث عبدالله بن الزبير ﷺ الذي رواه أحمد في مسنده (٢٦/ ٥٣ رقم ١٦١٣٠)، وابن حبان في صحيحه (٩/ ٣٧٤ رقم ٤٠٦٦)، والبزار في مسنده (٦/ ١٧٠ رقم ٢٢١٤)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٥/ ٢٢٢ رقم ٥١٤٥)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ١٨٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ٢٨٨) من طرقٍ عن عبدالله بن وهب، حدثني عبدالله بن الأسود، عن عامر بن عبدالله بن الزبير، عن أبيه مرفوعاً بنحوه.
وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وقال: سمعه منه ابن وهب.
وعبدالله بن الأسود القرشي، قال أبو حاتم: شيخٌ لا أعلم روى عنه غير عبدالله ابن وهب. «الجرح والتعديل» (٥/ ٢ رقم ٦)، وقال الدارقطني: لا بأس به. «سؤالات البرقاني» (ص٣٩ رقم ٢٥٠)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ١٥).
وباقي رجاله ثقات، فهو حسن، والله أعلم. =

وفي لفظٍ: «**وأخْفُوا الخِطْبة**»(١)، وبه تمسَّكَ من أبطَلَ نكاحَ السِّر(٢).

١٣٢ حديث: «أعمارُ أمتي ما بين الستين إلى السبعين، وأقلُّهم من يَجُوز ذلك».

= ومن ذلك: حديث محمد بن حاطب الجمحي الذي رواه الترمذي في جامعه (رقم ١٠٨٨)، والنسائي في سننه (رقم ٣٣٦٩، ٣٣٧٠)، وابن ماجه في سننه (رقم ٨٩٦)، وأحمد في مسنده (٣٠/ ٢١٣ رقم ١٨٢٧٩، ١٨٢٨١)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ١٨٤) جميعهم من طرقٍ عن أبي بَلْج، عن محمد بن حاطب رفعه «فصل ما بين الحلال والحرام الصوت والدف في النكاح» وقال الترمذي: حديث محمد بن حاطب حديثٌ حسنٌ، وأبو بَلْج؛ اسمه يحيى بن أبي سليم ويقال: ابن سليم، ومحمد بن حاطب قد رأى النبيَّ ﷺ وهو غلامٌ صغير. وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

وأبو بَلْج ـ بفتح أوله وسكون اللام بعدها جيم ـ الفزاري الكوفي؛ قال يحيى ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح لا بأس به. «الجرح والتعديل» (٩/ ١٥٣ رقم ٦٣٤)، وقال البخاري: فيه نظر، وقال ابن عدي: لا بأس بحديثه. «الكامل» (٧/ ٢٣٠)، وقال الدارقطني: ثقة. «سؤالات البرقاني» (ص٧٠ رقم ٥٤٦)، وحديثه حسنٌ ـ كما قال الترمذي ـ والله أعلم.

(١) أخرجه الديلمي كما في «الغرائب الملتقطة» [ق ١٤/أ] من طريق هارون بن عمر ابن زياد الدمشقي، حدثنا محمد بن خالد، عن عبدالعزيز بن محمد الدراوردي، عن علقمة بن أبي علقمة، عن أمه، عن أم سلمة مرفوعاً به فذكره.

هارون بن عمر بن يزيد بن زياد أبو عمر المخزومي الدمشقي، ذكره ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٤/ ١٤) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

ومحمد بن خالد؛ لم أعرفه، ولعل كلمة (خالد) تصحيف من (خلاد)، فمحمد ابن خلاد الباهلي هو الذي يروي عن عبدالعزيز الدراوردي، كما في «تهذيب الكمال» (١٨/ ١٩١)، وهو ثقة، كما في «التقريب» (٥٨٦٥).

وأمُّ علقمة؛ هي مرجانة بنت أبي علقمة: مقبولةٌ في المتابعات، كما في الحديث (٤٤).

فالإسناد ضعيفٌ لحال هارون بن عمر وأمِّ علقمة، قال المناوي: فيه من لا يُعرف، لكنْ له شواهد تجبره. «فيض القدير» (١/ ٥٤٩)، وقال الألباني: سنده ضعيف، أمُّ علقمة، واسمها مرجانة؛ مجهولةُ الحال، ومن دون الدراوردي فيه من لم أعرفه. «السلسلة الضعيفة» (٥/ ٥١٥ رقم ٢٤٩٤).

(٢) لمعرفة أقوال العلماء في مسألة نكاح السر ينظر: «المغني» لابن قدامة (٩/ ٤٦٩).

الترمذي[(١)]، وابن ماجه[(٢)]، وآخرون[(٣)] من حديث محمد بن عمرو ابن علقمة[(٤)]، عن أبي سلمة بن عبدالرحمٰن، عن أبي هريرة به مرفوعاً.

وصححه ابن حبان[(٥)] والحاكم[(٦)] وقال: إنه على شرط مسلم.

وقال الترمذي: إنه حسنٌ غريبٌ من حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة، وقد رُوِيَ عن أبي هريرة من غير هذا الوجه.

---

(١) «جامع الترمذي» (الدعوات، باب في دعاء النبي ﷺ رقم ٣٥٥٠) من طريق عبدالرحمٰن بن محمد المحاربي، عن محمد بن عمرو به فذكره وقال: هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ من حديث محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

(٢) «سنن ابن ماجه» (الزهد ـ باب الأمل والأجل رقم ٤٢٣٦) من طريق عبدالرحمٰن ابن محمد به.

(٣) رواه أبو يعلى في مسنده (١٠/ ٣٩٠ رقم ٥٩٩٠)، والبزار في مسنده (١٤/ ٣٢٩ رقم ٧٩٩٩)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١/ ١٧٤ ـ ١٧٥ رقم ٢٥٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٣٧٠) من طريق عبدالرحمٰن بن محمد المحاربي به.
وعبدالرحمٰن بن محمد بن زياد المحاربي أبو محمد الكوفي، قال يحيى بن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوقٌ إذا حدَّث عن الثقات، ويروي عن المجهولين أحاديثَ منكرةً فيفسدُ حديثَه بروايته عن المجهولين. «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٨٢ رقم ١٣٤٢)، وقال ابن حجر: لا بأس به وكان يدلس. قاله أحمد. «التقريب» (٣٩٩٩)، وذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين «تعريف أهل التقديس» (ص٤٠ رقم ٨٠)، وقد عنعن في هذا الحديث.

(٤) محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي أبو عبدالله المدني، قال يحيى بن معين: ما زال الناس يَتَّقُونَ حديثَه. قيل له: وما علة ذلك؟ قال: كان محمد بن عمرو يُحدِّث مرةً عن أبي سلمة بالشيء رأيه، ثم يحدِّثُ به مرةً أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث يُكتبُ حديثه وهو شيخ. «الجرح والتعديل» (٨/ ٣١)، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال في موضع آخر: ثقة. «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٢١٧)، وقال ابن عدي: له حديثٌ صالحٌ، وقد حدَّث عنه جماعةٌ من الثقات كلُّ واحدٍ منهم ينفرد عنه بنسخةٍ، ويُغربُ بعضُهم على بعض، وروى عنه مالكٌ غير حديثٍ في الموطأ وغيره، وأرجو أنه لا بأس به. «الكامل» (٦/ ٢٢٥).

(٥) «صحيح ابن حبان» (٧/ ٢٤٧ رقم ٢٩٨٠).

(٦) «المستدرك» (٢/ ٤٢٧) وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي. لكنْ يُشكل على ذلك حالُ عبدالرحمٰن بن محمد المحاربي وعنعنته، كما سبق.

ومن ذلك ما رواه هو(١) من حديث كامل أبي العلاء(٢)، عن أبي صالح(٣)، عن أبي هريرة [ق ٣٠/أ] (مرفوعاً بلفظ: «عمر أمتي من ستين إلى سبعين».

وقال أيضاً: إنه حسنٌ غريبٌ من حديث أبي صالح، عن أبي هريرة)(٤)، وقد رُوِيَ من غير وجهٍ عن أبي هريرة.

ومن ذلك ما رواه ابن عساكر(٥) من طريق شيخٍ مدني(٦)، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رفعه بلفظ: «أقلُّ أمتي أبناء السبعين».

وفي لفظٍ لأحمد(٧)، والترمذي(٨)، وابن ماجه(٩)،

---

(١) «جامع الترمذي» (رقم ٢٣٣١) من طريق كامل أبي العلاء به.
ورواه أبو يعلى في مسنده (١١/١٢ رقم ٦٦٥٦)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٦/ ٨٥ رقم ٥٨٧٢) من طريق كامل أبي العلاء به.

(٢) كامل بن العلاء أبو العلاء الفقيمي، قال يحيى بن معين: ثقة. «التاريخ؛ رواية الدوري» (٣/ ٢٦٨ رقم ١٢٦٦)، وقال ابن عدي: ... لم أرَ من المتقدمين فيه كلاماً فأذكره، إلا أني رأيتُ في بعض رواياته أشياءَ أنكرتها، فذكرته من أجل ذلك، ومع هذا أرجو أنْ لا بأس به. «الكامل» (٦/ ٨٣)، وقال ابن حجر: صدوق يُخطئ. «التقريب» (٥٦٠٤).

(٣) قال المزي: قيل: إنه أبو صالح ميناء ـ مولى ضباعة ـ وليس بأبي صالح ذكوان. «تحفة الأشراف» (٩/ ٤٤٥ رقم ١٢٨٧٦)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٤٥٥)، وقال ابن حجر: ... كذا سماه أبو أحمد الحاكم في الكنى، وساق حديثه من رواية سهل بن حماد، حدثنا كامل أبو العلاء: سمعتُ ميناء أبا صالح عن أبي هريرة. «تهذيب التهذيب» (١٢/ ١١٩)، وقال أيضاً: ليِّن الحديث. «التقريب» (٨١٧٥).
فالحديث بمجموع الطريقين السابقين حسنٌ، والله أعلم.

(٤) ما بين قوسين زيادة من «م».

(٥) لم أجده في «تاريخ دمشق» ولا في غيره مما وقفتُ عليه من كتب ابن عساكر.

(٦) إسناده ضعيفٌ لجهالة هذا الشيخ.

(٧) لم أجده في المسند ولا عُزي له في كتب الزوائد ولا الأطراف، وإنما هو عنده بلفظٍ آخر سيأتي.

(٨) لم أجده في «جامع الترمذي» ولا في «تحفة الأشراف»، ولا أدري إن كان المؤلف قد قصد الحكيم الترمذي فقد رواه في «نوادر الأصول» (١/ ٨٣ رقم ١١٨)، و(١/ ٥٦٣ رقم ٨٠٥) من طريق إبراهيم بن الفضل قال: حدثنا المقبري، عن أبي هريرة مرفوعاً به.

(٩) لم أجده في «سنن ابن ماجه».

=

وأبي يعلى[(١)]، والعسكري، والقضاعي[(٢)]، والرَّامَهُرْمُزي[(٣)]، وغيرهم[(٤)] مرفوعاً: «**مُعْتَرَكُ المنايا ما بين الستين إلى السبعين**».

وفي لفظٍ لابن منيع[(٥)]، والرامهرمزي[(٦)]: «**من عمَّرَه الله ستين سنةٍ، فقد أعذَرَ إليه في العمر**» يريد: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ وَجَآءَكُمُ ٱلنَّذِيرُ﴾ [فاطر: ٣٧].

وللعسكري من حديث عبدالله بن محمد القرشي[(٧)]، عن أبيه قال: «قال

= وقد قال ابن الأثير: ووجدتُ لرزين روايةً لم أجدها في الأصول: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**مُعْتَرَكُ المنايا...**» فذكره. «جامع الأصول» (١/ ٣٩٤).

(١) «مسند أبي يعلى» (١١/ ٤٢٢ رقم ٦٥٤٣) من طريق إبراهيم بن الفضل، حدثنا المقبري به.

(٢) «مسند الشهاب» (١/ ١٧٤ رقم ٢٥١) من طريق إبراهيم بن الفضل به.

(٣) «أمثال الحديث» (ص٩٠ رقم ٢٦) من طريق إبراهيم بن الفضل به فذكره وقال: المعتركُ موضعُ الاعتراك وكذلك المعركة، فالاعتراكُ: الاعتلاجُ في الحرب يُقال: اعتركَ القومُ للقتال والخصومة.

(٤) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٢/ ٤٧٩ رقم ٩٧٧٢)، وفي «الآداب» (ص٣٢٣ رقم ٨٠٠) من طريق إبراهيم بن الفضل به.
وإبراهيم بن الفضل أبو إسحاق المخزومي؛ متروك الحديث، وتقدمت ترجمته في الحديث (٤٧).
فالإسناد ضعيف جدّاً بسببه.

(٥) عزاه الحافظ ابن حجر في «المطالب العالية» (١٣/ ٥٥ رقم ٣١١٤) لإسحاق والطبراني والروياني وعلي بن عبدالعزيز، ولم يعزه لابن منيع. وعزاه البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٧/ ٣٤٥ رقم ٧٠٢٠) لإسحاق والروياني فقط، ولم يعزه لابن منيع.

(٦) «أمثال الحديث» (ص٩٨ رقم ٢٨) من طريق أبي حازم، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة مرفوعاً به. ورواه أحمد في مسنده (١٥/ ٢٣٠ رقم ٩٣٩٤) من طريق أبي حازم، وفي (١٥/ ١٤٢ رقم ٩٢٥١) من طريق أبي معشر؛ كلاهما عن المقبري به. ورواه البخاري في صحيحه (رقم ٦٤١٩) من طريق مَعْن بن محمد الغفاري، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه فذكره وقال: تابعه أبو حازم، وابن عجلان، عن المقبري.

(٧) عبدالله بن محمد القرشي؛ قال الذهبي: لا يُدرى من هو. «الميزان» (٣/ ٢٤٤)، وأبوه لم أعرفه.

رجلٌ لعبدالملك بن مروان: كم تعدُّ يا أمير المؤمنين؟ فبكى وقال: أنا في معترك المنايا، هذه ثلاث وستون فمات لها».

وللرامهرمزي[١] عن وهب بن منبه في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٨] قال: «قال هذه المقالة وهو ابن ستين أو خمس وستين سنة».

وأصل الحديث في البخاري[٢] من حديث سهل بن سعد.

ويُروى في الباب عن ابن عمر وأنس، لفظ أحدهما: «**أقلُّ أمتي من يبلغ السبعين**»[٣].

ولفظ الآخر: «**حصادُ أمتي ما بين الستين إلى السبعين**»[٤].

---

(١) «أمثال الحديث» (ص٩٨ ـ ٩٩) بإسنادٍ صحيحٍ عن وهب بن منبه به.

(٢) لم يتبيَّن لي أيَّ حديثٍ لسهلٍ قَصَدَ المؤلف، ولم أجد في «صحيح البخاري» ما يدلُّ على مراد المؤلف، ولعله سبق قلمٍ منه، وأنه أراد حديث هريرة المتقدم قبل قليل، والله أعلم.

(٣) لم أجده من حديث ابن عمر، وإنما من حديث أنس؛ رواه أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٢٧٤ رقم ٢٢٣١) حدثنا هشيم قال: زعم بعض أصحابنا عن قتادة عن أنس مرفوعاً بنحوه. وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ٣٤٣): رواه أبو يعلى، وفيه شيخُ هشيم لم يُسمَّ، وبقية رجاله رجال الصحيح.

(٤) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٥/ ٢٨٥) أنبأنا أبو الحسين محمد بن كامل ابن ديسم المقدسي، عن أبي القاسم عبدالرحمٰن بن علي بن محمد بن أبي العيش الأطرابلسي، حدثنا أبو القاسم حمزة بن عبدالله بن الحسين الأطرابلسي ـ إملاءً ـ حدثنا أبو حفص عمر بن عبيدالله بن خراسان، حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد ابن أبي ثابت البزاز، حدثنا عبدالحميد بن هندي حدثنا المعافى بن سليمان، حدثنا محمد بن سلمة، عن الفزاري، عن قتادة، عن أنس بن مالك مرفوعاً به.

ومحمد بن كامل بن ديسم أبو الحسين النضري المقدسي، قال فيه ابن عساكر: كان يُتهم بشهادة الزور، وأسقط خالي أبو المعالي القاضي شهادته، كتبتُ عنه شيئاً يسيراً ولم يكن الحديث من شأنه. «تاريخ دمشق» (٥٥/ ١١٦).

وقال الألباني: وهذا سندٌ ضعيف؛ عبدالحميد بن هندي والراوي عنه أبو إسحاق؛ لم أجد لهما ترجمة. وأما أبو حفص فأورده ابن عساكر، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. «السلسلة الضعيفة» (٩/ ٣٠٩).

ولعمر بن أبي حسين المكي، عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً: «**إذا كان يوم القيامة نُودي: أين أبناء الستين؟ وهو العمر الذي قال الله: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ وَجَآءَكُمُ ٱلنَّذِيرُ﴾** [فاطر: ٣٧]».

وأخرجه الرامهرمزي[(١)] والطبراني[(٢)].

كما بيَّنتُ أكثر ذلك في «المسلسلات»[(٣)].

١٣٣ حديث: «الأعمال بالخواتيم».

البخاري في القَدَر من «صحيحه»[(٤)] مُترجِماً عليه: (العمل بالخواتيم) من حديث أبي غسان، حدثني أبو حازم، عن سهل بن سعد الساعدي: أنَّ رجلاً من أعظم المسلمين غناءً عن المسلمين في غزوةٍ غزاها مع النبي ﷺ، فنَظَرَ النبي ﷺ إليه فقال: «**من أحبَّ أنْ يَنْظُرَ إلى رجلٍ من أهل النار**» وذكر الحديث، وفي آخره: «**وإنما الأعمال بالخواتيم**».

واتفقا عليه[(٥)] من حديث يعقوب بن عبدالرحمٰن القاريِّ، عن أبي حازم، لكن بدون محل الحاجة منه.

وفي الباب عن معاوية؛ أخرجه ابن حبان في صحيحه[(٦)] من حديث الوليد بن مسلم وصدقة بن خالد قالا ـ واللفظ لأولهما ـ: حدثنا ابن جابر

---

(١) «أمثال الحديث» (ص٩٧ رقم ٢٧) من طريق إبراهيم بن الفضل المخزومي، عن ابن أبي الحسين المكي، عن عطاء، عن ابن عباس مرفوعاً به.

(٢) «المعجم الكبير» (١١/ ١٧٧ رقم ١١٤١٥)، و«المعجم الأوسط» (٨/ ٤٩ رقم ٧٩٢٥)، و(٩/ ٦٦ رقم ٩١٣٨) من طريق إبراهيم بن الفضل المخزومي به.
وإبراهيم بن الفضل المخزومي تقدم قبل قليل أنه متروك، فالإسناد ضعيف جدّاً.

(٣) اسمه «الجواهر المكللة في الأحاديث المسلسلة» كما في «الضوء اللامع» (٥/ ٢٧٠)، و(٨/ ١٦).

(٤) صحيح البخاري (القدر، باب العمل بالخواتيم رقم ٦٦٠٧)، وهو عنده أيضاً (رقم ٦٤٩٣).

(٥) «صحيح البخاري» (رقم ٢٨٩٨)، و(٤٢٠٣)، و«صحيح مسلم» (رقم ١١٢) مطولاً.

(٦) «صحيح ابن حبان» (٢/ ٥١ رقم ٣٣٩) من طريق الوليد بن مسلم، و(٢/ ١١٨ رقم ٣٩٢) من طريق صدقة بن خالد قالا: حدثنا ابن جابر به.

ـ هو عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر ـ سمعتُ أبا عبدربٍّ[(١)] يقول: سمعتُ معاوية يقول: قال النبي ﷺ: «**إنما الأعمال بخواتيمها؛ كالوعاء إذا طابَ أعلاه طابَ أسفله، وإذا خبُثَ أعلاه خبُثَ أسفله**». [ق ٣٠/ب] ولفظ الآخر: «**إنما العمل كالوعاء إذا طاب**» وذكره.

وكذا هو بهذا اللفظ عند ابن ماجه (في سننه[(٢)])[(٣)]، والعسكري من حديث الوليد بن مسلم.

وعند أحمد في مسنده[(٤)] من حديث ابن المبارك، عن جابر[(٥)].

وعن عائشة أخرجه ابن حبان في صحيحه[(٦)]، وابن عدي في

---

(١) أبو عبدربٍّ الدمشقي الزاهد، ويقال: أبو عبد ربه أو عبدرب العزة، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٨١)، وقال ابن حجر: مقبولٌ من الثالثة مات سنة اثنتي عشرة ق. «التقريب» (٨٢١٩).
فالإسناد ضعيف بسببه، لكنه يتقوَّى بما سبق.

(٢) «سنن ابن ماجه» (الزهد، باب التوقي على العمل رقم ٤١٩٩) من طريق الوليد بن مسلم به.
وكذا أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١٣/ ٢٩٠ رقم ٧٣٦٢) من طريق الوليد بن مسلم.

(٣) ما بين قوسين ليس في «م».

(٤) «مسند أحمد» (٢٨/ ٦٦ رقم ١٦٨٥٣) من طريق ابن المبارك، وأخرجه ابن المبارك في «الزهد» (رقم ٥٩٦) عن ابن جابر، بهذا الإسناد، ومن طريقه أيضاً: الطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/ ٣٦٨ رقم ٨٦٦)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/ ١٩٧ رقم ١١٧٥).

(٥) كذا في جميع النسخ المعتمدة، والصواب: (ابن جابر)؛ لأن اسمه: عبدالرحمٰن ابن يزيد بن جابر.

(٦) «صحيح ابن حبان» (٢/ ٥٢ رقم ٣٤٠) من طريق نعيم بن حماد، حدثنا عبدالعزيز ابن أبي حازم عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً به.
ونعيم بن حماد أبو عبدالله المروزي الخزاعي، قال يحيى بن معين: ثقة. «سؤالات ابن الجنيد» (ص١٦٧ رقم ٥٦٤)، وقال أبو حاتم: محله الصدق. «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٦٣ رقم ٢١٢٥)، وذكر ابن عدي أنه نُسِب إلى الكذب ووضع الحكايات المزورة في ثَلْبِ أبي حنيفة، ثم قال: أثنى عليه قومٌ وضعَّفه قومٌ، وكانَ ممن يتصلَّبُ في السُّنَّة... وعامة ما أنكر عليه هو هذا الذي ذكرته، وأرجو أنْ يكون باقي حديثه مستقيماً. «الكامل» (٧/ ١٩)، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ كثيراً، فقيه عارفٌ بالفرائض. «التقريب» (٧١٦٦)، وقد تُوبع كما سيأتي عند ابن عدي.

كامله[١] بلفظ: (**إنما الأعمال بالخواتيم**).

وعن علي أخرجه الطبراني[٢] في حديث فيه: «**وصاحبُ الجنة مختومٌ له بعمل أهل الجنة، وإنْ عمِلَ أيَّ عملٍ، الأعمالُ بخواتيمها**».

---

(١) «الكامل» (١/ ٣٣٩) من طريق إسحاق بن إبراهيم أبي النضر، حدثنا عبدالعزيز ابن أبي حازم، عن هشام بن عروة به فذكره وقال: هذا الحديث من حديث هشام ابن عروة غير محفوظ.
وأبو النضر إسحاق بن إبراهيم الدمشقي الفراديسي مولى عمر بن عبدالعزيز، قال أبو مسهر وأبو حاتم: ثقة. «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٠٩)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/ ٥٠).
وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة ولم أرَ له أنكر مما ذكرته. «الكامل» (٧/ ١٩).
وقال ابن حجر: صدوقٌ ضُعِّف بلا مستند. «التقريب» (٣٣٤).
وعبدالعزيز بن أبي حازم سلمة بن دينار المدني، قال أحمد: لم يكن يُعرف بطلب الحديث إلا كتب أبيه فإنهم يقولون إنه سمعها... وقد روى عن أقوام لم يكن يعرف أنه سمع منهم. وقال يحيى بن معين: صدوق ثقة ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صالح الحديث. «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٨٢ رقم ١٧٨٧)، وقال ابن نمير والنسائي: ثقة، وقال النسائي أيضاً: ليس به بأس. «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٩٨)، وقال ابن حجر: صدوق فقيه من الثامنة. ع. «التقريب» (٤٠٨٨).
فظاهرُ الإسناد أنه حسنٌ، لكنْ يبقى الإشكال في قول ابن عدي: إنه غير محفوظ، ولم يظهر لي وجهه، والله أعلم.
ورواه الطبراني في «الأوسط» (٥/ ٥٥ رقم ٤٦٥٦) من طريق يحيى بن صالح الوحاظي، حدثنا يونس بن عثمان المقرئ، عن راشد بن سعد، عن عائشة مرفوعاً بنحو حديث أبي عنبة الآتي.

(٢) «المعجم الأوسط» (٥/ ٢٤٧ رقم ٥٢١٩) من طريق حماد بن واقد الصفار، عن رجلٍ من أهل مكة يقال له: سالم، عن عطاء بن أبي رباح، عن محمد بن الحنفية، عن علي مرفوعاً به مطولاً فذكره وقال: لا يُروى هذا الحديث عن علي إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به حمادُ بن واقد.
وحماد بن واقد أبو عمر الصفَّار العَيْشي، قال البخاري: منكر الحديث. «التاريخ الكبير» (٣/ ٢٨ رقم ١١٨)، وقال عمرو بن علي: كثير الخطأ والوهم ليس ممن يُروى عنه، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، لين الحديث يكتب حديثه على الاعتبار، وقال أبو زرعة: لين الحديث. «الجرح والتعديل» (٣/ ١٥٠ رقم ٦٥٣)، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه مما لا يتابعه الثقات عليه. «الكامل» (٢/ ٢٤٩) وشيخه مجهول، فالإسناد ضعيف جدّاً بسبب حماد وشيخه.

وعن أنس أخرجه أحمد بن منيع[١]، وأبو يعلى[٢] في مسانيدهم، والترمذي[٣]، وصححه هو وابن خزيمة[٤] وابن حبان[٥] والحاكم[٦] مرفوعاً: **«إذا أراد الله بعبدٍ خيراً استعمله قبل موته» قالوا: وكيف يستعمله؟ قال: «يوفِّقه لعملٍ صالحٍ قبل موته، ثم يقبضه عليه»**.

وأولهُ عند أحمد[٧]: **«لا تَعْجَبُوا لعملِ عاملٍ حتى تَنْظُروا بمَ يُختمُ له»**.

وهو على شرط الشيخين.

وعن أبي عِنَبَةَ[٨] الخولاني؛ أخرجه أحمد[٩] والطبراني[١٠] وأبو الشيخ[١١]

---

(١) عزاه البوصيري في «إتحاف الخيرة» (٧/ ١٣٤) لمسدد، وابن أبي شيبة، وعبد ابن حميد، وأحمد بن حنبل، وأبي يعلى، والحاكم، والترمذي، ولم يعزه لابن منيع.

(٢) «مسند أبي يعلى» (٦/ ٤٠١ رقم ٣٧٥٦)، و(٦/ ٤٥٢ رقم ٣٨٤٠) من طريق حميد عن أنس مرفوعاً بنحوه.

(٣) «جامع الترمذي» (رقم ٢١٤٢) من طريق حميد به.

(٤) لم أجده فيما طبع من «الصحيح»، ولا في «التوحيد» لابن خزيمة.

(٥) «صحيح ابن حبان» (٢/ ٥٣ رقم ٣٤١) من طريق حميد به.

(٦) «المستدرك» (١/ ٣٣٩) وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.
ورواه أحمد في مسنده (١٩/ ٩٣ رقم ١٢٠٣٦)، و(٢١/ ٩٨ رقم ١٣٤٠٨) من طريق حميد به.

(٧) «مسند أحمد» (١٩/ ٢٤٦ رقم ١٢٢١٤) من طريق حميد عن أنس مرفوعاً به.
ورواه عبدبن حميد في «المنتخب» (ص٤١٠ رقم ١٣٩٣)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» كما في «ظلال الجنة» (١/ ١٧٤ رقم ٣٩٣) من طريق حميد به نحوه.
وإسناده صحيح على شرط الشيخين كما قال السخاوي.

(٨) في «ز»: (عِلبة)، وهو خطأ، وأبو عِنَبَة ـ بكسر أوله وفتح النون والموحدة ـ الخولاني؛ صحابيٌّ مشهورٌ بكنيته، مُختلفٌ في اسمه.. نزل حمص ومات في خلافة عبدالملك على الصحيح. «الإصابة» (١٢/ ٤٧٣ ـ ٤٧٦)، و«التقريب» (٨٢٨٦).

(٩) «مسند أحمد» (٢٩/ ٢٣٢ رقم ١٧٧٨٤) حدثنا سريج بن النعمان، حدثنا بقية عن محمد بن زياد الألهاني قال: حدثني أبو عِنَبَة ـ قال سريج: وله صحبة ـ مرفوعاً به.

(١٠) «مسند الشاميين» (٢/ ١٨ ـ ١٩ رقم ٨٣٩) من طريق بقية بن الوليد، عن محمد ابن زياد به.

(١١) لم أجده في كتب أبي الشيخ، وأخرجه ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (١/ ١٧٥ رقم ٤٠٠)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/ ٢٩٣ رقم ١٣٨٩) من طريق بقية، حدثنا محمد بن زياد، عن أبي عِنَبَة به.

=

مرفوعاً: «**إذا أرادَ الله بعبدٍ خيراً عَسَلَه؛ يفتح له عملاً صالحاً بين يدي موته**».

والعَسْلُ؛ وهو بعَينٍ مهملة: طيب الثناء(١).

وأخرجه الطبراني(٢) من حديث أبي أمامة مختصراً.

= بقية مشهور بالتدليس القبيح، وهو وإن كان صرَّح بالسماع من شيخه محمد بن زياد إلا أنه يُخشى أن يكون دلَّسه بين محمد بن زياد وأبي عِنَبَة.

ويشهدُ له ما رواه عبدُبن حميد في «المنتخب» (ص١٧٥ رقم ٤٨١)، والبزار في مسنده (٦/ ٢٨٦ رقم ٢٣١٠)، وابن حبان في صحيحه (٢/ ٥٤ رقم ٣٤٢، ٣٤٣)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٣/ ٣٢٥ رقم ٣٢٩٨)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٣٣٩) من طريق معاوية بن صالح، عن عبدالرحمٰن بن جبير، عن أبيه، عن عمرو بن الحَمِق مرفوعاً بنحوه. وقال الحاكم: صحيح الإسناد.

ورواه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٧/ ٥٢ رقم ٢٦٤٠)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١/ ٣٨٧)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٨٩) من طريق عبدالله ابن يحيى بن أبي كثير، عن أبيه، عن جبير بن نفير به.

ومعاوية بن صالح بن حُدَير ـ بالمهملة مصغر ـ الحضرمي أبو عمرو وأبو عبدالرحمٰن الحمصي قاضي الأندلس، قال علي بن المديني: كان عبدالرحمٰن بن مهدي يوثقه، وقال أحمد وأبو زرعة: ثقة، وقال يحيى بن معين: ليس برضا، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، حسن الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به. «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٨٢ رقم ١٧٥٠)، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام. التقريب (٦٧٦٢).

وعبدالله بن يحيى بن أبي كثير اليمامي، صدوق، كما في «التقريب» (٣٦٩٩).

فالإسناد لا ينزل عن رتبة الحسن والله أعلم، وقال الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٣/ ١٠٨ رقم ١١١٤) نقلاً عن هبة الله الطبري: صحيحٌ على شرط مسلم، يلزمه إخراجه.

(١) قال ابن قتيبة: أُراهُ مأخوذاً من العَسَل، شبَّه العملَ الصالحَ الذي يُفتح للعَبْدِ ـ حتى يرضى الناسُ عنه ويَطيبُ ذِكره فيهم ـ بالعَسَل، يقال: عَسَلْتُ الطعامَ أعسله وأعسله عَسْلاً إذا جَعَلتَ فيه السَّمنَ... فالمعنى والله أعلم في قوله عسله: جعل فيه كالعَسَل من العَمَلِ الصالحِ، كما يُعْسَلُ الطعامُ إذا جُعِلَ فيه العَسَل. «غريب الحديث» (١/ ٣٠٢).

(٢) «المعجم الكبير» (٨/ ١٣٠ رقم ٧٥٢٢) من طريق بقية بن الوليد، حدثني محمد ابن زياد الألهاني، وفي (٨/ ١٧٤ رقم ٧٧٢٥) من طريق يحيى بن سعيد العطار، عن يونس بن عثمان، عن لقمان بن عامر؛ كلاهما عن أبي أمامة مرفوعاً.

ويحيى بن سعيد العطار الشامي الحمصي أبو زكريا الأنصاري، ضعَّفه يحيى ابن معين، وذكر أنه احترَقَتْ كتُبُه، وأنه روى أحاديث منكرة. «الجرح والتعديل» (٩/ ١٥٢ رقم ٦٢٨). =

وأخرج البزار[١] من حديث ابن عمر حديثاً فيه ذكر الكتابين، وفي آخره: **«العمل بخواتيمه، العمل بخواتيمه»**.

وللعسكري[٢] من حديث وُهَيب بن خالد، عن حُميد، عن أنس مرفوعاً: **«لا يَضركم ألا تَعجَبوا من أحدٍ حتى تَنْظُروا بِمَ يُختمُ له»**.

وفي سياقِ ألفاظِها مع استيفاءِ ما في معناها تطويل.

وروينا عن معاوية بن قُرَّة[٣] قال: بلغني أنَّ أبا بكر الصديق ﷺ كان يقول: «اللَّهُمَّ اجعلْ خيرَ عمري آخرَه، وخيرَ عملي خواتِمَه، وخيرَ أيَّامي يومَ ألقاك»[٤].

= وقال ابن عدي: بيِّن الضعف. «الكامل» (٧/ ١٩٣).
ويونس بن عثمان، ذكره ابن حبان في الثقات (٧/ ٦٥٠) وقال: يُعتبر حديثه من غير رواية يحيى بن سعيد العطار عنه.
ولقمان بن عامر الأوصابي، قال أبو حاتم: يُكتب حديثه. «الجرح والتعديل» (٧/ ١٨٢).
فالإسناد ضعيفٌ.

(١) كما في «كشف الأستار» (٣/ ٢٦ رقم ٢١٥٦) من طريق عبدالله بن ميمون المكي، حدثنا عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً به فذكره وقال: لا نعلم أحداً رواه عن عبيدالله إلا ميمون وهو صالح.
كذا وقع في «كشف الأستار»: ميمون، ولعل كلمة (ابن) سقطت من المطبوع.
وعبدالله بن ميمون القداح، قال أبو حاتم: منكر الحديث، وقال أبو زرعة: واهي الحديث. «الجرح والتعديل» (٥/ ١٧٢ رقم ٧٩٩)، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه. «الكامل» (٤/ ١٨٩) فالإسناد ضعيف جدّاً بسببه.

(٢) تقدم قبل قليل عند أحمد وغيره من طرقٍ عن حميد عن أنس نحوه، وسنده صحيح.

(٣) معاوية بن قرة بن إياس بن هلال المزني أبو إياس البصري؛ ثقة من الثالثة... ع «التقريب» (٦٧٦٩) والظاهر أنَّ روايته عن أبي بكر مرسلة، فقد قال أبو زرعة: روايته عن عليٍّ مرسلة. «المراسيل لابن أبي حاتم» (ص٢٠٠ رقم ٧٤١).
فمن باب أولى أن تكون روايته عن أبي بكر مرسلة، والله أعلم.

(٤) هكذا رواه ابن بشران في «أماليه» (٢/ ٤٥ رقم ١٠٤٢) من طريق عمران القصير، عن معاوية بن قرة به.
ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥/ ٢٦٣ رقم ٣٠١٢٤) من طريق المطلب ابن عبدالله: أنَّ أبا بكر كان يقول فذكره. =

بل هو من دعائه ﷺ، كما للطبراني في «الأوسط»[(١)] عن أنس، وله طرق.

١٣٤ حديث: «الأعمال بالنيات».

متفق عليه[(٢)]، لكن بزيادة: (إنما)، وابن حبان في صحيحه[(٣)] بدونها؛ كلهم عن عمر.

= والمطلب بن عبدالله؛ صدوق كثير التدليس والإرسال، وقال أبو حاتم: عامة حديثه مراسيل. «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٥٩ رقم ١٦٤٤).

(١) «المعجم الأوسط» (٩/ ١٥٧ رقم ٩٤١١) من طريق أبي مالك النخعي عبدالملك ابن الحسين، عن أبي المحجل، عن ابن أخي أنس بن مالك، عن أنس بن مالك قال: «كان مقامي بين كتفي رسول الله ﷺ، فكان إذا سلَّم قال ...» فذكره.

وأبو مالك النخعي عبدالملك بن الحسين، قال البخاري: ليس بالقوي عندهم. «التاريخ الكبير» (٥/ ٤١١ رقم ١٣٣٦)، وقال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: ضعيف الحديث. «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٤٧ رقم ١٦٤١)، وقال ابن حجر: متروك. «التقريب» (٨٣٣٧) فالإسناد ضعيف جدّاً بسببه.

ورواه في «المعجم الأوسط» (٩/ ١٧٢ رقم ٩٤٤٨) حدثنا يعقوب بن إسحاق ابن الزبير، حدثنا عبدالله بن محمد أبو عبدالرحمٰن الأذرمي، حدثنا هُشيم، عن حميد، عن أنس: «أنَّ رسول الله ﷺ مرَّ بأعرابيٍّ وهو يدعو في صلاته..» فذكره من قول الأعرابي، وفيه إقرار النبي ﷺ له.

شيخ الطبراني يعقوب بن إسحاق؛ لم أجد له ترجمة، وقال الهيثمي: لم أعرفه. «المجمع» (٧/ ٣٠٥).

وهُشيم ـ بالتصغير ـ ابن بَشير ـ بوزن عظيم ـ ابن القاسم بن دينار السلمي أبو معاوية.. ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي. «التقريب» (٧٣١٢).

وقد عنعن، فالإسناد ضعيفٌ بسبب ذلك ولجهالة حال شيخ الطبراني.

(٢) «صحيح البخاري» (بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ رقم ١)، وأعاده بالأرقام (٥٤، ٢٥٢٩، ٣٨٩٨، ٥٠٧٠، ٦٦٨٩، ٦٩٥٣) بنحوه مطولاً، و«صحيح مسلم» (الإمارة، باب قوله ﷺ: «**إنما الأعمال بالنية**» وأنه يدخل فيه الغزو رقم ١٩٠٧).

(٣) «صحيح ابن حبان» (٢/ ١١٣ رقم ٣٨٨)، و(١١/ ٢١٠ رقم ٤٨٦٨).

١٣٥ حديث: «أعينوا الشاري».

لا أصل له بهذا اللفظ(١)، نعم عند الديلمي(٢) عن أنس رفعه: **«ألا أبلغوا البَاعَةَ والسُّوقَةَ أنَّ كثرةَ الشؤمِ في بضائعهم من قِلَّة الرَّحمةِ وقساوةِ القلبِ؛ ارحم من تبيعه وارحم من تشتري منه؛ فإنما المسلمون إخوة، ارحم الناسَ يرحَمُك الله، من لا يَرحَم لا يُرحم»**.

١٣٦ حديث: «اغدُ عالماً أو متعلماً أو مستمعاً أو محبّاً، ولا تكن الخامسَ فتهلك».

البيهقي في «الشعب»(٣)، وغيرها(٤)، وابن عبدالبر(٥) من حديث عطاء بن مسلم الخفاف(٦) عن خالد الحذاء، عن عبدالرحمٰن بن أبي بكرة، عن أبيه به مرفوعاً وفيه: [ق ٣١/أ] قال عطاء: قال لي مِسعَر بن كدَام: يا عطاء زِدْتنا في هذا الحديث زيادةً لم تكن في أيدينا، قال ابن عبدالبر: الخامسةُ: معاداةُ العلماء وبغضهم، ومن لم يحبهم فقد أبغضهم أو قارب، وفيه الهلاك.

---

(١) أورده الغزي في «إتقان ما يحسن» (١/ ٨٩ رقم ٢٢٠) وقال: ليس بحديث أصلاً. وأورده القاري في «الأسرار المرفوعة» (ص١٢٣ رقم ٤٨)، والقاوقجي في «اللؤلؤ المرصوع» (ص٤١ رقم ٥٠) ونقلوا عبارة السخاوي.

(٢) لم أجده في «الفردوس بمأثور الخطاب»، ولا في «الغرائب الملتقطة».

(٣) «شعب الإيمان» (٣/ ٢٢٩ رقم ١٥٨١، ١٥٨٢) من طريق عطاء بن مسلم الخفاف به.

(٤) لم أجده مرفوعاً في غير «الشعب»، وإنما أشار إليه في «المدخل إلى السُّنن» (١/ ٣٤٥ رقم ٣٨٢) وضعَّفه، ورواه موقوفاً على عبدالله بن مسعود، كما سيأتي.

(٥) «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ١٤٧ رقم ١٥١) من طريق عطاء بن مسلم الخفاف به.

(٦) عطاء بن مسلم الخفاف أبو مخلد الكوفي الحلبي، قال أحمد: مضطرب الحديث. «علل أحمد رواية المروذي» (١/ ١١٦)، وقال يحيى بن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: كان شيخاً صالحاً وكان دفن كتبه وليس بقوي، فلا يثبت حديثه. وقال أبو زرعة نحو ذلك. «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٣٦)، وقال الفضل بن موسى ووكيع: ثقة، وقال ابن عدي: في حديثه بعض ما ينكر عليه. «الكامل» (٥/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨)، وقال أبو داود: ضعيف روى حديث خالد عن عبدالرحمٰن بن أبي بكرة عن أبيه عن النبي ﷺ: **«اغدُ عالماً»** وليس هو بشيء. «سؤالات الآجري» (٢/ ٢٧٠ رقم ١٨١٦).

والحديث عند الطبراني[١]، وأبي نعيم[٢]، وآخرين[٣]، وعند البيهقي[٤] (في آخره: يا عطاء، ويلٌ لمن لم تكن فيه واحدة منهنَّ.

وقال البيهقي)[٥]: إنَّ عطاء تفرَّد بهذا الحديث، وإنما يُروى عن ابن مسعود[٦]،

---

(١) «المعجم الأوسط» (٥/ ٢٣١ رقم ٥١٧١) من طريق عطاء بن مسلم به.
ورواه في «المعجم الصغير» (٢/ ٦٣ رقم ٧٨٦) من طريق عطاء بن مسلم، حدثنا مسعر، عن خالد الحذاء به. وكذا رواه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٥/ ٤٠٦ رقم ٦١١٦).
وهذه علة أخرى في الحديث؛ وهي كونه رواه مرة عن خالد الحذاء، ومرة عن مسعر عن خالد، ومثله لا يُقبل هذا الاختلاف منه، فالإسناد ضعيف، والله أعلم.

(٢) «حلية الأولياء» (٧/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧) من طريق عطاء بن مسلم به.

(٣) رواه البزار في «مسنده» (٩/ ٩٤ رقم ٣٦٢٦)، والدينوري في «المجالسة» (٥/ ٨٧ رقم ١٨٩٣)، وابن نصر الدمشقي في فوائده (ص٨١ رقم ٧٥) كلهم من طريق عطاء بن مسلم به.

(٤) «شعب الإيمان» (٣/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠).

(٥) ما بين قوسين سقط من «م».

(٦) رواه الدارمي في مسنده (١/ ٣٥٩ رقم ٣٤٩) من طريق الضحاك، وفي (١/ ٣٦٠ رقم ٣٥١) من طريق هارون بن رئاب، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ١٦٣ رقم ٨٧٥٢) من طريق عبدالملك بن عمير، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٥/ ٤٠٧)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن» (١/ ٣٤١ رقم ٣٧٨)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ١٤٣ رقم ١٤٥) من طريق عاصم، عن زر، والبيهقي في «المدخل إلى السنن» (١/ ٣٤٣ ـ ٣٤٤ رقم ٣٨٠) من طريق الحسن وقال: وهو منقطع، وأبو خيثمة في «العلم» (ص٦ رقم ١)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١/ ١٤٠ رقم ١٣٩) من طريق أبي عبيدة؛ جميعهم عن ابن مسعودٍ بألفاظ متقاربة.
والضحاك لم يسمع من ابن عباس، ولا من أبي هريرة، كما في «المراسيل لابن أبي حاتم» (ص٩٦ ـ ٩٧) فمن باب أولى أن لا يكون سمع من ابن مسعود.
وهارون بن رئاب؛ جُلُّ روايته عن التابعين كما في «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٨٢).
وعبدالملك بن عمير؛ قال عنه الهيثمي: لم يدرك ابن مسعود. «المجمع» (١/ ٣٢٨).
وعاصم بن بهدلة؛ صدوق له أوهام كما سبق في الحديث (٤٧).
والحسن عن ابن مسعود منقطع كما قال البيهقي.
وأبو عبيدة؛ لم يسمع من أبيه شيئاً كما سبق مراراً.
فالخلاصة: أنَّ أمثل طرق هذا الأثر عن ابن مسعود: رواية عاصم عن زر عنه، =

وأبي الدرداء[(١)] من قولهما، ولفظ أبي الدرداء: متبعاً بدل مستمعاً.

١٣٧ حديث: «افْتَضَحوا فاصْطَلَحُوا».

هو من الأمثال السائرة[(٢)].

وقد رواه الخطابي في «العزلة»[(٣)] من طريق محمد بن حاتم المظفري به.

١٣٨ حديث: «أفضل الجهاد: كلمة عدلٍ عند سلطانٍ جائر أو أمير جائر».

أبو داود في الملاحم من سننه[(٤)] من حديث محمد بن جُحَادة، عن عطية العوفي[(٥)]، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً بهذا.

= ومع ذلك ففيه ضعف، إلا أنه يتقوّى بالطرق الأخرى المنقطعة، فيصير حسناً لغيره، والله أعلم.

(١) رواه البيهقي في «المدخل إلى السُّنن» (١/ ٣٤٤ رقم ٣٨١)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (١/ ١٤١ ـ ١٤٢ رقم ١٤٢) من طريق الحسن أنَّ أبا الدرداء قال: «كن عالماً، أو متعلماً، أو محباً، أو متبعاً، ولا تكن الخامس فتهلك» قال: قلتُ للحسن: من الخامس؟ قال: المبتدع.

قال أبو زرعة: الحسن عن أبي الدرداء مرسل. «المراسيل لابن أبي حاتم» (ص٤٤ رقم ١٤٨).

فهو ضعيفٌ للانقطاع، والله أعلم.

(٢) أورده المعافى بن زكريا في «الجليس الصالح والأنيس الناصح» (٤/ ٦) في سياق الكلام على قوم تمالؤوا على السكوت عن عيوب بعضهم، فقال: فصاروا على الحدِّ الذي قال في أهله مالك بن دينار: «افتَضَحُوا فاصطلحوا».

(٣) «العزلة» (ص٢١١) من طريق محمد بن حاتم المظفري قال: سمعتُ عمرو بن محمد الناقد، يقول: سمعتُ سفيان بن عيينة يقول: جلسنا إلى عبيدالله بن عمر فأحطنا به فنظر إلينا فقال . . . قال المظفري: وزادني غير عمرو: «ما أنا أهلٌ لأن أحدِّثَ ولا أنتم أهلٌ لأن تحدِّثوا، وما مثلي ومثلكم إلا كما قال الأول: افتضحوا فاصطلحوا»، والأثر أورده الذهبي في «السير» (٨/ ٤٦٧).

(٤) «سنن أبي داود» (الملاحم، باب الأمر والنهي رقم ٤٣٤٤) من طريق يزيد ـ يعني ابن هارون ـ أخبرنا إسرائيل، حدثنا محمد بن جحادة به.

(٥) عطية العوفي مشهورٌ بالتدليس القبيح، وقد تقدمت ترجمته في الحديث (٢٠).

ورواه الترمذي في الفتن من جامعه[١] من هذا الوجه بلفظ: «إنَّ من أعظم الجهاد» وذكره بدون: «أو أمير جائر»، وقال: إنه حسن غريب.

وهو عند ابن ماجه في الفتن[٢] أيضاً باللفظ الأول بدون: «أو أمير جائر».

وأخرجه ابن ماجه[٣] أيضاً من حديث حماد بن سلمة، عن

---

(١) «جامع الترمذي» (الفتن، باب ما جاء أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر رقم ٢١٧٤) من طريق عبدالرحمٰن بن مصعب أبو يزيد، حدثنا إسرائيل، عن محمد ابن جحادة به.
عبدالرحمٰن بن مصعب؛ مقبول، كما في «التقريب» (٤٠٠٦)، لكنه قد توبع، كما سبق.

(٢) «سنن ابن ماجه» (الفتن، بالب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر رقم ٤٠١١) من طريق عبدالرحمٰن بن مصعب، ومن طريق يزيد بن هارون قالا: حدثنا إسرائيل أنبأنا محمد بن جحادة.
ورواه القضاعي في «مسند الشهاب» (٢/ ٢٤٧ رقم ١٢٨٦، ١٢٨٧) من طريق محمد بن جحادة.
وعلة الإسناد: عنعنة عطية العوفي، وهو ممن لا يُقبل من حديثه إلا ما صرَّح فيه بالسماع، وقد عنعن هنا فالإسناد ضعيفٌ من أجله، لكنه قد تُوبعَ؛ فقد رَوَى حديث أبي سعيد: أحمد في مسنده (١٧/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨ رقم ١١١٤٣)، وعبدبن حميد في مسنده (١/ ٢٧٣ رقم ٨٦٤)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٥٠٥ ـ ٥٠٦) من طريق علي بن زيد، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد مرفوعاً بنحوه مطولاً. وقال الحاكم: هذا حديثٌ تفرَّد بهذه السياقة علي بن زيد بن جدعان القرشي عن أبي نضرة، والشيخان ﵄ لم يحتجا بعلي بن زيد.
وقال الذهبي في «التلخيص»: ابن جدعان صالح الحديث. اهـ.
وعلي بن زيد بن جدعان التيمي البصري؛ ضعيفٌ، كما تقدمَ في الحديث (٨٧).
وهو مع ضعفه يُكتب حديثه للمتابعة ويقوِّي حديث عطية ويتقوَّى به، ويزداد قوةً بالشواهد الآتية، لكنَّ زيادة «أو أميرٍ جائر» تفرَّد بها عطية العوفي؛ فهي منكرة، والله أعلم.

(٣) «سنن ابن ماجه» (الفتن، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر رقم ٤٠١٢) من طريق الوليد بن مسلم، حدثنا حماد بن سلمة به.
والوليد بن مسلم مدلِّسٌ لكنه صرَّح بالتحديث، وقد توبع على هذا الحديث كما سيأتي.

أبي غالب[١] عن أبي أمامة قال: عُرِض لرسول الله ﷺ رجل عند الجمرة الأولى، فقال: يا رسول الله أيُّ الجهاد أفضل؟ فسكت عنه، فلما رمى الجمرة الثانية سأله فسكت عنه، فلما رمى جمرة العقبة ووضع رجله في الغَرْزِ ليركب قال: «**أين السائل؟**» قال: أنا يا رسول الله، قال: «**كلمةُ حقٍّ عند ذي[٢] سلطانٍ جائر**».

وأخرجه البيهقي في «الشعب»[٣]، قال: وله شاهدٌ مرسلٌ بإسناد جيد، ثم ساق[٤] ما أخرجه النسائي في البيعة من سننه[٥] من جهة علقمة بن مَرْثَد، عن طارق بن شهاب قال: سُئِل رسول الله ﷺ أيُّ الجهاد أفضل؟ قال: «**كلمةُ عدلٍ عند إمامٍ جائر**».

---

(١) أبو غالب البصري صاحب أبي أمامة، قيل: اسمه حزور، وقيل: سعيد بن الحزور، وقيل: نافع؛ قال يحيى بن معين: صالح الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي. «الجرح والتعديل» (٣/ ٣١٥ رقم ١٤١١)، وقال ابن عدي: لم أرَ في أحاديثه حديثاً منكراً جدّاً وأرجو أنه لا بأس به. «الكامل» (٢/ ٤٥٦)، وقال الذهبي: صالح الحديث صحَّح له الترمذي. «الكاشف» (٢/ ٤٤٩ رقم ٦٧٧٦)، وقال ابن حجر: صدوقٌ يخطئ. «التقريب» (٨٢٩٨).

وحديثه فيه ضعفٌ، لكنه يتقوَّى بما قبله، والله أعلم.

(٢) كلمة (ذي) ليست في «م».

(٣) «شعب الإيمان» (١٠/ ٦٧ رقم ٧١٧٤) من طريق حماد بن سلمة، حدثنا أبو غالب عن أبي أمامة به.

ورواه أحمد في مسنده (٣٦/ ٥٤١ رقم ٢٢٢٠٧)، والفاكهي في «أخبار مكة» (٤/ ٢٨٩ رقم ٢٦٤١)، والروياني في مسنده (١/ ٣٦٨، ٣٦٩ رقم ١١٩٢، ١١٩٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ٣٣٨ رقم ٨٠٨١) والأوسط (٧/ ٥٢ رقم ٦٨٢٤)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/ ٢٤٨ رقم ١٢٨٨) من طرقٍ عن حماد بن سلمة به نحوه. وعند الفاكهي «إمامٍ جبار».

(٤) «شعب الإيمان» (١٠/ ٦٨ رقم ٧١٧٥) من طريق علقمة بن مرثد به.

(٥) «سنن النسائي» (البيعة، فضل من تكلم بالحق عند إمام جائر رقم ٤٢٠٩) من طريق علقمة بن مرثد عن طارق بن شهاب: أنَّ رجلاً سأل النبي ﷺ فذكره.

ورواه أحمد في مسنده (٣١/ ١٢٤ ـ ١٢٦ رقم ١٨٨٢٨، ١٨٨٣٠) من طريق علقمة به.

وطارق له رؤية فقط، فلذا كان حديثه مرسلاً[١].

وكذا في الباب عند واثلة[٢]، وآخرين[٣].

---

(١) وقد نصَّ على كونه مرسلاً بالإضافة إلى البيهقي والسخاوي: أبو حاتم الرازي، وقال عن طارق بن شهاب: له رؤية وليست له صحبة. «المراسيل لابن أبي حاتم» (ص٩٨ رقم ٣٥١).
ونقل كلامه العلائي وتعقَّبه بقوله: يُلحق حديثه بمراسيل الصحابة. «جامع التحصيل» (ص٢٠٠ رقم ٣٠٥)، وقال ابن حجر: إذا ثبَتَ أنه لقيَ النبي ﷺ فهو صحابيٌّ على الراجح، وإذا ثبَتَ أنه لم يسمعْ منه فروايته عنه مرسل صحابي، وهو مقبول على الراجح، وقد أخرج له النسائي عدة أحاديث، وذلك مَصِيرٌ منه إلى إثبات صحبته، وقال: طارقٌ رأى النبي ﷺ ولم يسمعْ منه شيئاً. «الإصابة» (٥/ ٣٨٤)، وقال الألباني: وإسناده صحيح، ومراسيل الصحابة حجة. «السلسلة الصحيحة» (١/ ٨٨٨ رقم ٤٩١) ورجاله ثقاتٌ رجالُ الشيخين، وهو صحيح، والله أعلم.

(٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/ ٧٨ رقم ١٩٣)، وأبو يعلى في مسنده (١٣/ ٤٧٨ رقم ٧٤٩٢) من طريق عبيد بن القاسم، حدثنا العلاء بن ثعلبة، عن أبي المليح الهذلي، عن واثلة بن الأسقع مرفوعاً بنحو حديث الترجمة مطولاً.
وسبق في الحديث (١٠٨) أنَّ هذا الحديثَ ضعيفٌ جدّاً بسبب عبيد بن القاسم.

(٣) روي من حديث جابر؛ رواه العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٣٢٦) من طريق عمار ابن إسحاق أخي محمد بن إسحاق، عن محمد بن المنكدر، عن جابر مثل حديث أبي أمامة فذكره وقال: وآخر الحديث قد روي بإسنادٍ أصلح من هذا في: «أفضل العمل كلمة حقٍ عند إمام جائر».
وقال: عمار بن إسحاق لا يُتابع على حديثه، وليس بمشهور بالنقل.
وروي من حديث عُمير بن قتادة الليثي؛ رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/ ٤٩ رقم ١٠٥)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٦٢٦) من طريق بكر بن خنيس، عن أبي بدر، عن عبدالله بن عبيد بن عمير، عن أبيه، عن جده مرفوعاً بنحوه مطولاً.
وقال الحاكم: أبو بدر الراوي عن عبدالله بن عبيد بن عمير؛ اسمه بشار بن الحكم، شيخٌ من البصرة، وقد روى عن ثابت البناني غير حديث.
وبكر بن خنيس، قال عمرو بن علي: ضعيف، وقال أبو حاتم: كان رجلاً صالحاً غِزاً وليس هو بقوي في الحديث، وقال: لا يبلغ به الترك. «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٨٤ رقم ١٤٩٧).
وقال أبو زرعة الرازي: ذاهب. «الضعفاء» (٢/ ٤٤٩)، وقال ابن عدي: هو ممن يُكتب حديثه.. وحديثه في جملة حديث الضعفاء، وليس هو ممن يحتج بحديثه. «الكامل» (٢/ ٢٦). =

١٣٩ حديث: «أفضلُ طعام الدنيا والآخرة: اللحم» في: «سيد»[(١)].

١٤٠ حديث: «أفضلُ العبادات أحْمَزُها».

قال المزي: هو من غرائب الأحاديث، ولم يُروَ في شيءٍ من الكتب الستة[(٢)]. انتهى.

وهو منسوبٌ في «النهاية» لابن الأثير[(٣)]؛ لابن عباس بلفظ: «سُئِلَ رسولُ الله ﷺ: أيُّ الأعمال أفضل؟ قال: «أحْمَزُها»، وهو بالمهملة والزاي؛ أي: أقواها وأشدها.

وفي «الفردوس»[(٤)] مما عزاه لعثمان بن عفان مرفوعاً: «أفضلُ العبادة [ق ٣١/ب] أخفُّها»، فيُجمع بينهما على تقدير ثبوتهما: بأنَّ القوة والشدة بالنظر لتمكُّن شروط الصحة ونحوها فيها، والخفة بالنظر لعدم الإكثار بحيث تُملّ.

ولكن الظاهر أنَّ لفظ الثاني: العيادة بالتحتانية، لا الموحدة، ويُروى عن جابر رفعه: «أفضلُ العيادةِ أجراً: سُرْعَةُ القيام من عند المريض»[(٥)].

= وبشَّار بن الحكم أبو بدر الضبِّي، قال أبو زرعة: شيخ بصري منكر الحديث. «الجرح والتعديل» (٢/ ٤١٦ رقم ١٦٤٥)، وقال ابن عدي: منكر الحديث عن ثابت البناني وغيره... وأحاديثه عن ثابت إفرادات وأرجو أنه لا بأس به. «الكامل» (٢/ ٢٣)، وقال ابن حبان: منكر الحديث جدّاً، ينفرد عن ثابت بأشياءَ ليست من حديثه كأنه ثابت آخر، لا يُكتب حديثه إلا على جهة التعجُّب. «المجروحين» (١/ ١٩١) فالإسناد ضعيفٌ جدّاً بسببه وبسبب بكر بن خنيس.

(١) سيأتي في الأصل [ق ١٠٩/أ].

(٢) لم أقف على كلام المزي، وقد نقله الزركشي في «اللآلئ المنثورة» (ص١١٢ رقم ١٤٩).
وقال ابن القيم: لا أصل له. «مدارج السالكين» (١/ ٨٥).

(٣) «النهاية في غريب الحديث والأثر» (١/ ٤٤٠) فذكره معلقاً من غير إسناد.

(٤) لم أجده في «الغرائب الملتقطة»، ولا في «الفردوس بمأثور الخطاب».

(٥) رواه الديلمي ـ كما في «الغرائب الملتقطة» [ق ٦٥/أ] ـ من طريق محمد بن يوسف الرقي، حدثنا ابن وهب، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن جابر قال فذكره مرفوعاً.
ومحمد بن يوسف بن يعقوب أبو عبدالله وأبو بكر الرقي؛ قال الخطيب: كان =

وفي «فضائل العباس»(١) لابن المظفر من حديث هُود(٢) بن عطاء: سمعتُ طاووساً يقول: «أفضل العيادة ما خفَّ منها».

ومن الآثار في تخفيف العيادة، مما هو في سادس «المجالسة»(٣)

= غير ثقة، ثم ساق حديثاً من طريقه فذكره وقال: هذا حديثٌ موضوعٌ والحملُ فيه على الرقي، والله أعلم. «تاريخ بغداد» (٤/ ٦٤٨ ـ ٦٤٩)، وقال الذهبي: وضَعَ على الطبراني حديثاً باطلاً. «الميزان» (٤/ ٧٣).
فالإسناد ساقط من أجله.
وروي أيضاً من حديث سعيد بن المسيب مرسلاً: أخرجه ابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات» (ص٦٩ رقم ٦٦) من طريق شيخ من البصريين عن سعيد بن المسيب قال فذكره مرسلاً بلفظ: «أفضل العبادة سرعة القيام»، ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (١١/ ٤٣١ رقم ٨٧٨٥) وهذا إسناد ضعيفٌ؛ فهو مع إرساله فيه راوٍ مبهم وهو الشيخ البصري.

(١) ذكره الوادي آشي في «برنامجه» (ص٢٩٢ رقم ١٦٣) وقال: تأليف أبي الحسين محمد بن المظفر بن موسى بن عيسى الحافظ.
والأثر أخرجه ابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات» (ص١٣١ رقم ١٥٨) من طريق هود بن عطاء به.

(٢) في الأصل و«ز»: (هوذ) ـ بالذال المعجمة ـ، والتصويب من «م» و«د».
وهود بن عطاء اليمامي، قال عنه ابن حبان: كان قليلَ الحديث منكرَ الرواية على قلته.. والقلب من مثله إذا أكثر المناكير عن المشاهير: أنْ لا يحتج فيما انفرد، وإن اعتبر بما وافق الثقات من حديثه فلا ضَيْر. «المجروحين» (٣/ ٩٦).
فالإسناد ضعيفٌ بسببه. لكن قد أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٣/ ٥٩٤ رقم ٦٧٦٨) من طريق ابن طاووس، عن أبيه بنحوه. ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (١١/ ٤٣٣ رقم ٨٧٨٩)، وإسناده صحيح، فابن طاووس؛ هو: عبدالله ابن طاووس بن كيسان اليماني أبو محمد؛ ثقةٌ فاضلٌ عابدٌ من السادسة ع «التقريب» (٣٣٩٧).

(٣) «المجالسة وجواهر العلم» (٣/ ٢٣٠ ـ ٢٣١ رقم ٨٧٢) حدثنا محمد بن عبدالعزيز حدثنا أبي، عن شيبان به.
ومحمد بن عبدالعزيز الدينوري، ذكر له ابن عدي عدة مناكير ثم قال: وللدينوري غير هذا من الأحاديث التي أنكرت عليه. «الكامل» (٦/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠)، وقال الذهبي: منكر الحديث ضعيف، وقال: وكان ليس بثقة، يأتي ببلايا. إلى أن قال: ومن موضوعاته عن أنس.. فذكره. «الميزان» (٣/ ٦٢٩).
فالإسناد تالف بسببه. لكن قد رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٧/ ٢١١)، =

للدِّينوريِّ من جهة شَيْبَان، عن أبي هلال[(١)] قال: عاد قومٌ بكْرَ بن عبدالله المزني فأطالوا الجلوس، فقال لهم بكر: (إنَّ المريضَ ليُعاد، والصحيحَ يُزار).

ومن جهة الأصمعي قال: «عاد قومٌ مريضاً في بني يشكر، فأطالوا عنده فقال لهم: إنْ كان لكم في الدار حقٌّ فخُذُوه»[(٢)].

ومن جهة الأصمعي أيضاً قال: «مَرِضَ أبو عمرو بن العلاء، فأتى أصحابُه إلا رجلاً منهم، ثم جاءه بعد ذلك فقال: إني أريدُ أنْ أسامركَ الليلة، فقال: أنتَ مُعافىً وأنا مُبتلىً، فالعافيةُ لا تدعك تسهر، والبلاءُ لا يدعني أنام، والله أسأل أنْ يسوقَ إلى أهل العافية الشكرَ، وإلى أهل البلاء الشكرَ[(٣)]»[(٤)].

= وابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات» (ص٦٧ رقم ٦٣)، وابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢١٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٢٢٧) من طرقٍ عن محمد بن سليم أبي هلال به.

(١) أبو هلال؛ هو: محمد بن سليم الراسبي ـ بمهملة ثم موحدة ـ البصري، قال البخاري: ولم يكن من بني راسب إنما كان نازلاً فيهم، كان يحيى بن سعيد لا يروي عنه وابن مهدي يروي عنه. «التاريخ الكبير» (١/ ١٠٥)، وقال ابن حجر: صدوقٌ فيه لين من السادسة. . . «التقريب» (٥٩٢٣).
فمثله يُقبل منه ما كان من قبيل هذه الرواية، والله أعلم.

(٢) «المجالسة وجواهر العلم» (٣/ ٢٣١ رقم ٨٧٣) حدثنا الحسن بن محمد الشيباني قال: سمعتُ الزيادي يقول: سمعتُ الأصمعي به. والقصة في «تهذيب الكمال» (٣٤/ ١٢٨).
والحسن بن محمد الشيباني والزيادي لم أقف على ترجمتهما.

(٣) كذا في جميع ما وقفتُ عليه من نسخ المقاصد، ووقع في «المجالسة» و«تهذيب الكمال»: (الأجر)، وهو أولى، والله أعلم.

(٤) «المجالسة وجواهر العلم» (٣/ ٢٣١ رقم ٨٧٤) حدثنا محمد بن يونس القرشي قال: سمعتُ الأصمعي به.
ومحمد بن يونس أبو العباس الكديمي القرشي؛ قال عنه القاسم المطرِّز: أنا أُجاثِيهِ بين يدي الله تبارك وتعالى يوم القيامة، وأقول: إنَّ هذا كان يكذب على رسولك وعلى العلماء. وقال الدارقطني: يُتهم بوضع الحديث. «سؤالات السهمي» (ص١٠٥ رقم ٨٦، ٨٧). =

١٤١ حديث: «أفطر الحاجم والمحجوم».

يُروى كما عَلَّقَه البخاريُّ[١] بصيغةِ التَّمريض؛ عن الحسنِ، عن غيرِ واحدٍ مرفوعاً، ثم قال: وقال لي عياش: حدثنا عبدُالأعلى، حدثنا يونس، عن الحسن مثله.

فقيل له: عن النبي ﷺ؟ قال: نعم، ثم قال: الله أعلم.

وهذا بعينه قد رواه في تاريخه[٢]، ومن جهته البيهقي في سننه[٣] فقال: حدثني عياش وذكره.

وبه يُستَدَلُّ على أنَّ البخاري إذا قال: قال لي. يكون محمولاً على السماع[٤].

وللبيهقي[٥] أيضاً، وكذا النسائي[٦] من حديث علي بن المديني، عن المعتمر بن سليمان، عن أبيه، عن الحسن عن غير واحدٍ من أصحاب النبي ﷺ قال: وذكره.

= وقال ابن حبان: كان يضع على الثقات الحديث وضعاً، ولعله قد وضع أكثر من ألف حديث. «المجروحين» (٢/ ٣١٣) فالإسناد موضوعٌ بسببه.
فائدة: ذكر البيهقي في «الشعب» (١١/ ٤٣٠ ـ ٤٣٤) عدداً من الآثار في تخفيف عيادة المريض.

(١) «صحيح البخاري» (الصوم ـ باب الحجامة والقيء للصائم، قبل حديث ١٩٣٨) فقال: ويروى عن الحسن. فذكره. ولعل سبب تعليق البخاري له لأنَّه قد تُكلِّم في سماع الحسن من الصحابة.

(٢) «التاريخ الكبير» (٢/ ١٧٩). (٣) «السنن الكبرى» (٤/ ٢٦٤).

(٤) رجَّح ذلك: ابن الصلاح، وابن حجر وغيرهم.
وينظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص٢٢٦ ـ ٢٢٨)، و«النكت على كتاب ابن الصلاح» (٢/ ٦٠١)، و«فتح الباري» (٢/ ٣٣٥)، و«فتح المغيث» (٣/ ٢٠٣).

(٥) «السنن الكبرى» (٤/ ٢٦٥) من طريق علي بن المديني به.

(٦) «سنن النسائي الكبرى» (الصيام، الصائم يتقيأ ٣/ ٣٢٨ ـ ٣٢٩ رقم ٣١٥٦ ـ ٣١٥٩) من طرقٍ عن الحسن عن غير واحدٍ من أصحاب النبي ﷺ، عن النبي ﷺ به، وليس عنده قوله: الله أعلم، وليس عنده ذكر علي بن المديني.

قال علي بن المديني[١]: رواه يونس، عن الحسن، عن أبي هريرة[٢]، ورواه قتادة عن الحسن عن ثوبان[٣]، ورواه عطاء بن السائب، عن الحسن، عن مَعقِل بن يَسَار[٤]، ....

(١) «علل الحديث ومعرفة الرجال» لابن المديني (ص٢٥٠ رقم ٦٨).

(٢) رواه النسائي في «سننه الكبرى» (الصيام، الصائم يتقيأ ٣/ ٣٢٩ رقم ٣١٦٠)، وأحمد في مسنده (١٤/ ٣٧٣ رقم ٨٧٦٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٢١١ رقم ٩٣٩٥)، وأبو يعلى في مسنده (١١/ ١١٣ رقم ٦٢٣٩) من طرقٍ عن يونس، عن الحسن، عن أبي هريرة مرفوعاً به.
وهو منقطع؛ فقد روى الترمذي بإسناده إلى شعبة قال: قلتُ ليونس بن عبيد: سمع الحسن من أبي هريرة؟ قال: لا ولا حرف. «العلل الكبير؛ ترتيب أبي طالب» (ص١٢٥ رقم ٢١٣).
وكذا نفى سماعه منه: علي بن المديني، والبزار، كما في «علل الحديث لابن المديني» (ص٢٦٢)، و«مسند البزار» (١٠/ ٩٨).

(٣) رواه النسائي في «سننه الكبرى» (الصيام، الصائم يتقيأ ٣/ ٣٢٦ رقم ٣١٤٨)، وابن خزيمة في صحيحه (٢/ ٩٥٣ رقم ١٩٨٤) من طريق الليث، عن قتادة، عن الحسن، عن ثوبان مرفوعاً به. وقال النسائي: ما علمتُ أحداً تابع الليث على روايته. وقال ابن خزيمة: والحسن لم يسمع من ثوبان. وقال أبو حاتم: هذا خطأ. «علل الحديث لابن أبي حاتم» (مسألة ٦٥٧)، وقال البزار: وقد رواه عن الليث ابن سَعْد، عن قتادة، عن الحسن عن ثوبان فأوهم فيه؛ لأنَّ الثقات يروونه عن الحسن، عن أبي هريرة وأخطأ الليث فيه. «مسند البزار» (١٠/ ٩٥).

(٤) رواه النسائي في «سننه الكبرى» (الصيام، الصائم يتقيأ ٣/ ٣٢٧، ٣٢٨ رقم ٣١٥٤ ـ ٣١٥٥)، وأحمد في مسنده (٢٥/ ٢٣٨ رقم ١٥٩٠١)، وابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧ رقم ٩٣٨٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ٢١٠ رقم ٤٨٢، ٤٨٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٢٦٥) من طرقٍ عن عطاء عن الحسن عن معقل بن يسار مرفوعاً.
وقد قال أبو حاتم الرازي: لم يصح للحسن سماعٌ من معقل بن يسار. «المراسيل لابن أبي حاتم» (ص٤٢ رقم ١٣٦).
لكنَّ كثيراً من الأئمة يُثبتون سماع الحسن من معقل بن يسار؛ ومنهم أبو داود، كما في «سؤالات الآجري» (١/ ٣٨٦ رقم ٧٢٨)، وجاء تصريحه بالسماع منه في طرقٍ صحيحة، كما في «صحيح البخاري» (النكاح، باب من قال: لا نكاح إلا بولي رقم ٥١٣٠).
تنبيه: جاء في بعض طرق الحديث: الحسن، عن معقل بن سنان.
وقد سأل الترمذيُّ شيخه البخاري عن ذلك فقال: قلتُ له: حديثُ الحسن عن =

ورواه مطر عن الحسن عن علي[١].

قال البيهقي[٢]: ورواه أشعث، عن الحسن، عن أسامة[٣].

قال شيخنا[٤]: ورواه قتادة أيضاً عن الحسن، عن علي؛ أخرجه عبدالرزاق[٥]، عن مَعْمَر عنه.

= معقل بن يسار أصحُّ أو حديث معقل بن سنان؟ فقال: معقل بن يسار أصحّ، ولم يعرفه إلا من حديث عطاء بن السائب.. «العلل الكبير؛ ترتيب أبي طالب» (ص١٢٤ رقم ٢١٢)، وسُئِل أبو زرعة: الحسن عن معقل بن يسار، أو معقل بن سنان؟ فقال: الحسن عن معقل بن يسار أشبه، والحسن عن معقل بن سنان بعيد جدّاً. «المراسيل لابن أبي حاتم» (ص٤٢ رقم ١٣٧).

(١) رواه النسائي في «السنن الكبرى» (الصيام، الصائم يتقيأ ٣/ ٣٢٧ رقم ٣١٥٢) من طريق يزيد بن زريع، عن ابن أبي عروبة، عن مطر، عن الحسن، عن علي مرفوعاً.
وخالف يزيدَ بن زريع إسماعيلُ بن علية فوقفه على علي ﷺ؛ رواه عنه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٢١٢ رقم ٩٣٩٧)، ولكنَّ رواية الرفع أرجح، وذلك لأنَّ يزيد ابن زريع أثبت من ابن علية، فقد روى ابن أبي حاتم بإسناده إلى يحيى القطان: أنه سُئِل عن يزيد بن زريع وابن علية و... من يُقدِّم منهم؟ فقال يحيى: يزيد ثم ابن علية. فقال أبو حاتم: هو كما قال، يزيد ثم ابن علية ثم... «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٦٤)، وقال يحيى بن معين: يزيد بن زريع أثبت في سعيد بن أبي عروبة من إسماعيل. «التاريخ؛ رواية الدوري» (٤/ ٢٧٤ رقم ٤٣٤١).
ولكنه أيضاً منقطع؛ فإنَّ الحسن لم يسمع من علي بن أبي طالب شيئاً. قاله يحيى ابن معين وأبو زرعة الرازي والترمذي. كما في «تاريخ ابن معين؛ رواية الدوري» (٤/ ٢٦٠ رقم ٤٢٥٧)، و«جامع الترمذي» (رقم ١٤٢٣)، و«المراسيل لابن أبي حاتم» (ص٣٠ رقم ٩٢).

(٢) «السنن الكبرى» (٤/ ٢٦٥).

(٣) رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ١٨٠)، والنسائي في «سننه الكبرى» (٣/ ٣٢٧ رقم ٣١٥٣)، وأحمد في مسنده (٣٦/ ١٤٩ رقم ٢١٨٢٦)، والبيهقي في «سننه الكبرى» (٤/ ٢٦٥).
وقال علي بن المديني: ولم يسمع من أسامة بن زيد شيئاً. «علل الحديث لابن المديني» (ص٢٤٩)، وقال البخاري: والحسن لا يُعرف له سماع من أسامة. «التاريخ الكبير» (٢/ ١٨٠).

(٤) «فتح الباري» (٤/ ١٧٦).

(٥) «مصنف عبدالرزاق» (٤/ ٢١٠ رقم ٧٥٢٤) عن معمر عن قتادة عن الحسن عن علي موقوفاً. =

ورواه أبو حُرَّة[١]، عن الحسن، عن غير واحدٍ من الصحابة[٢].

ورواه أبو داود[٣]، والنسائي[٤]، وابن ماجه[٥]، وآخرون؛

= ورواه النسائي في «سننه الكبرى» (٣/ ٣٢٦ رقم ٣١٤٩) من طريق عمر بن إبراهيم، عن قتادة، عن الحسن، عن علي مرفوعاً، و(٣/ ٣٢٦ رقم ٣١٥٠) من طريق أبي العلاء، و(٣/ ٣٢٦ رقم ٣١٥١) من طريق سعيد؛ كلاهما عن قتادة، عن الحسن، عن علي موقوفاً.

ورواية من رواه عن قتادة موقوفاً هي الصواب؛ وذلك لأنهم أكثر وأوثق، فعمر ابن إبراهيم العبدي البصري الذي رواه مرفوعاً: صدوقٌ، في حديثه عن قتادة ضعف. «التقريب» (٤٨٦٣).

(١) أبو حُرَّة ـ بضم المهملة وتشديد الراء ـ واصل بن عبدالرحمٰن البصري صدوقٌ عابدٌ وكان يدلس عن الحسن من كبار السابعة مات سنة اثنتين وعشرين م قد س. «التقريب» (٧٣٨٥).

وفي بعض طرقه التصريح بأنه سمع من الحسن، فانتَفَتْ خَشْيَةُ تدليسِهِ عن الحسن.

(٢) رواه النسائي في سننه الكبرى (الصيام، الصائم يتقيأ ٣/ ٣٢٨ ـ ٣٢٩ رقم ٣١٥٦ ـ ٣١٥٨)، وعلي بن المديني في «العلل ومعرفة الرجال» (ص٢٥٠) من طرقٍ عن أبي حُرَّة.

وقد قال البخاري: يُروى عن الحسن قال: حدثني غير واحدٍ من أصحاب النبي ﷺ عن النبي ﷺ، ويحتمل أن يكون سمع من غير واحد. «علل الترمذي الكبير» (ص١٣١)، وقال الدارقطني: اختُلِفَ فيه على الحسن... فذكر وجوهَ الاختلافِ ثم قال: ورواه أبو حُرَّة عن الحسن قال: حدثني غير واحدٍ من أصحاب النبي ﷺ. فإن كان هذا القول محفوظاً عن الحسن، فيُشبِهُ أنْ تكونَ الأقاويلُ كُلُّها تصحُّ عنه، والله أعلم. «العلل» (٣/ ١٩٣ ـ ١٩٥).

ونقل كلامه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٤/ ١٧٦ ـ ١٧٧) ثم قال: يريد بذلك انتفاء الاضطراب، وإلا فالحسن لم يسمع من أكثر المذكورين.

(٣) «سنن أبي داود» (الصيام، باب في الصائم يحتجم رقم ٢٣٦٧) من طريق يحيى، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان، و(برقم ٢٣٦٨) من طريق أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس، ورواه (برقم ٢٣٧٠) من طريق مكحول أنَّ شيخاً من الحيِّ أخبره أنَّ ثوبان مولى النبي ﷺ أخبره... و(برقم ٢٣٧١) من طريق مكحول عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان به.

(٤) «سنن النسائي الكبرى» (٣/ ٣١٧ ـ ٣٢٦ رقم ٣١٢٠ ـ ٣١٤٨) من طرقٍ كثيرة بالوجهين.

(٥) «سنن ابن ماجه» (الصيام، باب ما جاء في الحجامة رقم ١٦٨٠، ١٦٨١) من طريق =

كالحارث[١] من حديث شداد وثوبان مرفوعاً في حديث.

وقال أحمد[٢] والبخاري[٣]: إنه عن ثوبان أصح.

وصححه عن شداد: إسحاق بن راهويه[٤].

وصححهما معاً البخاري[٥]، تَبَعاً لابن المديني[٦].

ورواه الترمذي[٧] عن [ق ٣٢/أ] رافع بن خَدِيج.

= يحيى بن أبي كثير، حدثني أبو قلابة: أنَّ أبا أسماء حدثه، عن ثوبان به فذكره ثم قال: وبإسناده عن أبي قلابة: أنه أخبره أنَّ شدادَ بن أوس... بنحوه.

(١) لم أجده في «بغية الباحث» ولا «مجمع الزوائد»، وذلك لأنه لا يُعدُّ من الزوائد. ورواه الطيالسي في مسنده (٢/ ٣٣٠ رقم ١٠٨٢)، وفي (٢/ ٤٤٢ رقم ١٢١٤)، وأحمد في مسنده (٢٨/ ٣٤٦ رقم ١٧١١٩)، و(٢٨/ ٣٥١ ـ ٣٦١ رقم ١٧١٢٤ ـ ١٧١٣٨).

(٢) نقله عنه أبو داود في سننه (الصيام، باب في الصائم يحتجم، بعد حديث ٢٣٧١).

(٣) لم أقف على كلام البخاري إلا فيما نقله عنه الترمذي من تصحيحه للوجهين، كما سيأتي.

(٤) رواه عنه الحاكم في «المستدرك» (١/ ٤٢٧).

(٥) نقله عنه الترمذي في «العلل الكبير؛ ترتيب أبي طالب» (ص١٣٠ رقم ٢٠٨) فقال: وسألتُ محمداً عن هذا الحديث فقال: ليس في هذا الباب شيءٌ أصحُّ من حديث شداد بن أوس، وثوبان. فقلتُ له: كيف بما فيه من الاضطراب فقال: كلاهما عندي صحيح.
وكذا صححهما عثمان بن سعيد الدارمي، وقال: سمعتُ أحمد بن حنبل يقول به ويذكر أنه صحَّ عنده حديث ثوبان وشداد. نقله عنه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٢٦٧).
وصححهما ابن خزيمة في صحيحه (٢/ ٩٤٤ رقم ١٩٦٢، ١٩٦٣)، و(٢/ ٩٥٢ رقم ١٩٨٣)، وابن حبان في صحيحه (٨/ ٣٠١ ـ ٣٠٣ رقم ٣٥٣٢ ـ ٣٥٣٤) بإخراجهما له بالوجهين، وقال ابن خزيمة في «الصحيح» (٣/ ٢٢٧): ثبَتَ الخبرُ عن النبي ﷺ أنه قال: «**أفطر الحاجم والمحجوم**». وكذا صححه الحاكم في «المستدرك» (١/ ٤٢٦ ـ ٤٢٩).

(٦) نقله عنه الترمذي في «العلل الكبير؛ ترتيب أبي طالب» (ص١٣١) فقال ـ بعد أن نقل تصحيح البخاري ـ: وهكذا ذكروا عن علي بن المديني أنه قال: حديث شداد ابن أوس وثوبان صحيحان. ونقله عنه في الجامع كما في الحاشية التالية.

(٧) «جامع الترمذي» (الصوم، باب كراهية الحجامة للصائم رقم ٧٧٤) من طريق يحيى ابن أبي كثير، عن إبراهيم بن عبدالله بن قارظ، عن السائب بن يزيد، عن رافع =

ورواه غيرهم عن آخرين[١].

= ابن خديج به فذكره وقال: وفي الباب عن علي، وسعد، وشداد بن أوس، وثوبان، وأسامة بن زيد، وعائشة، ومعقل بن سنان ـ ويقال: ابن يسار ـ وأبي هريرة، وابن عباس، وأبي موسى، وبلال، وسعد.
قال أبو عيسى: وحديث رافع بن خديج حديثٌ حسنٌ صحيح، وذُكِرَ عن أحمد ابن حنبل أنه قال: أصحُّ شيءٍ في هذا الباب حديثُ رافع بن خديج. وذُكِر عن علي بن عبدالله أنه قال: أصحُّ شيءٍ في هذا الباب حديث ثوبان وشداد بن أوس؛ لأنَّ يحيى بن أبي كثير روى عن أبي قلابة الحديثين جميعاً؛ حديث ثوبان، وحديث شداد بن أوس.
وقد جاء عن أحمد ما يُخالف ما ذكره الترمذي، فقد روى البيهقي بإسناده إلى علي ابن سعيد النسوي قال: سمعتُ أحمدَ بن حنبل سُئل أيما حديث أصحُّ عندك في «أفطر الحاجم والمحجوم؟» فقال: حديث ثوبان من حديث يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء عن ثوبان. فقيل لأحمد بن حنبل: فحديث رافع ابن خَدِيج؟ قال: ذاك تفرَّد به معمر. «السنن الكبرى» (٤/ ٢٦٧)، وكذا فقد خالفه ـ في جعله حديث رافع أصحَّ شيءٍ في الباب ـ جمعٌ من الأئمة؛ فقال الترمذي: سألتُ محمداً عن هذا الحديث فقال: غير محفوظ. وسألتُ إسحاقَ بن منصور عنه فأبى أن يحدِّثَ به عن عبدالرزاق، وقال: هو غلطٌ. قلت له: ما علته؟ قال: روى عنه هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن إبراهيم بن عبدالله بن قارظ، عن السائب ابن يزيد، عن رافع بن خديج، عن النبي ﷺ قال: **«كسبُ الحجام خبيث، ومهرُ البغيِّ خبيث، وثمن الكلب خبيث»**. «العلل الكبير؛ ترتيب أبي طالب» (ص١٣٠ رقم ٢٠٨).
وقال أبو حاتم: واغترَّ أحمدُ بن حنبل بأنْ قال: الحديثان عنده، وإنما يروى بذلك الإسناد عن النبي ﷺ: **«أنه نهى عن كسب الحجام، ومهر البغي»**، وهذا الحديث في: **«يفطر الحاجم، والمحجوم»** عندي باطل. «علل الحديث لابن أبي حاتم» (مسألة ٧٣٢).

(١) من ذلك ما رواه ابن الجارود في «المنتقى» (ص١٠٥ رقم ٣٨٧)، والبزار في مسنده (٨/ ٨٢ رقم ٣٠٨١)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٤٢٩) من حديث أبي موسى. وقال الحاكم: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وساق بإسناده إلى علي بن المديني قال: قد صحَّ حديث أبي رافع، عن أبي موسى أنَّ النبي ﷺ قال: **«أفطر الحاجم والمحجوم»**.
وما رواه أحمد في مسنده (٣٩/ ٣٢٢ رقم ٢٣٨٨٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/ ٣٦٥ رقم ١١٢٢) من طريق شهر بن حوشب، عن بلال مرفوعاً به.
وشهر بن حوشب؛ صدوق كثير الإرسال والأوهام، كما تقدم في الحديث (٨).
وروايته عن بلال مرسلة، كما قال أبو حاتم. «المراسيل لابن أبي حاتم» (ص٨٨ رقم ٣٢٢). =

وتأوَّله بعضُ العلماء المرَخِّصِين في الحِجامة على أنَّ معناه: تَعَرَّضا للإفطار؛ أما المحجوم فللضعف، وأما الحاجم فلأنه لا يَأمن من أنْ يَصِلَ إلى جوفه شيءٌ بالمصِّ[١]، ولكن قد جزم الشافعيُّ بأنه منسوخ[٢].

١٤٢ حديث: «الاقتصادُ في النفقة نصفُ المعيشة، والتودُّد إلى الناس نصفُ العقل، وحسنُ السؤال نصفُ العلم».

البيهقي في «الشعب»[٣]، والعسكري في الأمثال، وابن السُّني[٤]، والديلمي[٥] من طريقه، والقضاعي[٦]؛ كلهم من حديث مُخَيَّس بن تميم[٧]، عن حفص بن عمر، حدثنا إبراهيم بن عبدالله بن الزبير[٨]، عن نافع، عن

= فالإسناد ضعيف، لكنه يتقوَّى بالشواهد التي سبقت، فيكون حسناً لغيره.
وقد قال ابن عبدالهادي: وقال بعض الحفاظ: الحديث في هذا متواتر. وليس ما قاله ببعيد، ومن أراد معرفة ذلك فليطالع ما رُوِيَ في ذلك في «مسند أحمد»، و«معجم الطبراني»، وكتاب النسائي، و«المستدرك» للحاكم، و«المستخرج» للحافظ أبي عبدالله المقدسي، وغير ذلك من الأمهات، والله أعلم. «تنقيح التحقيق» (٣/ ٢٥٥)، وقد عدَّه متواتراً: السيوطيُّ في «الأزهار المتناثرة» (ص١٠٢)، والكتاني في «نظم المتناثر» (ص١٣١ رقم ١٢٥).
وقد أفرد الإمام ابن عبدالهادي (٧٤٤هـ) حديث الترجمة في كتابٍ وسمَّاه: «فصل النزاع بين الخصوم في الكلام على حديث «**أفطر الحاجم والمحجوم**»». ذكره ابن رجب في «ذيل طبقات الحنابلة» (٥/ ١١٨) ووصفه بأنه مجلد لطيف.
(١) نقله الخطابي في «معالم السنن» (٢/ ١١٠) فقال: وتأوَّل بعضهم الحديث... وذكره.
(٢) «اختلاف الحديث المطبوع مع الأم» (١٠/ ١٩٢).
(٣) «شعب الإيمان» (٨/ ٥٠٣ ـ ٥٠٤ رقم ٦١٤٨) من طريق هشام بن عمار عن مُخَيَّس ابن تميم به.
(٤) لم أجده في «القناعة».
(٥) لم أجده في «الغرائب الملتقطة»، ولا في كتاب أبيه «الفردوس بمأثور الخطاب».
(٦) «مسند الشهاب» (١/ ٥٥ رقم ٣٣)، ورواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧/ ٢٥ رقم ٦٧٤٤) من طريق مُخَيَّس به.
(٧) مُخَيَّس وشيخه مجهولان. قاله أبو حاتم والذهبي كما سيأتي، وقال العقيلي عن مُخَيَّس: لا يُتابع على حديثه. «الضعفاء» (٤/ ٢٦٣ رقم ١٨٦٧).
(٨) إبراهيم بن عبدالله بن الزبير، قال الأزدي: كذَّاب. «المغني في الضعفاء» (١/ ١٧ رقم ١٠٤).

ابن عمر مرفوعاً بهذا، وضعفه البيهقي[١].

ولكن له شاهدٌ عند العسكري من حديث (خَلَّاد بن عيسى[٢]، عن ثابت عن أنس رفعه: **«الاقتصادُ نصفُ العيش، وحُسنُ الخُلُق نصفُ الدِّين»**.

وكذا أخرجه الطبراني[٣] وابن لالٍ.

ومن شواهده أيضاً: ما للعسكري[٤] من حديث)[٥] أبي بلال الأشعري[٦]، حدثنا عبدالله بن حكيم المدني[٧]، عن شبيب بن بِشْر[٨]، عن

---

(١) فقال في الموضع السابق: روي مسنداً بإسنادٍ ضعيف ثم ساقه.
وسبقه إلى تضعيفه أبو حاتم الرازي فقال: هذا حديثٌ باطل، ومُخَيَّس وحفص مجهولان. «علل الحديث لابن أبي حاتم» (مسألة ٢٣٥٤)، وضعفه أيضاً المزي في «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٢٢٠)، والذهبي في «الميزان» (٤/ ٨٥) فقال في ترجمة مُخَيَّس: عن حفص بن عمر مجهول، وكذا شيخه. روى عنه هشام بن عمار خبراً منكراً.. فذكره. وأقره ابن حجر في «اللسان» (٨/ ٢٠).

(٢) خلاد بن عيسى ويقال: ابن مسلم الصفار أبو مسلم الكوفي، قال يحيى بن معين: ثقة. «التاريخ؛ رواية الدوري» (٣/ ٣٥٨ رقم ١٧٣٩)، وقال أبو حاتم: حديثه متقارب. «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٦٧ رقم ١٦٦٨)، وقال ابن حجر: لا بأس به من السابعة. «التقريب» (١٧٦٥).

(٣) لم أجده بهذا اللفظ في كتب الطبراني المطبوعة ولا في «مجمع الزوائد»، ورواه أبو الشيخ في «الأمثال» (ص٧٥ رقم ٨٧)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٥٤)، وفي «تلخيص المتشابه في الرسم» (ص٦٦٧) من طريق علي بن عيسى الكوفي ـ كاتب عكرمة القاضي ـ حدثنا خلاد بن عيسى العبدي، عن ثابت، عن أنس مرفوعاً به.
وعلي بن عيسى الكوفي، مقبول. «التقريب» (٤٧٨٢).
فمثله لا يُحتمل تفرُّده بهذا الحديث.

(٤) كتابه مفقود. وقد رواه ابن أبي الدنيا في «إصلاح المال» (ص٣٠٩ رقم ٣٤٧) من طريق عبدالله بن حكيم به بزيادة: «والحُمى رائد الموت، والدنيا سجن المؤمن».

(٥) ما بين قوسين ساقط من «ز».

(٦) أبو بلال الأشعري: ضعيف، وقد سبقت ترجمته في الحديث (٣٩).

(٧) عبدالله بن حكيم المدني؛ هو: الداهري: متروك، وسبقت ترجمته في الحديث (٩٩).

(٨) شَبيب ـ بوزن طويل ـ ابن بِشر البجلي، قال يحيى بن معين: ثقة. «التاريخ؛ رواية الدوري» (٤/ ٨٥ رقم ٣٢٦٥)، وقال أبو حاتم: ليِّن الحديث، حديثه حديث الشيوخ. «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٥٧ رقم ١٥٦٤)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٣٥٩) =

أنس رفعه: «**السؤالُ نصفُ العلم، والرِّفقُ نصفُ المعيشة، وما عالَ (من اقتصد)**»[١].

(وللديلمي[٢] من جهة الحاكم، ثم من حديث عمر بن صُبْح[٣]، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن أبي أمامة رفعه: «**السؤالُ نصفُ العلم، والرِّفقُ نصفُ المعيشة، وما عالَ من اقتصد**»)[٤].

وللقضاعي[٥]، ومن قبله أحمد[٦]، والطبراني[٧]؛ من حديث إبراهيم الهَجَري[٨]، عن أبي الأحْوَص، عن ابن مسعود رفعه: «**ما عالَ من اقْتَصَدَ**».

= وقال: يخطئ كثيراً. وقال ابن حجر: صدوق يُخطئ. «التقريب» (٢٧٣٨) فالإسناد ضعيفٌ جدّاً بسبب الداهري.

(١) في «م»: (امرؤٌ في اقتصاد).

(٢) لم أجده في «الغرائب الملتقطة»، ولا في «مستدرك الحاكم». وقد أخرجه أبو نعيم في «المنتخب من حديث يونس بن عبيد» (رقم ٣١) من طريق عمر بن صبح به.

(٣) عمر بن صُبْح بن عمر التميمي العدوي أبو نعيم الخراساني، قال البخاري: حدثني اليشكري عن علي بن جرير قال: سمعتُ عمرَ بن صبح يقول: أنا وضعتُ خطبة النبي ﷺ. «التاريخ الصغير» (٢/ ١٩٢)، وقال ابن حجر: متروك كذبه ابن راهويه. «التقريب» (٤٩٢٢).
فالإسناد ساقطٌ بسببه.

(٤) ما بين قوسين زيادة من «م».

(٥) «مسند الشهاب» (٢/ ٥ رقم ٧٦٩) من طريق سُكين بن عبدالعزيز، عن إبراهيم الهجري به فذكره ثم ساقه في (٢/ ٥ رقم ٧٧٠) من طريق شعبة عن إبراهيم الهجري وقال: بإسناده مثله.

(٦) «مسند أحمد» (٧/ ٣٠٢ رقم ٤٢٦٩) من طريق سكين بن عبدالعزيز، حدثنا إبراهيم الهجري به.

(٧) «المعجم الكبير» (١٠/ ١٣٣ رقم ١٠١١٨)، و«الأوسط» (٥/ ٢٠٦ رقم ٥٠٩٤) من طريق سُكين بن عبدالعزيز به.
وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣/ ٥٤٥ ـ ٥٤٧ رقم ٢٧١٣٦)، وابن أبي الدنيا في «إصلاح المال» (ص٣٠٩ رقم ٣٤٦)، والشاشي في مسنده (١/ ٣٤٤ رقم ٧٠٣)، والبيهقي في «الشعب» (٨/ ٥٠٤ رقم ٦١٤٩) جميعهم من طرقٍ عن سُكين ابن عبدالعزيز به.

(٨) إبراهيم بن مسلم العبدي الهجري ليِّن الحديث وقد سبقت ترجمته في الحديث (٩٦).
فإسناد الحديث ضعيفٌ بسببه.

وهو عند العسكري[١] من جهة سُكَين بن عبدالعزيز[٢]، عن الهَجَري بلفظ: «**لا يعيل أحدٌ على قصدٍ، ولا يُبقي على سَرَفٍ كثيرٍ**».

وله أيضاً من جهة أبي رَوْق[٣]، عن الضحاك، عن ابن عباس مرفوعاً: «**ما عالَ مُقتَصِدٌ**».

وأخرجه الطبراني[٤] أيضاً، وعنده[٥] عن عبدالله........................

---

(١) وهو بهذا اللفظ عند أبي الشيخ في «أمثال الحديث» (ص٧٤ رقم ٨٦) من طريق سُكين بن عبدالعزيز عن إبراهيم الهجري به.

(٢) سُكين ـ بالتصغير ـ ابن عبدالعزيز بن قيس العبدي العطار البصري، قال وكيع ويحيى بن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: لا بأس به. «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٠٧ رقم ٨٩٤)، وقال ابن حجر: صدوق يروي عن ضعفاء. «التقريب» (٢٤٦١).
والإسناد أيضاً ضعيفٌ بسبب الهجري، والله أعلم.

(٣) أبو رَوْق ـ بفتح الراء وسكون الواو بعدها قاف ـ عطية بن الحارث الهمداني الكوفي؛ قال يحيى بن معين: صالح، وقال أبو حاتم: صدوق. «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٨٢ رقم ٢١٢٢).
وقال ابن حجر: صدوق. «التقريب» (٤٦١٥).

(٤) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ١٢٣ رقم ١٢٦٥٦)، والبيهقي في «الشعب» (٨/ ٥٠٥ رقم ٦١٥٠) من طريق كثير بن عبيد، حدثنا خالد بن يزيد العمري، والطبراني في «الأوسط» (٨/ ١٥٢ رقم ٨٢٤١) من طريق هشام بن خالد، حدثنا خالد بن يزيد القسري، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ١٢ ـ ١٣) من طريق هشام بن خالد الأزرق، عن خالد بن يزيد بن أبي مالك، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٨/ ٥٠٥ رقم ٦١٥٠، ٦١٥١)؛ ثلاثتهم (خالد العمري، وخالد القسري، وخالد بن يزيد بن أبي مالك) عن أبي رَوق به.
ولعل الصواب في هذه الطرق: خالد بن يزيد بن أبي مالك، لأنه هو الذي يروي عن أبي رَوق، ويروي عنه هشام بن خالد الأزرق، كما في «تهذيب الكمال» (٨/ ١٩٧).
وخالد بن يزيد بن أبي مالك: ضعيفٌ، وقد سبقت ترجمته في الحديث (٨٠).
والإسناد ضعيفٌ.

(٥) «المعجم الأوسط» (١/ ٣٠٣ رقم ١٠١٧) من طريق عبدالله بن عمران، عن عاصم الأحول، عن عبدالله بن سرجس مرفوعاً به.
وأخرجه عبدبن حميد في «المنتخب» (ص١٨٣ رقم ٥١٢) بإسناده سواء.
وأخرجه المزي في «تهذيب الكمال» (١٥/ ٣٨٣) من طريق عبدالله بن عمران به. =

ابن سَرْجِس[(١)] مرفوعاً: «**التودُّد[(٢)] والاقتصادُ والسَّمتُ الحَسَنُ: جُزءٌ من أربعةٍ وعشرين جزءاً من النبوة**».

وللبزار[(٣)] بسندٍ ضعيفٍ من حديث طلحة بن عبيد الله رفعه: «**من اقتصَدَ أغناه الله**».

= ووقع في «المعجم الأوسط»: (عبدالله بن عمر)، وهو خطأ، والصواب: (عبدالله ابن عمران) كما في «مسند عبدبن حميد» و«تهذيب الكمال»، وكما في الرواة عن عاصم الأحول في «تهذيب الكمال» (١٣/ ٤٨٧).

وعبدالله بن عمران؛ هو: القرشي التيمي الطلحي، قال أبو حاتم: شيخ. «الجرح والتعديل» (٥/ ١٣٠ رقم ٦٠١)، وقال ابن حجر: مقبول. «التقريب» (٣٥١٢).

والإسناد ضعيف لتفرُّد عبدالله بن عمران به.

(١) عبدالله بن سَرْجِس ـ بفتح المهملة وسكون الراء وكسر الجيم بعدها مهملة ـ المزنيُّ، حليف بني مخزوم؛ صحابيٌّ، نزلَ البصرة. «الإصابة» (٦/ ١٧٢ ـ ١٧٣ رقم ٤٧٢٧).

(٢) كذا في جميع النسخ المعتمدة، ووقع في مصادر الحديث: «التؤدة».

(٣) «مسند البزار» (٣/ ١٦٠ ـ ١٦١ رقم ٩٤٦) حدثنا عمران بن هارون البصري ـ وكان شيخاً مستوراً، وكان عنده هذا الحديث وحده. . . ـ قال: حدثنا عبدالله بن محمد القرشي، قال: حدثنا محمد بن طلحة بن يحيى بن طلحة، عن أبيه، عن جده، عن طلحة بن عبيدالله مرفوعاً به فذكره وقال: كانوا يكتبونه قبل أن نولد نحن عنه، وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ، إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، ولم نسمعه إلا من عمران بن هارون.

وعمران بن هارون البصري، قال فيه البزار ما سبق ذكره، وقال الذهبي: شيخٌ لا يُعرف حاله، أتى بخبرٍ منكرٍ ما تابعه عليه أحد. «الميزان» (٣/ ٢٤٤).

وعبدالله بن محمد القرشي؛ قال فيه الذهبي في الموضع السابق: عبدالله لا يُدرى من هو.

ومحمد بن طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيدالله التيمي؛ لا يُعرف حاله. «التقريب» (٥٩٨١).

وأبوه طلحة بن يحيى، قال يحيى القطان: لم يكن بالقوي، وقال أحمد وأبو زرعة: صالح الحديث، وقال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث حسن الحديث صحيح الحديث. «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٧٧ رقم ٢٠٩٥)، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن عدي: روى أحاديث رواها عنه الثقات وما برواياته عندي بأس. «الكامل» (٤/ ١١٢).

فالإسناد ضعيف بسبب الرواة الثلاثة الأُوَل.

وللديلمي(١) عن أنس مرفوعاً: «**التدبير نصفُ المعيشة، والتودُّد نصف العقل، والهَمُّ نصف الهَرَم، وقِلَّةُ العِيَال أحد اليَسَارين**».

ورواه البيهقي(٢) من قول ميمون بن مهران، ولفظه: «التودُّد إلى الناس نصفُ العقل، وحُسنُ المسألة نصف الفِقه، ورِفقُكَ في معيشتك يكفي عنك نصفَ المُؤْنَة»(٣).

ولابن حبان في صحيحه(٤) في حديثٍ طويلٍ عن أبي ذر أنَّ النبي ﷺ قال له: «**يا أبا ذر لا عقلَ كالتدبير، ولا وَرَعَ كالكفِّ، ولا حَسَب كحُسن الخلق**».

وهذا اللفظ عند البيهقي في «الشعب»(٥)، ....

---

(١) لم أجده في «الغرائب الملتقطة»، وهو بهذا اللفظ في «الفردوس بمأثور الخطاب» (٢/ ٧٥ رقم ٣٤٢١) من حديث علي رضي الله عنه.

(٢) «شعب الإيمان» (٦/ ٣٧٦ ـ ٣٧٧ رقم ٤٣٦٣)، و(٨/ ٥٠٣ رقم ٦١٤٧) من طريق زيد بن الحُباب، حدثنا مهدي بن ميمون، عن يونس بن عبيد، عن ميمون بن مهران من قوله به.
وزيد بن الحُباب العُكلي؛ صدوق كما تقدم في الحديث (٣٥).
فالإسناد حسن من أجل زيد بن الحُباب، وقد تابعه عبدالله بن محمد بن أسماء؛ فرواه ابن حبان في «روضة العقلاء» (ص٦٥) من طريقه عن مهدي به.
وعبدالله بن محمد بن أسماء ثقة جليل، كما في «التقريب» (٣٥٧٧).
فيكون الأثر صحيحاً، والله أعلم.

(٣) المُؤْنة؛ بضم الميم وإسكان الهمزة وهي لغة صحيحة، وفيها لغات: مَؤُونة، ومَؤُونة، ومُؤْنة، ومُوْنة. كما في «الصحاح للجوهري» (٦/ ٢١٩٨ ـ ٢١٩٩)، و«لسان العرب» (١٣/ ٣٩٥).

(٤) «صحيح ابن حبان» (٢/ ٧٦ رقم ٣٦١) من طريق إبراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى الغساني قال: حدثنا أبي، عن جدي، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي ذر به.
وإبراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى الغساني؛ كذَّبه أبو حاتم، كما سبق في الحديث (١١).
فالإسناد ساقطٌ بسببه.

(٥) «شعب الإيمان» (٦/ ٣٥٧ رقم ٤٣٢٥)، و(١٠/ ٣٨٤ رقم ٧٦٦٨) من طريق إبراهيم ابن هشام بن يحيى بن يحيى الغساني به.
ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ١٥٧ رقم ١٦٥١)، والقضاعي في =

وله أيضاً[(١)]، وللعسكري من حديث عثمان بن عمر بن خالد بن الزبير[(٢)]، عن أبيه، عن علي بن الحسين، عن أبيه عن عليٍّ مرفوعاً: «**التودُّد نصفُ الدين، وما عال امرؤٌ قط على اقتصادٍ، واسْتَنْزِلوا** [ق ٣٢/ب] **الرزقَ بالصدقة، وأبى الله أنْ يجعلَ رزقَ عبادِه المؤمنين من حيث يحتسبون**».

وقد مضى في: «أبى»[(٣)].

وللعسكري[(٤)] من حديث يونس بن عُبيد، عن الحسن، عن أنس رفعه: «رأسُ العقلِ بعدَ الإيمانِ بالله: التودُّدُ إلى الناس، وأهلُ التودُّدِ لهم درجةٌ في الجنة، ونصفُ العلم: حسنُ المسألة، والاقتصادُ في المعيشة والرِّفقُ يكفي نصفُ المُؤْنة»، وذكرَ حديثاً.

وسيأتي عن أنسٍ مرفوعاً: «ما عالَ من اقتَصَدَ» في: «ما خابَ»[(٥)].

وللديلمي[(٦)] عن أنسٍ رفعه: «التدبيرُ نصفُ المعيشة».

= «مسند الشهاب» (٢/ ٣٩ رقم ٨٣٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٦٦ ـ ١٦٨) من طرقٍ عن إبراهيم بن هشام به. وهو عند القضاعي مقتصراً على اللفظ الذي ساقه السخاوي.
وإسناده ساقطٌ أيضاً بسبب إبراهيم الغساني.

(١) «شعب الإيمان» (٢/ ٤١٥ رقم ١١٥٢).

(٢) عثمان بن عمر بن خالد بن الزبير، ويقال: عثمان بن خالد بن الزبير، كما في «شعب الإيمان»، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٤٤٨).

(٣) حديث «**أبى الله أنْ يرزقَ عبدَه المؤمن إلا من حيث لا يَعلم**» تقدَّم برقم (١٤).
وسبَقَ أنَّ الإخميمي كذَّبه الدارقطني، وأنَّ الحديثَ موضوعٌ كما قال ابن حبان وابن الجوزي.

(٤) لم أقف عليه، وأخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/ ٢١١ ـ ٢١٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠/ ٤٠٥ ـ ٤٠٦ رقم ٧٧٠٤) من طريق سِمعان بن بحر العسكري، حدثنا إسحاق بن محمد بن إسحاق العَمي، حدثنا أبي، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن أنس مرفوعاً به مطولاً.
وقال البيهقي عقِبَه: هذا إسنادٌ ضعيف، والحملُ فيه على العسكري أو العمي.

(٥) سيأتي في الأصل [ق ١٦٢/ب].

(٦) سبق أنْ ذكره المؤلف قبل قليل، فلعله سبق قلم أو ذهول منه أو من النُّسَّاخ.

وجاء في الاقتصاد قوله ﷺ: «**السمتُ الحَسَنُ والهدي والاقتصادُ: جُزءٌ من أربعة وعشرين جزءاً من النبوة**»[١]، وفي لفظ: «**من ستة وأربعين**»[٢].

وفي حديث يروى مرفوعاً: «**من فقه الرجل أن يُصلحَ معيشَتَه**»[٣].

وقد عَقَدَ البيهقي في «الشعب»[٤] للاقتصاد في النفقة باباً.

وقوله: «ما عال مُقتَصِدٌ»؛ أي: ما افتقَرَ من أنفَقَ قَصْداً، ولم يجاوزه إلى الإسراف.

١٤٣ حديث: «الأقربون أولى بالمعروف».

ما علمته بهذا اللفظ[٥]، ولكن قال النبي ﷺ لأبي طلحة: «**أرى أنْ تجعَلَها في الأقربين**».

رواه البخاري[٦] من حديث مالك، عن إسحاق بن عبدالله، عن أنس

---

(١) سبق قبل قليل من حديث عبدالله بن سرجس.

(٢) رواه أبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٤/ ١٧٤ رقم ٩٤٠) من طريق بحر السقا، عن سفيان الثوري، عن الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن كريب، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**الاقتصادُ والتؤدةُ والسمتُ الحسنُ جزء من ستة وعشرين جزءاً من النبوة**».
وبحر بن كُنَيز السَّقَّا البصري؛ قال النسائي والدارقطني: متروك الحديث. «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (رقم ٨٢)، و«الضعفاء والمتروكون» للدارقطني (رقم ١٣٠).
فالإسناد ضعيف جدّاً.

(٣) رواه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ٣٦٠)، والبيهقي في «الشعب» (٨/ ٤٩٩ رقم ٦١٤٣) من طريق سعيد بن سنان، عن أبي الزاهرية، عن أبي شجرة، عن عبدالله بن عمر مرفوعاً بنحوه فذكره وقال: تفرَّد به سعيد بن سنان هذا.
وسعيد بن سِنان؛ هو: الحنفي أو الكندي أبو مهدي الحِمصي: متروك ورماه الدارقطني وغيره بالوضع. «التقريب» (٢٣٣٣) فالإسناد ضعيف جداً بسببه.

(٤) «شعب الإيمان» (الثاني والأربعون من شعب الإيمان؛ وهو باب الاقتصاد في النفقة وتحريم أكل المال الباطل ٨/ ٤٨٨).

(٥) أورده القاري في «الأسرار المرفوعة» (ص١٢٤ رقم ٥١)، والقاوقجي في «اللؤلؤ المرصوع» (ص٤١ رقم ٥٥) ونقلوا عبارة السخاوي.

(٦) «صحيح البخاري» (رقم ١٤٦١)، و(رقم ٢٣١٨)، و(رقم ٢٧٥٢)، و(رقم ٢٧٦٩).
ورواه مسلم في «صحيحه» (رقم ٩٩٨) من طرقٍ عن مالك به.

قال. وقال ثابت عن أنس: قال النبي ﷺ لأبي طلحة: «**اجعله لفقراء أقاربك**».

وقال الأنصاري: حدثني أبي، عن ثمامة، عن أنس؛ مثل حديث ثابت: «**اجعلها لفقراء قرابتك**». تَرْجَمَ لهذا كله: (إذا وقف أو أوصى لأقاربه)(١).

وفي التنزيل: ﴿قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: ٢١٥]، ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ١٨٠].

١٤٤ حديث: «أقضاكم علي».

المُلا في سيرته(٢)؛ عن ابن عباسٍ في حديثٍ مرفوعٍ أوله: «**أرحمُ أمتي بأمتي أبو بكر**».

وقد تقدم عن أنس بدون الشاهد منه هنا في: «أرْحَمُ»(٣).

ولكن يروى في المرفوع عن أنس أيضاً: «أقضى أمتي عليّ» أورده البغوي في «المصابيح»(٤).

---

(١) «صحيح البخاري» (الوصايا، باب إذا وقف أو أوصى لأقاربه).

(٢) المُلا؛ هو: معين الدين أبو حفص عمر بن محمد الموصلي، المعروف بالملائي.. «الرسالة المستطرفة» (ص١٠٦)، واسم كتابه «وسيلة المتعبدين في سيرة سيد المرسلين» وهو مطبوع في مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن. ولم أجد هذا النقل فيه.

(٣) تقدم في حديث «**أرحم أمتي بأمتي**..» (برقم ٨٨).

(٤) لم أجده في «مصابيح السُّنَّة»، ولا في «شرح السُّنَّة».

ورواه عبدالرزاق في «المصنف» (١١/ ٢٢٥ رقم ٢٠٣٨٧) عن معمر قال: وسمعتُ قتادة قال: قال رسول الله ﷺ فذكره مرسلاً.

ورواه وكيع في «أخبار القضاة» (ص٦٤) من طريق محمد بن الحارث، عن محمد ابن عبدالرحمٰن بن البيلماني، عن أبيه، عن ابن عمر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**أقضى أمتي علي**».

ومحمد بن الحارث الحارثي، ومحمد بن عبدالرحمٰن بن البيلماني؛ متروكان، وأبوه: ضعيفٌ، وقد تقدم الكلام عنهم في الحديث (٨٨).

وعَزَى المحبُّ الطبري في «الرياض النضرة»[١] الرفعَ ـ على الصحيح ـ للحاكمي[٢] من المرفوع عن معاذ بن جبل في حديثٍ أوله: **«يا علي تَخْصِمُ الناسَ بسبعٍ؛ وذكر منها: وأبْصَرَهَم بالقضيَّة»**.

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات»[٣].

ونحوه عند أبي نعيم في «الحلية»[٤] عن أبي سعيدٍ رفعه: **«يا علي لك سبعُ خصالٍ، لا يحاجُّك فيها أحدٌ»**.

وكلها واهيةٌ[٥]، وأثبَتُ منها كلها: أنه ﷺ لما بعث عليّاً إلى اليمن قاضياً قال: يا رسول الله بعثتَني أقضي بينهم وأنا شابٌّ لا أدري ما القضاء، فضَرَبَ رسول الله ﷺ في صدره وقال: **«اللَّهُمَّ اهدِهِ وثبِّتْ لسانه»** [ق ٣٣/أ] قال: فوالذي فَلَقَ الحبةَ ما شككتُ في قضاءٍ بين اثنين. رواه أبو داود،

---

(١) الرياض النضرة في مناقب العشرة (٣/ ١٤٣ ـ ١٤٤ رقم ١٤٧٤) فذكره وقال: أخرجه الحاكمي.

(٢) هو رضي الدين أبو الخير أحمد بن إسماعيل بن يوسف القزويني الحاكمي، له جزء: «أربعون في فضائل علي رضي الله عنه» ذكره المحب الطبري في مقدمة «الرياض النضرة» (١/ ١١) في الكتب التي نقل عنها.

(٣) «الموضوعات» (٢/ ١٠٠ رقم ٦٤٠) من طريق بشر بن إبراهيم الأنصاري، عن ثور ابن يزيد، عن خالد بن معدان، عن معاذ بن جبل مرفوعاً بنحوه فذكره وقال: هذا حديثٌ موضوعٌ، والمتهم به بشر بن إبراهيم.

(٤) «حلية الأولياء» (١/ ٦٦) من طريق عصمة بن محمد، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً به.
وعِصمة بن محمد المديني الأنصاري، قال أبو حاتم: ليس بقوي. «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٠ رقم ١٠٦)، وقال ابن معين: كان كذَّاباً يروي أحاديث كذِب، قد رأيته وكان شيخاً له هيئة ومنظر، من أكذب الناس. «سؤالات ابن الجنيد» (ص١٩٩ رقم ٧٣٥)، وقال ابن عدي: كلُّ حديثه غير محفوظ وهو منكر الحديث. «الكامل» (٥/ ٣٧٣).
فالإسناد ضعيف جدّاً بسببه.

(٥) وقال أبو نعيم: حديثٌ غيرُ ثابت. «الإمامة والرد على الرافضة» (ص٢٧٩).
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: هذا الحديث لم يثبت، وليس له إسنادٌ تقوم به الحجة. . . «منهاج السُّنَّة» (٧/ ٥١٣).

والحاكم، وابن ماجه، والبزار[١]، والترمذي[٢] من طرقٍ عن علي؛ أحسنها: رواية البزار[٣] عن عمرو بن مُرَّة، عن عبدالله بن سلمة[٤]، عن عليّ.

وفي إسناده عمرو بن أبي المِقدام[٥].

---

(١) رواية أبي داود وابن ماجه والحاكم والبزار سيذكرها المؤلف بتفصيل أكثر.

(٢) «جامع الترمذي» (رقم ١٣٣١) من طريق سماك بن حرب، عن حنش، عن علي فذكره وقال: هذا حديث حسن.

(٣) «مسند البزار» (٢/ ٢٨٩ رقم ٧١١) من طريق عمرو بن أبي المقدام، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن مرة، عن عبدالله بن سلمة، عن علي بنحوه، فذكره وقال: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن عمرو بن مرة، عن عبدالله بن سلمة، عن علي، إلا أبو إسحاق، ولا عن أبي إسحاق، إلا عمرو بن أبي المقدام، وقد رُوي عن علي من وجوه.

(٤) عبدالله بن سلِمة ـ بكسر اللام ـ المُرادي الكوفي، قال أبو داود عن شعبة عن عمرو ابن مرة: كان عبدالله يُحدِّثنا فنَعرِف ونُنكر وكان قد كبُر، وقال البخاري: لا يُتابع على حديثه. «التاريخ الكبير» (٥/ ٩٩ رقم ٢٨٥)، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به. «الكامل» (٤/ ١٧٠).

وقال ابن حجر: صدوقٌ تغيَّر حفظه من الثانية... «التقريب» (٣٣٦٤).

وقال العجلي في ترجمة عمرو بن مرة: لم يكن أحدٌ أروى عن عبدالله بن سلمة منه... سمع منه بعد ما كبُر. «معرفة الثقات» (٢/ ١٨٥).

(٥) عمرو بن أبي المقدام، وأبو المقدام اسمه ثابت بن هرمز، قال يحيى بن معين: ليس بثقة ولا مأمون. «التاريخ؛ رواية الدوري» (٣/ ٣٦٦ رقم ١٧٨١)، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: ضعيف الحديث، زاد أبو حاتم: يُكتب حديثه كان رديء الرأي شديد التشيُّع. «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٢٣ رقم ١٢٣٩)، وقال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات، لا يحلُّ ذكره إلا على سبيل الاعتبار. «المجروحين» (٢/ ٧٦)، وقال ابن عدي: الضعف على رواياته بيِّن. «الكامل» (٥/ ١٢٢).

فالإسناد ضعيف جدّاً بسببه، ولعلَّ قول المصنف: «أحسنها» باعتبار أنَّ الطرق الأخرى أشدُّ ضعفاً، والله أعلم.

وقد أخرجه وكيع في «أخبار القضاة» (ص٦٣) من طريق حسن بن حسين العرني حدثهم؛ قال: حدثنا عمرو بن ثابت، عن عبدان بن جامع، عن عمرو بن مرة، عن عبدالله بن سلمة، عن علي بنحوه.

وحسن بن حسين العرني الكوفي، قال ابن عدي: روى أحاديث مناكير... ولا يشبه حديثه حديث الثقات. «الكامل» (٢/ ٣٣٢).

واختُلِفَ فيه على عمرِو بن مُرَّة؛ فرواه شعبة عنه، عن أبي البَخْتَري قال: حدثني من سمع عليّاً. أخرجه أبو يعلى[1]، وسنده صحيحٌ لولا هذا المُبْهم.

ومنهم من أخرجه عن أبي البُختري عن علي.

وأخرجه ابن ماجه[2]، والبزار[3]، والحاكم[4]، وهو منقطع.

ومنها رواية البزار[5] أيضاً عن حارثة بن مُضرِّب، عن علي، قال: وهذا أحسن أسانيده.

---

(١) «مسند أبي يعلى» (١/ ٢٦٨ رقم ٣١٦)، وأخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٣٥٦ رقم ١١٤٥)، والطيالسي في مسنده (١/ ٩٧)، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٨٦ ـ ٨٧) من طريق شعبة، عن أبي عمرو بن مرة، عن أبي البختري، عمن سمع عليّاً، عن علي.
والإسناد ـ كما قال المؤلف ـ صحيحٌ لولا هذا المبهم، فيكون ضعيفاً، لكنه يتقوّى بغيره ويقوِّيه.

(٢) «سنن ابن ماجه» (الأحكام، باب ذِكر القضاة رقم ٢٣١٠) من طريق الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن أبي البَختَري، عن علي به.

(٣) «مسند البزار» (٣/ ١٢٥ رقم ٩١٢) من طريق الأعمش، عن أبي البَختَري، عن علي.
وقال عن أبي البَختَري: لم يسمع من علي.

(٤) «المستدرك» (٣/ ١٣٥) من طريق الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن أبي البَختَري قال: قال علي. فذكره وقال: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.
ورواه النسائي في «السنن الكبرى» (٧/ ٤٢٠ ـ ٤٢١ رقم ٨٣٦٣ ـ ٨٣٦٥)، وأحمد في «فضائل الصحابة» (٢/ ٥٨١ رقم ٩٨٤)، وعبدبن حميد في «المنتخب» (ص٦١ رقم ٩٤) كلهم من طرقٍ عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن أبي البَختَري، عن علي بنحوه.
وقال النسائي: أبو البَختَري لم يسمع من علي شيئاً.
وكذا قال البزار كما سبق، فالإسناد منقطع، لكنه يصلح للاعتبار.

(٥) «مسند البزار» (٢/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩ رقم ٧٢١) حدثنا يوسف بن موسى، قال: حدثنا عبيدالله بن موسى، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مُضرِّب، عن علي ﷺ قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن، فقلتُ: تبعثني إلى قوم هم أسنُّ مني، فكيف أقضي بينهم؟ فقال: **«اذهب فإنَّ الله سيهدي قلبك ويثبت لسانكَ»**. =

ومنها ـ وهي أشهرها ـ: رواية أبي داود[١]، وغيره[٢] من طريق سِماك، عن حَنْش بن المُعتمر[٣]، عن عليّ.

وأخرجها النسائي في «الخَصائص»[٤]، والحاكم[٥]، والبزار[٦].

= وقال: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن حارثة بن مُضرِّب، إلا أبو إسحاق، ولا عن أبي إسحاق، إلا إسرائيل، ورواه عن علي غيرُ واحدٍ، وأحسنُ إسنادٍ يُروى عن علي هذا الإسناد.

ورواه النسائي في «الخصائص المطبوع مع السنن الكبرى» (٧/ ٤٢٢ رقم ٨٣٦٧)، وأحمد في مسنده (٢/ ٩٢ رقم ٦٦٦) من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق به.

ويوسف بن موسى بن راشد القطان أبو يعقوب الكوفي، قال أبو حاتم: صدوق. «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٣١ رقم ٩٦٩)، وقال ابن حجر: صدوق.. «التقريب» (٧٨٨٧).

وباقي رجال الإسناد ثقات، إلا أنَّ أبا إسحاق مدلِّس وقد عنعن، ومع ذلك فهذا أحسن أسانيده كما قال البزار.

(١) «سنن أبي داود» (الأقضية، باب كيف القضاء رقم ٣٥٨٢) من طريق سماك، عن حنش به.

(٢) أخرجه الترمذي كما سبق، وأبو داود الطيالسي في مسنده (١/ ١١٥ رقم ١٢٧) من طرقٍ عن سماك بن حرب به. ومن طريقه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١/ ٤٠ رقم ٤٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ١٤١)، ورواه أحمد في مسنده (٢/ ٣٨٧ رقم ١٢١١)، و(٢/ ٤٢١ رقم ١٢٨١)، و(٢/ ٤٢٣ رقم ١٢٨٥) من طرقٍ عن سماك ابن حرب، عن حنش به.

(٣) حَنَش بن المُعتمر الصنعاني الكناني أبو المعتمر الكوفي، قال البخاري: يتكلمون في حديثه. «التاريخ الكبير» (٣/ ٩٩ رقم ٣٤٢)، وقال أبو حاتم: هو عندي صالح، وقال: ليس أراهم يحتجون بحديثه. «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٩١ رقم ١٢٩٧)، وقال أبو داود: ثقة. «سؤالات الآجري» (١/ ٣٠٠ رقم ٤٨٤)، وقال ابن حبان: كثير الوهم في الأخبار ينفرد عن عليٍّ عليه السلام بأشياء لا تشبه حديث الثقات حتى صار ممن لا يحتج به. «المجروحين» (١/ ٢٦٩).

وقال ابن حجر: صدوقٌ له أوهام ويرسل من الثالثة... «التقريب» (١٥٧٧).

فالإسناد ضعيفٌ بسببه.

(٤) «خصائص علي المطبوع مع السنن الكبرى» (٧/ ٤٢١ ـ ٤٢٢ رقم ٨٣٦٦) من طريق شريك عن سماك به.

(٥) «المستدرك» (٤/ ٩٣) من طريق سماك به فذكره وقال: هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

(٦) «مسند البزار» (٢/ ٣٠٧ رقم ٧٣٣) من طريق شريك، عن سماك، عن حنش بنحوه =

وقد رواه ابن حبان[١] من رواية سِماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن علي.

وهذه الطرق يَقْوَى بعضها ببعض.

نعم روى البخاري في الفتن من صحيحه[٢]، وأبو نعيم في «الحلية»[٣]؛ كلاهما من جهة حبيب، عن سعيد بن جُبير، عن ابن عباس قال: قال عمر ابن الخطاب ﷺ: «عليٌّ أقضانا، وأُبَي أقرَؤنا».

ونحوه عن أبي[٤] وآخرين[٥]، وللحاكم في ....

= فذكره وقال: وهذا الحديث قد رواه غير واحد، عن سماك عن حنش، عن علي؛ منهم شريك، وزائدة، وسليمان بن معاذ.

(١) «صحيح ابن حبان» (١١/ ٤٥١ رقم ٥٠٦٥) من طريق أسباط بن نصر، عن سماك، عن عكرمة.

وأسباط بن نصر أبو يوسف الهمداني؛ ضعَّفه أبو نعيم وقال: أحاديثه عامية سقط مقلوبة الأسانيد. «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٣٢ رقم ١٢٦١)، وقال يحيى بن معين: ثقة. «التاريخ؛ رواية الدوري» (٣/ ٢٦٦ رقم ١٢٥١)، وقال ابن حجر: صدوقٌ كثيرُ الخطأ يُغرب. «التقريب» (٣٢١).

وقد تقدم في الحديث (٥٤): أنَّ رواية سماك عن عكرمة مضطربة. فالإسناد ضعيف.

ومن طرق الحديث: ما أخرجه النسائي في «خصائص علي المطبوع مع السنن الكبرى» (٧/ ٤٢٢ رقم ٨٣٦٨)، وأبو يعلى في مسنده (١/ ٢٥٢ رقم ٢٩٣) من طريق أبي إسحاق، عن عمرو بن حبشي، عن علي قال: «بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن...».

وعمرو بن حُبْشي ـ بضم المهملة وسكون الموحدة ثم معجمة ـ الزُّبيدي ـ بضم الزاي ـ الكوفي: مقبول من الثالثة. «التقريب» (٥٠٠٦). فحديثه يصلح للمتابعات.

(٢) لم أقف عليه في الفتن من «صحيح البخاري»، وهو عنده في (التفسير، باب قوله ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ رقم ٤٤٨١)، و(فضائل القرآن، باب القراء من أصحاب النبي ﷺ رقم ٥٠٠٥) من طريق حبيب به.

(٣) «حلية الأولياء» (١/ ٦٥) من طريق حبيب بن أبي ثابت به.

(٤) لم يتبيَّن لي حديث أُبي.

(٥) ومن ذلك: حديث أبي هريرة الذي رواه وكيع في «أخبار القضاة» (ص٦٥) من طريق أبي بحر، عن ميمون بن أبي حمزة، عن إبراهيم، عن خيثمة، قال: قال أبو هريرة: «أقضى أهل المدينة علي». =

مستدركه[١] عن ابن مسعود قال: «كنَّا نَتَحَدَّثُ أنَّ أقضى أهلِ المدينة علي»، وقال: إنه صحيحٌ ولم يخرجاه.

قلت: ومثل هذه الصيغة حكمها الرفع على الصحيح[٢].

١٤٥ حديث: «أقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم، إلا في الحدود».

أحمد[٣]، وأبو داود[٤]، ....

= وأبو بحر؛ هو: عبدالرحمٰن بن عثمان الثقفي: ضعيف، وقد تقدمت ترجمته في الحديث (٢٤).

وميمون بن أبي حمزة لم أجد له ترجمة، ولعل الاسم مصحَّف من (ميمون أبي حمزة)، وهو الأعور: ضعيف كما في «التقريب» (٧٠٥٧).

فالإسناد ضعيف بسبب أبي بحر وميمون.

(١) «المستدرك» (٣/ ١٣٥) أخبرني عبدالرحمٰن بن الحسن القاضي بهمدان، حدثنا إبراهيم بن الحسين حدثنا آدم بن أبي إياس، حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمٰن بن يزيد، عن علقمة عن عبدالله. فذكره وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

وعبدالرحمٰن بن الحسن بن عبيدالله الأسدي القاضي الهمداني؛ قال صالح بن أحمد: ادَّعى الرواية عن ابن ديزيل فذهب علمه، وقال القاسم بن أبي صالح: يكذب. «المغني في الضعفاء» (٢/ ٣٧٨ رقم ٣٥٥٤)، وإبراهيم بن الحسين؛ هو: الحافظ ابن ديزيل، وهو وباقي رجال الإسناد ثقات. والإسناد ضعيفٌ جدّاً بسبب عبدالرحمٰن بن الحسن.

لكنه تُوبع على رواية هذا الأثر، فقد رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٢/ ٣٣٨ رقم ٢٥٢٣)، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٤/ ٣٦١)، وابن عبدالبر في «الاستيعاب» (٣/ ١١٠٣) من طرقٍ عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمٰن ابن يزيد، عن علقمة، عن عبدالله به. وهذا إسنادٌ صحيح، وخشية تدليس أبي إسحاق مدفوعة برواية شعبة عنه.

(٢) يُنظر في المسألة: «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص١٥٦)، و«مقدمة ابن الصلاح» (ص١٩٦ ـ ١٩٨)، و«فتح المغيث» (١/ ١٩٤ ـ ٢١٠).

(٣) «مسند أحمد» (٤٢/ ٣٠٠ رقم ٢٥٤٧٤) حدثنا عبدالرحمٰن، حدثنا عبدالملك بن زيد، عن محمد بن أبي بكر، عن أبيه، عن عمرة، عن عائشة مرفوعاً به. وعبدالرحمٰن؛ هو: ابن مهدي.

(٤) «سنن أبي داود» (الحدود، باب في الحد يشفع فيه رقم ٤٣٧٥) من طريقين عن =

والنسائي[١]، وابن عدي[٢]، والعسكري، والعقيلي[٣] من حديث عَمْرة عن عائشة به مرفوعاً.

وقال العقيلي: له طرقٌ لا يثبت منها شيء.

وهو عند الشافعي[٤]، وابن حبان في.........................

= محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، عن عبدالملك بن زيد، عن محمد بن أبي بكر، عن عمرة عن عائشة به.
ومحمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فُديك ـ بالفاء مصغَّر ـ صدوق كما في «التقريب» (٥٧٣٦).

(١) «سنن النسائي الكبرى» (٦/ ٤٦٨ رقم ٧٢٥٣) من طريق عطاف بن خالد قال: أخبرني عبدالرحمٰن بن محمد بن أبي بكر بن محمد، عن أبيه، عن عمرة، عن عائشة، ورواه في (٦/ ٤٦٨ رقم ٧٢٥٤) من طريق عبدالرحمٰن بن مهدي، حدثنا عبدالملك بن زيد المدني بمثل إسناد أحمد المتقدم. ثم رواه عن عمرة مرسلاً.
وعطَّاف بن خالد؛ صدوق وقد تقدمت ترجمته في الحديث (٤٥).

(٢) «الكامل» (٥/ ٣٠٨) من طريق ابن أبي فُديك، حدثني عبدالملك بن زيد، عن محمد بن أبي بكر بن حزم، عن أبيه، عن عمرة، عن عائشة به. وقال: هذا الحديث منكر بهذا الإسناد، وقال عن عبدالملك بن زيد: لا يُتابع على حديثه. اهـ.
وضعَّفه علي بن الحسين بن الجنيد، كما في «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٥٠)، وقال النسائي: لا بأس به. كما في «التقريب» (٤١٧٩)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٩٥).
وقد تُوبع كما سيأتي.

(٣) «الضعفاء» (٢/ ٣٤٣) من طريق عطَّاف، حدثني عبدالرحمٰن بن محمد بن أبي بكر بمثل إسناد النسائي المتقدم، فذكره وقال: وقد رُوي بغير هذا الإسناد وفيه أيضاً لين، وليس فيه شيءٌ يثبت.

(٤) «الأم» (٧/ ٣٦٨ رقم ٢٧٩١) أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن عبدالعزيز بن عبدالله ابن عمر، عن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة، عن عائشة أنَّ رسول الله ﷺ قال: **«تجافوا لذوي الهيئات عن عثراتهم»**.
وإبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي أبو إسحاق المدني؛ قال البخاري: كان يرى القدر وكلام جهم، تركه ابن المبارك والناس. «التاريخ الكبير» (١/ ٣٢٣ رقم ١٠١٣)، وقال مالك ويحيى القطان: كذَّاب، وقال ابن عدي: وقد نظرتُ أنا في أحاديثه... وفتَّشتُ الكلَّ منها، فليس فيها حديثٌ منكر، وإنما يروي المنكر إذا كان العهدة من قبل الراوي عنه، أو من قبل من يروي إبراهيم عنه، وكأنه أتِيَ من قبل =

صحيحه[١]، وكذا ابن عدي[٢] والعسكري أيضاً، والبيهقي[٣] من حديث عائشة بلفظ: «زلاتهم» دون ما بعده، وفي سند العسكري وابن حبان: أبو بكر ابن نافع[٤]، وقد نصَّ أبو زرعة على ضعفه في هذا الحديث[٥].

= شيخه لا من قبله، وهو في جملة من يُكتب حديثه، وقد وثقه الشافعي وابن الأصبهاني وغيرهما. «الكامل» (١/ ٢١٧ ـ ٢٢٥)، وقال ابن حجر: متروك. «التقريب» (٢٤١).

(١) «صحيح ابن حبان» (١/ ٢٩٦ رقم ٩٤) من طريق أبي بكر بن نافع العمري عن محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم، عن عمرة، عن عائشة مرفوعاً به.

(٢) «الكامل» (٧/ ٨٧) من طريق أبي حُرَّة قال: قال محمد: قالت عمرة: قالت عائشة مرفوعاً فذكره وقال: ولأبي حرة من الحديث غير ما ذكرت ولم أجد في حديثه حديثاً منكراً فأذكره.
واسم أبي حُرَّة واصل بن عبدالرحمٰن، قال ابن حجر: صدوقٌ عابدٌ وكان يدلس عن الحسن. «التقريب» (٧٣٨٥)

(٣) «السنن الكبرى» (٨/ ٣٣٤) من طريق أبي بكر بن نافع المديني به.
وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (ص١٦٥ رقم ٤٦٥)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٣/ ٢٧٧ رقم ٣١٣٩) من طريق أبي بكر بن نافع به.

(٤) أبو بكر بن نافع العدوي مولاهم المدني، قاضي بغداد. ضعيف من الثامنة. . «التقريب» (٧٩٩٢).

(٥) «الضعفاء وأجوبة أبي زرعة» (٢/ ٤٣٩)، وقال يحيى بن معين: ليس بشيء. «التاريخ؛ رواية الدوري» (٣/ ٦٢ رقم ٢٤٤)، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم. «الأسامي والكنى» (٢/ ٢٥٢ رقم ٧٥٨).
ومن خلال ما سبق يتبيَّن أنه قد اختُلِفَ في هذا الحديث على أوجهٍ ذكرها الدارقطني في «العلل» (١٤/ ٤١٧ رقم ٣٧٦٤)، وأنا أُجملها وألخصها، وأذكر أهمها فيما يلي:
١ ـ الاختلاف الأول: الاختلاف على عبدالملك بن زيد في إثبات والد محمد ابن أبي بكر بينه وبين عمرة، والراجحُ فيه رواية عبدالرحمٰن بن مهدي عنه كما سبق عند أحمد والنسائي في أحد طريقيه، وقد قال ابن حزم ـ بعد أن أورد طرق الحديث ـ: حديث عبدالملك كان يكون جيداً لولا أنَّ محمد بن أبي بكر مُقدَّرٌ أنه لم يسمعه من عَمرة، لأنَّ هذا الحديث إنما هو عن أبيه أبي بكر عن عمرة. . وأحسنها كلها حديث عبدالرحمٰن بن مهدي، فهو جيد، والحجة به قائمة. «المحلى» (١١/ ٤٠٥).
٢ ـ الاختلاف الثاني: الاختلاف على ابن أبي فُدَيك؛ فرواية أبي داود من طريقين عنه عن عبدالملك عن محمد بن أبي بكر عن عمرة، ورواية ابن عدي من طريقٍ عنه بإثبات أبيه بين محمد بن أبي بكر وعمرة، وقد حكَمَ ابن عدي بنكارةِ هذا الطَريق، فالصواب عنه رواية أبي داود. =

وفي الباب عن ابن عمر؛ رواه أبو الشيخ في كتاب «الحدود»[١] بسندٍ ضعيف.

وعن ابن مسعود رفعه بلفظ: **«تجاوزوا عن ذنب السخيِّ، فإنَّ الله يأخذُ بيده عند[٢] عثراته» رواه الطبراني في «الأوسط»[٣].**

= **٣ ـ الاختلاف الثالث**: الاختلاف على محمد بن أبي بكر؛ فرواية عبدالملك كما سبق فيها ـ على الراجح ـ إثبات أبيه بينه وبين عمرة، ورواية أبي بكر بن نافع عنه عن عمرة، وكذا رواية عطَّاف عن عبدالرحمٰن بن محمد ورواية عبدالعزيز بن عبدالله ابن عمر عند الشافعي.

والصواب رواية عبدالملك؛ لأنَّ أبا بكر بن نافع ضعيف، ورواية عطاف أشار العقيلي إلى ضعفها، وإسناد الشافعي فيه راوٍ متروك، وقد تُوبع عبدالملك، فرواه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٦/ ١٤٧ رقم ٢٣٧٥) من طريق ابن المبارك، عن عبدالعزيز ابن عبدالله بن عمر، عن محمد بن أبي بكر بن محمد بن حزم، عن أبيه، عن عمرة به.

فالراجح من أوجه الاختلاف: رواية من رواه عن محمد بن أبي بكر بن عمرو، عن أبيه، عن عمرة، عن عائشة، والحديث يتقوَّى بالمتابعات، وما سيأتي من شواهد، والله أعلم.

(١) عزاه له الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٤/ ١٥٠).

والحديث رواه حمزة السهمي في «تاريخ جرجان» (ص١٦٤) من طريق عبدالصمد ابن النعمان حدثنا الماجشون، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ حديث عائشة فذكره وقال: في كتابي بخطي «عثراتهم»، ورأيتُ في كتاب ابن عدي بخطه «عقوبتهم».

وعبدالصمد بن النعمان البغدادي البزاز؛ قال أبو حاتم: صالح الحديث صدوق. «الجرح والتعديل» (٦/ ٥١ رقم ٢٧٣)، وقال ابن معين: لا أراه كان ممن يكذب. «سؤالات ابن الجنيد» (ص١٩٣ رقم ٧٠٩)، وقال العجلي: ثقة. «معرفة الثقات» (٢/ ٩٥ رقم ١١٠٢).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٤١٥)، وقال الذهبي: وثقه ابن معين، وغيره، وقال الدارقطني: ليس بالقوي، وكذا قال النسائي. «الميزان» (٢/ ٦٢١).

فمثله يصلح حديثه للمتابعة، والله أعلم.

(٢) في «ز»: (من) بدل (عند).

(٣) «المعجم الأوسط» (٢/ ٤٦ رقم ١١٩٩) من طريق بشر بن عُبيد الدارسي قال: حدثنا محمد بن حميد العتكي، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله مرفوعاً بنحوه. =

وعن عائشة أيضاً عند العسكري[١] من حديث المثنى أبي حاتم[٢]، عن عبيد الله بن العَيْزار، عن القاسم، عنها مرفوعاً بلفظ: «**تهادُوا تزدادوا حبّاً، وهاجروا تُورِّثوا أبناءكم مجداً، وأقيلوا الكرامَ عثراتهم**».

وقال الشافعي عقِبَ حديث عائشة: وسمعتُ من أهل العلم مَن يعرف هذا الحديث ويقول: يتجافى للرجل [ق ٣٣/ب] ذي الهيئة عن عثرته ما لم يكن حدّاً، قال: وذووا الهيئات الذين يُقالون عثراتهم: الذين ليسوا يُعرفون بالشرِّ، فيزِلُّ أحدهم الزلَّة[٣].

وقال الماوردي: في عثراتهم وجهان: أحدهما: الصغائر. والثاني: أول معصيةٍ زلَّ فيها مُطيعٌ[٤].

١٤٦ حديث: «أكثر أهل الجنة البُلْه».

البيهقي في «الشعب»[٥]، ....

= وقال: لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا محمد بن حميد تفرَّد به بشر.
وبشر بن عبيد أبو علي الدارسي، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ١٤١)، وقال الأزدي: كذَّاب. «المغني في الضعفاء» (١/ ١٠٦ رقم ٩٠٨)، وقال ابن عدي: منكر الحديث عن الأئمة.. بيِّن الضعف أيضاً.. «الكامل» (٢/ ١٥ ـ ١٦) فالإسناد ضعيف جدّاً بسببه.

(١) ورواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦/ ٥٥ رقم ٥٧٧٥)، وأبو عروبة الحراني في «جزئه» (برواية أبي أحمد الحاكم ص٤٩ رقم ٣٨)، ومن طريقه القضاعي في «مسند الشهاب» (١/ ٣٨٠ رقم ٦٥٥) من طريق محمد بن سليمان، والطبراني في «الأوسط» (٧/ ١٩٠ رقم ٧٢٤٠) من طريق عرعرة بن البرند، وأبو الشيخ في «الأمثال» (ص٩٧ رقم ١٢٥) من طريق أحمد بن عبدالملك بن واقد، ثلاثتهم عن المثنى أبي حاتم به.

(٢) المثنى بن بكر العبدي العطار أبو حاتم البصري، قال الدارقطني: متروك. «لسان الميزان» (٦/ ٤٦٠)، وقال العقيلي: لا يُتابع على حديثه. «الضعفاء» (٤/ ٢٤٨)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ١٩٣)، وقال الهيثمي: لم أجد من ترجمه، وكذلك عبيدالله بن العَيزار. «المجمع» (٤/ ٢٦٠).
فالإسناد ضعيفٌ بسبب المثنى أبي حاتم.

(٣) «الأم» (الحدود، باب الوقت في العقوبة والعفو عنها ٧/ ٣٦٨).

(٤) «الحاوي الكبير» (١٣/ ٩٣١).

(٥) «شعب الإيمان» (٢/ ٤٩٧ رقم ١٣٠٤) من طرقٍ عن محمد بن عزيز عن سلامة به. =

والبزار[١]، والديلمي[٢] في مسنديهما والخِلَعي في فوائده[٣]؛ كلهم من حديث سَلامة بن رَوح بن خالد قال: قال عُقَيل: حدثني ابن شهاب، عن أنس: أن رسول الله ﷺ قال: وذكره، وسَلامَةُ: فيه لين[٤]، ولم يسمع من جدِّ أبيه عُقيل، إنما أخذ من كُتُبه، وعُدَّ هذا الحديث في أفراده، لكن هو عند

= ورواه في (٢/٤٩٨ رقم ١٣٠٥) من طريق إسحاق بن إسماعيل بن عبدالأعلى الأيلي، حدثنا سلامة به.

(١) «مسند البزار» (١٣/٣٢ رقم ٦٣٣٩) من طريق محمد بن عزيز، حدثنا سلامة ابن روح، عن عُقيل به بزيادة: وقال رسول الله ﷺ: **«رُبَّ ضعيفٍ مُتضعِّفٍ لو أقسمَ على الله لأبرَّه»**.

وقال: . . وسلامة كان ابن أخي عُقيل بن خالد، ولم يُتابع على حديث **«أكثر أهل الجنة البله»** على أنه لو صح كان له معنى.

(٢) كما في «الغرائب الملتقطة» [ق٦٥/ب] من طريق محمد بن عزيز به.

(٣) «الفوائد المنتقاة» (الخِلَعيات) (ص١٨٧ ـ ١٨٨ رقم ٦٢) من طريق محمد بن عزيز به.

ورواه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٧/ ٤٣١ رقم ٢٩٨٢) حدثنا محمد بن عزيز الأيلي قال: حدثنا سلامة بن رَوح به فذكره وقال: فذكرتُ هذا الحديث لأحمد ابن أبي عمران، فقال: معناه معنىً صحيح. والبُله المرادون فيه: هم البُله عن محارم الله ﷻ، لا من سواهم ممن به نقصُ العقل بالبله. . ورواه من طريقه القضاعي في «مسند الشهاب» (٢/ ١١٠ رقم ٩٩٠).

ومحمد بن عزيز فيه ضعف وقد تكلموا في صحة سماعه من عمه سلامة. «التقريب» (٦١٣٩)، لكنه لم ينفرد بهذا الإسناد فقد تابعه إسحاق بن إسماعيل بن عبدالأعلى الأيلي كما سبق عند البيهقي، وإسحاق هذا قال عنه ابن القطان: هو شيخ لأبي داود، وأبو داود لا يروي إلا عن ثقة عنده. «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٤٦٦)، وقال ابن حجر: صدوق. «التقريب» (٣٤٠).

(٤) سلامة بن رَوح بن خالد أبو رَوح الأيلي ـ بفتح الهمزة بعدها تحتانية ـ ابن أخي عقيل ابن خالد، بيَّن أحمد بن صالح أنه لم يسمع من عُقَيل وحديثه عن كُتب عقيل، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، محله عندي محل الغفلة، وقال أبو زرعة: ضعيف، منكر الحديث، يُكتب حديثه على الاعتبار. «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٠١ رقم ١٣١١)، وأثبت البخاريُّ سماعه من عُقيل، كما في «التاريخ الكبير» (٤/ ١٩٥ رقم ٢٤٦٩)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٣٠٠) وقال: مستقيم الحديث. وقال ابن حجر: صدوق له أوهام. . . «التقريب» (٢٧١٣).

القضاعي[١] من حديث يحيى بن أيوب[٢] حدثنا عُقيل به.

ورويناه في «الكَنْجَرُوذِيَّات» من طريق محمد بن العلاء الأيلي[٣]، عن يونس بن يزيد، عن الزهري.

وقال السكري[٤]: إنه غريب من حديث الزهري، وهو من حديث يونس عنه أغرب؛ لا أعلمه إلا من هذا الوجه.

وله شاهدٌ عند البيهقي[٥] أيضاً من حديث مصعب بن ماهان[٦]، عن الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر.

---

(١) «مسند الشهاب» (٢/ ١١٠ رقم ٩٨٩) من طريق عبدالسلام بن محمد الأموي، حدثنا سعيد بن كثير بن عفير، حدثنا يحيى بن أيوب، حدثنا عقيل به.
وعبدالسلام بن محمد، قال ابن حجر: قال الدارقطني في «غرائب مالك»: ضعيف جدّاً، وقال الخطيب: صاحب مناكير. «لسان الميزان» (٥/ ١٧٩).

(٢) يحيى بن أيوب الغافقي المصري؛ صدوقٌ فيه ضعفٌ، كما تقدم في الحديث (٢٠).
ومتابعته لا تُقوِّي الحديث لحال عبدالسلام بن محمد الأموي.

(٣) محمد بن العلاء الأيلي، قال أبو حاتم: مجهول. «علل الحديث لابن أبي حاتم» (مسألة ٤١٧).

(٤) لعله علي بن عمر الحربي السُّكري صاحب «الفوائد المنتقاه عن الشيوخ العوالي» لكني لم أجد هذا النقل في المطبوع من «الفوائد المنتقاة».
وقال المزي: هذا حديثٌ غريبٌ من حديث عقيل بن خالد، عن ابن شهاب الزهري، تفرَّد به محمد بن عزيز، عن سلامة بن رَوح عنه، وقد وقع لنا بعلو عنه، وهو مما أنكر على محمد بن عزيز، وقد وجدنا له متابعاً من رواية يونس بن يزيد، عن الزهري.
ثم ساقه من طريق يونس، فذكره وقال: وهو غريب أيضاً من حديث يونس بن يزيد، لا نعرفه عنه إلا من هذا الوجه. «تهذيب الكمال» (٢٦/ ١١٧).

(٥) «شعب الإيمان» (٢/ ٤٩٧ رقم ١٣٠٣) من طريق أحمد بن علي بن الحسن المقرئ، حدثنا أحمد بن عيسى الخشاب، حدثنا عمرو بن أبي سلمة، حدثنا مصعب بن ماهان به بلفظ حديث أنس. ورواه ابن عدي في «الكامل» (١/ ١٩١) من طريق أحمد ابن عيسى الخشَّاب فذكره وقال: هذا حديثٌ باطلٌ بهذا الإسناد. وقال عن أحمد ابن عيسى: ذُكِر عنه غيرُ حديثٍ لا يحدِّث به غيره عن عمرو بن أبي سلمة وغيره.
وأحمد بن علي بن الحسن المُقرئ، قال عنه أبو زرعة محمد بن يوسف الجُرجاني: كذَّاب. «سؤالات حمزة السهمي للدارقطني» (ص١٢٦ رقم ١٧٠).

(٦) مصعب بن ماهان المروزي، قال أحمد: كان رجلاً صالحاً وأثنى عليه خيراً، =

وقال عَقِبَه: إنه بهذا الإسناد منكر.

وجاء عن سهل بن عبدالله التُستَري في تفسيره: «هم الذين وَلِهَت قلوبُهم وشُغِلت بالله ﷻ».

وعن أبي عثمان[١] قال: «هو الأبله في دنياه الفقيه في دينه».

وعن الأوزاعي قال: «هو الأعمى عن الشرِّ، البصيرُ بالخير».

أخرجها البيهقي في «الشعب»[٢].

١٤٧ حديث: **«أكثرُ من يموت من أمتي بعد كتاب الله وقضائه وقدره بالأنفس»**.

البزار[٣] من حديث عبدالرحمٰن بن جابر، عن أبيه جابر به مرفوعاً ورجاله ثقات.

= كان حديثه مقارب، فيه شيءٌ من الخطأ. قال ابن أبي حاتم عن أبيه: شيخ، وحكى غيره عن أبيه أنه قال: ثقة عابد. «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩ رقم ١٤٢٧)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ١٧٥)، وقال ابن عدي: حدَّث عن الثوري وغيره بأسانيد ومتون لا تعرف ولا يرويها غيره. «الكامل» (٦/ ٣٦٢)، وقال ابن حجر: صدوق عابد كثير الخطأ. «التقريب» (٦٦٩٤).

(١) أبو عثمان سعيد بن سلام المغربي القيرواني، قال الذهبي: الإمام، القدوة، شيخ الصوفية.. توفي سنة (٣٧٣هـ). «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٣٢٠).

(٢) «شعب الإيمان» (٢/ ٤٩٩ رقم ١٣٠٦ ـ ١٣٠٨).

(٣) لم أجده في المطبوع من مسنده، وهو في «كشف الأستار» (٣/ ٤٠٣ رقم ٣٠٥٢) من طريق طالب بن حبيب بن عمرو بن سهل قال: حدثني عبدالرحمٰن بن جابر به فذكره وقال البزار: يعني؛ بالعين. قال البزار: لا نعلمه يروى إلا بهذا الإسناد.
ورواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٣٦٠)، وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (١/ ١٣٦ رقم ٣١١)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٧/ ٣٣٨ رقم ٢٩٠٠)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٢٣١) كلهم من طرقٍ عن طالب بن حبيب بن عمرو به.
وطالب بن حبيب بن عمرو بن سهل الأنصاري المدني، ويقال له: ابن الضجيع، قال البخاري: فيه نظر. «التاريخ الكبير» (٤/ ٣٦٠ رقم ٣١٤٤)، وقال ابن عدي: نرجو أنه لا بأس به. «الكامل» (٤/ ١٢٠)، وقال ابن حجر: صدوق يهم. «التقريب» (٣٠٠٧).
فالإسناد فيه ضعفٌ يسيرٌ من أجل طالب بن حبيب، وقال الهيثمي: رجاله =

وقال البزار: يعني بالعين.

وعند الطبراني في «الكبير»[١] من حديث علي بن عروة ـ وهو كذاب[٢] ـ عن عبدالملك[٣]، عن داود بن أبي عاصم، عن أسماء ابنة عميس قالت: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**نصف ما يُحفَرُ لأمتي من القبور من العَيْن**».

١٤٨ حديث: «أكثروا ذكرَ الله حتى يقولوا: مجنون».

أحمد[٤]، وأبو يعلى[٥]، والبيهقي في «الشعب»[٦] وغيرها[٧] من حديث ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن درَّاج أبي السمح، عن أبي الهيثم[٨]، عن أبي سعيد به مرفوعاً.

= رجال الصحيح خلا الطالب بن حبيب بن عمرو وهو ثقة. «المجمع» (٥/ ١٨٣)، وحسَّن إسناده الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٠/ ٢٠٤)، ويشهدُ له ما رواه ابن وهب في «الجامع» (٢/ ٧٣٤ رقم ٦٤٣) من طريق الحسن بن ثوبان أنَّ رسول الله ﷺ قال في العين: «**تغلي منها القدور وتملأ منها القبور**» والحسن ابن ثوبان بن عامر الهَوْزني ـ بفتح الهاء وسكون الواو بعدها زاي ثم نون ـ أبو ثوبان المصري صدوق فاضل وليَ إمرة الرشيد من السادسة. «التقريب» (١٢١٩).
فالإسناد مُعضل.

(١) «المعجم الكبير» (٢٤/ ١٥٥ رقم ٣٩٩) من طريق علي بن عروة به.

(٢) علي بن عروة الدمشقي القرشي؛ رماه صالح بن محمد بالوضع فقال: حديثه كله كذب. «تهذيب الكمال» (٢١/ ٧٠)، وكذا رماه ابن حبان فقال: كان ممن يضع الحديث على قلته. «المجروحين» (٢/ ١٠٧)، وقال يحيى بن معين: ليس بشيء. «التاريخ؛ رواية الدارمي» (ص١٧٢ رقم ٦٢٢)، وقال أبو حاتم: متروك الحديث، «الجرح والتعديل» (٦/ ١٩٨ رقم ١٠٩٠).

(٣) هو عبدالملك بن عبدالعزيز بن جُريج، فهو يروي عن داود، كما في «تهذيب الكمال» (٨/ ٤٠٦).

(٤) «مسند أحمد» (١٨/ ١٩٥ رقم ١١٦٥٣) من طريق ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، أنَّ دراجاً أبا السمح حدثه عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد الخدري به.
ورواه في (١٨/ ٢١٢ رقم ١١٦٧٤) من طريق ابن لهيعة عن درَّاج أبي السمح به.

(٥) «مسند أبي يعلى» (٢/ ٥٢١ رقم ١٣٧٦) من طريق ابن لهيعة عن درَّاج به.

(٦) «شعب الإيمان» (٢/ ٦٤ رقم ٥٢٣) من طريق ابن وهب به.

(٧) رواه أيضاً في «الدعوات الكبير» (١/ ١٧ رقم ٢١) من طريق ابن وهب به.

(٨) سبق في الحديث (٦٥) أنَّ رواية درَّاج عن أبي الهيثم ضعيفة.

وصححه الحاكم(١)، وللبيهقي(٢) من حديث عمرو بن مالك(٣)، عن أبي الجَوْزَاء، رفعه مرسلاً: «**أكثِروا ذكر الله حتى يقول المنافقون إنكم مراءون**».

١٤٩ **حديث: «أكثروا ذِكرَ هادِمِ اللَّذَّات» يعني الموت.**

أحمد(٤)، والترمذي(٥) وحسَّنه، والنسائي(٦)، وابن ماجه(٧) من حديث

---

(١) «المستدرك» (١/ ٤٩٩) من طريق ابن وهب به فذكره، وقال: هذه صحيفة للمصريين صحيحة الإسناد.. وأخرجه ابن حبان في صحيحه (٣/ ٩٩ رقم ٨١٧) من طريق ابن وهب، به.

(٢) «شعب الإيمان» (٢/ ٦٤ رقم ٥٢٤) من طريق سعيد بن زيد، عن عمرو بن مالك، عن أبي الجوزاء مرسلاً به فذكره وقال: هذا مرسل.

وسعيد بن زيد بن درهم أخو حماد بن زيد، ضعفَّه يحيى القطان جدّاً، وقال سليمان بن حرب: ثقة. «الجرح والتعديل» (٤/ ٢١ رقم ٨٧)، وقال أحمد: ليس به بأس، وكان يحيى بن سعيد لا يستمريه. «العلل» (٢/ ٥٢٤ رقم ٣٤٦١)، وقال يحيى بن معين: ثقة. «التاريخ؛ رواية الدوري» (٤/ ١٨٤ رقم ٣٨٥١)، وقال ابن عدي: ولسعيد بن زيد غير ما ذكرت أحاديث حسان، وليس له متنٌ منكر لا يأتي به غيره، وهو عندي في جملة من ينسب إلى الصدق. «الكامل» (٣/ ٣٧٨)، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام. «تقريب» (٢٣١٢).

(٣) عمرو بن مالك النُّكري ـ بضم النون ـ أبو يحيى أو أبو مالك البصري؛ قال يحيى ابن معين: ثقة. «سؤالات ابن الجنيد» (ص٢٠٢ رقم ٧٥٤)، وقال ابن عدي: منكر الحديث عن الثقات ويسرق الحديث، سمعتُ أبا يعلى يقول: كان ضعيفاً، ثم قال ابن عدي ـ بعد أن ساق له عدداً من الأحاديث ـ: ولعمرو غير ما ذكرت أحاديثُ مناكيرٌ بعضها سرقها من قومٍ ثقات. «الكامل» (٥/ ١٥٠ ـ ١٥١)، وقال ابن حبان: يُعتبر حديثه من غير رواية ابنهً عنه. «الثقات» (٧/ ٢٢٨)، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام. «التقريب» (٥١٠٤).

فالإسناد ضعيفٌ بسبب سعيد بن زيد وعمرو بن مالك، لكنه يتقوى بما قبله، والله أعلم.

(٤) «مسند أحمد» (١٣/ ٣٠١ رقم ٧٩٢٥) من طريق محمد بن عمرو به.

(٥) «جامع الترمذي» (أبواب الزهد، باب ما جاء في ذكر الموت رقم ٢٣٠٧) من طريق محمد بن عمرو، عن أبي سلمة به فذكره، وقال: هذا حديث حسن غريب.

(٦) «سنن النسائي» (الجنائز، كثرة ذكر الموت رقم ١٨٢٤) من طريق محمد بن عمرو به.

(٧) «سنن ابن ماجه» (الزهد، باب ذكر الموت والاستعداد رقم ٤٢٥٨) من طريق محمد ابن عمرو به.

محمد بن عمرو[(١)]، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة به مرفوعاً.

وصححه ابن حبان[(٢)]، والحاكم[(٣)]، وابن السكن[(٤)]، وابن طاهر[(٥)]. [ق ٣٤/أ].

وأعله الدارقطني بالإرسال[(٦)].

ولفظه عند العسكري في «الأمثال»: مرَّ رسول الله ﷺ بمجلسٍ من مجالس الأنصار وهم يمزحون ويضحكون فقال: «**أكثروا ذِكرَ هادم اللذات، فإنه لم يذكر في كثير إلا قلَّله ولا في قليل إلا كثَّره ولا في ضيق إلا وسَّعه ولا في سعة إلا ضيَّقها**».

وفي الباب عن جماعة؛ منهم أبو سعيد، أخرجه البيهقي[(٧)] ولفظه: دخل

---

(١) محمد بن عمرو بن علقمة؛ صدوق له أوهام، وتقدمت ترجمته في الحديث (١٣٢).

(٢) «صحيح ابن حبان» (٧/ ٢٥٩ ـ ٢٦١ رقم ٢٩٩٢ ـ ٢٩٩٤) من طرقٍ عن محمد ابن عمرو به.

(٣) «المستدرك» (٤/ ٣٢١) من طريق محمد بن عمرو بن علقمة به فذكره وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.

(٤) عزاه لصحيح ابن السكن: ابن الملقن في «البدر المنير» (٥/ ١٨٣).

(٥) قال في «تخريجه أحاديث الشهاب»: هذا حديثٌ غريبٌ صحيح؛ لأنَّ مسلماً أخرج لمحمد بن عمرو عن أبي سلمة حديثاً. واستشهد به البخاري في موضع، والذين رووا عنه هذا الحديث ثقات، قال: فيكون على شرط مسلم، إلا أن يكون له علة خَفِيَت. نقله ابن الملقن في «البدر المنير» (٥/ ١٨٢)، مع أنه قال في «ذخيرة الحفاظ» (١/ ٤٤٦ رقم ٦٢٠): الحديث غير محفوظ.

(٦) «علل الدارقطني» (٨/ ٣٩ ـ ٤٠) فذكره موصولاً ومرسلاً، ورجَّح المرسل عن أبي سلمة.

(٧) «شعب الإيمان» (٢/ ٢٤٧ ـ ٢٤٨ رقم ٨٠٣) من طريق عبيدالله بن الوليد الوصَّافي، عن عطية، عن أبي سعيد مرفوعاً به.
وأخرجه الترمذي في جامعه (رقم ٢٤٦٠)، وابن عساكر في «معجم شيوخه» (٢/ ٨٦٧ ـ ٨٦٨ رقم ١٠٩١) من طريق عبيدالله بن الوليد الوصافي بنحوه. وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجه. وقال ابن عساكر: غريبٌ جدّاً من هذا الوجه.
وعبيدالله بن الوليد الوصَّافي؛ ضعيفٌ جدّاً، كما سبق في الحديث (١٠). =

رسول الله ﷺ فرأى ناساً يكْشِرون فقال: «**لو أكثرتم ذكرَ هادمِ اللذات ـ الموت ـ، وإنه لم يأتِ على القبر يومٌ إلا وهو يقول: أنا بيتُ الوحدة وبيتُ الغُربة، أنا بيتُ التراب، أنا بيتُ الدود**».

ولفظه عند العسكري: دخل النبي ﷺ مُصَلًّى فرأى ناساً يَكْشِرون(١) فقال: «**أما إنكم لو أكثرتم ذكر هادم اللذات، فأكثروا ذكرَ هادم اللذات**».

وأنس ولفظه عنده(٢) أيضا: «**أكثروا ذكرَ الموت، فإنكم إنْ ذكرتموه في غِنىً كدَّره(٣) عليكم، وإنْ ذكرتموه في ضيقٍ وسَّعه عليكم، الموت: القيامة؛ إذا مات أحدكم فقد قامت قيامته، يرى ما له من خيرٍ وشر**».

وفي لفظٍ لأنس عند ابن أبي الدنيا في «الموت»(٤) ـ بسندٍ ضعيفٍ جدّاً ـ: «**أكثروا من ذكرِ الموتِ، فإنه يُمحِّصُ الذنوبَ ويُزهِّدُ في الدنيا**».

وفي لفظٍ للبيهقي(٥) أنَّ النبي ﷺ مرَّ بقومٍ يضحكون ويمزحون، فقال: «**أكثروا ذكرَ هادمِ اللذات**».

= وعطيَّة العوفي؛ ضعيفٌ وخاصة في روايته عن أبي سعيد، كما سبق في الحديث (٢٣).

فالإسناد ضعيف جدّاً.

(١) الكَشْرُ: بُدُوُّ الأسنان عند التبسُّم. «لسان العرب» (٥/ ١٤٢).

(٢) عزاه له السيوطي في الجامع الكبير، كما في «كنز العمال» (١٥/ ٥٤٨ رقم ٤٢١٢٣).
وقال: فيه داود بن المحبر ـ كذَّاب ـ عن عنبسة بن عبدالرحمٰن ـ متروك متهم ـ عن محمد بن زاذان ـ قال البخاري: لا يُكتَبُ حديثُه ـ.
ورواه الديلمي في مسنده ـ كما في «الغرائب الملتقطة» [ق ١٥/ب] ـ من طريق محمد بن عبدالله الخزاعي، حدثنا عنبسة بن عبدالرحمٰن، عن محمد بن زادان، عن أنس. بزيادة: «الموت القيامة، الموت القيامة»، وقال الحافظ ابن حجر: عنبسة وشيخه واهيان.

(٣) في الأصل و«ز»: (كثره)، والتصويب من «م»، وكلمة (عليكم) ساقطة من «ز».

(٤) عزاه له العراقي في «المغني عن حمل الأسفار» (١/ ١٢٠١ رقم ٤٣٤٤) وقال: بإسنادٍ ضعيفٍ جدّاً. وأورده مشهور حسن سلمان فيما جمعه من كتاب «ذكر الموت» لابن أبي الدنيا (ص٨١ ـ ٨٢ رقم ١٤٨) من غير إسناد.

(٥) «شعب الإيمان» (٢/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧ رقم ٨٠٢) من طريق عبدالأعلى بن حمَّاد النَّرسي، و(٦/ ٤٧٤ رقم ٤٤٩٣) من طريق مؤمَّل بن إسماعيل؛ كلاهما عن حماد بن سلمة، =

وابن عمر وهو عند البيهقي في «الشعب»[١] من حديث عبدالله بن عمر العمري[٢]، عن نافع عنه مرفوعاً: «**أكثروا ذكرَ هادم اللذات؛ فإنه لا يكون في كثيرٍ إلا قلَّله ولا في قليل إلا كثره**» إلى غيرها.

وعن مالك بن دينار قال: قال معبد الجهني[٣]: «بعضُ مصلحة القلب ذكرُ الموت؛ يطردُ فضولَ الأمل، ويكفُّ غَرْب التمنِّي، ويُهَوِّن المصائبَ، ويحُول بين القلبِ وبين الطغيان».

= عن ثابت، عن أنس مرفوعاً به فذكره، وساقه في (٢/ ٢٤٧) من طريق مؤمَّل عن حماد بن سلمة، وقال: فذكره بإسناده مثله حرفاً بحرفٍ، وهو بهذا الإسناد غريب.

ورواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١/ ٢١٣ رقم ٦٩١)، والضياء في «المختارة» (٥/ ٧٦ رقم ١٧٠١) من طريق مؤمل بن إسماعيل قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت البناني به فذكره وقال الطبراني: لم يروِ هذا الحديث عن ثابت إلا حماد، تفرَّد به مؤمَّل.

وقال أبو حاتم ـ لما سُئل عن الحديث من رواية مؤمَّل ـ: هذا حديثٌ باطلٌ لا أصل له. «علل الحديث لابن أبي حاتم» (مسألة ١٨٨٣).

ومؤمَّل بن إسماعيل؛ صدوق سيِّء الحفظ، لكنه لم يتفرَّد بالحديث، بل تابعه عبدالأعلى كما سبق.

وعبدالأعلى بن حمَّاد النَّرسي ـ بفتح النون وسكون الراء وبالمهملة ـ لا بأس به... «التقريب» (٣٧٣٠)، فالإسناد ظاهره الحسن، ولم يتبيَّن لي ما وجه إعلال أبي حاتم للحديث، فالظاهرُ أنه اطلع على علةٍ خفيَّةٍ، والله أعلم.

(١) «شعب الإيمان» (١٣/ ١٣٧ ـ ١٣٨ رقم ١٠٠٧٤) من طريق أبي عامر الأسدي، عن عبدالله بن عمر العمري به.

وأبو عامر الأسدي؛ هو: القاسم بن محمد، ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧/ ١١٩ رقم ٦٨٠) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

(٢) ضعيفُ الحديث، وانظر: «الكامل» (٤/ ١٤١ رقم ٩٧٦).

(٣) مَعْبد بن خالد الجُهني البصري، قال أبو حاتم: كان صدوقاً في الحديث وكان رأساً في القدر. وقال يحيى بن معين: ثقة. «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٨٠ رقم ١٢٨٢)، وقال ابن حجر: صدوق مبتدع وهو أول من أظهر القدر بالبصرة من الثالثة، قتل سنة ثمانين. «التقريب» (٦٧٧٧).

وكلامه هذا لم أقف عليه.

١٥٠ حديث: «أكثروا الصلاةَ عليَّ في الليلة الزهراء واليوم الأغرِّ، فإنَّ صلاتكم تُعرض علي».

الطبراني في «الأوسط»(١) من حديث أبي مودود عبدالعزيز ابن أبي سليمان المدني، عن محمد بن كعب القرظي، عن أبي هريرة رفعه بهذا، وقال: لا يُروى عن محمد، عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به أبو مودود.

وله شواهدٌ بينتها في: (القول البديع»(٢)؛ منها ما رواه ابن بشكوال(٣)

(١) «المعجم الأوسط» (١/ ٨٣ رقم ٢٤١) من طريق عبدالمنعم بن بشير قال: حدثنا أبو مَودود عبدالعزيز بن أبي سليمان المدني به فذكره.
عبدالمنعم بن بشير أبو الخير الأنصاري، قال الختلي: سمعت ابن معين يقول: أتيت عبدالمنعم، فأخرج إليَّ أحاديث أبي مودود نحواً من مائتي حديث كذب. فقلت: يا شيخ، أنتَ سمعتَ هذه من أبي مودود؟ قال: نعم. قلت: اتقِ الله، فإنَّ هذه كذب. وقمتُ، ولم أكتب عنه شيئاً. «الميزان» (٢/ ٦٦٩)، وقال ابن حبان: منكر الحديث جدّاً، يأتي عن الثقات بما ليس من حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به بحال. «المجروحين» (١٥٨/٢)، وقال ابن عدي: له أحاديث مناكير.. وعامة ما يرويه لا يتابع عليه. «الكامل» (٥/ ٣٣٧).

(٢) «القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع» (ص٢٨٣ ـ ٢٨٦).

(٣) لم أجده في «غوامض الأسماء المبهمة»، ولا في «الصلة».
ومن شواهده ما رواه أبو داود في سننه (أبواب الجمعة، باب فضل يوم الجمعة وليلة الجمعة ١٠٤٧)، و(الصلاة ـ أبواب الوتر ـ باب في الاستغفار رقم ١٥٣١)، والنسائي في سننه (الجمعة، إكثار الصلاة على النبي ﷺ يوم الجمعة. رقم ١٣٧٤)، وابن ماجه في سننه (إقامة الصلاة والسُّنَّة فيها، باب في فضل الجمعة رقم ١٠٨٥)، و(الجنائز، باب ذكر وفاته ﷺ رقم ١٦٣٦)، وأحمد في مسنده (٢٦/ ٨٤ رقم ١٦١٦٢)، وابن خزيمة في صحيحه (٢/ ٨٣٨ رقم ١٧٣٣)، وابن حبان في صحيحه (٣/ ١٩٠ رقم٩١٠)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٢٧٨)، و(٤/ ٥٦٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٢٤٨) من طرقٍ عن حسين بن علي الجعفي، عن عبدالرحمٰن بن يزيد ابن جابر، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أوس بن أوس مرفوعاً بنحوه.
وقال الحاكم: حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه. وقال في الموضع الآخر: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي في كلا الموضعين.
ورجاله ثقات رجال الشيخين إلا أبو الأشعث فمن رجال مسلم ـ لا البخاري ـ، =

بسند ضعيفٍ أيضاً عن عمرَ بن الخطاب مرفوعاً به بزيادة: «**فأدْعُوا لكُم وأستَغْفِر**».

والليلةُ الزهراءُ: ليلة[١] الجمعةِ، واليومُ الأغرُّ: يومُها.

١٥١ حديث: «أكذبُ الناس الصبَّاغون والصوَّاغون».

ابن ماجه[٢]، وأحمد[٣]، وغيرهما[٤] [ق ٣٤/ب] عن أبي هريرة به مرفوعاً.

= والصحابي أوس؛ من رجال السُّنن الأربعة.
ووقع عند ابن ماجه في الموضع الأول: «شداد بن أوس» بدل: «أوس بن أوس»، وكلاهما صحابيٌ نزل الشام، لكن لعلَّ ذلك تصحيفٌ، فقد اتفقت المصادر على أنه «أوس بن أوس»، وبيَّن البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١/ ٣٦٠) أنَّ الصوابَ: «أوس بن أوس».

(١) كلمة (ليلة) سقطت من «ز».

(٢) «سنن ابن ماجه» (التجارات، باب الصناعات رقم ٢١٥٢) من طريق عمر بن هارون، عن همام عن فَرْقَد السَّبَخي، عن يزيد بن عبدالله بن الشِّخِّير، عن أبي هريرة مرفوعاً به.
وعمر بن هارون بن يزيد الثقفي مولاهم البلخي؛ متروك وكان حافظاً. «التقريب» (٤٩٧٩).
لكنه قد تُوبع ـ كما سيأتي ـ فليس هو علة الحديث.

(٣) «مسند أحمد» (١٣/ ٢٩٨ رقم ٧٩٢٠)، و(١٤/ ٥٦ رقم ٨٣٠٢)، و(١٤/ ٢٢٤ رقم ٨٥٤٨) من طرقٍ عن همَّام، عن فَرْقَد به.

(٤) رواه الطيالسي في مسنده (٤/ ٣٠٠ رقم ٢٦٩٧) عن همام به، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٤٩)، ورواه ابن أبي الدنيا في «إصلاح المال» (ص٢٦٧ ـ ٢٦٨ رقم ٢٦١)، وتمام في فوائده (١/ ٩١ رقم ٢٠٢)، و(٢/ ٢٥٠ رقم ١٦٥٥) من طريق همام به.
وفَرْقد بن يعقوب السَّبَخي ـ بفتح المهملة والموحدة وبخاء معجمة ـ أبو يعقوب البصري؛ قال أحمد: رجل صالح، وحديثة ليس بذاك. «العلل؛ رواية المروذي» (ص٣٧ رقم ٨٣).
وقال البخاري: في حديثه مناكير. «التاريخ الكبير» (٧/ ١٣١ رقم ٥٩٢)، وقال يحيى بن معين: ثقة. «التاريخ؛ رواية الدارمي» (١/ ١٩٠ رقم ٦٩٣)، وقال ابن حجر: صدوق عابد لكنه ليِّن الحديث كثير الخطأ. «التقريب» (٥٣٨٤).
وروايتُه مُتابعةٌ لروايةِ عمرَ بن هارون.

وسنده مضطرب، ولذا أورده ابن الجوزي في «العلل المتناهية»[(١)] وقال: إنه لا يصح.

وللديلمي[(٢)] بسندٍ ضعيف أيضاً عن أبي سعيد أنه ﷺ قال: **«أكذبُ الناس الصُنَّاع»**.

يعني بضم الصاد المهملة ثم نون مشددة ثم مهملة.

وكذا روى إبراهيم الحربي في «غريبه»[(٣)] من طريق أبي رافع الصائغ[(٤)]

---

(١) «العلل المتناهية» (٢/ ١١٤ ـ ١١٥ رقم ٩٩٤ ـ ٩٩٧) من طرقٍ عن أبي هريرة به.
ورواه أبو حاتم ـ كما في «علل الحديث لابن أبي حاتم» (مسألة ٢٣٣٥) ـ من طريق يحيى بن سلام، عن عثمان بن مقسم، عن نعيم المجمر، عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «إنَّ أكذب الكاذبين الصناع» وقال: هذا حديثٌ كذب، وعثمان هو: البري، ويحيى بن سلام هو الذي روى عنه عبدالحكم، بصري وقع إلى مصر. اهـ.
ورواه ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٣١٢ ـ ٣١٣) من طريق محمد بن يونس الكُديمي ـ وقال عنه: كان يضع على الثقات الحديث وضعاً، ولعلَّه قد وضع أكثرَ من ألفِ حديث ـ عن أبي نعيم عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة به فذكره وقال: فيما يُشبه هذا من الأحاديثِ التي تُغني بشهرتها عند من سلكَ مَسلكَ الحديث عن الإغراق في ذكرها للقدح فيه، وهذا الحديث ليس يُعرف إلا من حديث همَّام عن فرقد السَّبَخي عن يزيد بن عبدالله بن الشخير عن أبي هريرة، وفرقد السبخي ليس بشيءٍ في الحديث.
وأورده ابن القيم في «المنار المنيف» (ص٥٢) ـ في الأمور الكلية التي يُعرف بها كون الحديث موضوعاً ـ فقال: ومنها تكذيبُ الحسِّ له، ثم ساق أحاديث منها هذا الحديث، فذكره ثم قال: والحِسُّ يردُّ هذا الحديث؛ فإنَّ الكذب في غيرهم أضعافه فيهم، كالرافضة ـ فإنهم أكذب خلق الله ـ والكُهَّان، والطرائقيين، والمنجِّمين..
وأورده أيضاً في (ص٩٩ ـ ١٠٠) ـ في الأمور الكلية ـ فقال: ومنها: ركاكةُ ألفاظ الحديث وسماجَتُها... ثم ساقَ أحاديثَ منها هذا الحديث، ثم قال: كذِبٌ على رسول الله ﷺ، إذْ لا يَذُمُّ اللهُ ورسولُهُ الصنائعَ المُباحةَ.

(٢) لم أجده في مسنده ولا في «الغرائب الملتقطة»، وهو في «الفردوس بمأثور الخطاب» (١/ ٣٦١ رقم ١٤٦١) من حديث مَعقِل بن يسار.

(٣) لم أجده في القسم المطبوع من كتاب «غريب الحديث» لإبراهيم بن إسحاق الحربي.

(٤) أبو رافع الصائغ؛ نُفَيع المدني نزيل البصرة ثقة ثبت مشهور بكنيته من الثانية. «التقريب» (٧١٨١).

قال: كان عمر[١] ﷺ يُمازحني فيقول: «أكذبُ الناس الصُّوَّاغ، يقول: اليوم وغداً».

فأشار إلى السبب في كونهم أكذبَ الناسِ، وهو المَطْلُ والمواعيدُ الكاذبة.

ونحوه ما يُروى عن أبي هريرة أنه رأى قوماً يتعادون فقال: ما لهم؟ فقالوا: خرج الدجال، فقال: «كِذبةٌ كذبها الصواغون»[٢].

ويُروى الصيَّاغون؛ أعني بالياء على لغة الحجاز، كالديَّار والقيَّام، على أنه قد قيل: إنه[٣] ليس المُراد بالصوَّاغين[٤] صاغةُ الحُليِّ، ولا بالصَّبَّاغين صباغوا[٥] الثياب، بل أراد الذين يصبغون الكلام ويصوغونه؛ أي: يُغيِّرونه ويُزيِّنونه، يقال: صاغَ شِعراً وصاغَ كلاماً؛ أي: وضعه وزيَّنه[٦]، وإلى نحو هذا جنَحَ أبو عبيد القاسم بن سلَّام فقال: الصيَّاغ: الذي يزيد في الحديث من عنده يُزيِّنه به[٧]. انتهى.

وقد بسطتُ هذا في محلٍّ آخر[٨].

---

(١) في «م»: (ابن عمر).
(٢) أورده ابن قتيبة في «غريب الحديث» (٢/ ٢٩٩) وقال: يرويه أبو عبَّاد عن همام عن فرقد.
(٣) كلمة (إنه) زيادة من «م» و«د». (٤) في «ز»: (بالصياغون).
(٥) في «ز»: (صباغي).
(٦) من قوله: (ويُروى الصيَّاغون) إلى هنا؛ مأخوذٌ من «النهاية لابن الأثير» (٣/ ٦١). وقد تعقَّب ابنُ القيم هذا القولَ فقال في «المنار المنيف» (ص٥٢): وقد تأوَّله بعضهم على أنَّ المُرادَ بالصبَّاغ: الذي يزيد في الحديثِ ألفاظاً تُزيِّنه، والصَّوَّاغ: الذي يَصوغ الحديثَ ليس له أصل. وهذا تكلُّفٌ باردٌ لتأويلِ حديثٍ باطلٍ.
(٧) لم أجده في «غريب الحديث». وقد ساقه ابن عدي في «الكامل» (١/ ١٥٤)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ١١٥) من طريق يحيى بن موسى البلخي، عن أبي عُبَيد القاسم بن سلام به.
(٨) تكلَّم عليه المصنف في «الأجوبة المرضية» (٢/ ٧٨٣ ـ ٧٨٧).

١٥٢ حديث: «إكرامُ الميت دفنه».

لم أقف عليه مرفوعاً[(١)]، وإنما أخرجه ابن أبي الدنيا في «الموت»[(٢)] له من جهة أيوب السختياني قال: كان يقال: «من كرامةِ الميت على أهله تعجيله إلى حفرته».

وقد عقد البيهقيُّ لاستحبابِ تعجيلِ تجهيزِه ـ إذا بان موته ـ باباً[(٣)]، وأورد فيه ما رواه أبو داود[(٤)] مِنْ حديثِ حُصَين بن وَحْوَح[(٥)] مرفوعاً: «لا يَنبغي لجِيفةِ مسلم أنْ تُحبسَ بين ظَهْراني أهله» الحديث.

وللطبراني[(٦)] من حديثِ ابنِ عمرَ مرفوعاً: **«إذا ماتَ أحدُكم فلا تَحبِسُوه، وأسرعوا به إلى قبره»**.

---

(١) أورده القاري في «الأسرار المرفوعة» (ص١٢٧ رقم ٥٥)، والقاوقجي في «اللؤلؤ المرصوع» (ص٤٤ رقم ٦٠) ونقلوا عبارة السخاوي.

(٢) «ذكر الموت» لابن أبي الدنيا ـ من جمع مشهور سلمان ـ (ص١٧٦ رقم ٣١٣).

(٣) «السنن الكبرى» (الجنائز، باب ما يُستحبُّ من التعجيل بتجهيزه إذا بانَ موته ٣/ ٣٨٦).

(٤) «سنن أبي داود» (الجنائز، باب التعجيل بالجنازة وكراهية حبسها رقم ٣١٥٩) مِنْ طريقِ سعيدِ بن عثمانَ البلوي، عن عَزْرة ـ وقال عبدالرحيم: عُروةَ بن سعيدٍ الأنصاري ـ عن أبيه، عن الحُصين بن وَحْوَح: أنَّ طلحةَ بن البراءِ مَرِضَ.. فذكره وفيه قصة.

وسعيد بن عثمان البلوي المدني؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/ ٣٦١)، وقال ابن حجر: مقبول. «التقريب» (٢٣٦٤).

وعروة ويقال: عَزرة ـ بزاي وراء مع فتح أوله ـ ابن سعيد؛ مجهول من السادسة، جاء في الإسناد بالشك. «التقريب» (٤٥٦٢). فالإسناد ضعيفٌ بسببهما.

(٥) حُصَين بن وَحْوَح ـ بفتح أوله ومهملتين الأولى ساكنة، وزن جَعْفَر ـ الأنصاري؛ صحابيٌّ له حديثٌ ذكَرَ ابنُ الكلبيِّ أنه استُشهِدَ بالقادسيةِ. «الإصابة» (٢/ ٥٧٢)، و«التقريب» (١٣٩٢).

(٦) «المعجم الكبير» (١٢/ ٤٤٤ رقم ١٣٦١٣) من طريق يحيى بن عبدالله البَابَلُتِّي، حدثنا أيوب بن نهيك قال: سمعتُ عطاءَ بن أبي رباح يقول: سمعتُ ابن عمر مرفوعاً به بزيادة: «وليقرأ عند رأسه بفاتحة الكتاب وعند رجليه بخاتمة البقرة في قبره».

ويحيى بن عبدالله بن الضحاك البَابَلُتِّي ـ بموحدتين ولام مضمومة ومثناة ثقيلة ـ =

وفي لفظٍ له[١]: «مَنْ ماتَ في بُكرةٍ فلا يَقِيلَنَّ إلا في قَبْرِه، ومَنْ ماتَ عَشيَّةً فلا يَبِيتَنَّ إلا في قَبْرِه».

ويشهدُ لهذا كله حديث[٢]: **«أسرعوا بالجنازة»**[٣].

وأهلُ مكة في غفلةٍ عن هذا؛ فإنهم غالباً يجيئون بالميت بُعيد الظهر، أو وقتَ التَّسبيحِ في السَّحَرِ، وقد يكون مات قبل الوقتين بكثير، فيضعونه عند باب الكعبة حتى يُصلى العصر أو الصبح، ثم يُصلَّى عليه.

= أبو سعيد الحرَّاني ابن امرأة الأوزاعي، قال ابن عدي: الضعف على حديثه بيِّن. «الكامل» (٧/ ٢٥٠).

وقال ابن حجر: ضعيف. «التقريب» (٧٥٨٥).

وأيوب بن نهيك الحلبي، قال أبو حاتم: ضعيف الحديث، وقال أبو زرعة: لا أحدِّثُ عنه، وقال: هو منكر الحديث. «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٥٩ رقم ٩٣٠).

فالإسناد ضعيفٌ جدّاً بسببهما.

(١) «المعجم الكبير» (١٢/ ٤٢١ رقم ١٣٥٥١) من طريق الحكم بن ظهير، عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عمر مرفوعاً به.

والحكم بن ظهير ـ بالمعجمة مصغر ـ؛ أبو محمد الفزاري الكوفي، قال البخاري: تركوه منكر الحديث. «التاريخ الكبير» (٢/ ٣٤٥ رقم ٢٦٩٤)، وقال يحيى بن معين: ليس بثقة. «التاريخ؛ رواية الدوري» (٣/ ٥٤٩ رقم ٢٦٨٧)، وقال أبو حاتم: متروك الحديث لا يكتب حديثه، وقال أبو زرعة: واهي الحديث. «الجرح والتعديل» (٣/ ١١٨ ـ ١١٩ رقم ٥٥٠).

وقال ابن حجر: متروكٌ رُمِيَ بالرفض واتهمه ابن معين... «التقريب» (١٤٤٥).

وليث؛ هو: ابن أبي سليم بن زُنيم ـ بالزاي والنون مصغر ـ واسم أبيه أيمن... قال أحمد: مضطرب الحديث ولكن حدَّث الناس عنه، وقال يحيى بن معين: ليس حديثه بذاك، ضعيف، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: لا يُشتغل به هو مضطرب الحديث. زاد أبو زرعة: ليِّن الحديث لا تقوم به الحجة عند أهل العلم بالحديث. «الجرح والتعديل» (٧/ ١٧٨ ـ ١٧٩).

وقال ابن حجر: صدوق اختلط جدّاً ولم يتميَّز حديثه فتُرك.. «التقريب» (٥٦٨٥).

فالإسناد ضعيفٌ جدّاً بسببهما.

(٢) كلمة (حديث) ليست في «م».

(٣) رواه البخاري في صحيحه (الجنائز، باب السرعة بالجنازة رقم ١٣١٥)، ومسلم في صحيحه (الجنائز، باب الإسراع بالجنازة رقم ٩٤٤) من حديث أبي هريرة.

١٥٣ حديث: «أكرمُ المجالسِ ما استُقبِلَ به القبلة».

أبو يعلى(١)، والطبراني في «الأوسط»(٢) عن ابن عمر مرفوعاً بهذا.

وفيه حمزة بن أبي حمزة(٣)؛ متروك.

وكذا رواه ابن عدي(٤)، وأبو نعيم في العين من «تاريخ أصبهان»(٥).

---

(١) في مسنده ـ كما في «المطالب العالية» (٣/ ٣١٩ رقم ٣١١)، و«إتحاف الخيرة المهرة» (٢/ ١٠٠ رقم ١١١٦) ـ من طريق أبي شهاب الحَنَّاط، عن حمزة النَّصيبي، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً به. وسقط نافع بين حمزة وابن عمر من إسناد المطالب، ونبَّه محقق الكتاب على أنَّ ذلك وهمٌ.

(٢) «المعجم الأوسط» (٨/ ١٨٩ رقم ٨٣٦١) حدثنا موسى بن زكريا، حدثنا أبو الربيع الزهراني حدثنا أبو شهاب الحناط، عن حمزة بن أبي حمزة، عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً به فذكره وقال: لم يروِ هذا الحديث عن نافع إلا حمزة بن أبي حمزة.
وموسى بن زكريا أبو عمران التستري البصري، قال الدارقطني: متروك. «سؤالات الحاكم» (ص١٥٦ رقم ٢٢٧). لكنه قد تُوبع؛ فليس هو علة الحديث.

(٣) حمزة بن أبي حمزة الجزري النصيبي: متروك، وقد تقدمت ترجمته في الحديث (٧٥).

(٤) «الكامل» (٢/ ٣٧٦) من طريق حمزة النصيبي به.

(٥) «أخبار أصبهان» (٢/ ٧٤، ٣٤٤) من طريق عبدالله بن محمود بن الفرج، حدثنا يزيد ابن خالد أبو مسعود، حدثنا زيد بن الحريش، حدثنا محمد بن الصلت، عن أبي شهاب الحنَّاط، عن الأعمش، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً به.
وعبدالله بن محمود بن الفرج؛ هو: خال أبي الشيخ الأصبهاني، قال أبو الشيخ: من عباد الله الصالحين... كثير الحديث. «طبقات المحدثين بأصبهان» (٤/ ٢١٤ رقم ٦٢٣).
وهذه الأوصاف لا تفيد توثيقاً.
ويزيد بن خالد أبو مسعود التاجر؛ قال أبو الشيخ: كان أحد الثقات فاضلاً. «طبقات المحدثين بأصبهان» (٣/ ٣٣١ رقم ٣٩٠).
وزيد بن الحُريش الأهوازي؛ فيه كلام وتقدمت ترجمته في الحديث (٧٢).
والأعمش مدلسٌ وقد عنعن.
وهذه الروايةُ مخالفةٌ للمحفوظ عن أبي شهاب الحنَّاط؛ فالمحفوظ عنه، عن حمزة النصيبي، عن نافع عن ابن عمر. فلعلَّ أحد الرواة زيد بن الحُريش أو عبدالله ابن محمود بن الفرج قد وهِمَ فأبدَلَ حمزةَ بالأعمش.

وهو عند الطبراني في «الكبير»(١) من حديث ابن عباس مرفوعاً بلفظ: **«إنَّ لكلِّ شيءٍ شرفاً، وإنَّ شرفَ(٢) المجالس ما** [ق ٣٥/أ] **استُقبِل به القبلة»**.

وفي سنده هشام بن زياد أبو المقدام(٣)، وهو أيضاً متروك.

ومن جهته(٤) وجهة مُصادق بن زياد المديني(٥)؛ كلاهما عن محمد بن كعب القرظي، عن ابن عباسٍ، أورده الحاكم في صحيحه(٦) في حديثٍ طويلٍ وقال: إنه صحيح، ولم أستجِز إخلاءَ هذا الموضع منه، فقد جمَعَ آداباً كثيرة. انتهى.

وأخرجه أبو داود(٧)، وابن عدي(٨)، والعقيلي(٩) وابن سعد(١٠) مطولاً، ولفظه: **«أشرف المجالس»**.

---

(١) «المعجم الكبير» (١٠/ ٣٨٩ رقم ١٠٧٨١) من طريق هشام بن زياد أبي المقدام، عن محمد بن كعب القُرَظي، عن ابن عباس مرفوعاً به.

(٢) في «م»: (أشرف)، وما في الأصل هو الصواب.

(٣) هشام بن زياد أبو المقدام، متروكٌ وقد تقدمت ترجمته في الحديث (٤٩).

(٤) أي: من جهة هشام بن زياد.

(٥) كذا في جميع النسخ المعتمدة، ووقع في مصادر الحديث ومصادر الترجمة: (مُصادف) ـ بالفاء ـ ابن زياد القُرشي، قال أبو حاتم: مجهول. «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٤١ رقم ٢٠١٣)، وقال العُقيلي: متروك. «الضعفاء» (١/ ١٦٩)، ووقع في مطبوع «الضعفاء»: (مُصارف).

(٦) «المستدرك» (٤/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠) من طريق محمد بن معاوية حدثنا مُصادف بن زياد، ومن طريق أبي المقدام هشام بن زياد؛ كلاهما عن محمد بن كعب القرظي بنحوه. وتعقَّبه الذهبي بقوله: هشام: متروك، ومحمد بن معاوية: كذَّبه الدارقطني فبطل الحديث.

(٧) «سنن أبي داود» (الصلاة، باب الصلاة إلى المتحدثين والنيام رقم ٦٩٤) من طريق عبدالملك بن محمد بن أيمن، عن عبدالله بن يعقوب بن إسحاق، عمَّن حدثه، عن محمد بن كعب القرظي ببعض الحديث، وليس فيه محل الشاهد.
وعبدالملك بن محمد بن أيمن؛ مجهول... «التقريب» (٤٢٠٨).
وكذا شيخه عبدالله بن يعقوب بن إسحاق: مجهول. كما في «التقريب» (٣٧٢٠).
فالإسناد ضعيفٌ بسببهما.

(٨) «الكامل» (٧/ ١٠٦) من طريق هشام بن زياد أبي المقدام به.

(٩) «الضعفاء» (٤/ ٣٤٠) من طريق هشام بن زياد أبي المقدام به.
وإسناد ابن عدي والعقيلي ضعيفٌ جدّاً بسبب هشام بن زياد.

(١٠) «الطبقات الكبرى» (٥/ ٣٧٠) من طريق عيسى بن ميمون قال: أخبرنا محمد بن كعب القرظي به. =

والراوي له ـ عن[١] مُصادق ـ واهي الحديث[٢]، فلا يُغترّ بروايته.

وأبو المقدام هو المشهور بهذا الحديث، وهو مشهورُ الضعف.

وللطبراني في «الأوسط»[٣] من حديث أبي هريرة رفعه: «**إن لكلِّ شيءٍ سيِّداً، وإنَّ سيدَ المجالسِ قبالة القبلة**» وسنده حسن[٤].

وقد قال ابن حبان في كتاب «وصف الاتباع وبيان الابتداع»[٥]: إنه خبرٌ موضوعٌ تفرَّد به أبو المقدام، عن محمد بن كعب، عن ابن عباس، وقد كانت أحوالُه ﷺ في مواعظِ الناسِ أنْ يخطبَ لها وهو مستدبرُ القبلة.

كذا قال، وما استدلَّ به لا ينهضُ للحكم بالوضع؛ إذ استدباره ﷺ للقبلة ليكون مستقبلاً لمن يُعلِّمه أو يعظه ممن بين يديه، لا سيما مع ما أوردته من طرقه.

= وعيسى بن ميمون: متروك كما تقدم في الحديث (١٣١).
فالإسناد ضعيفٌ جدّاً بسببه.

(١) عن ليست في «م»، وسقوطها يُغيِّر المعنى.

(٢) الراوي عن مُصادف: محمد بن معاوية النيسابوري، كذَّاب. كما سبق في الحديث (١٢٢).
فالإسناد ساقطٌ بسببه.

(٣) «المعجم الأوسط» (٣/ ٢٥ رقم ٢٣٥٤) حدثنا إبراهيم قال حدثنا عمرو بن عثمان قال حدثنا محمد بن خالد الوهبي عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً به فذكره وقال: لم يروه عن محمد بن خالد إلا عمرو بن عثمان.
إبراهيم؛ هو: ابن محمد بن عِرق الحِمصي، قال الذهبي: غير معتمد. «الميزان» (١/ ٦٣ رقم ١٩٩).
وعمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير القرشي مولاهم الحمصي، قال أبو حاتم: صدوق. «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٤٩ رقم ١٣٧٤)، وقال ابن حجر: صدوق. «التقريب» (٥٠٧٣).
ومحمد بن عمرو بن علقمة؛ صدوق له أوهام، وتقدمت ترجمته في الحديث (١٣٢)، وأنَّ روايته عن أبي سلمة فيها مقال.

(٤) وكذا حسَّن إسناده الهيثمي في «المجمع» (٨/ ١١٤)، وهو ضعيفٌ من أجل شيخ الطبراني، ولحال محمد بن خالد في أبي سلمة.

(٥) ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ٢٠١٣).

وقد ترجم البخاري في «الأدب المفرد»(١): (استقبال القبلة) وأورد من حديث سفيان بن منقذ(٢)، عن أبيه(٣) قال: (كان أكثرُ جلوسِ عبدالله بن عمر وهو مستقبل القبلة).

١٥٤ حديث: «أكرموا حَمَلَةَ القرآن؛ فمَنْ أكرَمَهَم فقد أكرمني، ومن أكرمني فقد أكرم الله ﷻ».

الوائلي في «الإبانة»(٤) له، والديلمي في مسنده(٥) من طريق خَلَفٍ الضَّرير، عن وكيع، عن الأعمش، عن زائدةَ، عن عاصمٍ، عن زِر(٦)، عن

(١) «الأدب المفرد» (باب استقبال القبلة رقم ١١٣٧) من طريق سفيان بن منقذ عن أبيه به مطولاً.

(٢) سفيان بن مُنقِذ بن قيس المصري، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/ ٤٠٥)، ولم يروِ عنه إلا حرملة، كما في «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٠٨)، وقال ابن حجر: مقبول. «التقريب» (٢٤٥٢).

(٣) منقذ بن قيس المدني مولى ابن عمر؛ مقبولٌ من الرابعة، ووهم من خلطه بالأول تمييز. «التقريب» (٦٩١٥). وقصده بالأول؛ مولى ابن سراقة. كما في «التقريب» (٦٩١٤).
فالإسناد ضعيف لتفرُّد سفيان بن قيس عن أبيه به.
وقد أفرد ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨) باباً في: من كان إذا جلس يجلس مستقبل القبلة، وأورد فيه عدداً من الآثار.

(٤) الوائلي؛ أبو نصر السِّجزي، تقدم التعريف به وبكتابه «الإبانة عن أصول الديانة» في الحديث (٧٦).

(٥) «الغرائب الملتقطة» [ق ١٧/ ب] من طريق أبي طالب الحسن، أخبرنا محمد بن عيسى الصُّوليُّ أخبرنا الدارقطني، حدثني الحسن بن أحمد بن صالح الكوفي، حدثنا عبدالله ابن ثابت المقرئ، حدثنا محمد بن عمار الواسطي، حدثنا خلف الضرير... به.
وأبو طالب الحسن، ومحمد بن عيسى الصُّولي، ومحمد بن عمار الواسطي؛ لم أجد لهم تراجم. وعبدالله بن ثابت بن يعقوب أبو محمد المقرئ النحوي التوزي؛ توفي سنة ثمان وثلاث مائة، ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ٨٢ رقم ٤٩٩٢) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

(٦) زِرّ ـ بكسر أوله وتشديد الراء ـ ابن حُبَيش ـ بمهملة وموحدة ومعجمة مصغر ـ ابن حُبَاشة ـ بضم المهملة بعدها موحدة ثم معجمة ـ الكوفي أبو مريم ثقة جليل مخضرم... «التقريب» (٢٠٠٨). =

عبدِالله بن عمرو قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول بهذا، زادَ الديلميُّ: «**ألا فلا تُنقِصوا حملَةَ القرآن حقوقَهم، فإنهم من الله بمكانٍ، كادَ حملةُ القرآن أنْ يكونوا أنبياء، إلا أنهم لا يُوحى إليهم**».

وقال: إنه غريب جدّاً مِنْ روايةِ الأكابر عن الأصاغر. انتهى.

وفيه من لا يُعرف، وأحسبه غيرَ صحيحٍ.

١٥٥ حديث: «أكرموا الخبزَ».

البغوي في «معجم الصحابة»(١)، وعنه المُخلِّص(٢) من حديث ثور ابن يزيد، عن عبدالله بن يزيد(٣)، عن أبيه(٤) مرفوعاً بزيادة: «**فإنَّ الله أنزل معه بركات من السماء وأخرج له بركات من الأرض**».

وكذا هو عند أبي نعيم في «المعرفة»(٥) من جهة البغوي.

ورواه تمام في فوائده(٦) من حديث إبراهيم بن أبي عَبْلَةَ، عن عبدِالله

= والإسناد فيه من لا يُعرف ـ كما قال المؤلف ـ فهو ضعيفٌ، والله أعلم.

(١) لم أجده في المطبوع من الكتاب، وقد عزاه له أيضاً: الزركشي في «اللآلئ المنثورة» (ص١٠٦).

(٢) لم أجده فيما طبع من «المُخلِّصيَّات»، وقد رواه من طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ١٠٤ رقم ١٣١٥) وقال: وهذا من عمل طلحة.

(٣) كذا في جميع النسخ المعتمدة، والصواب: (زيد)، كما في «معرفة الصحابة» ـ كما سيأتي ـ و«الإصابة» (٤/ ١١٩ ترجمة ٢٩٦٣)، وذلك لأنَّ الحديث جاء في المصدرين السابقين في ترجمة (زيد أبي عبدالله) في حرف الزاي. وعلى كلِّ حالٍ فعبدالله هذا لم أقف له على ترجمة.

(٤) زيد بن عبدالله، قال أبو نعيم: مجهول. «معرفة الصحابة» (٣/ ١٢٠٠ رقم ٣٠٢٩).

(٥) «معرفة الصحابة» (٣/ ١٢٠٠ رقم ٣٠٢٩) مِنْ طريقِ طلحةَ بن زيدٍ، عن ثورِ بن يزيد به.
وطلحة بن زيد أبو مسكين الرَّقِّي؛ قال أبو حاتم: منكر الحديث ضعيف الحديث، لا يكتب حديثه. «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٨٠ رقم ٢١٠٢).
وقال ابن حجر: متروك، قال أحمد وعلي وأبو داود: كان يضع. «التقريب» (٣٠٢٠).
فالإسناد ساقط بسببه.

(٦) «فوائد تمام» (١/ ٣٢٩ ـ ٣٣٠ رقم ٨٤٣) من طريق طلحة بن زيد، حدثنا إبراهيم ابن أبي عَبْلة، عن عبدالله بن يزيد، عن عبدالله بن عمرو به.

ابن يزيدَ، عن عبدِالله بن عَمرٍو[١] رفعه بنحوه.

ورواه الطبراني[٢]، وعنه أبو نعيم في «الحلية»[٣] من طريق إبراهيم المذكور فقال: سمعتُ عبدَالله بن أمِّ حرام [ق ٣٥/ب] الأنصاري يقول: قال رسول الله ﷺ، وذكره بلفظ: «**فإنَّ الله سخَّر له بركات السموات والأرض**».

وهو عند البزار[٤] والطبراني[٥]، وغيرهما[٦] بزيادة: «ومن تتبَّع ما يَسقُطُ من السُّفَر غُفر له».

---

(١) عبدالله بن عمرو؛ الظاهر أنه أبو أبيّ ابن أمِّ حرام ـ على أرجح الأقوال في اسمه ـ الأنصاري؛ صحابي، معدودٌ في أهل العقبة وبدر.. «الإصابة» (٦/ ٣٠٤)، و«التقريب» (٧٩٢٤).
بدليل الرواية التالية.

(٢) «مسند الشاميين» (١/ ٣٢ رقم ١٥) من طريق غِيَاث بن إبراهيم، حدثنا إبراهيم ابن أبي عبلة به.
ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ١٠٥ رقم ١٣١٦).
وغِيَاث بن إبراهيم أبو عبدالرحمٰن الكوفي، قال أحمد: متروك الحديث ترك الناس حديثه. «الجرح والتعديل» (٧/ ٥٧)، وقال البخاري: تركوه. «التاريخ الكبير» (٧/ ١٠٩ رقم ٤٨٩)، وقال يحيى بن معين: كذَّاب ليس بثقة ولا مأمون. «التاريخ؛ رواية الدوري» (٣/ ٤٦٨ رقم ٢٢٩٨).
فالإسناد ساقط بسببه.

(٣) «حلية الأولياء» (٥/ ٢٤٦)، وفي «معرفة الصحابة» (٣/ ١٥٩٠ رقم ٤٠٠٧) عن الطبراني به.

(٤) في مسنده ـ كما في «كشف الأستار» (٣/ ٣٣٤ رقم ٢٨٧٧) ـ حدثنا عمرو بن علي، حدثنا عبدالله ـ وصوَّب الهيثمي أنه: عبدالملك كما سيأتي ـ ابن عبدالرحمٰن أبو القاسم الشامي، حدثنا إبراهيم بن أبي عبلة به فذكره وقال: لا نعلم روى ابن أم حرام إلا هذا.
وقال البوصيري: رواه البزار في مسنده بسند ضعيف. «إتحاف الخيرة المهرة» (٤/ ٢٩٣).

(٥) لم أجده في معاجمه، وقد عزاه له الهيثمي وقال: وفيه عبدالله بن عبدالرحمٰن الشامي، ولم أعرفه وصوابه عبدالملك بن عبدالرحمٰن الشامي وهو ضعيف. «المجمع» (٥/ ٤١).

(٦) رواه العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٢٧)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ١٠٧)، وتمام في فوائده (١/ ٣٢٩ رقم ٨٤٢)، وابنُ الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ١٠٥ ـ ١٠٦ =

وكلٌّ هذه الطرق ضعيفةٌ مضطربةٌ، وبعضها أشدُّ في الضعف من بعض.

وله طرقٌ كذلك أيضاً؛ منها ما رواه ابن قتيبة في كتاب «تفضيل العرب»(١) من جهة ميمون بن مَهْرانَ، عن ابن عباس ـ قال: ولا أعلمه إلا رفعه ـ قال: **«أكرموا الخبزَ فإن الله سخَّرَ له السموات والأرض»**.

ويُروى عن ابن عباس أيضاً مما رُفع: **«ما استخفَّ قومٌ بحق الخبز إلا ابتلاهم الله بالجوع»**(٢).

= رقم ١٣١٧) جميعهم مِنْ طريقِ عبدِ الملك بن عبدالرحمٰن أبي العباس الشامي، حدثنا إبراهيمُ بن أبي عَبْلَةَ به.

وهو عند تمام بالزيادة المذكورة، وعند الباقين دون الزيادة، وقال العقيلي: قال الفلاس: قال يحيى بن معين: أول هذا الحديث حق، وآخره باطل. ثم نَقَلَ عن الفلاس أنه قال في عبدالملك هذا: كذَّاب. اهـ. وقد قال عمرو بن علي أيضاً ـ كما في إسناد تمام ـ: كان صدوقاً.

وقد وقع عند تمام في نسبة عبدالملك بن عبدالله: الذِّماري بدل الشامي، وقد فرَّق بينهما البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٤٢٢)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٥٥ ـ ٣٥٦)، وابن حجر وقال: والصواب التفريق بينهما؛ فأما الشامي فهو المكنى بأبي العباس، وهو الذي يروي عن الأوزاعي وإبراهيم بن أبي عَبْلَةَ، وهو الذي قال فيه البخاري: منكر الحديث، وتبعه أبو زرعة، وقال فيه أبو حاتم: ليس بالقوي وضعَّفه عمرو بن علي... إلخ.

والحديثُ ضعيفٌ جدّاً لحالِ عبدِ الملكِ، وقد قال العراقي ـ بعد أن عزاه للبزار والطبراني ـ: بإسنادٍ ضعيفٍ جدّاً، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات. «المغني عن حمل الأسفار» (١/ ٣٤٩).

(١) «تفضيل العرب» مطبوعٌ ضمن رسائلِ البُلغاء (ص٢٨٨ ـ ٢٨٩) من طريقِ محمدِ ابن زياد، عن ميمونِ بن مهران به.

ومحمد بن زياد الطحَّان الميموني، قال أحمد: كان أعور كذَّاباً خبيثاً يضع الأحاديث. وقال عمرو بن علي: كان كذَّاباً متروك الحديث. «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٥٨ رقم ١٤١٢)، وقال يحيى بن معين: كان كذَّاباً خبيثاً. «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين» (ص١٦٦ رقم ٥٦٤) فالإسناد ساقطٌ بسببه.

(٢) رواه الخطيب في «المتفق والمفترق» (١/ ٤٣٠) من طريق إسحاق بن نَجيح الملطي، عن ابن جريج عن عطاء، عن ابن عباس مرفوعاً به.

وإسحاق بن نجيح الملطي؛ كذَّاب وقد تقدمت ترجمته في الحديث (٦٣).

فالإسناد موضوع، والله أعلم.

(وعن عائشة قالت: دخل عليَّ رسول الله ﷺ فرأى في بيتي كِسرة ملقاةً، فمشى إليها فمسحها ثم أكلها، فقال: **«يا عائشة أحسني جِوار نِعم الله، فإنها قلما نَفَرَت من أهل بيتٍ فكادَتْ أنْ ترجِعَ إليهم»**.

رواه البيهقي في «شعب الإيمان»[1]، وأنشدَ عَقِبه من طريق الحاكم قال:

---

(١) «شعب الإيمان» (٦/ ٣٠٦ ـ ٣٠٨ رقم ٤٢٣٦) من طريق الوليد بن محمد المُوقَري، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة به فذكره، وقال: المُوقَري ضعيف. ورواه أيضاً: خالد بن إسماعيل المخزومي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة. وهو أيضاً ضعيفٌ، ورُويَ عن محمدِ بن جعفرِ بن محمدِ بن عليِّ بن الحسين، عن هشام، والله أعلم بصحته. ثم ساقه من طريق الحسنِ بن علي بن مخلدٍ، حدثنا علي بن سَلَمَة اللبقي، حدثنا محمدُ بن جعفرِ بن محمدِ بن علي بن الحسين، حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة به فذكره ثم قال: ورواه أيضاً عثمان بن مطر؛ وهو ضعيف، عن ثابت، عن أنس.

وقد رواه ابن ماجه في سننه (رقم ٣٣٥٣)، وابن أبي الدنيا في «الشكر» (ص٦ رقم ٢)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٨/ ٣٨ رقم ٧٨٨٩) من طريق الوليد ابن محمد المُوقَري به.

وقال الطبراني: لم يروِ هذا الحديث عن الزهري إلا الموقري.

والوليد بن محمد المُوقَري ـ بضم الميم وبقاف مفتوحة ـ أبو بشر البلقاوي، قال يحيى بن معين: كذَّاب، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، كان لا يقرأ من كتابه، فإذا دُفع إليه كتابٌ قرأه، وقال أبو زرعة: ليِّن الحديث. «الجرح والتعديل» (٩/ ١٥ رقم ٦٥).

وقال ابن حجر: متروك. «التقريب» (٧٤٥٣) فالإسناد الأول ساقط.

والطريقِ الثاني: فيه خالد بن إسماعيل المخزومي، قال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به بحال ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار. «المجروحين» (١/ ٢٨١)، وقال ابن عدي: يضع الحديث على ثقات المسلمين. «الكامل» (٣/ ٤١) فهذا الإسناد ساقطٌ أيضاً.

والطريق الثالث؛ فيه الحسن بن علي بن مخلد المطوعي المخلدي، ذكره السمعاني في «الأنساب» (٥/ ٢٢٨)، والذهبي في «تاريخ الإسلام» (٦/ ٩٣٢) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

ومحمد بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين الهاشمي، قال الذهبي: تُكلِّم فيه. «الميزان» (٣/ ٥٠٠ رقم ٧٣١١). فالإسناد ضعيف، لكنه أمثل الطرق التي أوردها.

والطريق الرابع: الذي أشار إليه البيهقي؛ رواه أبو يعلى في مسنده (٦/ ١٣١ رقم ٣٤٠٥) =

أنشدني أبو عبدالله ابن أبي ذهْلٍ(١) قال: أنشدني أبو الحسن الكندي القاضي:

(إذا كنتَ في نعمةٍ فارْعَهَا فإنَّ المعاصي تُزيلُ النِّعَم)(٢)

ومنها ما رواه المُخلِّص(٣)، وتمام(٤)، وغيرهما(٥)؛ مِنْ حديثِ نُمَير

= من طريق عثمان بن مطر عن ثابت: عن أنس قال رسول الله ﷺ: **«أحسنوا جِوار نعمِ الله لا تُنفِّروها، فقلَّما زالتْ عن قوم فعادتْ إليهم»**.
وعثمان بن مطر الشيباني، قال البخاريُّ وأبو حاتم: منكر الحديث. «التاريخ الكبير» (٦/ ٢٥٣ رقم ٢٣٢٠)، و«الجرح والتعديل» (٦/ ١٦٩ رقم ٩٢٥)، وقال ابن عدي: أحاديثه عن ثابت خاصَّة مناكير، وسائر أحاديثه فيها مشاهير وفيها مناكير، والضعف بيِّن على حديثه. «الكامل» (٥/ ١٦٤) فالإسناد ضعيف جدّاً بسببه، وقد ضعَّفه البيهقي كما سبق.
والحديثُ أورده ابنُ أبي حاتم في «عللِ الحديث» (مسألة ٢٤٨٠) عن ابن مسعودٍ موقوفاً بنحوه وقال: قال أبي: هذا حديثٌ موضوعٌ.

(١) محمد بن العباس بن أحمد أبو عبدالله بن أبي ذهل الضّبي ويُعرف بالعُصْمي، قال الخطيب: كان ثبتاً ثقةً نبيلاً رئيساً جليلاً من ذوي الأقدار العالية.. توفي سنة (٣٧٨هـ) «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٠٣ ـ ٢٠٥ رقم ١٤٠٤).

(٢) ما بين قوسين ساقط من الأصل و«م» و«د»، وقد استدرك في هامش الأصل، وهو موجود في «ز».

(٣) في «المخلصيَّات» (٢/ ٤٦ رقم ٩٩٣) من طريق عبدالله بن محمد، حدثنا إسحاق ابن الأخيل، حدثنا نُمير بن الوليد به.
وأخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ١٠٣ ـ ١٠٤) من طريق المخلِّص به. وقال: وهذا مِنْ عَمَلِ عبدالله أيضاً.
وعبدالله بن محمد هذا قال فيه ابنُ حبان: يضعُ الحديثَ وَضْعاً، لا يحلُّ ذكره إلا على وجهِ القَدْح فيه، كان محمدُ بن إسماعيلَ الجعفي شديدَ الحملِ عليه. «المجروحين» (٢/ ٤٨).

(٤) «فوائد تمام» (١/ ٢٠٩ رقم ٤٩٤) من طريق أبي أسامة، حدثنا إسحاق، حدثنا نمير ابن الوليد به.
وأبو أسامة: كنية لعبدالله بن محمد بن أبي أسامة المتقدم، كما هو مبيَّنٌ في إسناد ابن عساكر.

(٥) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٣/ ٣٠٤) من طريق أبي أسامة ـ وهو عبدالله ابن محمد بن أبي أسامة الحلبي ـ حدثنا إسحاق ـ وهو ابن الأخيل ـ به. ورواه ابن الجوزي، كما سبق.

ابن الوليد بن نُمَير بن أويس الدمشقي[١]، عن أبيه[٢]، عن جده[٣]، عن أبي موسى رَفَعَه: «**أكرِمُوا الخُبزَ، فإنَّ الله سخَّرَ له بركات السمواتِ والأرضِ والحديدَ والبقرَ وابنَ آدمَ**».

إلى غير ذلك، مما أوردته واضحاً معللاً في جزءٍ مفرد[٤].

وفي الجملة خيرُ طُرُقه: الإسناد الأول[٥] على ضعفه، ولا يتهيَّأ الحكم عليه بالوضع[٦] مع وجوده، لا سيما وفي «المستدرك»[٧] للحاكم من طريق

(١) نُمَير بن الوليد بن نُمير الدمشقي؛ ذكره ابن حجر في «لسان الميزان» (٨/ ٢٩٣) وقال: أخرج له أبو سعد الماليني حديثين... فذكرهما وقال أبو سعد: يقال: إنَّ نُميراً تفرَّد بهذين الحديثين.
قلت ـ أي: ابن حجر ـ: وهما موضوعان، ونُمير ما عرفته ولا من دونه، وأما أبوه وجده فمعروفان.

(٢) الوليد بن نُمير بن أوس الأشعري الدمشقي؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٥٥٥).
وقال الحافظ ابن حجر: مقبول من السادسة.... «التقريب» (٧٤٦٠).

(٣) نُمَير بن أوس الأشعري، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٤٧٩)، وقال ابن حجر: قلت: وقال ـ أي: ابن حبان ـ: كان قليل الحديث، وذكره هو وأبو زرعة الدمشقي في الطبقة الثالثة، ومقتضاه أنه لم يدرك أبا موسى الأشعري ولا أبا الدرداء. «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٤٢٤).
وقوله: «كان قليل الحديث» ليس في مطبوع «الثقات».

(٤) ذكره الشيخ بدر العمَّاش في «الحافظ السخاوي وجهوده» (١/ ٢١٩) ولم يتكلم عليه بشيءٍ.

(٥) تقدم أنه شديد الضعف لحال طلحة بن زيد، ولعلَّ أقل طرق الحديث ضعفاً ما رواه البيهقي من طريق الحسن بن علي بن مخلد، حدثنا علي بن سلمة اللَّبقي، حدثنا محمد بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين، حدثنا هشام بن عروة... وقد سبقَ الكلامُ عليه أثناء تخريج هذا الحديث.

(٦) أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ١٠٣ ـ ١٠٧) من طرقٍ عدة.

(٧) «المستدرك» (٤/ ١٢٢) من طريق بشر بن المبارك الراسبي سمعتُ غالب القطان، حدثتنا كريمة بنت همام الطائية بنحوه وفيه قصة، فذكره وقال: هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد ولم يخرجاه.
ووافقه الذهبي وقال: المرفوع منه «أكرموا الخبز».
ورواه البيهقي في «الشعب» (٨/ ٤٩ ـ ٥٠ رقم ٥٤٨١) من طريق بشر بن المبارك به.
وبِشر بن المبارك؛ لم أجد له ترجمة، غير أنَّ ابن حبان ذكر في «الثقات» (٨/ ١٤٣) =

غالب القطان[١]، عن كريمة ابنة همام[٢]، عن عائشة أن النبي ﷺ قال: «**أكرموا الخبز**» حسب.

قال شيخنا: فهذا شاهدٌ صالح.

قلت: ومن كلمات بعضهم: الحنطة إذا دِيست اشتكتْ إلى ربها، ومنه يكون القَحْطُ.

وقال آخر: الخبز يُباس ولا يُداس.

١٥٦ حديث: «أكرموا الشهودَ، فإنَّ الله يَستَخرجُ بهم الحقوقَ، ويَدفَعُ بهم الظلمَ».

العقيلي في «الضعفاء»[٣]، والنقاش في «القضاة والشهود»[٤]، والديلمي

= راوياً اسمه بشر بن المبارك، وقال: يروي عن محمد بن مسلم الطائفي روى عنه يوسف بن سعيد بن مسلم. فلعلَّه هو. وقد قال الألباني: وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، كريمة هذه مجهولةُ الحال؛ لم يوثقها أحد، وبِشر: لم أعرفه. «السلسلة الضعيفة» (٦/ ٤١٧).

(١) غالب القطان؛ هو: ابن خُطاف ـ بضم المعجمة وقيل بفتحها ـ، وهو ابن أبي غيلان أبو سليمان البصري، قال أحمد: ثقة ثقة. «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٢٠٦ رقم ٢٠٢٧)، وقال يحيى ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوقٌ صالح. «الجرح والتعديل» (٧/ ٤٨ رقم ٢٧٠).

وقال ابن معين أيضاً: ضعيف. «التاريخ؛ رواية الدارمي» (ص١٨٩ رقم ٦٩٠).

وقال ابن حجر: صدوق... ع «التقريب» (٥٣٤٦). والأقرب أنه ثقة، والله أعلم.

(٢) كريمة بنت همام؛ مقبولة من الثالثة د س. «التقريب» (٨٦٧٣).

(٣) «الضعفاء» (١/ ٦٤)، و(٣/ ٨٤) من طريق أبي يحيى بن أبي مَسرَّة قال: حدثنا عبدالصمد بن علي الهاشمي ـ وكان أميراً علينا بمكة ـ، قال: حدثني عمي إبراهيم ابن محمد عن عبدالصمد بن علي بن عبدالله بن عباس، عن أبيه، عن جده ابن عباس به.

ووقع في الموضع الأول من الضعفاء: (أبي مَيْسَرة)، وهو تصحيف، والصواب ما في الموضع الثاني: (أبي مسرَّة).

(٤) كتاب «القضاة والشهود» لأبي سعيد محمد بن علي بن عمرو النقاش الأصبهاني الخليلي الثقة المتوفى سنة (٤١٤هـ). «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٣٠٨)، و«الرسالة المستطرفة» (ص٤٥).

في مسنده[(١)] رواه من جهة ابن جَهْضم[(٢)]؛ كلهم من طريق عبدالصمدِ ابن علي بن عبدالله بن عباس[(٣)]، عن أبيه، عن جده ابن عباس رفعه بهذا.

وفي لفظٍ لأحدهم: «فإن الله يُحْيي»[(٤)] بدل: «يستخرج».

وقال العقيلي: إنه لا يُعرف إلا من رواية عبدالصمد، وتفرَّد به إبراهيم ابن عبدالصمد بن موسى[(٥)]، عن أبيه[(٦)]، عن إبراهيم بن محمد الإمام[(٧)]، عنه[(٨)].

---

(١) كما في «الغرائب الملتقطة» [ق١٧/ب] قال: قال ابن جَهْضَم: أخبرنا إبراهيم ابن عبدالصمد، عن أبيه، عن عبدبن محمد، عن عبدالعزيز بن علي بن عبدالله ابن عباس، عن أبيه، عن ابن عباس به فذكره وقال: تفرَّد به عبدالصمد بن موسى.
وقد بيَّن المؤلف أنه وقع في «مسند الديلمي»: عبدالصمد بن موسى، عن عبدالكريم بن محمد، وهنا وقع: عبدبن محمد، ووقع عنده أيضاً: عبدالعزيز ابن علي، بدل: عبدالصمد بن علي.

(٢) ابن جَهْضم؛ متهم بوضع الحديث، وتقدمت ترجمته في الحديث (٨).

(٣) عبدالصمد بن علي بن عبدالله بن العباس الهاشمي الأمير؛ قال العقيلي: حديثه غير محفوظ، ولا يُعرف إلا به. «الضعفاء» (٣/ ٨٤)، وقال الذهبي: ما عبدالصمد بحجة، ولعلَّ الحفَّاظ إنما سكتوا عنه مداراةً للدولة. «الميزان» (٢/ ٦٢٠ رقم ٥٠٧٤)، وتعقَّبه ابن حجر فذكر كلام العقيلي ثم قال: فتبيَّن أنهم لم يسكتوا عنه. «لسان الميزان» (٥/ ١٨٨).

(٤) لم أقف على هذه اللفظة، ولعلها مُصحَّفة من (يُخرج)، فرسمهما متقارب، والله أعلم.

(٥) إبراهيم بن عبدالصمد بن موسى بن محمد أبو إسحاق الهاشمي العباسي أمير الحاج، قال الذهبي: لا بأس به إن شاء الله. «الميزان» (١/ ٤٦ رقم ١٤٢).

(٦) عبدالصمد بن موسى بن محمد بن إبراهيم الإمام ابن محمد الهاشمي.. ولي إمارة الموسم وإقامة الحج في خلافة جعفر المتوكل سنة (٢٤٣ ـ ٢٤٥هـ). «تاريخ بغداد» (١٢/ ٣٠٦).

(٧) إبراهيم بن محمد بن علي بن عبدالله بن عباس الهاشمي، عهِدَ له أبوه بالأمر فسمِّيَ بالإمام، قال العقيلي: حديثه غير محفوظ. «الضعفاء» (١/ ٦٤)، وقال الذهبي: ليس بعمدة. «الميزان» (١/ ٦٣).

(٨) أي: عن عبدالصمد، والجملة الثانية: «وتفرَّد به إبراهيم...» ليست في مطبوع «الضعفاء»، بل قد رواه العقيلي نفسه من طريق ابن أبي مَسَرَّة، عن عبدالصمد، كما سبق.

ولم ينفرد به إبراهيم، فقد قال ابن طاهر في «التذكرة»[١]: إنه رواه ابن أبي مَسَرَّة[٢] أيضاً عن عبدالصمد بن موسى. ومن طريقه أخرجه النقاش[٣]، بل رواه من طريق إبراهيم بن عبدالعزيز الهاشمي[٤]، حدثنا أبي، حدثنا عمي، حدثنا عبدالصمد بن علي، ثم إن في رواية الديلمي جَعْله عن عبدالصمد بن موسى، عن عبدالكريم بن محمد، بدل إبراهيم بن محمد.

وبالجملة فقد قال العقيلي: إنه غير محفوظ[٥].

بل صرَّح الصَّغَاني بأنه موضوع[٦]. ولم يستدرك ذلك العراقي[٧].

١٥٧ حديث: «**أكرموا الضيفَ**» في: «**إذا دخل**»[٨] [ق ٣٦/أ].

---

(١) لم أجد هذا النقل في «تذكرة الحفاظ» لابن طاهر.

(٢) أبو يحيى بن أبي مَسرَّة؛ اسمه عبدالله بن أحمد بن زكريا بن الحارث المكي؛ قال أبو حاتم: محلُّه الصدق. «الجرح والتعديل» (٥/٦ رقم ٢٨)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٣٦٩).

(٣) ومن هذا الوجه أخرجه أبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٤/ ٢١٩ رقم ٩٨١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/ ٢١٦ ـ ٢١٧) من طريقين عن أبي يحيى بن أبي مَسرَّة قال: حدثنا عبدالصمد بن موسى به.

(٤) لم أقف له على ترجمة، وإنما المعروف: عن إبراهيم بن عبدالصمد، حدثنا أبي، حدثنا عمي.

(٥) «الضعفاء» (١/ ٦٤)، و(٣/ ٨٤)، وقال الذهبي: إنه منكر، وإبراهيم ليس بعمدة، ذكره العقيلي. «الميزان» (١/ ٦٣)، وقال ابن حجر: لفظ العقيلي: «إبراهيم حديثه غير محفوظ، ولا أصل له». «لسان الميزان» (١/ ٣٥٦) وليس في مطبوع «الضعفاء» قوله: ولا أصل له.
وقال المصنفُ في «البلدانيات» (ص٢٠٨ رقم ٣٤): ضعيفٌ جدّاً.

(٦) في «الدر المُلتقط في تبيين الغلط» (رقم ٤٥)، وذكره القاري في «الأسرار المرفوعة» (ص١٢٩ رقم ٥٧)، والقاوقجي في «اللؤلؤ المرصوع» (ص٤٤ رقم ٦٢) ونقلوا عبارة الصغاني.

(٧) أي: في ردِّه على الصَّغاني في كتابه «الدر الملتقط»، وهو مطبوع في آخر «مسند الشهاب».

(٨) تقدم حديث «**إذا دخل الضيف على قومٍ...**» برقم (٦٣).

١٥٨ حديث: **«أكرموا عمَّتكم النخلة؛ فإنها خُلِقَتْ من فضلةِ طينةِ آدم، وليس من الشجر شجرةٌ أكرمُ على الله من شجرةٍ ولدت تحتها مريم ابنة عمران، فأطعموا نساءَكم الوُلَّدَ[١] الرُّطَبَ، فإنْ لم يكن رُطَبٌ فَتَمرٌ».**

أبو نعيم في «الحلية»[٢] واللفظ له، والرامهرمزي في «الأمثال»[٣]، وأبو يعلى في مسنده[٤]؛ كلهم من حديث مسرور بن سعيد التميمي[٥]، عن الأوزاعي، عن عروةَ بن رُويم، عن علي مرفوعاً بهذا.

ولفظ الآخرين: «نزلت»[٦] بدل: «ولدت».

وبلفظ: **«فإنها خُلِقَت من الطين الذي خُلق منه آدم، وليس من الشجر يُلقَّح غيرها»**[٧].

وكذا أخرجه المُستغفريُّ في «الطب النبوي»، وغيره[٨].

---

(١) الوُلَّد؛ أي: حديثات العهد بالولادة.

(٢) «حلية الأولياء» (٦/ ١٢٣) من طريق مسرور بن سعيد التميمي به فذكره وقال: غريبٌ من حديث الأوزاعي، عن عروة، تفرَّد به مسرور بن سعيد.

(٣) «أمثال الحديث» (ص١١١ رقم ٣٥) من طريق مسرور به.

(٤) «مسند أبي يعلى» (١/ ٣٥٣ رقم ٤٥٥) من طريق مسرور.

(٥) مسرور بن سعيد التميمي؛ قال العقيلي: حديثه غير محفوظ، ولا يُعرف إلا به. «الضعفاء» (٤/ ٢٥٦ رقم ١٨٥٣)، وقال ابن حبان: يروي عن الأوزاعي المناكير التي لا يجوز الاحتجاج بمن يرويها. «المجروحين» (٣/ ٤٤ ـ ٤٥)، وقال ابن عدي: منكر الحديث... غير معروف لم أسمع بذكره إلا في هذا الحديث ـ أي: حديث الترجمة ـ. «الكامل» (٦/ ٤٣١).

(٦) أي: لفظ الجماعة غير أبي نعيم.

(٧) وكذا هو لفظ الجماعة غير أبي نعيم.

(٨) رواه العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٢٥٦)، وابن حبان في «المجروحين» (٣/ ٤٤)، وابن عدي في «الكامل» (٦/ ٤٣١ ـ ٤٣٢)، وأبو الشيخ في «أمثال الحديث» (ص١٩٢ رقم ٢٦٣)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٢٩٠ ـ ٢٩٢ رقم ٣٨٥) جميعهم من طريق مسرور بن سعيد به. وقال العقيلي: غير محفوظ. وقال ابن عدي: وهذا حديث عن الأوزاعي منكر، وعروة بن رُويم عن علي ليس بالمتصل... وقال ابن الجوزي: هذا حديثٌ لا يصحُّ عن رسول الله ﷺ.

وهو عند عثمان الدارمي في «الأطعمة»[(١)] له بزيادة: «**وأطعموا نُفَساءكم الرُّطَبَ، فإن لم يكن رطبٌ فالتمر، وهي الشجرة التي نزلت مريم بنت عمران تحتها**».

وفي سنده ضعفٌ وانقطاع[(٢)].

وفي الباب حديث: «**نعمَ المالُ النَّخل، الراسخاتُ في الوَحْلِ، المُطعماتُ في المَحْلِ**»[(٣)].

وقد تكلم في معناه الرامهرمزي[(٤)].

١٥٩ **حديث: «أكرموا الغرباء» في: «الغرباء»**[(٥)].

١٦٠ **حديث: «أكلُ الرُّطب بالقِثاء، واستعانته بيديه جميعاً».**

أحمد[(٦)] عن عبدِالله بن جَعْفَرٍ قال: «آخر ما رأيتُ رسولَ الله ﷺ في

---

(١) لم أجده في كتاب الأطعمة من «سنن الدارمي»، ولا أدري إن كان له كتابٌ باسم «الأطعمة».

(٢) سبق في كلام أبي نعيم والعقيلي وابن عدي بيان ضعفه، وبيَّن ابن عدي انقطاعه بين عروة بن رُوَيم وعلي رضي الله عنه.

(٣) رواه الرامهرمزي في «أمثال الحديث» (ص١١٠ رقم ٣٤)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/٢٥٨ رقم ١٣١٢) من طريق أحمد بن عبدالله الجشمي، حدثنا علي ابن المؤمل ـ من أهل وادي القرى ـ قال: سمعتُ موسى بن جعفر بن محمد ابن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب يقول: حدثني أبي عن آبائه عليهم السلام قال: قال رسول الله ﷺ فذكره.
وأحمد بن عبدالله الجُشمي، وعلي بن المؤمل؛ لم أجد لهما ترجمة.
وموسى بن جعفر وأبوه ثقات، لكن قوله: عن آبائه فيه إبهام.
فالإسناد ضعيف لجهالة بعض رواته، والله أعلم.

(٤) في «أمثال الحديث» (ص٧٣ ـ ٧٤).

(٥) حديث «**الغرباء ورثة الأنبياء...**» سيأتي في الأصل [ق ١٣١/أ].

(٦) «مسند أحمد» (٣/٢٧٨ رقم ١٧٤٩) حدثنا نصر بن باب، عن حجاج، عن قتادة، عن عبدالله بن جعفر به.
ونصر بن باب؛ هو: أبو سهل الخراساني؛ قال البخاري: يرمونه بالكذب. «التاريخ الكبير» (٨/١٠٥ رقم ٢٣٥٧)، وقال عبدالله بن أحمد: سألتُ أبي عن نصر بن باب فقال: إنما أنكرَ الناسُ عليه حين حدَّث عن إبراهيم الصائغ، وما كان به بأس. قلت له: إنَّ أبا خيثمة قال.

إحدى يديه رُطَباتٍ وفي الأخرى قِثاء، يأكلُ من هذه ويعضُّ من هذه».

وأصلُ أكلِهِ القِثَّاءَ بالرُّطَبِ في المتفق عليه(١)؛ عن ابنِ جعفر أيضاً.

١٦١ حديث: «أكلُ الطين حرامٌ على كلِّ مسلم».

أسنده الديلمي(٢) عن أنس مرفوعاً.

وساق أيضاً(٣) بلا سندٍ عن جابر مرفوعاً: **«أكلُ الطين يُورثُ النفاقَ».**

---

(١) «صحيح البخاري» (الأطعمة، باب القثاء بالرطب رقم ٥٤٤٠، باب القثاء رقم ٥٤٤٧، وبرقم ٥٤٤٩)، و«صحيح مسلم» (الأشربة، باب أكل القثاء بالرطب ٢٠٤٣) عن عبدالله بن جعفر قال: «رأيتُ رسول الله ﷺ يأكل الرطب بالقثاء».
ولفظ مسلم: «القثاء بالرطب».

(٢) الغرائب الملتقطة [ق ٦٦/أ] من طريق أبي نعيم، حدثنا أحمد بن بندار، حدثنا عبيدالله بن محمد بن مصعب القرشي الهمداني، حدثنا عمر بن شبة حدثنا إبراهيم ابن بكر (ووقع في المخطوط: بكير؛ وهو تصحيف) عن أبي عاصم العباداني، عن أبان، عن أنس به.
وأخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/ ١٠١) عن أحمد بن بندار به.
وعبيدالله بن محمد بن مصعب القرشي؛ ترجم له أبو نعيم في الموضع السابق ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.
وعمر بن شبة؛ هو: التأريخي البصري صاحب تاريخ المدينة.
وإبراهيم بن بكر؛ هو: أبو إسحاق الكوفي الأعور، قال أحمد: قد رأيته، وأحاديثه موضوعة. وقال الدارقطني: متروك. «الميزان» (١/ ٢٤)، وقال ابن عدي: كان ببغداد يسرق الحديث. «الكامل» (١/ ٢٥٧).
وأبو عاصم العباداني؛ هو: عبدالله بن عبيدالله البصري، ليِّن الحديث. «التقريب» (٨١٩٥).
وأبان؛ هو: ابن أبي عيَّاش؛ متروك وقد تقدمت ترجمته في الحديث (٢٧).
فالإسناد ضعيف جدّاً.
ورواه ابن عدي عن خالد بن غسان بن مالك، حدثنا أبي، حدثنا حماد بن سلمة، حدثنا ثابت عن أنس به، وقال ابن عدي عن خالد بن غسان: وحدَّث عن أبيه بحديثين باطلين، وأبوه معروف ولا بأس به، فذكر الحديثين ـ أحدهما حديث الترجمة ـ ثم قال: هذان الحديثان بهذين الإسنادين باطلان. «الكامل» (٣/ ٤٦).
ورواه من طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ١٨٧ رقم ١٤٠٩).

(٣) لم أجده في الغرائب الملتقطة، وهو في «الفردوس بمأثور الخطاب» (١/ ٤١٩ رقم ١٧٠٢). =

وعن علي مرفوعاً: «**أكلُ الطين وقَلْمُ الأظفار بالأسنان وقرضُ اللحية من الوسواس**[١]»[٢].

وفي ذلك تصنيف لأبي القاسم بن منده[٣].

ولكن قال البيهقي: إنه روي في تحريمه أحاديث لا يصحُّ منها شيءٌ[٤].

وتبعه غيره[٥] في ذلك، وهو كذلك.

= وقد رواه ابن عدي في «الكامل» (٢/ ١٥٨) فقال: حدثنا جعفر، حدثنا عثمان ابن عيسى الطباع قال: حدثنا طلحة بن زيد، عن زرارة بن أعين، عن جابر الجعفي، عن محمد بن علي، عن جابر بن عبدالله مرفوعاً به فذكره وذكر حديثاً آخر في أكل الطين عن جابر وعلي ﵄، ثم قال: وهذان الحديثان باطلان بإسناديهما في ذكر الطين، ما أتى بهما غير جعفر هذا، وكان بيِّن الأمر في وضع الحديث؛ أنْ يضعَ في الإسناد عن النبي ﷺ، وأرادَ جعفرُ هذا أنْ يجعل باباً في الطين كما جعل في السرقة، وكان يضع الحديث على أهل البيت.. وعامة أحاديثه موضوعة، وكان قليل الحياء في دعاويه على قوم، لعله لم يلحقهم، ووضع مثل هذه الأحاديث.

وقال عنه أيضاً في (٢/ ١٥٦): حدثنا بأحاديث موضوعة، وكنا نتهمه بوضعها، بل نتيقَّن في ذلك، وكان مع ذلك رافضياً.

ورواه من طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ١٨٤).

(١) في «م»: (الوسوسة).

(٢) رواه الديلمي ـ كما في «الفردوس بمأثور الخطاب» (١/ ٤١٩ رقم ١٧٠٠) ـ ولم أجده في «الغرائب الملتقطة».

(٣) ذكره الحافظ ابن حجر في «المعجم المفهرس» (رقم ٢٢٠) باسم «جزء في أكل الطين».

(٤) «السنن الكبرى» (الضحايا، باب ما جاء في أكل الطين ١٠/ ١١) فقال ما ذكره المؤلف، ثم ذكر في هذا الباب جملةً من الأحاديث في تحريم أكل الطين، وساق في (١٠/ ١٢) بإسناده إلى سفيان بن عبدالملك قال: وذكر لعبدالله ـ يعني ابن المبارك ـ حديث «**أنَّ أكلَ الطين حرامٌ**» فأنكره، وقال: لو علمتُ أنَّ رسول الله ﷺ قاله لحملته على الرأس والعين والسمع والطاعة.

وقال أحمد: ما أعلم في أكله شيئاً يصح. وقال أيضاً: ليس فيه شيءٌ يثبت، إلا أنه يضرُّ بالبدن. نقله ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ١٩٠)، وقال العقيلي ـ بعد أن ذكر جملةً من الأحاديث منها حديث أبي هريرة في أكل الطين ـ: كلها ليس لها أصل، ولا يُعرف منها شيءٌ من وجهٍ يصح. «الضعفاء» (٣/ ٣٤).

(٥) لعلَّه يقصد الإمام الرافعي، فقد قال ابن الملقن في «البدر المنير» (٩/ ٤٠٩): =

ومن الواهي فيه: ما عند الدارقطني في «الأفراد»[١] من حديث يحيى ابن هاشم[٢]، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً: **«يا حُمَيْراء لا تأكلي الطينَ فإنه يُصَفِّر اللون»**.

وأسند الديلمي[٣] من حديث زياد الأعلم، عن هشام ولفظه: **«يا حُمَيراء لا تأكلي الطين، فإنَّ فيه ثلاث خصال: يُورثُ الدَّاءَ، ويُعظِّم البطنَ، ويُصفِّرُ اللَّونَ»**.

١٦٢ حديث: «الأكلُ في السوق دناءة».

الطبراني[٤]، وابن عدي في كامله[٥] عن أبي أمامة به مرفوعاً.

= قال الرافعي في «تعليقة إبراهيم المروزي»: إنه وردت أخبار في النهي عن الطين الذي يؤكل، ولا يثبت شيءٌ منها، وينبغي أن يُحكم بالتحريم إذا ظهرت المضرَّة فيه، وإنْ لم تثبت الأخبار.

(١) لم أجده في «أطراف الغرائب والأفراد». وقد رواه ابن عدي في «الكامل» (٧/ ٢٥١ ـ ٢٥٢)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ١٨٨ ـ ١٨٩ رقم ١٤١١) من طريق يحيى بن هاشم الغساني حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً به، وقال ابن عدي: منكر بهذا الإسناد.

(٢) يحيى بن هَاشِم الغَسَّاني، أبو زكريا الكوفي السِّمْسَار؛ كذبه ابن معين وأبو حاتم. «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٦٣)، و«الجرح» (٩/ ١٩٥)، وقال العقيلي وابن حبان: يضع الحديث على الثقات. «الضعفاء الكبير» (٤/ ٤٣٢)، و«المجروحين» (٢/ ٤٧٧)، وقال ابن عدي: يضع الحديث ويسرقه. «الكامل» (٧/ ٢٥١). مات سنة خمس وعشرين ومائتين. «السير» (١٠/ ١٦٠).

(٣) «الغرائب الملتقطة» [ق ١٥٤/أ] من طريق أبي أحمد عبدالعزيز بن الحارث الغنوي، حدثنا أحمد بن زكريا النيسابوري، حدثنا سُختُوية، حدثنا أبو معاذ معروف ابن حسان، عن زياد الأعلم عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة به.
وعبدالعزيز بن الحارث الغنوي؛ لم أجد له ترجمة.
ومعروف بن حسَّان؛ منكر الحديث وقد تقدم في الحديث (٦٢).
فإسناد الحديث ضعيف جدّاً، وقد قال ابن القيم: كلُّ حديثٍ فيه «يا حُمَيراء»، أو ذكر «الحُمَيراء» فهو كذِبٌ مختلقٌ، مثل: «يا حميراء لا تأكلي الطينَ فإنه يورثُ كذا وكذا». «المنار المنيف» (ص٦٠).

(٤) «المعجم الكبير» (٨/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨ رقم ٧٩٧٧) من طريق بقية بن الوليد حدثني عمر ابن موسى حدثني القاسم، عن أبي أمامة مرفوعاً به.

(٥) «الكامل» (٥/ ١٠) من طريق بقية، عن عمر بن موسى به. =

وسنده ضعيف.

ويُعارضه حديثُ ابنِ عُمرَ: «كنا نأكلُ على عهد رسول الله ﷺ ونحن نمشي ونشرب ونحن قيام». أخرجه الترمذي[١] وصححه، وابن ماجه[٢]، وابن حبان[٣].

= وَرواه العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ١٩١) من طريق بقية به. ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ١٩٨).
وعمر بن موسى بن وجيه الوجيهي الحمصي، قال أبو حاتم: متروك الحديث ذاهب الحديث كان يضع الحديث. «الجرح والتعديل» (٦/ ١٣٣)، وقال ابن عدي: . . وهو بين الأمر في الضعفاء! وهو في عداد من يضع الحديث متناً وإسناداً. «الكامل» (٥/ ١٣).
فالإسناد موضوع. وقال ابن الجوزي: هذا حديثٌ لا يصحُّ عن رسول الله ﷺ.

(١) «جامع الترمذي» (الأشربة، باب ما جاء في النهي عن الشرب قائماً رقم ١٨٨٠) من طريق حفص بن غياث، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر به فذكره وقال: هذا حديث صحيحٌ غريبٌ من حديث عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، وروى عمران بن حُدَير هذا الحديث عن أبي البزري عن ابن عمر، وأبو البزري اسمه يزيد بن عطارد.

(٢) «سنن ابن ماجه» (الأطعمة، باب الأكل قائماً رقم ٣٣٠١) من طريق حفص ابن غياث به.

(٣) «صحيح ابن حبان» (١٢/ ١٤١، ١٤٣ رقم ٥٣٢٢، ٥٣٢٥) من طريق حفص به.
وأخرجه الترمذي في «العلل الكبير؛ ترتيب أبي طالب» (ص٣٣٥ رقم ٥٧٨)، وقال: سألتُ محمداً عن هذا الحديث فقال: هذا حديثٌ فيه نظر. قال أبو عيسى: لا يُعرف عن عبيدالله إلا من وجه رواية حفص. وإنما يُعرف من حديث عمران بن حُدَير، عن أبي البزري، عن ابن عمر.
وذكر البخاري الطريقين في «التاريخ الكبير» (١/ ١٦٥) وصحَّح طريقَ عمران ابن حُدير.
وسألَ ابنُ أبي حاتم أباه عن الطريق الأول فقال: إنما هو حفص، عن محمد ابن عبيدالله العرزمي، وهذا حديثٌ لا أصلَ له بهذا الإسناد. «علل الحديث لابن أبي حاتم» (مسألة ١٥٠٠).
فالراجحُ ما قاله أئمة هذا الشأن البخاري وأبو حاتم والترمذي، ويكون طريق حفص غير محفوظ.
وأبو البَزَري ـ بفتح الموحدة والزاي بعدها راء ـ يزيد بن عطارد السدوسي، قال أبو حاتم: لا أعلم روى عنه غير عمران بن حُدَير، وليس ممن يُحتجُّ بحديثه. =

إلا أن يُحمل ذلك على أكله مع [ق ٣٦/ب] غيره على سِماط[١].

ومن ظَريف ما يُحكى: أنه شُوهِدَ مَنْ يأكلُ في الطريقِ، فَلِيْمَ فقال: قد تاقَتْ نفسي للأكل ومعي خُبزٌ، فلا أمْطِلُها، لأنَّ مَطْلَ الغَنيِّ ظُلمٌ.

١٦٣ حديث: «التمسوا الخيرَ عند حسان الوجوه».

الطبراني[٢] من حديث يزيد بن خُصَيفه، عن أبيه[٣]، عن جدِّه[٤] مرفوعاً بهذا.

= «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٨١ رقم ١١٨٧)، وقال ابن حجر: مقبول. «التقريب» (٧٩٥٤).

فالحديث ضعيفٌ بهذا الإسناد، والله أعلم.

والطريق الذي ذكره أبو حاتم؛ فيه محمد بن عبيدالله العرزمي، وهو متروك كما تقدم في (ص١٠٧) فإسناده ضعيفٌ جدّاً.

والطريق الذي أشار إليه البخاري والترمذي: أخرجه أحمد في مسنده (٨/ ٣٨٥ رقم ٤٧٦٥)، و(٨/ ٤٤٧ رقم ٤٨٣٣)، والدارمي في مسنده (٢/ ١٣٥٠ رقم ٢١٧١) من طريق عمران بن حُدَير به. وقد صححه البخاري كما سبق.

(١) سِماط القوم ـ بالكسر ـ: صفُّهم... ومن الطعام: ما يُمدُّ عليه. «القاموس المحيط» (ص٦٧٢).

(٢) «المعجم الكبير» (٢٢/ ٣٩٦ رقم ٩٨٣) من طريق يحيى بن يزيد بن عبدالملك، عن أبيه، عن يزيد بن خُصَيفة، عن أبيه، عن جده به.

ويحيى بن يزيد بن عبدالملك النوفلي، قال أبو حاتم: منكر الحديث لا أدري منه أو من أبيه، لا ترى في حديثه حديثاً مستقيماً، وقال أبو زرعة: لا بأس به، إنما الشأن في أبيه، بلغني عن أحمد بن حنبل أنه قال: لا بأس به، ولم يكن عنده إلا حديث أبيه، ولو كان عنده غير حديث أبيه لتبيَّن أمره. «الجرح والتعديل» (٩/ ١٩٨ رقم ٧٢٧)، وقال ابن عدي: ضعيفٌ ووالده يزيد ضعيف، والضعف على أحاديثه التي أمليتُ والذي لم أمله بيِّن، وعامتها غير محفوظة. «الكامل» (٧/ ٢٤٨)، وأبوه؛ يزيد بن عبدالملك بن المغيرة النوفلي، قال أحمد بن حنبل: عنده مناكير، وقال ابن معين: ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث جدّاً، وقال أبو زرعة: منكر الحديث. «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٧٩ رقم ١١٧١).

(٣) أبوه عبدالله بن خُصَيفة، لم أجد له ترجمة، وقد قال العلائي ـ وهو يتكلم عن يزيد ـ:.. لا أعرف لأبيه ذِكراً في أسماء الرواة، ولا لجدِّه ذِكراً في الصحابة... «الإصابة» (١٢/ ١٨٥).

(٤) جدُّه؛ ذكره الطبراني في الصحابة فقال: أبو خُصَيفة. «المعجم الكبير» (٢٢/ ٣٩٦)، =

وكذا هو عند أبي يعلى[١].

وهو مشهورٌ له طرقٌ عن أنس[٢]، وجابر[٣]، وعائشة، وابن عباس،

= وقال الحافظ ابن حجر: صحابيُّ هذا الحديث هو خُصَيفة ـ بالتصغير ـ. «الإصابة» (١٢/ ١٨٥).

وسواءٌ كان البلاءُ مِن يحيى بن يزيد بن عبدالملك أو مِنْ أبيه، فالإسنادُ ضعيفٌ جدّاً.

(١) لم أجده في «مسند أبي يعلى»، ولا في «المقصد العلي» ولا في «المطالب العالية» من هذا الوجه، وإنما فيه من حديث عائشة، كما سيأتي.

(٢) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤/ ٣٦٧) من طريق أبي بكر محمد بن محمد الطِّرازي، حدثنا أبو سعيد العدوي، حدثنا خِرَاش، حدثنا أنس بن مالك مرفوعاً به.

ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٤٩٧) فذكره ثم رواه من طريق سليمان بن سلمة حدثنا عبدالعظيم بن حبيب الفهري، حدثنا محمد بن عبدالرحمٰن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن أنس به.

ومحمد بن محمد بن أحمد أبو بكر المقرئ البغدادي الطرازي، قال عنه الخطيب في الموضع السابق: وكان فيما بلغني يظهر التقشف وحسن المذهب، إلا أنه روى مناكير وأباطيل.. وقال: وقد رأيتُ للطِّرازي أشياءً مستنكرة غير ما أوردته تدلُّ على وَهْي حاله وذهاب حديثه.

وأبو سعيد العدوي؛ هو: الحسن بن علي البصري، قال ابن عدي: يضع الحديث ويسرق الحديث، ويلزقه على قومٍ آخرين ويحدِّث عن قوم لا يُعرفون وهو مُتهمٌ فيهم أنَّ الله لم يخلقهم... ويضع عليَّ أهل بيت رسول الله ﷺ... وقال أيضاً: وخِرَاش هذا لا يُعرف، ولم أسمع أحداً يذكر خِراشاً غير العدوي، قال: وللعدوي على أهل البيت أحاديث قد وضعها غير ما ذكرت وعامة ما حدَّث به العدوي إلا القليل موضوعات، وكنا نتهمه، بل نتيقَّنه أنه هو الذي وضعها على أهل البيت وغيرهم. «الكامل» (٢/ ٣٣٨ ـ ٣٤٣) فالإسناد موضوعٌ بسببه، والله أعلم.

وفي الإسناد الثاني: سليمان بن سلمة الخبائري؛ وهو متهم، وسبقت ترجمته في الحديث (٢٣).

(٣) رواه البزار ـ كما في «كشف الأستار» (٢/ ٣٩٨ رقم ١٩٤٨) ـ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٦/ ١٧٦ رقم ٦١١٧)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ١٣٨ ـ ١٣٩)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٢٩٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ١٥٦) من طريق سليمان بن كَرَان، حدثنا عمر بن صهبان الأسلمي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر مرفوعاً به.

ومن طريق أبي نعيم رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٤٩٦). =

وابن عمر[1]، ويزيد القَسْمَلي[2]، وأبي بكرة[3]، وأبي هريرة، ولفظ أكثرهم: «اطلبوا الخيرَ عند حِسانِ الوجوه».

= وسليمان بن كرَان ـ ويُقال: كرَّاز ـ الطُّفاوي أبو داود البصري، قال العقيلي: الغالب على حديثه الوهم. «الضعفاء» (٢/ ١٣٨ رقم ٦٢٨).
وعمر بن محمد بن صهبان، قال البخاري: منكر الحديث. «التاريخ الكبير» (٦/ ١٦٥ رقم ٢٠٥٠)، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث متروك الحديث. «الجرح والتعديل» (٦/ ١١٦ رقم ٦٢٦)، وقال ابن عدي: عامة أحاديثه مما لا يتابعه الثقات عليه والغلبة على حديثه المناكير. «الكامل» (٥/ ١٤). فالإسناد ضعيفٌ جدّاً.

(١) أخرجه عبدبن حميد في مسنده (ص٢٤٣ رقم ٧٥١)، وابن عدي في «الكامل» (٦/ ١٩٠)، وأبو الشيخ في «أمثال الحديث» (ص٦٥ رقم ٧١)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١/ ٣٨٤ رقم ٦٦١)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٤٩٥) جميعهم من طرقٍ عن محمد بن عبدالرحمٰن بن المجبر، عن نافع، عن ابن عمر به.
ورواه ابن الجوزي أيضاً في «الموضوعات» (٢/ ٤٩٦) من طريق الكديمي، عن روح بن عبادة حدثنا شعبة، عن قتادة، عن ابن المسيب، عن ابن عمر مرفوعاً به.
ومحمد بن عبدالرحمٰن بن المجبر، قال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، وقال أبو زرعة: واهي الحديث. «الجرح والتعديل» (٧/ ٣٢٠ رقم ١٧٣٠)، وقال ابن حبان: ممن ينفرد بالمعضلات عن الثقات ويأتي بأشياء مناكير عن أقوام مشاهير، لا يحتج به. «المجروحين» (٢/ ٢٦٣)، وقد سُئل الإمام أحمد عن هذا الطريق فقال: محمد بن عبدالرحمٰن ثقة، وهذا الحديث كذب. «المنتخب من علل الخلال» (ص٨٨ رقم ٢٨).
والكديمي؛ متهمٌ بالوضع، وقد سبقت ترجمة في الحديث (٤١).
فالحديث لا يصحُّ بإسناديه. وبالنسبة لتوثيق الإمام أحمد لمحمد بن عبدالرحمٰن، فهو مُعارضٌ بجرح سائر الأئمة له.

(٢) كذا في الأصل و«م» و«د»، وفي «ز»: (القَسْلَمي).

(٣) رواه تمام في «فوائده» (١/ ٣٤٠ رقم ٨٦٤) حدثنا أبو علي محمد بن هارون ابن شعيب، حدثنا أحمد بن خليد الكندي بحلب، حدثنا أبو يعقوب الأفطس، حدثنا المبارك بن فضالة، عن الحسن، عن أبي بكرة مرفوعاً به.
وأبو علي محمد بن هارون بن شعيب الأنصاري؛ قال عبدالعزيز الكتاني: كان يُتَّهم. «الميزان» (٤/ ٥٧ رقم ٨٢٧٩).
وأبو يعقوب الأفطس؛ اسمه يوسف بن يونس الطرسوسي، قال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد. «المجروحين» (٣/ ١٣٧)، وقال ابن عدي: كلُّ ما روى =

ولفظ القَسْمَلي: «إذا طلبتم الحاجات فاطلبوها إلى الحسان الوجوه»[(١)].

وفي لفظ: «اطلبوا الحوائج والخير». وفي آخر: «اطلبوا الخير، أو قال: العُرفَ»؛ وكلاهما عند العسكري، وعند بعضهم من الزيادة: «فإن قضى حاجَتَكَ قضاها بوجهٍ طَلق، وإنْ ردَّك ردَّك بوجهٍ طَلق؛ فرُبَّ حَسَن الوجه ذَميمُه عند طلب الحاجة، ورُبَّ ذميم الوجه حَسَنُه عند طلب الحاجة»[(٢)].

ونحوه قيل لابن عباس: كم من رجلٍ قبيحِ الوجه قضَّاءٍ للحوائج! قال: «إنما يعني حسنَ الوجه عن الطلب»[(٣)].

= عن الثقات منكر. «الكامل» (٧/ ١٧١)، والمبارك بن فضالة؛ يُدلِّس تدليس تسوية، كما تقدم في الحديث (٤١).
فالإسناد ضعيف جدّاً.

(١) رواه أحمد بن منيع ـ كما في «المطالب العالية» (١١/ ٦٩٨ رقم ٢٦٦١) ـ من طريق هشام بن زياد، عن الحجاج بن يزيد، عن أبيه ﷺ به.
ومن طريقه: أبو الشيخ في «أمثال الحديث» (ص٦٥ ـ ٦٦ رقم ٧٢)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٤٩٨).
هشام بن زياد أبو المقدام؛ متروك، كما تقدم في الحديث (٤٩).
والحجاج بن يزيد؛ ضعيفٌ كما في «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٦٥ رقم ١٧٥٠).
فالإسناد ضعيفٌ جدّاً.

(٢) أخرجه بهذه الزيادة ابن أبي الدنيا في «قضاء الحوائج» (رقم ٥٤) من طريق مصعب ابن سلام (ووقع في «قضاء الحوائج»: ابن سلامة)، حدثنا أبو الفضل بن عبدالله القرشي، حدثنا عمرو بن دينار قال: قال رسول الله ﷺ فذكره مرسلاً.
ومصعب بن سلام ـ بتشديد اللام ـ التميمي الكوفي، صدوق له أوهام. «التقريب» (٦٦٩٠)، وأبو الفضل بن عبدالله القرشي، لم يتبيَّن لي من هو (وقد وقع في الإسناد الآتي: عباد القرشي).
فالإسناد ضعيفٌ لحال بعض رواته، ولكونه مرسلاً.

(٣) رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٤٩٤) من طريق مصعب بن سلام، عن عبَّاد القرشي، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس فذكره مرفوعاً ثم قال: فقيل لابن عباس... فذكره.
وعبَّاد القرشي، قال ابن حبان: يروي عن عائشة، إن لم يكن عباد بن عبدالله ابن الزبير فلا أدري من هو. «الثقات» (٥/ ١٤٣).

وكذا زاد بعضهم[١] آخر: «**وسَمُّوا بخياركم وإذا أتاكم كريمُ قومٍ فأكرموه**».

وطُرُقه كلها ضعيفة[٢]، وبعضها أشد في ذلك من بعض.

وأحسنها[٣]: ما أخرجه تمام في فوائده[٤]، وغيره[٥]؛ من جهة سفيان الثوري، عن طلحة بن عمرو[٦]، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس رفعه بلفظ: «**التَمِسُوا الخيرَ**».

وكذا ما أخرجه البخاري في «تاريخه»[٧] قال: حدثني إبراهيم ـ هو

---

(١) أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢/ ١٢١) حدثنا محمد بن إسماعيل قال: حدثنا الحسن بن علي حدثنا يزيد بن هارون، أنبأنا شيخٌ من قريش، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة مرفوعاً بالزيادة المذكورة، فذكره وقال: قال الحسن: فقلتُ ليزيد: من هذا الشيخ أو سَمِّه؟ قال: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١].
قال محمد بن إسماعيل الصائغ: هو سليمان بن أرقم.
ومن طريق العقيلي رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٤٩٩ ـ ٥٠٠).
وسليمان بن أرقم؛ متروك كما تقدم في الحديث (٢٣).
فالإسناد ضعيفٌ جدّاً بسببه.

(٢) قال العقيلي: ليس في هذا الباب عن النبي ﷺ شيءٌ يثبت. «الضعفاء» (٢/ ١٣٩).
وقال ابن الجوزي ـ بعد أن ذكره من جميع طرقه ـ: هذا حديثٌ لا يصحُّ من جميع جهاته. «الموضوعات» (٢/ ٥٠٠)، وقال ابن القيم: وكلُّ حديثٍ فيه ذِكرُ حِسان الوجوه أو الثناء عليهم أو الأمر بالنظر إليهم أو التماس الحوائج منهم أو أنَّ النار لا تمسُّهم فكذِبٌ مختلقٌ وإفكٌ مفترى. «المنار المنيف» (ص٦٣ رقم ١٠٤).

(٣) أي: أقلها ضعفاً، وليس الأمر كما قال، بل ما سبق من طريق عمرو بن دينار، عن ابن عباس مرفوعاً، ومرسل عمرو بن دينار كلاهما أقلُّ ضعفاً من هذا الطريق.

(٤) «فوائد تمام» (١/ ٣٤٠ رقم ٨٦٥) من طريق سفيان الثوري به.

(٥) رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٤٩٣) من طريق سفيان الثوري به.

(٦) طلحة بن عمرو بن عثمان الحضرمي المكي، قال أحمد بن حنبل: لا شيء متروك الحديث. «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٤١١ رقم ٨٦٦)، وقال ابن حجر: متروك. «التقريب» (٣٠٣٠).
فالإسناد ضعيفٌ جدّاً.

(٧) «التاريخ الكبير» (١/ ١٥٧) حدثني إبراهيم قال: حدثنا معن قال: حدثنا عبدالرحمٰن ابن أبي بكر المليكي به. ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٤٩٩).

ابن المنذر(١) ـ [حدثنا معن](٢)، حدثنا عبدالرحمٰن بن أبي بكر المُلَيكي، عن امرأته خيرة ابنة محمد بن ثابت بن سباع(٣)، عن أبيها(٤)، عن عائشة.

فالمُلَيكيُّ صدوقٌ، لكنه يَنفردُ بما لا يُتابع عليه مما لا يحتمل، حتى قيل فيه: إنه متروك(٥)، وكذا كان طلحة متروك الحديث.

وقيل: عنه أيضاً عن عطاء عن أبي هريرة(٦) بدل ابن عباس، إلا أنَّ ذاك أثبت.

وبالجملة فلم يُتهم واحدٌ منهما بكذبٍ، بل تُوبع المُلَيكي؛ فرواه أبو يعلى الموصلي في «مسنده»(٧): حدثنا داود بن رُشَيد، حدثنا

---

(١) إبراهيم بن المنذر بن عبدالله بن المنذر الأسدي الحزامي ـ بالزاي ـ؛ صدوق، تكلَّم فيه أحمد لأجل القرآن... خ ت س ق. «التقريب» (٢٥٣).

(٢) ما بين معقوفتين سقط من جميع النسخ المعتمدة، والاستدراك من نسخة دار الكتب المصرية (فيلم رقم ٨٦٥٧) [ق٤٣/ب]، ونسخة تيمور [ق٣٨/ب]، و«التاريخ الكبير» وهو الصواب؛ لأنَّ إبراهيم بن المنذر يروي عن معن بن عيسى القزاز كما في «تهذيب الكمال» (٢/٢٠٨)، وليس له رواية عن عبدالرحمٰن المليكي، والله أعلم.

(٣) خيرة أو جبرة بنت محمد بن ثابت؛ لم أجد لها ترجمة، وقال الألباني: لم أجد من ترجمها. «السلسلة الضعيفة» (٦/٣٧٧).

(٤) جملة (عن أبيها) ليست موجودة في «ز».
وأبوها محمد بن ثابت بن سباع الخزاعي؛ صدوق. «التقريب» (٥٧٦٨).

(٥) قال ذلك النسائي، كما في «الكامل» (٤/٢٩٥)، وقال البخاري: منكر الحديث. «التاريخ الكبير» (٥/٢٦٠ رقم ٨٣٩)، وقال أبو حاتم: ليس بقوي في الحديث. «الجرح والتعديل» (٥/٢١٧ رقم ١٠٢٦)، وقال ابن عدي: هو في جملة من يكتب حديثه. «الكامل» (٤/٢٩٥).

(٦) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٤/١٢٩ رقم ٣٧٨٧)، وتمام في فوائده (٢/٢٩٨ رقم ١٧٩٨)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٢٤٦ ـ ٢٤٧) من طرقٍ عن طلحة بن عمرو، عن عطاء، عن أبي هريرة مرفوعاً به.

(٧) «مسند أبي يعلى» (٨/١٩٩ رقم ٤٧٥٩) حدثنا داود بن رشيد، حدثنا إسماعيل، عن خيرة بنت محمد بن ثابت بن سباع، عن أمِّها، عن عائشة به.
كذا وقع في مطبوع «مسند أبي يعلى»: «عن أمها»، والذي يظهر أنه تصحيف، بدليل أنَّه وقعت الرواية: عن أبيها عن عائشة هكذا على الصواب في «المطالب العالية» (١١/٦٩٦ رقم ٢٦٦٠)، وعند الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (١/٣٨٣) =

إسماعيل[١]، عن خيرة به.

وكذا أخرج الطبراني[٢] حديث ابن عباس من جهة مجاهد عنه، وقال: أُرَاه رفعه.

ورجاله موثقون، إلا عبدالله بن خِراش بن حَوْشب[٣]، مع أن ابن حبان وثقه، ولكنه قال: ربما أخطأ[٤]، وضعَّفه غيره[٥].

ومع هذا لا يَتَهيَّأ الحكمُ على المتن بالوضع[٦]، كما أشار إليه شيخنا[٧].

ومن الأشعار القديمة في معنى ذلك: ما يُروى عن ابن عباس[٨] أنه قال: قال الشاعر:

= من طريق داود بن رشيد به. وأيضاً لو كانت الرواية عند أبي يعلى: (عن أمها) لكانت مخالفة للرواية السابقة وليست متابعة كما ساقها السخاوي، والله أعلم.
ورواه أحمد في «فضائل الصحابة» (٢/ ٧٢٦ رقم ١٢٤٦) من طريق إسماعيل ابن عياش، عن جبرة أو خيرة بنت محمد بن ثابت بن سباع، عن أبيها به.

(١) إسماعيل؛ هو: ابن عيَّاش، كما سبق عند أحمد، وهو صدوق في روايته عن أهل بلده مُخلِّطٌ في غيرهم، وقد تقدمت ترجمته في (ص٤٥)، وروايته هنا عن غير أهل بلده. فالإسناد ضعيفٌ لحال إسماعيل وخيرة بنت محمد بن ثابت.

(٢) «المعجم الكبير» (١١/ ٨١ رقم ١١١١٠) من طريق عبدالله عن العوام بن حوشب عن مجاهد به.

(٣) عبدالله بن خِراش ـ بالخاء المعجمة ـ الشيباني أبو جعفر الكوفي... «التقريب» (٣٢٩٣).

(٤) «الثقات» (٨/ ٣٤١).

(٥) فقال البخاري: منكر الحديث. «التاريخ الكبير» (٥/ ٨٠ رقم ٢١٩)، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، ذاهب الحديث، ضعيف الحديث، وقال أبو زرعة: ليس بشيء، ضعيف الحديث. «الجرح والتعديل» (٥/ ٤٥ رقم ٢١٤)، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ. «الكامل» (٤/ ٢١٠)، وقال ابن عمار: كذَّاب. «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» (ص١١٩ رقم ٣٣٦).

(٦) قد حكم عليه بالوضع غير واحدٍ من الأئمة كما سبق.

(٧) لم أقف على كلام الحافظ ابن حجر، وقد قال في «لسان الميزان» (٩/ ١٦٣): وقد حكم أئمة الحديث بأنَّ هذا المتن باطل.

(٨) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٤/ ٣٨٦ رقم ٤٥٠٦)، و«المعجم الصغير» =

أنتَ شرْطُ[١] النبيِّ إذْ قال يوماً فابتَغُوا الخيرَ في صِباح الوجوه

[ق ٣٧/أ]، ولابن رواحة أو حسان كما رواه العسكري[٢]:

قد سمعنا نبيَّنا قالَ قولاً هو لمن يَطلبُ الحوائجَ راحة
اغتَدُوا واطلبوا الحوائجَ ممَّنْ زيَّنَ اللهُ وجْهَهُ بِصَباحهْ

وأنشد ابن عائشة[٣] أبياتاً **أحدها**:

وجهُك الوجهُ لو تُسْأَلُ به المُزْ نَ من الحُسْنِ والجمال استهلَّا

ثانيها:

وجوهٌ لو أنَّ المُدْلجين اعتَشَوْا بها صَدَعْنَ الدُّجى حتى ترى الليلَ ينجلي[٤]

= (١/ ٣٨٠ رقم ٦٣٥) من طريق خلف بن خالد البصري قال: حدثنا سليم المكي، عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس به.
ووقع في «المعجم الصغير»: (أين شرط) بدل: (أنت شرط).
وخلف بن خالد البصري؛ اتهمه الدارقطني بوضع الحديث، وضعفه الأزدي. «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (ص٢٥٥ رقم ١١٦)، و«الكشف الحثيث» (ص١١٠ رقم ٢٧٧).
فالإسناد ضعيف جدّاً.

(١) في «ز»: (شروط).

(٢) كتابه مفقود، وقد رواه ابن أبي الدنيا في «قضاء الحوائج» (ص٥٩ رقم ٥٧) قال: أخبرنا القاضي أبو القاسم، حدثنا أبو علي، حدثنا عبدالله: ذكر الحسين ابن عبدالرحمٰن، حدثنا أبو إبراهيم الترجماني: ذكر بعض مشايخ الشاميين: أنَّ عبدالله ابن رواحة أو حسان بن ثابت قال فذكره. والإسناد ضعيفٌ مُسلسلٌ بالمجاهيل.

(٣) روى هذه الأبيات ابن أبي الدنيا في «قضاء الحوائج» (ص٥٣ رقم ٥٦) بالإسناد السابق إلى ابن عائشة: أنَّ رجلاً قال له: إنَّ معنى ذلك أنْ تطلبَ من الوجوه الحسنة التي تُحسن، فأنكر ذلك ابن عائشة ثم أنشد. . . فذكر الأبيات الثلاثة.

(٤) المُدلِجين؛ من الدَّلَج؛ وهو: سَيْر اللَّيل. ويقال: أدْلَجَ القومُ إذا قطعوا الليلَ كلَّه سيراً. «معجم مقاييس اللغة لابن فارس» (٢/ ٢٩٤).
اعْتَشَوا؛ يُقال: عَشا إلى النار وعَشاها عَشْواً وعُشُواً واعْتَشاها واعْتَشَى بها كلُّه: رآها لَيْلاً على بُعْدٍ فقَصَدَها مُسْتَضِيئاً بها. «لسان العرب» (١٥/ ٥٦).
الدُّجى: سَوادُ الليلِ مَعَ غَيْمٍ وأنْ لا ترى نَجْماً ولا قَمَراً. «لسان العرب» (١٤/ ٢٤٩).

ثالثها:

دلَّ عــلــى مــعــروفِــهِ وَجْــهُــهُ   بُــورك هــذا هــاديــاً مِــنْ دلــيــلِ

وأنشد غيره[(١)]:

يـدلُّ عـلـى مـعـروفه حـسـنُ وجـهـه   وما زال حُسن الوجه إحدى الشواهد

ويروى ـ كما للعسكري[(٢)] ـ عن أبي إسحاق، عن رجلٍ مِنْ جهته رفعه: «**وشرُّ ما أُعطي الرجلُ قلبَ سوءٍ في صورةٍ حَسَنة**».

وللبزار[(٣)] من حديث قتادة، عن عبدالله بن بُريدة، عن أبيه رفعه: «**إذا أبردتم إليَّ بَريداً فأبرِدوه فابعثوه حسَنَ الوجه حسَنَ الاسم**»، وقال: لا نعلم رواه بهذا الإسناد إلا قتادة.

وله[(٤)] أيضاً مِنْ حديثِ عمرَ بن أبي خَثْعَمٍ[(٥)]، عن يحيى بن أبي كثيرٍ،

---

(١) لم أقف على قائله.

(٢) وقد رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣/ ٣٦ ـ ٣٧ رقم ٢٥٨٤٠)، ورواه عنه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٥/ ٣٥٠ رقم ٢٩٢٧)، ورواه أيضاً أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٦/ ٣١٠٤ رقم ٧١٦٣) من طريق أبي إسحاق السبيعي، عن رجلٍ من جهينة، قال: قال رسول الله ﷺ فذكره... فالإسناد ضعيفٌ؛ لجهالة هذا الرجل من جهينة، ولأنَّ أبا إسحاق مُدلِّسٌ وقد عنعن.

(٣) «مسند البزار» (١٠/ ٢٧٨ رقم ٤٣٨٣) من طريق معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة به.
ومعاذ بن هشام؛ صدوق ربما وهم، وتقدمت ترجمته في الحديث (٤٠).
وقال الألباني: وهذا إسنادٌ صحيح، وقد صححه الهيثمي، والحافظ ابن حجر العسقلاني في «مختصر الزوائد» (٢/ ٢٠٣/ ١٧٠٠ ـ المطبوعة)، وذلك منهما إشعارٌ بعدم اعتدادهما بعنعنة قتادة؛ فإنه كان معروفاً بالتدليس، ولعلَّ ذلك لأنه كان لا يدلِّس إلا عن ثقة، كما نقله العلائي في «التحصيل» (ص١١٢)، أو لقلة تدليسه. «السلسلة الصحيحة» (٧/ ١٧٣٨).

(٤) «مسند البزار» (١٥/ ٢١٧ رقم ٨٦٣٠) من طريق جعفر بن عون، حدثنا عمر ابن أبي خثعم به.

(٥) عمر بن عبدالله بن أبي خثعم، وقد ينسب إلى جده، ووهم من زعم أنه عمر ابن راشد، ضعيف. «التقريب» (٤٩٢٨)، وقد ذهب جمعٌ من الأئمة إلى أنهما واحدٌ، وذهب آخرون إلى التفريق بينهما، وكلاهما ضعيفٌ جدّاً، كما في «تهذيب التهذيب» (٧/ ٤١١).
=

عن أبي سَلَمَةَ، عن أبي هريرة مرفوعاً: «**إذا بَعَثتُم إليَّ رجلاً، فابعثُوهُ حَسَنَ الوجهِ حَسَنَ الاسمِ**».

وقال أيضاً: لا نَعْلَمُهُ رُوِيَ عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد.

قلت: وأحدُهما يَقوَى بالآخر.

١٦٤ حديث: «الْتَمِسُوا الرِّزقَ بالنِّكاحِ».

الثَّعْلَبيُّ في تفسيره[١]، والدَّيلميُّ[٢] من حديثِ مسلمِ بن خالدٍ[٣]، عن

= فالإسناد ضعيفٌ جدّاً، وأحسن منه ما رواه العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ١٥٧)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» (١٢/ ٣٢٧ رقم ٣٣٦١) من طريق جعفر بن عون، أخبرنا عمر بن راشد، عن يحيى بن أبي كثير به. ومَدَارُهُ على جعفرِ بن عَوْنٍ؛ وهو أبو عَون القرشي المخزومي، قال أحمد: ليس به بأس، وقال يحيى بن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق. «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٨٥ رقم ١٩٨١)، وهو يرويه عن عمر ابن أبي خثعم، أو عمر بن راشد.

وأيضاً فقد رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٧/ ٥٢١ ـ ٥٢٢ رقم ٣٣٦٧٩) من طريق يحيى بن أبي كثير أنَّ النبي ﷺ قال فذكره معضلاً.

(١) «الكشف والبيان عن تفسير القرآن» (٧/ ٩٥) من طريق عبدالله بن محمدِ بن وَهْبٍ قال: حدّثني أبو زُرعةَ قال: حدّثنا إبراهيمُ بن موسى الفرّاء قال: أخبرنا مسلمُ ابن خالدٍ به.

وعبدالله بن محمد بن وهب أبو محمد الدِّينوري؛ قال الدارقطني: يضع الحديث. «سؤالات السُّلمي» (٢١٠)، وقال ابن عدي: كان يَعرِفُ ويَحفَظُ، سمعتُ عُمرَ ابن سُهَيلٍ ـ يُعرَفُ بابنِ كدٍّ ـ يرميه بالكذب ويُصرِّحُ به. «الكامل» (٤/ ٢٦٨)، وقال الإسماعيلي: كان صدوقاً إلا أنَّ البغداديين تكلَّموا فيه وحَمَلُوا عليه. «لسان الميزان» (٤/ ٥٧٤).

فالإسناد ضعيفٌ جدّاً.

(٢) «الغرائب الملتقطة» [ق ٢١/ ب] من طريق محمد بن إسحاق البكائي، حدثنا أبو نعيم، حدثنا مسلم بن خالد به. وقال الحافظ: مسلمٌ فيه لَبْسٌ وشيخه.

ومحمد بن إسحاق البكائي، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ١٢٥).

(٣) مسلم بن خالد أبو خالد المكي الزنجي؛ قال البخاري: منكر الحديث قال علي: ليس بشيء. وقال أبو حاتم: ليس بذاك القوي منكر الحديث، يُكتب حديثه ولا يحتج به، تعرف وتنكر. وضعفه يحيى بن معين وأبو داود والعقيلي، وقال ابنُ سعد: كان كثير الحديث، كثير الغلط والخطأ في حديثِهِ. وقال ابنُ عدي: حَسَنُ الحديثِ، أرجو أنه لا بأس به. وقال ابن حجر: فقيهٌ صدوقٌ كثير الأوهام. =

سعيد(١)، عن أبي صالح، عن ابن عباس رفعه بهذا، ومسلم فيه لين وشيخه.

ولكن له شاهدٌ أخرجه البزار(٢)، والدارقطني في «العلل»(٣)، والحاكم(٤)، وابنُ مَرْدُويه(٥)، والدَّيلميُّ(٦)؛ كلهم مِنْ روايةِ أبي السَّائِبِ سَلْم بن جُنَادة، عن أبي أسامة، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً: **«تزوَّجوا النساءَ فإنهن يأتينَ بالمال»**.

قال الحاكم: تفرَّدَ به سَلْمٌ وهو ثقة.

= انظر: الطبقات (٥/ ٤٩٩)، «التاريخ الكبير» (٧/ ٢٦٠ رقم ١٠٩٧)، «الجرح والتعديل» (٨/ ١٨٣)، «الضعفاء للعقيلي» (٤/ ١٥٠)، «الكامل» (٦/ ٣١١)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٨٦)، «التقريب» (٦٦٢٥).
فالذي يظهر أنه ضعيفٌ مِنْ قِبَلِ حِفظِهِ وأنه لم يُتركْ.

(١) كُتِبَ في هامش «م»: هو سعيد بن سَلَمة بن أبي الحُسام مولاهم أبو عمرو المديني، وهو أبو عمرو السَّدوسي الذي روى عنه العَقَدي.
قال فيه النسائي: شيخٌ ضعيف. «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٧)، وقال الحاكم: ثقة مأمون. «سؤالات السجزي» (ص١٠٢ رقم ٧٦).
وقال ابن حجر: صدوقٌ صحيحُ الكتاب يخطئ من حفظه. «التقريب» (٢٣٢٦).
وإسنادُ الثعلبي ضعيفٌ جدّاً كما سبق، وإسنادُ الدَّيلميِّ ضعيفٌ بسببِ مسلم بن خالد.

(٢) كما في «كشف الأستار» (٢/ ١٤٩ رقم ١٤٠٢) حدثنا سَلْمُ بن جُنادَةَ بن سَلْم به فذكره وقال: رواه غيرُ واحدٍ مرسلاً، ولا نَعْلَمُ أحداً قال فيه: عن عائشةَ إلا أبو أسامة.

(٣) «العلل» (١٥/ ٦١ رقم ٣٨٣٤) قال: يرويه أبو السَّائب، عن أبي أسامة، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة. وغيره يرويه عن هشام، عن أبيه مرسلاً، والمُرسلُ أصحُّ. ثم ساقَه بالوجهين.

(٤) «المستدرك» (٢/ ١٦١) من طريق أبي السائب سَلْم بن جنادة به فذكره وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه لتفرُّد سالم بن جنادة بسنده، وسالم ثقة مأمون. ووافقه الذهبي.
كذا وقع في «المستدرك» مرة: سَلْم ين جنادة، ومرة: سالم بن جنادة. وسَلْم لم يُخرِّج له إلا الترمذي وابن ماجه، فليس الإسناد على شرط الشيخين كما قال الحاكم.

(٥) الظاهر أنه في التفسير، وهو غير موجود.

(٦) كما في «الغرائب الملتقطة» (حرف التاء) [ق ١٥/أ] من طريق سلم بن جنادة، عن أبي أسامة به. ووقع في مخطوط «الغرائب»: سلمة بن حماد، وهو تصحيف.

وقال البزار والدارقطني: وغيرُ سَلْمٍ يرويه مرسلاً.

وهو كما قالا؛ فقد أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة[١] عن أبي أسامة فلم يذكر عائشة.

وكذلك أخرجه أبو داود في «المراسيل»[٢] عن أبي تَوْبة، عن أبي أسامة.

ولا يُنتقد عليهم بما أخرجه أبو القاسم حمزة بن يوسف السَّهْمي في «تاريخ جرجان»[٣] مِنْ روايةِ الحسين بن علوانٍ، عن هشام موصولاً؛ فالحُسين مُتَّهمٌ بالكذب[٤]، لا اعتبار بمتابَعَتِهِ.

(وفي الباب ما رواه الثعلبي[٥] من رواية الدراوردي عن ابن عجلان: «أنَّ رجلاً أتى النبي ﷺ فشكى إليه الحاجة والفقر، فقال: «**عليك بالباءة**».

ولعبدالرزاق[٦] عن معمر عن قتادة: أنَّ عمر قال: «عجبتُ لرجلٍ لا

---

(١) «مصنف ابن أبي شيبة» (٩/ ٣٠ ـ ٣١ رقم ١٦١٦١) حدثنا أبو أسامة، عن هشام ابن عروة، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ... فذكره مرسلاً.

(٢) «المراسيل» (ص٢٩٨ رقم ٢٠٣) حدثنا الربيع بن نافع، حدثنا أبو أسامة به.

(٣) «تاريخ جرجان» (١/ ٢٤٢) من طريق الحسين بن علوان، عن هشام به موصولاً بلفظ: «عليكم بالتَّزويج فإنه يُحدِثُ الرِّزْقَ».

(٤) حسين بن علوان؛ رماه غير واحدٍ من الأئمة بالكذب، وقد تقدمت ترجمته في الحديث (٨٧).
فالإسناد موضوعٌ بسببه.

(٥) «تفسير الثعلبي (الكشف والبيان)» (٧/ ٩٥) من طريق محمد بن الحسن بن بشر حدّثنا أبو يوسف محمد بن سفيان بن موسى الصفّار بالمصِّيصة قال: حدّثنا أبو عبدالله أحمد بن ناصح قال: حدّثنا عبدالعزيز الدراوردي به.
محمد بن الحسن بن بشر؛ لم أجد له ترجمة.
وأبو يوسف محمد بن سفيان بن موسى الصفَّار المِصِّيصي؛ ترجم له الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٧/ ٣٩٥) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.
وأحمد بن ناصح أبو عبدالله المصيصي؛ صدوق. «التقريب» (١١٦).
والإسناد ضعيفٌ؛ لكونه فيه مجاهيل ولكونه معضل، لأنَّ ابنَ عجلان إنما يروي عن التابعين، لا عن الصحابة، كما في «تهذيب الكمال» (٢٦/ ١٠١ ـ ١٠٤ رقم ٥٤٦٢).

(٦) «مصنف عبدالرزاق» (٦/ ١٧٣ رقم ١٠٣٩٣) بنحوه، وهو منقطع بين قتادة =

يطلب الغِنى بالباءة، والله تعالى يقول في كتابه: ﴿إِن يَكُونُوا۟ فُقَرَآءَ يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [النور: ٣٢]».

وعن هشام بن حسَّان، عن الحسن، عن عمر نحوه(١).

وقد قال القفَّال(٢) في «محاسن الشريعة»(٣): وقد وَعَدَ اللهُ تعالى على النِّكاح الغِنى، فقال تعالى: ﴿وَأَنكِحُوا۟ ٱلْأَيَٰمَىٰ مِنكُمْ وَٱلصَّٰلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَآئِكُمْ إِن يَكُونُوا۟ فُقَرَآءَ يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [النور: ٣٢].

وفي المعنى: ما في «صحيح ابن حبان»(٤)، والحاكم(٥) عن أبي هريرة

= وعمر ﷺ، قال أحمد: ما أعلم قتادة روى عن أحدٍ من أصحاب النبي ﷺ إلا عن أنس ﷺ... «المراسيل لابن أبي حاتم» (ص١٦٨ رقم ٦١٩).

(١) «مصنف عبدالرزاق» (٦/ ١٧٠ رقم ١٠٣٨٥) قال: أخبرنا هشام بن حسان عن الحسن بنحوه.
وفي سماع هشام من الحسن خلافٌ قد تقدم في الحديث (٩٩).
والحسن لم يُدرك عمر ﷺ، كما قال الزيلعي في «نصب الراية» (٢/ ١٢٦)، وقال الترمذي: وُلِد الحسن لسنتين بقيتا من خلافة عمر. «جامع الترمذي»: بعد حديث (٢٥٧٥).
فالإسناد منقطع.

(٢) أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي المعروف بالقفَّال الكبير، قال الذهبي: إمام وقته بما وراء النهر، وصاحب التصانيف، قال الحاكم: كان أعلمَ أهلِ ما وراء النهر بالأصول، وأكثرهم رحلةً في طلب الحديث. توفي سنة (٣٦٥ هـ). «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٢٨٣).

(٣) «محاسن الشريعة في فروع الشافعية» (ص٢٩٢).

(٤) «صحيح ابن حبان الإحسان» (٩/ ٣٣٩ رقم ٤٠٣٠) من طريق ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه.

(٥) «المستدرك» (٢/ ١٦١)، و(٢/ ٢١٧) من طريق ابن عجلان به فذكره وقال: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط مسلم ولم يخرجاه.
ورواه الترمذي في جامعه (فضائل الجهاد، باب ما جاء في المجاهد والناكح والمكاتب وعون الله إياهم رقم ١٦٥٥)، والنسائي في سننه (الجهاد، فضل الروحة في سبيل الله ﷻ رقم ٣١٢٠)، و(النكاح، باب معونة الله الناكح الذي يريد العفاف رقم ٣٢١٨) من طريق ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة به. وقال الترمذي: حديثٌ حسن. =

مرفوعاً: «**ثلاثةٌ حقٌّ على الله يُغنيهم ـ وفي لفظٍ: عَونهم ـ: مَنْ نكَحَ يُريدُ العَفَافَ عمَّا حرَّم الله**»[١]. [ق ٣٧/ب].

وفي الباب عن أبي أمامة[٢]، وجابرٍ، ولفظُهُ ـ كما للديلمي[٣] ـ: «**ثلاثةٌ حقٌّ واجبٌ على الله أنْ يُؤدِّيَ عنهم**»، وذَكَر: «**ويَتَزَوَجُ ليَسْتَعِفَّ**».

وعبدالله بن عمرو، ولفظه ـ كما للحارث بن أبي أسامة في «مسنده»[٤] رفعه ـ: «**ثلاثٌ من ادَّانَ فيهنَّ ثم مات ولم يَقضِ، قضى الله عنه**»، وذكر: «**ورجلٌ يخافُ على نفسه الفِتنَةَ في العُزُوبَةِ[٥]، فاسْتَعَفَّ بدَينٍ**».

= ومحمد بن عجلان المدني، تقدَّم في الحديث (٢٢) أنَّه قد اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة. لكنَّ هذا الإسناد يتقوَّى بما قبله، فيكون حسناً لغيره، وبذلك حكم الإمام الترمذي.

(١) ما بين قوسين سقط من الأصل و«ز»، والاستدراك من «م» و«د».

(٢) قال الديلمي ـ بعد أن ذكر حديث جابر وأبي هريرة ـ: وفي الباب عن أبي أمامة. «مسند الفردوس» [ق ٦٤/ب نسخة المكتبة السعيدية]. لكنه لم يُسنِدْهُ، ولم أجِدْهُ عند غيرِهِ.

(٣) «مسند الفردوس» [ق ٦٤/أ نسخة المكتبة السعيدية]، وهو في «الغرائب الملتقطة» (حرف الثاء) [ق٣٣/أ] من طريق يونسَ الخطيب، حدثنا أبو سَهْلٍ المَروزي، حدثنا عبدُالله بن عمرَ بن أحمدَ بن عليٍّ الجوهريُّ، حدثنا يحيى بن ساسويه، حدثنا عُتبةُ ابن عبدِالله بن عُتبَةَ، حدثنا أبو غانم بن بِشرِ بن نافع، عن أبي الزُّبَير، عن جابر مرفوعاً به.
عبدالله بن عمر بن أحمد بن علي الجوهري المعروف بابن عَلَّك؛ قال الذهبي: إمامٌ حافظ ناقد. «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٥)، وعتبة بن عبدالله بن عُتبة؛ هو: أبو العُميس المسعودي: ثقة.
وباقي رجال الإسناد؛لم أجد لهم تراجم.

(٤) لم أجده في «بغية الباحث»، ولا «مجمع الزوائد»، ولا «المطالب العالية»، ولا «إتحاف الخيرة».
وقد رواه ابن ماجه في سننه (الصدقات، باب ثلاث من ادَّانَ فيهنَّ قضى الله عنه رقم ٢٤٣٥) من طرقٍ عن ابن أنْعُم، عن عمران بن عبدٍ المعافري، عن عبدالله ابن عمرو مرفوعاً بنحوه. وإسناده ضعيف لحال عبدالرحمٰن بن أنْعُم الأفريقي، وقد تقدمت ترجمته في الحديث (٢).

(٥) في «ز»: (العزبة).

ولا يُعارِضُ هذا ما يُروى مِنْ حديثِ هشامِ بن عبدِالله بن عِكرمةَ المَخزوميِّ[١]، حدثنا هشام، عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً: **«التَمِسُوا الرِّزقَ في خَبَايا الأرضِ»**[٢]؛ يعني: الزَّرع.

ولذا قال عروة بن الزبير: «عليكم بالزَّرع»[٣]، وكان يتمثَّلُ بهذه الأبيات:

لعلَّ الذي أعطى العُزَيرَ[٤] بقُدْرَةٍ ... وذا خُشُبٍ أعطى وقد كان زَرْدَقا[٥]
سيُؤتيكَ ماءً واسعاً ذا قَرارَةٍ ... إذا ما مياهُ الناس غاضَتْ تَدَفَّقا
تَتَبَّعْ خَبَايَا الأرضِ وادْعُ مَلِيْكَها ... لعلك يوماً أنْ تُجابَ فتُرْزَقا

١٦٥ حديث: «التَمِسُوا الرَّفيقَ قبلَ الطريقِ والجارَ قبلَ الدَّارِ».

الطبراني في «الكبير»[٦]، وابنُ أبي خَيثَمَةَ[٧]، وأبو الفَتْح الأزْدي[٨]،

---

(١) هشام بن عبدالله بن عكرمة المخزومي؛ قال ابن حبان: يروي عن هشام بن عروة ما لا أصل له من حديثه كأنه هشام آخر، لا يُعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد. «المجروحين» (٣/ ٩١).

(٢) رواه مصعب بن عبدالله الزبيري في حديثه «رواية أبي القاسم بن المرزبان» (ص٢٩ رقم ١) قال: حدثنا هشام بن عبدالله بن عكرمة به فذكره. ومن طريقه: الطبراني في «المعجم الأوسط» (١/ ٢٧٤ رقم ٨٩٥)، و(٨/ ١٠١ رقم ٨٠٩٧)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١/ ٤٠٤ رقم ٦٩٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢/ ٤٤٠ رقم ١١٧٩) وقال الطبراني: لم يروِ هذا الحديث عن هشام بن عروة إلا هشام ابن عبدالله.
وإسنادُه ضعيفٌ لضَعْفِ هشامِ بن عبدِالله المَخزوميِّ.

(٣) رواه ابن أبي الدنيا في «إصلاح المال» (ص٢٩٠ رقم ٣٠٥) من طريق ابن لهيعة عن الزهري عن عروة به مع البيت الأخير فقط. وروى الأبيات كلها في المصدر نفسه (ص٢٨٧ رقم ٣٠١) بإسناده عن ابن شهاب الزهري من إنشاده، ولم يذكر فيه عروة.

(٤) كذا جُوِّدت في الأصل، وفي «ز» و«م» ومطبوع «إصلاح المال» لابن أبي الدنيا: (العَزيز).

(٥) الزَّرْدق: خَيْطٌ يُمَدُّ. «كتاب العين» (٥/ ٢٥٤).

(٦) «المعجم الكبير» (٤/ ٢٦٨ ـ ٢٦٩ رقم ٤٣٧٩) من طريق أبان بن المحبر به.

(٧) «تاريخ ابن أبي خيثمة» (٢/ ٢/ ٧٠٥) من طريق أبان به.

(٨) لم أجده عنده من حديث رافع بن خديج، وإنما رواه من حديث خُفاف بن نُدبة كما سيأتي.

والعسكريُّ في «الأمثال»، والخطيبُ في «الجامع»[١] مِنْ حديثِ أبَانَ ابن المُحَبَّر[٢]، عن سعيدِ بن مَعْروفِ بن رافعِ بن خَديجٍ[٣]، عن أبيه[٤]، عن جدِّه رفعه بهذا.

وابن المُحَبَّر: متروك، وهو وسعيد لا تقوم بهما حجة.

ولكن له شاهدٌ رواه العسكريُّ فقط، مِنْ حديثِ عبدِالملكِ بن سعيدِ الخُزاعي[٥]، عن جَعْفَرِ بن محمدٍ[٦]، عن أبيه، عن آبائه، عن عليٍّ قال: خَطَبَ رسولُ الله ﷺ.. وذَكَرَ حديثاً طويلاً، وفي آخره: «**الجارُ ثمَّ الدَّارُ، الرَّفيقُ ثمَّ الطريقُ**».

وهو عند الخطيبِ في «جامعه»[٧] ....

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ٢٣٣ رقم ١٧٠٨) من طريق أبان ابن المحبر به.

(٢) أبانُ بن المُحبَّر؛ قال أبو حاتم: مجهول ضعيف الحديث. «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٩٨ رقم ١٠٩٥)، وقال العقيلي: منكر الحديث. «الضعفاء» (١/ ٤٢)، وقال ابن حبان: يأتي عن نافع وغيره من الثقات ما ليس من أحاديثهم، حتى لا يشكُّ المتبحِّر في هذه الصناعة أنه كان يعملها، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار. «المجروحين» (١/ ٩٨).

(٣) سعيد بن معروف بن رافع بن خديج؛ قال الأزدي: لا تقوم به حجة. قال الذهبي: ثم ساق له عن أبيه عن جده مرفوعاً: «التمسوا الجارَ قبل...». قلت: أبان متروك، فالعهدة عليه. «الميزان» (٢/ ١٥٩).

(٤) معروف بن رافع بن خديج؛ لم أجد له ترجمة.

(٥) عبدالملك بن سعيد الخزاعي؛ لم أقف على ترجمته، وقال الألباني: لا يُعرف؛ فإنهم أغفلوه ولم يُترجموه. «السلسلة الضعيفة» (٦/ ١٩٧) فالإسناد ضعيفٌ بسببه، والله أعلم.

(٦) جعفر بن محمد؛ هو: الصادق، صدوق فقيه وقد سبقت ترجمته في (٢).

(٧) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ٢٣٢ رقم ١٧٠٩) من طريق أحمد ابن محمد بن عمران، حدثنا عبدالغفار بن عبيدالله بن السري الحُضَيني، حدثنا أحمد بن نصر الباهلي، حدثنا إبراهيم بن إسحاق الأحمري، حدثنا عبدالله بن حماد الأنصاري، عن محمد بن مسلم به.

وأحمد بن محمد بن عمران أبو الحسن النهشلي، ويعرف بابن الجندي؛ قال الخطيب: كان يُضعَّف في روايته ويُطعن عليه في مذهبه، سألتُ الأزهري عن =

باختصاره[١] مِنْ حديثِ محمدِ بن مسلمٍ[٢]، عن أبي جَعْفَرٍ محمدِ بن علي، عن أبيه عليِّ بن الحسين، عن أبيه الحسينِ بن عليٍّ، عن أبيه عليٍّ، عن النبي ﷺ أنه قال: «**الجارُ قبلَ الدَّارِ، والرفيقُ قبلَ الطريقِ، والزادُ قبلَ الرَّحيلِ**».

وللخطيبِ[٣] أيضاً مِنْ طريقِ عبدِالله بن محمدِ اليَمامي[٤]، عن أبيه[٥]،

= ابن الجندي فقال: ليس بشيء. «تاريخ بغداد» (٦/ ٢٤٤ رقم ٢٧٣٤).
والحُضَيني؛ قال الجزري: بضم الحاء وفتح الضاد وسكون الياء تحتها نقطتان وفي آخرها النون؛ هذه النسبة عُرِفَ بها أبو الطيب عبدالغفار بن عبيدالله بن السري الحُضَيني الواسطي، كان عالِماً بالأدب. «اللباب في تهذيب الأنساب» (١/ ٣٧٢).
وهذا القَدرُ لا يكفي في توثيقِهِ.
وإبراهيم بن إسحاق النُّهاوَندي ثم الأحمري أبو إسحاق، قال ابن حجر: ذكره الطوسي في «رجال الشيعة» وقال: كان ضعيفاً في حديثه. «لسان الميزان» (١/ ٢٤٠ رقم ٥٣).
وأحمد بن نصر الباهلي، وعبدالله بن حماد؛ لم أجد لهما ترجمة.

(١) كذا في الأصل و«ز» وفي «م» و«د»: (باختصار).

(٢) محمد بن مسلم؛ لم يتبيَّن لي من هو. وقد قال الألباني: وهذا إسنادٌ ضعيفٌ مظلم، من دون أبي جعفر ـ وهو الصادق ـ لم أعرفهم، غير الأحمري.. «السلسلة الضعيفة» (٦/ ١٩٦).
فالإسناد مسلسلٌ بالضعفاءِ والمجاهيل.

(٣) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ٢٣٢ رقم ١٧١٠) من طريق محمد ابن عبدالله بن محمد الكوفي، حدثنا أبو عبيد القاسم بن إسماعيل الضبي، حدثنا عبدالله بن شبيب أبو سعيد المديني الربعي، حدثنا محمد بن إسحق بن خالد الليثي، حدثنا عبدالله بن محمد اليمامي به.
ومحمد بن عبدالله بن محمد بن عبيدالله أبو المفضل الشيباني الكوفي، قال الخطيب: كان يروي غرائب الحديث وسؤالات الشيوخ، فكتب الناس عنه بانتخاب الدارقطني، ثم بان كذبه فمزَّقوا حديثه وأبطلوا روايته، وكان بعد يضع الأحاديث للرافضة. «تاريخ بغداد» (٣/ ٤٩٩).
وعبدالله بن شبيب بن خالد أبو سعيد؛ قال فَضلك الرازي: يحلُّ ضَرْبُ عنقه، وقال ابن عدي ـ بعد أن ساق له عدداً من المناكير ـ: له غير ما ذكرت من الأحاديث التي أنكرت عليه كثير. «الكامل» (٤/ ٢٦٢) فالإسناد ساقط.

(٤) عبدالله بن محمد اليمامي البكري، قال أبو حاتم: مجهول. «الجرح والتعديل» (٥/ ١٥٧ رقم ٧٢٦).

(٥) أبوه وجده لم أعرفهما.

عن جدِّه قال: قال خُفافُ بن نُدْبة[١]: أتيتُ رسولَ الله ﷺ فقلتُ: يا رسولَ الله على مَنْ تأمُرُني أنْ أنزِلَ؛ أَعَلَى قريشٍ، أمْ على الأنصارِ، أم أسْلَمَ، أم غِفارٍ؟ فقال: «**يا خُفاف، ابتغِ الرَّفيقَ قبلَ الطريقِ؛ فإنْ عَرَضَ لك أمرٌ لم يَضُرَّك، وإنْ احتَجْتَ إليه رَفَدَكَ**».

وكلها ضعيفةٌ، ولكنْ بانضمامِها تَقْوَى[٢].

وفي قولِهِ تعالى ـ حكاية السيدةِ آسيةَ ـ: ﴿رَبِّ ٱبْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي ٱلْجَنَّةِ﴾ [التحريم: ١١] [ق ٣٨/أ] ما يُشيرُ للجُملةِ الثانيةِ.

١٦٦ حديث: «ألسنةُ الخَلْقِ أقلامُ الحَقِّ».

لا أصلَ له[٣]؛ نعم هو مِنْ كلامِ بعضِ الصوفيةِ، ويُمكنُ أنْ يكونَ معناه: «الفال مُوكل بالمَنْطِقِ»، وقد مَضَى في: «أخَذْنَا فالَكَ مِنْ فِيكَ»[٤].

١٦٧ حديث: «اللَّهُمَّ اجْعَلْنَا مِن المُفْلِحِين».

ابنُ السُّنِّيِّ في «عمل اليوم والليلة»[٥]، ومِنْ طريقِهِ الدَّيلميُّ في «مسنده»[٦] مِنْ حديثِ نَصْرِ بن طريفٍ أبي جَزْءٍ القَصَّابِ، عن عاصمِ ابن بَهْدَلَةَ، عن أبي صالح[٧] ذَكْوان، عن معاويةَ بن أبي سفيان قال: كانَ

---

(١) خُفاف بن نُدبة ـ بنون ـ؛ هو: خُفاف بن عُمير بن الحارث، ونُدبة: هي أمه، قال ابن الكلبي: شهد الفتح وكان معه لواء بني سليم وكان شاعراً مشهوراً... «الإصابة» (٣/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦)، وقال أبو الفتح الأزدي: ولا أعلم له حديث غير هذا. «المخزون في علم الحديث» (ص٨١).

(٢) تقدَّم بيانُ طرقه وأنها شديدةُ الضعف؛ فلا تتقوَّى بانضمامها إلى بعض، والله أعلم.

(٣) أورده القاري في «المصنوع» (ص٥٨ رقم ٣٦)، والقاوقجي في «اللؤلؤ المرصوع» (ص٤٦ رقم ٦٩) ونقلوا عبارة السخاوي، وقال الغَزِّيُّ: ليس بحديث وإنما هو مِنْ كلامِ بعضِ الصوفيةِ. «إتقان ما يحسن» (١/ ١٠٨ رقم ٢٦٨).

(٤) سبقَ برقم (٤١) من القسم المحقق.

(٥) «عمل اليوم والليلة» (ص٤٦ ـ ٤٧ رقم ٩٢) من طريق عبدالله بن واقد، عن نصر ابن طريف به.

(٦) كما في «الغرائب الملتقطة» [ق٩٦/أ ـ ب] من طريق ابن السني به.

(٧) في «م»: (أبي عاصم)، وهو خطأ.

رسول الله ﷺ إذا سَمِعَ المُؤذِّنَ يقول: حيَّ على الفلاح قال: «**اللَّهُمَّ اجْعَلْنا مِنَ المُفْلِحِين**».

وأبو جَزْءٍ: متروكٌ عندهم[(١)].

والراوي عنه ـ وهو أبو قتادةَ عبدُالله بن واقِدٍ الحرَّانيُّ ـ؛ قال البخاريُّ: تركوه[(٢)].

وقد أخرَجَ أحمدُ[(٣)]، والطبرانيُّ[(٤)] مِنْ روايةِ حمادِ بن سَلَمَةَ، عن عاصِمٍ بهذا الإسنادِ: أنه قال كما قال المُؤذِّن إلى قولِهِ: «**أشهدُ أنَّ محمداً رسولَ الله**».

وزاد الطبراني[(٥)] مِنْ روايةِ أبانَ العطار، عن عاصِمٍ: «ثم صَمَتَ».

فظَهَرَ بذلك أنَّ الذي زادَه نَصْرٌ لم يُتابَعْ عليه.

١٦٨ حديث: «اللَّهُمَّ استُرْ عَورَاتِنا وآمِنْ رَوعَاتِنا».

أحمدُ في مسنَدِهِ[(٦)] عن أبي عامِرٍ العَقَدي، عن الزُّبَير بن عبدِالله[(٧)]، عن

---

(١) نصر بن طريف أبو جزء القصاب؛ قال البخاري: سكتوا عنه ذاهب. «التاريخ الكبير» (٨/ ١٠٥ رقم ٢٣٥٥)، وقال يحيى بن معين: من المعروفين بالكذب وبوضع الحديث، وقال ابن عدي: الغالب على رواياته أنه يروي ما ليس محفوظاً، وينفرد عن الثقات بمناكير، وهو بيِّن الضعف وقد أجمعوا على ضعفه. «الكامل» (٧/ ٣١ ـ ٣٥).

(٢) «التاريخ الكبير» (٥/ ٢١٩). وقد تقدمت ترجمته في الحديث (٣٩)، والإسناد ضعيفٌ جدّاً.

(٣) «مسند أحمد» (٢٨/ ١٢٣ ـ ١٢٤ رقم ١٦٩٢٤) من طريق حماد به.

(٤) «المعجم الكبير» (١٩/ ٣٣٥ رقم ٧٧٠) من طريق حماد بن سلمة به.
وإسنادهما حسن من أجل عاصم بن بَهْدلة.

(٥) «المعجم الكبير» (١٩/ ٣٣٥ رقم ٧٧١) من طريق أبان بن يزيد، عن عاصم به.

(٦) «مسند أحمد» (١٧/ ٢٧ رقم ١٠٩٩٦) حدثنا أبو عامر به.
وهذه الرواية خطأ كما سيأتي، وقد قال الهيثمي: رواه أحمد والبزار، وإسناد البزار متصل ورجاله ثقات، وكذلك رجال أحمد، إلا أن في نسختي من المسند: عن رُبَيح ابن أبي سعيد، عن أبيه، وهو في البزار عن أبيه، عن جده. «المجمع» (١٠/ ١٩٥).

(٧) الزبير بن عبدالله بن أبي خالد القرشي الأموي، قال أبو حاتم: صالح الحديث. «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٨٢)، وقال ابن معين: يكتب حديثه، وقال ابن عدي ـ بعد أن ساق له عدداً من المناكير ـ: أحاديث زبير هذا منكرة المتن والإسناد، لا تروى إلا من هذا الوجه. «الكامل» (٣/ ٢٢٧).

رُبَيح بن أبي سعيدٍ الخدري، عن أبيه قال: قلنا يوم الخَنْدَق: يا رسولَ الله هل مِنْ شيءٍ نقولُهُ؟ فقد بلَغَتِ القُلُوبُ الحَناجِرَ. قال: «**نعم اللَّهُمَّ...**» وذكره. قال: فضَرَبَ الله وجوهَ أعدائِهِ بالرِّيح، فهَزَمَهُمُ الله بالرِّيحِ.

وهو عندَ الدَّيلميِّ في مسنده[1] مِنْ جهةِ أبي عامرٍ، فقال: عن رُبَيحِ ابن عبدِالرحمٰن بن أبي سعيدٍ، عن أبيه[2]، عن جدِّه وذكره.

ورواه الطبراني في «الدعاء»[3] من حديث قيس بن الربيع[4]، عن مَجْزأَةَ بن زاهِرٍ[5]، عن إبراهيمَ بن فُلانٍ[6]، عن أبيه ـ وكانت له صحبة ـ قال: سمعتُ النبي ﷺ يقول: «**اللَّهُمَّ**» وذكره بزيادة: «**واقضِ دَيْني**».

ورُبَيحٌ فيه لِينٌ، بل قال البخاري: إنه منكر الحديث[7].

وإبراهيم: مجهولٌ.

---

(١) كما في «الغرائب الملتقطة» [ق ٩٨/ب ـ ٩٩/أ] من طريق أبي عامر به.
وهذه الرواية هي الصواب؛ لأنَّ رُبيحاً إنما يروي عن أبيه عن جده، كما في «الثقات» (٦/ ٣٠٩) وغيره من مصادر الترجمة.

(٢) أبوه: عبدالرحمٰن بن أبي سعيد الخدري الأنصاري الخزرجي؛ ثقة من الثالثة. «التقريب» (٣٨٧٤).

(٣) «الدعاء» (ص١٤٥٩ رقم ١٤١٣) من طريق قيس بن الربيع به.

(٤) قيس بن الربيع الكوفي الأسدي؛ صدوق تغيَّر لما كبُر، وقد سبقت ترجمته في الحديث (٢).

(٥) مَجْزَأة ـ بفتح أوله وسكون الجيم وفتح الزاي بعدها همزة مفتوحة ـ ابن زاهر ابن الأسود الأسْلَمي الكوفي؛ ثقة من الرابعة خ م س. «التقريب» (٦٤٨٥).

(٦) كذا في جميع النسخ المعتمدة، ووقع في «الدعاء» للطبراني: (بلال)، ونبَّه المحقق أنه في نسخة: (إبراهيم بن فلان)، وقال المزي في ترجمة مجزأة: روى عن إبراهيمَ بن فُلانٍ، عن أبيه. . «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٢٤١). وهو مجهولٌ كما قال المؤلف، فالإسنادُ ضعيفٌ.

(٧) «علل الترمذي الكبير» (ص٣٤ رقم ١٨)، ورُبَيح ـ بموحدة وبمهملة مصغر ـ ابن عبدالرحمٰن بن أبي سعيد الخدري. قال أحمد: رجلٌ ليس بمعروف، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به. «الكامل» (٣/ ١٧٣ ـ ١٧٤)، وقال أبو زرعة: شيخ. «الجرح والتعديل» (٣/ ٥١٩)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/ ٣٠٩)، «التقريب» (١٨٨١).

وعند البزار[١] ـ بسندٍ ضعيف ـ عن ابنِ عباسٍ قال: كان النبي ﷺ يقول: «**اللهمَّ إني أسألُكَ العَفْوَ والعافيةَ في ديني ودنياي وأهلي ومالي، اللهمَّ استُرْ عَورَتي، وآمِنْ رَوعَتي، واحْفَظْني مِنْ بينَ يَدَيَّ ومِنْ خَلْفي وعن يميني وعن شمالي ومِنْ فوقي، وأعوذُ بكَ اللهمَّ أنْ أغتالَ مِنْ تحتي**».

وله شاهدٌ عند أبي داود في سننه[٢] مِنْ حديثِ جُبَيرِ بن أبي سُليمانَ ابن جُبَيرِ بن مُطعِمٍ: سمعتُ ابنَ عمر يقول: لم يكن رسولُ الله ﷺ يَدَعُ هؤلاءِ الدَّعَواتِ حينَ يُمسي وحينَ [ق ٣٨/ب] يُصبحُ: «**اللهمَّ إني أسألُكَ العافيةَ في الدنيا والآخرة، اللهمَّ إني أسألُكَ العَفْوَ**». وذكره بزيادة: «اللَّهمَّ» قبلَ: «احفظني»، وبزيادة «يعني الخَسْف» في آخره، وبلفظ: «**وأعوذُ بعَظَمَتِكَ أنْ أُغْتَالَ**»، وفي لفظٍ بالجمع: «**عَورَاتي وآمِنْ رَوعَاتي**»[٣].

وصححه الحاكم[٤].

---

(١) كما في «كشف الأستار» (٤/ ٦٠ رقم ٣١٩٦) من طرقٍ عن يونس بن خباب، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن ابن عباس مرفوعاً به فذكره، وقال: قد روي من غير وجهه، بغير لفظه، فذكرنا هذا لاختلاف لفظه، ولا نعلم أسندَ يونس عن ابن جبير غير هذا.

ويونس بن خباب ـ بمعجمة وموحدتين ـ الأسدي مولاهم الكوفي؛ قال يحيى ابن معين: رجلُ سوء، وقال مرة: لا شيء، وقال أبو حاتم: مضطرب الحديث، ليس بالقوي. «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٣٨ رقم ١٠٠١)، وقال ابن عدي: هو من الغالين في التشيُّع، وكان يحمل على عثمان وأحاديثه مع غلوه تُكتب. «الكامل» (٧/ ١٧٤)، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ ورُمي بالرفض. «التقريب» (٧٩٠٣).

فالإسناد ضعيف بسبب يونس بن خباب.

(٢) «سنن أبي داود» (الأدب، باب ما يقول إذا أصبح رقم ٥٠٧٤) من طريق جبير ابن أبي سليمان.

(٣) كلٌّ هذه الزيادات عند أبي داود في الموضع نفسه.

(٤) «المستدرك» (١/ ٥١٧)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.

ورواه ابن ماجه في سننه (الدعاء، باب ما يدعو به الرجل إذا أصبح وإذا أمسى رقم ٣٨٧١)، والبخاري في «الأدب المفرد» (ص٤٤٠ رقم ١٢٠٠)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة المطبوع مع السُّنن الكبرى» (٩/ ٢١٠ رقم ١٠٣٢٥)، وابن حبان =

وعند أبي نعيم في «الحلية»(١) مِنْ حديثِ أبي مُصعَبٍ الأسلميِّ: حدثني ثلاثة؛ منهم الحسن بن علي: أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يدعو يقول: «**اللَّهمَّ أَقِلْنِي عَثْرَتي، وآمِنْ رَوعَتي، واستُرْ عَورَتي، وانصُرْني على مَنْ بَغَى عليَّ وأرِني فيه ثَأْرِي**».

وللطبراني في «الكبير»(٢) مِنْ حديثِ خبَّابٍ الخزاعي(٣): سَمِعْتُ النبي ﷺ يقول: «**اللَّهمَّ استُرْ عَورتي وأمِّن رَوعتي واقْضِ عنِّي دَيني**».

وفرَّقَ الطبرانيُّ(٤)، وأبو نعيم(٥) بينَ خبَّابٍ هذا وخبَّابِ بن الأرَتّ، وحديثُه هذا مِنْ روايةِ مَجْزَأة بن ثورٍ(٦)، عن إبراهيمَ بن خبَّابٍ(٧)، عن أبيه.

= في صحيحه (٣/ ٢٤١ رقم ٩٦١) من طريق جبير بنحوه. وإسناده صحيحٌ كما قال الحاكم والذهبي.

(١) «حلية الأولياء» (٧/ ٢٥٠) من طريق أبي مصعب الأسلمي به.
ورجالُ إسنادِهِ ثقات، لكنْ يَبْعُدُ أنْ يكونَ لأبي مُصعبٍ الأسلميِّ روايةٌ عن الحسنِ ابن عليٍّ، فلا يُعرَفُ له روايةٌ إلا عن أبيه، وأبوه مختلفٌ في صحبَتِهِ، كما في «تهذيب الكمال» (٣٤/ ٢٧٧)، ورواه ابنُ أبي شيبة في «المصنف» (١٥/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧ رقم ٣٠٠١١) مِنْ طريقِ أبي مُصعبٍ، عن عليِّ بن حُسينٍ وغيرِه، قال فذكره. وعلى هذا يكون مرسلاً.
ومع ذلك فهو يتقوى بالطرق السابقة، والله أعلم.

(٢) «المعجم الكبير» (٤/ ٨١ ـ ٨٢ رقم٣٧١٠) حدثنا حسين بن عبدالأول، حدثنا زيد ابن الحُباب عن قيس، عن مجزأة بن ثور الأسلمي، عن إبراهيم بن خباب الخزاعي، عن أبيه به.
وعن الطبراني رواه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢/ ٩١٢ رقم ٢٣٥٤).
وحسين بن عبدالأول النخعي أبو عبدالله الكوفي الأحول؛ قال يحيى بن معين: لم يكن بثقة. «سؤالات ابن الجنيد» (ص٢١٣ رقم ٧٩٤)، ووهَّاه أبو داود وضعَّفه. «سؤالات الآجري» (١/ ٣٣٧ رقم ٥٧٩)، وقال العجلي: ثقة عالم. «معرفة الثقات» (١/ ٣٠١ رقم ٣٠٩)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ١٨٧).
وزيد بن الحُباب: صدوق يخطئ في حديث الثوري كما تقدم في الحديث (٣٥).

(٣) خبَّاب الخُزاعي؛ ذكره ابن حجر في «الإصابة» (٣/ ١٨٤ رقم ٢٢٢٢) وذكر ما نقله المصنف من تفريق الطبراني وأبي نعيم بينه وبين خبَّاب بن الأرت.

(٤) في «المعجم الكبير» (٤/ ٨١). (٥) في «معرفة الصحابة» (٢/ ٩١٢).

(٦) مَجزأة بن ثور السدوسي أبو الوليد؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٤٥٧).

(٧) إبراهيم بن خبَّاب الخزاعي؛ لم أجد له ترجمة.

=

١٦٩ حديث: «اللَّهمَّ أحْيِنِي مِسْكيناً، وأمِتْنِي مِسْكيناً، واحشرني في زمرة المساكين».

ابنُ ماجه[١] مِنْ حديثِ أبي خالدٍ الأحمر[٢]، عن يزيدَ بن سِنانٍ[٣]، عن أبي المُبَارَكِ[٤]، عن عطاءِ بن أبي رَبَاح، عن أبي سعيدٍ الخدري قال: «أحبُّوا المَساكينَ، فإني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول في دعائه...» وذكره.

ورواه الطبرانيُّ في «الدعاء»[٥] مِنْ حديثِ أبي فَرْوَةَ يزيدَ بن محمدِ

= وقال الهيثمي: فيه من لم أعرفه. «المجمع» (١٠/ ٢٨٧).

وبالإضافة إلى كون هذه الرواية ضعيفة، فلعلَّها وهمٌ من أحد الرواة، وأنها ترجع إلى الطريق السابقة عند الطبراني في «الدعاء»، والله أعلم.

(١) «سنن ابن ماجه» (الزهد، باب مجالسة الفقراء ٤١٢٦) من طريق أبي خالد الأحمر به.

(٢) أبو خالد الأحمر؛ هو: سليمان بن حيان الأزدي الكوفي، قال علي بن المديني: ثقة، وقال يحيى ابن معين: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صدوق. «الجرح والتعديل» (٤/ ١٠٧ رقم ٤٧٧)، وقال ابن عدي: إنما أُتي من سوء حفظه فيغلط ويخطئ وهو في الأصل كما قال ابن معين: صدوق وليس بحجة. «الكامل» (٣/ ٢٨٣)، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ. «التقريب» (٢٥٤٧).

(٣) يزيد بن سنان أبو فروة الرُّهاوي، قال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال علي بن المديني: ضعيف، وقال أبو حاتم: محله الصدق والغالب عليه الغفلة، يُكتب حديثه ولا يُحتجُّ به، وقال أبو زرعة: ليس بقوي الحديث. «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٦٦ رقم ١١٢٠)، وقال ابن معين أيضاً: ليس بثقة. «الدوري» (٤/ ٤١١)، وتركه النسائي والدارقطني. «الضعفاء والمتروكون» (٢٥٢)، و«سؤالات البرقاني» (٧٢)، وقال الحاكم: غيره أوثق منه. «سؤالات السجزي» (١٩٧).

(٤) أبو المبارك؛ قال عنه أبو حاتم: هو شبه مجهول. «الجرح والتعديل» (٩/ ٤٤٦ رقم ٢٢٦١)، وقال الترمذي: مجهول. «جامع الترمذي»: بعد حديث (٢٩١٨)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٦٦٦)، وقال ابن حجر: مجهول. «التقريب» (٨٣٣٨).

والإسناد ضعيفٌ.

(٥) «الدعاء» (ص١٤٦٦ رقم ١٤٢٥) حدثنا عبدالله بن سعد بن يحيى الرقي، حدثنا أبو فروة يزيد بن محمد بن سنان الرهاوي به.

عبدالله بن سعد بن يحيى أبو محمد الرقي؛ ترجم له ابن ماكولا في «الإكمال» (٧/ ١٨٤)، والسمعاني في «الأنساب» (٥/ ٦٢) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

ابن يزيدَ بن سِنانٍ الرُّهَاويِّ[١]، حدثني أبي[٢]، عن أبيه - هو يزيدُ بن سِنانٍ - عن عطاء، بدونِ واسطةٍ بين يزيدَ وعطاء، وبدونِ قولِ أبي سعيدٍ، وبلفظ: «وتَوَفَّني».

ويزيدُ بن سِنانٍ: ضعيفٌ عندهم، لكنْ قد رواه الطبراني[٣] أيضاً مِنْ جهةِ خالدِ بن يَزيدَ بن أبي مالكٍ، عن أبيهِ، عن عطاءٍ بلفظ: «**اللَّهمَّ توَفَّني إليكَ فقيراً، ولا تَوَفَّني غَنِيّاً، واحشُرْني في زُمرَةِ المَساكين يومَ القِيامَةِ**».

وخالدٌ الأكثرُ على تضعيفِهِ[٤]، وكأنَّ الحاكمَ اعتَمَدَ توثيقَه، فإنه قد أخرَجَ هذا الحديثَ مِنْ جِهتِهِ في الرِّقاقِ مِنْ مستدركه[٥] بزيادة: «**وإنَّ أشْقَى الأشقياءِ مَن اجتَمَعَ عليه فقرُ الدنيا وعذابُ الآخرة**» وقال: صحيحُ الإسنادِ ولم يخرجاه.

وكذا رواه البيهقي في «الشعب»[٦] بلفظ: «يا أيها الناسُ لا يَحمِلَنَّكم العُسْرُ على أنْ تَطلبُوا الرِّزقَ مِنْ غيرِ حِلِّه، فإني سَمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يقول» وذكره بالزيادة.

---

(١) أبو فروة يزيد بن محمد بن يزيد بن سنان الجزري، ذكره في «الثقات» (٩/ ٢٧٦).

(٢) أبوه: محمد بن يزيد بن سنان الرُّهاوي أبو عبدالله الجزري، قال أبو حاتم: ليس بالمَتين، هو أشد غَفْلةً مِنْ أبيه، مع أنه كان رجلاً صالحاً لم يكن مِنْ أحْلاسِ الحديثِ، صدوقٌ وكانَ يَرجِعُ إلى سِتْرٍ وصلاحٍ، وكان النُّفَيليُّ يَرضاهُ. «الجرح والتعديل» (٨/ ١٢٧ رقم ٥٧٤)، وقال ابن حجر: ليس بالقوي. «التقريب» (٦٣٩٩).
فالإسناد أيضاً ضعيف.

(٣) «الدعاء» (ص١٤٦٧ رقم ١٤٢٦) من طريق خالد بن يزيد بن أبي مالك به.

(٤) خالد بن يزيد بن أبي مالك؛ ضعيف وقد تقدمت ترجمته في الحديث (٨٠).
فالإسناد ضعيفٌ بسببه.

(٥) «المستدرك» (٤/ ٣٢٢) من طريق خالد به، وقال: صحيح الإسناد ولم يُخرجاه ووافقه الذهبي.

(٦) «شعب الإيمان» (١٣/ ١٠٥ رقم ١٠٠٢٤) من طريق سليمان حدثنا خالد بن يزيد به.
وسليمان؛ هو: ابن عبدالرحمٰن بن بنت شرحبيل؛ صدوقٌ يُخطئ. كما تقدم في الحديث (١٠).

وهو عند أبي الشيخ(١)، ومِنْ جِهتِهِ الدَّيلميُّ(٢) بدونِ قولِ أبي سعيد.

وله شواهدُ؛ فرواه الترمذيُّ في الزُّهدِ مِنْ جامِعِهِ(٣)، والبيهقيُّ في «الشعب»(٤) مِنْ حديثِ ثابتِ بن محمدٍ العابدِ الكوفيِّ(٥)، حدثنا [ق ٣٩/أ] الحارثُ بن النُّعمانَ الليثيُّ، عن أنسٍ: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**اللهمَّ أحْيني مِسْكيناً، وأمِتْني مِسْكيناً، واحْشُرْني في زُمْرَةِ المساكين يومَ القيامةِ**» فقالت عائشةُ: لِمَ يا رسولَ الله؟ قال: «**إنهم يدخلون الجنةَ قبلَ أغنيائِهم بأربعينَ خَريفاً، يا عائشةُ لا تَرُدِّي المِسكينَ ولو بشِقِّ تمرةٍ، يا عائشةُ أحِبِّي المساكينَ وقَرِّبيهم، فإنَّ الله يُقَرِّبُك يومَ القيامةِ**» وقال: إنه غريبٌ. انتهى.

والحارثُ؛ قال البخاري(٦)، وغيرُه(٧): إنه منكرُ الحديثِ، وتردَّدَ فيه ابنُ حِبَّانَ؛ فَذَكَرَه في «الثقات»(٨)، وفي «الضعفاء»(٩).

---

(١) لم أجده في كتب أبي الشيخ المطبوعة.

(٢) كما في «الغرائب الملتقطة» [ق ١٠٥/أ] أخبرنا أبو الشيخ... فذكره مِنْ طريقِ سليمان بن عبدالرحمٰن، حدثنا خالد بن يزيد به.

(٣) «جامع الترمذي» (الزهد، باب ما جاء أنَّ فقراءَ المهاجرين يدخلون الجنة قبل أغنيائهم رقم ٢٣٥٢) من طريق ثابت بن محمد العابد به. فذكره وقال: حديثٌ غريب.

(٤) «شعب الإيمان» (٣/ ٥٠ رقم ١٣٨٠)، و(١٣/ ١٠٥ رقم ١٠٠٢٥)، وفي «السنن الكبرى» (٧/ ١٢) من طريق ثابت بن محمد العابد الزاهد به.

(٥) ثابت بن محمد العابد أبو محمد، ويقال: أبو إسماعيل، قال أبو حاتم: صدوق. «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٥٧ رقم ١٨٤٨)، وقال ابن عدي: هو عندي ممن لا يتعمَّد الكذب، ولعله يخطئ.. وفي أحاديثه يشتبه عليه؛ فيرويه حسب ما يستحسنه، والزُّهَّاد والصالحون كثيراً ما يشتبه عليهم فيروونها على حسن نياتهم. «الكامل» (٢/ ٩٧)، وقال ابن حجر: صدوق زاهد يخطئ في أحاديث.. خ ت. «التقريب» (٨٢٩).

(٦) نقله العقيلي في «الضعفاء» (١/ ٢١٤ رقم ٢٦١).

(٧) قال ذلك الأزدي والعقيلي، كما في «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٣٩)، وقال أبو حاتم: ليس بقوي الحديث. «الجرح والتعديل» (٣/ ٩١ رقم ٤٢٥).

(٨) «الثقات» (٦/ ١٧١).

(٩) عزاه له الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٣٩)، ولم أجده في «المجروحين».

والإسناد ضعيفٌ بسبب الحارث بن النعمان.

ورواه الطبراني في «الدعاء»(١) مِنْ حديثِ بقيةَ بن الوليدِ، حدثنا الهِقْلُ ابن زيادٍ، عن عُبيدِ(٢) بن زيادٍ: سمعتُ جُنادةَ بن أبي أمية يقول: حدثنا عُبادةُ بن الصامِتِ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**اللَّهمَّ أحْيِني مِسْكيناً، وتوفَّني(٣) مِسْكيناً، واحْشُرْني في زُمرَةِ المساكين**».

ورجاله موثوقون، وبقيَّة قد صرَّحَ بالتحديثِ، ومع وجودِ هذه الطريقِ وغيرِها مما تقدَّمَ: لا يَحسُنُ الحكمُ عليه بالوَضعِ(٤)، لا سيما وفي الباب عن أبي قتادةَ(٥).

---

(١) «الدعاء» (ص١٤٦٧ رقم ١٤٢٧) من طريق بقية بن الوليد به.
ومن طريقه الضياء في «المختارة» (٨/ ٢٧١ رقم ٣٣٢، ٣٣٣).
ووقع عنده التصريح بالسماع في كافة طبقات الإسناد فانتفى احتمال تدليس التسوية.
ورواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٨/ ١٩٣ ـ ١٩٤) من طريق بقية به.
ورواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ١٢) من طريق موسى بن محمد مولى عثمان ابن عفان قال: حدثنا هِقْل بن زياد أخبرنا عبيدالله (كذا وقع عنده) ابن زياد، حدثنا جُنادة به.
فهذه متابعة لبقية، لكنَّ موسى بن محمد لم أجد له ترجمة. وكذا قال الألباني: لم أجد له ترجمة. «إرواء الغليل» (٣/ ٣٦٢) فيكون الإسناد ضعيفاً بسببه، والله أعلم.

(٢) في «م» و«د»: (عبيدالله بن زياد).
وعُبيد بن زياد الأوزاعي؛ قال أبو سعد السكوني: ... شامي عزيز الحديث، وقيل: إنه ثقة. وقال محمد بن يوسف بن بشر الهروي: أخبرني محمد بن عوف الطائي قال: سألتُ عنه بدمشق فلم يعرفوه، قلت له: فالحديث الذي رُوي هو منكر؟ قال لي: لا، ما هو منكر، ما ينكر النبي ﷺ أنْ يكون قال: «**اللهم أمتني مسكيناً**». «تاريخ دمشق» (٣٨/ ١٩٤)، وقال الهيثمي: لم أعرفه. «المجمع» (١٠/ ٢٦٣).

(٣) في «ز»: (وأمتني).

(٤) أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٣٨١ ـ ٣٨٢).
وقال ابن الملقن: وغلا ابن الجوزي فذكر حديث أبي سعيد هذا وحديث أنس السالف في «موضوعاته». والحقُّ أنْ يُذكر في الأحاديث الضعيفة. «البدر المنير» (٧/ ٣٦٨).
وقال ابن حجر: **تنبيه**: أسرف ابنُ الجوزي فذكر هذا الحديث في الموضوعات، وكأنه أقدم عليه لما رآه مبايناً للحال التي مات عليها النبي ﷺ، لأنه كان مكفيّاً.
وقال البيهقي: ووجهه عندي: أنه لم يسأل حالَ المسكنة التي يرجع معناها إلى القلة، وإنما سألَ المسكنةَ التي يرجعُ معناها إلى الإخبات والتواضع.. «التلخيص الحبير» (٣/ ٢٣٤).

(٥) لم يتبيَّن لي حديثه.

١٧٠ حديث: «**اللَّهمَّ أعزَّ الإسلامَ بأحبِّ هذَين الرَّجلَين إليكَ؛ بأبي جَهْلٍ، أو بعُمرَ بن الخطابِ**».

أحمدُ في مسنده(١)، والترمذيُّ في جامعه(٢)، وابنُ سعدٍ في «الطبقات»(٣)، والبيهقيُّ في «الدلائل»(٤)؛ كلهم مِنْ جِهةِ خَارِجةَ بن عبدِالله ابن سليمانَ بن زيدِ بن ثابتٍ(٥)، عن نافعٍ عن ابنِ عُمَرَ مرفوعاً به، وقال الترمذيُّ: إنه حسنٌ صحيحٌ غريبٌ مِنْ حديثِ ابنِ عُمرَ.

وصححه ابنُ حبان(٦).

وقد أخرجه أبو نعيم في «الحلية»(٧) مِنْ حديثِ مُبَشِّرِ بن إسماعيلَ الحلبي، عن نَوفَلِ بن أبي الفُرَاتِ الحلبي، عن عُمَرَ ـ هو ابنُ عبدِالعزيز ـ عن سالم، عن أبيه قال: قال النبي ﷺ: «**اللَّهمَّ أعزَّ الإسلامَ بأحبِّ الرَّجلَينِ إليك: عُمَرَ أو بأبي جَهْلٍ**».

---

(١) «مسند أحمد» (٩/ ٥٠٦ رقم ٥٦٩٦) من طريق خارجة بن عبدالله به.

(٢) «جامع الترمذي» (المناقب، باب في مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه رقم ٣٦٨١).

(٣) «الطبقات الكبرى» (٣/ ٢٦٧) من طريق خارجة به.

(٤) «دلائل النبوة» (٢/ ٢١٥ ـ ٢١٦) من طريق خارجة به.

(٥) خارجة بن عبدالله بن سليمان بن زيد بن ثابت أبو زيد الأنصاري، قال الترمذي ـ في الموضع السابق ـ: ثقة. وقال أحمد: ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم: شيخ حديثه صالح. «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٧٤ رقم ١٧١٠)، وضعَّفه الدارقطني، كما في «الضعفاء والمتروكون» (رقم ٢٠٧)، وقال ابن معين وابن عدي: لا بأس به. «الكامل» (٣/ ٥٢)، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام. «التقريب» (١٦١١).
وبقية رجال الإسناد ثقات رجال الشيخين، لكنه ضعيفٌ بسبب خارجة، والله أعلم.

(٦) «صحيح ابن حبان» (١٥/ ٣٠٥ رقم ٦٨٨١)، ورواه عبدبن حُميد في «المنتخب» (ص٢٤٥ رقم ٧٥٩) من طريق خارجة بن عبدالله به.

(٧) «حلية الأولياء» (٥/ ٣٦١) من طريق محمد بن سهل أبي عبدالله، حدثنا مُضارِبُ ابن بديل، حدثني أبي، حدثنا مُبَشِّرُ بن إسماعيل به فذكره وقال: غريبٌ من حديث عمر، لم نكتبه إلا من هذا الوجه.
ومحمدُ بن سهلِ بن عبدالرحمٰن أبو عبدالله العطار مولى بني أسد؛ قال الدارقطني والحسن بن محمد الخلال: كان ممن يضع الحديث. «تاريخ بغداد» (٣/ ٢٥٧ رقم ٨٥٣).
فالإسناد ساقط بسببه.

وللترمذيِّ[١] مِنْ حديثِ النَّضْرِ أبي عُمَرَ[٢]، عن عِكرمةَ، عن ابنِ عباسٍ أنَّ النبي ﷺ قال: «**اللهمَّ أعِزَّ الإسلامَ بأبي جَهْلِ بن هشامٍ أو بعُمَرَ**» قال: فأصبَحَ فغَدَا عُمَرُ على رسولِ الله ﷺ فأسلم.

وقال: غريبٌ مِنْ هذا الوجهِ، وقد تكلَّمَ بعضُهُم في النَّضْرِ، وهو يَروي مناكيرَ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ.

وللحاكم في صحيحه[٣] مِنْ حديثِ يحيى بن زكريا بن أبي زائدَةَ، عن مُجَالِدِ بن سعيدٍ[٤]، عن الشعبيِّ، عن مسروقٍ، عن ابنِ مسعودٍ مرفوعاً: «**اللَّهمَّ أيِّد الإسلامَ بعُمَرَ بن الخطابِ، أو بأبي جَهْلِ بن هشام**».

فجَعَلَ الله دعوةَ رسولِ الله ﷺ لعُمَرَ، فبَنَى عليه ملْكَ الإسلامِ وهَدَمَ الأوثانَ به.

---

(١) «جامع الترمذي» (المناقب، باب في مناقب عمر بن الخطاب ﷺ رقم ٣٦٨٣) من طريق النضر أبي عمر به فذكره وقال: حديثٌ غريب من هذا الوجه وقد تكلَّم بعضهم. ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ٢٥٥ رقم ١١٦٥٧).

(٢) النضر أبو عمر؛ هو: ابن عبدالرحمٰن الخزاز ـ بمعجمات ـ، قال أحمد: ليس بشيء ضعيف الحديث، وقال يحيى بن معين: لا يحلُّ لأحدٍ أن يروي عنه، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، ضعيف الحديث، وقال أبو زرعة: ليِّن الحديث. «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٧٥ رقم ٢١٨١).

وقال ابن حجر: متروك. «التقريب» (٧١٤٤) فالإسناد ضعيفٌ جدّاً بسببه.

(٣) «المستدرك» (٣/ ٨٣) من طريق عمر بن محمد الأسدي، حدثنا أبي، حدثنا يحيى ابن زكريا بن أبي زائدة به. وسكت عنه الذهبي.

ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ١٩٦ رقم ١٠٣١٤) من طريق عمر ابن محمد بن الحسن الأسدي، حدثنا أبي، حدثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة به.

وعمر بن محمد بن الحسن الأسدي الكوفي يعرف بابن التل؛ قال أبو حاتم: محله الصدق. «الجرح والتعديل» (٦/ ١٣٢ رقم ٧٢٥)، وقال ابن حجر: صدوق ربما وهم. «التقريب» (٤٩٦٤).

وأبوه: محمد بن الحسن بن الزبير الأسدي الكوفي، لقبه التل ـ بفتح المثناة وتشديد اللام ـ، قال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: شيخ. «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٢٥ رقم ١٢٤٩)، وقال ابن حجر: صدوق فيه لين. «التقريب» (٥٨١٦).

(٤) مُجالد بن سعيد؛ ضعيفٌ، وقد تقدمت ترجمته في الحديث (٥١).

فالإسناد ضعيف.

وقال: إنَّ مُجالِداً تفرَّدَ به عن الشعبيِّ.

وللبيهقي في «الدلائل»(١) من حديث إسحاق بن إبراهيم الحُنَيْني(٢)، قال: ذَكَرَ(٣) أسامةُ بن زيدِ بن أسلَمَ(٤)، [ق ٣٩/ب] عن أبيه، عن جدِّه قال: قال لنا عُمَرُ: «أتُحِبُّون أنْ أُعْلِمَكُم كيف كان إسلامي، فذكر القصة وفيها: أنه جاءَ بيتَه، وكان فيه أختُه وزوجُها ومعه آخران، فاختَفُوا في البيتِ إلا أخته، فلمَّا أسلَمَ خَرَجُوا إليه مُتَبَادِرينَ، وكبَّروا وقالوا: أبشِر يا ابنَ الخطاب، فإنَّ رسولَ الله ﷺ دعا يومَ الاثنين فقال: «**اللَّهمَّ أعِزَّ دينَك بأحبِّ الرَّجلَين إليك؛ إما أبو جَهْلِ بن هشام، وإما عُمَرُ بن الخطاب**»، وإنا نرجُو أنْ تكونَ دعوةُ رسولِ الله ﷺ لك فأبشر». وذكر تمام القصة.

ومِنْ حديثِ إسحاقَ بن يوسفَ الأزرقِ، حدثنا القاسمُ بن عثمانَ البصري(٥)، عن أنسٍ نحوه، وأنه كان في البيتِ أختُه وزوجُها ورجلٌ مِن المُهاجرين ـ وهو خَبَّابٌ ـ وأنه تَوَارَى منه، فلمَّا عَلِمَ بإسلامِهِ ظَهَرَ وقال: أبشِرْ يا عُمَرُ، فإني أرْجُو أنْ تكونَ دعوةُ رسولِ الله ﷺ لك ليلة الخميس: «**اللهمَّ**

---

(١) «دلائل النبوة» (٢/ ٢١٦) من طريق إسحاق بن إبراهيم الحنيني به.

(٢) إسحاق بن إبراهيم الحُنَيني ـ بضم المهملة ونونين مصغر ـ أبو يعقوب المدني؛ قال البخاري: في حديثه نظر. «التاريخ الكبير» (١/ ٣٧٩)، وقال ابن حجر: ضعيف. «التقريب» (٣٣٧).

(٣) كذا في سائر النسخ المعتمدة، ووقع في «الدلائل»: (ذكره)، والصواب ما هو مُثبت.

(٤) أسامة بن زيد بن أسلم العدوي مولاهم المدني، قال البخاري: قال لي علي ابن المديني: ثقة وأثنى عليه خيراً. «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٣ رقم ١٥٦١)، وقال أحمد: منكر الحديث ضعيف، وقال يحيى بن معين: ضعيف الحديث. «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٨٥ رقم ١٠٣٢)، وقال ابن عدي: لم أجد لأسامة بن زيد حديثاً منكراً جدّاً لا إسناداً ولا متناً، وأرجو أنه صالح. «الكامل» (١/ ٣٩٧)، وقال ابن حجر: ضعيف من قبل حفظه.. «التقريب» (٣١٥).
وإسناد القصة ضعيفٌ بسبب إسحاق وأسامة بن زيد.

(٥) القاسم بن عثمان البصري؛ فيه ضعف كما تقدَّم في الحديث (٧٢)، وقال الذهبي: حدَّث عنه إسحاق الأزرق بمتنٍ محفوظ وبقصة إسلام عمر، وهي منكرة جدّاً. «الميزان» (٣/ ٣٧٥).

أعِزَّ الإسلامَ بعمرَ بن الخطابِ، أو بعَمرِو[١] بن هشامٍ» الحديث[٢].

وللبغوي في «معجم الصحابة»[٣] مِنْ طريقِ الضحاكِ البناني[٤]، عن ربيعةَ السَّعدي[٥] رفعه: **«اللَّهمَّ أعِزَّ الدِّينَ بأبي جَهْلِ بن هشامٍ، أو بعُمَرَ بن الخطابِ»**.

ولابنِ سَعْدٍ في «الطبقات»[٦] مِنْ حديثِ عبدِالرحمٰن بن خَوْلَةَ[٧]، عن

(١) في «ز»: (أو بعمر)، والصواب ما هو مثبت.

(٢) «دلائل النبوة» (٢/ ٢١٩) من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق به.
ورواه البزار في مسنده (٦/ ٥٧ رقم ٢١١٩) من طريق إسحاق بن يوسف، قال: حدثنا القاسم بن عثمان، عن أنس بن مالك، عن خباب بن الأرت مرفوعاً بلفظ الترجمة فذكره وقال: ولا نعلم روى أنس بن مالك، عن خباب إلا هذا الحديث، ولا له إسناداً عن أنس إلا هذا الإسناد.

(٣) «معجم الصحابة» (٢/ ٣٨٨ رقم ٧٥٦) عن إسماعيل بن أبان، عن عطية بن يعلى قال: حدثني عبدالرحمٰن بن يزيد ـ من ولد أبي هريرة ـ عن الضحاك البناني به.
إسماعيل بن أبان أبو إسحاق الغنوي الكوفي؛ قال أحمد: حدَّث بأحاديث في الخضرة أحاديث موضوعة... فتركناه. «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٢١١ رقم ٤٩١٢)، وقال أبو حاتم: متروك الحديث كان كذَّاباً. «الجرح والتعديل» (٢/ ١٦٠ رقم ٥٣٧).
وعطية بن يعلى، قال الذهبي: شيخٌ لإسماعيل بن أبان، ضعَّفه الأزدي. «الميزان» (٣/ ٨٠).
وعبدالرحمٰن بن يزيد هذا لم أقف له على ترجمة.

(٤) الضحَّاك البناني؛ لم أجد له ترجمة.
والإسناد ضعيفٌ جدّاً، مسلسلٌ بالضعفاء والمجاهيل.

(٥) ذكره البغوي في المصدر السابق في الصحابة.

(٦) «الطبقات الكبرى» (٣/ ٢٦٧) من طريق عبدالرحمٰن بن حرملة به.

(٧) كذا في سائر النسخ المعتمدة، والصواب: (حرملة)، كما في«الطبقات»، ومصادر الترجمة؛ فإنَّ عبدالرحمٰن بن حرملة الأسلمي المدني هو الذي يروي عن سعيد ابن المسيب، كما في مصادر ترجمته. وقد ضعَّفه يحيى القطان، وقال يحيى ابن معين: صالح، وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه ولا يحتج به. «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٢٣)، وقال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ. «التقريب» (٣٨٤٠).
فالإسناد ضعيفٌ بسببه.

سعيدِ بن المُسيّبِ قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا رأى عمرَ بن الخطابِ أو أبا جَهْلِ بن هشامٍ قال: «**اللَّهمَّ اشدُدْ دِينَك بأحبِّهما إليكَ، فشَدَّدَ دِينَه بعمرَ ابن الخطاب**».

ومِنْ حديثِ داودَ بن الحُصَينِ والزُّهريِّ قالا: أسْلَمَ عُمرُ بعدَ أنْ دَخَلَ رسولُ الله ﷺ دارَ الأرْقَم، وبعدَ أربعينَ أو نَيِّفٍ وأربعين بينَ رجالٍ ونساءٍ قد أسْلَمُوا قبْلَه، وقد كان رسولُ الله ﷺ قال بالأمس: «**اللَّهمَّ أيِّد الإسلامَ بأحبِّ الرجلَينِ إليك؛ عُمَرَ بن الخطابِ أو عَمرو بن هشام**»، فلمَّا أسلَمَ عُمَرُ، نَزَلَ جبريلُ عليه السلام، فقال: يا محمد، استَبْشَرَ أهلُ السَّماءِ بإسلامِ عُمَرَ[١].

وللحاكم في مستدركه[٢] من حديثِ شَبَابَةَ بن سوَّار، وسعيد بن سليمان؛ كلاهما ـ واللفظ لأولهما ـ عن المبارك بن فضالة[٣]، عن عُبَيدِالله بن عُمَرَ، عن نافعٍ، عن ابنِ عُمَرَ، عن ابنِ عباسٍ رفعه: «**اللَّهمَّ أيِّد الإسلامَ بعُمَرَ ابن الخطاب**».

ولفظُ الآخر[٤]: «**اللَّهمَّ أعِزَّ الإسلامَ بعُمَرَ**».

---

(١) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ٢٦٩) قال: أخبرنا محمد بن عمر قال: حدثني إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، عن داود بن الحصين، قال: وحدثني معمر عن الزهري به.
ومحمد بن عمر بن واقد الأسلمي الواقدي المدني القاضي؛ متروك مع سعة علمه من التاسعة. «التقريب» (٦١٧٥)
وإبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأشهلي الأنصاري، قال أحمد: ثقة، وقال يحيى بن معين: صالح، وقال أبو حاتم: شيخٌ ليس بقوي، يُكتب حديثه ولا يُحتجُّ به، منكر الحديث. «الجرح والتعديل» (٢/ ٨٣ رقم ١٩٦)، وقال ابن حجر: ضعيف. «التقريب» (١٤٦).
فالإسناد ضعيف جدّاً وهو مرسل، كما هو ظاهر.

(٢) «المستدرك» (٣/ ٨٣) من طريق شَبَابة بن سوَّار وسعيد بن سليمان به.
وليس في حديث شبابة ذكر ابن عباس.

(٣) المبارك بن فضالة؛ صدوق يُدلِّس ويُسوِّي، كما سبق في الحديث (٤١) وقد عنعن.

(٤) أي: لفظ سعيد بن سليمان.

وقال: إنه صحيحُ الإسنادِ ولم يُخرجاه[١].

ثم ساقَ[٢] له شاهداً مِنْ حديثِ المَاجِشُونَ بن أبي سَلَمَة[٣]، عن هشامِ بن عُروَةَ، عن أبيه عن عائشةَ: أنَّ النبي ﷺ قال: «**اللَّهمَّ أعِزَّ الإسلامَ بعُمَرَ بن الخطابِ خاصَّةً**».

وقال: إنه صحيحٌ [ق ٤٠/أ] على شرطِ الشيخينِ ولم يُخرجاه.

وكذا وقع عنده المَاجِشُون، عن هشام.

وقد رواه ابنُ ماجه في سُنَنه[٤]، وابنُ حِبَّانَ في صحيحه[٥]؛ كلاهما مِنْ حديثِ (عبدِالملكِ بن المَاجِشُونَ[٦]، حدَّثني مسلمُ بن خالِدٍ الزِّنْجي[٧]، عن هشامٍ به.

---

(١) لكنَّ الإسناد فيه عنعنة مبارك بن فضالة، إلا أنه يتقوَّى بما قبله وما بعده من متابعات وشواهد، فيكون حسناً لغيره، والله أعلم.

(٢) «المستدرك» (٣/ ٨٣) فقال: وقد صحَّ شاهده عن عائشة، ثم ساقه من طريق عبدالعزيز بن عبدالله الأويسي، حدثنا الماجشون بن أبي سلمة به. وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٣٧٠).

وعبدالعزيز بن عبدالله بن يحيى الأويسي القرشي العامري؛ قال أبو حاتم: صدوق. «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٨٧ رقم ١٨٠٤)، وقال الذهبي: ثقة مشهور قال أبو داود: ضعيف، وقال أيضاً: ثقة. «المغني في الضعفاء» (٢/ ٣٩٨).

(٣) عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجِشُون ـ بكسر الجيم بعدها معجمة مضمومة ـ المدني؛ ثقة فقيه مصنف من السابعة... ع «التقريب» (٤١٠٤).

فهو الذي يروي عن هشام بن عروة ويروي عنه عبدالعزيز الأويسي، كما في «تهذيب الكمال» (١٨/ ١٥٣) فرجال الإسناد ثقات، والله أعلم.

(٤) «سنن ابن ماجه» (الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، فضل عمر رضي الله عنه رقم ١٠٥) من طريق عبدالملك بن الماجشون به.

(٥) «صحيح ابن حبان» (١٥/ ٣٠٦ رقم ٦٨٨٢).

(٦) عبدالملك بن عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجشون أبو مروان المدني الفقيه؛ قال أبو داود السجستاني: لا يعقل الحديث. «تهذيب الكمال» (١٨/ ٣٦٠)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٣٨٩)، وقال ابن حجر: صدوقٌ له أغلاط في الحديث. «التقريب» (٤١٩٥).

(٧) مسلم بن خالد الزنجي؛ فيه ضعفٌ، وقد تقدمت ترجمته في الحديث (١٦٤).

والإسناد ضعيفٌ بسبب عبدالملك الماجشون، ومسلم بن خالد.

ولابنِ سعدٍ[١] مِنْ حديثِ)[٢] أشعثَ[٣]، عن الحسنِ رفَعَه مُرسلاً: «اللَّهمَّ أعِزَّ الدِّينَ بعُمَرَ».

في طرقٍ سِوى هذه.

وما زَعَمَه أبو بكرٍ التاريخيُّ[٤] مِنْ نَقْلِهِ عن عِكرمَةَ أنه سُئِلَ عن قولِهِ: «**اللهمَّ أيِّد الإسلامَ**» فقال: مَعَاذَ الله! دِينُ الإسلامِ أعَزُّ مِنْ ذلك، ولكنه قال: «**اللَّهمَّ أعِزَّ عُمرَ بالدِّينِ، أو أبا جَهْلٍ**»، فأحْسِبُه غيرُ صحيحٍ.

١٧١ حديث: «اللَّهمَّ أعِنِّي على ديني بدُنْيَاي، وعلى آخرتي بتَقْوَاي».

الطبراني في «الدعاء»[٥] مِنْ حديثِ عبدِالله بن عبدِالرحمٰن بن إبراهيمَ المَدَني[٦]، حدثنا أبي، عن محمدِ بن المُنكَدِر، عن جابرٍ مرفوعاً به في حديثٍ.

---

(١) «الطبقات الكبرى» (٣/ ٢٦٧) من طريق أشعث بن سوار به.

(٢) ما بين قوسين ساقط من «ز».

(٣) أشعث بن سوار الكِندي الأثرم، قال عمرو بن علي: كان يحيى بن سعيد وعبدالرحمٰن بن مهدي لا يحدثان عن أشعث بن سوار ورأيتُ عبدالرحمٰن بن مهدي يخطُّ على حديثه، وقال أبو زرعة: ليِّن. «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٧١ رقم ٩٧٨)، وقال ابن حجر: ضعيف. «التقريب» (٥٢٤).
فالإسناد ضعيفٌ مع كونه مرسلاً.

(٤) قال السمعاني: التاريخي... هذه النسبة إلى التاريخ، واشتهر بهذه النسبة أبو بكر محمد بن عبدالملك التاريخي السراج من أهل بغداد... كان فاضلاً أديباً حسنَ الأخبار مليح الروايات... ولُقِّبَ بالتاريخي لأنه كان يعني بالتواريخ وجمعها. «الأنساب» للسمعاني (١/ ٤٤٢).

(٥) «الدعاء» (ص١٤٧٦ رقم ١٤٤٩) من طريق الحسن بن يحيى الأرزي، حدثنا عبدالله ابن عبدالرحمٰن بن إبراهيم المدني به. والحسن بن يحيى الأرزي؛ لم أقف على ترجمته.

(٦) عبدالله بن عبدالرحمٰن المدني الكِرماني؛ قال ابن حجر: لا يُعرف. وكان قد قال قبل ذلك في ترجمة عبدالله بن عبدالرحمٰن المسمعي: وأنا أظن أنه ولد عبدالرحمٰن بن إبراهيم المدني نزيل كرمان الآتي ذكره، فقد أخرج الطبراني في «الدعاء» من طريق إبراهيم بن محمد، عن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن إبراهيم عن أبيه عن ابن المنكدر حديثاً منكراً. «لسان الميزان» (٤/ ٥١٥ ـ ٥١٦).

وعبدُالرحمٰن المدنيُّ: هو القاصُّ، ضَعَّفه الدَّارقطنيُّ[(١)]، وغيرُه[(٢)].

وأخرجه الدَّيلميُّ[(٣)] مُسلسلاً[(٤)] مِنْ جهةِ عليِّ بن أميةَ[(٥)] وموسى

(١) «سنن الدارقطني» (الصيام، باب قضاء الصوم ٣/ ١٦٩): بعد حديث (٢٣١٢).

(٢) قال أبو حاتم: ليس بالقوي. «الجرح والتعديل» (٥/ ٢١١ رقم ٩٩٧)، وقال أبو داود: هو عندي منكر الحديث. «سؤالات أبي عبيد» (١/ ٣٨٧ رقم ٧٣٢)، وقال النسائي: ليس بالقوي. «الكامل» (٤/ ٣٠٩).
لكن قال أحمد: ليس به بأس، وقال أبو زرعة: لا بأس به، أحاديثه مستقيمة. «الجرح والتعديل» (٥/ ٢١١ رقم ٩٩٧)، وقال ابن عدي: لم يتبين في حديثه ورواياته حديث منكر فأذكره. «الكامل» (٤/ ٣٠٩)، وقال عباس الدوري عن ابن معين: ثقة. «التاريخ؛ رواية الدوري» (٤/ ١٧٤ رقم ٣٧٩٩)، وقال عباس عنه أيضاً: ليس بشيءٍ. «الكامل» (٤/ ٣٠٩). فيُحمل قوله: «ليس بشيءٍ» على قلة حديثه، كما بيَّن المعلمي في «التنكيل» (١/ ٥٥).

(٣) «الغرائب الملتقطة» [ق ١٠٥/أ ـ ١٠٦/أ] من طريق أبي سعيد العدوي حدثنا عبدالأعلى بن حماد حدثنا علي بن أبي أمية، ومن طريق أبي صالح المؤدب، حدثنا السّلمي، حدثنا علي بن الحسن بن أحمد القطان، حدثنا علي بن أحمد المحتسب، حدثنا محمد بن هارون الهاشمي، حدثنا محمد بن أحمد القيسي حدثنا موسى ابن سهل ـ واللفظ له ـ، كلاهما عن الربيع به مطولاً.
ورواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/ ٨٦) من طريق أبي عصمة نوح بن نصر الفرغاني من لفظه ببغداد، أخبرنا أبو بكر محمد بن الفضل بن محمد بن جعفر المفسر البلخي ببلخ، حدثنا أبو الحسن علي بن الحسن القطان البلخي به.
وأبو سعيد العدوي؛ هو: الحسن بن علي بن صالح البصري، قال ابن عدي: يضع الحديث ويسرق الحديث، ويلزقه على قوم آخرين، ويحدث عن قوم لا يعرفون، وهو متهم فيهم، إن الله لم يخلقهم... وللعدوي على أهل البيت أحاديث قد وضعها غير ما ذكرت وعامة ما حدَّث به العدوي إلا القليل موضوعات، وكنا نتهمه، بل نتيقَّنه أنه هو الذي وضعها على أهل البيت وغيرهم. «الكامل» (٢/ ٣٣٨ ـ ٣٤٣). فإسناد الديلمي ساقط بسبب أبي سعيد العدوي.
وأبو عصمة نوح بن نصر الفرغاني، قال ابن النجار: صاحب مناكير وغرائب. «الميزان» (٤/ ٢٨٠)، فإسناد ابن عساكر ضعيف جدّاً بسبب أبي عصمة.

(٤) وذلك أنَّ كلَّ راوٍ في الإسناد قال: وكتبته عن ـ ويذكر اسم شيخه ـ وها هو ذا رقعةٌ في جيبي.

(٥) كذا في جميع النسخ المعتمدة، ووقع في «الغرائب الملتقطة»: علي بن أبي أمية.
وقد ترجم الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٢٦٧ رقم٦١٥١) لعلي بن أمية =

ابن سَهْلٍ؛ كلاهما عن الربيع[١] حاجِبِ المَنصورِ، عن جعفرِ بن محمدٍ الصَّادِقِ، حدثني أبي، عن أبيه، عن جدِّه عليٍّ أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا حَزَبَهُ أمرٌ دعا بهذا الدُّعاءِ، وذَكَرَه وفيه: «**اللهمَّ أعِنِّي على دِيني بالدُّنيا، وعلى آخِرَتي بالتَّقوى**»، وسَنَدُه أضْعَفُ مِنَ الذَّي قَبْلَه.

١٧٢ حديث: «**اللَّهمَّ إنَّكَ أخْرَجْتَني مِنْ أحبِّ البِقاعِ إليَّ، فأسْكِنِّي أحَبَّ البِلادِ إليك**» فأسْكَنَه اللهُ المدينةَ.

الحاكمُ في الهِجرةِ مِنْ مستدركه[٢]، وأبو سعدٍ في «شرف المُصطفى»[٣] مِنْ حديثِ الحسنِ بن سفيان، عن أبي موسى[٤] الأنصاري، عن سعدِ ابن سعيدٍ المَقْبُري[٥]، حدثني أخي ـ هو عبدالله ـ عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً به.

= ابن أبي أمية الكاتب، وقال: وكان شاعراً أيضاً إلا أن شِعْره قليل، وغير مشهور.

(١) الربيع بن يونس أبو الفضل حاجب المنصور، توفي سنة (١٧٠هـ)، ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٠٣ ـ ٤٠٤)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

(٢) «المستدرك» (الهجرة ٣/ ٣). وعنه البيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٥١٩).

(٣) «شرف المصطفى» (٢/ ٤٠٨ رقم ٥٩٧).

(٤) كذا في سائر النسخ المعتمدة و«دلائل النبوة»، ووقع في «المستدرك»: (عن موسى الأنصاري)، والصواب ما هو مُثبت، وأبو موسى الأنصاري؛ هو: إسحاق ابن موسى بن عبدالله الخطمي المدني، قاضي نيسابور؛ ثقة متقن من العاشرة. «التقريب» (٣٨٦)، وهو يروي عن سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، كما في «تهذيب الكمال» (١٠/ ٢٦١).

(٥) سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري أبو سهل المدني؛ قال أبو حاتم: هو في نفسه مستقيم، وبليَّته أنه يحدِّث عن أخيه عبدالله بن سعيد. وعبدالله بن سعيد ضعيف الحديث، ولا يحدِّث عن غيره، فلا أدري منه أو من أخيه؟ «الجرح والتعديل» (٤/ ٨٥)، وقال ابن حبان: يروي عن أخيه وأبيه عن جده بصحيفة لا تشبه حديث أبي هريرة، يَتَخَايَلُ إلى المستمع لها أنها موضوعة أو مقلوبة أو موهومة، لا يحلُّ الاحتجاج بخبره. «المجروحين» (١/ ٣٥٧). وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ، ولم أرَ للمتقدمين فيه كلاماً، إلا أني ذكرته لأبيِّن أنَّ رواياته عن أخيه عن أبيه عن أبي هريرة عامتها لا يتابعه أحدٌ عليها. «الكامل» (٣/ ٣٥٥)، وقال الحافظ: لين الحديث. «التقريب» (٢٢٣٦).

وقال الحاكمُ عَقِبَه: رُواتُه مدنيُّونَ مِنْ بيتِ أبي سعيدٍ المَقْبُريِّ[١]. انتهى.

وعبدُالله؛ ضعيفٌ جدّاً[٢]، وهذا الحديثُ مِنْ مُنكراتِهِ؛ ولِذا قال ابنُ عبدِالبَرِّ: لا يَختَلِفُ أهلُ العِلمِ في نكارَتِهِ ووَضْعِهِ[٣].

وقال ابنُ حَزْم: هو حديثٌ لا يُسنَدُ، وإنما هو مُرسلٌ مِنْ جهةِ محمدِ ابن الحسن بن زَبَالَةَ[٤]، وهو هالِكٌ[٥].

١٧٣ حديث: «اللَّهُمَّ بارِكْ لأمَّتي في بُكورِها».

الأربعة[٦] وحسنه الترمذي، وصححه ابن حبان[٧] مِنْ حديثِ صَخْرِ

---

(١) وتعقَّبه الذهبي بقوله: لكنه موضوع، فقد ثبَتَ أنَّ أحبَّ البلادِ إلى الله مكة، وسعد ليس بثقة.

(٢) عبدالله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري أبو عباد الليثي مولاهم المدني؛ قال يحيى القطان: استبَانَ لي كَذِبُه في مَجلسٍ. «التاريخ الكبير» (٥/ ١٠٥)، وقال أحمد وعمرو بن علي: منكر الحديث متروك الحديث. «الجرح والتعديل» (٥/ ٧١ رقم ٣٣٦)، وقال ابن حجر: متروك. «التقريب» (٣٣٥٦).

(٣) «الاستذكار» (٧/ ٢٣٧)، وكان قد قال ـ بعد أنْ ذكرَ حديثَ: **«والله إنكِ لخير أرض الله وأحبُّ أرض الله إليَّ، ولولا أنَّ أهلكَ أخرجوني منك ما خرجت»** ـ: هو حديثٌ حسنٌ صحيحٌ ثابتٌ عند جماعة أهل العلم بالحديث، ولم يأتِ عن النبي ﷺ من وجهٍ صحيحٍ شيءٌ يُعارِضُهُ.

(٤) ابن زبالة؛ كذَّبه يحيى بن معين، كما تقدم في الحديث (٨٧).

(٥) «المحلى» (٧/ ٢٨٦)، وليس فيه قوله: «وهو هالك»، فلعلها من قول المصنف، وإنما في «المحلى»: وهذا موضوع.
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: هذا حديثٌ باطلٌ كذب. «مجموع الفتاوى» (١٨/ ١٢٥).

(٦) «سنن أبي داود» (الجهاد، باب في الابتكار في السفر رقم ٢٦٠٦)، و«جامع الترمذي» (البيوع، باب ما جاء في التبكير في التجارة ١٢١٢)، و«سنن النسائي الكبرى» (السير، الوقت الذي يُستحبُّ فيه توجيه السِّريَّة ٨/ ١٢٠ رقم ٨٧٨٢)، و«سنن ابن ماجه» (التجارات، باب ما يرجى من البركة في البُكُور رقم ٢٢٣٦) من طريق عمارة بن حديد، عن صخر الغامدي به.
وعمارة بن حديد البَجَلي ـ بفتح الموحدة والجيم ـ مجهول من الثالثة. «التقريب» (٤٨٤١).

(٧) «صحيح ابن حبان» (١١/ ٦٢ رقم ٤٧٥٤، ٤٧٥٥). =

ابن وَدَاعَةَ الغامِدِيِّ(١): أنَّ النبي ﷺ قال... وذكره. وزاد: «**وكان إذا بَعَثَ سريَّةً أو جيشاً بَعَثَهم أولَ النهار**».

قال: وكان صَخْرٌ تاجراً، فكان يَبعثُ في تجارَتِهِ مِنْ أولِ النهارِ، فأثْرَى وكَثُرَ مالُهُ.

ولابنِ ماجَه(٢) عن أبي هريرة.

والطبراني في «الأوسط»(٣) عن عائشةَ مرفوعاً: «**اللَّهمَّ بارِك لأمَّتي**

= ورواه أيضاً البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٣١٠) من طريق عمارة به.
وإسناده ضعيف لحال عمارة، وقال أبو حاتم: لا أعلم في «**اللهمَّ بارِكْ لأمَّتي في بُكُورِها**» حديثاً صحيحاً، وفي حديثٍ يَعْلَى فيه عَمارَةُ بن حديدٍ، وهو مجهول. «علل الحديث لابن أبي حاتم» (مسألة ٢٣٠٠).

(١) صخرُ بن وَدَاعة ـ بفتح الواو ـ الغامدي ـ بالمعجمة ـ حجازي سكن الطائف؛ صحابيٌّ مُقِلٌّ، قال الأزدي: ما روى عنه إلا عمارة بن حديد. «الإصابة» (٥/ ٢٣٨)، و«التقريب» (٢٩٠٩).

(٢) «سنن ابن ماجه» (التجارات، باب ما يرجى من البركة في البُكُور رقم ٢٢٣٧) من طريق محمدِ بن ميمون المدني، عن عبدالرحمٰن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن الأعرج، عن أبي هريرة به.
محمد بن ميمون المدني، قال ابن حجر: يحتمل أن يكون الذي قبله. «التقريب» (٦٣٤٧).
والذي قبله: محمد بن ميمون الزعفراني أبو النضر الكوفي؛ صدوقٌ له أوهام.
وعبدالرحمٰن بن أبي الزناد عبدالله بن ذكوان المدني، قال أحمد: مضطرب الحديث، وقال يحيى بن معين: لا يُحتجُّ بحديثه، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٥٢ رقم ١٢٠١)، وقال ابن حجر: صدوق تغيَّر حفظه لما قدم بغداد. «التقريب» (٣٨٦١).
فالإسناد ضعيف بسبب ابن أبي الزناد والراوي عنه.

(٣) «المعجم الأوسط» (٥/ ١١٢ ـ ١١٣ رقم ٤٨٢٩) من طريق عفَّان بن سيَّار الباهلي الجُرْجاني، عن خلف بن خليفة، عن مُحَارب بن دِثار، عن عائشة مرفوعاً به فذكره وقال: لم يرو هذا الحديث عن محارب إلا خلف بن خليفة، تفرَّد به عفَّان بن سيَّار.
وعفان ـ بتشديد الفاء ـ ابن سيَّار ـ بمهملة ثم تحتانية ثقيلة ـ الباهلي أبو سعيد الجُرْجاني قاضيها، قال أبو حاتم: شيخ. «الجرح والتعديل» (٧/ ٣٠ رقم ١٦٦)، وقال العقيلي: ولا يتابع على رفع حديثه. «الضعفاء» (٣/ ٤١٤)، وقال ابن حجر: صدوقٌ يهم من الثامنة. «التقريب» (٤٦٢٤). =

في **بُكورها يومَ الخميس**» ولفظُ الطبراني: «واجْعَلْه يومَ الخميسِ».

ولفظُه في [ق ٤٠/ب] روايةٍ[(١)] عنها: قال رسول الله ﷺ: «**اغْدُوا في طَلَبِ العِلمِ، فإني سألتُ ربي أنْ يُبارِكَ لأمَّتي في بُكُورها ويَجعلَ ذلك يومَ الخميس**».

ورواه البزارُ عن ابنِ عباسٍ[(٢)]، ....

= وخلَفُ بن خليفة بن صاعد الأشجعي مولاهم أبو أحمد، قال يحيى بن معين: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صدوق. «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٦٩ رقم ١٦٨١)، وقال أحمد: قد رأيتُ خلفَ بن خليفة وهو مفلوج سنة سبع وثمانين ومائة، وقد حُمِل وكان لا يفهم، فمن كتب عنه قديماً فسماعه صحيح. «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٣٠)، وقال ابن حجر: صدوق اختلط في الآخر.. من الثامنة. «التقريب» (١٧٣١).
والظاهر أنَّ سماع عفَّان من خلف قديم، لأنهما من نفس الطبقة، وعلى كلٍّ حال فالإسناد ضعيف بسبب عفان.

(١) «المعجم الأوسط» (٥/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦ رقم ٥٢٤٤) من طريق محمد بن المغيرة الشهرزوري قال: حدثنا محمد بن أيوب بن سويد، عن أبيه، عن الأوزاعي، عن الزهري عن عروة عن عائشة به.
ومحمد بن المغيرة الشهرزوري؛ قال ابن عدي: يسرقُ الحديثَ، وهو عندي ممن يضع الحديث.. وقد رأيتُ له ما يُتَّهمُ فيه غير ما ذكرت. «الكامل» (٦/ ٢٨٤).
ومحمد بن أيوب بن سُويد الرملي، بيَّن أبو زرعة أنه أدخل في أحاديث أبيه أحاديث موضوعة. وقال عن هذا الحديث ـ بهذا الإسناد ـ: مُفتعل. «الضعفاء وأجوبة أبي زرعة» (٢/ ٣٩٠)، وقال ابن حبان: يروي عن أبيه عن الأوزاعي الأشياء الموضوعة، لا يحلُّ الاحتجاجُ به ولا الرواية عنه. «المجروحين» (٢/ ٢٩٩)، فالإسناد ساقط.

(٢) «مسند البزار» (١١/ ٤٤٨ رقم ٥٣١٢) حدثنا إسماعيل بن سيف أبو إسحاق القطعي، قال: حدثنا عمرو بن مساور، عن أبي جمرة، عن ابن عباس مرفوعاً به بزيادة: وقال ابن عباس: «لا تسألنَّ رجلاً حاجةً بليل، ولا تسأل رجلاً أعمى حاجةً، فإنَّ الحياءَ في العينين».
وقال البزَّار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن أبي جمرة إلا عمرو، وعمرو روى عنه عفان وجماعة من أصحاب الحديث، ولم يكن بالقوي، ولا نعلمُ له غير هذين الحديثين.
وإسماعيل بن سيف أبو إسحاق القطعي؛ قال أبو حاتم: مجهول. «الجرح والتعديل» (٢/ ١٧٦ رقم ٥٩١)، وقال ابن حبان: مستقيم الحديث إذا حدَّث عن ثقة. «الثقات» (٨/ ١٠٣). =

وأنسٍ[(١)] بلفظ: «**اللَّهمَّ بارِك لأمتي في بُكُورها يومَ خميسها**».

وفي لفظٍ للطبراني[(٢)] في حديثٍ لابنِ عباسٍ: وباكِرْ حاجَتَكَ فإنَّ النبي ﷺ قال: وذكره.

وكلها ما عَدَا الأولِ ضِعافٌ[(٣)].

وفي الباب عن بُريدة[(٤)]، وجابر[(٥)]، وعبدالله بن سلام[(٦)]،

= وقال ابن عدي: حدَّث بأحاديثَ عن الثقات غير محفوظة، ويسرق الحديث، سمعت أحمد بن علي بن المثنى يقول: حدثنا إسماعيل بن سيف البصري وكان ضعيفاً. «الكامل» (١/ ٣٢٤).

وعمرو (ويقال: عمر) ابن مساوِر العجلي، قال البخاري ـ بعد أنْ ذكرَ له هذا الحديث ـ: منكر... لا يُتابع عليه. «التاريخ الكبير» (٦/ ١٩٩)، وقال ابن حبان: منكر الحديث جدّاً، يروي المناكير عن المشاهير، وينفرد عن الأثبات بما ليس من أحاديثهم، فوجب التنكُّب عن روايته على الأحوال. «المجروحين» (٢/ ٨٥).

فالإسناد ضعيف جدّاً.

(١) «مسند البزار» (١٤/ ٦٦ رقم ٧٥٢٣) من طريق عنبسة ـ يعني ابن عبدالرحمٰن ـ عن شبيب، عن أنس مرفوعاً به، وقال: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أنس إلا من هذا الوجه، وعنبسة بن عبدالرحمٰن ليِّن الحديث.

وعنبسة؛ متروك كما تقدم في الحديث (٦٤) فالإسناد ضعيفٌ جدّاً.

(٢) «المعجم الكبير» (١٢/ ٢٢٩ رقم ١٢٩٦٦) من طريق عمرو بن المساور العتكي، حدثنا أبو جمرة عن ابن عباس به.

ورواه القضاعي في «مسند الشهاب» (٢/ ٣٤١ ـ ٣٤٢ رقم ١٤٨٩) من طريق عمر ابن المساور به.

وعمر بن مساور؛ ضعيف جدّاً كما تقدم قبل قليل، فالإسناد ضعيفٌ جدّاً.

(٣) تقدَّم أنَّ الحديث الأول حسَّنه الترمذي وصحَّحه ابن حبان، لكنْ ضعَّفه أبو حاتم.

(٤) عزاه ابن الملقن في «البدر المنير» (٩/ ٦١) لـ «صحيح ابن السكن».

(٥) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١/ ٢٩٨ رقم ٩٩٦) حدثنا أحمد قال: حدثنا الهيثم قال: حدثنا الليث بن سعد، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعاً بلفظ الترجمة.

وقال الهيثمي: رجاله ثقات إلا أنَّ شيخ الطبراني أحمد بن مسعود المقدسي لم أجد من ترجمه. «المجمع» (٤/ ١٠٥). فمثل هذا الإسناد يصلح للتقوية.

(٦) رواه أبو يعلى في مسنده (١٣/ ٤٨٨ رقم ٧٥٠٠) حدثنا عمار أبو ياسر، حدثنا هشام بن زياد أبو المقدام قال: حدثني أبي، عن يوسف بن عبدالله بن سلام، عن أبيه مرفوعاً به. =

وابن عمر[١]، وعلي[٢]، ....

= وعمار بن هارون أبو ياسر المستملي؛ قال أبو حاتم: متروك الحديث، وترك الرواية عنه. «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٩٤ رقم ٢١٩٦)، وقال العقيلي: متروك الحديث. «الضعفاء» (٣/ ٣١٩).
وقال ابن عدي: ضعيف يسرق الحديث. «الكامل» (٥/ ٧٥).
وهشام بن زياد أبو المقدام؛ متروكٌ وقد تقدمت ترجمته في الحديث (٤٩).
فالإسناد ضعيفٌ جدّاً.

(١) رواه ابن ماجه في سننه (التجارات، باب ما يرجى من البركة في البُكُور رقم ٢٢٣٨) حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب، حدثنا إسحاق بن جعفر بن محمد بن علي ابن الحسين، عن عبدالرحمٰن بن أبي بكر الجدعاني، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً به.
ورواه عبدبن حميد في «المنتخب» (ص٢٤٤ رقم ٧٥٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ٣٧٥ رقم ١٣٣٩٠) من طريق إسماعيل بن أبي أويس، حدثنا محمد ابن عبدالرحمٰن بن أبي بكر الجدعاني، عن عبيدالله بن عمر بن حفص، عن نافع، عن ابن عمر به.
ويعقوب بن حميد بن كاسب أبو يوسف، قال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث. «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٠٦ رقم ٨٦١)، وقال ابن عدي: لا بأس به وبرواياته وهو كثير الحديث الغرائب. «الكامل» (٧/ ١٥١)، وقال ابن حجر: صدوقٌ ربما وهم. «التقريب» (٧٨١٥).
وعبدالرحمٰن بن أبي بكر بن عبيدالله بن أبي مليكة القرشي التيمي الجدعاني؛ قال يحيى بن معين: ضعيف، وقال أبو حاتم: ليس بقوي الحديث. «الجرح والتعديل» (٥/ ٢١٨).
فإسناد ابن ماجه ضعيف.
وأما إسناد عبدبن حُميد والطبراني؛ ففيه: إسماعيل بن أبي أويس، قال يحيى ابن معين: ضعيف العقل ليس بذاك، وقال أبو حاتم: محله الصدق وكان مُغفَّلاً. «الجرح والتعديل» (٢/ ١٨١).
ومحمد بن عبدالرحمٰن بن أبي بكر الجدعاني، قال أبو حاتم: ضعيف الحديث. «الجرح والتعديل» (٧/ ٣١١ رقم ١٦٩٥)، وقال ابن حبان: كان ممن يروي المناكير عن المشاهير وينفرد عن الثقات بالمقلوبات، لا يحتج به. «المجروحين» (٢/ ٢٦١).
فالإسناد أيضاً ضعيف.

(٢) رواه أحمد في مسنده (٢/ ٤٣٩ ـ ٤٥٠ رقم ١٣٢٠، ١٣٢٣)، والبزار في مسنده (٢/ ٢٧٧ رقم ٦٩٦) من طريق عبدالرحمٰن بن إسحاق، عن النعمان بن سعد، عن علي مرفوعاً به. =

وعمران بن حصين[١]، ونُبَيط بن شَرِيطٍ[٢]، وأبي بكرة[٣].

= وعبدالرحمٰن بن إسحاق أبو شيبة الواسطي، قال أحمد وابن معين: ليس بشيءٍ، وزاد أحمد: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث، يُكتب حديثه ولا يُحتج به. «الجرح والتعديل» (٥/ ٢١٣ رقم ١٠٠١).
والنعمان بن سعد بن حَبْتَة ـ بفتح المهملة وسكون الموحدة ثم مثناة، ويقال آخره راء ـ أنصاري كوفي مقبول من الثالثة. «التقريب» (٧١٥٦).
فالإسناد ضعيف جدّاً بسبب عبدالرحمٰن بن إسحاق.

(١) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ٢١٦ رقم ٥٤٠)، و«المعجم الأوسط» (٦/ ٤٦ رقم ٥٧٥١) من طريق أحمد بن هارون بن آدم البصري بالمصيصة، حدثنا المُعلى بن بركة، حدثنا المسعودي، عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن عمران ابن حصين مرفوعاً به.
وأحمد بن هارون بن آدم المصيصي؛ قال ابن عدي: يروي مناكير عن قومٍ ثقاتٍ، لا يُتابع عليه أحد. «الكامل» (١/ ١٩٣).
والمعلى بن بركة؛ قال الهيثمي: متروك. «المجمع» (٤/ ١٠٤) فالإسناد ضعيفٌ جدّاً.

(٢) نُبَيط ـ بالتصغير ـ ابن شَرِيط ـ بفتح أوله ـ ابن أنس بن مالك الأشجعي الكوفي؛ له ولوالِده صحبة. وهو معدود في الكوفيين. وبقي بعد النبي زماناً. انظر: «الإصابة» (٥/ ١١٤ و١١/ ٥١)، «التقريب» (٧٠٩٥).
وحديثه رواه الطبراني في «المعجم الصغير» (١/ ٦٠ رقم ٦٤) حدثنا أحمد ابن إسحاق بن إبراهيم بن نبيط بن شريط الأشجعي ـ صاحب رسول الله ﷺ بمصر في جيزتها ـ حدثنا أبي إسحاق، عن أبيه إبراهيم، عن أبيه نُبَيطُ بن شَرِيط مرفوعاً بلفظ حديث ابن عباس وأنس ﭫ.
ومن طريقه القضاعي في «مسند الشهاب» (٢/ ٣٤٣ رقم ١٤٩٤).
وأحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن نبيط بن شريط؛ قال الذهبي: عن أبيه، عن جده بنسخة فيها بلايا.. لا يحل الاحتجاج به، فإنه كذاب. «الميزان» (١/ ٨٢ رقم ٢٩٦).
فالإسناد ساقطٌ بسببه.

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣/ ٢٢١ رقم ٢٩٧٥)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٢٠) من طريق داود بن حماد بن الفرافصة البلخي، قال: حدثنا الخليل ابن زكريا، قال: حدثنا حبيب بن الشهيد، عن الحسن، عن أبي بكرة مرفوعاً به فذكره. وعدَّه العقيلي من البواطيل.
داود بن حماد بن الفرافصة البلخي؛ لم أجد له ترجمة.
والخليل بن زكريا البصري؛ قال القاسم بن زكريا المطرز: هو والله كذَّاب. وقال أبو الفتح الأزدي: متروك الحديث. «تهذيب الكمال» (٨/ ٣٣٥)، وقال العقيلي: =

قال شيخنا: ومنها ما يَصِحُّ ومنها ما لا يَصِحُّ، وفيها الحسَنُ والضَّعيفُ.

١٧٤ **حديث: «اللَّهمَّ خِرْ لي واخْتَرْ لي».**

الترمذيُّ[(١)]، والبيهقيُّ في «الشعب»[(٢)] مِنْ حديثِ زَنْفَلِ بن عبدِالله[(٣)]، عن عبدِالله بن أبي مُلَيكةَ، عن عائشةَ، عن أبي بكرٍ الصِّدِّيق: «أنَّ النبي ﷺ كان إذا أرادَ أمراً قال...» وذكره، وقال[(٤)]: غريبٌ لا نعرفه إلا مِنْ حديثِ زَنْفَلٍ، وهو ضعيفٌ عندَ أهلِ الحديثِ.

وهو عند أبي يَعلى[(٥)]، وآخرين[(٦)].

١٧٥ **حديث: «اللَّهمَّ لا تُؤَمِّنَّا مَكْرَكَ، ولا تُنْسِنا ذِكْرَك، ولا تَهْتِكْ عنا سِتْرَكَ، ولا تَجْعَلْنا مِن الغافِلين».**

الدَّيلميُّ في مسنده[(٧)] مِنْ حديثِ مَعروفٍ الكَرْخيِّ، عن بكرِ

= يحدِّث بالبواطيل عن الثقات... فذكر الحديث. «الضعفاء» (٢/ ٢٠)، وقال ابن عدي: عامة حديثه مما لم يُتابعه أحدٌ عليه... عامة أحاديثه مناكير. «الكامل» (٣/ ٦١)، فالإسناد ساقط.

(١) «جامع الترمذي» (الدعوات، رقم ٣٥١٦) من طريق زَنْفَل بن عبدالله به.

(٢) «شعب الإيمان» (١/ ٣٨٠ رقم ٢٠٠) من طريق زَنْفَل به.

(٣) زَنْفَل ـ بنون وفاء وزن جَعْفَر ـ العَرَفي ـ بفتح المهملة والراء بعدها فاء، نسبةً إلى عَرَفَة ـ المكي؛ قال أبو حاتم: ضعيف الحديث. «الجرح والتعديل» (٣/ ٦١٨ رقم ٢٧٩٩).
وقال ابن حجر: ضعيف. «التقريب» (٢٠٣٨).

(٤) أي: الترمذي.

(٥) «مسند أبي يعلى» (١/ ٤٥ رقم ٤٤) من طريق زَنْفَل به.

(٦) كالبزار في مسنده (١/ ١٢٩ رقم ٥٩)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/ ٣٣٤ رقم ١٤٧١)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» (٤/ ١٥٥ رقم ١٠١٧) من طريق زَنْفَل به.
والإسناد ضعيفٌ بسبب زَنْفَل. لكنَّ معناه صحيح، ومما يشهد لمعناه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].
ويشهد له أيضاً ـ من حيث الجملة ـ حديث الاستخارة.

(٧) «الغرائب الملتقطة» [ق١٠٣/ب ـ ١٠٤/أ] من طريق أحمد بن الحسن المقرئ، حدثني محمد بن يحيى الكِسائي (ووقع في «الغرائب»: الكِناني)، حدثنا خلف =

ابن خُنَيْس(١)، حدثنا سفيانُ الثوريُّ، عن عَمرِو بن دينارٍ، عن ابنِ عباسٍ، عن النبي ﷺ قال: «**مَنْ قالَ عند مَنامِهِ هذا الدُّعاءَ، بَعَثَ الله إليه مَلَكاً في أحَبِّ السَّاعاتِ إليه فيُوقِظَه**» وذَكَره بزيادةٍ.

١٧٦ حديث: «**اللَّهمَّ لا خيرَ إلا خيرُكَ، ولا طيرَ إلا طيرُكَ، ولا إله غيرُك**».

أحمدُ(٢) مِنْ حديثِ ابنِ لهيعة، عن ابنِ هُبَيرةَ، عن أبي عبدالرحمٰن الحُبُلي، عن عبدِالله بن عَمرٍو مرفوعاً: «**مَنْ ردَّتْه الطِّيَرةُ مِنْ حاجَةٍ فقد أشْرَك**» قالوا: يا رسولَ الله، ما كفَّارة ذلك؟ قال: «**أنْ يقولَ أحدُكم...**» وذكره، وكذا أخرجه الطبراني(٣)، وغيره(٤).

= ابن هشام، حدثنا معروف الكرخي به فذكره بزيادة: «اللَّهمَّ ابعثنا في أحبِّ الساعات إليك حتى نذكُرَكَ فتذكُرَنا، ونسألَك فتُعطِينا، وندعوكَ فتَستجيبَ لنا، ونستغفرك فتغفر لنا».
وأحمد بن الحسن بن علي أبو علي المقرئ المعروف بدبيس الخياط؛ قال الدارقطني: ليس بثقة، وقال الخطيب: كان منكر الحديث. «تاريخ بغداد» (٥/ ١٤٠ ـ ١٤١).

(١) بكر بن خُنَيس ـ بالمعجمة والنون وآخره سين مهملة مصغر ـ كوفي عابد سكن بغداد صدوقٌ له أغلاط، أفرط فيه ابن حبان من السابعة. «التقريب» (٧٣٩).
والإسناد ضعيفٌ جدّاً بسبب أحمد بن الحسن المقرئ.

(٢) «مسند أحمد» (١١/ ٦٢٣ رقم ٧٠٤٥) من طريق ابن لهيعة به.

(٣) «المعجم الكبير» (١٤/ ٣٥ ـ ٣٦ رقم ١٤٦٢٢) من طريق ابن لهيعة به.
وقال الهيثمي: وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات. «المجمع» (٥/ ١٧٩).

(٤) أخرجه ابن وهب في «الجامع» (٢/ ٧٤٥ رقم ٦٥٨) عن ابن لهيعة بنحوه.
وروايةُ ابن وهب عن ابن لهيعة قد قبلها العلماء كما سبق بيانه في الحديث (٩) فالإسناد حسن.
ويشهدُ له ما رواه ابن وهب في «جامعه» (٢/ ٧٤٣ رقم ٦٥٦، ٦٥٧) من حديث فضالة بن عبيد الأنصاري أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**مَنْ رَدَّتْه الطِّيَرَة فقد قارَفَ الشِّرك**».
وإسناده حسن.
ويشهدُ له أيضاً ما رواه البزار في مسنده (٦/ ٣٠٠ رقم ٢٣١٦) حدثنا إبراهيم، قال: أخبرنا سعيد بن أسد بن موسى، قال: أخبرنا إدريس بن يحيى الخولاني، قال: أخبرنا عبدالله بن عياش، عن أبيه، عن شييم بن بيتان، عن شيبان بن أمية، =

وفي البابِ عن بُريدةَ؛ أخرجه البزارُ[١]، ولفظه: ذُكِرت الطِّيَرةُ عند رسولِ الله ﷺ فقال: «**مَنْ أصابَه مِنْ ذلك شيءٌ**[٢] **ـ ولا بُدَّ ـ فليقُلْ: اللَّهمَّ**» وذكره مُقدِّماً الجملةَ الثانيةَ.

وعن أبي هريرة أخرجه البزار[٣] أيضاً مرفوعاً بلفظ: «لا طائرَ إلا طائِرُك» ثلاث مرات.

١٧٧ حديث: «اللَّهمَّ لا رادَّ لما قَضَيتَ» في الذِّكرِ عَقِبَ الصلاةِ في الواو[٤].

= عن رويفع بن ثابت، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من ردَّتْه الطِّيَرة عن شيءٍ فقد قارَفَ الشِّرك**».

وقال الهيثمي: فيه سعيد بن أسد بن موسى روى عنه أبو زرعة الرازي، ولم يضعِّفه أحدٌ، وشيخ البزار إبراهيم؛ غير منسوب، وبقية رجاله ثقات. «المجمع» (٥/ ١٧٩).

(١) «مسند البزار» (١٠/ ٢٧٥ رقم ٤٣٧٩) من طريق عمرو بن سفيان، حدثنا الحسن ابن أبي جعفر عن محمد بن جحادة، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه به.

ورواه عنه الطبراني في «الدعاء» (ص١٣٩٤ ـ ١٣٩٥ رقم ١٢٧٠).

وعمرو بن سفيان؛ لم أعرفه، ويوجد عدة رواة بهذا الاسم لكن لا يستقيم وجودهم هنا.

والحسن بن أبي جعفر؛ ضعيف الحديث كما سبق في الحديث (٢٦)، فالإسناد ضعيفٌ بسببه.

(٢) سقطت كلمة (شيء) من «م».

(٣) «مسند البزار» (١٥/ ٢٣٧ رقم ٨٦٧٩) من طريق عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة به.

وعمر بن أبي سلمة بن عبدالرحمٰن بن عوف الزهري، تركه شعبة، وقال يحيى ابن معين: ضعيف، وقال أبو حاتم: هو عندي صالح صدوقٌ في الأصل ليس بذلك القوي، يُكتب حديثه ولا يُحتجُّ به، يخالف في بعض الشيء. «الجرح والتعديل» (٦/ ١١٨)، وقال ابن عدي: متماسكُ الحديثِ لا بأس به. «الكامل» (٥/ ٤٢)، وقال ابن حجر: صدوقٌ يخطئ. «التقريب» (٤٩١٠).

فالإسناد فيه ضعفٌ يسير، وهو يتقوى بما قبله من طرق، فيصير الحديثُ حسناً لغيره، والله أعلم.

(٤) سيأتي في الأصل [ق ٢٠٤/أ].

١٧٨ حديث: «اللهمَّ لا سَهْلَ إلا ما جَعَلْتَه سَهْلاً، وأنتَ إنْ شئْتَ جَعْلتَ الحَزْنَ سَهْلاً».

العَدَنيُّ في مسنده[١] مِنْ حديثِ بِشْرِ بن السَّريِّ، وابنُ حِبَّانَ في صحيحه[٢] مِنْ حديثِ سَهْلِ بن حمادٍ أبي عَتَّابٍ [ق ٤١/أ] الدلَّال[٣]، والبيهقيُّ[٤]، ومِنْ قَبْلِهِ الحاكمُ[٥]، ومِنْ طريقِهِ الدَّيلميُّ في مسنده[٦] مِنْ حديثِ عُبَيدِالله بن موسى، وابنُ السُّنِّي في «عمل اليوم والليلة»[٧]، والبيهقيُّ في «الدَّعوات»[٨] مِنْ طريقِ أبي داودَ الطيالسيِّ؛ كلهم عن حمادِ بن سَلَمَةَ، عن ثابتٍ، عن أنسٍ رفعه بهذا.

---

(١) لم أجده في «المطالب العالية»، ولا في «إتحاف الخيرة المهرة»، وقد رواه الضياء في «المختارة» (٥/ ٦٢ ـ ٦٣ رقم١٦٨٤، ١٦٨٥) من طريقين عن ابن أبي عمر، عن بشر بن السَّري به.
وإسنادُ ابنِ أبي عمر العدني صحيح، والله أعلم.

(٢) «صحيح ابن حبان» (٣/ ٢٥٥ رقم ٩٧٤) من طريق محمد بن عبدالله بن عبيد بن عقيل قال: حدثنا سهل بن حماد به. ورواه من طريقه الضياء في «المختارة» (٥/ ٦٣ رقم ١٦٨٦).
ومحمد بن عبدالله بن عبيد بن عقيل؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ١١٩) وقال: يُغرِب.

(٣) سهل بن حماد أبو عتاب ـ بمهملة ومثناة ثم موحدة ـ الدلال البصري؛ قال أحمد: لا بأس به، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: صالحُ الحديث شيخ. «الجرح والتعديل» (٤/ ١٩٦ رقم ٨٤٥).

(٤) لم أقف على هذه الرواية مُسندةً عند البيهقي، وإنما أشار إليها في «الدعوات الكبير» (١/ ٣٥٦) فقال: وكذلك رُويناه عن عبيدالله بن موسى عن حماد موصولاً.

(٥) لم أقف عليه في «المستدرك»، ولا في «المعرفة».

(٦) «الغرائب الملتقطة» [ق ١٠٤/أ ـ ب] من طريق الحاكم، أخبرنا أبو أحمد ابن أبي الحسن، حدثنا محمد بن إسحاق، حدثنا محمد بن إسحاق القرشي أبو عبدالله، حدثنا عبيدالله بن موسى به.
وشيخ الحاكم؛ الظاهر أنه أبو أحمد الحسين بن علي بن محمد، المعروف بحسينك النيسابوري، قال البرقاني: كان ثقةً جليلاً حجة... توفي سنة (٣٧٥هـ). «تاريخ بغداد» (٨/ ٦٢٧).
وإسنادُه صحيح، والله أعلم.

(٧) «عمل اليوم والليلة» (ص١٧١ رقم ٣٥١) من طريق أبي داود الطيالسي به.

(٨) «الدعوات الكبير» (١/ ٣٥٦ رقم ٢٦٦) من طريق أبي داود الطيالسي به.

وكذا رواه القَعْنَبيُّ[١]، عن حمادِ بن سَلَمَةَ، لكنه لم يذكر أنساً، ولفظه: **«وأنتَ تجعلُ الحَزْنَ إذا شِئتَ سهلاً»**.

ولا يُؤَثِّرُ في وَصْلِه، ولذا أورده الضياء في «المختارة»[٢]، وصحَّحه غيرُه[٣].

١٧٩ حديث: «اللهمَّ لا عيشَ إلا عيشُ الآخرة».

الشيخان[٤] عن أنس، وفي الباب عن سهل[٥].

١٨٠ حديث: «أُمِرتُ أنْ أحكمَ بالظاهر، والله يَتولَّى السَّرائرَ».

اشتُهِرَ بين الأصوليين والفقهاءِ، بل وقع في «شرح مسلم»[٦] للنووي - في قوله ﷺ: **«إنِّي لم أُوْمَر أن أُنقِّبَ عن قلوب الناس ولا أشُقَّ بطونهم»** - ما نصه: معناه: إني أمِرتُ بالحكمِ بالظاهر[٧]، والله يتولى السرائر، كما قال ﷺ. انتهى.

ولا وجودَ له في كتبِ الحديثِ المَشهورةِ، ولا الأجزاءِ المَنثورةِ، وجَزَمَ العراقيُّ[٨] بأنه لا أصلَ له، وكذا أنكره المِزِّيُّ[٩]، وغيرُه[١٠].

---

(١) رواه البيهقي في «الدعوات الكبير» (١/ ٣٥٥ رقم ٢٦٥) من طريق عبدالله بن مسلمة، حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، أنَّ رسول الله فذكره مرسلاً.

(٢) «المختارة» (٥/ ٦٢ رقم ١٦٨٣)، وقال - بعد أن ساقه من ثلاث طرق عن حمَّاد -: فهؤلاء ثلاثة رووه عن حماد مرفوعاً [يعني موصولاً]، ورواه القعنبي عن حماد عن ثابت عن النبي مرسلاً.

(٣) كابن حبان بإيراده في «الصحيح». وهو على شرط مسلم.

(٤) «صحيح البخاري» (الجهاد والسير، باب التحريض على القتال رقم ٢٨٣٤، وبرقم ٢٨٣٥، وبرقم ٢٩٦١)، و«صحيح مسلم» (الجهاد والسير، باب غزوة الأحزاب وهي الخندق رقم ١٨٠٥).

(٥) حديثه في «صحيح البخاري» (مناقب الأنصار، باب دعاء النبي ﷺ: **«أصلِح الأنصارَ والمهاجرة»** رقم ٣٧٩٧)، وبرقم (٤٠٩٨)، وبرقم (٦٤١٤)، وفي «صحيح مسلم» (الجهاد والسير، باب غزوة الأحزاب وهي الخندق رقم ١٨٠٤).

(٦) «شرح صحيح مسلم» (٧/ ١٦٣).

(٧) في «م»: (أنْ أحكمَ بالظاهر)، وفي«شرح مسلم»: (بالحكم بالظاهر).

(٨) «المغني عن حمل الأسفار» (٢/ ١٠٩٧ رقم ٣٩٧٨).

(٩) حكاه عنه ابن كثير في «أدلة التنبيه». قاله الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٤/ ٤٦٥).

(١٠) قال ابن الملقن: هذا الحديث غريبٌ، لا أعلم من خرَّجه من أصحاب الكتب =

نعم؛ في «صحيح البخاري»[١] عن عمر: «إنما نأخُذُكُم الآن بما ظَهَرَ لنا مِنْ أعمالكم».

بل وفي «الصحيح»[٢] مِنْ حديثِ أبي سعيد رفعه: **«إني لم أؤْمَر أنْ أنقِّبَ عن قلوبِ الناسِ»**.

وفي المتفق عليه[٣] مِنْ حديثِ أمِّ سَلَمَةَ: «إنكم تَختَصِمُونَ إليَّ، فلعلَّ بعضكم أنْ يكونَ ألْحَنَ بحجَّتِهِ مِنْ بعضٍ، فأقضي له على نحو ما أسمع، فمَنْ قَضَيتُ له بشيءٍ مِنْ حقِّ أخيه فلا يأخُذْ منه شيئاً»، قال ابنُ كثير: إنه يُؤخَذُ معناه منه[٤].

وقد ترجم له النسائي في سننه[٥]: (باب الحكم للظاهر)[٦].

وقال إمامنا ناصرُ السُّنَّةِ أبو عبدِالله الشافعيُّ رَحِمَهُ اللهُ عَقِبَ إيرادِه في «كتاب الأم»[٧]: فأخبَرَهم ﷺ أنه إنما يَقضي بالظَّاهر، وأنَّ أمرَ السَّرائِرِ إلى الله.

والظاهر ـ كما قال شيخنا[٨] رَحِمَهُ اللهُ ـ أنَّ بعضَ مَنْ لا[٩] يُمَيِّزُ ظَنَّ هذا حديثاً آخرَ مُنْفَصِلاً عن حديثِ أمِّ سلمة، فنَقَلَه كذلك، ثم قلَّدَه مَنْ بعدَه، ولأجلِ هذا يوجَدُ في كتبِ كثيرٍ مِنْ أصحابِ الشافعيِّ دونَ غيرِهم، حتى أوْرَدَه

= المعتمدة ولا غيرها، وسُئل عنه حافظ زماننا جمال الدين المزي فقال: لا أعرفه. «البدر المنير» (٩/ ٥٩٠).

(١) «صحيح البخاري» (الشهادات، باب الشهداء العدول رقم ٢٦٤١).

(٢) «صحيح مسلم» (الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم رقم ١٠٦٤).

(٣) «صحيح البخاري» (الشهادات، باب من أقام البينة بعد اليمين رقم ٢٦٨٠)، ورقم (٦٩٦٧، و٧١٦٩)، و«صحيح مسلم» (الأقضية، باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة رقم ١٧١٣).

(٤) الظاهر أنَّ كلام ابن كثير في كتابه «أدلة التنبيه» كما سبق الإشارة إليه.

(٥) «سنن النسائي» (آداب القضاة، الحكم بالظاهر) وأورد فيه حديث أمِّ سلمة المتقدم (برقم ٥٤٠١).

(٦) كذا في سائر النسخ المعتمدة، وفي «سنن النسائي»: (بالظاهر).

(٧) «الأم» (الوصايا ٥/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦).

(٨) في «التلخيص الحبير» (٤/ ٤٦٥) بمعناه.

(٩) كلمة (لا) سقطت من «ز».

الرَّافعيُّ في القضاء(١).

ثم رأيتُ في «الأم»(٢) بعد ذلك: قال الشافعي: ورُوِيَ أنه ﷺ قال: **«تولَّى الله منكم السَّرائرَ ودَرَأَ عنكم(٣) بالبيِّنات»**.

وكذا قال ابنُ عبدِالبَرِّ في «التمهيد»(٤): أجمعوا أنَّ أحكامَ الدنيا على الظاهر، وأنَّ أمرَ السرائرِ إلى الله.

وأغربَ إسماعيلُ بن عليٍّ بن إبراهيمَ بن أبي القاسم الجَنْزَوي(٥) في كتابه «إدارة الأحكام»، فقال ـ فيما نَقَلَ عن مُغُلْطَاي مما وقَفَ عليه ـ: إنَّ هذا الحديثَ ورَدَ في قِصةِ الكِنديِّ [ق ٤١/ب] والحضرمي اللذين اختصما في الأرض، فقال المقضيُّ عليه: قضيتَ عليَّ والحقُّ لي؟! فقال النبي ﷺ: **«إنما أقضي بالظاهر، والله يتولى السرائر»**.

قال شيخُنا: ولم أقِفْ على هذا الكتابِ، ولا أدري أساقَ له إسماعيلُ المَذكورُ إسناداً أمْ لا؟

قلت: وسيأتي في «المسلمون عُدولٌ»(٦) مِنْ قولِ عُمرَ: «إنَّ الله تعالى تولَّى عنكم السَّرائرَ ودَفْعَ عنكم بالبيِّناتِ»(٧).

---

(١) «الشرح الكبير» (كتاب أدب القضاة ١٢/ ٤٨٢).

(٢) «الأم» (الحدود وصفة النفي ٧/ ٤١٦).

(٣) في الأصل و«ز»: (عليكم)، والتصويب من «م» و«د» و«الأم».

(٤) «التمهيد» (١٠/ ١٥٧).

(٥) أبو الفضل إسماعيل بن علي بن إبراهيم بن أبي القاسم الجَنْزَوي الأصل، الدمشقي، ويقال فيه: الجَنْزي والكَنْجي، كان من كبار الشهود والمحدثين، مات في سلخ جمادى الأولى سنة ثمان وثمانين وخمس مئة، وله تسعون عاماً وشهران. «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥).

(٦) حديث **«المسلمون عدول»** سيأتي في الأصل [ق ١٧١/أ].

(٧) رواه الدارقطني في سننه (٥/ ٣٦٧ رقم ٤٤٧١) من طريق عبيدالله بن أبي حميد، عن أبي المَليح الهذلي قال: كتب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري... به فذكره.

وعبيدالله بن أبي حميد أبو الخطاب؛ قال أحمد: ترك الناس حديثه، وقال أبو حاتم: منكر الحديث ضعيف الحديث. «الجرح والتعديل» (٥/ ٣١٢ رقم ١٤٨٧). =

١٨١ حديث: «أَمَرَنا رسولُ الله ﷺ أنْ نُنْزِلَ الناسَ مَنازِلَهم».

مسلمٌ في مقدمةِ صحيحِهِ(١) بلا إسنادٍ تعليقاً، فقال: ويُذكَرُ عن عائشةَ قالت: «أمَرَنا (رسولُ الله ﷺ)(٢) . .» وذكره.

ووصَلَه أبو نعيم في «المستخرج»(٣)، وغيرُه؛ كأبي داود في سننه(٤)، وابنِ خزيمةَ في صحيحه(٥)، والبزارِ(٦)، وأبي يعلى(٧) في مسندَيهما، والبيهقيِّ في «الأدب»(٨)، والعسكريِّ في «الأمثال»، وغيرهم(٩)؛ كلهم مِنْ طريقِ ميمونِ بن أبي شَبيبٍ(١٠) قال: جاءَ سائلٌ إلى عائشةَ ﵂، فأمَرَتْ له بكسرةٍ،

= فالإسناد ضعيف جدّاً بسببه.

(١) «صحيح مسلم» (المقدمة ص٥) فقال: وقد ذكر عن عائشة ﵂ أنها قالت فذكره.

(٢) ما بين قوسين زيادة من «م».

(٣) «المسند المستخرج على صحيح مسلم» (١/ ٨٩ رقم ٥٧) من طريق يحيى بن يمان، عن سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ميمون بن أبي شبيب به مختصراً.

(٤) «سنن أبي داود» (الأدب، باب في تنزيل الناس منازلهم رقم ٤٨٤٢) من طريق يحيى بن اليمان به فذكره، وقال: ميمون لم يُدرك عائشة.

(٥) كما في «إتحاف المهرة» (١٧/ ٥٧٤ رقم ٢٢٨٢١) وقال ابن حجر: وفيه انقطاع.

(٦) لم أجده في مسنده، ولم أجد من عزاه له في كتب الزوائد. إلا أنَّ المؤلف قد جزم في «الجواهر والدرر» (١/ ٥٦) بأنه أخرجه في «المسند».

(٧) «مسند أبي يعلى» (٨/ ٢٤٦ رقم ٤٨٢٦) من طريق يحيى بن يمان به مختصراً.

(٨) «الآداب» (ص٩٩ رقم ٢٩٩) من طريق يحيى بن يمان به. ثم رواه (برقم ٣٠٠)، وفي «الشعب» (١٣/ ٣٦٧ رقم ١٠٤٨٩) من طريق يحيى بن يمان، حدثنا سفيان، عن أسامة بن زيد، عن عمر بن مِخراق عن عائشة بنحوه فذكره وقال: وعمر بن مخراق، عن عائشة مرسل. وقال: فكأنَّ يحيى بن يمان رواه على الوجهين جميعاً.

(٩) كابن أبي عاصم في «الزهد» (ص٥٠ رقم ٩٠) من طريق يحيى بن يمان به مختصراً. ويحيى بن يمان أبو زكريا العِجلي الكوفي؛ ذُكِر لوكيع حديثه عن الثوري فقال: كأنَّ هذا ليس سفيان الذي سمعنا نحن منه، وقال يحيى بن معين: ثقة، وقال أيضاً: لا يُشبه حديثه عن الثوري أحاديث غيره عن الثوري، وقال أبو حاتم: مضطرب الحديث، في حديثه بعض الصنعة، ومحله الصدق. «الجرح والتعديل» (٩/ ١٩٩ رقم ٨٣٠)، وقال ابن حجر: صدوقٌ عابدٌ يُخطئ كثيراً وقد تغيَّر. «التقريب» (٧٦٧٩).

(١٠) ميمون بن أبي شبيب الرّبعي أبو نصر الكوفي؛ قال أبو حاتم: صالح الحديث. «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٣٤ رقم ١٠٥٤)، وقال ابن حجر: صدوقٌ كثير الإرسال =

وجاءَ رجلٌ ذو هيئةٍ فأقعَدَتْهُ معها، فقيلَ لها: لِمَ فَعَلْتِ ذلك؟ قالت: أمَرَنا.. وذكره.

ومنهم مَن اختَصَرَ هذا[(١)]، ولفظُ أبي نُعَيم في «الحلية»[(٢)]: «أنَّ عائشةَ كانت في سَفَرٍ فأمَرَتْ لِناس مِنْ قُرَيشٍ بغذاءٍ، فمرَّ رجلٌ غنيٌّ ذو هيئةٍ فقالت: ادعُوهُ، فنَزَلَ فأكَلَ ومَضى، وجاءَ سائلٌ فأمَرَت له بكِسْرةٍ، فقالت: إنَّ هذا الغنيَّ لم يَجْمُل بنا إلا ما صَنَعَنَاه به، وإنَّ هذا السائِلَ سأَلَ فأمَرْتُ له بما يَتَرَضَّاه، وإنَّ رسولَ الله ﷺ...» وذَكَرَه.

وقد صحَّحَ هذا الحديثَ الحاكمُ[(٣)] وغيرُه[(٤)]، وتُعُقِّبَ بالانقطاعِ[(٥)]، وبالاختلاف على راويهِ في رَفْعِهِ ووَقْفِهِ[(٦)]، كما بَسَطْتُ ذلك في أولِ ترجمةِ شيخِنا[(٧)]، مع الإلمامِ بمعناه.

= من الثالثة مات سنة ثلاث وثمانين في وقعة الجماجم بخ م ٤. «التقريب» (٧٠٤٦)، وسبق قول أبي داود: لم يُدرك عائشة.

(١) كما فعل أبو يعلى وابن أبي عاصم وأبو نعيم.

(٢) «حلية الأولياء» (٤/ ٣٧٩) من طريق يحيى بن يمان قال: حدثنا سفيان الثوري به فذكره وقال: غريبٌ من حديث الثوري عن حبيب، تفرَّد به عنه يحيى بن يمان.

(٣) «معرفة علوم الحديث» (ص٢١٧) فقال: فقد صحَّت الرواية عن عائشة رضي الله عنها فذكره.

(٤) كابن خزيمة بإيراده له في صحيحه، وأبي نعيم بإيراده في «المستخرج» كما سبق.

(٥) كما سبق في كلام أبي داود وابن حجر. وقال البيهقي: مرسل. «شعب الإيمان» (١٣/ ٣٦٩).

(٦) سقطت كلمة (ووقفه) من «م».

وما ذكر المؤلف من الاختلاف في هذا الحديث، فقد قال الدارقطني: يرويه أسامة بن زيد، واختُلِفَ عنه؛ فرواه الثوري، عن أسامة بن زيد، عن عمر بن مِخراق، عن عائشة، مرفوعاً. ورواه أبو أسامة، عن أسامة بن زيد، عن عمر بن مِخراق، عن عائشة موقوفاً، وهو الصواب، وحديث الثوري تفرَّد به يحيى بن يمان عنه. «العلل» (١٤/ ٣٩١).

وقد سبق أنَّ يحيى بن يمان رواه أيضاً عن الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ميمون، عن عائشةَ. ومثل يحيى بن يمان لا يحتمل منه هذا الاختلاف، ثم إنه مُخالِفٌ لروايةِ أبي أسامة المَوقوفةِ كما سبق في كلام الدارقطني، فالراجحُ أنَّ الروايةَ المَرفوعةَ ضعيفةٌ، والله أعلم.

(٧) «الجواهر والدرر» (١/ ٥٥ ـ ٦٠).

وما ورَدَ عن غَيرِ[١] عائشةَ مِن الصحابةِ رضي الله عنهم في ذلك؛ كحديثِ معاذٍ؛ وحديثُه عندَ الخرائطيِّ في «المكارم»[٢] مرفوعاً بلفظ: **«أنْزِلِ الناسَ منازلَهم مِن الخيرِ والشَّرِّ، وأحسِن أدَبَهم على الأخلاقِ الصَّالحةِ»**.

وجابرٍ؛ وحديثُه مرفوعٌ في «جزءِ الغَسُولي»[٣] بلفظ: **«جالِسُوا الناسَ على قَدْرِ (أحسابِهم، وخالِطُوا الناسَ على قدرِ أديانهم، وأنزلوا الناسَ على قدرِ)[٤] منازِلهم، ودارُوا الناسَ بعُقُولِكم»**.

وعليِّ بن أبي طالبٍ؛ وحديثُه مَوقوفٌ في «تذكرة الغافل»[٥] لأُبيٍّ النَّرْسيِّ

---

(١) سقطت كلمة (غير) من «ز».

(٢) «مكارم الأخلاق ومعاليها» (ص٣٧ رقم ٤٦) من طريق عبدالله بن غالب حدثنا بكر ابن سليمان أبو معاذ، عن أبي سليمان الفلسطيني، عن عبادة بن نسي، عن عبدالرحمٰن بن غنم، عن معاذ بن جبل مرفوعاً.
وعبدالله بن غالب العباداني؛ مستور من التاسعة. «التقريب» (٣٥٢٧).
وأبو معاذ بكر بن سليمان؛ لم أجد له ترجمة.
وأبو سليمان الفلسطيني؛ قال البخاري: له حديثٌ طويلٌ منكرٌ في القصص. «ميزان الاعتدال» (٤/ ٥٣٣).
فالحديث ـ كما قال المؤلف في «الجواهر والدرر» (١/ ٥٩) ـ: «لا يصحُّ إسناده».

(٣) أورده المؤلف في «الجواهر والدرر» (١/ ٥٩)، وقال: بسندٍ ضعيف.
ورواه الديلمي، كما في «الفردوس بمأثور الخطاب» (١/ ٤٥ رقم ١١١).
والجزء المذكور قد رواه الحافظ ابن حجر في «المعجم المفهرس» (ص٣٢٩ رقم ١٤١٠) من طريق مؤلفه أبي عمرو عثمان بن عبدالله بن عفان الجرجراني الغسولي.

(٤) ما بين قوسين ساقط من «ز».

(٥) كتاب «أُنْس العاقل وتذكرة الغافل» لأبي الغنائم محمد بن علي الكوفي المعروف بأُبَي النرسي، رواه الحافظ ابن حجر في «المعجم المفهرس» (ص٢٣٠ رقم ٩٩٢) من طريق المؤلف.
والحديث أورده المؤلف في «الجواهر والدرر» (١/ ٥٩ ـ ٦٠) فقال: ورويناه في «أنس العاقل وتذكرة الغافل» لأبي النَّرسي من طريق أبي إسحاق السبيعي، عن الحارث بن مُضرب، عن علي رضي الله عنه. فذكره.
وأبو إسحاق مُدلِّس وقد عنعن، والحارث بن مُضرب؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ١٢٧) ولم أجد من وثقه غيره، فالإسنادُ ضعيفٌ، والله أعلم.

بلفظ: «**مَنْ أنزَلَ الناسَ منازِلَهم، رفَعَ المُؤنةَ عن نفسِهِ، ومَنْ رَفَعَ أخاه فوقَ قدرِه اجْترَّ عَدَاوَتَه**».

وبالجملةِ فحديثُ عائشةَ حَسَنٌ[(١)].

١٨٢ حديث: «أُمِرنا أنْ نُكَلِّمَ الناسَ على قَدْرِ عُقُولِهم».

الدَّيلميُّ[(٢)] مِنْ طريقِ أبي عبدِالرحمٰن السُّلميِّ[(٣)]، حدثنا محمدُ ابن عبدِالله بن قُرَيشٍ، حدثنا الحسنُ بن سفيان، حدثنا إسماعيلُ بن محمدٍ [ق ٤٢/أ] الطَّلْحيُّ[(٤)]، حدثنا عبدُالله بن أبي بكر[(٥)]، عن أبي مَعْشَرٍ[(٦)]، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً بهذا.

وسَنَدُه ضعيفٌ.

وقد عَزَاه شيخُنا لِمُسندِ الحسنِ بن سفيانَ، مِنْ حديثِ ابنِ عباسٍ بلفظ: «**أُمِرْتُ أنْ أُخاطِبَ الناسَ على قَدْرِ عقُولهم**»، قال: وسَنَدُه ضعيفٌ جدّاً[(٧)].

---

(١) تقدَّم أنه ضعيفٌ بسبب يحيى بن يمان، وبسبب الانقطاع والاختلاف على راويه، والله أعلم.

(٢) لم أجده في «الغرائب الملتقطة»، وهو في «الفردوس بمأثور الخطاب» (١/٣٩٨ رقم ١٦١١).

(٣) أبو عبدالرحمٰن السُّلمي: فيه كلامٌ شديدٌ، كما تقدم في الحديث (٨).

(٤) إسماعيل بن محمد الطلحي الكوفي، قال أبو حاتم: ضعيف الحديث. «الجرح والتعديل» (٢/ ١٩٥ رقم ٦٦١)، وقال مطين: وكان ثقة. «تهذيب التهذيب» (١/٢٨٦).

(٥) لم يتبيَّن لي من هو، وليس في شيوخ إسماعيل الطلحي أو الرواة عن أبي معشر من اسمه: عبدالله ابن أبي بكر، وقد قال الزركشي: في إسناده ضعيفٌ ومجهول. «اللآلئ المنثورة» (ص٦٨).
فلعله يقصده بقوله: ومجهول.

(٦) أبو معشر؛ نجيح بن عبدالرحمٰن السندي ـ بكسر المهملة وسكون النون ـ المدني، مولى بني هاشم مشهور بكنيته؛ ضعَّفه غير واحدٍ كما في «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٣٢٢ رقم ٦٣٨٦).
وقال ابن حجر: ضعيفٌ من السادسة، أسن واختلط. «التقريب» (٧١٠٠).

(٧) وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: لم يروه أحدٌ من علماء المسلمين الذين يُعتمد عليهم في الرواية. «مجموع الفتاوى» (١٨/٣٣٨).

ورواه أبو الحسنِ التميميُّ[١] ـ مِن الحنابلةِ ـ في «العقل» له، بسنَدِهِ عن ابنِ عباسٍ أيضاً بلفظ: «**بُعِثْنا مَعَاشِرَ الأنبياءِ نُخاطِبُ الناسَ على قَدْرِ عُقُولهم**».

وله شاهدٌ مِنْ حديثِ مالكٍ، عن سعيدِ بن المُسيِّب رَفَعَه مرسلاً: «**إنا مَعَاشِرَ الأنبياءِ أُمِرْنا**» وذَكَرَه[٢].

بل عندَ البخاريِّ في صحيحه[٣] عن عليٍّ موقوفاً: «**حدِّثوا الناسَ بما يَعرفون، أتحبُّونَ أنْ يُكذَّبَ اللهُ ورسولُهُ**».

ونحوه ما أخرجه مسلم في مقدمةِ صحيحِهِ[٤] عن ابنِ مسعودٍ قال: «**ما أنتَ بمُحَدِّثٍ قَوْماً حديثاً لا تَبلُغُه عُقُولُهُم، إلا كان لبعضِهِم فِتنَةً**».

وللعُقيليِّ في «الضعفاء»[٥]، وابنِ السني، وأبي نُعَيم في «الرياضة»[٦]، وآخرين[٧] عن ابنِ عباسٍ مرفوعاً: «**ما حدَّثَ أحدُكُم قوماً بحديثٍ لا يَفْهَمُونَه، إلا كان فِتنةً عليهم**».

---

(١) أبو الحسن التميمي عبدالعزيز بن الحارث بن أسد؛ قال الذهبي: من رؤساء الحنابلة وأكابر البغادِدة، إلا أنه آذى نفسه، ووضع حديثاً أو حديثين في مسند الإمام أحمد. «الميزان» (٢/ ٦٢٤).
ولم أجد من نسبَ له كتاب «العقل» غير المؤلف.

(٢) رواه العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٤٢٥) من طريق يحيى بن مالك بن أنس، عن أبيه عن الزهري عن سعيد بن المسيب فذكره. وقال عن يحيى بن مالك بن أنس: عن أبيه بمناكير منها... فذكره.

(٣) «صحيح البخاري» (العلم، باب من خص بالعلم قوماً دون قوم كراهية أن لا يفهموا).

(٤) «مقدمة صحيح مسلم» (باب النهي عن الحديث بكل ما سمع ص٩).

(٥) «الضعفاء» (٣/ ٢٠١) من طريق عثمان بن داود، عن الضحاك بن مزاحم، عن ابن عباس به نحوه. وقال العقيلي: عثمان بن داود؛ مجهولٌ بنقل الحديث، لا يُتابَعُ على حديثِهِ، ولا يُعرَفُ إلا به.

(٦) كتاب «رياضة المتعلمين» ذكره الحافظ في «المعجم المفهرس» (رقم ٢٧٩)، وهو في عِداد المفقود، والله أعلم.

(٧) لم أقف على من أخرجه بهذا اللفظ غيرهم.

وعند أبي نعيم(١)، ومِنْ طريقِهِ الدَّيلميُّ(٢)؛ مِنْ حديثِ حمادِ بن خالدٍ، عن ابنِ(٣) ثَوْبانٍ، عن عمِّهِ(٤)، عن ابنِ عباسٍ رَفَعَه: «لا تُحدِّثوا أمَّتي مِنْ أحادِيثي إلا ما تَحتَمِلُه عُقُولُهم، فيكون فِتنةً عليهم»، فكان ابنُ عباسٍ يُخفي أشياءَ مِنْ حَدِيثِهِ، ويُفْشِيها إلى أهلِ العِلمِ.

وللدَّيلميِّ في مسندِهِ(٥) عن ابنِ عباسٍ رَفَعَه(٦): «يا ابنَ عباس، لا تحدِّث قوماً حديثاً لا تَحتَمِلُهُ عُقُولُهم».

وللبيهقيِّ في «الشعب»(٧) مِنْ حديثِ عبدِالرحمٰن بن عائِذٍ، عن المِقدامِ

---

(١) الظاهر أنه في الجزء المُشار إليه آنفاً.

(٢) «الغرائب الملتقطة» [رسالة وسيم] (ص٢١٥ رقم ١١٢) من طريق محمد بن مهاجر البغدادي حدثنا حمَّاد بن خالد به.
ومحمد بن مهاجر البغدادي الطالقاني، يُعرف بأخي حنيف؛ قال الدارقطني: متروك. «سؤالات البرقاني» (ص٦٢ رقم ٤٦٠)، وقال الذهبي: وضاع، كذَّبه صالح جزرة وغيره. «الميزان» (٤/ ٤٩).

(٣) كذا في الأصل و«ز» و«د» ووقع في «م»: (أبي)، والصواب ما هو مُثبت.
وابن ثوبان؛ هو: عبدالرحمٰن بن ثابت بن ثوبان العنسي ـ بالنون ـ الدمشقي الزاهد؛ صدوقٌ يخطئ ورمي بالقدر، وتغيَّر بأخرة، من السابعة. «التقريب» (٣٨٢٠).

(٤) كذا في سائر النسخ المعتمدة و«الغرائب الملتقطة»، ولم يتبيَّن لي مَنْ هو، ولم أجد لابنِ ثوبانَ روايةً عن عمِّهِ، وإنما يروي عن أبيه وأمه.
والإسناد ساقط بسبب محمد بن مهاجر.

(٥) «الغرائب الملتقطة» (رسالة حسن ورسمه) (ص١٩٣ رقم ١٥٦) من طريق محمدِ بن مُهاجِرٍ البغدادي، حدثنا حماد بن خالد بالإسناد السابق، وهو ساقطٌ بسبب محمد بن مهاجر.

(٦) كلمة (رفعه) ليست في «م».

(٧) «شعب الإيمان» (٣/ ٢٦٥ رقم ١٦٣١) أخبرنا أبو عبدالرحمٰن السلمي، أخبرنا محمد بن عبدالله بن محمد بن صبيح الجوهري، حدثنا عبدالله بن محمد المديني، حدثنا إسحاق الحنظلي، حدثنا بقية بن الوليد، حدثنا الوليد بن الكامل البجلي، عن نصر بن علقمة، عن عبدالرحمٰن بن عائذ به.
ورواه ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (١/ ٢٩١ رقم ٦٤١) من طريق بقية به نحوه.
أبو عبدالرحمٰن السُّلمي: فيه كلامٌ شديد. وشيخه لم أجد له ترجمة.
والوليد بن كامل بن معاذ بن أبي أمية البجلي؛ الأكثر على تضعيفه. كما في «تهذيب التهذيب» (١١/ ١٣٠ رقم ٢٤٨)، وقال ابن حجر: ليِّن الحديث. «التقريب» (٧٤٥٠).
والإسناد ضعيف لحال الوليد بن كامل، وإسناد البيهقي أشد ضعفاً لحال السلمي.

ابن مَعْدِي كَرِب مَرفوعاً: «**إذا حدَّثْتُم الناسَ عن ربهم، فلا تُحدِّثوهُم بما يَعْزُبُ عنهم ويَشُقُّ عليهم**».

وصحَّ عن أبي هريرةَ قولُه: «**حَفِظْتُ عن النبي ﷺ وِعَاءَيْنِ؛ فأمَّا أحدُهما فبَثَثْتُه، وأما الآخَرُ فلو بَثَثْتُهُ لقُطِعَ هذا البُلْعُوم**»(١).

وللدَّيلميِّ في مسنده(٢) مِنْ حديثِ ابنِ عباسٍ مرفوعاً: «**عاقِبُوا أرِقَّاءَكُم على قدرِ عُقُولهم**».

وكذا أخرجه الدارقطنيُّ في «الأفراد»(٣) مِنْ حديثِ عُبَيدِ بن نَجِيحٍ(٤)، عن هشام بن عروةَ، عن أبيه، عن عائشةَ مرفوعاً مثله.

وللحاكم(٥) ـ وقال: على شرطِ الشيخين عن أبي ذَرٍّ ـ مرفوعاً: «**خالِقُوا الناسَ بأخلاقِهِم**» الحديث.

---

(١) رواه البخاري في «صحيحه» (العلم، باب حفظ العلم رقم ١٢٠).

(٢) (مسند الفردوس» (النسخة السعيدية) [ق ٢٣٢/أ ـ ب] من طريق عيسى بن ميمون، عن محمد بن كعب، عن عبدالله بن عباس به.
وعيسى بن ميمون: متروك الحديث. فالإسناد ضعيف جدّاً بسببه.

(٣) كما في «أطراف الغرائب والأفراد» (٥/ ٤٩٣ رقم ٦١٧٣) وقال: تفرَّد به عبيد ابن نجيح عن هشام، وتفرَّد بهذا الإسناد سليمان بن عبدالرحمٰن وفي موضع: ابن عبدالملك.
ورواه تمام في «فوائده» (٢/ ١٣٤ رقم ١٣٤٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٧/ ١٧٥) من طريق سليمان بن عبدالرحمٰن، حدثنا عبدالملك بن مهران، عن عُبيد بن نجيح به.
وعبدالملك بن مهران؛ قال فيه أبو حاتم: مجهول. «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٧٠ رقم ١٧٣٣)، وقال العقيلي: صاحب مناكير، غلب على حديثه الوهم، لا يقيم شيئاً من الحديث. «الضعفاء» (٣/ ٣٤)، فالإسناد ضعيف أو ضعيف جدّاً.

(٤) لم أقف على ترجمته.

(٥) «المستدرك» (٣/ ٣٤٣) من طريق أبي توبة الربيع بن نافع، حدثنا ربيعة بن يزيد، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أبي عثمان النهدي، عن أبي ذر رضي الله عنه بنحوه، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.
وتعقَّبه الذهبي بقوله: قلت: ابن يزيد لم يخرجوا له، قال النسائي وغيره: متروك.
وليس في شيوخ أبي توبة ولا تلامذة أبي الأشعث من اسمه ربيعة بن يزيد.
والإسناد ضعيف جدّاً كما يُفهم من كلام الذهبي.

وللطبرانيِّ[(١)]، وأبي الشيخ[(٢)] عن ابنِ مسعودٍ مرفوعاً: «**خالطِ الناسَ بما يَشتَهونَ، ودينكَ فلا تَكِلَنْه**»[(٣)].

ونحوه عن عليٍّ رفعه: «**خالِقِ الفاجِرَ مُخالَقَةً، وخالِصِ المُؤمنَ مُخالَصَةً، ودينكَ لا تُسَلِّمه لأحَدٍ**»[(٤)]، وفي حديثٍ أوله: خطَبَنا: «**خالِطُوا الناسَ على قدرِ أيامهم**[(٥)]»[(٦)].

١٨٣ حديث: «أمَرَ بتَصْغيرِ اللُّقْمَةِ في الأكلِ، وتَدْقيقِ المَضْغِ».

قال النووي: لا يَصِحّ[(٧)].

قلت: ويرُدُّ شِقَّه الثاني رَغْبَةُ بعضِ السَّلَفِ في السَّوِيق[(٨)] [ق ٤٢/ب].

---

(١) «المعجم الكبير» (٩/ ٤١٢ رقم ٩٧٥٧) من طريق شعبة، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عبدالله بن باباه، عن ابن مسعود به موقوفاً.

(٢) لم أجده في كتبه المطبوعة.
ورواه وكيع في «الزهد» (ص٢٦١ رقم ٥٣١)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣/ ٣٧١ رقم ٢٦٧٤٥)، والبيهقي في «الزهد الكبير» (ص١٠٩ رقم ١٨٨) كلهم من طرقٍ عن حبيب ابن أبي ثابت عن عبدالله بن باباه، قال: قال عبدالله ابن مسعود بنحوه موقوفاً.
وعلَّقه البخاري في «صحيحه» (الأدب، باب الانبساط إلى الناس).
ورجال إسناده ثقات، ومع أنَّ حبيباً مدلس وقد عنعن، إلا أنَّ رواية شعبة عنه تُقوِّي هذه الرواية، والله أعلم.

(٣) كذا ضُبطت الكلمة في النسخ المعتمدة، ووقع في مصادر الحديث المطبوعة: (تَكْلِمُنَه)، وفي بعضها: (تكْلِمُونه) وكلاهما مأخوذ من الكَلِم؛ أي: الجرح. وقد قال الحافظ ابن حجر في ضبط الكلمة: ودينكم لا تكلمُنه؛ وهذه بضم الميم للجميع. «فتح الباري» (١٠/ ٥٢٦).

(٤) ذكره الديلمي في مسنده (النسخة السعيدية) [ق ١٠٨/أ] من غير إسناد.

(٥) كذا في سائر النسخ المعتمدة، ووقع في المطبوع: إيمانهم، ولعله أولى.

(٦) لم أقف عليه بهذا اللفظ.

(٧) لم أجده في كتبه المطبوعة، ولا في كتاب «الأحاديث التي حكم عليها النووي في كتبه».

(٨) السَّوِيق: طعامٌ يُتَّخذُ من مَدْقوقِ الحِنْطَةِ والشَّعيرِ، سُمِّيَ بذلكَ لانسياقِهِ في الحَلْقِ. «المعجم الوسيط» (١/ ٤٦٥) وهذه هي مناسبةُ إيرادِ هذا الكلامِ، وهو أنه مِنْ دقيقِ الحِنطةِ والشَّعيرِ.

وقولُه: بين شُرْبِ السَّوِيقِ ومَضْغِ الفَتِيتِ: قراءةُ خمسينَ آية[١]، في أشباهٍ لهذا.

ويمكنُ أنْ يكونَ مُوافقاً للطِّبِّ فيما يَحتاجُ إلى المَضْغِ.

١٨٤ حديث: «أميرُ النَّحْلِ عليٌّ».

لا أصلَ له، وإنْ وَقَعَ في كلامِ ابنِ سِيْدَهْ في «المُحْكَم»[٢]: اليَعْسُوبُ أميرُ النَّحْلِ، ثم كَثُرَ حتى سمَّوَا كلَّ رئيسٍ يَعْسُوباً، ومنه حديثُ: «عليٌّ هذا يَعْسُوبُ قُرَيشٍ».

وكذا في «الأمثال»[٣] للرَّامَهُرْمُزِيِّ: «عليٌّ يَعْسُوبُ المُؤمنين»؛ أي: سَيِّدُهُم.

وهو عندَ الطبرانيِّ[٤] مِنْ حديثِ أبي ذَرٍّ وسلمانَ.

وعندَ الدَّيلميِّ مِنْ حديثِ الحسنِ بن عليٍّ[٥]، قال: وقال ثَعْلَبُ: اليَعْسُوبُ: الذَّكَرُ مِن النَّحْلِ الذي يَقْدُمُها ويُحامِي عنها. قال عليٌّ: «أنا يَعْسُوبُ المُؤمنينَ».

---

(١) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٣٥٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧/ ٤٧٣ رقم ٥٣٠٢) من قول داود الطائي.

(٢) «المحكم والمحيط الأعظم» (١/ ٥٠٣).

(٣) «أمثال الحديث» (ص١٠٢) من غير إسناد.

(٤) «المعجم الكبير» (٦/ ٢٦٩ رقم ٦١٨٤) من طريق عمر بن سعيد، عن فضيل ابن مرزوق، عن أبي سخيلة، عن أبي ذر، وعن سلمان قالا: أخَذَ رسول الله بيد علي ﷺ فقال: «**إنَّ هذا أولُ مَنْ آمَنَ بي وأولُ مَنْ يُصافِحُني يومَ القِيامَةِ، وهذا الصِّدِّيقُ الأكبرُ، وهذا فاروقُ هذه الأمةِ يُفرِّقُ بينَ الحَقِّ والباطِلِ، وهذا يَعْسُوبُ المؤمنين، والمَالُ يَعْسُوبُ الظالم**».
قال الهيثمي: فيه عمر بن سعيد المصري، وهو ضعيف. «المجمع» (٩/ ١٢٤).
وفضيل بن مرزوق الأغر ـ بالمعجمة والراء ـ الرقاشي الكوفي أبو عبدالرحمٰن؛ صدوقٌ يهم ورمي بالتشيع. «التقريب» (٥٤٣٧).
وأبو سخيلة ـ بالمعجمة مصغر ـ: مجهول من الثالثة. «التقريب» (٨١١٥).
فالإسناد ضعيف لحال هؤلاء الثلاثة، والله أعلم.

(٥) وكذا عزاه له الزركشي في «اللآلئ المنثورة» (ص١٢٧)، وإنما هو من حديث الحسين بن علي.

رواه الدَّيلميُّ في مسنده[١] عنه مرفوعاً: «**يا عليّ إنَّك لسيِّدُ المسلمينَ ويَعْسُوبُ المؤمنين**» الحديث.

١٨٥ **حديث: «أنا ابنُ الذَّبِيحَين»** في: «**ابن الذَّبِيحَين**»[٢].

١٨٦ **حديث: «أنا أعرَفُكُم بالله وأخْوفُكُم منه».**

قال شيخنا: صحيحٌ.

يعني فقد ترْجَمَ البخاريُّ في صحيحِهِ[٣] قولَ النبي ﷺ: «**أنا أعْلَمُكُم بالله**»، وأوردَ حديثَ عَبْدَةَ، عن هشام، عن أبيه، عن عائشةَ قالت: كان النبي ﷺ إذا أمَرَهُم[٤]: أمَرَهُم مِن الأعمالِ ما يُطِيقُون، قالوا: إنا لَسْنَا كهَيْئَتِكَ يا رسولَ الله، إنَّ الله قد غَفَرَ لك ما تقدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وما تَأخَّرَ، فيَغْضَبُ حتى يُعرَفَ الغَضَبُ في وَجهِهِ، ثم يقول: «**إنَّ أتْقاكُم وأعْلَمَكُم بالله أنا**».

---

(١) «الغرائب الملتقطة» (رسالة حسن ورسمَه) (ص١٣٩ ـ ١٤٠ رقم ٩٣) من طريق أبي القاسم عبدالله بن أحمد بن عامر الطائي، حدثنا أبي، حدثنا علي بن موسى الرضا، حدثني أبي، حدثني أبي جعفر بن محمد، حدثني أبي، حدثني أبي علي ابن الحسين، حدثني أبي، حدثني علي بن أبي طالب به. فذكره ثم قال: قال الطائي: سألتُ أحمدَ بن يحيى عن اليعسوب؟ قال: ذكرُ النَّحْلِ الذي يَقْدُمُها ويُحامِي عنها.
وأبو القاسم عبدالله بن أحمد بن عامر الطائي؛ قال الحسن بن علي الزهري: كان أمياً لم يكن بالمَرضيِّ. «سؤالات السهمي للدارقطني» (ص١٧٩ رقم ٣٨٠)، وقال الذهبي: عن أبيه، عن علي الرضا، عن آبائه بتلك النسخة الموضوعة الباطلة، ما تنفكُّ عن وضعه أو وضع أبيه. «الميزان» (٢/ ٣٩٠ رقم ٤٢٠٠).
وأبوه أحمد بن عامر الطائي، قال العراقي: روى عن علي بن موسى الرضا نسخة موضوعة رواها ابنه عبدالله عنه. «ذيل ميزان الاعتدال» (ص٣٣ رقم ٩٢).
فالإسناد موضوع؛ والحديث أورده القاري في «الأسرار المرفوعة» (ص١٣٦ رقم ٦٧)، والفتني في «تذكرة الموضوعات» (ص٩٨).

(٢) تقدم برقم (١٣).

(٣) «صحيح البخاري» (الإيمان، باب قول النبي ﷺ: «**أنا أعلمكم بالله**» رقم ٢٠).

(٤) في «م» زيادة (رسول الله)، ووجودها غير مناسب.

ولفظُ الترجمةِ لأبي ذرٍّ(١): «أنا أعرَفُكُم»، بدل «أعْلَمُكُم»، وكأنه مَذْكُورٌ بالمَعنى حَمْلاً على تَرَادُفِهِما هنا.

قال شيخنا: وهو ظاهِرٌ هنا، وعليه عَمَلُ المُصنِّفِ(٢).

وللبخاريِّ أيضاً في بابِ (مَنْ لم يُواجِهِ الناسَ بالعِتَابِ) مِنَ الأدب(٣)، مِنْ حديثِ مسلمٍ(٤) عن مَسْروقٍ، عن عائشةَ قالت: صَنَعَ النبيُّ ﷺ شيئاً فتَرَخَّصَ فيه فتَنَزَّهَ عنه قومٌ، فبَلَغَ ذلك النبيَّ ﷺ، (فَخَطَبَ فحَمِدَ الله ثم قال: «**ما بَالُ أقوامٍ يَتَنَزَّهونَ عن الشَّيءِ أصْنَعُهُ**)(٥)، **فوالله إني لأعْلَمُهُم بالله** ﷻ **وأشدُّهم له خَشْيَةً**».

وللحاكم(٦) مِنْ حديثِ عُمارةَ بن أبي حَفْصَةَ، عن عكرمةَ، عن عائشةَ مرفوعاً في حديث: «**قد عَلِمُوا أني أتْقاهُم للهِ وأدَّاهُم للأمانةِ**».

١٨٧ حديث: «**أنا أفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بالضَّادِ**».

معناه صحيحٌ، ولكنْ لا أصلَ له، كما قالَه ابنُ كثيرٍ(٧).

١٨٨ حديث: «**أنا جَلِيسُ مَنْ ذَكَرَني**».

الدَّيلميُّ(٨) ـ بلا سَنَدٍ ـ عن عائشةَ مَرفوعاً بهذا.

وعندَ البيهقيِّ في الذِّكْرِ مِن «شعب الإيمان»(٩) مِنْ جِهَةِ الحسينِ

---

(١) أي: الهروي رواية صحيح البخاري، كما في «فتح الباري» (١/ ٧٠).
(٢) «فتح الباري» (١/ ٧٠).
(٣) «صحيح البخاري» (الأدب، باب من لم يواجه الناس بالعتاب رقم ٦١٠١).
(٤) مسلم؛ هو: ابن صُبَيح أبو الضحى.
(٥) ما بين قوسين سقط من الأصل، والاستدراك من «م» و«د».
(٦) «المستدرك» (٢/ ٢٣ ـ ٢٤) من طريق عمارة بن أبي حفصة به فذكره، وقال: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط البخاري ولم يخرجاه. وهو كما قال، والله أعلم.
(٧) «تفسير القرآن العظيم» (١/ ٢٢٨).
(٨) الذي وجدته في «الفردوس بمأثور الخطاب» (٣/ ١٩٢ رقم ٤٥٣٣) من حديث ثوبان.
(٩) «شعب الإيمان» (٢/ ١٧١ رقم ٦٧٠) من طريق الحسين بن حفص به.
ورواه أحمد في «الزهد» (ص٦٨ رقم ٣٥٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٦٦ رقم ١٢٣١)، و(١٩/ ٤١ رقم ٣٥٤٢٨) كلاهما عن وكيع، عن سفيان به.

ابن حَفْصٍ(١)، عن سفيان(٢)، عن عطاءِ بن أبي مَروانَ، حدثني أبي، عن(٣) كَعْبٍ قال: «قال موسى عليه السلام: يا ربِّ أقَرِيبٌ أنتَ فأُناجِيكَ أو بعيدٌ فأُنَادِيكَ؟ فقيلَ(٤) له: يا موسى، أنا جَلِيسُ مَنْ ذَكَرَني».

ونحوه عند أبي الشيخ في «الثواب» مِنْ جهةِ عبدِالله بن عُمَيرٍ، عن كعبٍ [ق ٤٣/أ].

وهو في سابع عَشَرِ «المجالسة»(٥) مِنْ حديثِ ثَورِ بن يزيدَ، عن عَبِيدَةَ(٦) قال: «لمَّا كَلَّمَ الله عز وجل موسى عليه السلام يومَ الطُّورِ، كان على موسى جُبَّةٌ مِنْ صُوفٍ مُخَلَّلَةٌ بالعِيدانِ، مَحزومٌ وَسَطُهُ بشريطِ لِيفٍ، وهو قائمٌ على جَبَلٍ، وقد أسنَدَ ظَهْرَه إلى صَخْرَةٍ مِن الجبَلِ، فقال الله: يا موسى، إني قد أقَمْتُكَ مَقَاماً لم يَقُمْ أحدٌ قَبْلَكَ، ولا يَقُومُهُ أحَدٌ بعدكَ، وقَرَّبْتُكَ نَجِيّاً. قال موسى: إلهي ولِمَ أقَمْتَني هذا المَقام؟ قال: لتَوَاضُعِكَ يا موسى، قال: فلَمَّا سَمِعَ لَذَاذَةَ الكلامِ مِنْ رَبِّهِ، نادى موسى: إلهي أقَرِيْبٌ فأُنَاجِيكَ، أم بَعِيدٌ فأُنادِيكَ؟ قال: يا موسى، أنا جليسُ مَنْ ذَكَرَني».

---

(١) الحسين بن حفص بن الفضل الأصبهاني، قال أبو حاتم: صالح محله الصدق. «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٠ رقم ٢٢٤)
فالإسنادُ حسنٌ إلى كعب الأحبار، إلا أنه يأخذ عن بني إسرائيل، فليس لهذا الأثر حكم الرفع.

(٢) هو الثوري.

(٣) في جميع النسخ المعتمدة: (بن)، والتصويب من «شعب الإيمان».
وعطاء بن أبي مروان يروي عن أبيه، وليس له رواية عن أبي بن كعب، كما في «تهذيب الكمال» (٢٠/ ١٠٣ رقم ٣٩٣٩)، وأبوه يروي عن كعب الأحبار كما في «تهذيب الكمال» (٣٤/ ٢٧٨).

(٤) كتب في هامش الأصل: لعله: (فقال). وهو كذلك في مصادر الحديث.

(٥) «المجالسة وجواهر العلم» (٦/ ٥٢ رقم ٢٣٦٢) من طريق محمد بن عبيد بن طلحة، عن أبيه، عن ثور بن يزيد به. ورواه من طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦١/ ٥٠).

(٦) عَبِيدة بن عمرو السلماني ـ بسكون اللام ويقال بفتحها ـ المرادي أبو عمرو الكوفي تابعي كبير مخضرم فقيه ثبت... والصحيح أنه مات قبل سنة سبعين ع «التقريب» (٤٤١٢).
فالإسناد مرسل.

وللبيهقي في مَوضِعٍ آخَر[١] عن شعبةَ، مِنْ جِهةِ أبي أسامَةَ قال: قلتُ لمحمدِ بن النَّضْرِ[٢]: أما تَسْتَوحِشُ مِنْ طولِ الجُلُوسِ في البيتِ؟!

فقال: ما لي أستَوْحِشُ وهو يقولُ: «أنا جَلِيسُ مَنْ ذَكَرَني»!.

وكذا أخرَجَه أبو الشَّيخ[٣] مِنْ جِهةِ حُسينٍ الجُعفيِّ قال: قال محمدُ ابن النَّضْرِ الحارثيُّ لأبي الأَحْوَصِ[٤]: أليس تَرْوي أنه قال: أنا جَلِيسُ مَنْ ذَكَرني؟ فما أرجو بمُجالَسَةِ الناسِ؟!

وعند البيهقيِّ[٥] معناه في المَرفوعِ، مِنْ حديثِ إسماعيلَ ابن عُبَيدِالله، عن كَريمةَ ابنةِ الحَسْحَاسِ المُزَنِيَّةِ، عن أبي هريرةَ: سَمِعْتُ أبا القاسم ﷺ يقول: «**إنَّ الله ﷻ قال: أنا مع عَبْدِي ما ذَكَرَني وتَحَرَّكَتْ بي شَفَتَاه**».

قال: ورواه الأوزاعيُّ، عن أبي هريرة مَوْقُوفاً ومَرْفُوعاً، وروايةُ كريمةَ أصحُّ.

---

(١) «شعب الإيمان» (٢/ ١٨٢ رقم ٦٩٧) من طريق محمد بن عبيد العامري، حدثنا أبو أسامة به. وليس فيه ذكر لشعبة.
ومحمد بن عبيد بن ثعلبة العامري ضعَّفه الذهبي كما سبق في الحديث (٨٨).

(٢) محمد بن النضر الحارثي أبو عبدالرحمٰن العابد، قال عبدالرحمٰن بن مهدي: ما رأيتُ مثله في الصلاح. «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد (١/ ٤٨٦ رقم ١١١٩).

(٣) الظاهر أنه في «الثواب».

(٤) الظاهر أنه عوف بن مالك بن نضلة، وهو ثقةٌ. «التقريب» (٥٢١٨).

(٥) «شعب الإيمان» (٢/ ٥٢ ـ ٥٣ رقم ٥٠٦، ٥٠٧) من طريقين عن إسماعيل بن عبيدالله مولى بني مخزوم به. وعلَّقه البخاري في صحيحه (التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ﴾)، ورواه ابن ماجه في سننه (الأدب، باب فضل الذكر رقم ٣٧٩٢)، وأحمد في مسنده (١٦/ ٥٦٨ رقم ١٠٩٦٨)، وابن حبان في صحيحه (٣/ ٩٧ رقم ٨١٥)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٤٩٦) كلهم من طريق الأوزاعي، عن إسماعيل بن عبيدالله به.
وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وقال الذهبي في «التلخيص»: صحيح.

١٨٩ حديث: «**أنا عندَ ظَنِّ عَبْدي بي**».

متفقٌ عليه[١] مِنْ حديثِ الأعمشِ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة به مرفوعاً عن الله ﷻ في حديثٍ.

وللبيهقيِّ[٢] مِنْ حديثِ سُلَيم بن عامرٍ، عن أبي هريرةَ مرفوعاً: «**يا أيها الناسُ، أحْسِنُوا الظَّنَّ بربِّ العالَمِينَ، فإنَّ الرَّبَّ عندَ ظَنِّ عَبْدِهِ**».

ومِنْ حديثِ[٣] رجلٍ مِنْ وَلَدِ عُبَادَةَ بن الصَّامِتِ، عن أبي هريرةَ رفعه: «**أَمَرَ اللهُ ﷻ بعَبْدَينِ إلى النار، فلمَّا وَقَفَ أحدُهما على شَفَتِها الْتَفَتَ فقال: أَمَا والله إنْ كانَ ظَنِّي بكَ لَحَسَنٌ، فقال الله ﷻ: رُدُّوهُ، فأنا عِندَ ظَنِّكَ بي، فَغَفَرَ لَه**».

وفي لفظٍ: «**رُدُّوه أنا عندَ حُسْنِ ظَنِّ عَبْدي بي**».

---

(١) «صحيح البخاري» (التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ رقم ٧٤٠٥)، و«صحيح مسلم» (الذكر والدعاء والتوبة، باب الحث على ذكر الله تعالى رقم ٢٦٧٥)، ورواه البخاري في صحيحه في الموضع السابق (برقم ٧٥٠٥) من حديث أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة به.

(٢) «شعب الإيمان» (٢/ ٣٢١ ـ ٣٢٢ رقم ٩٨١) من طريق سويد، حدثنا ثابت ابن عجلان، عن سليم بن عامر به.
وسويد بن عبدالعزيز بن نمير السُّلمي مولاهم الدمشقي؛ قال أحمد: متروك، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: في حديثه نظر، هو لين الحديث. «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٣٩ رقم ١٠٢٠)، وقال ابن حجر: ضعيف. «التقريب» (٢٦٩٢).
فالإسناد ضعيف جدّاً بسببه.

(٣) «شعب الإيمان» (٢/ ٣٢٣ رقم ٩٨٤) من طريق الحسن بن علي بن زياد، حدثنا عبدالعزيز بن عبدالله الأويسي، حدثنا ابن أبي الزناد، أخبرني موسى بن عقبة، عن رجلٍ مِنْ وَلَدِ عُبادَةَ بن الصَّامِتِ به.
والحسن بن علي بن زياد الوشَّاء الكوفي الخزاز، قال ابن حجر: ذكره الطوسي في «مصنفي الشيعة الإمامية» وذكر له أشياء منكرة. «لسان الميزان» (٣/ ٩٠ رقم ٢٣٤١).
وابن أبي الزناد؛ عبدالرحمٰن بن عبدالله بن ذكوان: ضعيفٌ، وسبقت ترجمته في الحديث (١٧٣).
فالإسناد ضعيفٌ؛ لحال الحسن الوشَّاء، وابنِ أبي الزناد، وجهالَةِ الرَّجلِ مِنْ وَلَدِ عُبادَةَ بن الصَّامِتِ.

ولأبي الشَّيخِ[١] عن أبي هريرةَ أيضاً مرفوعاً: «**العَبْدُ عندَ ظَنِّهِ بالله**».

ولابنِ أبي الدنيا: «حُسْنُ الظنِّ بالله» في تأليفٍ[٢].

١٩٠ حديث: «أنا عِندَ المُنكَسِرَةِ قُلُوبُهُم مِنْ أجلي».

جَرَى ذِكْرُه في (البداية)[٣] للغَزَالي.

١٩١ حديث: «أنا مدينةُ العلمِ وعليٌّ بابُها».

الحاكمُ في المناقبِ من «مستدركه»[٤]، والطبرانيُّ في «معجمه الكبير»[٥]، وأبو الشيخ ابنُ حيان في «السُّنَّة»[٦] له، وغيرُهم[٧]؛ كلُّهم مِنْ

---

(١) الظاهر أنه في «الثواب» أيضاً.

(٢) طبع عدة طبعات.

(٣) «بداية الهداية» (القول في آداب الصحبة ص١٩٠) من غير إسناد.
وأورده القاري في «الأسرار المرفوعة» (ص١٣٧ رقم٧٠) وقال: لا أصلَ له في المرفوع.

(٤) «المستدرك» (٣/ ١٢٦ ـ ١٢٧) من طريق أبي الصلت عبدالسلام بن صالح حدثنا أبو معاوية به. وقال: هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد ولم يخرجاه، وأبو الصلت؛ ثقة مأمون، ونَقَلَ عن ابنِ معينٍ أنه قال: رواه أيضاً محمد بن جعفر الفيدي، عن أبي معاوية، والفيديُّ ثقةٌ مأمون.
وتعقَّبه الذهبيُّ بقوله: بل موضوعٌ، وقال عن أبي الصلت: لا والله، لا ثقةٌ ولا مأمون.

(٥) «المعجم الكبير» (١١/ ٦٥ رقم ١١٠٦١) من طريق أبي الصلت به.

(٦) نقل عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع من كتبه، والظاهر أنه في عداد المفقود.

(٧) كالطبري في «تهذيب الآثار» مسند علي (ص١٠٥ رقم ١٧٣) من طريق أبي الصلت به.
وأبو الصلت عبدالسلام بن صالح الهروي؛ قال أحمد: روى أحاديث مناكير، وذُكِرَ له هذا الحديث، فقال: ما سمعنا بهذا. «علل أحمد رواية المروذي» (ص١٣٥ رقم ٣٠٨)، وقال أيضاً: قبَّح الله أبا الصلت، ذاك ذكر عن عبدالرزاق حديثاً ليس له أصل. «المنتخب من علل الخلال» (ص٢٠٨ رقم ١٢٠)، وذكر ابن عدي أحاديث أبي الصلت في فضائل علي، ثم قال: وهو متهم في هذه الأحاديث. «الكامل» (٥/ ٣٣٢)، وقد وثقه ابن معين، ورماه الدارقطني بالوضع، وقال مسلمة عن العقيلي: كذاب. وقال الحاكم والنقاش وأبو نعيم: روى مناكير. «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٨٦). =

حديثِ أبي معاويةَ [ق ٤٣/ب] الضَّريرِ(١)، عن الأعمشِ، عن مجاهِدٍ، عن ابنِ عباسٍ مرفوعاً به بزيادة: «**فمَنْ أتَى العِلمَ فليأتِ البابَ**».

ورواه الترمذي في المناقب من «جامعه»(٢)، وأبو نعيم في «الحلية»(٣)،

---

(١) أبو معاوية الضرير؛ محمد بن خازم ـ بمعجمتين ـ الكوفي.. ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد يَهِمُ في حديثِ غيرِه، مِنْ كبارِ التاسعة... وقد رمي بالإرجاء ع «التقريب» (٥٨٤١)، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين. «تعريف أهل التقديس» (ص٣٦ رقم ٦١).
ففي هذا الإسناد علل أربع:
الأولى: تضعيف الأئمة لأبي الصلت ـ ومنهم الحاكم نفسه ـ كما تقدَّم.
والثانية: عنعنة الأعمش، وهو مشهور بالتدليس.
والثالثة: عنعنة أبي معاوية وهو مدلس كما سبق.
والرابعة: رجوع أبي معاوية عن التحديث بهذا الحديث؛ فقد قال يحيى بن معين: أخبرني ابنُ نُمَير، قال: حدَّثَ به أبو معاوية قديماً، ثم كفَّ عنه. «معرفة الرجال عن ابن معين؛ رواية ابن محرز» (١/ ٧٩)، وقال الشيخ المُعلِّمي: ويتأكَّدُ وَهْنُ الخبر بأنَّ مَنْ يُثبِتُه عن أبي معاوية، يقول: إنه حدَّثَ به قديماً ثم كفَّ عنه، فلولا أنه عَلِمَ وَهْنَه لَمَا كفَّ عنه. «تحقيق للفوائد المجموعة» (ص٣٧١).

(٢) «جامع الترمذي» (المناقب رقم ٣٧٢٣) من طريق محمد بن عمر بن الرومي، حدثنا شريك، عن سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي، عن علي به فذكره وقال: هذا حديثٌ غريبٌ منكر، وروى بعضهم هذا الحديث عن شريك ولم يذكروا فيه عن الصنابحي، ولا نعرف هذا الحديث عن أحدٍ من الثقات عن شريك.
ومحمد بن عمر بن عبدالله الباهلي مولاهم ابن الرومي؛ قال أبو حاتم: فيه ضعف، وقال أبو زرعة: شيخ لين. «الجرح والتعديل» (٨/ ٢١ رقم ٩٤)، وقال ابن حبان: يقلب الأخبار ويأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم، لا يجوز الاحتجاجُ به بحال. وذكرَ حديثه هذا، ثم قال: وهذا خبرٌ لا أصلَ له عن النبي عليه الصلاة والسلام، ولا شريكٌ حدَّث به، ولا سلمةُ بن كهيل رواه، ولا الصنابحيُّ أسنده، ولعلَّ هذا الشيخ بلغه حديث أبي الصلت عن أبي معاوية فحفِظَه ثم أقلبه على شريك وحدَّث بهذا الإسناد. «المجروحين» (٢/ ٩٤).

(٣) «الحلية» (١/ ٦٤) من طريق عبدالحميد بن بحر، حدثنا شريك، عن سلمة بن كهيل، عن الصنابحي به. وليس عنده ذكرٌ لسُويد بن غفلة.
وعبدالحميد بن بحر الكوفي؛ قال ابن حبان: يروي عن مالك وشريك والكوفيين مما ليس من أحاديثهم، كان يسرق الحديث، لا يحل الاحتجاج به بحال. «المجروحين» (٢/ ١٤٢). =

وغيرُهما[(١)] مِنْ حديثِ عليٍّ أنَّ النبي ﷺ قال: «**أنا دارُ الحكمةِ وعليٌّ بابُها**».

قال الدارقطنيُّ في «العلل»[(٢)] عَقِبَ ثانيهما: إنه حديثٌ مضطربٌ غيرُ ثابتٍ.

وقال الترمذيُّ: إنه منكر، وكذا قال شيخُه البخاريُّ[(٣)]، وقال: إنه ليس له وَجْهٌ صحيحٌ. وقال ابنُ معين ـ فيما حكاه الخطيبُ في «تاريخ بغداد»[(٤)] ـ: إنه كَذِبٌ لا أصلَ له.

وقال الحاكمُ عَقِبَ أولهما: إنه صحيحُ الإسنادِ.

وأورَدَه ابنُ الجوزي مِنْ هذَين الوَجهَين في «الموضوعات»[(٥)]، ووافَقَه الذَّهبيُّ[(٦)]، وغيرُه[(٧)] على ذلك. وأشار إلى هذا ابنُ دقيقِ العِيدِ بقوله: هذا الحديثُ لم يُثبِتُوه، وقيلَ: إنه باطلٌ[(٨)].

وهو مُشعِرٌ بتوقُّفِهِ فيما ذَهَبُوا إليه مِن الحكم بكَذِبِهِ، بل صرَّح العلائي[(٩)]

= وبيَّن ابن عدي أنه ضعيف ويسرق الحديث، ثم قال: ولعبدالحميد هذا غيرُ حديثٍ منكرٍ رواه وسرقه من قوم ثقات. «الكامل» (٥/ ٣٢٣)، فإسناد أبي نعيم تالف.

(١) كالقطيعي في زوائده على «فضائل الصحابة» لأحمد (٢/ ٦٣٥ رقم ١٠٨١)، والطبري في «تهذيب الآثار» مسند علي (ص١٠٤) بإسناد الترمذي نفسه.
وليس عند القطيعيِّ ذِكرُ سُويدِ بن غَفَلَةَ. وإثباته هو الصواب؛ فسلمة لم يسمع من الصنابحي.

(٢) «العلل» (٣/ ٢٤٨ رقم ٣٨٦)، وتتمة كلامه: وسلمة لم يسمع من الصنابحي.

(٣) «علل الترمذي الكبير؛ ترتيب أبي طالب» (ص٣٧٥ رقم ٦٩٩).

(٤) «تاريخ بغداد» (١٢/ ٣١٩) بنحوه. هذا مع أنَّ الحاكم والخطيب قد نقلا عنه تقويته لهذا الحديث.

(٥) «الموضوعات» (٢/ ١١٣).

(٦) «تلخيص كتاب الموضوعات» (ص٦١)، وقال: وهذا الحديث شُبِّه لبعض المحدثين السُّذَّج فإنه موضوعٌ، وله طرق كثيرة.

(٧) أورده شيخ الإسلام ابن تيمية في «أحاديث القصاص» (رقم ١٥) وقال: هذا ضعيفٌ، بل موضوعٌ عند أهل المعرفة بالحديث، لكنْ قد رواه الترمذي وغيره، ومع هذا فهو كذب.

(٨) «شرح الإلمام» (٣/ ٥٢٤).

(٩) «النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح» (ص٥٣ ـ ٥٥).

بالتوقُّفِ في الحكم عليه بذلك فقال: وعندي فيه نظرٌ. ثم بيَّن ما يَشْهَدُ لكونِ أبي معاوية ـ راوي حديثِ ابنِ عباسٍ ـ حدَّثَ به، فزالَ المَحْذورُ مِمَّن هو دونه، قال: وأبو معاويةَ ثقةٌ حافظٌ مُحتَجٌّ بأفرادِهِ كابنِ عُيينةَ وغَيرِهِ، فمَنْ حَكَمَ على الحديثِ مع ذلك بالكَذِبِ فقد أخطأ[1]، قال: وليس هو مِنَ الألفاظِ المُنكرةِ التي تأباها العُقُولُ، بل هو كحديثِ: **«أرحمُ أمَّتي بأمَّتي»**؛ يعني: الماضي[2].

وهو صَنِيعٌ مُعْتَمَدٌ، فليس هذا الحديثُ بكَذِبٍ، خُصُوصاً وقد أخرَجَ الدَّيلميُّ في مسندِهِ[3] بسندٍ ضعيفٍ جدّاً عن ابنِ عُمرَ مرفوعاً: **«عليٌّ بن أبي طالبٍ بابُ حِطَّةٍ؛ فمَنْ دَخَلَ فيه كان مؤمناً، ومَنْ خَرَجَ منه كان كافراً»**.

ومِنْ حديثِ أبي ذَرٍّ رَفَعَه: **«عليٌّ بابُ عِلمِي، ومُبَيِّنٌ لأمَّتي ما أُرسِلْتُ به مِنْ بَعْدِي؛ حُبُّه إيمانٌ وبُغْضُهُ نِفاقٌ، والنَّظَرُ إليه رأفة»**[4].

---

(١) لكن أبا معاوية والأعمش مُدلِّسان كما سبق، وهذه الطرق لا تزيد الحديث قوةً فهي مسروقة، فقد قال ابن عدي: وقد سرقه من أبي الصلت جماعةٌ ضعفاء. «الكامل» (٥/ ١٧٧).

(٢) تقدم (برقم ٨٨) من هذا القسم المحقق.

(٣) «مسند الفردوس» (النسخة السعيدية) [ق ٢٤٨/أ] من طريق محمد بن علي بن خلف، حدثنا حسين الأشقر، حدثنا شريك، عن الأعمش، عن عطاء، عن ابنِ عباس به مرفوعاً.
ولم أجده عنده مِنْ حديث ابن عمر.
ومحمد بن علي بن خلف العطار؛ قال ابن عدي: عنده عجائب، وهو منكر الحديث. «الكامل» (٢/ ٣٦٢).
وحسين الأشقر؛ قال البخاري: فيه نظر، وقال السعدي: غالٍ من الشتَّامين للخِيَرَة، وقال ابن عدي: عنده مناكير. وذكر ابن عدي له مناكير، وقال في بعضها: البلاء عندي من الأشقر. «الكامل» (٢/ ٣٦١). فالإسناد ضعيف جدّاً كما قال المصنف.

(٤) «مسند الفردوس» [النسخة السعيدية] [ق ٢٤٩/أ] من طريق أبي المفضل محمد ابن عبدالله، حدثنا أحمد بن عبيد الثقفي، حدثنا محمد بن علي بن خلف العطار، حدثنا موسى بن جعفر بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبدالله بن جعفر ابن أبي طالب، حدثنا عبدُ المُهيمنِ بن العباسِ الأنصاري ثم الساعدي، عن أبيه العباس بن سهل، عن أبيه سهل بن سعد، عن أبي ذر به. =

ومِنْ حديثِ ابنِ عباسٍ رَفَعَه: «**أنا مِيزانُ العِلْمِ وعليٌّ كَفَّتاهُ، والحسنُ والحسينُ خُيُوطُهُ**» الحديث[١].

وأَوْرَدَ صاحبُ «الفردوس»[٢]، وتَبِعَه ابنُه المَذكورُ ـ بلا إسنادٍ ـ عن ابنِ مسعودٍ رفعه: «**أنا مَدينةُ العِلمِ، وأبو بكرٍ أساسُها، وعليٌّ بابُها، ومعاويةُ حَلَقَتُها**».

وبالجُملةِ فكُلُّها ضعيفةٌ، وألفاظُ أكثرِها رَكيكَةٌ، وأحْسَنُها حديثُ ابنِ عباسٍ، بل هو حَسَنٌ[٣].

= وأبو المُفضَّلِ؛ محمدُ بن عبدالله بن محمد بن عبيدالله الشيباني الكوفي، قال حمزة بن محمد بن طاهر الدقاق: كان يضع الحديث، وقال الخطيب: كان يروي غرائب الحديث وسؤالات الشيوخ فكتب الناس عنه بانتخاب الدارقطني، ثم بأن كذبه فمزَّقوا حديثَه وأبطلوا روايتَه، وكان بعدُ يضعُ الأحاديثَ للرافضة. «تاريخ بغداد» (٣/ ٤٩٩ ـ ٥٠٠).

فالإسناد موضوع بسببه.

(١) «الغرائب الملتقطة» (رسالة خير حسيني) (١/ ٢٢٤ رقم ٣٨) أخبرنا الشيخ عبدالرحيم الرازي كتابةً، واستحلفني أنْ لا أبدله، أخبرنا أبو الفتح عبدالرزاق بن مردك، حدثني يوسف بن عبدالله بأردبيل، حدثني الحسين بن صدقة الشيباني، أخبرنا سليمان بن نصر، حدثني إسحاق بن سيار، حدثنا عبيدالله بن موسى، حدثني الأعمش، حدثني مجاهد، عن ابن عباس به. فذكره وقال: وقال كلهم إلى الأعمش: واستحلفني.

الرواة الثلاثة الأول؛ لم أقف على تراجمهم.

والحسين بن صدقة، قال العقيلي عن محمد بن يحيى بن يسار: مجهولٌ بالنقل، وحسين بن صدقة نحوه، وحديثه غير محفوظ. «الضعفاء» (٤/ ١٤٩)، وقال الذهبي: نَكِرَة. «الميزان» (٤/ ٦٤ رقم ٨٣٠٨).

وسليمان بن نصر؛ ترجم ابن الفَرَضي في «تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس» (١/ ٢١٨ رقم ٥٥٠)، والذهبي في «تاريخ الإسلام» (٦/ ٩٥) لسليمان بن نصر ابن منصور أبي أيوب المُرِّي الغَطفاني الأندلسي، المُتوفى سنة (٢٦٠هـ)، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وإسناد هذا الحديث ضعيف.

(٢) «الفردوس بمأثور الخطاب» (١/ ٤٣ رقم ١٠٥) والذي وقع عنده: عن عبدالله ابن سعيد.

(٣) تقدَّم تضعيف الأئمة له.

وقد روى الترمذيُّ[١] أيضاً، والنسائيُّ[٢]، وابنُ ماجه[٣]، وغيرُهم[٤]؛ مِنْ حديثِ حُبْشِيِّ بن جُنادةَ[٥] مرفوعاً: **«عليٌّ مِنِّي وأنا مِنْ عليّ، لا يُؤدِّي عنِّي إلا أنا أو عليّ»**.

وليس في هذا كُلِّهِ ما يقدَحُ في إجماعِ أهلِ السُّنَّةِ مِن الصحابةِ والتابعين فمَنْ بعدهم: على أنَّ أفضلَ الصحابَةِ بعد النبي ﷺ على الإطلاق: أبو بكرٍ، ثم عُمَرُ رضي الله عنهما، وقد قال [ق ٤٤/أ] ابنُ عُمرَ رضي الله عنهما: «كُنَّا نقولُ ورسولُ الله ﷺ

---

(١) «جامع الترمذي» (المناقب رقم ٣٧١٩) من طريق شريك عن أبي إسحاق، عن حُبْشيّ بن جنادة به مرفوعاً فذكره وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٢) «سنن النسائي الكبرى» (المناقب، فضائل علي ٧/٣٠٩ ـ ٣١٠ رقم ٨٠٩١) من طريق يحيى بن آدم، قال: حدثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق قال: حدثني حبشي بن جنادة السلولي به.
ورواه في (٧/ ٤٣٣ رقم ٨٤٠٠)، و(٧/ ٤٣٤ رقم ٨٤٠٥) بالإسناد نفسه.
ورواه في (٧/ ٤٣٣) من وجهٍ آخر عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء.
ومن وجهٍ آخر عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن هبيرة بن يريم، وهانئ بن هانئ، عن علي مطولاً.
ورواية من رواه عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن حُبشي أولى؛ لأنها هي الموافقة لرواية الجماعة.

(٣) «سنن ابن ماجه» (بابٌ في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ رقم ١١٩) عن جماعةٍ من الثقات، عن شريك، عن أبي إسحاق به.

(٤) كأحمد في مسنده (٢٩/ ٤٩ رقم ١٧٥٠٥)، و(٢٩/ ٥٠ رقم ١٧٥٠٦) من طريق إسرائيل به. وفي (٢٩/ ٥٠ رقم ١٧٥٠٦) من طريق شريك، عن أبي إسحاق، عن حبشي بن جنادة، مثله، قال: فقلتُ لأبي إسحاق: أين سمعتَ منه؟ قال: وقف علينا على فرسٍ له في مجلسنا في جبانة السبيع.

(٥) حُبْشي ـ بضم أوله وسكون الموحدة بعدها معجمة ثم تحتانية، وهو اسمٌ بلفظ النسب ـ ابن جنادة بن نصر السَّلولي ـ بفتح المهملة وتخفيف اللام المضمومة ـ نسبةً إلى سلُول، وهي أمُّ بني مُرَّة بن صعصعة؛ صحابيٌّ شهِدَ حجة الوداع، ثم نزل الكوفة. «الإصابة» (٢/ ٤٤٧ ـ ٤٤٨).
والأعمش مشهورٌ بالتدليس، ولم يأتِ تصريحه بالسماع من حُبْشي إلا من طريق شريك، وشريك لا يُحتمل تفرُّده بمثل هذا، وقد ذكر البخاري قصةَ سماعِ الأعمشِ من حُبشي، ثم قال: في إسناده نظر. «التاريخ الكبير» (٣/ ١٢٧ رقم ٤٢٧).
فإسناد هذا الحديث ضعيفٌ، والله أعلم.

حيٌّ: أفْضَلُ هذه الأمةِ بعد نبيِّها: أبو بكرٍ وعمرُ وعثمانُ، فيَسْمَعُ ذلك رسولُ الله ﷺ، فلا يُنكِرُه»[١].

بل ثبَتَ عن عليٍّ نفسِهِ أنه قال: «خَيرُ النَّاسِ بعد رسولِ الله ﷺ: أبو بكرٍ، ثم عمرُ، ثم رجلٌ آخر، فقال له ابنُه محمدُ بن الحَنفيةِ: ثم أنتَ يا أبَةِ؟ فقال: ما أبوكَ إلا رجلٌ من المسلمين»[٢].

رضي الله عنهم وعن سائرِ الصحابةِ أجمعين.

١٩٢ حديث: «أنا مِن اللهِ، والمؤمنونَ مِنِّي».

قال شيخنا: إنه كَذِبٌ مُختَلَقٌ.

وقال بعضُ الحفاظ[٣]: لا يُعرَفُ بهذا اللفظِ مرفوعاً، لكنْ ثَبَتَ في الكتابِ والسُّنَّةِ: أنَّ المؤمنينَ بعضهُم مِنْ بعضٍ؛ وفي الكتاب (قوله تعالى)[٤]: ﴿بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍۖ﴾ [آل عمران: ١٩٥]. وفي السُّنَّةِ: قولُهُ ﷺ لحَيِّ الأشعريين: «**هم مِنِّي، وأنا منهم**»[٥]، وقولُهُ لعليٍّ: «**أنتَ مِنِّي، وأنا مِنكَ**»[٦]،

---

(١) رواه أبو داود في سننه (السُّنَّة، باب في التفضيل رقم ٤٦٢٨) من طريق الزهري عن سالم، والترمذي في جامعه (المناقب، باب في فضائل عثمان رقم ٣٧٠٧) من طريق عبيدالله بن عمر عن نافع؛ كلاهما عن ابن عمر به. وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ من هذا الوجه، يُستغرب مِنْ حديثِ عُبَيدِالله بن عمرَ، وقد رُويَ هذا الحديث من غير وجهٍ عن ابن عمر. اهـ.
ورجال إسناديهما ثقات، والحديثُ في «صحيح البخاري» (٣٦٩٧) مِنْ طريقِ عُبيدِالله بن عُمَرَ عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ بنحوه.

(٢) «صحيح البخاري» (فضائل الصحابة، باب قول النبي ﷺ: «**لو كنت متخذاً خليلاً رقم ٣٦٧١**».

(٣) هو شيخ الإسلام ابن تيمية كما في «أحاديث القصاص» (ص٥٥ ـ ٥٦).

(٤) ما بين قوسين زيادة من «ز».

(٥) «صحيح البخاري» (الشركة، باب الشركة في الطعام والنهد والعروض رقم ٢٤٨٦)، وبوَّب في (المغازي، باب قدوم الأشعريين وأهل اليمن وقال أبو موسى عن النبي ﷺ: «**هم مني وأنا منهم**»، و«صحيح مسلم» (فضائل الصحابة، باب من فضائل الأشعريين رقم ٢٥٠٠).

(٦) «صحيح البخاري» (الصلح، باب كيف يكتب هذا ما صالح فلان بن فلان رقم ٢٦٩٩)، و(المغازي، باب عمرة القضاء ذكره أنس عن النبي ﷺ رقم ٤٢٥١).

وللحُسَين[(١)]: «**هذا مِنِّي، وأنا منه**»[(٢)].

وكله صحيح[(٣)].

بل عندَ الدَّيلميِّ[(٤)] بلا إسنادٍ عن عبدِالله بن جَرَادٍ مرفوعاً: «**أنا مِن الله ﷻ، والمؤمنونَ مِنِّي؛ فمَنْ آذَى مُؤمناً فقد آذاني**» الحديث.

---

(١) في الأصل و«م» و«د»: (للحسن)، والتصويب من «ز»، ومصادر الحديث.

(٢) رواه الترمذي في جامعه (المناقب، باب مناقب الحسن والحسين رقم ٣٧٧٥)، وابن ماجه في سننه (باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ ـ فضل الحسن والحسين... رقم ١٤٤)، وأحمد في مسنده (٢٩/ ١٠٢ رقم ١٧٥٦١)، وابن حبان في صحيحه (١٥/ ٤٢٧ رقم ٦٩٧١)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ١٧٧) من طرقٍ عن عبدالله بن عثمان بن خثيم، عن سعيد بن أبي راشد، عن يعلى بن مرة مرفوعاً بنحوه، وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسن، وإنما نَعْرِفُه مِنْ حديثِ عبدِالله بن عثمانَ ابن خُثَيم، وقد رواه غيرُ واحدٍ عن عبدِالله بن عثمانَ بن خُثَيمٍ.
وقال الحاكم: هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد ولم يخرجاه.
وسعيد بن أبي راشد، أو ابن راشد؛ لم يروِ عنه غير عبدالله بن عثمان، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٢٩٠)، وحسَّن له الترمذي هذا الحديث، وقال الذهبي: صدوق. «الكاشف» (١/ ٤٣٥ رقم ١٨٨١)، وقال ابن حجر: مقبول. «التقريب» (٢٣٠١).
وقد تُوبعَ على هذا الحديث، فقد أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (ص١٢٩ رقم ٣٦٤)، وفي «التاريخ الكبير» (٨/ ٤١٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ٢٠ رقم ٢٥٨٦)، و(٢٢/ ٢٧٣ رقم ٧٠١) من طريق أبي صالح عبدالله بن صالح، عن معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد، عن يعلى بن مرة به.
وأبو صالح عبدالله بن صالح الجهني كاتب الليث؛ سبقت ترجمته بشيءٍ من التفصيل في الحديث (٢٣)، وسبَقَ أنَّ حديثَه في الأول كان مستقيماً، ثم طرأ عليه فيه تَخليطٌ، وأنَّ ما يَجيءُ مِنْ روايةِ أهل الحِذْقِ عنه كيحيى بن معين والبخاري و... فهو مِنْ صحيحِ حديثِهِ. وقد جاءت الروايةُ هنا مِنْ طريقِ البخاري في «التاريخ الكبير» عنه، فهي مِنْ صحيحِ حديثِهِ.
وباقي رجالِ الإسناد ثقاتٌ، لكن يَبْقى احتمالُ وُقوعِ القَلْبِ بينَ راشدِ بن سعدٍ، وسَعْدِ بن راشِدٍ، لأنَّ كلا الرِّوايَتَين عن يَعْلَى بن مُرَّةَ، والله أعلم.

(٣) إلى هنا انتهى كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، وكلام المصنف المنقول من «اللآلئ المنثورة» للزركشي (ص١٣٩).

(٤) لم أجده في مسنده، وهو في «تسديد القوس» [ق ١١٨/ ب].

١٩٣ حديث: «**أنا والأتقياءُ مِنْ أُمَّتي بَرِيئُونَ مِنَ التَّكَلُّفِ**».

قال النوويُّ: ليس بثابتٍ[(١)]. انتهى.

وقد أخرجه الدارقطنيُّ في «الأفراد»[(٢)] مِنْ حديثِ الزُّبَيرِ بن العَوَّامِ مرفوعاً: «**ألا إني بَرِيءٌ مِن التَّكَلُّفِ وصالِحُوا أُمَّتي**». وسَنَدُه ضعيفٌ.

وأورَدَه الغَزَاليُّ في «الإحياء»[(٣)] بلفظ: «**أنا وأتقياءُ أُمَّتي بُرَآءُ مِنَ التَّكَلُّفِ**».

وقال سلمانُ ـ كما عند أحمدَ[(٤)]، والطبرانيِّ في «معجمه الكبير»[(٥)] و«الأوسط»[(٦)]، وأبي نعيم في «الحلية»[(٧)]، وغيرِها[(٨)] ـ لِمَن استَضَافَه: «لولا أنا نُهِينا عن التَّكَلُّفِ لَتَكَلَّفْتُ لكم».

---

(١) «فتاوى النووي» (ص٢٦٢ رقم ٢٧).

(٢) رواه من طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٢٧٨) من جهة شعيب بن إبراهيم، حدثنا سيف بن عمر، عن وائل بن داود، عن يزيد البهي قال: قال الزبير بن العوام به نحوه.
وشعيب بن إبراهيم الكوفي، قال ابن عدي: له أحاديثٌ وأخبارٌ، وهو ليس بذلك المعروف، ومقدار ما يروي من الحديث والأخبار ليست بالكثيرة، وفيه بعض النكرة؛ لأن في أخباره وأحاديثه ما فيه تحامل على السلف. «الكامل» (٤/ ٤).
وسيف بن عمر الضبي، قال يحيى بن معين: ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم: متروك الحديث. «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٧٨ رقم ١١٩٨)، وقال أبو نعيم الأصبهاني: متهمٌ في دينه مرميٌ بالزندقة ساقطُ الحديث لا شيء. «الضعفاء» (ص٩١ رقم ٩٥).
فالإسناد ضعيف جداً.

(٣) «إحياء علوم الدين» (٣/ ١٢٠).

(٤) «مسند أحمد» (٣٩/ ١٣٦ رقم ٢٣٧٣٣) من طريق قيس بن الربيع، حدثنا عثمان ابن شابور ـ رجلٌ من بني أسد ـ عن شقيق، أو نحوه ـ شكَّ قيس ـ عن سلمان به.

(٥) «المعجم الكبير» (٦/ ٢٣٥ رقم ٦٠٨٣) من طريق قيس بن الربيع، حدثنا عثمان ابن شابور، وفي (٦/ ٢٣٥ رقم ٦٠٨٥) من طريق سليمان بن قرم، عن الأعمش؛ كلاهما عن شقيق بن سلمة قال: دخلنا على سلمان.

(٦) «المعجم الأوسط» (٦/ ١٠٤ رقم ٥٩٣٥) من طريق عثمان بن شابور به فذكره وقال: لم يرو هذا الحديث عن عثمان بن شابور إلا قيس بن الربيع.

(٧) لم أجده في «الحلية».

(٨) لم أجده في كتبه المطبوعة. وقد رواه أيضاً ابن المبارك في «الزهد» (ص٤٩٣ رقم ١٤٠٤)، =

وإلى هذا أشارَ شيخُنا بقولِهِ: ورُوِيَ مَرفوعاً مِنْ حديثِ سلمانَ، والصحيحُ عنه مِنْ قولِهِ. وقال عُمرُ رضي الله عنه ـ كما أخرجه البخاري[١]، عن أنسٍ، عنه ـ: «نُهِينَا عن التَّكَلُّفِ».

١٩٤ حديث: «أنا يَعسُوبُ المؤمنين» في: «أميرِ النَّحْلِ»[٢].

= والبزار في «مسنده» (٦/ ٤٨٢ رقم ٢٥١٥) من طريق قيس بن الربيع، عن عثمان ابن شابور، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ١٢٣) من طريق سليمان بن قرم، عن الأعمش؛ كلاهما عن شقيق به. ووقع عند ابن المبارك: عن رجلٍ عن سلمان.
وقال الحاكم: هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد ولم يخرجاه، وله شاهدٌ بمثل هذا الإسناد، ووافقه الذهبي. ثم ساقه الحاكم من طريق الحسن بن الرماس، حدثنا عبدالرحمٰن بن مسعود العبدي قال: سمعتُ سلمان الفارسي بنحوه. وقال الذهبي: إسناده ليِّن.
وقيس بن الربيع الكوفي؛ صدوق تغيَّر لما كبُر، وقد سبقت ترجمته في الحديث (٢).
وعثمان بن شابور، لم أجد له ترجمة سوى ذكر الدارقطني له في «المؤتلف والمختلف» (٣/ ١٣١٤).
وسليمان بن قَرْم ـ بفتح القاف وسكون الراء ـ ابن معاذ أبو داود البصري النحوي؛ قال ابن معين: ليس بشيء وهو ضعيف، وقال أبو حاتم: ليس بالمتين، وقال أبو زرعة: ليس بذاك. «الجرح والتعديل» (٤/ ١٣٦ رقم ٥٩٧)، وقال ابن حجر: سيء الحفظ يتشيَّع. «التقريب» (٢٦٠٠).
فصارت طرقُ الأثرِ على النحو التالي:
١ ـ طريق قيس بن الربيع، عن عثمان بن شابور.
وإسناده ضعيف لحال قيس وشيخه، وقد اضطربَ فيه قيسٌ، فجَعَلَه عن شقيقٍ، وعند أحمد: عن شقيق، أو نحوه، وعند ابنِ المبارك: عن رجلٍ، عن سلمان.
٢ ـ طريق سليمان بن قرم، عن الأعمش. وسليمان ضعيفٌ، والأعمش مدلِّس وقد عنعن.
٣ ـ طريق الحسن بن الرماس، عن عبدالرحمٰن بن مسعود العبدي.
وقد سبق أنَّ الذهبي قال: إسناده ليِّن.
فالطرق الثلاثة ضعيفة، لكنها تتقوى بمجموعها، خاصة وأنه ليس له حكم الرفع، فيكون هذا الأثر حسناً لغيره، والله أعلم.

(١) «صحيح البخاري» (الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة، باب ما يكره من كثرة السؤال... رقم ٧٢٩٣).
(٢) تقدم برقم (١٨٤).

١٩٥ حديث: «**إنَّا أمَّةٌ أمِّيَّةٌ لا نَكْتُبُ ولا نَحْسِبُ**».

متفقٌ عليه[١] مِنْ حديثِ سعيدِ بن عمرو القرشي، عن ابنِ عُمَرَ مرفوعاً به.

١٩٦ حديث: «**إنا لنَكْشُرُ[٢] في وُجوهِ أقوامٍ وقُلُوبُنا لَتَلْعَنُهُم**».

وهو في أبي الدَّرْداءِ مِن «الحلية»[٣].

١٩٧ حديث: «**انتظارُ الفَرَجِ عِبادَةٌ**».

الترمذيُّ في الدَّعواتِ مِنْ جامعه[٤]، وابنُ أبي الدُّنيا في «الفَرَج»[٥]، والبيهقيُّ في «الشعب»[٦]، والعسكريُّ في «الأمثال»، والدَّيلميُّ في مسندِهِ[٧]؛ كلُّهم مِنْ حديثِ حمادِ بن واقِدٍ، سمعتُ إسرائيلَ بن يُونُسٍ يُحدِّث عن أبي إسحاقَ الهَمْدانيِّ، عن أبي الأحْوَصِ، عن ابنِ مسعودٍ مرفوعاً: «**سَلُوا اللهَ مِنْ فَضْلِهِ، فإنَّ اللهَ يُحِبُّ أنْ يُسْأَلَ مِنْ فَضْلِهِ، وأفْضَلُ العِبادَةِ انتظارُ** [ق ٤٤/ب] **الفَرَجِ**».

وقال البيهقيُّ عَقِبه: تفرَّدَ به حمادٌ، وليس بالقويِّ[٨].

---

(١) «صحيح البخاري» (الصوم، باب قول النبي ﷺ: «**لا نكتُب ولا نحسِب**» رقم ١٩١٣)، و«صحيح مسلم» (الصيام، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال... رقم ١٠٨٠).

(٢) الكَشْر: بُدُوُّ الأسنان عند التبسُّم. «لسان العرب» (٥/ ١٤٢).

(٣) «حلية الأولياء» (١/ ٢٢٢) من طريق خلف بن حوشب قال: قال أبو الدرداء فذكره موقوفاً. وخلف بن حوشب الكوفي؛ ثقةٌ من السادسة، مات بعد الأربعين. «التقريب» (١٧٢٨).

فهو لم يلقَ أبا الدرداء، فروايته عنه منقطعة.

(٤) «جامع الترمذي» (الدعوات، باب في انتظار الفرج وغير ذلك رقم ٣٥٧١).

(٥) «الفرج بعد الشدة» (ص١١ رقم ٢) من طريق حماد بن واقد به.

(٦) «شعب الإيمان» (٢/ ٣٧٢ رقم ١٠٨٦)، و(١٢/ ٣٥٨ رقم ٩٥٣٥).

(٧) «مسند الفردوس» [النسخة السعيدية] [ق ١٦٠/ب] فقال: رواه الطبراني رحمه الله. فساقه من طريق حمادِ بن واقِدٍ به. وهو عند الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ١٢٤ رقم ١٠٠٨٨).

(٨) حماد بن واقد؛ ضعيف كما سبق في الحديث (١٣٣)، فالإسنادُ ضعيفٌ بسببه، وهو وهمٌ كما سيأتي بيانُه في كلامِ الترمذيِّ.

وحسَّنَ شيخُنا إسنادَه(١).

لكنْ قال التِّرمذيُّ عَقِبَه: هكذا رَوَى حمادُ بن واقِدٍ، وليسَ بالحافِظِ، ورواه أبو نُعَيم، عن إسرائيلَ، عن حَكيم بن جُبَير(٢)، عن رجلٍ، عن النبي ﷺ. قال: وحديثُ أبي نُعَيم أشبَه أنْ يكونَ أصحَّ.

وله طُرُقٌ؛ منها ما رواه ابنُ أبي الدنيا(٣)، والبيهقيُّ(٤)، والدَّيلميُّ(٥) مِنْ حديثِ عليِّ بن الحسين، عن أبيه، عن جدِّهِ عليِّ بن أبي طالبٍ رَفَعَه: **«انتظارُ الفَرَجِ مِن الله عِبادةٌ، ولكنْ مَنْ رَضِيَ بالقَليلِ مِن الرِّزقِ، رَضِيَ الله مِنه بالقَليلِ مِن العَمَلِ»**.

ومنها ما رواه العَسْكريُّ في «الأمثال»، والقُضَاعيُّ(٦) مِنْ حديثِ عَمرِو

---

(١) قال العَجْلونيُّ: وحسَّنَ إسنادَه الحافظُ ابنُ حجرٍ في بعض حواشيه. «كشف الخفاء» (١/ ٢٠٧).

(٢) حكيم بن جبير، قال أحمد: ضعيف الحديث مضطرب الحديث. «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٣٩٦ رقم ٧٩٨)، وقال الذهبي: ضعَّفوه وقال الدارقطني: متروك. «الكاشف» (١/ ٣٤٧ رقم ١١٩٧).
فهذا الإسناد ضعيفٌ جدّاً بسببه، ولجهالة شيخه في الإسناد.

(٣) «الفرج بعد الشدة» (ص١٠ رقم ١) حدثنا أبو سعد عبدالله بن شبيب بن خالد المدائني، حدثنا إسحاق بن محمد الفروي، حدثني سعيد بن مسلم بن بانك، عن أبيه أنه سمع علي بن الحسين به.
وعبدالله بن شبيب أبو سعيد المدائني؛ قال فضلك الرازي: يحلُّ ضربُ عُنقِه. وساق له ابن عدي عدداً من الأحاديث المنكرة، ثم قال: له غيرُ ما ذكرتُ من الأحاديث التي أنكِرَت عليه كثير. «الكامل» (٤/ ٢٦٣).
وإسحاق بن محمد بن إسماعيل بن أبي فروة الفروي؛ صدوقٌ كُفَّ فساء حفظه من العاشرة. «التقريب» (٣٨١)، وهو غير إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة، فذاك متهم بالكذب كما سبق في الحديث (٤٧).
والإسناد ضعيف جدّاً بسبب عبدالله بن شبيب وإسحاق بن محمد الفروي.

(٤) «شعب الإيمان» (١٢/ ٣٥٥ رقم ٩٥٣١).

(٥) لم أجده في مسنده، ولا في «الغرائب الملتقطة»، وهو في «الفردوس بمأثور الخطاب» (١/ ٣٥٥ رقم ١٤٢٦) من حديث أنس.

(٦) «مسند الشهاب» (١/ ٦٢ رقم ٤٦) من طريق محمد بن إبراهيم بن زياد الرازي، حدثنا عمرو بن حميد القاضي به.
=

ابن حُمَيدٍ[١]، حدثنا اللَّيثُ، عن نافعٍ، عن ابنِ عُمَرَ رَفَعَه: «**انتظارُ الفَرَجِ بالصَّبْرِ عِبادةٌ**».

ومنها ما أشارَ إليه الخليليُّ في «الإرشاد»[٢] بقولِهِ: تفرَّدَ به بقيَّةُ، عن مالكٍ، عن الزُّهريِّ، عن أنسٍ، قال: ورواه بعضهم عن بقيةَ مرسلاً، وهو أشبَهُ.

وكذا أخرَجَه البيهقيُّ[٣] مِنْ حديثِ نُعَيم بنِ حمادٍ[٤]، عن بقيةَ، عن مالكٍ، عن الزُّهريِّ رفعه: «**انتظارُ الفَرَجِ مِن الله** ﷻ» وقال: إنه مرسلٌ. ثم ساقَ مِنْ جهةِ سليمانَ بن سَلَمَةَ الخَبَائِريِّ[٥]، عن بقيةَ مُتَّصِلاً بلفظ: «**انتظارُ الفَرَجِ عِبادةٌ**» وقال: إنَّ الأولَ أولى[٦].

= ومحمد بن إبراهيم بن زياد الرازي. قال الدارقطني: متروك، وفي موضع آخر: ضعيف، وقال أبو بكر البرقاني: بئس الرجل. «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٠١).

(١) عمرو بن حميد قاضي دينوَر؛ قال ابن حبان: صدوقٌ في الرواية، وفي القلب منه شيءٌ لروايته عن الليث بن سعد، عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «**انتظار الفرج بالصبر عبادة**» هذا الذي وَهِمَ فيه يَجِبُ أنْ يُتَنَكَّبَ ما أخطأ فيه، ويُحتَجَّ بغَيرِه. «الثقات» (٨/ ٤٨٣)، وقال الذهبي: هالِكٌ، أتى بخَبَرٍ موضوعٍ، اتُّهِمَ به، وقد ذَكَرَه السُّلَيمانيُّ في عِدادِ مَنْ يَضَعُ الحديثَ. «الميزان» (٣/ ٢٥٦).
فالإسناد ساقط بسبب عمرو بن حُميد والراوي عنه.

(٢) «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» (١/ ٤٥١ - ٤٥٢ رقم ١٢١).

(٣) في «شعب الإيمان» (١٢/ ٣٥٦ رقم٩٥٣٣) من طريق عبدالله بن محمد بن الحسن ابن الشرقي، حدثنا أبو حاتم الرازي، حدثنا نعيم بن حماد به.
وعبدالله بن محمد بن الشرقي أخو الحافظ أبي حامد؛ تكلموا فيه لإدمانه المُسْكِرِ. «المغني في الضعفاء» (١/ ٣٥٦ رقم ٣٣٥٧).

(٤) نعيم بن حمَّاد المروزي؛ مُختلفٌ فيه كما سبق في الحديث (١٣٣).

(٥) سليمان بن سلمة الخبائري؛ متروك، وتقدمت ترجمته في الحديث (٢٣).
فالإسناد ضعيف جداً.

(٦) «الشعب» (١٢/ ٣٥٧ رقم ٩٥٣٤) مِنْ طريقِ سليمان بن سلمة الخبائري، حدثنا بقيةُ، عن مالكٍ، عن الزهري، عن أنس مرفوعاً به.
وقد بيَّن الدارقطني في «العلل» (١٢/ ١٨١ رقم ٢٥٩١) الاختلافَ على بقية، وقال: ولا يصحُّ هذا عن مالكٍ بوجه.

ومنها ما أورَدَه البيهقيُّ[(١)] مِنْ حديثِ قيسِ بن الرَّبيعِ، عن حكيم ابن جُبَيرٍ[(٢)]، عن سعيدِ بن جُبَيرٍ، عن ابنِ عباسٍ رفعه: «**أفْضَلُ العِبادةِ تَوَقُّعُ الفَرَجِ**».

وأخرجه القُضاعيُّ[(٣)] مِنْ حديثِ حَنْظَلةَ المَكيِّ، عن مجاهِدٍ، عن ابنِ عباسٍ رَفَعَه: «**انتظارُ الفَرَجِ بالصَّبْرِ عِبادةٌ**».

ومنها ما أورده الحكيمُ التِّرمذيُّ في الأصل الثامن والخمسين[(٤)] بلفظ: «**الحَيَاءُ زِينةٌ، والتُّقَى كَرَمٌ، وخَيْرُ المَرْكَبِ الصَّبْرُ، وانتظارُ الفَرَجِ مِن الله عِبادَةٌ**».

١٩٨ حديث: «أنتَ ومالُكَ لأبيكَ».

ابنُ ماجه[(٥)] مِنْ حديثِ يوسفَ بن إسحاق، عن محمدِ بن المُنكَدِرِ، عن جابِرٍ: أنَّ رجلاً قال: يا رسولَ الله، إنَّ لي مالاً ووَلَداً، وإنَّ أبي يُريدُ أنْ

---

(١) «شعب الإيمان» (١٢/ ٣٥٦ رقم ٩٥٣٢) من طريق قيس بن الربيع به.

(٢) في «ز»: (بن حزام) وهو خطأ والصواب ما هو مثبت، كما في الطريق التي أشار إليها الترمذي، والإسناد ضعيفٌ جدّاً بسببِ حَكيم بن جُبَيرٍ.

(٣) «مسند الشهاب» (١/ ٦٣ رقم ٤٧) من طريق أبي موسى عيسى بن مهران، حدثنا حسن بن حسين، حدثنا سفيان بن إبراهيم، عن حنظلةَ المَكِّيِّ به.
وعيسى بن مهران الرازي؛ قال أبو حاتم: كذاب. «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٩٠ رقم١٦٠٧)، وقال ابن عدي: حدَّث بأحاديث موضوعة مناكير محترق في الرفض. «الكامل» (٥/ ٢٦٠).
والإسناد موضوعٌ بسبب عيسى بن مهران.

(٤) «نوادر الأصول» (١/ ٦٣٢ رقم ٨٨٥) حدثنا عمر بن أبي عمر الربعي، قال: حدثنا يونس بن يزيد الأيلي، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبدالرحمٰن، عن جابر ابن عبدالله به مرفوعاً.
عمر بن أبي عمر الربعي؛ لم أجد له ترجمة، وباقي رجال الإسناد ثقات، والله أعلم.

(٥) «سنن ابن ماجه» (التجارات، باب ما للرجل من مال ولده رقم٢٢٩١) من طريق يوسف بن إسحاق به.
وقال البوصيري: هذا إسنادٌ صحيحٌ رجاله ثقاتٌ على شرط البخاري. «مصباح الزجاجة» (٢/ ٢٠٢). وهو كما قال، والله أعلم.

يَجْتاحَ مالي، فقال: أنتَ[(١)]... وذكره.

وكذا أخرَجَه مِنْ هذا الوجهِ: الطَّحاويُّ[(٢)]، وبقيُّ بن مَخْلَدٍ[(٣)]، والطَّبرانيُّ في «الأوسط»[(٤)].

ورواه البَزَّارُ[(٥)] مِنْ حديثِ هشامِ بن عُرْوَةَ، عن محمدِ بن المُنكَدِرِ، وقال: إنه إنما رُوِيَ عن هشام مرسلاً؛ يعني بدون جابرٍ، وصحَّحه ابنُ القَطَّان[(٦)] مِنْ هذا الوجه.

وله طريقٌ أخرى عند البيهقيِّ في «الدلائل»[(٧)]، والطبراني في «الأوسط»[(٨)]، و«الصغير»[(٩)] فيها ذِكْرُ سَبَبِ هذا الحديثِ؛ رَوَيَاه مِنْ طريقِ المُنكَدِرِ بن محمدِ بن المُنكَدِرِ، عن أبيه، عن جابرٍ قال: جاء رجلٌ إلى

---

(١) (أنت) زيادة من «ز».

(٢) «شرح مشكل الآثار» (٤/ ٢٧٧ رقم ١٥٩٨)، و«شرح معاني الآثار» (٤/ ١٥٨رقم ٦١٥٠).

(٣) عزاه له ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ١٠٣)، وابن الملقن في «البدر المنير» (٧/ ٦٦٧).

(٤) «المعجم الأوسط» (٤/ ٣١ رقم ٣٥٣٤)، و(٧/ ١٩ رقم ٦٧٢٨).

(٥) لم أجده في مسنده ولا في «كشف الأستار»، وهو في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ١٠٢)، و«إتحاف المهرة» لابن حجر (٣/ ٥٦٣): قال البزار... فساقه من طريق هشام به.

(٦) «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ١٠٢).

(٧) «دلائل النبوة» (٦/ ٣٠٤) من طريق أبي دجانة أحمد بن الحكم المعافري، حدثنا عبيد بن خلصة، حدثنا عبدالله بن نافع المدني، عن المنكدر بن محمد بن المنكدر به.

من دون عبدالله بن نافع لم أظفر لهم بتراجم، ووقع في مطبوع «الدلائل»: عبدالله ابن عمر، وهو خطأ، والصواب: عبدالله بن نافع المدني، كما سيأتي عند الطبراني.

(٨) «المعجم الأوسط» (٦/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠ رقم ٦٥٧٠) من طريق أبي سلمة عبيد بن خلصة بمعرة النعمان، حدثنا عبدالله بن نافع المدني، عن المنكدر بن محمد به فذكره وقال: لم يرو هذا الحديث بهذا اللفظ والشعر عن المنكدر بن محمد بن المنكدر إلا عبدالله بن نافع، تفرَّد به عبيد بن خلصة.

(٩) «المعجم الصغير» (٢/ ١٥٢ رقم ٩٤٧) من طريق أبي سلمة عبيد بن خلصة به.

النبي ﷺ فقال: يا رسولَ الله، إنَّ أبي أخذَ مالي، فقال النبي ﷺ [ق ٤٥/أ]: «اذهَبْ فأْتِنِي بأبيكَ» فنزَلَ جبريلُ على النبي ﷺ فقال: إنَّ الله ﷻ يُقْرِئُكَ السَّلامَ ويَقولُ لكَ: إذا جاءَكَ الشَّيْخُ، فسَلْهُ عن شَيءٍ قالَه في نفسِهِ ما سَمِعَتْهُ أذناهُ. فلمَّا جاءَ الشَّيْخُ قال له النبي ﷺ: «ما بالُ ابنِكَ يَشْكُوكَ، تُرِيدُ أنْ تأْخُذَ مالَهُ» قال: سَلْهُ يا رسولَ الله، هل أنْفَقْتُهُ إلا على إحدى عَمَّاتِهِ أو خالاتِهِ أو على نفسي؟! فقال النبي ﷺ: «إيهٍ دَعْنَا مِنْ هذا، أخْبِرْني عن شَيءٍ قُلْتَهُ في نفسِكَ ما سَمِعَتْهُ أُذُناكَ» فقال الشَّيْخُ: والله يا رسولَ الله، ما يَزَالُ الله يَزِيدُنا بكَ يَقيناً، لقد قُلْتُ في نفسي شَيْئاً ما سَمِعَتْهُ أُذُنايَ، فقال: «قُلْ وأنا أسْمَعُ» فقال: قلتُ:

غَذَوْتُكَ مَوْلُوْداً ومُنْتُكَ يَافِعاً ... تُعَلُّ بما أجْنِي عليكَ وتَنْهَلُ
إذا ليلةٌ ضَافَتْكَ بالسُّقْمِ لم أَبِتْ ... لِسُقْمِكَ إلا ساهِراً أتَمَلْمَلُ
كأني أنا المَطْرُوقُ دُوْنَكَ بالذَّي ... طُرِقْتَ به دُوني فعَيْنَيَّ تَهْمُلُ
تَخافُ الرَّدَى نفسِي عليكَ وإنَّها ... لتَعْلَمُ أنَّ المَوتَ وَقْتٌ مُؤَجَّلُ
فلمَّا بَلَغْتَ السِّنَّ والغَايَةَ التَّي ... إليها مَدَى ما كُنْتُ فِيْكَ أؤَمِّلُ
جَعَلتَ جَزَائِي غِلْظَةً وفَظَاظَةً ... كَأَنَّكَ أنْتَ المُنْعِمُ المُتَفَضِّلُ
فلَيْتَكَ إذْ لم تَرْعَ حَقَّ أُبُوَّتي ... فَعَلْتَ كما الجَارُ المُجَاوِرُ يَفْعَلُ
تَرَاهُ مُعِدّاً للخِلَافِ كأنَّه ... بِرَدٍّ على أهْلِ الصَّوَابِ مُوَكَّلُ

قال: فحِينَئِذٍ أخَذَ النبيُّ ﷺ بتَلَابيبِ[١] ابنِه وقال: «أنْتَ ومالُكَ لأبيكَ».

والمُنْكدِرُ[٢]؛ ضَعَّفُوه مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ، وهو في الأصلِ صدوقٌ، لكنْ في السَّنَدِ إليه مَنْ لا يُعرَفُ.

وهو عندَ الزَّمَخْشَريِّ في الإسراءِ مِنْ «كشافه»[٣] بلفظ: شَكَى رجلٌ إلى

(١) أخذَ بتَلْبيبِه وتَلابيبِه؛ إذا جمعتَ ثيابَه عند نَحْره وصَدْره ثم جَرَرْتَه. «لسان العرب» (١/ ٧٣٣).
(٢) المُنكَدِرُ بن محمدِ بن المُنكَدِرِ؛ ضعيفٌ وقد تقدمت ترجمته في الحديث (٥٦).
فالإسناد ضعيف بسببه وبسببِ جهالةِ بعضِ الرواةِ.
(٣) «تفسير الكشاف» (٣/ ٥٠٩ ـ ٥١٠).

رسولِ الله ﷺ أباه وأنه يأخُذُ مالَه فدَعَى به، فإذا شَيخٌ يَتَوكَّأُ على عَصًى، فسَألَه فقال: إنه كان ضَعِيفاً وأنا قويٌّ، وفَقِيراً وأنا غَنيٌّ، فكنْتُ لا أمْنَعُه شَيئاً مِنْ مالي، وأنا اليومَ ضَعِيْفٌ وهو قَوِيٌّ، وأنا فَقِيرٌ وهو غَنيٌّ، وهو يَبْخَلُ عليَّ بمالِهِ، فبَكَى عليه الصلاة والسلام وقال: **«ما مِنْ حَجَرٍ ولا مَدَرٍ يَسْمَعُ هذا إلا بَكَى»**، ثم قال للولَدِ: **«أنتَ ومالُكَ لأبيكَ»**.

وقال مُخَرِّجُهُ[(١)]: لم أجِدْه. فقال شيخُنا: أخرَجَه وبيَّضَ في «معجم الصحابة» مِنْ طريقٍ، وبيَّضَ. قلتُ: وكأنه رامَ ذِكْرَ الَّذي قَبْلَه[(٢)].

والحديثُ عندَ البزَّارِ في مسندِهِ[(٣)] مِنْ حديثِ سعيدِ بن المُسيِّبِ، عن عُمَرَ: «أنَّ رجلاً أتى النبيَّ ﷺ فقال: إنَّ أبي [ق ٤٥/ب] يُرِيدُ أنْ يأخُذَ مالي، قال...» وذَكَرَه.

وهو مُنقَطِعٌ[(٤)].

وللطبرانيِّ في «الكبير»[(٥)] و«الأوسط»[(٦)]، وكذا البَزَّارِ[(٧)] مِنْ حديثِ الحسنِ البَصْريِّ، عن سَمُرةَ رَفَعَه: قال لرجلٍ.. وذكره.

---

(١) هو الزَّيلعيُّ في «تخريج أحاديث الكشاف» (٢/ ٢٦٦ رقم ٧٠٢).

(٢) لعله يقصد أنَّ شيخه بيَّض في هذا الموضع، وقصد ذكر من أخرج الحديث من قبل، والله أعلم.

(٣) «مسند البزار» (١/ ٤١٩ رقم ٢٩٥) من طريق سعيد بن بشير، عن مطر، عن عمرو ابن شعيب، عن سعيد بن المسيب به.
وسعيد بن بشير الأزدي مولاهم؛ ضعيف وقد سبقت ترجمته في الحديث (١٨).
ومطر الوراق؛ فيه لين وقد سبقت ترجمته في الحديث (٢٣).

(٤) لأنَّ رواية سعيد بن المسيب عن عمر مرسلة، كما في «المراسيل لابن أبي حاتم» (ص١٦).
وقال أبو حاتم عن هذا الطريق: هذا خطأ، إنما هو عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ. «علل الحديث» (مسألة ١٤٠٨).

(٥) «المعجم الكبير» (٧/ ٢٧٨ رقم ٦٩٦١) من طريق أبي مالك الجوداني، حدثنا جرير ابن حازم، عن الحسن به.

(٦) «المعجم الأوسط» (٧/ ١٣٥ رقم ٧٠٨٨) من طريق أبي مالك الجوداني به فذكره وقال: لم يرو هذا الحديث عن الحسن إلا جرير بن حازم، تفرَّد به أبو مالك الجوداني.

(٧) «مسند البزار» (١٠/ ٤٣٨ رقم ٤٥٩٣) من طريق أبي إسماعيل الجوداني عبدالله =

وكذا أخرجه الطبرانيُّ في الثلاثة[١] مِنْ حديثِ إبراهيمَ بن يزيدٍ النَّخَعِيِّ، عن عَلْقَمَةَ بن قَيْسٍ، عن ابنِ مسعودٍ.

وهو[٢]، وأبو يعلى[٣] عن ابنِ عُمَرَ قال: جاءَ رجلٌ إلى النبي ﷺ

= ابن إسماعيل، قال: حدثنا جرير بن حازم عن الحسن به فذكره وقال: وهذا الحديث رواه غيرُ أبي إسماعيل، عن جرير، عن الحسن مرسلاً، ولا نعلم أسنده غير أبي إسماعيل.
وعبدالله بن إسماعيل بن عثمان البصري أبو مالك ـ وعند البزار: أبو إسماعيل، ولا أدري أهو تصحيف أو له كنيتان ـ الجوداني؛ قال أبو حاتم: ليِّن. «الجرح والتعديل» (٥/ ٣ رقم ١٦)، وقال العقيلي: منكر الحديث، لا يُتابع على شيءٍ من حديثه. «الضعفاء» (٢/ ٢٣٤).
والإسناد ضعيفٌ بسببه.

(١) «المعجم الكبير» (١٠/ ٩٩ رقم ١٠٠١٩)، و«الأوسط» (١/ ٢٢ رقم ٥٧)، و«الصغير» (١/ ٢٣ رقم ٢) من طريق معاوية بن يحيى، عن إبراهيم بن عبدالحميد بن ذي حماية، عن غيلان بن جامع، عن حماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم فذكره وقال: لا يروى عن ابن مسعود إلا بهذا الإسناد تفرَّد به ابن ذي حماية، وكان من ثقات المسلمين.
ومعاوية بن يحيى الشامي أبو مطيع الأطرابلسي؛ مختلف فيه كما في «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٢٢٤)، وقال ابن حجر: صدوقٌ له أوهام. «التقريب» (٦٧٧٣).
فالإسناد فيه ضعفٌ يسير لحال معاوية بن يحيى، والله أعلم.

(٢) «المعجم الكبير» (١٢/ ٣٦١ رقم ١٣٣٤٥) من طريق وهب بن يحيى بن زمام العلاف، حدثنا ميمون بن زيد، عن عمر بن محمد، عن أبيه، عن ابن عمر به.
وقال الهيثمي: وفيه ميمون بن يزيد؛ ليَّنه أبو حاتم، ووهب بن يحيى بن زمام؛ لم أجد من ترجمه وبقية رجاله ثقات. «المجمع» (٤/ ٢٧٤).
يُقال: ميمون بن زيد أو يزيد، كما في «المغني في الضعفاء» (٢/ ٦٩٠ رقم ٦٥٥٧)، وقد نبَّه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٤/ ٦٤) على أنَّ الذي ليَّنه أبو حاتم غير هذا الذي ذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٤٧١)، فالأول بصري والثاني مدني، والله أعلم.
وانظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٣٩)، و«لسان الميزان» (٨/ ٢٣٨).

(٣) «مسند أبي يعلى» (١٠/ ٩٨ رقم ٥٧٣١) من طريق أبي حريز، عن أبي إسحاق، عن ابن عمر بلفظ حديث الترجمة.
وأبو حَريز ـ بفتح المهملة وكسر الراء وآخره زاي ـ عبدالله بن حسين الأزدي البصري قاضي سجستان؛ مختلفٌ في توثيقه وتضعيفه، كما في «تهذيب الكمال» (١٤/ ٤٢١)، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ. «التقريب» (٣٢٧٦). =

يَستَعْدِي على والِدِه قال: إنه أخَذَ مِنِّي مالي، فقال له رسولُ الله ﷺ: **«أما عَلِمْتَ أنَّكَ في مالِكَ مِنْ كَسْبِ أبيكَ»**.

وابنُ ماجَه[١] مِنْ طريقِ حجاجِ بن أرْطَاة[٢]، عن عَمرِو بن شُعَيبٍ، عن أبيه، عن جدِّه قال: جاءَ رجلٌ إلى النبي ﷺ فقال: إنَّ أبي اجتَاحَ مالي قال: **«أنتَ ومالُكَ لأبيكَ، إنَّ أولادَكُم مِنْ أطْيَبِ كَسْبِكُم، فكُلُوا مِنْ أموَالِكُم»**.

وكذا أخرجه أحمدُ[٣] مِنْ حديثِ حجاج.

بل أخرجه هو[٤]، وابنُ الجارود في «المنتقى»[٥] مِنْ حديثِ عُبَيدِالله ابن الأخْنَسِ، وهو[٦] والطَّحاويُّ[٧] مِنْ حديثِ حُسَين المُعلِّم؛ كلاهما عن عَمرِو بن شُعَيبٍ به.

في طرقٍ سواها؛ منها لابنِ حِبَّانَ في صحيحِه[٨] مِنْ حديثِ عبدِالله

= وأبو إسحاق السبيعي؛ قال أبو حاتم: لم يسمع من ابن عمر إنما رآه رؤية. «المراسيل لابن أبي حاتم» (ص١٤٦ رقم ٥٢٦).
فالإسناد ضعيفٌ بسبب الانقطاع، ولحال أبي حَرِيزٍ، والله أعلم.

(١) «سنن ابن ماجه» (التجارات، باب ما للرجل من مال ولده رقم ٢٢٩٢) من طريق حجاج به.

(٢) حجاج بن أرطاة النخعي الكوفي؛ صدوق كثير الخطأ والتدليس وخاصة عن عمرو ابن شعيب، كما تقدم في الحديث (٣)، فالإسناد ضعيف لحال حجاج، ولكونه من روايته عن عمرو بن شعيب.

(٣) «مسند أحمد» (١١/ ٥٠٣ رقم ٦٩٠٢) حدثنا نصر بن باب، عن حجاج به.
ونصر بن باب المروزي؛ متروك، وقد تقدمت ترجمته في الحديث (١٦٠).
فإسناد أحمد ضعيفٌ جدّاً بسببه.

(٤) «مسند أحمد» (١١/ ٢٦١ رقم ٦٦٧٨) من طريق عُبَيدِالله بن الأخنس به.

(٥) «المنتقى من السنن المسندة» (ص٢٤٩ رقم ٩٩٥) من طريق عبيدالله بن الأخنس به.

(٦) «مسند أحمد» (١١/ ٢٦٣ رقم ٦٦٧٩) من طريق حسين المعلم به.

(٧) «شرح معاني الآثار» (٤/ ١٥٨ رقم ٦١٥١) من طريق حسين المعلم به.
والإسناد حسنٌ مِنْ أجلِ عَمرِو بن شُعَيبٍ، والله أعلم.

(٨) «صحيح ابن حبان» (٢/ ١٤٢ رقم٤١٠)، و(١٠/ ٧٤ رقم ٤٢٦٢) من طريق حصين ابن المثنى المروزي، حدثنا الفضل بن موسى، عن عبدالله بن كيسان به. =

ابن كَيْسَانَ[١]، عن عطاءٍ عن عائشةَ. والحديثُ قويٌّ.

١٩٩ **حديث: «انْصُرْ أخاكَ ظالِماً أو مَظْلُوماً».**

البخاريُّ[٢] مِنْ جهةِ مُعْتَمِرِ بن سليمانَ، عن حُمَيدٍ، عن أنسٍ به مرفوعاً.

وبَقِيَّتُه: قال: يا رسولَ الله، هذا يَنْصُرُه مَظْلُوماً، فكيفَ يَنْصُرُه ظالِماً؟ قال: **«يأخُذُ فَوْقَ يَدَيه»**، وفي لفظٍ لغَيرِه[٣]: **«تَمْنَعُهُ مِن الظُّلْمِ، فذَاكَ نَصْرُكَ إياه»**.

ولفظُ التَّرجمةِ فقط عندَ البخاريِّ[٤] أيضاً مِنْ حديثِ هُشَيم، عن حُمَيدٍ الطَّويلِ، وعُبَيدِالله بن أبي بكر بن أنسٍ، سَمِعَا أنساً به.

بل أخرجه في الإكراه[٥] مِنْ حديثِ عُبَيدِالله، فزَادَ: فقال رجلٌ: يا رسولَ الله، أنْصُرُهُ إذا كان مَظْلُوماً، أفرأيتَ إذا كان ظالِماً كيف أنْصُرُهُ؟ قال: **«تَحْجُزُهُ أو تَمْنَعُهُ مِن الظُّلْمِ، فإنَّ ذلك نَصْرُهُ»**.

والحديثُ عند مسلمٍ مِن وَجْهٍ آخَرَ، وفيه بيانُ سَبَبِهِ؛ فرَوَاه في الأدب[٦] مِن حديثِ زُهَيرٍ، عن أبي الزُّبَير، عن جابرٍ قال: اقتَتَلَ غُلامان؛ غلامٌ مِن المُهاجرين، وغُلامٌ مِن الأنصار، فَنَادَى المُهاجريُّ: يالِ المُهاجرين، ونادَى

= وحصين بن المثنى المروزي؛ ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ١٩٧ رقم ٨٥٦).
ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

(١) عبدالله بن كيسان أبو مجاهد المروزي؛ قال أبو حاتم: ضعيف الحديث. «الجرح والتعديل» (٥/ ١٤٣رقم ٦٦٩)، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ كثيراً. «التقريب» (٣٥٥٨).
فالإسناد ضعيف بسببه، لكنَّه يتقوى بما قبله، فيكون حسناً لغيره، والله أعلم.

(٢) «صحيح البخاري» (المظالم، باب أعِن أخاك ظالما أو مظلوماً رقم ٢٤٤٤).

(٣) عند الترمذي في جامعه (الفتن رقم ٢٢٥٥)، وابن حبان في صحيحه (١١/ ٥٧٠ رقم ٥١٦٦)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٤) «صحيح البخاري» (المظالم، باب أعِن أخاك ظالماً أو مظلوماً رقم ٢٤٤٣).

(٥) «صحيح البخاري» (الإكراه، باب يمين الرجل لصاحبه إنه أخوه رقم ٦٩٥٢).

(٦) «صحيح مسلم» (الأدب، باب نصر الأخ ظالماً أو مظلوماً رقم ٢٥٨٤).

الأنصاريُّ: يالِ الأنصارِ، فخَرَجَ رسولُ الله ﷺ فقال: «**ما هذا؛ دَعْوَى أهلِ الجاهليةِ؟!**» قالوا: يا رسولَ الله، ألا إنَّ غُلامَينِ اقْتَتَلا، فكَسَعَ أحدُهما الآخر، فقال: «**لا بأسَ، وَلْيَنْصُر الرَّجُلُ أخاه ظالِماً أو مَظْلُوماً؛ إنْ كان ظالِماً فلْيَنْهَهُ، فإنه له نَصْرٌ، وإنْ كان مَظْلُوماً فَلْيَنْصُرْهُ**».

٢٠٠ حديث: «**أَنْصَفَ مَنْ بالحقِّ اعْتَرَفَ**».

لم أعْرِفْه هكذا، ولكنْ رَوَى أحمدُ[١]، والحاكمُ في مستدركِهِ[٢] مِنْ حديثِ الأسودِ بن سَرِيع ﷺ قال: أُتِيَ النبيُّ ﷺ بأعرابيٍّ [ق ٤٦/أ] أسِيرٍ فقال: أتوبُ إلى الله، ولا أتُوبُ إلى محمدٍ. فقال النبي ﷺ: «**عَرَفَ الحقَّ لأهْلِهِ**».

٢٠١ حديث: «**انظُرُوا إلى مَنْ أسْفَلَ مِنكُم، ولا تَنْظُرُوا إلى مَنْ فوقَكُم، فإنه أجْدَرُ أنْ لا تَزْدَرُوا نِعْمَةَ الله عليكم**».

متفقٌ عليه[٣] مِنْ حديثِ الأعرجِ، ومسلمٌ[٤] مِنْ حديثِ همامٍ وأبي صالح؛ ثلاثتُهم عن أبي هريرةَ به مرفوعاً.

---

(١) «مسند أحمد» (٢٤/٣٥٣ رقم ١٥٥٨٧) حدثنا محمدُ بن مصعب، حدثنا سَلامُ ابن مِسْكينٍ، والمُبارك، عن الحسن، عن الأسود بن سَرِيعٍ به.

(٢) «المستدرك» (٤/٢٥٥) من طريق محمد بن مصعب به فذكره وقال: هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد ولم يخرجاه. وتعقَّبه الذهبي بقوله: ابن مصعبٍ ضعيفٌ.
ورواه من هذا الوجه: الطبراني في «المعجم الكبير» (١/٢٨٦ رقم ٨٣٩).
ومحمد بن مصعب بن صدقة القرقسائي ـ بقافين ومهملة ـ، قال أحمد: لا بأس به، وقال أبو زرعة: صدوق في الحديث ولكنه حدث بأحاديث منكرة، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث. «الجرح والتعديل» (٨/١٠٢ رقم ٤٤١)، وقال ابن حجر: صدوق كثير الغلط. «التقريب» (٦٣٠٢).
فالإسناد ضعيفٌ بسببه، وهو أيضاً منقطع؛ قال علي بن المديني: الحسن لم يسمع من الأسود بن سَريع. «المراسيل لابن أبي حاتم» (ص٣٩ رقم ١٢٧).

(٣) «صحيح البخاري» (الرقاق، باب لينظر إلى من هو أسفل منه رقم ٦٤٩٠)، و«صحيح مسلم» (الزهد والرقائق رقم ٢٩٦٣).

(٤) «صحيح مسلم» في الموضع السابق.

وفي لفظٍ لمسلم[(١)]: «**إذا نَظَرَ أحدُكُم إلى مَنْ فَضَّلَه الله عليه في المالِ والخَلْقِ، فلْيَنْظُر إلى مَنْ هو أسْفَلَ منه، ممَّن فُضِّلَ عليه**».

ولأحمدَ[(٢)]، وابنِ حِبَّانَ[(٣)] في أثناءِ حديثٍ عن أبي ذَرٍّ: «أوْصَاني خَليلي ﷺ أنْ أنْظُرَ إلى مَنْ هو دُوني، ولا أنظُر إلى مَنْ هو فَوقي».

٢٠٢ حديث: «أَنفِقْ أُنفِق عليك».

متفقٌ عليه مِنْ حديثِ أبي الزِّنادِ، عن الأعرج، عن أبي هريرة مرفوعاً قال: «**قال الله ﷻ: أَنْفِقْ أُنفِق عليك**» وقال: «**يدُ الله مَلآى، لا تُغِيضُها**[(٤)] **نفقةٌ**» الحديث.

فالبخاريُّ[(٥)] مِنْ حديثِ شُعَيبٍ، ومسلمٌ[(٦)] مِنْ حديثِ ابنِ عُيَيْنَةَ؛ كلاهما عن أبي الزِّنادِ.

---

(١) «صحيح مسلم» في الموضع السابق.

(٢) «مسند أحمد» (٣٥/ ٣٢٧ رقم ٢١٤١٥) من طريق سلام أبي المنذر، عن محمد ابن واسع، عن عبدالله بن الصامت، وفي (٣٥/ ٤٠٧ رقم ٢١٥١٧) من طريق عمر مولى غفرة، عن ابن كعب، كلاهما عن أبي ذر بنحوه.
وسلام بن سليمان المزني أبو المنذر القارئ؛ قال يحيى بن معين: لا شيء، وقال أبو حاتم: صدوقٌ صالح الحديث. «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٥٩ رقم ١١١٩)، وقال ابن حجر: صدوق يهم «التقريب» (٢٧٠٥) وقد تُوبع على هذا الحديث، وباقي رجال الإسناد الأول ثقات.
وفي الإسناد الثاني: عمر بن عبدالله مولى غفرة بنت رباح أخت بلال؛ قال يحيى ابن معين: ضعيف، وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه. «الجرح والتعديل» (٦/ ١١٩ رقم٦٤٠).

(٣) «صحيح ابن حبان» (٢/ ١٩٤ رقم ٤٤٩) من طريق إسماعيل بن يزيد القطان، حدثنا أبو داود، عن الأسود بن شيبان، عن محمد بن واسع به.
وإسماعيل بن يزيد القطان، قال أبو حاتم: صدوق. «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٠٥ رقم ٦٩٣).
وباقي رجال الإسناد ثقات.
وبانضمام هذه الطرقِ لبعضِها يكونُ الإسنادُ حَسَناً لغَيرِه، والله أعلم.

(٤) أي: لا تُنقِصُها. يُنظر: «غريب الحديث لابن قتيبة» (١/ ٥٦٤).

(٥) «صحيح البخاري» (التفسير، باب قوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ رقم ٤٦٨٤).

(٦) «صحيح مسلم» (الزكاة، باب الحث على النفقة وبتبشير المنفق بالخلف رقم ٩٩٣).

وهو عند مسلم[١] مِنْ حديثِ مَعْمَرٍ، عن هَمَّامِ بن مُنَبِّهٍ عن أبي هريرة مرفوعاً: «**إنَّ الله قال لي: أَنفِقْ أُنْفِق عليك**».

٢٠٣ حديث: «**أَنْفِقْ بلال، ولا تَخْشَ مِنْ ذِي العَرْشِ إقْلالاً**».

الطبرانيُّ في «الكبير»[٢] والبَزَّارُ في مسنده[٣] مِنْ حديثِ (عاصمِ ابن عليٍّ، والطبرانيُّ[٤] فقط، وكذا القضاعيُّ في مسنده[٥] مِنْ حديثِ)[٦] مالكِ ابن إسماعيلَ؛ كلاهما عن قَيسِ بن الرَّبيع[٧]، عن أبي حَصِينٍ، عن يحيى ابن وَثَّابٍ، عن مَسْروقٍ، عن ابنِ مسعودٍ قال: دَخَلَ النبي ﷺ على بلالٍ، وعِندَه صُبَرٌ مِنْ تَمرٍ فقال: «**ما هذا يا بلال؟**» قال: يا رسولَ الله، ذَخَرْتُهُ لكَ ولضِيفَانِكَ. قال: «**أما تَخْشَى أنْ يَفُورَ لها بُخارٌ مِنْ جَهْنَّمَ؟ أنْفِقْ يا بلال**» وذَكَرَه، قال البزارُ: هكذا رواه جماعةٌ عن قَيْسٍ، وخالَفَهُم يحيى بن كثير عنه، فقال: عن عائشةَ بدل ابنِ مسعودٍ. انتهى.

وتابعه طلحة بن مُصَرِّف، عن مسروق، عن عائشة. أخرجه العسكري في «الأمثال» من طريقِ مُفضَّلِ بن صالح[٨]، عن الأعمش عن طلحة به.

ولفظها: قالت: قال رسول الله ﷺ: «**أطْعِمْنا يا بلال**» فقال: يا رسولَ الله، ما عندي[٩] إلا صُبَرٌ مِنْ تَمرٍ، خَبَّأتُه لك. فقال: «**أما تَخْشَى أنْ**

---

(١) «صحيح مسلم» الموضع السابق.
(٢) «المعجم الكبير» (١٠/ ١٩١ ـ ١٩٢ رقم ١٠٣٠٠) من طريق عاصم بن علي به.
(٣) «مسند البزار» (٥/ ٣٤٨ رقم ١٩٧٨) من طريق عاصم بن علي به.
(٤) «المعجم الكبير» (١٠/ ١٩١ ـ ١٩٢ رقم ١٠٣٠٠) من طريق مالك بن إسماعيل به.
(٥) «مسند الشهاب» (١/ ٤٣٧ ـ ٤٣٨ رقم ٧٤٩) من طريق مالك بن إسماعيل به.
(٦) ما بين قوسين ساقط من «ز».
(٧) قيس بن الربيع الكوفي الأسدي؛ صدوق تغيَّر لما كبُر، وباقي رجالِ الإسنادِ ثقاتٌ. فالإسناد فيه ضعفٌ بسبب قيس، لكنه قد تُوبع، كما سيأتي.
(٨) مفضل بن صالح أبو جميلة الأسدي؛ قال البخاري وأبو حاتم: منكر الحديث. «التاريخ الصغير» (٢/ ٢٤١)، و«الجرح والتعديل» (٨/ ٣١٦ رقم ١٤٥٩).
فمتابعته لا تزيد رواية يحيى بن كثير قوةً، ويبقى المَحْفُوظ عن قيس: روايةُ مَنْ جَعَلَه مِنْ حديثِ ابنِ مسعودٍ، والله أعلم.
(٩) في «ز»: (ما عندي يا رسول الله).

يُقْذَفَ به في نارِ جَهَنَّمَ، أنفِقْ بلال، ولا تَخْشَ مِنْ ذِي العَرْشِ إقلالاً».

وقيل: عن مسروق عن بلال؛ أخرجه البزار[١] مِنْ طريقِ محمدِ بن الحسنِ الأسدي[٢]، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن مسروق، ولفظه: دَخَلَ النبي ﷺ وعنده صُبَرٌ مِن المالِ، فقال: «**أنْفِقْ بلال، ولا تَخْشَ مِنْ ذِي العَرْشِ إقلالاً**».

ومِنْ هذا الوجه أخرجه الطبرانيُّ[٣] بلفظ [ق ٤٦/ب]: «**أنْفِقْ يا بلال**».

وقال البزار: لم يَقُلْ عن بلالٍ، إلا محمد بن الحسن، وقيلَ: عن مسروقٍ مرسلاً بدون صحابيٍّ.

وفي الباب عن أبي هريرة؛ أخرجه البزار[٤] مِنْ حديثِ موسى بن داودَ، عن مباركِ بن فَضَالَةَ[٥]، عن يونسَ بن عُبَيدٍ، عن محمدِ بن سيرين، عن أبي هريرةَ: «أنَّ رسولَ الله ﷺ دَخَلَ على بلال وعنده صُبَرٌ مِنْ تَمرٍ، فقال: **ما هذا؟** قال: أدَّخِرُهُ. فقال: **أما تَخْشَى أنْ تَرَى له بُخَاراً في نار جَهَنَّمَ، أنْفِقْ بلال، ولا تَخْشَ مِنْ ذِي العَرْشِ إقلالاً**». وقال: تفرَّدَ به مباركٌ.

وكذا أخرجه الطبرانيُّ في «الكبير»[٦] مِنْ حديثِ موسى بن داودَ.

وإسنادُهُ حَسَنٌ، لكنْ خُولِفَ مُبارَكٌ؛ فرواه بِشْرُ بن المُفَضَّلِ ويزيدُ ابن زُرَيعٍ؛ كلاهما عن يونسَ مُرسلاً بدون أبي هريرةَ[٧].

---

(١) كما في «كشف الأستار» (٤/ ٢٥١ رقم ٣٦٥٦) من طريق محمد بن الحسن الأسدي به.

(٢) محمد بن الحسن بن الزبير الأسدي المعروف بالتل، قال يحيى بن معين: ليس بشيء. «التاريخ؛ رواية الدوري» (٣/ ٣٤٩ رقم ١٦٨٧)، وقال ابن عدي: له إفرادات وحدث عنه الثقات من الناس ولم أرَ بحديثه بأساً. «الكامل» (٦/ ١٧٤)، وقال ابن حجر: صدوق فيه لين. «التقريب» (٥٨١٦).
فالإسناد ضعيفٌ بسببه، لكنه يصلح للتقوية، والله أعلم.

(٣) «المعجم الكبير» (١/ ٣٥٩ رقم ١٠٩٨) من طريق محمد بن الحسن الأسدي به.

(٤) «مسند البزار» (١٧/ ٢٢٧ رقم ٩٨٩٣) من طريق موسى بن داود به.

(٥) مبارك بن فَضَالة؛ صدوق يُدلِّس ويُسوِّي، وقد تقدمت ترجمته في الحديث (٤١).

(٦) «المعجم الكبير» (١/ ٣٤٢ رقم ١٠٢٦) من طريق موسى بن داود به.

(٧) ذكره البيهقي في «شعب الإيمان» (٢/ ٤٨٣)، و(٥/ ٤٢).
وهذه الراوية أرجح وأقوى، والله أعلم.

وكذلك اختُلِفَ على عَوْفِ بن أبي جَمِيلَةَ في وَصْلِهِ وإرسالِهِ، فأخرجه البيهقي في «الشعب»[(١)] مِنْ حديثِ عثمانَ بن الهَيْثَم[(٢)]، حدثنا عَوْفٌ، عن محمدِ بن سِيرين، عن أبي هريرةَ: أنَّ رسول الله ﷺ دَخَلَ على بلالٍ، وعنده صُبْرةٌ مِنْ تَمْرٍ فقال: **«ما هذا يا بلال؟»** قال: تَمْرٌ دَخَرْتُهُ فقال: **«أما تَخْشَى يا بلال أنْ يكونَ له بُخارٌ في نارِ جَهَنَّمَ؟! أنْفِقْ بلال ولا تَخْشَ مِنْ ذِي العَرْشِ إقلالاً»**.

قال: وخالَفَهُ رَوحُ بن عُبادَةَ؛ فرواه عن عَوفٍ، عن ابنِ سيرين قال: «دَخَلَ رسولُ الله ﷺ على بلالٍ، فوَجَدَ عنده تَمراً ادَّخَرَه» فذَكَرَه مُرسلاً، ثم ساقَه كذلك[(٣)].

وكذا اختُلِفَ فيه على ابنِ عَونٍ؛ فقال معاذُ بن معاذٍ، ومحمدُ (ابنُ أبي عَديٍّ)[(٤)]، عنه، عن ابنِ سيرين مُرسلاً[(٥)].

وأخرجه الطبرانيُّ[(٦)]، والبيهقيُّ في «الدلائل»[(٧)] مِنْ حديثِ بكَّارِ ابن محمدٍ السِّيْرِينيِّ[(٨)]، حدثنا ابنُ عَونٍ به متصلاً.

---

(١) «شعب الإيمان» (٢/ ٤٨٣ رقم ١٢٨٣) من طريق عثمان بن الهيثم به.

(٢) عثمان بن الهيثم بن جهم المؤذن أبو عمرو البصري العبدي، قال أبو حاتم: كان صدوقاً غير أنه بأخرة كان يتلقن ما يُلقن. «الجرح والتعديل» (٦/ ١٧٢ رقم ٩٤٢)، وقال الساجي: صدوق ذُكِر عند أحمد بن حنبل فأومى إلى أنه ليس يثبت... ولم يحدث عنه، وقال الدارقطني: صدوق كثير الخطأ. «تهذيب التهذيب» (٧/ ١٤٣).

(٣) «شعب الإيمان» (٢/ ٤٨٣). والروايةُ المرسلة أرجحُ؛ لأنَّ رَوحاً أوثقُ مِنْ عثمان، والله أعلم.

(٤) في الأصل و«ز»: (بن عدي)، والتصويب من «م» و«د»، وهو محمد بن إبراهيم ابن أبي عدي.

(٥) «شعب الإيمان» (٢/ ٤٨٣).

(٦) «المعجم الكبير» (١/ ٣٤١ رقم ١٠٢٤) مِنْ طريقِ بكارِ بن محمدٍ السِّيريني به.

(٧) «دلائل النبوة» (١/ ٣٤٧) من طريق أبي محمد جعفر بن نُصَير قال: حدثنا إبراهيم ابن عبدالله البصري، قال: حدثنا بكار بن محمد به.
وجعفر بن نُصَير المعروف بالتائب، ذكره الخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/ ٨٨) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

(٨) بكار بن محمد بن عبدالله بن محمد بن سيرين السِّيريني؛ قال يحيى بن معين: =

فلفظُ البيهقيِّ: «أنْفِقْ بلال»، ولفظ الآخر: «يا بلال».

ولم يُخْتَلَفْ على هشامِ بن حَسَّانَ في وَصْلِهِ؛ فأخرجه أبو يَعلى[١]، والطبرانيُّ[٢] مِنْ حديثِ حَرْبِ بن مَيمونَ[٣]، حدثنا هشام. فلفظُ أبي يَعلى: «أنْفِقْ يا بلال، ولا تَخافَنَّ مِنْ ذِي العَرْشِ إقلالاً»، ولفظُ الطبرانيِّ: «ولا تَخْشَ».

وما يُحكى على لسانِ كثيرينَ في لفظِ هذا الحديثِ وأنه: «بِلَالاً»، ويَتَكَلَّفُونَ في توجيهِهِ بكونِهِ نهْياً عن المَنْعِ، وبغَيرِ ذلك فشَيءٌ لم أقِفْ له على أصلٍ.

٢٠٤ حديث: «أنفِقْ ما في الجَيْبِ يأتِكَ ما في الغَيْبِ».

هو معنى: «أَنْفِقْ أُنْفِق عليك»[٤]، وقولُه تعالى: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَىْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾[٥] [سبأ: ٣٩].

٢٠٥ حديث: «أنْفَقَ ما مَعَه حتَّى تَخلَّل[٦] بالعباءَة».

يعنون أبا بكر رضي الله عنه.

= ليس به بأس، وقال أبو حاتم: لا يسكن القلب عليه، مضطرب، وقال أبو زرعة: قد كتبتُ عنه، وهو ذاهب، روى أحاديث مناكير، ولا أحدِّثُ عنه، حدَّث عن ابن عون بما ليس من حديثه. «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٠٩ رقم ١٦١٢).
فروايته هذه تُعدُّ غير محفوظة، ويكون المَحفوظُ عن ابنِ سيرين: مرسلاً، والله أعلم.

(١) «مسند أبي يعلى» (١٠/ ٤٢٩ رقم ٦٠٤٠) مِنْ طريقِ حربِ بن ميمونَ به.

(٢) «المعجم الكبير» (١/ ٣٤٢ رقم ١٠٢٥) من طريق حرب بن ميمونَ به.

(٣) حرب بن ميمون الأصغر أبو عبدالرحمٰن صاحب الأغمية ـ بفتح الهمزة وسكون المعجمة وهي السقوف، كما في «التقريب» ـ قال ابن معين: صالح، وقال أبو حاتم: شيخ، وقال أبو زرعة: ليِّن. «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٥١ رقم ١١١٦)، وقال ابنُ حجرٍ: متروكُ الحديثِ مع عبادَتِهِ، مِنَ الثامنة ووَهِمَ مَنْ خَلَطَه بالأول. «التقريب» (١١٦٩). فهذه الطريقُ شديدةُ الضَّعْفِ بسبَبِهِ.
والخلاصةُ: فأمثلُ طرقِ الحديثِ: حديثُ ابنِ مسعودٍ، وحديثُ بلالٍ، ومُرسَلُ محمدِ بن سِيرينَ، وبمَجمُوعِهَا يكون الحديثُ حَسَناً لغيرِهِ، والله أعلم.

(٤) تقدم برقم (٢٠٢).

(٥) تتمة الآية زيادة من «ز».

(٦) سيأتي شرحها في كلام المصنفِ.

ليس في المَرفوعِ هكذا، ولكنَّه ثابِتٌ، وأمَّا إنفاقُهُ لِما معه فثابِتٌ بحيثُ قال له النبي ﷺ: «**وَاسَاني بنفسِهِ ومالِهِ**»[(١)].

وقال في حديثٍ: «**ما أبْقَيْتَ لأهْلِكَ؟**» فقال: أبْقَيْتُ لهمُ اللهَ ورسولَه[(٢)].

وثبتَ أنه أسْلَمَ وله أربعونَ [ق ٤٧/أ] ألفاً فأنفَقَهَا في سبيلِ الله[(٣)].

---

(١) رواه البخاري في صحيحه (فضائل الصحابة ـ باب قول النبي ﷺ: «**لو كنت متخذاً خليلاً**» رقم ٣٦٦١) من حديث أبي الدرداء، وفيه قصة.

(٢) رواه أبو داود في سننه (الزكاة، باب الرخصة في أن يخرج الرجل من ماله رقم ١٦٧٨)، والترمذي في جامعه (المناقب، باب في مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما كليهما رقم ٣٦٧٥)، والدارمي في سننه (الزكاة، باب الرجل يتصدق بجميع ما عنده ٢/١٠٣٣ رقم ١٧٠١)، والحاكم في «المستدرك» (١/٤١٤) من طرقٍ عن هشام ابن سعد، عن زيد بن أسلَمَ، عن أبيه قال: سَمِعْتُ عُمَرَ بن الخطاب رضي الله عنه مرفوعاً به.

ورواه البزار في مسنده (١/٢٦٣ رقم ١٥٩) حدثنا محمد بن عيسى، قال: حدثنا إسحاق بن محمد الفروي، قال: حدثنا عبدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر به.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

وهشام بن سعد أبو سعد مولى آل أبي لهب؛ قال أحمد: ليس بمحكم الحديث، وقال ابن معين: فيه ضعف، وقال أيضاً: هو صالح ليس بمتروك الحديث، وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه ولا يُحتجُّ به، وقال أبو زرعة: شيخٌ محله الصدق. «الجرح والتعديل» (٩/٦١ رقم ٢٤١).

وإسنادُ البزارِ فيه محمد بن عيسى؛ لم أجد له ترجمة.

وإسحاق بن محمد الفروي؛ صدوق كف فساء حفظه، وقد سبقت ترجمته في الحديث (١٩٧).

وعبدالله بن عمر العمري؛ سبقت الإشارة إلى ضعفه في الحديث (١٤٩).

فكلا الإسنادين ضعيفٌ، ولكنهما ينجبران ببعضهما، ويكون الحديث حسناً لغيره، والله أعلم.

(٣) رواه أبو داود في «الزهد» (ص٥٨ رقم ٣٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٨/٣٣٧ رقم ٣٤٥٦٣)، و(٢٠/٢٥٤ رقم ٣٧٧٤٠) من طريق عروة بن الزبير قال فذكره من غير قوله: «فأنفقها في سبيل الله».

ورجال الإسناد ثقات، لكن قال أبو حاتم: عروة بن الزبير عن أبي بكر الصديق مرسل. «المراسيل لابن أبي حاتم» (ص١٤٩ رقم ٥٤١).

وفي رواية: «أنه بُعِثَ النبي ﷺ وعنده أربعون ألفاً، فكان يُعْتِقُ منها، ويَعُونُ[(١)] المسلمين، حتَّى قَدِمَ المدينةَ بخمسة آلافٍ، وكان يَفْعَلُ فيها كذلك»[(٢)].

وقالت ابنَتُهُ أمُّ المؤمنين عائشةُ ﵂: «إنه ما تَرَكَ ديناراً ولا دِرهماً»[(٣)].

وأما تخَلُّله بالعباءَةِ؛ فهو عند الطبرانيِّ[(٤)]، وغيره[(٥)]، مِنْ حديثِ رافعِ ابن أبي رافعٍ الطائيِّ الصحابيِّ: «أنه لمَّا استَعْمَلَ النبيُّ ﷺ عَمرَو بنَ العاصِ في غَزْوَةِ ذاتِ السَّلاسِلَ، وفي الجيشِ أبو بكر، فقال رافعٌ: لأخْتَارَنَّ لنفسي رفيقاً صالحاً، فوُفِّقَ لي أبو بكر، فكان يُنِيبُني على فراشِهِ ويُلبسني كساءً له مِنْ أكْسِيَةِ فَدَكَ[(٦)]، وكانت عليه هو عباءَةٌ له فَدَكيَّةٌ، فكان إذا نَزَلَ بَسَطَهَا، وإذا

---

(١) في «ز»: (يعين).

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ.

(٣) رواه هناد في «الزهد» (٢/ ٣٧٩ رقم ٧٣٧)، وأبو داود في «الزهد» (ص٥٨ رقم ٣٥)، وعبدالله بن أحمد في «زوائد الزهد» (ص١٠٩ رقم ٥٦١)، ومن طريقه أبو نعيم في «فضائل الخلفاء» (ص١٥٩ رقم ٢٠٠) من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به.
وإسناده صحيح.

(٤) «المعجم الكبير» (٥/ ٢١ ـ ٢٢ رقم ٤٤٦٧) من طريق إبراهيم بن المهاجر عن طارق بن شهاب عن رافع بن عمرو الطائي به.
وإبراهيم بن المُهاجر البَجَلي أبو إسحاق الكوفي؛ أكثر الأئمة على تضعيفه كما في «تهذيب التهذيب» (١/ ١٤٦ رقم ٣٠١)، وقال ابن حجر: صدوق لين الحفظ. «التقريب» (٢٥٤).

(٥) كإسحاق بن راهويه ـ كما في «المطالب العالية» (٩/ ٥٨٠ ـ ٥٨٢ رقم ٢٠٩٥) ـ من طريق الأعمش عن سليمان بن ميسرة، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٤/ ٤٤٢ رقم ٢٤٩٦) حدثنا إبراهيم بن حجاج السامي، حدثنا عبدالوارث ابن سعيد، حدثنا محمد بن جحادة، عن طلحة بن مصرف، عن سليمان الأحول؛ كلاهما عن طارق بن شهاب، عن رافع الطائي به.
والأعمش مدلس وقد عنعن.
وإبراهيم بن حجاج السامي؛ لم أعرفه، وباقي رجال الإسناد الثاني ثقات.
وهذه الطرق الثلاثة تتقوى ببعضها، ويصبح الحديثُ حسناً لغيره، والله أعلم.

(٦) فَدَك: قرية بالحجاز، بينها وبين المدينة يومان وقيل ثلاثة. «معجم البلدان» (٤/ ٢٣٨).

رِكِبنا لَبِسَهَا ثم شَكَّهَا عليه بخِلالٍ له ـ أيْ يَجمَعُ بين طَرَفِيه بخِلالٍ مِنْ عُودٍ أو حديدٍ؛ مِنْ قولهم: خَلَّلْتُهُ بالرُّمحِ: إذا طَعَنْتَه[(١)] ـ قال: ولذلك يقولُ أهلُ نجدٍ حِينَ ارتَدُّوا كُفاراً: نحنُ نُبَايعُ ذا العَبَاءَةِ؟!».

[٢٠٦] حديث: «إنما الأعمال» في: «الأعمال»[(٢)].

[٢٠٧] حديث: «إنما بُعِثْتُ لأُتَمِّمَ مَكَارِمَ الأخلاق».

أورده مالكٌ في «الموطأ»[(٣)] بلاغاً عن النبي ﷺ.

وقال ابنُ عبدالبر: هو مُتَّصِلٌ مِنْ وُجوهٍ صِحاحٍ عن أبي هريرة وغيرِه مرفوعاً[(٤)].

منها ما أخرجه أحمدُ في مسنده[(٥)]، والخرائطيُّ في أول «المكارم»[(٦)] مِنْ حديثِ محمدِ بن عَجْلانَ[(٧)]، عن القَعْقاعِ بن حكيم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «صالح الأخلاق». ورجالُه رجالُ الصحيحِ.

وللطبرانيِّ في «الأوسط»[(٨)] بسندٍ فيه عُمَرُ بن إبراهيمَ

---

(١) «لسان العرب» (١١/ ٢١١).

(٢) تقدم برقم (١٣٤) من هذا القسم المحقق.

(٣) «الموطأ؛ رواية الليثي» (الجامع، ما جاء في حسن الخلق ٢/ ٤٩٠ رقم ٢٦٣٣).

(٤) «التمهيد» (٢٤/ ٣٣٣) ثم ساقه من طريقين عن محمد بن عجلان به.

(٥) «مسند أحمد» (١٤/ ٥١٢ ـ ٥١٣ رقم ٨٩٥٢) من طريق محمد بن عجلان به.

(٦) «مكارم الأخلاق ومعاليها» (باب الحث على الأخلاق الصالحة والترغيب فيها ص٢٧ رقم ١)، ورواه البخاري في «الأدب المفرد» (ص١٠٠ رقم ٢٧٣)، و«التاريخ الكبير» (٧/ ١٨٨)، والبزار في مسنده (١٥/ ٣٦٤ رقم ٨٩٤٩)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٦١٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ١٩١) من طريق محمد بن عجلان به، ولفظ أكثرهم: «صالح الأخلاق».
وقال الحاكم: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

(٧) محمد بن عجلان؛ صدوق اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، كما سبق في الحديث (٢٢).
فالإسناد ضعيفٌ بسببه.

(٨) «المعجم الأوسط» (٧/ ٧٤ رقم ٦٨٩٥) من طريق عمر بن إبراهيم القرشي، حدثنا يوسف بن محمد بن المنكدر، عن أبيه، عن جابر بن عبدالله مرفوعاً به فذكره وقال: =

القرشي[١] ـ وهو ضعيفٌ ـ عن جابرٍ مرفوعاً: «**إنَّ الله بَعَثَني بتَمامِ مَكارمِ الأخلاقِ وكَمَالِ مَحَاسِنِ الأفعال**»، ومعناه صحيحٌ.

وقد عَزَاه الدَّيلميُّ[٢] لأحمدَ عن معاذٍ، وما رأيْتُه فيه، والذي رأيْتُهُ فيه عن أبي هريرةَ.

٢٠٨ **حديث: «إنَّ ما بَقِيَ مِن الدُّنيا بَلَاءٌ وفِتْنَةٌ».**

أحمدُ[٣]، والرَّامَهُرْمُزِيُّ في «الأمثال»[٤]، واللفظُ لهما، وابنُ ماجه[٥] بلفظ: «لم يَبْقَ» كلاهما مِنْ طريقِ أبي عَبْدِ ربِّ الدِّمشقيِّ الزَّاهِدِ[٦]، عن معاويةَ رَفَعَه بهذا.

= لم يروِ هذا الحديث عن يوسف بن محمد إلا عمر بن إبراهيم، تفرَّد به صالح ابن بشر.

(١) عمر بن إبراهيم بن خالد أبو حفص الهاشمي مولاهم القرشي، قال الدارقطني: كذاب. «ميزان الاعتدال» (٣/ ١٨٠)، وقال الخطيب: وكان غير ثقة يروي المناكير عن الأثبات. «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٦) فالإسناد ساقط بسببه.

(٢) لم أجده في مسنده، ولا في «الغرائب الملتقطة».
وحديث معاذ رواه الحارث بن أبي أسامة كما في «بغية الباحث» (٢/ ٨٤١ ـ ٨٤٢ رقم ٨٩٠)، والبزار في مسنده (٧/ ٩٢ رقم ٢٦٤٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ٦٥ رقم ١٢٠) من طريق يزيد بن هارون، عن عبدالرحمٰن بن أبي بكر، عن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن أبي حسين، عن مكحول، عن شهر بن حوشب، عن عبدالرحمٰن بن غنم، عن معاذ بن جبل مرفوعاً بنحوه.
وعبدالرحمٰن بن أبي بكر بن عبيدالله بن أبي مليكة؛ ضعيف وقد سبقت ترجمته في الحديث (١٧٣).
وشهر بن حوشب؛ صدوق كثير الإرسال والأوهام، كما تقدم في الحديث (٨).
وباقي رجال الإسناد ثقات، فالإسناد ضعيف، لكنه يتقوى بحديث أبي هريرة، ويتقوى أيضاً بما رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٦/ ٤٩٨ رقم ٣٢٤٣٣) من طريق زيد ابن أسلم عن النبي ﷺ مرسلاً، فيكون الحديث حسناً لغيرِهِ، والله أعلم.

(٣) «مسند أحمد» (٢٨/ ٦٦ رقم ١٦٨٥٣) من طريق أبي عبد ربه به.

(٤) «أمثال الحديث» (ص١٥٣ رقم ٥٩) من طريق أبي عبد ربه به.

(٥) «سنن ابن ماجه» (الفتن، باب شدة الزمان رقم ٤٠٣٥) من طريق أبي عبد ربه به.

(٦) أبو عبدرب الدمشقي الزاهد، ويقال: أبو عبد ربه، قيل: اسمه عبدالجبار؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٨١)، وقال الذهبي: صدوق. «الكاشف» (٢/ ٤٤٠ =

وصحَّحه ابنُ حبان(١).

٢٠٩ حديث: «إنما حَرُّ جَهَنَّمَ على أمَّتي كحَرِّ الحَمَّام».

الطبرانيُّ في «الأوسط»(٢) مِنْ حديثِ شُعَيبِ بن طَلْحَةَ بن عبدِالله ابن عبدِالرحمٰن بن أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ، (حدَّثني أبي(٣)، عن أبيه، عن جدِّه، عن أبيه، عن(٤) أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ)(٥) رَفَعَه بهذا.

ورجالُه مُوثَّقُون(٦)، إلا أنه نُقِلَ عن الدَّارقطنيِّ في(٧) شعيبٍ أنه متروكٌ(٨). والأكثَرُ على قَبُولِهِ؛ قال فيه أبو حاتم: لا بأس به(٩)، ووثقه ابن حبان(١٠).

= رقم ٦٧٢٠)، وقال ابن حجر: مقبول من الثالثة. «التقريب» (٨٢١٩)، ولم أجدْ مَنْ تابَعه فيكونُ الإسنادُ ضعفاً بسببه، والله أعلم.

(١) «صحيح ابن حبان» (٢/ ٤٦٥ رقم ٦٩٠)، و(٧/ ١٥٩ رقم ٢٨٩٩).
ورواه أيضاً: ابن أبي الدنيا في «ذم الدنيا» (ص٦٠ رقم ١٠٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/ ٣٦٨ رقم ٨٦٦) من طريق أبي عبد ربه به.

(٢) «المعجم الأوسط» (٦/ ٣٥٤ رقم ٦٦٠٣) حدثنا محمد بن بحير، حدثنا محمد ابن عمر الواقدي، حدثنا شعيب بن طلحة بن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن أبي بكر الصديق به.
ومحمد بن بحير؛ هو: محمد بن عبدالرحمٰن بن بحير بن ريسان؛ قال الدارقطني: يروي عن أبيه عن مالك والثوري أحاديث موضوعة كان بمصر يضع الحديث. «المؤتلف والمختلف» (١/ ١٥٦)، وقال ابن عدي: روى عن الثقات بالمناكير وعن أبيه عن مالك بالبواطيل. «الكامل» (٦/ ٢٨٨).
ومحمد بن عمر الواقدي؛ متروك، وقد سبقت ترجمته في الحديث (١٧٠).

(٣) طلحة بن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن أبي بكر الصديق؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٣٩٢)، وقال ابن حجر: مقبول. «التقريب» (٣٠٢٣).

(٤) (عن) كذا في الأصل و«م» و«د»، وهي ليست في «المعجم الأوسط»، وهو الصواب، والله أعلم.

(٥) ما بين قوسين ساقط من «ز».

(٦) بل ابن بحير وضَّاع، والواقدي متروكٌ، كما سبق.

(٧) في «ز»: (عن).

(٨) «سؤالات البرقاني» (ص٣٦ رقم ٢١٦).

(٩) «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٤٩ رقم ١٥٢٤).

(١٠) ذكره في «الثقات» (٦/ ٤٣٩). =

ولم أرَ هذه الترجمة في «الوشي المُعْلَم»(١) ولا في تَلْخِيصِهِ(٢).

وفي «الأفراد»(٣) للدَّارقُطْنيِّ مِنْ حديثِ عبدِالله بن محمدٍ [ق ٤٧/ب] الحنفيِّ، عن عَبْدان، عن خارجةَ(٤)، عن ابنِ جُرَيجٍ، عن عطاء، عن ابنِ عباسٍ رفَعَه: **«إنَّ حَظَّ أُمَّتي مِن النَّارِ طُولُ بلايَاها تحتَ التُّرابِ»**.

وبَيَّضَ له الدَّيلميُّ في مسنده(٥).

٢١٠ حديث: «إنما السُّلطانُ ظِلُّ اللهِ ورُمْحُهُ في الأرضِ».

أبو الشيخِ(٦)، والبيهقيُّ(٧)، والديلميُّ(٨)، وعباسٌ التَّرْقُفيُّ(٩)، وآخرون

= وقال ابن معين: لا أعرفه، وقال ابن عدي: هو كما قال: لا يُعرف ولم أجد له حديثاً فأذكره. «الكامل» (٤/ ٣)، وذكره الذهبي في «المغني في الضعفاء» (١/ ٢٩٩ رقم ٢٧٨٠).

فهذا القدر غير كافٍ في قبوله كما أطلق المؤلف، والله أعلم.

(١) «الوشي المُعْلَم فيمن روى عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ» للحافظ العلائي. ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص١٦٥).

(٢) للحافظ ابن حجر، كما في «الجواهر والدرر» (٢/ ٦٧٧)، و«الرسالة المستطرفة» (ص١٦٥).

(٣) كما في «أطراف الغرائب والأفراد» لابن القيسراني (٣/ ٢٦٤ رقم ٢٦٠٨).

(٤) خارجة بن مصعب بن خارجة الخراساني أبو الحجاج السرخسي، قال أحمد: لا يُكتب حديثه، وقال ابن معين: ليس بثقة، وقال أبو حاتم: مضطرب الحديث ليس بقوي، يُكتب حديثه ولا يُحتج به... لم يكن محله محلُّ الكذب. «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٧٦ رقم ١٧١٦)، وقال ابن حجر: متروك وكان يدلس عن الكذابين، ويقال: إن ابن معين كذبه. «التقريب» (١٦١٢).

فالإسناد ضعيفٌ جدّاً بسببه.

(٥) لم أجده في مسنده ولا في «الغرائب الملتقطة».

(٦) هو في «الثواب» كما بيَّن المؤلف في «تخريج أحاديث العادلين لأبي نعيم» (ص٧٤).

(٧) «السنن الكبرى» (٨/ ١٦٢)، و«شعب الإيمان» (٩/ ٤٨٠ رقم ٦٩٩٠) من طريق التَّرقُفي به.

(٨) «الغرائب الملتقطة» (رسالة العربي) (ص٤٦٢ رقم ٣٩٧) من طريق عباس الترقفي به.

(٩) «جزء التَّرقُفي» (ص٦١ رقم ٩) حدثنا سعيد بن عبدالله الدمشقي، حدثنا الربيع ابن صَبيح عن أنس به.

والتَّرْقُفي ـ بفتح المثناة وسكون الراء وضم القاف بعدها فاء ـ عباس بن عبدالله =

عن أنسٍ مرفوعاً: **«إذا مَرَرْتَ ببَلْدَةٍ ليس فيها سُلْطانٌ فلا تَدْخُلْها، إنما السُّلْطان»** وذَكَرَه، لفظُ الآخرين.

وفي لفظٍ للدَّيلميِّ[(١)]، وأبي نُعَيم[(٢)]، وغيرِهما[(٣)] مِنْ جهةِ قتادَةَ، عن أنسٍ مرفوعاً: **«السُّلطانُ ظِلُّ الله ورُمْحُهُ في الأرضِ، فمَنْ نَصَحَه ودَعَا له اهتَدَى، ومَنْ دَعَا عليه ولم يَنْصَحْهُ ضَلَّ»**.

= ابن أبي عيسى الواسطي.. ثقة عابد من الحادية عشرة. «التقريب» (٣١٧٢).
وسعيد بن عبدالله بن دينار البصري أبو روح الدمشقي، وقد يُنسب إلى جده، قال أبو حاتم: مجهول. «الجرح والتعديل» (٤/ ١٨ رقم ٧٣).
والربيع بن صَبيح ـ بفتح المهملة ـ السعدي البصري؛ قال أحمد: لا بأس به، وقال ابن معين: ضعيف، وقال عمرو بن علي: ليس بقوي، وقال أبو حاتم: رجل صالح، وقال أبو زرعة: شيخ صالح صدوق. «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٦٤ رقم ٢٠٨٤)، وقال ابن حجر: صدوق سيء الحفظ وكان عابداً مجاهداً. «التقريب» (١٨٩٥). فالإسناد ضعيف.
وقال ابن أبي حاتم: وسألتُ أبي عن حديث رواه خالد بن خداش، عن أبي عون ابن أبي ركبة، وقال خالدٌ مرةً: عون بن أبي ركبة، عن غيلان بن جرير، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: **«السلطان ظل الله في الأرض»**. قال أبي: هذا حديثٌ منكر، وابن أبي ركبة مجهول. «علل الحديث» (مسألة ٢٧٣٥).

(١) «الغرائب الملتقطة» (حرف السين) [ق ١١٠/ ب] من طريق داود بن المحبر، عن عقبة بن عبدالله عن قتادة به.

(٢) «فضيلة العادلين من الولاة» (ص١٤٢ رقم ٣٢) من طريق داود بن المحبر به.

(٣) رواه العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٣٥٤) من طريقِ داودَ بن المُحَبِّرِ بن قَحْذَمٍ قال: نبَّأنا عُقبةُ بن عبدِالله العَنَزي، عن قتادةَ، عن أنسٍ مرفوعاً به.
وداودُ بن المُحَبَّر بن قَحْذَم، قال الدارقطني: يضع، بصري كان ببغداد، متروك. «الضعفاء والمتروكون» (رقم ٢٠٨).
وعقبة بن عبدالله الرفاعي الأصم، قال عمرو بن علي: كان ضعيفاً واهي الحديث ليس بالحافظ. «الجرح والتعديل» (٦/ ٣١٥ رقم ١٧٤٨)، وقال يحيى بن معين: ليس بثقة. «التاريخ؛ رواية الدوري» (٤/ ١٣٥ رقم ٣٥٦٤).
فالإسناد ساقطٌ، وقال الدارقطني: يرويه أبو هلال الراسبي وعقبة الأصم، عن قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ. وخالَفه هشام؛ رواه عن قتادة، عن كعب، قوله وهو أصح. «العلل» (١٢/ ١٣٨ رقم ٢٥٣٢)، وأورده الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص٢١٠ رقم ٩).

وهما ضعيفان.

لكنْ في البابِ عن أبي بكرٍ[١]، وعُمَرَ[٢]، وابنِ عُمَرَ[٣]، وأبي بَكْرَةَ[٤]،

---

(١) رواه الديلميُّ في مسنده، كما في «الغرائب الملتقطة» (حرف السين) [ق ١١٠/أ] من طريق سليمان بن رجاء، عن عبدالعزيز بن مسلم، عن أبي نصيرة العبدي، عن أبي رجاء العطاردي، عن أبي بكر الصديق مرفوعاً بنحوه.
وسليمان بن رجاء؛ قال أبو حاتم: شيخٌ مجهول، وقال أبو زرعة: لا يُعرف. «الجرح والتعديل» (٤/١١٧ رقم ٥٠٨).
فهذا الإسناد ضعيفٌ بسببه، وقال أبو زرعة: هذا حديثٌ منكر، لا يُعرف سليمان ابن رجاء هذا، ولا يُعرف له أصلٌ من حديث عبدالعزيز بن مسلم، ولا نعلم عبدالعزيز بن مسلم روى عن أبي نصيرة العبدي شيئاً. «علل الحديث لابن أبي حاتم» (مسألة ٢٧٨٨).

(٢) رواه أبو نعيم في «فضيلة العادلين من الولاة» (ص١٥٤ رقم ٤٠)، وقِوَام السُّنَّة في «الترغيب والترهيب» (٣/٦٧ رقم ٢٠٨٧) من طريق عمرو بن عبدالغفار، عن الحسن بن عمرو الفقيمي، عن سعيد بن معبد الأنصاري، وعبدالله بن عبدالرحمٰن ابن أبي طوالة، عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً بنحوه.
وعمرو بن عبدالغفار الفقيمي، قال أبو حاتم: ضعيف الحديث متروك الحديث. «الجرح والتعديل» (٦/٢٤٦ رقم ١٣٦٣)، وقال ابن عدي: ليس بالثبت في الحديث، حدَّث بالمناكير في فضائل علي... وهو متهمٌ إذا روى شيئاً من الفضائل، وكان السلف يتهمونه بأنه يضعُ في فضائل أهل البيت، وفي مثالب غيرهم. «الكامل» (٥/١٤٦ ـ ١٤٨).
فالإسناد ضعيف جدّاً.

(٣) رواه البزار في مسنده (١٢/١٧ رقم ٥٣٨٣)، وابن عدي في «الكامل» (٣/٣٦١)، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٩/٤٧٥ رقم ٦٩٨٤) من طريق سعيد بن سنان، عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرة، عن ابن عمر بنحو حديث أنس مطولاً.
وسعيد بن سنان أبو المهدي الحنفي الحمصي؛ قال ابن عدي ـ في الموضع السابق ـ: عامة ما يرويه وخاصة عن أبي الزاهرية غير محفوظة... وكان من صالحي أهل الشام وأفضلهم، إلا أن في بعض رواياته ما فيه. وقال البيهقي: ضعيف عند أهل العلم بالحديث. وقال ابن حجر: متروك ورماه الدارقطني وغيره بالوضع. «التقريب» (٢٣٣٣).
فالإسناد ضعيفٌ جدّاً بسببه.

(٤) رواه ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٢/٤٧٨ رقم ١٠٢٤)، والبيهقي في «الشعب» =

وأبي هريرة[١]، وغيرِهم[٢].

= (٩/ ٤٧٨ رقم ٦٩٨٨) من طريق سلم بن سعيد الخولاني، حدثنا حميد بن مهران، عن سعد بن أوس، عن زياد بن كُسَيب، عن أبي بكرة مرفوعاً بنحو حديث أنس.

وسلم بن سعيد الخولاني، لم أقف على ترجمته، وقال الألباني: لم أجد من ترجمه. «السلسلة الضعيفة» (٤/ ١٦٤).

وسعد بن أوس العدوي أبو محمد البصري؛ قال ابن معين: ضعيف، وقال أبو حاتم: صالح. «الجرح والتعديل» (٤/ ٨٠ رقم ٣٤٥)، وقال ابن حجر: صدوق له أغاليط. «التقريب» (٢٢٣١).

وزياد بن كُسَيب ـ بالتصغير ـ العدوي؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٢٥٩).

وقال ابن حجر: مقبول. «التقريب» (٢٠٩٥) فالإسناد ضعيف لحالِ بعضِ رواتِهِ.

(١) رواه أبو نعيم في «فضيلة العادلين من الولاة» (ص١٤٠ رقم ٣١) من طريق يحيى ابن ميمون، حدثنا حماد بن سلمة، عن سهيل، عن أبيه، وأبو محمد بن يوسف في «جزء من الأمالي» (١/ ١٤٣) ـ كما في «السلسلة الضعيفة» (٤/ ١٦١) ـ، ومن طريقه ابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» (٢/ ١٠٦) من جهة أحمد بن عبدالرحمٰن بن وهب، حدثني عمي عبدالله بن وهب، عن ابن شهاب الزهري، عن سعيد بن المسيب؛ كلاهما عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه.

ويحيى بن ميمون بن عطاء أبو أيوب التمار؛ قال عمرو بن علي: كتبتُ عنه وكان كذاباً.. «الجرح والتعديل» (٩/ ١٨٩ رقم ٧٨٥)، وقال ابن حجر: متروك. «التقريب» (٧٦٥٦).

فإسناد أبي نعيم ساقط.

وإسناد ابن النجار فيه أحمد بن عبدالرحمٰن بن وهب؛ قال محمد بن عبدالله ابن عبدالحكم وعبدالملك بن شعيب بن الليث: ثقة، وقال أبو حاتم: كتبنا عنه وأمره مستقيم ثم خلط بعد، ثم جاءني خبره أنه رجع عن التخليط، وقال أيضاً: كان صدوقاً. «الجرح والتعديل» (٢/ ٦٠ رقم ٩١)، وقال أبو زرعة: لا أرى ظهر بمصر منذ دهر أوضع للحديث وأجسر على الكذب من هذا. «سؤالات البرذعي» (٢/ ٧١١)، وقال النسائي: كذَّاب. «الضعفاء والمتروكين» (رقم ٧١)، وقال ابن عدي: رأيتُ شيوخَ أهلِ مصر الذين لحقتهم مُجْمِعين على ضعفه، ومن كَتَبَ عنه من الغرباء غير أهل بلده لا يمتنعون من الرواية عنه وحدثوا عنه... ومَنْ ضَعَّفَه، أنكَرَ عليه أحاديث. «الكامل» (١/ ١٨٤).

فالإسناد ضعيف بسببه، والله أعلم.

(٢) كحديث أبي عبيدة بن الجراح؛ الذي رواه العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٥٩)، والبيهقي في «الشعب» (٩/ ٤٧٨ رقم ٦٩٨٧) من طريق عبدالأعلى بن موسى بن عبدالله =

كما بَيَّنْتُها واضحةً في جزءِ «رَفعِ الشُّكوكِ في مَفَاخِرِ الملوك»[١].

٣١١ **حديث: «إنما شِفاءُ العِيِّ السُّؤالِ».**

ابنُ ماجه[٢] مِنْ حديثِ عبدِالحميدِ بن حبيبِ بن أبي العِشرين[٣]: حدَّثنا الأوزاعيُّ، عن عطاءِ بن أبي رَبَاحٍ: سَمِعْتُ ابنَ عباسٍ يُخبِرُ: أنَّ رجلاً أصابَه جُرْحٌ في رأسِهِ على عَهْدِ رسولِ الله ﷺ، ثم أصابَه احتِلَامٌ، فأُمِرَ بالاغتسالِ،

= ابن قيس بن مخرمة، أنَّ إسماعيل بن رافع، مولى المُزَنيين، أخبره أنَّ زيد بن أسلم، أخبره أنَّ أباه أسلم أخبره أنه خرج مع عمر بن الخطاب حتى قدم على أبي عبيدة ابن الجراح. . فذكره مرفوعاً بنحو ما تقدم.

وقال العقيلي: وليس في هذا الباب شيءٌ يُرجع منه إلى صحته.

وعبدالأعلى بن موسى بن عبدالله بن قيس بن مخرمة؛ قال العقيلي: لا يُتابع على حديثه وليس بمشهور في النقل. «الضعفاء» (٣/ ٥٩).

فالإسناد ضعيف بسببه.

والخلاصة: أنَّ أقلَّ طرقِ الحديثِ ضعفاً: حديثُ أنس بإسناده الأول، وحديث أبي بكرة، وحديث أبي هريرة بإسناده الثاني، وحديث أبي عبيدة بن الجراح، فيمكن أنْ تتقوَّى هذه الطرق ببعضها، لكن يبقى الإشكال في كلام الحافظ العقيلي السابق.

وأما ما يُتَوَهَّمُ مِنْ نكارةِ المَتنِ فقد بيَّن شيخ الإسلام ابن تيمية معنى هذا الحديث، فقال: وهذا صحيح؛ فإنَّ الظلَّ مُفتَقِرٌ إلى آوٍ، وهو رفيقٌ له، مطابقٌ له نوعاً من المُطابقة، والآوي إلى الظل المُكتَنِفُ بالمُظل صاحبُ الظل، فالسُّلطانُ عبدُالله؛ مخلوقٌ مُفتَقِرٌ إليه، لا يَستغني عنه طرفة عين؛ وفيه من القدرة والسلطان والحفظ والنصرة وغير ذلك من معاني السؤدد والصمدية التي بها قوام الخلق ما يشبه أن يكون ظل الله في الأرض. . . «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ٤٥ ـ ٤٦).

(١) ذكره المؤلف في «الضوء اللامع» (٨/ ١٩).

(٢) «سنن ابن ماجه» (الطهارة وسننها، باب في المجروح تصيبه الجنابة رقم ٥٧٢) حدثنا هشام بن عمار، حدثنا عبدالحميد بن حبيب بن أبي العشرين به.

وهشام بن عمار السلمي: صدوق مقرئ، كبر فصار يتلقن، وقد سبقت ترجمته في الحديث (٩).

(٣) عبدالحميد بن حبيب بن أبي العشرين الدمشقي أبو سعيد كاتب الأوزاعي، ولم يرو عن غيره، وثقه أحمد وأبو زرعة، وزاد أبو زرعة: حديثه مستقيم، وقال أبو حاتم: كان كاتب ديوان ولم يكن صاحب حديث. «الجرح والتعديل» (٦/ ١١ رقم ٤٩)، وقال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ. «التقريب» (٣٧٥٧) وهذا الإسناد منقطع؛ كما بيَّن المؤلف.

فاغتَسَلَ، فكَزَّ[(١)]، فمَاتَ، فبَلَغَ ذلك النبيَّ ﷺ فقال: «**قَتَلُوهُ قَتَلَهُم الله، أولم يكن شِفاءُ العِيِّ[(٢)] السُّؤال**».

قال عطاءٌ: وبَلَغَنا أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**لو غَسَلَ جسَدَه وترَكَ رأسَه حيثُ أصابَه الجُرحُ به**»[(٣)].

هكذا رواه بدونِ واسطةٍ بين الأوزاعيِّ وعطاء.

وحكى ابنُ أبي حاتم[(٤)] عن أبيه وأبي زرعةَ ـ في روايةِ ابنِ أبي العِشرين هذا ـ: إثباتَ إسماعيلَ بن مسلمٍ[(٥)] بينهما.

وكذا أثبَتَ الواسِطَةَ لكنْ مع إبهامِها محمدُ بن شُعَيبٍ، فقال: أخبَرَني الأوزاعيُّ: أنه بَلَغَه عن عطاءٍ به. أخرجه أبو داود[(٦)]، ولفظه: أصابَ رجلاً جُرْحٌ في عَهْدِ رسولِ الله ﷺ، ثم احتَلَمَ، فأُمِرَ بالاغتِسَالِ، فاغتَسَلَ فمَاتَ، فبَلَغَ ذلك رسولَ الله ﷺ فقال: «**قَتَلُوهُ قَتَلَهَم الله، ألم يَكُنْ شِفاءُ العِيِّ السُّؤالَ**».

وهكذا رواه أحمد[(٧)]، والدَّارميُّ[(٨)] في مسنديهما عن أبي المُغيرةَ،

---

(١) الكُزَازة: داءٌ يتولد من شدة البرد، وقيل هو نفس البرد، وقد كَزَّ يَكِزُّ كَزّاً. «النهاية» (٤/ ١٧٠).

(٢) العِيّ: الجهل. «النهاية» (٣/ ٣٣٤).

(٣) وهذا بلاغٌ مِنْ عطاء، فله حكم سائر المنقطعات، والإسناد إليه ضعيف كما سبق.

(٤) «علل الحديث» (مسألة ٧٧)؛ وفيه: فقالا روى هذا الحديث ابن أبي العشرين، عن الأوزاعي، عن إسماعيلَ بن مسلم، عن عطاء، عن ابنِ عباسٍ، وأفسَدَ الحديثَ.
قال ابنُ المُلقن: يُريدُ أنه أدخَلَ إسماعيلَ فيه، وتبيَّنَ أنَّ الأوزاعيَّ أخَذَه عن إسماعيلَ. «البدر المنير» (٢/ ٦١٧).

(٥) إسماعيل بن مسلم المكي أبو إسحاق؛ ضعيف وقد تقدمت ترجمته في الحديث (٢٤).

(٦) «سنن أبي داود» (الطهارة، باب المجروح يتيمم رقم ٣٣٧) حدثنا نصر بن عاصم الإنطاكي، حدثنا محمد بن شعيب به.
ونصر بن عاصم الإنطاكي؛ قال العقيلي: لا يُتابع على حديثه، ولا يُعرف إلا به. «الضعفاء» (٤/ ٢٩٨)، وقال ابن حجر: لين الحديث. «التقريب» (٧١١٤).
فالإسناد ضعيف.

(٧) «مسند أحمد» (٥/ ١٧٣ رقم ٣٠٥٦). ورجال إسناده ثقات، لكنه منقطع.

(٨) «سنن الدارمي» (١/ ٥٨٥ رقم ٧٧٩) وإسناده منقطع كسابقه.

والدَّارقطنيُّ[(١)] مِنْ حديثِهِ، وكذا هو[(٢)]، والحاكمُ في مستدركه[(٣)] مِنْ حديثِ الوليدِ بن مَزْيَدٍ، والدَّارقطنيُّ[(٤)] فقط مِنْ حديثِ يحيى بن عِبدِالله[(٥)]؛ ثلاثَتُهم عن الأوزاعيِّ.

(وللدارقطنيِّ[(٦)] أيضاً مِنْ طريقِ عبدِالرزاق[(٧)]، عن الأوزاعي)[(٨)]، عن رجلٍ، عن عطاء.

وتابَعَهم على الواسطةِ: إسماعيلُ بن سَمَاعَة[(٩)].

ورواه بدونِها الحاكمُ[(١٠)]، والدارقطنيُّ[(١١)] أيضاً مِنْ طريقِ هِقْلِ بن زيادٍ، عن الأوزاعيِّ (قال: قال عطاء، والدارقطنيُّ[(١٢)] فقط مِنْ حديثِ أيوبَ ابن سُوَيدٍ[(١٣)]، عن الأوزاعيِّ)[(١٤)] [ق ٤٨/أ]، والحاكم[(١٥)] فقط مِنْ حديثِ بِشرِ بنِ بكرٍ، حدَّثني الأوزاعي، حدثنا عطاء به.

---

(١) «سنن الدارقطني» (١/٣٥٣ رقم ٧٣٥) من طريق أبي المغيرة، وقال: مثل حديث الوليد بن مزيد.

(٢) «سنن الدارقطني» (١/ ٣٥٢ رقم ٧٣٣) من طريق العباس بن الوليد بن مزيد، أخبرني أبي به. والعباس بن الوليد بن مَزْيَد؛ صدوق عابد. «التقريب» (٣١٩٢).

(٣) لم أقف عليه عند الحاكم من حديث الوليد بن مزيد، وإنما هو من حديث غيره كما سيأتي.

(٤) «سنن الدارقطني» (١/ ٣٥٣ رقم ٧٣٦) من طريق يحيى بن عبدالله به.

(٥) يحيى بن عبدالله بن الضحاك البابلتي ـ بموحدتين ولام مضمومة ومثناة ثقيلة ـ أبو سعيد الحراني ابن امرأة الأوزاعي؛ ضعفه النفيلي وأبو حاتم وأبو زرعة. «الجرح والتعديل» (٩/ ١٦٤ رقم ٦٨١)، وقال ابن حجر: ضعيف. «التقريب» (٧٥٨٥).

(٦) «سنن الدارقطني» (١/ ٣٥٣ رقم ٧٣٤) من طريق عبدالرزاق به.

(٧) «مصنف عبدالرزاق» (١/ ٢٢٣ رقم ٨٦٧). وإسناده ضعيف لإبهام الراوي عن عطاء.

(٨) ما بين قوسين ساقط من «ز».

(٩) لم أقف على روايتِهِ مسندة، لكن علقها الدارقطني في «السنن» (١/ ٣٥٣).

(١٠) «المستدرك» (١/ ١٧٨) من طريق هقل به.

(١١) «سنن الدارقطني» (١/ ٣٥١ رقم ٧٣٠) من طريق هقل به.

(١٢) «سنن الدارقطني» (١/ ٣٥٢ رقم ٧٣٢) من طريق أيوب بن سُويد به.

(١٣) أيوب بن سويد الرملي؛ ضعيف وقد سبقت ترجمته في الحديث (٤٩)، فالإسناد ضعيف.

(١٤) ما بين قوسين مكرر في الأصل، والتصويب من «ز» و«م» و«د».

(١٥) «المستدرك» (١/ ١٧٨) من طريق أبي عثمان سعيد بن عثمان التنوخي حدثنا بشر =

وقال الحاكم: قد أقامَ بِشرٌ إسنادَه، وهو ثقةٌ مأمونٌ[١].

قلت: وإقامَتُه له مِنْ جِهةِ تَصريحِهِ بالتحديثِ؛ بحيث ثَبَتَ اتصالُه بلا واسطةٍ.

ثم إنَّ الأوزاعيَّ لم يَنفَرِدْ به؛ فقد رواه ابنُ الجارودِ في «المنتقى»[٢]، والحاكم أيضاً في صحيحه[٣]، وابنُ خزيمة[٤]، وعنه ابنُ حبان[٥] في صحيحَيهِما، مِنْ جهةِ الوليدِ بن عُبَيدِالله بن أبي رباح، عن عمِّهِ عطاء.

ولكنَّ الوليدَ ضَعَّفَه الدارقطنيُّ[٦]، ولم يُخَرَّجْ له في الكتبِ الستةِ، مع إيرادِ الضياءِ في «المختارة»[٧] لحديثِهِ هذا.

بل وفي البابِ عن جابرٍ[٨]، ....

= ابن بكر به، فذكره وقال: وقد رواه الهقل بن زياد وهو من أثبت أصحاب الأوزاعي، ولم يذكر سماع الأوزاعي من عطاء.
وسعيد بن عثمان التنوخي؛ قال أبو حاتم: محله الصدق. «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٧ رقم ٢٠٣)، وضعفه الدارقطني. «لسان الميزان» (٤/ ٦٤).
وبِشر بن بكر التنيسي أبو عبدالله البجلي؛ ثقة يُغرب من التاسعة. «التقريب» (٦٧٧). وهو وإن كان ثقة إلا أنه يُغرب، وقال مسلمة بن قاسم: روى عن الأوزاعي أشياء انفرد بها. «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٨٨)، وقد خالف بشرٌ كبارَ أصحابِ الأوزاعي؛ فذَكَرَ سماعَ الأوزاعي مِن عطاءٍ، فالظاهر أنَّ التصريحَ بالسَّماعِ ليس محفوظاً، وقد قال الدارقطني بعد حديثِ جابر الآتي: واختُلِفَ على الأوزاعي؛ فقيل: عنه عن عطاء، وقيل: عنه بلغني عن عطاء، وأرسل الأوزاعي آخره عن عطاء عن النبي ﷺ، وهو الصواب.

(١) لم أقف على كلام الحاكم، وهذا الكلام يناقض كلامه السابق.
(٢) «المنتقى من السنن المسندة» (ص٤٢ رقم ١٢٨) من طريق الوليد بن عبيدالله به.
(٣) «المستدرك» (١/ ١٦٥)، وصححه، ووافقه الذهبي.
(٤) «صحيح ابن خزيمة» (١/ ١٧٢ رقم ٢٧٣).
(٥) «صحيح ابن حبان» (٤/ ١٤٠ رقم ١٣١٤) عن ابن خزيمة به.
(٦) «سنن الدارقطني» (٤/ ٤٢)، ولكن قال يحيى بن معين: ثقة. «الجرح والتعديل» (٩/ ٩ رقم ٣٧).
(٧) لم أجدْهُ فيما طُبعَ مِن «المختارة».
(٨) رواه أبو داود في سننه (الطهارة، باب المجروح يتيمم رقم ٣٣٦)، والدارقطني =

وعليٍّ[(١)].

٢١٢ حديث: «إنما الطلاقُ لِمَنْ أخَذَ بالسَّاقِ».

ابنُ ماجه[(٢)] مِنْ حديثِ ابنِ لهيعةَ، عن موسى بن أيوبَ الغافِقِيِّ، عن عكرمةَ، عن ابنِ عباسٍ قال: أتى النبيَّ ﷺ رجلٌ فقال: يا رسولَ الله، سَيِّدي زوَّجَني أمَتَهُ، وهو يُريدُ أنْ يُفرِّقَ بيني وبينها، قال: فصَعَدَ رسولُ الله ﷺ المِنْبَرَ فقال: «**يا أيها الناس، ما بالُ أحدِكُم يُزوِّجُ عَبْدَه أمَتَه، ثم يُريدُ أنْ يُفَرِّقَ بينهما، إنما...**» وذكره.

= في سننه (١/ ٣٥٠ رقم ٧٢٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٢٢٧) كلهم مِنْ طرقٍ عن الزُّبَيرِ بن خريقٍ، عن عطاء، عن جابرٍ بنحو حديثِ ابن عباس. وقال الدارقطني: لم يروه عن عطاءٍ، عن جابرٍ، غَيرُ الزُّبيرِ بن خريق؛ وليس بالقوي، وخالَفَه الأوزاعي؛ فرواه عن عطاء، عن ابنِ عباس.

فهذا الحديث يرجعُ إلى حديث ابن عباس السابق، فلا يَصلح شاهداً، والله أعلم.

(١) رواه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٥/ ٤٤٩ ـ ٤٥٠ رقم ٣١٣٠)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/ ١٩٠ رقم ١١٦٢) من طريق عاصم بن علي، حدثنا فُضَيل ابن سليمان، حدثنا عبدالله بن عمر بن علي بن أبي طالب قال: أخبرني أبي، عن جدي عليٍّ ﷺ مرفوعاً بلفظ الترجمة، وعند ابن أبي عاصم فيه قصة.

وعاصم بن علي بن عاصم الواسطي؛ فيه كلام كما سبق في الحديث (٦١).

وفضيل بن سليمان النميري أبو سليمان البصري؛ أكثر الأئمة على تضعيفه كما في «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٢٧٤).

وعبدالله بن عمر بن علي ابن أبي طالب (ووقع عند القضاعي: عمر بن عبدالله بن علي)؛ لعله عبدالله بن محمد بن عمر بن علي ابن أبي طالب.. مقبول. «التقريب» (٣٥٩٥).

وأبوه محمد بن عمر بن علي ابن أبي طالب؛ صدوق من السادسة، وروايته عن جده مرسلة مات بعد الثلاثين «التقريب» (٤٦١٧٠).

فهذا الإسناد ضعيف، وقد قال أبو نعيم ـ بعد أن رواه من طريق محمد بن كثير المصيصي، عن الأوزاعي، عن عطاء.. ـ: هذا حديثٌ غريبٌ، لا تُحفظ هذه اللفظة عن أحدٍ مِن الصحابةِ إلا من حديثِ ابنِ عباسٍ، ولا عنه إلا من رواية عطاء.. «الحلية» (٣/ ٣١٨).

(٢) «سنن ابن ماجه» (الطلاق، باب طلاق العبد رقم ٢٠٨١) من طريق يحيى بن عبدالله ابن بكير حدثنا ابنُ لهيعة، عن موسى بن يعقوب، عن عكرمةَ، عن ابنِ عباسٍ به.

والإسناد ضعيفٌ لحال ابن لهيعة، وقد اختُلِف عليه كما سيأتي.

وهو عند الطبرانيِّ[(١)] مِنْ طريقِ ابنِ لهيعةَ، بدون ذكرِ ابنِ عباسٍ.

ولكنْ قد أخرَجَه بإثباتِهِ مِنْ حديثِ بقيةَ: حدثنا أبو الحجاج المَهْري[(٢)]، عن موسى ولفظهما: «إنما يَمْلِكُ الطلاقَ مَنْ أخَذَ بالسَّاقِ»[(٣)].

٢١٣ حديث: «إنَّمَا العِلمُ بالتَّعَلُّم».

الطبرانيُّ في «الكبير»[(٤)]، وأبو نُعيم في «الحلية»[(٥)]، والعسكريُّ كُلُّهم مِنْ

---

(١) لم أجده عنده من هذا الوجه، وإنما رواه في «المعجم الكبير» (١١/ ٣٠٠ ـ ٣٠١ رقم ١١٨٠٠) من طريق يحيى الحِمَّاني، حدثنا يحيى بن يعلى، عن موسى بن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً بنحوه. وإنما رواه ـ بالوجه الذي ذكره المؤلف ـ الدارقطني في «سننه» (٥/ ٦٧ رقم ٣٩٩٢) من طريق موسى بن داود، حدثنا ابنُ لهيعة به.
ويحيى بن عبدالحميد أبو زكريا الحِمَّاني ـ بكسر المهملة وتشديد الميم ـ، رماه أحمد وغيره بالكذب، ووثقه ابن معين، وأثنى عليه أبو حاتم، وقال مرة: ليِّن. «الجرح والتعديل» (٩/ ١٦٩)، وقال ابن حجر: حافظٌ، إلا أنهم اتهموه بسرقةِ الحديث. «التقريب» (٧٥٩١).
ويحيى بن يعلى الأسلمي القطواني أبو زكريا الكوفي؛ ضعَّفه غير واحدٍ من الأئمة، كما في «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٥٢).
فإسناد الطبراني ضعيفٌ.
وإسناد الدارقطني أيضاً ضعيفٌ؛ أولاً: لضعف ابن لهيعة، وثانياً: للاختلاف عليه كما سبق.

(٢) أبو الحجاج المَهْري؛ هو: رِشدين بن سعد، وهو ضعيفٌ كما سبق في الحديث (١٢١).

(٣) لم أجده عند الطبراني، وقد رواه الدارقطني في «سننه» (٥/ ٦٧ رقم ٣٩٩١) من طريق أبي عتبة أحمد بن الفرج، حدثنا بقية بن الوليد، حدثنا أبو الحجاج المهري به.
وأبو عتبة أحمد بن الفرج الحمصي المعروف بالحجازي، قال ابن أبي حاتم: محله الصدق. «الجرح والتعديل» (٢/ ٦٧ رقم ١٢٤)، وقال ابن عدي: ليس ممن يحتج بحديثه أو يتدين به إلا أنه يُكتب حديثه. «الكامل» (١/ ١٩٠).
فالإسناد ضعيفٌ لحال رِشدين وأبي عتبة.

(٤) لم أجده في «الكبير» من هذا الوجه، وإنما هو في «الأوسط» (٣/ ١١٨ رقم ٢٦٦٣) من طريق محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني به. وقد عزاه الهيثمي في «المجمع» (١/ ٣٣٩) للأوسط فقط.

(٥) «حلية الأولياء» (٥/ ١٧٤) من طريق محمد بن الحسن الهمداني به فذكره وقال: غريبٌ من حديث الثوري، عن عبدالملك، تفرَّد به محمد بن الحسن.

طريقِ محمدِ بن الحسنِ بن أبي يَزيدَ الهَمْدانيِّ، حدثنا الثوري، عن عبدِالملك بن عُمَيرٍ، (عن رجاءِ بن حَيْوَةَ، عن أبي الدَّرْداءِ رفَعَه: «**إنما العِلْمُ بالتعلُّم والحِلْمُ بالتَّحَلُّم، ومَنْ يَتَحَرَّ الخَيرَ يُعطَه، ومَنْ يَتَوَقَّ الشَّرَّ يُوْقَه، لم يَسكُن الدَّرجاتِ العُلَى ـ ولا أقول لكم مِن الجنة ـ مَن اسْتَقْسَمَ أو تَطَيَّرَ طَيراً يَرُدُّه مِن السَّفَرِ**».

وابنُ الحَسَنِ كَذَّابٌ[1].

ولكنْ قد رواه البيهقيُّ في «المَدخل»[2] مِنْ جِهَةِ هلالِ بن العلاءِ[3]، عن أبيه، عن عُبَيدِالله بن عَمرٍو، عن عبدِالملك بن عُمَير)[4] به موقوفاً على أبي الدَّرْداءِ.

وفي البابِ عن أنسٍ رفعه مثله؛ أخرجه العسكريُّ مِنْ حديثِ محمدِ ابن الصَّلْتِ[5]، حدثنا عثمانُ البُرِّيُّ[6]، عن قتادةَ عنه مرفوعاً به.

---

(١) محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني؛ قال يحيى بن معين: ليس بثقة كان يكذب، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي. «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٢٥ رقم ١٢٤٨)، وقال أبو داود: يكذب. «تهذيب التهذيب» (٩/ ١٠٦). فالإسناد موضوعٌ بسببه.

(٢) «المدخل» (١/ ٣٤٧ رقم ٣٨٥) من طريق أبي الفضل العباس بن محمد بن نصر الرافقي إملاء، حدثنا هلال بن العلاء بن هلال، حدثنا أبي، حدثنا عبيدالله ابن عمرو، عن عبدالملك بن عمير به.
والعباس بن محمد بن نصر الرافقي، قال يحيى الطحان: تكلموا فيه. «لسان الميزان» (٤/ ٤١٤).

(٣) هلال بن العلاء الرقي؛ صدوق، وأبوه منكر الحديث، وقد سبقت ترجمتهما في الحديث (٢٣)، وسبق أنَّ النسائي قال عن الأب: يروي عنه ابنه هلال بن العلاء غَيرَ حديثٍ مُنكَرٍ، فلا أدري منه أتي أو من أبيه. «الكامل» (٥/ ٢٢٣).
فالإسناد ضعيف جدّاً، والله أعلم.

(٤) ما بين قوسين سقط من الأصل و«ز»، والاستدراك من «م» و«د».

(٥) في «ز»: (الصامت). والصواب ما هو مثبت.

(٦) عثمان بن مقسم أبو سلمة البري؛ قال عبدالرحمٰن بن مهدي: ثقة ثقة، وقال أحمد: حديثه منكر وكان رأيه رأي سوء. وقال أبو حاتم: متروك، وأومأ أبو زرعة إلى أنه يكذب. «الجرح والتعديل» (٦/ ١٦٨)، وقال ابن عدي: عامة حديثه مما لا يتابع عليه إسناداً أو متناً وهو ممن يغلط الكثير، ونسبه قوم إلى الصدق وضعفوه للغلط الكثير =

وعن معاويةَ مرفوعاً: «**يا أيها الناسُ، إنما العِلمُ بالتَّعلُّمِ والفِقْهُ بالتَّفَقُّهِ، ومَنْ يُرِدِ اللهُ به خَيراً يُفَقِّهْهُ في الدِّينِ، وإنما يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبادِهِ العُلماءُ**».

أخرجه الطبرانيُّ في «الكبير»[(١)]، وابنُ أبي عاصم في «العلم»[(٢)] له؛ كلاهما مِنْ حديثِ عُتبةَ بن أبي حَكيمٍ[(٣)]، عمَّنْ حَدَّثَه[(٤)]، عن معاويةَ بهذا.

وجَزَمَ البخاريُّ بتَعْلِيقِهِ فقال: وقال النبي ﷺ: «**مَنْ يُرِدِ الله به خيراً يُفَقِّهْهُ في الدِّين**»، وقال: «**إنما العِلمُ بالتَّعَلُّم**»[(٥)] ـ مع أنَّ في إسنادِهِ مَنْ لم يُسَمَّ ـ لمَجِيئِهِ مِنْ طريقٍ أخرى[(٦)].

وعن شدَّادِ بن أوْسٍ أنَّ رجلاً قال: يا رسولَ الله ماذا يَزِيدُ في العِلمِ؟ قال: «**التَّعَلُّم**» أخرجه أبو نُعَيم في «الحلية»[(٧)] في حديثٍ طَوِيلٍ، وفي سَنَدِهِ عُمَرُ بن صُبحٍ[(٨)]، وهو كذاب.

= الذي كان يغلط، إلا أنه في الجملة ضعيفٌ، ومع ضعفه يُكتب حديثه. «الكامل» (١٥٨/٥).
فالإسناد ضعيفٌ بسببه.

(١) «المعجم الكبير» (٣٩٥/١٩ رقم ٩٢٩) من طريق عتبة بن أبي حكيم به.

(٢) عزاه له وساقه من طريقه الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٧٨/٢) من جهة عُتبة به.

(٣) عُتبة بن أبي حكيم الهَمْداني ـ بسكون الميم ـ أبو العباس الأردني ـ بضم الهمزة والدال بينهما راء ساكنة وتشديد النون ـ، مختلفٌ فيه كما في «تهذيب التهذيب» (٨٧/٧).
وقال ابن حجر: صدوق يخطئ كثيراً. «التقريب» (٤٤٢٧).

(٤) جاء التصريح بالواسطة فيما رواه البيهقي في «المدخل» (٣١٣/١ رقم ٣٥٢) من طريق عتبة بن أبي حكيم، عن مكحول أنه حدثه عن معاوية به مطولاً. لكنَّ مَكْحُولاً لم يَسمعْ مِنْ معاويةَ. قاله أبو حاتم. «المراسيل لابن أبي حاتم» (ص٢١١ رقم ٧٩٢).
فالإسناد ضعيف.

(٥) «صحيح البخاري» (العلم، باب العلم قبل القول والعمل).

(٦) انظر: «تغليق التعليق» (٧٨/٢).

(٧) «حلية الأولياء» (١٨٨/٥) من طريقِ عُمَرَ بن صُبْحٍ، عن ثورِ بن يَزِيدَ، عن مكحولٍ، عن شدَّادٍ به.

(٨) عمر بن صُبْح بن عمر التميمي العدوي؛ كذاب، وقد سبقت ترجمته في الحديث (١٤٢).

وعن ابنِ مسعودٍ [ق ٤٨/ب] أنه كان يقول: «فعَلَيكم بهذا القرآنِ فإنه مَأدُبَةُ الله، فمَن استطاعَ منكم أنْ يَأْخُذَ مِنْ مَأْدُبَةِ الله فلْيَفْعَل؛ فإنما العِلْمُ بالتَّعَلُّم».

أخرجه البزار[1] مَوقوفاً في حديثٍ طويلٍ، ورجالُهُ مُوَثَّقُون.

وعندَ البيهقيِّ في «المَدخل»[2] مِنْ طريقِ عليِّ بن الأقْمَرِ، والعسكريِّ مِنْ حديثِ أبي الزَّعْرَاء[3]؛ كلاهما عن أبي الأحْوَصِ عنه قال: «إنَّ الرجلَ لا يُولَدُ عالِماً، وإنما العِلْمُ بالتَّعَلُّم».

وللعسكريِّ فقط مِنْ حديثِ حمادٍ، عن حميدٍ الطَّويلِ قال: كان الحسن يقول: «إذا لم تكُنْ حَلِيماً فتَحَلَّم، وإذا لم تكن عالِماً فتَعَلَّم، فقَلَّ ما تَشَبَّهَ رجلٌ بقَومٍ إلا كان منهم».

ومِنْ حديثِ زَافِرٍ[4]، عن عَمرِو بن عامِرٍ..................................

(١) «مسند البزار» (٥/ ٤٢٣ رقم ٢٠٥٥، ٢٠٥٦) من طريق عبيدة بن حميد قال: حدثنا أبو الزعراء، عن أبي الأحوص، قال: سمعت عبدالله بن مسعود فذكره ثم قال: وحدثناه إسحاق بن بهلول، قال: حدثنا الوليد بن القاسم حدثنا زكريا بن أبي زائدة، عن علي بن الأقمر، عن أبي الأحوص، عن عبدالله بنحوه.
وعبيدة بن حميد الكوفي أبو عبدالرحمن المعروف بالحذاء التيمي صدوق نحوي ربما أخطأ. «التقريب» (٤٤٠٨)، وقال الذهبي: وثقه أحمد، وابن معين، والناس. «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٥)، وأبو الزعراء ثقة كما سيأتي بعد قليل، والوليد بن القاسم ابن الوليد الهمداني الكوفي؛ مختلفٌ فيه، وقال ابن عدي: إذا روى عن ثقة ويروي عنه ثقة فإنه لا بأس به. «الكامل» (٧/ ٨٤).
وهنا كل من الراوي عنه وشيخه ثقة، وباقي رجال الإسناد ثقات، فكلا الإسنادين حسن، وبمجموعهما يرتقي الأثر إلى الصحة، والله أعلم.

(٢) «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ٣٤٠ رقم ٣٧٧) من طريق علي بن الأقمر به.

(٣) أبو الزَّعْرَاء ـ بفتح الزاي وسكون المهملة ـ هو عمرو بن عمرو أو ابن عامر ابن مالك بن نضلة الجشمي ـ بضم الجيم وفتح المعجمة ـ الكوفي ثقة «التقريب» (٥٠٨٢).

(٤) زافر ـ بالفاء ـ ابن سليمان الإيادي أبو سليمان القُهُسْتاني ـ بضم القاف والهاء وسكون المهملة ـ السجستاني؛ قال أحمد وابن معين وأبو داود: ثقة، وقال أبو حاتم: محله الصدق. وذكره البخاري في الضعفاء، وقال: عنده مراسيل الحديث ووهم، وهو =

البَجَليِّ[(١)] قال: قال الحسن: «هو والله أحسَنُ منكَ رِدَاءاً وإنْ كان رِدَاؤُكَ حِبَرَةً[(٢)]، رَجُلٌ رَدَّاهُ اللهُ الحِلْمَ، فإنْ لم يكُنْ حِلْمٌ[(٣)] لا أبا لكَ فتحلَّمِ؛ فإنه من تشبَّهَ بقومٍ لحِقَ[(٤)] بهم».

٢١٤ حديث: «إنما يَرْحَمُ الله مِنْ عِبادِهِ الرُّحَمَاءَ».

متفقٌ عليه[(٥)] عن أسامةَ بن زيدٍ مرفوعاً، وقد جَمَعْتُ في هذا المعنى جُزْءاً[(٦)].

= يكتب حديثه، وقال العجلي: يُكتبُ حديثه، وليس بالقوي، وذكره النسائي في«الضعفاء»، وقال النسائي في موضع آخر: ليس بذاك القوي، وقال زكريا الساجي: كثير الوهم، وقال ابن حبان: كثير الغلط في الأخبار واسع الوهم في الآثار على صدق فيه، والذي عندي في أمره الاعتبار بروايته التي يوافق فيها الثقات، وتنكب ما انفرد به من الروايات، وقال ابن عدي: أحاديثه مقلوبة الإسناد مقلوبة المتن، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه، ويُكتب حديثه مع ضعفه، وقال الذهبي: فيه ضعف، وقال ابن حجر: صدوق، كثير الأوهام. انظر: «تاريخ ابن معين» ـ رواية الدوري (٤٧٥١، ٤٧٧٦، ٤٨٠٦)، «التاريخ الكبير للبخاري» (٣/ ٤٥١/ ١٥٠٦)، و«الضعفاء» له (١٢٩)، وللنسائي (٢١٤)، والعقيلي (٢/ ٩٥/ ٥٥٥)، «الجرح والتعديل» (٣/ ٦٢٤ ـ ٦٢٥/ ٢٨٢٥)، «المجروحين» (١/ ٣١٥ ـ ٣١٦)، «الكامل» (٣/ ٢٣٢ ـ ٢٣٤/ ٧٢٥)، «الكاشف» (١٦٠٥)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣/ ٥٦٨)، «التقريب» (١٩٧٩).

(١) عمرو بن عامر البجلي الكوفي والد أسد بن عمرو مقبول من السادسة. «التقريب» (٥٠٥٨).

(٢) الحِبَرَةُ والحَبَرَةُ: ضَرْبٌ من برود اليمن مُنَمَّرٌ، والجمع حِبَرٌ وحِبَرات... يقال: بُرْدٌ حَبِيرٌ وبُرْدُ حِبَرَة مثل: عِنَبَة، على الوصف والإضافة. «لسان العرب» (٤/ ١٥٧).

(٣) كذا في جميع النسخ المعتمدة.

(٤) في «ز»: (ألحق).

(٥) «صحيح البخاري» (الجنائز، باب قول النبي ﷺ: **«يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه»** رقم ١٢٨٤)، وبرقم (٦٦٥٥، و٧٣٧٧)، و«صحيح مسلم» (الجنائز، باب البكاء على الميت رقم ٩٢٣).

(٦) ذكره في «الضوء اللامع» (٨/ ١٩) باسم: «بذل الهمة في أحاديث الرحمة».

٢١٥ حديث: «إنما يَعْرِفُ الفَضْلَ لأهلِ الفَضْلِ: ذُو الفَضْلِ».

العسكريُّ في «الأمثال» مِنْ طريقِ محمدِ بن زكريا[(١)]، حدَّثنا العباسُ ابن بَكَّارٍ[(٢)]، حدثنا عبدُالله بن المُثنى، عن عمِّه ثُمامَةَ، عن أنسٍ قال: «بينما النبي ﷺ في المَسجدِ، إذْ أقْبَلَ عليٌّ فسَلَّمَ، ثم وَقَفَ يَنظُرُ مَوْضِعاً يَجلِسُ فيه، فنَظَرَ النبي ﷺ في وجوهِ أصحابِهِ أيُّهُم يُوسِّعُ له، وكان أبو بكرٍ ﷺ عن يَمِينِهِ، فتَزَحْزَحَ له عن مَجْلِسِهِ وقال: هَهُنا يا أبا حسن، فجَلَسَ بين النبي ﷺ وبين أبي بكرٍ، فعُرِفَ السُّرُورُ في وجهِ النبي ﷺ، وقال: يا أبا بكر، إنما يَعْرِفُ...» وذكره.

وهو عند الدَّيلميِّ في مسندِهِ[(٣)] مِنْ جهةِ حسينِ بن الفَضْلِ، حدثنا مأمونُ بن سعيدِ بن يوسفَ[(٤)]، حدثنا سليمانُ، عن سُلَيمٍ، عن أبي سعيدٍ

(١) محمد بن زكريا بن دينار الغَلابي ـ بفتح الغين المعجمة، وتخفيف اللام، وبعد الألف موحدة ـ البصري الأنصاري، أبو جعفر؛ قال ابن حبان: يُعتبَرُ حديثُه إذا روى عن الثقات، لأنه في روايته عن المجاهيلِ بعضُ المناكيرِ، وقال ابن منده: تكلم فيه، وقال الدارقطني: يضع الحديث، واتهمه ابن الجوزي والذهبي. انظر: «الثقات» (٩/ ١٥٤)، «سؤالات الحاكم» (١٤٨)، «الأنساب» (٤/ ٣٢١)، «الميزان» (٣/ ٥٥٠)، «الكشف الحثيث» (٢٣٠)، «لسان الميزان» (٧/ ١٣٩).

(٢) العباس بن بكار الضبي البصري، قال الدارقطني: كذَّاب. «الضعفاء والمتروكين» (رقم ٤٢٤)، وقال ابن عدي: منكر الحديث عن الثقات وغيرهم. «الكامل» (٥/ ٥).
فالإسناد موضوعٌ، والله أعلم.

(٣) لم أجده في مسنده ولا في «الغرائب الملتقطة»، وساق إسناده السيوطي في «اللآلئ المصنوعة» (١/ ٣٣٣) من طريق عبدالله بن شبيب، حدثنا المظفر بن الحسين بن علي السمسار، حدثنا علي بن محمد بن عامر النهاوندي، حدثنا محمد بن زريق، حدثنا حسين بن الفضل، حدثنا مأمون بن سعيد بن يوسف به.
وهو في «الفردوس بمأثور الخطاب» (٥/ ٣٠٤ رقم ٨٢٦٠) عن أنس.
وعبدالله بن شبيب؛ لعله عبدالله بن شبيب بن خالد أبو سعيد الربعي الأخباري، الذي يسرق الحديث؛ قال فَضْلَك الرازي: يَحِلُّ ضَرْبُ عنقه. «الكامل» (٤/ ٢٦٢)، وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث. «لسان الميزان» (٤/ ٤٩٩).

(٤) هو ومن فوقه لم أجد لهم تراجم، وليس في الرواة عن أبي سعيد من اسمه سليم. =

رَفَعَه: «**يا أبا بكر، إنما يَعْرِفُ الفَضْلَ لذوي الفَضْلِ أهْلُ الفَضْلِ**».

وفي ترجمةِ العباسِ مِنْ «تاريخ دمشق»[١] مِنْ حديثِ عائشةَ: «أنَّ النبيَّ ﷺ كان جالساً مع أصحابِهِ وبِجَنْبِهِ أبو بكرٍ وعُمَرُ، فأقبَلَ العباسُ، فأوسَعَ له أبو بكر، فجَلَسَ بين النبي ﷺ وبين أبي بكرٍ، فقال النبي ﷺ...» وذَكَرَه.

وهما ضعيفان، ومعناه صحيحٌ، ولا يَخْدِشُ في إجماعِ المسلمينَ على تقديمِ أبي بكر وفَضْلِهِ على سائرِ الصحابةِ ﷺ أجمعين.

٢١٦ حديث: «إنما اليَمينُ حِنْثٌ أو نَدَمٌ» في: «الحَلِف»[٢].

٢١٧ حديث: «إني بُعِثْتُ بالحَنيفيَّةِ السَّمْحةِ».

= والإسناد ضعيفٌ، وإن كان عبدالله بن شبيب هو الأخباري، فيكون ضعيفٌ جدّاً، والله أعلم.

(١) «تاريخ دمشق» (٢٦/ ٣٣٤) من طريق الفيض بن وثيق، حدثنا زكريا بن منظور، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة به.

والفيض بن وثيق؛ قال ابن معين: كذاب خبيث. فتعقَّبه الذهبي بقوله: قد روى عنه أبو زرعة، وأبو حاتم، وهو مقارب الحال إن شاء الله. «الميزان» (٣/ ٣٦٦).

وزكريا بن منظور بن ثعلبة أبو يحيى القرظي؛ قال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو زرعة الرازي: واهي الحديث، منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، ضعيف الحديث، منكر الحديث، يكتب حديثه، وقال ابن حبان: منكر الحديث جدّاً، يروي عن أبي حازم ما لا أصل له من حديثه، وقال الدارقطني: متروك الحديث. وكذا وهَّاه العقيلي وغيره، وضعَّفه أحمد والفلاس والنسائي وزكريا الساجي، واعتَبَرَه ابن عدي في مرتبة من يُكتبُ حديثه ويُعتبرُ به من الضعفاء، واختَلَفَ رأي ابن معين فيه بين التقويةِ والتضعيفِ والتوهيةِ، والراجح جرحه له لموافقته أحكام بقية الأئمة، وكذلك قوَّاه أحمد بن صالح المصري.

انظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (١/ ١٩٩/ ٦١٤)، «الأوسط» (٤/ ٨٠٣/ ١٢٦٣)، «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٤٣)، «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٩٧/ ٢٧٠١)، «المجروحين» (١/ ٣١٤)، «الكامل» (٣/ ٢١١ ـ ٢١٢)، «تاريخ بغداد» (٨/ ٤٥٢ ـ ٤٥٤)، «تاريخ دمشق» (١٩/ ٦١ ـ ٦٩).

فالإسناد ضعيفٌ جداً فيه أكثر من راوٍ ضعيف.

(٢) سيأتي في الأصل [ق ٨٦/ب].

الدَّيلميُّ[١] مِنْ حديثِ عبدِالرحمٰن بن أبي الزِّنادِ[٢]، عن أبيه، عن هشام [ق ٤٩/أ] ابنِ عروةَ، عن أبيه، عن عائشة - في حديثِ الحبشةِ ولَعِبِهم ونَظَرِ عائشةَ إليهم - قالت: فقال رسولُ الله ﷺ: **«لِتَعْلَمَ يهودُ أنَّ في دِينِنا فُسْحَةً، وأني بُعِثْتُ»** وذكره.

وهكذا هو عند أحمدَ في مسندِهِ[٣] مِنْ حديثِ ابنِ أبي الزِّنادِ، عن أبيه قال: قال لي عُروةُ: إنَّ عائشةَ قالت: قال رسول الله ﷺ يومَئِذٍ - تعني يومَ الحَبَشَةِ -: «لِتَعْلَم» وذَكَرَه بلفظ: «إني أُرْسِلْتُ»، وسَنَدُه حسنٌ[٤].

وفي البابِ عن أُبَيِّ بن كَعْبٍ[٥]، وأسعدَ بن عبدِالله الخُزَاعيِّ[٦]،

---

(١) لم أجده في مسنده ولا في «الغرائب الملتقطة».

(٢) عبدالرحمٰن بن أبي الزناد فيه ضعف، وقد سبقت ترجمته في الحديث (١٧٣).

(٣) «مسند أحمد» (٤١/٣٤٩ رقم ٢٤٨٥٥)، و(٤٣/ ١١٥ رقم ٢٥٩٦٢) من طريق عبدالرحمٰن به.

وأخرجه الحميدي في مسنده (١/ ٢٨٥ رقم ٢٥٦) عن سفيان بن عيينة، عن يعقوب ابن زيد التيمي، عن عائشة به، بلفظ: «الْعَبُوا يا بني أرفدة، تَعلَم اليهود والنصارى أنَّ في دينِنا فسحة». ويعقوب بن زيد بن طلحة القرشي التيمي؛ يبعد أن يروي عن عائشة، فلم أجد له رواية عن أحدٍ من الصحابة غير أبي أمامة، كما في «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٣٢٣).

فالإسناد منقطعٌ، والله أعلم.

(٤) وكذا حسَّن إسناده الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٢/ ٤٣).

(٥) رواه الشاشي في مسنده (٣/ ٣٦٥ - ٣٦٦)، والضياء في «المختارة» (٤/ ٣٦٨ رقم ١١٦٢، ١١٦٣) من طريق عاصم بن بهدله، عن زرِّ بن حُبَيشٍ، عن أُبَيِّ بن كعب مرفوعاً بنحوه.

وعاصم بن بهْدلة؛ صدوق له أوهام، وسبقت ترجمته في الحديث (٤٧).

فالإسناد يُحسَّن بالمتابعات والشواهد.

(٦) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢/ ٣٥٦) من طريق جعفر بن لاهز بن قريط، أخبرني سليمان بن كثير الخزاعي، عن أبيه كثير بن أمية، عن أبيه أمية بن أسعد ابن عبدالله بن مالك بن أفصى الخزاعي، (عن أبيه) مرفوعاً بنحوه.

وقد سقط من المطبوع: جملة (عن أبيه)، وهي موجودة في «أسد الغابة» (١/ ٢٠٩).

وسليمان بن كثير بن أمية بن أسعد الخزاعي؛ ترجم له ابن عساكر في الموضع السابق ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.
=

وجابرٍ(١)، وابنِ عمرَ(٢)، وأبي أمامةَ(٣)، ....

= وجعفر بن لاهز بن قريط ابن أخي سليمان بن كثير، وكثير بن أمية لم أجد لهما ترجمة.
وأمية بن أسعد الخزاعي؛ قال أحمد بن سيار: كان أحد السبعين الذين بايعوا رسول الله ﷺ تحت الشجرة. «تاريخ دمشق» (٢٢/ ٣٥٧).
وأبوه أسعد بن عبدالله بن مالك الخزاعي؛ صحابي، تُنظر ترجمته في «الإصابة» (١/ ١١٧).
وهذا الإسناد ضعيفٌ، وقد قال ابن الأثير في الموضع السابق: في هذا الإسناد عندي نظر.

(١) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/ ١١٧) من طريق جعفر بن أحمد بن علي ابن السكين بن ماهان العطار، حدثنا الحسن بن يزيد الجصاص، حدثنا مسلم ابن عبد ربه، حدثنا سفيان (أي: الثوري، لأنَّه يروي عنه كما في «اللسان») عن أبي محمد - يعني سفيان بن عيينة، ولكن لم يسمه - عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعاً بنحوه.
وجعفر بن أحمد بن علي بن السكين؛ ترجم له الخطيب في الموضع السابق ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.
ومسلم بن عبد ربه الطالقاني، قال الأزدي: ضعيف. «لسان الميزان» (٨/ ٥٢).
فالإسناد ضعيف.

(٢) رواه ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٣٧٤)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/ ١٠٤ رقم ٩٧٧) من طريق حسان بن إبراهيم، عن عبدالعزيز بن أبي رواد، عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً بنحوه.
وحسان بن إبراهيم الكِرماني؛ قال يحيى بن معين وأبو حاتم وأبو زرعة: لا بأس به. «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٣٨ رقم ١٠٥٦)، وقال ابن عدي: له حديث كثير، وقد حدَّث بإفرادات كثيرة... فلم أجد له أنكر مما ذكرتُه من هذه الأحاديث، وحسَّان عندي من أهل الصدق، إلا أنه يغلط في الشيء، وليس ممن يُظنُّ به أنه يتعمَّد في باب الرواية إسناداً أو متناً، وإنما هو وهمٌ منه، وهو عندي لا بأس به. «الكامل» (٢/ ٣٧٥). فالإسنادُ منكرٌ كما بيَّن ابن عدي، والله أعلم.

(٣) رواه أحمد في مسنده (٣٦/ ٦٢٣ رقم ٢٢٢٩١) من طريق معان بن رفاعة، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ٢٦٥ رقم ٧٨٨٣) من طريق عثمان بن أبي العاتكة؛ كلاهما عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة بنحوه. ورواه الروياني في «مسنده» (١/ ٤٠٠ رقم ١٢٩٦) من طريق الوليد، حدثنا عفير بن معدان، حدثنا سليم بن عامر عن أبي أمامة مرفوعاً بنحوه.
ومعان بن رفاعة السلامي الدمشقي؛ قال أحمد: لم يكن به بأس، وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه ولا يُحتج به. «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٢٢ رقم ١٩١٩). =

وأبي هريرة[١]، وغيرهم.

وتَرَجَمَ البخاريُّ في صحيحه[٢]: (أحبُّ الدِّينِ إلى الله الحَنيفيَّةُ السَّمْحَةُ)، وساقَ في «الأدب المفرد»[٣] مِنْ طريقِ داودَ ....

= وعثمان بن أبي العاتكة أبو حفص الدمشقي؛ قال ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: لا بأس به، بليته من كثرة روايته عن علي بن يزيد، فأما ما روي عن عثمان عن غير علي بن يزيد فهو مُقارِبٌ يُكتبُ حديثه. «الجرح والتعديل» (٦/ ١٦٣ رقم ٨٩٦).
وعلي بن يزيد الألهاني؛ منكر الحديث، كما تقدم في الحديث (٢٦).
والقاسم بن عبدالرحمٰن أبو عبدالرحمٰن الشامي؛ قال أحمد: يروي علي بن يزيد عنه أعاجيب وتكلم فيهما. «الجرح والتعديل» (٧/ ١١٣ رقم ٦٤٩)، وقال يحيى ابن معين: ثقة. «التاريخ؛ رواية الدوري» (٤/ ٤٢٨ رقم ٥١٢٠). فإسناد أحمد والطبراني ضعيف جدّاً.
وأما إسناد الروياني ففيه: عفير بن معدان الحضرمي الحمصي أبو عائذ المؤذن؛ قال دحيم وابن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، يُكثِرُ الروايةَ عن سليم بن عامر، عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ بالمناكير ما لا أصل له، لا يُشتغل بروايته. «الجرح والتعديل» (٧/ ٣٦ رقم ١٩٥). فالإسناد ضعيفٌ جدّاً، والله أعلم.

(١) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧/ ٢٢٩ رقم٧٣٥١)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٨٩) من طريق عبدالله بن إبراهيم الغفاري، حدثنا حر بن عبدالله الحذاء، عن صفوان بن سليم، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه. وقال: لم يرو هذا الحديث عن صفوان بن سليم إلا حر بن عبدالله، تفرَّد به عبدالله بن إبراهيم.
وعبدالله بن إبراهيم الغفاري بن أبي عمرو الغفاري؛ قال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يُتابعه الثقات عليه. «الكامل» (٤/ ١٩٢)، وقال الذهبي: مُتهمٌ بالوضع. «المغني في الضعفاء» (١/ ٣٣٠ رقم ٣٠٩١). فالإسناد ساقط بسببه.

(٢) «صحيح البخاري» (الإيمان، باب الدين يسر، وقول النبي ﷺ: **«أحبُّ الدين إلى الله الحنيفية السَّمحة»**).

(٣) «الأدب المفرد» (ص١٠٤ رقم ٢٨٧) من طريق محمد بن إسحاق، عن داود ابن حصين به.
ورواه أحمد في مسنده (٤/ ١٦ رقم ٢١٠٧)، وعبدبن حميد في «المنتخب» (ص١٩٩ رقم ٥٦٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ٢٢٧ رقم ١١٥٧٢) من طريق محمد بن إسحاق به.
قال الحافظ ابن حجر: وهكذا رواه عبدالأعلى وعبدالرحمٰن بن مغراء وعلي ابن مجاهد وغيرهم عن محمد بن إسحاق، ولم أره من حديثه إلا معنعناً. «تغليق التعليق» (٢/ ٤١). =

ابن الحُصَين[١]، عن عكرمةَ، عن ابنِ عباسٍ: قيلَ لرسولِ الله ﷺ: أيُّ الأديانِ أحَبُّ إلى الله؟ قال: «**الحَنيفيَّةُ السَّمْحَةُ**».

وله طُرقٌ[٢].

٢١٨ **حديث: «إنَّ أبْخَلَ الناسِ مَنْ بَخِلَ بالسَّلام».**

أبو يَعلى[٣]، وعنه ابنُ حبان في صحيحهِ[٤]، والإسماعيليُّ[٥]، ومِنْ طريقِهِ البيهقيُّ في «الشعب»[٦] مِنْ روايةِ إسماعيلَ بن زكريا[٧]، عن عاصم الأحْوَلِ، عن أبي عثمانَ النَّهْديِّ، عن أبي هريرة موقوفاً: «إنَّ أبْخَلَ الناسِ مَنْ بَخِلَ بالسَّلام، وأعْجَزَ الناسِ مَنْ عَجِزَ عن الدُّعاءِ».

ورواه الطبراني في «الأوسط»[٨] و«الدعاء»[٩]، والبيهقيُّ في

= وقال البوصيري: هذا إسنادٌ ضعيفٌ لتدليس محمد بن إسحاق. «إتحاف الخيرة المهرة» (١/ ١١٥).

(١) داود بن الحصين؛ هو: الأموي المدني: ثقة إلا في عكرمة. «التقريب» (١٧٧٩).

(٢) من ذلك: ما رواه ابن سعد في «الطبقات» (٣/ ٣٩٥) من طريق معاوية بن عياش الجرمي، عن أبي قلابة: أنَّ عثمان بن مظعون مرفوعاً بنحوه.
وقال الحافظ ابن حجر: مرسلٌ صحيحُ الإسناد... وله شاهدٌ آخرُ صحيحٌ مرسلٌ أيضاً: رواه أبو اليمان في نسخته، عن شعيب، عن الزهري، عن عمر بن عبدالعزيز، عن أبيه، عن النبي ﷺ... «تغليق التعليق» (٢/ ٤١).
والخلاصة: أنَّ الحديثَ حسنٌ بمجموع طرقه، والله أعلم.

(٣) «مسند أبي يعلى» (١٢/ ٥ رقم ٦٦٤٩) من طريق إسماعيل بن زكريا، عن عاصم الأحول، عن أبي عثمان عن أبي هريرة به موقوفاً.

(٤) «صحيح ابن حبان» (١٠/ ٣٤٩ رقم ٤٤٩٨) عن أبي يعلى به.

(٥) لم أجده في معجم شيوخه.

(٦) «شعب الإيمان» (١١/ ١٩٤ رقم ٨٣٩٤) من طريق أبي بكر الإسماعيلي به.

(٧) إسماعيل بن زكريا الخلقاني؛ صدوق كما سبق في الحديث (٨).
فالإسناد حسنٌ من أجله.

(٨) «المعجم الأوسط» (٥/ ٣٧١ رقم ٥٥٩١) من طريق مسروق بن المرزبان حدثنا حفص بن غياث به.

(٩) «الدعاء» (٢/ ٨١١ رقم ٦٠) من طريق مسروق بن المرزبان، حدثنا حفص بن غياث به.

«الشعب»[١] مِنْ حديثِ[٢] حَفْصِ بن غِياثٍ، عن عاصِمٍ به مرفوعاً، بلفظ: **«أعْجَزُ الناسِ مَنْ عَجِزَ عن[٣] الدُّعاءِ، وأبخلُ الناسِ من بَخِلَ بالسلام»** وقال: لا يُروى عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد.

ورجالُه رجالُ الصحيحِ.

وفي لفظٍ عن أبي هريرة: «البَخِيلُ كُلُّ البَخِيلِ»[٤].

وله عن أبي هريرةَ طريقٌ آخَرُ؛ رواه البيهقيُّ في «الشعب»[٥] مِنْ جهةِ كِنانَةَ[٦] مولى صَفيةَ عنه، وذَكَرَه في حديثٍ موقوفاً بجُملةِ الترجمةِ فقط.

---

(١) «شعب الإيمان» (١١/ ١٩٣ رقم ٨٣٩٢) من طريق مسروق بن المرزبان به.
ومسروق بن المرزبان الكندي الكوفي؛ قال أبو حاتم: ليس بقوي يُكتب حديثه. «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٩٧ رقم ١٨٢٢).
فالإسناد فيه ضعفٌ بسببه، فتكون الطريق المرفوعة غير محفوظة، وقد بيَّن الدارقطني في «العلل» (١١/ ٢١٦ رقم ٢٢٣٤) أنَّ الصحيحَ في هذا الحديث الوقف على أبي هريرة.
وفعل كذلك الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٩/ ٥٦٥).

(٢) في «ز»: (رواية).

(٣) في «ز»: (في).

(٤) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣/ ١٣٠ رقم ١٤٦٤) من طريق عبدالله بن علي ابن الحسين أنه سمع أبا هريرة... فذكره. وقال البيهقي: ورواه أحمد بن عيسى، عن ابن وهب مرسلاً.
وعبدالله بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب؛ مقبول من الخامسة «التقريب» (٣٤٨٤) فالإسناد ضعيف، وقال الألباني: وصله القاضي إسماعيل في «فضل الصلاة على النبي ﷺ» (٣٣) فقال: حدثنا به أحمد بن عيسى... فذكره مرسلاً؛ دون أن يذكر أبا هريرة، فقال: هكذا رواه عَمرو بن الحارث؛ أرسله عن علي بن حسين عن النبي ﷺ. «السلسلة الضعيفة» (١٤/ ١١٧٧).

(٥) «شعب الإيمان» (١١/ ١٩٥ رقم ٨٣٩٥) من طريق كنانة مولى صفية بنت حيي عن أبي هريرة به. ورواه البخاري في «الأدب المفرد» (ص٣٦٦ رقم ١٠١٥) من طريق كنانة مولى صفية به.

(٦) كنانة مولى صفية، يقال: اسم أبيه: نبيه؛ مقبول، ضعفه الأزدي بلا حجة.. «التقريب» (٥٦٦٩).
وهو لم ينفرد بهذا الحديث، فالإسناد حسن، والله أعلم.

وفي الباب عن عبدِالله بن مُغَفَّلٍ رَفَعَه: «**أعْجَزُ الناسِ مَن عَجِزَ في الدُّعاءِ، وأبخَلُ الناسِ مَنْ بَخِلَ بالسَّلام**».

وأخرجه الطبرانيُّ في «الدعاء»[١] مِنْ حديثِ عَوْفٍ، عن الحسن عنه مرفوعاً به.

وكذا أخرجه العسكريُّ[٢] بزيادة: «**إنَّ أسوأ النَّاسِ سَرِقَةً الذي يَسْرِقُ مِنْ صلاتِهِ**».

وعن جابر: «أنَّ رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: إنَّ لفلانٍ في حائِطِي عَذْقٌ[٣]، وإنه قد آذاني وشَقَّ عليَّ مكانُ عَذْقِهِ، فأرسل إليه رسولُ الله ﷺ فقال: بِعْنِي عَذْقَكَ الذي في حائِطِ فلانٍ. قال: لا. قال: فَهَبْهُ لي. قال: لا. قال: فبِعْنِيهِ بعَذْقٍ في الجنةِ. قال: لا. فقال رسولُ الله ﷺ: «**ما رأيتُ الذي هو أبخلَ منك، إلا الذي يَبْخَلُ بالسَّلام**» [ق ٤٩/ب]. أخرجه أحمدُ[٤] والبزارُ[٥] في مسنَدَيهما، والبيهقيُّ في «الشعب»[٦].

---

(١) «الدعاء» (٢/ ٨١٢ رقم٦١)، و«المعجم الأوسط» (٣/ ٣٥٥ رقم ٣٣٩٢) من طريق زيد بن الحريش، حدثنا عثمان بن الهيثم، حدثنا عوف، عن الحسن به فذكره وقال: لم يرو هذا الحديث عن عبدالله إلا الحسن، ولا عن الحسن إلا عوف ولا عن عوف إلا عثمان تفرد به زيد.
وزيد بن الحريش الأهوازي، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٢٥١)، وقال: ربما أخطأ.
وقال ابنُ القطان: مجهول الحال. «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٣٨٣).
وقد تفرَّد بهذا الحديث، كما بيَّن الطبراني، فمثله لا يُقبل تفرُّده.

(٢) «تصحيفات المحدثين» (٢/ ٩٠٢) من طريق زيد بن الحريش بإسناد الطبراني نفسه.

(٣) العَذق ـ بالفتح ـ: النخل، والعِذْق ـ بالكسر ـ: الثمر. «غريب الحديث للخطابي» (١/ ٤٨٢).

(٤) «مسند أحمد» (٢٢/ ٣٩٣ رقم ١٤٥١٧) من طريق عبدالله بن محمد بن عقيل، عن جابر به.

(٥) كما في «كشف الأستار» (٢/ ٤١٧ رقم ٢٠٠٠) من طريق عبدالله بن محمد بن عقيل به.

(٦) «شعب الإيمان» (١١/ ١٩٥ رقم ٨٣٩٦) من طريق عبدالله بن محمد بن عقيل به.
وعبدالله بن محمد بن عقيل؛ فيه ضعفٌ وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في الحديث (٣).

وعن أنسٍ رفعه: «**بخيلُ الناسِ مَنْ بَخِلَ بالسَّلام**». **وأخرجه أبو نُعَيم في «الحلية»**[١].

٢١٩ حديث: «إنَّ ابنَ آدمٍ لحَرِيصٌ على ما مُنِع».

الطبرانيُّ[٢]، ومِنْ طريقِهِ الدَّيلميُّ[٣] مِنْ جهةِ يوسفَ بن عطيةَ[٤]، عن هارون بن كثيرٍ[٥]، عن زيدِ بن أسْلَمَ، عن أبيه، عن ابنِ عُمَرَ مرفوعاً. وسَنَدُه ضعيفٌ.

وقوله: ابنُ أسْلَم؛ تَحريفٌ، والصَّواب: سالم[٦]، وحِينَئِذٍ فالثلاثةُ مجهولون؛ لقولِ أبي حاتم عَقِبَ حديثٍ لهارون، عن زيدِ بن سالم، عن أبيه، عن أبي أمامة: هذا باطلٌ لا أعرفُ مِنَ الإسنادِ سِوى أبي أمامةَ. انتهى[٧].

---

(١) «حلية الأولياء» (١٠/٤٠٣) من طريق النعمان بن عبدالله، حدثنا أبو ظلال عن أنس مرفوعاً به.
والنعمان بن عبدالله؛ قال أبو حاتم: مجهول. «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٥٠ رقم ٢٠٦٣).
وهلال بن زيد أبو ظلال ـ بكسر المعجمة وتخفيف اللام ـ القَسْملي ـ بفتح القاف وسكون المهملة ـ البصري؛ قال يحيى بن معين: ليس بشيءٍ، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث. «الجرح والتعديل» (٩/ ٧٣ رقم ٢٨٦)، وقال ابن حجر: ضعيف مشهور بكنيته. «التقريب» (٧٣٤٩).
فالإسناد ضعيف بسببهما.

(٢) لم أجده في كتبه المطبوعة، ولا في «مجمع الزوائد».

(٣) «الغرائب الملتقطة» [ق ١٣٧/ب] من طريق الطبراني قال: حدثنا عبدالله بن أحمد، حدثنا عبدالأعلى بن حماد، حدثنا يوسف بن عطية به.

(٤) يوسف بن عطية؛ ثمة راويان متروكان بهذا الاسم، والذي هنا هو: الباهلي أبو المنذر الوراق الكوفي؛ قال عمرو بن علي: أكذب من البصري، وقال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة. «الكامل» (٧/ ١٥٤ ـ ١٥٥)، وقال ابن حجر: متروك أيضاً «التقريب» (٧٨٧٤).

(٥) هارون بن كثير؛ قال أبو حاتم: مجهول. «الجرح والتعديل» (٩/ ٩٤ رقم ٣٩١).

(٦) وقال الحافظ ابن حجر ـ في حديثٍ آخر ـ: وقع في بعض طرقه زيد بن أسلم، وهو تحريف والصواب: زيد بن سالم. «لسان الميزان» (٨/ ٣١٠).

(٧) «علل الحديث لابن أبي حاتم» (مسألة ١٨٨٠).

ويوسفُ أيضاً ضعيفٌ.

٢٢٠ حديث: «إنَّ أحدَكم يأْتِيهِ الله ﷻ بِرِزْقِ عشرةِ أيامٍ في يومٍ واحدٍ؛ فإنْ هو حَبَسَ، عاشَ تسعةَ أيامٍ بخَيرٍ، وإنْ هو وسَّع وأسرَفَ، قَتَرَ عليه تسعةَ أيامٍ».

أسنَدَه الدَّيلميُّ[1] عن أنسٍ، وفي التنزيل: ﴿وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧].

٢٢١ حديث: «إنَّ أحقَّ ما أخَذْتُم عليه أجراً كتابُ الله».

البخاريُّ في الطبِّ مِنْ صحيحِهِ[2] مِنْ حديثِ عبدِالله بن عُبَيدِالله ابن أبي مُلَيكة، عن ابنِ عباسٍ به مرفوعاً، في قِصةِ اللَّدِيغِ الذي رَقَاه أحَدُ النَّفرِ مِنَ الصحابَةِ ﷺ بفاتِحةِ الكتابِ على شاءٍ شَرَطَها، فَبَرَأ، وكَرِهَ منه أصحابُهُ ذلك، وقالوا له: أخَذْتَ على كتابِ الله أجراً، حتى قَدِمُوا المدينةَ، فقالوا: يا رسولَ الله، أخَذَ على كتابِ الله أجراً، فقال: إنَّ أحقَّ[3]، وذكره.

وعَلَّقَه البخاريُّ في الإجارَةِ[4] جازماً به فقال: وقال ابنُ عباس، عن

---

(١) «الغرائب الملتقطة» [ق ١٣٤/ب] من طريق محمد بن الحسن بن جعفر الطيبي، حدثنا علي بن أحمد بن صالح، حدثنا جعفر بن عامر، حدثنا أحمد بن سهلويه، حدثنا علي بن عبدالله البصري جدي، عن أنس به.
ومحمد بن الحسن بن جعفر الطيبي، ترجم له الرافعي في «التدوين في أخبار قزوين» (١/ ٢٤٦)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.
وجعفر بن عامر؛ ثمة راويان بهذا الاسم، ترجمتهما في «لسان الميزان» (٢/ ٤٥٤).
ولم يتبيَّن لي أيهما، وباقي الرواة لم أقف لهم على تراجم، وقد قال الألباني ـ بعد أنْ ساقه من جهة أحمد بن سهلويه ـ: هذا إسنادٌ ضعيفٌ مظلم؛ من دون أنس لم أعرفهما. «السلسلة الضعيفة» (٦/ ٥٤٠).

(٢) «صحيح البخاري» (الطب، باب الشرط في الرقية بقطيع من الغنم رقم ٥٧٣٧).

(٣) جملة (إنَّ أحقَّ) زيادة من «ز».

(٤) «صحيح البخاري» (الإجارة، باب ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب).

النبي ﷺ: «**أحقُّ ما أخَذْتُم عليه أجراً كتابُ الله**»، وفي الطبِّ[(١)] بصيغةِ التمريضِ فقال: ويُذكر عن ابنِ عباسٍ، عن النبيِّ ﷺ.

وإنما أوْرَدَ هذه الجملةَ كذلك مع إيرادِه للحديثِ مُتَّصِلاً في صحيحه: لروايته لها بالمعنى كما أفاده العراقي في تقييده[(٢)].

ويُروى ـ كما لأبي نُعَيم في «الحلية»[(٣)] ـ عن أبي هريرةَ مرفوعاً: «**مَنْ أخَذَ أجراً على القرآنِ فذَاكَ حَظُّه مِن القرآنِ**».

ولأبي نُعَيم[(٤)] أيضاً، ومِنْ جِهَتِهِ الدَّيلميُّ[(٥)]، عن ابنِ عباسٍ مِثله بلفظ: «**فقد تَعَجَّلَ حسنَاتَه في الدُّنيا**».

فيُحمَلُ إنْ ثَبَتَ على مَنْ تَعَيَّنَ عليه التَّعليمُ.

٢٢٢ حديث: «إنَّ أسْوَأَ الناسِ سَرِقَةً الذي يَسْرِقُ مِنْ صَلَاتِهِ» قالوا: يا رسولَ الله، وكيفَ يَسْرِقُ صَلَاتَه؟! قال: «لا يُتِمُّ رُكُوعَهَا ولا سُجُودَها».

أحمدُ[(٦)]، والدارميُّ[(٧)] في مسندَيْهِما؛ مِنْ حديثِ الوليدِ بن مسلمٍ، عن

---

(١) «صحيح البخاري» (الطب، باب الرقى بفاتحة الكتاب، ويذكر عن ابن عباس عن النبي ﷺ).

(٢) «التقييد والإيضاح» (ص٢٤).

(٣) «حلية الأولياء» (١٤٢/٧) من طريق سعيد بن عثمان النصيبي، حدثنا إسحاق ابن العنبري، حدثنا عبدالوهاب الثقفي، حدثنا سفيان، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً به. وقال: غريبٌ من حديث الثوري، تفرَّد به إسحاق عن عبدالوهاب.
وسعيد بن عثمان النصيبي، وإسحاق بن العنبري؛ لم أجد لهما ترجمة.
وعبدالوهاب بن عبدالمجيد بن الصلت الثقفي؛ لم أجد له روايةً عن الثوري.
فالإسناد ضعيف، وهو مُعارَضٌ بما قبله.

(٤) «حلية الأولياء» (٢٠/٤) من طريق موسى بن رشيد، عن أبي عبيد الشامي، عن طاووس، عن ابن عباس مرفوعاً به فذكره وقال: غريبٌ من حديث طاووس، لم يروه عنه إلا أبو عبدالله الشامي وهو مجهول وفي حديثه نكارة.
وموسى بن رشيد لم أجد له ترجمة، والحديثُ غيرُ مَحفوظٍ مِنْ هذا الوجه؛ لكونِهِ مِنْ روايةِ المَجاهيلِ، ولكونِهِ مُخالِفٌ للحديثِ الصحيحِ المُتقدم.

(٥) «مسند الفردوس» (نسخة لا له لي) [ق ١٠٥/أ] من طريق أبي نعيم به.

(٦) «مسند أحمد» (٣١٩/٣٧ رقم ٢٢٦٤٢) من طريق الوليد بن مسلم به.

(٧) «سنن الدارمي» (٨٣٨/٢ رقم ١٣٦٧) من طريق الوليد به.

الأوزاعيِّ، عن يحيى بن أبي كثيرٍ، عن عبدِالله بن أبي قتادةَ، عن أبيه مرفوعاً به.

وفي لفظٍ بحَذْفِ (إنَّ)[(١)].

وصحَّحه ابنُ خُزَيمةَ[(٢)]، والحاكمُ[(٣)] وقال: إنه على شرطهما ولم يُخرجاه، لروايةِ كاتبِ الأوزاعيِّ[(٤)] له عنه، عن يحيى، عن [ق ٥٠/أ] أبي سَلَمَةَ، عن أبي هريرةَ[(٥)].

ورواه أحمدُ[(٦)] أيضاً، والطَّيَالسيُّ[(٧)] في مسندَيْهِما مِنْ حديثِ عليِّ ابن زيدٍ[(٨)]، عن سعيدِ بن المُسيِّب، عن أبي سعيدٍ الخدري به مرفوعاً.

وروايةُ أبي هريرةَ عند ابنِ مَنِيعٍ[(٩)].

---

(١) كما عند الدارمي، وابن خزيمة، وابن حبان، وأحد طريقي الحاكم.

(٢) «صحيح ابن خزيمة» (١/ ٣٥٤ رقم ٦٦٣).

(٣) «المستدرك» (١/ ٢٢٩) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، والذي عندي أنهما لم يخرجاه لخلافٍ فيه بين كاتب الأوزاعي والوليد بن مسلم.
الوليد بن مسلم مدلسٌ وقد عنعن، فالإسناد ضعيفٌ بسببه.

(٤) هو: عبدالحميد بن أبي العشرين؛ وقد ثقه أحمد وأبو زرعة، كما سبق في الحديث (٢١١).

(٥) وقد رواه من هذا الوجه: ابن حبان في صحيحه (٥/ ٢٠٩ رقم ١٨٨٨)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٢٢٩) من طريق عبدالحميد بن أبي العشرين، عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة، عن أبي هريرة به.
وقد سأل ابن أبي حاتم أباه عن هذين الطريقين فقال: قلت لأبي: فأيهما أشبه عندك؟ قال: جميعاً منكرين، ليس لواحدٍ منهما معنى. قلت: لِمَ؟ قال: لأنَّ حديثَ ابنِ أبي العشرين لم يرو أحدٌ سِواه، وكان الوليد صنَّف كتابَ الصلاة وليس فيه هذا الحديث. «علل الحديث لابن أبي حاتم» (مسألة ٤٨٧)، وذكر الدارقطنيُّ الخلافَ السابقَ ثم قال: ويشبه أن يكون حديثُ أبي هريرة أثبت، والله أعلم. «العلل» (٦/ ١٤١).

(٦) «مسند أحمد» (١٨/ ٩٠ رقم ١١٥٣٢) من طريق علي بن زيد به.

(٧) «مسند الطيالسي» (٣/ ٦٦٩ رقم ٢٣٣٣) من طريق علي بن زيد به.

(٨) علي بن زيد بن جدعان؛ ضعيفٌ، وقد سبقت ترجمته في الحديث (٧٨).
فالإسناد ضعيف.

(٩) كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (٢/ ١٩٥ رقم ١٣٢٣) من طريق يحيى بن عبيدالله، عن أبيه، عن أبي هريرة به. =

وفي الباب عن عبدالله بن مُغفَّلٍ، كما مضى قريباً في: «إنَّ أبخل»[١].

وعن النعمان بن مُرَّة عند مالك[٢] مرسلاً في آخرين.

٢٢٣ حديث: «إنَّ الأسْوَدَ إذا جاعَ سرَقَ، وإذا شَبعَ زَنَى».

الطبرانيُّ في «الأوسط»[٣] مِنْ حديثِ عائشةَ مرفوعاً به، بزيادة: «وإنَّ فِيهِم لخُلَّتَين: صِدْقُ السَّمَاحَةِ والبُخْلُ»[٤].

وهو عند ابنِ عَديٍّ في كامِلِهِ[٥]، ومِنْ طريقِهِ ابنُ الجوزيِّ في «الموضوعات»[٦] بلفظ: «**الزِّنجيُّ إذا جاع سَرَقَ، وإذا شَبعَ زَنَى**».

= ويحيى بن عبيدالله بن عبدالله بن موهب القرشي؛ متروك، كما سبقَ في الحديثِ (١٠٩). فالإسناد ضعيفٌ جدّاً.

(١) سبق برقم (٢١٨) من هذا القسم المحقق، وهو ضعيفُ الإسناد.

(٢) «الموطأ؛ رواية الليثي» (١/ ٢٣٧ رقم ٤٦٢) ورجاله ثقات.
وقال ابن عبدالبر: لم يَخْتَلِف الرواةُ عن مالكٍ في إرسالِ هذا الحديثِ، عن النعمانِ بن مُرَّةَ، وهو حديثٌ صحيحٌ يُستَنَدُ مِنْ وجوهٍ، مِنْ حديثِ أبي هريرة، وأبي سعيد. «التمهيد» (٢٣/ ٤٠٩).

(٣) «المعجم الأوسط» (٤/ ٢٣٢ رقم ٤٠٦١)، و(٧/ ٣٥٠ رقم ٧٦٩٨) من طريقين عن يحيى بن سعيد الأموي، عن محمد بن إسحاق، عن عثمان بن عروة، عن عروة عن عائشة مرفوعاً به فذكره وقال: لم يرو هذا الحديث عن عثمان، إلا محمد ابن إسحاق، تفرَّد به يحيى بن سعيد.
ويحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص الأموي؛ قال أحمد: كان يصدق، وقال ابن معين: ثقة. «الجرح والتعديل» (٩/ ١٥٢)، وقال ابن حجر: صدوقٌ يغرب. «التقريب» (٧٥٥٤).
ومحمد بن إسحاق مدلس وقد عنعن، فالإسناد ضعيف بسببه، والله أعلم.

(٤) كذا في جميع النسخ المعتمدة، وفي «المعجم الأوسط»: صِدْقُ السَّمَاحَةِ والنَّجْدَةُ.

(٥) «الكامل» (٥/ ٢٦٥) من طريق عنبسة البصري به.

(٦) «الموضوعات» (٢/ ٦٢٧ رقم ١٢٠٠) من طريقِ ابنِ عديٍّ.
وكذا حكم عليه بالوضع ابن القيم فقال: أحاديث ذم الحبشة والسودان كلها كذب؛ كحديث: «**الزنجي إذا شبع زنى، وإذا جاع سرق**» و... «المنار المنيف» (ص١٠١ رقم ١٨٤).

(وأخرجه الدارقطنيُّ في «الأفراد»[١] مِنْ حديثِ عَنْبَسةَ البصري[٢]، عن عَمرِو بن ميمون، عن الزهريِّ، عن عروةَ، عنها رفعه: **«الزِّنْجيُّ إذا شَبِعَ زَنَى»**)[٣] وقال: غريبٌ.

وله شاهدٌ عنده في «الكبير»[٤] مِنْ حديثِ عَوْسَجَة[٥]، عن ابنِ عباسٍ قال: قيلَ يا رسول الله ما يَمْنَعُ حَبَشَ بني المُغيرةِ أنْ يأْتُوكَ إلا أنهم يَخْشَونَ أنْ تَرُدَّهم، قال: **«لا خَيْرَ في الحَبَشِ؛ إذا جاعُوا سَرَقُوا، وإنْ شَبِعُوا زَنَوا، وإنَّ فيهم لخُلَّتَين حَسَنَتَين[٦]: إطعامِ الطعامِ، وبأسٍ عند البأسِ»**.

ورواه البزار[٧] بلفظ: **«لا خَيْرَ في الحَبَشِ؛ إنْ شَبِعُوا زَنَوا، وإنَّ فيهم لخَصْلَتَين: إطعامِ الطعامِ، وبأسٍ عند البأسِ»**.

---

(١) كما في «أطراف الغرائب والأفراد» (٥/ ٤٧٦ رقم ٦١٢١) وقال: غريبٌ من حديثه عنه عنها، تفرَّد به عنبسة البصري، عن عمرو بن ميمون عنه.
ورواه من هذا الوجه: أبو سعيد الأشج في حديثه (ص١٢٦ رقم٥٢) من طريق عنبسة به.

(٢) عَنْبسة بن مهران الحداد البصري؛ قال أبو حاتم: منكر الحديث. «الجرح والتعديل» (٦/ ٤٠٢ رقم ٢٢٤٤)، وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الزهري ما ليس من حديثه، وفي حديثه من المناكير التي لا يشك من الحديث صناعته أنها مقلوبة. «المجروحين» (٢/ ١٧٧).
فالإسناد ضعيف جدّاً بسببه.

(٣) ما بين قوسين ساقط من «ز».

(٤) «المعجم الكبير» (١١/ ٤٢٨ رقم ١٢٢١٣) من طريق عمرو بن دينار، عن عوسجة به.

(٥) عوسجة مولى ابن عباس الهاشمي؛ قال البخاري: روى عنه عمرو بن دينار ولم يصح. «التاريخ الكبير» (٧/ ٧٦ رقم ٣٤٧)، وقال أبو حاتم: ليس بمشهور، وقال أبو زرعة: ثقة. «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٤ رقم ١٢٩).

(٦) في سائر النسخ المعتمدة: خبيثتين، والتصويب من النسخة الخديوية [ق ٧٤/ أ].

(٧) كما في «كشف الأستار» (٣/ ٣١٦ رقم ٢٨٣٦) من طريق عوسجة، عن ابن عباس مرفوعاً به. وقال البزار: رواه غير واحد عن عمرو، عن عوسجة، مرسلاً... ولا نعلم روى عن عوسجة إلا عمرو بن دينار.
والإسناد ضعيفٌ كما هو ظاهر عبارة البخاري، والله أعلم.

وعند الطبراني في «الكبير»[(١)] عن أمِّ أيمنَ قالت: سَمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يقول: **«إنما الأسودُ لبَطْنِهِ وفَرْجِهِ»**.

وكذا أخرَجَهَ[(٢)] مِنْ حديثِ يحيى بن أبي سُلَيمان[(٣)]، عن عطاء، عن ابنِ عباسٍ بلفظ: ذُكِرَ السُّودان عند النبي ﷺ فقال: **«دَعُوني مِن السُّودان، فإنَّ الأسودَ لبَطْنِهِ وفَرْجِهِ»**.

وللدَّارقطنيِّ في «الأفراد»[(٤)] مِنْ حديثِ جعفرِ بن عَنْبَسَةَ[(٥)]، عن عُمَرَ

---

(١) «المعجم الكبير» (٢٥/ ٨٩ رقم ٢٢٩) حدثنا إبراهيم بن محمد بن عرق الحمصي، حدثنا عمرو بن عثمان، حدثنا محمد بن خالد الوهبي، حدثنا خالد بن محمد من آل الزبير، عن أبيه قال: حدثني علي بن حسين بن علي، حدثتني أم أيمن قالت. . . به فذكره.
ورواه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٦/ ٣٦ رقم ٣٢١٨)، والعقيلي في«الضعفاء» (٢/ ١٤)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٦٢٦ رقم ١١٩٩) من طريق عمرو بن عثمان به.
وإبراهيم بن محمد بن عرق الحمصي؛ قال الذهبي: غير معتمد. «الميزان» (١/ ٦٣ رقم ١٩٩)، وخالد بن محمد من آل الزبير؛ مجهول كما سيأتي، وأبوه لم أعرفه، وقال أبو حاتم: هذا حديث منكر، وخالد مجهول. «علل الحديث لابن أبي حاتم» (مسألة ٢٣٨٣).

(٢) «المعجم الكبير» (١١/ ١٩١ ـ ١٩٢ رقم ١١٤٦٣) حدثنا محمد بن زكريا الغلابي، حدثنا عبدالله بن رجاء، أخبرنا يحيى بن أبي سليمان، عن عطاء، عن ابن عباس به.
ومحمد بن زكريا الغَلابي؛ قال الدارقطني: يضع. «الضعفاء والمتروكون» (رقم ٤٨٤).
لكنه لم ينفرد بهذا الحديث فقد رواه ابن عدي في «الكامل» (٧/ ٢٣١)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٦/ ١٦٤)، ومن طريق ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٦٢٥ رقم ١١٩٨) من طريق عبدالله بن رجاء به.

(٣) يحيى بن أبي سليمان المدني؛ قال أبو حاتم: ليس بالقوي، مضطرب الحديث يكتب حديثه. «الجرح والتعديل» (٩/ ١٥٥)، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن عدي: هو ممن تكتب أحاديثه وإن كان بعضها غير محفوظة. «الكامل» (٧/ ٢٣١)، وقال ابن حجر: لين الحديث. «التقريب» (٧٥٦٥). فالإسناد ضعيف بسببه.

(٤) كما في «أطراف الغرائب والأفراد» (٣/ ٢٨٦ رقم ٢٦٨٠)، وقال الدارقطني: تفرَّد بهذه الأحاديث عُمرُ بن حَفْصٍ المَكيِّ، عن ابنِ جُريجٍ، وتفرَّد بها عنه جعفرُ بن عَنبَسَةَ.
ورواه من طريق الدارقطني: ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٦٢٩ ـ ٦٣٠ رقم ١٢٠٤).

(٥) جعفر بن عنبسة بن عمرو الكوفي أبو محمد؛ قال ابن القطان ـ في حديثٍ ذكره ـ: =

ابن حفصٍ المَكيِّ[(١)]، عن ابنِ جُرَيجٍ، عن عطاءِ بن أبي رَباح، عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما: «أنه ﷺ قال ـ وقد رأى طعاماً ـ: **لِمَنْ هذا؟**[(٢)] **إنهم إذا جاعُوا سَرَقُوا**».

وبعضها يُؤكِّدُ بَعْضاً، بل سَنَدُ البزَّارِ حَسَنٌ[(٣)].

ولأبي نُعَيم[(٤)] ـ فيما أسْنَدَه الدَّيلميُّ[(٥)] مِنْ طريقِهِ ـ عن أبي رافع مرفوعاً: «**شرُّ الرَّقيقِ الزِّنْجُ؛ إذا شَبِعُوا زَنَوا**».

وقد اعتَمَدَ هذا الحديثَ إمامُنا الشافعيُّ؛ فرُوِّينا في مَنَاقِبِهِ[(٦)] للبيهقيِّ مِنْ طريقِ المُزَنيِّ قال: كنتُ مع الشافعيِّ في الجامع، إذْ دَخَلَ رَجُلٌ يَدُورُ على النِّيامِ، فقال الشَّافعيُّ للربيعِ: قُمْ فقُلْ له: ذَهَبَ لكَ عَبْدٌ أسْوَدُ مُصَابٌ بإحْدَى

= فَعِلَّتُه الجهلُ بحالِ عمرَ بن حفص المكي، بل لا أعرفه مذكوراً في مَظانِّ ذِكره وذِكر أمثاله، وكذلك راويه عنه، وهو جعفر بن عنبسة بن عمرو الكوفي. «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٣٦٩).

(١) عمر بن حفص المكي؛ جهَّله ابن القطان، وقال الذهبي: لا يُدرى من ذا. «الميزان» (٣/ ١٩٠).
فالإسناد ضعيفٌ لجهالةِ جعفرِ بن عَنْبَسَةَ وعمرِ بن حَفْصٍ المكيِّ، والله أعلم.

(٢) بياض في جميع النسخ المعتمدة. ومكانه في «أطراف الغرائب والأفراد»: ... الحديث وفيه.

(٣) تقدَّم أنه ضعيف.

(٤) «أخبار أصبهان» (٢/ ١٧٠) من طريق محمد بن أحمد بن أبي يحيى، حدثنا أبو بكر الطرسوسي محمد بن عيسى، حدثنا سليمان بن داود، حدثنا الدراوردي، عن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، عن خالد بن عبدالله بن حسين، عن عباد بن عبيدالله ابن أبي رافع، عن أبيه، عن جده أبي رافع به.

(٥) «مسند الفردوس» [النسخة السعيدية] [ق ١٩٠/ب] من طريق أبي نعيم به.
ومحمد بن أحمد بن أبي يحيى يزيد الزهري؛ ضعيفٌ، وقد سبقت ترجمته في الحديث (١٢١).
وأبو بكر الطرسوسي محمد بن عيسى، قال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابعونه عليه، وهو في عداد من يسرق الحديث. «الكامل» (٦/ ٢٨٣).
فالإسناد ضعيفٌ جدّاً بسببه.

(٦) «مناقب الشافعي» (٢/ ١٣٥).

عَيْنَيهِ؟ قال الرَّبيعُ: فقُمْتُ له، فقال: نعم، فقلتُ له: تَعَالَهْ. قال: فجاءَ إلى الشافعيِّ فقال: أينَ عَبْدي؟ فقال: مُرَّ تَجِدُهُ في الحَبْسِ.

فذَهَبَ [ق ٥٠/ب] الرجلُ فوَجَدَه في الحَبْسِ.

قال المُزَنيُّ: فقلتُ له: أَخْبِرْنا فقد حَيَّرْتَنَا.

فقال: نعم، رأيتُ رجلاً دَخَلَ مِنْ بابِ المَسْجِدِ يَدُورُ بين النِّيَام، فقلتُ: يطلُبُ هارباً، ورأيْتُهُ يَجِيءُ إلى السُّودانِ دونَ البِيضِ، فقلتُ[١]: هَرَبَ له عبدٌ أسودُ، ورأيْتُه يَجيءُ إلى ما يَلِي العَيْنَ اليُسْرَى، فقلتُ: مُصابٌ بإحدَى عَيْنَيهِ.

قلتُ: فما يُدريكَ أنه في الحَبْسِ؟ فقال: ذَكَرْتُ الحديثَ في العَبِيدِ: «إنْ جاعُوا سَرَقُوا، وإنْ شَبِعُوا زَنَوا»، فتأوَّلتُ أنه فَعَلَ أحدَهما، فكان كذلك.

٢٢٤ حديث: **«إنَّ بلالاً كان يُبْدِلُ الشِّينَ في الأذانِ سِيْناً»**.

قال المُزَنيُّ ـ فيما نَقَلَه عنه البُرهانُ السَّفَاقِسيُّ[٢] ـ: إنه اشتُهِرَ على ألسِنَةِ العَوَامِ، ولم نَرَهُ في شَيءٍ مِن الكتبِ.

وسيأتي في (سِين) مِن السِّينِ المُهملةِ[٣].

٢٢٥ حديث: **«إنَّ حُسْنَ العَهْدِ مِن الإيمانِ»** في: **«حُسْنِ العَهْدِ»**[٤].

٢٢٦ حديث: **«إنَّ رَحْمَتِي تَغْلِبُ غَضَبِي»**.

متفقٌ عليه[٥] مِنْ حديثِ مُغيرةَ بن عبدِالرحمٰن الحزاميِّ، عن أبي الزِّنادِ،

---

(١) في الأصل زيادة كلمة (له) في هذا الموضع، وهي ليست في «ز» و«م»، ولا وجه لوجودها هنا.

(٢) السَّفاقسيُّ؛ هو: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم القيسي السفاقسي المالكي، قال الحافظ ابن حجر: ومهر في الفضائل وجمع إعراب القرآن... وكانت وفاته في ثامن عشر ذي القعدة سنة (٧٤٢). «الدرر الكامنة» (١/ ٥٥ رقم ١٤٦).

(٣) سيأتي حديث: **«سين بلال عند الله شين»** في الأصل [ق١١٠/أ].

(٤) هذا الحديث في اللوحة (٨٦)، وهي ناقصة من الأصل، وهو في «ز» [ق ١٢٦/ب].

(٥) «صحيح البخاري» (بدء الخلق، باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ رقم ٣١٩٤)، و«صحيح مسلم» (التوبة، باب في سعة رحمة الله وأنها سبقت غضبه رقم ٢٧٥١).

عن الأعرجِ، عن أبي هريرةَ رَفَعَه قال: «لَمَّا قَضى»، ولَفْظٌ آخرُ لمسلم[١]: «**لَمَّا خَلَقَ اللهُ الخلقَ كَتَبَ في كتابِهِ، فهو عنده فوقَ العَرْشِ: إنَّ رَحْمَتي غَلَبَت**».

ولفظُ مسلمٍ[٢]: «**تَغْلِبُ غَضَبِي**».

وهو عندَ البخاريِّ[٣] فقط مِنْ حديثِ مالكٍ، عن أبي الزِّنادِ بلفظ: «**إنَّ رَحْمَتي سبقَت غَضَبي**».

وعند مسلم[٤] مِنْ حديثِ ابنِ عُيينةَ، عن أبي الزِّنادِ بلفظ: «**قال الله: سَبَقَت رَحْمَتي غَضَبِي**».

وممن رواه عن أبي هريرةَ: أبو صالحٍ[٥]، وعطاءُ بن مِيناء[٦].

٢٢٧ حديث: «إنَّ الرِّزْقَ لَيَطْلُبُ العَبْدَ كما يَطْلُبُه أجَلُهُ».

البيهقيُّ في «الشعب»[٧]، وأبو الشيخ في «الثواب»، والعسكريُّ في «الأمثال» مِنْ حديثِ الوليدِ بن مسلمٍ، حدثنا عبدُالرحمٰن بن يزيدَ بن جابرٍ، عن إسماعيلَ بن عُبَيدِالله، عن أمِّ الدَّرْداءِ، عن أبي الدَّرْداءِ به مرفوعاً.

---

(١) «صحيح مسلم» (التوبة، باب في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه رقم ٢٧٥١).

(٢) «صحيح مسلم» (التوبة، باب في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه رقم ٢٧٥١).

(٣) «صحيح البخاري» (التوحيد، باب قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾﴾ رقم ٧٤٥٣).

(٤) «صحيح مسلم» (التوبة، باب في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه رقم ٢٧٥١).

(٥) روايته في «صحيح البخاري» (التوحيد، باب قول الله: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ رقم ٧٤٠٤).

(٦) روايته في «التوحيد» لابن خزيمة (باب ذكر البيان من خبر النبي ﷺ في إثبات النفس لله ﷻ.
على مثل موافقة التنزيل ١/١٩ رقم ٦).

(٧) «شعب الإيمان» (٢/٤١١ رقم ١١٤٧) من طريق الوليد بن مسلم به.

وهو عند الطبرانيِّ[(١)]، وأبي نُعَيم في «الحلية»[(٢)]، وكذا رواه القُضَاعيُّ[(٣)] مِنْ هذا الوجه بلفظ: «**الرِّزْقُ أشَدُّ طَلَباً للعَبْدِ مِنْ أجَلِهِ**».

ورواه الدارقطني في علله[(٤)] مرفوعاً وموقوفاً، وقال: إنَّ الموقوفَ هو الصواب.

وكذا أوْرَدَه البيهقيُّ في «الشعب»[(٥)] مَوقوفاً وقال: إنه أصحُّ، قال: ورُوِيَ عن عطيةَ، عن أبي سعيدٍ بمعناه مرفوعاً.

وهو عند الطبرانيِّ في «الأوسط»[(٦)] مِنْ حديثِ عليِّ بن زيدٍ[(٧)]، عن فُضَيلِ بن مَرْزوقٍ، عن عطيةَ[(٨)]، ولفظُهُ: «لو فرَّ أحدُكُم مِنْ رِزْقِهِ، لأدْرَكَه كما يُدْرِكُه أجَلُهُ».

ولأبي نُعَيمٍ في «الحلية»[(٩)] مِنْ حديثِ جابرٍ مرفوعاً: «**لو أنَّ ابنَ آدمَ**

---

(١) «مسند الشاميين» (١/ ٣١٨ رقم ٥٦٠) من طريق الوليد بن مسلم به.
(٢) «حلية الأولياء» (٦/ ٨٦) من طريق الوليد بن مسلم به.
(٣) «مسند الشهاب» (١/ ١٦٨ رقم ٢٤١) من طريق الوليد بن مسلم به.
(٤) «العلل» (٦/ ٢٢٤ رقم ١٠٨٩).
(٥) «شعب الإيمان» (٢/ ٤١٢ رقم ١١٤٨).
(٦) «المعجم الأوسط» (٤/ ٣٦٣ رقم ٤٤٤٤)، و«المعجم الصغير» (١/ ٣٦٥ رقم ٦١١) من طريق علي بن يزيد عن فضيل بن مرزوق به. وقال: لم يروِ هذا الحديث عن فُضيل بن مرزوق إلا علي بن يزيد، ولا يُروى عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد.
(٧) كذا في سائر النسخ المعتمدة، والصواب: (يزيد)، كما في «المعجم الأوسط» ومصادر الترجمة.
وهو علي بن يزيد بن سليم الصُدَائي ـ بضم المهملة وتخفيف الدال بمدة ـ الأكفاني، قال أحمد: ما كان به بأس، وقال أبو حاتم: ليس بقوي منكر الحديث عن الثقات. «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٠٩ رقم ١١٤٣)، وقال ابن عدي: أحاديثه لا تشبه أحاديث الثقات؛ إما أنْ يأتي بإسنادٍ لا يُتابع عليه، أو بمتنٍ عن الثقات منكر، أو يروي عن مجهول... وعامة ما يرويه مما لا يتابع عليه. «الكامل» (٥/ ٢١٢)، وقال ابن حجر: فيه لين. «التقريب» (٤٨١٦).
(٨) عطية العوفي؛ ضعيفٌ ومشهورٌ بالتدليس عن أبي سعيد، وقد تقدمت ترجمته في الحديث (٢٣).
فالإسناد ضعيفٌ لحال عطية العوفي وعلي بن يزيد الصُدَائي.
(٩) «حلية الأولياء» (٧/ ٩٠)، و(٨/ ٢٤٦) من طريق المسيب بن واضح، حدثنا يوسف =

يَهْرُبُ مِنْ رِزْقِهِ كما يَهْرُبُ مِن المَوتِ، لأدْرَكَه رِزْقُهُ، كما يُدْرِكُهُ المَوتُ»، وكذا أخرجه العسكري.

ولأبي الشيخ[1]، والبيهقيِّ[2] مِنْ حديثِ محمدِ بن المُنكدِرِ، عن جابرٍ رفعه: **«لا تَسْتَبْطِئُوا الرِّزْقَ، فإنه لم يكن** [ق ٥١/أ] **عبدٌ يَموتُ حتى يَبْلُغُهُ آخِرُ الرِّزقِ، فأجْمِلُوا في الطَّلَبِ»**.

ولأبي الشيخ[3] مِنْ حديثِ ابنِ جُرَيجٍ، عن أبي الزُّبَير، عن جابرٍ مرفوعاً بنحوه.

= ابن أسباط حدثنا سفيان الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر مرفوعاً به فذكره وقال: تفرَّد به عن الثوري يوسف بن أسباط.

والمُسَيِّبُ بن واضح؛ قال أبو حاتم: صدوقٌ كان يُخطِئُ كثيراً، فإذا قيلَ له لم يَقبَلْ. «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٩٤ رقم ١٣٥٥)، وقال أبو عَرُوبَةَ: كان لا يُحدِّثُ إلا بشيءٍ يَعْرِفُهُ ويَقِفُ عليه، وكان أبو عبدِ الرحمٰن النسائيُّ حَسَنَ الرأي فيه ويقول: الناسُ يُؤذونا فيه؛ أي: يَتَكَلَّمونَ فيه. وقال ابن عدي: عامة ما خالَفَ فيه الناسَ هو ما ذكرته لا يتعمَّده، بل كان يشبه عليه، وهو لا بأس به. «الكامل» (٦/ ٣٨٧).

ويوسف بن أسباط بن واصل الشيباني؛ صدوق يغلط كثيراً، وقد تقدمت ترجمته في الحديث (٩).

والإسناد ضعيف، والله أعلم.

(١) «طبقات المحدثين بأصبهان» (٤/ ٢٩ ـ ٣٠ رقم ١ ـ ٨) من طريق سعيد بن أبي هلال، عن محمد بن المنكدر به. ورواه ابن حبان في صحيحه (٨/ ٣٢ رقم ٣٢٣٩) من طريق سعيد به.

(٢) «شعب الإيمان» (٢/ ٤٠٦ رقم ١١٤٢)، و(١٣/ ١٠٤ رقم ١٠٠٢٣) من طريق سعيد ابن أبي هلال به. وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٤) من طريق سعيد ابن أبي هلال به وقال: صحيحٌ على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

وسعيد بن أبي هلال الليثي؛ قال أبو حاتم: لا بأس به. «الجرح والتعديل» (٤/ ٧١ رقم ٣٠١)، ووثقه جمعٌ من الأئمة كما في «تهذيب التهذيب» (٤/ ٨٤).

فالإسناد صحيح كما قال الحاكم والذهبي، والله أعلم.

(٣) لم أجده في كتب أبي الشيخ. وقد رواه ابن ماجه في سننه (التجارات، باب الاقتصاد في طلب المعيشة رقم ٢١٤٤) من طريق الوليد بن مسلم، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعاً بنحوه، وقال البوصيري: هذا إسنادٌ ضعيف؛ الوليد ابن مسلم، وابن جريج، وأبو الزبير؛ كلٌّ منهم كان يُدلِّسُ، وقد رَوَوْهُ بالعَنْعَنَةِ، لكن =

وحديثُ ابنِ المُنكدِرِ عند العسكريِّ مِنْ حديثِ الثوريِّ عنه بلفظ: «**لو أنَّ ابنَ آدَمَ يَهْرُبُ مِنْ رِزْقِهِ كما يَهْرُبُ مِن المَوتِ لأدْركَه رِزْقُه كما يُدْرِكُهُ الموتُ**».

وللبيهقيِّ[(١)] عن عُمَرَ مِنْ قولِهِ: «**ما من امرئٍ إلا وله أثرٌ هو واطِئُهُ، ورزقٌ هو آكِلُهُ، وأجَلٌ هو بالِغُهُ، وحَتْفٌ**[(٢)] **هو قاتِلُهُ، حتى لو أنَّ رجلاً هَرَبَ مِنْ رِزْقِهِ لاتَّبَعَه حتى يُدْرِكَه كما أنَّ الموتَ مُدرِكُ مَنْ هَرَبَ؛ ألا فاتَّقُوا الله وأجْمِلُوا في الطَّلَبِ**».

وللعسكريِّ مِنْ حديثِ الجَهْم بن مسعودٍ الفِزاريِّ[(٣)]، حدثنا أبي، حدثنا ابنُ أبي ذِئْبٍ، عن نافعٍ، عن ابنِ عُمَرَ رَفَعَه: «**والذي بَعَثَني بالحَقِّ، إنَّ الرِّزْقَ لَيَطْلُبُ أحَدَكُم كما يَطْلُبُه أجَلُهُ**».

ومِنْ حديثِ يوسفَ بن السَّفر[(٤)]، حدثنا عَبْدَةُ بن أبي لُبابَةَ، عن شَقيقٍ، عن ابنِ مسعودٍ مرفوعاً في حديثٍ سيأتي قريباً في: «**إنَّ الله لا يُعذِّبُ، والعَمَلَ والرِّزقَ مَقْسُومٌ، وهو آتِ ابنِ آدمَ على أيِّ سِيرةٍ سارَها، ليس تَقْوَى تَقِيٍّ بزائِدِهِ، ولا فُجورُ فاجِرٍ بناقِصِهِ، وبينه وبينه سِتْرٌ، وهو في طَلَبِهِ**»[(٥)].

وبعضُها يُقوِّي بعضاً، ومِن الواهي ما لابنِ عديٍّ[(٦)]، ومِنْ جِهَتِهِ

= لم يَنفَرِد ابنُ ماجه بإخراجه مِن هذا الوجه؛ فقد رواه ابن حبان في صحيحه... فساقه من الوجه السابق. «مصباح الزجاجة» (٢/ ١٦٠).

(١) «شعب الإيمان» (٢/ ٤١٢) قال: روي عن عمر بن الخطاب، أنه قال فذكره معلقاً.

(٢) كذا في جميع النسخ المعتمدة، ووقع في «الشعب»: (حنقٌ)، ولعلَّ الصواب ما هو مُثبت.

(٣) هو وأبوه لم أقف لهما على ترجمة.

(٤) يوسف بن السَّفر أبو الفيض الشامي كاتب الأوزاعي؛ قال الجوزجاني: كان يكذب. «أحوال الرجال» (ص١٦٠ رقم ٢٨٥)، وقال دحيم: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: منكر الحديث جدّاً، وقال أبو زرعة: ذاهب الحديث. «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٢٣ رقم ٩٣٥).

(٥) سيأتي في الأصل [ق ٥٤/أ].
والإسناد ضعيفٌ جدّاً بسبب ابن السفر.

(٦) «الكامل» (٥/ ٥٥) من طريق عمر بن يزيد أبو حفص الرفاء ـ بالبصرة ـ حدثنا شعبة =

البيهقيُّ(١) مِنْ حديثِ عَمرِو بن مُرَّةَ، عن شقيقٍ، عن ابنِ مسعودٍ رَفَعَه: «**ما بالُ أقوامٍ يَسْتَرجونَ المُتْرَفِين ويَستَخِفُّونَ بالعابِدِين، ويَعمَلُون بالقرآنِ ما وافَقَ أهواءَهم، وما خالَفَ أهواءَهم تَركُوه، فعند ذلك يُؤمِنونَ ببعضِ الكتابِ ويَكفُرُونَ ببعضٍ، يَسْعَونَ فيما يُدرَكُ بغَيرِ سَعْيٍ مِن القَدرِ المَقدورِ والأجلِ المَكتوبِ والرِّزقِ المَقسومِ والتِّجارَةِ التي لا تَبورُ**».

وهو معروفٌ بعُمَرَ بن يزيدَ الرَّفَّاءِ(٢).

قال البيهقيُّ عَقِبَ أولها: والمُرادُ به والله أعلم: أنَّ ما قُدِّرَ له مِن الرِّزقِ يأْتِيهِ، فلا يُجاوزُ الحَدَّ في طَلَبِهِ(٣).

يعني كما جاءَ في الحديثِ الآخَرِ: «**اتَّقُوا الله وأجْمِلُوا في الطَّلَبِ**»(٤).

وللدَّيلميِّ(٥) بسَنَدٍ ضعيفٍ، عن جابرٍ مرفوعاً: «**إنَّ للأرزاقِ حُجُباً؛ فمَنْ شاءَ أنْ يَهْتِكَ سِتْرَه بقِلَّةِ حَياءٍ ويأْخُذَ رِزْقَه فَعَلَ، ومَنْ شاءَ بقَّى حَياءَه وتَرَكَ رِزْقَه مَحْجُوباً عنه، حتى يأتِيَه رِزْقَه على ما كَتَبَ الله له فَعَلَ**».

وقولُهُ في حديثِ ابنِ مسعودٍ: «ولا فُجُورَ فاجِرٍ بناقِصِهِ» يُعارِضُ ظاهِرُهُ

= عن عمرو بن مرة به فذكره، وقال: وهذا لا يُعرف إلا بعمر بن يزيد هذا عن شعبة، وهو بهذا الإسناد باطل.
وقال أبو حاتم: هذا حديثٌ كذبٌ موضوع، وعمر بن يزيد كان يكذب، ضرب عمرو بن علي عليه في كتابي. «علل الحديث لابن أبي حاتم» (مسألة ١٨٥٦).

(١) «شعب الإيمان» (٢/ ٤١٣ رقم ١١٥٠) من طريق عمر بن يزيد الرفاء به.

(٢) عمر بن يزيد أبو حفص الرفاء؛ رماه أبو حاتم بالكذب كما سبق، وقال ابن عدي: أحاديثه تشبه الموضوع. «الكامل» (٥/ ٥٥).

(٣) «شعب الإيمان» (٢/ ٤١١).

(٤) سبق قبل قليل أنه عند ابن ماجه من حديث جابر.

(٥) كما في «الغرائب الملتقطة» (حرف الألف) [ق ١٤٧/أ] مِنْ طريقِ حَرَامِ بن عثمانَ، عن عبدِالرحمٰن ومحمدِ بن جابر، عن أبيهما مرفوعاً به.
وحرام بن عثمان السلمي؛ قال مالك: ليس بثقة، وقال الشافعي: الحديث عن حرام بن عثمان حرام، وقال أحمد: لا يُروى حديثه، وقال أبو حاتم: منكر الحديث متروك الحديث. «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٨٢ رقم ١٢٦١).
فالإسناد ضعيفٌ جدّاً.

ظاهِرَ حديثِ: «**إنَّ الرجلَ ليُحْرَمُ الرِّزْقَ بالذَّنْبِ يُصِيْبُهُ**»(١).

كما بَيَّنْتُهُ مع الجمعِ في مكانٍ آخَرَ(٢).

ومِنْ شواهِدِ هذا الحديثِ: «**إنَّ الله يأتي برِزْقِ كلِّ عَبْدٍ**»(٣). أخرجه البيهقيُّ(٤) مِنْ جهةِ ابنِ مَعينٍ والإمامِ أحمد؛ كلاهما عن مروانَ بن معاويةَ الفِزَاريِّ، [ق ٥١/ب] عن هلالِ بن سُوَيدٍ(٥)، عن أنسٍ به مرفوعاً وفيه قصةٌ.

وكذا قولُه ﷺ مُخَاطِباً لاثنَينِ: «**لا تَيْأَسَا مِن الرِّزْقِ ما تَهَزْهَزَت رُؤُوسُكُما، فإنَّ الإنسانَ تَلِدُه أُمُّهُ أحمرَ ليسَ عليه شيءٌ، ثم يَرْزُقُه الله**»(٦).

---

(١) رواه النسائي في «السنن الكبرى» (الرقاق ١٠/ ٣٨٠ رقم ١١٧٧٥)، وابن ماجه في سننه (الفتن، باب العقوبات رقم ٤٠٢٢)، وأحمد في مسنده (٣٧/ ٦٨ رقم ٢٢٣٨٦)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٤٩٣) من طريق عبدالله بن أبي الجعد، عن ثوبان مرفوعاً به. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.
وعبدالله بن أبي الجعد أخو سالم بن أبي الجعد؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٢٠).
وقال الذهبي: وإن كان قد وثق ففيه جهالة. «الميزان» (٢/ ٤٠٠).
فالإسناد ضعيفٌ بسببه.

(٢) سيأتي ذلك في الأصل [ق ٥٤/ أ]، كما أنه قد تكلم عليه في «الأجوبة المرضية» (٢/ ٤٤٩).

(٣) كذا في جميع النسخ المعتمدة، وفي مصادر الحديث: «كل غدٍ» وهو الموافق لسياق الحديث، فإن أوله: «ألم أنهك أن تخبئ شيئاً لغدٍ إنَّ الله. . .».

(٤) «شعب الإيمان» (٢/ ٤٨٥ رقم ١٢٨٥)، و(٣/ ٦٠ رقم ١٣٩٢) من طريق يحيى ابن معين، وفي (٢/ ٤٨٦ رقم ١٢٨٦) من طريق أحمد بن حنبل؛ كلاهما عن مروان بن معاوية به.
وهو في «مسند أحمد» (٢٠/ ٣٣٩ رقم ١٣٠٤٣) بإسناده ومتنه.

(٥) هلال بن سويد الأحمري؛ قال البخاري والعقيلي: لا يُتابع على حديثه. «الكامل» (٧/ ١٢٢)، و«الضعفاء للعقيلي» (٤/ ٣٤٦). فالإسناد ضعيفٌ بسببه.

(٦) رواه ابن ماجه في سننه (الزهد، باب التوكل واليقين رقم ٤١٦٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٤/ ٧ رقم ٣٤٧٩)، وابن حجر في «الأمالي المطلقة» (ص٢٦) من طريق الأعمش، عن سلام بن شرحبيل أبي شرحبيل، عن حبة وسواء ابني خالد مرفوعاً فذكراه.
وقال ابن حجر: هذا حديثٌ صحيح. اهـ.
ولكنَّ الأعمشَ مدلسٌ وقد عنعن. وسلام بن شرحبيل أبو شرحبيل؛ مقبول. «التقريب» (٢٧٠٧).
فالإسناد ضعيف، فلعلَّ الحافظ قد صحَّحَه لشواهده، والله أعلم.

٢٢٨ **حديث: «إنَّ الرِّفْقَ لا يكونُ في شَيءٍ إلا زانَه، ولا نُزِعَ مِنْ شَيءٍ إلا شانَه».**

مسلمٌ في صحيحه(١) مِن حديثِ شعبةَ، عن المِقدامِ بن شُرَيحِ بن هانئٍ، عن أبيه، عن عائشةَ مرفوعاً بهذا، ومِنْ وجهٍ آخَرَ عن شعبةَ بزيادة: رَكِبَت عائشةُ بعيراً، فكانت فيه صُعوبةٌ، فجَعَلَت تُرَدِّدُه، فقال لها رسولُ الله ﷺ: **«عليكِ بالرِّفْقِ»**، ثم ذَكَرَ مِثْلَهُ(٢).

وأخرَجَه البخاريُّ في «الأدب المفرد»(٣) مِنْ حديثِ شعبةَ بلفظ: كنتُ على بَعِيرٍ فيه صُعوبةٌ فقال النبي ﷺ: **«عليكَ بالرِّفقِ، فإنه لا يكونُ في شيءٍ إلا زانَه، ولا يُنزَعُ مِنْ شيءٍ إلا شانَه»**، وهو عند أحمدَ(٤)، وآخرين(٥).

ورواه العسكريُّ مِنْ حديثِ عبدِالرزاق(٦)، عن مَعْمَرٍ، عن هشامِ ابن عُروةَ، عن أبيه، عن عائشةَ، ولفظُهُ: **«ما كان الرِّفقُ في قومٍ إلا نَفَعَهُم، ولا كان الخُرْقُ في قومٍ إلا ضَرَّهم»**.

ومِنْ حديثِ عمرانَ بن حِطَّان(٧)، عن عائشةَ ما يأتي في: «لو كان الفُحْشُ»(٨).

---

(١) «صحيح مسلم» (البر والصلة، باب فضل الرفق رقم ٢٥٩٤).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) «الأدب المفرد» (ص١٦٠ رقم ٤٦٩) من طريق شعبة به، وإسناده صحيح.

(٤) «مسند أحمد» (٢١/ ١٦٧ رقم ١٣٥٣١)، و(٤١/ ٤١٥ رقم ٢٤٩٣٨).

(٥) كالترمذي في جامعه (البر والصلة، باب ما جاء في الفحش والتفحش رقم ١٩٧٤)، وابن حبان في صحيحه (٢/ ٣١١ رقم ٥٥١).

(٦) رواه عبدالرزاق في «المصنف» (١١/ ١٦٥ رقم ٢٠٢١٣)، ومن طريقه عبدبن حُميد في «المنتخب» (رقم ١٤٩٣)، والبزار في مسنده (١٨/ ١٢١ رقم ٧٤) مرفوعاً، وإسناده صحيح.

(٧) عمران بن حِطَّان ـ بكسر الحاء وتشديد الطاء المهملتين ـ السدوسي؛ صدوق، إلا أنه كان على مذهب الخوارج، ويقال رجع عن ذلك من الثالثة خ د س «التقريب» (٥١٥٢).

(٨) حديث **«لو كان الفُحْشُ رجلاً..»** سيأتي في الأصل [ق ١٥٣/ ب].

وله أيضاً مِنْ حديثِ حجَّاج بن سليمانَ الرّعينيِّ[(١)] قال: قلتُ لابنِ لهيعةَ: كنتُ أسمعُ عجائِزَ المدينةِ يقُلْنَ: «إنَّ الرِّفْقَ في المَعيشةِ خَيرٌ مِنْ بعضِ التِّجارةِ»، فقال: حدَّثني محمدُ بن المُنكدرِ، عن جابرٍ رَفَعَه به[(٢)].

ومِنْ حديثِ عَبْدَةَ، عن هشامِ بن عُروةَ، عن أبيه قال: مَكتوبٌ في التوراةِ: «الرِّفْقُ رأسُ الحِكمةِ».

وأثَرُ عُروةَ عند أبي الشيخِ[(٣)] مِنْ هذا الوجهِ بلفظ: «بَلَغَني أنه مَكتوبٌ في التوراةِ».

وأخرجه ابنُ أبي عاصمٍ[(٤)].

وحديثُ جابرٍ أخرجه البزار[(٥)].

---

(١) حجاج بن سليمان الرعيني؛ قال أبو زرعة: منكر الحديث. «الجرح والتعديل» (٣/ ١٦٢ رقم ٦٨٨)، وقال ابن عدي: يحدث عن الليث وابن لهيعة أحاديث منكرة. «الكامل» (٢/ ٢٣٤).

(٢) رواه ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٢٣٤)، وأبو الشيخ في«الأمثال» (ص٧٥ رقم ٨٨)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١/ ١٦٩ رقم ٢٤٢) من طريق حجاج بن سليمان به. وإسناده ضعيفٌ جدّاً بسبب الرعيني وابن لهيعة.

(٣) لم أجده في كتبه، وقد رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣/ ٢٥ رقم ٢٥٨١٧) عن عبدة به.

(٤) لم أجده فيما وقفتُ عليه من كتب ابن أبي عاصم المطبوعة.

(٥) كما في «كشف الأستار» (٢/ ٤٠٤ رقم ١٩٦٥) من طريق أبي أويس، عن محمد ابن المنكدر، عن جابر مرفوعاً بلفظ: «إذا أراد الله بقومٍ خيراً أدخل عليهم الرفق».
قال البزار: لا نعلمه يُروى هكذا إلا بهذا الإسناد.
وأبو أويس؛ هو: عبدالله بن عبدالله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي المدني قريب مالك وصهره؛ صدوق يهم. «التقريب» (٣٤١٢).
فالإسناد ضعيفٌ بسببه.
أما اللفظ الذي ذكره المؤلف فقد رواه به الطبراني في «المعجم الأوسط» (٨/ ٣١٧ ـ ٣١٨ رقم ٨٧٤٦) من طريق عبدالله، حدثني ابن لهيعة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر به.
وعبدالله بن صالح الجهني كاتب الليث؛ صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة، وقد تقدمت ترجمته في الحديث (٢٣).
فالإسناد ضعيفٌ لحال عبدالله بن صالح وابن لهيعة، والله أعلم.

وفي البابِ عن أبي أمامةَ[١].

وكذا أخرج الطبرانيُّ[٢]، عن جريرٍ[٣] مرفوعاً: «**الرِّفْقُ زيادةُ بَرَكَةٍ**».

وللعسكريِّ، والقُضاعيِّ[٤] مِنْ حديثِ عبدِالرحمٰن بن أبي بكر ابن أبي مليكة[٥]، عن القاسم بن محمد، عن عائشة مرفوعاً: «**من أُعْطِيَ حظّه من الرِّفقِ، فقد أُعطِيَ حظّه من خير الدنيا والآخرة، ومن حُرِم حظّه من الرِّفقِ، فقد حُرِمَ حظّه من خيرِ الدنيا والآخرة**».

وهو عند العسكريِّ فقط مِنْ حديثِ ابنِ أبي مُلَيكةَ أيضاً، عن عائشةَ بلا واسطةٍ، ولفظُه: «**إذا أرادَ الله بأهلِ بيتٍ خَيراً أدخَلَ عليهم الرِّفْقَ**»[٦].

---

(١) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ١١٣ رقم ٧٤٧٧) من طريق صدقة بن عبدالله، عن ثورِ بن يزيدَ، عن خالدِ بن معدان، عن أبي أمامة أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**إن الله رفيقٌ يحبُّ الرفقَ ويرضاه، ويعين عليه ما لا يعين على العنف**».
وصدقة بن عبدالله أبو معاوية السمين الدمشقي؛ قال أحمد: ما كان من حديثه مرفوعاً فهو منكر، وما كان من حديثه مرسل عن مكحول فهو أسهل، وهو ضعيف جدّاً، وقال دحيم: محله الصدق غير أنه كان يشوبه القدر، وقال ابن معين وابن نمير: ضعيف. «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٢٩ رقم ١٨٨٩). فالإسناد ضعيفٌ بسببه، والله أعلم.

(٢) «المعجم الكبير» (٢/ ٣٤٨ رقم ٢٤٥٨) من طريق عمرو بن ثابت، عن عمه، عن أبي بردة، عن جرير مرفوعاً به.
وعمرو بن ثابت؛ هو: عمرو بن أبي المقدام؛ ضعيف جدّاً، وقد تقدمت ترجمته في الحديث (٣٠).
فالإسناد ضعيفٌ جدّاً بسببه، والله أعلم.

(٣) وقع في «م»: جابر، وهو خطأ، والصواب ما هو مثبت.

(٤) «مسند الشهاب» (١/ ٢٧٤ رقم ٤٤٤)، و(١/ ٢٧٥ رقم ٤٤٦) من طريق عبدالرحمٰن ابن أبي بكر به. ورواه أبو يعلى في مسنده (٨/ ٢٤ رقم ٤٥٣٠).

(٥) عبدالرحمٰن بن أبي بكر بن عبيدالله بن أبي مليكة التيمي المدني؛ قال البخاري: «التاريخ الكبير» (٥/ ٢٦٠ رقم ٨٣٩)، وقال ابن حجر: ضعيف من السابعة. «التقريب» (٣٣٨١٣).
فالإسناد ضعيفٌ بسببه، والله أعلم.

(٦) أخرجه كذلك: ابن الجعد في مسنده (٢/ ١١٨٦ رقم ٣٥٧٨)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ٢٩٥) من طريق عبدالرحمٰن بن أبي بكر القرشي، عن ابن أبي مليكة به. =

وللقُضاعيِّ(١) مِنْ حديثِ يَعْلَى بن مَمْلَك(٢)، عن أمِّ الدَّرداءِ، عن أبي الدَّرداءِ مَرفوعاً مثله.

وللعسكريِّ مِنْ حديثِ عبدِالرزاق(٣)، عن مَعْمرٍ، عن ثابتٍ، عن أنسٍ مرفوعاً: «**ما كان** [ق ٥٢/أ] **الرِّفْقُ في شَيءٍ قطُّ**(٤) **إلا زَانَه، ولا كان الخُرْقُ في شَيءٍ قطُّ إلا شانَه**».

ومِنْ حديثِ عبدِالرحمٰن بن هلالٍ، عن جريرٍ رَفَعَه: «**مَنْ يُحرَم الرِّفْقَ: يُحرَم الخيرَ كُلَّه**»(٥).

وروى البيهقيُّ في «مناقبِ الشافعي»(٦) مِنْ طريقِ محمدِ بن الشافعيِّ(٧)

= وهو بالإضافة إلى كونه ضعيفاً كسابقه فهو منقطع؛ فابن أبي مليكة ليس له رواية عن عائشة.
وقد رواه أحمد في مسنده (٤٠/ ٤٨٨ رقم ٢٤٤٢٧) من طريق هشام بن عروة عن أبيه عنها، وفي (٤١/ ٢٥٥ رقم ٢٤٧٣٤) من طريق عطاء بن يسار عنها مرفوعاً به.
وإسناده صحيح.

(١) «مسند الشهاب» (١/ ٢٧٤ رقم ٤٤٥) من طريق يعلى بن مملك به.
ورواه البخاري في «الأدب المفرد» (ص١٥٩ رقم ٤٦٤)، والترمذي في «جامعه» (البر والصلة، باب ما جاء في الرفق رقم ٢٠١٣)، وأحمد في «مسنده» (٤٥/ ٥٣٥ رقم ٢٧٥٥٣)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣/ ٢٤ ـ ٢٥ رقم ٢٥٨١٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ١٩٣) من طريق يعلى بن مملك به. وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسنٌ صحيح.

(٢) يَعلى بن مَمْلَك ـ بوزن جعفر ـ المكي؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٥٥٦).
وقال ابن حجر: مقبول... «التقريب» (٧٨٥٠).
فالإسناد فيه ضعفٌ، لكنه يتقوى بما قبله وما بعده، ويكونُ حسناً لغيره، والله أعلم.

(٣) رواه من طريقه ابن حبان في صحيحه (٢/ ٣١١ رقم ٥٥١)، وهو عند عبدالرزاق في «المصنف» (١١/ ١٤١ رقم ٢٠١٤٥) بلفظ: «الحياء» بدل: «الرفق».
وإسنادُه صحيح.

(٤) كلمة (قط) زيادة من «ز».

(٥) أخرجه من هذا الوجه مسلمٌ في صحيحه (البر والصلة، باب فضل الرفق رقم ٢٥٩٢).

(٦) «مناقب الشافعي» (٢/ ١٨٩ ـ ١٩٠).

(٧) محمد بن الشافعي؛ هو: محمد بن محمد بن إدريس الشافعي أبو عثمان القاضي، =

قال: رآني أبي وأنا أعْجَلُ في بعضِ الأمر فقال: يا بُنَيَّ رِفْقاً رِفْقاً، فإنَّ العَجَلَةَ تُنقِصُ[١] الأعمالَ، وبالرِّفْقِ تُدرَكُ الآمالُ، وقد سَمِعْتُ عبدَالرحمٰن بن أبي بكرٍ ـ هو المُلَيكي ـ يقول: سَمِعْتُ الزهريَّ يقول: سَمِعْتُ عُروةَ يقول: سَمِعْتُ أبا هريرة رَفَعَه: «**إنَّ الله رَفيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ ويُعطِي عليه ما لا يُعطِي على العُنْفِ**»[٢].

٢٢٩ **حديث: «إنَّ ساقِي القومِ آخِرُهُم» في: «ساقِي القَومِ»**[٣].

٢٣٠ **حديث: «إنَّ في مَعَاريضِ الكَلَامِ مَنْدُوْحَةً عن الكَذِبِ».**

البخاريُّ في «الأدب المفرد»[٤] مِنْ طريقِ قتادةَ، عن مُطَرِّفِ بن عبدِالله قال: صَحِبْتُ عِمرانَ بن حُصَينٍ مِن الكوفةِ إلى البَصْرَةِ، فما أتى عليه يومٌ إلا أنْشَدَنَا فيه شِعراً، وقال: «إنَّ» وذَكَرَه.

وأخرَجَه الطبريُّ في «التهذيب»[٥]، والبيهقيُّ في «الشعب»[٦]، والطبرانيُّ في «الكبير»[٧].

ورجالُه ثقاتٌ.

= وهو أكبر أولاد الشافعي ولما توفي والده كان بالغاً مقيماً بمكة... توفي بالجزيرة بعد سنة أربعين ومائتين. «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٧٣).

(١) كذا في جميع ما وقفتُ عليه من نسخ المقاصد، ولعلَّ الأنسب: تَنْقُصُ.

(٢) الحديث بهذا الإسناد ضعيفٌ بسببِ المُلَيكيِّ.
ورواه ابن حبان في صحيحه (٢/ ٣٠٩ رقم ٥٤٩) من طريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً به، ورواه مسلمٌ في صحيحه (البر والصلة، باب فضل الرفق رقم ٢٥٩٣) من حديث عائشة بنحوه. فإسنادُ الشافعيِّ يَتَقَوَّى بهذه المُتابعةِ والشَّاهِدِ، كما أنه يَتَقَوَّى بما تَقَدَّمَ مِنْ طُرُقٍ للحديثِ، فيَصيرُ حَسَناً لغَيرِهِ، والله أعلم.

(٣) سيأتي في الأصل [ق ١٠٥/ ب].

(٤) «الأدب المفرد» (ص٢٩٩ رقم ٨٥٧) موقوفاً ورجالُ إسنادِهِ ثقاتٌ.
وقد استَعَمَلَه البخاريُّ عنوان بابٍ في صحيحه (الأدب، باب المعاريض مندوحة عن الكذب).

(٥) «تهذيب الآثار» (مسند عمر بن الخطاب) (٢/ ٦٣٨ رقم ٩٤٣) من طريق قتادة به.

(٦) «شعب الإيمان» (٦/ ٤٤٦ رقم ٤٤٥٨) من طريق قتادة به.

(٧) «المعجم الكبير» (١٨/ ١٠٦ ـ ١٠٧ رقم ٢٠١) من طريق قتادة به.

وهو عند ابنِ السُّنِّي[(١)] مِنْ طريقِ الفَضْلِ بن سَهْلٍ، حدَّثنا سعيدُ ابن أوسٍ[(٢)]، حدثنا شعبةُ، عن قتادةَ به مَرفوعاً.

وكذا قال البيهقيُّ: رواه داودُ بن الزبرقان[(٣)]، عن سعيدِ بن أبي عَرُوبَةَ، عن قتادةَ، لكنْ عن زُرَارةَ بن أَوْفَى[(٤)]، عن عمرانَ مَرفوعاً، قال: والمَوقوفُ هو الصحيحُ.

وكذا وهَّى المَرفوعَ ابنُ عديٍّ[(٥)].

قال البيهقيُّ: ورُوِيَ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ ضعيفٍ[(٦)] ـ يعني جدّاً ـ مرفوعاً[(٧)].

يُشيرُ إلى ما أخرجه أيضاً مِنْ طريقِ أبي بكرِ بن كامِلٍ[(٨)] في «فوائِدِه»[(٩)] مِنْ حديثِ عليٍّ مرفوعاً.

---

(١) «عمل اليوم والليلة لابن السني» (باب التعريض بالشيء ص١٥٩ رقم ٣٢٧) مِنْ طريقِ الفَضْلِ بن سَهْلٍ الأعرج به. ورواه مِنْ طريقِهِ الدَّيلميُّ كما في «الغرائب الملتقطة» [ق ١٤٥/أ].

(٢) سعيد بن أوس بن ثابت أبو زيد النحوي؛ قال يحيى بن معين وأبو حاتم: صدوق. «الجرح والتعديل» (٤/ ٤ رقم١٢). فظاهر الإسناد الحسن، لكنه أعِلَّ بالموقوف كما سيأتي.

(٣) داود بن الزبرقان الرقاشي البصري؛ قال ابن معين: ليس حديثه بشيءٍ، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث ذاهب الحديث. «الجرح والتعديل» (٣/ ٤١٢ رقم ١٨٨٥)، وقال ابن حجر: متروك وكذَّبه الأزدي. «التقريب» (١٧٨٥).
فالإسناد ضعيفٌ جدّاً بسببه.

(٤) في الأصل و«ز» و«د»: (زرارة بن أبي أوفى)، والتصويب من «م» ومصادر الترجمة.

(٥) «الكامل» (١/ ٣٥)، و(٣/ ٩٦).

(٦) سقطت كلمة (ضعيف) من «ز».

(٧) «شعب الإيمان» (٦/ ٤٤٦).

(٨) أبو بكر أحمد بن كامل بن خلف القاضي؛ قال الدارقطني: كان متساهلاً، وربما حدَّثَ مِنْ حِفظِهِ بما ليس عنده في كتابه. «تاريخ بغداد» (٥/ ٥٨٩).

(٩) روى الحافظ ابن حجر جزء أبي بكر بن كامل في «المعجم المفهرس» (رقم ١٤٦١)، وأشار إلى هذه الرواية في «فتح الباري» (١٠/ ٥٩٤) فقال: والبيهقي في «الشعب» من طريقه.
ولم أجدها في «الشعب».

وكذا هو عند أبي نُعَيم[١]، ومِنْ طريقِهِ الدَّيلميُّ[٢] مِنْ جِهةِ يعقوبَ ابن إبراهيمَ بن سعدٍ، حدثنا أَبو موسى، عن عطاءِ بن السَّائِبِ، حدَّثنا عبدُالله ابن الحارثِ، عن عليٍّ رفعه: «**إنَّ في المَعاريضِ ما يَكفي الرَّجلَ العاقِلَ الكَذِبَ**».

وبالجملة فقد حسَّنَ العِراقيُّ هذا الحديثَ، وقال عن سندِ ابنِ السُّنِّي: إنه جيِّدٌ، ورَدَّ على الصَّغَانيِّ حُكْمَه عليه بالوَضع[٣].

وللبخاريِّ أيضاً في «الأدب المفرد»[٤]، والبيهقيِّ في «الشعب»[٥] مِنْ طريقِ أبي عثمانَ النَّهْديِّ، عن عُمَرَ قال: «أما في المَعَاريضِ ما يَكفي المسلمَ مِنَ الكَذِبِ».

ورواه العسكريُّ مِنْ حديثِ محمدِ بن كثيرٍ[٦]، عن ليثٍ[٧]، عن مجاهدٍ[٨] قال: قال عمرُ بن الخطابِ: «إنَّ في المَعاريضِ لَمَندوحَةٌ للرجلِ المسلمِ الحُرِّ عن الكَذِبِ».

---

(١) لم أجده في كتبه المطبوعة.

(٢) «الغرائب الملتقطة» [ق ١٤٥/أ] من طريق أبي نعيم، حدثنا عمرُ بن محمدِ بن سهل، حدثنا القاسمُ بن إسماعيلَ، حدثنا مشرف بن سعيد، حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد به.
عمر بن محمد بن السري بن سهل أبو بكر الوراق يعرف بابن أبي طاهر؛ قال ابن أبي الفوارس: كان مخلطاً في الحديث جدّاً، يدَّعي ما لم يسمع ويُركِّب، وقال أبو الحسن بن الفرات: كان يحفظ من الحديث قطعةً حسنةً، وكتب شيئاً كثيراً ببغداد والشام ومصر، ثم ذهَبَت كتُبُه إلا شيئاً يسيراً، وحدَّث عن الباغندي بأحاديثَ لا أصل لها وكان رديء المذهب. «تاريخ بغداد» (١٣/ ١٣٠)، وقال الحاكم: كذَّاب. «لسان الميزان» (٦/ ١٣٥).
فالإسناد ساقط بسببه.

(٣) في رسالته في الرد على الصغاني المطبوعة في آخر «مسند الشهاب» (٢/ ٣٦٧ رقم ١٣).

(٤) الذي وجدته في «الأدب المفرد» (ص٣٠٨ رقم ٨٨٤) من طريق سليمان التيمي، عن ابن عمر عن عمر به.

(٥) «شعب الإيمان» (٦/ ٤٤٥ رقم ٤٤٥٧) من طريق أبي عثمان النهدي به.

(٦) لعله محمد بن كثير العبدي؛ وهو ضعيفٌ، كما سبق في الحديث (٩٦).

(٧) ليث بن أبي سليم بن زنيم؛ صدوقٌ اختَلَط جدّاً ولم يتميَّزْ حديثُهُ فتُرِكَ، كما تقدم في الحديث (١٥٢). فالإسناد ضعيف بسببه، والله أعلم.

(٨) مجاهد لم يُدرك عمر، كما في «المراسيل لابن أبي حاتم» (ص٢٠٤).

وأشارَ إلى أنَّ حُكْمَه الرَّفْعُ، وقال: المَعارِيضُ: ما حِدْتَ به عن الكَذِبِ، والمَنْدُوحَةُ: السَّعَةُ.

٢٣١ حديث: «**إنَّ لإبراهيمَ الخليلِ ولأبي بكرٍ** [ق ٥٢/ب] **الصِّدِّيقِ لِحْيَةً في الجَنَّةِ**».

لم يَصِحَّ أنَّ للخليلِ ولا للصِّدِّيقِ لِحْيَةٌ في الجنَّةِ، ولا أعْرِفُ ذلك في شيءٍ مِن كتبِ الحديثِ المَشهورةِ ولا الأجزاءِ المَنثورَةِ. قاله شيخُنا، قال: وعلى تقديرِ ورُودِه، فيَظهَرُ لي أنَّ الحِكمَةَ في ذلك: أمَّا في حقِّ[1] الخليلِ عليه السلام: فلِكَونِهِ مُنزَّلاً مَنْزِلَةَ الوالِدِ[2] للمسلمين، لأنه الذي سَمَّاهم بهذا الاسم، وأُمِرُوا باتباعِ مِلَّتِهِ، وأمَّا في حقِّ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه، فيُنْتَزَعُ مِنْ نحو ما ذُكِرَ في حقِّ الخليلِ، فإنه كالوالِدِ للمسلمين؛ إذْ هو الفاتِحُ لهم بابَ الدُّخولِ إلى الإسلام.

ولكنْ أخرجَ الطبرانيُّ[3] بسندٍ ضَعيفٍ مِنْ حديثِ ابنِ مسعودٍ: «أهلُ الجنةِ جُرْدٌ مُرْدٌ، إلا موسى عليه السلام، فإنَّ له لِحْيَةً تَضْرِبُ إلى سُرَّتِهِ».

وذَكَرَ القرطبيُّ في تفسيرِهِ[4] أنَّ ذلك وَرَدَ في حقِّ هارونَ أخيه أيضاً.

---

(١) سقطت كلمة (حق) من «ز».

(٢) في الأصل و«م»: (الولد الوالد)، وكلمة (الولد) ليست موجودة في «ز» و«د»، ووجودها غير مناسب.

(٣) لم أجده في كتبه المطبوعة، ولا في «مجمع الزوائد»، ولم أقف عليه من حديث ابن مسعود، وإنما من حديث جابر؛ فرواه العقيلي في «الضعفاء» (٢/ ١٩٧)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ٤٧) من طريق شيخ بن أبي خالد، حدثنا حماد بن سلمة، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن عبدالله به مرفوعاً.
وشيخ بن أبي خالد الصوفي البصري؛ قال عنه العقيلي ـ في الموضع السابق ـ: منكر الحديث لا يُتابع على حديثه، وهو مجهول بالنقل، وقال ابن عدي: أحاديثه مناكير... ليس بمعروف، وهذه الأحاديث التي رواها عن حماد بهذا الإسناد بواطيل كلها. «الكامل» (٤/ ٤٨).
فالإسناد ضعيفٌ جدّاً بسببه، والله أعلم.

(٤) أورده القرطبي في تفسيره (١٢/ ١٥١) بلفظ: «إنَّ أهل الجنة مردٌ مكحلون أولو =

ورأيتُ بخطِّ بعضِ أهلِ العلمِ أنه وَرَدَ في حقِّ آدمَ، ولا أعْلَمُ شيئاً مِنْ ذلك ثابتاً.

٢٣٢ حديث: «إنَّ لجَوَابِ الكتابِ حَقّاً كَرَدِّ السَّلام».

الدَّيلميُّ[1] مِنْ حديثِ (أبي جَعْفَرٍ[2]، والقُضاعيُّ[3] مِنْ حديثِ العباسِ ابن ذَرِيحٍ، عن الشَّعْبيِّ؛ كلاهما عن ابنِ عباسٍ مرفوعاً بهذا.

وهو عند ابنِ لالٍ، ومِنْ طريقِهِ الدَّيلميُّ[4] مِنْ حديثِ)[5] جُوَيْبِرٍ[6]، عن الضَّحَّاكِ، عن ابنِ عباس.

بل وأخرَجَ أبو نُعَيمٍ[7]، ومِنْ طريقِهِ الدَّيلميُّ[8] مِنْ جِهَةِ الحسنِ

= أفانين»، ولم يذكر شيئاً يتعلق بهارون ﷺ، ولم أجد عنده هذه الرواية التي أشار إليها المؤلف.

(١) لم أجده في مسنده ولا في «الغرائب الملتقطة»، وهو في «الفردوس» (١/ ٢٠٥ رقم ٧٨٣).

(٢) لعله أبو جعفر الباقر محمد بن علي بن الحسين.

(٣) «مسند الشهاب» (٢/ ١١٩ رقم ١٠١٠) وجدتُ بخطِّ شيخنا عبدالغني بن سعيد.. فساقه من طريق أبي يحيى أحمد بن الحصين الفسوي، حدثنا أبو أحمد عبدالرحمٰن ابن محمد، حدثنا محمد بن مقاتل، عن شريك بن عبدالله، عن العباس بن ذريح به.
وقال: قال الشيخ: ليس بالقوي، يعني إسناده.
وأحمد بن الحصين الفسوي، وعبدالرحمٰن بن محمد؛ لم أجد لهما ترجمة.
وشريك بن عبدالله النخعي صدوقٌ يخطئ كثيراً تغيَّر حفظه، وتقدمت ترجمته في (٣).
وإسناده ضعيفٌ، والله أعلم.

(٤) «الغرائب الملتقطة» [رسالة إيروان سفيان] (٢/ ٤٦٧ رقم ٣٥٣) قال: قال ابن لال... فساقه من طريق أبي مالك الجنبي، عن جُويبر به.
وأبو مالك الجَنْبي ـ بفتح الجيم وسكون النون بعدها موحدة ـ؛ هو: عمرو بن هشام الكوفي؛ قال البخاري: فيه نظر. «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٨١ رقم ٢٧٠٢).
وقال ابن حجر: ليِّن الحديث، أفرط فيه ابن حبان. «التقريب» (٥١٢٦).

(٥) ما بين قوسين تأخَّر في «ز» سطرين.

(٦) جُويبر بن سعيد الأزدي؛ متروك، وقد تقدمت ترجمته في (ص٤٧). فالإسناد ضعيفٌ جدّاً بسببه وبسببِ أبي مالك الجَنْبي، وهو منقطعٌ؛ فالضحَّاكُ لم يلقَ ابنَ عباسٍ.

(٧) «أخبار أصبهان» (٢/ ٢٨٩) حدثنا أبو أحمد محمد بن محمد بن مكي، حدثنا داود ابن محمد بن نُصير المروزي، حدثنا أحمد بن عبدالله بن حكيم الفرياناني، حدثنا الحسن بن محمد الليثي حدثنا حميد الطويل به.

(٨) «الغرائب الملتقطة» [رسالة إيروان سفيان] (٢/ ٤٦٨ رقم ٣٥٣) قال: وقال أبو نعيم فذكره. =

ابن المُثَنَّى[١]، عن حُمَيدٍ الطويلِ، عن أنسٍ رَفَعَه: **«رَدُّ جَوابِ الكتابِ حقٌ كَرَدِّ السَّلامِ»**.

ولا يَثبُتُ رَفْعُهُ، بل المَحْفوظُ ـ كما قال ابنُ تيميةَ[٢] ـ وَقْفُهُ، وقال القُضاعيُّ عَقِبَه: ليس بالقويِّ[٣].

قال ابنُ عبدِالبَرِّ[٤]: قال الزُّبيرُ بن بكارٍ: كَتَبَ إليَّ المُغيرةُ يَسْتَبْطِئُني كَتْبِي، فكَتَبْتُ إليه:

ما غَيَّرَ النَّأْيُ[٥] وُدّاً كُنْتَ تَعْهَدُه[٦]   ولا تَبَدَّلْتُ بعدَ الذِّكرِ نِسياناً

= ورواه ابن عدي في «الكامل» (١/ ١٧٢)، و(٢/ ٣٢٢) من طريق أحمد بن عبدالله الفِرْيَاناني به فذكره وقال: وهذا الحديث عن حميد عن أنس منكر جدّاً. وقال أيضاً: وهذا أيضاً منكر سنده وإنما يَروي هذا العباس بن ذريح، عن الشعبي، عن ابن عباس قوله.

وأبو أحمد محمد بن محمد بن مكي القاضي الجرجاني؛ قال فيه أبو نعيم: تكلموا فيه وضعَّفوه. «تاريخ بغداد» (٤/ ٣٦٢).

وأحمد بن عبدالله بن حكيم أبو عبدالرحمٰن الفِرْياناني ـ نسبةً إلى فِرْيانان (من قرى مَرْو) ـ المروزي؛ قال الدارقطني: متروك. «سؤالات البرقاني» (ص١٦ رقم ٣٢)، وقال ابن عدي: يحدِّث بالمناكير. «الكامل» (١/ ١٧٢)، وقال أبو نعيم: مشهور بالوضع. «ميزان الاعتدال» (١/ ١٠٨).

(١) (المثنى) كذا في سائر النسخ المعتمدة، وكذا في نسخ الديلمي ـ كما أشار الباحث إيروان سفيان ـ، والصواب: (محمد)، كما في «أخبار أصبهان» ومصادر التخريج والترجمة.

والحسن بن محمد الليثي أبو محمد البلخي قاضي مرو؛ قال العقيلي: منكر الحديث. «الضعفاء» (١/ ٢٤٢)، وقال ابن عدي: روى عن حميد عن أنس مناكير. «الكامل» (١/ ١٧٢).

وقال أيضاً: ليس بمعروف منكر الحديث عن الثقات. «الكامل» (٢/ ٣٢٢).

وهذا الإسناد معلول، لأنه مُخالفٌ للمحفوظ.

(٢) «المستدرك على مجموع الفتاوى» (٣/ ٢١٢)، ونقله عنه ابن مفلح في «الآداب الشرعية» (١/ ٣٦٢).

(٣) بل نقل ذلك عن شيخه عبدالغني بن سعيد كما سبق.

(٤) «بهجة المجالس وأنس المجالس» (باب الكتاب والكتابة ١/ ٣٦٠).

(٥) النّأي: البُعْد. «معجم مقاييس اللغة لابن فارس» (٥/ ٣٧٨).

(٦) في «ز»: (مَعهده).

ولا حَمِدتُ إخاءً مِنْ أخي ثِقَةٍ إلا جَعَلْتُكَ فوقَ الحَمْدِ عُنواناً

تتمة: رُوِّينا عن خالدِ بن عبدِالرحمٰن قال: «دَخَلَ عليَّ ميمونُ بن مهْران وأنا أكتُب، فقال: لا تَكْتُبْ، فإنه قلَّ مَنْ كتَبَ إلا كَذَبَ، وقلَّ مَن اعتَذَرَ إلا كَذَبَ»[1].

٢٣٣ حديث: «إنَّ لصاحِبِ الحَقِّ مَقَالاً».

متفقٌ عليه[2] مِنْ حديثِ سَلَمَة بن كُهَيلٍ، سمعتُ أبا سَلَمَةَ ابن عبدِالرحمٰن يُحدِّثُ عن أبي هريرةَ: أنَّ رجلاً تَقَاضَى رسولَ الله ﷺ فأغْلَظَ له، فهَمَّ به أصحابُهُ، فقال: **«دَعُوهُ فإنَّ»** وذَكَرَه.

وهو مِنْ غرائِبِ الصَّحيحِ.

قال البَزَّارُ[3]: لا يُروى عن أبي هريرةَ إلا بهذا الإسنادِ، ومَدَارُهُ على سَلَمَةَ بن كُهَيلٍ، وقد صَرَّحَ ـ يعني به ـ كما في روايةِ البخاريِّ[4] بأنه سَمِعَه مِنْ أبي سَلَمَةَ بمنىً، [ق ٥٣/أ] وذلك لمَّا حَجَّ.



---

(١) روى ذلك الخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (ص٣١٠ رقم ٦٩٢) من طريق خالد ابن عبدالرحمٰن.

(٢) «صحيح البخاري» (الوكالة، باب الوكالة في قضاء الديون رقم ٢٣٠٦)، وبرقم (٢٣٩٠، و٢٤٠١، و٢٦٠٦)، و«صحيح مسلم» (المساقاة، باب من استلف شيئاً رقم ١٦٠١).

(٣) قد روى البزار آخر هذا الحديث في مسنده (١٥/ ٢٤٤ رقم ٨٦٩٧) مِنْ طريقِ سَلَمَةَ ابن كُهَيلٍ، وليس فيه هذا الكلام، وإنما فيه قولُهُ: وهذا الحديثُ رواه عن سلَمَةَ غيرُ واحدٍ؛ منهم شعبةُ، والثوريُّ وعلي بن صالح، وغيرُهم، وفيه كلامٌ أكثَرُ مِنْ هذا.

(٤) «صحيح البخاري» (الاستقراض، باب استقراض الإبل رقم ٢٣٩٠).

المصادر والمراجع

١ - **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**، لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، ودار الوطن، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ.

٢ - **إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: فريق من الباحثين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية، ط: الأولى.

٣ - **إتقان ما يحسن من الأخبار الدائرة على الألسن**، لنجم الدين محمد بن محمد الغزي الدمشقي، تحقيق: خليل بن محمد العربي، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط: الأولى، ١٤١٥هـ.

٤ - **أجوبة الحافظ ابن حجر (القسم الأول)**، تحقيق: أ. د. عبدالرحيم القشقري، مكتبة أضواء السلف، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ.

٥ - **أجوبة الحافظ ابن حجر (القسم الثاني الذي لم يُنشر: من مجموعة ١١ - ٢٣)**، بتحقيق: أ. د. عبدالرحيم بن محمد القشقري.

٦ - **الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية**، تحقيق: محمد إسحاق محمد إبراهيم، دار الراية، ط: الأولى، ١٤١٨هـ.

٧ - **الآحاد والمثاني**، لأبي بكر ابن أبي عاصم، تحقيق: د. باسم الجوابرة، دار الراية، ط: الأولى، ١٤١١هـ.

٨ - **أحاديث القصاص**، لتقي الدين أبي العَباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام ابن تيمية، تحقيق: د. محمد بن لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، ط: الثالثة، ١٤٠٨هـ.

٩ - **الأحاديث المختارة**، للضياء المقدسي، تحقيق: أ. د. عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، مكتبة الأسدي، ط: الخامسة، ١٤٢٩هـ.

١٠ ـ **الأحاديث والآثار التي حكم عليها النووي في كتبه**، للدكتور ناصر بن سعود السلامة، دار أطلس للنشر والتوزيع، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ.

١١ ـ **إحكام الأحكام**، لابن دقيق العيد، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٢هـ.

١٢ ـ **الأحكام الوسطى، لعبدالحق الإشبيلي**، تحقيق: حمدي السلفي وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد، ١٤١٦هـ.

١٣ ـ **إحياء علوم الدين**، لأبي حامد الغزلي، دار المعرفة.

١٤ ـ **أخبار القضاة**، لأبي بكر الضبي الملقب بـ«وكيع»، تحقيق: عبدالعزيز مصطفى المراغي، المكتبة التجارية، ط: الأولى، ١٣٦٦هـ.

١٥ ـ **الأخبار المُوفقيَّات**، للزبير بن بكَّار، تحقيق: د. سامي مكي العاني، عالم الكتب، ط: الثانية، ١٤١٦هـ.

١٦ ـ **أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه**، لأبي عبدالله محمد بن إسحاق بن العباس المكي الفاكهي، تحقيق: د. عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، دار خضر ـ بيروت، ط: الثانية، ١٤١٤هـ.

١٧ ـ **أخلاق النبي ﷺ وآدابه**، لأبي الشيخ عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني، تحقيق: د. السيد الجميلي، دار الكتاب العربي، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٨ ـ **الإخوان، لابن أبي الدنيا**، لعبدالله بن محمد أبو بكر القرشي، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٩ ـ **آداب الشافعي ومناقبه**، لابن أبي حاتم، تحقيق: عبدالغني عبدالخالق، مكتبة الخانجي، ط: الثانية، ١٤١٣هـ.

٢٠ ـ **الآداب**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: أبو عبدالله السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢١ ـ **أدب الإملاء والاستملاء**، لأبي سعد عبدالكريم بن محمد السمعاني، تحقيق: أحمد محمد عبدالرحمن محمود، مطبعة المحمودي، ط: الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٢ ـ **الأدب المفرد**، لأبي عبدالله البخاري، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، دار الصِّدِّيق، ط: الأولى، ١٤١٩هـ.

٢٣ ـ **الأذكار**، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي الدمشقي، دار الفكر ـ بيروت، ١٤١٤هـ.

٢٤ ـ **الأربعون النووية**، لمحي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق: د. سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المعارف ـ الرياض.

٢٥ ـ **الأربعون في التصوف**، لأبي عبدالرحمن السلمي، مجلس دائرة المعارف العثمانية.

٢٦ ـ **الأربعين العشارية**، لأبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: بدر عبدالله البدر، دار ابن حزم ـ بيروت، ط: الأولى، ١٤١٣هـ.

٢٧ ـ **إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري**، لشهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني، المطبعة الأميرية ببولاق ـ مصر، ط: السابعة، ١٣٢٣هـ.

٢٨ ـ **إرشاد الغاوي، بل إسعاد الطالب والراوي للإعلام بترجمة السخاوي**، لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، مخطوط: مكتبة السليمانية ـ آيا صوفيا برقم (٢٩٥٠)، مصورة في الجامعة الإسلامية.

٢٩ ـ **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، لأبي يعلى الخليل بن عبدالله بن أحمد الخليلي، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٣٠ ـ **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط: الثانية، ١٤٠٥هـ.

٣١ ـ **أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري**، لأبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني، تحقيق: بدر بن محمد العماش، دار البخاري، ط: الأولى، ١٤١٥هـ.

٣٢ ـ **الأسامي والكنى**، لأبي أحمد الحاكم، تحقيق: يوسف الدخيل، مكتبة الغرباء، ط: الأولى، ١٤١٤هـ.

٣٣ ـ **استجلاب ارتقاء الغرف بحب أقرباء الرسول ﷺ وذوي الشرف**، للسخاوي، تحقيق: خالد بن أحمد الصُّمِّي بابطين، دار البشائر، ط: الأولى.

٣٤ ـ **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري القرطبي، تحقيق: علي بن محمد البجاوي، دار الجيل ـ بيروت، ط: الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٥ ـ **الأسخياء**، لأبي حسن الدارقطني (المطبوع خطئًا باسم: المستجاد من فعلات الأجواد)، تحقيق: أم عبدالله بنت محروس العَسَلي، دار سعد ـ الرياض، ط: الأولى، ١٤١٣هـ.

٣٦ ـ **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، لابن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري، تحقيق: علي معوض وعادل عبدالموجود، دار الكتب العلمية.

٣٧ ـ **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بالموضوعات الكبرى**، للملا نور الدين علي بن محمد بن سلطان القاري، تحقيق: محمد لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، ط: الثانية، ١٤٠٦هـ.

٣٨ ـ **الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة**، للخطيب البغدادي، تحقيق: عزالدين السيد، مكتبة الخانجي، ط: الثالثة، ١٤١٧هـ.

٣٩ ـ **الأسماء والصفات**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبدالله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي ـ جدة، ط: الأولى.

٤٠ ـ **أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب**، لمحمد بن درويش بن محمد الحوت البيروتي (١٢٧٧هـ)، دار الكتب العلمية.

٤١ ـ **الإصابة في معرفة الصحابة**، لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار هجر، ط: الأولى، ١٤٢٩هـ.

٤٢ ـ **إصلاح المال**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، مؤسسة الكتب الثقافية، ط: الأولى، ١٤١٤هـ.

٤٣ ـ **إصلاح المال**، لأبي بكر بن أبي الدنيا، تحقيق: مصطفى مفلح القضاة، دار الوفاء، ط: الأولى، ١٤١٠هـ.

٤٤ ـ **أطراف الغرائب والأفراد**، لابن طاهر المقدسي، تحقيق: محمود نصار والسيد يوسف، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٩هـ.

٤٥ ـ **اعتلال القلوب**، لأبي بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل السامري الخرائطي، تحقيق: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط: الثانية، ١٤٢٠هـ.

٤٦ ـ **أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري**، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي، تحقيق: د. محمد بن سعد بن عبدالرحمن آل سعود، رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة أم القرى، ١٤٠٥ ـ ١٤٠٦هـ.

٤٧ ـ **الأعلام**، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، ط: الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.

٤٨ ـ **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ**، لشمس محمد بن عبدالرحمن السخاوي، تحقيق: فرانز زونثال، دار الكتب العلمية.

٤٩ ـ **الأغاني**، لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر ـ بيروت، ط: الثانية.

٥٠ ـ **الاقتراح**، لابن دقيق العيد، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر، ط: الأولى، ١٤١٧هـ.

٥١ ـ **إكمال تهذيب الكمال**، لعلاء الدين مغلطاي، تحقيق: عادل محمد وأسامة إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٥٢ ـ **الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال**، لابن حمزة الحسيني، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي.

٥٣ ـ **الإكمال**، لابن ماكولا، تحقيق: عبدالرحمن المعلمي، المكتب الإسلامي.

٥٤ ـ **الإلزامات والتتبع**، لأبي الحسن الدارقطني، تحقيق: مقبل الوادعي، دار الكتب العلمية، ط: الثانية.

٥٥ ـ **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، ط: الأولى، ١٣٧٩هـ.

٥٦ ـ **الأم**، لأبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: رفعت فوزي عبدالمطلب، دار الوفاء، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٥٧ ـ **أمالي ابن سمعون**، لأبي الحسين محمد بن أحمد بن إسماعيل بن عنبس البغدادي، الشهير بابن سمعون، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر ـ بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ.

٥٨ ـ **أمالي المحاملي (رواية ابن يحيى البيع)**، تحقيق: د. إبراهيم القيسي، المكتبة الإسلامية ودار ابن القيم، ط: الأولى، ١٤١٢هـ.

٥٩ ـ **الأمالي**، لعبدالملك بن محمد بن بشران (الجزء الأول)، تحقيق: عادل يوسف العزازي، دار الوطن، ط: الأولى، ١٤١٨هـ.

٦٠ ـ **الأمالي**، لعبدالملك بن محمد بن بشران (الجزء الثاني)، تحقيق: أحمد بن سليمان، دار الوطن، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ.

٦١ ـ **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، لابن دقيق العيد، تحقيق: سعد الحميد، دار المحقق.

٦٢ ـ **الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع**، لأحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: أبي عبدالله محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٩٩٧م.

٦٣ ـ **أمثال الحديث**، لأبي الحسن بن عبدالرحمن بن خلاد الرامهرمزي، تحقيق: عبدالعلي عبدالحميد الأعظمي، الدار السلفية ـ بومباي الهند، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ.

٦٤ ـ **أمثال الحديث**، لأبي الشيخ عبدالله بن محمد الأصبهاني، تحقيق: د. عبدالعلي عبدالحميد حامد، الدار السلفية ـ بومباي الهند، ط: الثانية، ١٩٨٧م.

٦٥ ـ **الأنساب**، لأبي سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور السمعاني، تحقيق: عبدالله بن عمر البارودي، دار الجنان، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٦٦ ـ **الأنوار في شمائل النبي المختار**، للحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: إبراهيم اليعقوبي، دار المكتبي، ط: الأولى، ١٤١٦هـ.

٦٧ ـ **الأوائل**، لأبي بكر بن أبي عاصم، تحقيق: محمد ناصر العجمي، دار الخلفاء.

٦٨ ـ **الأوسط**، لابن المنذر، تحقيق: صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ.

٦٩ ـ **بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدحٍ أو ذم**، لابن المبرد الحنبلي، تحقيق: روحية السويفي، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٣هـ.

٧٠ ـ **البحر المحيط**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: علي معوض وعادل عبدالموجود، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٧١ ـ **بداية الهداية**، لأبي حامد الغزالي، تحقيق: محمد الحجار، دار البشائر الإسلامية، ط: السادسة، ١٤١٠هـ.

٧٢ ـ **البداية والنهاية**، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات بدار هجر، ط: الأولى، ١٤١٧هـ.

٧٣ ـ **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع**، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: حسين بن عبدالله العمري، دار الفكر، ط: الأولى، ١٤١٩هـ.

٧٤ ـ **البدر المنير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، لابن الملقن، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار الهجرة، ط: الأولى، ١٤٢٥هـ.

٧٥ ـ **البدع والنهي عنها**، لأبي عبدالله محمد بن وضاح بن بزيع المرواني (٢٨٦هـ)، تحقيق: محمد أحمد دهمان، دار الصفا ـ القاهرة، ط: الأولى، ١٤١١هـ.

٧٦ ـ **البدور المنوَّرة في رتب الأحاديث المشتهرة**، لأحمد شهاب الدين القليوبي (١٠٦٩هـ)، (نسخة رواق الأتراك بالجامع الأزهر).

٧٧ ـ **البر والصلة**، للحسين المروزي، تحقيق: محمد سعيد بخاري، دار الوطن، ط: الأولى، ١٤١٩هـ.

٧٨ ـ **بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث**، للهيثمي، تحقيق: حسين الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة، ط: الأولى، ١٤١٣هـ.

٧٩ ـ **بغية النُّقاد والنقلة فيما أخلَّ به من كتاب البيان وأغفله.. .** ، لأبي عبدالله بن المواق، تحقيق: محمد خرشافي، أضواء السلف.

٨٠ ـ **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية.

٨١ ـ **البلدانيات**، لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، تحقيق: حسام بن محمد القطان، دار العطاء، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٨٢ ـ **بلوغ المرام من أدلة الأحكام**، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عصام موسى هادي، الصِّدِّيق ـ المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ.

٨٣ ـ **بهجة المجالس وأنس المجالس**، لأبي عمر يوسف بن عبدالبر النمري، تحقيق: محمد مرسي الخولي، دار الكتب العلمية، ط: الثانية.

٨٤ ـ **بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام**، لأبي الحسن علي بن محمد بن عبدالملك ابن القطان الكتامي الحميري الفاسي، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة ـ الرياض، ط: الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٨٥ ـ **التابعون الثقات المتكلم في سماعهم من الصحابة**، لمبارك الهاجري، مكتبة ابن القيم، ط: الأولى، ١٤٢٧هـ.

٨٦ ـ **تاج العروس من جواهر القاموس**، لأبي الفيض محمد بن محمد بن عبدالرزاق الحسيني الملقّب بمرتضى الزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥هـ ـ ١٤٢٢هـ.

٨٧ ـ **تاريخ أبي زرعة الدمشقي**، لأبي زرعة عبدالرحمن بن عمرو النصري، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٧هـ.

٨٨ ـ **تاريخ أسماء الثقات**، لابن شاهين، تحقيق: صبحي السامرائي، السلفية، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ.

٨٩ ـ **تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين**، أبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بابن شاهين، تحقيق: أ. د. عبدالرحيم محمد أحمد القشقري، الطبعة: الأولى ١٤٠٩هـ.

٩٠ ـ **تاريخ أصبهان (أخبار أصبهان)**؛ لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٠هـ.

٩١ ـ **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعيان**، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ.

٩٢ ـ **التاريخ الأوسط**، للبخاري، تحقيق: تيسير بن سعد، الرشد، ط: الأولى، ١٤٢٦.

٩٣ ـ **التاريخ الصغير**، للبخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ.

٩٤ ـ **تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس**، لأبي الوليد عبدالله بن محمد بن يونس الأزدي المعروف بابن الفَرَضي (٤٠٣هـ)، تحقيق: عزت العطار الحسيني، مطبعة المدني ـ القاهرة، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٩٥ ـ **التاريخ الكبير**، لأبي عبدالله البخاري، دار الكتب العلمية (مصورة عن الطبعة الهندية).

٩٦ ـ **تاريخ بغداد**، للخطيب البغدادي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٩٧ ـ **تاريخ جرجان**، لأبي القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي الجرجاني، تحقيق: محمد عبدالمعيد خان، دار عالم الكتب ـ بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ.

٩٨ ـ **تاريخ دمشق**، لابن عساكر، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، ط: الأولى، ١٤١٨هـ.

٩٩ ـ **تاريخ مولد العلماء ووفياتهم**، لابن زبر الربعي، تحقيق: عبدالله الحمد، العاصمة، ١٤١٠هـ.

١٠٠ ـ **تاريخ واسط**، لأسلم بن سهل الرزَّاز الواسطي المعروف ببَحْشل، تحقيق: كوركيس عواد، عالم الكتب، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٠١ ـ **تاريخ يحيى بن معين (رواية الدارمي)**، تحقيق: أحمد نور سيف، دار المأمون، ١٤٠٠هـ.

١٠٢ ـ **تاريخ يحيى بن معين (رواية الدوري)**، تحقيق: أحمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط: الأولى، ١٣٩٩هـ.

١٠٣ ـ **تالي تلخيص المتشابه**، للخطيب البغدادي، تحقيق: مشهور سلمان وأحمد الشقيرات، الصميعي، ط: الأولى، ١٤١٧هـ.

١٠٤ ـ **تبصير المنتبه**، لابن حجر، تحقيق: محمد النجار، المكتبة العلمية، بيروت.

١٠٥ ـ **تحذير الخواص من أكاذيب القصاص**، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد الصباغ، المكتب الإسلامي، ط: الأولى، ١٣٩٤هـ.

١٠٦ ـ **تحفة الأشراف**، للمزي، تحقيق: عبدالصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، ط: الثانية، ١٤٠٣هـ.

١٠٧ ـ **تحفة التحصيل**، لأبي زرعة العراقي، تحقيق: عبدالله نوارة، الرشد، ١٩٩٩م.

١٠٨ ـ **تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين**، للشوكاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط: الثانية، ١٣٧٥هـ.

١٠٩ ـ **تحفة اللبيب في شرح التقريب (شرح على متن أبي شجاع)**، لتقي الدين ابن دقيق العيد، تحقيق: د. عبدالستار عايش الكبيسي، دار ابن حزم، ودار أطلس الخضراء، ط: الأولى، ١٤٢٩هـ.

١١٠ ـ **التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة**، لشمس الدين عبدالرحمن بن محمد السخاوي، تحقيق: أسعد طرابزوني الحسيني، ١٣٩٩هـ.

١١١ ـ **تخريج أحاديث العادلين**، لأبي نعيم الأصبهاني، تخريج: محمد بن عبدالرحمن السخاوي، تحقيق: مشهور حسن سلمان، دار البشائر الإسلامية ـ دار عمار، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ.

١١٢ ـ **تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف**، للزمخشري، لجمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف بن محمد الزيلعي، تحقيق: عبدالله بن عبدالرحمن السعد، دار ابن خزيمة ـ الرياض، ط: الأولى، ١٤١٤هـ.

١١٣ ـ **التخريجات المختصرة للأحاديث المشتهرة**، لِعلي بن ناصر بن محمد المكي الشافعي، المعروف بابن ناصر الحجازي، مخطوط (مكتبة ندوة العلماء لكناؤ ـ الهند)، مصورة في الجامعة الإسلامية برقم فيلم (١٠٥).

١١٤ ـ **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: نظر الفريابي، دار طيبة، ط: الخامسة، ١٤٢٢هـ.

١١٥ ـ **التدوين في أخبار قزوين**، لعبدالكريم بن محمد الرافعي القزويني، تحقيق: عزيزالله العطاري، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٩٨٧م.

١١٦ ـ **التدوين في أخبار قزوين**، لعبدالكريم بن محمد الرافعي القزويني، تحقيق: عزيز الله العطاري، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٩٨٧م.

١١٧ ـ **تذكرة الحفاظ**، للذهبي، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٩هـ.

١١٨ ـ **الترغيب والترهيب**، لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني، تحقيق: أيمن صالح شعبان، دار الحديث ـ القاهرة. ط: الأولى، ١٤١٤هـ.

١١٩ ـ **الترغيب والترهيب**، لعبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٧هـ.

١٢٠ ـ **تسديد القوس**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (مخطوط)، نسخة المكتبة الأزهرية.

١٢١ ـ **تصحيفات المحدثين**، لأبي أحمد العسكري، تحقيق: محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة ـ القاهرة، ط: الأولى، ١٤٠٢هـ.

١٢٢ ـ **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر ـ بيروت، ط: الأولى، ١٤١٦هـ.

١٢٣ ـ **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي، مكتبة المنار ـ الأردن.

١٢٤ ـ **تغليق التعليق**، لابن حجر، تحقيق: سعيد عبدالرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي ودار عمار، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٢٥ ـ **تفسير القرآن العظيم**، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، تحقيق: مصطفى السيد محمد ومحمد السيد رشاد ومحمد فضل العجماوي وعلي أحمد عبدالباقي وحسن قطب، دار عالم الفوائد، ط: الأولى، ١٤٢٥هـ.

١٢٦ ـ **تفسير عبدالرزاق الصنعاني**، لعبدالرزاق بن همام الصنعاني، دار الكتب العلمية، ط: الأولى.

١٢٧ ـ **تفسير مجاهد**، لأبي حجاج مجاهد بن جبر، تحقيق: أبو محمد الأسيوطي، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤٢٦هـ.

١٢٨ ـ **تقريب التهذيب**، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط: الثانية، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

١٢٩ ـ **تقييد العلم**، لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: يوسف العش، دار إحياء السنة النبوية، ط: الثانية، ١٩٧٤م.

١٣٠ ـ **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، لزين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: محمد راغب الطبَّاخ، المكتبة العلمية ـ حلب، ط: الأولى، ١٣٥٠هـ.

١٣١ ـ **التقييد**، لابن نقطة، دار الحديث، ١٤٠٧هـ.

١٣٢ ـ **تكملة الإكمال**، لأبي بكر محمد بن عبدالغني البغدادي المعروف بابن نقطة، تحقيق: عبدالقيوم عبدرب النبي، جامعة أم القرى، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٣٣ ـ **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: حسن عباس قطب، مؤسسة قرطبة ـ دار المشكاة للبحث العلمي، ط: الأولى، ١٤١٦هـ.

١٣٤ ـ **تلخيص المتشابه**، للخطيب البغدادي، تحقيق: سكينة الشهابي، دار طلاس، ط: الأولى، ١٩٨٥م.

١٣٥ ـ **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النمري، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبدالكبير البكري، مؤسسة قرطبة.

١٣٦ ـ **تمييز الطيب من الخبيث**، لابن الديبع الشيباني، دار الكتاب العربي، ١٤٠٥هـ.

١٣٧ ـ **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة**، لأبي الحسن علي بن محمد بن العرَّاق الكناني، تحقيق: عبدالله بن محمد بن الصديق الغماري، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: الثانية، ١٩٨١م.

١٣٨ ـ **تنقيح التحقيق**، لابن عبدالهادي، تحقيق: سامي محمد جاد الله وعبدالعزيز بن ناصر الخباني، أضواء السلف، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ.

١٣٩ ـ **تنقيح كتاب التحقيق في أحاديث التعليق**، للذهبي، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبدالحي عجيب، ١٤٢١هـ.

١٤٠ ـ **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، لعبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، ط: الثانية، ١٤٠٦هـ.

١٤١ ـ **تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار (الجزء المفقود)**، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: علي رضا، دار المأمون، ط: الأولى، ١٤١٦هـ.

١٤٢ ـ **تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار (مسند عمر بن الخطاب، ومسند علي بن أبي طالب، ومسند عبدالله بن عباس)**، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: محمود محمد شاكر، الناشر مطبعة المدني.

١٤٣ ـ **تهذيب التهذيب**، لابن حجر، دار الفكر، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ.

١٤٤ ـ **تهذيب الكمال**، للمزي، تحقيق: بشار عواد، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤٠٠هـ.

١٤٥ ـ **تهذيب اللغة**، للأزهري، تحقيق: عبدالسلام هارون، المؤسسة المصرية، ١٣٨٤هـ.

١٤٦ ـ **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم**، لابن ناصر الدين شمس الدين محمد بن عبدالله بن محمد القيسي الدمشقي، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٩٩٣م.

١٤٧ ـ **التوكل على الله**، لأبي بكر بن أبي الدنيا، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، مؤسسة الكتب الثقافية، ط: الأولى، ١٤١٣هـ.

١٤٨ ـ **الثقات**، لابن حبان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط: الأولى، ١٣٩٣.

١٤٩ ـ **ثواب قضاء حوائج الإخوان وما جاء في إغاثة اللهفان**، لأبي الغنائم محمد بن علي بن ميمون بن محمد العرني النرسي، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، ط: الأولى، ١٤١٤هـ.

١٥٠ ـ **جامع الآثار في السير ومولد المختار**، لابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق: أبي يعقوب نشأت كمال، دار الفلاح، ط: الأولى، ١٤٣١هـ.

١٥١ ـ **جامع الأصول**، للمبارك بن الأثير، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني والفلاح والبيان، ط: الأولى.

١٥٢ ـ **جامع البيان في تأويل القرآن (تفسير الطبري)**، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٥٣ ـ **جامع التحصيل**، للعلائي، تحقيق: حمدي السلفي، عالم الكتب، ط: الثانية، ١٤٠٧.

١٥٤ ـ **الجامع الصحيح**، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، دار السلام، ط: الثانية، ١٤٢١هـ.

١٥٥ ـ **الجامع الصحيح**، لأبي عبدالله البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٥٦ ـ **جامع العلوم والحكم**، لزين الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن رجب البغدادي الحنبلي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وإبراهيم باجس، طبعة خاصة بدارة الملك عبدالعزيز، ط: التاسعة، ١٤٢٣هـ.

١٥٧ ـ **جامع المسائل**، لأحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار عالم الفوائد، ط: الأولى.

١٥٨ ـ **جامع المسانيد والسنن**، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، تحقيق: أ. د. عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، مكتبة الأسدي، ط: الثالثة، ١٤٢٥هـ.

١٥٩ ـ **جامع بيان العلم وفضله**، لأبي عمر يوسف بن عبدالله ابن عبدالبر النمري، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي.

١٦٠ ـ **الجامع في الحديث**، لعبدالله بن وهب بن مسلم القرشي المصري، تحقيق: د. مصطفى حسن حسين محمد أبو الخير، دار ابن الجوزي، ط: الأولى، ١٤١٦هـ.

١٦١ ـ **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، للخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، ١٤٠٣هـ.

١٦٢ ـ **الجامع لشعب الإيمان**، للبيهقي، تحقيق: عبدالعلي عبدالحميد، مكتبة الرشد، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ.

١٦٣ ـ **جامع مسانيد الإمام أبي حنيفة النعمان**، لأبي المؤيد محمد بن محمود بن محمد الخوارزمي (٦٦٥هـ)، طبع بمجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن ـ الهند، ط: الأولى، سنة ١٣٣٢هـ.

١٦٤ ـ **الجامع**، لأبي عيسى الترمذي، تحقيق: عادل مرشد، مكتبة دار البيان الحديثة ودار الأعلام، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٦٥ ـ **الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث**، لأحمد بن عبدالكريم الغزي، تحقيق: فواز زمرلي، دار ابن حزم، ط: الأولى، ١٤١٨هـ.

١٦٦ ـ **الجرح والتعديل**، لابن أبي حاتم الرازي، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط: الأولى.

١٦٧ ـ **جزء «التماس السعد في الوفاء بالوعد»**، لشمس الدين السخاوي، تحقيق: عبدالله بن عبدالواحد الخميس، مكتبة العبيكان، ط: الأولى، ١٤١٧هـ.

١٦٨ ـ **جزء الترقفي**، لأبي محمد عباس بن عبدالله بن أبي عيسى التَّرْقُفي، تحقيق: د. أيمن جاسم الدوري، مكتبة الصحابة ـ الإمارات، ط: الأولى، ١٤٣٠هـ.

١٦٩ ـ **جزء الحسن بن عرفة**، تحقيق: عبدالرحمن الفريوائي، دار الأقصى، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٧٠ ـ **جزء فيه حديث لوين**، تحقيق: مسعد بن عبدالحميد السعدني، أضواء السلف، ١٤١٨هـ.

١٧١ ـ **الجليس الصالح والأنيس الناصح**، لأبي الفرج المعافى بن زكريا النهرواني الجَريري، تحقيق: د. إحسان عباس ود: محمد مرسي الخولي، عالم الكتب، ط: الأولى، ١٤١٣هـ.

١٧٢ ـ **جمع الجوامع (أو الجامع الكبير)**، لجلال الدين السيوطي، الهيئة المصرية العامة للكتاب (الطبعة القديمة).

١٧٣ ـ **جمهرة الأجزاء الحديثية (يحتوي على ١٩ جزءًا)**، لمجموعة مؤلفين، اعتناء وتخريج: محمد زياد عمر تكلة، مكتبة العبيكان ـ الرياض، ط: الأولى، ١٤٢١هـ.

١٧٤ ـ **جمهرة الأمثال**، لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبدالمجيد قطامش، دار الفكر، ط: الثانية، ١٩٨٨م.

١٧٥ ـ **الجهاد**، لعبدالله بن المبارك، تحقيق: نزيه حماد، نشر: التونسية للنشر ـ تونس، ١٩٧٢م.

١٧٦ ـ **الجواهر المجموعة والنوادر المسموعة**، لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، ط: الأولى، ١٤٢١هـ.

١٧٧ ـ **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**، للسخاوي، تحقيق: إبراهيم باجس، دار ابن حزم، ط: الأولى، ١٤١٩هـ.

١٧٨ ـ **الحافظ السخاوي وجهوده في الحديث وعلومه**، للدكتور: بدر بن محمد بن محسن العمَّاش (رسالة دكتوراه)، مكتبة الرشد، ط: الأولى، ١٤٢١هـ.

١٧٩ ـ **الحاوي الكبير**، لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، تحقيق: علي معوَّض وعادل عبدالموجود، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

١٨٠ ـ **الحاوي للفتاوي**، للسيوطي، تحقيق: عبداللطيف حسن، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤٢١هـ.

١٨١ ـ **الحجة في بيان المحجة**، لأبي القاسم الأصبهاني، تحقيق: محمد المدخلي ومحمد أبو رحيم، دار الراية، ١٤١٩هـ.

١٨٢ ـ **حديث أبي الفضل الزهري**، تحقيق: حسن البلوط، أضواء السلف، ط: الأولى، ١٤١٨هـ.

١٨٣ ـ **حديث محمد بن عبدالله الأنصاري (٢١٥هـ)**، تحقيق: مسعد عبدالحميد محمد السعدني، أضواء السلف، ط: الأولى، ١٤١٨هـ.

١٨٤ ـ **حديث مصعب بن عبدالله الزبيري**، لأبي القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي، تحقيق: صالح عثمان اللحام، الدار العثمانية ـ الأردن، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ.

١٨٥ ـ **حسن الظن بالله**، لأبي بكر بن أبي الدنيا، تحقيق: عبدالحميد شالوحا، مؤسسة الكتب الثقافية، ط: الأولى، ١٤١٣هـ.

١٨٦ ـ **الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين**، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (٨٣٣هـ)، مخطوط (النسخة الأزهرية).

١٨٧ ـ **حلية الأولياء**، لأبي نعيم الأصبهاني، دار الكتاب العربي، ط: الرابعة، ١٤٠٥.

١٨٨ ـ **الدر الملتقط في تبيين الغلط**، للصغاني، تحقيق: أبي الفدا عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٨٩ ـ **الدراية في تخريج أحاديث الهداية**، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني، دار المعرفة ـ بيروت.

١٩٠ ـ **الدرة الثمينة في أخبار المدينة**، لمحب الدين أبي عبدالله محمد بن محمود بن الحسن المعروف بابن النجار، تحقيق: حسين محمد علي شكري، دار الأرقم بن أبي الأرقم.

١٩١ ـ **الدرر الكامنة**، لابن حجر، تحقيق: محمد عبدالمعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٢هـ.

١٩٢ ـ **الدرر المنتثرة**، للسيوطي، تحقيق: محمد لطفي الصباغ، مطابع جامعة الملك سعود، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٩٣ ـ **الدعاء**، للطبراني، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٣هـ.

١٩٤ ـ **الدعوات الكبير**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: بدر بن عبدالله البدر، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق ـ الكويت، ط: الأولى، ١٤١٤هـ.

١٩٥ ـ **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، دار الكتب العلمية ـ دار الريان للتراث، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٩٦ ـ **دلائل النبوة**، لأبي نعيم، تحقيق: محمد رواس وعبدالبر عباس، النفائس، ط: الثانية، ١٤٠٦هـ.

١٩٧ ـ **الدلائل في غريب الحديث**، لأبي محمد القاسم بن ثابت السرقسطي، تحقيق: د. محمد بن عبدالله القناص، مكتبة العبيكان، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٩٨ ـ **ديوان أبي العتاهية**، طبع في دار بيروت، سنة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٩٩ ـ **ديوان الحماسة**، لأبي تمام، **ومعه مختصر من شرح التبريزي**، اعتنى به: محمد عبدالقادر سعيد الرافعي، طبع في مطبعة التوفيق ـ مصر، سنة ١٣٢٢هـ.

٢٠٠ ـ **ديوان الضعفاء**، للذهبي، تحقيق: حماد الأنصاري، مطبعة النهضة الحديثة، ١٣٨٧هـ.

٢٠١ ـ **ذخيرة الحفاظ**، لمحمد بن طاهر المقدسي، تحقيق: د. عبدالرحمن الفريوائي، دار السلف، ط: الأولى، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٢٠٢ ـ **ذكر الموت**، لأبي بكر بن أبي الدنيا، جمع وتخريج: مشهور حسن سلمان، مكتبة الفرقان، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ.

٢٠٣ ـ **ذم الكلام**، للهروي، تحقيق: أبو جابر الأنصاري، مكتبة الغرباء الأثرية.

٢٠٤ ـ **ذيل تاريخ بغداد**، لابن النجار، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٠٥ ـ **الذيل على طبقات الحنابلة**، لابن رجب، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، العبيكان، ط: الأولى، ١٤٢٥هـ.

٢٠٦ ـ **الرحلة في طلب الحديث**، للخطيب البغدادي، تحقيق: د. نور الدين العتر، ط: الأولى، ١٣٩٥هـ.

٢٠٧ ـ **الرسالة القشيرية في علم التصوف**، لأبي القاسم عبدالكريم بن هَوَازن القشيري، تحقيق: معروف زريق وعلي عبدالحميد بلطه جي، دار الخير، ط: الأولى، ١٤١٣هـ.

٢٠٨ ـ **الرسالة المستطرفة**، لمحمد بن جعفر الكتاني، تحقيق: محمد المنتصر الزمزمي الكتاني، دار البشائر، ط: الرابعة، ١٤٠٦هـ.

٢٠٩ ـ **رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب**، لتاج الدين عبدالوهاب بن عبدالكافي السبكي، تحقيق: علي معوض وعادل عبدالموجود، عالم الكتب، ط: الأولى، ١٤١٩هـ.

٢١٠ ـ **الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية**، لابن هشام، لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد السهيلي (٥٨١هـ)، تحقيق: مجدي بن منصور بن سيد الشورى، دار الكب العلمية، ط: الأولى، ١٤. .

٢١١ ـ **روضة العقلاء**، لابن حبان، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الكتب العلمية، ١٣٩٧هـ.

٢١٢ ـ **رياض الجنة بتخريج أصول السنة**، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الأندلسي (ابن أبي زمنين)، تحقيق: عبدالله بن محمد عبدالرحيم بن حسين البخاري، مكتبة الغرباء الأثرية ـ المدينة المنورة، ط: الأولى، ١٤١٥هـ.

٢١٣ ـ **رياض الصاحين من حديث سيد المرسلين**، لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق: علي بن حسن بن عبدالحميد الحلبي الأثري، دار ابن الجوزي، ط: الرابعة، ١٤٢٥هـ.

٢١٤ ـ **الرياض النضرة في مناقب العشرة**، لأحمد بن عبدالله الطبري المعروف بمحب الدين الطبري، تحقيق: عبدالمجيد طعمة حلبي، دار المعرفة، ط: الأولى، ١٤١٨هـ.

٢١٥ ـ **رياضة الأبدان**، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: محمود بن محمد الحداد، دار العاصمة ـ الرياض، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢١٦ ـ **زاد المسير في علم التفسير**، لأبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي البغدادي، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط: الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٢١٧ ـ **زاد المعاد**، لابن القيم، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبدالقادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ.

٢١٨ ـ **الزهد الكبير**، لأبي بكر البيهقي، تحقيق: عامر أحمد حيدر، دار الجنان ومؤسسة الكتب الثقافية، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢١٩ ـ **الزهد**، لأحمد بن حنبل، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ.

٢٢٠ ـ **الزهد ويليه الرقائق**، لعبدالله بن المبارك بن واضح المرزوي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٢٢١ ـ **الزهد**، لابن أبي عاصم، تحقيق: عبدالعلي عبدالحميد حامد، دار الريان، ط: الثانية، ١٤٠٨هـ.

٢٢٢ ـ **الزهد**، لأبي داود السجستاني (رواية ابن الأعرابي)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم بن محمد، وغنيم بن عباس بن غنيم، دار المشاكاة للنشر والتوزيع، ط: الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٢٣ ـ **الزهد**، للمعافى بن عمران، تحقيق: عامر حسن صبري، البشائر، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ.

٢٢٤ ـ **الزهد**، لهناد بن السري الكوفي، تحقيق: عبدالرحمن عبدالجبار الفريوائي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ـ الكويت، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ.

٢٢٥ ـ **الزهد**، لوكيع بن الجراح الرؤاسي، تحقيق: عبدالرحمن عبدالجبار الفريوائي، دار الصميعي، ط: الثانية، ١٤١٥هـ.

٢٢٦ ـ **الزهر النضر في حال الخضر**، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: صلاح مقبول أحمد، مجمع البحوث الإسلامية ـ جوغابائي نيودلهي ـ الهند، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢٢٧ ـ **سؤالات ابن محرز**، لابن معين، تحقيق: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية، دمشق.

٢٢٨ ـ **سؤالات أبي إسحاق إبراهيم بن الجنيد**، للإمام يحيى بن معين في الجرح والتعديل وعلل الحديث، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ.

٢٢٩ ـ **سؤالات أبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم**، لأحمد بن حنبل، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

٢٣٠ ـ **سؤالات أبي داود**، للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، ط: الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٣١ ـ **سؤالات أبي عبيد الآجري**، أبا داود السجستاني، تحقيق: د. عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، مكتبة دار الاستقامة ومؤسسة الريان، ط: الأولى، ١٤١٨هـ.

٢٣٢ ـ **سؤالات البرقاني**، للدارقطني، تحقيق: عبدالرحيم القشقري، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ.

٢٣٣ ـ **سؤالات الحاكم**، للدارقطني، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، المعارف، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ.

٢٣٤ ـ **سؤالات السجزي**، للحاكم، تحقيق: موفق عبدالله، دار الغرب، ط: الأولى، ١٤٠٨.

٢٣٥ ـ **سؤالات السلمي**، للدارقطني، تحقيق فريق من الباحثين، ط: الأولى، ١٤٢٧.

٢٣٦ ـ **سؤالات الميموني**، للإمام أحمد (المطبوع مع العلل ومعرفة الرجال؛ رواية المروذي)، تحقيق: د. وصي الله بن محمد عباس، الدار السلفية ـ بومباي الهند، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢٣٧ ـ **سؤالات حمزة بن يوسف السهمي**، للإمام أبي الحسن الدارقطني في الجرح والتعديل، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط: الأولى، ١٤٢٧هـ.

٢٣٨ ـ **سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة**، لعلي بن المديني، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، مكتبة المعارف، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ.

٢٣٩ ـ **السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد**، للخطيب البغدادي.

٢٤٠ ـ **سِفر السعادة**، للفيروزايادي، إدارة الطباعة المنيرية، ط: الثانية، ١٣٩٨هـ.

٢٤١ ـ **سلُّ النصال للنضال بالأشياخ وأهل الكمال**، لعبدالسلام بن سودة، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، ط: الأولى، ١٩٩٧م.

٢٤٢ ـ **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيءٌ من فقهها وفوائدها**، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، طبعة جديدة منقحة، ١٤١٥هـ.

٢٤٣ ـ **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة**، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، ط: الثانية، ١٤٢٠هـ.

٢٤٤ ـ **السنة**، لمحمد بن نصر المروزي، تحقيق: سالم أحمد السلفي، الكتب الثقافية، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢٤٥ ـ **سنن ابن ماجه**، القزويني، تحقيق: مشهور حسن سلمان، مكتبة المعارف، ط: الأولى.

٢٤٦ ـ **سنن أبي داود**، تحقيق: مشهور حسن سلمان، مكتبة المعارف، ط: الأولى.

٢٤٧ ـ **سنن الدارقطني**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ.

٢٤٨ ـ **السنن الكبرى (ومعه عمل اليوم والليلة)**، للنسائي، تحقيق: حسن عبدالمنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤٢١هـ.

٢٤٩ ـ **السنن الكبرى**، للبيهقي، مجلس دائرة المعارف النظامية، ط: الأولى، ١٣٤٤هـ.

٢٥٠ ـ **سنن النسائي الصغرى**، تحقيق: مشهور حسن سلمان، مكتبة المعارف، ط: الأولى.

٢٥١ ـ **السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها**، لأبي عمرو عثمان بن سعيد المقرئ الداني، تحقيق: د. ضياء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة ـ الرياض، ط: الأولى، ١٤١٦هـ.

٢٥٢ ـ **السنن**، لسعيد بن مصور، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية.

٢٥٣ ـ **السنن**، لسعيد بن منصور، تحقيق: سعد الحميد، دار الصميعي، ط: الأولى، ١٤١٤.

٢٥٤ ـ **سير أعلام النبلاء**، للذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وغيره، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤٠٢هـ.

٢٥٥ ـ **السيرة النبوية**، لابن هشام، حققه: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبدالحفيظ شلبي، دار إحياء التراث العربي، ط: الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٥٦ ـ **السيرة النبوية**، لمحمد بن إسحاق بن يسار المطلبي المدني، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ.

٢٥٧ ـ **الشجرة في أحوال الرجال**، لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، تحقيق: صبحي السامرائي، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ.

٢٥٨ ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، لابن العماد شهاب الدين عبدالحي بن أحمد بن محمد العَكري الحنبلي الدمشقي، تحقيق: عبدالقادر الأرنؤوط ومحمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢٥٩ ـ **الشذرة في الأحاديث المشتهرة**، لابن طولون، تحقيق: كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٣هـ.

٢٦٠ ـ **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي، تحقيق: د. أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، ط: الثامنة، ١٤٢٤هـ.

٢٦١ ـ **شرح الإلمام في أحاديث الأحكام**، لابن دقيق العيد، تحقيق: محمد خلوف العبدالله، دار النوادر، ط: الثانية، ١٤٣٠هـ.

٢٦٢ ـ **شرح التبصرة والتذكرة**، للعراقي، بعناية: محمد بن الحسين العراقي الحسيني، الكتب العلمية.

٢٦٣ ـ **شرح السنة**، للبغوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، ط: الثانية، ١٤٠٣هـ.

٢٦٤ ـ **شرح جامع الترمذي**، للعراقي، (مخطوط).

٢٦٥ ـ **شرح صحيح مسلم**، لأبي زكريا النووي، المطبعة المصرية بالأزهر، ط: الأولى، ١٣٤٧هـ.

٢٦٦ ـ **شرح علل الترمذي**، لعبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: نور الدين العتر، دار الملاح، ط: الأولى، ١٣٩٨هـ.

٢٦٧ ـ **شرح مشكل الآثار**، لأبي جعفر الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٦٨ ـ **شرح مُشكل الوسيط**، لأبي عمرو عثمان بن الصلاح (مطبوع بهامش الوسيط للغزالي)، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم، دار السلام، ط: الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٦٩ ـ **شرح معاني الآثار**، لأبي جعفر الطحاوي، حققه: محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق، دار عالم الكتب، ط: الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٧٠ ـ **شرف أصحاب الحديث**، للخطيب البغدادي، تحقيق: عمرو عبدالمنعم سليم، مكتبة ابن تيمية، ط: الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٧١ ـ **الشريعة**، للآجري، تحقيق: عبدالله الدميجي، دار الوطن، ط: الثانية، ١٤٢٠هـ.

٢٧٢ ـ **الشفا بتعريف حقوق المصطفى**، للقاضي عياض، تحقيق: علي البجاوي، دار الكتاب العربي، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ.

٢٧٣ ـ **الشكر**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: بدر البدر، المكتب الإسلامي، ط: الثالثة، ١٤٠٠.

٢٧٤ ـ **الشمائل المحمدية**، لأبي عيسى الترمذي، تحقيق: سيد بن عباس الجَليمي، المكتبة التجارية ـ الباز، ط: الأولى، ١٤١٣هـ.

٢٧٥ ـ **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، ط: الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٢٧٦ ـ **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان (الإحسان)**، للأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: الثانية، ١٤١٤هـ.

٢٧٧ ـ **صحيح ابن خزيمة**، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط: الثالثة، ١٤٢٤هـ.

٢٧٨ ـ **صحيح سنن أبي داود**، لمحمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع ـ الكويت، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ.

٢٧٩ ـ **صفة الجنة**، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: علي رضا بن عبدالله بن علي رضا، دار المأمون، ط: الثانية، ١٤١٥هـ.

٢٨٠ ـ **الصمت وآداب اللسان**، لأبي بكر بن أبي الدنيا، تحقيق: أبي إسحاق الحويني الأثري، دار الكتاب العربي، ط: الأولى، ١٤١٠هـ.

٢٨١ ـ **الضعفاء الصغير**، للبخاري، تحقيق: أحمد أبو العينين، مكتبة ابن عباس، ط: الأولى، ١٤٢٦هـ.

٢٨٢ ـ **الضعفاء الكبير**، للعقيلي، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ.

٢٨٣ ـ **الضعفاء والمتروكون**، لابن الجوزي، تحقيق: عبدالله القاضي، الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ.

٢٨٤ ـ **الضعفاء**، لأبي نعيم، تحقيق: فاروق حمادة، دار الثقافة، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ.

٢٨٥ ـ **الضعفاء، وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي**، لأبي زرعة عبيدالله بن عبدالكريم بن يزيد الرازي، تحقيق: د. سعدي الهاشمي، الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة، ط: الأولى، ١٤٠٢هـ.

٢٨٦ ـ **ضعيف الجامع الصغير**، للألباني، المكتب الإسلامي، ط: الثالثة، ١٤١٠هـ.

٢٨٧ ـ **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، للسخاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت.

٢٨٨ ـ **ضوابط الجرح والتعديل**، تأليف: د. عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم العبداللطيف.

٢٨٩ ـ **الطب النبوي**، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: مصطفى دونمز، دار ابن حزم، ط: الأولى، ١٤٢٧هـ.

٢٩٠ ـ **طبقات الأسماء المفردة**، للبرديجي، تحقيق: عبده علي كوشك، دار المأمون، ط: الأولى، ١٤١٠هـ.

٢٩١ ـ **طبقات الحنابلة**، للقاضي أبي يعلى، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، ١٤١٩هـ.

٢٩٢ ـ **طبقات الشافعية الكبرى**، للسبكي، تحقيق: محمود الطناحي وعبدالفتاح الحلو، دار هجر، ط: الثانية، ١٤١٣هـ.

٢٩٣ ـ **طبقات الشافعية**، لابن قاضي شهبة، تحقيق: الحافظ عبدالعليم خان، عالم الكتب، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٩٤ ـ **طبقات الصوفية**، للسلمي، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، الكتب العلمية، ١٤١٩.

٢٩٥ ـ **الطبقات الكبرى (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم)**، لابن سعد، تحقيق: د. زياد محمد منصور، العلوم والحكم، ١٤٠٨هـ.

٢٩٦ ـ **الطبقات الكبرى**، لابن سعد، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، ط: الأولى، ١٩٦٨.

٢٩٧ ـ **طبقات المحدثين بأصبهان**، لأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: عبدالغفور البلوشي، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤١٢هـ.

٢٩٨ ـ **الطهور**، لأبي عبيد، تحقيق: مشهور حسن، مكتبة الصحابة، ط: الأولى، ١٤١٤.

٢٩٩ ـ **عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي**، لأبي بكر ابن العربي، دار الكتب العلمية (مصورة عن الطبعة القديمة).

٣٠٠ ـ **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، لعبدالرحمن الجبرتي، دار الجيل، بيروت.

٣٠١ ـ **العزلة**، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي، تحقيق: ياسين محمد السوَّاس، دار ابن كثير دمشق ـ بيروت، ط: الثانية، ١٤١٠هـ.

٣٠٢ ـ **العظمة**، لأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: رضاء الله المباركفوري، العاصمة، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٣٠٣ ـ **العقل وفضله**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: لطفي الصغير، دار الراية، ط: الأولى، ١٤٠٩.

٣٠٤ ـ **علل الترمذي الكبير (بترتيب أبي طالب القاضي)**، تحقيق: محمود محمد خليل وصبحي السامرائي، الدار العثمانية والمكتبة الإسلامية، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ.

٣٠٥ ـ **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**، لأبي الفرج ابن الجوزي، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة ترجمان السُّنة ـ شادمان ـ لاهور، توزيع: المكتبة الإمدادية.

٣٠٦ ـ **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، للدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمن زين وغيره، دار طيبة، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ.

٣٠٧ ـ **العلل ومعرفة الرجال (رواية المروذي وغيره)**، تحقيق: وصي الله عباس، الدار السلفية، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٣٠٨ ـ **العلل ومعرفة الرجال**، لأبي عبدالله أحمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله عباس، دار الخاني، ط: الثانية، ١٤٢٢هـ.

٣٠٩ ـ **العلل**، لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف: د. سعد الحميد ود. خالد الجُريسي، ط: الأولى، ١٤٢٧هـ.

٣١٠ ـ **العلم**، لأبي خيثمة، تحقيق: الألباني، المكتب الإسلامي، ط: الثانية، ١٤٠٣هـ.

٣١١ ـ **عمل اليوم والليلة لابن السني**، تحقيق: بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان ومكتبة المؤيد.

٣١٢ ـ **العيال**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: نجم الخلف، دار ابن القيم، ط: الأولى، ١٩٩٠م.

٣١٣ ـ **العين**، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الهلال.

٣١٤ ـ **عيون الأثر في فنون المغازي والسير**، لأبي الفتح محمد بن عبدالله بن يحي بن سيد الناس اليعمري، تحقيق: د. محمد عيد الخطراوي، ومحيي الدين مستو، مكتبة دار التراث ـ المدينة المنورة، ودار ابن كثير ـ دمشق.

٣١٥ ـ **عيون الأخبار**، لابن قتيبة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٩٦م.

٣١٦ ـ **الغاية في شرح منظومة ابن الجزري في الرواية**، لشمس الدين عبدالرحمن بن محمد السخاوي، تحقيق: محمد سيدي الأمين، دار القلم ـ دمشق، ط: الأولى، ١٤١٣هـ.

٣١٧ ـ **الغرائب الملتقطة**، لابن حجر، (رسالة محققة في الجامعة الإسلامية بقسم علوم الحديث، مقدمة من قبل الطالب: العربي دائز الفرياطي).

٣١٨ ـ **الغرائب الملتقطة**، لابن حجر، (رسالة محققة في الجامعة الإسلامية بقسم علوم الحديث، مقدمة من قبل الطالب: حسن علي ورسمة).

٣١٩ ـ **الغرائب الملتقطة**، لابن حجر، (رسالة محققة في الجامعة الإسلامية بقسم علوم الحديث، مقدمة من قبل الطالب: وسيم عصام شبلي).

٣٢٠ ـ **الغرائب الملتقطة**، لابن حجر، (رسالة محققة في الجامعة الإسلامية بقسم علوم الحديث، مقدمة من قبل الطالب: خير حسيني).

٣٢١ ـ **الغرائب الملتقطة**، لابن حجر، (رسالة محققة في الجامعة الإسلامية بقسم علوم الحديث، مقدمة من قبل الطالب: إيروان سفيان).

٣٢٢ ـ **الغرائب الملتقطة**، لابن حجر، مخطوط مصور من مكتبة «يني جامع» (ثلاثة أجزاء) برقم (١١/١٩٩)، (١١/٢٠٠)، (١١/٢٠١).

٣٢٣ ـ **غريب الحديث**، لعبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: د. عبدالله الجبوري، مطبعة العاني ـ بغداد، ط: الأولى، ١٣٩٧هـ.

٣٢٤ ـ **غريب الحديث**، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، تحقيق: عبدالكريم إبراهيم العزباوي، نشر جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ.

٣٢٥ ـ **غريب الحديث**، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف، مراجعة: مصطفى حجازي، مجمع اللغة العربية بمصر، سنة ١٤١٥هـ.

٣٢٦ ـ **غريب الحديث**، للحربي، تحقيق: سليمان إبراهيم العايد، جامعة أم القرى، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ.

٣٢٧ ـ **غريب الحديث**، للخطابي، تحقيق: عبدالكريم العزباوي، جامعة أم القرى، ط: الثانية، ١٤٢٢هـ.

٣٢٨ ـ **الغريبين في القرآن والحديث**، لأبي عبيد الهروي، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، مكتبة الباز، ط: الأولى، ١٤١٩هـ.

٣٢٩ ـ **الغماز على اللماز**، للسمهودي، تحقيق: محمد إسحاق السلفي، دار اللواء، ط: الأولى، ١٤٠١هـ.

٣٣٠ ـ **غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة**، لأبي القاسم خلف بن عبدالملك بن بشكوال، تحقيق: د. عز الدين علي السيد، ومحمد كمال الدين عز الدين، دار عالم الكتب، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ.

٣٣١ ـ **الفائق في غريب الحديث**، لمحمود بن عمر جار الله الزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط: ١٤١٤هـ.

٣٣٢ ـ **فتاوى الإمام النووي المسمَّاة بـ«المسائل المنثورة»**، ترتيب تلميذه الشيخ علاء الدين ابن العطار، تحقيق: محمد الحجار، دار البشائر الإسلامية، ط: السادسة، ١٤١٧هـ.

٣٣٣ ـ **فتح الباب في الكنى والألقاب**، لأبي عبدالله محمد بن إسحاق بن منده الأصبهاني، تحقيق: نظر محمد الفريابي، مكتبة الكوثر، ط: الأولى، ١٤١٧هـ.

٣٣٤ ـ **فتح الباري**، لابن حجر، صححه وحققه: عبدالعزيز بن باز، دار المعرفة ـ بيروت، ط: الأولى، ١٣٧٩هـ.

٣٣٥ ـ **فتح العزير شرح الوجيز (الشرح الكبير)**، للرافعي، تحقيق: علي معوض وعادل عبدالموجود، الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٧هـ.

٣٣٦ ـ **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، تحقيق: د. عبدالكريم بن عبدالله الخضير ود. محمد بن عبدالله آل فهيد، مكتبة دار المنهاج، ط: الأولى، ١٤٢٦هـ.

٣٣٧ ـ **الفرج بعد الشدة**، لأبي بكر بن أبي الدنيا، مصطفى عبدالقادر عطا، مؤسسة الكتب الثقافية، ط: الأولى، ١٤١٣هـ.

٣٣٨ ـ **الفردوس بمأثور الخطاب**، لأبي شجاع الديلمي، تحقيق: السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ.

٣٣٩ ـ **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال**، لأبي عبيد البكري، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، سنة ١٩٧١م.

٣٤٠ ـ **الفصل للوصل المدرج في النقل**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الشهير بالخطيب البغدادي، تحقيق: محمد مطر الزهراني، دار الهجرة، ط: الأولى، ١٤١٨هـ.

٣٤١ ـ **فضائل الخلفاء الأربعة وغيرهم**، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: صالح بن محمد العقيل، دار البخاري ـ المدينة المنورة، ط: الأولى، ١٤١٧هـ.

٣٤٢ ـ **فضائل الصحابة**، لأحمد بن حنبل، تحقيق: د. وصي الله عبَّاس (رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة الملك عبدالعزيز ـ مكة المكرمة).

٣٤٣ ـ **فضائل القرآن**، لابن الضريس، تحقيق: عروة بدير، دار الفكر ـ دمشق، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٣٤٤ ـ **فضائل القرآن**، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، دار ابن كثير؛ دمشق ـ بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ.

٣٤٥ ـ **فضائل بيت المقدس**، لأبي بكر الواسطي، تحقيق: أ. حسون، دار ماغنس للنشر، الجامعة العبرية، القدس، ١٩٧٩م.

٣٤٦ ـ **فضل الصلاة على النبي ﷺ**، لإسماعيل بن إسحاق القاضي، تحقيق: الألباني، المكتب الإسلامي، ط: الأولى، ١٩٧٧م.

٣٤٧ ـ **الفقيه والمتفقه**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، مكتبة التوعية الإسلامية ١٤٢٧هـ (مصورة عن دار ابن الجوزي).

٣٤٨ ـ **الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط**، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية ـ مؤسسة آل البيت، عمَّان.

٣٤٩ ـ **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**، لعبدالحي بن عبدالكبير الكتاني، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط: الثانية، ١٩٨٢م.

٣٥٠ ـ **فهرسة ابن خير الاشبيلي**، تحقيق: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٩هـ.

٣٥١ ـ **الفهرست**، لابن النديم، دار المعرفة، ١٣٩٨هـ.

٣٥٢ ـ **فوائد أبي محمد الفاكهي (حديث أبي محمد عبدالله بن محمد الفاكهي (٣٥٣هـ) عن أبي يحيى بن أبي مسرة عن شيوخه)**، تحقيق: محمد بن عبدالله بن عايض الغباني، مكتبة الرشد وشركة الرياض، ط: الأولى، ١٤١٩هـ.

٣٥٣ ـ **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**، للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: عبدالرحمن يحيى المعلمي اليماني، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط: الثالثة، ١٤٠٧هـ.

٣٥٤ ـ **الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب (المهروانيات)**، للخطيب البغدادي، تحقيق: خليل بن محمد العربي، دار الراية، ١٤١٩هـ.

٣٥٥ ـ **الفوائد المنتقاة الغرائب والعوالي (الخلعيات)**، تخريج أحمد بن الحسن الشيرازي، رواية أبي الحسن الخِلعي، اعتنى به: صالح اللحام، الدار العثمانية ومؤسسة الريان، ط: الأولى، ١٤٣١هـ.

٣٥٦ ـ **الفوائد المنتقاة الغرائب والعوالي (الخِلَعيَّات)**، للخِلَعي (رسالة دكتوراة مقدمة إلى كلية الحديث بالجامعة الإسلامية/ قسم علوم الحديث؛ تقديم: د. علي النهاري) (من جزء ١ ـ ١٠).

٣٥٧ ـ **الفوائد المنتقاة الغرائب والعوالي (الخِلَعيَّات)**، للخِلَعي، [النسخة الأزهرية ـ رقم الفيلم ٢٢٨] (من نهاية الجزء ٢ إلى الجزء ٢٠).

٣٥٨ ـ **الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة**، للشيخ مرعي بن يوسف الكرمي، تحقيق: محمد بن لطفي الصباغ، دار الورَّاق.

٣٥٩ ـ **الفوائد**، لتمام الرازي، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، مكتبة الرشد، ١٤١٢هـ.

٣٦٠ ـ **فيض القدير**، للمناوي، تحقيق: أحمد عبدالسلام، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٥هـ.

٣٦١ ـ **القاموس المحيط**؛ لمجد الدين محمد يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط: السابعة، ١٤٢٤هـ.

٣٦٢ ـ **القدر**، للفريابي، تحقيق: عبدالله المنصور، أضواء السلف، ط: الأولى، ١٤١٨هـ.

٣٦٣ ـ **القصيدة المنفرجة المطبوعة مع شرحها**، لزكريا الأنصاري المطبوعة باسم «المنفرجتان»، بتحقيق: عبدالمجيد دياب، دار الفضيلة بالقاهرة، بدون تاريخ نشر.

٣٦٤ ـ **قضاء الحوائج**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن.

٣٦٥ ـ **القضاء والقدر**، للبيهقي، تحقيق: محمد بن عبدالله آل عامر، العبيكان، ط: الأولى، ١٤٢١هـ.

٣٦٦ ـ **القناعة والتعفُّف**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، مؤسسة الكتب الثقافية، ط: الأولى، ١٤١٣هـ.

٣٦٧ ـ **قواعد الأحكام في إصلاح الأنام (القواعد الكبرى)**، لعز الدين عبدالعزيز بن عبدالسلام، تحقيق: نزير كمال حماد وعثمان جمعة ضميرية، دار القلم ـ دمشق، ط: الأولى، ١٤٢٩هـ.

٣٦٨ ـ **قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد**، لأبي طالب مكي محمد بن علي بن عطية الحارثي، تحقيق: د. عاصم إبراهيم الكيالي، دار الكتب العلمية، ط: الثانية، ١٤٢٦هـ.

٣٦٩ ـ **القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع**، لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، تحقيق: بشير محمد عيون، مكتبة المؤيد ومكتبة دار البيان، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٣٧٠ ـ **الكاشف**، للذهبي، تحقيق: محمد عوامة وأحمد الخطيب، دار القبلة، ط: الأولى، ١٤١٣هـ.

٣٧١ ـ **الكافي الشافِ في تخريج أحاديث الكاشف**، لابن حجر، دار المعرفة، بيروت.

٣٧٢ ـ **الكامل**، لابن عدي، تحقيق: يحيى غزاوي، دار الفكر، ط: الثالثة، ١٤٠٩هـ.

٣٧٣ ـ **كتاب الآثار**، لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، تحقيق: أبو الوفا، نشر: لجنة إحياء المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ـ الهند، وصُوِّر في دار الكتب العلمية.

٣٧٤ ـ **كتاب الأموال**، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: أبو أنس سيد بن رجب، تقديم: أبو إسحاق الحويني، دار الهدي النبوي ودار الفضيلة، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ.

٣٧٥ ـ **كتاب التوكل على الله**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، مؤسسة الكتب الثقافية، ط: الأولى، ١٤١٣هـ.

٣٧٦ ـ **كتاب الدعاء**، لأبي القاسم الطبراني، تحقيق: د. محمد سعيد بن محمد حسن البخاري (رسالة دكتوراه)، دار البشائر، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ.
٣٧٧ ـ **كتاب السُّنَّة**، لأبي بكر بن أبي عاصم الشيباني، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط: الثالثة، ١٤١٣هـ.
٣٧٨ ـ **كتاب العقل وفضله**، لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي الدنيا، تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول ويسري عبدالغني عبدالله، مؤسسة الكتب الثقافية، ط: الأولى، ١٤١٣هـ.
٣٧٩ ـ **كتاب العِيال**، لأبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا القرشي، تحقيق: د. نجم عبدالرحمن خَلَف، دار ابن القيم، ط: الأولى، ١٤١٠هـ.
٣٨٠ ـ **كتاب المختلطين**، للعلائي، تحقيق: رفعت فوزي وعلي عبدالباسط، الخانجي، ١٩٩٦م.
٣٨١ ـ **كتاب المنامات**، لأبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا القرشي، تحقيق: عبدالقادر أحمد عطا، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، ط: الأولى، ١٤١٣هـ.
٣٨٢ ـ **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عادل عبدالموجود وعلي معوض، مكتبة العبيكان، ط: الأولى، ١٤١٨هـ.
٣٨٣ ـ **كشف الأستار**، للهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٣٩٩م.
٣٨٤ ـ **الكشف الحثيث عمن رُمي بوضع الحديث**، لبرهان الدين الحلبي أبي الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي (٨٤١هـ)، تحقيق: صبحي السامرَّائي، عالم الكتب ومكتبة النهضة، ط: الأولى، ١٤٤٠٧هـ.
٣٨٥ ـ **كشف الخفاء ومزيل الإلباس**، للعجلوني، دار إحياء التراث العربي، ط: الثالثة، ١٤٠٨هـ.
٣٨٦ ـ **كشف الظنون**، لحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٣٨٧ ـ **الكشف والبيان عن تفسير القرآن (تفسير الثعلبي)**، لأبي إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، دار إحياء التراث العربي، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ.
٣٨٨ ـ **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**، لعلاء الدين علي بن حسام الدين المتقي الهندي البرهان فوري (المتوفى: ٩٧٥هـ)، تحقيق: بكري حياني ـ صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، ط: الخامسة، ١٤٠٥هـ.

٣٨٩ ـ **الكنى والأسماء**، لأبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي، تحقيق: نظر محمد الفريابي، دار ابن حزم، ط: الأولى، ١٤٢١هـ.

٣٩٠ ـ **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة**، لنجم الدين محمد بن محمد الغَزِّي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٨هـ.

٣٩١ ـ **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات**، لأبي البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيال، تحقيق: عبدالقيوم عبدربّ النبي، دار المأمون ـ بيروت، ط: الأولى، ١٩٨١م.

٣٩٢ ـ **اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع**، لمحمد بن خليل بن إبراهيم المشيشي الطرابلسي القاوقجي المتوفى سنة (١٣٠٥هـ)، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: الأولى، ١٤١٥هـ.

٣٩٣ ـ **اللآلئ المصنوعة**، للسيوطي، تحقيق: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٩٩٨م.

٣٩٤ ـ **اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة (أو: التذكرة في الأحاديث المشتهرة)**، لمحمد بن عبدالله بن بهادُر الزركشي، تحقيق: د. محمد لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، ط: الأولى، ١٤١٧هـ.

٣٩٥ ـ **اللباب في تهذيب الأنساب**، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني الجزري، دار المثنى ـ بغداد.

٣٩٦ ـ **لسان العرب**، لابن منظور، دار صادر، ط: الأولى.

٣٩٧ ـ **لسان الميزان**، لابن حجر، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ.

٣٩٨ ـ **لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف**، لأحمد بن رجب الحنبلي البغدادي، تحقيق: طارق عوض الله، المكتب الإسلامي، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ.

٣٩٩ ـ **اللطائف واللطف لأبي منصور الثعالبي**، تحقيق: د. محمود عبدالله الجادر، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ.

٤٠٠ ـ **المؤتَلِف والمختَلِف**، لأبي الحسن الدارقطني، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ.

٤٠١ ـ **مؤلفات السخاوي**، لمشهور سلمان وأحمد الشقيرات، دار ابن حزم، ط: الأولى، ١٤١٩هـ.

٤٠٢ ـ **المتفق والمفترق**، لأبي بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمد صادق آيدن الحامدي (رسالة دكتوراة)، دار القادري، ط: الأولى، ١٤١٧هـ.

٤٠٣ ـ **المجالسة وجواهر العلم**، لأبي بكر الدينوري، تحقيق: مشهور حسن، دار ابن حزم، ط: الأولى، ١٤١٩هـ.

٤٠٤ ـ **المجروحين**، لابن حبان، تحقيق: إبراهيم زايد، دار المعرفة، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ (وهي الطبعة المعتمدة عندي).

٤٠٥ ـ **المجروحين**، لابن حبان، تحقيق: حمدي السلفي، دار الصميعي، ط: الأولى، ١٤٢٠ (لم أرجع إلى هذه الطبعة إلا في مواضع نادرة، وقد نبَّهتُ عند ذلك).

٤٠٦ ـ **مجمع الأمثال**، للميداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار المعرفة.

٤٠٧ ـ **مجمع الزوائد**، للهيثمي، دار الفكر، ١٤١٢هـ.

٤٠٨ ـ **مجموع الفتاوى**، لابن تيمية، تحقيق: عبدالرحمن بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

٤٠٩ ـ **المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث**، لأبي موسى المديني، تحقيق: عبدالكريم الغرباوي، جامعة أم القرى، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ.

٤١٠ ـ **المجموع شرح المهذب**، لأبي زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي، دار الفكر (مصورة عن طبعة التضامن الأخوي ١٣٤٤هـ).

٤١١ ـ **مجموع فيه مصنفات أبي جعفر ابن البختري**، لمحمد بن عمرو بن البختري بن مدرك بن سليمان البغدادي الرزاز (٣٣٩هـ)، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، دار البشائر الإسلامية، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٤١٢ ـ **محاسن الشريعة في فروع الشافعية**، لأبي بكر محمد بن علي الشاشي المعروف بالقفَّال الكبير، تحقيق: محمد علي سَمَك، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ.

٤١٣ ـ **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، للقاضي الرامهرمزي، حققه: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، ط: الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٤١٤ ـ **المحكم**، لابن سيده، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.

٤١٥ ـ **المحلى بالآثار**، لابن حزم، تحقيق: أحمد محمد شاكر، المطبعة المنيرية، ط: الأولى، ١٣٤٧هـ.

٤١٦ ـ **مختصر المقاصد الحسنة**، للزرقاني، تحقيق: د. محمد لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، ط: الرابعة، ١٤٠٩هـ.

٤١٧ ـ **مختصر خلافيات البيهقي**، لابن فرح اللخمي الإشبيلي، تحقيق: د. إبراهيم الخضير، مكتبة الرشد وشركة الرياض، ط: الأولى، ١٤١٧هـ.

٤١٨ ـ **مختصر قيام الليل**، وقيام رمضان، وكتاب الوتر، لمحمد بن نصر المروزي، اختصار: أحمد بن علي المقريزي، الناشر: حديث أكادمي، فيصل آباد ـ باكستان، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٤١٩ ـ **مختصر كتاب الوتر**، لمحمد بن نصر المروزي، اختصره: أحمد بن علي المقريزي، تحقيق: إبراهيم العلي ومحمد عبدالله، مكتبة المنار، ط: الأولى، ١٤١٣هـ.

٤٢٠ ـ **المخزون في علم الحديث**، لأبي الفتح محمد بن الحسين الأزدي، تحقيق: محمد إقبال محمد إسحاق السلفي، الدار العلمية، دلهي ـ الهند، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٤٢١ ـ **المُخَلِّصيَّات**، لأبي طاهر المخلص، بانتقاء أبي الفتح بن أبي الفوارس، تحقيق: نبيل جرار، وزارة الشؤون الإسلامية بقطر، ط: الأولى، ١٤٢٩هـ.

٤٢٢ ـ **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين**، لمحمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط: الثانية، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

٤٢٣ ـ **المدخل إلى السنن الكبرى**، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، أضواء السلف، ط: الثانية، ١٤٢٠هـ.

٤٢٤ ـ **المدخل**، لابن الحاج، دار الفكر ١٤٠١هـ.

٤٢٥ ـ **المراسيل**، لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: شكر الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، ١٣٩٧.

٤٢٦ ـ **المراسيل**، لأبي داود، تحقيق: عبدالله بن مساعد الزهراني، دار الصميعي.

٤٢٧ ـ **المرض والكفارات**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: عبدالوكيل الندوي، الدار السلفية، ط: الأولى، ١٤١١هـ.

٤٢٨ ـ **المزكيات (وهي الفوائد المنتخبة الغرائب العوالي من حديث أبي إسحاق المزكي انتقاء وتخريج الدارقطني)**، لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى بن سَخْتَوَيْه النَّيسابوري المُزَكِّي، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم، دار البشائر الإسلامية، ط: الأولى، ١٤٢٥هـ.

٤٢٩ ـ **مساوئ الأخلاق**، للخرائطي، تحقيق: مصطفى الشلبي، مكتبة السوادي، ط: الأولى، ١٤١٢هـ.

٤٣٠ ـ **المستدرك على الصحيحين**، لأبي عبدالله الحاكم، الطبعة الهندية.

٤٣١ ـ **المستقصى في أمثال العرب**، للزمخشري، دار الكتب العلمية، ط: الثانية، ١٩٧٨م.

٤٣٢ ـ **مسند ابن أبي شيبة**، لأبي بكر بن أبي شيبة، تحقيق: عادل العزازي وأحمد فريد، دار الوطن، ط: الأولى، ١٤١٨هـ.

٤٣٣ ـ **مسند أبي عوانة**، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، المعرفة، ط: الأولى، ١٤١٩هـ.

٤٣٤ ـ **مسند أبي يعلى الموصلي**، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ.

٤٣٥ ـ **مسند أحمد بن حنبل**، لأبي عبدالله أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط: الثانية، ١٤٢٠هـ.

٤٣٦ ـ **مسند إسحاق بن راهويه**، تحقيق: عبدالغفور البلوشي، مكتبة الإيمان، ط: الأولى، ١٤١٢هـ.

٤٣٧ ـ **مسند الإمام أبي حنيفة**، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، تحقيق: نظر بن محمد الفريابي، مكتبة الكوثر، ط: الأولى، ١٤١٥هـ.

٤٣٨ ـ **مسند البزار (البحر الزخار)**، لأبي بكر البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين وآخرين، مكتبة العلوم والحكم، ط: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٤٣٩ ـ **مسند الدارمي**، لأبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المغني، ط: الأولى، ١٤٢١هـ.

٤٤٠ ـ **مسند الروياني**، تحقيق: أيمن علي أبو يماني، مؤسسة قرطبة، ط: الأولى، ١٤١٦هـ.

٤٤١ ـ **مسند الشاشي**، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، العلوم والحكم، ط: الأولى، ١٤١٠.

٤٤٢ ـ **مسند الشافعي (بترتيب السندي)**، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، باعتناء: يوسف الزواوي الحسني وعزت العطار الحسني، مصورة في دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٣٧٠هـ.

٤٤٣ ـ **مسند الشاميين**، للطبراني، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ.

٤٤٤ ـ **مسند الشهاب**، للقضاعي، تحقيق: حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، ط: الثانية، ١٤٠٧هـ.

٤٤٥ ـ **مسند الطيالسي**، لأبي داود الطيالسي، تحقيق: د. محمد التركي، دار هجر، ط: الأولى، ١٤١٩هـ.

٤٤٦ ـ **مسند الفردوس**، لأبي منصور الديلمي، مخطوط مصور من «المكتبة السعيدية» برقم (٥١).

٤٤٧ ـ **مسند الفردوس**، لأبي منصور الديلمي، مخطوط مصور من مكتبة «لا له لي» برقم (٦٤٨).

٤٤٨ ـ **المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم**، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: الأولى، ١٤١٧هـ.

٤٤٩ ـ **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، للقاضي عياض، المكتبة العتيقة ودار التراث.

٤٥٠ ـ **مشكاة المصابيح**، للخطيب التبريزي، تحقيق: الألباني، المكتب الإسلامي، ط: الثالثة، ١٤٠٥هـ.

٤٥١ ـ **مشيخة ابن شاذان الصغرى**، لأبي علي الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن محمد بن شاذان (٤٢٦هـ)، تحقيق: عصام موسى هادي، مكتبة الغرباء الأثرية، ط: الأولى، ١٤١٩هـ.

٤٥٢ ـ **المصاحف**، لأبي بكر بن أبي داود، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ.

٤٥٣ ـ **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**، لأحمد بن أبي بكر البوصيري، تحقيق: موسى محمد علي وعزت علي عطية، دار الكتب الإسلامية، ط: ١٤٠٥هـ.

٤٥٤ ـ **المصنف**، لأبي بكر بن أبي شيبة، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة، ط: الأولى، ١٤٢٧هـ.

٤٥٥ ـ **المصنف**، لعبدالرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي.

٤٥٦ ـ **المصنوع في معرفة الحديث الموضوع**، للملا علي بن سلطان الهروي القاري، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب.

٤٥٧ ـ **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**، لابن حجر، تحقيق مجموعة من الباحثين، دار العاصمة، ط: الأولى، ١٤١٩هـ.

٤٥٨ ـ **المعجم (معجم شيوخ أبي يعلى)**، لأبي يعلى أحمد بن المثنى التميمي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون، ط: الأولى، ١٤١٠هـ.

٤٥٩ ـ **معجم أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي**، لأبي بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي، تحقيق: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، ط: الأولى، ١٤١٠هـ.

٤٦٠ ـ **معجم الأدباء**، لياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب، ط: الأولى، ١٩٩٣م.

٤٦١ ـ **المعجم الأوسط**، للطبراني، تحقيق: طارق عوض الله، دار الحرمين، ١٤١٥هـ.

٤٦٢ ـ **معجم البلدان**، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت.

٤٦٣ ـ **معجم السَّفَر**، للسِّلفي، تحقيق: عبدالله البارودي، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.

٤٦٤ ـ **معجم الشيوخ**، لأبي الحسين محمد بن أحمد بن جميع الصَّيداوي، تحقيق: د. عمر عبدالسلام تدمري، مؤسسة الرسالة ـ دار الإيمان، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ.

٤٦٥ ـ **معجم الشيوخ**، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر، تحقيق: الدكتورة وفاء تقي الدين، دار البشائر، ط: الأولى، ١٤٢١هـ.

٤٦٦ ـ **معجم الشيوخ**، لتاج الدين عبدالوهاب بن علي السبكي، تخريج: شمس الدين أبي عبدالله بن سعد الصالحي الحنبلي، (٧٥٩هـ)، تحقيق: د. بشار عواد، ورائد يوسف العنبكي، ومصطفى إسماعيل الأعظمي، دار الغرب الإسلامي، ط: الأولى، ٢٠٠٤م.

٤٦٧ ـ **معجم الصحابة**، لأبي الحسين عبدالباقي بن قانع بن مرزوق الأموي، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، ط: الأولى، ١٤١٨هـ.

٤٦٨ ـ **معجم الصحابة**، لأبي القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي، تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني، مكتبة دار البيان ـ الكويت، ط: الأولى، ١٤٢١هـ.

٤٦٩ ـ **المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري الذين أخرج لهم في كتبه المسندة المطبوعة**، لأكرم بن محمد زيادة الفالوجي، الدار الأثرية ودار ابن عفان، ط: الأولى، ١٤٢٦.

٤٧٠ ـ **المعجم الصغير**، للطبراني، تحقيق: محمد شكور، المكتب الإسلامي ودار عمار، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ.

٤٧١ ـ **المعجم الكبير**، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي الطبراني (الأجزاء ١٣، ١٤)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية: د. سعد بن عبدالله الحميد، ود. خالد بن عبدالرحمن الجريسي، ط: الأولى، ١٤٢٩هـ.

٤٧٢ ـ **المعجم الكبير**، للطبراني، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، ط: الثانية.

٤٧٣ ـ **معجم المؤلفين (تراجم مصنفي الكتب العربية)**، لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، ١٣٧٦هـ.

٤٧٤ ـ **المعجم المختص بالمحدثين**، للحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق ـ الطائف، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٤٧٥ ـ **معجم المختلطين**، لمحمد بن طلعت، أضواء السلف، ط: الأولى، ١٤٢٥هـ.

٤٧٦ ـ **معجم المدلسين**، لمحمد بن طلعت، أضواء السلف، ط: الأولى، ١٤٢٦هـ.

٤٧٧ ـ **المعجم المفهرس**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد شكور محمود الحاجي، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤١٨هـ.

٤٧٨ ـ **المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي**، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن أبي بكر القضاعي الشهير بابن الأبار، دار صادر، ط: الأولى، ١٨٨٥م.

٤٧٩ ـ **معجم مقاييس اللغة**، لأبي الحسين أحمد بن فارِس بن زكَرِيّا، تحقيق: عبدالسَّلام محمد هَارُون، دار الجيل، ١٤٢٠هـ.

٤٨٠ ـ **المعجم**، لابن المقرئ، تحقيق: عادل بن سعد، مكتبة الرشد، ط: الأولى، ١٤١٩هـ.

٤٨١ ـ **المعجم**، لأبي بكر الإسماعيلي، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٠هـ.

٤٨٢ ـ **معرفة التذكرة**، لابن طاهر المقدسي، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٦هـ.

٤٨٣ ـ **معرفة الثقات**، للعجلي، تحقيق: عبدالعليم البستوي، مكتبة الدار، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ.

٤٨٤ ـ **معرفة الرجال عن يحيى بن معين/رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز**، تحقيق: محمد كامل القصار، نشره: مجمع اللغة العربية بدمشق، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ.

٤٨٥ ـ **معرفة السنن والآثار**، للبيهقي، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية وغيرها، ط: الأولى، ١٤١٢هـ.

٤٨٦ ـ **معرفة الصحابة**، لابن منده، تحقيق: عامر حسن صبري، جامعة الإمارات، ط: الأولى، ١٤٢٦هـ.

٤٨٧ ـ **معرفة الصحابة**، لأبي نعيم، تحقيق: عادل العزازي، دار الوطن، ط: الأولى، ١٤١٩.

٤٨٨ ـ **معرفة علوم الحديث**، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ.

٤٨٩ ـ **المعرفة والتاريخ**، للفسوي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية.

٤٩٠ ـ **المعين في طبقات المحدثين**، للذهبي، تحقيق: همام سعيد، دار الفرقان، ط: الأولى.

٤٩١ ـ **مغازي موسى بن عقبة**، جمع ودراسة وتخريج: محمد باقشيش أبي مالك، المملكة المغربية جامعة ابن أزهر ـ أكادير، مطبعة المعارف الجديدة ـ الرباط ١٩٩٤م.

٤٩٢ ـ **مغاني الأخيار في رجال معاني الآثار**، لبدر الدين العيني، (مخطوط: نسخة دار الكتب المصرية) [برقم ٦٦٥١] (مصورة في مكتبة الشيخ حماد الأنصاري).

٤٩٣ ـ **المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأسفار**، لأبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: أشرف عبدالمقصود، مكتبة طبرية، ط: الأولى، ١٤١٥هـ.

٤٩٤ ـ **المغني في الضعفاء**، للذهبي، تحقيق: نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر.

٤٩٥ ـ **المقتنى في سرد الكنى**، للذهبي، تحقيق: محمد صالح عبدالعزيز، الجامعة الإسلامية، ١٤٠٨هـ.

٤٩٦ ـ **مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: د. عائشة بنت الشاطئ، دار المعارف، (طبعة جديدة).

٤٩٧ ـ **مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها**، لأبي بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل السامري الخرائطي، تحقيق: أيمن عبدالجابر البحيري، دار الآفاق العربية، ط: الأولى، ١٤١٩هـ.

٤٩٨ ـ **مكارم الأخلاق ومعاليها**، للخرائطي، تحقيق: عبدالله بن بجاش الحميري، مكتبة الرشد، ط: الأولى، ١٤٢٧هـ.

٤٩٩ ـ **مكارم الأخلاق**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، ١٤١١هـ.

٥٠٠ ـ **مكارم الأخلاق**، للطبراني، تحقيق: فاروق حمادة، الرئاسة العامة للإفتاء.

٥٠١ ـ **مناحل الشفا ومناهل الصفا بتحقيق كتاب شرف المصطفى ﷺ**، للحافظ أبي سعد عبدالملك بن محمد بن إبراهيم النيسابوري الحركوشي، المتوفى سنة (٤٠٧هـ)، تحقيق: أبي عاصم نبيل العمري أل باعلوي، دار البشائر ـ بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ (وقد تصرف المحقق في ترتيب أحاديث الكتاب وحذف الأسانيد).

٥٠٢ ـ **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**، للإمام أبي عبدالله محمد بن أبي بكر الحنبلي الدمشقي الشهير بابن قيم الجوزية، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب ١٤٠٣هـ.

٥٠٣ ـ **مناقب الشافعي**، للبيهقي، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث ـ القاهرة.

٥٠٤ ـ **المنتخب من العلل**، للخلال، لابن قدامة المقدسي، تحقيق: طارق بن عوض الله، دار الراية، ط: الأولى، ١٤١٩هـ.

٥٠٥ ـ **المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور**، لتقي الدين الصيرفيني، تحقيق: خالد حيدر، دار الفكر، ١٤١٤هـ.

٥٠٦ ـ **المنتخب من مسند عبد بن حميد**، لعبد بن حميد، تحقيق: السيد صبحي السامرائي ومحمود محمد الصعيدي، عالم الكتب ومكتبة النهضة، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٥٠٧ ـ **المنتقى**، لابن الجارود، تحقيق: عبدالله البارودي، مؤسسة الكتب الثقافية، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٥٠٨ ـ **المنفردات والوحدان**، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: عبدالغفار سليمان البغدادي والسعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٥٠٩ ـ **منهاج السنة النبوية**، لشيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، سنة النشر: ١٤٠٦هـ.

٥١٠ ـ **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، للنووي، دار إحياء التراث العربي، ط: الثانية، ١٣٩٢هـ.

٥١١ ـ **المنهاج في شعب الإيمان**، لأبي عبدالله الحسين بن الحسن الحَليمي (٤٠٣هـ)، تحقيق: حلمي محمد فوده، دار الفكر، ط: الأولى، ١٣٩٩هـ.

٥١٢ ـ **مُوافقة الخُبْر الخَبَر في تخريج أحاديث المختصر**، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد، ط: الثالثة، ١٤١٣هـ.

٥١٣ ـ **الموضوعات من الأحاديث المرفوعات**، لأبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي، تحقيق: د. نور الدين بن شكري بوياجيلار، دار ابن الجوزي، ط: الأولى، ١٤١٨هـ.

٥١٤ ـ **الموضوعات**، للصغاني، تحقيق: نجم الخلف، ط: الأولى، ١٤٠١هـ.

٥١٥ ـ **الموطأ**، للإمام مالك بن أنس (رواية يحيى بن يحيى الليثي)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط: الثانية، ١٤١٧هـ.

٥١٦ ـ **الموقظة**، للذهبي، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ.

٥١٧ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، لأبي عبدالله الذهبي، تحقيق: علي البجاوي، دار الفكر.

٥١٨ ـ **نتائج الأفكار**، لابن حجر، تحقيق: حمدي السلفي، دار ابن كثير، ط: الثانية، ١٤٢٩هـ.

٥١٩ ـ **نزهة المجالس ومنتخب النفائس**، للشيخ عبدالرحمن بن عبدالسلام الصفوري الشافعي (٨٩٤هـ)، مكتبة العلم والإيمان، سنة ١٤١٢هـ.

٥٢٠ ـ **نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية**، للزيلعي، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة ومؤسسة الريان، ط: الثانية، ١٤٢٤هـ.

٥٢١ ـ **نظم العقيان في أعيان الأعيان**، لجلال الدين السيوطي، المكتبة العلمية ـ بيروت.

٥٢٢ ـ **نظم المتناثر**، للكتاني، دار الكتب السلفية، ط: الثانية.

٥٢٣ ـ **النفح الشذي**، لابن سيد الناس، تحقيق: أبو جابر الأنصاري وعبدالعزيز أبو رحلة وصالح اللحام، دار الصميعي، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ.

٥٢٤ ـ **النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح**، للعلائي، تحقيق: أ. د. عبدالرحيم القشقري، طبع في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ.

٥٢٥ ـ **النكت على كتاب ابن الصلاح**، لان حجر العسقلاني، تحقيق: د. ربيع بن هادي المدخلي، دار الراية، ط: الأولى، ١٤١٧هـ.

٥٢٦ ـ **النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: علي بن حسن بن عبدالحميد الأثري، دار ابن الجوزي، ط: السادسة، ١٤٢٢هـ.

٥٢٧ ـ **نهاية المطلب في دراية المذهب**، لإمام الحرمين أبي المعالي عبدالملك بن عبدالله الجويني، تحقيق: عبدالعظيم محمود الديب، دار المنهاج، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ.

٥٢٨ ـ **النور السافر عن أخبار القرن العاشر**، لعبدالقادر بن شيخ بن عبدالله العيدروس، تحقيق: د. أحمد حالو، ومحمود الأرنؤوط، وأكرم البوشي، دار صادر، ط: الأولى، ٢٠٠١م.

٥٢٩ ـ **الهداية شرح البداية**، للميرغيناني، تحقيق: نعيم أشرف نور أحمد، منشورات إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، ط: الأولى، ١٤١٧هـ.

٥٣٠ ـ **هدية العارفين**، لإسماعيل باشا، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٥٣١ ـ **هواتف الجِنَّان**، لأبي بكر محمد بن جعفر الخرائطي، تحقيق: إبراهيم صالح، دار البشائر ـ دمشق، ط: الأولى، ١٤٢١هـ.

٥٣٢ ـ **الوافي بالوفيات**، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث ـ بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ.

٥٣٣ ـ **وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام**، للسخاوي، تحقيق: بشار عواد وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤١٦هـ.

٥٣٤ ـ **الورع**، لابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد بن حمد الحمود، الدار السلفية، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٥٣٥ ـ **الوسيط في المذهب**، لأبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم، ومحمد محمد تامر، دار السلام، ط: الأولى، ١٤١٧هـ.

٥٣٦ ـ **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**، للواحدي علي بن أحمد النيسابوري، تحقيق: مجموعة وتقديم: أ. د. عبدالحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤٥هـ.

٥٣٧ ـ **وفيات الأعيان**، لابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، ط: الأولى.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة